

مكتبة

دار المعارف القاهرة

المجلد
الأعداد الجداول

بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم

١٩٩٨

دار المعارف القاهرة
١٩٩٨
LATTA-A-444-040-040

Bibliotheca Alexandrina
0196424



اهداءات ١٩٩٩
المجموعة الدولية للمحاماة
والاستشارات القانونية

مَوْسُوعَةٌ

خَاتَمَةُ الْمَعَارِفِ الْقَانُونِيَّةِ

الجزء الثاني
الإصدار الجنائي

إعداد
ياسر محمد نصار
المحامي

١٩٩٨

إصدار: المجموعة الدولية للمحاماة
٣٣ شارع صفية زقزلو - الإسكندرية
ت ٤٨٤٠٥٩٥ - ٤٨٣٣٨٠٨

موضوعات
الكتاب السادس
(الإصدار الجنائي)

دفاع

دفاع شرعي

دفاع

دفاع

• الموضوع الفرعي : الإخلال بحق الدفاع :

الطعن رقم ٨٢٠ لسنة ١٩ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٧ بتاريخ ١٨/١٠/١٩٤٩

إذا كانت المحكمة بعد أن وجهت إلى الشهود تهمة شهادة الزور لم تمنعهم من أن يقدموا بما يعن لهم من دفاع فيها، وكانوا هم لم يقدموا إليها بشيء فى هذا الصدد، فلا يقبل منهم - والتهمة الموجهة إليهم جنحة لا يوجب القانون أن يكون لهم محام يساعدهم فى المداغة - أن ينموا عليها أنها أخلت بحقوقهم فى الدفاع بدعوى أنها لم تنح لهم فرصة الاستعانة بمحام.

الطعن رقم ٨٥٢ لسنة ١٩ مكتب فنى ١ صفحة رقم ١٨ بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٤٩

إذا كان كل ما قاله المدافع عن التهم - على ما هو ثابت بمحضر الجلسة - هو أن قول الشاهد "إن الحادث هو الذى أثر على عينيه لا يمكن الأخذ به، والطبيب الشرعى يستطيع الجزم بهذه المسألة" فذلك لا يعد طلباً بنذب الطبيب الشرعى يقتضى عند عدم الاستجابة له رداً من المحكمة عليه، وإنما هو يعتبر تفويضاً لها فى أن تعين خيراً معنى رأت لزوماً له، فإذا كانت المحكمة من جانبها لم تتر لزاماً لذلك وأخذت بقول الجنى عليه وبالأدلة الأخرى التى أوردتها فلا يصح النعى عليها بأنها لم تجب التهم إلى هذا الطلب ولم ترد عليه.

الطعن رقم ٩١٥ لسنة ١٩ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٥٣ بتاريخ ٨/١١/١٩٤٩

إذا كان الظاهر من الحكم أن المحكمة حين أطرحت ما طلبه محامى التهم من إستيضاح الطبيب الشرعى عن حالة إدراك الجنى عليه بعد إصابته بضربة من الخلف بجسم ثقيل راض أحدثت كسراً ترتب عليه عملية تربة، هل كان يستطيع أن يحصر ذاكرته ويرى ضاربه، قد اعتمدت فى ذلك على رواية منقولة عن الجنى عليه نفسه بعد إصابته مع طعن المحامى فى قدرته على التمييز والإدراك بعد الإصابة، وفى حين أنه كان من الممكن لها تحقيق هذا الدفاع والوصول إلى غاية الأمر فيه عن طريق المختص فنياً به وهو الطبيب الشرعى، فإن حكمها يكون معيلاً لإخلاله بحق الدفاع، إذ المقام مقام إدانة يجب أن تبنى على اليقين والدفاع الذى تمسك به التهم دفاع جوهري قد يترب عليه - لو صح - تأثير مركزه من التهمة المسندة إليه.

الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ١٩ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٥٦ بتاريخ ١٩٤٩/١١/٨

من المقرر أن محكمة الموضوع مكلفة قانوناً - إذا لم تر إجابة المتهم إلى طلب جوهرى من طلبات التحقيق - أن تبين علة ذلك. فإذا كانت هذه العلة غير سائغة كان ذلك موجباً لبطالان الحكم. وإذن فإذا كانت المحكمة حين رفضت ما طلبه المتهم بتبديد مال الشركة من تكليف الشركة المدعية بالحقوق المدنية تقديم دفاترها المسجلة كما قدم هو دفاتره لكى تبين المحكمة منها أن علاقته بالشركة كانت علاقة بائع بمشتر وأنه أوفى بالتزاماته، قد عللت هذا الرفض بأنه لا يخامرها أى شك فى أن الشركة لا يمكن أن تثبت فى دفاترها بيانات تغاير البيانات الثابتة بالأوراق الصادرة منها، فهذا التعليل يعتبر تسليماً مقدماً بنتيجة دليل لم يطرح عليها وقضاء فى أمر لم يعرض لنظرها، وقد يكون الواقع فيه غير هذا الذى سبقت إلى تقريره وتوكيده، مما يجعل حكمها معيياً متعيناً نقضه.

الطعن رقم ١١٥٨ لسنة ١٩ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٦٣ بتاريخ ١٩٤٩/١١/١٥

إذا كان المتهم بالقتل قد طلب إلى المحكمة الإنتقال إلى مكان الحادث لمعاينته لأن المعاينة التى أجرتها النيابة كانت فى غيبته ولكى يثبت للمحكمة من رؤية الموضع التى كان هو فيها وتلك التى كان فيها رجال البوليس، وهم يتبادلون إطلاق الأعيرة النارية، أنه كان من المستحيل إصابة رجال القوة من يده وأن الأعيرة التى أطلقها لم يكن يقصد منها إلا مجرد الإرهاب والمقاومة لكى يتمكن من الهرب، مما ينغى معه توافر نية القتل لديه، فإن هذا الطلب يكون متعلقاً بوجه من وجوه الدفاع الجوهرية ويكون على المحكمة إذا لم تجب أن ترد عليه رداً مقبولاً. فإذا هى كانت فى ردها عليه قد إقتصرت على القول بأن معاينة النيابة وافية - مع أن محور الدفاع كله كان يدور حول فسادها - فهذا يكون إخلالاً بحق الدفاع يعيب الحكم.

الطعن رقم ١٣٧٦ لسنة ١٩ مكتب فنى ١ صفحة رقم ١٥٩ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١٣

إذا كان النزاع أمام المحكمة الإستئنافية قد دار حول مسألة فنية أوردها الخبير المهندس فى تقريره الذى إستندت إليه المحكمة الابتدائية فى قضائها دون أن تسمعه ورأت المحكمة الإستئنافية إستدعاء هذا الخبير لمناقشته أمامها حتى تبين وجه الحق فى الدعوى، ثم لما تعذر إعلانه، لما تبين من أنه فصل من الخدمة ولم يتيسر الإهتمام إليه، طلب النهم إستدعاء خبير آخر لمناقشة الموضوع، فرفضت المحكمة هذا الطلب وعولت على تقرير ذلك المهندس، تكون قد أحلت بحقه فى الدفاع.

الطعن رقم ١٣٨٢ لسنة ١٩ مكتب فنى ١ صفحة رقم ١٦١ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٤٩

مضى كانت المحكمة قد أجابت طلب محامى التهم التأجيل للإستعداد فأجالت الدعوى إلى اليوم التالى، لم ترالع أحد المخاصمين فى الجلسة التالية ولم يطلب أجلاً جديداً ولم يتمسك بضرورة حضور محام آخر معه فبان قضاء المحكمة فى الدعوى بعد سماعه لا يكون فيه إخلال بحق التهم فى الدفاع.

الطعن رقم ١٥٨٢ لسنة ١٩ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٥٧٠ بتاريخ ٢/٥/١٩٥٠

إنه وإن كان لمحكمة الموضوع - فى سبيل تأييد الأدلة المستمدة من التحقيق الذى تجريه هى بالجلسة - أن تنزود لحكمها بأى عنصر من عناصر الإثبات المستمدة من أوراق الدعوى، ولو كان ذلك أقوال شهود سئلوا فى محاضر تحريات أجراها البوليس، إلا أن ذلك مشروط بأن تكون تلك العناصر مما كان مطروحاً للبحث أمامها بالجلسة أثناء المحاكمة فإذا كانت المحكمة قد إستندت - فيما إستندت إليه فى حكمها - إلى أقوال شهود فى محضر أجراه ضابط البوليس بناء على أمر صادر إليه من المديرية بقوية الأدلة وقالت المحكمة عنهم إنهم ذكروا تلك الأقوال التى إستندت إليها فى تحقيقات البوليس مع أنهم لم يسألوا إلا فى محضر عمل بعد أن أتمت النيابة التحقيق وقدمت القضية للإحالة وذلك مع أنها سككت عن ذلك اغضى ولم تشر إليه بالجلسة ولم توجه نظر محامى التهم إليه، مما لا يمكن معه القول بأن هذا اغضى كان مطروحاً للبحث أثناء المحاكمة، فإنها تكون قد أخلت بحق التهم فى الدفاع ويكون حكمها معيباً واجب نقضه.

الطعن رقم ١٩٠٢ لسنة ١٩ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٧٣٤ بتاريخ ١٢/٦/١٩٥٠

إذا كانت المحكمة قد أدانت التهم فى جريمة النصب على أساس أنه بوصف كونه مديراً لخل المبنى عليه ومختصاً بتحرير فواتير بما يرد المخل من بضائع قد حرر فواتير مزورة تحمل بيانات غير صحيحة عن بضاعة وردت المخل، وكان التهم قد دفع عن نفسه بأن التغيرات الموجودة بالفواتير قد حصلت بخط صاحب المخل، وطلب تحقيقاً لهذا الدفاع ندب خبير لمعرفة ما إذا كانت هذه الفواتير قد حررت بخطه أم لا، ولم تعرض المحكمة لهذا الدفاع أو ترد عليه بما يقننه مع أنه دفاع لو صح لكان من شأنه أن يؤثر فى مركز التهم من الإتهام، فإن المحكمة تكون قد أخلت بحق الدفاع ويعتبر نقض حكمها.

الطعن رقم ٣١٥ لسنة ٢٠ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٤٦٦ بتاريخ ٢٧/٣/١٩٥٠

مضى كان دفاع المالك التهم بالإشتراك مع حارس الأشياء المحجوزة فى تبديدها قد قام على أنه كان غائباً عن مكان الحجز وحين عاد إليه وعلم بالحجز قام مباشرة بوفاء الدين المحجوز من أجله، وأن السوق المحددة للبيع تبعد عن مكان الحجز بعدة كيلو مترات، وكان الصراف قد شهد أمام محكمة الدرجة الأولى بأنه لم

يكن موجوداً وقت الحجز، وأن البيع كان محدداً له سوق في بلدة أخرى غير التي وقع فيها الحجز، فإن المحكمة إذا قضت بإدائه تأسيساً على الإستنتاجات والفروض دون أن تحقق هذا الدفاع تحقيقاً واقعياً مع أنه لو صح لرتب عليه سقوط أركان الجريمة تكون قد أخلت بحقه في الدفاع.

الطعن رقم ٥٦٠ لسنة ٢٠ مكتب قني ١ صفحة رقم ٦٥٥ بتاريخ ١٥/٥/١٩٥٠

إذا كان التهم قد دفع التهمة بأنه أعشى البصر ولم يكن في مكتته أن يرتكب الحادث الذي وقع ليلاً وطلب ندب أخصائي لفحص قوة إبصاره، وكانت المحكمة قد حققت هذا الدفع عن طريق استيضاح الشهود عن قوة إبصاره ثم ترفع المحامي دون أن يتمسك بشيء في صدد ذلك مما يفيد تنازله عن هذا الطلب، فلا يقبل منه بعد ذلك أن ينعى على الحكم أنه أخل بحقه في الدفاع.

الطعن رقم ١٠٢١ لسنة ٢٠ مكتب قني ٢ صفحة رقم ٧٤ بتاريخ ٢٣/١٠/١٩٥٠

إذا كان التهم بالقتل الخطأ قد تمسك أمام محكمة الدرجة الأولى وأمام محكمة الدرجة الثانية - بنفى الخطأ المسد إليه - بدفاع موضوعي جوهري وطلب إلى محكمة الدرجة الثانية إجراء معاينة لتحقيق هذا الدفاع فأدانت هذه المحكمة مؤيدة الحكم الابتدائي للأسباب التي بنى عليها دون أن تشير إلى هذا الطلب وكان الحكم الابتدائي قد أسس الإدانة على أسباب ليس فيها ما يصلح رداً على ذلك الدفاع ولا على طلب المعاينة الذي تمسك به التهم - فتكون المحكمة قد أخلت بحق التهم في الدفاع.

الطعن رقم ١٠٥٣ لسنة ٢٠ مكتب قني ٢ صفحة رقم ٤٣٧ بتاريخ ١/١/١٩٥٠

إذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن محامي التهم قدم شكمة ثانياً درجة محضر صلح موقعاً عليه من المدعية بالحقوق المدنية تقرر فيه بأنه لم يحصل عليها إعتداء بالضرب من التهم وأن الإجهاض الذي حصل لها إنما نشأ عن إنفعال نفساني إلتابها من جراء المشادة التي وقعت، وتقرر فيه كذلك تنازلها عن دعواها المدنية ولكن المحكمة تنكبت تحقيق ما إذا كان هذا المستند صادراً حقيقة من المدعية بالحقوق المدنية وأعرضت عن تقدير الأثر المترتب عليه قانوناً في حالة ثبوت صدوره منها على مصر الدعويين الجنائية والمدنية، بل إكتفت بإستبعاده اعتماداً على تخلف المدعية بالحقوق المدنية وهي المجنى عليها في جنة الضرب والمنسوب إليها التوقيع على هذا المستند، فهذا منها إخلال بحق التهم في الدفاع.

الطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٢٠ مكتب قني ٢ صفحة رقم ٤٣٩ بتاريخ ١/١/١٩٥٠

إن قانون تشكيل محاكم الجنايات وإن حرص في المواد من ١٧ إلى ٢١ منه على بيان الطريق التي يسلكها التهم في إعلان الشهود الذين يرى لنفسه مصلحة في سماعهم أمام المحكمة، وذلك بأن يطلب إلى قاضي الإحالة الأمر بإعلانهم من قبل النيابة أو يعلنهم هو إذا لم يأمر قاضي الإحالة بإعلانهم، بحيث إنه إذا لم

يسلك ذلك الطريق فإن المحكمة تكون فى حل من إجابة طلبه أو عدم إجابته، إلا أن ما رسمه القانون من ذلك إن هو إلا من قبيل التنظيم لإجراءات المحاكمة أمام محاكم الجنايات لكي يتسرها سرعة الفصل فى القضايا ولكي ينال المجرم جزاءه ويتحقق بذلك الردع المقصود من العقاب أو تتضح براءة البريء دون بقاء الاتهام معلقاً عليه بغير مبرر، ومع ذلك كله فإن القانون إذ وضع تلك النظم لم يقصد مطلقاً إلى الإخلال بالأسس الجوهرية للمحاكمات الجنائية التى تقضى حق المتهم فى الدفاع والتى من بينها أن الممول عليه فيها بصفة أصلية يجب أن يكون هو التحقيق الشفهي الذى تجر به المحكمة بنفسها فى الجلسة وتسمع فيه الشهود سواء أكانوا لإثبات التهمة أو نفيها، على أن يكون لها بعدئذ أن تزود إلى جانب ذلك بكافة ما فى الدعوى من عناصر بشرط أن تكون مطروحة للبحث بالجلسة، فإذا كان القانون قد خول للمحكمة بما لها من الهيمنة على الإجراءات أن تقدر وجهة طلب المتهم الذى لم يسلك السبل المرسوم لإعلان شهوده لماذا ذلك مفاده أن تقدر ما إذا كان جاداً فى طلبه وله مصلحة فيه أو أنه طلب غير جدى كما قد يستفاد من تنكبه ذلك السبل، وأنه لو كان قد رأى لنفسه مصلحة فى سماع المحكمة لهم لقام بإعلانهم قبل الجلسة ما دام هو قد أعلن لها فى الوقت الذى حدده القانون. وإذن فإن المحكمة إذا بررت رفض طلب المتهم تأجيل الدعوى بأن شهادة الشاهد الذى طلب سماعه لن تجديه شيئاً لأنها منقوضة بشهادة الشهود الآخرين الذين لم تبد لها أية شبهة فى صحة شهادتهم، وأنها لذلك لا تظمن إلى ما شهد به فى التحقيق ولا ترى وجهاً لإجابة طلب المتهم سماعه - إذا بررت رفضها بذلك لأنها تكون قد تجاوزت فى تقديرها لوجهة طلب المتهم الحدود المأولة لها إلى الإخلال بالأسس الجوهرية للمحاكمات الجنائية بالحكم بكذب الشاهد على إفتراض أنه سيقول ما قاله فى التحقيق أو أنها لن تتأثر بسماعها له بغير الأثر الذى حدث من إطلاعها على أقواله المدونة، ويكون حكمها قد إنطوى على إخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ١٠٩١ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١٩٧ بتاريخ ١٩٥٠/١١/٢٠

إن قانون تشكيل محاكم الجنايات يوجب أن يحضر مع المتهم بمجانبته أمام محكمة الجنايات محام يتولى الدفاع عنه، وأن يكون هذا المحامى من المقبولين للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية، وإذن فإذا كان المحامى الذى ندبته المحكمة غير مقبول للمرافعة أمام هذه المحاكم فإن ذلك يكون فيه إخلال بحق المتهم فى الدفاع يستوجب بطلان الإجراءات وبطلان الحكم المترتب عليها تبعاً. ونقض هذا الحكم بالنسبة إلى هذا المتهم الطاعن يقتضى نقضه بالنسبة إلى الطاعنين الآخرين الذين أدينوا بالإشتراك معه نظراً لوحدة الواقعة وتحقيقاً لحسن سير العدالة، الأمر الذى يتعين معه أن تكون إعادة نظر الدعوى بالنسبة إلى المتهمين فيها جميعاً.

الطعن رقم ١٣٥٥ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٣٨٢ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٥٠

إذا كان المتهم فى جريمة إختلاس محجوزات قد دفع التهمة بأنه لم يبدد المحجوزات بل إن المسأجرين من الباطن هم الذين نقلوا المحصول المحجوز عليه وطلب تحقيق هذا الدفاع، ولكن المحكمة أدانته دون أن تحييه إلى طلبه. فهذا منها إخلال بحقه فى الدفاع، إذ أن هذا الدفاع هام من شأنه لو صح أن يؤثر فى مصر الدعوى. ولا يفتى عن تحقيق دفاعه ما قالته المحكمة من أن الحارس إذا أهمل فى رعاية المحجوز وترك الغير يستولى عليه يكون قد أخل بأول واجباته كحارس، وأنه كان له أن يدرأ مسئوليته بتبليغه عن هؤلاء المسأجرين من الباطن.

الطعن رقم ١٣٦٩ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٥٦٩ بتاريخ ٥/٢/١٩٥١

إن تقديم محامى المتهم طلباً لفتح باب المرافعة والإعراض عنه بعد أن أجل نظر الدعوى عدة مرات وبعد إقفال باب المرافعة بحجز القضية للحكم لا يعتبر إخلالاً بحقوق الدفاع.

الطعن رقم ١٩٠١ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٦١٦ بتاريخ ١٢/٢/١٩٥١

إذا كانت المحكمة قد عللت رفضها سماع الخبر الذى طلب الطاعن سماعه بأن رأيه سيكون إستشارياً ولها ألا تأخذ به، فهذا منها لا يصلح رداً على طلبه، لأن تقدير الأدلة إنما يكون بعد تحقيقها، وبهذا تكون قد أخلت بحقه فى الدفاع.

الطعن رقم ٦٦ لسنة ٢١ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٦٦٧ بتاريخ ٢٠/٢/١٩٥١

إذا كان المتهم قد إقتصر أمام المحكمة الإستئنافية على الدفع ببطالان الحكم الإستئنافى الغيايى لعدم إعلانه للجلسة كما دفع ببطالان الحكم الابتدائى لأنه لم يتمكن من حضور الجلسة بسبب مرضه وأن محاميه قدم شهادة بذلك لم تأخذ بها المحكمة، وطلب إعادة القضية إلى محكمة أول درجة، فقررت المحكمة تأجيل الدعوى مراراً لإرفاق الشهادة المرضية ثم حكمت فيها دون أن ترفق تلك الشهادة ودون أن تسمع دفاع المتهم فى موضوع التهمة - فإنها تكون قد أخلت بحق المتهم فى الدفاع.

الطعن رقم ٧٤ لسنة ٢١ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٦٧٨ بتاريخ ٢٧/٢/١٩٥١

إذا كان الثابت أن محكمة أول درجة سمعت شهود الدعوى فى غيبة المتهم وقضت بالإدانة وعند نظر المعارضة المرفوعة من المتهم عن هذا الحكم طلب إعلان الشهود وأجلت القضية عدة مرات لهذا الغرض ولكن المحكمة قضت بالتأييد دون أن تسمعهم، ثم أمام المحكمة الإستئنافية كان الظاهر من دفاع المتهم أنه تمسك بأن التهمة ملفقة عليه من الخنى عليه لما كان ينتحتم معه على المحكمة أن تسمع الشهود إذا ما رأت تأييد حكم محكمة أول درجة وعولت على ما أخذ به من أقوالهم، فإن إدانة المتهم إستناداً إلى شهادة أولئك

الشهود الذين سمعوا في غيبته تكون متطوية على إخلال بحق المتهم في الدفاع، إذ أن من حق المتهم أن تسمع الشهود في مواجهته كيما يستطيع مناقشتهم ما دام ذلك ممكناً.

الطعن رقم ٧٥ لسنة ٢١ مكتب فتى ٢ صفحة رقم ٨٧٤ بتاريخ ١٩٥١/٣/٢٧

من المقرر أن تقديم مذكرة من أحد الخصوم بدفاعه بغير إطلاع خصمه عليها ينطوي على إخلال بحق الدفاع لما يترتب على ذلك من عدم تمكين الخصم الذي لم يعلن بها من مناقشة وجهة النظر التي احتوتها هذه المذكرة. وإذن فمتى كان الثابت في محضر الجلسة أن المحكمة الاستئنافية بعد أن سمعت الدعوى أحلت النطق بالحكم فيها أسبوعين وصرحت بتقديم مذكرات لمن يشاء من الخصوم في الأسبوع الأول وكان الثابت من مطالعة مفردات الدعوى أن المدعى بالحقوق المدنية قدم بعدئذ مذكرة قبلت وضمت لملف الدعوى دون أن تعلن للمتهمين أو أن يطلع عليها محاميهما - فإن الحكم الصادر بإدانة المتهمين وبإلزامهما بالتعويضات المدنية يكون معيأاً متعيناً نقضه.

الطعن رقم ٩٣ لسنة ٢١ مكتب فتى ٢ صفحة رقم ١٠١٣ بتاريخ ١٩٥١/٤/٢٣

إذا كانت محكمة الجنايات بعد أن أتمت تحقيق الدعوى واستمعت إلى دفاع المتهمين أعادتها إلى المرافعة وأجرت تحقيقاً فيها دون حضور محامي المتهمين اللذين حضرا التحقيق الأول من مبدئه وترافعا في الدعوى على أساسه فإنها تكون قد أحلت بحق المتهمين في الدفاع. إذ القانون يوجب أن يكون للمتهم بمجانية محام يتولى الدفاع عنه، وهذا الدفاع الذي أوجبه القانون يجب أن يكون دفاعاً حقيقياً وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان المدافع ملماً بما تجر به المحكمة من تحقيق من بدء المحاكمة لنهايتها، وإذن فإنه ما كان للمحكمة أن تكتفي عند إعادة تحقيق الدعوى بحضور محام ثبت في محضر الجلسة أنه حضر عن المحامين الأصليين دون أن تبين ما إذا كان هذان المحاميان قد أخطرا ولا كيفية نيابته عنهما وهل كان ذلك بناء على تكليف منهما أو من المتهمين أو كان من قبيل التطوع وهل إطلع هذا المحامي على ما تم في الدعوى من تحقيق سابق في حضور المحامين الأصليين أم لم يطلع، وذلك يعيب حكمها لإخلاله بحق المتهمين في الدفاع.

الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٢١ مكتب فتى ٢ صفحة رقم ٧٦٣ بتاريخ ١٩٥١/٣/١٢

يجب أن تؤسس الأحكام الجنائية على التحقيقات الشفوية التي تجر بها المحكمة بجلسة المحاكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم ممكناً. فإذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد إستندت فيما إستندت إليه في إدانة المتهم إلى أقوال شاهد في التحقيقات دون أن تسمعه، وتسلكت المتهم أمام المحكمة الإستئنافية بسماع هذا الشاهد في مواجهته فلم تجبه إلى طلبه - فإنها تكون قد أحلت بحقه في الدفاع مما يطل إجراءات المحاكمة ويستوجب نقض الحكم. ولا يغير من حكم القانون في ذلك قول المحكمة إنها لم

تستد في إدانة هذا التهم إلى أقوال الشاهد وحده، إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضاً
لذا ما سقط واحد منها إنهارت بسقوطه باقي الأدلة.

الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٢١ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١٠٨٧ بتاريخ ١٤/٥/١٩٥١

إذا كان الحكم قد أسس إدانة الطاعن على ما قاله من أنه " ظاهر من الإطلاع على الأوراق أن موضوع
المواخضة في هذه الدعوى هو إصابة الرأس وحدها التي نشأت عنها الوفاة إذ أن الإصابات الأخرى التي
وجدت بالجسم لم تحدث إلا كدمات لا تتصل مطلقاً بواقعة الوفاة " ثم قال : " إنه لا محل البتة لتعلق إبداء
الرأى فيما يختص بهذه الإصابة على معاناة الملبس " بحجة أن اغنى عليه كان حاسر الرأس وأن الإرتجاج
نشأ عن إصابة الرأس بانضربة التي أحدثها الطاعن - إذ كان ذلك وكان الواضح من الحكم أيضاً أن
الطبيب الشرعى وهو الخبير الفنى لم يبد رأيه في سبب الإرتجاج الذى نشأت عنه الوفاة وأرجأ ذلك إلى ما
بعد معاناة ملبس اغنى عليه، وأن الطاعن تمسك باستدعاء الطبيب لمناقشته في هذا الأمر فرفضت
المحكمة، فهذا منها إخلال بحق الطاعن في الدفاع إذ هي برفضها هذا الطلب قد أحلت نفسها محل الخبير
الفنى في مسألة فنية علق الطبيب نفسه رأيه فيها على معاناة الملبس، وهذا لا يجوز.

الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٢١ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٨٧٠ بتاريخ ٢٦/٣/١٩٥١

إن القانون مع وضعه النظم التي يتبعها التهم في إعلان الشهود الذين يرى لنفسه مصلحة في سماعهم أمام
محكمة الجنائيات لم يقصد مطلقاً إلى الإخلال بالأسس الجوهرية للمحاكمات الجنائية التي تقوم على أن
المعول عليه بصفة أصلية يجب أن يكون هو التحقيق الشفهي الذي تجر به المحكمة بنفسها في الجلسة وتسمع
فيه الشهود سواء لإثبات التهمة أو لنفيها على أن يكون لها بعدئذ أن تزود إلى جانب ذلك بجميع ما في
الدعوى من عاصر بشرط أن تكون مطروحة للبحث بالجلسة. وإذا كان القانون قد خول المحكمة بما لها
من الهيمنة على الإجراءات أن تقدر وجهة طلب التهم الذي لم يسلك السبيل المرسوم لإعلان شهوده فإنما
ذلك مفاده أن القانون خولها تقدير ما إذا كان جاداً في طلبه وله مصلحة فيه أو أن طلبه غير منتج أو أنه لم
يقصد به سوى تعطيل الفصل في الدعوى. فإذا كانت المحكمة قد رفضت طلب الطاعن تأجيل الدعوى
وبررت ذلك بأن شهادة الشاهد الذي طلب سماعه لن تجديه شيئاً لأنها منقوضة بشهادة الشهود الآخرين
فإنها تكون قد أحلت بحق التهم في الدفاع، إذ ذلك منها سبق بالحكم بكذب الشاهد على إفتراض أنه
سيقول ما قاله في التحقيق أو أنها لن تتأثر بسماعها له بغير الأثر الذي حدث من إطلاعها على أقواله
المدونة في حين أنه قد بدلى بغير ما أدلى به في التحقيق وفي حين أن تقدير الشهادة لا يكون سالتول المجرد
ولكن أيضاً بكيفية أداء الشاهد للشهادة وموقفه ومسلكه أمام المحكمة.

الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٢١ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٧٦٥ بتاريخ ١٢/٣/١٩٥١

إذا كانت المحكمة قد طرحت التقرير الاستشارى المقدم من المتهم إمتداداً إلى أن تقرير الخبير التابع لقسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى له من الحصانة ما يوجب الأخذ به دون إعمال لسلطة المحكمة التقديرية فى شأنه والفصل فيما وجه إليه من مطاعن - فإنها تكون قد فصلت فى الدعوى دون أن تبحث كلا التقريرين وتوازن بينهما ثم تأخذ بما تراه منهما، وهذا منها إخلال بحق المتهم فى الدفاع يستوجب نقض حكمها.

الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٢١ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ١١٥١ بتاريخ ٢٨/٥/١٩٥١

إذا كانت المحكمة قد مدت أجل الحكم فى الدعوى أسبوعين مع ضم أوراق ثم بالجلسة المحددة للحكم أصدرت حكمها مستندة إلى تلك الأوراق دون أن تعطى المتهم فرصة الإطلاع عليها مع سبق تمسكه بأنه لا يعرف محتوياتها فذلك منها إخلال بحقه فى الدفاع.

الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٢١ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ١٠٦٤ بتاريخ ٧/٥/١٩٥١

المرض من الأعدار القهرية. فإذا ما حضر عن المتهم محام وقال إنه مريض وقدم للمحكمة شهادة بذلك فإنه يكون لزاماً على المحكمة أن لا تأجل الدعوى أن تقول كلمتها فى العذر الذى أبداه المحامى وعززه بالشهادة المرضية فإن هى لم تفعل كان حكمها معيأ لإخلاله بحق الدفاع.

الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٢١ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ١٢١٤ بتاريخ ١٤/٦/١٩٥١

إذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم بأنه " وضع عمداً ناراً فى زراعة القصب المحصود المملوك له والموجود بالفيط وقد أحدث عمداً حال وضعه النار فى هذا القصب ضرراً لغيره بأن إمتدت النار من قصبه إلى بقية القصب المجاور والمملوك لفلان وآخرين إلخ "، فأضافت المحكمة إلى هذه التهمة وبدون أن تلفت نظر الدفاع واقعة جديدة هى أنه أحدث عمداً حال وضعه النار فى هذا القصب ضرراً لغيره وهم الدائنون الحاجزون ثم أدانته بها فإنها تكون قد أخلت بحقه فى الدفاع.

الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٢١ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ١٢٠٨ بتاريخ ٤/٦/١٩٥١

المرض عذر قهرى، فيتعين على المحكمة متى ثبت لديها قيامه أن تؤجل محاكمة المتهم حتى يتمكن من الدفاع عن نفسه. فإذا رفضت المحكمة التأجيل مجرد تكراره دون أن تقدر العذر الذى أدلى به بحامى المتهم فإنها تكون قد أخلت بحقه فى الدفاع.

الطعن رقم ٩٠٨ لسنة ٢١ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٢٩١ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٥١

منى كانت المحكمة قد قررت تأجيل القضية ثلاثة أسابيع للحكم مع تقديم مذكرات فيها فى طرف أسبوعين ثم أصدرت حكمها فى الدعوى فى نهاية الأسبوعين اللذين رحست للمتهم بتقديم مذكراته فيها أى قبل أن ينتهى اليوم الأخير الذى كان من حقه أن يقدم فيه مذكرته، فإنها تكون قد أخلت بحقه فى الدفاع.

الطعن رقم ١١٣٠ لسنة ٢١ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٤٤٨ بتاريخ ٢٢/١/١٩٥٢

إذا كانت المحكمة الإستئنافية حين ألفت حكم محكمة أول درجة القاضى بالبراءة قد إستبعدت المعاينة التى أجرتها محكمة أول درجة وأسست عليها حكم البراءة لإحتوائها على تحقيقات غير قانونية لعدم حلف الشهود اليمين، وذلك دون أن تجرى بنفسها تحقيقاً للتثبت عن مدى صحة دفاع المتهم من إستحالة وقوع الحادث بالكيفية التى رواها الشهود، مما لو صح لكان من المحتمل معه أن يتغير رأى المحكمة فى الدعوى فإن حكمها بالإدانة على أساس إستبعاد تلك المعاينة ودون تحقيق دفاع المتهم يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ١١٦٥ لسنة ٢١ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٢٦٧ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٥١

الأصل فى الأحكام الجنائية أن تبنى على التحقيقات الشفوية التى تجريها المحكمة بنفسها فى الجلسة فإذا كانت محكمة الدرجة الأولى لم تسمع شهوداً ولم تجر أى تحقيق فى الدعوى وقضت ببراءة المتهم ثم جاءت المحكمة الإستئنافية فقضت بإلغاء حكم البراءة وأدانت المتهم دون أن تسمع شهوداً مع طلبه سماعهم وكان ما عللت به رفض طلب سماع الشهود غير متفق مع أسباب الحكم - فإن المحكمة تكون قد أخطأت خطأ جوهرياً فى الإجراءات وأخلت بحق الطاعن فى الدفاع مما يعيب حكمها ويوجب نقضه.

الطعن رقم ١٥٩٦ لسنة ٢١ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٣٩٢ بتاريخ ٧/١/١٩٥٢

إن المتهم متى أعلن إعلاناً صحيحاً بجلسته المحاكمة وجب عليه أن يحضر أمام المحكمة مستعداً لإبداء أوجه دفاعه. فإذا طرأ عليه عذر قهرى حال بينه وبين هذا الإستعداد فى المدة التى أوجب القانون إعطاءه إياها بين تاريخ الإعلان ويوم الجلسة وجب عليه أن يبين عذره للمحكمة التى يكون عليها حينئذ متى تبينت صحة عذره أن تمهله الوقت الكافى لتحضير دفاعه. ولا فرق فى هذا الصدد بين المتهم وبين محاميه فى مواد الجنب والمخالفات حيث لا يكون وجود المحامى واجباً. وإذا كان لا يبين من محضر الجلسة أن المتهم أو المحامى الحاضر معه قد دفع بأن إعلان المتهم للجلسة لم يكن حاصلاً فى الميعاد الذى قرره القانون أو أن عذراً قهرياً طرأ فمنعه من تحضير الدفاع فى هذا الميعاد، وكانت محاكمة المتهم حاصلة فى مادة من

مواد الجنح فلا يجوز للمتهم أن ينعى على المحكمة أنها قد رفضت طلب التأجيل للإطلاع والإستعداد فى أول جلسة محددة لنظر الإستئناف مهما كان عدد القضايا التى كان متهماً فيها فى تلك الجلسة.

الطعن رقم ٤ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٦٧٨ بتاريخ ١٩٥٢/٢/٤

إذا كان المتهم يبيع أرزاً بسعر يزيد على السعر المقرر قد نفى عن نفسه التهمة بقوله إنه باع أقة الأرز والكيس الذى إحتواها بأربعين مليماً وأن ثمن الكيس وحده ٢.٥ مليم وثن أقة الأرز فى التسعيرة ٣٨,٥ مليم وطلب إلى المحكمة أن تأذن له فى تقديم الفواتير الدالة على ثمن الكيس تأييداً لدفاعه ولكن المحكمة لم تجبه إلى طلبه ولم تقم من جانبها بتحقيق هذا الدفاع وأداته أخذاً بأسباب الحكم الابتدائى التى قال فيها إن بيع الكيس بسعر خاص رغم إرادة المشتري يقيم جريمة جديدة معاقباً عليها بنفس مواد الإتهام، وأضافت إلى ذلك قولها " إن الكيس الفارغ لم يوزن على حدة حتى يبين نقص الثمن فى الأرز وهل يعادل ثمن الكيس الفارغ أو يزيد أو ينقص عنه كما أن التهمين لم يقدموا دليلاً على ما كلفهما كيس الورق الفارغ من ثمن ". لهذا الحكم يكون قاصراً إذ هو لم يبين دليله على ما قائلته محكمة أول درجة من أن البيع على النحو الذى وقع به تم على غير إرادة المشتري أو أن البائع علق بيع الأرز على هذا الشرط، كما أنه أ طرح دفاع المتهم بعله عدم تحقيقه وإقامة الدليل على صحته مع أنه كان واجباً على المحكمة أن تحققه هى أو أن تجيب المتهم إلى ما طلب من تأجيل ليقدم الفواتير التى إستند إليها وهذا يعيب إجراءات المحاكمة والحكم تبعاً.

الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٧٣٧ بتاريخ ١٩٥٢/٢/٢٦

إذا كانت المحكمة قد قضت بعدم قبول الإستئناف المقدم من المتهم شكلاً لرفعه بعد الميعاد على أساس أنها لا تظمن إلى الشهادات التى قدمها لإثبات مرضه خدانة تاريخها وكانت هذه الشهادات واضحة فى أن المتهم كان ولا يزال مريضاً فإن حكمها يكون قد إنتطوى على إخلال بحق الدفاع إذ كان من الميسور للمحكمة إن لم تتق بصحة الشهادات المقدمة أن تحقق دفاع المتهم عن المرض ودرجة خطورته ومبدئه بأى طريق آخر تراه.

الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٨٢٨ بتاريخ ١٩٥٢/٤/١٤

إذا كان المتهم قد طلب إلى المحكمة التأجيل لإعلان شهود يشهدون بأن والد المجنى عليه أقر أمامهم بأنه لا يعرف الفاعل الذى إرتكب الفعل مع ولده فرفضت المحكمة هذا الطلب بمقولة إن المجنى عليه يعرف المتهم من قبل، وأنهما يسكنان منزلين متجاورين، وأنه لم يزد فى ذكر اسمه لوالده عندما روى الواقعة، فإن ما قائلته المحكمة لا يصلح رداً يبرر رفض الطلب ويكون الحكم بذلك مخطئاً.

الطعن رقم ٩٩٦ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٨٦ بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٢

إذا كان المتهم قد أحيل إلى محكمة الجنايات بجناية وجنحة فقررت المحكمة فصل الجنحة عن الجناية وتوافقت النيابة والدفاع على أساس الجناية ثم إنتهت المحكمة إلى نفي هذه التهمة عنه ولكنها عالته على الجنحة التى فصلتها دون أن تلت نظره فإن حكمها بذلك يكون مبنياً على الإخلال بحق المتهم فى الدفاع.

الطعن رقم ١٠١٦ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٣٣٥ بتاريخ ١٩٥٣/١/١

مضى كان يبين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أن الشاهد الذى تخلف عن الحضور بالجلسة كان موجوداً وقت وقوع الجريمة، وأنه شهد فى التحقيق بأنه رأى المني عليه والتهم بتضاربان، وكان الثابت بمحضر الجلسة أن الدفاع عن الطاعن قال إنه كان فى حالة دفاع شرعى إذ إعتدى عليه المني عليه بالضرب، فرد هذا الإعتداء، وإستدل على ذلك بأقوال الشاهد الغائب الذى طلب إعلانه لمناقشته - مضى كان ذلك فإن المحكمة إذ رفضت إجابة الدفاع إلى طلبه بناء على أن الواقعة وضحت لديها وضوحاً كافياً وذلك رغم ما أثبتته فى حكمها من وجود هذا الشاهد وقت وقوع الجريمة، الأمر الذى لم يتوفر لغيره من الشهود الذين سمعهم بالجلسة فيما عدا المني عليه، ورغم تعلق شهادته بدفاع الطاعن فى الدعوى الذى لو صح لرتب عليه هدم التهمة أو تخفيف مسئوليته عنها - إذ رفضت المحكمة هذا الطلب وقضت بإدانة الطاعن دون سماع الشاهد، تكون قد أخلت بحقه فى الدفاع مما يعيب حكمها.

الطعن رقم ١٠٧٧ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٢٥٨ بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٢٢

إذا كان المتهم قد تمسك لدى المحكمة الإستئنافية بأنه أدى الدين قبل الموعد المحدد لبيع المحجوز وطلب ضم أوراق الحجز لإثبات دفاعه ولكن المحكمة أيدت الحكم الصادر بإدانته، بمقولة إن دفاعه لم يقدم عليه دليل من الأوراق ولم تحبه إلى ضم ما طلب من الأوراق، فهذا منها إخلال بحقه فى الدفاع، وإذا كانت المحكمة قد قالت إنها لا تأخذ بشهادة المني عليه التى حاول أن يعدلها بما يتفق مع دفاع المتهم لأن فى الأوراق ما يدحضها. ولم تبين ذلك الذى قالت إنه فى الأوراق وجعلها تحكم بأنه يدحض هذه الشهادة فهذا يكون قصوراً يستوجب نقض الحكم.

الطعن رقم ١٠٩٨ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٢٧٤ بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٢٢

مضى كان الثابت من الأوراق أن الحكم صدر غيائياً من محكمة أول درجة ببراءة المتهم، فإستأنفت النيابة هذا الحكم، وحضر المتهم أمام المحكمة الإستئنافية لأول مرة وطلب محاميه - قبل سماع شهود الإثبات - تأجيل الدعوى، إلا أن المحكمة مضت فى سماع الشهود، فلما إنتهت من سماعهم طلب محامى المتهم

التأجيل لإعلان شهود نفى فلم تستجب له المحكمة، وقضت في الدعوى بإلغاء حكم البراءة وبجس المتهم، دون أن تشير في حكمها إلى الطلب الذي تقدم به الدفاع عنه وعلّة إطراحها له - فإن حكمها يكون قد انطوى على إحلال بحق الدفاع، مما يعيه ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٢ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٤٠٨ بتاريخ ١٩٥٣/١/٢٤

إذا كان محامي المتهم بتبديد محجوزات قد دفع التهمة أمام محكمة أول درجة والمحكمة الاستئنافية بأن الأرض كانت مغمورة بمياه الفيضان في التاريخ المقول بوقوع جريمة التبديد فيه، وما كان الصراف يستطيع الانتقال لمكان الأشياء المحجوزة، وطلب تمكينه من إحضار شهود على ذلك، فلم تلغى المحكمة إلى دفاعه ودانته بجريمة التبديد إستناداً إلى أن الصراف إنتقل في يوم البيع إلى مكان الحجز فلم يجد القطن والذرة المحجوز عليها ولم يقدمها له المتهم، وأمام المحكمة الاستئنافية طلب محاميه سماع شهود نفى على صحة دفاعه المشار إليه فلم تجبه المحكمة إلى هذا الطلب وأيدت الحكم وردت على هذا الدفاع بقولها " إنه لم يقدم ما يثبت صحة دفاعه وإن الصراف أثبت في أقواله أن معاون المالية تحرى عن الزراعة المحجوز عليها وبحث عنها في مكان توقيع الحجز وفي مكان وجودها فلم يجدها ومن هذا يبين أن الصراف لم يكتف بالبحث عنها في محل الحجز بل بحث عنها في عدة أماكن أخرى فلم يجدها ومن هذا يبين أن ما قام به الصراف فيه كل الكفاية وأن المتهم لو كان حقيقة لم يسدد الزراعة المحجوز عليها لأبلغ الصراف بمحل وجودها وعرضها عليه خصوماً وأنه يعلم يوم البيع ". لما كان ذلك وكان ما ردت به المحكمة الاستئنافية لا يصلح رداً على دفاع الطاعن لعدم تناوله الواقعة المراد تحقيقها، وكانت المحكمة لم تجبه إلى طلب تحقيق دفاعه الذي تمسك به أمامها وأمام محكمة أول درجة من قبل، وهو دفاع جوهري لو صح لتغير وجه الرأي في الدعوى - فإن الحكم يكون معيباً بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٢٠٩ لسنة ٢٢ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٤٣١ بتاريخ ١٩٥٣/١/٢٧

إذا كان الحكم حين دان الطاعن بتهمة إحداث العاهة قد أسس ذلك على عدم توافر حالة الدفاع الشرعي لديه، وأغفل الإشارة إلى الإصابات التي حدثت بالطاعن والتي أنهم في إحداثها الجنى عليه ووالده، ولم يرد بشئ على ما ذكره محامي الطاعن في مرافعته من أن الجنى عليه ووالده ذهب إلى زراعة الطاعن بقصد الإعتداء، وأعتديا عليه بالفعل، ولم يتعرض الحكم لإستظهار الصلة بين هذا الإعتداء الذي وقع على الطاعن والإعتداء الذي وقع منه، وأثر ذلك في قيام أو عدم قيام حالة الدفاع الشرعي مكفياً بالقول إنه لم يثبت أن الطاعن أراد من ضربه أن يرد ضرباً موجهاً إليه، دون أن يتصدى لمناقشة ما ذكره محامي الطاعن في هذا الصدد - متى كان ذلك فإنه يكون قاصراً واجباً نقضه.

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٨٥١ بتاريخ ١٩/٥/١٩٥٣

إذا كان الدفاع عن الطاعن قد طلب أمام محكمة الدرجة الأولى إعلان المهندس الفنى الذى عين السيارة لناقشته فى تقريره الذى قدمه للمحقق ولكى يفسر للمحكمة سبب انحراف السيارة فجأة إلى اليمين أن لم يكن لذلك ما يبرره، فصرحت المحكمة بذلك، ولكنها قضت بإدانة الطاعن دون أن تسمع هذا الشاهد الذى حضر إحدى جلسات المحاكمة ثم لما إستأنف الطاعن تمسك فى مذكرته المرخص له فى تقديمها إلى المحكمة بطلبه المشار إليه ولكن المحكمة قضت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون هذا الطلب فإن حكمها يكون قاصراً إذ أن دفاع الطاعن يقوم على مسألة فنية للمحكمة وطلب إليها إستدعاء المهندس الفنى لأخذ رأيه فيها إستجلاء لحقيقة الأمر فى سبب الحادث، فلم يكن يصح عدم إجابة هذا الطلب مع إغفاله الرد عليه

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٩٥٤ بتاريخ ١٩/٦/١٩٥٣

إذا كان الطاعن قد دفع لدى المحكمة الإستئنافية بأن الحكم المستأنف صدر من محكمة أول درجة فى تاريخ غير التاريخ الوارد به وطلب إعطاء مهلة لتقديم شهادة رسمية تثبت صدوره فى التاريخ الذى يقول به ومع ذلك قضت المحكمة بعدم قبول الإستئناف شكلاً دون أن تمسكه من إثبات دفاعه، وكان يبين من الإطلاع على تقرير الاستئناف أن الحكم صدر فى التاريخ الذى يقول هو به - فهذا الحكم يكون معيماً لإخلاله بحق الطاعن فى الدفاع ويتعين نقضه.

الطعن رقم ٧٩٨ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٩٢٤ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٤

إذا كان الدفاع عن الطاعن تمسك أمام محكمة أول درجة بطلب سماع شاهدى الإثبات، فبالفتت المحكمة عن هذا الطلب وقضت بإدانة الطاعن وبإلزامه بالتعويض دون أن ترد على طلبه، وفى جلسة المحاكمة أمام المحكمة الإستئنافية عاد الدفاع إلى تمسكه بسماع هذين الشاهدين ولكن المحكمة رغم ذلك لم تستجب إلى هذا الطلب وقضت بالتأييد أخذاً بأسباب الحكم الابتدائى، وكان الواضح من الحكم أن المحكمة حين دانت الطاعن قد إستندت - فيما إستندت - إلى أقوال الشاهدين المذكورين فى التحقيقات التى قدمت صورتها الرسمية إليها وقالت عنهما فى حكمها إنهما شاهدا الرؤية على واقعة الدعوى فإنها تكون قد أخلست بحقه فى الدفاع مما يبطل إجراءات المحاكمة ويستوجب نقض الحكم، إذ كان عليها أن تسمع الشاهدين المذكورين فى مواجهة الطاعن إستجابة لطلبه أو ترد عليه بما يبرر رفضه.

الطعن رقم ٨١٩ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ١١٦٩ بتاريخ ١٩٥٣/٧/٩

إذا كان الطاعن قد أبدى لأول مرة أمام المحكمة الإستئنافية أنه قرر بالطعن بالتزوير فى محضر ضبط الواقعة، فأحالت المحكمة الأوراق إلى النيابة للتحقيق، ثم إستند محامى الطاعن فى مراجعته بعدئذ إلى أمور قال إنها ثبتت فى هذا التحقيق، وكان الحكم قد إكتفى فى إدانة الطاعن بالأسباب الواردة بحكم محكمة أول درجة دون أن يشير إلى الطعن بالتزوير، ويرد على ما تمسك به الطاعن فى دفاعه فى شأن ذلك - فإن الحكم يكون قاصراً مخللاً بدفاعه ويتعين لذلك نقضه.

الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ١٠٢٦ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٢٧

إنه وإن كان الأصل أن المحكمة الإستئنافية ليست ملزمة بإجابة طلبات التحقيق التى ترفع إليها إذا لم تجد هى ضرورة لذلك، إلا أنه متى كان الحكم الابتدائى قد إعتد على شهادة شاهد لم تسمعه المحكمة بالجلسة، فإن المحكمة الإستئنافية تكون قد أعطت فى قولها إن الطاعنين قد مكنا من مناقشة الشهود أمام المحكمة الابتدائية، إذ غاب عنها أن أحدهم لم تسمعه تلك المحكمة، وعولت على أقواله كدليل من أدلة الدعوى، وإذا كان من حق المتهم أن تحقق الأدلة القائمة ضده بالجلسة فى مواجهته، وكان القانون يوجب على المحكمة الإستئنافية أن تستكمل النقص الذى شاب المحاكمة أمام محكمة أول درجة، فإنه كان يجب على المحكمة أن تجيب الطاعن إلى ما طلب من مناقشة الشهود الذين لم يتسن له مناقشتهم أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون باطلاً لإخلاله بحق دفاع الطاعن.

الطعن رقم ١٠٥١ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٢٦ بتاريخ ١٩٥٣/١٠/١٣

الأصل فى المحاكمة أن تسمع المحكمة بنفسها أدلة الدعوى إثباتاً ونقياً وأن تستكمل المحكمة الإستئنافية كل نقص فى إجراءات محكمة أول درجة وأن حققها فى الإمتناع عن سماع شهود لا يكون إلا حيث تكون الواقعة قد وضحت لديها وضوحاً كافياً من التحقيق الذى أجرته. وإذا فمتى كانت المحكمة الإستئنافية قد رفضت طلب سماع الشاهدين اللذين إستشهد بهما المتهم أمام محكمة أول درجة فلم تسمعهما وبنيت المحكمة الإستئنافية رفضها سماعهما على أنهما سقران أقوالاً تطابق ما قاله شاهد ثالث فى تحقيق البوليس وأن ما قرره ذلك الشاهد غير صحيح، فإن الحكم يكون منظوياً على الإخلال بحق الطاعن فى الدفاع وذلك بالحكم بكذب الشاهدين دون سماعهما.

الطعن رقم ١٣٧٩ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٩٦ بتاريخ ١٩٥٣/١١/١٧

متى كان بين من الإطلاع على الأوراق أن دفاع الطاعن أمام المحكمة قام على أنه لم يتسلم المبلغ المدعى بتبديده على سبيل الأمانة وأنه بصفته شريكاً متضامناً مع المجنى عليه فى الشركة المكونة بينهما له الحق

فى تسليم هذا المبلغ من إيراد الشركة إلى أن يعفى الحساب بينهما - كما يقضى بذلك عقد تكوينها - وأنه بذلك تنفى عنه المسؤولية الجنائية، وكانت المحكمة قد دانت الطاعن إستناداً إلى مجرد الأقوال كتاب الشركة من أن الطاعن تسليم المبلغ موضوع التهمة من أموال الشركة على سبيل الوكالة كى يقوم بسداد قيمة رسوم التليفون ومقابل إستهلاك النور فلم يفعل وبدد المبلغ، وذلك دون أن تبحث المحكمة دفاع الطاعن وتستهجر ما إذا كان هذا الدفاع صحيحاً أو غير صحيح، لأنها تكون قد أغلّت بحق الطاعن فى الدفاع مما يجعل حكمها معيأ بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٤ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٤٤٧ بتاريخ ١٩٥٤/٤/١

متى كانت المحكمة إذ دانت المتهم فى جريمة غش جبن قد إستندت فى إثبات علمه بالغش على خبرته وتغير خاصة الجبن دون أن تعرض لما دفع به من أنه إشتري هذا الجبن فى صفائح مقلدة وتستقصى مبلغ حجية هذا الدفاع وتأثيره فى التهمة، لأن حكمها يكون قاصر البيان منطقياً على الإخلال بحق المتهم فى الدفاع.

الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٤٤٩ بتاريخ ١٩٥٤/٤/٥

إذا كان الجنى عليه قد قرر أمام المحكمة أن يده المصابة شفيت دون تخلف عامة، وكان المتهم قد تمسك تعقياً على هذا القول بأن الواقعة أصبحت جنحة ضرب منطبقة على المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات فإن المحكمة إذ دانت المتهم بمجرمة العاهة المستديعة وقضت عليه بعقوبة السجن دون أن تمنى بتحقيق هذا الدفاع الجوهرى فى توافر أركان الجريمة التى دين بها - لأنها تكون قد أغلّت بحقه فى الدفاع إخلالاً يعيب حكمها.

الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٥٢٢ بتاريخ ١٩٥٤/٤/١٣

إنه وإن كانت محكمة الموضوع فى حل من عدم إجابة المتهم إلى طلب سماع شهود النفى ما دام لم يسلك السبيل الذى رسمه قانون الإجراءات الجنائية فى المادتين ١٨٦ و ١٨٧ إلا أن هذا مشروط بأن يكون إستنادها فى الرفض هو الأساس المبين فى المادة ١٨٥ من القانون المشار إليه، ومن ثم فلا يجوز إذا كان موضوع الشهادة متعلقاً بالواقعة أو منتجاً فيها أن ترفض المحكمة سماعهم إلا إذا رأت أن الغرض من طلب سماعهم إنما هو المظل أو الكاية. وإذن فمتى كانت المحكمة إذ رفضت سماع شهود النفى الذين لم يعلنهم المتهم وفقاً للمادتين ١٨٦ و ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد خاضت فى الموضوع المراد الإستشهاد بهم عليه وعللت رفض الطلب بما قالته من كذب هؤلاء الشهود على إفتراس أنهم سوف يرددون ما

قالوه فى التحقيق - فإن هذا الرفض يكون لغیر العلة التى خولها القانون هذا الحق من أجلها وتكون قد أخلت بحق المتهم فى الدفاع مما یعیب حکمها ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ٦٩٧ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٨٦٦ بتاريخ ١٩٥٤/٧/١

إذا كان الطاعن أصر حتى إنتهاء المرافعة فى الدعوى على سماع شاهد نفسى له وطلب تمكينه من إعلان الشاهد على يد محضر بإرشاده وكان لا جريرة له فى التحريف الذى وقع عند نقل إسم الشاهد لرجال الإدارة الذين كلفوا بالبحث عنه فإن المحكمة إذ لم تجب الطاعن إلى طلب سماع شاهده مع عدم قيام الدلیل على تعذر ذلك تكون قد أخلت بحقه فى الدفاع مما یعیب حکمها.

الطعن رقم ٩٧٤ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٢٥ بتاريخ ١٩٥٤/١٠/٤

إذا كان المتهم بالتبديد قد طلب أمام المحكمة الإستئنافية تقديم الدفاتر الخاصة بالشركة والمخزن الخاص بها، تحقيقاً لدفاعه، فقضت المحكمة المذكورة بتأييد الحكم الابتدائى للأسباب التى بنى عليها، ولم تشر فى حکمها إلى طلب المتهم فى هذا الشأن أو ترد عليه مع أن تحقيق هذا الدفاع قد يوجب عليه تغيير وجه الرأى فى الدعوى - فإن فى عدم إجابته أو الرد عليه إخلالاً بحقه فى الدفاع یعیب الحكم ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ١١٦١ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٢٦٦ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٧

إن التعارض بين مصلحة متهمین يستلزم فصل دفاع كل منهما عن الآخر لأن قيام محام واحد بالدفاع عنهما لا يهين له الحرية الكاملة فى تنفيذ ما يقرره أيهما ضد الآخر ويوجب عليه الإخلال بحق الدفاع مما یعیب الحكم ويطله.

الطعن رقم ١٢٢٥ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٣٢٥ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٢٠

الأصل أن المحاكمات الجنائية تنبنى على التحقيق الشفوى الذى تجرّيه المحكمة بالجلسة. وإذن فإذا كان الحكم الابتدائى قد إستند فى القضاء بالإدانة على شهادة الصراف الذى لم يسمع، ثم تمسك الدفاع عن المتهمين أمام محكمة ثانى درجة بإستدعاء هذا الشاهد لمناقشته، فلم تجب هذا الطلب وأيدت الحكم الصادر بالإدانة، مع أن القانون يوجب على محكمة ثانى درجة أن تستكمل النقص الذى شاب المحاكمة أمام محكمة أول درجة، فإن حکمها يكون باطلاً لإخلاله بحق الدفاع.

الطعن رقم ١١ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٦٥٤ بتاريخ ١٩٥٥/٣/١٩

متى كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على الطاعن بأنه ضرب المجنى عليه عمداً بعضاً على رأسه فأحدث به إصابة معينة هي التي نشأت عنها العاهة، ثم تشككت المحكمة في نسبة هذه الواقعة إليه واقتضت للأسباب التي أوردتها في حكمها بأنه قد إشرك مع آخرين فيما وقع على المجنى عليه من الضرب الذي ترك به إصابات بالرأس وأداته بذلك دون أن تسمع دفاعه إلا فيما يختص بالإصابة التي نشأت عنها العاهة، فإن حكمها يكون معيلاً لإخلاله بحق المتهم في الدفاع، إذ كان يتعين عليها أن تبني هذا التغير لإبداء دفاعه في شأنه وذلك لإختلاف الواقعتين وإسناد واقعة جديدة إليه لم يرد لها ذكر في قرار الإتهام.

الطعن رقم ٦٩ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٧٣٣ بتاريخ ١٩٥٥/٤/٤

إذا كان الدفاع قد تقدم للمحكمة بإقرار منسوب صدره إلى المجنى عليه يقر فيه بأنه علم بأن السجائب التي سلمها للمتهم ليحميها سرقته منه، فلم تعن المحكمة بتحقيق هذا الدفاع ولم تشر إليه في حكمها بالإدانة مع أن الواقعة التي تضمنها الإقرار المذكور لو ثبتت لإقتضى ثبوتها نفى التهمة التي دين المتهم بها - فإن سكوت الحكم عن الرد على هذا الدفاع الهام وعن تحقيقه موجب لنقضه.

الطعن رقم ٨١ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٧٣٨ بتاريخ ١٩٥٥/٤/٤

إن القانون قد أوجب حضور محام مع المتهم في الجنائية، وإذا كان المحكمة بعد أن إمتنع المحامي الحاضر عن إبداء الدفاع، وطلب التأجيل وأصر عليه حتى يحضر محامى المتهم الأصلي، قد رأت عدم إجابته إلى طلبه ولم تندب محامياً آخر يطلع على أوراق الدعوى ويترافع بما يراه محققاً لمصلحة المتهم فيما جد من تحقيق ومعاينة، بل فصلت فيها بإدانة المتهم دون أن تتيح له الفرصة لإبداء دفاعه كاملاً - فإن هذا التصرف من جانبها ينطوى على إخلال بحق المتهم في الدفاع يعيب حكمها بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٤٧٠ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ١١٤٠ بتاريخ ١٩٥٥/٦/١٤

إذا كان الدفاع عن الطاعنين قد تمسك في محضر الجلسة بأن ما إتفق عليه المجنى عليه والشاهدان من أن السلاح المستعمل هو من النوع المششخن وأن إطلاق النار حصل والمجنى عليه جالس أى باتجاه من أعلى لأسفل، قد عارضهم فيه التقرير الطبى الشرعى الذى أثبت أن إحدى الإصابتين من سلاح عادى غير مششخن وأن إتجاه الإصابات من أسفل لأعلى، فإن هذا الذى أبداه محامى الطاعنين يعتبر دفاعاً جوهرياً يقتضى من المحكمة رداً خاصاً يرفع به التناقض المدعى به بين الدليل القولى والدليل الفنى، فإذا لم تفعل فإن حكمها يكون قاصراً للبيان ومخللاً بحق الدفاع مما يعيبه ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ٥٢١ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ١١٦٩ بتاريخ ١٩٥٥/١٠/٣

إذا كانت محكمة أول درجة قد قضت بإدانة الطاعن إستناداً إلى أقوال المجنى عليه وشاهد آخر فى التحقيقات دون أن تسمع أحداً منهما بالجلسة، ورغم تأجيلها الدعوى لحضورهما، ولما إستأنف الطاعن طلب بلسان محاميه أمام المحكمة الإستئنافية سماع شهادة الشاهدين فلم تجبه المحكمة إلى طلبه وردت بما قاله من أنها لا ترى لزوماً لسماع أقوالهما ولا تستند إلى هذه الأقوال إكتفاء بما قرره الطاعن من أنه أعطى الشيكين [الذين لا يقابلهما رصيد قائم] ومن الإطلاع عليهما وعلى إجابة البنك وكان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحكمة الإستئنافية أن المحكمة لم تسأل الطاعن ولم يدل بإعتزافه حتى كان يجوز للمحكمة الإكتفاء بهذا الإعتزاف والحكم عليه بغير سماع الشهود، فإن رفض المحكمة الإستئنافية طلب الطاعن سماع شهادة الشاهدين للمسبب الذى ذكرته يكون غير سانع وفيه إخلال بحقه فى الدفاع.

الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ١٢٢٥ بتاريخ ١٩٥٥/١٠/١٧

إذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المتهم بأنه ضرب المجنى عليه عمداً بالآلة راحة على رأسه فأحدث به إصابة معينة نشأت عنها عاهة ثم تشككت المحكمة فى نسبة هذه الواقعة إليه بمقولة إنه قد إشترك مع آخرين فيما وقع على المجنى عليه من الضرب الذى ترك به إصابات بالرأس ودانته بذلك دون أن تسمع دفاعه إلا فيما يختص بالإصابة التى نشأت عنها العاهة، فإن حكمها يكون معيباً لإخلاله بحق المتهم فى الدفاع إذ كان يعين عليها أن تنبه إلى هذا التغير لإبداء دفاعه فى شأنه وذلك لإختلاف الواقعتين وإسناد واقعة جديدة إليه لم يرد لها ذكر فى قرار الإتهام.

الطعن رقم ٧٠٥ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ١٥٦٧ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٢٧

إذا طلب المدعى بالحقوق المدنية فى جريمة الإصابة الخطأ توقيع الكشف الطبى عليه بمعرفة الطبيب الشرعى لتقرير ما إذا كانت الإصابة التى وجدت به نشأت عن إصطدامه بالسيارة من الخلف كما يدعى المتهم أو صدمته بمقدمتها فأمسقطته على حافة الإفريز، فإن هذا الطلب يعتبر هاماً ويسرّب عليه أن يؤثر فى مركز المدعى بالحقوق المدنية فى الدعوى مما يعين معه على المحكمة أن تستجيب إليه أو ترد عليه بما يبرر رفضه. فإذا هى لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بعيب القصور مما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٧٣٩ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ١٣٩٢ بتاريخ ١٩٥٥/١١/٢٨

الأصل فى المحاكمة أن تسمع المحكمة بنفسها أدلة الدعوى إثباتاً ونفيّاً وأن يحقها فى الإمتناع عن سماع شهود لا يكون إلا حيث تكون الواقعة قد وضحت لديها وضوحاً كافياً من التحقيق الذى أجرته. وإذن فإذا رفضت المحكمة سماع شهود النفى الذين طلب الدفاع سماعهم وحكمت مقدماً على شهادتهم بأنها "لا

تقدم ولا تؤخر في أدلة القضية التي استخلصتها المحكمة من التحقيق والجلسة ولا تظمن المحكمة إطلاقاً إلى ما قد يشهد به هؤلاء الشهود سواء لصالح التهم أو ضده" - فإن ذلك منها ينطوى على إخلال بحقوق الدفاع.

الطعن رقم ٩٩٣ لسنة ٢٥ مكتب فني ٧ صفحة رقم ١٤ بتاريخ ١٩٥٦/١/٩

إذا كانت التهمة التي أحبل التهم بها إلى محكمة الجنايات هي جنابة الاختلاس المطبقة على المادة ١١٢ من قانون العقوبات فاستبعدت المحكمة هذه التهمة لعدم توافر أركانها القانونية وأسندت إليه جريمة أخرى هي جنحة السرقة وأدخلت بذلك عنصراً جديداً في التهمة، فإنه يكون من حق التهم أن يحاط به علماً ليبدى رأيه فيه قبل أن يدان بمقتضاه، فإذا كانت المحكمة قد أغفلت تنبيهه إلى الوصف الجديد للمرافعة على أساسه طبقاً لما تقتضيه المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية فإن حكمها يكون معيباً بما يطله ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ١١٥٦ لسنة ٢٥ مكتب فني ٧ صفحة رقم ١٠٤ بتاريخ ١٩٥٦/١/٣١

إذا نسب لعدة متهمين الإشتراك مع موظف عمومي حسن النية - مأذون - في ارتكاب تزوير وثيقة زواج بتقديم امرأة بدلاً من أخرى، ودفع أحد المتهمين بأن المرأة التي تقدمت للمأذون هي بذاتها المقصودة بالزواج بينما دفع منهم آخر بأنه كان حسن النية ولا يعرف المرأة التي إنعقد عليها الزواج فإن دفاع كل من هذين المتهمين يكون متعارضاً مع دفاع الآخر مما يقتضي أن يتولى الدفاع عن كل أمام محكمة الجنايات محام خاص تتوافر له حرية الدفاع عنه في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها - فإذا سمحت المحكمة لمحام واحد بالمرافعة عن المتهمين في مثل هذه الحالة فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع ويكون قد شاب إجراءات المحاكمة بطلان يؤثر في الحكم بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٠٥٠ لسنة ٢٦ مكتب فني ٧ صفحة رقم ١١٨٠ بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢٦

منى دفع التهم بتبديد محجوزات أمام محكمة ثاني درجة بأن الحجز توقع ببلدة القصير وأنه تحدد للبيع ببلدة القصية مثبثاً بذلك إلى أنه غير مكلف بنقل المحجوزات إلى المكان الذي تحدد للبيع الأمر الذي يجعله غير مسئول عن عدم تقديمها بهذا المكان ولم تكن المحكمة بتحقيق هذا الدفاع ولم ترد عليه مع أهميته ووجوب تحصيله والرد عليه، فإن حكمها يكون فاسداً.

الطعن رقم ١٣٦٧ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ١٥٠ بتاريخ ١٢/٢/١٩٥٧

متى كان المتهم يدعى أنه لم يبلغ يوم مقارفته الجريمة السبع عشرة سنة - ومع ذلك فقد حكمت المحكمة عليه بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة دون أن تتناول هذا الدفاع أو تقدر سن المتهم مما قدم إليها من أوراق - أو مما رآته هي نفسها، فإن قضاءها يكون معييا.

الطعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٢٨ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ١١ بتاريخ ١٦/١/١٩٥٩

إذا كان المتهمان قد قدما للمحكمة من المستندات ما يؤيد في ظاهرة صحة دفاعهما من أن الأخير فى تقديم شهادة الجمر ك القيمة فى معادها يرجع إلى منازعة بينهما وبين مصلحة الجمارك فى تقديم الرسوم مما كان يقتضى من المحكمة أن تحصى هذا الدفاع وتحققه للوقوف على مدى صحته ثم تحكم فى الدعوى بما تراه على ضوء ما يسفر عنه هذا التحقيق، وإذ هى لم تفعل فإنها تكون بذلك قد أخلت بحق المتهمين فى الدفاع مما يعيب حكمها بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٢٨ مكتب فنى ٩ صفحة رقم ٩٩٨ بتاريخ ١/١٢/١٩٥٨

من المقرر أن للمتهم مطلق الحرية فى إختيار المحامي الذى يتولى الدفاع عنه، وحقه فى ذلك حق أصيل مقدم على حق القاضي فى تعيين محام له - فإذا كان مفاد ما أبداه المتهم بالجلسة أنه يعترض على السير فى الدعوى فى غيبة محاميه الموكل وأنه يطلب تأجيل نظرها حتى يتسنى لمحاميه المذكور أن يحضر للدفاع عنه فإن إلغاء المحكمة عن طلب التأجيل ومضيها فى نظر الدعوى وحكمها عليه بالعقوبة - مكتفية بحضور المحامي المنتدب - دون أن تفصح فى حكمها عن العلة التى تبرر عدم إجابته، أو أن تشير إلى إقتناعها بأن الغرض عن طلب التأجيل هو عرقلة سير الدعوى، يعتبر إخلالاً بحق الدفاع مبطلاً لإجراءات المحاكمة وموجباً لنقض الحكم.

الطعن رقم ١٦٦٩ لسنة ٢٨ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٣٢ بتاريخ ١٢/١/١٩٥٩

إذا كان دفاع الطاعن يقوم على أنه سلم المبنى عليه الاتعاب التى إستلمها من الموكلين، وطلب من المحكمة الإستئنافى ضم أجندة المكتب عن سنة معينة، وقال " إنه ثابت فيها كل شئ "، وكان هذا الطلب من الطلبات الجوهرية المتعلقة بتحقيق الدعوى لإظهار الحقيقة فيها، وكانت المحكمة لم ترد على هذا الطلب بما يبرر طرحه، بل إكتفت بتأييد الحكم الابتدائى لأسبابه، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور مما يعيبه ويوجب نقضه.

الطعن رقم ١٧٦٨ لسنة ٢٨ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ١١٦ بتاريخ ١٩٥٩/١/٢٧

- إذا كان الحكم قد انتهى إلى أن الطاعنين إرتكبا فعل القتل معاً، وإعتبرهما فاعلين أصليين لهذه الجريمة وكان القضاء بإدانة أحدهما - كما يستفاد من أسباب الحكم - لا يرتب عليه القضاء براءة الآخر وهو ماط التعارض المخل بحق الدفاع. فإنه لا يعيب الحكم أن تولى الدفاع عن الطاعنين محام واحد وليس فيما تم تسليم من المحكمة بقيام اتفاق سابق، كما أن أيهما لا يصار بقيام سبق الإصرار أو إنتفائه ما دام الحكم قد إعتبرهما فاعلين أصليين وأخذ كل منهما بقوله.

- لا محل لإفراض قيام التعارض إذا كان الطاعنان لم يتبدلا الإتهام والتزما جانب الإنكار.

الطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٢٨ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ١٩٥٩/٢/١٧

لا يجوز للمحكمة أن تحل نفسها محل الخير الفنى فى مسألة فنية - فإذا كان الحكم قد إستند - بين ما إستند إليه - فى إدانة المتهمين إلى أن اغنى عليه قد تكلم بعد إصابته وأقضى بأسماء الجناة إلى الشهود وكان الدفاع قد طعن فى صحة رواية هؤلاء الشهود ونازع فى قدرة اغنى عليه على التمييز والإدراك بعد إصابته، فإنه كان يتعين على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق المختص فنياً - وهو الطبيب الشرعى -، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيأ لإخلاله بحق الدفاع مما يتعين معه نقضه.

الطعن رقم ٢١٤٠ لسنة ٢٨ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٢٥٤ بتاريخ ١٩٥٩/٣/٢

إذا بان من الأوراق أن الدفاع طلب بجلسة المحاكمة : " أن يقضى أصلياً بالبراءة ومن باب الإحتياط الكلى تمكين المتهم من إعلان شهود نفى على ما إستجد من وقائع بعد الحادث وإستدعاء كبير الأطباء الشرعيين لما ظهر من المناقشة الطبية " - فإن إبداء الطلب فى هذه الصورة يجعله بمثابة طلب جازم عند الإنجاء إلى القضاء بغير البراءة - فإذا كانت المحكمة قد دانت الطاعن دون أن تحييه إلى ما طلب، ولم تناقش هذا الطلب أو ترد عليه فإن حكمها يكون معيأ بالإخلال بحق الدفاع وبالقصور فى البيان مما يتعين معه نقضه.

الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٣٦٩ بتاريخ ١٩٥٩/٣/٣٠

إذا كان مؤدى أقوال الطاعن الثانى - التى إستند الحكم إليها فى إدانة الطاعنين - أن تجعل مقررها شاهد إثبات ضد الطاعن الأول، مما يستلزم حتماً فصل دفاع كل من المتهمين عن الآخر وإقامة محام مستقل لكل منهما لتعارض مصلحتهما وحتى يتوافر لكل منهما حرية الدفاع عن موكله فى نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها - فإذا سمحت المحكمة لحامى الطاعن الثانى بالمرافعة عن الطاعن الأول فإنها تكون قد أخلعت بحق الدفاع مما يعيب الحكم ويطله بالنسبة للطاعنين الأول والثانى - ونظراً لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة للطاعنين الثلاثة.

الطعن رقم ١٤٥٤ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٩١٨ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٦٠

ما أثبتته المحقق فى محضره قبل سؤال المجنى عليه من أن طبيب أول المستشفى أخبره بإمكان سؤاله - وإن كان يفهم منه استطاعة المجنى عليه النطق، إلا أنه لا يعنى أن حالته الصحية كانت تسمح له بالإجابة بتعقل على ما يوجه إليه من الأسئلة وأنه يعنى ما يقول.

الطعن رقم ٢٤٢١ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٣٠٤ بتاريخ ٦/٣/١٩٦١

إذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن الشاهدين كاشفاً لمحكمة بعذرهما فى التخلف عن الحضور لأداء الشهادة وأن المدافع قد طلب التأجيل حتى يحضر هذان الشاهدان ويتمكن من مناقشتها فرفضت المحكمة هذا الطلب مما أحاط بمحامى المتهم بالحرج الذى يجعله معذوراً إن هو لم يتمسك بطلبه بعد تقرير رفضه والإصرار على نظر الدعوى مما أصبح به المدافع مضطراً لقبول ما رآته المحكمة من نظر الدعوى بغير سماع الشهود، فإن سير إجراءات المحاكمة على هذا النحو لا يتحقق به المعنى الذى قصد إليه الشارع فى المادة ٢٨٩ من قانون الإحراة الجناية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ عندما خول للمحكمة أن تقرر تلاوة الشهادة إذا تعذر سماع الشاهد لأى سبب من الأسباب، أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ويكون الحكم مشوباً بعيب الإخلال بحق المدافع مما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٧١٤ بتاريخ ١٩/٦/١٩٦١

إذا كان المدافع عن المتهم قد قدم بالجلسة المحددة لنظر المعارضة أمام المحكمة الإستئنافية شهادة مرضية وقرر أن المتهم مريض وطلب تأجيل الدعوى، لكن المحكمة لم تحجب هذا الطلب وقضت فى المعارضة باعتبارها كأن لم تكن، ولم تشر فى حكمها المطعون فيه إلى ذلك العذر ولم تبد رأياً لفتحه أو تنفيه، فإنها تكون قد أخلت بحقه فى المدافع مما يعيب الحكم ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٧٤٥ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٨٧٣ بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٦١

منى كانت الواقعة المسندة إلى الطاعن " وهى إحراز مخدر جريمة مستقلة عن الجرائم الأخرى التى حكم فيها على المتهمين الآخرين " وهى إحراز أسلحة وذخائر بدون ترخيص " ولم تكن مرتبطة بإحدى الجرائم المنصوص عليها فى المادة ٣/٢١٤ من قانون الإجراءات الجناية، فإنه كان يتعين رفع الدعوى بها على حدة بالطريق المعتاد بتقديمها إلى غرفة الإتهام. ولا يؤثر فى ذلك أن المدافع عن الطاعن لم يتمسك بذلك أمام محكمة الجنايات، إذا أن غرفة الإتهام هى من الضمانات الأساسية التى شرعها القانون لمصلحة المتهم ولا يصح حرمانه من عرض قضيته عليها.

الطعن رقم ٣٠٦٥ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ٨٥ بتاريخ ١٩٦٣/٢/٤

لما كان مؤدى ما أثاره الدفاع الطاعن " المتهم " فى مرافعته إنما أراد به نفى وقوع الواقعة على الوجه الوارد بالتحقيق. فإن ما طلبه تأييداً لدفاعه من ضم المذكرة لأحوال القسم - تثبت وقوع مشاجرة إعتدى فيها بعض الأهالى على الجنى عليه بقطعة من الخشب - يكون طلباً جوهرياً يتعين على المحكمة أن تجيبه أو أن ترد عليه رداً سائفاً، وكان ما ردت به من قولها - أنه لا جدوى للطاعن من طلب ضم تلك المذكرة بعد أن تجمعت الأدلة التى أوردتها قبله - لا يصلح أساساً للرفض، ذلك بأنه يجوز للمحكمة أن تبدي رأياً فى دليل لم يعرض عليها وهى إذ فعلت فقد سبقت إلى الحكم على ورقة لم تطلع عليها ولم تحضرها مع ما يمكن أن يكون لها من أثر فى عقيدتها لو أنها إطلعت عليها. لما كان ذلك فإن الحكم يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع ويتعين لذلك نقضه.

الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ١١٨ بتاريخ ١٩٦٤/٢/٤

بمجرد الإخلال بما فرضه حكم الحراسة على الطاعن - من إيداع الثمن خزانة المحكمة - لا يفيد بذاته ارتكاب جريمة التبديد، بل لابد أن يثبت أن مخالفته لهذا الأمر قد أملاه عليه سوء القصد ونجم عنه ضرر بالجنى عليه. فإذا كان الطاعن قد تمسك بأنه صرف جزءاً من ثمن القصب المحجوز عليه فى وجوه لا مفر منها وسدد لشريكى الجنى عليه نصيبهما وفقاً لحكم الأحقية وأودع الباقي من الثمن خزانة المحكمة على ذمة الجنى عليه بعد عرضه عليه عرضاً قانونياً، وهو دفاع جوهري قد يتوجب عليه - لو صح - تغيير وجه الرأى فى الدعوى، مما كان يقتضى من المحكمة أن تحققه لتقف على مبلغ صحته أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه أما وهى لم تفعل وقصرت ردها على القول بأن المستندات المقدمة ليست لها طابع الجدية وإصطنعت لخدمة الدعوى فى حين أن تقدير مدى جدية هذه المستندات إنما يكون بعد تحقق مضمونها فإن حكمها يكون معيباً بالإخلال بحق الدفاع والقصور.

الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ٨٥٣ بتاريخ ١٩٦٣/١١/٢٦

منى كان الدفاع عن الطاعن قد تمسك بطلب إستكمال التحليل لتعيين فصيلة الحيوانات الموبة ومعرفة ما إذ كانت من فصيلة مادته أم لا. وكانت الحقائق العلمية المسلم بها فى الطب الحديث تفيد إمكان تعيين فصيلة الحيوان النوى. فقد كان متعيناً على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهري عن طريق المختص فنياً [وهو الطبيب الشرعى] أما وهى لم تفعل - إكتفاء بما قالته من أن فوات مدة طوبلة على الحادث لا يمكن معه بحث الفصائل - فإنها بذلك تكون قد أحلت نفسها محل الخير فى مسألة فنية بحثة. ومن ثم يكون حكمها معيباً بالإخلال بحق الدفاع مما يتعين معه نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٢١١٤ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٤٧٣ بتاريخ ١٩٦٤/٦/٨

الأصل أن المحاكمات الجنائية تبنى على التحقيقات الشفوية التى تجريها المحكمة بالجلسة لى حضور المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم ممكناً، كما أنه من المقرر أن المحكمة الإستئنافية تقضى على مقتضى الأوراق المطروحة عليها دون أن تكون ملزمة بسماع الشهود إلا أنه يتعين عليها سماعهم إذا كان القصد من ذلك تحقيق دفاع جوهرى أغفلته محكمة الدرجة الأولى. فإذا كان الثابت أن الطاعن تمسك لدى محكمة أول درجة بسماع أقوال المجنى عليه - فى حضوره - بعد أن عارض فى الحكم الغيابى الصادر ضده، ثم أصر أمام المحكمة الإستئنافية على هذا الطلب موضحاً أنه يقصد به مناقشة الشاهد فى واقعة الدعوى ومبيناً أن مخالصة قد صدرت منه - عن المقولات موضوع جريمة التبيد - فإنه كان من المتعين على هذه المحكمة الأخيرة إجابة هذا الطلب الذى كشف الطاعن عن أهميته فى تحقيق دفاع جوهرى. أما وهى لم تفعل ولم تبين علة إطراحه وقضت بتأييد الحكم المستأنف الذى عول فى إدانة الطاعن على أقوال المجنى عليه فى محضر ضبط الواقعة فإنها تكون قد أخلت بحق الطاعن فى الدفاع مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه.

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٤٤٣ بتاريخ ١٩٦٤/٦/١

من المقرر أنه متى قدرت المحكمة جدية طلب من طلبات الدفاع فاستجابت له، فإنه لا يجوز لها أن تعدل عنه إلا لسبب سائغ يبرر هذا العدول.

الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٤٢٩ بتاريخ ١٩٦٤/٥/١٩

إذا كان الثابت من الإطلاع على محاضر جلسات المعارضة أن الطاعن عارض فى الحكم الغيابى الإستئنافية الصادر ضده وبالجلسة المحددة لنظر المعارضة قررت المحكمة فى حضوره تأجيلها لضم المفردات وإستمرت الدعوى تؤجل إلى أن قضت فيها المحكمة فى غيبة الطاعن بقبول المعارضة شكلاً ورفضها موضوعاً وتأييد الحكم الغيابى المعارض فيه. وكان الطاعن قد تقدم بشهادة طبية تحكىه النقض أثبتت قيام العذر المانع من حضوره الجلسة الأخيرة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه، فإن هذا الحكم إذ قضى بتأييد الحكم المعارض فيه - مع قيام الظرف القهرى الذى حال دون الطاعن وحضوره - يكون قد حرّمه من إستعمال حقه فى الدفاع، ولا يؤثر فى ذلك عدم وقوف المحكمة وقت إصدار الحكم على هذا العذر حتى يتسنى لها تقديره والتحقق من صحته لأن الطاعن - وقد إستحال عليه الحضور أمامها - لم يكن فى مقدوره إبداءه لها - ومن ثم فإن الحكم يكون معيباً بالإخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٤٥٢ بتاريخ ١٩٦٤/٦/١

أوجب الشارع حصول مدافع عن كل منهم بجنابة أوجب لظرفها على محكمة الجنابات حتى يكفل له دفاعاً حقيقياً لا مجرد دفاع شكلى تقديراً بأن الإتهام بجنابة أمر له خطره. وهذا الغرض لا يتحقق إلا إذا كان هذا المدافع قد حضر إجراءات محاكمة المتهم من أولها إلى نهايتها حتى يكون ملماً بما أجرته المحكمة ونجربته من تحقيق وما تتخذه من إجراءات طوال المحاكمة، بما يتعين معه أن يتم سماع جميع الشهود فى وجوده بشخصه أو ممثلاً بمن ينوب عنه قانوناً.

الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٥٨١ بتاريخ ١٩٦٤/١٠/١٢

قدرة المجنى عليه على التكلم بتعلل هى من المسائل الجوهرية التى قد يترتب على تحقيقها تفسير وجه الرأى فى الدعوى ويتعين على المحكمة أن تحقق ما أبداه الطاعن من دفاع جوهرى فى خصوصها عن طريق المختص فنياً وهو الطبيب الشرعى. فإذا لم تفعل فإنها تكون قد أحلت نفسها محل الخبير الفنى فى مسألة فنية. ولا يبنى فى هذا الصدد ما أثبتته المحقق فى محضره قبل سؤال المجنى عليه من أن مدير المستشفى أخبره بإمكان سؤاله، ذلك لأن هذا الإذن بالسؤال من جانب الطبيب وإن كان يفهم منه إستطاعة المجنى عليه النطق، إلا أنه لا يبنى أن حاله الصحية كانت تسمح له بالإجابة بتعلل وأنه يعنى ما يقول. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض إجابة الطاعن إلى طلبه تحقيق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق الخبير الفنى يكون قد أخل بحقه فى الدفاع بما يعنيه ويستوجب نقضه

الطعن رقم ١١٤٩ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٧٤٢ بتاريخ ١٩٦٤/١١/٣٠

إن طلب الدفاع عن الطاعن تأييداً لوجهة نظره فى نفي الإتهام عنه - ضم جنابة ثبتت فى قوله إتهام آخرين غيره فى قتل المجنى عليه - هو طلب جوهرى يتعين على المحكمة أن تجيبه أو ترد عليه رداً سائفاً فإذا كانت تحقيقات الجنابة المطلوب ضمها غير مطروحة على المحكمة ولم تكن تحت نظرها، وكانت قد أطرحت طلب الدفاع وردت عليه بما لا يستند إلى أصل ثابت فى أوراق الدعوى، فإنها بذلك تكون قد سبقت إلى الحكم على ورقة لم تطلع عليها ولم تحمصها مع ما يمكن أن يكون لها من أثر فى عقيدتها لو أنها إطلعت عليها.

الطعن رقم ١٢٠٩ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٨٧ بتاريخ ١٩٦٥/١/٢٥

من المسلم أنه لا يجوز أنبنى إدانة صحيحة على دليل باطل فى القانون. كما أنه من المبادئ الأساسية فى الإجراءات الجنائية أن كل منهم يتمتع بقرينة البراءة إلى أن يحكم بإدائته بحكم نهائى وأنه إلى أن يصدر هذا الحكم له الحرية الكاملة فى إختيار وسائل دفاعه بقدر ما يسعفه مركزه فى الدعوى وما يحيط نفسه من

عوامل الخوف والحرص والخذر وغيرها من العوارض الطبيعية لضعف النفوس البشرية، وقد قام على هدى هذه المبادئ حق التهم في الدفاع عن نفسه وأصبح حقاً مقدساً يعلو على حقوق الهيئة الاجتماعية التي لا يضرها تجربة مذنّب بقدر ما يؤذيها العدالة معاً إدانة بريء، وليس أدل على ذلك ما نصت عليه المادة ٩٦ من قانون الإجراءات من أنه " لا يجوز لقاضى التحقيق أن يضبط لدى المدافع عن التهم أو الخبير الاستشارى الأوراق والمستندات التي سلمها المتهم اما لأداء المهمة التي عهد إليهما بها ولا المراسلات المتبادلة بينهما في القضية ". هذا إلى ما هو مقرر من أن القانون - فيما عدا ما إستلزمه من وسائل خاصة للإثبات - فتح بابه أمام القاضى الجنائى على مصراعيه يختار من كل طرق ما يراه موصلاً إلى الكشف عن الحقيقة ويزن قوة الإثبات المستمدة من كل عنصر، مع حرية مطلقة في تقدير ما يعرض عليه ووزن قوته التدللية في كل حالة حسبما يستفاد من وقائع كل دعوى وظروفها بغية الحقيقة ينشدها أنى وجدها ومن أى سبيل يجده مؤدياً إليها ولا رقيب عليه في ذلك غير ضميره وحده. ومن ثم فإنه لا يقبل تقييد حرية التهم في الدفاع بإشراط مماثل لما هو مطلوب في دليل الإدانة ويكون الحكم حين ذهب إلى خلاف هذا الرأى فإستبعد المفكرة التي قدمها المدافع عن الطاعن للتدليل على براءته من الجرائم المسندة إليه بدعوى أنها وصلت إلى أوراق الدعوى عن طريق غير مشروع قد أحصل بحق الطاعن في الدفاع مما يعيه ويستوجب نقضه. ولا يقيد هذا النظر سلطة الإتهام أو كل ذى شأن فيما يرى إتخاذ من إجراءات بصدد تأييم الوسيلة التي خرجت بها المفكرة من حيازة صاحبها.

الطعن رقم ١٣٠٠ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٦٥ بتاريخ ١٨/١/١٩٦٥

من المقرر أن الحكم بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به لكي يتسنى شحكة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة التي صار إثباتها في الحكم. ولما كان الحكم المطعون فيه قد أغفل إيراد مضمون الأوراق التي قدمها الطاعن كما أغفل الرد على طلب ضم ملف خدمته على الرغم من أهمية هذا الطلب في صورة الدعوى لتعلقه بتحقيق دفاع جوهرى لو صح لتغير به وجه الرأى في الدعوى. فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أحصل بحق الطاعن في الدفاع وشابه القصور مما يعيه ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٥١٤ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٧٥ بتاريخ ١٨/١/١٩٦٥

جريمة تبديد الأشياء المحجوزة عليها لا تتحقق إلا باختلاس المحجوزات أو التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع، والحارس غير ملزم بتقديم الأشياء المحجوز عليها قبل موعد البيع، وكل ما هو منوط به هو التقدم بها يوم البيع في محل حجزها، وعدم العثور على المحجوزات في تاريخ سابق على

ميعاد البيع لا يفيد التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها. ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الحجز التحفظي الذي عين بمقتضاه الطاعن حارساً لما يصبح تنفيذياً وبالتالي لم تتخذ إجراءات البيع وكان مؤدى دفاع الطاعن أمام المحكمة الإستئنافية أنه لم يتصرف في المحجوزات وأنه لم يقصد من نقلها عرقلة التنفيذ عليها بدلالة إخطاره الدائن الحاجز بموعد نقلها والمكان الذي نقلت إليه، وهو دفاع جوهري قد يترتب على ثبوت صحته إنتفاء مسؤولية الطاعن الجنائية مما كان يقتضى من المحكمة أن تعرض له وأن ترد عليه أما وقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد على دفاع الطاعن وأقام قضاءه بإدانتته إستناداً إلى أقوال المبلغ وإلى محضر الحجز التحفظي والمغايرة من تعيين الطاعن حارساً على المحجوزات وعدم العثور عليها فى مكان الحجز قبل يوم البيع، وهى أدلة لا تفيد فى حد ذاتها إختلاسه للأشياء المحجوز عليها، فإن الحكم يكون معيماً بالقصور فى التسيب فضلاً عن الإخلال بحق الدافع بما يتعين معه نقضه.

الطعن رقم ١٦٢٦ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٧٦٥ بتاريخ ٣٠/١١/١٩٦٤

- من المقرر أن الدفاع المكتوب فى مذكرة مصرح بها هو تمة للدفاع الشفوى المبدى بملسة المرافعة ومن ثم يكون للمتهم أن يضمها ما شاء من أوجه الدفاع بل إن له - إذا لم يسبقها إستيفاء دفاعه الشفوى - أن يثير ما يعن له من طلبات التحقيق المنتجة فى الدعوى والمتعلقة بها ولا يعترض عليه عندئذ بأن المحكمة متى حجزت الدعوى للحكم لا يكون ملزمة بإعادتها للمرافعة إذ محل هذا أن يكون المتهم قد سبق له أن أبدى دفاعه شفهاً، وإذ كانت منازعة الطاعن فى صحة التوقيع المسند إليه بعقد الإشتراك الخاص بتركيب عداد المياه - محل جريمة خيانة الأمانة - الذى إتخذ منه الحكم ركناً للقضاء بإدانتته وإصراره على إقطاع صلته به يعد دفاعاً جوهرياً لمساسه بالمسئولية الجنائية، مما كان من المتعين معه على محكمة الموضوع أن تحصر عناصر ذلك الدفاع وأن تستظهر مدى صدقه وأن ترد عليه بما يدفعه إن إرتأت الإلظات عه. أما وقد أمسكت عن ذلك، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور فى التسيب فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع وهو ما يعيب الحكم.

- الأصل أن المحكمة الإستئنافية لا تجرى تحقيقاً فى الجلسة وإنما تنى لقضاءها على ما تسمعه من الخصوم وما تستخلصه من الأوراق المعروضة عليها إلا أن حقها فى هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع، بل أن القانون يوجب عليها طبقاً لنص المادة ١٣٤/١ من قانون الإجراءات الجنائية أن تسمع نفسها أو بواسطة أحد القضاء تنديه لذلك الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتستوفى كل نقص آخر فى إجراءات التحقيق.

الطعن رقم ١٦٣٦ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ٨٥٣ بتاريخ ١٢/٢٢/١٩٦٤

الأصل في الأحكام أنها تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجرّبه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكناً. ولما كان المدافع عن الطاعن قد تمسك بسماع شهادة الشاهد، فإن رفض المحكمة طلبه تأسيساً على أن الطاعن لن يعجز عن تسخير ثأيدته في دفاعه يكون غير مانع وفيه إخلال بحقه في الدفاع. إذ أن القانون يوجب سؤال الشاهد أولاً وبعد ذلك يحق للمحكمة أن تبدي ما تراه في شهادته لجواز أن يقنعها الشاهد بصدق روايته في شأن ما شاهده هو بحواسه على الرغم من طول الزمن فتجىء هذه الشهادة التي سمعها ويباح للدفاع مناقشتها بما يقنعها بحقيقة قد يتغير بها وجه الرأي في الدعوى.

الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٢٩٨ بتاريخ ٣/٢٩/١٩٦٥

إن ما دفع به الطاعن من أنه كان حدثاً وقت وقوع الجريمة لأنه لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة وإن كان متصلاً بالولاية ويجوز إثارته في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو لأول مرة أما محكمة النقض أو تقضى هذه المحكمة فيه من تلقاء نفسها بغير طلب متى كانت عناصر المخالفة ثابتة في الحكم المطعون فيه وكان ذلك لمصلحة الطاعن عملاً بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض، إلا أنه بالصورة التي أثير بها هذا الدفع ومع خلو المستندات المقدمة من الطاعن لهذه المحكمة من مستخرج رسمي من دفتر المواليد يثبت أنه لم يكن قد بلغ وقت وقوع الجريمة خمس عشرة سنة كاملة فإنه يحتاج إلى تحقيق موضوعي يخرج عنه وظيفة محكمة النقض ومن شأن محكمة الموضوع عد طرح الدعوى عليها أن تعرض له وتحققه وتعمل في شأنه حكم القانون.

الطعن رقم ١٧٧٣ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ١٧١ بتاريخ ٣/١/١٩٦٥

- الأصل أن المتهم حر في إختيار من يعزى الدفاع عنه وحقه في ذلك مقدم على حق المحكمة في تعيين المدافع، إلا أنه وقد ثبت من الأوراق أن الطاعن لم يذكر للمحكمة - حين نديت محامياً عنه ولم يطلب منها تأجيل نظر الدعوى حين حضوره، فلا محل لما ينهه الطاعن على المحكمة بأنها - إذ نديت محامياً عنه - قد أخلت بحقه في الدفاع.

- من المقرر أن للمحامي - موكلأ كان أو متنبأ - أن يسلك السبيل الذي يراه محققاً رسالة الدفاع على الوجه الذي يرضى ضميره ويتفق مع شرف مهنته وعلى هدى من خبرته في القانون.

الطعن رقم ١٨١٦ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ١٢٩ بتاريخ ٢/١٥/١٩٦٥

- القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قراراً تحضيرياً لا تولد عنه حقوق للخصوم توجب حتماً العمل على تنفيذها صوتاً لهذه الحقوق.

- محكمة تاني درجة إنغا تحكيم فى الأصل على مقتضى الأوراق، وهى لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه ولا تلتزم إلا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة، فإذا لم تر من جانبها حاجة إلى سماعهم وكان الطاعن يهرض أنه أبدى هذا الطلب فى مذكرته أمام المحكمة الاستئنافية بعد حجز الدعوى للحكم، فإنه يعتبر متنازلاً عنه بسكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة ومن ثم فإن النعى على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع يكون فى غير محله.

الطعن رقم ١٨١٩ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٦٠٠ بتاريخ ١٩٦٥/٦/٢١

الأصل أن المحكمة لا تقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس بهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحييصها إلى الوصف الذى ترى هى أنه الوصف القانونى السليم. ولما كانت الواقعة المادية المينة بأمر الإحالة والتى كانت مطروحة بالجلسة هى بذاتها الواقعة التى إتخذها الحكم المطعون فيه أساساً للوصف الجديد الذى دان الطاعن به، وكان مرد التعديل هو أن الواقعة بالنسبة إلى الطاعن الثالث إنغا تكون جريمة إحراز حشيش لا جلبه، ولم يتضمن التعديل إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الواقعة الأولى - ذلك بأن الجلب فى واقع الأمر لا يعدو أن يكون حيازة مصحوبة بالنقل عبر الحدود إلى داخل أراضى الجمهورية فهو فى مدلوله القانونى الدقيق ينطوى ضمناً على عنصر الحيازة إلى جانب دلالة الظاهرة عليها وقد نفت المحكمة عن الطاعن الجلب لإنعدام الدليل على مساهمته فيه وأبقت شطراً من الأفعال الأخرى المسندة إليه من بادئ الأمر والتى تمثل فى نقل التلاجة التى تحوى المخدر من شركة النقل بالقاهرة إلى مسكن المتهم الثالث الأمر الذى توافر به - مع ثبوت علمه المؤتم - الحيازة بركنيتها المادى والمعنوى للجريمة التى دانت به - ومن ثم فإن هذا التعديل لا يجافى التطبيق السليم فى شئ ولا يخول للطاعن حقاً فى إثارة دعوى الإخلال بحق الدفاع. ولا تلتزم المحكمة فى هذه الحالة بتبنيه المتهم أو المدافع عنه إلى ما أجرت من تعديل فى الوصف نتيجة إستبعاد أحد عناصر الجريمة التى رفعت بها الدعوى.

الطعن رقم ١٨٣١ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٢٧٨ بتاريخ ١٩٦٥/٣/٢٣

الأصل أن طلب ضم قضايا لما يفصل فيها بحجة إرتباطها بالقضية المطروحة يخضع لتقدير محكمة الموضوع بغير معقب عليها فى هذا الشأن ما لم تكن وقائع الدعوى كما أثبتتها الحكم لا تؤدى إلى النتيجة التى إنتهت إليها المحكمة - ولما كان بين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة ومدونات الحكم المطعون فيه أن الدفاع عن الطاعن طلب تأجيل نظر دعوى إحراز السلاح وذخيرته حتى يفصل فى تهمة جنحة قتل المجنى

عليه خطأ وأنكر حيازته السلاح المستعمل في الحادث الذي لم يضبط إلا أن المحكمة قررت نظر الدعوى دون أن تجيب هذا الطلب، وكان مؤدى ما تقدم به المدافع عن الطاعن هو دفع بقيام الإربطاط بين الجنابة المطروحة على المحكمة والجنحة التي تنظرها محكمة الجنح. وكان الحكم قد انتهى إلى مساءلة الطاعن بجرعة إحراز السلاح الناري المششخ وذخيرته بغير ترخيص ودان بهما - بفض النظر عن عدم ضبط السلاح - إستناداً إلى أقوال الخني عليه في جريمة القتل الخطأ متخذاً من إصابته دليلاً على صلاحية السلاح وصحة نسبة إحرازه إلى الطاعن دون أن يستجيب إلى ما طلبه هذا الأخير إستكمالاً لدفاعه، وهو ما يخل به ويصمم إستدلال الحكم بالقصور الذي يطله ويستوجب نقض الحكم والإحالة.

الطعن رقم ٢٠٥٧ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٥٢١ بتاريخ ١٩٦٥/٥/٢٥

الأصل أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة التهم في مناحي دفاعه المختلفة - إلا أنه يتعين عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها - أما وقد ألغت كلية عن التعرض لدفاع الطاعن وموقفه من التهمة التي وجهت إليه بما يكشف عن أن المحكمة قد أطرحت هذا الدفاع وهي على بينة من أمره - فإن حكمها يكون قاصر البيان مستوجباً نقضه.

الطعن رقم ٤ لسنة ٣٥ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٥٨٠ بتاريخ ١٩٦٥/٦/١٥

- التهم هو صاحب الشأن الأول في الدفاع عن نفسه - وما كان النص على وجوب تنصيب محام له في مواد الجنائيات وإجازة ذلك له في سواد الجنح والمخالفات إلا لمعاونته ومساعدته في الدفاع لحسب. وبالتالي فإذا ما عرضت له عاهة في العقل بعد وقوع الجريمة المسندة إليه. فإنه ولو أن مسئولية الجنائية لا تسقط في هذه الصورة. إلا أنه يتعين أن توقف إجراءات التحقيق أو المحاكمة حتى يفيق المتهم ويمود إليه رشده ويكون في مكنته المدافعة بذاته عن نفسه فيما أسند إليه وأن يسهم مع وكيله المدافع عنه في تخطيط أسلوب دفاعه ومراميه وهو متمتع بكامل ملكاته العقلية ومواجهه الفكرية.

- ليس لمحكمة الجنائيات أن تستند في إثبات عدم مس الطاعن بعاهة عقلية إبان محاكمته إلى القول بأنه لم يقدم من جانبه دليلاً على ذلك - لأن واجب المحكمة في مثل هذه الصورة صيانة لحقه في الدفاع أن تثبت هي من أنه لم يكن مصاباً بعاهة في عقله وقت محاكمته ولا تطالبه هو بإقامة الدليل على صدق دعواه وتقديم برهانه بين يديها. أما وهي قد تنكبت الطريق القويم في الرد وقعدت في نفس الوقت عن النهوض بما يجب عليها القيام به من إجراءات تستبين منها وجه الحق في الدفع وتحقق بواسطتها من أن الطاعن لم يكن مصاباً أثناء محاكمته بعاهة في العقل من شأنها إعجازه عن الدفاع عن نفسه. فإن حكمها بما تضمنه من قصور في البيان وفساد في الإستدلال وإخلال خطير بحق الدفاع يكون معيباً بما يستوجب نقضه.

الطنن رقم ٣٤ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٤٤٦ بتاريخ ١٠/٥/١٩٦٥

لما كان المتهم قد أقام دفاعه على أنه قدم الإقرارات موضوع التهمة فى مواعيدها المقررة وقد تأيد هذا الدفاع بما شهد به الخاسب الضرائى بالجلسة وبما ظهر من المستندات المقدمة من المتهم للمحكمة - وهو دفاع جوهرى - فإنه متعيناً على المحكمة أن تسعى إلى تحقيقه بلوغاً لغاية الأمر فيه وتحرى مدى صدقه. إذ لو ثبت صحته لتغير وجه الرأى فى الدعوى - أما وهى لم تفعل فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً قصوراً يعيه ويستوجب نقضه.

الطنن رقم ٨٠ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٥٠١ بتاريخ ٢٤/٥/١٩٦٥

- من المقرر أن ضياع الشيك أو سرقة من الأسباب التى تخول للساحب المعارضة فى صرف قيمته إذا ما أتاها بنية سليمة صيانة لماله مما يتعين على المحكمة تحقيقه قبل الحكم بإدانة المتهم. إذ هو دفاع جوهرى من شأنه إن صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فإذا إلفت عنه بلا مرور كان قضاءها معيباً ومنطوياً على إخلال بحق الدفاع.

- إن المحاكمات الجنائية - بحسب الأصل - تبنى على التحقيقات الشفوية التى تجربها المحكمة بالجلسة فى حضور المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم ممكناً - وهى لا تكون فى حل من ذلك إلا برضاء المتهم أو المدافع عنه صراحة أو ضمناً بحيث إذا لم تفعل على الرغم من تمسك المتهم بسماعهم أمام درجتي التقاضى فإنها تكون قد أخلت بمبدأ شفوية المرافعة - فإذا كانت المحكمة قد إلفتت عن طلب الطاعن سماع أقوال الشهود تحقيقاً لدفاعه دون أن تبرر مسلكها فى الإلتفات عن هذا الطلب فإن قضاءها يكون معيباً ومنطوياً على إخلال بحق الدفاع.

الطنن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٥٧٣ بتاريخ ١٤/٦/١٩٦٥

لما كان يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن تخلف عن الحضور بالجلسة التى حددت لظفر معارضته فى الحكم الغيابى الإستئنافى والنقضى فيها باعتبار المعارضة كان لم تكن، وأنه وإن لم يثبت بمحضر هذه الجلسة أن الخامى الذى حضر عنه بها قد ترفع فى الدعوى أو أبدى طلباً ما إلا أنه يبين من الرجوع إلى محاضر جلسات القضية موضوع الطعن الآخر التى أتهم فيها الطاعن أنها قد نظرت بنفس الجلسة أمام الهيئة التى أصدرت الحكم المطعون فيه وأن محاميه حضر عنه أيضاً وقدم شهادة مرضية، مما يستفاد منه أن الطاعن وإن تخلف عن الحضور بالجلسة المذكورة إلا أن محاميه قد حضر عنه وقدم شهادة مرضية تأييداً لهذا العذر الأمر الذى تصرف دلالاته إلى كافة القضايا التى إتهم فيها الطاعن والمنظورة أمام المحكمة بنفس الجلسة. ولما كان الحكم المطعون فيه لم يشر إلى العذر الذى أبداه الخامى ولا هو تحدث عن

الشهادة المقدمة منه، وكان المرض عذراً قهرياً، وكان حق الدفاع مكفولاً بالقانون فكان على المحكمة إن لم تر وجهاً للتأجيل أن تعرض في حكمها للعذر وللشهادة المرضية المقدمة تعزيراً له وأن تبدى رأياً فيه. أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيلاً لإخلاله بحق الطاعن في الدفاع مما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٣٥ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٨٠١ بتاريخ ١٩٦٥/١١/٢

من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يديه المتهم من أوجه دفاع وتحقيقه إلا أن المحكمة إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عدم إيجابتها هذا الطلب.

الطعن رقم ١٠٧٥ لسنة ٣٥ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٨٢٠ بتاريخ ١٩٦٥/١١/٨

إن تغيير المحكمة التهمة من شروع في قتل إلى ضرب نشأت عنه عاهة مستديعة ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى الطاعن في أمر الإحالة مما تملك محكمة الجنايات إجراءه في حكمها بغير سبق تعديل في التهمة عملاً بص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية، وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لا تملك المحكمة إجراءه إلا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى لأنه لا يقتصر على مجرد إسبعاد واقعة فرعية هي نية القتل، بل يجاوز ذلك إلى إسناد واقعة جديدة إلى الطاعن لم تكن موجودة في أمر الإحالة، وهي الواقعة المكونة للعاهة والتي قد يثير الطاعن جدلاً في شأنها. ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه من عدم لفت المحكمة نظر الدفاع إلى ما أجرته من تعديل هو بمينه الإخلال بحق الدفاع المنهى عنه في القانون، وما ساقه الحكم تبريراً لهذا الإجراء لا يصلح سنداً لتبريره، ذلك بأن طلب المدافع أخذ المتهم بالقدر المتيقن كان منه بعد نفيه نية القتل عنه - كما يدل على ذلك سياق مرافعته ولا يدل بذاته على أنه طلب إعتبار الواقعة ضرباً أحدث عاهة، ولم يبد في جلسة المحاكمة سواء من النيابة أو من الدفاع ما يدل صراحة أو ضمناً على الإلتفات إلى ما استقرت عليه المحكمة أو انتهت إليه في المداولة من تعديل للتهمة، وخصوصاً أن تهمة الشروع في القتل - كما وجهت إلى الطاعن - قد خلّت من أية إشارة إلى العاهة، ولا يغنى عن ذلك ورود وصفها في التقرير الطبي أو في شهادة الطبيب الشرعي في جلسة المحاكمة، والدفاع بعد غير ملزم بواجب الإلتفات حيث تقعد المحكمة عن واجبها في لفت نظره. ولما كان القانون لا يخول المحكمة أن تعاقب المتهم على أساس واقعة - شملتها التحقيقات - لم تكن مرفوعة بها الدعوى عليه، دون أن تلفت الدافع عنه إلى ذلك، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد بنى على إجراء باطل مما يعيبه ويوجب نقضه.

الطعن رقم ١٣٥٥ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١٢٥ بتاريخ ١٤/٢/١٩٦٦

مضى كان الحكم المطعون فيه حصل دفاع الطاعن الذى أثاره فى وجه طعنه من منازعته فى عدد العمال الذين وقعت فى شأنهم المخالفة الذين سجلت أسماؤهم فى السجلات الخاصة بالشركة وما قرره من عدم استطاعته تقديمها نظراً إلى تأميم الشركة مما دعاه لطلب ندم خير حساسى لتحقيق ذلك، ثم أ طرح الحكم هذا الدفاع بقوله إطمئنانه إلى شهادة محرر المحضر الذى قرر بأن الطاعن لم يوفر وسائل الرعاية الطبية للعمال الذين يشتغلون لديه ولا سيما أن شهادته قد أيدت ما سبق أن أثبتته بمحضه فى هذا الشأن عن نتيجة إطلاعه على سجلات المنشأة، وإنتهى الحكم إلى أنه إزاء ذلك لا يكون فى حاجة لاستجلاء الحقيقة التى ثبتت لديه. وكان ما أورده الحكم لا يستقيم به الرد على دفاع الطاعن - وهو دفاع جوهرى فى ذاته بالنظر إلى أن الغرامة المقضى بها تعدد بقدر عدد العمال الذين وقعت فى شأنهم المخالفة، لما هو مقرر من أنه ليس للمحكمة أن تبدى رأياً فى دليل لم يعرض عليها لإحتمال أن يسفر هذا الدليل بعد إطلاعها على فحواه ومناقشة الدفاع له عن حقيقة قد يتغير بها إقتناعها ووجه الرأى فى الدعوى. وما ساقته المحكمة رداً على دفاع الطاعن يتضمن إنباق الحكم على دلائل الشركة وسجلاتها التى طلب الطاعن الإطلاع عليها وهى لم تعرض على المحكمة بعد لتقول كلمتها فيها، مما يعيب الحكم بالقصور والإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٦٩٦ بتاريخ ١١/١٠/١٩٦٥

الواضح من المقارنة بين نص المادة ٣ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المضافة بمقتضى القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥١ ونصها الوارد بالقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ ومن الأعمال التشريعية والمذكرات التفسيرية المصاحبة لهما أن الشارع قصد بمعالجة الإمتناع عن التجارة على الوجه المعتاد تقييد حرية من يمارسها من التجار أياً ما كانت الطائفة التى ينتمى إليها - والوكيل بالعمولة يصدق عليه وصف التاجر فى صحيح القانون - وذلك توفيراً للإحتياجات الأساسية للجمهور من المواد التموينية ومحاربة الغلاء المصطنع ومنع اتخاذ الإمتناع وسيلة إلى تحقيق أرباح غير مشروعة مما يعرقل التموين، وأن الشارع لم يقصد إلى القضاء على حرية التجارة، وإنما قصد تحقيق غايات مشروعة من تقييدها، وقد كان يستلزم فى الإمتناع كما يكون صاحبه مستاهلاً للعقاب أن يكون مقصوداً به عرقلة التموين، ثم وجد أن هذا القصد يقع على عاتق سلطة الإتهام مؤونة إثباته وهو أمر فصلاً عن صوابته لم تسد به ذرائع من أراد مخالفة القانون من التجار، فأوجب فى نص القانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ أن يثبت التاجر قيام العذر الجدى أو البرر المشروع لتوقفه عن التجار على الوجه المعتاد وضرب مثلاً لهذا العذر قيام المعجز الشخصى بالتاجر أو الحسارة التى تصيبه من الإستمرار فى عمله ومن

الذين أن ما أشار إليه الشارع بخاصة أو ما أوجبه بعامة من الأعذار الجدية لا يرقى إلى مرتبة القوة القاهرة لأن القانون أوجب ممارسة التجارة على الوجه المعتاد لا الوجه الشاذ الذى يضحي فيه التاجر بمصلحته لخسارة تصيبه من الإستمرار فى عمله، ولأن الشارع عبر عن إفساحه فى مجال العذر بما ينسج لغير القوة القاهرة من الأعذار أو المبررات أو المواقف المشروعة ومتى وجد أحدها بصورة جدية كان الإمتناع عن الإتجار بعيداً عن دائرة التجريم. وإذا قدم العذر الجدى إلى وزارة التموين وإنتهت إلى سلامته يتعين عليها قبوله. وإذا دفع به أمام محكمة الموضوع تعين عليها النظر فيه وتحقيقه، حتى إذا صح لديها قيامه وجب عليها تبرئة الممتنع، لأن عمله يكون قد توافر له المبرر الذى يجعله خارج نطاق التأنيب والعقاب. ولما كان الطاعن قد دفع التهمة المسندة إليه بأنه قدم إلى جهة الاختصاص طلباً بالتوقف عن مزاوله التجارة لأن العمولة التى يقتضيها من تجارته لا تفي بمصروفاته، وأنه لم يتوقف تحقيقاً لكسب مادي، ولكن المحكمة المطعون فى حكمها لم تفتن إلى دلالة دفاعه ولم تقسطه حقه فلم تورد فى حكمها ولم ترد عليه بما ينفيه أو تنول تحقيقه بلوغاً لغاية الأمر فيه وهو دفاع جوهرى إذ تدفع به التهمة المسندة إليه، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان.

الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٨٨٥ بتاريخ ١١/٢٣/١٩٦٥

من المقرر أن المحكمة الإستئنافية تقضى على مقتضى الأوراق المطروحة أمامها دون أن تكون ملزمة بسماع الشهود، إلا أنه يتعين عليها سماعهم إذا كان القصد من ذلك تحقيق دفاع جوهرى أغفلته محكمة الدرجة الأولى. ولما كان الثابت أن الطاعن تمسك لدى محكمة أول درجة بسماع أقوال شهود الإثبات فى مرحلة المعارضة أمامها، ثم أصر أمام المحكمة الابتدائية على هذا الطلب، وكان ذلك بقصد مناقشتهم فى واقعة تسلمه السند بحالته من الغيل تسديداً لدين له عليه، فسمعت المحكمة بعض هؤلاء الشهود دون البعض الآخر بعد أن كشف الطاعن عن أهمية سماعهم فى تحقيق ذلك الدفاع الذى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ومن ثم يكون الحكم معيلاً بما يطله ويتعين معه نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٧٥٣ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١٨٥ بتاريخ ٢/٢٢/١٩٦٦

من المقرر أن الدفاع المكتوب فى مذكرة مصرح بها هو تمة للدفاع الشفوى المبدي بجلسة المرافعة، أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها. ومن ثم يكون للمتهم أن يضمها ما يشاء من أوجه الدفاع، بل إن له - إذا لم يسبقها إستبقاء دفاعه الشفوى - أن يضمها ما يعن له من طلبات التحقيق المنتجة فى الدعوى والمتعلقة بها، ولما كان طلب الطاعنين سماع شهود الإثبات هو من هذا القبيل، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم المستأنف أخذاً بأسبابه دون أن يعرض لما أبداه الطاعنان من طلب سماع الشهود، فقد

كان متصفاً على محكمة الموضوع أن تحجبه أو ترد عليه بما يدفعه إن هي رأت الإلغاط عنه، أما وقد أمسكت عن ذلك فإنها تكون قد أحلت بحق الدفاع.

الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٣٥ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ٢٤١ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٧

من المسلم به أن المحكمة متى رأت أن الفصل في الدعوى يتطلب تحقيق دليل بعينه فإن عليها تحقيقه ما دام ذلك ممكناً. وهذا بغض النظر عن مسلك المتهم في شأن هذا الدليل، لأن تحقيق أدلة الإدانة في المواد الجنائية لا يصح أن يكون رهناً بمشينة المتهم في الدعوى. فإن هي إستغنت عن تحقيق هذا الدليل فعليها أن تبين علة ذلك بشرط الاستدلال السانغ - وهو ما إفتقده الحكم المطعون فيه حين برر رفض سماع الشاهد بعدم إعلان الطاعن له. الأمر الذي ينطوي على إخلال بحق الدفاع يعيب الحكم بما يستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٣٦ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ١٠٤٩ بتاريخ ١٩٦٦/١٠/٣١

من المقرر أن المحكمة الإستئنافية لا تجرى في الأصل تحقيقاً في الجلسة وإنما تنبئ قضاءها على ما تسمعه من الخصوم وما تستخلصه من الأوراق المعروضة عليها، إلا أن حقها في ذلك مقيد بوجوب مراعاة حسق الدفاع، بل إن القانون يوجب عليها - طبقاً لنص المادة ١٤١٣/٤ من قانون الإجراءات الجنائية - أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة تدبه لذلك الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتسوفى كل نقص آخر في إجراءات التحقيق. ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد إستند في قضائه بإدانة الطاعن بجرمى الإشتراك في تزوير محريين عرفيين وإستعمالهما - ضمن ما إستند إليه - إلى ترجيح التقرير الإستشارى المقدم من المدعى بالحقوق المدنية الذى إنتهى إلى تزوير التوقيعين على المحررين سالفى لذكر، على تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير الذى خلص إلى صحة هذين التوقيعين. وكان الطاعن قد تقدم للمحكمة الإستئنافية - بناء على تصريح منها - بتقرير من غير إستشارى إنتهى فيه إلى صحة التوقيعين المنسوبين إلى المدعى بالحقوق المدنية، وكان الطاعن قد تمسك بإستدعاء الخبراء الثلاثة لمناقشتهم وندب غير آخر مرجح ولما كان إبداء الطلب على هذا النحو يجعله بمثابة طلب جازم عند الإنجاء إلى القضاء بغير البراءة، فإن الحكم المطعون فيه إذ إنتهى إلى تأيد الحكم المستأنف أخذاً بأسبابه بغير أن يوجب الطاعن إلى طلبه أو يعرض له بالرد يكون معيياً بالإخلال بحق الدفاع والقصور في البيان مما يتعين معه نقضه والإحالة.

ظعن رقم ٧٣٥ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٥٨٢ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٩

- الأصل فى الأحكام الجنائية أنها بنى على التحقيق الشفوى الذى تجربه المحكمة فى الجلسة وتسمع فيه لشهود ما دام سماعهم ممكناً، وإنما يصح للمحكمة أن تقرر تلاوة شهادة الشاهد إذا تعذر سماع شهادته أو بل التهم أو المدافع عنه ذلك. ولما كان الحكم المظنون فيه لم يبين الأسباب التى حالت دون سماع أقوال الشاهد، وكان الدفاع قد تمسك فى ختام مرافعته بسماع أقواله ومناقشته فيها فطلبت النيابة العامة القبض على الطاعن فى حالة إجابة طلبه وتأجيل الدعوى مما أحاط محامى الطاعن بالحرج وإضطره إلى التنازل عن طلبه وهو ما لا يحقق المعنى الذى قصده المشرع فى المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ عندما غول للمحكمة أن تقرر تلاوة الشهادة إذا تعذر سماع الشاهد أو بل التهم أو المدافع عنه ذلك.

- حق الدفاع الذى يتمتع به التهم بخول له إبداء ما يعن له من طلبات التحقيق ما دام أن باب المرافعة لا زال مفتوحاً، فنزول الطاعن عن طلب سماع الشاهد لا يسلبه حقه فى العدول عن ذلك النزول والتمسك بتحقيق طلبه ما دامت المرافعة ما زالت دائرة. وإذا ما كان الحكم المظنون فيه قد قضى بإدانة الطاعن إستناداً إلى أقوال الشاهد الغائب بغير أن يسمح شهادته على الرغم من إصرار الدفاع على طلب مناقشته فى ختام مرافعته، فإن الحكم يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع مما يعيبه بما يستوجب نقضه والإحالة.

الظعن رقم ١٠١٦ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٩٤٧ بتاريخ ١٩٦٦/١٠/١٧

مضى كان الحكم المظنون فيه قد أضح عن إطمئنانة إلى قرار كل من الطاعنين الثانى والثالث وعول على إقرارهما فى الإدانة، وكان مؤدى ما حصله الحكم من هذا الإقرار يجعل من كل منهما شاهد إثبات على الآخر مما يستلزم حتماً فصل دفاعهما وإقامة محام مستقل لكل منهما حتى يتوفر له حرية الدفاع عن موكله فى نطاق مصلحته الخاصة وحدها، فإن المحكمة إذ سمحت لإثنين من المحامين بالمرافعة عنهما معاً على الرغم من قيام التعارض بين مصلحتيهما تكون قد أخلت بحقوقهما فى الدفاع، مما يعيب حكمهما بما يوجب نقضه بالنسبة إليهما.

الظعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١١٥٤ بتاريخ ١٩٦٦/١١/٢٨

- لما كانت المحكمة قد رفضت سماع شهادة كاتب الضبط - الذى أشهده التهم على أنه كان مصرحاً له من الجهة الإدارية المختصة بالحصول على البنادق المضبوطة لتقديمها إليها بعد أن كانت قد وافقت على السير فى إجراءات الترخيص - وإنتهت إلى إدانة الطاعن على أساس أن شهادته غير مجدية بقالة أنه لا عورة بالبواعث على الإحراز، فإن حكمها على هذا النحو يكون قد بنى على خطأ فى فهم دفاع الطاعن

الذى يستند إليه أصلاً فى تبرير مشروعية حيازته للأسلحة المضبوطة ولا يستند فيه إلى إثبات الباعث عليها - الأمر الذى يسانده فيه مراحل إجراءات تقديم طلب الترخيص وإستخراج الرخصة التى نظمها قرار وزير الداخلية الصادر بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٤ والقرارات المعدلة تنفيذاً للقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له وما جاء بكتاب مصلحة الأمن العام الذى كفل تبيان التعليمات فى هذا الشأن والذى تمسك بها الطاعن فى دفاعه وأشار إليها الحكم فى مدوناته والتى تفيد أن موافقة وزير الداخلية أو من ينوبه فى إصدار الترخيص بحمل السلاح النارى يستوجب بالضرورة التصريح لطالب الترخيص بتقديم السلاح النارى المراد ترخيصه لإثبات أوصافه فى الرخصة تحقيقاً لعينتها وهو أمر موكل تنظيمه إلى الجهة الإدارية وحدها باعتبارها صاحبة الحق فى منح الترخيص أو منعه طبقاً للتعليمات الإدارية الصادرة منها فى هذا الشأن دون خروج على أحكام القانون، الأمر الذى يترتب عليه لزماً أن تكون حيازة طالب الترخيص للأسلحة المراد ترخيصها بقصد إتمام إجراءات إستخراج الترخيص فى صورته النهائية فى صون من التأثيم ما دامت قد جرت بناء على تكليف من جهة الإدارة.

- لا يصح للمحكمة إستباق رأى بالحكم على شهادة شاهد بالقول أنها غير مجدية قبل أن تسمعه لتقف منه على حقيقة الأمر فيما أثاره المتهم من دفاع فى هذا الصدد لإحتمال أن تسفر مناقشته عن حقيقة قد يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى.

الطعن رقم ١٣٢٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٢٥٧ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٦٦

الأصل أن المحكمة لا تقيد بالوصف القانونى الذى تعطيه النيابة العامة للواقعة كما وردت بأمر الإحالة أو بورقة التكليف بالحضور بل إن من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقاً للقانون لأن وصف النيابة ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذى ترى أنه الوصف القانونى السليم، وذلك بشرط أن تكون الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتى كانت مطروحة بالجلسة هى بذاتها الواقعة التى إتخذتها المحكمة أساساً للوصف الجديد، فإذا تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف إلى تغير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية التى أقيمت بها الدعوى وبيانها القانونى والإستعانة فى ذلك بعناصر أخرى تصاف إلى تلك التى أقيمت بها الدعوى، فإن هذا التغير يقتضى من المحكمة تبني التهمة إليه ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك. فإذا كانت المحكمة لم تنبئ المتهم إلى هذا التغير فى التهمة فإنها تكون قد أخلت بحقه فى الدفاع. ومتى كان مفاد ما أورده الحكم أن المحكمة قد إتخذت من تعدد الأعيان النارية من الطاعن الأول عنصراً من عناصر الإثبات التى تداخلت فى تكوين عقيدتها ونسبت فى الوقت نفسه إلى هذا الطاعن أنه هو

وحده المحدث لجميع إصابات الجنى عليه مع أن الواقعة التى شملها أمر الإحالة ورفعت بها الدعوى تتضمن إطلاق الأعباء وإحداث تلك الإصابات من الطاعنين معاً، فإنه - فى واقعة هذه الدعوى - كان يتعين على المحكمة - وقد اتجهت إلى تعديل التهمة بإسناد واقعة جديدة إلى الطاعن الثانى " وهى إشراكه مع الطاعن الأول بطريق التحريض والإتفاق على ارتكاب جريمة القتل العمد "ثم أدانته على هذا الأساس - أن تنبهه إلى هذا التعديل الجديد ليبدى دفاعه فيه. ومتى كان لا يبين من محاضر الجلسات أن المحكمة نبهته إلى ذلك فإن إجراءات المحاكمة يكون قد شابها عيب الإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ١٣٧٣ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٩٩٤ بتاريخ ١٨/١٠/١٩٦٦

إن إسناد تهمة حيازة المخدر إلى الطاعن وزوجه معاً يقوم به التعارض بين مصلحتهما فى الدفاع التى قد تقتضى أن يكون لأحدهما دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع الآخر بحيث يتعذر على محام واحد أن يتولى الدفاع عنهما معاً، مما كان يستلزم فصل دفاع كل منهما عن الآخر حتى تتوالى محاميه الحرية الكاملة فى الدفاع فى نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها. ولما كانت المحكمة قد سمحت لمحام واحد بالمرافعة عن كلا المتهمين مع قيام هذا التعارض، فإنها بذلك تكون قد أخلت بحق الدفاع مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٤٣٦ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١٠١١ بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٦٦

تكليف شهود الإثبات بالحضور منوط بالنيابة العامة ولا شأن للمتهم به حتى يسوغ معه القول بأن الطاعن قصد تعطيل الفصل فى الدعوى حين أصر على طلب سماع شاهدى الإثبات الغائبين. ولما كانت المحكمة قد رفضت طلب سماعهما دون أن تثبت أنه قد إمتنع عليها ذلك، فإن ما أوردته فى حكمها سبباً لرفض هذا الطلب يكون غير سانع وفيه إخلال بحق الدفاع، ذلك بأن القانون يوجب سؤال الشاهد وبعد ذلك بحق للمحكمة أن تبدى ما تراه فى شهادته وذلك لإحتمال أن تحمى الشهادة التى تسمعها ويباح للدفاع مناقشتها بما يقتضيه بحقيقة قد يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى.

الطعن رقم ١٧٢٧ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١٠٦٩ بتاريخ ١/١١/١٩٦٦

الأصل أن المحكمة لا تطبق بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم بل هى مكلفة بتحديد الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً دون حاجة إلى أن تلتفت نظر الدفاع إلى ذلك، ما دام أن الواقعة المادية التى إتخذتها المحكمة أساساً للتغيير الذى أدخلته على الوصف القانونى المعطى لها من النيابة هى بذاتها الواقعة الميينة بأمر الإحالة والنسب كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة دون أن تضيف إليها شيئاً. ولما كان رفع الدعوى الجنائية

بجناية القتل العمد المقرن بجناية أخرى يتضمن حتماً رفعها بالجناية المقرنة فإذا لم تثبت الجناية الأصلية كان للمحكمة أن تتصدى للجناية المقرنة التي تسرد إستقلالها في هذه الحالة وتقضى في موضوعها. فإذا كان الطاعن قد أحيل إلى محكمة الجنايات لمحاكمته وآخر عن جناية قتل عمد مع سبق الإصرار وقد تلت الجناية جناية أخرى هي شروعه في قتل آخر عمد، وكانت المحكمة قد إنتهت إلى عدم ثبوت التهمة الأولى، فإن تصديها لجناية الشروع في القتل المسندة إلى الطاعن لا يعتبر تعديلاً للتهمة ما دامت المحكمة لم تغير تغييراً في الواقعة المادية التي كانت أساساً للإتهام الأمر الذي لا يستلزم منها لفت نظر الدفاع.

الطعن رقم ١٧٨٥ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١١٢٥ بتاريخ ١٩٦٦/١١/٢١
لما كانت الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٣ مكرراً من قانون العقوبات التي رفعت بها الدعوى الجناية على الطاعن وجرت المحاكمة على أساسها تختلف في أركانها وعناصرها عن الجريمة التي دانتها المحكمة بها بمقتضى المادة ١١٣ من قانون العقوبات، كما أن عقوبة الجريمة الأخيرة أشد من الأولى وكان التغير الذي أجرته المحكمة في التهمة ليس مجرد تغير في وصف الأفعال المسندة إلى الطاعن في أمر الإحالة، مما تملك محكمة الجنايات إجراءه في حكمها بغير سبق تعديل في التهمة، وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لا تملكه المحكمة إلا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى، وبشرط تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه بناء على التعديل الجديد إذا طلب ذلك عملاً بالمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وكان يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن مراعاة الدفاع عن الطاعن دارت حول الوصف الذي رفعت به الدعوى الجناية بداءة دون أن تعدل المحكمة التهمة في مواجهته أو تلفت نظر الدفاع كى يعد دفاعه على أساسه، فإن المحكمة تكون قد أحلت بحق الدفاع ويكون حكمها معيباً بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٢١٤ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٥
متى كان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن تمسك بطلب تحقيق واقعة إصابته، وكان الحكم قد إستند في إطراره لما أثاره الدفاع في خصوص هذه الواقعة إلى ما قاله من أنها واقعة مستقلة عن واقعة إصابة الجنى عليه ولا شأن لها بها، دون أن يورد أسباباً تبرر ما إستخلصه من ذلك سوى ما أشار إليه من أن النيابة العامة قد أمرت بنسخ صورة من الأوراق خصصتها للواقعة المذكورة. فإن هذا القول المقتضب من الحكم على إطلاقه لا يصلح سبباً لإطراح ما أثاره الدفاع في هذا الخصوص، ولا يكفي لنفى قيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس، ذلك بأن فصل واقعة إصابة الطاعن عن الواقعة المسندة إليه ليس من شأنه أن يحول دون تحقيق الدعوى بومتها - بما فيه الواقعة التي فصلت - على الوجه الذي يكفل إستيفاء دفاع الطاعن، ومن حق المحكمة بل من واجبها أن تعرض لها بوصفها عنصر من عناصر

الأدلة المعروضة عليها في صدد الحالة التي يدعيها الطاعن لتقول كلمتها في حقيقتها بما لا يتجاوز حاجيات الدعوى المطلوب من المحكمة الفصل فيها ولا خصوصياتها.

الطعن رقم ١٨٧١ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٢٦٧ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٦٦

١) الأحكام الصادرة نهائياً في مسائل الاختصاص التي يجوز الطعن فيها إستقلالاً بطريق النقض هي تلك التي يتعلق الاختصاص فيها بولاية المحكمة، أو تلك التي تصدر بعدم الاختصاص بنظر الدعوى حيث يكون الحكم - في هذه الحالة - مانعاً من السير في الدعوى، أما عدداً ذلك من الأحكام التي تصدر باختصاص المحكمة بنظر الدعوى فلا يجوز الطعن فيها مستقلة بطريق النقض بل يلزم أن يقرن الطعن فيها بالطعن على الحكم الصادر في الموضوع.

٢) الممول عليه في تحديد الاختصاص النوعي هو بالوصف القانوني للواقعة كما رفعت بها الدعوى.

٣) العبرة فيما يتعلق بتطبيق الضوابط التي يضعها القانون لتحديد حق الطعن في الأحكام هي طبقاً للقواعد العامة بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى لا بما تقضى به المحكمة فيها. إذ لا يقبل أن يكون الحكم المتظلم منه هو المناط في جواز هذا التظلم أو عدم جوازه. ولا شأن في ذلك للأسباب التي يكون الحكم قد بني عليها بالمخالفة للوصف المرفوعة به الدعوى.

٤) تقضى المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة - برفع الاستئناف في أمر الحفظ الصادر في مواد الجنايات إلى مستشار الإحالة. ومن ثم فإن الاختصاص بنظر التظلم المرفوع من الطاعنين في أمر الحفظ الصادر من النيابة ضدتهما يعقد لمستشار الإحالة.

٥) من المقرر أن البيان الخاص بمحل إقامة المدعى عليه وإن كان في الأصل لا يبدو أن يكون خبراً يحتمل الصدق أو الكذب يصدر من طرف واحد ومن غير موظف مختص، إلا أنه إذا جاوز الأمر هذا النطاق بتدخل المخضر - وهو المنوط به عملية الإعلان - بتأييد البيان المفاهيم للحقيقة عن علم أو بحسن نية بأن يثبت ما يخالف الواقع من حيث إقامة المعلن إليها بالغل الذي يوجه الإعلان إليه وعلاقتها بمن يصح قانوناً إعلانها مخاطباً معه فيه. توافرت بذلك جريمة التزوير في المحرر الرسمي وحينئذ يكون المخضر هو الفاعل الأصلي، فإذا إنعدم القصد الجنائي لديه حقت مساءلة الشريك وحده عن فعل الإشتراك في هذا التزوير في المحرر الرسمي إذ تكتسب صحيفة افتتاح الدعوى صفة رسمية باتخاذ إجراءات الإعلان على يد المخضر المكلف بهذه الأمور.

٦) من المقرر أن جريمة التزوير في الأوراق الرسمية تتحقق بمجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون في الأوراق الرسمية ولو لم يتحقق عنه ضرر يلحق شخصاً بعينه، لأن هذا التغيير ينتج

عنه حتماً حصول ضرر بالمصلحة العامة إذ يتوجب على العتب بالورقة الرسمية الغض مما لها من قيمة في نظر الجمهور باعتبارها مما يجب بمقتضى القانون تصديقه والأخذ به.

الطعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٢٣٢ بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٠

لما كان مفاد ما أورده الطاعن في دفاعه أنه ينازع في استطاعة المجنى عليه النطق بعد أربع ساعات من إصابته بالجسيمة وأن المدة التي حددها الطبيب الشرعى في تقريره لإمكان المجنى عليه من التكلم بتعقل عقب إصابته - والتي وصفها بأنها فترة قصيرة - كانت قد إنقضت قبل وصول رئيس النقطة وشيخ الخفراء. ولما كان الحكم المطعون فيه قد إستند - من بين ما إستند إليه - في إدانة الطاعن إلى أن المجنى عليه قد تكلم وقت وصول رئيس النقطة وشيخ الخفراء وأنه أفضى إليهما بأسمى الجانين واعتمد في تكوين عقيدته على أقوال هذين الشاهدين بغير أن يعنى بالرد على دفاع الطاعن الجوهري أو يعمل على تحقيقه عن طريق المختص فنياً - وهو الطبيب الشرعى - فإن إلغائ الحكم عن هذا الإجراء يحل بدفاع الطاعن. ولا يقدح في هذا أن يسكت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة، ذلك بأن إثارة هذا الدفاع - في خصوص الواقعة المطروحة - يتضمن في ذاته المطالبة الجازمة بتحقيقه أو الرد عليه - ولا يرفع هذا العوار أن يكون الحكم قد إستند في إدانة الطاعن إلى أدلة أخرى، ذلك بأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها البعض الآخر فتكون عقيدة القاضي منها مجمعة بحيث إذا سقط إحداها أو إستبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأى الذى إنتهت إليه المحكمة أو الوقوف على ما كانت تنهى إليه من نتيجة لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم.

الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٤٨٠ بتاريخ ١٩٦٧/٤/٣

الأصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة عن تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحييصها إلى الوصف القانونى السليم الذى ترى إنطباقه على الواقعة. وإذا كانت الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي إتخذها الحكم المطعون فيه أساساً للوصف الجديد الذى دان الطاعن به، وكان مرد التعديل هو إستبعاد نية القتل دون أن يتضمن إستاده واقعة مادية أو عناصر جديدة تختلف عن الأولى، فإن الوصف المعدل الذى نزلت إليه المحكمة حين اعتبرت الطاعن مرتكباً لجريمة الضرب المفضى إلى الموت بدلاً من جريمة القتل العمد لا يجالى التطبيق السليم فى شئ ولا يعطى الطاعن حقاً فى إثارة دعوى الإخلال بحق الدفاع، إذ أن المحكمة لم تكن ملزمة فى مثل هذه الحال

بتنبية التهم أو المدافع عنه إلى ما أجرته من تعديل في الوصف ما دام قد إقتصرت على إستبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى، ومن ثم فقد إنحسرت عن الحكم قالة الإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٧٠٥ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٣

من المقرر أنه وإن كانت المحكمة غير مقيدة بالوصف الذى تسبغه النيابة العامة على الواقعة كما ورد بأمر الإحالة أو بورقة التكليف بالحضور، بل إن من واجبها أن تحصى الواقعة المطروحة وتطبق عليها وصفها القانونى الصحيح، إلا أنه متى تضمن تعديلها تغييراً فى التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية التى أقيمت بها الدعوى وبنائها القانونى فإن هذا التغيير يقتضى من المحكمة أن تبه التهم إليه عملاً بحكم المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وأن تمنحه أجلاً لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك. ولما كانت المحكمة لم تبه الطاعن إلى ما أجرته من تغيير وصف التهمة التى دانت به من سرقة إلى خيانة أمانة، فإنها تكون قد أخلت بحقه فى الدفاع، ذلك بأن جريمة خيانة الأمانة تستلزم - فضلاً عن توافر ركن الاختلاس - أن يكون تسليم المال بمقتضى عقد من عقود الأمانة، وهو عنصر جديد لم يرد فى الوصف الذى رفعت به الدعوى ومن حق الطاعن أن يحاط به علماً حتى يبدى دفاعه قبل أن تدينه المحكمة به.

الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٦٢٣ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٨

من المقرر أنه متى قررت المحكمة جدية طلب من طلبات الدفاع فاستجابت له، فإنه لا يجوز لها أن تعدل عنه إلا لسبب سائغ يرر هذا العدول.

الطعن رقم ٧٤١ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٧٦٤ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٥

يكون الحكم معيباً بالقصور فى البيان والإخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه والإحالة إذا لم يعمل على تحقيق ما تمسك به التهم من دفاع جوهرى قد يبنى عليه لو صح تغيير وجه الراى فى الدعوى.

الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٧٠٢ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٢

إن ما إنتهى إليه الحكم من رد تاريخ الحادث إلى الوقت الذى إطمأن إلى وقوع الجريمة فيه هو مجرد تصحيح لبيان تاريخ التهمة كما إستخلصه من العناصر المطروحة على بساط البحث وليس تغييراً فى كيانها المادى. فلا يعد ذلك فى حكم القانون تعديلاً فى التهمة بما يستوجب لفت نظر الدفاع إليه ليرافع على أساسه، بل يصح إجراؤه من المحكمة بعد الفراغ من سماع الدعوى.

الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٨٩١ بتاريخ ١٠/٢/١٩٦٧

متى رأت المحكمة إجابة طلب الدفاع إلى إسْتِيفاء التحقيق بإجراء معاينة لمكان الحادث، فإنه كان يتعين عليها أن تقوم بهذا الإجراء بنفسها أو بمن تنديه من أعضائها - فإذا كانت قد تقاعدت عن اتخاذ هذا الإجراء على الوجه القانونى - وندبت النيابة لإجرائه فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع ولو لم تتصل على المعاينة التى أجرتها النيابة.

الطعن رقم ٩٥٩ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٨١٤ بتاريخ ١٢/٦/١٩٦٧

إذا كانت الوقائع التى ديس بها الطاعن لم توجه إليهما بالذات ولم تدر عليها الواقعة أثناء المحاكمة - فإن الحكم إذ قضى بإدانتهم فيها يكون باطلاً - ولا ينال من ذلك أنهما كانا متهمين بالتجمهر وأن التعدى الواقع على الجنى عليه قد وقع أثناء ما دامت هذه الأفعال التى دينا بإرتكابها لم تكن موجهة إليهما أصلاً. وذلك لإختلاف الواقعتين وإسناد واقعة جديدة إليهما لم تكن واردة فى قرار الإتهام مما كان يتعين معه لفت نظر الدفاع إلى هذا التغير لإبداء دفاعه بشأنه إعمالاً لحكم المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات - أما والمحكمة لم تفعل فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع.

الطعن رقم ١١٢٠ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٨٩٨ بتاريخ ١٠/٢/١٩٦٧

متى كان المدافع عن المتهم قد طلب ضم شكوى إدارية للتدليل على إنعدام صلته بالجنى عليه - وكان الحكم المطعون فيه لم يورد هذا الدفاع أو يعرض له بالرد رغم جوهرته فى خصوصية الدعوى - إذ هو يشكل فى واقعة دفاعاً بعدم صدور الشك منه للمستفيد - فإنه يكون معيلاً لإخلاله بحق الدفاع.

الطعن رقم ١١٣٩ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٩٤٣ بتاريخ ٩/١٠/١٩٦٧

الأصل أنه وإن كان حضور محام مع المتهم بمنحة غير واجب قانوناً، إلا أنه متى عهد المتهم إلى محام بمهمة الدفاع فإنه يتعين على المحكمة أن تستمع إلى مرافعته أو أن تتيح له الفرصة للقيام بمهمته. ولما كان الثابت بالأوراق أن الطاعن مثل أمام المحكمة الإستئنافية ومعه محام طلب حجز القضية للحكم مع التصريح له بتقديم مذكرة بدفاعه، فإنه كان لزاماً على المحكمة إما أن تنبيهه إلى طلبه أو تنبيهه إلى رفض الطلب حتى يبدى دفاعه شفوياً، أما وهى لم تفعل وأصدرت حكمها فى موضوع الدعوى بتأييد الحكم المستأنف، فإنها بإصدارها هذا الحكم تكون قد فصلت فى الدعوى بدون دفاع من المتهم مخالفة فى ذلك المبادئ الأساسية الواجب مراعاتها فى المحاكمات الجنائية مما يعيب حكمها بالإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٩٠٤ بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٢

- إذا كان الواضح من الأدلة التى إستند إليها الحكم أن ثبوت الفعل المكون للجريمة فى حدود القدر المتيقن وهو الشروع فى القتل فى حق أحد المتهمين لا يؤدى إلى تبرئة الآخر من التهمة التى نسبت إليه - فإن مصلحة كل منهما فى الدفاع لا تكون متعارضة مع مصلحة الآخر - فلا يقتضى أن يتولى الدفاع عن كل منهما محام خاص.

- مفاد أخذ المحكمة بأدلة الثبوت أنها طرحت جميع الإعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.

الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٩٦٨ بتاريخ ١٩٦٧/١٠/١٦

حسب الحكم كما يستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه على ما إستخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم - لا على المحكمة بعد ذلك إن هى لم تعقب المتهم فى كل جزئية من مناحى دفاعه لأن مفاد إلغائها عنها هو إطمئنانها إلى الأدلة التى عولت عليها وإطراحها لجميع الإعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها.

الطعن رقم ١٨١٩ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٢٤٢ بتاريخ ١٩٦٧/١٢/١١

من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أن للمحكمة إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة، أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى - أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عدم إجابتها لهذا الطلب.

الطعن رقم ٢٠٤٦ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ١٥٤ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٥

لما كان القانون يوجب عند تعارض المصلحة بين متهمين متعددين فى جناية واحدة، أن يكون لكل منهم محام خاص حتى تتوافر له الحرية الكاملة فى الدفاع عنه فى نطاق مصلحة الخاصة دون غيرها، وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بإعتراف الطاعن الثانى فى تحقيق النيابة سواء فى حق نفسه أو فى حق الطاعن الأول، وكان مؤدى ما حصله من هذا الإعتراف أنه اعتبر مقرره شاهد إثبات ضد الطاعن الأول، فإن ذلك مما يتحقق به التعارض بين مصالحهما، مما كان يستلزم فصل دفاع كل منهما عن الآخر، وكانت المحكمة قد سمحت لمحام واحد بالمرافعة عنهما مع قيام هذا التعارض، فإنها بذلك تكون قد أخلعت بحق الدفاع مما يعيب إجراءات المحاكمة ويوجب نقض الحكم.

الطعن رقم ٢١٠٦ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٢٨٠ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٦٧
لئن أوجب القانون سماع ما يديه المتهم من أوجه دفاع وتحقيقه - إلا أن للمحكمة إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة، أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى، أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عدم إيجابها هذا الطلب.

الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٥٦٩ بتاريخ ٥/٢٠/١٩٦٨
إذا كان الثابت من أوراق الدعوى أن المتهم كان مقيد الحرية بالسجن في تاريخ صدور الحكم الحكومى الحضورى الإعتبارى، فإن القضاء بعدم قبول معارضته في هذا الحكم دون أن تقضى المحكمة بنفسها ثبوت قيام هذا العذر بغير اعتداد بمسلك المعارض أمامها - ثم الإدلاء برأى في قبوله من عدمه مع سابقة التقدم به من محاميه قبل صدور الحكم الحكومى الحضورى الإعتبارى ومع ما قد يترتب على تقدير قيام هذا العذر من أثر على حقيقة وصف الحكم المعارض فيه وشكل المعارضة المرفوعة منه، فإن الحكم يكون قد أحل بحق المتهم فى الدفاع وشابه قصور فى التسيب.

الطعن رقم ٥٥٣ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٥٢٣ بتاريخ ٥/٦/١٩٦٨
منى كان الثابت أن الطاعن دفع بعدم مسئولية عن العجز فى وزن الخبز إذ كان فى فترة راحته وقت الضبط وأن شخصاً آخر هو المسئول عن إدارة المخبز فى تلك الفترة، وقدم للمحكمة أمراً إدارياً صادراً من رئيس مجلس الإدارة يفيد أن عمله فى إدارة المخبز بدأ فى فترة تالية على فترة الضبط، وكان الحكم قد دان الطاعن دون أن يعنى بتحقيق ما أثاره من عدم مسئولية عن العجز لأن المخبز لم يكن تحت إشرافه أثناء الضبط وفقاً للأمر الصادر إليه من رئيس مجلس الإدارة، وهو دفاع يعد - فى خصوصية الدعوى المطروحة حيث تمتلك المخبز إحدى شركات القطاع العام - هاماً ومؤثراً فى مصيرها، مما كان يقتضى من المحكمة أن تحمضه لتقف على مبلغ صحته أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع والقصور فى التسيب مما يتعين معه نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٢١٧ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٨٥٠ بتاريخ ٢١/١٠/١٩٦٨
منى كانت الحقائق العلمية المسلم بها فى الطب الشرعى الحديث تفيد أن تحليل فصائل الدماء قد تقطع نتيجه فى نفي نسب الطفل عند المنازعة فيه، وإن كان من غير اللازم أن تقطع فى ثبوته، واتحاد الفصائل أو اختلافها بين الأصول والفروع أياً كان الرأى العلمى فيه، هو إعتبار عام لا ينهض فى وجه ما تمسك به المتهم فى خصوص دعواه من أن الطفل لا يمكن نسبته إليه ولو بدليل محتمل، محتكماً إلى الخبرة الفنية البحت التى لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها فيها إلا بمعونة ذويها، وكان لا يعرف حاصل ما كان ينتهى

إليه رأى المحكمة لو ثبت لها ييقين من نتيجة تحليل الفصائل أن الطفل لا يمكن أن يعزى إلى المتهم، وكان رد الدفاع يحدث في وجدان القاضي ما يحذنه دليل الثبوت. فإنه كان يتعين على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق المختص فنياً وهو الطبيب الشرعى، أما وهى لم تفعل إكتفاء بما قالته من أنه ليس من اللازم أن تتحد فصائل دماء الأصول والقروء، فإنها بذلك تكون قد أحلت نفسها محل الخبير الفنى فى مسألة فنية، ويكون حكمها معيياً بالإخلال بحق الدفاع مما يتعين معه نقضه.

الطعن رقم ١٧٣٠ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ١٠٢٧ بتاريخ ١٩٦٨/١١/٢٥
لا يخول القانون المحكمة عقاب المتهم على أساس واقعة - شملتها التحقيقات - لم تكن مرفوعة بها الدعوى عليه، دون أن تلت نظر الدفاع عنه إلى ذلك.

الطعن رقم ١٧٥١ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ١٧٦ بتاريخ ١٩٧٠/١/٢٦
متى كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن ولو أنه إكتفى فى مستهل الجلسة بتلاوة أقوال شاهد الإثبات الغائب، إلا أنه عاد فى ختام مرافعته فطلب أصلياً البراءة وإحتياطياً التأجيل لسماع شاهد الإثبات ومناقشته فيما أبداه من دفاع أمام المحكمة، وهذا يعتبر طلباً جازماً تلزم المحكمة بإجابته متى كانت لم تنته إلى القضاء بالبراءة، إذ أن نزول الطعن فى أول الأمر عن تحقيق طلب معين لا يسلب حقه فى العدول عن ذلك النزول وإعادة التمسك بتحقيق هذا الطلب، ما دامت المرافعة ما زالت دائرة. وإذا كان ما تقدم، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى القضاء بإدانة الطاعن إستناداً إلى أقوال الشاهد الغائب على الرغم من إصرار الدفاع على طلب مناقشته فى ختام مرافعته، فإنه يكون مبنيّاً على البطلان فى الإجراءات للإخلال بحق الطاعن فى الدفاع، بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٣٤٤ بتاريخ ١٩٧٠/٣/٢
من المقرر أن حق الدفاع فى سماع الشاهد لا يتعلق بما أبداه فى التحقيقات بما يطابق أو يخالف غيره من الشهود، بل بما يديه فى جلسة المحاكمة ويسع الدفاع مناقشته إظهاراً لوجه الحقيقة، ولا تصح مصادرتة فى ذلك بدعوى أن المحكمة أسقطت فى حكمها واقعة الضبط للأسلحة من عناصر الإثبات لعدم إستطاعة الدفاع أن يتبناً سلفاً بما قد يدور فى وجدان قاضيه عندما يخلو إلى مداولته ولأن حق الدفاع سابق فى وجوده وترتيبه وأثره على مداولة القاضى وحكمه لأن وجدان القاضى قد يتأثر فى غير رقية من نفسه بما يبدو له أنه أطرحه فى تقديره عند الموازنة بين الأدلة إثباتاً ونفيّاً. كما لا يصح القول بأن العقوبة مبررة ذلك أن إحراز الأسلحة مرتبط فى إستدلال الحكم بجرائم القتل والشروع فيه المنسوبة للطاعنين ولا يعرف

مدى الأثر الذى قد يترتب على عناصر الثبوت فى هذه الجرائم لو تزعزعت عقيدة المحكمة فى واقعة ضبط الأسلحة.

الطعن رقم ١٦٦٠ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ١٣٣ بتاريخ ١٩٧١/٢/١

من المقرر أنه إذا تقدم المدافع عن المعارض بما يفيد قيام علقه فى عدم الحضور كان لزاماً على المحكمة أن تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض، وفى إغفال الحكم الإشارة إلى ذلك مساس بحق الطاعن فى الدفاع بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٤٣٥ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٦٧١ بتاريخ ١٩٧٠/٥/١٠

مضى كان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أنكر التهمة وأثار المدافع عنه أمام المحكمة فيما أثاره من أوجه الدفاع " أن الطاعن أقحم فى الدعوى على غير أساس، وأن التقرير الطبى الشرعى يتضمن واقعة هامة جداً بالنسبة للمعاهة التى بالذراع الأيسر وأنها حدثت من جسم صلب ثقيل ولا يمكن أن تحدث من مطواة لأنها ليست جسماً ثقیلاً " وبيّن من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين الواقعة على النحو الذى استقر لديه وساق أدلة الثبوت المستمدة من أقوال شاهدى الإثبات والتقرير الطبى، انتهى إلى إدانة الطاعن دون أن يورد دفاعه وموقفه من التهمة وما ساقه من أوجه لها شأنها فى خصوص الدعوى المطروحة، وكان الأصل أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة التهم من مناحى دفاعه المختلفة إلا أنه يتعين عليها أن تورد فى حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألتم بها على وجه يفصح من أنها فطنت إليها ووازنت بينها، أما وقد إلتفتت كلية عن دفاع الطاعن وموقفه من التهمة التى وجهت إليه بما يكشف عن أن المحكمة قد أطرحت هذا الدفاع على بنية من أمره، فإن حكمها يكون قاصر البيان مستوجباً نقضه.

الطعن رقم ٥١٣ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٨١٢ بتاريخ ١٩٧٠/٦/٧

إذا كان يبين من المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن، أن المدافع عن الطاعنين قد قدم إلى المحكمة الإستئنافية أربع حوافظ إشملت على مستندات، تمسك فى مذكرته بدلائلها على صدق ما شهد به المحكوم عليهما الأول والثانى أمام محكمة الأحوال الشخصية فى الدعوى التى أقامتها الطاعنة الأولى ضد المدعى بالحق المدنى تطلب فيها إثبات طلاقها منه، وكان الحكم قد إلتفت عن تلك المستندات ولم يتحدث عنها مع ما قد يكون لها من دلالة على صحة دفاع الطاعنين، ولو أنه عنى ببحثها وفحص الدفاع المؤسس عليها لجاز أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى، فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يطله ويوجب نقضه بالنسبة إلى الطاعنين وإلى باقى المحكوم عليهم لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة.

الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٧٠٤ بتاريخ ١١/٥/١٩٧٠

متى كان البين من المفردات المنضمة تحقيقاً لوجه الطعن أن الجهة الحاجزة أرسلت خطاباً رسمياً تخطر بها فيه أن محضر التبديد المحرر ضد الطاعن قد أصبح منتهى المقبول حيث ثبت عدم وجود "قمنية طوب" بإسم الطاعن وهى موضوع المبلغ المطلوب منه المحجوز به، وترجو إيقاف الإجراءات المتخذة ضده نهائياً وكانت محكمة الموضوع قد ألغت كلية عن هذا المستند وما يحمله من دفاع جوهري بحيث إن صح لتغيير وجه الرأى فى الدعوى، وإذا لم تفتن المحكمة إلى فحواه وتقسطه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر بل سكتت عنه إيراداً له ورداً عليه، فإن حكمها يكون معيباً بالقصور فى السبب والإخلال بحق الدفاع والخطأ فى الإسناد بما يوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٥٣٦ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٧٢٩ بتاريخ ٢٥/٥/١٩٧٠

يتعين على المحكمة إذا ما تمسك الطاعن أو المدافع عنه بسماع أحد شهود الواقعة أن تسمعه ولو لم يكن ضمن شهود الإثبات المعلنين من قبل النيابة العامة وهو يكون كذلك إذا كان وجوده غير مجعود، أو كانت تفرضه الظروف بحيث لا يكون ثمة مظنة فى إجتلابه أو إختلاف وجوده وإلا كان الإعراض عن سماعه حكماً مسبقاً على شهادته التى لم تسمع وإنكاراً لكل حق المتهم فى التمسك بأى دفاع جدى لمحض أنه جديد، مع أن المحكمة هى ملاذه الأخير فى إبداء ما يعن له من أوجه الدفاع وطلبات التحقيق المنتجة فى الدعوى. ولما كانت محكمة الدرجة الأولى قد صرحت للطاعن بإعلان شرطى المرور الذى وقع الحادث على مرأى منه، ولكنه يحضر وتمسك الدفاع بدفاعه مبدئياً فى مرافعته أهمية أقواله بالنسبة لمركز موكله فى الدعوى، فإن المحكمة إذ لم تنجبه إلى طلبه دون أن تبين سبب ذلك فى حكمها تكون قد أخملت بحق المتهم فى الدفاع.

الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٧٧٣ بتاريخ ٣١/٥/١٩٧٠

متى كان بين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن دفاع الطاعنين قد إنبنى على أن الحادث لم يرتكب فى الساعات الأولى من صباح اليوم الذى قيد فيه تاريخ حصول الواقعة كما هو مفهوم أقوال شهود الإثبات، واستدلا على ذلك بالتقارير الطبية المقدمة منهما، وقد أصدرت المحكمة بهينة سابقة قراراً بإرسال تقريرى الطبيب الشرعى والتقارير الإستشارية المقدمة من الدفاع إلى السيد كبير الأطباء الشرعيين لإبداء الرأى فى تاريخ وفاة المجنى عليه وهل ترجع إلى الساعات الأولى من صباح اليوم الذى عد تاريخاً لحصول الواقعة أم إلى تاريخ لاحق، إلا أن الهيئة التى أصدرت الحكم المطعون فيه قد غضت الطرف عن تنفيذ هذا القرار إستناداً إلى ما ورد فى التقرير الطبى الشرعى الثانى من أن تحديد تاريخ وفاة المجنى عليه

أمر متعذر فنياً بالنسبة لتداخل عوامل متعددة في درجة تطور التغييرات الزمنية التي على أساسها تحدد المدة التي مضت على حصول الوفاة، وعلى ما انتهى إليه هذا التقرير من الساعات الأولى من صباح اليوم الذي قيد فيه تاريخ حصول الواقعة. وكان الدفاع الذي أبداه الطاعنان يعد - في خصوصية هذه الدعوى - دفاعاً جوهرياً لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى والمستمد من أقوال شهود الإثبات - وهو دفاع لو صح لتغير به وجه الرأي في الدعوى، فإن المحكمة لم تقطن إلى فحواه وتقسطه حقه وتعنى بتحقيقه بالاستحالة إلى طلب الدفاع إنتظار ورود تقرير كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته وإستيفاء دفاع الطاعنين وإنهت إلى أن الحادث قد وقع في الساعات الأولى من صباح اليوم الذي قيد تاريخاً لحصول الواقعة إستناداً إلى تقرير طبي شرعى لا يؤدي فنياً إلى هذه النتيجة التي إنهت إليها، فإن حكمها يكون فضلاً عن قصوره قد إنتوى على إخلال بحق الدفاع بما يعيه ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٦٢٦ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٧٩٥ بتاريخ ١٩٧٠/٦/١

مضى كان الثابت أن الدفاع عن الطاعن طلب إعادة فحص حالته العقلية على ضوء الكشف الطبي والتذاكر العلاجية المودعة بملف خدمته، والمرفقة بأوراق الدعوى والتي تحوى ما يقطع بمرضه العقلى فترة وفوق الجريمة، فقد كان متعباً على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهري الذي يسانده الواقع عن طريق المختص فنياً، أما وهي لم تفعل إكفاء بما قاله بأن الأوراق المقدمة لا تدل على أن المتهم كان مصاباً خلال هذه المدة بمرض عقلى يمنع من أن يكون مسئولاً عن عمله الإجرامى الذى ارتكبه خلال تلك الفترة، فإنها بذلك تكون قد أحلت نفسها محل الخبير الفنى فى مسألة فنية بحجة. ومن ثم يكون حكمها معيباً بالإخلال بحق الدفاع مما يتعين نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٩٣٢ بتاريخ ١٩٧٠/٦/٢٩

مضى كان يبين من الإطلاع على محاضر جلسات محكمة أول درجة أن الطاعن دفع بإحدى الجلسات بعدم صحة النتيجة التى إنهى إليها تقرير التحليل وطلب تحليل العينة الثانية فأجابته المحكمة إلى طلبه وأصدرت قراراً بتحليل العينة الثانية التى تحتفظ بها مديرية التموين، بيد أن تنفيذ هذا القرار لم يتم للبحث بأختام العينة الثانية على ما يسلم به بأسباب طعنه. كما يبين من مذكرة الطاعن المصرح له بتقديمها لمحكمة الدرجة الثانية أنه ضمنها ذات المنازعة فى نتيجة التحليل وهو ما يتسع لما يثيره بوجه النعى من أن العينة التى جرى تحليلها ليست هى ذات العينة التى أخذت من خبزه. وكان الذى أثاره الطاعن حول إجراءات التحليل يقتضى من المحكمة أن تعرض له فى حكمها وتبدي رأيها فيه بإعتباره دفاعاً جوهرياً فى خصوصية هذه الدعوى، لما يترتب عليه من تغيير وجه الرأى فيها، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه

لم يعرض لهذا الدفاع فلم يورده أو يرد عليه الأمر الذي ينبى عن أن المحكمة حين أصدرت حكمها لم تحط بأوجه الدفاع الجوهرية فى الدعوى مما يعيب حكمها ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٨٦٣ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٩٣٩ بتاريخ ١٠/٤/١٩٧٠

إن حق الدفاع الذى يتمتع به المتهم، بقوله إبداء ما يعن له من طلبات التحقيق، ما دام أن باب المرافعة لازال مفتوحاً، ولا يسلبه نزوله عن طلب سماع الشاهد حقه فى العدول عن ذلك النزول والتمسك بتحقيق طلبه، ما دامت المرافعة ما زالت دائمة. وإذ كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة الطاعن إستناداً إلى أقوال الشاهد الغائب، بغير أن يسمع شهادته على الرغم من إصرار الدفاع على طلب مناقشته فى ختام مرافعته، فإنه يكون قد جاء مشوباً بالإخلال بحق الدفاع بما يعيبه ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٩٠٢ بتاريخ ٢١/٦/١٩٧٠

متى كان الثابت بمحضر المحاكمة أن الحاضر عن الطاعن الثانى طلب براءته من التهمة المسندة إليه على أساس أنه ليس مديراً مستولاً، وقدم عقد إيجار صادراً من الطاعن الثانى إلى الطاعن الأول، وكان الثابت من تحصيل الحكم لواقعة الدعوى أن إجراءات الضبط قد تمت فى غيبة الطاعن الثانى الذى دفع بعدم مسئوليته عن العجز لإنتطاع صلتة بالمخبر بسبب تأجيله للطاعن الأول، ومن ثم فهو المسئول عن إدارته وقت الضبط، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن الثانى بقوله إنه صاحب المخبر ولم يدفع التهمة بأى دفاع وذلك خلافاً للواقع، ودون أن يعنى بتحقيق ما أثاره من عدم مسئوليته عن العجز لتأجيله المخبر إلى الطاعن الأول طبقاً لعقد الإيجار المقدم منه، وهو دفاع يعد فى هذه الدعوى هاماً ومؤثراً فى مصيرها، مما كان يقتضى من المحكمة أن تحميه لظف على مدى صحته، أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه، أما وهى لم تفعل، فإن حكمها يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع والقصور فى التسيب مما يعيبه بما يتعين معه نقضه بالنسبة للطاعن الثانى.

الطعن رقم ٩٧٧ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٩٧٢ بتاريخ ١٢/١٠/١٩٧٠

متى كان الثابت من الرجوع إلى محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن قد تنازل صراحة عن سماع شهادة الشهود فليس له من بعد أن ينمى على المحكمة قعودها عن سماعهم.

الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٩٦٠ بتاريخ ٥/١٠/١٩٧٠

من المقرر أنه على صاحب الشأن - أن إدعى أن المحكمة صادرت حقه فى الدفاع قبل حجز الدعوى للحكم دون سماع دفاعه - أن يقدم الدليل على ذلك وأن يسجل عليها هذه المخالفة فى طلب مكتوب قبل صدور الحكم. ولا كان بين من الإطلاع على المفردات ومحاضر جلسات محكمة ثانى درجة أن المدعية

بالحقوق المدنية قدمت مذكرة تحمل تاريخ الجلسة الأخيرة للمرافعة - ولم يثبت دفاع شفيق للطاعن وحجرت الدعوى للحكم دون التصريح بتقديم مذكرات - وفي خلال الأجل المحدد للحكم قدم المدافع عن الطاعن مذكرة ضمنها أنه في جلسة المرافعة الأخيرة طلب التأجيل للرد على مذكرة المدعية بالحقوق المدنية ولكنه فوجئ بحجز الدعوى للحكم دون الرخص له بتقديم مذكرة، وطلب إعادة الدعوى للمرافعة أو مد أجل الحكم مع التصريح بتقديم مذكرة. ومن ثم فقد كان معيناً على محكمة الموضوع أن تجيبه إلى طلبه أو ترد عليه بما يدفعه إن هي رأت الإلغاف عنه، أما وقد أمسكت عن ذلك، فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع مما يجعل حكمها معيماً بما يستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٩٨٠ بتاريخ ١٨/١٠/١٩٧٠

إن المحكمة ليست ملزمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي في كل جزئية يثيرها، واطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها يدل على إطراحه لجميع الاعتبارات التي سألها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها.

الطعن رقم ١١٠٣ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٩٥٠ بتاريخ ٤/١٠/١٩٧٠

لن كان الأصل أن المحكمة لا تلتزم بتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة، إلا أنه يتعين عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألقت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها. وإذا كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن ملتفتاً كلية عن التعرض لدفاعه دون أن يعنى بتحقيق ما أثاره من استحالة أن تحدث رصاصة واحدة فتحت دخول في المستعرض وفتحت دخول في المابط، مقدماً كتاباً طبياً به صورة القولون المستعرض والقولون المابط تأكيداً لوجهة نظره. وهو دفاع يعد - في خصوصية الدعوى المطروحة - هاماً ومؤثراً في مصيرها، مما كان يقتضي من المحكمة أن تحمسه لقف على مبلغ صحته، أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه، أما وهي لم تفعل، فإن حكمها يكون قاصر البيان مستوجب النقض.

الطعن رقم ١١١٣ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٠١٤ بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٧٠

للمحكمة أن تستغنى عن سماع أحد شهود الإثبات إذ ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك دون أن يحول عدم سماعه أمامها من أن تعتمد في حكمها على أقواله التي أدلى بها في التحقيقات الأولية ما دامت أقواله في تلك التحقيقات كانت مطروحة على بساط البحث بالجلسة. ولما كان الثابت من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن قد إستغنى صراحة عن سماع أقوال الشاهد الغائبة وأمرت المحكمة

بتلاوتها فليت، فإنه لا يحق للطاعن أن ينعى على الحكم المطعون فيه إخلاله بحقه في الدفاع لعدم إستماع المحكمة لأقوال تلك الشاهدة.

الطعن رقم ١١٣٢ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ١٠٤٢ بتاريخ ١١/٢/١٩٧٠
مضى كان ما أورده الحكم فى معرض الرد على دفاع الطاعن " بعدم التعويل على أقوال المجنى عليها التى أدلت بها عقب الحادث لأن حالتها لم تكن تسمح لها بالحديث بتعقل " سائفاً فى العقل والمنطق فإنه يكفى للرد على دفاع الطاعن فى هذا الشأن.

الطعن رقم ١١٤١ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ١٠٥٦ بتاريخ ١١/٢/١٩٧٠
مضى كان الدفاع لم يطلب من المحكمة استدعاء زوجة المجنى عليه وسماع أقوالها بل اقتصر دفاعه على التحدث عن خلل التحقيقات من تكليفها بالحضور للنيابة العامة ومناقشتها فيما شهدته من إعتداء على زوجها المجنى عليه، فإنه لا محل لما يثيره الطاعن فى هذا النعى من قالة الإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ١١٥٦ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٩٩٠ بتاريخ ١٠/١٨/١٩٧٠
مضى كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن لم يشر إلى أن المجنى عليه لم يكن فى استطاعته الكلام بعد إصابته، ولم يطلب إستيضاح هذا الأمر من الطبيب الشرعى، فإنه لا يجوز له أن ينمى على المحكمة لعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها، ولا يقبل منه أن يثير هذا الدفاع الموضوعى لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ١١٣٧ بتاريخ ١١/٢٣/١٩٧٠
إن عقد العمل يتميز بخصيصتين، هما التبعية والأجر، وبوافيهما تكون العلاقة علاقة عمل، وإذا كان ما تقدم وكان المدافع عن المتهم قد تمسك فى دفاعه أمام محكمة الموضوع - على ما حصله الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - بأنه لا تربطه بالعاملين اللذين أتهم بسببهما، علاقة عمل لأنهما لا يتبعانه ولا يتقاضيان منه أجراً، مما يشترط لقيام رابطة العمل، فإنه كان من واجب المحكمة أن تنقصى أمر تلك التبعية التى هى قوام عقد العمل وأحد خصائصه، وكذلك المقابلة بين المبالغ التى تعطى للعاملين من السكان لدى التهم، للفصل فيما إذا كانت تلك المبالغ تعد أجراً مقابل عمل. أما وأن الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان مؤدى الأدلة على توافر عنصرى التبعية والأجر كما هو معرف به فى قانون عقد العمل باعتباره من عقود المعارضة ولم يعرض لدفاع التهم فى هذا الشأن بالرد الكافى فإنه يكفى قاصر البيان، ولا يكفى فى هذا الصدد أن يستند الحكم فيه إلى مجرد أقوال العامل الذى شهد بأنه يعمل لدى المتهم الطاعن

لأن قوله في هذا الشأن إنما هو مجرد تقرير لنظره هو مما لا يأتى أن يبنى عليه الحكم تكييفاً قانونياً لذلك العلاقة.

الطعن رقم ١٣٢٤ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ١٠٣٧ بتاريخ ١٩٧٠/١١/١
إذا كان الثابت أن الطاعن لم يتمسك بسماع أقوال الطبيب الشرعى الذى أجرى الكشف الطبى على الجنى عليه وقام بتشريح جثته، فإنه ليس له من بعد أن يبنى على المحكمة عدم سماعه، ولا عليها إن هى استمعت - على سبيل الاستئناس وفى مسائل فنية بحثه - إلى أقوال رئيس القسم الطبى الشرعى لما هو مقرر من أن لما أن تستدعى وتسمع أقوال أى شخص ترى لزوماً لسماع أقواله ليكشف وجه الحق فى الدعوى.

الطعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ١١٧٧ بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٦
إن ما أثاره الدفاع عن الطاعن من أن المذكور ليس هو المعنى بالإتهام، وقدم تأييداً له صورة عليها إقرار منسوب صدره إلى شاهد الإثبات يفيد أن الطاعن ليس هو التهم المسوب إليه إرتكاب الحادث، يعد دفاعاً هاماً وجوهرياً، لما يترتب عليه من أثر فى تحديد مسئولية الجناية وجوداً أو عدماً، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له استقلالاً، وأن تتمحص عناصره وترد عليه بما يدفعه، إن رأت إطراحه خاصة وقد تبين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن الطاعن لم يعرض عرضاً قانونياً على أى من شهود الإثبات طوال مرحلة التحقيق والمحاكمة، وإذا كان ذلك، وكانت المحكمة قد أمسكت عما تقدم وتنبكت تحقيق ما إذا كان المستند الذى قدمه المدافع عن الطاعن صادراً حقيقة من الشاهد المذكور وأعرضت عن تقدير الأثر المترتب على ذلك فى حالة ثبوت صدره منه. فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور فى التسبب فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ١٤٧٩ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ١٢٤٥ بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٢١
إن المحكمة غير ملزمة بالرد على دفاع المتهم الموضوعى، لأن هذا الرد يستفاد ضمناً من قضائها بإدائته استناداً إلى أدلة الثبوت.

الطعن رقم ١٦٥٧ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ١٩٠ بتاريخ ١٩٧١/٣/٧
من المقرر أن استحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع، لا تمنع من الإدانة، ما دامت الأدلة القائمة فى الدعوى كافية للثبوت.

الطعن رقم ١٦٦٠ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١٢٩ بتاريخ ١٩٧١/٢/١

يوجب القانون سؤال الشاهد أولاً وعندئذ يحق للمحكمة أن تبدى ما تراه فى شهادته، وذلك لإحتمال أن تحيى هذه الشهادة التى تسمعها المحكمة ويباح للدفاع مناقشتها بما يقنعها بحقيقة تغاير تلك التى بُتت فى عقيدتها من قبل سماعه.

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٣٣٣ بتاريخ ١٩٧١/٤/٤

مضى كان الدفاع قد تمسك بطلب إستكمال التحليل لتعين فصيلة الحيوانات النوية ومعرفة ما إذا كانت من فصيلة مادة الطاعن أم لا، وكانت الحقائق العلمية المسلم بها فى الطب الشرعى الحديث تفيد إمكان تعيين فصيلة الحيوان المولى. فقد كان متعيناً على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق المختص فنياً وهو الطبيب الشرعى، أما وهى لم تفعل والتفتت عن تحقيق ما أثاره الطاعن وهو دفاع له أهميته فى خصوصية الواقعة المطروحة لما قد يرتب عليه من أثر فى إثباتها، ولم تناقش هذا الطلب أو ترد عليه، فإن حكمها يكون معيباً بالإخلال بحق الدفاع بما يعين معه نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٦٥٩ بتاريخ ١٩٧١/١١/١٥

المقرر أن حق الدفاع فى سماع الشاهد لا يتعلق بما أبداه فى التحقيقات بل بما يديه فى جلسة المحاكمة ويسع الدفاع مناقشته إظهاراً لوجه الحقيقة فإذا رفضت المحكمة سماع الشاهدين رغم إصرار الطاعن على طلب سماعهما فإن حكمها يكون قد إنتوى على إخلال بحق الدفاع بما يعينه.

الطعن رقم ٨٨٩ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٦٤٧ بتاريخ ١٩٧١/١١/١٤

مضى كان الحكم المطعون فيه - وقد سلم بدفاع الطاعنين بأن شاهد الرؤية الوحيد فى الدعوى لم يستطع التعرف على الطاعن الأول عند إجراء تجربة الرؤية بمعرفة النيابة - فإنه كان يتعين عليه أن يقول كلمته فى هذا الدفاع، وهو دفاع جوهرى يرتب عليه - لو صح - أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى. وإذا لم تفعل المحكمة إلى فعواه، ولم تقسطه حقه، ولم تكن يتمحيصه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه بل إكتفت بقولها إن الشاهد المذكور رأى الطاعنين لحظة وقوع الحادث، وهى عبارة قاصرة لا يستقيم بها الرد على ما أثاره الطاعنون فى هذا الصدد، فإن حكمها يكون معيباً بالقصور بما يوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٣ بتاريخ ١٩٧٢/١/٢

إذا كان الطاعن قد قدم مذكرة إلى المحكمة الإستئنافية تضمنت دفاعه بأن محكمة النقض قد نقضت الحكم الذى كان سنداً للحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه فيما قضى به من عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها، وإذا كان هذا بلا شك دفاع جوهرى يتغير به وجه الرأى فيما قضى به الحكم المطعون

فيه، مما كان يستأهل منه الإلغاف إلية، أما وأنه لم يفعل فإنه يكون قد شابه القصور الذى يعيبه بما يوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٣٤٩ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٢٠ بتاريخ ١٩٧٢/١/٣

يجب على المحكمة أن تلتفت نظر الدفاع إلى تغيير التهمة من جريمة النصب التى أقيمت بها الدعوى الجنائية إلى جريمة الشروع فيه متى كانت الواقعة المادية التى رفعت بها الدعوى، وهى الاستيلاء على المبلغ المبين بأغراض بطريق الإحتيال وهو حصة قروش مختلفة عن واقعة الشروع فى الحصول على مبلغ العشرة جنيهات بطريق الإحتيال.

الطعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٧٦ بتاريخ ١٩٧٢/١/١٧

من المقرر أن الدفع بطلان التفتيش أو الإذن به لعدم جدية التحريات من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع والتى تقتضى تحقيقاً موضوعياً تنحسر عنه وظيفة محكمة النقض فلا تقبل إثارته أمام هذه المحكمة لأول مرة.

الطعن رقم ١٣٧٠ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١٥٦ بتاريخ ١٩٧٢/٢/١٤

الأصل فى الأحكام الجنائية أن تبنى على المرافعة التى تحصل أمام نفس القاضى الذى أصدر الحكم وعلى التحقيق الشفهي الذى أجراه بنفسه إذ أساس المحاكمة الجنائية هى حرية القاضى فى تكوين عقيدته من التحقيق الشفوى الذى يجريه بنفسه ويسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكناً، مستقلاً فى تحصيل هذه العقيدة من الثقة التى توحى بها أقوال الشاهد أو لا توحى، ومن التأثير الذى تحدثه هذه الأقوال فى نفسه وهو ينصت إليها مما يبنى عليه أن على المحكمة التى فصلت فى الدعوى أن تسمع الشهادة من فم الشاهد ما دام سماعه ممكناً ولم يتنازل المتهم أو المدافع عنه عن ذلك صراحة أو ضمناً لأن التفرس فى حالة الشاهد النفسية وقت أداء الشهادة ومراوغاته أو اضطرابه وغير ذلك مما يعين القاضى على تقدير أقواله حق قدرها. ولا يجوز للمحكمة الإفتئات على هذا الأصل المقرر بالمادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية والذى إفترضه الشارع فى قواعد المحاكمة لأية علة مهما كانت إلا إذا تعذر سماع الشاهد لأى سبب من الأسباب أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً. فإذا تمسك الدفاع بسماع شهود الإثبات ورفضت المحكمة هذا الطلب دون أن تعرض له فى حكمها وتبرر سبب إطراره بأسباب سائفة وإعتمدت فى حكمها على التحقيقات التى جرت فى جلسة سابقة بمعرفة هيئة أخرى والتى لا تخرج عن كونها من عناصر الدعوى المعروضة على المحكمة شأنها فى ذلك شأن محاضر التحقيق الأولية، وكان القانون يوجب سؤال الشاهد أولاً، وبعد ذلك يحق للمحكمة أن تبدى ما تراه فى شهادته، وذلك لإحتمال أن نجىء

الشهادة التي تسميها أو يباح للدفاع مناقشتها بما يقتضيه بحقيقة قد يتغير بها وجه الرأي في الدعوى، ومن حقها بعد ذلك أن تعتمد على الأقوال والشهادات التي أبدت في محاضر الجلسات أمام هيئة أخرى أو في التحقيقات الابتدائية أو في محاضر جمع الاستدلالات باعتبارها من عناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث، ولما كانت المحكمة لم تلتزم هذا النظر فإنها تكون قد أخلت بمبدأ شفوية المرافعة وجاء حكمها مشوباً بالإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ١٣٨٤ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٣٠ بتاريخ ١٩٧٢/١/٩

جرى قضاء محكمة النقض على أن القانون لا يمنع من أن يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جريمة واحدة ما دامت ظروف الواقعة لا تؤدي إلى القول بقيام تعارض حقيقي بين مصالحهم. وإذا كان الثابت من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى أن المتهمين ارتكبا الفعل المسند إليهما واعتبر أولهما " الطاعن " حائزاً لجوهر مخدّر بقصد الاتجار وثانيهما مخدراً لذلك المخدّر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي. وكان القضاء بإدانة أحدهما - كما يستفاد من الحكم - لا يترتب عليه القضاء ببراءة الآخر وهو مناط التعارض الحقيقي المخل بحق الدفاع وكان المتهمان لم يتبادلا الإتهام والتزما جانب الإنكار وكان تعارض المصلحة الذي يوجب إفراد كل منهما بمحام خاص يتولى الدفاع عنه أساسه الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان بوسع كل منهما أن يبيده من أوجه الدفاع ما دام لم يدهه بالفعل. فإن مصلحة الطاعن في الدفاع لا تكون متعارضة مع مصلحة المتهم الآخر ويكون منعاها عل الحكم في هذه الخصوصية غير سديد.

الطعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ١٠٨ بتاريخ ١٩٧٢/١/٣١

متى كان الطاعن قد نفى ارتكابه لفعل الغش وعلمه به وقرر أنه يشرف إدارياً فقط على الشركة المنتجة دون تدخل في عملية إنتاج اللبن الموكول أمرها إلى رئيس الإنتاج بالشركة - والذي سماه بالمخضر - وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانته دون أن يبين إختصاص الطاعن ومدى إشرافه وعلمه اليقيني بالغش ولم يحقق دفاعه رغم أنه جوهري ومؤثر في مصير الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة أن تحمسه لتقف على مبلغ صحته أو ترد عليه بما يبرر رفضه. أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبب.

الطعن رقم ١٣٩٧ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ١١١ بتاريخ ١٩٧٢/١/٣١

الأصل أن المحكمة الجنائية يجب أن تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه محكمة الموضوع بالجلسة وتسمع فيه شهود الإثبات في حضور المتهم ما دام سماعهم ممكناً إلا إذا قبل هو أو محاميه صراحة أو ضمناً

الإكتفاء بتلاوة شهادتهم. ولما كانت محكمة أول درجة لم تسمع شهوداً في الدعوى وعولت في الإدانة على ما ثبت بالأوراق المطروحة، وكان الدفاع قد أصر أمام المحكمة الاستئنافية على طلب سماع المحلل الكيماوى لمعرفة مدى تأثير اللين الميسر بالحرارة ونتيجته بالنسبة للفحص الذى قام بإجرائه، وما لذلك من أثر على تحديد مسئوليته، فإنه كان يتعين عليها أن تستكمل ما شاب الإجراءات من نقض فتحيه إلى طلبه أما وهى لم تفعل وأيدت الحكم المستأنف مبنية أسبابه فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع مما يتعين معه نقض حكمها المطعون فيه والإحالة.

الطعن رقم ١٣٩٨ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١١٤ بتاريخ ١٩٧٢/١/٣١

الأصل في الأحكام الجنائية أنها تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكناً، ولما كانت محكمة أول درجة لم تجر تحقيقاً في الدعوى وعولت في إدانة الطاعن على ما أثبتته محرر محضر ضبط الواقعة في محضره دون أن تسأله في مواجهة الطاعن - الذى أصر عليه، فإنه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تستكمل هذا النقض في الإجراءات بإجابة الطاعن إلى طلبه من سماع أقوال شاهد الإثبات في حضوره أو الرد على طلبه سؤال محرر محضر الضبط عن مدى سلامة غطاء زجاجة اللين المضبوط لدى أحد عملائه المنوط بهم توزيع اللين - وهو دفاع جوهرى لما يترتب على ثبوته أو نفيه من تغير وجه الرأى في الدعوى، أما وهى لم تفعل فإنها تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع وشاب حكمها لصور في الصيب مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة.

الطعن رقم ١٤٠٨ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٤٢ بتاريخ ١٩٧٢/١/١٠

متى كان الثابت من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يطلب دعوة كبير المهندسين لمناقشته، بل طلب تكليفه بإجراء معاينة تمهيداً لندب خبير هندسى دون أن يبين سبب إجراء المعاينة أو المقصود منها، فإن الطلب بهذه الصورة يكون مجهلاً، ولا تترتب على المحكمة إن هى سكنت عنه إيراداً له ورداً عليه ما دامت قد إطمأنت إلى ما أوردته من أدلة الثبوت في الدعوى.

الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٤٩ بتاريخ ١٩٧٢/١/١٠

متى كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد عرض للدفاع الطاعن بشأن إستبدال السند - المطعون عليه بالتزوير - بقوله : " إن الدفاع عن المتهم قدم مذكرتين... ذهب في الثانية إلى أن الإيصال المطعون عليه ليس هو المقدم لإستصدار أمر الحجز بمقتضاه إذ لا يحمل توقيعاً للقاضى الأمر بالحجز... وأن القول بأن الإيصال المضبوط ليس هو المقدم لإستصدار أمر الحجز بمقتضاه تلغشت عنه المحكمة إذ كان الثابت لها من أقوال المجنى عليه ومن تقرير مصلحة تحقيق الشخصية أن المتهم ساهم في

إصطناع الإيصال المضبوط ووقع عليه ببصمة إصبع وبصمة خاتم ناسياً صدورهِ للمدعى بالحق المدني على خلاف الواقع". وكان الحكم المطعون فيه قد اعتق أسباب الحكم الابتدائي بالرغم من أن الطاعن تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بدفاعه السابق، فإن ما أورده الحكم فيما تقدم لا يواجه دفاع الطاعن إذ أنه لم يناقش دفاعه الجوهرى ولم يقم الدليل اليقيني على أن السند المزور المضبوط هو بعينه السند الذى صدر بموجبه أمر الحجز ومدى صلة الطاعن به، وإذ كان هذا الدفاع قد تغير به وجه الرأى فى الدعوى فكان يتعين على محكمة الموضوع أن تناقشه وتقول كلمتها فيه إثباتاً أو نفياً له أما وأنها أغفلت الرد عليه فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور فى التسبيب مما يستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٤٤٣ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٨٩ بتاريخ ١٧/١/١٩٧٢

- متى كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يدفع الإتهام المسند إليه بما يشتره فى طعنه من عدم تعيينه حارساً على المحجوزات أو عدم علمه باليوم المحدد ليحبس لعدم إعلانه به أو أنها لا تزال موجودة ولم تبدد، وكانت هذه الأمور التى ينازع فيها لا تعدو دفعاً موضوعية كان يتعين عليه التمسك بها أمام محكمة الموضوع لأنها تتطلب تحقيقاً ولا يسوغ إثارة الجدل فى شأنها لأول مرة أمام محكمة النقض، فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد.

- من المقرر أن المحكمة الاستئنافية غير مطالبة بالرد على دفاع لم يثر أمامها.

الطعن رقم ١٤٨٤ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٢١٩ بتاريخ ٢٧/٢/١٩٧٢

- لا وجه لما ينعاه الطاعن على المحكمة الاستئنافية لعدم إستجابتها لطلبه - فى جلسة المرافعة الأخيرة - تأجيل الدعوى لنظرها أمام هيئة أخرى، لنظرها مع قضية جنحة مرفوعة من النيابة العامة عن ذات النزاع إذ أنه فضلاً عن أن الثابت بمحضر تلك الجلسة أن الطاعن إنما إقتصصر على مجرد الإشارة إلى وجود جنحة مستأنفة عن ذات الواقعة دون أن يطلب تحقيق أمر معين بشأنها فإنه لا يدعى أن تلك الدعوى قد فصل فيها بحكم نهائى يمنع من محاكمة الطاعن عن التهمة المسندة إليه فى الدعوى المطروحة ومن ثم فلا على المحكمة إن هى قضت فيها وفقاً للإختصاص المقرر لها فى القانون.

- ما ينعاه الطاعن من قالة الإخلال بحق الدفاع لإلغيات المحكمة الاستئنافية عن طلبه إعادة القضية للمرافعة لضم قضيتين مردود بأن المحكمة متى حجزت القضية للحكم لأنها لا تلتزم بإعادتها للمرافعة لتحقيق طلب ضمنه الدفاع مذكرة بشأنه.

الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٥١١ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٢

إذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أن كلاً من الطاعنين قد ألقى بالإتهام على عاتق الآخر مقررراً أنه شاهده يقارف وحده جريمة قتل اجنى عليه - مما يفيد تعارض مصلحتهما في الدفاع ويستلزم أن يستقل بمحام بالدفاع عن كل منهما حتى تتوافر له الحرية الكاملة في مناقشة الشهود والدفاع في نطاق مصلحته دون غيرها، كما يبين من الحكم المطعون فيه أيضاً أنه اعتمد - فيما اعتمد عليه في قضائه بالإدانة - على ما أسفرت عنه مناقشة الطبيب الشرعى بالجلسة التى مثل فيها الطاعن الثانى أمام المحكمة بغير محام والثى تمت فيها المناقشة في غيبة المدافع الذى عهد إليه بالدفاع عنه بعد أن تنازل محامى الطاعن الأول عن التوكيل الصادر منه إليه واستقل بمهمة الدفاع عن هذا الأخير. ولما كان القانون قد أوجب حضور مدافع عن كل منهما بمجانية أحيلت لنظرها على محكمة الجنايات لكى يكفل له دفاعاً حقيقياً لا مجرد دفاع شكلى تقديراً بأن الإتهام بمجانية أمر له خطره، وكان هذا الغرض لا يتحقق إلا إذا كان هذا المدافع قد حضر إجراءات محاكمة التهم من أولها إلى آخرها حتى يكون ملماً بما أجرته المحكمة وتجريه من تحقيق وما تتخذه من إجراءات طوال المحاكمة مما يلزم عنه سماع جميع الشهود فى وجوده بشخصه أو ممثلاً لمن ينوب عنه قانوناً - وهو ما لم يتحقق فى هذه الدعوى فيما يتعلق بالطاعن الثانى. لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بطلان الإجراءات والإخلال بحق الدفاع، مما يطله ويوجب نقضه والإحالة بالنسبة إلى الطاعن الثانى وإلى الطاعن الأول أيضاً نظراً لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة.

الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٥٨١ بتاريخ ١٩٧٢/٤/١٧

إن إسناد تهمة إحراز جوهر المخدر المضبوط إلى الطاعنة وتهمة حيازة ذات المخدر إلى زوجها يقوم به التعارض فى الدفاع الذى قد يقتضى أن يكون لأحدهما دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع الآخر بحيث يعطى على محام واحد أن يتولى الدفاع عنهما معاً مما كان يستلزم فصل دفاع كل منهما عن الآخر حتى تتوافر لهما الحرية الكاملة في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها. ومتى كانت المحكمة لم تلتفت إلى ذلك وسمحت لمحام واحد بالمرافعة عن كليهما مع قيام هذا التعارض فإنها بذلك تكون قد أخلت بحق الدفاع، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٥٧٩ بتاريخ ١٩٧٢/٤/١٦

مضى كان يبين من مراجعة محضر جلسة المحاكمة أن محامية الطاعن دفعت بطلان الإذن الصادر بالقبض عليه وتفتيشه لأنه صدر باسم..... الذى لا يتسمى به، وكان الحكم المطعون فيه قد أسس إدانة الطاعن على

الدليل المستمد من هذا التفتيش دون أن يرد على ما أثاره في شأن صحته مع أنه لو صح لما جاز الاستناد إليه كدليل في الدعوى، فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٦٠٦ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٢٤

من المقرر أن الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى من الدفع الجوهريه التى ينبغى على المحكمة أن تناقشها فى حكمها وترد عليها إذ أنه من شأن هذا الدفع - لو صح - أن يؤثر فى مسئولية الطاعن. ولما كان الحكم قد قضى بإدانة الطاعن دون أن يعرض لهذا الدفع أو يرد عليه بما يفنده فإنه يكون مشوباً بما يعيبه ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٦٣٢ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٣٠

- من المقرر أن حق الدفاع فى سماع الشاهد يتعلق بما قد يديه فى جلسة المحاكمة ويسع الدفاع مناقشته إظهاراً لوجه الحق فلا تصح مصادرته فى ذلك.

- متى كان الطاعن قد تمسك بضرورة سماع أقوال شاهد الإثبات الذى قام بالقض عليه أو التصريح له بإعلانه كشاهد نفى، إلا أن المحكمة لم تجبه إلى طلبه ولم تعرض له أو ترد عليه بما ينبغى لزومه - فإن سير الإجراءات على النحو الذى جرت عليه ومصادرة الدفاع فيما تمسك به من سماع الشاهد لا يتحقق به المعنى الذى قصد إليه الشارع فى المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٧١١ بتاريخ ١٩٧٢/٥/١٤

من المقرر أن المحكمة الاستئنافية وإن كان لها - بل عليها - أن تخلص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيولها وأوصافها وأن تطبق عليها القانون تطبيقاً صحيحاً ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد ما دامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير - بشرط ألا يتزب على ذلك إساءة لمركز المتهم إذا كان هو المستأنف وحده إلا أنها تلتزم فى هذا الصدد بمراجعة الضمانات التى نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية بما تقتضيه من وجوب تنبيه المتهم إلى تغيير الوصف القانونى للفعل المسند إليه ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك. ولما كان يبين من مطالعة محاضر الجلسات أن المحكمة الاستئنافية لم تنبه المتهم " الطاعن " إلى التغيير الذى أجرته فى وصف التهمة بإسنادها إليه تهمة السرقة بدلاً من تهمة النصب التى قضت محكمة أول درجة بمعاقبته عنها، فإنها تكون قد أخلعت بحقه فى الدفاع ويكون حكمها معيباً من هذه الناحية.

الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٧٨٣ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢١

من المقرر أن للمتهم مطلق الحرية فى إختيار المحامى الذى يتولى الدفاع عنه، وحقه فى ذلك حق أصيل مقدم على حق القاضى فى تعيين محام له، وإذا كان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أعرض على السير فى الدعوى فى غية محاميه الموكل وأصر هو والمحامى الحاضر على طلب تأجيل نظرها حتى يتسنى لمحاميه الأصل أن يحضر للدفاع عنه، غير أن المحكمة إلغيت عن هذا الطلب ومضت فى نظر الدعوى وحكمت على الطاعن بالعقوبة مكثفة بمثل المحامى الحاضر، دون أن تفصح فى حكمها عن العلة التى تبرر عدم إجابته وأن تشير إلى إقتناعها بأن الغرض من طلب التأجيل عرقلة سير الدعوى، فإن ذلك منها إخلال بحق الدفاع مبطل لإجراءات المحاكمة وموجب لنقض الحكم والإحالة وذلك بالنسبة لهذا الطاعن وللطاعنين الآخرين نظراً لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة.

الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٧٩٣ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٢

منى كان يبين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه ومحضر الجلسة حضر الدفاع عن الطاعن أمام محكمة الجنايات الأستاذ... المحامى وهو الذى شهد المحاكمة وقام بالدفاع عنه، وكان يبين من الشهادة المستخرجة من نقابة المحامين أن الذى قام بالدفاع عن الطاعن فى ١٥ يناير سنة ١٩٧٢ غير مقبول للمرافعة أمام المحاكم فضلاً عن قبول أمام المحاكم الابتدائية فضلاً عن إستبعاد اسمه من جدول المحامين العام منذ ٢٧ من مايو سنة ١٩٦٣، فإن إجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطله منطوية على إخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ٥٤٨ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٩٣٣ بتاريخ ١٩٧٢/٦/١٢

من المقرر إنه يتعين على الحكم إذا ما قام عذر المرض أن يعرض لدليله ويقول فيه. ولما كان البين من مطالعة محاضر جلسات المعارضة الإستئنافية أن المحكمة قررت بإحدى جلساتها تأجيل نظر المعارضة ليقدم الطاعن دليل الأداء والمرض، ثم لما كانت الجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه - قدم شهادة مرضه فإنه كان يتعين على المحكمة أن ترد على هذا الدفاع. أما وقد إلغيت عنه وأغفلت الرد وقضت بتأييد الحكم الغيابى الإستئنافية الصادر بعدم قبول الإستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميلاد، فإن حكمها يكون معيماً بالقصور فى البيان منطوياً على إخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٩٤٥ بتاريخ ١٩٧٢/٦/١٩

الأصل أنه وإن كان للمحكمة أن تستند فى حكمها إلى الحقائق الثابتة علمياً، إلا أنه لا يجوز أن تقتصر فى قضائها على ما إستخلصه أحد علماء الطب الشرعى متى كان ذلك مجرد رأى له غير عنه بالفاظ تفيد الترجيح والإحتمال ومتى كانت المواقف التى حددها تختلف زماناً ومكاناً وهو ما يقتضى إستيفاً بحالة

الجو يوم الحادث من واقع التقرير الطبي ثم الإدلاء بالرأى الفنى القاطع على هذا الضوء ذلك بأن القضاء بالإدانة يجب أن يبنى على الجزم واليقين. ولما كان الدفاع عن الطاعنين قال بوقوع الحادث فى وقت سابق على ما قرره الشهود بما يقطع بكذبهم وإستدل على ذلك بما أثبتته تقرير الصفة التشريحية من أن الجثة وجدت وقت الكشف عليها فى حالة تيسر رمى تام وقدم مؤلفاً فى الطب الشرعى يؤازر به قوله وأصر على إستدعاء كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته فى شأن وقت وقوع الحادث - وكان هذا الدفاع يعد فى خصوصية الدعوى المطروحة دفاعاً هاماً قد يبنى عليه - لو صح - تغير وجه الرأى فى الدعوى، مما كان يقتضى من المحكمة وهى تواجه هذه المسألة الفنية البحث أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغاً لغاية الأمر فيها بأن تجيب الطاعنين إلى طلب إستدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته وإستيفاء دفاعهما فى هذا الشأن، أما وهى لم يفعل فإن حكمها يكون معيماً بالقصور فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ١٤٧٥ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ١٧٦ بتاريخ ١٩٧٣/٢/١١

من المقرر أنه متى قدرت المحكمة جدية طلب من طلبات الدفاع فإستجابت له فإنه لا يجوز لها أن تعدل عنه إلا لسبب يبرر هذا العدول، وإذ كانت المحكمة على الرغم من تأجيلها نظر الدعوى كطلب الدفاع لضم قضية مدنية - مما يبين منه أنها قدرت جدية هذا الطلب فقد نظرت الدعوى وأصدرت حكمها فيها دون إجابة الدفاع إلى طلبه، وكانت مدونات الحكم قد عطلت مما يبرر عدول المحكمة عن هذا الطلب، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أحل بحق دفاع الطاعن.

الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٤٦٤ بتاريخ ١٩٧٣/٤/١

من المقرر أن الدفاع سواء صدر من المتهم أو من المدافع عنه يكون وحدة ولا يجوز الإلتفات عن أيهما متى كان هاماً ومؤثراً فى منطق الدفاع دون مرور.

الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ١١٩ بتاريخ ١٩٧٤/٢/١١

من المقرر أنه إذا كان دفاع المتهم غير منتج فى الدعوى فلا يترتب على المحكمة إن هى لم تحققه أو أغفلت الرد عليه - ولما كان يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب نذب خبير حسابى فى الدعوى فلا يجوز له من بعد أن يتعى على المحكمة عدم إستجابتها لطلب لم يطرحه عليها فضلاً عن أن الحكم المطعون فيه لم يعول على الباعث على إصدار الشيكات موضوع الإتهام وقضاؤه فى ذلك سليم، ومن ثم فإن نذب خبير لتحقيق أمر يتعلق بالباعث لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٦٦١ بتاريخ ١٩٧٣/٥/٢٨

من المقرر أنه متى قدرت المحكمة جدية طلب من طلبات الدفاع لاستجابت له، فإنه لا يجوز لها أن تعطل عنه إلا لسبب سانخ يرر هذا العدول ولما كان الطاعن قد بنى دفاعه أمام المحكمة الإستئنافية فى المذكرة المصرح له بتقديمها على أن أجر الطاعن الشهرى هو عشرة جنيهات لا خمسة كما أثبت فى دفتر الأجور الزائف الذى قدمه المدعى بالحق المدنى للتخير وأن المبلغ المزمع إليه تبديده لا يعدو أن يكون الفارق بين الأجرين، وطلب إثباتاً لصحة دعواه إلزام المطعون ضده بتقديم دفتر الأجور الحقيقى الذى يحتفظ به وقد إستجابت المحكمة إلى طلبه، وأجلت الدعوى أكثر من مرة لهذا الغرض - مما يبين منه أنها قدرت جدية هذا الطلب لتعلقه بواقعة لها أثرها فى الدعوى وقد بنى على تحقيقها تغير وجه الراى فيها. إلا أنها عادت ونظرت الدعوى وأصدرت حكماً فيها دون إجابة الدفاع إلى طلبه. ولما كانت مدونات الحكم قد خللت مما يرر عدول المحكمة عن تنفيذ قرارها، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخل بدفاع الطاعن.

الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٦٩٦ بتاريخ ١٩٧٣/٦/٣

من المقرر أنه وإن الأصل أن المحكمة الإستئنافية لا تجرى تحقيقاً بالجلسة وإنما تبنى قضاءها على ما تسمعه من الخصوم وما تستخلصه من الأوراق المروضة عليها إلا أن حقها فى هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاة حق الدفاع، بل إن القانون يوجب عليها طبقاً لنص المادة ٤١٣ من قانون الإجراءات الجنائية أن تسمع - بنفسها أو بواسطة أحد القضاة تدبسه لذلك الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتسوفى كل نقص آخر فى إجراءات التحقيق. ولما كانت محكمة أول درجة قد أخلت بحق الطاعنة فى الدفاع برفضها سماع شهادة محرر المحضر وشاهد نفى والإستماع إلى شريط التسجيل، وكانت محكمة الدرجة الثانية قد أطرحت طلبات الطاعنة سائلة الذكر بما لا يسوغ به إطراحها، فإن حكمها يكون معيماً بما يوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٦١٧ بتاريخ ١٩٧٣/٥/٧

مفاد نص المادة ٨٨ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال أن مناصب التأميم فى جريمة الإمتناع عن تسليم أموال القاصر - كيما يكون مرتكبه مستأهلاً للعقاب - أن يمتنع الوصى بقصد الإساءة عن تسليم أموال القاصر كلها أو بعضها لمن حل محله فى الوصاية. لما كان ذلك، وكان يبين من مراجعة محضر جلسة المعارضة الابتدائية أن الحاضر مع الطاعن دفع التهمة بأنه لا توجد ثمة أموال مملوكة للقصر إمتنع الطاعن عن تسليمها بدليل توقيع الوصى الجديد على إقرار بالتخالص والتنازل، كما يبين من الإطلاع على الحكم الصادر فى المعارضة والمؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه وإن أورد دفاع الطاعن

المتقدم الذكر إلا أنه لم يعرض له بالرد. ولما كان ما أثاره الدفاع عن الطاعن من أنه قام بتسليم أموال القصر كاملة لمن حل محله في الوصاية والذي قدم تأييداً له إقراراً منسوباً صدره إلى الوصى المذكور بعد دفاعاً هاماً وجوهرياً لما يترتب عليه من أثر في تحديد مسؤوليته الجنائية وجوداً أو عدماً مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له استقلالاً وأن تخلص عناصره وأن ترد عليه بما يدفعه إن رأت إطرأحه، أما وقد أمسكت المحكمة عن ذلك وتكتبت تحقيق ما إذا كان المستند الذي قدمه المدافع عن الطاعن صادراً حقيقة من المدعى بالحقوق المدنية " الوصى الجديد " أم لا، وأعرضت عن تقدير الأثر المترتب على ذلك في حالة ثبوت صدره منه، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور في النسيب فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٦٣١ بتاريخ ١٩٧٣/٥/١٣

لا ينال من سلامة الحكم مناقشة المحكمة للطبيب الشرعي في غيبة بعض الخامين عن الطاعنين، ذلك بأن ما أراده القانون بالنص على أن كل منهم بجناية يجب أن يكون له من يدافع عنه يتحقق بحضور محام بجانب المتهم أثناء المحاكمة يشهد إجراءاتها ويعاون المتهم بكل ما يرى إمكان تقديمه من وجوه الدفاع ولا يلزم أن يحضر مع المتهم بجناية أكثر من محام واحد. ولما كان الثابت أن الخامين الموكلين عن الطاعنين قد حضروا إجراءات المحاكمة وأبدى كل منهم دفاعه ولما أن قررت المحكمة بعد انتهاء المرافعات مناقشة الطبيب الشرعي في بعض نقاط الدعوى حضر أحدهم ولم يتمسك هو أو أى من الطاعنين بضرورة حضور باقى الخامين، بل إن الخامي الذي حضر المناقشة عقب عليها بأنه بعد ما تقدم من بيان أوجه الدفاع يرى أن الإتهام في غير محله وصمم على الطلبات، فإن دعوى الإخلال بحق الدفاع لا تكون مقبولة.

الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٨٥٥ بتاريخ ١٩٧٣/١٠/١٥

من المقرر أنه متى قررت المحكمة جدية طلب من طلبات الدفاع لاستجابات له فإنه لا يجوز لها أن تعدل عنه إلا لسبب سائغ يبرر هذا العدول. ولما كانت المحكمة الاستئنافية قد رأت أن الفصل في الدعوى يتطلب ضم أصل تقرير الخبير فأصدرت قرارها بذلك تحقيقاً لدفاع الطاعن الذي أصر فيه على طلب الضم - وهو طلب يعد جوهرياً في خصوص الدعوى المطروحة لتعلقه بواقعة لها أثرها في الدعوى وقد ينبنى على تحقيقه أن يتغير وجه الرأى فيها - غير أن المحكمة مع ذلك عادت لفصلت في موضوع الدعوى قبل أن ينفذ قرار الضم الذي سبق أن أصدرته ودون أن تضمن حكمها الأسباب المبررة لعدولها عن هذا القرار ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالإخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٧٨٨ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٢٢٨ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٧٣

الأصل أن الأحكام فى المواد الجنائية إنما تبنى على التحقيقات الشفوية التى تجربها المحكمة فى الجلسة وتسمع فيها الشهود متى كان سماعهم ممكناً، ولا يجوز الإفئات على هذا الأصل الذى افترضه الشارع فى قواعد المحاكمة لأى علة مهما كانت إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمناً. لما كان ذلك، وكان يبين من الإطلاع على المقررات المضمومة أن الطاعن أشار فى مذكرته المقدمتين منه إلى محكمتى أول وثانى درجة إلى أن الدعوى خلت من أية تحقيقات لرفعها بطريق الإدعاء المباشر وأنه من أجل ذلك يطلب سماع شهادة الغنى عليه وشهود واقعة تسليمه المبالغ موضوع الإتهام وضم أمر تقدير ثابت به أن الغنى عليه أقر بوجود الوكالة الفعلية الصادرة منه للطاعن بما يتعارض وإدعائه بأنه إنتحل صفة كاذبة هى صفة الوكالة وتنفى به بالتالى أركان جريمة النصب المسندة إليه، فإن هذا الدفاع يعد هاماً لتعلقه بتحقيق الدعوى لإظهار الحقيقة فيها مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له وأن تحصى عناصره أما وقد أمسكت عنه فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور فى السبب فضلاً عن إخلاله بحق الدفاع.

الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٢٦ بتاريخ ١١/٢/١٩٧٤

الحكمة ليست ملزمة بمتابعة المنهم فى مناحى دفاعه الموضوعى والرد على كل شبهة يثيرها على إستقلال إذ أن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التى يوردها الحكم وفى عدم إيرادها لهذا الدفاع ما يدل على أنها أطرحته إطمئناناً منها للأدلة التى عولت عليها فى الإدانة.

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٥١ بتاريخ ١٨/٢/١٩٧٤

متى كان محامى الطاعن لم يطلب من المحكمة أن تعين حرز المضبوطات للتبين من وجود الشريط اللاصق فليس له من بعده أن ينعى عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تره من جانبها داعياً لإجراءه إطمئناناً لأدلة الثبوت التى عولت عليها.

الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٣٤٠ بتاريخ ٣١/٣/١٩٧٤

لا على الحكم إن أغفل الرد على ما قال به الطاعن من أن حيازته للسلاح كانت عارضة إذ من المقرر أنه يكفى لتوافر جريمة إحراز السلاح بغير ترخيص مجرد الحيازة المادية أى كان الباعث على الحيازة ولو كان الأمر عرضى ومن ثم فإنه لا يعيب الحكم سكوته عن الرد على دفاع قانونى ظاهر البطالان بعيد عن محجة الصواب.

الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٤٣٠ بتاريخ ١٩٧٤/٤/٢٨

لما كان الثابت أن الطاعن لم يطلب من المحكمة ضم دفتر الأحوال تحقيقاً المتفاه من ناحية صدور الإذن بعد الضبط فإنه لا يصح له من بعد النعى عليها لأنها قدعت عن القيام بإجراء لم يطلب منها.

الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٧٤ بتاريخ ١٩٧٤/٥/١٩

من المقرر أنه على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحث أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها - لما كان ذلك - وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة والحكم المطعون فيه أن الدفاع أبدى عجز الطاعن الثانى عن حمل عصا بسبب إصابته بعاهة فى يده وطلب تحقيق دفاعه عن طريق الطبيب الشرعى - بيد أن الحكم المطعون فيه قد أطرح هذا الطلب بمقولة عدم جديته. تأسيساً من الحكم على أن الشهود قد أجمعوا على رؤية هذا الطاعن يحمل عصا ويضرب بها المجنى عليه وأنه لم يشر ذلك الدفاع من بادئ الأمر - دون أن يعنى بتحقيق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق المختص فنياً فإنه يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٥٠٤ بتاريخ ١٩٧٤/٥/٢٠

متى كان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب أيهما من المحكمة سماع شهود أو إجراء تحقيق معين بصدد ما ورد بصورتى الشكوى المقدمتين منه لمتسار الإحالة، بل الثابت أنه تنازع عن سماع شاهدى الإلبات إكتفاء بتلاوته أقوالهما فى التحقيقات، فليس له أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها أو الرد على دفاع لم يثره أمامها.

الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٦٣٢ بتاريخ ١٩٧٤/٦/٢٤

إذا كان الثابت من مطالعة المفردات أن الطاعن قرر بمحضر الشرطة فور وقوع الحادث أن سببه يرجع إلى وجود سيارة نقل كانت تقف على يمين الطريق مظفأة الأنوار الخلفية لم يرها أثناء سيره إلا على بعد أمتار قليلة فاضطر إلى الانحراف يساراً قليلاً ليفادى الإصطدام بها، فصدته سيارة نقل كانت قادمة من الاتجاه المضاد، كما تبين أن محامى الطاعن تمسك بهذا الدفاع فى مذكرته المقدمة إلى المحكمة الاستئنافية والنسب أذنت بتقدمها فى فترة حجز القضية للحكم، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعرض لهذا الدفاع ليقول كلمته فيه، مع أنه دفاع جوهرى قد يترتب على ثبوت صحته إنتفاء مسئولية الطاعن الجنائية يكون قاصراً قصوراً معيماً ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٧١٢ بتاريخ ١٩٧٤/١١/٤

متى كان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن من بين ما إستهل به المدافع عن الطاعن مراافعته دفاعه بأنه يستحيل فنياً إنطلاق مقذوف ثان من السلاح بعد أن توقف عن إطلاق الأول، وأنه إختصم مراافعته بطلب تحقيق هذا الدفاع عن طريق المختص فنياً إذا لم يكف الشك للقضاء بالبراءة. ولما كان الدفاع المشار إليه يعتبر - في خصوص الدعوى المطروحة - دفاعاً هاماً من شأنه لو صح أن يؤثر في مسئولية المتهم، فإنه كان يتعين على المحكمة إما تحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه، أو أن تطرحه إستناداً إلى أدلة سائفة مقنعة تبرر رفضه. أما وهي لم تفعل وإعتمدت - في قضائها بالإدانة - على ما حصلته من أقوال المجني عليه من أن الطاعن أطلق عليه السلاح مرتين ولم ينطلق المقذوف أول مرة ثم أصابه في المرة الثانية بذراعه، كما إستدللت المحكمة من ذلك على ثبوت نية القتل لدى الطاعن في حين أنه لم يعثر بالبندقية المضبوطة إلا على طلقة واحدة مطلقة بإحدى ماسورتها، فإن حكمها المطعون فيه يكون معيباً بالإخلال بحق الدفاع وبالقصور في البيان.

الطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٧٥٠ بتاريخ ١٩٧٤/١١/١٨

من المقرر أن سكوت الطاعن ومحاميه عن المرافعة في موضوع الدعوى - وإقتصار الدفاع على المرافعة في الدفع دون الموضوع - لا يجوز أن يبنى عليه الطعن على الحكم بالإخلال بحق الدفاع، ما دام الطاعن لا يدعي أن المحكمة منتهت من المرافعة في الموضوع.

الطعن رقم ١٤٣٥ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٦٩١ بتاريخ ١٩٧٤/١٠/٢٠

إنه وإن كان من المقرر أنه لا يلزم في القانون أن يحضر مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات أكثر من محام واحد إلا أنه متى كان الثابت أن الطاعنين قد وكلوا اثنين من المحامين للدفاع عنهم وأشاروا في مذكرة أسباب طعنهم إلى أن المحامين الموكلين إتفقا على المشاركة في إبداء الدفاع وتقسيمه بينهما وكان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن أحدهما حضر الجلسة وتمسك بطلب تأجيل نظر الدعوى لحضور زميله الذي حال غدر قهرى دون حضوره هو وفاة عمه في اليوم السابق. وأصر في ختام مراافعته على هذا الطلب. إلا أن المحكمة إلغيت عنه ومضت في نظر الدعوى وحكمت على الطاعنين بالعقوبة مكفنية بمغول الغامى الحاضر دون أن تفصح في حكمها عن العلة التي تبرر عدم إجابة الطلب وأن تشير إلى إقتناعها بأن الغرض من طلب التأجيل لم يكن إلا عرقلة سير الدعوى. فإن ذلك منها يعد إخلالاً بحق الدفاع يبطل لإجراءات المحاكمة بما يوجب نقض الحكم المطعون فيه والإحالة دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن.

الطعن رقم ١٥٠٦ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٨٤٩ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٩

من المقرر أنه متى واجهت المحكمة مسألة فنية بحث كان عليها أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها، وكانت المحكمة قد ذهبت إلى أن مرض الطاعن بالشلل النصفي الأيمن وتصلب الشرايين لا يحول بينه وبين حمل زجاجة فارغة والإعتداء بها على المجنى عليهما ومقارفة الجرمين اللتين دانت بهما على الوجه الذى خلصت إليه فى بيانها لواقعة الدعوى، ودون أن تحقق هذا الدفاع الجوهري عن طريق المختص فنياً، فإنها تكون قد أحلت نفسها محل الخبير الفنى فى مسألة فنية ويكون حكمها المطعون فيه معيأ بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ١٧٩٣ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ١٩٧ بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢

متى كان يبين من المفردات المضمومة التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن الطاعن قدم إلى محكمة ثانى درجة مذكرة بدفاعه ضمنها ظروف إصداره الشيك موضوع الدعوى والأدلة على أن حصول المدعى بالحقوق المدنية على هذا الشيك إنما كان بطريق الغش والتدليس، ذلك بأنه حرر الشيك ثمناً لبضاعة من الأقمشة وعند إستلامها تبين أنها عبارة عن خرق مزقة ملفوفة فى بالات مغلقة، ولما كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى تأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة - الذى دان الطاعن - أخذاً بأسبابه دون أن يعرض لما أبداه الطاعن فى مذكرته، وكان دفاع الطاعن الذى ضمنه المذكرة سائلة الذكر يعد - فى خصوص الدعوى المطروحة - هاماً وجوهرياً لما يترتب عليه من أثر فى تحديد مسؤوليته الجنائية، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له إستقلاً وأن تستظهر هذا الدفاع وأن تخلص عناصره كشفاً لدى صدقه وإن ترد عليه بما يدفعه إن إرتأت إطراحه، أما وقد أمسكت عن ذلك، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور فى السبب، فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع وهو ما يعيب الحكم، ولا يعرض على هذا بأن المحكمة الإستئنافية لا تجرى تحقيقاً بالجلسة وإنما تبني قضاءها على ما تسمعه من الخصوم وتستخلصه من الأوراق المعروضة عليها، ذلك بأن حقها فى هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع، بل إن القانون يوجب عليها طبقاً لنص المادة ١٤١٣/١ من قانون الإجراءات الجنائية أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة تدبه لذلك، الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتستوفى كل نقص آخر فى إجراءات التحقيق.

الطعن رقم ٩٨٨ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٧٨٢ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/١

لئن أوجب القانون سماع ما يبيده المتهم من أوجه دفاع وتحقيقه، إلا أن المحكمة إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى أن يعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة

إطراحها هذا الطلب. وكان الحكم قد عرض لطلب الطاعن إحضار صديقه الذى كان يرتديه وقت الضبط لإجراء تجربته عليه أمام المحكمة وأطرحة للأسباب الساتفة التى أوردتها، فإن دعوى الإخلال بحق الدفاع لا تكون مقبولة.

الطعن رقم ٣١ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٧٢ بتاريخ ١٧/٢/١٩٧٥

متى كان يبين من مرافعة الدفاع بالجلسة الأخيرة أمام المحكمة الاستئنافية أن دفاع الطاعن كان يقوم على أنه لم يهدم المنزل وأنه قام بزميمه فحسب، وطلب نذب خبير لمعاينته، وكان يبين مما أدلى به مهندس التنظيم أمام محكمة أول درجة أن لدى الطاعن ترخيصاً بزميم المنزل - وكانت المحكمة على الرغم من ذلك قد إقتصرت فى حكمها على مجرد القول بنبوت التهمة " هدم منزل داخل المدينة وغير آيل للسقوط بدون تصريح " مما أثبتته مهندس التنظيم دون أن تعرض لهذا الدفاع سواء بتحقيقه أو إبداء الرأى فيه وكان هذا الدفاع جوهرياً ومن شأنه - لو صح - أن يؤثر فى مركز الطاعن من الإتهام فإن حكمها يكون معيماً بالإخلال بحق الدفاع والقصور فى البيان.

الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٢٩٧ بتاريخ ٣٠/٣/١٩٧٥

من المقرر أن التهم مطلق الحرية فى إختيار محاميه الذى يتولى الدفاع عنه، وحقه فى ذلك حق أصيل وإذا كان ما تقدم، وكان يبين من أن الطاعن طلب تأجيل نظر الدعوى حتى يتسنى لمحاميه الأصيل أن يحضر للدفاع عنه، أو حجز الدعوى للحكم والتصريح له بتقديم مذكرات ومستندات قاطعة فى مدينة النزاع غير أن المحكمة إلفتت عن هذين الطلبين ومضت فى نظر الدعوى وحكمت على الطاعن بتأييد الحكم المستأنف مكتفية بقول المحامى الحاضر دون أن تفصح فى حكمها عن العلة التى تبرر عدم إجابته وأن تشير إلى إقتناعها بأن الغرض من طلب التأجيل عرقلة سير الدعوى، فإن ذلك منها إخلال بحق الدفاع مبطل لإجراءات المحاكمة وموجب لنقض الحكم.

الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٣٦٤ بتاريخ ٢٨/٤/١٩٧٥

متى كان الدفاع - عن الطاعن - قد قصد من طلب ضم دلائل المرور أن تتحقق المحكمة من أن الطاعن لم يمر بسيارته فى الطريق الذى وقع به الحادث ساعة وقوعه وأنه كان يعمل فى طريق آخر، وكان هذا الطلب - فى خصوص الدعوى المطروحة - هو من الطلبات الجوهرية لتعلقه بإظهار الحقيقة فيها بما يوجب على المحكمة إجابته أو الرد عليه بما يفنده. ولما كان الحكم المطعون فيه والحكم المستأنف - الذى إعتقت المحكمة الاستئنافية أسبابه - لم يعرضا لهذا الدفاع الجوهري أصلاً، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيماً بالقصور فى التسيب والإخلال بحق الدفاع.

١) من المقرر أن التشريع لا يُلغى إلا بتشريع لاحق له أعلى منه أو مساو له فى مدارج التشريع ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع. وإذا كان الثابت أن قانوناً لاحقاً لم يصدر زالت به القوة التنفيذية لأى من القوانين أرقام ٨٠ لسنة ١٩٤٧ و ٩ لسنة ١٩٥٩ و ٩٥ لسنة ١٩٦٧ أو أباح التعامل فى النقد الأجنبى وأفعال المقاصة بما تنطوى عليه من تحويل أو تسوية كاملة أو جزئية بنقد أجنبى أو أجاز للأفراد والقطاع الخاص إستيراد السلع من الخارج بغير ترخيص من وزارة الإقتصاد بقصد الإنجاز. فإن القول بغير ذلك إجتهااد غير جائز.

٢) الأصل أنه يجب التحرز فى تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة فى ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتمل، وأنه متى كانت عبارة القانون واضحة لا لبس فيها فإنه يجب أن تعد تعبيراً صادقاً عن إرادة الشارع ولا يجوز الإنحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أيا كان الباعث على ذلك، ولا الخروج على النص متى كان واضحاً جلى المعنى قاطعاً فى الدلالة على المراد منه بدعوى الإستهداء بالحكمة التى أمله لأن البحث فى حكمه التشريع ودواعيه إنما تكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه، إذ تدور الأحكام القانونية مع علتها مع حكمتها، وأنه لا محل للإجتهااد إزاء صراحة نص القانون الواجب تطبيقه فإن القول بأن خروج نظام الإستيراد بدون تحويل عمله إلى حيز الوجود بمقتضى القرارات الصادرة فى هذا الشأن يتوجب بالضرورة وبطريق اللزوم العقلى التعارض مع حكم المادة الأولى من قانون النقد وأن التعارض يتركز على محل واحد هو التعامل فى النقد الأجنبى للإحتياج إليه فى التمويل وأن السماح بإستيراد السلع بدون ترخيص وفقاً لنظام السوق الموازية قد أُلغى تراخيص الإستيراد بصورة مطلقة شاملة يكون فضلاً عن مخالفته لصحيح القانون إجتهااد غير جائز إزاء صراحة نص القانون الواجب تطبيقه وتوسعاً فى تفسير القوانين الجنائية وأخذاً بحكمتها لا بعلتها وهو ما لا يجوز قانوناً.

٣) إن من حق السلطة التنفيذية - طبقاً للمبادئ الدستورية المتواضع عليها - أن تتولى أعمالاً تشريعية عن طريق إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها وليس معنى هذا الحق نزول السلطة التشريعية عن سلطتها فى سن القوانين إلى السلطة التنفيذية، بل هو دعوة لهذه السلطة لإستعمال حقها فى وضع القواعد التفصيلية اللازمة لتنفيذ القوانين دون أن تريد عليها شيئاً جديداً أو تعديل فيها أو تعطيل تنفيذها أو أن تعفى من هذا التنفيذ، ومن ثم فإن اللاتاحة التنفيذية لا يصح أن تلغى أو تنسخ نصاً آمراً فى القانون.

٤) من المقرر أنه يشترط لصدور القرار في حدود التفويض التشريعي ألا يوجد أدنى قضاء بين الحظر الوارد في نص القانون بين الشروط والأوضاع المحددة في القرار، وأنه عند التعارض بين نصين: أحدهما وارد في القانون والآخر وارد في لائحته التنفيذية، فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق باعتباره أصلاً للائحة.

٥) لما كان حاصل تشريعات الرقابة على النقد الأجنبي وتنظيم الإستيراد هو حظر مطلق وتنظيم إداري يسمح بالإستثناء عن طريق إصدار القرارات اللازمة في حدود التفويض التشريعي وكانت القرارات المتعاقبة الصادرة من الوزير المختص في شأن الإستيراد بدون تحويل عملة وإستيراد السلع من الخارج بدون ترخيص وفقاً لنظام السوق الموازية تخص فئات وأشخاصاً معينة هي المخاطبة بهذه القرارات أما غير المخاطبين بها والتي لا تسرى عليهم الصفات المنصوص عليها فيها فقد ظل الحظر بالنسبة إليهم قائماً، فإن الحكم المطعون فيه وقد خالف هذا النظر بما تردى فيه من تفسير وتأويل خاطئين حين إنتهى إلى أن مقتضى صدور هذه القرارات بإباحة التعامل في النقد الأجنبي والمقاصة إذا إرتكبا لتمويل إذون الإستيراد، وإلغاء تراخيص الإستيراد بصورة مطلقة شاملة بدعوى أن تلك القرارات تعد من قبيل القانون الأصح للمتهم. مما مؤداه تعديل نص المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المشار إليه وتعطيل نص المادة الأولى من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ والمادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

٦) إن قصد الشارع من عبارة " القانون الأصح للمتهم " المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات القوانين التي تلغى بعض الجرائم أو تلغى بعض العقوبات أو تخففها أو تلك التي تقرر وجهاً للإعفاء من المسؤولية الجنائية دون أن تلغى الجريمة ذاتها، والقرارات الوزارية الصادرة في نطاق النقد والإستيراد وفي حدود التفويض التشريعي لا تعد قانوناً أصح للمتهم إذا كان كل ما تضمنته تعديلاً لنظم معينة مع إبقاء الحظر الوارد في القانون على حاله لما كان ذلك، وكان الحكم قد قضى ببراءة المطعون ضدهم - من الأولى إلى الرابع..... و..... من جرمين عدم عرض ما لديهم من النقد الأجنبي على وزارة الاقتصاد ليبيع بسعر الصرف الرسمي، وتحويله إلى الخارج بدعوى أن قرار وزير المالية رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ قد أباح للمصريين تحويل الأرصدة الأجنبية من الحسابات غير المقيمة باسمهم مباشرة إلى الخارج قد عطل نص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ وأعفى بذلك المواطنين من وجوب عرض ما لديهم من النقد الأجنبي على وزارة الاقتصاد، وأنه ليس ثمة ما يحول دون تغذية قيمة البضائع المستوردة من هذه التحويلات مما يعد معه هذا القرار من قبيل القانون الأصح للمتهمين، فإنه لما كان البين من نص المادة من نص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ في شأن الرقابة على النقد

أنه أوجب على كل شخص طبيعى أو معنوى أن يعرض للبيع على وزارة المالية وبسعر الصرف الرسمى الذى يحدده وزير المالية جميع الأرصدة المصرفية من العملة الأجنبية المملوكة له وكذلك كل دخل مقوم بعملية أجنبية أو أية مبالغ أخرى مستحقة لأى سبب كان يحصل عليها فى مصر أو فى الخارج... وكذلك كل ما يدخل فى ملكه أو فى حيازته من أوراق النقد الأجنبى، وأجاز لوزير المالية أن يستثنى من أحكام هذه المادة المصرين الذين يكون لهم فى الخارج وظائف بالنسبة إلى ما يحصلون عليه من نقد أجنبى ناتج عنها، وكان قرار وزير المالية الرقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ فى شأن تطوير الحسابات المحاز فتحها بالعملية الأجنبية والذى عدل حكم المادة ٣٣ مكرر من لائحة الرقابة على عمليات النقد، قد أجاز للبنوك أن تحتفظ بحسابات مقيمة بالعملية الأجنبية تفتح بأسماء المواطنين الذين يعملون فى الخارج أو الذين يؤدون خدمات ما مفاده أنه أباح هؤلاء تحويل هذه الأرصدة إلى الخارج دون إلزامهم بعرضها على وزارة الإقتصاد إلا أن هذه الإجازة قاصرة على أصحاب هذه الحسابات التى يحصلون على أرصدها عن عمل لهم بالخارج دون غيرهم ومن ثم يبقى الإلتزام بالعرض طبقاً للقانون قائماً بالنسبة لمن عداهم من المواطنين. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه لم يورد من وجوه الأدلة الساتفة ما يثبت أن من سلف ذكرهم من المطعون ضدهم من المخاطبين بذلك القرار مؤسساً قضاءه على ما إنتهى إليه من تقرير قانونى خاطئ هو إعتبار قرار وزير المالية الرقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ قراراً معطلاً بالضرورة حكم المادة الثالثة من قانون النقد ومعها المواطنين كافة من واجب العرض على وزارة الخزانة بما يعد معه قانوناً أصحح بالنسبة إلى المطعون ضدهم فإنه يكون معيماً فضلاً عن خطئه فى تطبيق القانون بالقصور فى التسبب.

(٧) نصت الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المضافة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ على أنه " يحظر على غير المقيمين فى المملكة المصرية أو وكلائهم التعامل بالنقد المصرى أو تحويل أو بيع القراطيس المالية المصرية إلا بالشروط والأوضاع التى تعين بقرار من وزير المالية وعن طريق المصارف المرخص لها منه فى ذلك " وجاء بالمذكرة الإيضاحية تبريراً لإصدار القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ فى شأن تعامل غير المقيم بالنقد المصرى ما نصه " وقد ظهر أن غير المقيمين فى مصر ووكلائهم يتعاملون بالنقد المصرى والقراطيس المالية بطرق عدة تنتهى بطريقة غير مباشرة إلى ضياع كثير من النقد الأجنبى من حق الدولة أن تحصل عليه.. " وكان المقصود بالتعامل بالنقد المصرى كل عملية من أى نوع - أياً كان الإسم الذى يصدق عليها فى القانون - يكون فيها دفع بالنقد المصرى إخلالاً بواجب التجميد الذى فرضه الشارع على أموال غير المقيم وضرورة وضعها فى حسابات فى غير مقيم فى أحد المصارف المرخص لها فى مزاوله عمليات النقد حتى يأذن وزير المالية بالإفراج عما يرى الإفراج عنه منها، وإستيداع النقد المصرى وتسليمه إلى غير مقيم يعتبر ولا شك عملية من هذا القبيل.

٨) لما كان غير المقيم هو من يقيم في مصر إقامة مؤقتة أو غير مشروعة، وأما المقيم فهو من ينطبق عليه أحد الشروط الواردة في المادة ٢٤ من قرار وزير الاقتصاد الرقيم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠، وكانت الإقامة في الأصل واقعة مادية ومسألة فعلية، وإذا عتبر الشارع من يقيم إقامة مؤقتة أو غير مشروعة في حكم غير المقيم، فمعنى ذلك أنه قصد بالإقامة المعتبرة أن يتوافر لها شرطاً المشروعية والإعتياد، ولما كان شرط الإعتياد يقبل التفاوت ويخضع للتأويل الذي لا تسد به الذرائع وهو ما أراد الشارع تلافيه، فقد حددت اللائحة مدة الإقامة المعتادة خمس سنوات تثبت للأجنبي بحمله بطاقة إقامة لهذه المدة أو إقامة لمدة متصلة يبلغ مجموعها خمس سنوات ميلادية ما لم يحتفظ بصفة غير المقيم بعد الحصول على موافقة اللجنة العليا للنقد على ذلك. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في معرض تبريره لقضائه ببراءة كل من المطعون ضدهم الرابع والسابع والتاسع..... و..... من جرائم الإشتراك في التعامل بالنقد المصري مع غير مقيم هو.. أنهم لا يعلمون بتوافر تلك الصفة لديه دون أن يستظهر شرطى الإقامة المعتبرة قانوناً من مشروعية وإعتياد فإن ذلك مما يصح الحكم بالتخاذل وبالقصور في إيراد ما تدفع به عنهم تلك الجريمة بعناصرها سائلة البيان.

٩) لما كان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أنه إقتصار حين قضى ببراءة المطعون ضدهم من باقى التهم المسندة إليهم على مجرد القول بأن أقوال... بشأن تعامل المطعون ضده الأول..... - بالنقد المصري مع..... غير المقيم جاءت مرسلة وكذلك بالنسبة لأقوال..... فى خصوص تهمة المقاصة المسندة إلى المطعون ضده التاسع -..... رغم أنه دان أولهما بذات الجريمة كما إكتفى بالقول بأنه لا شأن لنفس المطعون ضده بتهمة المقاصة الأخرى المسندة إليه وإطراح إعتراف المطعون ضده الخامس عشر -..... بمقولة أنه أدلى به فى ظروف صحيحة وبعدم قدرته على التراجع فى أقواله، وأغفل الحديث عن شيكين آخرين صادرين إلى المطعون ضده الثانى..... من سفارة المكسيك حينما قضى ببراءته من تهمة التعامل فى الشيكات المقومة بنقد أجنبى، كما قضى ببراءة المطعون ضده السابع..... من تهمة المقاصة المسندتين إليه مجرد أنه قام بتوصيل مبالغ بسيطة فى إحدهما وأنه بعيد عن الأخرى، وبأن دور المطعون ضده السابع عشر - فى تهمة المقاصة المسندة إليه قد إقتصار على سحب النقد المصرى من حسابه فى البنك حيث تولى..... ترتيب وسيلة إرساله للخارج عن طريق..... دون أن يعنى يبحث ترديد نص المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدلة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ الجريمة النامة والشروع فيها ومحاولة ذلك بما يفهم منه أن العقاب يمتد حتماً إلى ما دون الشروع من الأعمال التى يقصد بها الوصول إلى التهريب وإن لم يصل إلى البدء فى التنفيذ، وكان الشارع يوجب فى المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم - ولو كان صادراً بالبراءة على الأسباب التى بنى عليها

وإلا كان باطلاً، والمراد بالتسبب المعتر تحديد الأسانيد والحجج المبني عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون، ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلى مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به أما إفراغ الحكم في عبارة عامة معناه أو وضعه في صورة مجهلة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من إستيجاب تسبب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم.

١٠) من المقرر أن محكمة الموضوع وإن كان لها أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن تلتزم الحقائق الثابتة بالأوراق وبأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الإتهام عليها عن بصر وبصورة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات وإذا ما كان الثابت مما ساقه الحكم المطعون فيه وتساند إليه في قضائه بالبراءة على نحو ما سلف بيانه أنه لم يبين سنده فيما أطرحة من إعراف وأقوال حتى يبين منه وجه استدلاله لما جهله ولما باعد به بين بعض المطعون ضدهم وبين التهم المستندة إليهم، ولا كيف إنها إندفعت عن غيرهم بالرغم مما حصله في شأنهم على صورة تفيد توافر عناصر الجرائم المستندة إليهم، وما ينشأ عن أن المحكمة وازنت ورجحت فيما بين أدلة الثبوت والنفي، لذلك ولأن التهم لا تدفع بغلبة الظن في مقام اليقين فإن المطعون فيه يكون معيياً بالقصور الموجب لنقضه. لما كان ذلك، وكان ما إنطوى عليه الحكم من خطأ قانوني قد حجبه عن تقدير أدلة الدعوى فضلاً عما شابه من قصور في التسبب فإنه يتعين نقضه والإحالة بالنسبة إلى جميع ما أسند إلى المطعون ضدهم.

١١) الأصل أن الإعراف الذي يعول عليه يجب أن يكون إختيارياً وهو لا يعتبر كذلك - ولو كان صادقاً - إذا صدر أثر إكراه أو تهديد كأنما ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الإكراه، وكان من المقرر أن الدفع ببطان الإعراف لصدوره تحت تأثير التهديد أو الإكراه هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ما دام الحكم قد عول في قضائه بالإدانة على ذلك الإعراف. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد عول في إدانة الطاعن على هذا الإعراف بغير أن يرد على هذا الدفاع الجوهرى ويقول كلمته فيه فإنه يكون معيياً بالقصور في التسبب، ولا يفي في ذلك ما أوردته المحكمة من أدلة أخرى.

١٢) إن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط أحدهما أو إستبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل في الرأى الذى إنتهت إليه

المحكمة. ما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر ما يشيره الطاعن في أوجه طعنه.

١٣) لما كان بين من إستقراء الجرائم التي دين بها كل من الطاعنين والنسبة للتهمة الأولى المسندة لهذا الأخير - أن تلك الجرائم تلتقى جميعاً في صعيد واحد يدور في فلك المقاصة غير المشروعة مع الطاعن السابق - فإن نقض الحكم بالنسبة لهذا الأخير يقتضى نقضه أيضاً للطاعنين المشار إليهم، لأن إعادة المحاكمة بالنسبة له، وما تجر إليه أو تنتهي عنده تقتضى لحسن سير العدالة أن تكون إعادة البحث في الواقعة بالنسبة لهم من كل من هؤلاء الآخرين - الطاعنين - ومن النيابة العامة بالنسبة إلى كل من.

١٤) متى كان بين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة الإستئنافية أن المدافع عن الطاعن أشار إلى أن الطاعن قد أبلغ عن النقد المضبوط لديه وأثبت في جواز سفره وأن الباحث العامة قد إستولت على جميع أوراقه. لما كان ذلك. وكان بين مما سطره الحكم المطعون فيه في خصوص الجريمة موضوع التهمة الثانية التي دان بها الطاعن، وهي التعامل في أوراق النقد الأجنبي المضبوطة لديه، أنه إنتهى إلى قوله "أما عن العملة الأجنبية التي ضبطت مع المتهم فقد جاء دفاع المتهم بشأنها مرسلأً دون أن يقرن بدليل يؤيده، فلم يقدم الإقرار الجرمي الذي أثبت فيه هذه النقود الأمر الذي تضحي معه هذه التهمة ثابتة في حقه وتعين لذلك معاقبته عنها عملاً بمواد الإتهام على النحو المبين بالمنطوق " وإذ كان من المسلم به أن المحكمة متى رأت أن الفصل في الدعوى يتطلب تحقيق دليل بعينه فإن عليها تحقيقه ما دام ذلك ممكناً وهذا بغض النظر عن مسلك المتهم في شأن هذا التدليل لأن تحقيق أدلة الإدانة في المواد الجنائية لا يصح أن تكون رهناً بمشقة المتهم في الدعوى، فإن هي إستغنت عن تحقيق هذا الدليل فعليها أن تبين علة ذلك بشرط الإستدلال السائب وهو ما إفقده الحكم المطعون فيه حين برر إطراح دفاع الطعن بأنه لم يقدم الإقرار الجرمي كما سلف البيان الأمر الذي ينطوى على إخلال بحق الدفاع يعيب الحكم بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر ما يشيره الطاعن في أوجه طعنه. لما كان ما تقدم جميعه فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بالنسبة للمطعون ضدهم وللطاعنين من المحكوم عليهم.

الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٥٨٦ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢٣

متى كان بين من الرجوع إلى محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن الأول أنكر التهم المسندة إليه وأشار بحاميه دفاعاً مؤداه أن الطاعن ليس هو المقصود بالإتهام ودلل على ذلك بأن الجنائية رقم ٢٠٨٩ سنة ١٩٦١ الموسكى المقول بأن الطاعن ضبط فيها متلبساً بمجازة اختام مزورة للمحاكم المخططة إتضح أنها مقيدة ضد..... وأنه لا توجد أية صلة بين الطاعن والعقدين موضوع الإتهام - ذلك بأن الإتهام كان

موجهاً بالنسبة للعقد الموصوف بأنه العقد الأول إلى متهم آخر غير الطاعنين وقضى بإدانتهم - وطلب تأييداً لدفاعه إجراء المضاهاة بين خط الطاعن وبين العبارة والتوقيع النسوبتين له على الورقة التي تفيد إستلامه عقد البيع الأول للوصول إلى أن الطاعن ليس ذات الشخص النسوب إليه الإتهام، لما كان ذلك، وكان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى وساق أدلة الثبوت المستمدة من أقوال الشهود ومن تقرير قسم أبحاث التزوير الخاص بتقليد أختام المحاكم المختلطة إنتهى إلى إدانة الطاعن دون أن يورد دفاعه سالف البيان وما ساقه من أوجه لها شأن في خصوصه مكتفياً بأن المحكمة لا تقيم وزناً لإنكاره التهمة بعد أن إطمأنت لأدلة الثبوت التي أوردتها ولما كان ما أثاره الطاعن في هذا الصدد يعد هاماً وجوهياً، لما يترتب عليه من أثر في تحديد مسؤوليته الجنائية وجوداً أو عدماً مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له إسقاطاً، ولا يفنى عن ذلك أقوال شاعدي الإثبات اللذين لم يحضرا جلسة المحاكمة ويشاهد الطاعن - لأن هذه الأقوال على ما قام عليه الدفاع لا تنصب على ذات شخصه بل على اسم مجرد تضمنته الأوراق المقدمة، فضلاً عن أن المحكمة لم تمحض في تحقيق مضاهاة خط الطاعن على ورقة إستلام العقد بالوسيلة التي طلبها قسم أبحاث التزوير، وليس يسوغ لإفادات المحكمة عن هذا الإجراء ما تساندت إليه من أن الطاعن لم يطلب أجلاً لتقديم أوراق للمضاهاة، ما دامت هي على ما بين من الأوراق لم تطلبها منه لصمى في تحقيق كان عليها أن تسلكه بلوغاً لغاية الأمر فيه. لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً قصوراً يعيه ويستوجب نقضه والإحالة بالنسبة إلى الطاعن الأول والطاعن الثاني الذي قرر بالطعن ولم يقدم التوكيل الذي تم الطعن بمقتضاه، وذلك لوحدة الواقعة.

الطعن رقم ١٢٨٦ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٨٣٣ بتاريخ ١٢/٨/١٩٧٥

متى كان الثابت من المفردات المنظمة، أن الدفاع كان قد تمسك بانتفاء القصد الجنائي لدى الطاعن لأنه لم يكن يعلم بأن ما بداخل تلك الزجاجات هو مشروب الطافيا لأنها كانت محكمة الغلق، وكان من المقرر أن المادة الثانية من القانون رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن مشروب الطافيا تحظر صناعة أو ملكية أو إحراز أو شراء أو بيع الطافيا، وقد خلا هذا القانون من النص على مسئولية مفرضة لمالك المحل أو المعمل مما مفاده أن يتعين لعقاب المالك، بالتطبيق لأحكام هذا القانون أن تثبت مساهمته في الفعل المؤثم فإن ما أثاره الطاعن فيما تقدم يعد دفاعاً جوهرياً كان يقتضى من المحكمة أن تصدى له وترد عليه وتورد الأدلة على مساهمة الطاعن في الأفعال المسندة إليه، أما وإنها لم تفعل ودانته مجرد كونه صاحب المحل الذي ضبطت به زجاجات الخمر التي تبين من تحليل عيتها إنها مشروب الطافيا فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور في التسبيب لما يستوجب نقضه والإحالة.

لذا للدفاع المكون فى حد ذاته معنى متقدما بما هو نعمة للدفاع الشفوى البدى بجلسة المرافعة أو هو
مبطل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها ومن ثم يكون للمتهم أن يضمها ما يشاء من أوجه الدفاع، بل وله
- إن لم يسبقها دفاعه الشفوى - أن يضمها أيضاً ما يعن له من طلبات التحقيق ما دامت متعلقة بالدعوى
ومنتجة فيها. لما كان ذلك، وكانت المحكمة قد انفتحت عن طلب إجراء تجربة اللحام الذى صمم عليه
الدفاع عن الطاعنين فى مذكرته المقدمة فى اليعاد بتصريح منها بعد حجز الدعوى للحكم والذى سبق
التمسك به أمام محكمة أول درجة ولم تقل كلمتها فيه، مع أن هذه المذكرة لم يسبقها أى دفاع شفوى
وعلى الرغم من أن الخير المنتدب ذاته قد صرح بأنه ليس خيراً فى اللحام وأن الخطأ فى اللحام الذى قال
به هذا الخير هو الدعامة الوحيدة التى إستندت إليها المحكمة - فى حكمها المطعون فيه - فى إثبات الخطأ
فى حق الطاعنين جميعاً. " ولا يغير من ذلك ما أسنده الحكم إلى الطاعن الثانى من خطأ آخر يتمثل فى أنه
قاد السيارة دون أن تزود بمقهورتها بسلاسل - أى رباط إضافى - إذ أن هذا الربط الإضافى "جنزير أو
سلسلة حديد" على ما بين من المادتين ٥٥ و ٥٧ من قول وزير الداخلية الصادر بتنفيذ أحكام القانون
رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور - الذى وقع الحادث فى ظله - وإن كان الأصل
فيه أنه ليس وسيلة إلزامية فى هذا القرار بالنسبة لثلث المقطورة سائلة الذكر - التى أثبت الحكم المطعون
فيه أن وزنها فارغاً ٥,٧٥٠ طناً - وإنما كان يكتفى به كبديل الوسيلة القرملية الإضافية، التى يجب
توافرها لتكفل إيقاف المقطورة فى حالة حدوث انفصالها عن القاطرة أثناء السير، إذا كان وزن المقطورة
أقل من ٢٥٠ كيلوجراماً، إلا أن الحكم قد قام - على ما كشف عنه منطقته فى مدوناته سائلة البيان -
على أن الخطأ فى لحام رؤوس المسامير المستخدمة فى جهاز الربط كان يفرض على الطاعن الثانى عدم
قيادة السيارة إلا إذا زودت بمقهورتها بالرباط الإضافى المشار إليه، مما مفاده أن مساءلته عن تخلف هذا
الرباط إنما جاءت نتيجة مرتبة على الخطأ فى اللحام - لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يصرح
للرد على طلب إجراء تجربة اللحام بما يفيد أنه قد قام بالموازنة بين تقرير الخير المنتدب الذى أخذ به وبين
التقرير المقدم من الخير الإشتارى - فى خصوص هذه المسألة الفنية البحث - وبما يوفق بين ما أقام عليه
قضاءه من الخطأ فى اللحام وبين ما صرح به الخير المنتدب الذى قال بهذا الخطأ من أنه ليس خيراً فى
اللحام، فإن الحكم - فضلاً عما شابه من قصور فى التسيب - يكون معيلاً بالإخلال بحق الدفاع بما
يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٤٧٢ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ١٧ بتاريخ ١٩٧٦/١/٤

من المقرر أن الشارع وقد أوجب حضور محام يدافع كل عن متهم بجناية أحيلت إلى محكمة الجنايات كى يكفل له دفاعاً حقيقياً لا مجرد دفاع شكلى تقديراً منه بأن الإتهام بجناية أمر له خطره، فإن هذا الفرض لا يتحقق إلا إذا كان هذا المدافع قد حضر إجراءات المحاكمة من بدايتها إلى نهايتها، حتى يكون ملماً بما أجرته المحكمة من تحقيق وما اتخذته من إجراءات طوال المحاكمة، ومن ثم فقد تعين أن يتم سماع الشهود ومراجعة النيابة العامة وباقى الخصوم فى وجوده بشخصه أو ممثلاً بمن يقوم مقامه، وهو ما لم يتحقق فى الدعوى الماثلة، لما كان ذلك، فإن المحكمة تكون قد أخلت بحق الطاعن فى الدفاع مما يعيب حكمها بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٩٩٢ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٣٦٢ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢١

لما كان الثابت من الإطلاع على المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن دفاع الطاعنين قام على إنكارهما لتقديم المخررين المشار إليهما لإدارة الرخص لعدم حاجتهما إلى إتخاذ هذا الإجراء إذ أن الرخص قد صرف لهما بناء على حكم مثبت لحقهما فى الإنفاع باطل موضوع الرخص وأنه تحقيقاً لهذا الدفاع تمسك المدافع عنهما فى مرحلتى التقاضى بطلب ضم الملف - رقم ١٥١٥١/٢٤/٢٤٢١ سجل رقم ٢٨٩ رقم مسلسل ٢٧٧ التضمن الحكم المشار إليه وسماع أقوال الموظف المختص بالرخص. وكان القانون كفيل لكل منهم حقه فى أن يدلى بما يعن له من طلبات التحقيق وألزم المحكمة النظر فيه وتحقيقه ما دام فيه تجلية للحقيقة وهداية إلى الصواب، ولما كان الدفاع المسوق من الطاعنين - يعد فى صورة الدعوى المطروحة دفاعاً جوهرياً لتعلقه بالدليل المقدم فى الدعوى ويؤتب عليه - لو صح تغيير وجه الرأى فيها وإذ لم تقسطه المحكمة حقه وتعنى بتحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه، وإقتصرت فى هذا الشأن على ما أوردته فى حكمها لإطراح ذلك الدفاع من أسباب لا تؤدى إلى النتيجة التى رتب عليها، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ١٩٧٦/١/٤

٢٠١) لما كان التغيير الذى أجرته المحكمة فى التهمة من جناية جرح نشأت عنه عاهة مستديمة إلى جناية شروع فى قتل عمد مع سبق الإصرار والترصد وإنما هو تعديل فى التهمة نفسها لا قللت المحكمة إجراءات إلا أثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى لأنه يتضمن إضافة عناصر جديدة إلى الواقعة هى قصد القتل مع سبق الإصرار والترصد والتى قد يثير الطاعنون جدلاً فى شأنها كالمجادلة فى توافر نية سبق الإصرار والترصد وغير ذلك، لما يقتضى من المحكمة تبييه الدفاع إليه عملاً بالمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات

الجنائية، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون قد بنى على إجراء باطل يعيبه. لما كان ذلك، وكان لا محل - في خصوصية هذه الدعوى - لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الحدوى من الطعن على اعتبار أن العقوبة المقررة لجناية إحداث الجرح الذي نشأت عنه العاهة المستدبة، ذلك لأن الواضح من الحكم أن المحكمة مع استعمال الرأفة عملاً بالمادة ١٧ من قانون العقوبات قد إلتزمت الحد الأدنى لجناية الشروع في القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد هو ما يشعر بأنها إنما وقفت عند حد التخفيف الذي وقف عنده ولم تستطع النزول إلى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد الأمر الذي يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا القيد القانوني.

الطعن رقم ٧٠٠ لسنة ٤٦ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ٩١٥ بتاريخ ١١/٢٢/١٩٧٦

٣، ٢، ١ من المقرر أنه وإن كان الأصل أن محكمة الموضوع لا تلتزم بالرد على كل دفاع موضوعي للمتهم إكتفاء بأخذها بأدلة الإدانة إلا أنها إذا ما تعرضت بالرد على هذا الدفاع وجب أن يكون ردها صحيحاً مستنداً إلى ما له أصل في الأوراق ذلك بأن الأصل أنه يجب على المحكمة ألا تبنى حكمها إلا على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها وأن يكون دليلها فيما انتهت إليه قائماً في تلك الأوراق، لما كان ذلك وكانت المحكمة قد إستندت في إطراحها ما كان الدفاع قد أثاره إلى ما ثبت لها من سلامة إبصار الشاهد الوحيد الذي إدعى رؤية الحادث وإستندت أساساً إلى أقواله وإلى أنه لا يشوب إبصاره أية علة مرضية تحول دون رؤية الواقعة على بعد أربعين متراً منه مع أن الأوراق كافة خللت مما يفيد التحقق من سلامة إبصاره. ومدى قدرته على الرؤية على تلك المسافة لما كان ذلك كان في هذا الذي أورده الحكم لا يمكن أن يرد إلى ما قد تكون المحكمة لاحظته على الشاهد المذكور عندما أدى شهادته أمامها ما دام أن محضر الجلسة قد خلا من إثبات ذلك وطالما أنه من المقرر أن الحكم إنما يكمل محضر الجلسة في خصوص إجراءات المحاكمة دون أدلة الدعوى التي يجب أن يكون لها مصدر ثابت في الأوراق. ولا يفنى عن هذا النظر ما عقب به المحكمة من أن الدفاع لم يكن له أى منعى على سلامة إبصار الشاهد ذلك بأن منازعة الدفاع في مقدرة ذلك الشاهد على رؤية الحادث على بعد أربعين متراً لكونه طاعناً في السن يتضمن حتماً النعى على قدرته على الإبصار والتحقق مما يقع أمامه على تلك المسافة. لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٨٤١ لسنة ٤٦ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ٦٣ بتاريخ ١/١٦/١٩٧٧

لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد رفض ضم القضايا التي طلب المتهم ضمها إكتفاء بوجود صورة رسمية من الحكم الصادر في القضية رقم ٨٦٩ لسنة ١٩٦٧ مدني تلا، وهو ما لا

يفنى عن ضم مفردات القضايا مما تحويه من أوراق ومستندات إستند إليها الطاعن إثباتاً لحسن نيته وتحقيقاً لدفاعه بانتفاء توافر القصد الجنائي لجريمة البلاغ الكاذب في حقه، كما أن الحكم المطعون فيه لم يواجه كلية طلب ضم قضيتي الإصلاح الزراعى الذى تمسك به الطاعن أمام محكمة ثانى درجة تحقيقاً لهذا الدفاع. وكان هذا الطلب يعد دفاعاً جوهرياً فى الدعوى لتعلقه بتوافر أو إنتفاء ركن القصد الجنائي فى جريمة البلاغ الكاذب التى دين بها فضلاً عن تأثيره فى مصرى جريمة الشهادة الزور المتعلقة بالواقعة ذاتها والتى دانه الحكم بها أيضاً. لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يستجب إلى طلب ضم القضايا السالف الإشارة إليها ولم يرد بما يفنده، يكون فضلاً عن إخلاله بحق الدفاع قد شابه قصور فى التسبب.

الطعن رقم ٨٤٢ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٩٤٨ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/١٩

إن التمسك بطلب سماع الشهود الغائبين إذا ما إنتهت المحكمة إلى غير البراءة يعد بمثابة طلب جازم عند الإلتجاء إلى القضاء بغير البراءة، ومن ثم فإن الحكم إذ عول فى إدانة الطاعن على شهادة هؤلاء الشهود الواردة بالتحقيقات دون الإستجابة إلى طلب سماعهم يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ٩١٦ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٣٠ بتاريخ ١٩٧٧/١/٣

متى كان البين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة الأخيرة أن المدافع عن الطاعن إكتفى بمناقشة أقوال الشهود فى التحقيقات التى تلنها المحكمة متنازلاً بذلك عن سماع الشهود كما لم يطلب إجراء تحقيق ما فى شأن ما يثيره بأسباب طعنه ومن ثم فلا تثريب على المحكمة إن هى قضت فى الدعوى دون سماع الشهود ولا يجوز للطاعن - من بعد - أن ينمى عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها.

الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٣٧ بتاريخ ١٩٢٩/٣/٢١

(١) إن المفهوم الواضح للقانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ الخاص بمنع إحراز السلاح وحمله هو أن هذا القانون لم يتعرض لرجال القوة العمومية لا بمنع ولا بترخيص. بل إنه إستناهم من تناول المنع إستثناءً مطلقاً تاركاً معاملتهم فيما يختص بإحراز السلاح وحمله إلى اللوائح الجارية بها العمل فى تنظيم أمورهم سواء أكان الإحراز أو الحمل بحسب تلك اللوائح مطلقين أو مقيدين بزمان أو مكان أو ظرف أو شرط خاص.

(٢) إن عبارة " رجال القوة العمومية " الواردة فى الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ هى من صيغ العموم فهى تشمل كل رجال القوة العمومية بلا تفریق بين من كان منهم يؤدون عملهم على الدوام ومن يؤدونه الوقت بعد الوقت مع إستعدادهم لأدائه فى أى وقت حسب الإقتضاء. فشيخ البلد المعرض بوظيفته لأن يحمل محل العمدة فى عمله ولأن يكون عند الضرورة رئيساً للدائرية السيارة له حق حمل السلاح باعتباره رئيساً لكل القوة العمومية أو جزء منها فى قريته. وعلى

ذلك فلا يجوز - تطبيقاً لهذا القانون - الحكم بتغريم شيخ بلدة لحملة سلاحاً نارياً في غير أوقات العمل المسموح له بها ومصادرة بتدقيته لأن حالته ليست مما يعاقب عليه بالقانون غمرة ٨ لسنة ١٩١٧ بل إن كان هناك عقاب فيكون بمقتضى اللوائح الإدارية الأخرى دون سواها.

الطعن رقم ٩٥٨ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٥٦٩ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٩

- لا يعيب الحكم إلفاته عن الرد على ما أثاره الطاعنان من أوجه دفاع موضوعية وحسبه أنه أورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجرائم المسندة إليهما ولا عليه إن هو لم يتعقب المتهم في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد إلفاته عنها أنه أطرحها.

- لما كانت الواقعة قد وضحت للمحكمة مما ساقته من أدلة وقرائن وخلصت إلى صورتها الصحيحة التي إرتسمت في وجدانها من جماع الأدلة المطروحة أمامها على بساط البحث والتي لها أصل في الأوراق، فإنه لا تثير عليها إن هي أعرضت عن دفاع الطاعنين بمعاينة السيارات أو ضم مستندات أخرى بعد أن توصلت إلى حقيقة الأمر في الدعوى مما لا يدعو إلى مزيد من التحقيق. لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعنان بشأن دعوى القصور في السبب والإخلال بحج الدفاع لا يكون له محل.

الطعن رقم ٩٩٢ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٢٩٨ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢١

لما كان القانون قد كفل لكل منهم حقه في أن يدلى بما يعن له من طلبات التحقيق وإلزام المحكمة النظر فيه وتحقيقه ما دام فيه تجلية للحقيقة وهداية إلى الصواب، ولما كان الدفاع المسروق من الطاعنين - بعد فسى صورة الدعوى المطروحة دفاعاً جوهرياً لتعلقه بالدليل المقدم في الدعوى ويترتب عليه - لو صح - تغيير وجه الراى فيها، وإذ لم تقسطه المحكمة حقه وتعنى بتحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه وإنصرت فى هذا الشأن على ما أوردته فى حكمها لإطراح ذلك الدفاع من أسباب لا تؤدى إلى النتيجة التى رتب عليها فإن الحكم المطعون فيه يكون معيياً بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٢٣٠ بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٣

من المقرر أن الطلب الذى تلزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يقرع سمع المحكمة ويشتمل على بيان ما يرمى إليه به ويصر عليه مقدمه فى طلباته الختامية.

الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٩٠ بتاريخ ١٩٧٧/١/١٦

محكمة الموضوع غير ملزمة بأن ترد فى حكمها على كل جزئية من جزئيات الدفاع إذ أن فى تعويلها على أقوال المتهم وشاهدى الشفى ما يفيد أنها لم تقم وزناً لما وجه إلى أقوالهم من إعراضات فضلاً عن أنها ليست بحاجة إلى الرد إستقلالاً على دفاع أفاد حكمها ضمناً الرد عليه.

الطعن رقم ١١٦٣ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٧

و حيث أن البين من مطالعة محضر جلسة ١١ فبراير سنة ١٩٧٢ أمام محكمة أول درجة أن الطاعن طلب نذب خير لتحقيق دفاعه بشأن سلامة إحدى الحظائر وعدم إستحقاقها الهدم كما كرر دات الطلب أمام محكمة لاني درجة بجلسة ٢٤ من أبريل سنة ١٩٧٤ بعد أن شهدت محررة محضر الضبط أنها عاينت حظيرتين فقط من حظائر الطاعن الثلاثة ووجدتهما آيلتين للسقوط ويتعين إزالتهما وأن اللجنة قررت إزالة الحظائر الثلاثة إلا أن المحكمة أصدرت حكمها المطعون فيه دون أن تحيب الطاعن إلى ما طلبة أو ترد على دفاعه، لما كان ذلك وكان دفاع الطاعن بعد - فى صورة هذه الدعوى - دفاعاً جوهرياً إذ يتزب عليه - لو صح - تغير وجه الرأى فيها فقد كان لزاماً على المحكمة أن تحققة بلوغاً إلى غاية الأمر فيه أو ترد عليه بأسباب سائفة تؤدي إلى إطراره أما وهى لم تفعل مكتفية فى حكمها المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه والذى قضى بإدانة الطاعن فإنه يكون مشوباً بما يعيه.

الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٣١٠ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٨

لما كان من المقرر أن الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابهته أو الرد عليه عند رفضه هو الطلب الجازم الذى يشتمل على بيان ما يرمى إليه مقدمه ومن ثم فإنه لا تثريب على المحكمة إن هسى إلتفتت عن طلب ضم حرز المضبوطات ما دام الطاعن الرابع لم يوضح مقصده من هذا الطلب وما دام دفاعه خلواً من أى مطعن على محتويات هذا الحرز.

الطعن رقم ١١٩٨ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٢٦٤ بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٤

أنه وإن كانت محكمة الموضوع فى حل من عدم إجابة التهم إلى طلب سماع شهود النفسى ما دام لم يسلك السبل الذى رسمه قانون الإجراءات الجنائية فى المادتين ١٨٦، ١٨٧ إلا أن هذا مشروط بأن يكون إستنادها فى الرفض هو الأساس المبين فى المادة ١٨٥ من القانون المشار.

الطعن رقم ١١٩٨ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٢٦٤ بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٤

لما كانت المحكمة قد غضت الطرف عن طلب سماع شهود نفى الطاعن ولم يثبت أنه إمتنع عليها سماعهم فإن حكمها يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن.

الطعن رقم ١٢١٧ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٢٧٧ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٠

لما كان الحكم المطعون فيه قد صادر الطاعن فى دفاعه الجوهري - المتمثل فى قول المدافع عنه أن الإستكتاب الذى تم بالنيابة وأجريت عليه المضاهاة ليس للمعنى عليها وإنما هو لشقيقتها - والذى من شأنه - لو صح - أن يؤثر فى قيام مسئوليته عن الجريمة المسندة إليه بدعوى أنه غير جاد فيه لأنه تأخر فى

الإدلاء به إلى ما بعد ورود تقرير قسم أبحاث التزيف والتزوير وأن المحكمة كونت عقيدتها مما طرح عليها في الأوراق، مع أن التأخير في الإدلاء بالدفاع لا يدل حتماً على عدم جديته، ما دام منتجاً من شأنه أن تدفع به التهمة أو يتغير وجه الرأي في الدعوى، كما أن استعمال المتهم حقه المشروع في الدفاع عن نفسه في مجلس القضاء لا يصح البتة أن ينعت بعدم الجدية ولا أن يوصف بأنه جاد متأخراً لأن المحكمة هي وقته المناسب الذي كفل فيه القانون لكل منهم حقه في أن يدلي بما يعن له من طلبات التحقيق وأوجه الدفاع والزم المحكمة النظر فيه وتحقيقه ما دام فيه تجلية للحقيقة وهداية إلى الصواب. لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيياً بالإخلال بحق الدفاع مما يطله ويوجب نقضه.

الطعن رقم ١٢٣٨ لسنة ٤٦ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٤٨٩ بتاريخ ١٧/٤/١٩٧٧

لما كان بين من الإطلاع على محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية والمرقات المضمومة أن المدافع عن الطاعن قدم بجلسة المرافعة في..... مذكرة بدفاع الطاعن، كما أودع خلال فترة حجز الدعوى للحكم مذكرة أخرى مصرح له بتقديمها وبين من الإطلاع على هاتين المذكرتين أن الطاعن أقام دفاعاً أساساً على أنه غير مسئول عن إدارة العقار المقول بأن العاملة تعمل حارساً له وليست له صفة صاحب العمل، لما كان ذلك، وكان يتعين بداية لمساءلة الطاعن عن التهمة المسندة إليه ثبوت توافر صفته كسب عمل وإخلاله بالالتزامات التي أوجبها قانون العمل عليه تجاه من يستخدمهم لديه وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لما دلح به الطاعن من إنتفاء صفته كصاحب عمل - رغم أنه دفاع جوهري - قد يترتب على تحقيقه تغير وجه الرأي في الدعوى فإنه يكون معيياً بالقصور متعيناً نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٢٦٣ لسنة ٤٦ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٣٧٣ بتاريخ ٢١/٣/١٩٧٧

يجب على المحكمة أن تقل كلمتها بشأن ما إدعاه الطاعن من أن إمتناعه عن تسليم المستندات كان لعدم تنفيذ المطعون ضده الإلتزام بتوقيعه على محضر الصلح في الشهر العقاري هو وزوجته وتسليم زوجة والده المنقولات المودعة بالمنزل المبيع خاصة وأن هذا الدفاع شهدت به المستندات التي قدمها للمحكمة الاستئنافية وما حصله الحكم الابتدائي نقلاً عما قرره نفى أمام المحكمة من أنهم أيدوا الطاعن في دفاعه وأضافوا أن عقد الصلح تضمن إلتزاماً ثالثاً على المطعون ضده هو تسليم المنقولات الخاصة بزوجة والده التي كانت بالمنزل المباع له وأن المطعون ضده لم ينفذ شيئاً من إلتزاماته حتى تسلم له المستندات المودعة لدى الطاعن وبالإضافة إلى ذلك فلم يفتن الحكم الابتدائي إلى ما أثبتته نقلاً عن تحقيق البلاغ المؤرخ ١٩٧٢/١٢/٢ عن أن الطاعن قدم في التحقيق أصل عقد البيع الذي تبين مطابقته للصورة التي قدمها المطعون ضده وكذلك إلى ما أثبتته من أن الطاعن قدم حافظة مستندات طويت على إندار من البائعة

له بعدم تسلمه عقد البيع الصادر منها ووجوب رده إليها، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه لم يعن ببحث وتحصيل تلك الأمور مع ما قد يكون لها من دلالة في إنقضاء القصد الجنائي لدى الطاعن كما أنه لم يلتفت إلى مسلك الطاعن أمام محكمة أول درجة من أن محاميه قرر إستعداده لتسليم ما لديه من أمانات للمحكمة ولم تطلب منه المحكمة شيئاً ثم قيامه بإيداعها المحكمة الإستئنافية.

الطعن رقم ٤ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٤٩٤ بتاريخ ١٧/٤/١٩٧٧

لما كان يبين من الإطلاع على محضر جلسة ١٩ نوفمبر سنة ١٩٧٤ التى نظرت فيها المعارضة الابتدائية أن الطاعن من حضر وأنكر التهمة وأثبت أن صحة إسمه "....." وقدم بطاقة حيازة بهذا الإسم كما قدم قسائم سداد الأموال الأميرية وإيصال توريد أقطان غير ثابت به خصم مطلوبات هيئة الإصلاح الزراعى مما مفاده عدم وجود علاقة بينه وبين هيئة الإصلاح التى تخصم مطلوباتها قيمة الأقطان الموردة فقررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى لجلسة ٣ ديسمبر سنة ١٩٧٤ لإعلان محرر المحضر وبهذه الجلسة حضر الطاعن ولم يحضر الشاهد فقضت المحكمة بقبول المعارضة شكلاً وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه. وإذا إستأنف الطاعن هذا الحكم ونظرت المحكمة الإستئنافية الدعوى بجلسة ٢٩ يناير سنة ١٩٧٥ حضر الطاعن وتمسك بدفاعه وبأنه غير المعنى بالحجز وقدم بطاقة عائلية إلا أن المحكمة قضت بجلسة ٥ مارس سنة ١٩٧٥ بقبول الإستئناف شكلاً وبرفضه موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف. لما كان ذلك، وكان يبين من مدونات الحكمين المستأنف والمطعون فيه المؤيد له لأسبابه أنهما لم يعرضا لدفاع الطاعن بإنقضاء صلته بالحجز وبالأرض المحجوز على زراعتها، وكان هذا الدفاع جوهرياً فى الدعوى إذ قد يتغير بتحقيقه وجه الرأى فيها فإن الحكم المطعون فيه يكون معيياً بالقصور فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع مما يسوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٥٤ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٥٢٠ بتاريخ ٢٥/٤/١٩٧٧

لما كان الواضح من محضر جلسة..... التى تناولت فيها المرافعة وإختتمت بصدر الحكم المطعون فيه أن المدافع عن الطاعن لم يثر شيئاً عما أورده بوجه الطعن بشأن قاله التناقض بين قوله..... وبين الدليل الفنى المستمد من التقارير الطبية الشرعية ومن ثم فلا يسوغ له أن يثير هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض ذلك لأنه دفاع موضوعى ولا يقبل منه النعى على المحكمة بإغفال الرد عليه ما دام لم يتمسك به أمامها.

الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٨٨٨ بتاريخ ١٠/٣٠/١٩٧٧

إغفال الحكم تحقيق ما دفع به الطاعن من احتمال فساد الحقنة التى أعطيت للمجنى عليه ليعيب فى تصنيفها أو لسوء فى حفظها أو الرد على هذا الدفاع من واقع دليل فنى يعيبه لأنه - فى خصوص الدعوى المطروحة - دفاع جوهري من شأنه - لو صح أن يتغير به وجه الرأى فيها. ولا يبنى عن ذلك كله ما ذكره الحكم من أدلة أخرى، إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضاً ومنها مجمعة تكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدليل الباطل فى الرأى الذى إنتهت إليه المحكمة.

الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٦٠٤ بتاريخ ١٦/٥/١٩٧٧

من المقرر أن الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابهه أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى بصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه فى طلباته الختامية - وكان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن وإن كان قد طلب لدى مرافعته بجلسة ٢١/١٠/١٩٧٥ إستدعاء كبير الأطباء الشرعيين أو الطبيب الشرعى الذى قام بشرح الجثة لمناقشته، إلا أنه لم يعد إلى التحدث عن طلبه هذا فى ختام مرافعته التى إستمرت إلى اليوم التالى والتى إقتصرت فيها على طلب البراءة، ولما كان هذا الطلب بهذا النحو غير جازم. ولم يصر عليه الدفاع فى ختام مرافعته، فإن ما ينهأ الطاعن من الإخلال بحق الدفاع لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٦١٤ بتاريخ ١٦/٥/١٩٧٧

منول الطاعن أمام محكمة أول درجة وعدم تمسكه بسماع شاهد الإثبات يعد تنازلاً عنه ومن ثم فإن المحكمة الإستئنافية إن إلغيت عن ذلك الطلب لا تكون قد أخلت بحق الطاعن فى الدفاع على فرض أنه قد طلب سماعه أمام محكمة ثانى درجة.

الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٦٢٢ بتاريخ ١٦/٥/١٩٧٧

إن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين نص فى المادة ٣١ على أنه " تتولى الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم معاينة وفحص المباني والمنشآت وتقرر ما يلزم إتخاذها للمحافظة على الأرواح والأموال سواء بالهدم الكلى أو الجزئى أو التدعيم أو الترميم أو الصيانة لجعلها صالحة للفرض المخصصة من أجله. ويتضمن التقرير تحديد المدة اللازمة لتنفيذ الأعمال المطلوبة وما إذا كانت تستوجب إخلاء المبنى مؤقتاً كلياً أو جزئياً". وجرى نص المادة ٣٢ على أنه "تشكل فى مدينة أو قرية لها مجلس محلى لجنة أو أكثر يصدر بها قرار من المحافظ المختص تتولى دراسة التقارير

المقدمة من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم لى شأن المباني المشار إليها فى المادة ٣٠ وإصدار قرارات فى شأنها وبين القرار الذى يصدره وزير الإسكان والمرافق بكيفية تشكيل تلك اللجان والقواعد والإجراءات التى تتبع فى مزاوله أعمالها ". وحددت المادة ٣٣ كيفية إعلان قرارات اللجنة إلى ذوى الشأن من الملاك وشاغلى العقار وأصحاب الحقوق ثم نصت المادة ٣٤ على أنه " لكل من ذوى الشأن أن يظمن فى القرار المشار إليه بالمادة السابقة فى موعد لا يتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان القرار إليه أمام المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها العقار " ونصت المادة ٣٥ على " أنه على ذوى الشأن تنفيذ قرار اللجنة النهائى فى المدة المحددة لتنفيذه وذلك مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم المباني ". ثم بينت المادة ٤٦ العقوبات التى توقع فى حالة مخالفة حكم المادة ٣٥ من هذا القانون. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرمة التى دان بها الطاعن، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من محضر قسم التنظيم بمجلس مدينة بنى سويف وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها. وكان الطاعن لم يسلك طريق الطعن وفقاً للقانون فقد بات قرار لجنة التنظيم الصادر بالهدم نهائياً لا يجوز للطاعن المجادلة فيه أو طلب تعيين خبير لتقرير صلاحية البناء بعد ترميمه. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد تنبى هذا النظر - الذى يتفق وصحيح القانون - فإن النعى عليه بالإخلال بحق الطاعن فى الدفاع أو القصور لعدم الرد على طلب تعيين خبير أو مخالفة القانون يكون فى غير محله.

الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٦٤٧ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٢٣

- طلب الدفاع فى ختام مرافعته البراءة أصلياً وإحتياطياً سماع شاهد إثبات أو إجراء تحقيق معين يعتبر طلباً جازماً تلزم المحكمة بإجابهته متى كانت لم تنته إلى القضاء بالبراءة.

- لما كان الحاضر مع الطاعن قد دفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التى بنى عليها وطلب استدعاء الرائد..... الذى إستصدر إذن النيابة لمناقشته فيما جاء بمحضر تحرياته كما طلب ضم دفتر أحوال قسم مكافحة المخدرات لبيان عدد أفراد القوة الذين قاموا بتنفيذ مأمورية ضبط المتهم وإنتهى فى مرافعته إلى أنه يطلب أصلياً البراءة وإحتياطياً يصمم على طلباته وقد عرض الحكم لهذا الدفع وقضى برفضه إستناداً إلى جدية التحريات وكفايتها ثم برر عدم إستجابه إلى طلبات الدفاع بقوله : " وترى المحكمة الاعراض عن هذين الطلبين وقد وضحت الواقعة لديها ولكون الأمرين المطلوب تحقيقهما غير منتجين فى الدعوى ولا يتجهان إلى نفي الفعل المكون للجرمة ولا إستحالة حصولها ذلك أن المحكمة قد إطمأنت إلى جدية التحريات حسبما سلف الإشارة إليه كما قرر الضابط..... الذى تظمنن المحكمة إلى

شهادته أنه شارك رئيس القسم السابق في إجراء تلك التحريات التي صدر الإذن بناء عليها ". لما كان ذلك، وكان أساس دفاع الطاعن أن الرائد هو الذى قام بالتحريات التي بناء عليها صدر إذن النيابة وكان سماعه لازماً للفصل فى الدفع بعدم جدية التحريات فإن رفض المحكمة طلبه للسبب الذى ذكرته يكون غير سائغ وفيه إخلال بحق الدفاع لما ينطوى عليه من معنى القضاء فى أمر لم يعرض عليها لإحتمال أن تحجى أقوال هذا الشاهد التي تسميها المحكمة ويباح للدفاع مناقشتها بما يقنعها مما قد يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى.

الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٦٩٥ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٥

إن المحكمة ليست ملزمة بمطالبة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال، إذ أن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي يوردها الحكم وفى عدم إيرادها لهذا الدفاع ما يدل على أنها أطرحت إطمئناناً منها للأدلة التي عولت عليها فى الإدانة.

الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٧١٣ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٦

١) من المقرر أنه ليس بلامزم قيام التوافق بين الدليلين القولى والفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً يستصعب على الملاحمة والتوفيق، وكان البين من مجموع ما أورده الحكم المطعون فيه منقولاً عن الطاعن أنه طعن الجنى عليه بمطواة عدة طعنات عددها ثلاث أو أكثر فكان أن أحدث به الإصابات التي كشف عنها التقرير الطبى والتي أودت بحياته ومن ثم فلا يقدح فى سلامة هذا الإستخلاص ما ورد بالتقرير الطبى من حدوث جرحين رضيين بفروة الرأس لا تكفيان لحدوث الوفاة ولا دخل لهما فى حدوثها، ويكون ما يثيره الطاعن فى شأن تناقض الدليل القولى مع الدليل الفنى غير سديد ذلك أن الأصل أنه متى كان الحكم قد أنصب على إصابة بعينها نسب إلى المتهم إحداثها وأثبت التقرير الطبى وجودها فإطمأنت المحكمة إلى أن المتهم هو محدثها فليس به من حاجة إلى التعرض لغيرها من إصابات لم يكن لها من أثر فى إحداث الوفاة.

٢) من المقرر أن محكمة الموضوع السلطة المطلقة فى الأخذ بإعتراف المتهم فى أى دور من أدوار التحقيق ولو عدل عنه بعد ذلك متى إطمأنت إلى صحته ومطابقته للواقع.

٣) المحكمة ليست ملزمة فى أخذها بإعتراف المتهم أن تلتزم نصه وظاهره بل لها أن تحزنه وأن تستبطن منه الحقيقة كما كشف عنها.

٤) إستظهار الحكم فى قضائه أن الإعتراف الذى أخذ به الطاعن ورد نصاً فى الإعتراف بالجريمة وإطمأنت المحكمة إلى مطابقته للحقيقة والواقع فلا يغير من إنتاجه عدم إشماله على توافر نية القتل أو ظرفى سبق

الإصرار والرصد، ذلك أنه لا يلتزم أن يرد الإعتراف على الواقعة بكافة تفاصيلها بل يكفي فيه أن يرد على وقائع تستتج المحكمة منها ومن باقى عناصر الدعوى بكافة الممكنات العقلية والإستنتاجية لإعتراف الجاني للجريمة - وهو ما لم يخطئ فيه الحكم.

٥) أن الخطأ فى تسمية أقوال الطاعن إعتراف على فرض وقوعه - لا يعيب الحكم طالما أن المحكمة لم ترتب عليه وحدة الأثر القانوني للإعتراف وهو الإكتفاء به وحده والحكم على الطاعن بغير سماع شهود بل بنت معتقدها كذلك على أدلة أخرى عددها.

٦) أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتيها الجاني ويتم عما يضره فى نفسه، فإن إستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية. ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلت على قيام هذه النية بقوله " وحيث إن نية القتل قامت بنفس المتهم وتوافرت لديه من حاصل ما طرحته المحكمة عن ظروف الدعوى ومن ضغينة مسبقة مردها إحتدام النزاع حول شغل منصب العمودية بالبلدة وترشيح اجنى عليه نفسه للمنصب منافساً أخوى المتهم وهو معهما يدعوى أنهم الأحق بالمنصب خلفاً لوالدهم العمدة المتوفى، كما نهضت هذه النية بنفس المتهم وتوافرت من إستعماله سلاحاً مميماً " مطواه " من شأنها أن تحدث الوفاة وتسديده طعنات منها بقوة وعنف إلى مواضع قاتلة من جسم اجنى عليه وتعددت هذه الطعنات عن قصد منه قتله وروحه فكان أن أحدث به الإصابات التى كشف عنها التقرير الطبى الشرعى والنسب أودت بحياته ". وهو تدليل سائب على توافر نية القتل لدى الطاعن ومن ثم يكون معناه على الحكم فى هذا الخصوص غير سديد.

٧) سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضى منها إستخلاصاً، وكان يكفي لتحقيق ظرف الرصد مجرد تربص الجاني للمجنى عليه مدة من الزمن طالأت أو قصرت فى مكان يتوقع قدومه منه ليتوصل بذلك إلى مفاجاته بالإعتداء عليه، وكان الحكم قد دلت على توافر ظرفي سبق الإصرار والرصد فى حق الطاعن بقوله : " وحيث إن سبق الإصرار متوفر من الظروف التى ساقتها المحكمة من قبل ومن وجود النزاع والضغينة المسبقة فيما بين المتهم واجنى عليه هذا النزاع الذى دار حول منصب العمودية بالبلدة فأقدم المتهم على إنجته بعد أن تروى فى تفكيره وتدبر أمر الخلاص من اجنى عليه معداً مطواه " سلاحاً مميماً " يزهق بها روح اجنى عليه وراصداً خطوات اجنى عليه ومتبعاً مساره وكامناً له بالطريق حتى إذا ما ظفر به عند أوبته لبلدته إنزال عليه طعناً بالمطواة محدثاً به الإصابات التى أودت بحياته على ما وردته التقرير الطبى الشرعى. وحيث إن الرصد ثابت وقائم من النزاع المسبق ومن إتخاذ المتهم الطريق وسط المزارع فيما بين بلدة كفور

الرمل وعزبة فيشه مسرحاً لجرمه كامناً للمجنى عليه به ومتصدداً إياه بهذا الطريق المتشد بين المزارع منتظراً إياه إلى بلدته على ظهر دابته وعن علم مسبق بهذا الأمر وتوقيتاً إنتفاه المتهم لمقارفة جرمه حوالى الساعة الثامنة والنصف مساء يوم الحادث حين أن انحسر المرور على هذا الطريق الواقع خارج البلدة". ولما كان ما إستظهره الحكم للإستدلال على توافر ظرفى سبق الإصرار والتصد من وقائع وأمارات كشف عنهما له معينه الصحيح من الأوراق ومما يسوغ هذا الإستخلاص فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يكون له محل.

(٨) إن ما يثيره الطاعن من إغفال الحكم بحث حالة الدفاع الشرعى التى تمسك بها مردود بأن البين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أنه جاء خلواً من تمسك الطاعن أو المدافع عنه بقيام هذه الحالة، ولما كان من المقرر أن التمسك بقيام حالى الدفاع الشرعى - يجب حتى تلتزم المحكمة بالرد عليه - أن يكون جدياً وصريحاً أو أن تكون الواقعة كما أثبتها الحكم ترشح لقيام هذه الحالة، ومن ثم فلا يسوغ للطاعن مطالبة المحكمة بأن تتحدث فى حكمها عن إنتفاء حالة الدفاع الشرعى لديه وقد أمسك هو عن طلب ذلك منها، وكانت المحكمة لم تر من جانبها بعد تحقيق الدعوى قيام هذه الحالة، بل أثبت الحكم فى مدوناته أن الطاعن كان لديه نية الإنتقام من الجنى عليه لمناسته أخويه فى منصب العمودية وأنه بادر الجنى عليه طعناً بمطواة بمجرد أن ظفر به وهو متصد له دون أن يكون قد صدر منه أى فعل مستوجب للدفاع الشرعى فهذا الذى قاله الحكم ينفى حالة الدفاع الشرعى كما هى معرفة به فى القانون.

(٩) لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما تمسك به الطاعن من بطلان إعترافه لوروده ولید التضييل ورد عليه بقوله : " أن المحكمة تطمئن إلى إعتراف المتهم بتحقيقات النيابة وأمام القاضى الجزئى ويرتاح ضميرها ووجدانها إليه. فلقد صدر الإعتراف من المتهم طوعية وإختياراً بإقراره وعن إرادة حرة ودون ما شائبة من إكراه وقع عليه أو خوف دفعه إليه. وما أثاره الدفاع فى خصوص الإعتراف لا دليل عليه ولا تعول المحكمة على عدول المتهم عن إعترافه فى مرحلة أخرى من مراحل تحقيقات النيابة ولا إلى إرشاده بالمعاينة التى أجرتها لمكان آخر يبعد نحو مائتى متراً عن المكان الذى وجد مأمور الضبط القضائى اللجنة فيه كما لا تعول على إنكار المتهم التهمة المسندة إليه عند سؤاله بالجلسة وذلك كله ما دامت قد إطمأنت وإرتاح ضميرها ووجدانها إلى أدلة الثبوت التى سلف مردها ". وهو تدليل سائغ فى الرد على دفع الطاعن ببطلان إعترافه، لما هو مقرر من الإعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الإستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات فلها بغير معقب تقدير صحة ما يدعيه المتهم من أن إعترافه ولید إكراه أو خداع أو تضييل ما دامت تقيمه على أسباب سائغة.

١٠) من المقرر أنه ليس في حضور ضابط الشرطة التحقيق ما يعيب إجراءاته، لأن سلطان الوظيفة في ذاته بما يسببه على صاحبه من إختصاصات وسلطات لا يعد إكراهاً ما دام لم يستطل إلى المتهم بالأذى مادياً كان أو معنوياً، إذ مجرد الخشية منه لا يعدو من الإكراه المبط للإعتراف لا معنى ولا حكماً ما لم تستخلص المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها تأثير إرادة المتهم من ذلك السلطان حين أدلى بإعترافه ومرجع الأمر في ذلك لحكمة الموضوع. ولما كانت المحكمة قد إستخلصت سلامة إعتراف الطاعن بتحقيق النيابة وترديده هذا الإعتراف لدى سماع أقواله أمام القاضي الجزئي، أن ما ينهيه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد.

١١) إن من حق محكمة الموضوع أن تزن أقوال الشهود فتأخذ منها بما تظمن إليه في حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تظمن إليه منها في حق منهم آخر دون أن يكون هذا تناقضاً يعيب حكمها ما دام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقاً في ناحية من أقواله وغير صادق في شطر منها، ما دام تقدير الدليل موكولاً إلى إقتناعها وحدها. فإن قضاء الحكم المطعون فيه براءة المتهم الآخر لعدم إطمئنان المحكمة لأقوال شهود الإثبات في حقه لا يتناقض مع ما إنتهى إليه الحكم من إدانة الطاعن أخذاً بأقوال هؤلاء الشهود والتي تأيدت بأدلة أخرى ساقها الحكم ووثق بها فإن ما ينهيه الطاعن على الحكم من قالة التناقض في التسبب يكون غير سديد.

١٢) إن منعي الطاعن بحسب النيابة الكلية الحكم فور صدوره وعدم تمكنه من الإطلاع عليه أمر خارج عن الخصومة تال لصدور الحكم غير موجه لقضائه قد يطوع له عند ثبوته أن يكون سبباً لإفتتاح ميعاد الطعن عليه طيلة قيامه، أما والثابت أن الطعن قد إنعقد مستكملاً شروطه وأوضاعه القانونية في الميعاد المحدد وحوث مذكرة أسباب الطعن من الوجوه في المناحي المتعددة وبما لا يتأتى صرف أثره إلا بإعتبارها محصلة لبحث متعمق في دراسة الحكم وأسبابه فإن ما يثيره الطاعن بهذا النعي لا يكون مقبولاً.

١٣) إن المحكمة لا تلتزم بأن تتبع المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على إستقلال إذا الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السانفة التي أوردها الحكم.

الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٤٧ مكتوب فني ٢٨ صفحة رقم ٩٧٦ بتاريخ ١٩٧٧/١١/٢٧

- لما كان البين من الحكم أنه عرض لطلب الطاعن إستدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته في وصف إصابات الجنى عليه وما إذا كانت طويلة أم عرضية وهل حدثت من فأس أم من بطلقة، ورد عليه.

- بصدد تدليله على صدق أقوال الطاعنين الثلاثة الأول - في قوله : " وقد تأيدت هذه الأقوال أيضاً بما جاء بالتقرير الطبي الشرعي الذي أثبت أن الإعتداء على الجنى عليه وقد وقع بآلة حادة ثقيلة نوعاً كسن

بلطة أو ما فى حكم ذلك ولا شك أن الفأس هى مما يدخل تحت لفظ " ما فى حكم ذلك " ولا تجدى منازعة الدفاع من أن الضربة بالفأس تحدث إصابة مستعرة وأن الإصابة بالبلطة تحدث إصابة طويلة ذلك أن إصابة الفأس كما تحدث إصابة مستعرة يمكنها أيضاً أن تحدث إصابة طويلة وحدوث الإصابة على هذا النحو أو ذاك يختلف باختلاف وضع كل من المصنوع عليه والضارب ولا شك فى أن الإثنين كانا فى وضع غير ثابت وهذا القول من البديهيات التى تطمئن إليها المحكمة دون حاجة فى ذلك إلى سماع أقوال الطبيب الشرعى إجابة إلى طلب الدفاع ". وإذ كان هذا الذى رد به الحكم على طلب استدعاء الطبيب الشرعى سائعاً فى رفض هذا الطلب، لما هو مقرر من أن محكمة الموضوع لا تلتزم بإجابة طلب استدعاء الطبيب الشرعى لما نشأته ما دامت الواقعة قد وصحت لديها ولم تره من جانبها حاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء، ولأن البلطة لا تعدو - فى حقيقتها - أن تكون فأساً يقطع بها الخشب ونحوه، ومن ثم فإن ما يعيه الطاعن على الحكم فى هذا الصدد يكون غير سديد.

- لا تترتب على المحكمة إذ هى لم تأبه لقالة الطاعن بوجوده برفقة إبنته المصابة فى المستشفى يوم الحادث ولم ترد على شهادة المستشفى المقدمة بالجلسة إثباتاً لذلك، لأن الأدلة فى المواد الجنائية إقناعية فلمحكمة الموضوع أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح فى العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التى ثبتت لديها من باقى الأدلة القائمة فى الدعوى، وهى غير ملزمة - من بعد - بالرد صراحة على دفاع المتهم الموضوعى ما دام الرد عليه مسافداً ضمناً من قضائها بإدائته إستناداً إلى أدلة الثبوت التى أوردتها فى حكمها. هذا إلى أن المحكمة لم تسند إلى الطاعن وجوده على مسرح الجريمة يوم الحادث وإنما دانت لإشراكه فيها بطريق الإتفاق. ومن ثم فإن ما ينهيه على حكمها فى هذا الشأن يكون فى غير محله.

الطعن رقم ٧٠ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٧٠ بتاريخ ١٩٧٨/١/٢٢

لما كان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه عرض لحافظة المستندات المقدمة من الطاعن بإحدى جلسات المعارضة الإستئنافية بقوله : " ومن حيث إن التهم تقدم بحافظة مستندات طويت على صورة عريضة الدعوى ٥٢٣٩ سنة ١٩٦٧ مدنى مستعجل إسكندرية عن الحكم الصادر فيها بطرد المصنوع عليها من الأرض الموضحة بالصحيفة وعقد الإيجار المؤرخ ١٩٦١/١/١٦ وتسليمها خالية وكذا محضر الطرد والتسليم وثابت به إستلام المتهم للشاليه وما وجد بداخله، ثم محضر جرد وإشهار مزايدة وبيع بالنسبة للمنتقولات ولم يأت ذكر للشاليه ومخلفاته والثابت بمحضر الطرد المؤرخ ١٩٦٨/١/٢٨ أوصافه الواردة بالمحضر المذكور والمسلمة للمتهم على سبيل الودعة كما لم يثبت هذه الأشياء ضمن محضر الجرد المؤرخ ١٩٦٩/٢/٣ ومن ثم يضحى الإتهام ثابتاً قبل التهم....."، لما كان ذلك، وكان يبين من الإطلاع على

محاضر جلسات المعارضة الإستتافية وعلى المفردات المضمومة تحقيقاً لوجه الطعن أن الطاعن قدم أثناء نظر المعارضة حافظتي مستندات إشتملت أولاهما على المستندات التى أشار إليها الحكم المطعون فيه، كما كان من بين ما إشتملت عليه الحافظة الثانية التى لم يعرض لها الحكم، صورة من محضر الحجر التحفظى المؤرخ ١٩٦٩/١/١١ الموقع بناء على طلب الطاعن وأخرى على أنقاض الشالية من الأخشاب ضد المجنى عليها..... وفاة لمبلغ ٣٠ ج ٥٢٠٥، وكان هذا المستند متعلقاً بدفاع جوهرى للطاعن قد يترتب على تحقيقه تغير وجه الراى فى الدعوى فإنه كان يتعين على المحكمة أن تعنى بتحقيقه وتقسطه حقه من البحث والتحصيص، لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد إنطوى على إخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ١٣٥٣ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٢٥٥ بتاريخ ١٩٧٨/٣/١٢

لما كان مفاد نذب المحكمة خيراً لإجراء المعاينة بعد إطلاعها على أوراق الدعوى عند حجزها للحكم - أنها قدرت أهمية هذا الإجراء فى تحقيق عناصر الدعوى قبل الفصل فيها بيد أنها عادت وأصدرت حكمها فى الدعوى دون تحقيق هذا الإجراء، ودون أن تورد فى حكمها ما يبرر عدولها عنه وإذ كان من المسلم به أن المحكمة متى رأت أن الفصل فى الدعوى يتطلب تحقيق دليل بعينه فإن عليها تحقيقه ما دام ذلك ممكناً وهذا بغض النظر عن مسلك المتهم أو المدعى بالحق المدنى فى شأن هذا الدليل لأن تحقيق أدلة الإدانة فى المواد الجنائية لا يصح أن يكون رهناً بمشينة المتهم أو المدعى بالحق المدنى فى الدعوى، فإن هى إستغنت عن تحقيق هذا الدليل فعليها أن تبين علة ذلك بشرط الإستدلال السائغ وهو ما أغفله الحكم المطعون فيه ومن ثم يكون معيياً بالإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٤١٣ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٣

لما كان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه عرض إلى ما يثيره الطاعن فى هذا الوجه رد عليه فى قوله: إنه لما كان من المعروف علمياً أن التيس يبدأ بعد ساعتين من الوفاة فيصيب أولاً الوجه ثم يتدرج فى غضون ساعتين آخرين فيصيب الرقبة وأعلى الكتفين ثم يشمل الصدر والظهر والطن فى أربع ساعات أخرى. ويكتمل بعموم الجسم بعد أربع ساعات تالية وهذا الإكمال يتم بهينة عامة من حوالى عشرة إلى إثنتى عشرة ساعة بعد الوفاة وبعد الإكمال يبدأ التيس الرمى فى الزوال بالشكل والتوزيع الذى بدأ به إلا أن هناك عوامل كثيرة تحكم هذا التيس فيبدأ سريعاً ويزول سريعاً فى حديثى الولادة والسن وكذا الشيوخ كما أنه يطرأ سريعاً إثر المجهودات العضلية قبل الوفاة كما أن حرارة الجو مساعد على حدوثه ويحدث سريعاً فى الصيف عنه فى الشتاء [راجع الطب الشرعى البوليس الفنى الجنائى للدكتور محى شريف الطبعة الأولى سنة ١٩٥٨ صفحة ٢٩٥ وما بعدها] وإعمال هذا النظر بشأن المجنى

عليه..... ذلك الشاب البالغ من العمر عشرين عاماً الذي ثبت من التحقيق أنه كان عانداً من حقله قائدأ دابته المحملة بكمية من القمح في ظهره الأول من يونيو سنة ١٩٧٥ بصعيد مصر، فإن التيسيس الرمي بالنسبة لجنته يبدأ سريعاً في الظهور والإكمال فإن ما قاله به الدفاع من أنه قد مرت مدة ثمانى ساعات على الأقل على وقوع الحادث لا يمكن الركون إليه وتطمئن المحكمة إلى ما قرره شهود الواقعة من أن الحادث قد وقع حوالى الساعة الحادية عشرة صباحاً ولا ترى المحكمة مبرراً لإجابة الدفاع إلى طلبه، لما كان ذلك، وكان الأصل أنه وإن كان للمحكمة أن تستند في حكمها إلى الحقائق الثابتة علمياً، إلا أنه لا يجوز لها أن تقتصر في قضائها على ما جاء بأحد كتب الطب الشرعى متى كان ذلك رأياً عبر عنه بألفاظ تفيد التعميم والإحتمال ومتى كانت المواقف التى حددها تختلف زماناً ومكاناً وهو ما يقتضى إستيفاً بحالة الجو اليوم الحادثة من معين سليم وإطلاع مستبصر بوصف حالة اللجنة من واقع التقرير الطبى ثم الإدلاء بالرأى الفنى القاطع على هذا الضوء ذلك بأن القضاء بالإدانة يجب أن يبنى على الجزم واليقين وإذ كان الدفاع الذى أثاره الطاعن فى الدعوى المطروحة من تعارض الوقت الذى حدده الشاهد أن للحادث مع ما جاء بتقرير الصفة التشريحية عن حالة التيسيس الرمي يعد دفاعاً جوهرياً لتعلقه بالدليل المقدم والمستمد من أقوال شاهدهى الإثبات وهو دفاع قد يبنى عليه - لو صح تغيير وجه الرأى فى الدعوى، مما كان يقتضى من المحكمة وهى تواجه مسألة تحديد وقت الوفاة وهى مسألة فنية بحجة أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغاً لغاية الأمر فيها بأن تجيب الطاعن إلى طلب إستدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته وإستيفاء دفاعه فى هذا الشأن أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً بالقصور فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع، بما يوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن.

الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٥٩٤ بتاريخ ١٩٧٨/٦/١١

لما كان الحكم المظنون فيه قد خلاص إلى إدانة الطاعن فى قوله " ومن حيث أن التهمة المسندة إلى المتهم ثابتة فى حقه مما قرره..... من أنه شاهد الجنى عليه يعدو ناحية باب ٢٢ جهارك ويعدو وراءه المتهم طالباً منه الوقوف ثم سمع صوت إطلاق عيار نارى أصاب الجنى عليه - ومن أقوال كل من..... و..... و..... الذين لم تخرج أقوالهم عن مضمون ما قرره الأول ومن إعتراف المتهم بأنه شاهد المتهم [الجنى عليه] يسرق صندوق كروتون ويجرى به لطلب منه الوقوف فألقى بالصندوق وحاول الهرب وأخرج من جيبه مطواة وهدده بها إن جرى خلفه فأخرج سلاحه لإطلاق عيار نارى منه فى الهواء للإرهاب إلا أنه إنزلقت قدمه فأصاب العيار الجنى عليه ولما ثبت بالتقرير الطبى الشرعى من أن وفاة الجنى عليه سببها إصابته النارية... ومن ذلك يبين أن جريمة القتل الخطأ قد توافرت أركانها فى حق المتهم من خطأ إرتكبه هو عدم

إحترازه وعدم إتباع التعليمات الخاصة وإطلاقه عياراً نارياً من سلاحه فإنزلت قدمه فأصاب العيار المجنى عليه وتوفى ومن ضرر لحق بالمجنى عليه هو إصابته ووفاته. وقد توافرت علاقة السببية بين خطأ المتهم والضرر الذى لحق بالمجنى عليه إذ لولا خطأ المتهم لما أصيب المجنى عليه وتوفى ومن ثم يتعين معاقبته طبقاً لمواد الإتهام عملاً بالمادة ٣٠٤ " لا كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن ببناء على ما قرره من أن العيار الذى أطلقه أصاب المجنى عليه وذلك بسبب عدم إحترازه وعدم إتباعه التعليمات الخاصة دون إيضاح لهذه التعليمات ووجه مخالفة الطاعن لها وقت الحادث ودون أن يعنى بيان كيف كان عدم الإحتراز وعدم إتباع التعليمات سبباً فى وقوعه فإنه لا يكون قد بين عناصر الخطأ الذى وقع من الطاعن فضلاً عن أن الحكم المطعون فيه مع تحصيله واقعة إنزلاق الطاعن وقت إطلاقه العيار النارى وتدخلها فى إصابة المجنى عليه به - أغفل بحث مدى قدرة الطاعن فى الظروف التى وقع فيها الحادث على تلافي وقوعه وأثر ذلك كله فى قيام ركن الخطأ الذى دفع الطاعن - على ما جاء بمدونات الحكم - بعدم توافره وهو دفاع جوهري يترتب على ثبوته إنتفاء مسؤولية الطاعن الجنائية وفى عدم تعرض الحكم له ليقول كلمته فيه قصور يعيب الحكم ويستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٧١٨ بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٢٣

لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة الطاعن عن تهمة تشطب المباني على أساس إنها عمل مغاير لعملية إقامة المباني ذاتها والتي سبق أن حكم على الطاعن من أجلها، وذلك دون تحقيق دفاعه من أن أعمال إقامة البناء وتشطبه كانت نتيجة قصد جنائي واحد ونشاط إجرامي متصل من قبل صدور الحكم نهائياً فى الدعوى رقم..... فإنه يكون مشوباً بالقصور متعباً نقضه.

الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٦٩٥ بتاريخ ١٩٧٨/١٠/١٦

لما كان البين من الإطلاع على الأوراق ومدونات الحكم على ما سلف ذكره أن الطاعنة تقدمت بمستندات تمسكت بدلائلها على نفى مسؤوليتها عن جريمة التبيد وإنتفاء القصد الجنائي لديها، وكان الحكم قد إلتفت عن تلك المستندات ولم يتحدث عنها مع ما قد يكون لها من دلالة على صحة دفاع الطاعنة ولو أنه عنى ببعتها وفحص الدفاع المؤسس عليها لجاز أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى، فإنه يكون مشوباً - فضلاً عن قصوره بالإخلال بحق الدفاع بما يطله ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٧٦٤ بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٣٠

متى كان بين من الإطلاع على المفردات أن المحكمة الإستئنافية قررت حجز الدعوى للحكم بجلسته ١٠ يونيه سنة ١٩٧٦ مع التصريح بتقديم مذكرات إلى ما قبل الجلسة بأسبوع، فقدم محامى الطاعن مذكرة

في الميعاد ضمنها الدفاع المشار إليه بوجه الطعن واستند في تأييد صحته إلى المستندات المرفقة بملف الدعوى والفاثورة رقم ٧٠٤٥٦ الخاصة بالعميل.....، وتمسك بدلالة هذه المستندات على براءة ذمته من المبلغ المسوب إليه إختلاسه، فإن الدفاع على هذه الصورة يكون جوهرياً لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى مما من شأنه لو ثبت أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى وإذ ألفت الحكم عنه ولم يقسطة حقه ولم يعن بتمحيصه بلوعاً إلى غاية الأمر فيه. فإنه يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٨٠٥ بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٠

متى كان البين من محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة الدرجة الثانية أن الطاعنين دفعا التهمة على لسان محاميها بأنهما مجرد موظفين بالشركة المنتجة للمياه الغازية وأنهما لم يعرضا الزجاجة المغشوشة للبيع وأن المسئول عنها هو صاحب الكشك الذى عرضها للبيع بعيداً عن رقابة وإشراف الشركة المنتجة. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانتهم دون أن يبين مسئوليتهم عن الجريمة المسندة إليهما ومدى إشرافهما وعلمهما اليقيني بالغش ولم يحقق دفاعهما رغم أنه جوهري ومؤثر فى مصير الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة أن تحمسه لتقف على مبلغ صحته أو ترد عليه بما يبرر رفضه أما وهى لم تفعل فإنه يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبيب.

الطعن رقم ١٤٥٢ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٩٨٠ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٨

متى كان ما إختتم به المدافع عن الطاعنين مرافعتهم من طلبه أصلياً القضاء ببراءتهما واحتياطياً إستدعاء ضابط المباحث لمناقشته يعد - على هذه الصورة - بمثابة طلب جازم تلزم المحكمة بإجابهته عند الإلتجاء إلى القضاء بغير البراءة، فإن الحكم إذ قضى بإدانة الطاعنين إكتفاء بإستناده إلى أقوال الضابط فى التحقيقات وما أثبتته فى محضره - دون الإستجابة إلى طلب سماعه - يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع. ولا يشفع له فى ذلك كونه قد عول فى قضائه - علاوة على ما سلف - على أدلة أخرى، ذلك بأن الأصل فى الأدلة فى المواد الجنائية أنها متساندة يشد بعضها بعضاً ومنها مجمعة تتكون عقيدة المحكمة فليس من المستطاع - والحال كذلك - أن يعرف مصير قضاء محكمة الموضوع فيما لو إستتمعت بنفسها إلى شهادة الشاهد المذكور التى كانت عنصراً من عناصر عقيدتها فى الدعوى.

الطعن رقم ٨٧٤ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٩٥٧ بتاريخ ١٩٨٠/١١/٥

لما كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن تمسك فى مستهل الجلسة بسماع شهود الإثبات وبعد أن ترافعت النيابة أصر على طلب سماع أقوال الشاهدين المقدم... والملازم... إلا أن المحكمة رفضت سماعهم وقررت البدء فى المرافعة مما أحاط محامى الطاعن بالحرج الذى يجمله معذوراً إن هو ترفع

فى الدعوى ولم يتمسك بطلبه بعد تقرير رفضه والإصرار على نظر الدعوى مما أصبح به المدافع مضطراً لقبول ما رآته المحكمة من نظر الدعوى بغير سماع الشهود، ولا يحقق سير إجراءات المحاكمة على هذا النحو المعنى الذى قصد إليه الشارع فى المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ عندما خول للمحكمة أن تقرر تلاوة الشهادة إذا تعذر سماع الشاهد لأى سبب من الأسباب أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك. لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بعيب الإخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه وإعادة وذلك دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن.

الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٨٢ بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٥

مضى كان يبين من المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن المحكمة الإستئنافية بعد أن نظرت القضية بجلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٧٨ قررت حجزها للحكم بجلسة ٤ من يونيه سنة ١٩٧٨ وصرحت بتقديم مذكرات لمن يشاء من الخصوم فى عشرة أيام، ثم أصدرت الحكم المطعون فيه بعد أن قدم لها المدعى بالحقوق المدنية مذكرة فى ٢٠ من مايو سنة ١٩٧٨ خللت مما يفيد إطلاع الطاعن أو المدافع عنه عليها أو إعلانها لأى منهما. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر دون أن يمدى الطاعن دفاعه رداً على المذكرة المقدمة من المدعى بالحقوق المدنية التى قبلتها المحكمة وأوردت فى حكمها مؤدى ما ورد بها من دفاع، مما يبطل إجراءات المحاكمة للإخلال بحقوق المتهم فى الدفاع لما يقضى به نص المادة ٢٧٥ من قانون الإجراءات الجنائية من أن المتهم آخر من يتكلم ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة قد صرحت بتقديم مذكرات لمن يشاء من الخصوم، إذ ليس من شأن هذا أن يغير من قواعد وضعت كفالة لعدالة التقاضى وعدم تجهيل الخصومة على من كان طرفاً فيها وأن يكون المتهم آخر من يتكلم.

الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٩١١ بتاريخ ١٩٨٠/١٠/٢٤

إن قعود المؤجر عن إخطار المجلس المحلى بأن العين مؤجرة مفروشة لا يفيد بطريق اللزوم أن العين ليست مؤجرة، لما كان ذلك. وكان من بين ما قام عليه دفاع الطاعن أمام محكمة ثانى درجة وأيده بما قدمه لها من مستندات أن العين مؤجرة مفروشة وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على هذا الدفاع فإنه يكون معيباً.

الطعن رقم ٤٤١٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٣٦١ بتاريخ ١٩٨٢/٣/١٤

لما كان البين من محضر جلسة المعارضة الإستئنافية ومن مطالعة المفردات أن المدافع عن الطاعنة أثار فى مرافقته أن الشاهد السعودى الجنسية المنسوب للطاعنة ممارسة الدعارة معه بمسكنه - شخص وهمى لا وجود له فى الحقيقة والواقع، وطلب من المحكمة تحقيق هذا الدفاع وتمسك به بمذكرته الختامية المصرح له

بتقديمها وقدم تأييداً لدفاعه صورة ضوئية لجواز سفر شخص آخر خلاف الشاهد تحمل ذات رقم جوازه الوارد بمحضر جمع الاستدلالات. لما كان ذلك، وكان الدفاع الذي تمسكت به الطاعة يعد في خصوص الدعوى المطروحة - دفاعاً جوهرياً كما كان يتعين معه على المحكمة أن تحمسه وأن تناوله في حكمها بياناً لوجه ما انتهى إليه قضاؤها في شأنه، أما وهي قد بلغت كلية عن التعرض له مما يكشف عن أنها أطرحته وهي على بينه من أمره - مع أنها قد عولت ضمن ما عولت في قضائها بالإدانة على الدليل المستمد من أقوال هذا الشاهد فإن حكمها يكون قاصر البيان مخللاً بحق الدفاع مستوجب النقض والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن.

الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٤٥٤ بتاريخ ١٩٨٢/٤/٦

لما كان الحكم المطعون فيه أثبت أن الطاعن نازع في قيمة الإطارات المختلة مقررراً أنها ٤٠٠ ج وليس المبلغ الذي أدعت به الجهة المجنى عليها والذي ضمنته فوائده ومصاريف إضافتها على القيمة الفعلية وطلب الاحتكام إلى السعر المحدد من الجهة المختصة وردد الحكم على هذا الدفاع بقوله " أن الهيئة العامة لكهربة الريف " المجنى عليها " أفادت بأن قيمة الإطارات المختلة ٧٣٥ ج وليس كما يزعم منهم لذلك يتعين مؤاخذته على أساس هذا المبلغ " لما كان ذلك وكان دفاع الطاعن فيما سلف يعد في خصوص الدعوى المطروحة هاماً ومؤثراً في تقدير العقوبة لما نص عليه المشرع في المادة ١١٨ مكرراً من قانون العقوبات من جواز الحكم بعقوبات أخف في حالة عدم مجاوزة قيمة المال المختلس ٥٠٠ ج - مما كان يقتضي من المحكمة تحجيمه لتقف على مبلغ صحته أو أن ترد بما يبرر رفضه أما وهي لم تفعل وردت عليه محتجة بالتقدير الذي حددته الجهة المجنى عليها وهو التقدير الذي يقوم دفاع الطاعن على المنازعة فيه - فإنها تكون قد أطرحت دفاعه بما لا يسوغ ما يشوب حكمها بالإخلال بحق الدفاع والقصور.

الطعن رقم ٢٢٩٦ لسنة ٥٢ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٣١٤ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٣

لما كان الأصل في الشهادة هو تقرير الشخص لما يكون قد رأى أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بجواسمه. ولذا فقد أجازت المادة ٨٢ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية - التي أحالت إليها المادة ٢٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية - رد الشاهد إذا كان غير قادر على التمييز لمرض أو خدانة أو مرض أو لأي سبب آخر، مما مقتضاه أنه يتعين على محكمة الموضوع إن هي رأت الأخذ بشهادة شاهد قامت منازعة جدية على قدرته على التمييز أن تحقق هذه المنازعة بلوغاً إلى غاية الأمر فيها للإستيقار من قدرة هذا الشاهد على تحمل الشهادة أو ترد عليها بما يفيدها. ولما كان القانون لا يتطلب في عاهة العقل أن يفقد المصاب الإدراك والتمييز معاً وإنما يتوافر بفقد أحدهما، وإذا ما كان الطاعن قد طعن على شهادة

الشاهد بأنه مصاب بما يفقده القدرة على التمييز وقدم مستنداً يظهر هذا الدفاع - على ما أثبتته المحكمة بحضور الجلسة - وقدمت المحكمة عن تحقيق قدرته على التمييز أو بحث خصائص إرادته وإدراكه العام إستنتاجاً من تكامل أهليته لأداء الشهادة، وعولت في نفس الوقت على شهادته في قضائها بإدانة الطاعن بالرغم من قيام منازعته الجدية حول قدرته على الإدلاء بشهادته بتعقل ودون أن تعرض لهذه المنازعة في حكمها المطعون فيه فإنه يكون معيماً بالقصور في التسيب فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ٤٢٤٣ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٨٥١ بتاريخ ١٩٨٢/١١/٤

لما كان الثابت بحضور جلسة المحاكمة أن الطاعن قدم مذكرة للمحكمة في ختام مرافحته وصفها بأنها تتضمن كل دفاعه وتمسك بما جاء بها من طلبات، وكان يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة تحقيقاً لوجه الطعن أن هذه المذكرة غير موجودة. ولما كان لا وجه للمنازعة فيما يقرر الدفاع بأسباب الطعن أنه أورده بتلك المذكرة - التي تعتبر متممة لدفاعه الشفوي - من طلب البراءة أصلياً واحتياطياً سماع شهود الإثبات ما دام أن الظاهر يسانده.

الطعن رقم ٤٤٢٤ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٩٣٧ بتاريخ ١٩٨٢/١١/٣٠

لما كان من المقرر أن الطلب الذي تلزم المحكمة بإجابه أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يقرع سمع المحكمة ويشتمل على بيان ما يرمى إليه به، ويصر عليه مقدمه في طلباته الختامية، وكان ما أثبت على لسان المدافع عن الطاعن بحضور جلسة المحاكمة التي دارت فيها المرافعة وصدر بها الحكم المطعون فيه من أنه " كان يجب إيقاف الفصل في هذه الدعوى حين الفصل في الدعوى الأصلية لا يعتبر من قبل الطلبات الجازمة، فضلاً عن أن المدافع عن الطاعن لم يصر عليه في طلباته الختامية إذ إختتم مرافحته بطلب البراءة أصلياً وإستعمال الرأفة بصفة احتياطية، فإنه لا تشرب على المحكمة أن هي أعرضت عن هذا الطلب وأغفلت الرد عليه.

الطعن رقم ٤٥٠٠ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٨٦ بتاريخ ١٩٨٣/١/٣١

من المقرر أن للمتهم مطلق الحرية في إختيار المحامي الذي يعول الدفاع عنه وحقه في ذلك حق أصيل مقدم على حق القاضي في تعيين محام له، وكان يبين لما تقدم أن الطاعن إعرض على السير في إجراءات الدعوى في غيبة محاميه الموكل وأصر هو - المحامي الحاضر - على طلب تأجيل نظرها حتى يتسنى تخاميه الأصل أن يحضر للدفاع عنه، غير أن المحكمة إلتفت عن هذا الطلب ومضت في نظر الدعوى وقضت على الطاعن بالعقوبة مكتفية بمثول المحامي الحاضر، دون أن تفصح في حكمها عن العلة التي تبرر عدم إجابهته

وأن تشير إلى إقتناعها بأن الغرض من طلب التأجيل هو مجرد عرقلة سير الدعوى، فإن ذلك منها يعد إخلال بحق الدفاع مبطلاً لإجراءات المحاكمة وموجباً نقض الحكم والإحالة.

الطعن رقم ٥٧٧٩ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٥٢ بتاريخ ١٩٨٣/١/٤

إذا كان بين من مدونات الحكم المطعون فيه إنه عول ضمن الأسباب التى أقام عليها قضاءه بإدانة الطاعن بجرمة هتك عرض اغنى عليها على ما جاء بتقرير المعامل من وجود حيوانات منوية على سروالها، ولم يستجب إلى طلبه - وقد أنكر التهمة - تحليل تلك الآثار لبيان ما إذا كانت من فصيلة مادته من عدمه مستنداً فى ذلك إلى عدم جدوى هذا الطلب لمضى فترة طويلة على إرتكابه الواقعة. لما كان ذلك وكانت الحقائق العلمية المسلم بها فى الطب الشرعى الحديث تفيد إمكان تعيين فصيلة الحيوان المنوى. كما أشارت بعض المراجع الطبية العلمية إلى بيان طريقة إجراء بحث الفصائل المنوية والخطوات التى تتبع فيها. لما كان ما تقدم، فقد كان متعيناً على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق المختص فنياً وهو الطبيب الشرعى أما وهى لم تفعل، إكتفاء بما قالته من أن فوات فترة طويلة على الحادث يجعل التحليل أمراً غير مجد، فإنها بذلك تكون قد أحلت نفسها محل الخبير الفنى فى مسألة فنية بحتة، ومن ثم يكون حكمها معيماً إلى جانب الفساد فى الاستدلال بالإخلال بحق الدفاع مما يتعين معه نقضه والإحالة، دون حاجة لبحث بالى أوجه الطعن.

الطعن رقم ٥٧٨٥ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٧٩ بتاريخ ١٩٨٣/١/٦

لما كان من المقرر أن المرض من الأعذار القهرية التى تبرر عدم تتبع إجراءات المحاكمة والتخلف عن حضور جلساتها مما يتعين معه على الحكم إذا ما قام عنر المرض أن يعرض لدليله ويقول كلمته فيه - وكان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائى لأسبابه دون أن يعرض لعنر المرض الذى أبداه الطاعن تبريراً لتخلفه عن حضور الجلسة التى صدر فيها الحكم المستأنف ولا للشهادة المرضية التى قدمها لإثبات صحة هذا العذر وإلغت عنه وأغفل الرد عليه. لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيماً بالقصور فى البيان ومنطوياً على إخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه بالنسبة للدعوى المدنية والإحالة بغير حاجة إلى بحث بالى أوجه الطعن.

الطعن رقم ٥٩٧٥ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٣٢١ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٦

متى كان المدافع عن الطاعن قد أثار بجملة المرافعة الأخيرة دفاعاً محصله أن الشايت من تقرير التحليل أن المادة المضبوطة لدى الطاعن لعقار الموتولون الذى لم يرد بالجدول الملحق بالقانون البين للمواد المخدرة وطلب إستدعاء خبير الطب الشرعى لمناقشته فى هذا الشأن، وكان البين من الجدول رقم "١" الملحق

القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات، وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ أن المادة الواردة بالبند "٩٤" منه هي مادة "الميتا كوالون" وأورد البند مشتقاتها العلمية وليس من بينها الموتولون - وإذا كان ما تقدم وكان الشرط لصحة الحكم بالإدانة في جريمة إحراز مادة مخدرة أو حيازتها أن تكون المادة المضبوطة من عداد المواد المخدرة المبينة حصراً في الجدول الملحق بالقانون المنجز وأن الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها وما إذا كانت من بين المواد المخدرة الواردة بذلك الجدول - عند المنازعة الجدية كالحال في الدعوى الماثلة - لا يصلح فيه غير الدليل القني الذي يستقيم به قضاء الحكم، وكانت المحكمة قد قعدت عن تقصي هذا الأمر عن طريق الخبر المختص بلوغاً لغاية الأمر فيه مع وجوب ذلك عليها، فإن حكمها يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٦٤٥٣ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٢٧٤ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٣

١) من المقرر أن الإعزاف لا يعزل عنه - ولو كان صادقاً - متى كان وليد إكراه كائناً ما كان قدره وإذا كان الأصل أنه يتعين على المحكمة إن هي رأت التعويل على الدليل المستمد من الإعزاف أن تبحث الصلة بينه وبين الإكراه المقول بحصوله وأن تنفي قيام الإكراه في إستدلال سائغ أطرح الدفع ببطالان الإعزاف على السياق المتقدم بقالة أن المتهم الثالث أعزف أمام النيابة العامة دون أن يشير إلى أن ثمة إكراه وقع عليه وإلى أنها ناظرته وأثبتت بحضورها خلوه من آثار تفيد التحقيق وكان هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه تبريراً لإستناده إلى الدليل المستمد من إعزاف الطاعن الثاني بتحقيق النيابة، ليس من شأنه أن يؤدي إلى إهدار ما دفع به الطاعنون من بطلان هذا الإعزاف لصدوره وليد إكراه وباطمئنانه إلى هذا الإعزاف لحصوله أمام تلك الجهة ولعدم ذكر من نسب إليه الإعزاف أمامها أنه كان مكرهاً عليه، أو أنها ناظرته فلم تلاحظ به آثار تفيد التحقيق ما دام أنه يتنازع في صحة ذلك الإعزاف أمام تلك الجهة، كما أن سكوت الطاعن المذكور عن الإفضاء الواقعة الإكراه في أية مرحلة من مراحل التحقيق - كما يذهب الحكم - ليس من شأنه أن ينفي حقماً وقوع الإكراه في أية صورة من صور مادية كانت أم أدبية لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد إستند في قضائه بالإدانة - ضمن ما إستند إليه من أدلة - إلى إعزاف المتهم الثالث " الطاعن الثاني " فإنه يكون معيباً بالقصور في التسيب والفساد في الإستدلال بما يطله ولا يعصمه من هذا البطلان ما قام عليه من أدلة أخرى لما هو مقرر من أن الأدلة في المواد الجنائية ضمايم متساندة يكمل بعضها بعضاً، ومنها عجمة تتكون عقيدة القاضي بحيث إذا سقط أحدها أو إستبعد

تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي إنتهت إليه المحكمة، أو الوقوف على ما كانت تنهى إليه من نتيجة لو أنها فعلت إلى أن هذا الدليل غير قائم.

الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٦٥٠ بتاريخ ١٨/٥/١٩٨٣

الأصل في الأحكام الجنائية أن تبني على المرافعة التي تحصل أمام ذات القاضي الذي أصدر الحكم وعلى التحقيق الشفوي الذي أجراه بنفسه، إذ أن أساس المحاكمة الجنائية هي حرية القاضي في تكوين عقيدته من التحقيق الشفوي الذي يجريه ويسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكناً، محصلاً هذه العقيدة من الثقة التي توحى بها أقوال الشاهد أو لا توحى، ومن التأثير الذي تحدثه هذه الأقوال في نفسه وهو ينصت إليها، مما تبني عليه أن على المحكمة التي فصلت في الدعوى أن تسمع الشاهد ما دام سماعه ممكناً، ولم يتنازل المتهم أو المدافع عنه عن ذلك صراحة أو ضمناً، لأن النفس في حالة الشاهد النفسية وقت أداء الشهادة وإستقامته وصراحتة، أو مراوغته وإضطرابه هي من الأمور التي تعين القاضي على تقدير أقواله حق قدرها وكان لا يجوز الإفتات على هذا الأصل المقرر بالمادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية أمام محاكم الجنايات عملاً بالمادة ٣٨١ من القانون ذاته، والذي إفترضه الشارع في قواعد المحاكمة لأية علة مهما كانت، إلا إذا تعذر سماع الشاهد لأي سبب من الأسباب أو قبل المتهم أو المدافع عنه صراحة أو ضمناً فإذا هي لم تفعل، توجب عليها أن تبرر سبب عدم سماعه بأسباب سائفة.

الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٩٧٩ بتاريخ ٢٣/١١/١٩٨٣

لما كان طلب الطاعن إجراء المضاهاة بعد - في صورة الدعوى المطروحة - دفاعاً جوهرياً لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى ويترتب عليه - لو صح - تغير وجه الرأي فيها، وإذ لم تقسطه المحكمة حقه وتعن بتحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه، واقتصرت في هذا الشأن على ما أوردته في حكمها لإطراح ذلك الدفاع من أسباب لا تؤدي إلى النتيجة التي تترتب عليها، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالإخلال بحق الدفاع من هذه الناحية أيضاً بما يستوجب نقضه والإعادة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن.

الطعن رقم ١٩٩٥ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٩٧٦ بتاريخ ٢٢/١١/١٩٨٣

لما كان دفاع الطاعن بضعف قدرته على السمع، وعدم إستماعه لما طلبه إليه مفتش التموين يعد في صورة الدعوى دفاعاً جوهرياً لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث إذا صح هذا الدفاع لتغير وجه الرأي فيها، فقد كان على المحكمة أن تحققه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه، دون تعليق ذلك على ما يقدمه الطاعن أو يتخذه من إجراءات تحقيقاً لدفاعه، أو أن ترد عليه بأسباب سائفة تؤدي إلى إطراحه. ولما كان الحكم فيه قد أيد الحكم الابتدائي الذي قضى بإدانة الطاعن أخذ بأسبابه دون أن تقوم المحكم بتحقيق المحكمة ما أثاره

من دفاع أو الرد عليه وعولت في قضائها بالإدانة على الدليل المستمد من محضر مفتش التموين المتضمن إمتناع الطاعن عن بيع السلعة التي طلبت منه فإنه يكون مشوباً إلى جانب القصور في النسيب بالإخلال بحق الدفاع وهو عيب يوجب نقض الحكم المطعون فيه والإحالة.

الطعن رقم ٢٣٦٢ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٢٧٩ بتاريخ ١٥/٣/١٩٨٤

لما كان ما أثاره الطاعن بصدد الحجز هو دفاع جوهرى إذ يقصد به نفى الركن المعنوى للجريمة التى دىن بها ونفى صفته كحارس يلتزم باحفاظة على المحجوزات وتقديمها يوم البيع وكان الحكم لم يلفت إلى هذا الدفاع إيراداً له أو رداً عليه فإنه يكون مشوباً بعيب القصور والإخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٧٥٠ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٣٧٨ بتاريخ ٣/٤/١٩٨٤

لما كان من المقرر أن القيود الواردة على تفتيش المنازل والحماية التى أحاطها بها الشارع تسقط عنها حين يكون دخولها بعد رضاء أصحابها رضاءاً صريحاً حراً لا لبس فيه حاصلاً منهم قبل الدخول وبعد إلمامهم بطروف التفتيش والغرض منه وبعدم وجود مسوغ يخول من يطلبه سلطة إجرائه ويستوى بعد ذلك أن يكون ثابتاً بالكتابة أو تستبين المحكمة ثبوته من وقائع الدعوى وظروفها، كما أنه من المقرر أيضاً أن الدفاع المكتوب فى مذكرة مصرح بها هو تتممه للدفاع الشفوى المبدى بمجلة المرافعة أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها، لما كان ذلك وكان البين من الإطلاع على المقررات أنه أثبت بمحضر الضبط أن المطعون ضده قد سمح بتفتيش مسكنه وحرر على نفسه إقراراً بموافقة على هذا التفتيش أرفق بالأوراق وأن محامى الطاعن تقدم بمذكرتين صرح له بتفديعهما أمام محكمة أولى وثانى درجة ضمنهما دفاعه المشار إليه بأسباب الطعن. وكان الحكم الابتدائى والحكم الإستئنافى المؤيد له لأسبابه لم يعرضا لمشروعية التفتيش المستفاد من الرضا الحاصل من الماطون ضده بتفتيش مسكنه وأغفلا دفاع الطاعن فى هذا الشأن إيراداً له ورداً عليه. بالرغم من أنه دفاع جوهرى كان يعنى على المحكمة وقد أبدى أمامها مؤيداً بذليله أن تعرض له وأن ترد عليه بما يدفعه إن رأت الإلضات عنه أما وهى لم تفعل فقد بات حكمها مشوباً بالقصور والإخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٦٢١٧ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٥٤٦ بتاريخ ٤/٦/١٩٨٤

لما كان من المقرر أنه إذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عنزه فى عدم الحضور كان لزاماً على المحكمة - محكمة الموضوع أن تقول كلمتها فى شأنه سواء بالقبول أو بالرفض وفى إغفال الحكم الإشارة إلى ذلك مساس بحق الدفاع يعيه بما يستوجب نقضه والإحالة - أما وقد إتخذت الطاعة من ذات العذر سبباً حال

دون علمها بصدور الحكم المطعون فيه الأمر الذى يفتح معه معاد الطعن بالنقض لها إلى يوم علمها رسمياً بصدوره - فإنه يكون لهذه المحكمة النظر فى هذا العذر وتقديره اعتباراً بأنه يتعلق بشكل الطعن بالنقض

الطعن رقم ٦٢٢٣ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٧٣٧ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٧

إذ كان بين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه رفض طلب الطاعن نذب حجير لتقدير قيمة البناء محل الإتهام بدعوى الإطمتنان إلى ما جاء بمحضر الضبط، وحكم فى الدعوى دون تحقيق دفاع الطاعن. لما كان ذلك، وكان دفاع الطاعن على السياق المتقدم - يعد فى صورة الدعوى جوهرياً بالنسبة لتهمة إقامة بناء تريد قيمته على حصة آلاف جنيه بغير موافقة اللجنة المختصة، إذ يترتب عليه - لو صح - تغير وجه الرأى فى الدعوى. فقد كان لزاماً على المحكمة أن تحققه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه أما وهى لم تفعل مكتفية فى حكمها المطعون فيه بالإطمتنان إلى ما أورده محضر الضبط فى محضره، مع أن أقواله تلك، هى بذاتها التى يجدها الطاعن وينصب عليها دفاعه بطلبه هذا بغية إظهار وجه الحق فيه وبيان مدى مطابقتها للواقع. فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع بما يعيبه ويوجب نقضه والإعادة للنهم جميعها، لما هو مقرر من أن جريمة إقامة بناء بغير ترخيص، وإقامته غير مطابق للأصول الفنية وإقامته بدون موافقة اللجنة المختصة، قوامها فعل ماضى واحد، هو إقامة البناء فالواقعة المادية التى تتمثل فى إقامة البناء هى عنصر مشترك بين كافة الأوصاف القانونية التى يمكن أن تعطى لها وهى تتباين صورها بتنوع وجه المخالفة للقانون، غير أنها كلها ناتجة متولدة عن فعل البناء الذى تم مخالفاً للقانون، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بعقوبات مختلفة عن الجرائم سالفة الذكر، مع وجوب تطبيق الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات والحكم بالعقوبة الأشد، وكانت جريمة إقامة بناء بدون موافقة اللجنة المختصة، هى الجريمة ذات العقوبة الأشد. فإن نقض الحكم بالنسبة لها - على السياق المتقدم - يوجب نقضه بالنسبة لتهمة إقامة بناء بدون ترخيص وإقامته غير مطابق للأصول الفنية.

الطعن رقم ٦٣٦٩ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ١٤٦ بتاريخ ١٩٨٤/٢/١٢

لما كان بين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن لم يتمسك بتزوير الشيك محل الإتهام أو بطلب سلوك طريق الطعن بالتزوير عليه فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة عدم إستجابتها لطلب لم يطرحه عليها أو الرد عليه. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس معنياً رفضه موضوعاً.

الطعن رقم ٦٤٩٢ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٣٣٨ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٥

من المقرر أنه إذا كان الأصل أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة النهم فى مناحى دفاعه المختلفة إلا أنه يتعين عليها أن تورد فى حكمها ما يدل على أنها واجهت عاصر الدعوى وأملت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت

إليها ووارت بينها، فإذا هي إلتفت كلية عن التعرض للدفاع الطاعن وموقفه من التهمة التي وجهت إليه مما يكشف عن أن المحكمة قد أطرحت هذا الدفاع وهي على بينة من أمره فإن حكمها يكون قاصر البيان مستوجب نقضه وإذ فني كان ذلك. وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ من دفاع الطاعن إقراراً منه بمقارفته الجريمة في حين أن دفاعه قائم على أن الاتفاق تم على أساس مشروع إلا أن تنفيذه من جانب الجهة الموجهة هو الذي تم على خلاف القانون - دون علم منه. وهو دفاع يعد في خصوص الدعوى المطروحة هامة ومؤثراً في مصيرها مما كان يقتضى من المحكمة تحجيصه لتقف على مبلغ صحته أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه أما هي ولم تفعل مقتصرة بتلك العبارة القاصرة التي أوردتها عن غير تفتن لحقيقة هذا الدفاع فإن حكمها يكون مشوباً بإخلال بحق الدفاع والنقص.

الطعن رقم ٣٨٠ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٨٦٠ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٤

لما كان من المقرر أن للمتهم مطلق الحرية في اختيار التهمة التي يتولى الدفاع عنه. وحقه في ذلك حق أصيل مقدم على حق القاضي في تعيين محام له وكان بين من الأوراق أن الطاعن قد وكل محامياً للدفاع عنه في الجناية المخالة إلى محكمة الجنيح تطبيقاً للمادة ١٦٠ مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية بيد أنه تخلف وحضر عنه محام آخر أصر على طلب تأجيل نظرها حتى يتسنى غاميه الأصيل أن يحضر للدفاع عنه غير أن المحكمة إلتفت عن هذا الطلب وفصلت في الدعوى قضية بتأييد الحكم المستأنف دون أن تفصح في حكمها عن العلة التي تبرر عدم إجابته وأن تشير إلى إقتناعها بأن الغرض من طلب التأجيل عرقلة سير الدعوى فإن ذلك منها إخلال بحق الدفاع مطلق لإجراءات المحاكمة وموجب لنقض الحكم والإحالة بغير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن.

الطعن رقم ٣١٥٤ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٨٠٤ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢١

لما كان الدفاع عن الطاعنين تمسك بسماع شهود الإثبات وأصر على طلبه مبنياً ودواعيه، إلا أن المحكمة رفضت الاستجابة إلى طلبه وقررت السير في نظر الدعوى، مما أحاط محامي الطاعنين بالخارج الذي يجعله معذوراً إن هو ترفع في الدعوى ولم يتمسك بطلبه بعد تقرير رفضه والإصرار على نظر الدعوى، مما أصبح به المدافع مضطراً لقبول ما إرتأته المحكمة من نظر الدعوى بغير سماع الشهود، ولا يحقق سير إجراءات المحاكمة على هذا النحو المعنى الذي قصد إليه الشارع في المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ عندما خول للمحكمة أن تقرر تلاوة الشهادة إذا تعذر سماع الشاهد لأى سبب من الأسباب أو قبل التهمة أو المدافع عنه ذلك لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بعيب الإخلال بحق الدفاع مما يوجب نقضه وإعادة.

الطعن رقم ٣٩٧٨ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٨٢١ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٥

منى كان بين من الإطلاع على الأوراق أن المحكمة الإستئنافية تحقيقاً لدفاع الطاعن وإستجلاء لواقعة الدعوى قبل الفصل فيها تمكنه من الطعن بالتزوير وأوقفت الدعوى من بعد ذلك لتحقيق النيابة العامة هذا الطعن، وإذ إستأنفت الدعوى سيرها وحجرتها المحكمة للحكم فيها أعادتها للمرافعة بأسباب جاء فيها أن قسم أبحاث التزيف والتزوير طلب إستكتاب المدعى بالحق المدنى لإسمه عدة مرات بالطريقة العادية - فضلاً عن طلب المتهم ضم الشكوى الإدارى رقم ٧٩/٤٥٤ قسم دمياط. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه مكتفياً بتعديل العقوبة فقط - دون أن يشير طليه إلى تقرير قسم أبحاث التزيف والتزوير المقدم فى الدعوى ولم يورد فحواه ولم يعرض لما إنتهى إليه من نتائج فإن ذلك لما ينشئ بأن المحكمة لم تواجه عناصر الدعوى ولم تلم بها على وجه يفصح عن أنها فطنت لها ووازنت بينها، ولا يحمل قضاؤها على أنه عدول عن تحقيق الدعوى عن طريق مكتب الخبراء إكتفاء بالأسباب التى قام عليها الحكم الابتدائى. ذلك بأنه من المقرر أنه إذا كانت المحكمة قد رأت أن الفصل فى الدعوى يتطلب تحقيق دليل يعينه فواجب عليها أن تعمل على تحقيق هذا الدليل أو تضمن حكمها الأسباب التى دعيتها إلى أن تعود فتقرر عدم حاجة الدعوى ذاتها إلى هذا التحقيق، أما هى ولم تفعل ولم تن بتحقيق دفاع الطاعن بعد أن قدرت جدته - ولم تقسطه حقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه وهو دفاع يعد فى خصوص هذه الدعوى جوهرياً ومؤثراً فى مصيرها بل سكنت عنه إيراداً له ورداً عليه فإن ذلك مما يعيب حكمها ويوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن.

الطعن رقم ١٠ لسنة ٣ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ١٦ بتاريخ ١٩٣٢/١١/١٤

عدم الرد على الدفاع فى مناحيه المختلفة لا يمكن قطعاً إعتباره إخلالاً بحق الدفاع، إذ الإخلال بهذا الحق هو حرمان المتهم من إبداء أقواله بكامل الحرية، أو إعمال الفصل فى طلب صريح من طلبات التحقيق، أو فى الدفوع الفرعية التى يبديها، أو فى دفاع صريح خاص بعذر قانونى من الأعذار المبيحة أو المانعة من العقاب. أما أن يبدى المتهم دفاعاً عادياً منصّباً على نفسى ما أسند إليه من الأفعال ومستتجاً مما تم فى القضية من التحقيقات فلا تفره المحكمة عليه ولا تأخذ به، فليس فيه أدنى إخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٣ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٢٢ بتاريخ ١٩٣٢/١١/٢١

إذا صدر حكم ابتدائى منهم، لعدم وجود دليل عليه سوى أقوال شخص كان متهماً معه فى الدعوى وأثبتت المحكمة أنه رجل منحط الخلق لا يعول على أقواله، ثم حكمت المحكمة الإستئنافية بإلغاء هذا الحكم، مستندة فى هذا الإلغاء إلى أقوال الشاهد الذى أطرحت المحكمة الابتدائية أقواله إطرachاً معللاً

تعليلاً مقبولاً، ملتزمة هي تأييد هذه الأقوال بما قرره شاهد في التحقيقات لم يسمع، لا أمام المحكمة الجزئية ولا أمامها هي، على الرغم من طلب الدفاع سماع أقواله لديها، وكان ما قرره هذا الشاهد - على ما ورد في حكمها هي - ليس فيه أى ذكر لهذا المتهم، كان حكمها فاسد الأسباب في إلغاء حكم البراءة، ومعياً من جهة إعماده على أقوال شخص لم يسمع كشاهد لدى القضاء وكان عدم إيجابتها الدفاع إلى طلب سماع أقوال هذا الشخص، أو على الأقل رفض هذا الطلب، مع بيان العلة، إخلالاً منها بحق الدفاع مبطلاً للحكم.

الطعن رقم ١٣ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢١٧ بتاريخ ١٩٣٣/١١/٢٧
من الإخلال بحق الدفاع ألا تهى المحكمة للمتهم فرصة الإطلاع على مستند قدم بجلسته المرافعة لم يسبق للمتهم الإطلاع عليه وإعترض على تقديمه في ذلك الظرف وطلب التأجيل للرد عليه أو تفسيره على الوجه الذى يراه فى مصلحته فلم تنجبه المحكمة إلى طلبه وقبلت المستند واعتمدت عليه فى تكوين عقيدتها فى موضوع الدعوى.

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٨٦ بتاريخ ١٩٣٤/١١/٥
إذا أنهم شخص بالقتل وإنهم آخر بأنه مع علمه بوقوع هذه الجناية أعان الجاني على الفرار من وجه القضاء بإخفاء أدلة الجريمة بأن ساعده فى حمل جثة القتيل بقصد إلقائها فى البحر، وإعتراف الجاني بأنه هو الذى قتل المجنى عليه ولكن يختلف هو والمتهم الآخر فى تقرير الباعث الحقيقى على إقواف القتل ثم عولت محكمة الجنايات فيما يتعلق بسبب القتل على ما أوضحه هذا المتهم الآخر، فإن هذا الاختلاف فيما يتعلق بالباعث على ارتكاب الجريمة يجعل المتهم الآخر فى الواقع شاهد إثبات ضد القاتل مما يستلزم حتماً فصل دفاع كل من المتهمين عن الآخر وإقامة محام مستقل لكل منهما، لأن إنتداب محام واحد عنهما لا يهين هذا المحامي الحرية فى تنفيذ ما يقرره أيهما ضد الآخر، ولما لا نزاع فيه أن للباعث على ارتكاب الجريمة فى نظر قاضى الموضوع أثراً فعالاً فى تقدير العقوبة. وإذن فإن إنتداب محام واحد لكلا المتهمين فى هذه الصورة يكون فيه إخلال واضح بحق الدفاع للإجراءات وموجب لنقض الحكم.

الطعن رقم ٢١٢١ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٥٠٢ بتاريخ ١٩٣٥/١١/١٨
إن تقديم مذكرة من أحد الخصوم بدفاعه بغير إطلاع خصمه عليها فيه إخلال بحق الدفاع لما يوجب على ذلك من عدم تمكين الخصم الذى لم يعلن بها من مناقشة الخصم الذى قدمها فيما أدلى به فيها من البيانات فإذا رخصت المحكمة للمدعى بالحق المدنى بتقديم مذكرة فى الفترة التى حجزت فيها القضية للحكم

لقدمها فعلاً وضمت إلى أوراق الدعوى من غير أن تبلغ للمتهم، ثم أصدرت المحكمة بعد ذلك حكمها كان هذا الحكم معيياً باطلاً.

الطعن رقم ١١٩٧ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٧٠ بتاريخ ١٩٣٧/٤/٢٦

من الإخلال بحق الدفاع أن تبنى المحكمة إدانة المتهم على وقائع جديدة دون أن تلتفت إليها ليتناولها دفاعه.

الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٧٦ بتاريخ ١٩٣٨/٣/٢٨

على المحكمة أن تعاون الدفاع في أداء مأموريته وأن تأمر بالبحث عن الشاهد وإحضاره ولو بالقوة لأداء الشهادة ما دام الدفاع قد لجأ إليها في ذلك وأثبت أن الشاهد يتهرب من تسليم الإعلان ليتخلص من أداء الشهادة، وما دامت المحكمة نفسها قد تبنت أحقية الدفاع في تمسكه بوجوب مناقشته، وأنه لم يكن في طلبه مراوغة أو قاصداً تعطيل سير الدعوى. فإذا قصرت المحكمة في ذلك فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع.

الطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٤٨ بتاريخ ١٩٣٨/١/٣١

إذا كان الثابت أن المتهم أحيل على محكمة الجنايات محاكمته وفقاً للمادة الأولى من قانون المجرمين المعتادين على الإجرام، وأن النيابة طلبت بالجلسة معاقبته على هذا الأساس ولم تطلب تطبيق المادة الثانية من القانون المذكور، وأن المحكمة لم تنبه الدفاع عن التهم إلى أن المادة الواجبة التطبيق هي غير المادة التي أحيل للمحاكمة على أساسها، فليس للمحكمة مع ذلك إلا أن تقضى في الدعوى على أساس المواد الواردة في أمر الإحالة، لأن في تطبيق المادة الثانية من ذلك القانون تسويماً لمركز المتهم إذ هي تقضى بوجوب اعتبار المحكوم عليه مجرمًا إعتاد الإجرام.

الطعن رقم ٢١١٣ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣١٨ بتاريخ ١٩٣٨/١١/٧

إن تقدير مسئولية كل منهم جنائياً يجب أن يبنى على أساس صحيح من الوقائع لأن هذا التقدير يختلف باختلاف أشخاص المتهمين وما تشهد به الوقائع بالنسبة لكل منهم. فقد يأخذ القاضى بدليل بالنسبة لمتهم ولا يأخذ به في الوقت نفسه بالنسبة لمتهم آخر، وهذا يقتضى أن تكون محكمة الموضوع على بينة من حقيقة الواقعة بالنسبة لكل منهم. فإذا كان الظاهر من المقارنة بين ما قرره الشهود بمحضر المحاكمة وما أثبتته المحكمة الابتدائي بالنسبة لكل من المتهمين أن المحكمة صورت الواقعة بغير ما قرره الشهود وأسندت إلى كل منهم من الوقائع ما كان من الآخر، وتمسك أحد المتهمين لدى المحكمة الإستئنافية بأن الوقائع التي أثبتتها المحكمة المستأنف بالنسبة له لم تصدر عنه، ومع ذلك أيدت المحكمة الحكم لأسبابه دون أن تعير هذا الدفاع إلغائاً كان حكمها معيياً متعيناً نقضه.

الطعن رقم ٢١٢٠ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٢٢ بتاريخ ١٩٣٩/١/٢

إذا تمسك الدفاع أمام المحكمة بكذب شهود الإنبات في جناية قتل مستنداً إلى دليل فني كالكشف الطبى الموقع على اغنى عليه ولم تحقق المحكمة هذا الدفاع وترد عليه بل أثبت في حكمها ما لا يتفيه فهذا الحكم يكون معيناً نقضه للإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ٢٣٥٠ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٤٩ بتاريخ ١٩٣٨/١١/٢١

الأصل في التحقيق في دور المحاكمة أن يكون شفوياً لينسنى للمحكمة وللخصوم فى الدعوى مناقشة الشهود إستجلاء للحقيقة. فلا يجوز للمحكمة أن تستند إلى دليل ورد بالتحقيق الابتدائى وتعتمد عليه إلا إذا كان غير ميسور لها تحقيقه بنفسها. وإذن فالحكم الذى يجعل عماده فى إدانة المتهم أقوال شاهدين فى التحقيق دون أن تسمعها المحكمة يكون قد أخل بحقوق الدفاع ويعين نقضه.

الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ١١ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٤٥٣ بتاريخ ١٩٤١/٤/٢٨

إن المحكمة بعد أن تؤجل نظر الدعوى لأى سبب من الأسباب لا يكون لها أن ترجع عن أمرها من غير أن تحظر المتهم ولو كان التأجيل قد حصل فى غيبته إذ بغير ذلك لا يجوز، لأى سبب من الأسباب، أن يحكم فى موضوع القضية إلا فى الجلسة التى أجلت لها. لأنه بمجرد صدور أمر التأجيل إلى جلسة معينة يكون للمتهم أن يعتمد عليه. فلا يجوز الرجوع فيه بغير تبيحه إلى ذلك. وإذن فإذا كانت المحكمة بعد أن أصدرت أمرها بالتأجيل قد رجعت فيه، ونظرت القضية فى غيبة المتهم فى نفس الجلسة التى أصدرت فيها الأمر، فإنها بذلك تكون قد أخلت بحقه فى الدفاع، ويكون للمتهم أن يطعن فى حكمها بطريق النقض لهذا السبب إذا لم يكن له طريق آخر للطعن فيه.

الطعن رقم ١٣١ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٠٠ بتاريخ ١٩٤١/١٢/١٥

إذا أدانت المحكمة الإستئنافية المتهم فى واقعة لم ترفع بها الدعوى فإن هذا فيه تجاوز منها لسلطتها، كما أن فيه حرماناً للمتهم من درجة من درجات التقاضى، وإخلالاً خطيراً بحقه فى الدفاع. فإذا كانت الدعوى قد رفعت عن سرقة أوراق معينة " إيصالات"، وقضت محكمة الدرجة الأولى ببراءته من سرقة هذه الأوراق فلا يجوز للمحكمة الإستئنافية أن تدنيه فى سرقة أوراق أخرى لم تكن الدعوى مرفوعة بها، ولم يرد لها ذكر فى حكم محكمة الدرجة الأولى، ولم تجر على لسان أحد من الخصوم أمام محكمة الدرجة الثانية.

الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٠٧ بتاريخ ١٩٤٢/١/١٩

للوصى أن يقدم إلى المحكمة الجنائية بكل ملاحظاته على الحساب الذى أنتج المبلغ المتهم بتديده من مال القاصر حسبما قرره المجلس الحسى متى كان لم يتفق من قبل مع المجلس بشأنه. فإن هذا الإتفاق هو وحده

الذى يمكن أن يحتاج به كل من الطرفين على الآخر. وإذن فإنه يجب على المحكمة أن تلتصق بنفسها تلك الملاحظات غير متقيدة في ذلك بقرار المجلس الحسى، فإذا هى لم تفعل، وأنكرت على الوصى حقه فى مناقشة الحساب بعد إعماده من المجلس، فإن حكمها يكون قاصراً متعيناً نقضه.

الطعن رقم ١٤٣٦ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٧٨٨ بتاريخ ١٠/٢٩/١٩٤٥
إنه وإن كان حضور محام عن التهم بمنحة غير الواجب قانوناً إلا أنه متى عهد التهم إلى محام بمهمة الدفاع عنه، فإنه يتعين على المحكمة أن تسمعه. فإذا طرأ عليه عذر قهرى منعه عن القيام بمهمته فيكون على المحكمة، متى ثبت صحة عذره، أن تمهل الوقت الكافى لتحضير دفاعه، وإنها تكون قد أحلت بحق التهم فى الدفاع. فإذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن محامى التهم إعتذر بمرضه وقدم زميله إلى المحكمة شهادة بذلك، فإنه يكون على المحكمة أن تقدر هذا العذر، فإذا إقتضت بصحته أجلت القضية إلى جلسة أخرى حتى يتمكن المحامى من القيام بواجب الدفاع عن التهم. وإذا رأت أنه غير صحيح ورفضت التأجيل كان عليها أن تبين أسباب ذلك، وأن تراعى فى الوقت نفسه حالة التهم ومبلغ إتصالة بالعذر الذى أبدها المحامى حتى إذا ما تبين لها أنه لا علاقة له به وأنه كان معولاً فى دفاعه على المحامى أجلت له الدعوى ليستعد هو للدفاع. ولا يقلل ترخيصها فى تقديم مذكرات، لأن المذكرات فى المواد الجنائية لا يصح أن يجبر الخصوم على الإكفاء بها فى دفاعهم.

الطعن رقم ٧٧ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٧٤ صفحة رقم ٤٨ بتاريخ ١٤/١/١٩٤٦
إذا كان الدفاع عن التهم بالشروع فى قتل قد تمسك بأنه بسبب السكر لم يكن مسئولاً عما صدر منه فلم تأخذ المحكمة بهذا الدفاع مكتفية فى تنفيذه بقولها إنها لا تتول عليه، فهذا يجعل حكمها قاصراً إذ كان يتعين عليها أن تمحص هذا الدفاع وتبين الأسباب التى تستند إليها فى عدم الأخذ به لأنه دفاع هام من شأنه لو صح أن يرفع عن التهم المسئولية الجنائية.

الطعن رقم ١١٢ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٧٤ صفحة رقم ٤١ بتاريخ ٣١/١٢/١٩٤٥
إذا كانت التهمة المرفوعة بها الدعوى على التهم هى أنه إشرك فى جناية إختلاس موظف بضاعة مسلمة إليه بسبب وظيفته بأن أعانته بإخفاء البضائع المختلسة فلا يجوز للمحكمة إذا رأت تبرة الموظف لعدم ثبوت تهمة الإختلاس الموجهة إليه أن تدين هذا التهم على أساس أنه ارتكب جريمة إخفاء أشياء مسروقة دون أن تلتفت نظر الدفاع، لأن هذا فى الواقع ليس مجرد تعديل فى وصف الأفعال محل المحاكمة مما يصح إجراؤه فى الحكم بعد الفراغ من سماع الدعوى، وإنما هو تغيير فى التهمة ذاتها يوجب القانون لفت نظر الدفاع إليه فى الجلسة ليرافع على أساسه.

الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٧٤ صفحة رقم ١٠٩ بتاريخ ١٨/٣/١٩٤٦

إذا كانت المحكمة قد اعتمدت في إدانة متهمين على قول لأحدهما لم يسلم به الآخر، وكان هذان المتهمان يتولى الدفاع عنهما محام واحد، فإن حكمها يكون معيياً. إذ أن تولى محام واحد الدفاع عن هذين المتهمين فيه إخلال بحق الدفاع لتعارض مصلحتيهما ونقض الحكم لهذا السبب يقتضى نقضه بالنسبة إلى كل الطاعنين لوحدة الواقعة المتهمين فيها مما يستوجب لحسن سير العدالة أن تكون إعادة نظر الدعوى بالنسبة إلى جميع المتهمين بارتكاب واقعتها.

الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٧٤ صفحة رقم ١٢٠ بتاريخ ٨/٤/١٩٤٦

إذا كان المتهم قد تمسك في دفاعه أمام المحكمة بأن شاعدي الإثبات لم يكونا لسيطعما من المكان الذى قالوا إنهما كانا به أن يريا من يكون فى المكان الذى وقع فيه الحادث لوجود مبان بين المكانين تحجب النظر وتمنع الرؤية، وقدم تأييداً لهذا الدفاع خريطة من مصلحة المساحة ورسمًا مكرراً منقولاً عنها، ثم طلب إلى المحكمة أن تتنقل لمعاينة المكان لتحقيق بنفسها من خطأ المعاينة التى أجرتها النيابة فى التحقيق ولكن المحكمة صدقت هذين الشاعدين وردت على الدفاع بقولها إنها لا ترى محلاً لإجابة طلب الانتقال وإعادة المعاينة من جديد إزاء ما ظهر صراحة من المعاينة التى أجرتها النيابة من أن المكان الذى كان به الشاعدان لا يفصله عن مكان الحادث إلا فضاء مكشوف لا يحجب الرؤية مطلقاً، فإن هذا الذى قالته المحكمة لا يصلح رداً لأن يبنى عليه رفض طلب الانتقال الذى كان الغرض منه إثبات عدم صحة ما تضمنته معاينة النيابة. وبهذا يكون الحكم قاصر البيان متعيناً نقضه.

الطعن رقم ٩٨٦ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٧٤ صفحة رقم ١٦٠ بتاريخ ٢١/٥/١٩٤٦

إن تولى محام واحد الدفاع عن متهمين بجنحة، حتى عند اختلاف مصلحة أحدهما عن مصلحة الآخر ذلك لا يسوغ النعى على المحكمة أنها أخلت بحق المتهم فى الدفاع، فإن حضور المحامين للدفاع عن المتهمين فى مواد الجنب والمخالفات ليس لازماً بمقتضى القانون، بل الواجب أن يحضر المتهم أمام المحكمة مستعداً للمرافعة عن نفسه بنفسه أو بمن يختاره من المحامين، وما دام المتهم كان فى مقدوره أن يمدى هو دفاعه، ولم يدع أن أحداً منعه من إبداء دفاعه، فلا يكون ثمة من وجه لما يدعيه من الإخلال بحقه فى الدفاع.

الطعن رقم ١٨٩٢ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٧٤ صفحة رقم ٢٣٣ بتاريخ ١٨/١١/١٩٤٦

إذا كانت الدعوى قد رفعت على زيد وبكر بأن زيدا ضرب المجنى عليه عمداً بفأس على رأسه فأحدث به إصابتين تخلفت عنهما عاهتان مستديمتان، وبأن بكراً ضرب المجنى عليه بعضاً على كتفه فأحدث به إصابة تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوماً، وتولى الدفاع عن هذين المتهمين محام واحد، وكان بعض

الشهود في الدعوى قد ذكر في شهادته أن بكراً اعتدى على الجنى عليه بضربه على رأسه، فإن تولى محام واحد الدفاع عن المتهمين الإثنين فيه إخلال بحق زيد في الدفاع لتعارض مصلحته مع مصلحة المتهم الآخر بكر، إذ أن أقوال أولئك الشهود في حق بكر هي مما كان ينبغي أن يكون محل تقدير في الدفاع عن زيد وكان يصح أن يتمسك بها في الجلسة لمصلحته لدراء المسؤولية الجنائية كلها عنه على أساس أن إصابات الرأس جميعها إنما كانت من فعل بكر، أو لتخفيف العقوبة عنه على أساس أنه لم يكن هو الذي أحدثها كلها، أو لعدم مسؤوليته في الواقع إلا عن عاهة واحدة من العاهتين.

الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٩٠ بتاريخ ١٠/٢/١٩٤٧

إذا كان المتهم بإنشاء بناء على غير الأبعاد القانونية قد تمسك بضرورة سماع مهندس التنظيم الذي عاين وقوع المخالفة فأجابته المحكمة إلى طلبه وأجلت الدعوى لإعلان المهندس، ولكنه لم يحضر الجلسة التي حددت لسماعه، فأصر الدفاع على وجوب سماعه ومناقشته لعمله محضرين مختلفين عن العين نفسها نظرت المحكمة الدعوى وفصلت فيها بإدانة المتهم ولم ترد على هذا الطلب بما يبرر رفضه، فهذا يعيب حكمها بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ١٣٦١ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٤٥ بتاريخ ١٢/٥/١٩٤٧

الإدانة يجب - بحسب الأصل - ألا تبنى إلا على التحقيقات التي تجريها المحكمة بنفسها في الجلسة في حضرة الخصوم في الدعوى. فإذا كان المتهم قد تمسك أمام محكمة الدرجة الأولى بسماع الشهود فلم تجبه المحكمة إلى طلبه وأدانته بغير أن تسمعهم، وأقامت حكمها على أقوال الشهود في التحقيقات الأولية، ثم كرر هو الطلب أمام المحكمة الاستئنافية فلم تجبه هي الأخرى إليه ولم ترد عليه، فإن حكمها يكون معيباً واجباً نقضه.

الطعن رقم ١٣٦٦ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٤٦ بتاريخ ١٢/٥/١٩٤٧

لا يجوز للمحكمة أن تتكهن أو تفترض أقوالاً أو روايات لشاهد لم تسمعه بنفسها. فإذا كان الدفاع عن المتهم قد طلب إلى المحكمة سماع شهادة عسكري مسلم في التحقيق بوجوده في مكان الحادث فلا يجوز لها - متى كان من الميسور الإمتداء إليه من واقع دفاتر البوليس - أن لا تستجيب إلى هذا الطلب متعللة لذلك بأقوال الفرضت أنه سيقولها إذا ما سمع أمامها.

الطعن رقم ٢١٨٧ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤٤٨ بتاريخ ١/٦/١٩٤٨

إذا كان الدفاع عن المتهم قد طلب إلى المحكمة الاستئنافية أن تضم دعويين إلى الدعوة المنظورة لأن بهما مستندات تفيد المتهم في دفاعه، فأجلت الدعوى إلى آخر الجلسة، ثم أطلعت على الدعويين المطلوب

ضمهما في عيبه الدفاع، ثم أصدرت حكمها بتأييد الحكم المستأنف القاضي بإدانة المتهم لأسبابه، فإن حكمها يكون باطلاً لإخلاله بحق الدفاع، إذ الظاهر أنها أجلت الدعوى لآخر الجلسة حتى تصدر قرارها في صدد ضم القضيتين ثم أمرت بالضم ونفذ أمرها وأطلعت على الأوراق ثم أصدرت حكمها دون أن تسمع دفاعاً في الموضوع

الطنع رقم ٩٠ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٤٠٠ صفحة رقم ٧٢ بتاريخ ١٩٢٨/١٢/٢٠
حضور أحد المحامين عن المحامي الأصيل في الجلسة تطوعاً من باب المجاملة المحض وبدون قبول المتهم لا يجعل مناقشة المحكمة للشهود في الجلسة المذكورة حاصلة في وجه المحامي الأصيل ويكون ذلك إجراء مبطلاً للحكم لإخلاله بحق الدفاع.

الطنع رقم ٤٠٠ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٤٠٠ صفحة رقم ١٥٢ بتاريخ ١٩٢٩/١/٣١
عدم رد المحكمة الإستئنافية إيجاباً أو سلباً على ما يقدم لها من طلبات التحقيق الجوهرية المعينة يعد إخلالاً بحق الدفاع يعيب الحكم ويوجب نقضه.

الطنع رقم ٢٦٤٥ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٤٠٠ صفحة رقم ٣٩٣ بتاريخ ١٩٢٩/١١/٢٨
إذا حضر المتهم ومعه محاميه جلسة مرافعة أمام المحكمة الإستئنافية وحكمت هذه المحكمة في الدعوى بعد أن سمعت دفاع محامي المدعى بالحق المدني وقبل أن يبدي محامي المتهم دفاعه فإن حكمها يقع باطلاً ويتعين نقضه لما وقع في إجراءات المحاكمة من إخلال بحقوق الدفاع.

الطنع رقم ٢٦٧٥ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٤٠٠ صفحة رقم ٣٩٥ بتاريخ ١٩٢٩/١٢/٥
إذا قررت المحكمة الإستئنافية بعد إنتهاء المرافعة في الدعوى تأجيل النطق بالحكم لجلسة أخرى مع ضم قضية أخرى ثم حكمت ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية معتمدة على ما إستخلصته هي وحدها من أوراق القضية المضمومة وقع حكمها هذا باطلاً لإخلاله بحقوق دفاع المدعى بالحق المدني إذ كان ينبغي لها أن تفتح له باب المرافعة وتمكنه من الإطلاع على القضية التي أمرت بضمها ليبدى دفاعه عما عساه يوجد بملفها من الأوراق.

الطنع رقم ٥١ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ١٤٠٠ صفحة رقم ٤٦٣ بتاريخ ١٩٣٠/١/٣٠
إن المادة ١٥ من لائحة الإجراءات الداخلية تحرم على أى خصم أن يقدم بعد إقفال باب المرافعة أوراقاً أو مذكرات إلا إذا رخصت المحكمة في ذلك وصار تبليغها لخصمه من قبل تقديمها. ومفهوم هذا أن المحكمة أيضاً تحرم عليها أن تقبل الأوراق التي لم ترخص بها ولم تبلغ للخصم، وأن تطلع عليها وتضمها بملف

الدعوى، بل واجبها ألا تطلع على تلك الأوراق وأن تستبعدا لأول وهلة إن فرض وعرضها قلم الكتاب عليها ولم يتم بواجبه من عدم قبولها. وهذا المفهوم منصوب عليه صراحة بمادتي ٩٤ و ٩٥ من قانون المرافعات، كما أنه نتيجة حتمية لازمة عن مبدأ وجوب مواجهة الخصوم بعضهم بعضاً بالدفاع وتمكين كل خصم من مناقشة ما يدلى به خصمه من الحجج. فإن خولفت هذه القاعدة في حكم كانت تلك المخالفة مما يفسده ويمنع الإطمئنان إليه وكان من المتعين نقضه لإخلاله بحقوق الدفاع.

الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٤٦٦ بتاريخ ١٩٣٠/٢/٦

للمتهم الحق في أن تسمع شهادة شهود نفيه الذين يحضرهم، وليس للمحكمة عدم سماعهم إلا لسبب واضح تبينه، وليست الإحالة على ما قرره الشاهد في التحقيق من الأسباب القانونية المقبولة لتبرير عدم سماعها شهادته، فإنه مهما يكن هذا الشاهد قد قرر في التحقيق مما لا يوافق مصلحة المتهم فلعله يقرر أمام المحكمة ما يكون لمصلحته ولعل المحكمة تقتنع بما يقرره.

الطعن رقم ١٨٨٣ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢٤ صفحة رقم ١٣٨ بتاريخ ١٩٣٠/١٢/٤

إذا إتهمت النيابة شخصين بإرتكاب جريمة وكانت هذه الجريمة لا يحتمل وقوعها منهما معاً بل من أحدهما فقط كانت مصلحة كل من هذين المتهمين متعارضة مع مصلحة الآخر. فإذا قبلت المحكمة أن يتولى الدفاع عنهما محام واحد ثم حكمت ببراءة أحدهما وبإدانة الآخر كان حكمها باطلاً لما وقع من الإخلال بحق الدفاع. إذ لا يتسنى محام واحد أن يتولى الدفاع عن مصلحتين متعارضتين.

الطعن رقم ٢٢٤٤ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢٤ صفحة رقم ١٦١ بتاريخ ١٩٣٠/١٢/١١

لا يصح للمحكمة أن تطلع بعد إنتهاء المرافعة وفي أثناء الدأولة في الحكم على أوراق غير التي قدمت إليها في أثناء نظر الدعوى ما لم تكن قد أطلعت المتهم عليها لينمكن من مناقشتها والدفاع عن نفسه فيها وإلا كان عملها مخلاً بحقوق الدفاع وموجباً لبطالان الحكم.

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٥١٧ بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢١

لما كان الطاعن قد دفع أمام محكمة الموضوع بإنقطاع صلته بالمبنى كلية وقدم ما يشهد لذلك من المستندات، وطلب تحقيقه بضم " ملف البلدية " وندب خبير هندسى لإثبات وتحقيق ملكية هذا العقار وإسم مالكه، إلا أن المحكمة سكنت عن هذا الدفاع إيراداً له ورداً عليه، مع كونه دفاعاً جوهرياً لأن من شأنه إن صح أن تندفع به التهم المسندة إليه وأن يتغير وجه الرأى في الدعوى. ومن ثم يكون حكمها قاصر البيان واجب النقض.

الطعن رقم ١٢١ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٤٣٧ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٣١

مناط التأنيث في حرية الإتجار فى الآثار طبقاً للمادتين ٢٤، ٣٠/٧ من القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ هو ثبوت مزاوله الإتجار بالتعل فى الآثار بعز ترخيص. ولما كان ما أثاره الطاعن من مازعة فى الإتجار فى الآثار إستناداً إلى أن الآثار التى يحوزها سق تسجيلها ولازالت باقية بكاملها يعد من أوجه الدفاع الجوهريه التى يعبر على محكمة الموضوع أن تحققها أو ترد عليها بأساس سائفة، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيياً بالقصور والإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحه رقم ٥٤٧ بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢١

متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أن للمجنى عليه روايتين ذكر فى إحدهما - وهى التى أدلى بها فى تحقيق النيابة - أن الطاعن الأول هو الذى أحدث به إصابة اليد اليمنى التى تخلفت عنها عاهة مستديمة وأن الطاعن الثانى قد أحدث به إصابة اليد اليسرى التى تخلفت عنها أيضاً عاهة مستديمة، أما روايته الأخرى التى أدلى بها فى محضر جمع الإستدلالات فقد ذكر فيها. أن هاتين الإصابتين اللتين تخلف عن كل منهما عاهة مستديمة قد أحدثتهما الطاعن الثانى وحده. ومن ثم فبأن تولى محام واحد الدفاع عن هذين المتهمين يشكل إخلالاً بحق المتهم الأول فى الدفاع لتعارض مصلحته مع مصلحة المتهم الثانى وأن رواية المجنى عليه التى أدلى بها بمحضر جمع الإستدلالات هى مما ينبغى أن تكون محل تقدير فى الدفاع عن المتهم الأول وكان يصح أن يتمسك بها فى الجلسة لدرء مسئولية الجناية عن إحداث عاهة اليد اليمنى ولأحدثت بالتالى أثرها فى تقدير العقوبة بالنسبة للمتهم الآخر وهو ما يستلزم حتماً فصل دفاع كل منهما عن الآخر وإقامة محام مستقل لكل منهما حتى يتوافر لكل منهما حرية الدفاع عن موكله فى نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها. أما وأن المحكمة قد سمعت لمحام واحد بالدفاع عن الطاعنين فإنها تكون قد أخلّت بحق الدفاع مما يعيب الحكم ويبطله بالنسبة لهما.

الطعن رقم ٩٢٤ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٩٦٦ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٢٣

إنه وإن كان الأصل أن المحكمة لا تنفذ بالوصف الذى تعطيه النيابة العامة للواقعة كما وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور بل إن من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقاً للقانون - لأن وصف النيابة ليس نهائياً بطبيعته - وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تغييره متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذى تراه هى أنه الوصف القانونى السليم، إلا أنه إذا تعدى الأمر مجرد تغيير الوصف إلى تعديل الهمة بإضافة عناصر أخرى إلى تلك التى أقيمت بها الدعوى، فإن هذا التعديل يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم إليه ومحه أجلاً لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك عملاً بحكم المادة

٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية. ولما كان الثابت بالأوراق أن الدعوى الجنائية أحملت إلى محكمة الجنايات بوصف القتل العمد والشروع فيه، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعنين بجرمة القتل العمد والشروع فيه مع سبق الإصرار، فقد كان لازماً على المحكمة وقد اتجهت إلى تعديل التهمة بإضافة ظرف سبق الإصرار المشدد من أن تبه الطاعنين إلى هذا التعديل لإبداء دفاعهما فيه. أما وقد خلت مدونات الحكم ومحضر الجلسة مما يشير إلى قيام المحكمة بتبني الطاعنين إلى تعديل التهمة، فإن إجراءات المحاكمة تكون معية لإخلالها بحق الدفاع بما يوجب نقض الحكم المطعون فيه ولا يعرض على هذا بأن العقوبة التي أوقعتها المحكمة مقررّة في القانون للجرائم المسندة إلى الطاعنين مجردة عن هذا الوصف المشدد ما دام البين من مدونات الحكم أنه عول على هذا الظرف في نفي قيام حالة الدفاع الشرعي التي تمسك بها الطاعنان.

الطعن رقم ٧٧٩ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ١٠٠٣ بتاريخ ١٠/٦/١٩٦٩

إذا كان الطاعن قد نفى علمه بالפש وقرر أنه لم يكن المشرف على حلب الأبقار المشوشة وأن إشرافه على مركز تربية الأبقار هو إشراف إداري فقط، وحدد المشرف على حلب هذه الألبان وطلب في مذكرته التي قدمها إلى محكمة الموضوع ضم سجل المركز تحقيقاً لدفاعه، وذلك على ما يبين من المقررات المضمومة، وكان الحكم قد قضى بإدائه ناسباً على أن علمه بالפש ثابت من كونه المنتج اللبن المشوش وأن أعمال المركز تتم تحت إشرافه المباشر وعلمه اليقيني، دون أن يبين المصدر الذي إستقى منه تحديد اختصاص الطاعن ومدى إشرافه على أعمال المركز، وهو ما ليس له أصل ثابت بالأوراق، ودون أن يجيبه إلى طلب ضم سجل المركز تحقيقاً لدفاعه، وهو دفاع جوهري مؤثر في مصير الدعوى ما كان يقتضى من المحكمة أن تحصنه لتقف على مبلغ صحته أو ترد عليه بما يبرر رفضه، أما وهي لم تفعل، فإن حكمها يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع والقصور في السبب.

الطعن رقم ٨٩٧ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ١٣٧٨ بتاريخ ١٢/٨/١٩٦٩

من المقرر أن الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها هو تمة للدفاع الشفوي المبدي بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها. ومن ثم يكون للمتهم أن يضمها ما يشاء من أوجه الدفاع بل إن له إذا لم يسبقها دفاع شفوي أو يضمها ما يعن له من طلبات التحقيق المنتجة في الدعوى والمتعلقة بها.

الطعن رقم ١١٧٥ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ١٣٨١ بتاريخ ١٢/٨/١٩٦٩

إذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن دون أن يعنى بتحقيق ما أثاره من أن التغيرات التي أثبتتها الخبر في تقريره إنما هي من اللوازم والعيوب الخطية للمجنى عليه - وهو دفاع يعد هاماً ومؤثراً في مصير الدعوى، مما كان يقتضى من المحكمة أن تحصنه وتقف على مبلغ صحته، أما وقد إكتفى الحكم في هذا

الشأن بالعبارات القاصرة التي أوردتها، فإنه يكون مشوباً بالقصور في التسيب والإخلال بحق الدفاع، مما يعين معه نقضه.

الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١١٢٩ بتاريخ ١٠/٢٠/١٩٦٩

أوجب القانون سماع ما يديه التهم من أوجه الدفاع وطلبات التحقيق المتبعة وإجابه إلى الرد عليها.

الطعن رقم ١٥٢٣ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١٢٨٨ بتاريخ ١٧/١١/١٩٦٩

إذا كانت المحكمة قد جمعت في نطاق التسيب بين الإختصاص الحقيقى والمزعوم للمتهم فى مقام الرد على ما تدرع به من إنتفاء إختصاصه كلية بتقدير الضريبة وربطها، وكان التهم قد دفع جريمة الرشوة المسندة إليه بأن المبلغ الذى قبضه من المبلغ فى حقيقته ثمن بضاعة كان قد إشتاها من محل والددة المبلغ المذكور وأراد ردها لما بها من عيوب، وأن هذا الثمن مرصود بتمامه فى سجل المحل المملوك لزوجته وكانت علاقة المعاملة بين المحل المملوك لزوجته التهم وذلك المملوك لوالدة المبلغ غير محدودة من طرفيها وإنما الخلاف على رقم المبلغ المثبت لهذه المعاملة، كما دفع أن الرقابة الإدارية قبضت على شاهد النفى حتى أكرهته على الإدلاء بما يناقض صحة دعواه، وأن عمله إنقطع بتحرير محضر مناقشة المبلغ بناء على أمر مراجع الضرائب، مستدلاً بذلك على أن المبلغ لم يدفع فى مقابل شراء بضاعة من إختصاصه وكان هذا الدفاع جوهرياً، فإنه يتعين على المحكمة أن تجيبه إلى تحقيقه وأن ترد على ما دفع به من أن شاهد النفى أكرهه على الشهادة بالقبض عليه وبقائه مقبوضاً عليه بغير حق حتى أدلى بشهادته على النحو الذى ينقض دعوى التهم، ذلك أن رد الدفاع يحدث من وجدان القاضى ما يحدته دليل الثبوت، ولأنه لا يصح الأخذ بقول الشاهد إذا كان وليد إكراه بالغا ما بلغ قدره من الضالة، كما كان عليها أن تبين أولاً إختصاص الطاعن الحقيقى توصلًا لإستظهار الواقعة على حقيقتها وهل كلفه مراجع الضرائب بتحرير محضر مناقشة فقط أو كلفه فوق ذلك بمتابعة المحل وتقدير الضريبة، فإذا كانت الأولى كان ما أثبتته الطاعن فى محضر المناقشة إستطراداً إلى معاناة المحل، ناقلة لا شأن لها بجوهر المحضر، ولا يعتبر تغير الحقيقة بشأنها أنها تزويراً، لما هو مقور من أن التزوير فى الأوراق الرسمية لا يتحقق إلا إذا كان إثبات البيان المزور من إختصاص الموظف على مقتضى وظيفته وفى حدود إختصاصه أياً كان سنده من القانون أو تكليف رؤسائه، أما إن كانت الثانية صحت مساءلة الطاعن عن جناية التزوير فى المحرر الرسمى.

الطعن رقم ١٥٦٥ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١٣٦٤ بتاريخ ١/١٢/١٩٦٩

متى كان الطاعن لم يبين ماهية الدفاع الذى ينعى على الحكم إغفاله الرد عليه، ولم يحدده، وذلك لبيان ما إذا كان الدفاع جوهرياً مما يجب على المحكمة أن تجيبه أو ترد عليه، أم هو من قبيل الدفاع الموضوعى الذى

لا يستلزم رداً، بل يعتبر الرد عليه مستفاداً من القضاء بالإدانة للأدلة التي أوردتها المحكمة في حكمها فإن ما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه من القصور في السبب لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٣١٥ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١٦٧ بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٨

لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لما أثاره المدافع عن الطاعنين في مراجعته بشأن وقت وقوع الحادث توصلاً إلى التشكيك في أقوال شهود الإثبات، من أن جثة المجنى عليه وجدت في حالة تيسر رمى كامل ورد عليه في قوله - كما لا تعول المحكمة على ما أثاره الدفاع بمراجعته من طلبات ودفع لأن تشريح الجثة كما هو ثابت من الأوراق تم في الساعة الثالثة والصف من مساء يوم ١٩٧٤/١/٢٨ وأثبت تقرير الصفة التشريحية أن الوفاة مضى عليها أكثر من يوم وهذا لا يتناقض مع الوقت الذي حدده الشهود لحصول الحادث وهو صباح يوم ١٩٧٤/١/٢٧ لما كان ذلك، وكان من المقرر أن الخطأ في الإسناد الذي يعيب الحكم هو الذي يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت إليها، وكان الثابت من التقرير الطبى الشرعى - المرفق بالمقررات المضمومة - أن الطبيب الشرعى وقع الكشف الظاهرى على جثة المجنى عليه وأجرى تشريحها في الحالة في الساعة الثالثة والنصف من مساء يوم ٢٨ من يناير سنة ١٩٧٤ وانتهى إلى أن الجثة كانت في دور التيسر الرمى الكامل والزرقة الرمية بالظهر وخلفية الأطراف وأنه مضى على الوفاة حين الكشف عليها حوالي يوم، فإن ما نقله الحكم عن التقرير الطبى الشرعى - بصدد رده على دفاع الطاعنين القائم على التشكيك في وقت وقوع الحادث - من أنه مضى على الوفاة حين الكشف عن الجثة أكثر من يوم يكون مخالفاً لما تضمنه ذلك التقرير، لما كان ذلك، وكان الدفاع الذى أبداه الطاعنان على ما سلف بيانه بعد دفاعاً جوهرياً لتعلقه بالدليل المقدم فيها والمستمد من أقوال شهود الإثبات ومن تقرير الصفة التشريحية، وهو دفاع يبنى عليه - لو صح - تغير وجه السراى فى الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة وهي تواجه مسألة تحديد وقت الوفاة - وهي مسألة فنية بحث - أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها بتحقيق هذا الدفاع الجوهري عن طريق المختص فنياً - وهو الطبيب الشرعى - أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً بمخالفة الثابت بالأوراق وبالقصور فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع، ولا يقدح في هذا أن يسكت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة، ذلك بأن منازعة الطاعنين في تحديد الوقت الذى وقع فيه الحادث وحدثت فيه الوفاة يتضمن في ذاته المطالبة الجازمة بتحقيقه والرد عليه بما يفنده.

الطعن رقم ١٤٨٦ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٩٩ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٩

الأصل أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة التهم فى مناحى دفاعه المختلفة إلا أنه يتعين عليها أن تورد فى حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها. لما كان ذلك، وكان يبين من الإطلاع على محضر جلسات المحاكمة أن الطاعين أنكرا التهمة ونفيا صلتها بالحادث وأثار المدافع عنهما - فى مذكرته المقدمتين إلى المحكمة الإستئنافية والمعالين بالملف - فيما أثاره من أوجه دفاع أن الطاعين أقحما فى الدعوى على غير أساس وإن التهم الثالث واجنى عليه وهما من جنسية عربية واحدة كانا فى حالة سكر وإن لكنة التهم المذكور كفيفة بفضح زعمه بأنه ضابط شرطة - وكانت المحكمة قد إلغيت كلية عن العرض لدفاع الطاعين ومواقفهما من التهمة التى وجهت إليهما بما يكشف عن أن المحكمة قد أطرحت هذا الدفاع وهى على بينة من أمره، فإن حكمها يكون قاصر البيان مستوجبا نقضه.

الطعن رقم ١٥٧٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١١٢ بتاريخ ١٩٧٩/١/١٨

من المقرر أنه لا يصح فى القانون الحكم بإعتبار المعارضة كأن لم تكن أو بقبولها شكلاً ورفضها موضوعاً وتأييد الحكم المعارض فيه إذا كان عدم حضور المعارض الجلسة التى حددت لنظر معارضته فيها راجعاً إلى عذر قهرى، ووجود الطاعن فى السجن هو ولا شك من هذا القبيل. وإذ كان من المقرر أيضاً أنه إذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره فى عدم الحضور كان لزاماً على المحكمة أن تعنى عليه بالرد سواء بالقبول أو بالرفض، وكان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أنه عند نظر المعارضة أمام محكمة ثانى درجة بجملة... حضر الطاعن فقررت المحكمة إحالة القضية إلى دائرة أخرى لنظرها بجملة... وبهذه الجلسة حضر محام عن الطاعن الغائب وقرر أنه مسجون بسجن شربين غير أن الحكم المطعون فيه قضى برفض المعارضة دون أن يشير إلى حضور محامى الطاعن ولا إلى ما أبداه من عذر، وكان فى إغفال الحكم الإشارة إلى ذلك مساساً بحق الطاعن فى الدفاع مما يعيب الحكم.

الطعن رقم ١٨٢٦ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٥٢٦ بتاريخ ١٩٧٩/٥/٦

لما كان من المقرر طبقاً لنص المادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا تجوز معاقبة المتهم عن واقعة غير التى وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور، وكان لا يجوز للمحكمة أن تغير فى التهمة بأن تستند إلى التهم أفعالاً غير التى رفعت بها الدعوى عليه. لما كان ذلك، وكان الثابت من الأوراق أن واقعة خطف الجنى عليها لم يستند إلى الطاعن إرتكابها. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ دانه عنها يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وأخل بحق الطاعن فى الدفاع مما يطله. ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم قد

أعمل نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع على الطاعن عقوبة واحدة مما يدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الشروع في الواقعة كرهاً المسندة إليه ذلك أن الارتباط الذي يترتب عليه تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات إنما يكون في حالة اتصال المحكمة بكل الجرائم المرتبطة وأن تكون مطروحة أمامها في وقت واحد، وهو ما لم يتحقق في صورة الدعوى الراهنة.

الطعن رقم ١٨٨٧ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٦٥١ بتاريخ ١٩٧٩/١/١٠
الأصل أن الدفاع المبني على تعذر الرؤية بسبب الظلام من أوجه الدفاع الموضوعية التي بحسب الحكم رداً عليها لأدلة الثبوت في الدعوى، وإذا كان البين من المفردات أن ما رد به الحكم على هذا الجدل عن وضوح الرؤية وقت الحادث له سند من أقوال الشاهد المذكور التي إطمأن إليها فإن منعي الطاعنين الأولين على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد.

الطعن رقم ١٩٣١ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٤٧٤ بتاريخ ١٩٧٩/٤/١٢
متى كان البين من محاضر جلسات المعارضة الاستئنافية - أن الطاعنة دفعت التهمة المسندة إليها بأنها كانت خارج البلاد طوال شهر أغسطس الذي حدده المستأجرون المبنى عليهم لتقاضياها المبالغ موضوع التهمة - وهو التاريخ المعطى للواقعة كما رفعت عنها الدعوى الجنائية، وقدم الحاضر معها جواز سفرها مبيناً به أنها غادرت البلاد في ١٩٧٢/٧/٣٠ وعادت إليها في ١٩٧٢/١٠/١٠ وقد أثبتت المحكمة إطلاعها على جواز السفر بحضور جلسة المحاكمة. لما كان ذلك، وكان هذا الدفاع يعد في خصوص الدعوى هاماً وجوهرياً لما قد يترتب على ثبوت صحته من إنقضاء مسئولية الطاعنة الجنائية عن التهمة المسندة إليها - فإنه كان يتعين على المحكمة وقد أبدى أمامها هذا الدفاع مؤيداً بدليله - أن تعرض له على استقلال وأن ترد عليه بما يدفعه إن رأت الإلغاء عنه، أما وهي لم تفعل فقد بات حكمها مشوباً بالقصور والإخلال بحق الدفاع مستوجباً النقض.

الطعن رقم ١٩٨٣ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٤١١ بتاريخ ١٩٧٩/٤/١
من المقرر أن تعارض المصلحة في الدفاع يقتضي أن يكون لكل منهم دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع المتهم الآخر معه بحيث يتعذر على محام واحد أن يرافع عنهما معاً أما إذا ألزم كل منهما جانب الإنكار - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ولم يتبادلا الإتهام فلا محل للقول بقيام التعارض بينهما ومن ثم يضحى هذا الوجه من النعي غير سديد.

الطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٤١٦ بتاريخ ١٩٧٩/٤/١

لما كان بين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن تمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس لديه، غير أن الحكم المطعون فيه قضى بإدانة الطاعن دون أن يعرض لهذا الدفاع مبيّناً وجه الرأى فيه، مع أنه من الدفوع الجوهرية التى تلتزم المحكمة بأن تناقشها فى حكمها وترد عليها، ولا يرفع عنها هذا الإلتزام أنها اعتبرت الفعل المسند للطاعن جريمة غير عمدية - قتل خطأ - واستبعدت وصف جنائية القتل العمد الوارد بأمر الإحالة، ذلك بأن تكليف المحكمة للوالفة لا يلزم المتهم فى دفاعه الذى لم يتفيه بمجرداً وإنما يستهدف النجاة من العقاب.

الطعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٤١٩ بتاريخ ١٩٧٩/٤/١

لما كانت المحكمة قد استندت فى إطراح دفاع الطاعن وأقوال شهود النفى إلى أن المدة التى إنقضت بين وقوع الحادث وضبطه تسمح له بالسفر إلى بلدته بعد ارتكاب الحادث، وأن الدفاع لم يشكك فى إمكانية ذلك. وإذا كان لا يتأتى فى منطق العقل أن يتخذ الحكم من دفاع المتهم دليلاً عليه، بل واجب المحكمة أن تقوم الدليل على عوار هذا الدفاع من واقع الأوراق إذا هى أطرحته. وكانت المحكمة لم تبين مصدر هذا الذى استندت إليه فى إطراح دفاع الطاعن وشهود النفى، وقد خلعت الأوراق من تحديد ساعة ضبطه ببلدته وما يفيد أنه ضبط بعد حصول الحادث بوقت يسمح له السفر إليها، فإن الحكم يكون قد أطرح هذا الدفاع وأقوال شهود النفى بما لا سند له فى أوراق الدعوى وهو ما يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٤٢٢ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٢

متى كان محامى الطاعنين قد تمسك بكذب الجنى عليه فيما قرره من أن الطاعن الأول أطلق عياراً نارياً وأنه عقب إصابته بالمقنوف النارى جرى خلفه وتمكن من اللحاق به، وكان الدفاع الذى أبداه الطاعنون حول قدرة الجنى عليه على الجرى عقب إصابته بالمقنوف النارى الذى أصاب البطن والظهر يعد دفاعاً جوهرياً فى صورة الدعوى ومؤثراً فى مصيرها إذ قد يتوجب على تحقيقه تغير وجه الرأى فيها وهو يعد من المسائل الفنية البحت التى لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها إليها بنفسها لإبداء الرأى فيها، فقد كان يتعين عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل تحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها وذلك عن طريق المختص فنياً، وهو الطبيب الشرعى، أما وهى لم تفعل ذلك فإنها تكون قد أحلت نفسها محل الخبير الفنى فى مسألة فنية، ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند إليه فى إدانة الطاعنين إلى أقوال الجنى عليه التى يعارضونها بغير أن يعنى بالرد على دفاع الطاعنين الجوهري أو يعمل على تحقيقه عن طريق المختص فنياً - وهو الطبيب الشرعى - فإن إنذات الحكم عن ذلك الإجراء يخل بحق الطاعنين - ولا يقصدح فى هذا الشأن أن يسكت الدفاع عن

طلب دعوة أهل الفن صراحة، ذلك بأن إثارة هذا الدفاع - في خصوص الواقعة المطروحة - يتضمن في ذاته المطالبة الجازمة بتحقيقه أو الرد عليه.

الطنن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٤٢٦ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٢

الأصل في الشهادة هو تقرير الشخص لما قد يكون رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بمحاسبه فهي تقتضي بداهة فيمن يؤديها القدرة على التمييز لأن مناط التكليف بأدائها هو القدرة على تحملها ولذا فقد أجازت المادة ٨٢ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية - والتي أحالت إليها المادة ٢٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية - رد الشاهد إذا كان غير قادر على التمييز لهرم أو لخدانة أو مرض أو لأي سبب آخر - مما يقتضاه أن يتعين على محكمة الموضوع إن هي رأت الأخذ بشهادة شاهد قامت منازعة جدية على قدرته على التمييز أن تتحقق هذه المنازعة إلى غاية الأمر فيها للإستيثاق من قدرة هذا الشاهد على تحمل الشهادة أو ترد عليها بما يفندها. ولما كان القانون لا يتطلب في عاهة العقل أن يفقد المصاب الإدراك أو التمييز معاً وإنما تتوافر بفقد أحدهما وإذا ما كان الطاعن قد طعن على شهادة الجنى عليها بأنها مصابة بما يفقدها القدرة على التمييز وقدم تقريراً طبياً إستشارياً يظهر هذا الدفاع، وقعدت المحكمة عن تحقيق قدرتها على التمييز أو بحث خصائص إرادتها وإدراكها العام إستيثاقاً من تكامل أهليتها لأداء الشهادة، وعولت في نفس الوقت على شهادتها في قضائها بإدانة الطاعن بالرغم من قيام منازعته الجدية حول قدرتها على الإدلاء بشهادتها بتقفل ودون أن تعرض هذه المنازعة في حكمها المطعون فيه، فإنه يكون معيماً بالقصور في التسيب فضلاً على الإخلال بحق الدفاع.

الطنن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٦٠٧ بتاريخ ١٩٧٩/٥/٢٤

منى كان بين من الإطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن مهندس التنظيم قرر جمع الإستدلالات أنه قد تم إعلان السكان بقرار الإزالة عن طريق قسم ثان المنصورة، ولما رفض السكان إستلام صورة من القرار تم لصق صورته على العقار وذلك بمعرفة مندوب الشياخة المختص وقدم للمحقق ورقة مبين بها الإجراءات سألقة الذكر ورفض السكان إستلام صورة قرار الإزالة ثم لصق صورة منه على العقار وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أغفل الإشارة إلى قول مهندس التنظيم وما قدمه من أوراق تشير إلى رفض السكان إستلام صورة القرار ثم لصق صورته على العقار ودان الطاعن دون أن يقول كلمته في هذا الشأن ومدى مسئولية الطاعن عن الحادث على ضوء ذلك فإن الحكم يكون معيماً بالقصور في التسيب.

الطنن رقم ٩٤ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٦٢٢ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٤

لما كان الدفاع الذى أبداه الطاعن حول إستحالة حصول إصابة الجنى عليه فى صدره من طعنة المتهم له يده اليسرى وهى فى المواجهة بغير إنحراف وأن تحدث الإصابة من الجهة اليسرى للمصدر يتضمن فى حقيقته إستحالة حصول الواقعة وفقاً لأقوال الشهود الذين إعتمدت عليهم المحكمة. وهو يعد دفاعاً جوهرياً فى صورة الدعوى ومؤثراً فى مصرها إذ قد يرتب على تحقيقه تغير وجه الرأى فيها. وهو يعد من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقاً إليها بنفسها لإبداء الرأى فيها وذلك عن طريق المختص فنياً وهو الطبيب للشرعى. ولما كان الحكم المطعون فيه إذ رفض إجابة الطاعن إلى طلبه تحقيق هذا الدفاع الجوهري عن طريق الخبر الفنى واستند فى الوقت نفسه إلى أقوال شاهدى الإثبات التى يعارضها الطاعن ويطلب تحقيق دفاعه فى شأنها للقطع بحقيقة الأمر فيها فإن الحكم المطعون فيه يكون قد إنتوى على إخلال بحق الدفاع فضلاً عما شابه من القصور مما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة.

الطنن رقم ١٦٢ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٩٠٦ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٩

لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة قد نصت على أنه " تسرى أحكام هذا القانون على جميع الطرق عدا ما يأتى : جميع أنواع الطرق الداخلة فى حدود القاهرة الكبرى ومحافظة الإسكندرية . ب " الطرق الإقليمية فى حدود المدن والقرى التى لها مجالس مدن أو مجالس قروية - أما الطرق السريعة والرئيسية الداخلة فى تلك الحدود فسرى عليها أحكام هذا القانون. " ج " جسور النيل والزع والمصارف والحياض والحوش العامة التى تشرف عليها وزارة الري وفقاً لأحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه إذا سلم جسر منها إلى المؤسسة أو وحدات الإدارة المحلية سرت عليها أحكام هذا القانون ". كما نصت المادة العاشرة على أن " تعتبر ملكية الأراضى الواقعة على جانبي الطرق العامة لمسافة خمسين متراً بالنسبة إلى الطرق السريعة، ٢٥ متراً بالنسبة إلى الطرق الرئيسية، وعشرة أمتار بالنسبة إلى الطرق الإقليمية، وذلك خارج الأورنيك النهائى المحدد بمحاذات المساحة طبقاً لخرائط نزع الملكية المعتمدة لكل طريق، محملة لخدمة أغراض هذا القانون بالأعباء الآتية : " ١ " لا يجوز إستغلال هذه الأراضى فى أى غرض غير الزراعة ويشترط عدم إقامة منشآت عليها. ولا يسرى هذا الحكم داخل حدود مجالس المدن إلا فى الأجزاء المارة بأراضى زراعية. " ب "... لما كان ذلك، وكان البين من الإطلاع على محاضر جلسات المحكمة الإستئنافية وعلى المقررات المضمومة تحقيقاً لوجه الطعن، أن المدافع عن الطاعن قدم بملسة المرافعة حافظة مستندات ومذكرة بدفاعه تضمنت أن البناء أقيم على جانب طريق إقليمي داخل فى حدود قرية لها مجلس قروى، وعلى مسافة عشرة أمتار من حد نزع الملكية، وطلب فى ختامها

ندب خير لتحقيق دفاعه، لما كان ذلك. وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بالعقوبة المخصوص عليها في المادة ١٤ من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة دون أن يعرض لهذا الدفاع إيراداً له ورداً عليه رغم جوهريته وجديته لإتصاله بواقعة الدعوى وتعلقه بموضوعها وبحقق الدليل فيها، مما من شأنه لو ثبت أن يتغير وجه الرأي فيها، ذلك بأنه لو صح أن الطريق موضوع الدعوى من الطرق الإقليمية الداخلة في حدود قرية لها مجلس قروى فإن أحكام القانون المطبق لا تسرى عليه، وإذا انتفت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع ولم يسقطه حقه ولم يعن بتمحيصه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه، فإنه يكون فوق ما ران عليه من القصور قد جاء مشوباً بالإخلال بحق الطاعن في الدفاع بما يستوجب نقضه والإحالة دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن.

الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٧٠٦ بتاريخ ١٧/٦/١٩٧٩

لما كانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية قد جرى نصها على أنه " يحظر على المشتري - بدون إذن سابق من البائع - أن يتصرف بأى نوع من أنواع التصرفات في السلعة موضوع التقييد قبل الوفاء بتمثنها ". وكان مفاد نص هذه المادة أن مجرد التصرف في السلعة موضوع التقييد لا تحقق به الجريمة المنصوص عليها والمؤثرة بمقتضى نص المادة ٤٥ من ذات القانون إلا إذا جرى هذا التصرف قبل الوفاء بتمثنها هذه السلعة، ومن ثم فإنه يتعين على الحكم - حتى يستقيم قضاؤه بالإدانة أن يبين توافر هذا الركن في الدعوى. لما كان ذلك، وكان البين من الإطلاع على محاضر جلسات المحكمة والمفردات المضمومة أن المدافع عن الطاعن قد بنى دفاعه أمام المحكمة الإستئنافية وفي المذكرة المصرح له بتقديمها على أن الطاعن قام بسداد باقى الأقساط المستحقة عليه من ثم الآلة المباعة له بالتقسيط ضمن حساب بينه وبين المدعى بالحق المدني لم يصف بعد وهو محل نزاع في الدعوى رقم ٨٧٨ لسنة ١٩٧١ تجارى كلى شمال القاهرة، ولما كان هذا الدفاع يتعلق بركن له أثره في الدعوى وقد بنى على تحقيقه تغير وجه الرأي فيها، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد خلت من الإشارة إلى هذا الدفاع الجوهري أو الرد عليه. فإنه يكون معيباً بالقصور والإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٨٠٥ بتاريخ ١٨/١١/١٩٧٩

لما كان البين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن الدفاع عن الطاعن قد أثار في مذكراته المقدمة منه في المعارضة أمام محكمة أول درجة وأمام محكمة لثاني درجة أن تحوير الشيك - موضوع الدعوى - قد تم عن طريق مشوب بجرمة نصب. ذلك أن الطاعن حرر الشيك بمبلغ ٢٤٠٠ جنيه مقدماً لثمن شراء قطعنى أرض من جمعية تعاونية لتقسيم الأراضى وبناء المساكن ثم تبين له أن المدعية بالحقوق المدنية

- عضو مجلس إدارة الجمعية وزوجها مدير الجمعية - ييمان أرضاً لا يمتلكانها وليس لهما حق التصرف فيها وقد عجزا عن تسجيلها باسم الجمعية لإضطر حماية ماله أن يوقف صرف الشيك، ولما كان الحكم المطعون فيه إنتهى إلى تأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة - الذى دان الطاعن أخذاً بأسبابه دون أن يعرض أيهما لما أبداه الطاعن فى مذكراته -، وكان دفاع الطاعن - آنف البيان - الذى ضمنه المذكرات سائلة الذكر يعد - فى خصوص الدعوى المطروحة - هاماً وجوهرياً لما يرتب عليه من أثر فى تحديد مسؤوليته الجنائية مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له استدلالاً وأن تستظهر هذا الدفاع وأن تخلص عناصره كشفاً لدى صدقه وأن ترد عليه بما يدفعه إن إرتأت إطرأحه أما وقد أمسكت عن ذلك، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور فى النسيب فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ٦٣٣ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٧٨٩ بتاريخ ١٩٧٩/١١/٥

الأصل أن المحكمة لا تلزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة إلا أنه يتعين عليها أن تورد فى حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألمت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها. لما كان ذلك، وكان يبين من الإطلاع على محضر الجلسات وعلى المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن المدافع عن الطاعن تقدم إلى محكمة ثانية درجة بحفاظتى مستندات تمسك فى مذكرته - المصرح له بتقديمها - بدلائلها على إستحالة التمييز بين الدخان المستورد والدخان المستتب محلياً إلا باستعمال فحوص فنية معينة لم يقم معمل الدخان بإجرائها على العينة المأخوذة من مصنعها مما لا يعدد معه بما إنتهى إليه تقرير هذا المعمل من أن الدخان الأعضر الموجود بها من زراعة محلية كان الثابت أن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائى الصادر بالإدانة لأسبابه دون أن يعرض لدفاع الطاعن إيراداً له ورداً عليه رغم جوهريته - لإتصاله بواقعة الدعوى وتعلقه بموضوعها وتحقيق الدليل فيها، ولو أنه عنى بحثه وتمحيصه وفحص المستندات التى إرتكز عليها بلوغاً إلى غاية الأمر فيه لجاز أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى ولكنه إذ أسقطه جملة ولم يورده على نحو يكشف عن أن المحكمة أحاطت به وأسقطته حقه فإنه يكون مشوباً بالقصور.

الطعن رقم ٢٩٩٨ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٣٨٨ بتاريخ ١٩٨٩/٣/١٥

لما كان دفاع الطاعنة قد جرى على أن عقد الإيجار المبرم بينهما وبين الجنى عليه عقد إيجار لخل تجارى بالجدك مما لا يخضع لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧، وكان الحكم المطعون فيه قد قعد عن إيراد هذا الدفاع والتصدى له وتمحيصه وإبداء رأيه فى شأنه رغم جوهريته إذ من شأنه لو صح أن يؤثر فى مسئولية الطاعنة ويغير وجه الرأى الذى إنتهت إليه المحكمة، فإنه يكون مشوباً بالقصور فى النسيب.

الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٣٢٦ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٢

حيث إن البين من محضر جلسة المحاكمة الإستئنافية فى ٩ من أبريل سنة ١٩٨٥ أن محامى الطاعنين دفع بعدم قبول الدعوى المدنية لوجود صلح فى الأوراق يثبت التنازل عن هذه الدعوى. لما كان ذلك وكان من المقرر أن الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية هو من الدفوع الجوهرية التى يجب على محكمة الموضوع أن تعرض له وتسطه حقه إيراداً له ورداً عليه ما دام الدفاع قد تمسك به. وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع ولم يقل كلمته فيه رغم إثارته أمام المحكمة الإستئنافية، فإنه يكون معيباً بالقصور الذى يتسع له وجه الطعن، متعباً نقضه والإعادة فيما قضى به فى الدعوى المدنية، ومتى تقرر ذلك فإن حسن سير العدالة يقتضى نقضه أيضاً فيما قضى به فى شقه الجنائى حتى تعيد محكمة الموضوع نظر الدعوى برمتها.

الطعن رقم ٢٠٥١ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٥٨٧ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٥

من المقرر طبقاً لنص المادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا يجوز معاقبة المتهم عن واقعة غير التى وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور، وكان لا يجوز للمحكمة أن تغير فى التهمة بأن تسند إلى المتهم أفعالاً غير التى رفعت بها الدعوى عليه. لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن واقعة إتلاف شرفة الشقة لم يسند إلى الطاعن إرتكابها وهى واقعة تختلف تماماً عن الوقائع التى رفعت بها الدعوى والتى تمت المرافعة على أساسها، فإن الحكم المطعون فيه إذ دانه عنها يكون قد أخطأ فى القانون وأخل بحق الطاعن فى الدفاع بما يبطله مما يوجب نقضه والإحالة وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن، ولا يعترض على ذلك بأن الحكم أعمل فى حق الطاعن المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة مقررّة لجريمة الإتلاف التى دانه بها لأن التبرير لا يرد حيث يوجد قضاء فى الدعوى المدنية مؤسس على ثبوت جميع جرائم الإتلاف.

الطعن رقم ٤٨٢١ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ١١١٧ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٣٠

- لما كان بين من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن المدافع عن الطاعن قدم حافظتى مستندات ومذكورة بدفاعه كما بين من المفردات المضمومة أن الطاعن أقام دفاعه المبيت بهذه المذكرة - عن التهمة الثانية - على أن الشركة التى يعمل بها لا تقوم بإنتاج الغلاف الذى يتم وضعه على تلك السلعة وأنها تحصل عليه من إحدى شركات القطاع العام فضلاً عن أن هذا الغلاف مطابق للمواصفات المقررة وإشتملت المستندات المقدمة من الطاعن على صورة من كتاب صادر من شركة... يتضمن أن الغلاف من إنتاجها وأن الألوان المستخدمة فيه مطابقة لمواصفات هيئة التوحيد القياسى وخلص الطاعن من ذلك إلى إنتفاء مسئوليته عن هذه التهمة. لما كان ذلك، وكان دفاع الطاعن على هذا النحو دفاعاً جوهرياً

- في خصوصية هذه الدعوى - إذ يترتب عليه لو صح أن يتغير وجه الرأى فيها، فإنه كان ينبغي على المحكمة تحييصه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه أو الرد عليه بما يدفعه، أما وإنها لم تفعل وإلغيت عن هذا الدفاع على الرغم من أنه أصبح واقعاً مسطوراً بأوراق الدعوى قائماً مطروحاً على المحكمة عند نظر إستئناف الطاعن وهو ما يوجب عليها إبداء الرأى بشأنه وإن لم يعاود الطاعن إثارته، لأن تحقيق أدلة الإدانة في المواد الجنائية لا يصح أن يكون بمشينة المتهم في الدعوى.

- الأصل أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة، إلا أنه يتعين عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألست بها على وجه يفصح عن إنها فطنت إليها ووازنت بينها، فإن هي إلغيت كلية عن التعرض لدفاع الطاعن وموقفه من التهمة التي وجهت إليه بما يكشف عن أن المحكمة قد أطرحت هذا الدفاع وهي على بينة من أمره فإن حكمها يكون فضلاً عن إخلاله بحق الدفاع مشوباً بالقصور في السبب.

الطعن رقم ٥٨٠٨ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٩٤ بتاريخ ١٨/١/١٩٨٩

و من حيث أنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة نددت محامياً للدفاع عن الطاعن بعد أن قرر أنه لم يوكل محامياً وقد أعطت المحكمة للمحامى المنتدب صورة من الجناية للإطلاع بيد أنه لم يتناول في مرافعته وقائع الدعوى وظروفها وملابساتها وأوجه دفاع الطاعن بشأنها وإقتصر على طلب البراءة واحتياطياً إستعمال منتهى الرأفة، لما كان ذلك، وكان من القواعد الأساسية التي أوجها القانون أن تكون الإستعانة باغامى إلزامية لكل متهم بجنابة حتى يكفل له دفاعاً حقيقياً لا مجرد دفاع شكلي تقديراً بأن الإتهام بجنابة أمر له خطره ولا تزنى ثرة هذا الضمان إلا بحضور محام أثناء المحاكمة ليشهد إجراءاتها وليعاون المتهم معاونة إيجابية بكل ما يرى تقديمه من وجوه الدفاع عنه وحرصاً من الشارع على فاعلية هذا الضمان الجوهري فرض عقوبة الغرامة في المادة ٣٧٥ من قانون الإجراءات الجنائية على كل محام - منتدباً كان أو موكلاً من قبل متهم يحاكم في جنابة - إذا هو لم يدافع عنه أو يعين من يقوم مقامه للدفاع عن المتهم وذلك فضلاً عن المحاكمة التأديبية إذا إقتضتها الحال، وكان ما أبداه اغامى المنتدب في مرافعته - على السياق المتقدم - لا يحقق غرض الشارع الذي من أجله أوجب حضور محام مع كل متهم بجنابة ليقدم عنه دفاعاً جدياً ولا يقتصر على مجرد إبداء طلب لا يبين سنده فيه فإن حق الإستعانة بمدافع يكون في هذه الحالة قد قصر دون بلوغ غايته وتعطلت حكمة تقريره، ومن ثم تكون إجراءات المحاكمة قد وقعت باطلة.

الطعن رقم ٦٩٨٠ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٥٧٨ بتاريخ ١٩٨٩/٥/١١

لما كان تحقق صفة الموظف العام ركناً فى جنابة الإختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات لا تقوم هذه الجريمة إلا بتوافره، فإن الدفاع السالف يعد دفاعاً جوهرياً فى الدعوى المطروحة لما يترتب عليه من إختلاف التكييف القانونى لوقائع الإختلاس المسندة إلى الطاعن وما إذا كان ينطبق عليها وصف الجنابة المتقدم ذكرها أم تعتبر جنحة تبديد متطبقة على المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ومن ثم فقد كان يتعين على المحكمة أن تخلص هذا الدفاع بلوغاً إلى غاية الأمر فيه وأن ترد عليه بما يدفعه إن رأت الإلتفات عنه، أما وهى لم تفعل واكتفت بإطراحه مع غيره من أوجه دفاع الطاعن جملة - دون أن تقسطه حقه - رغم ما إنتهت إليه من إعتبار الواقعة جنابة إختلاس مرتبطة بجريمتى تزوير وإستعمال وفقاً للمادة ١١٢ من قانون العقوبات فإن حكمها يكون قاصر البيان.

الطعن رقم ٦٩٩١ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٢٤٠ بتاريخ ١٩٨٩/٢/١٥

لما كانت الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعنين بصفتهم موظفين عموميين " بالبنك الأهلى فرع... "أضروا عمداً بأموال تلك الجهة التى يعملون بها، وسهلوا لغيرهم الإستيلاء عليها، وزوروا محركاتها وإستعملوها وطلبت النيابة العامة معاقبتهم طبقاً للمواد ١/١١٣، ٢، ١٦ مكرراً/١، ١١٨، ١١٨ مكرراً، ١١٩، ١١٩ مكرراً هـ، ٢١٤ من قانون العقوبات وقد إنتهى الحكم المطعون فيه إلى إدانة الطاعنين بوصف أنهم بصفتهم موظفين عموميين " مستخدمين بالبنك الأهلى..... " وهو إحدى الجهات المتبررة أموالها أموالاً عامة " تسببوا بخنطتهم فى إلحاق ضرر جسيم بأموال الجهة التى يعملون بها وكان ذلك ناشئاً عن إهمالهم فى أداء وظائفهم وإخلالهم بواجباتهم بأن لم يفتنوا إلى تجاوز الموظف المتوفى..... لإختصاصه فى العمل المسند إليه وإلى تداخله فى إختصاصات الآخرين من موظف البنك وظهوره بين أقرانه فى جنابات البنك بمظهر يفوق حجمه فى العمل مما مكنه أن يضيف لحسابه الشخصى وحساب غيره دون حق أموال البنك التى تم الإستيلاء عليها، الأمر المنطبق على المادة ١١٦ مكرراً/١ من قانون العقوبات وقد دانت المحكمة الطاعنين بهذا الوصف دون أن تلفت نظر الدفاع إلى المرافعة على أساسه. لما كان ذلك، وكان هذا التعديل ينطوى على نسبة الإهمال إلى الطاعنين وهو عنصر لم يرد فى أمر الإحالة ويتميز عن ركن تعمد الإضرار الذى أقيمت على أساسه الدعوى الجنائية وكان هذا التغيير الذى أجرته المحكمة فى التهمة الخاصة به من تعمد الإضرار إلى الخطأ الذى ترتب عليه ضرر جسيم ليس مجرد تغيير فى وصف الأفعال المسندة إلى الطاعنين فى أمر الإحالة مما تملك المحكمة إجراؤه بغير تعديل فى التهمة عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية، وإنما هو تعديل فى التهمة نفسها بإسناد عنصر جديد

لتهمة الإضرار العمدى لم يكن وارداً فى أمر الإحالة وهو عنصر إهمال الطاعنين فى الإشراف على أعمال مؤسسيهم مما أتاح له فرصة الإستيلاء لنفسه وتسهيل الإستيلاء لغيره على أموال البنك فى غفلة منهم الأمر الذى كان يتعين معه على المحكمة لفت نظر الدفاع إلى ذلك التعديل، وهى إذ لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة لهم ولكل من اعكروم عليهما..... ولو لم يطعن بالنقض فى الحكم المطعون فيه لإتصال الوجه الذى بنى عليه النقض بهما ولوحدة الواقعة وحسن سير العدالة.

الطعن رقم ٧٠٠٢ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥٨١ بتاريخ ١٩٨٩/٥/١١

لما كانت المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر قد نصت على أنه " يحق للمالك عند قيام المستأجر فى الحالات التى يجوز فيها بيع التجر أو المصنع أو التنازل عن حق الإنتفاع بالوحدة السكنية أو المؤجرة لغير أغراض السكنى الحصول على ٥٠٪ من ثمن البيع أو مقابل التنازل بحسب الأحوال بعد خصم قيمة المنقولات التى بالعين وعلى المستأجر قبل إبرام الإتفاق إعلان المالك على يد محضر بالثمن المعروض..." والين من هذا النص فى واضح عبارته وصريح دلالة ومن عنوان القانون الذى وضع فيه والأعمال التشريعية التى إقرنت بإصداره أن الشارع إستحدث حلاً عادلاً لحاله تنازل المستأجر عن المكان المؤجر إليه تنازلاً نافذاً فى حق المؤجر وذلك بهدف تحقيق التوازن بين حق كل من المؤجر والمستأجر فى الإنتفاع بالعين فى هذه الحالة ولم يقصر المشرع هذا الحل على حالة بيع الجدك الذى ينطبق عليه حكم المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدنى بل جعله يشمل الحالة التى يثبت فيها للمستأجر حق التنازل عن الإجارة بسبب وجود تصريح من المالك بذلك فى عقد الإيجار أو فى وقت لاحق بعد إبرامه وسواء كان هذا الترخيص قد جاء صريحاً أو ضمناً بتصريف يدل عليه وسواء كانت العين مؤجرة بفرض السكنى أو لغير ذلك من الأغراض ولذلك فقد رأى الشارع أن العدالة تقتضى أن يقتسم المالك مع المستأجر الأصلى قيمة ما يجنيه هذا الأخير من التصرف ببيع الجدك أو التنازل عن الإيجار ونص على أحقية المالك بأن يتقاضى نسبة ٥٠٪ من ثمن البيع أو مقابل التنازل بحسب الأحوال بعد خصم قيمة ما قد يوجد بالعين من منقولات شملها التصرف وأوجب على المستأجر إعلان المالك على يد محضر بالثمن المعروض ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وخصص عموم النص بغير مخصص فيما أورده بتقريراته على النحو المتقدم فمصرفه عما يحقق الغاية التى تفيهاها المشرع من تقريره فإنه يكون قد أخطأ فى تأويل القانون بما يوجب نقضه، ولما كان هذا الخطأ قد حجب محكمة الموضوع عن بحث دفاع الطاعنة آنف البيان، وكان هذا

الدفاع في خصوص الدعوى المطروحة يعد هاماً وجوهياً لما يترتب عليه من أثر في تحديد مسئولية الطاعة الجنائية وجوداً أو عدماً مما كان يتعين على المحكمة أن تحصر عناصره في ضوء التأويل الصحيح للقانون كشفاً لمدى صدقه أو أن ترد عليه بما يدفعه إن رأت إطراره وهي على بينة من حكم صحيح القانون بشأنه إذ أن ما أورده الحكم فيما تقدم لا يسوغ به الرد على دفاع الطاعة لخروجه عن نطاقه، ومن ثم يتعين أن يكون مع النقص الإحالة وذلك بغر حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن.

الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٦٦١ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٦

- الأصل المقرر في المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية - الواجبة الإعمال أمام محاكم الجنايات عملاً بالمادة ٣٨١ من القانون ذاته - أن المحكمة الجنائية يجب أن تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام ذلك ممكناً، محصلاً هذه العقيدة من الثقة التى توحى بها أقوال الشاهد أو لا توحى، ومن التأثير الذى تحدثه هذه الأقوال فى نفسه وهو ينصت إليها، لأن التفرس فى حالة الشاهد النفسية وقت أداء الشهادة وإستقامته وصراحته، أو مراوغته وإضطرابه هى من الأمور التى تعين القاضى فى تقدير أقواله حق قدرها، ولا يجوز الإفتئات على هذا الأصل الذى إفترضه الشارع لأية علة مهما كانت إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمناً.

- لما كانت المحكمة قد إنتهت إلى إدانة الطاعن دون أن تجيب المدافع عنه إلى طلبه سماع شاهد الإثبات آنف الذكر، وكان هذا الطلب يعد طلباً جوهرياً لتعلقه بواقعات الدعوى، مما كان يتعين على المحكمة إجابته لإظهار وجه الحق فى الدعوى، ولا يقبل منها ما أورده من تعليل لرفض إجابته لما ينطوى عليه من معنى القضاء المسبق على دليل لم يطرح عليها وهو ما لا يصح فى أصول الإستدلال. ذلك بأن القانون يوجب سؤال الشاهد أولاً، ثم بعد ذلك يحق للمحكمة أن تبدى ما تراه فى شهادته، لإحتمال أن نجي هذه الشهادة التى تسمعها المحكمة ويتاح للدفاع مناقشتها - بما يقنعها بحقيقة قد يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى، كما لا يصح مصادرة الدفاع فى ذلك بدعوى أن المحكمة قد أسقطت فى حكمها شهادة شاهد الإثبات من عناصر الإثبات لعدم إستطاعة الدفاع أن يتبأ سلفاً بما قد يدور فى وجدان قاضيه عندما يخلو إلى مداولته. لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ٣٥٢٣ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٧١٧ بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٢

لما كانت الطاعة قد تمسكت بأن الإعتراف المعزى إلى المتهم الأخرى سالفة الذكر قد صدر وليد إكراه وكان الحكم المطعون فيه قد عول فى إدانتها - ضمن ما عول عليه من الأدلة - على ذلك الإعتراف بغير أن يرد على دفاعها الجوهري ويقول كلمته فيه، فإنه يكون معيباً بالقصور فى التسيب بما يطله ولا

بعضه من هذا البطلان ما قام عليه من أدلة أخرى، لما هو مقرر من أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط أحدها أو إستبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى إنتهت إليه المحكمة.

الطعن رقم ٢٤٢١ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٣٠٤ بتاريخ ١٩٦١/٣/٦

إذا كان الثابت بحضور الجلسة أن الشاهدين كاشفاً المحكمة بعذرهما فى التخلف عن الحضور لأداء الشهادة وأن الدفاع قد طلب التأجيل حتى يحضر هذان الشاهدان ويمكن من مناقشتهما فرفضت المحكمة هذا الطلب مما أحاط بحامى المتهم بالخروج الذى يجعله معذوراً إن هو لم يتمسك بطلبه بعد تقرير رفضه والإصرار على نظر الدعوى مما أصبح به المدافع مضطراً لقبول ما رآته المحكمة من نظر الدعوى بغير سماع الشهود، فإن سير إجراءات المحاكمة على هذا النحو لا يتحقق به المعنى الذى قصد إليه الشارع فى المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ عندما حوّل للمحكمة أن تقرر تلاوة الشهادة إذا تعذر سماع الشاهد لأى سبب من الأسباب، أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ويكون الحكم مشوباً بعيب الإخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٧١٤ بتاريخ ١٩٦١/٦/١٩

إذا كان المدافع عن المتهم قد قدم بالجلسة المحددة لنظر المعارضة أمام المحكمة الإستئنافية شهادة مرضية وقرر أن المتهم مريض وطلب تأجيل الدعوى، لكن المحكمة لم تحب هذا الطلب وقضت فى المعارضة باعتبارها كأن لم تكن، ولم تشر فى حكمها المطعون فيه إلى ذلك العذر ولم تبد رأياً لتجته أو تنفيه، فإنها تكون قد أخلت بحقه فى الدفاع مما يعيب الحكم ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٩٦٨ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٥٧٨ بتاريخ ١٩٨٥/٤/١٧

من المقرر أن الطعن بالتزوير على ورقة من أوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع التى لا تلزم بإجابه، لأن الأصل أن للمحكمة كامل السلطة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهى الخبر الأعلى فى كل ما تستطيع أن تفعل فيه بنفسها أو الإستعانة بخبر يخضع رأيه لتقديرها ما دامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأى فيها، وأن طلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير إنما هو من قبيل التأجيل لإتخاذ إجراء مما لا تلزم المحكمة فى الأصل بالإستجابة إليها إلا أن ذلك مشروط بأن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى عدم الحاجة إلى ذلك الإجراء. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لطلب التأجيل رغم تعلقه بتحقيق دفاع جوهرى يتصل بالدليل المقدم فى الدعوى بحيث أن

صح هذا الدفاع تغير وجه الرأى فيها، فقد كان على المحكمة أن تعرض فى حكمها لهذا الدفاع وأن تحمسه وأن تبين العلة فى عدم إجابته إن هى رأت إطراره، أما وأنها لم تفعل والتفتت عنه كلية مقتصرة على تأييد الحكم الإستئنافى لأسبابه، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيماً بما يطله ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٤٩٥٣ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٣٠٨ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٥

لما كان من المقرر إنه لا تصح إدانة منهم بجرمة خيانة الأمانة إلا إذا إقتنع القاضى بأنه تسلم المال بعقد من عقود الإنتمان الواردة على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات وكانت العبرة فى القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود فى صدد توقيع العقاب إنما هى بالواقع بحيث لا يصح تأييم إنسان ولو براء على إعترافه بلسانه أو بكتابه متى كان ذلك مخالفاً للحقيقة، ولما كان مؤدى دفاع الطاعن أن العلاقة التى تربطه بالجنى عليها ليس مبناها الإيصال المقدم وإنه حرره ضمانه لعدم طلاق زوجته إنسة المجنى عليها - وكان الدفاع على هذه الصورة بعد دفاعاً جوهرياً لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى بحيث إذا صح يتغير به وجه الرأى فإن المحكمة إذ لم تفتن لفحواه وتقسطه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه فإن حكمها يكون معيماً بالقصور.

الطعن رقم ٥٣٣٣ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٣٣٨ بتاريخ ١٩٨٦/٣/٤

لما كان الأصل فى الشهادة هو تقدير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم محواسه، فهى تقتضى بدهاءة فيمن يؤدبها القدرة على التمييز لأن مناط التكليف بأدائها هو القدرة على تحملها ولذا فقد أجازت المادة ٨٢ من قانون الإثبات فى المواد المدنية والتجارية - التى أحالت إليها المادة ٢٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية - رد الشاهد إذا كان غير قادر على التمييز لهرم أو حادثة أو مرض أو لأى سبب آخر، مما مقتضاه أنه يتعين على محكمة الموضوع إن هى رأت الأخذ بشهادة شاهد قامت منازعة جدية على قدرته على التمييز أن تحقق هذه المنازعة بلوغاً إلى غاية الأمر فيها للإستيثاق من قدرة هذا الشاهد على تحمل الشهادة أو ترد عليها بما يفندها، وإذا ما كان الطاعن قد طعن على شهادة المجنى عليه..... بأنه مصاب بالجنون وسبق الحكم بالحجر عليه وقدم صورة لكشف طبي صادر من الوحدة المحلية يظهر هذا الدفاع، وقعدت المحكمة عن تحقيق قدرته على التمييز أو بحث خصائص إرادته وإدراكه العام إستيثاقاً من تكامل أهليته لأداء الشهادة. وعولت فى الوقت نفسه على شهادته فى قضائها بإدانة الطاعن بالرغم من قيام منازعته الجدية حول قدرته على الإدلاء بشهادته بتعقل ودون تعرض لهذه المنازعة فى حكمها المطعون فيه، فإنه يكون معيماً بالقصور فى التسيب فضلاً عن الفساد فى الإستدلال.

الطعن رقم ٨٠١٤ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٨٦١ بتاريخ ١٩٨٦/١١/١١

لما كان نص المادة ١/٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ يقضى بأن يكون صاحب المحل مسؤولاً مع مديره أو القائم على إدارته من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها، فإذا أثبت أنه بسبب الغياب أو إستحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة إقتصرت العقوبة على الغرامة المبنية فى المواد من ٥٠ - ٥٦ من هذا المرسوم بقانون ومزودى ما تقدم أن صاحب المحل يكون مسؤولاً مسئولية مديره مستحقاً لعقوبتى الحبس والغرامة معاً متى وقعت فى المحل جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المرسوم بقانون المشار إليه معاقب عليها بهاتين العقوبتين معاً ومسئوليته هذه فريضة تقوم على إفراض إشرافه على المحل ووقوع الجريمة بأسمه وحسابه وهى قائمة على الدوام ما لم يدرجها سبب من أسباب الإباحة أو موانع العقاب والمسئولية، وإنما تقبل تلك العقوبة التخفيف بما يسقط عقوبة الحبس دون الغرامة إذ أثبت صاحب المحل أنه كان غائباً أو إستحالت عليه المراقبة فتعذر عليه منع وقوع المخالفة، ولما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بقوله أن مسئوليته مفترضة دون أن ينمى بتحقيق ما أثاره من عدم مسئوليته لإنقطاع صلتة بالنجر لمرضه وهو دفاع يعد فى هذه الدعوى هاماً ومؤثراً فى مصرها، مما كان يقتضى من المحكمة تحميه لتقف على مبلغ صحته بلوغاً إلى غاية الأمر فيه، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور فى السبب مما يعيبه.

الطعن رقم ٢٣٦١ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٩٩ بتاريخ ١٩٨٦/١/١٦

لما كان من المقرر وجوب حضور محام مع المتهم بجانبة أمام محكمة الجنايات يتولى الدفاع عنه. وكانت المادة ٣٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية تقضى بأن المحامين المقبولين للمرافعة أمام محكمة الإستئناف أو المحاكم الابتدائية يكونون مختصين دون غيرهم للمرافعة أمام محكمة الجنايات، وكان يبين من كتاب نقابة المحامين المرفق أن الذى قام بالدفاع عن الطاعن فى ١٢ من مايو سنة ١٩٨٥ غير مقبول للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية لأنه ما زال مقيداً تحت التمرين منذ ١٠ يناير سنة ١٩٨٢ فإن إجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطله.

الطعن رقم ٤٩٨٥ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ١١٤ بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٢

لما كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن محامى الطاعة دفع فى مرافعته الشفوية أمام محكمة أول درجة ببطلان الاعتراف النسوب إلى جميع التهمات لصدوره وليد إكراه وقع عليهن، فقد أصبح ذلك الدفع - بهذه المثابة واقعاً مسطوراً بأوراق الدعوى مطروحاً على محكمة ثانى درجة وإن لم يعاود المدافع عن الطاعة إثارته أمامها.

الطعن رقم ٥٧١٤ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٣٧٣ بتاريخ ١٩٨٦/٣/١١

لما كان من المقرر طبقاً لنص المادة ١٥٠ من القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ الصادر بتاريخ الأول من أغسطس سنة ١٩٨٣ والتي بحرى نصها : يحظر تجريف الأرض الزراعية أو نقل الأتربة لإستعمالها فى غير أغراض الزراعة وفى هذه الحالة تضبط جميع وسائل النقل والآلات والمعدات المستعملة فى نقل الأتربة الناتجة عن التجريف بالطريق الإدارى وتودع المضبوطات فى المكان الذى تحدده الجهة الإدارية المختصة ويعتبر تجريفاً فى تطبيق أحكام هذا القانون إزالة أى جزء من الطبقة السطحية للأرض الزراعية ويجوز تجريف الأرض الزراعية ونقل الأتربة منها لأغراض : سنها زراعياً أو لحافطة على خصوبتها ويحدد ذلك وزير الزراعة بقرار منه بما يتفق والعرف الزراعى . فإن تجريف الزراعية أو نقل الأتربة لإستعمالها فى أغراض الزراعة غير مؤثم فى هذا النطاق ولا يقتضى ترخيصاً على نحو ما كانت تستلزمه المادة ٧١ مكرراً من القانون رقم ٥٣ لسنة ٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ ، كما أن تجريف الأرض ونقل الأتربة منها لأغراض تحسينها زراعياً أو لحافطة على خصوبتها فى نطاق ما يحدده وزير الزراعة بقرار منه بما يتفق والعرف الزراعى يضحى كذلك غير مؤثم فى هذا النطاق أيضاً وإذ كان الطاعن قد دفع أمام المحكمة الجزئية فى المذكرة المقدمة منه بأن ما قام به ليس إلا تسوية للأرض بقصد تحسينها زراعياً وقد غدا هذا الدفاع أمام المحكمة الإستئنافية واقعاً مسطراً بأوراق الدعوى قائماً مطروحاً عليها وهو من بعد دفاع جوهرى إذ مؤداه - لو صح - عدم توافر أركان الجريمة التى دين الطاعن بها وكان من المقرر أن تحقيق هذا الدفاع وإن كان فى الأصل من المسائل الموضوعية التى تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها إلا أن عليها وقد تمسك به أمامها وبأن من محضر الضبط جديته أن تهض إلى تحقيقه للوقوف على مدى صحته وحقيقة الأمر فيه فإن لم تفعل كان عليها أن تورد فى القليل أسباباً سائغة تنبى عليها قضاءها برفضه وتبرر بها إطراحها له . وإذ خلا الحكم من كل ذلك فإنه يكون مشوباً - فضلاً - عن قصوره بالإخلال بحق الدفاع بما يطله ويوجب نقضه .

الطعن رقم ٢٥٦٦ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٥٦٥ بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢١

لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة ثانى درجة ، أن المدافع عن الطاعن طلب سماع الشهود . وقد إستجابت المحكمة إلى طلبه ، وأجلت الدعوى أكثر من مرة لهذا الغرض ، مما ينبىء عن أنها قدرت جدية هذا الطلب لتعلقه بواقعة الدعوى وقد يبنى على تحقيقه تغير وجه الرأى فيها ، إلا أنها عادت - ورغم إصرار الدفاع عليه - ونظرت الدعوى وأصدرت حكمها فيها ، دون إجابته إلى طلبه ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه متى قدرت المحكمة جدية طلب من طلبات الدفاع فإستجابت له ، فإنه لا يجوز لها

أن تعدل عنه إلا لسبب سانغ يرر هذا العدول، وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يسرر عدول المحكمة عن تنفيذ قرارها، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيماً بسبب الإخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٧٨٨ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٨٠٤ بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٨٦

لما كان بين من محضر جلسة المحاكمة بتاريخ ٨ من يناير سنة ١٩٨٦ أن الطاعن حضر ومعه محاميه وقد سأله المحكمة عن اسمه وسنه وصناعته فلم ينطق، كما واجهته بالتهمة المسندة إليه فلم يبد جواباً، ولما أعادت المحكمة سؤاله قدم المدافع عنه صورة ضوئية لتقرير صادر من اللجنة الطبية بأسويط يفيد أن الطاعن مصاب بتصلب في شرايين المخ مع عدم القدرة على الكلام والفكر، لما كان ذلك وكانت المادة ٣٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه "إذا ثبت أن المتهم غير قادر على الدفاع عن نفسه بسبب عاهة في عقله، طرأت بعد وقوع الجريمة، يوقف رفع الدعوى عليه أو محاكمته حتى يعود إلى رشده ويجوز في هذه الحالة لقاضى التحقيق أو للقاضى الجزئى كطلب النيابة العامة أو المحكمة المنظورة أمامها الدعوى، إذا كانت الواقعة جناية أو جحة عقوبتها الحبس، إصدار الأمر بحجز المتهم في أحد أحوال المعدة للأمراض العقلية إلى أن يتقرر إخلاء سبيله". فإنه كان لزاماً على المحكمة ما دام قد قدم إليها التقرير الطبي سالف البيان أن تثبت - قبل المضي في إجراءات المحاكمة - وبالإستعانة بالمختصين فنياً، من أن هذا الذى يعانى منه الطاعن - على السياق المتقدم - لا يعد عاهة في عقله طرأت بعد وقوع الجريمة تجعله غير قادر على الدفاع عن نفسه أثناء المحاكمة، ولا يعفى المحكمة من القيام بهذا الواجب أن الطاعن مثل أمامها ومعه محام تولى الدفاع عنه فى موضوع الجريمة التى دين بها، لما هو مقرر من أن المتهم هو صاحب الشأن الأول فى الدفاع عن نفسه فيما هو مسند إليه، فلا يسوغ محاكمته إلا إذا كان فى مكنته هو أن يتولى بذاته هذا الدفاع وأن يسهم مع محاميه الموكل أو المنتدب فى تخطيط أسلوب دفاعه ومراميه وهو متمتع بكامل ملكاته العقلية ومواهبه الفكرية. لما كان ذلك، وكانت المحكمة لم تقل كلمتها فى شأن صورة التقرير الطبى المقدم لها ولم تثبت من مدى توافر شروط إنطباق الحكم الوارد بالمادة ٣٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية سألقة البيان الذى يلزمها بوقف محاكمة الطاعن حتى يعود إلى رشده دون توقف على إرادة المدافع عنه ولا على طلب صريح منه، وذلك فيما لو ثبت من حالته الصحية أنه غير قادر على الدفاع عن نفسه بسبب عاهة فى عقله طرأت بعد وقوع الجريمة فإن الحكم يكون معيماً بالقصور فى التسيب والإخلال بحق الدفاع معيماً نقضه.

- لما كان من المقرر أن المحكمة متى قدم إليها دليل بعينه فواجب عليه تحقيق هذا الدليل ما دام ذلك ممكناً بغض النظر عن مسلك المتهم فى شأن هذا الدليل لأن تحقيق أدلة الإدانة فى المواد الجنائية لا يصح أن يكون رهنًا بمشينة المتهم فى الدعوى، وكان دفاع الطاعن يعد - فى صورة هذه الدعوى - دفاعاً جوهرياً لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى بحيث إذا صح هذا الدفاع لتغير وجه الرأى فيها، فقد كان لازماً على المحكمة أن تحققه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه - دون تعليق ذلك على ما يقدمه الطاعن أو يتخذه من إجراءات تأييداً لدفاعه أو ترد عليه أسباب سانعة تؤدى إلى إطراره. ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة الطاعن دون تحقيق دفاعه أو الرد عليه برد سانع وعول فى الإدانة على السند المقدم من المدعى بالحقوق المدنية رغم تمسك الطاعن بتزويره، فإنه يكون مشوباً بالقصور فى التسيب والإخلال بحق الطاعن فى الدفاع فضلاً عن إنطوائه على فساد فى الاستدلال.

- لما كانت المحكمة الإستئنافية قد اعتبرت السند صحيحاً لعدم جواز إثبات ما يخالفه إلا بالكتابة وعجز الطاعن عن إثبات تزويره. فإنها تكون قد فهمت القانون على غير وجهه الصحيح، ذلك أن المتهم عندما يدعى أثناء المحاكمة بتزوير ورقة من الأوراق المقدمة فى الدعوى كدليل ضده لا يصح قانوناً مطالبة - حتى ولو كانت الورقة من الأوراق الرسمية - بأن يقيم الدليل على تزويرها وإلا اعتبرت الورقة صحيحة فيما تشهد به عليه، إذ أن مناط الإثبات فى المواد الجنائية بحسب الأصل - وفيما عدا ما ورد بشأنه نص خاص - هو إقتناع القاضى وإطمئنانه إلى ذات الدليل المقدم إليه ومن ثم فإنه يجب ألا يتقيد فى تكوين عقيدته بأى قيد من القيود الموضوعة للأدلة فى المواد المدنية، وإذن فمتى كان الطاعن قد إدعى بالتزوير فقد كان على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع كما تحقق سائر الدفوع وأن تقول كلمتها فيه وما دامت هى لم تفعل فى ظروف تدل على أنها رأت نفسها مقيدة بغير حق بمسألة قانونية، فإن ذلك بالإضافة إلى ما سبق، خطأ يوجب نقض الحكم المطعون فيه.

لما كان البين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة والحكم المطعون فيه، أن المدافع عن الطاعن قد إقتصَرَ فى دفاعه على إبداء بعض الدفوع الشكلية ثم إختتم مرافعته بطلب أصلياً السراء وإحتياطياً طلب إستعمال الرأفة، وكانت المادة ٦٧ من الدستور قد أوجبت أن يكون لكل منهم فى جناية محام يدافع عنه وكان من القواعد الأساسية التى أوجبها القانون أن تكون الإستعانة بأغامى الرامية لكل متهم بجناية أحيلتَ نظرهما أمام محكمة الجنايات حتى يكفل له دفاعاً حقيقياً لا مجرد دفاع شكلى، تقديراً بأن الإتهام

بجناية أمر له خطره ولا تؤتى ثمرة هذا الضمان إلا بحضور محام أثناء المحاكمة وبشهاد إجراءاتها وليعاون المتهم معونة إيجابية بكل ما يرى تقديمه من وجوه الدفاع عنه. وحرصاً من المشرع على فاعلية هذا الضمان الجوهرى فرض عقوبة الغرامة فى المادة ٣٧٥ من قانون الإجراءات الجنائية على كل محام - متدباً كان أو للدفاع عن المتهم وذلك فضلاً عن المحاكمة التأديبية إذا إقتضتها الحال. لما كان ما تقدم فإن حق الاستعانة بمدافع يكون فى هذه الحالة قد قصر دون بلوغ غايته وتعطلت حكمه تقريره ومن ثم تكون إجراءات المحاكمة قد وقعت باطلة.

الطعن رقم ٤٠٣٠ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٩٨٢ بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٧

لما كان قضاء محكمة النقض مستقراً على أنه يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات أن يكون المتهم عالماً علماً حقيقياً باليوم المحدد للبيع ثم يعتمد عدم تقديم المحجوزات فى هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ ومن ثم فإن الدفع بعدم العلم بيوم البيع يعد من الدفوع الموضوعية الجوهرية لما يستهدفه من نفي عنصر من عناصر الجريمة لا تقوم بدونه ويتعين على المحكمة أن تناوله بالرد وإلا كان حكمها قاصراً. لما كان ذلك وكان هذا الدفاع وقد أثبت بمحاضر الجلسات أمام محكمة أول درجة، أصبح واقعاً مسطوراً بأوراق الدعوى، قائماً مطروحاً على المحكمة عند نظر موضوع معارضة الطاعن الاستئنافية وهو ما يوجب عليها إبداء الراى بشأنه، وإن لم يعاود المعارض إثارته، ذلك بأن من المسلم به أن المحكمة متى رأت أن الفصل فى الدعوى يتطلب تحقيق دليل بعينه فإن عليها تحقيقه ما دام ذلك ممكناً وهذا بغض النظر عن مسلك المتهم فى شأن هذا الدليل، لأن تحقيق أدلة الإدانة فى المواد الجنائية لا يصح أن يكون رهناً بمشينة المتهم فى الدعوى، فإن هى استغنت عن تحقيق هذا الدليل فعليها أن تبين علة ذلك.

الطعن رقم ٤٠٧١ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٩٤٣ بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٠

من المقرر أنه يتعين إجابة الدفاع إلى طلبه سماع شهود الواقعة ولو لم يرد لهم ذكر فى قائمة شهود الإثبات أو يقيم المتهم بإعلانهم لأنهم لا يعتبرون شهود نفى بمعنى الكلمة حتى يلتزم بإعلانهم، ولأن المحكمة هى الملاذ الأخير الذى يتعين أن يفسخ لتحقيق الواقعة وتقضيها على الوجه الصحيح غير مقيدة فى ذلك بتصرف النيابة العامة فيما تبينه فى قائمة شهود الإثبات أو تسقطه من أسماء الشهود الذين عاينوا الواقعة أو يمكن أن يكونوا عاينوها وإلا إنتفت الجدية فى المحاكمة وإنغلقت باب الدفاع فى وجه طارقه بغير حق وهو ما تأباه العدالة أشد الإباء. وإذ كان يبين من الإطلاع على المصدرات المضمومة أن الشاهد المطلوب سماع أقواله قرر فى التحقيقات أن الطاعن وزميله إعترفا له بأنهما قتل سيدة وسرقا ما معها من نقود فكه وأسورتين ذهبيتين وعرضا عليه بيعهما وأنه تمكن بعد عدة محاولات من بيع الذهب لأحد الصياغ وكان

ثبتت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه عول على هذه الأقوال إذا أثبت في بيانه لواقعة الدعوى أن المتهمين بعد أن أجهزوا عليها سلما الشاهد المذكور المسروقات لبيعها فإن الواقعة التي طلب سماع شهادة الشاهد عنها تكون متصلة بواقعة الدعوى ظاهرة التعلق بموضوعها ويكون سماعه لازماً للفصل فيها، لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يجب الدفاع إلى طلبه يكون معيباً بما يستوجب نقضه والإحالة بالنسبة للطاعنين طبقاً للمادة ٤٢ من لقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطاعن أمام محكمة النقض لوحدة الواقعة وتحسن سير العدالة وذلك بعير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن.

الطعن رقم ٤٤٣٨ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٠٨٠ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٨٦

لما كان الطاعن وقد أبدى في اللجنة موضوع الطعن المائل أمام محكمة أول درجة دعواً بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فصار واقعاً مسطوراً قائماً مطروحاً على المحكمة عند نظر إستئنافه، مما كان يوجب عليها إبداء الراى بشأنه وإن لم يعاود إثارته، فإن المحكمة إذ عادت إلى نظر الدعوى المدنية وفصلت في موضوعها من جديد بالنسبة للطاعن بعد أن زالت ولايتها بسابقة الفصل فى الدعوى بحكم نهائى حاز قوة الأمر المقضى، وقضت بحكمها المطعون فيه بإلزام الطاعن بالتعويض، تكون قد خالفت القانون مما يؤذن لهذه المحكمة عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، أن تنقض الحكم المطعون فيه وأن تقضى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها.

الطعن رقم ٦٣٩٨ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٠٣٥ بتاريخ ٢٦/١١/١٩٨٧

لما كان دفاع الطاعنين قد قام على أن هذا التقدير قد طعن فيه أمام القضاء ولم يصبح نهائياً وهو دفاع جوهرى لتعلقه بالواقعة وكونه - إذا صح منتجاً فيها فقد كان من المتعين على المحكمة أن تحققة بلوغاً إلى غاية الأمر فيه أما وهى لم تفعل وبنت قضاءها بإلزام الطاعنين بالتعويض الذى فرضه القانون على أساس تقدير مصلحة الضرائب للضريبة التى لم تدفع لا يوقف الفصل فى الدعوى الجنائية دون أن تستظهر فى حكمها أن تقدير الضريبة التى لم تدفع - والتى ينسب إليها التعويض المحكوم به - قد أصبح نهائياً فإن الحكمين المطعون فيهما يكونان فوق قصورهما قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٥٣٧٤ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١١٧١ بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٨٧

إذا كانت العبرة فى عقود الأمانة بحقيقة الواقع لا بعبارة الأوراق والفاظها وكان البين من الإطلاع على مدونات الحكم على ما سلف ذكره - أن الطاعن تقدم بمستندات تمسك بدلائلها على نفى مسئوليته عن جرعة التبيد وإنشاء القصد الجنائى لديه، وكان الحكم قد إلغيت عن تلك المستندات ولم يد رايأ فى

مدلولها وفي صحة دفاع الطاعن المستند إليها كما ألفت - كذلك -- عن طلب الطاعن ندب خبير لتصفية الحساب بينه وبين البنك المبنى عليه وهو في خصوصية هذه الدعوى - دفاع جوهرى لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فيها مما من شأنه - لو صح - أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى ولما كان الحكم قد ألفت عن هذا الدفاع ولم يقسطه حقه ولم يعن بتمحيصه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه، فإنه يكون مشوباً - فضلاً عن قصوره - بالإخلال بحق الدفاع بما يبطله.

الطعن رقم ٥١٩٨ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٧٧ بتاريخ ١٩٨٧/١/١٤

لما كان الحكم المطعون فيه قد نسب إلى الطاعنين معاً إحداث إصابة المبنى عليها بإلقاء " ماء نار " عليها وإلى الطاعن الأول وحده إحداث إصابة بالمبنى عليهما الثانى والثالث بذات الوسيلة، وكان مفاد دفاع الطاعنين - على السياق المتقدم - تكذيب المبنى عليهم فيما قرروه أنهما قد ألقيا عليهم المخلول سالف البيان وطلب تحقيق ذلك عن طريق المختص فنياً وهو الطبيب الشرعى، وهو دفاع يعد جوهرياً فى صورة الدعوى، وكان الحكم قد عول فى إطراح هذا الدفاع ورفض ذلك الطلب على ما ورد بالتقارير الطبية ومعاينة مكان الحادث دون أن يبين فى أسبابه التى أنشأها لنفسه ولم يعقت فيها أسباب الحكم الابتدائى أن تلك التقارير أثبتت حدوث إصابات المبنى عليهم من المخلول سالف البيان وبغير أن يورد مضمون المعاينة، كما خلص فى هذا الصدد إلى عدم معقولية إفعال المبنى عليهم بالإصابات بأنفسهم قولاً بأنها حروق فى الوجه والأجزاء العليا من الجسم لا يتصور فيها الإفعال، وكان إفعال الإصابة بإحداث حروق فى الجسم ليس مما يستعص على الواقع ويستحيل على التصديق، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال.

الطعن رقم ٥٩٢٨ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٢٢٦ بتاريخ ١٩٨٧/٢/٥

لما كان من القواعد الأساسية التى أوجبها القانون أن تكون الإسمانة باغامى إلزامية لكل متهم بجناية أحييت على محكمة الجنايات لنظرها حتى يكفل له دفاعاً حقيقياً لا مجرد دفاع شكلى، تقديرأ بأن الإتهام بجناية أمر له خطره، ولا تؤتى ثمرة هذا الضمان إلا بحضور محام أثناء المحاكمة ليشهد إجراءاتها وليعاون المتهم معاونة إيجابية بكل ما يرى تقديمه من وجوه الدفاع وحرصاً من المشرع على فاعلية هذا الضمان الجوهري، فرض عقوبة الغرامة فى المادة ٣٧٥ من قانون الإجراءات الجنائية على كل محام متدبأ كان أو موكلاً من قبل متهم يحاكم فى جناية - إذا هو لم يدافع عنه، أو يعين من يقوم مقامه للدفاع عن المتهم، وذلك فضلاً عن المحاكمة التأديبية إذا إقتضتها الحال، وإذ كان ما تقدم، وكان يبين من الإطلاع على الأوراق أن مثل النيابة توافع وشرح ظروف الدعوى على حين لم يثبت أن المحامى المتدب الحاضر مع المتهم

قد قدم أى وجه من وجوه المعاونة الجادة له، وكان أن قررت المحكمة إحالة الدعوى لأخذ رأى المفتى ثم إنتهت إلى الحكم بمقوية الإعدام، فإن واجب الإستعانة بمدافع يكون فى هذه الحالة قد قصر دون بلوغ غايته وتعطلت حكمة تقريره ومن ثم تكون إجراءات المحاكمة قد وقعت باطلة.

الطعن رقم ٥٩٤٣ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ١١١ بتاريخ ١٩٨٧/١/١٨

لما كان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن ائهامى..... حضر مع الطاعن متندباً من قبل المحكمة وقد سئل الطاعن عما أسند إليه فأنكر وقرر بأن حقائبه تم تغييرها أثناء تواجده بالدائرة الجمركية بمطار القاهرة وأنه أخطر رجال الشرطة بذلك وتعذر عليهم فهمه لعدم إلمامهم باللغة التى كان يخاطبهم بها وأنه لا صلة له بالمخدر المضبوط وإستمعت المحكمة لشهادة شاهد الإثبات..... وإكتفت النيابة والدفاع بأقوال هذا الشاهد وترافع ممثل النيابة العامة وشرح ظروف الدعوى وصمم على الطلبات على حين إكتفى الحاضر مع المتهم بطلب إستعمال الرأفة معه وكان أن قررت المحكمة إرسال الأوراق إلى المفتى لإستطلاع رأيه وأجلت نظر الدعوى لجلسة ١٩٨٦/٥/٣ وفيها أصدرت حكمها المطعون فيه دون مراعاة. لما كان ذلك وكان من القواعد الأساسية التى أوجبها القانون أن تكون الإستعانة بائهامى إلزامية لكل منهم بجناية أحيلت لنظرها أمام محكمة الجنايات حتى يكفل له دفاعاً حقيقياً لا مجرد دفاع شكلى، تقديراً بأن الإتهام بجناية أمر له خطره ولا تؤتى ثمرة هذا الضمان إلا بحضور محام أثناء المحاكمة ليشهد إجراءاتها وليعاون المتهم معاونة إيجابية بكل ما يرى تقديمه من وجوه الدفاع عنه وحرصاً من المشرع على فعالية هذا الضمان الجوهرى فرض عقوبة الغرامة فى المادة ٣٧٥ من قانون الإجراءات على كل محام - متندباً كان أم موكلأ من قبل منهم يحاكم فى جناية إذا هو لم يدافع عنه أو يعين من يقوم مقامه للدفاع عن المتهم وذلك فضلاً عن المحاكمة التأديبية إذا إقتضتها ولما كان ما أبداه ائهامى المتدب للدافع عن الطاعن على السياق المتقدم لا يحقق فى صورة الدعوى الغرض الذى من أجله إستوجب الشارع الإستعانة بمدافع ويقصر دون بلوغ غايته ويعطل حكمة تقريره فإن إجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطلة.

الطعن رقم ٦٣٤٨ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٥٩٤ بتاريخ ١٩٨٧/٤/١٥

قانون الأحداث أوجب فى الفقرة الأولى من المادة ٣٣ منه أن يكون للحدث فى مواد الجنايات محام يدافع عنه. تطبيقاً للقاعدة الأساسية التى أوجها الدستور فى الفقرة الثانية من المادة ٦٧ منه، وهى أن تكون الإستعانة بائهامى إلزامية لكل منهم بجناية حتى يكفل له دفاعاً حقيقياً لا مجرد دفاع شكلى تقديراً بأن الإتهام بجناية أمر له خطره، ولا يؤتى هذا الضمان ثمرته إلا بحضور محام أثناء المحاكمة ليشهد إجراءاتها وليعاون المتهم معاونة إيجابية بكل ما يرى تقديمه من وجود الدفاع، وحرصاً من الشارع على فعالية هذا

الضمان الجوهري فقد فرض عقوبة الغرامة في المادة ٣٧٥ من قانون الإجراءات الجنائية على كل محام - متدياً كان أو موكلأ من قبل التهم بمحاكم في جنابة - إذا هو لم يدفع عنه، أو يعين من يقوم مقامه للدفاع عنه، وذلك فضلاً عن المحاكمة التأديبية إذا إقتضتها الحال.

الطعن رقم ٦٣٥٢ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٥٢٢ بتاريخ ١٩٨٧/٤/١

طلب دفاع الطاعن وقف الفصل في الدعوى حتى يفصل في الجنحة رقم ٤٠٧ لسنة ١٩٨٣، بيد أن المحكمتين كلتيهما لم تعرضا ألبته لهذا الدفاع. لما كان ذلك وكان دفاع الطاعن -... هو في وصفه الحق وتكييفه الصحيح، دفع بطلب وقف الفصل في الدعوى الجنائية الماثلة المقامة ضده، حتى يفصل في الدعوى الجنائية المقامة ضد المجنى عليه " المدعى بالحقوق المدنية " عن الوقائع التي نسبها إلى الطاعن واتخذ الحكم المطعون فيه منها محلاً لجرمة البلاغ الكاذب المطروحة، وكان الشارع قد دل - بما نص عليه في المادة ٢ من قانون الإجراءات الجنائية من إجازته لكل من علم بوقوع جريمة يجوز للنيابة العامة رفع الدعوى الجنائية عنها بغیر شكوى أن يبلغ النيابة العامة عنها أو أحد مأموري الضبط القضائي - على أن التبليغ عن الوقائع الجنائية حق لكل إنسان، فلا تصح معاقبته وإقتضاء التعويض منه إلا إذا كان قد تعمد الكذب فيه، كما أنه بمقتضى المادة ٣٠٤ من قانون العقوبات لا يحكم بعقوبة القذف على من أخبر بالصدق وعدم سوء القصد الحكام القضائيين أو الإداريين بأمر مستوجب لعقوبة فاعلة.

الطعن رقم ٦٤٩٧ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ١١٤٩ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٧

لما كان بين من الإطلاع على المفردات المصنومة أن الطاعن أثار بمذكرة دفاعه المقدمة إلى محكمة أول درجة بجلسة ١٩٨٢/١٢/١٩ دفاعاً مؤداه قيام إرتباط بين الدعوى المطروحة ودعويين أخريين مماثلتين رقمي ٢٢٨٤، ٢٢٨٥ لسنة ١٩٨٢ جنح الرمل كانتا منظورتين بذات الجلسة إستناداً إلى أن الشيكات موضوع هذه الدعاوى حررت في وقت واحد عن عملية واحدة بشأن إستيراد سيارات وتمسك بتطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات إلا أن المحكمة قضت في الدعوى بعقوبة مستقلة دون أن تعرض لهذا الدفاع كي تبين حقيقة الأمر فيه مع أنه دفاع جوهري لو تحقق قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى. لما كان ذلك، وكان هذا الدفاع قد أصبح واقعاً مسطوراً بأوراق الدعوى قائماً مطروحاً على المحكمة الإمتنافية، وهو ما يوجب عليها إبداء الرأي بشأنه. وإن لم يعاود المسألف إثارته، ومن ثم فإن الحكم يكون قاصراً مما يوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٤٧٩ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٤

من المقرر أن المتهم مطلق الحرية فى إختيار اghامى الذى يتولى الدفاع عنه وحقه فى ذلك حق أصيل مقدم على حق القاضي فى تعيين محام له وكان بين مما تقدم أن الطاعن اعترض على السير فى الدعوى فى غيبة محامية الموكل وأصر هو والghامى الحاضر على طلب تأجيل نظرها حتى يتسنى لghاميه الأصيل أن يحضر للدفاع عنه. غير أن للمحكمة إلتفتت عن هذا الطلب دون أن تفصح فى حكمها عن العلة التى تبرر عدم إجابته، فإن ذلك منها إخلال بحق الدفاع يبطل لإجراءات المحاكمة.

الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٧٠٤ بتاريخ ١٩٨٧/٥/٢٠

الذين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن المتهم الثانى تمسك فى دفاعه بأن القول المبيع إلى الطاعن كان فاسداً وتالفاً وأنه قام بسداد قيمته. لما كان دفاع المتهم الثانى - على السياق المتقدم - هو دفاع عيسى لتعلقه بالوقائع محل الإتهام وجوداً وعدمًا، لا بأشخاص مرتكبيها، ويترتب عليه - إن صح - إنتفاء اghرائم المسدة إليه وإلى كل من اتهم بأساهمة فيها فاعلاً كان أم شريكاً، ويتعدى نطاق الإستفادة منه إلى المساهمين بطريق اللزوم والتبعية وذلك بالنظر إلى وحدة الواقعة والأثر العيني للدفاع المشار إليه، وكذلك قوة الأثر القانونى للإرتباط بين المتهمين فى الجريمة، ومن ثم فإنه يحق للطاعن أن يتمسك بذلك الدفاع أمام محكمة النقض ناعياً على الحكم سكوته عن الرد عليه، وإن لم يكن هو الذى أثاره لدى محكمة الموضوع. لما كان الدفاع آنف الذكر يعد فى صورة الدعوى دفاعاً جوهرياً، لما يترتب عليه - إن صح - من إنتفاء اghرائم المسدة إلى المتهمين وانحسار مسئوليتهما الجنائية عنها، فقد كان لزاماً على المحكمة أن تحققه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه، أو ترد عليه بأسباب سائفة تؤدى إلى إطراحه أما وهى لم تفعل، فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع فضلاً عما شاب حكمها من قصور فى التسيب. لما كان ما تقدم، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة بالنسبة إلى الطاعن والghكوم عليه الآخر لإتصال وجه الطعن به عملاً بمقتضى نص المادة ٤٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

الطعن رقم ٧٩٨ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٧٦٨ بتاريخ ١٩٨٧/١٠/١

لما كان إغفال المحكمة الإطلاع على الورقة موضوع الدعوى عند نظرها يعيب إجراءات المحاكمة لأن إطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة إجراء جوهري من إجراءات المحاكمة فى جرائم التزوير يقتضيه واجبها فى تحييص الدليل الأساسى فى الدعوى على إعتبار أن تلك الورقة هى الدليل الذى يحمل أدلة التزوير. ومن ثم يجب عرضها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة فى حضور الخصوم ليبدى كل منهم

رأيه فيها ويضمن إلى أن الورقة موضوع الدعوى هي التي دارت مرارته عليها - الأمر الذي فأت محكمة أول درجة إجراءه وغاب عن محكمة ثاني درجة تداركه. ولا يغير من ذلك ما هو مبين على حوز الورقة من إطلاع المحكمة عليها، لأن الإطلاع يتعين أن يقع في حضرة الخصوم. لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيماً بما يطله ويوجب نقضه بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن.

الطعن رقم ٣٢٨٢ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ١٠٠٤ بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٨
إذا دفع لدى محكمة الموضوع بأن جريمة النصب قد وقعت فى تاريخ معين وأن الدعوى الجنائية قد سقطت وجب عليها أن تحقق هذا الدفع ثم ترتب على ما يظهر لها النتيجة التى تقتضيها، وكانت محكمتى أول وثانى درجة لم تجر أيهما تحقيقاً فى هذا الشأن حتى يبين لها وجه الحقيقة بل عولت فى ذلك على الحكم القاضى بطلان عقد الشركة واعتبرت تاريخ صدوره - ١٩٨٢/١٢/٥ - هو تاريخ وقوع الجريمة فى حين أن تكوين الشركة بين الطاعن والمدعى بالحقوق المدنية وتوقيع عقدها وتسلم الطاعن نصيب الأخير فى رأسمال الشركة كان قبل تاريخ صدور الحكم المشار إليه حسبما حصله الحكم الابتدائى فى مدوناته، وهو التاريخ الذى بنى الطاعن دفعه بإنقضاء الدعوى الجنائية على أساسه، فإن الحكم المطعون فيه وقد اعتق أسباب الحكم الابتدائى يكون فضلاً عن قصوره قد أخل بحق الطاعن فى الدفاع.

الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ١١٣٢ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢٨
لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن دفع بأنه مستأجراً للأرض وليس مالِكاً لها وطلب النزول بعقوبة الحبس المقتضى بها، وهو دفاع يعد فى خصوص الدعوى المطروحة هاماً ومؤثراً فى مقدار العقوبة الواجب توقيعها مما كان يقتضى من المحكمة تمحيصه لتقف على مبلغ صحته أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع والقصور بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٥١٢ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٣٠
لما كان الطاعن وإن لم يعاود إثارة دفاعه بسداد المبلغ المقول بتقاضيه إلى الجنى عليه أمام المحكمة الاستئنافية إلا أنه وقد أثبت بمحضر جلسة المحاكمة الابتدائية، أصبح واقعاً مسطوراً بأوراق الدعوى قائماً مطروحاً على المحكمة عند نظر إستئنافه، وكان الحكم لم يبين فحوى إنذار العرض والكمبيالات المقدمة من الطاعن ولم يعرض لدلائلها وأثرها بالنسبة لجراء رد مبلغ مقدم الإنجاز الذى دان الطاعن بتقاضيه فيما لو ثبت أن الجنى عليه قد إستزده، مما يعجز محكمة النقض عن أن تقول كلمتها فيما يثيره الطاعن بشأن القضاء بالرد رغم إسترداد الجنى عليه ما دفعه، فإن الحكم يكون معيماً بالقصور فى التسيب.

الطعن رقم ٢٦٨٤ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٧٩٤ بتاريخ ١٢/٦/١٩٨٨

لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة قد نصت على أنه تسرى أحكام هذا القانون على جميع الطرق عدا ما يأتى: (أ) جميع أنواع الطرق الداخلية فى حدود القاهرة الكبرى ومحافظة الإسكندرية. (ب) الطرق الإقليمية فى حدود المدن والقرى التى لها مجالس مدن أو مجالس قروية - أما الطرق السريعة والرئيسية فى تلك الحدود فسرى عليها أحكام هذا القانون (ج) جسور النيل والزع والمصارف والحياض والحدوش العامة التى تشرف عليها وزارة الري وفقاً لأحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه فإذا سلم جسر منها إلى المؤسسة أو وحدات الإدارة المحلية سرت عليه أحكام هذا القانون. كما نصت المادة العاشرة على أن " تعتبر ملكية الأراضى الواقعة على جانبي الطرق علامة لمسافة خمسين متراً بالنسبة إلى الطرق السريعة، ٢٥ متراً بالنسبة إلى الطرق الرئيسية، وعشرة أمتار بالنسبة إلى الطرق الإقليمية، وذلك خارج الأورنيك النهائي المحدد بمحاذات المسافة طبقاً لخرائط نزع الملكية المعتمدة لكل طريق محملة خدمة أغراض هذا القانون بالأعباء الآتية > لا يجوز إستغلال هذه الأراضى فى أى غرض غير الزراعة ويشترط عدم إقامة أية منشآت عليها. ولا يسرى هذا الحكم داخل حدود مجالس المدن إلا فى الأجزاء المارة بأراضى زراعية. (ب)..... " لما كان ذلك، وكان البين من مطالعة الأوراق، أن المدافع عن الطاعة دفع بمجلسة المرافعة أن البناء أقيم على جانب طريق إقليمي داخل فى حدود قرية لها مجلس قروي، لما كان ذلك وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه دان الطاعة بالعقوبة المنصوص عليها فى المادة ١٤ من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة دون أن يعرض هذا الدفاع إيراداً له ورداً عليه رغم جوهريته وجديته لإتصاله بواقعة الدعوى وتعلقه بموضوعها وبحقيق الدليل فيها، مما من شأنه لو ثبت أن يتغير وجه الرأى فيها، ذلك بأن لو صح أن الطريق موضوع الدعوى من الطرق الإقليمية الداخلة فى حدود قرية لها مجلس قروي فإن أحكام القانون المطبق لا تسرى عليه وإذا ثبت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع ولم يسقطه حقه ولم يعن بتمحيصه بلوغاً لغاية الأمر فيه، فإنه يكون فوق ما ران عليه من القصور قد جاء مشوباً بالإخلال بحق الطاعة فى الدفاع بما يوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٤٣٥٥ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٢٥٩ بتاريخ ٩/٢/١٩٨٨

- من المقرر أنه يتعين على المحكمة إجابة الدفاع إلى طلبه سماع شهود الواقعة ولو لم يرد لهم ذكر فى قائمة شهود الإثبات أو يتم التهم بإعلانهم لأنهم لا يعتبرون شهود نفى بمعنى الكلمة حتى يلتزم بإعلانهم ولأن المحكمة هى الملاذ الأخير الذى يتعين أن ينفسح لتحقيق الواقعة وتقصيها على وجهها الصحيح دون التقيد فى ذلك بتصرف النيابة العامة فيما تبينه فى قائمة شهود الإثبات أو تسقطه من أسماء الشهود الذين عاينوا

الواقعة أو يمكن أن يكونوا عاينوها، وإلا إنتفت الجدية في المحاكمة وانفلق باب الدفاع في وجه طارقه بغير حق. وهو ما تأباه العدالة أشد الإباء.

- لما كان حق الدفاع في سماع الشاهد لا يتعلق بما أبداه في التحقيقات بما يطابق أو يخالف غيره من الشهود، بل بما يديه في جلسة المحاكمة ويسع الدفاع مناقشته إظهاراً لوجه الحقيقة، فإنه على المحكمة أن تسمع الشاهد أولاً وبعد ذلك يحق لها أن تبدى ما تراه في شهادته وذلك لإحتمال أن تجبى الشهادة التي تسمعها ويتاح للدفاع مناقشتها بما يقنعها بحقيقة قد يتغير بها وجه الراى في الدعوى، ولا تصح مصادرة الدفاع في حق سماع شاهد الواقعة بدعوى أنه ينبغي منه إطالة أمد التقاضى أو الإفلات من العقاب، ذلك أن الدفاع لا يستطيع أن يتنبأ سلفاً بما قد يدور في وجدان قاضيه عندما يخلو إلى مداولته ولأن حق الدفاع سابق في وجوده وترتيبه وأثره على مداولة القاضى وحكمه لأن وجدان القاضى قد يتأثر - بغير رغبة من نفسه - بما يبدو له أنه أطرحه في تقديره عند الموازنة بين الأدلة إثباتاً ونفياً.

الظعن رقم ٤٥٧٨ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٧٠ بتاريخ ١٩٨٨/١/٤

- إن القانون يوجب سؤال الشاهد أولاً، وبعد ذلك يحق للمحكمة أن تبدى ما تراه في شهادته وذلك لإحتمال أن تجبى الشهادة التي تسمعها أو يتاح للدفاع مناقشتها بما يقنعها بحقيقة قد يتغير بها وجه الراى في الدعوى.

- من المقرر أن حق الدفاع الذى يتمتع به المتهم يحول له إبداء ما يعن له من طلبات التحقيق ما دام باب المرافعة لازال مفتوحاً، فتزول الطاعن عن طلب سماع الشهود لا يسلبه حقه في العدول عن ذلك النزول والتمسك بتحقيق ما يطلبه ما دامت المرافعة دائرة.

الظعن رقم ٥٧٣٥ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ١١٢٨ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢٧

من المقرر أن الظعن بالتزوير على ورقة من أوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع التى لا تلتزم بإجابه، لأن الأصل أن للمحكمة كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة، على بساط البحث وهى الخير الأعلى فى كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو الاستعانة بخير يخضع رأيه لتقديرها ما دامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأى فيها، وأنه لما كان طلب المتهم فكينه من الظعن بالتزوير إنما هو من قبيل طلبات التأجيل اتخذ إجراء مما لا تلتزم المحكمة فى الأصل بالاستجابة إليها إلا أن ذلك مشروط بأن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى عدم الحاجة إلى ذلك الإجراء. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لطلب الطاعن وجاء مقصوراً على تأييد الحكم الابتدائى لأسبابه على الرغم

من أنه أقام قضاءه على أدلة من بينها إطلاق القول بأن الشيك صادر من الطاعن وعلى الرغم مما أثاره الأخير من تزوير الشيك وهو دفاع جوهري لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث إذا صح هذا الدفاع لتغير وجه الرأى فيها. فكان على المحكمة أن تعرض في حكمها لهذا الدفاع وأن تحمسه وأن تبين العلة في عدم إجابته إن هي رأت إطراره وأما أنها لم تفعل والتفت عنه كلية، فإن حكمها يكون معيباً بما يطله ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٦١٩ بتاريخ ١٤/٤/١٩٨٨

- لما كان حق الدفاع الذى يتمتع به المتهم بخول له إبداء ما يعن له من طلبات التحقيق طالما أن باب المرافعة ما زال مفتوحاً، وكانت الواقعة التى طلب الدفاع سماع أقوال الشاهدين الموقعين على الخطاب المقدم من الطاعن بشأنها متصلة بواقعة الدعوى ظاهرة التعلق بموضوعها وكان سماعهما لازماً للفصل فيها فإن رفض المحكمة طلبه للسبب الذى ذكرته يكون غير سائغ وفيه إخلال بحق الدفاع لما ينطوى عليه من معنى القضاء فى أمر لم يعرض عليها وإحتمال أن تحيى هذه الأقوال التى تسمحها ويباح للدفاع مناقشتها بما يقنعها مما قد يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى.

- إن الشاهد..... الذى عول الحكم على أقواله بأن الطاعن حصل بإيجار المصنف وهو غير مختص بالحصول ولم يقيم بتوريد ما حصله لم ينف فى شهادته بمجلسة محاكمة صدور تكليف للطاعن من المهندس..... بالحصول كما ذهب الطاعن فى دفاعه ومن شأن هذا الدفاع - لو صح - أن يكون قيامه بالحصول منتجاً لأثره فى إختصاصه به متى كان مأموراً به من رؤسائه ولو لم يكن فى الأصل من طبيعة عمله فى حدود الإختصاص المقرر لوظيفته فضلاً عن أن الشاهد عاد فى شهادته ولم يقطع برأى فى صحة صدور الخطاب من الموقعين عليه وفى شأن ما قام عليه دفاع الطاعن من توريد المبلغ الذى حصله وأرجع القول الفصل فى ذلك إلى المشرفين على الأعمال المالية مما كان يقتضى من المحكمة أن تقسط هذا الدفاع حقه وتعنى بتمحيصه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه ما دام فيه تجلية للحقيقة وهداية للصواب أما وهى لم تفعل واقتصرت فى هذا الشأن على ما أوردته فى حكمها من أسباب لا تؤدى إلى إطراح ذلك الدفاع وطلب التحقيق المتعلق به فإن حكمها يكون معيباً.

الطعن رقم ٢٧١٣ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٠٣٦ بتاريخ ١٠/١١/١٩٨٨

لما كان المدافع عن الطاعن تمسك فى مذكرته المقدمة إلى محكمة الدرجة الأولى بأن فتح الإعتماد للعميل كان بناء على موافقة اللجنة المختصة بذلك بإدارة البنك وفى حدود تلك الموافقة، وبأن حسابات العميل وقت منحه الإعتماد كانت تسمح بذلك وفقاً لما جرى عليه العمل بالبنك بدليل أن تلك الإجراءات

خضعت للمراجعة - دون تعقيب - من قبل جهات الرقابة بإدارة البنك وبأن الضرر الذى لحق بأموال البنك لا يرجع إلى خطأ من الطاعن وإنما إلى أن العميل هرب إلى خارج البلاد قبل أن يسوء مركزه المالى لدى البنك وعادو التمسك بذلك الدفاع فى مذكرته المقدمة لمحكمة الدرجة الثانية. ولما كان هذا الدفاع يعد جوهرياً فى خصوصية هذه الدعوى المتعلقة بركنين من أركان الجريمة التى دين الطاعن بها هما ركنا الخطأ وعلاقة السببية مما شأنه لو ثبت أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى، ولما كان الحكم المطعون فيه قد إنفت كلية عن هذا الدفاع ولم يقسطه حقه ولم يعن بتحصيصه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه، فإنه يكون مشوباً بالقصور فى التسبيب فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع مما يعيبه مما يوجب نقضه والإحالة بالنسبة إلى الطاعن الأول وكذلك بالنسبة للطاعن الثانى لإتصال وجه الطعن الذى بنى عليه النقض به إعمالاً لنص المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٧٢٢ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٩٣٨ بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٨٨

لما كانت المادة ٦٧ من الدستور قد أوجبت أن يكون لكل متهم فى جناية محام يدافع عنه، وكان من القواعد الأساسية التى أوجبها القانون أن تكون الاستعانة بالمحامى إلزامية لكل متهم بجناية أحيلت لنظرها أمام محكمة الجنايات حتى يكفل له دفاعاً حقيقياً لا مجرد دفاع شكلى تقديراً بأن الإتهام بجناية أمر له خطره، ولا تنأتى ثمرة هذا الضمان إلا بحضور محام إجراءات المحاكمة من أولها إلى نهايتها ليعاون المتهم معاونة إيجابية بكل ما يرى تقديمه من وجوه الدفاع عنه، وحرصاً من الشارع على فاعلية هذا الضمان الجوهري فرض عقوبة الغرامة فى المادة ٣٧٥ من قانون الإجراءات الجنائية على كل محام منتدباً كان أو موكلأً من قبل متهم يحاكم فى جناية إذا هو لم يدافع عنه أو يعين من يقوم مقامه للدفاع عنه فضلاً عن المحاكمة التأديبية إذا إقتضتها الحال، وكان ما أبداه المحامى المنتدب عن الطاعن من دفاع - على الساق المتقدم - لا يحقق الغرض الذى إستوجب الشارع من أجله حضور محام عن التهم بجناية، ويقصر عن بلوغ هذا الغرض ويعطل حكمة تقريره، فإن إجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطلة بطلاناً أثر فى الحكم بما يوجب نقضه والإعادة حتى تتاح للمحكوم عليه فرصة الدفاع عن نفسه دفاعاً كاملاً حقيقياً لا مبتوراً ولا شكلياً.

* الموضوع الفرعى : الدفاع الباطل :

الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٧٣٠ بتاريخ ٣١/١٠/١٩٦٠

لا يستأهل دفاع المتهم رداً من المحكمة عند ظهور بطلانه.

الطعن رقم ٨٠٥ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١٠٣٤ بتاريخ ١٣/١٠/١٩٦٩

إن الفقرة الأولى من المادة الأولى من قرار التمويل رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم بيع الدقيق العادى والفاخر غرة " ١ - إستخراج ٧٢٪ تنص على أنه " يحظر على محال البقالة فى جميع أنحاء الإقليم المصرى بيع الدقيق العادى والدقيق الفاخر غرة " ١ " إستخراج ٧٢٪ المنتج محلياً أو المستورد ما لم يكن مرخصاً لها فى ذلك بمقتضى الرخصة الصادرة لها بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ ". وإذا كان ذلك، وكان القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن إستخراج الدقيق وصناعة الخبز لم يجر إلا إستخراج نوعين من الدقيق فقط هما الدقيق الصافى " العادى " ودقيق القمح الفاخر غرة " ١ " إستخراج ٧٢٪، فإن مؤدى ذلك أن القرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٠ حظر الإتجار فى الدقيق بكافة أنواعه من عادى وفاخر غرة " ١ " إستخراج ٧٢٪ ومستورد إلا بمرخص، وكان الطاعن لا يجحد ما أثبتته الأحكام المطعون فيه من أن الدقيق الذى باعه هو من النوع الفاخر، فإن ما أورده الحكم يكفى لسلامته وينأى به عن القصور فى التسبيب، ولا عليه إن لم يرد على ما أثاره الطاعن من أنه ليس فى الأوراق ما يقطع بنوع الدقيق المباع وهل هو من اغطور بيعه أم لا، لأنه دافع ظاهر البطلان.

الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١١٤٤ بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٦٩

إن قيام مفتش الجهة التابعة لها السيارة العامة التى يقودها المتهم بتسببه إلى تأخيره عن مواعده - بفرض حصوله - لا يبيح للمتهم مخالفة القوانين واللوائح وقيادة السيارة بحالة ينجم عنها الخطر على حياة الجمهور، ولا يعيب الحكم إلغائه عن الرد على دفاع المتهم فى هذا الشأن لأنه دافع ظاهر البطلان.

* الموضوع الفرعى : الطلب الجازم :

الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٦٨٣ بتاريخ ١٧/١٠/١٩٦٠

الطلب الذى يتعين على المحكمة إجابته أو الرد عليه عند رفضه هو الطلب الجازم الذى يقرع سمها ويشتمل على بيان ما يرمى إليه مقدمه.

الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ٢٣١ بتاريخ ١٣/٣/١٩٦٢

الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصير عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه فى طلباته الختامية. فإذا كان بين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة، أن الدفاع عن المتهم " الطاعن " طلب بالجلسة الأولى سماع شاهد الإثبات الغائب "ضابط الباحث " فسمعت المحكمة أقوال من حضر من شهود الإثبات وناقشهم الدفاع ثم توافقت النيابة ومحاميا المدعى بالحقوق المدنية، وبعد ذلك قررت المحكمة إستمرار المرافعة لجلسة تالية حيث توافع محامو المتهمين

ومن بينهم المدافع عن الطاعن، فلم يصر على طلب سماع شهادة الضابط المذكور حتى أتم مرافعته، مما مفاده أنه قد عدل عنه - فإن ما يثيره من أن المحكمة قد أخلت بحقه في الدفاع بعدم إستدعائها هذا الشاهد لناقشته، لا يكون سديداً.

* الموضوع الفرعى : تحقيق الدفاع :

الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٢١ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٨٣٥ بتاريخ ١٩٥١/٣/٢١
متى كانت محكمة أول درجة قد أجابت المتهم فى قتل خطأ إلى ما طلبه من إستدعاء مهندس فنى وناقشته فى مواجهته ولم يوجه هو أى مطعن على رأيه بل إنه على الضد من ذلك قد إستند المدافع عنه إلى هذا الراى أمام محكمة ثانى درجة ثم إنتهى إلى طلب البراءة أو إستدعاء مهندس فنى لناقشته دون أن يحدد طلبه وسبب إستدعاء الخبير - كان للمحكمة أن تلتفت عن هذا الطلب ولا توجيه إليه على اعتبار أنه طلب غير جدى.

الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٢١ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١١٨٣ بتاريخ ١٩٥١/٥/٢٩
إن طلب ندب خبير لتحقيق دفاع جوهرى هو من الطلبات الهامة لتعلقه بتحقيق الدعوى لإظهار وجه الحق فيها. فإذا لم تر المحكمة إجابته لعدم حاجة الدعوى إليه وجب الرد عليه فى الحكم بما يبرر رفضه فإذا هى لم تفعل كان حكمها معيباً لقصوره فى البيان.

* الموضوع الفرعى : حجز القضية للحكم :

الطعن رقم ٨٧٧ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٠٨ بتاريخ ١٩٥١/١٠/٢٩
ما دامت المذكرة التى طلب فيها المتهم سماع الشهود قدمت بعد أن تمت المرافعة وحجزت القضية للحكم ولم يكن مصرحاً بتقديم مذكرات فإن المحكمة تكون فى حل من عدم الإلتفات إليها.

* الموضوع الفرعى : حق الدفاع :

الطعن رقم ١١٧٤ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ١٠ بتاريخ ١٩٤٩/١٠/١٨
إن القانون لا يستوجب حضور محام مع المتهم فى جنحة، فللمتهم أن يتولى الدفاع عن نفسه بنفسه أو أن يختار محامياً يدافع عنه، ويكون عليه، لا على المحكمة، أن يقدر مدى إتفاق دفاع المحامى مع مصلحته، ولما كان المحامى ليس مقيداً بطريقة معينة فى دفاعه عن موكله بل هو يدافع عنه حسبما يملكه عليه ضميره وإجتهاده، فإن ما ينهه الطاعنون على الحكم من سوء تصرف محامهم فى الدفاع عنهم وما يزعمون من نتائج يقولون إنها ترتبت على ذلك لا يكون مقبولاً أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٢٠ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٤٨٥ بتاريخ ١٩٥٠/٤/٤

إذا كانت النيابة قد أقامت دعوى شهادة الزور بالجلسة على شهادى شهدا لصالح المتهمين فى الدعوى فإنه يكون لهذين الشاهدين كمتهمين بشهادة الزور، حق الدفاع المقرر فى القانون، وتكون مصلحة المتهمين المشهود لصالحهما مرتبطة بهذا الدفاع على حسب ما يؤدى إليه ثبوت صدق شهادة شهادى النفى أو كذبه من التأثير فى موقفهما من الإتهام. وإذا كان من حق المتهم أن يحقق دفاعه، فإن مصادرة المحكمة هذا الحق بمقولة إنها إقتضت يكذب شاهد النفى وإن الوقائع التى تتراد الشهادة عليها هى من تلفيق بعض أقارب المتهم المشهود لصالحه - ذلك يكون إخلالاً بحق الدفاع لما تضمنه من الحكم مقدماً على دليل لم يطرح أمام المحكمة بناء على إفراضات إفترضتها. ولا يؤثر فى ذلك قول المحكمة إن المحامى الذى طلب سماع شهادته فى سبيل تحقيق ذلك الدفاع قد روى الواقعة التى حصلت بمكتبه بإفاضة أثناء مرافعته عن أحد المتهمين. فإن سؤال المحامى كشاهد أمام المحكمة قد يجعل لأقواله بهذه الصفة شأنًا غير الشأن الذى يكون لها وهو يرويها كمحام يتافع مدافعاً عن أحد الخصوم، مما قد يكون من أثره أن تغير المحكمة وجهة نظرها التى إنتهت إليها بشأن الوقائع التى قررها باعتباره مدافعاً.

و نقض هذا الحكم لذلك العيب الذى لحقه يستفيد منه حقاً جميع الطاعنين، وذلك للإرتباط الوثيق بين الجرائم المسندة إليهم مما يستوجب لإحقاق الحق فيها جميعاً أن تكون إعادة المحاكمة شاملة لجميع الطاعنين.

الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٥٠٩ بتاريخ ١٩٥٠/٤/١٧

متى كانت ظروف الواقعة ومركز المتهمين من الإتهام - على ما يتضح من الحكم - لا تؤدى إلى تعارض بين مصلحة المتهمين فلا يقبل النعى على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع لتولى محام واحد المدافعة عن هذين المتهمين.

الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٠ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٥٢٨ بتاريخ ١٩٥٠/٤/٢٤

إذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن محامياً واحداً حضر عن صاحب المخبز ومتهم آخر معه ولكن كان الظاهر من هذا المحضر أيضاً أن هذا المحامى قصر دفاعه على صاحب المخبز دون المتهم الآخر، فذلك ينتفى معه قيام التعارض بين مصلحتيهما.

الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٢٠ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٥٥٤ بتاريخ ١٩٥٠/٥/١

إن حضور محام عن المتهم بجنحة ليس مما يوجبه القانون، بل يكفى أن يدافع المتهم فيها بنفسه عن نفسه وإذن فإذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن المتهم كان حاضراً بنفسه ولم يشر إلى أن له محامياً أو يطلب شيئاً

فى هذا الشأن فإن نفيه على المحكمة أنها أخلت بحقه فى الدفاع بمقولة إنها لم تستجب إلى ما طلبه من تأخير نظر القضية حتى يحضر محاميه، ذلك لا يكون له أساس.

الطعن رقم ٧٢٣ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٧٦٠ بتاريخ ١٢/٦/١٩٥٠

إن القانون لا يوجب حضور محام عن المتهم فى جلسة، بل يكفى أن يدافع هو عن نفسه فيها. فإذا كان الظاهر من محاضر جلسات المحكمة الإستئنافية أن القضية أجلت أكثر من مرة بسبب غياب المحامى عن المتهم، ثم حضر معه فى الجلسة الأخيرة محام ترفع فى موضوع الجلسة المسندة إليه وطلب براءته منها فلا يكون لهذا المتهم من وجه لأن ينعى على المحكمة أنها أخلت بحقه فى الدفاع بعدم موافقتها على تأجيل القضية حتى يحضر محاميه الأصل.

الطعن رقم ١٦٢٣ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٦٤٦ بتاريخ ١٩/٢/١٩٥١

إن القانون لا يمنع حضور محام عن المتهم فى قضايا الجناح أو الجنايات المجنحة. فإذا كان الثابت فى محضر الجلسة الإستئنافية أن المتهم حضر بشخصه وكانت لديه فرصة الدفاع عن نفسه بنفسه فلا يكون له أن ينعى على المحكمة أنها لم تجبه إلى ما طلبه من إعادة القضية للمرافعة لسماع دفاع محاميه الشفوى سواء أكانت المحكمة قد صرحت له بتقديم مذكرة كما زعم أو لم تصرح كما يستفاد من محضر الجلسة.

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٢٥٩ بتاريخ ٢٧/٢/١٩٥٠

ما دام الثابت أن محامياً حضر عن المتهم وتراجع فى الدعوى دون أن يطلب التأجيل للإستعداد ودون أن يتمسك بطلب سماع شهود فلا محل بعد ذلك للنعى على الحكم بأنه أغل بحق المتهم فى الدفاع، لأن المحامى الذى تراجع كان نائباً عن محاميه الأصل ولم يكن لديه الوقت الكافى للإستعداد.

الطعن رقم ١١٠ لسنة ٢١ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٧٤١ بتاريخ ٦/٣/١٩٥١

إن القانون لا يوجب فى مواد الجناح أن يحضر مع المتهم محام يتولى الدفاع عنه، فإذا كانت المحكمة قد إستجابت لما طلبه المتهم فى مذكرته التى قدمها فى دفع أبداه من إعطائه مهلة لإبداء دفاعه فى موضوع التهمة وحددت لنظر الموضوع جلسة أخرى أعلن المتهم إليها إعلاناً صحيحاً فحضر ودافع عن نفسه - فلا يكون له من بعد أن ينعى على المحكمة أنها أخلت بحقه فى الدفاع إذ هى لم تجبه إلى طلبه تأجيل الدعوى حتى يحضر محاميه.

الطعن رقم ١٧٠٢ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٤٧٤ بتاريخ ١٩٥٢/١/٢٨

إذا كانت المحكمة فى صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة فيها قد أصدرت من تلقاء نفسها قراراً تحضرياً فإن هذا القرار لا تولد عنه حقوق للمخضوم توجب حتماً العمل على تنفيذه، صوناً لهذه الحقوق. وإذن فمضى كان الثابت من محاضر الجلسات أن محكمة أول درجة قد أجرت تحقيق الدعوى وسمعت شهود الإثبات فى حضور الطاعن، ثم رأت المحكمة الإستنافية من تلقاء نفسها عند نظر المعارضة المرفوعة منه فى الحكم الإستنافى الغيايى تأجيل الدعوى وتكليف النيابة بإعلان شهود الإثبات فحضر واحد منهم الجلسة التالية وتخلف الآخرون، كما تخلف الطاعن نفسه عن الحضور، فأكثفت المحكمة بسماع شهادة من حضر وقضت فى الدعوى بتأييد الحكم المعارض فيه، فإن هذا منها جائز ولا خطأ فيه، ذلك أن المحكمة كانت قد إتخذت هذا الإجراء من تلقاء نفسها فى سبيل تبيين الحقيقة فى الدعوى ثم رأت فيما بعد أن ظهور الحقيقة لا يتوقف حتماً على تنفيذ قرارها.

الطعن رقم ٨٦٢ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٤٩ بتاريخ ١٩٥٢/١٠/٢٨

إذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم وعلى والده بأن الوالد شرع فى قتل الجنى عليه عمداً وإشرك هو معه بطريق المساعدة بأن أعطاه السكنى التى إرتكب بها الحادث، ثم حضر للدفاع عنهما محام واحد وبالجلسة اعترف المتهم أمام المحكمة بأنه هو المرتكب للحادث وأن والده لم يكن موجوداً لما مقتضاه أن الحكم ببراءة أحدهما يؤدى إلى إدانة الآخر - فإن مصلحتهما تكون متعارضة، ويكون من اللازم أن يتولى الدفاع عن كل منهما محام غير المدافع عن الآخر لكى تكون له الحرية فى الدفاع. أما وجود محام واحد عنهما لإخلال بحق الدفاع يستوجب نقض الحكم.

الطعن رقم ٩٩٦ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٨٦ بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٢

إذا كان الثابت بمحاضر الجلسات والحكم أن الواقعة التى أسندت إلى كلا المتهمين إنما هى ضربة واحدة ولم يتهمهما بالمساهمة فى الفعل أو الأفعال التى أدت إلى وفاة الجنى عليه، فإن مصلحة كل من المتهمين تكون متعارضة مع مصلحة الآخر، ومقتضى هذا أن يتولى الدفاع عن كل منهما محام خاص به، فإذا كان الواقع أن محامياً واحداً تولى الدفاع عنهما فهذه المحاكمة تكون باطلة لإنطوائها على خطأ جوهري فى الإجراءات.

الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ١٩٥٣/٤/١٣

إذا كان محامى الطاعن قد دفع بإنقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة ووعد بتقديم مذكرة فقررت المحكمة حجز القضية للحكم بجلسة أخرى وصرحت بتقديم مذكرات، وفى تلك الجلسة قضت برفض الإستئناف

موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف، فلا يجوز له من بعد أن ينمى على المحكمة إخلالها بحقه فى الدفاع، إذ الأصل أن المتهم يجب عليه أن يبدى كافة ما لديه من وجوه الدفاع، وما دامت المحكمة إذ أمرت بحجز القضية للحكم لم تصرح بأن حكمها سيكون مقصوداً على الدفع فقط بل ورد قرارها بصيغة عامة، فإنه لا يقبل من المتهم التعلل بأنه إنما قصر دفاعه على الدفع فقط.

الطعن رقم ٦٢٦ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٨٦٤ بتاريخ ١٩/٥/١٩٥٣

إن سكوت الطاعن أو المدافع عنه عن المرافعة لا يجوز أن يبنى عليه الطعن على الحكم ما دامت المحكمة لم تمنعها عن إبداء الدفاع.

الطعن رقم ٦٤٧ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ١١٠١ بتاريخ ١٩٥٣/٧/٤

إذا كان الحكم قد افترض احتمال صحة دفاع المتهم بأن تأخره عن إرسال المبلغ المسند إليه إختلاسه كان عن طريق السهو، ثم تدارك الأمر وأرسل المبلغ للمصلحة، ومع ذلك أخذ هذا المتهم بما لا يتفق مع هذا الافتراض، فإنه يكون قاصراً.

الطعن رقم ٨٥٨ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ١٠٠١ بتاريخ ٢٢/٦/١٩٥٣

إن حضور مدافع عن المتهم بجنابة غير محموم إلا أمام محكمة الجنائيات نفسها، أما الجنائيات التى تنظرها محاكم الجنب عملاً بالمادتين ١٥٨ و ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية، تفسرى عليها الإجراءات الخاصة بالجنب، فالمتهم بجنابة من هذا القبيل لا يتحتم أن يحضر معه مدافع.

الطعن رقم ١٣١١ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٥٣

متى كان الثابت من محضر الجلسة أن المحكمة لدى نظرها الدعوى فى أول جلسة أجلتها لجلسة أخرى وكلفت النيابة بإعلان الشاهد الغائب، وفى هذه الجلسة الأخيرة تغيب هذا الشاهد أيضاً فأبدى المدافع عن الطاعن ضرورة إعلانته بالحضور لأهمية شهادته، فردت النيابة بأن هذا الشاهد تعذر إعلانته، ثم نظرت المحكمة موضوع الدعوى وتلت أقوال هذا الشاهد بالجلسة فلم يعترض المدافع عن الطاعن على ذلك ولم يصر على طلب إحضاره وترافع فى موضوع الدعوى وناقش أقوال الشهود جميعاً بما فيهم شهادة هذا الشاهد ثم ختم مرافعته بطلب البراءة دون أن يتمسك بضرورة إستدعائه - متى كان الأمر كذلك وكانت شهادة الشاهد قد تليت فى الجلسة وطرحت على بساط البحث عند المحاكمة وكانت شفوية المرافعة قد تحققت بسماع من حضر من الشهود، فإن ما يتعاه الطاعن من أن المحكمة أغلقت بحقه فى الدفاع يكون لا محل له.

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٤٢٥ بتاريخ ١٩٥٤/٣/٢٤

الأصل أن حضور محام عن المتهم ليس بلازم فى مواد الجنح إلا أن التهم إذا كان قد وضع ثقته فى محام ليقوم بالدفاع عنه فإنه يجب على المحكمة أن تتيح له الفرصة للقيام بمهمته، وإذا لم يتمكن من ذلك لسبب قهرى كان من المتعين عليها أن تؤجل الدعوى لحضوره أو لتمكين المتهم من توكيل محام غيره.

الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٥٥٩ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٩

من المقرر أن سكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يصح أن ينسب عليه طعن ما دامت المحكمة لم تمنعه من مباشرة حقه فى الدفاع. ولما كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن المقارنة التى أجرتها المحكمة بين الطاعنين وشقيقهما قد جرت بحضور المدافع عنهما وأن ما أثبتته من أنه يقرب منهما طولاً وشكلاً لم يكن موضعاً لإعتراض من جانبهما ولم يثر الدفاع بشأنه أية مناقشة فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص لا يكون له محل.

الطعن رقم ٤٣١ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٥٩٢ بتاريخ ١٩٥٤/٥/١٠

إن استعداد المدافع عن المتهم أو عدم إستعداده أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى إليه ضميره وإجتهاده. وإذن فمنى كان المتهم لم ينمسل بحضور محامه الموكل فلا يصح القول بأن المحامى الذى نذبه المحكمة وقام بالدفاع عنه قد أنتدب قبل نظر القضية بقوة غير كافية للإستعداد.

الطعن رقم ٤٣٥ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٥٩٨ بتاريخ ١٩٥٤/٥/١٠

إذا كان المتهم لم يطلب إلى المحكمة تحقيق دفاعه فلا يقبل منه النعى على الحكم لنقص التحقيق الذى أجرته النيابة العمومية.

الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٨٦٣ بتاريخ ١٩٥٤/٧/١

إذا كان بين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أنه فى اليوم المحدد لنظر الدعوى لم يحضر المحامى الموكل من المتهم ولم يعتذر عن حضوره فندبت المحكمة محامياً آخر للمرافعة عن الطاعن وسلمته ملف الدعوى ولم يعرض الطاعن على هذا الإجراء ولم يطلب لا هو ولا المحامى المنتدب أجلاً للإستعداد ثم سئل الشهود وتوافقت النيابة وأدلى المحامى المنتدب بدفاعه عن الطاعن فإنه لا يقبل من الطاعن نعيه على الحكم بحقه فى الدفاع، ذلك لأن المحامى هو الذى يقدر ما تستلزمه وقائع الدعوى وملابساتها وظروف التهم فيها من بحث وإعداد لمناحي الدفاع التى تحقق مصلحة التهم وتوفى حق الدفاع طبقاً لما عليه ضميره وتقضيه معلوماته القانونية وعبرته وتقاليده مهنته.

الطعن رقم ٧٤٦ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٨٣٥ بتاريخ ١٩٥٤/٦/٢٩

نصت المادة ٣٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أن المحامين المقبولين للمرافعة أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية يكونون مختصين دون غيرهم بالمرافعة أمام محكمة الجنايات، فإذا كان المصامى الذى باشر الدفاع عن المتهم لم يقبل للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية فضلاً عن إستبعاد إسمه من جدول المحامين العام من تاريخ سابق فإن إجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطلّة.

الطعن رقم ٨٣ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٨٥١ بتاريخ ١٩٥٥/٤/١٢

- لا يلزم فى القانون أن يحضر مع التهم بجنابة أمام محكمة الجنايات أكثر من محام واحد.
- إن إستعداد المصامى موكل تقديره إليه حسبما يحل عليه ضميره وتقاليده مهنته.

الطعن رقم ١٢١ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٩٠٣ بتاريخ ١٩٥٥/٤/٢٦

إن القانون يوجب على كل من الخصوم أن يحضر بالجلسة مستعداً ما دام قد أعلن فى الميعاد. وإذا لم يكن كذلك كانت التهمة أعلنت فى الميعاد الذى نص عليه القانون فلا يقبل منها القول بأن المحكمة أخلت بمقضاها فى الدفاع إذا رأت المحكمة نظر الدعوى ولم تر حاجة تدعو إلى تأجيلها ولم تمنع التهمة من أن تبدى كافة أوجه الدفاع.

الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٩٧١ بتاريخ ١٩٥٥/٥/١٠

إن إستعداد المدافع عن المتهم أو عدم إستعداده أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره وإجتهاده وتقاليده مهنته.

الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ١١٠٤ بتاريخ ١٩٥٥/٦/٧

إذا كان ثبوت الفعل المكون للجريمة فى حق أحد المتهمين لا يؤدى إلى تبرئة الآخر من التهمة فإن ذلك يجعل مصلحة كل منهما غير متعارضة مع مصلحة الآخر ولا يقتضى أن يتولى الدفاع عن كل منهما محام خاص.

الطعن رقم ١٤٠٧ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٥٤٢ بتاريخ ١٩٥٦/٤/١٠

يشترط لى تكون محكمة الموضوع ملزمة بالإجابة صراحة على طلب يقدم إليها، حتى ولو كان من الطلبات الأصلية، أن يكون هذا الطلب ظاهر التعلق بموضوع القضية المنظورة أمامها، أى أن يكون الفصل فيه لازماً للفصل فى الموضوع ذاته، ومن غير ذلك يجوز لها ألا تلتفت إلى الطلب وألا ترد عليه.

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٦٦٦ بتاريخ ١٩٥٦/٤/٢٤

سكوت المتهم عن المرافعة لا يجوز أن يبنى عليه الطعن على الحكم ما دامت المحكمة لم تتمعه من إبداء دفاعه.

الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٧٢٧ بتاريخ ١٩٥٦/٥/٢١

متى كان المتهم لم يتمسك بدفاعه فى الجلسة التى نظرت فيها الدعوى أخيراً وتختلف ائجنى عليه عن حضورها وترافع المتهم فى الدعوى دون إشارة منه إلى طلب سماع ائجنى عليه أو الإطلاع على الأوراق التى تبثت دفاعه مما يفيد تنازله الضمنى عن هذا الدفاع فإنه لا يحق له بعد ذلك أن ينعى على المحكمة أنها أخلت بحقه فى الدفاع إذ أنها لم تقم بإجراء سكت هو عن المطالبة بتنفيذه.

الطعن رقم ٧٣٦ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٩٧٦ بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٢

التهم حر فى إختيار من يتولى الدفاع عنه وحقه فى ذلك مقدم على حق المحكمة فى تعيين المدافع. إلا أنه متى ثبت أن المتهم لم يذكر للمحكمة حين نذبت محامياً عنه أنه وكل محامياً آخر ولم يطلب تأجيل نظر الدعوى لحين حضوره فإن المحامى الذى نذبت المحكمة يكون حراً فى أداء مهمته.

الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٩٨٦ بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٢

حكم المادة ٣٠٩ عقوبات ليس إلا تطبيقاً لبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذى يستلزمه ليستوى أن تصدر العبارات أمام المحاكم أو أمام سلطات التحقيق أو فى محاضر البوليس ذلك بأن هذا الحق أشد ما يكون إرتباطاً بالضرورة الداعية إليه.

الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ١٢٦١ بتاريخ ١٩٥٦/١٢/١٠

لا يلزم فى القانون أن يحضر مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات أكثر من محام واحد.

الطعن رقم ٩١١ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ١١٩٦ بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢٧

- يدخل فى معنى الخصم الذى يعفى من عقاب القذف الذى يصدر منه أمام المحكمة طبقاً لنص المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات المحامون عن المتقاضين ما دامت عبارات القذف الموجهة إليهم تتصل بموضوع الخصومة وتقتضيها ضرورات الدفاع.

- الفصل فيما إذا كانت عبارات السب أو القذف مما يستلزمه الدفاع مؤوك لمحكمة الموضوع.

الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٢٣٥ بتاريخ ١٢/٣/١٩٥٧

إنضمام الخامى إلى زميله يتضمن معنى الإقرار بما ورد فى المرافعة الأخير وإعتبارها من وضعه مما يغنيه عن نكراها، ومن ثم فإذا كانت إجراءات المحاكمة قد بوشرت فى مواجهة محامين أحدهما موكل عن المتهم والآخر منتدب - وتولى كل منهما مناقشة الشهود وكان الخامى الموكل الذى ترفع عنه غير مقيد بمجدول الخامين وإنضم الآخر إليه، فإن المتهم يكون قد إستوفى دفاعه.

الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٥٤٥ بتاريخ ٢٧/٥/١٩٥٧

منى كانت المحكمة لم تصرح للمتهم بتقديم مذكرة بدفاعه، فإنه لا يعيب الحكم أن يطرح ما تقدم به المتهم فى مذكرته التى يقول عنها من طلب سماع الشهود الذين لم يطلب سماعهم بالجلسة.

الطعن رقم ٥١٢ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٧٥١ بتاريخ ١٠/٧/١٩٥٧

لا يجوز أن يبنى على سكوت المتهم أو محاميه عن المرافعة الطعن على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع ما دام المتهم لا يدعى أن المحكمة منعت عن المرافعة الشفوية.

الطعن رقم ١٥٦٢ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ١٠٠١ بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٥٧

منى كان الواضح من الأدلة التى إستند إليها الحكم فى حق أحد المتهمين الأول والثانى لا يؤدى إلى تبرئة الآخر من التهمة التى نسبت إليه، فإن مصلحة كل منهما فى الدفاع لا تكون متعارضة مع مصلحة الآخر ولا يعيب إجراءات المحاكمة تولى الدفاع عنهما محام واحد.

الطعن رقم ١٥٩٦ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١١ بتاريخ ١/٧/١٩٥٨

إذا كان الملف المطبوع قد أغفل ذكر نتيجة تحقيق تحليل البقع التى وجدت بملابس المتهم فإنه لا يجوز النعى على المحكمة بأنها أخلت بحقه فى الدفاع، ذلك أنه كان فى وسع محامى المتهم وقد لاحظ هذا النقص أن يستوفيه بطلب الإطلاع على أصل التقرير المودع بملف القضية.

الطعن رقم ١٩٧٩ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ١٩٢ بتاريخ ١٦/٢/١٩٥٩

إذا إنتهى الحكم إلى وصف الطريقة التى تم بها الخطف بما لا يخرج عن الواقعة ذاتها التى تضمنتها أمر الإحالة وهى التى كانت معروضة على بساط البحث وهو وصف غير جديد فى الدعوى ولا مغايرة فيه للعناصر التى كانت مطروحة على المحكمة، فإن ذلك لا يعد فى حكم القانون تغييراً لوصف التهمة المحال بها المتهمون، بل هو مجرد تصحيح لبيان كيفية ارتكاب الجريمة مما يصح إجراؤه فى الحكم دون لفت نظر الدفاع إليه فى الجلسة ليرافع على أساسه - فإذا كانت النيابة العامة إتهمت المتهمين بخطف الجنى عليه

الذى لم يبلغ سنه ستة عشر سنة كاملة بالإكراه وجسه فى منزل مهجور بدون أمر أحد من الحكام المختصين وفى غير الأحوال التى تصرح فيها القوانين واللوائح بذلك مصحوباً بالتهديد بالقتل والتعذيبات البدنية، فاستبعد الحكم واقعة حبس الخنجر عليه وتعذيبه وتهديده الواردة بقرار الإحالة بقوله إنه لا محل لإسنادها إلى المتهمين فى خصوص الدعوى الحالية بوصف أنها جرائم مستقلة مكتفياً باعتبارها من عناصر الجريمة التى دان المتهمين بها - إذا كان ما تقدم فإن النعى على الحكم لإخلاله بحق الدفاع بقوله أن المحكمة لم تنبه المتهمين أو المدافعين عنهم إلى ما أجرته من تعديل فى وصف التهمة وفى المواد الإتهام بأن دانتهم بالمادة ٢٨٨ من قانون العقوبات بدلاً من المواد ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٨ التى طلبت النيابة عقابهم بها يكون غير سديد.

الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٣٦٤ بتاريخ ١٩٥٩/٣/٣٠

ليس للمتهم أن ينعى على المحكمة أنها أخلت بحقه فى الدفاع إذا كانت عبارة المدافع عنه فضلاً عن كونها غير صريحة فى طلب ضم محاضر معينة ولم يبين ماهيتها ومدى صلتها بالواقعة التى يحاكم عنها المتهم، فإنه توافع فى الدعوى دون أن يعقب عليها بشئ.

الطعن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٨٩٦ بتاريخ ١٩٥٩/١١/١٧

- لا تلزم محكمة الموضوع بنذب خبير إذ هى رأت أن ما طلبه الدفاع عن المتهم من إستطلاع رأى طبيب نفسانى لا يستند إلى أساس جدى لأسباب سائعة أوردتها - فإذا تناول الحكم دفاع المتهم من أنه كان فى حالة فقد فيها شعوره وإدراكه واختباره وقت ارتكاب الحادث ورد عليه بقوله : "... إن تصرفات المتهم قبل الحادث وبعده ووقت الحادث كلها كانت تدل على ثباته وعقله وعلمه بما يفعل وفعل ولم يكن لديه إنحراف، فلم يشك أو يقيم أى دليل على أنه كان فى حالة جنون أو عاهة عقلية أفقدته شعوره واختباره بل كان تفكيره الإرادى والشعورى قائماً - من كيفية ذهابه لأمه وعدم ذكر ذلك لأحد وتصميمه على القتل وإتخاذ الطرق التى تمنع من أن يوجه إليه إتهام أو إشتباه - من طريقة صعوده المنزل ودخوله فيه وإرتكابه الحادث وبعده ومن مخاطبة زوجته وحديثه معها ومصاحبتها ومسح بصماته وغسل أداة القتل والبحث عما كان يريد أخذه من نقود ومصوغات وأوراق، ثم بعد كشف اللجنة من تصويره الواقعة وإلقاء الشبهات على سارق مجهول أمام المحقق الأول ولصديقه الذى رافقه وإقراض النقود فى اليوم التالى، كل ذلك يقطع فى تمام شعوره وإدراكه لما يفعل وإرتكبه... - فلا تكون المحكمة بعد ذلك فى حاجة إلى أن تستعين برأى طبيب فى الأمراض العقلية أو النفسية فى أمر تبينه من عناصر الدعوى وما بوشر فيها من تحقيقات.

- إذا كان المتهم لم يسلك الطريق الذى رسمه القانون فى المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى الشهود الذين يطلب إلى محكمة الجنايات سماعهم ولم تدرج غرفة الإتهام أسمائهم فى قائمة الشهود، فلا تثريب على المحكمة إن هى لم تجب طلب الدفاع سماع الطبيب الذى كان يعالج والدة المتهم.

(١ - محكمة الموضوع أن تبين حقيقة الواقعة وتردها إلى صورتها الصحيحة التى تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها. وهى ليست مطالبة بألا تأخذ إلا بالأدلة المباشرة، بل لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة - ولو كانت غير مباشرة - متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الإقتضاء العقلى والمنطقى.

(٢ - لا يعيب الحكم ما إستطرد فيه من أمور تتصل فى جملتها بالباعث على الجريمة والدافع للمتهم على ارتكابها وهما ليسا من عناصرها القانونية.

(٣ - لا يجدى إتهام إثارة ما قاله الحكم فى جزئيات الدعوى، وما دام هو معترف بإعترافاً صريحاً بإعتدائه على الجنى عليها، ولم يساير المحكمة فيما صورته من أنه كان مدافعاً عن نفسه، ولأنه واضح من الحكم أن حديثه فى هذه الجزئيات لم يخرج فيه عن الدلالات التى أرجعها إلى الماديات الثابتة من المعينة ومن الظروف التى لا يستلزم الحوادث وتلقته، ولم يكن معالجة الحكم لها إلا إنبهائاً منه فى طلب الصورة الصحيحة لما حدث.

(٤ - تعمد القتل مسألة موضوعية لم يعرفها القانون، وهى أمر داخلى متعلق بالإرادة يرجع تقرير توفره أو عدم توفره إلى سلطة قاضى الموضوع وحرية فى تقدير الوقائع - فإذا إستظهر الحكم نية القتل فى قوله "... إن الثابت من ظروف الدعوى وما تقدم تفصيلاً ومن التقارير الطبية وما أورده الصور أن المتهم فاجأ أمه بالضرب العنيف " بيد الهون " على رأسها ثم إنهال على رأسها مرات أخرى بلا رحمة وبغف حتى سقطت بين يديه مضرجة بدمائها ولم يتركها بعد سقوطها، بل إنهال عليها ضرباً على رقبته وهى ملقاة على ظهرها، وفتت الضربات عظام الفصوف الدرقى، يدفعه حقدته وحفيظته - تلك التى قطعت أوصال المودة فى القربى - بما تتوافر معه نية القتل العمد العدوان وإزهاق الروح، وبما نشأت عنه الصدمة العصبية، والإرتجاج المخى وإنسداد المسالك الهوائية التى إنتهت بما أراده وصمم عليه من قتلها والتخلص منها " فإن ما أورده الحكم تدليلاً على قيام هذه النية سائق واضح فى إثبات توافرها لدى المتهم.

(٥ - سبق الإصرار ظرف مشدد ووصف للقصد الجنائى، والبحث فى وجوده أو عدم وجوده داخل تحت سلطة قاضى الموضوع، وإذا كان هذا الظرف من الأمور النفسية الذى قد لا يكون له فى الخارج أثر محسوس يدل عليه مباشرة، فللقاضى أن يستنتج من وقائع الدعوى وظروفها، ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الإستنتاج، وما دامت المحكمة لم تحطئ فى تقدير هذا الظرف كما عرفه

القانون - فإذا إستدل الحكم على سبق الإصرار بقوله : " إنه متوافر من الظروف السابقة كلها التى شرحتها المحكمة تفصيلاً ومن حاجة المتهم الملحة إلى المال وجشعه وإستدانته من أمه وغيرها ومغامرته فى الحصول عليه بكل الوسائل - حتى على حساب أمانته وشرف وظيفته - وما وصل إليه حاله فى الشهر الأخير من الضيق المالى - مع كثرة مطالب الحياة ومع إعتقاده أن أمه فى بسطة من العيش وسعة من المال ومع ذلك لإنها تضن عليه ببعض هذا المال مما لها من معاش وإستحقاق فى الوقف ورصيد بالبنك - فضايق ذرعاً بكل ذلك وظن أن هذا منتهى القسوة عليه وأنه لا سبيل ولا أمل له إلا فى الإجهاز عليها، ولا مخلص له مما هو فيه إلا أن يتخلص منها فيرثها فى الوقف وفى أموالها ويأخذ ما لديها، فدبر الأمر وفكر فيه وتروى منذ أن أغلقت بابها دونه فى الصباح ورفضت أن تعطيه ما طلب أو بعضه فذهب يرتب جريمته ويدبر لها ويجهز شهودها من قبل، ولم يقل لزوجه ولا لأخيها - الذى لقيه مصادفة - شيئاً عن ذهابه لها لأنه أعد للأمر جريمته وسلك سبيل التخفى فى ذهابه إليها وفى الوصول إليها وفى كيفية قتلها، بل دبر أمر كيفية إخفاء آثار جريمته، بما يقطع كله فى أنه إنما فكر وصمم وتروى قبل مقارفته جريمة قتل أمه بما يتوافر معه سبق الإصرار " - فإن ما إستخلصته المحكمة من وقائع الدعوى وظروفها وربت عليه قيام ظرف سبق الإصرار يكون إستخلاصاً سليماً متفقاً مع حكم القانون.

٦) لا تلتزم محكمة الموضوع بدنب عجير إذ هى رأت أن ما طلبه الدفاع عن المتهم من إستطلاع رأى طبيب نفسانى لا يستند إلى أساس جدى لأسباب سائفة أوردتها - فإذا تناول الحكم دفاع المتهم من أنه كان فى حالة فقد فيها شعوره وإدراكه وإختياره وقت ارتكاب الحادث ورد عليه بقوله : " ... إن تصرفات المتهم قبل الحادث وبعده ووقت الحادث كلها كانت تدل على ثباته وعقله وعلمه بما يفعل وفعل ولم يكن لديه إنحراف، فلم يثبت أو يقيم أى دليل على أنه كان فى حالة جنون أو عاهة عقلية أفقدته شعوره وإختياره، بل كان تفكيره الإرادى والشعورى قائماً - من كيفية ذهابه لأمه وعدم ذكر ذلك لأحد وتصميمه على القتل واتخاذ الطرق التى تمنع من أن يوجه إليه إتهام أو إشباه - من طريقة صعوده المنزل ودخوله فيه وإرتكابه الحادث وبعده ومن مخاطبة زوجته وحديثه معها ومصاحبتها ومسح بهماته وغسل أداة القتل والبحث عما كان يريد أخذه من نقود ومصوغات وأوراق، ثم بعد كشف الجثة من تصويره الواقعة وإلقاء الشبهات على سارق مجهول أمام محقق الأول ولصديقه الذى رافقه وإقتراض النقود فى اليوم التالى، كل ذلك يقطع فى تمام شعوره وإدراكه لما يفعل وإرتكبه... " - فلا تكون المحكمة بعد ذلك فى حاجة إلى أن تسعين برأى طبيب فى الأمراض العقلية أو النفسية فى أمر تبينه من عناصر الدعوى وما بوشر فيها من تحقيقات.

٧) إذا كان المتهم لم يسلك الطريق الذى رسمه القانون فى المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى الشهود الذين يطلب إلى محكمة الجنايات سماعهم ولم تدرج غرفة الإتهام أسمائهم فى قائمة الشهود، فلا تترتب على المحكمة إن هى لم تجب طلب الدفاع سماع الطبيب الذى كان يعالج والده المتهم.

٨) ما ينهه المتهم على الحكم من سماعه أقوال الطبيب الشرعى والمرجم الذى تولى ترجمة أقوال الشاهدة دون تحليلها اليمين القانونية ومردود بأن هذا الإجراء قد تم بحضور محامى المتهم فى جلسة المحاكمة دون إغراض منه عليه مما يسقط الحق فى الدفع بطلانه.

٩) لا يلتزم الخبير بحلف اليمين قبل سماع أقواله أمام المحكمة بوصفه خبيراً لا شاهداً، ما دام قد أدى ميمناً عند مباشرته لوظيفته مما يفتى عن تحليله فى كل قضية يحضر فيها أمام المحاكم.

١٠) لا يقدح فى سلامة الحكم إصماده على الخطابات المغررة بلغة أجنبية التى تبادلها المتهم ووالدته والنسبى لم يطلع عليها الدفاع، لأن ما إستخلصه منها مقصور على التدليل على حسن العلاقة بين المتهم ووالدته وقت تحرير تلك الخطابات، وهى واقعة لا أثر لها فى الحكم بإدانة المتهم.

الطعن رقم ١١٥٢ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ١٧ بتاريخ ١٩٦٠/١/٥

لا يصح القول بتجاوز حدود حق الدفاع الشرعى إلا إذا وجد الحق ذاته.

الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٥١٣ بتاريخ ١٩٦١/٥/١

ما يقوله المتهم بشأن بطلان محضر جمع الإستدلالات بسبب أن البوليس منع محاميه من الحضور معه أثناء تحريره لا يستند إلى أساس من القانون.

الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٥٦٤ بتاريخ ١٩٦١/٥/١٥

من المقرر أن سكوت الطاعن أو المدافع عنه عن المرافعة لا يصح أن يبنى عليه طعن، ما دامت المحكمة لم تمنهما من مباشرة حقهما فى الدفاع.

الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٦٠٨ بتاريخ ١٩٦١/٥/٢٢

الأصل أن حضور محام عن المتهم بجنحة غير واجب قانوناً، إلا أنه متى عهد المتهم إلى محام بالدفاع عنه فإنه يتعين على المحكمة أن تسمعه متى كان حاضراً - فإن لم يحضر فإن المحكمة لا تنقيد بسماعه ما لم يثبت لها أن غيابه كان لعذر قهرى. فإذا كان الشاهد بمحضر الجلسة أن محامى الطاعن طلب فى جلسة سابقة التأجيل للإستعداد فأجيب إلى طلبه وفى الجلسة التالية طلب محام آخر التأجيل للحكم مع مذكرات لإشتغال المحامى الأصيل فى المرافعة أمام محكمة أخرى، ولم يطلب حجز القضية لآخر الجلسة كما جاء

بأسباب الطعن، فإن المحكمة إذ انفتحت عن هذا الطلب، قد دلت على أنها قدرت - في حدود حقها وعلى ضوء الظروف التي مرت بها الدعوى - أن تخلف المحامي لم يكن لعذر قهري يلزمها بأن تمنحه مهلة أخرى للحضور.

الطعن رقم ٣٥٨ لسنة ٣١ مكتب قني ١٢ صفحة رقم ٦٢٢ بتاريخ ١٩٦١/٥/٢٩
إذا كان مؤدى ما هو ثابت بمحضر الجلسة أن نقاشاً دار بين المحكمة والدفاع انتهى بتبصير المحكمة الدفاع لما قد ينجم عن إنسحابه الأمر الذي إلتفت به الدفاع، فإن تأويل الأمر على أنه ينطوى على تهديد يكون لا محل له.

الطعن رقم ٢٠٥٩ لسنة ٣٢ مكتب قني ١٤ صفحة رقم ٣١ بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٢
سكوت الطاعن ومحاميه عن المرافعة في موضوع الدعوى لا يجوز أن يبنى عليه الطعن على الحكم بالإخلال بحق الدفاع، ما دام الطاعن لا يدعى أن المحكمة منعت من المرافعة في موضوع الدعوى. ولما كانت المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب إعادة القضية للمرافعة أو بالرد على هذا الطلب متى كانت المرافعة قد إنتهت وأمرت المحكمة بحجز القضية للحكم، فإن النعي على الحكم من هذه الناحية يكون غير سديد.

الطعن رقم ٢١٩٢ لسنة ٣٢ مكتب قني ١٤ صفحة رقم ٢٤٥ بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٦
لا تلزم المحكمة بأن تتبع التهم في مناحي دفاعه المختلفة وبالرد على كل شبهة يثيرها على إستقلال ما دام أن الرد عليه يستفاد دلالة من أدلة البوت الساتفة التي أوردتها الحكم.

الطعن رقم ٢٧٣٠ لسنة ٣٢ مكتب قني ١٤ صفحة رقم ٢٧٠ بتاريخ ١٩٦٣/٤/١
من المقرر أن إستعداد المدافع عن التهم أو عدم إستعداده أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره وإجتهاده وتقاليده مهنته. ولما كان المحامي المنتدب لم يبد ما يدل على أنه لم يتمكن من الإستعداد في الدعوى فإن النعي على الحكم بمخالفة القانون والإخلال بحق الدفاع لا يكون له محل.

الطعن رقم ٢٧٣١ لسنة ٣٢ مكتب قني ١٤ صفحة رقم ٢٧٤ بتاريخ ١٩٦٣/٤/١
من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يديه التهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أن المحكمة - إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى - أن تعرض عن ذلك، بشرط أن تبين علة عدم إيجابتها هذا الطلب. ولما كان الحكم المطعون فيه إذ رفض طلب الدفاع إجراء معاينة لمكان ضبط التهم قد أسس هذا الرفض على أن إجراء المعاينة أمر غير منتج في الدعوى وغير

مؤثر في عقيدة المحكمة بعد إطمئنانها لأقوال شهود الإثبات التي تأيدت بوجود أثار المخدر في جيب صديري المتهم، فإن النعي على الحكم من هذه الناحية يكون على غير أساس متعين الرفض.

الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٤ صفحة رقم ٦٠٣ بتاريخ ١٤/١٠/١٩٦٣

- لا جدوى مما يثيره الطاعن في شأن النعي على قرار الهدم عدم إستيفائه للشروط التي نص عليها القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤، ذلك أن مجال البحث في هذا الخصوص إنما يكون عند تطبيق ذلك القانون وإعمال أحكامه مجرداً عن النتيجة التي وقعت والتي دين الطاعن بها تأسيساً على توافر الخطأ في حقه بصرف النظر عن قرار الهدم. ومن ثم فلا محل لما ينهه الطاعن في خصوص إلغاث الحكم عن الدفع بعدم قانونية هذا القرار وعدم إجابة المحكمة للطلب المبدى بضم ملف التنظيم لهذا الدفع.

- لما كان حكم محكمة أول درجة الذي أخذ به الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه قام بنزع النوافذ والأبواب دون اتخاذ احتياطات لمنع سقوط المنزل. وكان بين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة ثاني درجة أن الطاعن أبدى دفاعه فعلاً بشأن ما أسنده الحكم إليه، فإن ما ينهه الطاعن على الحكم من الإخلال بحقه في الدفاع بدعوى أن المحكمة الإستئنافية لم تنبهه إلى صورة الخطأ التي أضاعتها لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٤ صفحة رقم ٤٩٢ بتاريخ ٦/٤/١٩٦٣

لما كانت المحكمة رغم تأجيلها الدعوى أول الأمر كطلب الدفاع لإستدعاء الطبيب الشرعي - مما بين منه أنها قدرت جدية الطلب - قد نظرت الدعوى وأصدرت حكمها فيها دون إجابة الدفاع إلى طلبه ودون أن تعرض في حكمها لهذا الطلب أو تبدى سبب عدولها عن تنفيذ ما سبق أن أمرت به وقررت من إستدعاء الطبيب الشرعي، فإنها تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع، مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ٧٧٠ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٤ صفحة رقم ٦٩٦ بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٦٣

لما كان العذر الذي أبداه الطاعن - مجرؤه خلال الأيام الأخيرة من شهر ديسمبر من السنة التي إنتهى فيها مفعول الرخص - لا يعد دفاعاً جوهرياً يتعين معه على المحكمة أن تحققه أو ترد عليه، بما يسوغ إطرأحه. ذلك لأن بفرض ثبوته فإنه لا يدرأ عن الطاعن المسؤولية إذ أنه كان في مسوره تقديم طلب تجديد الرخص قبل نهاية مدته بشهر على الأقل بخطاب موصى عليه كما أشار إلى ذلك قرار وزير الداخلية الصادر في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٤ نفاذاً للمادة ٣٧ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ - في

شأن الأسلحة والذخائر - ومن ثم فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالإخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس متعيناً الرفض موضوعاً.

الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ١٥٩ بتاريخ ١٩٦٤/٣/٢

لا يقبل من الطاعن الإدعاء بعدم تلاوة تقرير التلخيص ما دام لم يسلك سبيل الطعن بالتزوير فى محضر الجلسة المثبت به حصول التلاوة.

الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٣٤ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٤٩٩ بتاريخ ١٩٧٣/٤/٨

١) من المقرر أن المحكمة الجنائية فيما يتعلق بإثبات العقود المذكورة فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات الخاصة بحيانة الأمانة تكون مقيدة بأحكام القانون المدنى، ولما كان من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن قيمة عقد الإئتمان الذى خلص الحكم إلى أن المال قد سلم إلى الطاعن بمقتضاه يجاوز النصاب القانونى للإثبات بالبينة، وقد دفع محامى الطاعن - قبل سماع الشهود - بعدم جواز إثبات عقد الإئتمان بالبينة ولم يعن أى من الحكمين الابتدائى والمطعون فيه بالرد عليه وقد تساند الحكم الابتدائى إلى أقوال الشهود فى إثبات عقد الإئتمان الذى يجب فى الدعوى المطروحة نظراً لقيمته أن يثبت بالكتابة ما دام الطاعن قد تمسك بالدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة. لما كان ذلك، وكان الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة وإن كان لا يتعلق بالنظام العام إلا أنه من الدفوع الجوهرية التى يجب على محكمة الموضوع أن تعرض له وترد عليه ما دام أن الدفاع قد تمسك به قبل البدء فى سماع أقوال الشهود - كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة - وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه وإن عرض للدفع المشار إليه إلا أنه لم يعن بالرد عليه، كما أغفل ذلك أيضاً الحكم المطعون فيه ومن ثم يكون قد تعيب بالقصور فى البيان والخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٣٦٢ بتاريخ ١٩٦٤/٥/١١

لا محل لما يقره الطاعن من الإخلال بحقه فى الدفاع بسبب عدم حضور محاميه معه أثناء إجراء معائنة النيابة، ذلك أن المادة ١٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية التى يتمسك بها خاصة باستجواب المتهم فى الحالات والشروط المبينة فيها.

الطعن رقم ٦٩٠ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٦٥٩ بتاريخ ١٩٦٤/١١/١٦

مضى كان محامى الطاعن لم يعرض على سماع أقوال الشاهد بغير عين وقد تم ذلك فى حضوره فقد سقط حقه فى التمسك بهذا البطلان الذى يتصل بإجراء من إجراءات التحقيق بالجلسة وفقاً للمادة ٢٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٧١٠ بتاريخ ١٨/١٠/١٩٦٥
لا تلتزم المحكمة بالرد على دفاع لم يبد أمامها.

الطعن رقم ١٧١٩ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٨٧٩ بتاريخ ٢٢/١١/١٩٦٥
من المقرر أن خطة الدفاع مزوكة لرأى ائامى وتقديره وحده فلا يجوز للمحكمة أن تستد إلى شى من أقواله فى إدانة المتهم.

الطعن رقم ٧٥٢ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٧٨٨ بتاريخ ١٢/٦/١٩٦٧
محكمة الموضوع ألا تصدق دفاع المتهم الذى يديه أمامها غير مؤيد بدليل.

الطعن رقم ١٦٠٠ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١١٣٣ بتاريخ ٢٠/١١/١٩٦٧
إذا كان دفاع المتهم على فرض أنه تمسك به أمام محكمة الموضوع لا يكون منتجاً فى الدعوى، فلا تشرب على المحكمة إن هى لم تحققه أو أغفلت الرد عليه.

الطعن رقم ١٩٢٤ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١١٩١ بتاريخ ٢٧/١١/١٩٦٧
لا يقبل من الطاعن أن ينمى على المحكمة قعودها عن مناقشة الأطباء أو كبر الأطباء الشرعين ترجيحاً لإحدى التقارير، طالما أن الثابت من محضر جلسة المحاكمة أنه لم يطلب منها شيئاً من ذلك ولم تر المحكمة من جانبها محلاً له إطمئناناً منها إلى التقرير الطبي الشرعى.

الطعن رقم ٢١٠٦ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٢٨٠ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٦٧
مضى حجت المحكمة القضية للحكم فإنها لا تكون ملزمة بإعادتها للمرافعة لإجراء تحقيق فيها ولو بناء على طلب المتهم فى مذكرته المصرح له بتقديمها.

الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٣١١ بتاريخ ٤/٣/١٩٦٨
ليس للطاعن أن ينمى على المحكمة قعودها عن ضم مستند لم يطالب بضمه.

الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٣٥٠ بتاريخ ٢٥/٣/١٩٦٨
إذا كان لا يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن المتهم قد طلب عرض هذا الأخير على الطبيب الشرعى أو وضعه تحت الملاحظة بمستشفى الأمراض العقلية، فليس له من بعد أن ينمى على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلب منها.

الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٣٨٣ بتاريخ ١٩٦٨/٤/١

- ما أَرادَه القانون بالنص على أن كل متهم بجنائية يجب أن يكون له من يدافع عنه يتحقق بحضور محام موكلاً كان أو منتدباً بجانب المتهم أثناء المحاكمة يشهد إجراءاتها ويعاون المتهم بكل ما يرى إمكان تقديمه من وجوه الدفاع ولا يلزم أن يحضر مع المتهم بجنائية أكثر من محام واحد. ولما كان المحامي الموكل عن الطاعنين قد حضر إجراءات المحاكمة معهم ثم أبدى دفاعه عنهم، كما ترفع عنهم التهامين المنتدبان من المحكمة دون أن يتمسك أحد منهم بضرورة حضور محامي الآخر الموكل أو يعترض على التهامين المنتدبين فإن المحكمة لا تكون قد أخلت بمقتضى الدفاع.

- متى كان الطاعنون لم يسلكوا من جانبهم بالنسبة إلى الشهود الذين يدعون أنهم طلبوا إلى المحكمة سماعهم - ولم يدرج مستشار الإحالة أسماءهم في قائمة الشهود - الطريق الذى رسمه القانون فى المواد ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية، فإنه لا تبرير على المحكمة إن هى أعرضت عن طلب سماعهم بجلسة المحاكمة.

الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٤٠٢ بتاريخ ١٩٦٨/٤/٨

لا تلتزم المحكمة بالرد على دفاع قانونى ظاهر البطلان.

الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٥٠٧ بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢٩

لا يصح النعى على المحكمة لعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها.

الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٥١٨ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٦

ما يثيره الطاعن فى دفاعه بأن المدعى بالحق المدنى سبق أن إرتكب جرائم إعطاء شيك بدون رصيد متعلقاً بموضوع الدعوى مما لا تلتزم المحكمة بالرد عليه صراحة بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفاداً من قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التى تحمل هذا القضاء.

الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٦٢٢ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٣

أجازت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ الإستغناء عن سماع شهود الإثبات إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً. ولما كان الطاعن لم يتمسك لدى محكمة الموضوع بمساع شاهد الإثبات بل تليت أقواله بموافقة، فلا يقبل منه أن ينعى عليها لعودها عن القيام بإجراء أمسك هو عن المطالبة به، ولا يغير من الأمر أن تكون المحكمة قد أصدرت قراراً بإعلان الشاهد ثم عدلت عنه، ذلك بأن القرار الذى تصدره المحكمة فى مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قراراً تحضرياً لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتماً العمل على تنفيذه صوتاً لهذه الحقوق.

الطعن رقم ٧٥٩ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٦٧٩ بتاريخ ١٠/٦/١٩٦٨

إنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد أغفل إستظهار علم الطاعن الثالث بالصفة الوظيفية للطاعنين الأول والثاني وكنه المال المختلس ودانه بجنايتى الإشتراك فى الإختلاس وعرض الرشوة على موظف عام وأعمل فى حقه المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات للإرتباط إلا أنه متى كانت العقوبات الموقعة عليه وهى بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتفرغه خمسمائة جنيه، ومصادرة مبلغ الرشوة داخله فى حدود العقوبات المقررة لجناية عرض الرشوة، والتي لم يثر الطاعن شيئاً بشأنها، فلا مصلحة للطاعن فيما أثاره، ولا وجه لما نعاه.

الطعن رقم ٧٦٥ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٦٨٩ بتاريخ ١٠/٦/١٩٦٨

إذا كان الثابت أن المتهمين قد نازعا فى ملكية الجنى عليه للمضبوطات، غير أن الحكم لم يأبه لهذا الدفاع وأغفل التعرض له مع أنه دفاع جوهرى قد يبنى عليه - لو صح - تغيير وجه الرأى فى الدعوى، فإن ذلك مما يعيبه بالقصور.

الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٧٥٠ بتاريخ ٢٤/٦/١٩٦٨

(١) البين من نص المادة ٣٩ من قانون العقوبات فى صريح لفظه وواضح دلالة، ومن الأعمال التحضيرية المصاحبة له ومن المصدر التشريعى الذى إستمد منه وهو المادة ٣٧ من القانون الهندى أن الفاعل إما أن ينفرد بمجرمته أو يسهم معه غيره فى إرتكابها، فإذا أسهم لإما أن يصدق على فعله وحده وصف الجريمة التامة وإما أن يأتى عمداً عملاً تنفيذياً فيها إذا كانت الجريمة توكب من جملة الأفعال سواء بمسبب طبيعتها أو طبقاً لحظتها تنفيذها، وحينئذ يكون لفاعلاً مع غيره إذا صححت لديه نية التدخل فى إرتكابها، ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده، بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها عرف أو لم يعرف إعتباراً بأن الفاعل مع غيره هو بالضرورة شريك يجب أن يتوافر لديه على الأقل ما يتوافر لدى الشريك من قصد المساهمة فى الجريمة وإلا فلا يسأل إلا عن فعله وحده.

(٢) إذ كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المتهمين إنهالوا معاً على الجنى عليه ضرباً بالعصى والشراشير بقصد إزهاق روحه أخذاً بالفأر وأنهم أحد ثوابه جملة إصابات فى رأسه ورقبته وصدوره وأطرافه وأن الإصابات جميعاً بين راضة وقطعية قد ساهمت فى إحداث الوفاة بما أحدثته من كسور ونزيف وصدمة عصبية، فإن كلاً منهم يكون مسئولاً عن جريمة القتل العمد بوصفه لفاعلاً أصلياً يفضى النظر عن الضربة التى أحدثها.

(٣) يتحقق حتماً قصد المساهمة فى الجريمة أو نية التدخل فيها إذا وقعت نتيجة إتفاق بين المساهمين ولو لم ينشأ إلا لحظة تنفيذ الجريمة تحقيقاً لقصد مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة، أى أن يكون كل منهم قصد

قصد الآخر في إيقاع الجريمة المعينة وأسهم فعلاً بدور في تنفيذها بحسب الخطة التي وضعت أو تكونت لديهم وإن لم يبلغ دوره على مسرحها حد الشروع.

٤) القصد الجنائي أمر باطنى يضمه الجانى وتدل عليه بطريق مباشر أو غير مباشر الأعمال المادية الخسوسة التى تصدر عنه، والعبرة فى ذلك بما يستظهره الحكم من الوقائع التى تشهد لقيامه. ونية تدخل الطاعين فى إقتراف جريمة القتل تحقيقاً لقصدهم المشترك قد تستفاد من نوع الصلة بينهم والمعة بينهم فى الزمان والمكان وصدورهم فى مقارفة الجريمة عن باعث واحد، وإتجاههم جميعاً وجهة واحدة فى تنفيذها بالإضافة إلى وحدة الحق المعتدى عليه.

٥) متى كان الحكم قد دلل على توافر نية القتل بالأعد بالثأر وتعدد الإصابات وتمدها فى المقاتل وباستعمال آلات حادة وراضة تحدث القتل وأن الجناة لم يتكروا فريستهم إلا بعد أن صار جثة هامة فهذا حسبه للتدليل على قيام تلك النية كما هى معرفة فى القانون.

٦) لا تناقض بين إثبات تقرير الصفة التشريعية أن بعض الإصابات بذاتها تؤدى إلى الوفاة وبين إثباته أنها جميعاً قد أسهمت فى إحداث الوفاة لأن ما يلزم عن البعض لا يتنطى لزومه حتماً عن الكل.

٧) الأصل أن محكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق، ولها فى سبيل ذلك أن تصول على شهادة شهود الإثبات وأن تعرض عن شادة شهود النفى إذ مرجع الأمر إلى تقديرها للدليل، لما اطمأنت إليه أخذت به وما لم تطمئن إليه أعرضت عنه.

٨) من المقرر أن المحكمة أن تأخذ بقول الشاهد فى أية مرحلة من مراحل الدخول ولو عدل عنه بعد ذلك بمجلسة المحاكمة.

٩) لا تلتزم المحكمة فى أصول الإستدلال بالتحدث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها.

١٠) إذا كان ثبوت القتل المكون للجريمة فى حق أى متهم لا يؤدى إلى تبرئة الآخر من التهمة المنسوبة إليه، فإن مصلحة كل منهم فى الدفاع لا تكون متعارضة مع مصلحة الآخر ذلك بأن تعرض المصلحة الذى يوجب أفراد كل متهم بمحام خاص يتولى الدفاع عنه أساسه الواقع، ولا يبنى على إحتمال ما كان يسع كل متهم أن يبيديه من أوجه الدفاع ما دام لم يده بالفعل.

الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٧٢١ بتاريخ ١٧/٦/١٩٦٨

الأصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف القانونى التى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم، لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحصيلها إلى الوصف القانونى السليم الذى ترى إنطباقه على الواقعة التى إنجذرها الحكم المطعون فيه أساساً للوصف الجديد الذى دان الطاعنين به، وكان مرد التعديل هو إستبعاد ظرف سبق الإصرار دون أن يتضمن إسناد واقعة مادية أو عناصر جديدة تختلف عن الأولى، فإن الوصف المعدل الذى إنتهت إليه المحكمة حين إعتبرت الطاعنين - أخذاً بالقدر المتيقن فى حقهما - قد إرتكبا جريمة شروع فى قتل مقرون بدلاً من قتل عمد مع سبق الإصرار مقرون، لا يجافى التطبيق السليم فى شيء ولا يعطى حقاً فى إثارة دعوى الإخلال بحق الدفاع، إذ أن المحكمة لم تكن ملزمة فى مثل هذه الحالة بتبني المتهم أو المدافع عنه إلى ما أجرته من تعديل فى الوصف ما دامت قد إقتصرت على إستبعاد أحد عناصر الجريمة التى وقعت بها الدعوى.

الطعن رقم ١١٩٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٧٧٣ بتاريخ ٢٤/٦/١٩٦٨

الطلب الجازم الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابهة أو الرد عليه هو الذى يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار فى طلباته الختامية، فإذا كان الطاعنان لا يدعيان بأسباب طعنهما أن المحكمة منعهما من مناقشة شاهد، ولم يتمسكا فى ختام مراجعتهما بسماع شاهد آخر، فإن ما ينهيه الطاعنان على الحكم المطعون فيه من دعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٩٤٠ بتاريخ ١١/١١/١٩٦٨

لا تلتزم المحكمة بالرد على دفاع قانونى ظاهر البطلان.

الطعن رقم ١٣١٩ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٠٠٠ بتاريخ ٢٥/١١/١٩٦٨

متى كان البين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه عول فى إدانة المطعون ضده الأول - ضمن ما عول عليه - على إقرار زوجته " المطعون ضدها الثانية " لضابط الشرطة بأن المعذرات المضبوطة لزوجها وكان مؤدى هذه الأقوال أن يجعل مقررها شاهد إثبات ضد المطعون ضده الأول مما يستلزم حتماً فصل دفاع كل منهما عن الآخر وإقامة محام مستقل لكل منهما لتعارض مصلحتهما وحتى يتوافر لكل منهما الحرية الكاملة فى الدفاع عن موكله فى نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها. ومن ثم فإن المحكمة بسماعها محام واحد بالمرافعة عن المطعون ضدهما - مع قيام هذا التعارض - تكون قد أخلّت بحق الدفاع مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ١١١٣ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٣٠
متى كان الطاعن لم يطلب من محكمة الموضوع معانة محل الحادث فلا يصح النعى عليها بأنها لم تجر معانة
لم تر هى حاجة لإجرائها.

الطعن رقم ١٧٧٨ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٩٨٧ بتاريخ ١٩٦٨/١١/١٨
ليس للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلب منها.

الطعن رقم ١٩٢٦ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ١١٠٣ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/١٦
لا يقبل من الطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها.

الطعن رقم ١٩٩٤ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ١١٣٧ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٣٠
لا يقبل من المتهم أن يطالب المحكمة بالرد على دفاع لم يد أمامها أو ينعى عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم
يطلب منها.

الطعن رقم ١٦٥١ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٤٦ بتاريخ ١٩٧٠/١/٥
من المقرر أنه إذا لم يحضر ائامى الموكل عن المتهم، وحضر عنه محام آخر، ناقشت المحكمة الشهود فى
حضوره وسمعت مرافعته، فإن ذلك لا يعد إخلالاً بحق الدفاع، ما دام أن المتهم لم يد أى إعراض على هذا
الإجراء، ولم يتمسك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل، إذ يسعى أن
يكون ائامى الذى شهد إجراءات المحاكمة وتولى الدفاع عن المتهم قد حضر بناء على توكيل منه أو نيابة
عن محاميه الموكل أو منتدباً من المحكمة أو من تلقاء نفسه، طالما أنه لم يد من المتهم أى إعراض إذ الذى
يهم هو أن يكون قد تحقق للمتهم الدفاع على الوجه الذى يتطلبه القانون.

الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٢٣٨ بتاريخ ١٩٧٠/٢/٨
الحكمة الإستئنافية إنما تحكم بحسب الأصل على مقتضى الأوراق وهى لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى
لزوماً لإجرائه. ولما كانت المحكمة المطعون فى حكمها قد سمعت أقوال شهود الإثبات وأقوال شاهدى
النفى اللذين حضرا، وكانت محكمة أول درجة قد سمعت أقوال شاهدة النفس الثالثة فلم تكن هناك غمة
حاجة لإعادة سؤاها مرة أخرى أمام محكمة ثانى درجة. وكان الثابت من مطالعة المفردات التى أمرت
الحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن الطاعن لم يعلن شاهد النفى الثانى للحضور لجلسة المرافعة الأخيرة
التي حجزت فيها القضية للحكم رغم أن المحكمة الإستئنافية صرحت له بالجلسة السابقة بإعلان شهود
نهي، فإن ما يشتره الطاعن فى شأن الإخلال بحقه فى الدفاع لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٨٦٢ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٣٧٩ بتاريخ ١٦/٣/١٩٧٠

مضى كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على الطاعن ووالده وآخر بأنهم قتلوا المجنى عليه عمداً ومع سبق الإصرار والورود وقد حضر للدفاع عن هؤلاء المتهمين جميعاً محام واحد. وإذ سئل كل منهم فى محضر جلسة المحاكمة اعترف الطاعن بأنه ارتكب الحادث بمفرده بينما أنكر الآخرون، كما أن الدفاع لها فى مرافعته إلى إلقاء مسؤولية الجريمة على الابن " الطاعن " لحساب أبيه مما مفاده أن الطاعن قد حرم من الدفاع عن نفسه. وقد دانه الحكم عن جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار كما قضى ببراءة المتهمين الآخرين مما أسند إليهما. ولما كان يبين مما تقدم أن مصلحة الطاعن فى الدفاع متعارضة مع مصلحة المتهمين الآخرين مما تقتضى أن يكون لأحدهم دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع الآخر بحيث يتعذر معه على محام واحد أن يدافع عنه وعنهما معاً مما كان يتعين معه أن يتولى الدفاع عن كل منهم محام خاص به. ولما كانت المحكمة قد اكتفت بمدافع واحد عنهم جميعاً، فإنها تكون قد أعطت مما يعيب إجراءات المحاكمة ويستوجب نقض الحكم والإحالة.

الطعن رقم ١٩٢٣ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٢٢٢ بتاريخ ٢/١/١٩٧٠

مضى كان يبين من الإطلاع على التحقيقات التى تمت فى الدعوى أن المتهم الثانى قرر فى تحقيقات النيابة أن والد الطاعن هو الزارع للحقل الذى ضبطت به شجيرات الحشيش والأفيون، وكان مؤدى أقوال هذا المتهم أن تجعل مقررها شاهد إثبات ضد الطاعن مما يستلزم حتماً فصل دفاع كل من المتهمين عن الآخر وإقامة محام مستقل لكل منهما لتعارض مصلحتهما وحتى يتوافر لكل منهما حرية الدفاع عن موكله فى نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها، وكانت المحكمة قد سمحت لمحام واحد بالمرافعة عن كلا المتهمين مع قيام هذا التعارض، فإنها بذلك تكون قد أخلت بحق الدفاع. ولا يغير من ذلك أن يكون التهم الثانى له محام آخر تولى الدفاع عنه وحده ما دام أن الطاعن لم يستقل بمحام يتزافع عنه فى نطاق مصلحته وحدها.

الطعن رقم ١٥٢٧ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٢٨ بتاريخ ١/٤/١٩٧١

لا يعيب الحكم خلوه محضر الجلسة من إثبات دفاع التهم، إذ كان عليه إن كان يهمة تدوينه أن يطلب صراحة إثباته فى المحضر، ولما كان الطاعن لم يقدم لهذه المحكمة دليلاً على قيام عذر المرض، فإن ما ينمناه على الحكم المطعون فيه من دعوى البطالان لقضائه بإعتبار المعارضة كان لم تكن رغم أن تخلفه عن حضور جلسة المعارضة، كان لعذر قهري، لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٥٥٧ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٥١ بتاريخ ١٩٧١/١/١٧

- لا تلتزم محكمة الموضوع بالرد على أوجه الدفاع القانونية الظاهرة البطلان، ولا يعتبر سكوتها عنها إخلالاً بحق الدفاع ولا قصوراً فى حكمها.

- لا تلتزم المحكمة بعد سماع الدعوى وإفقال باب المرافعة وحجز القضية لإصدار الحكم بإجابة طلب فتح باب المرافعة من جديد لتحقيق طلب ضمنه الدفاع مذكرته بشأن مسألة يريد تحقيقها بالجلسة.

الطعن رقم ١٦٢٨ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٩٠ بتاريخ ١٩٧١/١/٢٤

إذا كان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة، أن الطاعن لم يطلب إلى المحكمة إجراء تحقيق معين فى صدد سبب إصابته، فليس له من بعد أن ينعى عليها لعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها.

الطعن رقم ١٨٣٩ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ١٨٣ بتاريخ ١٩٧١/٣/١

متى كان دفاع الطاعن - أساساً - يقوم على أن توقيعه على الشيكين مزورين عليه، فلم يأذن بهما لولده من قبل السحب أو يجيزه عليه من بعده، مما لازمه أنه لم يتخل عن حيازة الشيكين بمحض إرادته وكانت المحكمة قد افترضت إنابة المتهم الطاعن لولده بالتوقيع إلتراضاً من مجرد سكوته بعد علمه به دون تدليل على هذا العلم، وقعدت عن تحقيق عناصر هذا الدفاع الذى تأيد بشهادة لجل الطاعن، بلوغاً من المحكمة إلى حقيقته أو فساده، على الرغم من أنه دفاع جوهرى فى خصوصية هذه الدعوى، إذ يتوب عليه قيام أو عدم قيام الجريمة. فلا يجزى فيه مجرد الإلتراض بالسكوت وترتيب العلم به دون التدليل عليه، وإذ كان ذلك، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة ومن ثم يتعين نقضه.

الطعن رقم ١٨٨٤ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٢٢٥ بتاريخ ١٩٧١/٣/٨

إن من القواعد الأساسية التى أوجبها القانون، أن تكون الاستعانة بالهامى إلزامية لكل متهم بجنائية أحيلت على محكمة الجنايات لنظرها، حتى يكفل له دفاعاً حقيقياً، لا مجرد دفاع شكلى، تقديراً بأن الإتهام بجنائية أمر له خطره، ولا تؤتى ثمة هذا الضمان إلا بحضور محام أثناء المحاكمة ليشهد إجراءاتها وليعاون المتهم معاونة إيجابية بكل ما يرى تقديمه من وجوه الدفاع، وحرصاً من المشرع على فعالية هذا الضمان الجوهري، فرض عقوبة الغرامة فى المادة ٣٧٥ من قانون الإجراءات الجنائية على كل محام - منتدباً كان أو موكلأ من قبل متهم بمحاكم فى جناية - إذا هو لم يدافع عنه، أو يعين من يقوم مقامه للدفاع عن المتهم وذلك فضلاً عن المحاكمة التأديبية إذا إقتضتها الحال. وإذ كان ما تقدم وكان يبين من الإطلاع على الأوراق أن مثل النيابة العامة توافع وشرح ظروف الدعوى، على حين لم يثبت أن الحاضر مع المتهم توافع

عنه أو قدم أى وجه من وجوه المعاونة له، وكان أن قررت المحكمة حجز القضية للحكم وانتهت إلى إدانة المتهم، فإن حق الاستعانة بمدافع يكون فى هذه الحالة قد قصر دون بلوغ غايته وتمطلت حكمة تقريره ومن ثم تكون إجراءات المحاكمة قد وقعت باطلا.

الطعن رقم ١٨٨٩ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ١٢٢ بتاريخ ١٩٧١/١/٣١
من المقرر أنه لا يقبل من المتهم أن يطالب المحكمة بالرد على دفاع لم يبد أمامها أو ينعى عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها.

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٢٦٤ بتاريخ ١٩٧١/٣/٢١
من المقرر أنه إذا كان دفاع المتهم الذى تمسك به أمام محكمة الموضوع غير منتج فى الدعوى فلا تشرب على المحكمة إن هى لم تحققه وأغفلت الرد عليه.

الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٣٧١ بتاريخ ١٩٧١/٤/٢٥
لما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يطلب ضم التسجيلات التى أجرتها الرقابة الإدارية فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن ضمها.

الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٥١٧ بتاريخ ١٩٧١/١٠/٣
إذا كان الطاعن لم يتمسك أمام المحكمة الإستئنافية بطلب سماع الشاهد الذى كان قد طلب سماع شهادته أمام محكمة أول درجة، ولم يشر إلى هذا الطلب فإنه لا يحق له بعد ذلك أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء سكت هو عن المطالبة بتنفيذه.

الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٤٤٠ بتاريخ ١٩٧١/٦/٦
مضى كان طلب الدفاع ضم ميزانية بنك التسليف عن سنة ١٩٦٦ أو نذب خبر للإطلاع عليها، ليس من شأنه أن ينفى الاختلاس الواقع فعلاً، وقد قامت عليها الأدلة من عناصر أخرى لها أصلها الثابت بالأوراق ومن بينها إعراف الطاعن نفسه أمام الشاهد الأول، وما دام أن الطاعن لم يقصد من وراء هذا الطلب إلا إثارة الشبهة فى الأدلة القائمة التى عولت عليها المحكمة وليس من شأنه، بفرض قيامها أن تذهب بصلاحيها للإثبات، فإن مثل هذا الطلب فى مثل هذه الظروف لا يعتبر من الطلبات الجوهرية التى تلتزم المحكمة بتنفيذه أو الرد عليه صراحة.

الطعن رقم ٦٥٩ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٥١١ بتاريخ ١٩٧١/٦/٢٧

إذا كان الحكم المطعون فيه قد عول في إثبات أن المجنى عليها لم تبلغ السادسة عشرة من عمرها وقت الحادث من إفادة المدرسة الملحقة بها، إستناداً إلى الإطلاع على شهادة ميلادها المودعة بالمدرسة وكان الطاعن لا ينازع في صحة ما ورد بهذه الإفادة، ولم يطلب من المحكمة تحقيقاً معيناً في هذا الصدد فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها.

الطعن رقم ٦٦٤ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٧٠٤ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٦

الأصل أنه وإن كان حضور محام مع المتهم بمنحة غير واجب قانوناً إلا أنه متى عهد المتهم إلى محام بمهمة الدفاع فإنه يتعين على المحكمة أن تستمع إلى مرافحته أو أن تتيح له الفرصة للقيام بمهمته. ولما كان الثابت بالأوراق أن الطاعن مثل أمام المحكمة الإستئنافية ومعه محام آخر وطلب تأجيل الدعوى لإنشغال محاميه الأصلي بمحكمة أخرى، فكان لزاماً على المحكمة - وقد سبق أن قدم لها المحامي الأصلي طلباً مسبقاً أبدى فيه عذره لعدم الحضور - إما أن تؤجل الدعوى أو تنبه الحاضر مع المتهم إلى رفض الطلب حتى يبدى دفاعه، أما وهي لم تفعل وأصدرت حكمها في موضوع الدعوى بتأييد الحكم المستأنف فإنها بإصدارها هذا الحكم تكون قد فصلت في الدعوى بدون دفاع من المتهم مخالفة في ذلك المبادئ الأساسية الواجب مراعاتها في المحاكمات الجنائية، مما يعيب حكمها بالإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٧٦٧ بتاريخ ١٩٧١/١٢/١٩

جرى قضاء محكمة النقض على أن القانون لا يمنع أن يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جناية واحدة، ما دامت ظروف الواقعة لا تؤدي إلى القول بقيام تعارض حقيقي بين مصالحهم. وإذا كان الثابت من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه إنتهى إلى أن الطاعنين إرتكبا معاً فعلسى القتل والشروع فيه وإعتبرهما فاعلين أصليين في هاتين الجريمتين، وكان القضاء بإدانة أحدهما - كما يستفاد من أسباب الحكم - لا يترتب عليه القضاء ببراءة الآخر وهو مناط التعارض الحقيقي المخل بحق الدفاع فإنه لا يعيب الحكم في خصوص هذه الدعوى أن تولى الدفاع عن الطاعنين محام واحد ذلك بأن تعارض المصلحة الذي يوجب إفراد كل منهما بمحام خاص يتولى الدفاع عنه أساسه الواقع ولا ينشأ على احتمال ما كان يسع كل منهما أن يبديه من أوجه الدفاع ما دام لم يبد به بالفعل.

الطعن رقم ٧٢٠ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٥٢٤ بتاريخ ١٩٧١/١٠/٤

لئن كان للناتبة العامة - بوصفها سلطة إتهام - أن تطلب من المحكمة إضافة تهمة جديدة بما ينشأ عليها من تغير في الأساس أو زيادة في عدد الجرائم المقامة عليها الدعوى قبل المتهم، إلا أن ذلك مشروط بأن

يكون ذلك في مواجهة المتهم أو مع إعلانه به إذا كان غائباً وأن يكون أمام محكمة أول درجة حتى لا تخرمه فيما يتعلق بالأساس الجديد أو الجريمة الجديدة من إحدى درجتي التقاضي.

الظعن رقم ٧٦٩ لسنة ٤١ مكتب قني ٢٢ صفحة رقم ٦١١ بتاريخ ١٩٧١/١١/١

- الأصل أن حضور محام عن المتهم بجنحة غير واجب قانوناً. فليس من الإخلال بحق الدفاع أن يقصر المحامي مرافعته على موكله المتهم بأجنحة دون موكله الآخر المتهم بالجنحة ما دامت المحكمة من جانبها لم يقع منها ما يمنعه عن القيام بواجب المرافعة عن موكله كليهما بل كان ذلك راجعاً إلى تصرفه هو.

- سكوت المتهم بجنحة عن المرافعة لا يجوز أن يبنى عليه الظعن على الحكم ما دامت المحكمة لم تمنعه من مباشرة حقه في الدفاع.

الظعن رقم ٧٧١ لسنة ٤١ مكتب قني ٢٢ صفحة رقم ٧٣٨ بتاريخ ١٩٧١/١٢/١٢

الحكمة غير ملزمة بتحقيق الدفاع غير المنتج في الدعوى.

الظعن رقم ٧٨٦ لسنة ٤١ مكتب قني ٢٢ صفحة رقم ٦٣٩ بتاريخ ١٩٧١/١١/٨

ليس للطاعن أن ينمى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها ولم ترهى حاجة إلى إجرائه بعد أن اطمأنت إلى صحة الواقعة كما رواها الشهود.

الظعن رقم ١٠٠١ لسنة ٤١ مكتب قني ٢٢ صفحة رقم ٧١٩ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٦

- جرى قضاء محكمة النقض على أن القانون لا يمنع من أن يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جنحة واحدة، ما دامت ظروف الواقعة لا تؤدي إلى القيام بقيام تعارض حقيقي بين مصالحهم. ومناطق التعارض الحقيقي المخل بحق الدفاع أن يكون القضاء بإدانة أحدهم يوجب عليه القضاء ببراءة الآخرين أو يجعل إسناد التهمة شائعاً بينهم شيوعاً صريحاً أو ضمناً.

- إن تعارض المصلحة الذي يوجب إفراد كل متهم بمحام خاص يتولى الدفاع عنه أساسه الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان يسع كل منهم أن يبيده من أوجه الدفاع، ما دام لم يبيده بالفعل.

الظعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٤١ مكتب قني ٢٢ صفحة رقم ٧٧٣ بتاريخ ١٩٧١/١٢/١٩

من المقرر أن الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها هو تنمة للدفاع الشفوي المبدي بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها. ومن ثم يكون للمتهم أن يضمها ما يشاء من أوجه الدفاع بل إن له إذا لم يسبقها دفاع شفوي أن يضمها ما يعن له من طلبات التحقيق المنتجة في الدعوى والمتعلقة بها. ولما كان الدفاع قد قصد من طلب المعاينة أن تتحقق المحكمة من استحالة نسبة الخطأ إلى الطاعن المتمثل في

عدم إعطاء إشارة للدوام بالوقوف بعد المسافة بين مكان التحويلة وبين محطة هذا الترام، وقد قدرتها النيابة في محضر المعاينة بتسعين خطوة، وكان هذا الطلب - في خصوص الدعوى المطروحة - هو من الطلبات الجوهرية لتعلفه بإظهار الحقيقة فيها مما يوجب على المحكمة إجابته أو الرد عليه بما يفنده. وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع الجوهرى أصلاً، فإنه يكون مشوباً بالقصور والإخلال بحق الدفاع الذى يعنيه.

الطعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٢٦٢ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٥

إذا كان الحكم قد أثبت بناء على الأدلة السانغة التى أوردها - أن الطاعن هو الذى قدم طلب ترخيص السيارة المضبوطة وأن البيانات التى أثبتتها فى هذا الطلب تخالف الحقيقة مما تحقق به أركان جريمة إثباته عمداً على خلاف الحقيقة أحد بيانات ترخيص السيارة التى دين بها فإنه لا جدوى مما يثيره الطاعن بقالة بطلان الحكم وإخلاله بحقه فى الدفاع لعدم إطلاع المحكمة على الأوراق المتضمنة طلب الرخص ما دامت العقوبة المقررة بها تدخل فى حدود العقوبة المقررة لجريمة إخفاء تلك السيارة المسروقة التى دانه الحكم بها مما تنطى به مصلحته فى النعى على الحكم فى هذا الخصوص.

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٤٤٨ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٦

الأصل أن الأحكام فى المواد الجنائية إنما تبنى على التحقيقات التى تجربها المحكمة فى الجلسة وتسمع فيها الشهود متى كان سماعهم ممكناً ولما أن تقرر تلاوة شهادة الشاهد إذا تعلق سماع شهادته أو إذا قبل المدافع عنه ذلك ولا يجوز الإفتئات على هذا الأصل الذى افترضه الشارع فى قواعد المحاكمة لأى علة مهما كانت إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمناً، وإذا كان طلب الطاعنين بمذكرتهما أمام محكمة أول درجة أصلياً القضاء بالبراءة وإحتياطياً إعلان شهود الإثبات والنصريح لهما بإعلان شهود نفى يعتبر طلباً جازماً تلزم المحكمة بإجابته متى كانت لم تنته إلى القضاء بالبراءة، فإن تبرير الحكم الاستئنافى المطعون فيه لإطراح محكمة أول درجة له بأن طلب الطاعنين لسماع الشهود أمامها كان على سبيل الإحتياط مما يفيد عدم حرصهما على سماعهم بل يدل على تنازلهما عن سماعهم - يكون غير سديد.

الطعن رقم ٥٢ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٢٨٦ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٥

إذا كان الحكم لم يعرض بالرد على دفاع الطاعن من أن المضبوطات جميعها مستهلكة وغير واردة فى عهده وأنه ليس أميناً عليها ولا منوطاً به حفظها وهو دفاع جوهرى فى خصوص واقعة الدعوى لما يترتب على ثبوت صحته من أثر على تكييف الواقعة وحقيقة وصفها القانونى. وكان ما أورده الحكم من أقوال المهندس شاهد الإثبات من أنه عاين المضبوطات وأن بعضاً من قطع غيار السيارات تدخل فى عهدة

المتهمين والبعض الآخر مرئع وأنها والأخشاب المضبوطة مملوكة للهيئة العامة للسد العالي ولا منيل لها فى الأسواق. فإنه بما شابه من تجهيل لا يصلح رداً على هذا الدفاع لأنه غير قاطع فى الدلالة على أن المهمات المضبوطة بالذات كانت واردة فى عهدة الطاعن وزميله ودون بيان لماهية ما سعى منها بالمرئع وإيضاح أسلوب حفظه وعلاقة الطاعن الوظيفية به مما لا يسوغ به إطراح دفاع الطاعن فى هذا الشأن بالنظر لما أثاره من أن المضبوطات جميعها مستهلكة وأنها غير واردة فى عهده وهو ما قصر الحكم فى تمحيصه وتقصيه عن طريق تحقيق يجبره بلوغاً لغاية الأمر فيه مما يعيه بالقصور فى التسيب الذى يوجب نقضه والإحالة بالنسبة لهذا الطاعن والطاعن الثانى الذى لم يقدم أسباباً لطعنه لإتصال وجه الطعن به وكذلك بالنسبة إلى الطاعن الثالث الذى دين بجريمة الإشتراك فى الاختلاس نظراً لوحدة الواقعة وتحقيقاً لحسن سير العدالة.

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٣١٩ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٦

ليس بلام أن يورد الحكم ما أثاره الدفاع من وجود تناقض بين الدليلين القولى والقنى ما دام أن ما أورده فى مدوناته يتضمن الرد على ذلك الدفاع إذ المحكمة لا تلزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة والرد عليها على إستقلال طالما أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم.

الطعن رقم ١١٨ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٣٦٩ بتاريخ ١٩٧٢/٣/١٢

- إستعداد المدافع عن المتهم أو عدم إستعداده أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره وإجتهاده وتقاليده مهنته. وإذا كان بين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الدعوى نظرت بإحدى الجلسات وفيها حضر الطاعن ومحاميه الذى طلب التأجيل لليوم التالى فمكناً له من الإستعداد فى الدعوى فأجابته المحكمة إلى طلبه وأمرت بحجز الطاعن وبالجلسة الأخيرة حضر الطاعن ومحاميه الذى لم يبد ما يدل على أنه لم يتمكن من الإستعداد بل ترفع فى موضوع الدعوى، فإن منعه بالإخلال بحق الدفاع يكون فى غير محله.

- من المقرر أن المحكمة لا تلزم بأن تتبع المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة وبالرد على كل شبهة يثيرها على إستقلال، إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت الساتفة التى أوردها الحكم، فإن ما ينهه الطاعن على الحكم من عدم التعرض لدفاعه بخلو المطواة المضبوطة معه من آثار المخدر حسبما أسفرت عن نتيجة تحليلها إيراداً لهذا الدفاع أو رداً عليه لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٥٠٦ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٢

من المقرر أن محكمة ثانى درجة تحكم فى الأصل على مقتضى الأوراق وهى لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه ولا تلتزم إلا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة الدرجة الأولى فإذا لم تر من جانبها حاجة إلى سماعهم، وكان الدفاع عن الطاعن ترفع أمام محكمة ثانى درجة طالباً البراءة دونه أن يشير إلى طلب استدعاء المهندس فنى لمناقشته ولم يرد من الطلبات سوى تأييد حكم البراءة الصادر من محكمة أول درجة. فإن الطاعن يعد نازلاً عن هذا الطلب بسكوته عن التمسك به أمام محكمة ثانى درجة ويكون النعى على الحكم المطعون فيه مقبولة إنه أدخل بحقه فى الدفاع غير سديد إذ أنه لا يجوز للطاعن أن يعنى على المحكمة بقودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ولا يقبل منه أن يشير هذا الدفاع الموضوعى لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٦٦١ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٨

من المقرر أن كفالة حرية الدفاع بوجود إستماع المحكمة إلى ما يديه المتهم من أقوال وطلبات وأوجه دفاع مشروطة بإبدائها قبل قفل باب المرافعة بما لا يسوغ للمتهم إبداء طلبات جديدة وأوجه دفاع أخرى فيما يقدمه بعد ذلك من مذكرات.

الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٩٠١ بتاريخ ١٩٧٢/٦/٥

متى كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أنه بعد سماع شهادة المجنى عليه ومرافعة النيابة العامة والمحامى الحاضر مع المدعى بالحقوق المدنية ترفع المحاميان الحاضران مع الطاعن دون أن يطلب أحدهما أو كلاهما سماع أقوال الشاهد، فليس للطاعن أن يعنى على المحكمة عدم سماعها شاهد أمسك هو عن المطالبة بسماعه ولا يجوز له من بعد أن يعنى عليها عدم إستجابتها لطلب أو عدم تحقيقها دفاع لم يطرح عليها.

الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١٢٠١ بتاريخ ١٩٧٢/١١/١٩

لما كان نعى الطاعن أن المدافع عنه أثار فى مرافعته أن المكان الذى شب فيه الحريق ليس مسكوناً أو معداً للسكنى الأمر الذى كان يتعين معه إعتبار الواقعة جنحة وكان يبين من المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً للطعن أن المعاينة التى أجريت بمحل الحادث أثبتت أن الحريق شب فى المنزل رقم... وفى حجرة مسقوفة فإن الحكم إذ إنتهى إلى إعتبار محل الحريق معداً للسكنى وأنزل على الواقعة حكم الفقرة الأولى من المادة ٢٥٢ من قانون العقوبات يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ومن ثم فلا يعيبه إلغائه عما أثاره الطاعن من أن الواقعة جنحة.

الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٩٧٥ بتاريخ ١٠/١/١٩٧٢

إنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أن للمحكمة إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عدم إجابة هذا الطلب. ولما كان الحكم قد رد على طلب إرسال الكيس الذى به المواد المخدرة إلى قسم أبحاث التزيف والتزوير لفحص ما عليه من بصمات بقوله " إن المحكمة لا ترى محلاً لما طلبه الدفاع من إرسال الكيس الذى ضبطت به المواد المخدرة إلى قسم أبحاث التزيف لمضى مدة طويلة على الحادث، ولما هو ثابت من تداول هذا الكيس فى العديد من الأيدي عقب الحادث سواء فى يد الشهود أو الخلق " فإن هذا حسبها ليستقم قضاؤها.

الطعن رقم ٧٧١ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٩٩٢ بتاريخ ١٠/٨/١٩٧٢

من المقرر أن الدفاع المكتوب فى مذكرة مصرح بها هو تمة للدفاع الشفوى المبدى بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها.

الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٩٩٥ بتاريخ ١٠/٨/١٩٧٢

جرى قضاء محكمة النقض على أن حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ليس إلا تطبيقاً لمبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذى يستلزمه وأن هذا الحق أشد ما يكون ارتباطاً بالضرورة الداعية إليه وما أورده الطاعن فى مذكرته من عبارات نسب فيها إلى المدعى بالحق المدنى أنه طابت نفسه لأخذ مال الغير وأنه ليس له أن يطمع فيما لا يطمع فيه غيره من المصوم وأنه ليس قاضياً فحسب بل شريك فى جراح للسيارات وأنه ليس قاضياً خالصاً للقضاء بل يعمل بالتجارة، فإنها عبارات لا يستلزمها الدفاع فى القضية المرفوعة منه على المدعى بالحق المدنى.

الطعن رقم ٨٧٦ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١١١٨ بتاريخ ١١/٥/١٩٧٢

إذا كان الطاعن قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية عند نظر معارضته بأن الشيكات موضوع الإتهام لم تصدر منه وطعن عليها بالتزوير فأحيلت إلى قسم أبحاث التزيف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى الذى إنتهى فى تقريره إلى أن الطاعن لم يجرر بيانات صلب هذه الشيكات وأرجأ البت فى أمر التوقيعات إلى حين موافاته بأوراق معترف بها ثابت عليها توقيعات للطاعن بطريق الفورمة ومعاصرة لتاريخ تحرير الشيكات ومن ثم فإن ذلك كان يقتضى من المحكمة - حتى يستقيم قضاؤها - أن تعمل على تحقيق هذا الدفاع بلوغاً إلى غاية الأمر فيه لأنه دفاع جوهرى يبنى عليه - لو صح - تفير وجه الراى فى الدعوى، أما وهى

لم تفعل ولم تعرض إطلاقاً - على ما بين من الحكم المطعون فيه - هذا الدفاع فإن حكمها يكون معيماً بالقصور في البيان والإخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٢٢٤ بتاريخ ١٩/١١/١٩٧٢

- إذا كان الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب إلى محكمة الموضوع إجراء معاناة منزل شقيق الطاعن ولا عرض رجال الشرطة المرافقين لشاهدى الإثبات فليس له أن ينعى على اغكمتة قعودها عن إجراء أو تحقيق لم يطلب منها فضلاً عن أن الدليل الذى يستمد منها ليس من شأنه أن يؤدى إلى البراءة أو أن يذهب بصلاحية الدليل الذى إستقته المحكمة من أقوال شاهدى الإثبات ومن ثم فلا محل لتعيب الحكم بالإخلال بحق الدفاع.

- إذا كان ما يتفاه الطاعن فيما أثاره - من أن من شأن وجود النقود المعدنية مع الطلقات النارية فى كيس واحد أن يؤدى إلى الانفجار أو أن الطاعن لم يعرض على النيابة إلا بعد إثنتى عشرة ساعة وأن مخبراً من أقارب خصومه دس عليه المخدر - إنما هو التشكيك فى الدليل المستمد من أقوال شاهدى الإثبات التى إطمأنت إليها المحكمة وأخذت بها، فإن ما يثيره الطاعن من ذلك لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تلتزم المحكمة بالرد عليها إذ الرد يستفاد ضمناً من أدلة الثبوت التى أوردتها مما يفيد ضمناً أنها أطرحتها.

الطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٢٣٢ بتاريخ ١٩/١١/١٩٧٢

الأصل أن محكمة الموضوع لا تنقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحييصها إلى الوصف الذى ترى هى أنه الوصف القانونى السليم. ولما كانت الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتى كانت مطروحة بالجلسة وهى إحراز المخدر هى بذاتها الواقعة التى إتخذها المطعون فيه - بعد أن تحقق من ركنيها المادى والمنعوى - أساساً للوصف الجديد الذى دان الطاعن به دون أن تصيف إليها المحكمة شيئاً جديداً بل نزلت بها - حين إستبعدت قصد الإتجار - إلى وصف اغكمتة شيئاً جديداً بل نزلت بها - حين إستبعدت قصد الإتجار - إلى وصف أخف من الوصف المبين بأمر الإحالة واعتبرت أن الإحراز بغير قصد الإتجار أو التعاطى ولم يتضمن هذا التعديل إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الواقعة الأولى، فإن ذلك لا يحول الطاعن إثارة دعوى بطلان الإجراءات والإخلال بحق الدفاع لأن دفاعه فى الجريمة المرفوعة بها الدعوى يتناول بالضرورة الجريمة التى نزلت إليها المحكمة المؤسسة على الواقعة بذاتها، ويكون هذا الوجه من الطعن فى غير محله.

الطعن رقم ٩٢٩ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١٢٤٠ بتاريخ ١٩/١١/١٩٧٢

الأصل أن حضور محام عن المتهم بجنحة غير واجب قانوناً إلا أنه متى عهد إلى محام بالدفاع عنه فإنه يتعين على المحكمة أن تسمعه متى كان حاضراً، فإن لم يحضر فإن المحكمة لا تتقيد بسماعه ما لم يثبت لها أن غيابه كان لعذر قهرى. ولما كانت التهمة التى دين بها هى جنحة إخفاء أشياء مسروقة، وكانت المحكمة إذ بلغت عن طلب التأجيل لحضور المحامى الأصلي قد دلت على أنها قدرت فى حدود حقها وعلى ضوء الظروف التى مرت بها الدعوى أن تخلف المحامى لم يكن لعذر قهرى يلزمها معه أن تمنحه مهلة أخرى للحضور، فضلاً عن أنها لم تمنح المحامى عن إبداء دفاعه بل أحجم هو عنه بعد أن طلب فى الجلسة السابقة أجلاً للإطلاع والاستعداد أجيب إليه. هذا إلى أن المحكمة قد رخصت للطاعن بتقديم مذكرة بدفاعه فى قوة حجز الدعوى للحكم فمنحت بذلك المحامى الأصل فرصة إبداء هذا الدفاع مكتوباً ومن ثم فلا إخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ٩٣١ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١٢٤٥ بتاريخ ١٩/١١/١٩٧٢

لما كان الأصل أن محكمة ثانى درجة، إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهى لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى هى لزوماً لإجرائه، وكان الطاعن لا ينازع فى صحة ما استخلصه الحكم من أوراق الدعوى من أن الحيازة الفعلية كانت للمجنى عليه المظنون ضده فى عام ١٩٦٩ - إطراح دفاعه فى هذا الخصوص فإن النعى على المحكمة بأنها لم تقم بتحقيق دفاع الطاعن فى خصوصية حيازته الفعلية للعقار وإنها لم تخرج من يده لا يكون سديداً.

الطعن رقم ٩٤٧ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١٢٨٦ بتاريخ ٢٦/١١/١٩٧٢

حسب الحكم كى ما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقب فى كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد إلتغاته عنها أنه أطرحها.

الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١١٨٤ بتاريخ ١٢/١١/١٩٧٢

الأصل أن المحكمة وإن كانت لا تلزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة إلا أنه عليها أن تورد فى حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألقت بها على وجه يفصح عن أنها لعلت إليها ووازنت بينها، وإذا كان ما أثاره الدفاع من تزوير فى صور الأوراق التى حصلت عليها لجنة الجرد من المخزن الرئيسى والتى تم الفحص على أساسها هو دفاع جوهرى كان يتعين على المحكمة تحقيقه تحقيقاً يبين منه مدى إتصال ذلك التزوير بالجرائم المسندة إلى الطاعن سواء بالنسبة إلى الإختلاس أو بالنسبة إلى

التعديلات التي جرت في الإستمارة والدفع ما وقع عليها من الطاعن وما لم يوقع، وكذلك مدى إتصالها بالتزوير الحاصل في الإستمارات، وإذا كان من شأن هذا الدفاع - إن صح - أن يغير به وجه الرأى في الدعوى، وكان الحكم المطعون فيه لم يعن بتحقيقه أو الرد عليه فإنه يكون معيماً بالقصور في السبب والإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ٩٦٢ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١٤٤٠ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٥

حرصت الدساتير المتعاقبة والقوانين المنظمة لإجراءات التقاضى على تقرير حق الدفاع وكفالاته بما لا يسوغ معه حرمان أى من أطراف الخصومة في الدعوى من عرض أوجه دفاعه وتحقيقها، وإلا كان في ذلك مخالفة لما تقتضى به المبادئ الأساسية الواجب مراعاتها في المحاكمات الجنائية. ولما كان الحكم قد رد على الدفع المبدى من الطاعة " بعدم سماع دفاع المطعون ضده لأنه مرتد عن الإسلام ويعتبر في حكم الميت ساقط الحق " بقوله : " إن القانون الوضعى لم يأت به ما يحرم المرتد من الدفاع عن نفسه في إتهام جنائى منسوب إليه أو دعوى مدنية رفعت قبله " وكان ما أورده الحكم سائغاً وصحيحاً في القانون، فإن ما تثيره الطاعة لا يكون سديداً.

الطعن رقم ٩٧١ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١٣٠٧ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٣

إذا كان الثابت من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن إستغنى عن سماع أقوال شاهد الإثبات وأمرت المحكمة بتلاوتها وتليت فإن ذلك لا يحول دون إعتداد الحكم على هذه الأقوال التي أدلى بها الشاهد في التحقيقات وليس للطاعن أن ينعى على المحكمة أنها لم تناقش الشاهد أو تواجهه بدفاع الطاعن.

الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١١٠٥ بتاريخ ١٩٧٢/١٠/٣٠

من المقرر أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا ما قبل التهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد في حكمها على القوائم التي أدلوا بها في التحقيقات الأولية ما دامت هذه الأقوال كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة.

الطعن رقم ١١٠٨ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١٢٦٥ بتاريخ ١٩٧٢/١١/٢٠

من المقرر أن سكوت الدفاع عن التمسك بإعادة مناقشة الشهود في حضرته ومواصلة المرافعة دون إصرار على طلب سماعهم إنما يفيد أنه قد تنازل عنه ضمناً. ولما كان الثابت أن المدافع الموكل عن الطاعن تخلف عن حضور إحدى الجلسات وحضر عنه محام آخر طلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر المحامى الأصيل إلا أن المحكمة قررت سماع شهود الإثبات الحاضرين وإشراك الطاعن والمحامى الحاضر معه في مناقشتهم

وأجلت نظر الدعوى إلى اليوم التالى حيث حضر المحامى الموكل وأبدى صراحة إكتفاء بتلاوة أقوال باقى شهود الإثبات الذين لم تسمعهم المحكمة ولم يتمسك بإعادة مناقشة شهود الإثبات الذين لم تسمعهم المحكمة ولم يتمسك بإعادة مناقشة شهود الإثبات الذين سبق أن سمعهم المحكمة فى غيبته، بل ترفع فى موضوع الدعوى وإنتهى إلى طلب البراءة - فإن ما يشره الطاعن من تعيب لإجراءات المحاكمة لا يكون سديداً.

الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٣٤١ بتاريخ ١٩/٣/١٩٧٣

لا تلتزم المحكمة بأن تصرح للطاعن بتقديم مذكرة بدفاعه ما دامت قد سرت وأتاحت له الإدلاء بدفاعه الشفوى بجلسة المحاكمة. ولما كان الطاعن لم يبين ماهية الدفاع المطول الذى ألقت الحكم المطعون فيه عن إرادته أو الرد عليه بل أرسل القول إرسالاً، وذلك لمراقبة ما إذا كان الحكم قد تناوله بالرد من عدمه وهل كان دفاعاً جوهرياً مما يجب على المحكمة أن تنبيه أو ترد عليه أم هو من قبيل الدفاع الموضوعى الذى لا يستلزم رداً، ومن ثم فإن إعتناق الحكم المطعون فيه لأسباب الحكم الابتدائى لا يستفاد منه أنه لم يكن محيطاً بدفاع الطاعن، ويكون النعى على الحكم فى غير محله.

الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ١٠٢ بتاريخ ١/٢٨/١٩٧٣

إذا كان الحكم قد إطمأن إلى أدلة الثبوت فى الدعوى، ومن بينها شهادة الضابط، فإن ما يشره الطاعن وما يسوقه من فرائر لتجريح أقوال الضابط مما يشير إلى تلفيق التهمة لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التى تستوجب رداً صريحاً من المحكمة بل الرد يستفاد من أدلة الثبوت التى أوردتها الحكم.

الطعن رقم ١٤١٥ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٩٥ بتاريخ ١/٢٢/١٩٧٣

- من المقرر أن إستعمال المتهم حقه المشروع فى الدفاع عن نفسه فى مجلس القضاء لا يصح البتة أن ينعت بعدم الجدية ولا أن يوصف بأنه جاء متأخراً لأن المحاكمة هى وقته المناسب الذى كفل فيه القانون لكل منهم حقه فى أن يدلى بما يعن له من طلبات التحقيق وأوجه الدفاع، وألزم المحكمة النظر فيه وتحقيقه ما دام فيه تجلية للحقيقة وهداية إلى الصواب.

- من المقرر أن التأخر فى الإدلاء بالدفاع لا يدل حتماً على عدم جديته ما دام منتجاً من شأنه أن تدفع به التهمة أو يتغير وجه الراى فى الدعوى.

الطعن رقم ١٤٦٤ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ١٣٠ بتاريخ ٥/٢/١٩٧٣

حتى كانت المادة ٥٠ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المحاماة تنص على أنه. " يشترط ليمن يمارس المحاماة أن يكون مقيداً بمجدول المحامين المشتغلين. ولا يجوز للمحاكم والدوائر الرسمية قبول

وكالة المحامي ما لم يكن اسمه مقيداً في هذا الجدول ". ونصت المادة ٥٢ منه على أنه " يشترط فيمن يقيد اسمه في جدول المحامين أن يكون " أولاً " : متمتعاً بجنسية الجمهورية العربية المتحدة أو جنسية إحدى الدول العربية بشرط المعاملة بالمثل " المحامون المقبولون للمرافعة أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية يكونون مختصين دون غيرهم بالمرافعة أمام محكمة الجنايات ". وكان الثابت من إفادة نقابة المحامين المرفقة بمذكرة النيابة العامة في الطعن أن الأستاذ..... المحامي الأردني الجنسية غير مقيّد بجدول المحامين المشتغلين بجمهورية مصر العربية. لما كان ذلك، فإنه وإن كان من المقرر أن المتهم حر في اختيار من يتولى الدفاع عنه وحقه في ذلك حق أصيل مقدم على حق المحكمة في تعيين المدافع عنه إلا أنه وقد أجلت المحكمة نظر الدعوى ليوكل الطاعن محامياً للدفاع عنه وجاء في الجلسة التالية وطلب التأجيل لحضور محاميه الأردني الجنسية الذي ما كان من حقه أن يمثل للدفاع عنه لعدم قيده بجدول المحامين المشتغلين بجمهورية مصر العربية، وهي حقيقة واقعة لا يمارى فيها الطاعن، فلا ضير على المحكمة إذا هي التفت عن طلب الطاعن تأجيل نظر الدعوى ومضيها في نظرها مكثفة بأداء المحامي المنتدب للدفاع عنه لمهمته بالترافع في الدعوى، بما يكون معه الطاعن قد استوفى حقه في الدفاع أمام المحكمة، وبما لا يتوافر به الإخلال بحق الدفاع المبطل لإجراءات المحاكمة، وبحسب الحكم ما أثبت بمحضر جلسة المحاكمة دون أن يكون في حاجة إلى بيان العلة في عدم إجابة المحكمة الطاعن لطلبه ويكون النعي على الحكم في هذا المقام في غير محله.

الطعن رقم ١٤٦٩ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ١٥٨ بتاريخ ١٩٧٣/٢/١١

إذا كان الطلب الذي أبداه الدفاع لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة حصول الواقعة بل كان المقصود به إثارة الشبهة في الدليل الذي إطمأنت إليه المحكمة فإنه يعتبر دفاعاً موضوعياً لا يلتزم المحكمة بإجابته.

الطعن رقم ١٥٠٥ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ١٩٨ بتاريخ ١٩٧٣/٢/١٢

متى كان بين من الرجوع إلى محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن لم يتقدم بأى عذر ليبرر تقريره بالاستئناف بعد الميعاد وأن المحكمة الاستئنافية سألته عن سبب تجاوزه ميعاد الاستئناف فأجاب بأنه لا يعرف لذلك سبباً، وكان بين من المفردات أنه قد أرفقت بملف الدعوى شهادة طبية غير متلاها بالأوراق وغير مؤثر عليها من رئيس الهيئة، أو كاتب الجلسة بما يفيد تقديمها في أثناء نظر الدعوى. ولما كان الطاعن لم يشر بجلسات المحاكمة إلى الشهادة سالفة الذكر حسبما سلف - وهي بذلك قد خلت مما يؤيد ما يزعمه من أنه قدمها للمحكمة عند نظر الاستئناف المرفوع منه عن الحكم الابتدائي لتبرير تجاوزه ميعاد

إستئناف هذا الحكم، وكان الثابت من الإطلاع على محاضر الجلسة أن الطاعن لم يدع عذراً لتقريره بالإستئناف بعد الميعاد الذى حدده القانون، فلا وجه لنعيه على المحكمة الإستئنافية إنقائها عن دفاع لم يطرحه هو أمامها.

الطعن رقم ١٦١٦ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٢٤٣ بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٥
إنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أن للمحكمة إذا كانت الدعوى قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فيها أن تعرض عنه بشرط أن تبين علة رفضها لهذا الطلب.

الطعن رقم ٥٧ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٤٢٣ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٠
لا يعيب الحكم عدم تحقيق الدفاع غير المنتج أو الرد عليه فإذا كانت المحكمة الإستئنافية قد حصلت دفاع الطاعن الوارد بمذكرته المقدمة لمحكمة أول درجة بشأن طلب التصريح له بإعلان شهود نفى ليشهدوا بأن مفتش التموين أجبره على إنتاج الحيز المضبوط والفرن بارداً وإنهت إلى عدم جدواه فيما قررت من أن العجز فى وزن الرغيف كبير لا يبرره ما يقوله الطاعن من أن الفرن كان بارداً فإن منى الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد.

الطعن رقم ٨٥٥ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١٠٨٧ بتاريخ ١٩٧٢/١٠/٢٩
إن حق الدفاع فى سماع الشاهد لا يتعلق بما أبداه فى التحقيقات الأولى بل بما يبين فى جلسة المحاكمة ويسع الدفاع مناقشته بما لا يصح معه مصادرته فى ذلك بدعوى أن المحكمة قد أسقطت فى حكمها شهادته من عناصر الإثبات لعدم استطاعة الدفاع أن يتبأ سلفاً بما قد يدور فى وجدان قاضيه عندما يخلو إلى مداولته.

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٣٨٢ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٥
إن ما يفيره الطاعن بشأن تأخير التبليغ وتلفيق الإتهام وهو من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب فى الأصل من المحكمة رداً صريحاً ما دام الرد مستفاداً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة البوت التى أوردتها المحكمة.

الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٤٠٢ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٥
لا يجوز للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يشره أمامها أو إجراء تحقيق لم يطلب منها ولم ترهى موجباً لإجرائه.

الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٤١٢ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٦

مضى كان المدافع عن الطاعن قد طلب فى مستهل نظر الدعوى سماع الشاهدين ثم طلب فى ختام مرافعته أصلياً الحكم بالبراءة وإحتياطياً إستدعاء الشاهدين لمناقشتها أمام المحكمة، فإن هذا الطلب يعتبر جازماً لتلزم المحكمة بإجابهته متى كانت لم تنته إلى القضاء بالبراءة.

الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٤٣٦ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٦

مضى كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة قررت بجلسة ١٤ يونيه سنة ١٩٧١ إرسال الإحراز إلى الطب الشرعى لفحص سروال المتهم عن الحيوانات المنوية وتحديد فصيلتها مع فصيلة الحيوانات المنوية التى عثر عليها بسروال انجنى عليها، وكان الطاعن يقول فى أسباب طعنه أن تقرير الطبيب الشرعى قد ورد متضمناً تعذر إجراء الفحص المطلوب لإستهلاك ما وجد عالقاً بسروال انجنى عليها، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك بإجراء تحليل سروال المتهم، فلا يصح له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء أمسك عن المطالبة به.

الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٤٤٥ بتاريخ ١٩٧٣/٤/١

لا تلزم المحكمة بالرد على كل دفاع موضوعى للمتهم إكتفاء بأخذها بأدلة الإدانة. وإذ كان البين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن ما أثاره الدفاع عن الطاعن من احتمال أن تكون إصابة انجنى عليه " فى جريمة هنك العرض " من آلة قاطعة لم يقصد به سوى إثارة الشبهة فى أدلة الثبوت التى إطمأنت إليها المحكمة دون أن يطلب إليها تحقيقاً معيناً فى هذا الشأن، فليس له من بعد أن ينعى عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها بما يضحى معه النعى على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع فى غير محله.

الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٦٩٦ بتاريخ ١٩٧٣/٦/٣

- من المقرر أن حق الدفاع فى سماع الشاهد لا يتعلق بما أبداه فى التحقيقات بما يطابق أو يخالف غيره من الشهود، بل بما يديه فى جلسة المحاكمة ويسع الدفاع مناقشته إظهاراً لوجه الحقيقة ولا تصح مصادرته فى ذلك بدعوى أن المحكمة إقتضت بما قررتة المتهمه الأخرى وأحد الشهود لعدم إستطاعة الدفاع أن يتبأ سلفاً بما قد يدور فى وجدان قاضيه عندما يخلو إلى مداولته ولأن حق الدفاع سابق فى وجوده وترتيبه وأثره على مداولة القاضى وحكمه، لأن وجدان القاضى قد يتأثر فى غير رقة من نفسه بما يبدو له أنه أطرحه أو عول عليه فى تقديره عند الموازنة بين الأدلة إثباتاً ونقياً.

- من المقرر أن الدفاع المكتوب فى مذكرة مصرح بها هو تتممه للدفاع الشفوى المبدى بجلسة المرافعة أو هو بسديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها. ومن ثم يكون للمتهم أن يضمها ما يشاء من أوجه الدفاع بل له

- إذا لم يسبقها دفاعه الشفوي - أن يضمنها ما يعن له من طلبات التحقيق المنتجة في الدعوى والمتعلقة بها.

الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٧٧٢ بتاريخ ١٩٧٣/٦/٢٤
محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب المتهم في كل جزئية يثيرها في مناحى دفاعه الموضوعي، إذ في إطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها ما يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع عن المتهم لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها إياها.

الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ١١٣٩ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٤
إنه وإن كان يبين من مراجعة محاضر جلسات المحكمة أن أحد المحامين قد تولى الدفاع عن الطاعن والمتهم الآخر إلا أن كلا منهما إنفرد بالدفاع عنه أكثر من محام تسنى له أن يبدى ما يعن له من أوجه الدفاع في نطاق مصلحة موكله الخاصة دون غيرها بما تنفي معه مظنة الإخلال بحق أيهما في الدفاع.

الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٨٥٥ بتاريخ ١٩٧٣/١٠/١٥
من المقرر أنه ليس للمحكمة أن تبدى رأياً في دليل لم يعرض عليها لإحتمال أن يسفر هذا الدليل من إطلاعها على فحواه ومناقشة الدفاع له عن حقيقة قد يتغير وجه الرأي في الدعوى. ولما كانت المحكمة الاستئنافية حين قطعت في الدعوى قد اعتمدت ضمن ما اعتمدت عليه في ثبوت الإتهام على تقرير خبير ليس له أصل ثابت في الأوراق، فإن حكمها يكون معيياً بالفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٨٨٦ بتاريخ ١٩٧٣/١٠/٢٢
لا تلزم المحكمة بالتعرض للدفاع المتعلق بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها والرد عليه استقلالاً إكفاء بأخذها بأدلة الإثبات القائمة في الدعوى.

الطعن رقم ٧٠٦ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ١٢٢٣ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/١٦
طلب سماع شهود النفسى هو دفاع موضوعي يجب أن يكون كسائر الدفوع الموضوعية ظاهر التعلق بموضوع الدعوى أى أن يكون الفصل فيه لازماً للفصل في الموضوع ذاته، وإلا فالمحكمة في حل من عدم الاستجابة إليه كما أنها ليست ملزمة بالرد عليه صراحة في حكمها.

الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٩٣٨ بتاريخ ١٩٧٣/١١/١١
إنه وإن كان من المقرر أن المتهم حر في إختيار محاميه وحقه في هذا مقدم على حق المحكمة في تعيينه فإذا ما عهد المتهم إلى محام بمهمة الدفاع عنه، فإنه يتعين على المحكمة أن تستمع إلى مرافعته أو أن تتيح له

الفرصة للقيام بمهمته، بيد أن هذا المبدأ مشروط بعدم التعارض مع ما للمحكمة من المحافظة على عدم تعطيل سير الدعاوى، فإذا ما تبينت المحكمة أن المقصود من طلب التأجيل عرقلة سير القضية دون أية مصلحة حقيقية للدفاع فلها الحرية التامة في التصرف بشرط ألا يترك المتهم بلا مدافع، ولما كانت المحكمة قد عرضت في حكمها المطعون فيه لطلب الطاعن تأجيل نظر الدعوى لحضور محاميه الموكل ورفضته وقررت في حدود حقها وفي ضوء الظروف التي مرت بها الدعوى أن تخلف الغامى الموكل لم يكن لعذر قهري لاسيما وأن العذر الذي أبدى للتأجيل، كان عارياً من دليله، وكان الغامى الذى ندبته المحكمة قد باشر المهمة التى سبق أن وكلت إليه منذ الجلسة السابقة على الجلسة الأخيرة وتحقق الدفاع عن الطاعن على الوجه الذى يتطلبه القانون، فإن ما ينهاه الطاعن على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٧٥٣ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ١٢٨٠ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٣٠

من المقرر أن الدفاع المكتوب فى مذكرة هو تمة للدفاع الشفوى المبدى بجلسته المرافعة أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها.

الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ١٠٠٣ بتاريخ ١٩٧٣/١١/١٨

من المستقر عليه أنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أن المحكمة إذا كان قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عدم إيجابتها هذا الطلب. وإذا كان الحكم قد عرض للدفاع المبني على تعلل الرؤية بسبب الظلام وطلب إجراء تجربة وأطرحه فى قوله: " وأما عن أن الوقت كان ظلاماً لا يسمح بالرؤية والإصرار على إجراء تجربة فإن وجود المصباح الغازى كاف لإنهاء ضوء منه يسمح بالرؤية من خلاله وإلا لما إستعانت المجنى عليها به فى الإضاءة " وإذا كان هذا الذى أورده الحكم سائغاً وقد بان أن المنازعة فى إمكان الرؤية تستهدف إثارة الشبهة فى الدليل المستمد من أقوال المجنى عليها وهو ما أخرجت المحكمة عنه إطمئناناً منها لأدلة الثبوت التى عولت عليها وأوضحت علة رفضها له فإن ما ينهاه الطاعن من إخلال بحقه فى الدفاع يكون غير سديد.

الطعن رقم ٧٨٨ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ١٢٢٨ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/١٦

من المقرر أن الدفاع المكتوب فى مذكرة مصرح بها هو تمة للدفاع الشفوى المبدى بجلسته المرافعة أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها. ومن ثم يكون للمتهم أن يضمها ما يشاء من أوجه الدفاع بل له إذا لم يسبقها دفاعه الشفوى أن يضمها ما يعن له من طلبات التحقيق المنتجة فى الدعوى المتعلقة بها.

الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٠٨٥ بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٦

من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالرد على الدفاع ظاهر البطلان والبعد عن محجة الصواب ولما كان الثابت من المقررات أنه مرفق بها تقرير طى شرعى عن نتيجة الكشف على إذنى الطاعن يفيد أن الصيوان وقناة السمع وغشاء الطبلة طبيعية فى الجهتين وأنه يسمع الكلام وليس كما يدعى من أنه لا يسمع شيئاً مطلقاً، فإنه لا تثريب على الحكم المطعون فيه إذا هو إلتفت عن الرد على دفاع الطاعن القائم على عجزه عن سماع حديث الضابط إليه وما تقدم به من مستندات تأييداً له.

الطعن رقم ٨٠٣ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٠١٣ بتاريخ ١٩٧٣/١١/١٨

محكمة الموضوع غير ملزمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها ويسان العلة فيما أعرضت عنه من شواهد النفى أو أخذت به من أدلة الثبوت ما دام لقضائهما وجه مقبول، فلا على المحكمة إن هى لم تعرض بعد إلى دفاع الطاعين بشأن تأخر الإبلاغ عن الواقعة، والتشكك فى تصديق رواية شهود الإثبات لتعذر الرؤية أثناء الشجار أو إمكان استعمال السلاح النارى فى غير الإرهاب، لأنه لا يعدو أن يكون دفاعاً موضوعياً يكفى أن يكون الرد عليه مستفاداً من أدلة الثبوت السائفة التى أوردها الحكم.

الطعن رقم ٩٩٢ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١١٨٨ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/١٠

متى كان طلب الطاعن نظر دعواه مع قضية جناية أخرى - للتدليل على تلفيق الإتهام تأسيساً على أن الضابط كان وقت الضبط مشغولاً بضبط هذه الجناية وأن المخبر المنسوب إحرازه إلى الطاعن إنما هو من حصيلة المضبوطات فيها - قد قصد به تحريج أقوال الشاهد، ومثل هذا الطلب لا تلتزم المحكمة بإجابه ما دام أنه ليس من شأنه أن يؤدى إلى البراءة أو ينفى القوة التدلالية للأدلة القائمة فى الدعوى، وكانت المحكمة قد أفصحت عن إطمئنانها إلى أقوال شاهدى الإثبات - الضابط والشرطى - وصحة تصويرهما للواقعة، فإن ما يثيره الطاعن فى وجه النعى لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلته فيه.

الطعن رقم ٩٩٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١١٩١ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/١٠

من المقرر أن الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابه أو الرد عليه هو الطلب المجازم الذى يصير عليه مقدمه، ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه فى طلباته الختامية.

الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ١٢٥٨ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٣

لما كان الين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن المدافع عن الطاعن لم يطلب سماع أحد من الشهود، وكانت محكمة ثانية درجة إنما تحكم فى الأصل على مقتضى الأوراق، وهى لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه ولا تلتزم إلا بسماع الشهود الذين يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة، فإذا لم تر من جانبها حاجة إلى سماعهم وكان المدافع عن الطاعن وإن أبدى طلب سماع شهود الإثبات أمام المحكمة الاستئنافية فإنه يعتبر متنازلاً عنه بسكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة، ومن ثم فإن النعى على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع يكون فى غير محله.

الطعن رقم ١١٤٢ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ١٢٨٣ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٣٠

إنه وإن كان من المسلمات فى القانون أن تخلف التهم أو مغوله أمام محكمة الموضوع بدرجتها لإبداء دفاعه الأمر فيه مرجعه إليه، إلا أن قعوده عن إبداء دفاعه الموضوعى أمامها يحول بينه وبين إبدائه أمام محكمة النقض نظراً لما يحتاجه من تحقيق يخرج عن وظيفتها.

الطعن رقم ١١٥٤ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ١٣٠٥ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٣١

إن ما ينهه الطاعن من الثغات المحكمة عن الرد على ما أثاره من احتمال إصابة الجنى عليه من شخص آخر مردود بأن هذا الدفاع يتعلق بموضوع الدعوى، ومن ثم فهو لا يستوجب رداً صريحاً من المحكمة إكتفاء بقضائها بالإدانة للأسباب السائفة التى إستندت إليها.

الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٨٠ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٣

من المستقر عليه أنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يديه التهم من أوجه دفاع وتحقيقه، إلا أن المحكمة إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى فإن لها أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين سبب عدم إيجابتها الطلب. لما كان ذلك، وكانت المحكمة قد بررت إنفاذها عن طلب الطاعن مناقشته الأطباء وضم أوراق العلاج وحرز الملابس بأنها لا ترى وجهاً لإجراء مزيد من التحقيق بعد أن توصلت إلى حقيقة الأمر فى الدعوى فإنه لا تترتب عليها فيما إرتأته.

الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ١٠٣ بتاريخ ١٩٧٤/٢/١٠

إذا كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك بإجراء تحقيق ما عن طريق المختصين فنياً فى خصوص ما أثاره من أن إستئصال طحال الجنى عليه لا يشكل عاهة مستديمة لأنه لم يكن ذا منفعة له قبل الإعتداء عليه لمرضه الموضح بتقرير الطبيب الشرعى فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه يقتضى تحقيقاً موضوعياً تنحسر عنه وظيفتها.

الطعن رقم ٨٣ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٤٨ بتاريخ ١٨/٢/١٩٧٤

متى كانت الواقعة التى طلب سماع شهادة الشاهد عنها متصلة بواقعة الدعوى ظاهرة التعلق بموضوعها وكان سماعه لازماً للفصل فيها، فإن الحكم إذ أغفل طلب الدفاع فلم يجبه أو يرد عليه يكون معيباً.

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٥١ بتاريخ ١٨/٢/١٩٧٤

متى كان البين من محضرى جلسنى المحاكمة أن المحكمة قد إستمعت إلى شاهدى الإثبات بحضور محامى الطاعن الذى ناقش بدوره الشاهد الثانى ثم ترفع فى الدعوى دون أن يطلب مناقشة الشاهد الآخر فإن ما يثيره الطاعن من أن المحكمة ناقشت الشاهدين بصورة لم يتمكن معها الدفاع من تأدية مهمته على الوجه الأكمل، يضحى على غير أساس.

الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٣٥٥ بتاريخ ١/٤/١٩٧٤

متى كان بين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة الإستئنافية أن الطاعن أو المدافع عنه لم يتمسك بالدفاع الذى يقول أنه ضمنه المذكرة المقدمة منه أمام محكمة أول درجة، وكان الطاعن لا يدعى بغير ذلك، فإنه لا يكون له من بعد النعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثره أمامها.

الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٢٩٥ بتاريخ ١٧/٣/١٩٧٤

من المقرر أنه ليس للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها أو الرد على دفاع لم يثره أمامها ولا يقبل منه التحدى بذلك الدفاع الموضوعى لأول مرة أمام محكمة التقضى - لما كان ذلك وكان البين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يدفع بأن اعتراف المتهمين كان وليد إكراه وقع عليهم ولم يتقدم بأى طلب فى هذا الصدد، فإن نعيه على الحكم فى هذا الخصوص لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٤٩٧ بتاريخ ٢٠/٥/١٩٧٤

من المقرر أن الدفاع الذى تلتزم المحكمة بتحقيقه أو الرد عليه هو الذى يبدى صراحة أمامها دون غيره من القول الموصول الذى لم يقصد به سوى مجرد التشكيك فى مدى ما إطمأنت إليه من أدلة الثبوت. لما كان ذلك وكان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة الإستئنافية أن المحكمة قدرت إعادة الدعوى للمرافعة ثم تأجلت الدعوى إلى جلسات متلاحقة - بعد تغيير الهيئة - حتى جلسة ٢٧ يناير سنة ١٩٧٣ وفيها أثبت بمحضر الجلسة أن الدفاع عن الطاعن ترفع فى الدعوى وطلب إلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم وأشار إلى مذكرة سبق أن قدمها فى الدعوى، دون أن يورد فى مرافعته دفْعاً من الدفع أو طلباً من الطلبات، ثم صدر الحكم المطعون فيه، كما بين من الإطلاع على المقررات أن المذكرة المشار إليها بأسباب الطعن قد تضمنت دفاعاً للطاعن ناقش فيه الأدلة التى إستند إليها الحكم الابتدائى فى قضائه بالإدانة، وأورد بها أنه

لا يعقل أن تقول النسوة اللاتي ضيطن بأحد المسكينين المؤجرين من الطاعن عن ما ورد على لسانهن بمحضر الضبط واستنتج من ذلك أن تلك الأقوال إما أنها لم تصدر أصلاً أو أنها كانت وليدة ضغط وتهديد، كما أورد الطاعن بتلك المذكرة أنه لا يتصور أن يقع من هو في مثل مركز الشاهد - الذي قال أنه يشغل منصباً كبيراً في بلد عربي شقيق... إقراراً بما تضمنه الإقرار المقدم في الدعوى مستنتجاً من ذلك أن توقيع الشاهد على هذا الإقرار لم يكن إلا تحت تأثير إكراه أدبي كان معرضاً له هو خشية من الفضيحة. ولما كان المدافع عن الطاعن لم يتمسك في مرافعة الأخيرة بأية دفع، كما خلت المذكرة التي أحال عليها في دفاعه من دفع صريح بطلان أقوال من يعتمد الحكم على أقوالهم في الإدانة لصدورها نتيجة إكراه أو تهديد، وكان ما أشار إليه الدفاع في هذه المذكرة لا ينصرف إلا إلى مجرد التشكيك في الدليل المستمد من تلك الأقوال توصل إلى عدم تعويل المحكمة عليه مما بعد من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تلزم المحكمة بالرد عليها إذ الرد عليها يستفاد من الحكم بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التي أخذت بها.

الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ٥٨٠ بتاريخ ١٩٧٤/٦/١٠

ما يشتره الطاعن من إعراض محكمة أول درجة عن سماع شهود الإثبات الذين طالبوا في المذكرة المقدمة في فورة حجز الدعوى للحكم مناقشتهم، وإلغيات محكمة الدرجة الثانية عن هذا الطلب، مردود بأنه لما كان الثابت من الإطلاع على محاضر الجلسات أمام محكمة أول درجة أن الطاعنين لم يطلب سماع الشهود، وأن المحكمة بعد أن سمعت مرافعة الدفاع الشفوية أمرت بإقفال بابها وحجرت القضية للحكم ومن ثم فهي لا تلتزم بإجابة طلب التحقيق الذي يديه الدفاع أو الرد عليه من بعد حجز الدعوى للحكم ولو طلب ذلك في مذكرة مصرح له بتقديمها، ما دام لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة، ذلك بأن سكوت الدفاع عن طلب سماع الشهود ومواصلة المرافعة دون إصرار على سماعهم، إنما يفيد نزوله عن هذا الطلب ضمناً، ومن ثم فهو لا يستاهل رداً ولا تعقياً، وإذ كان الأصل أن المحكمة الاستئنافية تحكم على مقتضى الأوراق ولا تجرى تحقيقاً إلا ما ترى هي لزوماً لإجرائه، وكان الطاعنان لم يتمسكا أمامها بطلب سماع شهود الإثبات ولم تر هي من جانبها حاجة إلى سماعهم، فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون غير مفيد.

الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ٥١٤ بتاريخ ١٩٧٤/٥/٢٦

من المقرر أنه ما دامت المحكمة قد سمعت مرافعة الدفاع وأمرت بإقفال باب المرافعة وحجرت الدعوى للحكم فهي غير ملزمة بإجابة طلب فتح باب المرافعة لتحقيق دفاع لم يطلب منها بالجلسة أو سماع دفاع

من المتهم كان في مقدوره إبداءه حين حضر أمامها إذ لا يجوز أن ينسحب على سكوت المتهم عن المرافعة في الجلسة الطعن على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٥٤٦ بتاريخ ١٩٧٤/٦/٣
من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالرد صراحة على كل جزئية من دفاع المتهم الموضوعى، لأن الرد عليه مستفاد ضمناً من قضائها بإدائته استناداً إلى أدلة الثبوت.

الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٥٦١ بتاريخ ١٩٧٤/٦/٣
لنفس كان من الطاعن قد أبدى عن المرض - الذى قرر أنه حال بينه وبين التقرير بالإستئناف فى الميعاد - إلا أنه لم يقدم ما يؤيد دفاعه، وكان من المقرر أن للمحكمة ألا تصدق دفاع المتهم الذى يديه غير مؤيد بدليل، كما أنها لا تلزم بمنحه أجلاً لتقديمه، ما دام قد كان فى استطاعته تجهيز دفاعه قبل مثوله أمامها ولم يدع عنراً منعه من ذلك، فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم يكون غير سديد.

الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٦١٧ بتاريخ ١٩٧٤/٦/٢٣
إذا كان الطاعن لم يثر أمام المحكمة أن إعزافه كان وليد إكراه وقع عليه فإنه لا يقبل منه القول أنها أغفلت الرد على دفاعه فى هذا الشأن، ويكون النعى على الحكم بقالة القصور فى التسيب غير سديد.

الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٦٥٤ بتاريخ ١٩٧٤/١٠/١٣
من المقرر أن الدفع الذى تلزم محكمة الموضوع بالرد عليه هو الدفع الذى يبدى صراحة أمامها دون غيره من القول المرسل - لما كان ذلك - وكان الثابت من محضر الجلسة أن المدافع عن الطاعن لم يتمسك بشيء من باقى ما أثاره فى طعنه، بل كل ما قاله فى هذا الشأن " أن الأوراق حافلة بالدفع " وهو قول مرسل غير محدد فليس له أن ينسحب على المحكمة لقودها عن الرد على دفعه لم تبد أمامها ولا يقدم فى ذلك أن يكون غيره من المدافعين عن باقى المتهمين قد أثار تلك الدفع طالما أن المدافع عنه لم يتمسك بها أمام المحكمة.

الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٢٣٢ بتاريخ ١٩٧٥/٣/١٦
الأصل أن حضور محام عن المتهم بمنحة غير واجب قانوناً، إلا أنه متى عهد المتهم إلى محامى بالدفاع عنه فإنه يتعين على المحكمة أن تسمعه متى كان حاضراً، فإذا لم يحضر فإن المحكمة لا تسمعه ما لم يثبت أن غيابه كان لعذر قهرى.

الطعن رقم ١٤٧١ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٩ بتاريخ ١٩٧٦/١/٤

لما كان القانون قد أباح للمحقق أن يباشر بعض إجراءات التحقيق فى غيبة الخصوم مع السماح لهؤلاء بالإطلاع على الأوراق المثبتة لهذه الإجراءات، وكانت الطاعة لم تدع أمام محكمة الموضوع بأنها منعت من الإطلاع على أقوال الضابط التى تقول أنه أدلى بها فى غيبته فى تحقیقات النيابة، فإن ما أثارته فى هذا الصدد أمامها لا يعدو أن يكون دفاعاً قانونياً ظاهر البطلان، ولا على إحكمته إن هى إلفتت عنه ولم تروه عليه.

الطعن رقم ١٥٩٦ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ١٤٥ بتاريخ ١٩٧٦/٢/١

محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب الدفاع فى كل جزئية يبيدها من مناحى دفاعه الموضوعى والرد على كل منها على إستقلال. طالما أن فى قضائها بالإدانة إستناداً إلى الأدلة التى ساقها ما يفيد إطراحها جميع الإعتبارات التى ساقها المتهم حملها على عدم الأخذ بها.

الطعن رقم ١٦٤٢ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ١٩١ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٩

متى كان الطاعن لم يثر لدى محكمة الموضوع شيئاً عما أورده بوجه طعنه فى شأن سوء قصد الجنى عليه بتعته فى عدم إجرائه تلك الجراحة رغم عدم خطورتها على حياته، فليس له أن ينهى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يطرحه عليها، ولا يسوغ له من بعد أن يشير هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه يستلزم تحقيقاً موضوعياً تنحصر عنه وظيفتها.

الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٢٢٥ بتاريخ ١٩٧٦/٢/١٦

إن الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابهته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يقرع سمع المحكمة ويصر عليه مقدمه - وعلى ذلك فتساؤل الدفاع عن الطاعن " عن معانة النيابة لمكان الحادث " لا يعد طلباً بالمعنى السابق ذكره إذ هو لا يعدو أن يكون تمييزاً لتحقيق النيابة بما يراه فيه من نقص دون أن يتمسك بطلب إستكمالها.

الطعن رقم ١٨٩١ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٢٩٤ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٧

لما كان لم يتخذ من المضبوطات التى أسفر عنها تفتيش مسكن الطاعن دليلاً على ثبوت التهمة قبله فإنه لا يعيب إلتفاته عن الرد على الدفع المبدى من الطاعن ببطلان هذا التفتيش. هذا إلى أن البين من الإطلاع على محاضر جلسات محكمة ثانى درجة أن الدفاع إقتصروا على الدفع ببطلان التفتيش لصدوره بغير إذن من النيابة العامة ولم يذكر شيئاً عن بطلان تصريحه بإجراء هذا التفتيش لصدوره بغير إذن من النيابة العامة ولم يذكر شيئاً عن بطلان تصريحه بإجراء هذا التفتيش، ومن ثم فلا يجوز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة

النقض ما دامت مدونات الحكم لا تحمل مقوماته لأنه من الدفوع القانونية التي تختلط بالواقع وتقتضى تحقيقاً موضوعياً ما لا شأن لمحكمة النقض به.

الطعن رقم ١٩٨٧ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٣٨٣ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٩

منى كان الأصل أنه وإن كان حضور محام عن المتهم بمنحة غير واجب قانوناً إلا أنه متى عهد المتهم إلى محام بمهمة الدفاع فإنه يتعين على المحكمة أن تستمع إلى مرافعه أو أن تتيح له الفرصة للقيام، بمهمته ولما كان الثابت أن الطاعن مثل أمام المحكمة الاستئنافية وطلب تأجيل الدعوى لحضور محاميه الأصلي أو لتوكيل محام آخر فكان لزاماً على المحكمة إما أن تؤجل الدعوى أو تبه المتهم إلى رفض الطلب حتى يسدى دفاعه، أما وهي لم تفعل وأصدرت حكمها في موضوع الدعوى بتأييد الحكم المستأنف فإنها بإصدارها هذا الحكم تكون قد فصلت في الدعوى بدون دفاع من المتهم مخالفة في ذلك المبادئ الأساسية الواجب مراعاتها في المحاكمات الجنائية مما يعيب حكمها بالإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ٨١٤٢ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٢٦٣ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٣

من المقرر أن محكمة ثاني درجة إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه. ومن ثم لمنى كان محضر جلسة محكمة ثاني درجة قد خلا مما يفيد أن الطاعن أو المدافع عنه طلب من المحكمة سماع شهود الواقعة فإنه لا يجوز له أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها.

الطعن رقم ٧٠ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٤٣٦ بتاريخ ١٩٧٦/٤/١٨

لما كان من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يديه المتهم من أوجه دفاع إلا أن المحكمة إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عدم إيجابتها هذا الطلب، وكان الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع والتي لا تلتزم بإجابه لأن الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدللية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث، ولما كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن المحكمة عرضت لطلب الطاعن تكليف المدعى بالحق المدني تقديم أصل الشيك لإلتخاذ إجراءات الطعن بالتزوير وردت عليه بالرفض تأسيساً على أن الطاعن كان قد طلب أجلاً للسداد ثم عاد وقرر أنه يطعن بالتزوير مما يدل على التسويف وعدم جدية دفاعه فإنها بذلك تكون قد فصلت في أمر موضوعي لا تجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٥٠١ بتاريخ ١٩٧٦/٥/١٧

لما كان البين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن الثالث لم يطلب إلى المحكمة تحقيقاً معيناً فى صدد ما إدعاه من وجوده وقت الحادث بقسم..... فليس له من بعد أن ينعى عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها.

الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٥١٠ بتاريخ ١٩٧٦/٥/٢٣

من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أن للمحكمة إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عدم إجابة هذا الطلب.

الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٥٦٤ بتاريخ ١٩٧٦/٥/٣٠

من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بأن تتبع المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة بالرد على كل شبهة يثيرها على استقلال، إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السانعة التى أوردتها الحكم.

الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٦١٧ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٧

إن المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ تنص على أنه تحكم المحكمة الجزئية المختصة بإتخاذ أحد التدابير الآتية على كل من سبق الحكم عليه أكثر من مرة أو أنهم لأسباب جدية أكثر من مرة فى إحدى الجنايات المنصوص عليها فى هذا القانون. وبعد أن عددت المادة التدابير السنة التى يجوز الحكم بإحداها ومن بينها إعادة المحكوم عليه إلى موطنه الأصلى نصت على أنه " ولا يجوز أن تقل مدة التدبير المحكوم به عن سنة ولا تزيد عن عشر سنوات ". لما كان ما تقدم، وكان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعنة قرر أنها تقيم بالقاهرة منذ أكثر من ثلاثين عاماً وأن جميع أولادها قد ولدوا بهذه المدينة وقدم شهادات ميلادهم ووثيقة زواج إنتها تدليلاً على قوله. لما كان ذلك، وكان دفاع الطاعنة بعد فى صورة هذه الدعوى دفاعاً جوهرياً إذ يزوب عليه لو صح تغير وجه الرأى فيها فقد كان لزاماً على المحكمة أن تحققه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه أو ترد عليه بأسباب سانعة تؤدى إلى إطرأحه، أما وهى لم تفعل مكفية فى حكمها المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه، مع أن هذه الأسباب ليس فيها تفنيد لدفاع الطاعنة فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور والإخلال بحق الدفاع. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه فضلاً عما تقدم قد أغفل تحديد مدة التدبير الذى قضى به - على خلاف ما توجهه المادة ٤٨ المذكورة -

فإنه يكون معيماً أيضاً بالخطأ في تطبيق القانون، لما كان ما تقدم، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة.

الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٤٦ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٨١١ بتاريخ ١٩٧٦/١١/١

لما كان دفاع الطاعة - بأن خطأ مهندس لجنة أعمال الهدم والبناء وخير الدعوى المستعجلة هو وحده الذي تسبب في الحادث - هو دفاع ظاهر البطلان وبعد عن محجة الصواب فلا يعيب الحكم إلتفاته عن الرد عليه. لما كان ما تقدم، فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه.

الطعن رقم ٦٥٠ لسنة ٤٦ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٨٥٨ بتاريخ ١٩٧٦/١١/٨

وإذا كان الدفاع ظاهر البطلان وبعداً عن محجة الصواب، فإن المحكمة تكون في حل من الإلتفات إليه دون أن تتناوله في حكمها. ولما كان ذلك وكان الطاعن لم يثر شيئاً في شأنه أمام محكمة الموضوع. فلا يسوغ له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض، ذلك لأنه دفاع موضوعي ولا يقبل منه النعي على المحكمة إغفالها الرد عليه ما دام أنه لم يتمسك به أمامها.

الطعن رقم ٦٨٢ لسنة ٤٦ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٩٠٥ بتاريخ ١٩٧٦/١١/١٥

إذا كانت المحكمة قد فاتتها أن تعطي المتهم الكلمة الأخيرة أمامها فله أن يطالبها بذلك فإذا هو لم يفعل فإنه يعد متنازلاً عن حقه في أن يكون آخر من يتكلم باعتبار أنه لم يكن عنده أو لم يبق لديه ما يقوله في ختام المحاكمة ومن ثم فلا يقبل منه الإعتراض على ذلك لدى محكمة النقض.

الطعن رقم ٧٩١ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٧٤ صفحة رقم ١٧٤ بتاريخ ١٩٢٩/٢/٢١

(١) لا يشترط لتطبيق المادة ٩٧ عقوبات أن يكون المال المختلس هو من أموال الدولة الداخل في ميزانيتها. بل يكفي أن يكون من أموال مصلحة عامة من المصالح التي للدولة إشراف عليها سواء أكان مملوكاً لتلك المصلحة أم كان مودعاً عندها. فتدخل في تلك المصالح مجالس المديرية كما تدخل وزارة الأوقاف والمجالس البلدية والمحلية وما يماثلها من المصالح وإن كان لكل منها ميزانية خاصة مستقلة عن ميزانية الدولة.

(٢) الإختلاس يشمل في معناه القصد السيئ فمتى قررت محكمة الموضوع أن الإختلاس قد ثبت لها فإنها تكون بذلك قررت أخذ المتهم المال والتصرف فيه غشاً وبسوء قصد كأنه مملوك له.

الطعن رقم ٨٤١ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٦٣ بتاريخ ١٩٧٧/١/١٦

من المقرر أن الدفاع فى مذكرة مصرح بها هو تمة للدفاع الشفوى المبدى بـمجلة المرافعة أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها، ومن ثم يكون للمتهم أن يضمها ما يشاء من أوجه الدفاع بل له إذا لم يسبقها دفاعه الشفوى - كما هو الحال فى الدعوى الماثلة - أن يضمها ما يعن له من طلبات التحقيق المنتجة فى الدعوى والمتعلقة بها.

الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٢٣٤ بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٣

لما كان يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب ضم دفتر أحوال قسم مكافحة المخدرات وإنما أشار فى نهاية مرافعته إلى أن "دفتر الأحوال غير ثابت به أية أمور رسمية". فإن ما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالإخلال بحقه فى الدفاع لعدم ضم دفتر الأحوال لا يكون له محل، لما هو مقرر من أنه لا يقبل النعى على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلب منها.

الطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ١١٩ بتاريخ ١٩٧٧/١/١٧

لما كان الطاعن أو المدافع عنه لم يتمسك أمام محكمة أول درجة بطلب تحليل العينة المحفوظة لديه وإذا استأنف الحكم الابتدائى الصادر بإدانته، طلب المدافع عنه تحليل العيتين المحفوظتين لديه ولدى معاون الصحة، ولوجود مانع لدى أحد أعضاء الهيئة من نظر الدعوى عرضت على هيئة أخرى ولم يبد الطاعن أو المدافع عنه أى طلب حتى صدر الحكم المطعون فيه، لما كان ذلك، فإن الطاعن يعد متنازلاً عن طلب التحليل الذى كان قد أبداه فى مرحلة سابقة للدعوى.

الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٣١٠ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٨

كون محكمة أول درجة هى التى قررت من تلقاء نفسها التأجيل لإعلان الشاهد المشار إليه ثم عدلت عن قرارها، لا إخلال بحق الدفاع، وذلك لأن القرار الذى تصدره المحكمة فى مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قراراً تحضيرياً لا تولد عنه حقوق للخصوم توجب حتماً العمل على تنفيذه صوماً لهذه الحقوق.

الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٧٥٩ بتاريخ ١٩٧٧/٦/١٣

إذا كان المدافع عن الطاعن أثار بـمجلة المحاكمة أن الطاعن كان سبه يقل عن ثمانية عشر عاماً وقت الحادث دون أن يقدم الدليل على ذلك ثم أثبت تنازله عن التمسك بهذا الدفع وإذا كان هذا الدفع القانونى ظاهر البطلان فلا حرج على المحكمة إن هى انفتحت عن الرد عليه ويكون ما يشير به الطاعن بشأنه على غير أساس.

الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٧٤٢ بتاريخ ١٩٧٧/٦/١٢

لما كان بين من الرجوع إلى محاضر جلسات المحكمة الإستئنافية أن الطاعة لم تصر بجلسة المرافعة على طلب ندب خير في الدعوى أو تقديم تقرير إستشارى فإنه لا تريب على المحكمة إن هي لم تستجب لهذا الطلب الذى تقرر الطاعة أنها أبدته في مذكرة أمام محكمة أول درجة لما هو مقرر من أن الطلب الذى تلتزم المحكمة بإجابته هو الطلب الصريح الجازم الذى يصر عليه مقدمه إلى ما قبل قفل باب المرافعة فى الدعوى هذا فضلاً عن أنه لما كان الثابت مما جاء بأسباب الطعن أن الطلب المشار إليه لا يتجه مباشرة إلى نفي الأفعال المكونة للجريمة المسندة للطاعة أو إستحالة حصولها بالكيفية التى رواها شهود الإثبات بل المقصود منه فى واقع الأمر هو تجريخ أقوالهم الأمر الذى لا تلتزم المحكمة بإجابته فإن النعى على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٧٨٦ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٢٠

- إن الدفع الذى تلتزم المحكمة بالرد عليه هو الدفع الذى يبدى صراحة أمامها دون غيره من القول المرسل - لما كان ذلك - وكان الثابت من محاضر جلسات المحكمة إن الطاعن لم يتمسك بموجب الإباحة المقررة فى المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات، فليس له أن ينعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفع لم يد أمامها.

- من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بالرد على الدفاع القانونى الظاهر البطلان.

الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٧٨٢ بتاريخ ١٩٧٧/٦/١٣

متى كان البين من الإطلاع على محاضر جلسات مستشار الإحالة والفردات المضمومة أن المدافع عن الطاعنين قد نازع فى تقرير دار الإستشفاء للصحة النفسية بإنعدام مسئولية المظعون ضده عن الأفعال المسندة إليه، على أساس أن المظعون ضده يصنع الجنون وأنه يدرس الطب ويعلم الكثير عن الفحص الطبى العقلى والنفسى وذلك بدليل إنساق إجاباته فى محاضر التحقيق وتمسكه الدائم والمستمر بأنه كان فى حالة دفاع شرعى، الأمر الذى لم يفتن إليه واضع التقرير، وأنه فضلاً عن ذلك فإن مدونات التقرير جاءت متناقضة وقاصرة، إذ بينما يعول محرره على أقوال المظعون ضده التى سمعها منه بشأن ظروفه الأسرية والإجتماعية والدراسية والتى جاءت منسقة وتدل على الذكاء فقد إنتهى إلى إنعدام مسئولية كما أن التقرير لم يبين كيفية فحص المظعون ضده ومراقبته فلم يوضح عدد المرات التى تم فيها ذلك الفحص وتلك المراقبة والأسلوب الذى اتبع فى هذا الشأن، وإنتهى المدافع عن الطاعنين إلى طلب ندب خبراء آخرين لفحص المظعون ضده. لما كان ذلك، وكان أمر رئيس النيابة - مؤيداً لأسبابه بالأمر المظعون فيه -

قد أسس على دعامة واحدة هي تقرير دار الإستشفاء للصحة النفسية، وكان الدفع بتصنع المظنون ضده الجنون وبقصور التقرير المذكور بعد دفاعاً جوهرياً في خصوص الدعوى المطروحة لتعلقه بتحقيق مسئوليته عن الحادث، فإن القرار المظنون فيه إذ لم يفتن إلى هذا الدفاع ويعطيه حقه ويعنى بتحقيقه بل سكت عنه إيراداً له ورداً عليه، يكون معيماً بما يوجب نقضه والإحالة وذلك بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن.

الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٧ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٨٢٩ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٧٧

و حيث إنه بين من محضر جلسة المحاكمة أن ثلاثة من المدامين قد تولوا الدفاع عن جميع الطاعنين، كما يتضح من مطالعة الحكم المظنون فيه أنه إعتد في قضائه بإدانة الطاعنين على إعراف الطاعن الأول بأنه "توجه يوم الحادث إلى الأرض المتنازع عليها ليزورها بصحبة الحفير النظامي..... - الطاعن الرابع - يحمل بندقيته الأثرية و..... و..... فاعترضهم هناك..... " من أغنى عليهم " وأطلق عليه النار وكان مع الأخير..... و..... " أحد أغنى عليهم " وفي هذه الأثناء أحضر له أخ يدعى..... بندقية موزر أطلق منها العديد من الأعيرة تجاه المذكورين الذين أخذوا يعدون أمامهم تجاه مساكنهم "، ومؤدى ذلك أن الحكم إعتبر الطاعن الأول شاهد إثبات ضد الطاعن الرابع في شأن توجهه بصحبته إلى مكان الحادث وتواجهه معه على مسرح الجريمة وهو يحمل سلاحه الناري، وهو ما يتحقق به التعارض بين مصلحتيهما الأمر الذي كان يستلزم فصل دفاع كل منهما عن دفاع الآخر، لما كان ذلك، وكانت المحكمة قد سمحت للمحاميين الثلاثة بالمرافعة عن جميع الطاعنين جملة دون تخصيص على الرغم من قيام هذا التعرض فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع بما يجب إجراءات المحاكمة ويوجب نقض الحكم المظنون فيه بالنسبة للطاعنين الأول والرابع ونظراً لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة فإنه يتعين نقض الحكم أيضاً بالنسبة لباقي الطاعنين.

الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٤٧ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٨٣٥ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٧٧

ليس بلازم أن يورد الحكم ما أثاره الدفاع عن الطاعن من بعد وتناقض بين الدليلين ما دام ما أورده في مدوناته يتضمن الرد على ذلك الدفاع إذ المحكمة لا تلزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد عليها استقلالاً من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ومن ثم يتضمن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص ولا محل له.

الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٤٧ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٨٦٥ بتاريخ ١٧/١٠/١٩٧٧

- لما كان البين من مطالعة محاضر جلسات محكمة أول درجة أن الطاعن حضر بجلسته المعارضة ولم يطلب إعلان شهود، كما بين من الرجوع إلى محضر جلسة محكمة ثانية درجة أن المدافع عنه توافع في الدعوى

دون أن يطلب من المحكمة سماع الشهود أو إجراء تحقيق في الدعوى، وكانت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ تحول للمحكمة الإستئناف عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك، ويستوى أن يكون القبول صريحاً أو ضمنياً بتصريف المتهم أو المدافع بما يدل ولما كان الطاعن - على ما سلف بيانه - لم يطلب من محكمة أول درجة سماع الشهود فإنه يعد متنازلاً عن طلب سماعهم.

- إن الثابت من الإطلاع على محضر جلسة المحكمة الإستئنافية أن الطاعن أبدى دفاعه دون أن يطلب إجراء أى تحقيق أو سماع شهود فليس له أن ينعى على المحكمة الإخلال بحقه في الدفاع بعقودها عن إجراء سكت هو عن المطالبة بتنفيذه.

الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٧ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ٩٢١ بتاريخ ١١/٧/١٩٧٧

(١) من المقرر أن سؤال المتهم عن تهمته ليس واجباً إلا أمام محكمة أول درجة أما لدى الإستئناف فالقانون لم يوجب هذا السؤال.

(٢) إن ما يتطلبه القانون من سؤال المحكمة للمتهم عن الفعل المسند إليه هو من الإجراءات التنظيمية التي لا يترتب البطلان على إغفالها.

(٣) إن ما يثيره الطاعن من خلو محاضر جلسات محكمة ثانية درجة من إثبات حضور المدعى بالحقوق المدنية، مردود بأنه ما دام هذا الإجراء يتعلق بغيره، فإنه لا يجوز له الطعن ببطلان ذلك الإجراء إذ أن الطعن بالنقض لبطلان الإجراءات التي بني عليها الحكم لا يقبل ممن لا شأن له بهذا البطلان.

(٤) من المقرر أن ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة في شأن إثبات إجراءات المحاكمة، وكان الأصل في الإجراءات أنها روعيت، فلا يجوز للطاعن أن يحدد ما أثبتته المحكمة من تلاوة تقرير التلخيص إلا بالطعن بالتزوير وهو ما لم يفعله.

(٥) المقرر أنه لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم كاملاً إذ كان عليه إن كان يهيمه تدوينه أن يطلب صراحة إثباته في المحضر. كما أن عليه أن يدعي أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل قفل باب المرافعة، وحجز الدعوى للحكم أن يقدم الدليل على ذلك، وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم، وإلا لم تجز حاجته من بعد أمام محكمة النقض على أساس من تقصيره فيما كان يتعين عليه تسجيله.

٦) إن تحرير الحكم على غرض مطبوع لا يقتضى بطلانه، وما دام الثابت أن الحكم المطعون فيه قد إستوفى أوضاعه الشكلية والبيانات الجوهرية التى نص عليها القانون، فإن نعى الطاعن على الحكم بهذا السبب لا يكون مقبولاً.

٧) من المقرر أن السرعة التى تصلح أساساً للمساءلة الجنائية فى جرمى القتل والإصابة الخطأ ليست لها حدود ثابتة وإنما هى التى تتجاوز الحد الذى تقتضيه ملائمة الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح وأن تقدير ما إذا كانت سرعة السيارة فى ظروف معينة تعد عنصراً من عناصر الخطأ أو لا تعد مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها.

٨) تقدير الخطأ المستوجب مسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا يقبل المناقشة فيه أمام النقض.

٩) من المقرر أن تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة ولها أصلها فى الأوراق، وإن يكفى لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع أن تستخلص المحكمة من واقع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر. لما كان ذلك، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه يتوافر به الخطأ فى حق الطاعن وتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة وهى وفاة بعض الجنى عليهم وإصابة الآخرين، فيكون ما خلص إليه الحكم فى هذا الشأن سديداً.

١٠) إن ما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه من أنه لم يكشف عن مكان وزمان وقوع الجريمة مردود بما أورده الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه فى صدر بيانه لواقعة الدعوى حين ذكر تاريخ الحادث وساعته وتحديد مكان وقوعه.

١١) لما كان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة الإستئنافية أن الطاعن أو المدافع عنه لم يشر أمام المحكمة دفاعه القائم على إنتفاء عنصر السرعة أثناء قيادته السيارة على ما أورده بوجه طعنه، وكان المقرر أنه لا يقبل من المتهم أن يطالب المحكمة بالرد على دفاع لم يبد أمامها، فإن ما يشره الطاعن فى هذا الصدد يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٦٦٧ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٩٣٥ بتاريخ ١٣/١١/١٩٧٧

لما كان النعى على الحكم بالإخلال بحق الدفاع لإلتفاته عن طلب ضم القضية رقم ٩٥١ سنة ١٩٧١ مدنى مستعجل بليس مردوداً بأن الثابت بالأوراق أن قصد الدفاع من هذا الطلب لم يكن إلا إثبات مقومات دفعه بعدم قبول الدعوى لسقوط حق المدعى فى اختيار الطريق الجنائى، وكان الطاعن قد قدم

للمحكمة صورة من الحكم الصادر فى تلك الدعوى على ما أثبتته المحكمة فى حكمها فإنها لم تكن فى حاجة إلى أكثر من الإطلاع على هذه الصورة لكى تفصل فى هذا الدفع إذ فيها غناء عن ضم القضية ومن ثم فلا يحق للطاعن - من بعد - إثارة دعوى الإخلال بحقه فى الدفاع لإلغائى المحكمة عن طلب ضم القضية المذكورة ما دامت قد رأت فى حدود حقها عدم حاجة الدعوى إلى هذا الإجراء، هذا فضلاً عما هو مقرر من أن طلب الدفاع ضم قضية لا يستلزم عند رفضه رداً صريحاً ما دام الدليل الذى قد يستمد منه ليس من شأنه أن يؤدى إلى البراءة أو ينفى القوة التدلالية القائمة فى الدعوى - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - ومن ثم فقد بات هذا الوجه من النعى فى غير محله متعين الرفض.

الطعن رقم ٦٧٢ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٩٦٣ بتاريخ ١٤/١١/١٩٧٧

عدم إستجابة المحكمة لطلب نذب خبير لتحقيق دفاع الطاعن على ضوء المستندات التى قدمها مع جوهريه هذا الدفاع يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ٦٨٣ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٩٦٩ بتاريخ ٢٧/١١/١٩٧٧

- محكمة الموضوع لا تلتزم بحسب الأصل بالرد على أوجه دفاع المتهم الموضوعية إنما يستفاد الرد عليها دلالة على قضاء المحكمة بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت، وكان الحكم المطعون فيه - مع هذا قد عرض لما أثاره الدفاع من حصول التعرف بإرشاد الضابط وأطرحه إطمئناناً منه لما أثبتته رئيس المحكمة المعنى عليها فى مذكرته من أنه هو الذى أرشد الضابط إلى المتهمين، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جديلاً موضوعياً فى تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بالفصل فيه بغير معقب عليها.

- لما كان لا يبين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة بدرجة أنها أن الطاعن أو المدافع عنه قد طلب سماع أقوال أحد من الشهود، وكان يجوز للمحكمة الإستغناء عن سماع الشهود إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك، يستوى أن يكون صريحاً أو ضمنياً، وكان الأصل أن محكمة ثانى درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهى لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه، ولا تلتزم بسماع الشهود إلا من كان يجب على محكمة أول درجة سماعهم فإذا لم تر من جانبها حاجة إلى سماعهم، وكان الطاعن قد عد متنازلاً عن حقه بسكوته عن التمسك بهذا الطلب أمام محكمة أول درجة، فإن ما ينعاه على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع لعدم سماع أقوال أعضاء المحكمة المعنى عليها يكون غير سديد.

الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٩٧٦ بتاريخ ٢٧/١١/١٩٧٧

لما كان الطاعن لا يدعى بتعارض مصالح الطاعنين الثلاثة الأول وليس فى مدونات الحكم ما يشير إلى قيام هذا التعارض، فإنه لا يكون ثمة مانع فى القانون من الإكتفاء بنذب محام واحد للدفاع عنهم جميعاً. وإذ

كان ذلك وكان الثابت بحضور جلسة المرافعة الأخيرة أن المحكمة سلمت هذا المحامي ملف القضية للإطلاع والإستعداد ولم تنظر الدعوى إلا بعد أن إستعد فيها، وكان من المقرر أن إستعداد المدافع عن المتهم أو عدم إستعداده أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يحل عليه عليه ضميره ويوحى به إجتهاده وتقاليده مهنته، فإنه لا يقبل من الطاعن منعه على الحكم في هذا الخصوص وقوله إن المحامي المنتدب قد ترفع بغير الإطلاع على الملف.

الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٨٠٣ بتاريخ ١٩٧٧/١٠/٢

ولما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أنه بأول جلسة بدأت فيها المحكمة سماع الشهود والمرافعة - وهى جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٧٧ - إقتصر المحامي الموكل عن الطاعن الأول فى مرافعه على طلب مناقشة زوج انجنى عليها وحضور زميله الموكل معه لإستكمال المرافعة، كما إنتهى المحامي الموكل عن الطاعنة الأخرى فى مرافعه إلى القول بأن سماع شهود النفى مزوك للمحكمة وأن زميله الموكل أيضاً سوف يحضر بجلسة ٢٠ من ذلك الشهر لإستكمال المرافعة، فقررت المحكمة إستمرار المرافعة لتلك الجلسة وفيها سمعت شهادة زوج انجنى عليها وتمت مناقشته، كما تمت مرافعة الدفاع عن الطاعن الأول ثم أثبت محامى الطاعنة الأخرى الحاضر من قبل أنه سيزافع عن زميله الذى لم يحضر وقد تمت مرافعه هو الآخر وحجزت المحكمة الدعوى للحكم دون أن يبدى أحد طلباً ما أو يرغب فى التأجيل لأى سبب. وإذ كان ذلك، وكان من المقرر أن الطلب الذى تلزم المحكمة بإجابهه أو الرد عليه إنما هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه فى طلباته الختامية، وأن قرار المحكمة الذى تصدره فى صدد تجهيز الدعوى لا يعدو أن يكون قراراً تحضرياً لا تتولد عنه حقوق الخصوم توجب حتماً العمل على تنفيذه صوراً لهذه الحقوق، فإنه لا جناح على المحكمة إذ هى إلتفتت عن طلبات الطاعنين التنى لتحديان بها وإن كانا قد أصرا عليها وإستجابتهما المحكمة من قبل فى جلسات سابقة فى سبيل تجهيزها الدعوى - ما دام أنهما قد كفا عن طلب التأجيل ولم يعودا إلى التمسك بشئ من هذه الطلبات فى جلستى سماع الشهود والمرافعة.

الطعن رقم ٩١٦ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٤٩ بتاريخ ١٩٧٨/١/١٥

من المقرر أنه متى كانت المحكمة قد اتخذت من جانبها كافة الوسائل الممكنة لتحقيق دفاع المتهم فإن إستحالة تنفيذ ما أمرت به لا يمنعها من القضاء بالإدانة ما دامت الأدلة القائمة فى الدعوى كافية للثبوت وكان الحكم المطعون فيه قد إعتد فى قضائه بإدانة الطاعن على أدلة الثبوت القائمة فى الأوراق بما لا يجوز معه المجادلة فيما إطمأنت إليه المحكمة من تلك الأدلة فإن منعى الطاعن فى هذا الصدد لا محل له.

الطعن رقم ٩٦٥ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٢٢٨ بتاريخ ١٩٧٨/٣/٦
مستشار الإحالة لا يلتزم بعد حجز القضية للقرار بإجابة طلب فتح باب المرافعة لتحقيق دفاع لم يطلب منه بالجلسة ولم ير هو من جانبه محلاً لإجرائه.

الطعن رقم ٩٨٦ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ١٩٣ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٧
لا ينال من سلامة الحكم المطعون فيه إلتفاته عن الرد على ما دفعت به الطاعة عن بطلان إجراءات وضع جهاز التليفون الخاص بها تحت المراقبة لعدم ولاية مصدره، لأنه دفاع قانونى ظاهر البطلان.

الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ١٢٣ بتاريخ ١٩٧٨/١/٣٠
إن المحكمة لا تلتزم بمنح المتهم أجلاً لتقديم مخالصة من الدين موضوع الدعوى، ما دام قد كان فى استطاعته تقديمها. هذا فضلاً عن أن السداد اللاحق على تمام جريمة التبيد - بفرض حصوله - لا يعفى من المسؤولية الجنائية.

الطعن رقم ١٢٦٢ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ١٥٩ بتاريخ ١٩٧٨/٢/١٣
- للمحكمة ألا تقبل طلب التأجيل للإستعداد إذا ما رأت أنه لا عذر للمتهم فى عدم تحضير دفاعه فى المدة التى أوجب القانون إعطاءه إياها من تاريخ الإعلان ويوم الجلسة، فإذا حضر غير مستعد فتبعة ذلك لا تقع إلا عليه إذ لا شأن للمحكمة فيه ولا فرق فى هذا الصدد بين المتهم ومحاميه إذا كان وجود المحامى أثناء المحاكمة غير واجب كما هى الحال فى مواد الجنب والمخالفات.

- يجب على المحامى أن يحضر أوجه دفاعه قبل الجلسة التى أعلن موكله وفقاً للقانون بالحضور إليها فإذا طرأ عليه عذر قهرى منعه من القيام بواجبه هذا ففى هذه الحالة يجب عليه أن يبين عذره للمحكمة ويكون على المحكمة - متى تبين صحة عذره - أن تمهل الوقت الكافى لتحضير دفاعه لما كان ذلك وكان لا يبين من محضر الجلسة أن المتهم أو المحامى الحاضر معه قد دفع بأن إعلان المتهم بالجلسة لم يكن حاصلًا فى الميعاد الذى قرره القانون أو أن عذراً قهرياً قد طرأ فمنعه من تحضير الدفاع فى هذا الميعاد وكانت محاكمة الطاعن حاصلة فى مادة من مواد الجنب فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون له أساس.

الطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٥٠٧ بتاريخ ١٩٧٨/٥/١٥
إن الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابه أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصير عليه مقدمه ولا يفلك عن التمسك به والإصرار عليه فى طلبات التختامية.

الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٠

مضى كان الطاعن لم يذهب فى طعنه إلى حد الإدعاء بأن المحكمة قد منعت محاميه من الإستمرار فى دفاعه فلا محل للنعى عليها إن هو أمسك عن ذلك لما هو مقرر من أن سكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يصح أن يبنى عليه طعنه ما دامت المحكمة لم تمنعه من مباشرة حقه فى الدفاع.

الطعن رقم ١٣٥١ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٢٤٩ بتاريخ ١٩٧٨/٣/١٢

لئن كان الأصل أن الأحكام فى المواد الجنائية أنها تبنى على التحقيقات الشفوية التى تجريها المحكمة فى الجلسة وتسمع فيها الشهود متى كان سماعهم ممكناً إلا أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا قبل منهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد فى حكمها على أقوالهم التى أدلوا بها فى التحقيقات ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث، لما كان ذلك، وكان الثابت من مراجعة محضر جلسة المحاكمة أن الحاضر مع الطاعن تنازل عن سماع شهود الإثبات الغائبين ووافق على تلاوة أقوالهم بالجلسة وتليت، وبعد أن أبدى دفاعه إنتهى إلى طلب الحكم ببراءة الطاعن فأصدرت المحكمة قرارها بإقفال باب المرافعة وبإصدار الحكم بعد المداولة وقد خلا محضر الجلسة مما يفيد تقديم المدافع عن الطاعن مذكرة تمة للمرافعة الشفوية قبل إقفال باب المرافعة، بل أن البين من الإطلاع على المفردات التى أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن المذكرة المقدمة من محامى الطاعن والمعلقة تحت رقم ١٠ ملف أنها قدمت بعد إقفال باب المرافعة فى الدعوى بدليل أنه إنتهى فيها إلى طلب فتح باب المرافعة لمناقشة الشهود وأنها غير مؤשר عليها من رئيس المحكمة أو من كاتب الجلسة، ولما كان من المقرر أن المحكمة التى أمرت بإقفال باب المرافعة فى الدعوى وحجزتها للحكم لهى لا تكون ملزمة بإجابة طلب التحقيق الذى يبدىه الطاعن فى مذكرته التى يقدمها بعد حجز الدعوى للحكم أو الرد عليه ما دام هو لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة وقبل إقفال باب المرافعة فى الدعوى، وإذا كان محامى الطاعن قد تنازل عن سماع الشهود صراحة بالجلسة ولم يعدل عن هذا النزول أو يطلب سماعهم قبل إقفال باب المرافعة فى الدعوى وحجزها للحكم، فإن معنى الطاعن بدعوى الإخلال بحق الدفاع يكون غير سديد.

الطعن رقم ١٦٥٣ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٣٣٧ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢

لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن حصل بالتفصيل طلب المدافع عن الطاعن إستدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته، رد عليه بقوله : " وحيث إن الشاهد الطاعن - تناقض فى أقواله بين ما أدلى به بالتحقيقات وما قرره بالجلسة فيما قرر بالتحقيقات أن المتهمين - المطعون ضدهم - جميعاً كانوا فى مستوى أعلى بحوالى

مز أو أقل قليلاً وأن والده سقط قتيلاً على أثر العيارات التي أطلقت فلأذ عندئذ بالفوار ومن خلفه المتهمون الثلاثة، يقرر بجملة اليوم أن اثنين من المتهمين فقط كانا يقفان في المستوى الأعلى أما الثالث فكان في مستوى منخفض قليلاً وأن اثنين منهم فقط جريا خلفه أما الثالث فظل بمكان الحادث كما يقرر أنه سمع أعيرة نارية تطلق من محل الحادث أثناء تواجده بالمنزل عقب هربه إليه في حين لم يذكر أى شئ عن هذه الواقعة بالتحقيقات التي كانت معاصرة للحادث - مباشرة الأمر الذي يستشف منه أنه قصد بأقواله الجديدة بالجلسة أن تكون مطابقة لتقرير الصفة التشريحية مما ترى معه المحكمة عدم الإطمئنان إلى أقوال هذا الشاهد كلية وطرحها جانباً. وحيث أنه بالنسبة لطلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته فإنه يضحى غير منتج بعد أن إنتهت المحكمة إلى عدم الإطمئنان إلى رواية الشاهد وبعد أن وضحت الرؤية كاملة أمامها ومن ثم تلتفت عنه ". لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه يكفي أن تشكك محكمة الموضوع في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كى تقضى ببراءته ورفض الدعوى المدنية المرفوعة عليه - بالتالى - ما دامت قد أحاطت بالدعوى عن بصر وبصورة وخلا حكمها من عيوب النسيب وأن المحكمة لا تلتزم بإجابة طلب استدعاء الطبيب لمناقشة بل لما أن ترفض هذا الطلب إذا هي رأت أنها في غنى عن رأيه بما إستخلصته من الوقائع التي ثبت لديها، وإذ كان البين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تقض ببراءة المطعون ضدهم من التهمة المسندة إليهم ورفض دعوى الطاعن المدنية المقامة قبلهم - تبعاً ذلك - إلا بعد أن أملت بكافة ظروف الدعوى وأوضحت على النحو المتقدم بيانه أوجه التناقض في أقوال "الطاعن" - شاهد الإثبات الوحيد فيها - والتي من أجلها لم تظمن المحكمة إلى شهادته بل رأت عدم التعويل عليها. لما كان ذلك وكان الطاعن لا يجادل في صحة ما نقله الحكم من مختلف رواياته، فإنه لا تثريب على المحكمة - من بعد أن وضحت الواقعة لديها إذ هي إنتهت للأسباب السائفة التي ضمتها حكمها، إلى أن طلب الطاعن مناقشة الطبيب الشرعي - لمحاولة إثبات إمكان وقوع الحادث وفقاً للصورة الواردة بأقواله - هو طلب غير منتج، ذلك بأنه بفرض ثبوت هذا الذى يطغاه الطاعن من طلبه فإنه لن يغير من واقع تناقضه تناقضاً أدى إلى تشكك محكمة الموضوع - في حدود سلطتها التقديرية - في أقواله برمتها، ومن ثم فإن تعيب حكمها بالإخلال بحق الدفاع والقصور في الرد على طلب مناقشة الطبيب الشرعي لا يعدو في حقيقته - أن يكون جديلاً موضوعياً حول سلطة المحكمة في وزن عناصر الدعوى وهو ما لا تقبل إثارتها أمام محكمة النقض. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متيناً رفضه موضوعاً مع مصادرة الكفالة وإلزام الطاعن بالمصاريف.

الطعن رقم ٥ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٣٦٩ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٩

لما كان من المقرر أن حضور محام مع المتهم بجنحة غير واجب قانوناً، وكان الثابت من محضر جلسة محكمة أول درجة أن الطاعة الثانية أبدت دفاعها فى اللجنة المسندة إليها دون أن تطلب حضور محام يتولى الدفاع، هذا إلى أنها لم تتر أمام المحكمة الإستئنافية شيئاً فى شأن بطلان الإجراءات أمام محكمة أول درجة فلا تقبل منها إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٤٤٢ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٤

لا يقدح فى إلزام المحكمة بوجوب تضمين حكمها ما يدل على مواجهتها عناصر الدعوى والإلزام بها أن يكون الطاعن قد أمسك عن آثار دفاعه المشار إليه من قبل أمام محكمة أول درجة لما هو مقرر من أن التأخير فى الإدلاء بالدفاع لا يدل حتماً على عدم جديته ما دام منتجاً من شأنه أن تدفع به التهمة أو يتغير به وجه الرأى فى الدعوى كما أن استعمال المتهم حقه المشروع فى الدفاع عن نفسه فى مجلس القضاء لا يصح البتة أن ينعت بعدم الجدية ولا أن يوصف بأنه جاء متأخراً لأن المحاكمة هى وقته المناسب الذى كفل فيه القانون لكل متهم حقه فى أن يدلى بما يعين له من طلبات التحقيق وأوجه الدفاع والنزىم المحكمة النظر فيه وتحقيقه ما دام فيه تجلية للحقيقة وهداية إلى الصواب.

الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٤٥٧ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٤

١) لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المادة ٤٨ من قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن السلطات القضائية العسكرية هى وحدها التى تقرر ما كان الجرم داخلياً فى اختصاصها أولاً، وكانت المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور قد نصت على أن هذا الحق قد قرره القانون للسلطات القضائية العسكرية وذلك على مستوى كافة مراحل الدعوى ابتداء من تحقيقها حتى الفصل فيها، وكانت النيابة العسكرية عنصراً أصيلاً من عناصر القضاء العسكرى وتمارس السلطات الممنوحة للنيابة العامة بالنسبة للدعاوى الداخلة فى اختصاص القضاء العسكرى طبقاً للمواد ١، ٢٨، ٣٠ من القانون السالف ذكره، فإنها هى التى تختص بالفصل فيها إذا كانت الجريمة تدخل فى اختصاصها وبالتالى فى اختصاص القضاء العسكرى، وقرارها فى هذا الصدد هو القول الفصل الذى لا يقبل تعقيماً، فإذا رأت عدم اختصاصها بجريمة ما تعين على القضاء العادى أن يفصل فيها دون أن يعيدها مرة أخرى إلى السلطات العسكرية التى قالت كلمتها فى هذا الخصوص، وإذ كان الثابت مما سطره الحكم المطعون فيه وبما لا يمارى فيه الطاعن أن تحقیقات الدعوى الماثلة قد أحيلت إلى النيابة العسكرية فأجابت بكتابها المؤرخ ١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ بعدم اختصاص القضاء العسكرى بنظرها وهو ما ينعقد مع الإختصاص بالفصل فيها

للقضاء العادى، وكان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر وأشار إلى أنه ليس فى أحكام القانون ١٠٠ لسنة ١٩٧١ فى شأن المخابرات العامة ما يخرج الدعوى المتصلة به من يد النيابة العسكرية التى تباشر بالنسبة لها كافة سلطاتها المخولة لها بموجب قانون الأحكام العسكرية الرقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦، ومنها حقها فى تقرير ما إذا كانت الجريمة تدخل فى اختصاصها أم لا طبقاً لنص المادة ٤٨ منه، ومن ثم يكون الحكم قد أصاب صحيح القانون فيما إنتهى إليه من رفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى ويكون النعى عليه لذلك فى غير محله ولا تجوز الحاجة من بعد بالتزام ما نص عليه القانون ١٠٠ لسنة ١٩٧١ المشار إليه فى شأن الإذن برفع الدعوى أو تمثيل جهاز المخابرات فى تشكيل هيئة المحكمة طالما أن الدعوى قد أقصيت عن مجال تطبيق أحكامه.

٢) لما كان ما أبداه الدفاع فى مرافعته وأكدته بما ساقه بأسباب طعنه بشأن الطلبات والدفع التى أبداهها أمام مستشار الإحالة ثم صدور نسخة الحكم الأصلية معنونة باسم محكمة جنابات القاهرة، هو مما يقطع يقيناً بإحالة الدعوى إليها من مستشار الإحالة، ولما كانت العبرة فى الكشف عن ماهية الحكم هى بحقيقة الواقع، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر فى الواقع من محكمة جنابات القاهرة مشكلة وفق قانون الإجراءات الجنائية وليست بإعتبارها محكمة أمن دولة عليا، وهو ما لا يجادل فيه الطاعن، فإن ما يشره حول ما ورد بدعاية الحكم من أن الدعوى أحيلت إلى المحكمة من النيابة العامة، مردود بأنه مجرد خطأ فى الكتابة وزلة قلم لا تخفى ولم يكن نتيجة خطأ من المحكمة فى فهمها واقع الدعوى هذا إلى أن الطعن بالنقض يقصد منه العصمة من مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه لتمكين القانون وإجراء أحكامه لا أن يكون ذريعة إلى تجاوز حدوده.

٣) لما كان الطاعن لم يبين ماهية الدفاع التى أبداهها أمام مستشار الإحالة وأغفلت المحكمة الرد عليها فإنه لا يقبل منه النعى على الحكم لذلك، لما هو مقرر من أنه يشترط لقبول الطعن أن يكون واضحاً محدداً.

٤) لما كان ما سطره الحكم من أن التسجيلات الصوتية لبعض الأحاديث التى دارت بين الجنى عليه وضابط المخابرات الأمريكى قد ظلت تحت يد هيئة الأمن القومى منذ ١٩٦٥/٧/٧ حتى ١٩٦٥/٨/٩ وإلى ما بعد تقديم الجنى عليه الإقرار المؤرخ ١٩٦٥/٨/٤، له معينه من الأوراق فإن النعى على ذلك بدعوى الخطأ فى الإسناد تكون ولا محل لها، ولا ينال من الحكم المطعون فيه أن يكون قد إستخلص من تراخى تفرغها إلى ما بعد تقديم لإقرار المشار إليه أن ذلك كان بقصد تحصينها ما شابهها من البطالان لتسجيلها خلسة وبغير الطريق الذى رسمه القانون، مناقضاً بذلك الإعتداد بتلك التسجيلات ضمن دعائم القضاء بالإدانة فى دعوى التخابر رقم ١٠ لسنة ١٩٦٥ أمن عليا، ذلك بأن من المقرر أن تقدير الدليل

فى دعوى لا ينسحب أثره إلى دعوى أخرى لأن قوة الأمر المقضى للحكم فى منطوقه دون الأدلة المقدمة فى الدعوى وإلغاء الحجية بين حكمين فى دعوين مختلفين موضوعاً وسبباً.

٥) لما كان الحكم قد إستدل على أن تعذيب الجنى عليه قد ترك آثاراً بجسده مما أثبتته المحقق العسكرى بمحضره المؤرخ ١٩٦٨/٣/١٦ حين عدد شطراً من تلك الآثار، كما ردد الكشف الطبى الموقع عليه فى ١٩٦٨/٤/٣ شطراً آخر منها وإن لم يحزم بسببها، ومن ثم فلا تثريب عليه إذا هو إنتفت عن التقرير الطبى الموقع على الجنى عليه عند دخوله السجن فى ١٩٦٥/١٢/١، الذى صمت عن الإشارة إلى تلك الآثار، لما هو مقرر من أن محكمة الموضوع أن تفاضل بين تقارير الخبراء وتأخذ منها بما تراه وتطرح ما عده إذ أن ذلك أمر يتعلق بسلطتها فى تقدير الدليل ولا معقب عليه فيه. وإن هنا أن تجزم بما لم يجزم به الخبير فى تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكده لديها. لما كان ذلك، وكان وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التى يؤدى فيها شهادته وتعويل القضاء على أقواله مهما وجه إليها من مطاعن وحم حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تظمن إليه، وهى متى أخذت بشهادته فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى مساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، كما لا يعيب الحكم تناقض أقوال الشاهد - على فرد حصوله - طالما أنه إستخلص الإدانة من أقواله بما لا تناقض فيه، وكان لا مانع فى القانون من أن تأخذ المحكمة بالأقوال التى ينقلها شخص عن آخر متى إطمأنت إليها ورات أنها صدرت حقيقة عن رواها وكانت تمثل الواقع فى الدعوى - وهو الحال فى الدعوى المطروحة، فإن ما يثيره الطاعن من منازعة فى سلامة إستناد الحكم إلى أقوال الجنى عليه والشهود إنما ينحل فى حقيقته إلى جدل فى تقدير الدليل وهو ما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان النعى بأن الحكم قد إستدل على التعذيب كذلك برواية فريق أنصبت على تعذيبهم هم، وبأقوال من توسطوا للإفراج عن المطعون ضده، وأنه أفاض دون حاجة فى الحديث عن الحبس بمنى جهاز المخابرات ومسلكه حينذاك فى البطش والتعذيب وما حاق بغير الجنى عليه، مردوداً، بما هو مقرر من أن محكمة الموضوع الحق فى أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق ولا يشترط أن تكون الأدلة التى إعتد عليها الحكم بحيث ينبى كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجمعة تتكون عقيدة المحكمة ولا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصدته الحكم منها ومنتهجة فى إقتناع المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إليه، وإذا كان

ما ساقه الحكم المطعون فيه وعول عليه من أقوال سائر الشهود - على ما سلف بيانه - ليس إلا إستنتاجاً من المقدمات التي إستظهرتها المحكمة، وهو مما يدخل في سلطة القاضي الذي له أن يستخلص من وقائع الدعوى، وظروفها، ما يؤيد به إعتقاده في شأن حقيقة الواقعة ما دام ما إستخلصه سائغاً متفقاً مع الأدلة المطروحة وليس فيه إنشاء لواقعة جديدة أو دليل مبتدأ ليس له أصل في الأوراق مما يصح أن يوصف بأنه قضاء بعلم القاضي ويكون النعي لذلك غير سديد.

٦) لما كان حديث الحكم عن الحبس والتعذيب بمنى جهاز المخابرات آنذاك ليس إلا عن الدلالات والظروف التي لا بدت الحادث أو تلته ومعالجة منه لما أثير في هذا الصدد وإنبعاثاً منه في طلب الصورة الصحيحة لما حدث، كما أن تزيد الحكم فيما إستطرد إليه لا يعيبه طالما أنه لا أثير له في منطقته أو في النتيجة التي إنتهى إليها.

٧) لما كان الحكم قد أشار إلى أن ما قرره المجنى عليه عند ضبطه في الدعوى ١٠ لسنة ١٩٦٥ أمن دولة عليا، بتاريخ ١٩٦٥/٧/٢١، أو عند إستجوابه لا يرقى إلى مرتبة الإقرار بجرمة التخابر، ولا يخرج في مجموعه عن إقراره بالتكليف الصادر له من المسؤولين بالإتصال بالسفارة الأمريكية وتبليغهم بما يحصل عليه من معلومات دون ثمة إشارة لما قدمه هو من معلومات إلى ضابط المخابرات الأمريكية حتى يمكن تقويمها من حيث مدى مساسها بمركز البلاد، وذلك على نقيض إقراره الكتابي الذي تضمن بإسقاطه كل ما دار بينه وبين الضابط الأمريكي مطابقاً في ذلك فحوى التسجيلات الصوتية التي كانت في حوزة جهاز المخابرات وتراخى تقديمها إلى ما بعد تقديم هذا الإقرار لتحصينها من البطلان وهو ما يؤكد حالة المجنى عليه بأنه كان يدون ما يملأ عليه، حتى أصبح هذا الإقرار لا يتفق سواء من حيث مظهره وطريقته كتابته وما حواه بإطنايب مع القول بأنه كان تسجيلاً لتوبة أو إلتماساً لصفح وقد خلص الحكم بما أسلفه من الظروف والقرائن إلى قوله : " إن الإلتماس المذكور ما هو في حقيقته إلا إسراراً صريحاً لا لبس فيه من المجنى عليه - المتهم في القضية ١٠ سنة ١٩٦٥ جنابات أمن دولة عليا - على نفسه بإتصاله بأجنبي ومدته بمعلومات إعتبرها الحكم الصادر في القضية المذكورة ضارة بالمركز السياسي والدبلوماسي والإقتصادي والحربي للبلاد، مما يعتبر نصاً على إقرار الجرمية وليس قاصراً على واقعة التكليف والعلم دون غيرهما، وقد وصفه الحكم المذكور بأن المجنى عليه يعرف فيه صراحة بكل ما حدث بينه وبين..... وهذا دليل قد جاء على لسانه بأنه كان يتخابر ولا يعتد في هذا المقام بما قرره المجنى عليه من أن السبب في تعذيبه كان بقصد ألا يذكر علم المسؤولين بإتصالاته طالما أنه قد ثبت للمحكمة أن فكرة تحريره الإقرار لم تتبع أصلاً من المجنى عليه وإنما كانت بناء على طلب المتهم الأول " الطاعن " على أن يكون في صورة إلتماس إلى الرئيس السابق وأن المجنى عليه لم يجره طواعية واختياراً بمطلق إرادته وإنما كان تحريره له

رضوخاً منه ودفعاً لما وقع عليه من تعذيب لم يطقه ثم بأمر المتهم الأول الذى يعلم بالإتهام المسند إلى الجنى عليه.....، لما كان ذلك وكان توافر القصد الجنائى مما يدخل فى السلطة التقديرية بحكمة الموضوع والنسب تنأى عن رقابة محكمة النقض متى كان إستخلاصها سليماً مستمداً من أوراق الدعوى وكان من المقرر أن للمحكمة أن تستبطن من الوقائع والقرائن ما تراه مؤدياً عقلاً إلى النتيجة التى إنتهت إليها، وأنه لا يشترط فى الدليل أن يكون صريحاً دالاً بنفسه على الواقعة المراد إثباتها بل يكفى أن يكون ثبوتها منه عن طريق الإستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات، فإن الحكم المطعون فيه يكون للأسباب السانعة التى أوردها، إستخلاصاً من ظروف الدعوى وما توحى به ملاسباتها قد أصاب صحيح القانون إذ دان الطاعن بجناية الأمر بتعذيب متهم لحمله على الإعراف، وهو ما لا محل معه من بعد للتحدى بأن ما إقرره هو جنة إستعمال القوة التى سقطت بالتقادم.

٨) لما كان من المقرر أنه على المتهم إذا كانت المحكمة قد فاتها أن تعطيه الكلمة الأخيرة أمامها أن يطالبها بذلك فإذا هو لم يفعل فإنه يعد متنازلاً عن حقه فى أن يكون آخر من يتكلم بإعتبار أنه لم يكن عنده أو لم يبق لديه ما يقوله فى ختام المرافعة وكان الطاعن لا يدعى فى أسباب طعنه أنه طلب إلى المحكمة التعقيب على أقوال المدعى بالحق المدنى أو أن تكون له الكلمة الأخيرة ولا يدعى أن أحداً منعه من ذلك فلا يحق له النemy على الحكم شيئاً فى هذا الصدد إذ أن سكوته عن ذلك دليل على أنه لم يجد فيما شهد به المدعى بالحق المدنى - بعد أن أبدى دفاعه من قبل ما يستوجب رداً من جانبه مما لا يطل المحاكمة، فإن ما يشهده الطاعن فى هذا الخصوص يكون فى غير محله.

الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٤٩٢ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٨

١) لا ينال من سلامة الحكم ما إستطرد إليه تزيده إذ لم يكن بحاجة إلى هذا الإستطرد فى مجال الإستدلال ما دام أنه أقام قضاءه بثبوت الجريمة على ما يحمله وكان لا أثر لما تزايد إليه فى منطقة أو فى النتيجة التى إنتهى إليها.

٢) لا يعيب الحكم أن يحيل فى إيراد أقوال شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت متفقة فيما إستند إليه الحكم منها، وكان الطاعنون لم يكشفوا عن مواطن عدم إتفاق أقوال سكرتير التحقيق مع الوقائع موضوع شهادة..... ومن ثم فإن ما ينهيه الطاعنون على الحكم فى هذا الشأن لا يكون له محل.

٣) إن تعدد القتل أمر داخلى يتعلق بالإرادة ويرجع تقدير توافره إلى سلطة محكمة الموضوع وحررتها فى تقدير الوقائع متى كانت ما أورده من الظروف والملاسات سائفاً يكفى لإثبات توافر هذه النية، وكان مما

أورده الحكم المطعون فيه تدليلاً على قيام نية القتل - من الظروف والملايسات التي أوضحتها - هو تدليل سائق.

٤) من المقرر أن التناقض الذي يعيب الحكم ويطله هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتنق صورة واحدة لكيفية وقوع الحادث وحاصلها أن الطاعنين إتفقوا على ارتكاب الحادث وأن الأول والثاني هما اللذان قاما بالإعتداء على المجنى عليه وأن الثالث قد حاول إفلاتهما من قبضة رجال الشرطة، ثم ساق الحكم أدلة الشبوت التي إستمد منها عقيدته ومن بينها إعراف الطاعن الثالث الذي أورده في مدوناته كاملاً غير أنه في بيان حاصل واقعة الدعوى التي إعتقها جراً هذا الإعراف فأخذ منه ما إطمأنت إليه المحكمة من وقوع الحادث من الطاعنين على الصورة التي إعتقتها المحكمة.

٥) محكمة الموضوع سلطة تجزئة أى دليل ولو كان إعرافاً فتأخذ منه ما تظمن إليه وتطرح ما عداه.

٦) من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كافياً في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما إستخلصته المحكمة كان ذلك محققاً لحكم القانون.

٧) من المقرر أن البحث في توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد من إطلاقات قاضى الموضوع يستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتأفر عقلاً مع هذا الإستنتاج.

٨) لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لظرفي سبق الإصرار والترصد وكشف عن توافرها وساق لإثباتهما من الدلائل والقرائن ما يكفي لتحقيقها طبقاً للقانون وكان الحكم فوق ذلك قد قضى على الطاعنين بعقوبة داخلة في حدود العقوبة المقررة للقتل العمد بغير سبق إصرار أو ترصد فإن ما يثيره الطاعنون لا يكون مقبولاً.

٩) لما كان لا تلازم بين ظرف سبق الإصرار وتوفر العذر القضائي المخفف للعقاب وكان الحكم قد إنتهى في مجال تقدير العقوبة إلى النزول فيها إلى الأشغال الشاقة المؤقتة - هو ما لم يخطئ الحكم فيه - لظروف الدعوى وملايساتها فإن ما يثيره الطاعنون في دعوى التناقض في التسبب يكون غير سديد.

١٠) متى كان الدفاع عن الطاعنين نفى قيام تفكير وتدير بين الطاعنين على القتل العمد كما نفى توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد وطلب مناقشة الطبيب الشرعي في حالة تخلف هذين الطرفين وكان الحكم المطعون فيه قد إستظهر توافرها على النحو سالف البيان، فإن الرد على هذا الدفاع مستفاد ضمناً من قضاء الحكم بالإدانة على أساس توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد.

١١) إن المحكمة غير ملزمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي في كل جزئية بشرها وإطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها يدل على إطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها.

الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٤٨ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٦٢٥ بتاريخ ١٩/٦/١٩٧٨

لما كان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحكمة التي أختتمت بصدر الحكم المطعون فيه أن الدفاع عن الطاعن طلب التأجيل لسماح شاهد الإثبات الغائب، وبعد أن سمعت المحكمة أقوال شاهدي الإثبات الحاضرين وناقشهما الدفاع، أشارت النيابة إلى إكثافها بتلاوة أقوال الشاهد الغائب وتليت ترافع المدافع عن الطاعن دون أن يصر - ضمن طلباته الأخرى - بصدر مرافحته أو بمخاطبتها على سماع هذا الشاهد، مما مفاده أنه عدل عنه، وكان من المقرر أن الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه، ولا يفك عن التمسك به، والإصرار عليه في طلباته الختامية وكانت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية - بعد تعديلها بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧، قد خولت المحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك يستوى في ذلك أن يكون هذا القبول صريحاً أو ضمناً بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه، فإن ما يثوره الطاعن في هذا الشأن لا يكون سديلاً.

الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٤٨ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٦٧٧ بتاريخ ١٠/٩/١٩٧٨

بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتبعه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد إلفاته عنها أنه أطرحها.

الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٤٨ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٧٥٣ بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٧٨

من المقرر أن المحكمة لا تلتزم في الأصل بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان.

الطعن رقم ٧٦١ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٢٧٣ بتاريخ ٣/٣/١٩٣١

إذا طلب المتهم ضم قضية قال إنها تفيده في الدفاع ورفضت المحكمة طلبه وأصر الحاضر عنه على عدم المرافعة إلا إذا ضمت القضية، ثم رأت المحكمة أن تحكم في الدعوى فرفضت بإدانة المتهم وأوردت في أسباب حكمها ما يفيد إطلاعها على هذه القضية وإتخاذ ما فيها دليلاً على هذه التهمة، فإن هذا يكون إخلالاً بحق الدفاع يستوجب نقض الحكم لحرمان المتهم من حقه في مناقشة ما في تلك القضية وبيان وجه استفادته منها.

الطعن رقم ٧٨١ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٨٧١ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٧

من المقرر أن نص المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديله بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ يحول للمحكمة الإستئناف عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك، يستوى فى ذلك أن يكون القبول صريحاً أو ضمناً بتصريف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه، وأن محكمة ثانى درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهى لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى هى لزوماً لإجرائه أو لإستكمال نقص فى إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة. لما كان ذلك، وكان يبين من مراجعة محاضر جلسات محكمة أول درجة أن المدافع عن الطاعن وأن طلب سماع شاهد وقررت المحكمة التصريح للمتهم بإعلانهما وأجلت القضية بعد ذلك لمدة جلسات دون أن يفذ هذا القرار غير أن أمسك عن إبداء هذا الطلب بجلستى.. .. إلى أن صدر الحكم الابتدائى. لما كان ذلك، وكان المدافع عن الطاعن وإن أبدى طلب سماع الشاهد أمام المحكمة الإستئنافية، فإنه يعتبر متنازلاً بعدوله عن التمسك به أمام محكمة أول درجة.

الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٣٦ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٦

- من المقرر أن المحكمة متى أمرت بإقفال باب المرافعة فى الدعوى وحجزتها للحكم فهى بعد لا تكون ملزمة بإجابة طلب التحقيق الذى يديه الطاعنون فى مذكرتهم التى يقدمونها فى فترة حجز القضية للحكم أو الرد عليه سواء قدموها بتصريح منها أو بغير تصريح ما داموا هم لم يطلبوا ذلك بجلسة المحاكمة وقبل إقفال باب المرافعة فى الدعوى ويكون النعى لذلك بقالة الإخلال بحق الدفاع والقصور فى غير محله.

- لا ينال من سلامة إجراءات المحاكمة ما أمرت به المحكمة من حبس الطاعنين احتياطياً على ذمة الدعوى فإن ذلك منها كان إستعمالاً لحقها المقرر بالمادة ٣٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية، ولم يكن من شأنه أن يحول بين الدفاع وبين حقه فى طلب تأجيل نظر الدعوى لسماع الشهود، أما وهو لم يفعل بعله غير مقبولة هى أنه أكره على التنازل عن سماعهم فإن نعيه على الحكم بهذا السبب يكون غير سديد.

الطعن رقم ١٣٧٣ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٩٤٧ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/١٧

من المسلمات فى القانون أن تخلف المتهم أو مغوله أمام محكمة الموضوع بدرجتها لإبداء دفاعه الأمر فيه مرجعه إليه، إلا أن قعوده عن إبداء دفاعه الموضوعى أمامها يحول بينه وبين إبدائه أمام محكمة النقض نظراً لما يحتاجه من تحقيق يخرج عن وظيفتها.

الطعن رقم ١٤٥٢ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٩٨٠ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٨

إن حق الدفاع - الذى يتمتع به المتهم - يحوله إبداء ما يعن له من طلبات التحقيق ما دام باب المرافعة لم يزل مفتوحاً، ومن ثم فإن نزول المدافع عن الطاعنين - بادئ الأمر - عن سماع ضابط المباحث، بمقابته أحد

شهود الإثبات، وإسـمـاله في المرافعة، لا يحرمه من العدول عن هذا النزول ولا يسلبه حقه في العودة إلى التمسك بطلب سماع هذا الشاهد طالما كانت المرافعة ما زالت دائرة لم تتم بعد.

الطعن رقم ١٤٦١ لسنة ٤٨ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٩٩٧ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٣١

من المقرر أن المحكمة متى أمرت بإقفال باب المرافعة في الدعوى وحجزتها للحكم فهي بعد لا تكون ملزمة بإجابة طلب التحقيق الذي يبيده التهم في مذكرته التي يقدمها في فترة حجز القضية للحكم أو الرد عليه سواء قدمها بتصريح منها أو بغير تصريح ما دام هو لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة وقبل إقفال باب المرافعة في الدعوى، ولما كان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أمام المحكمة الإستئنافية أنه بعد أن سمعت المحكمة أقوال شاعدي الإثبات في جلسة ٢٥ مايو سنة ١٩٧٦ تراجع الحاضر عن الطاعن ولم يطلب نذب غير أو إعادة إجراء معانة مكان الحادث أو مناقشة محرر محضر المعانة، فإنه على فرض أنه أبدى هذه الطلبات في المذكرة التي قدمها للمحكمة - بغير تصريح منها - بعد إقفال باب المرافعة وحجز الدعوى للحكم فلا تثريب عليها إذا هي لم تستجب لهذه الطلبات أو ترد عليها، ومن ثم فلا محل لما يشير الطاعن في هذا الشأن.

الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٨ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٧٢٤ بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٢٣

١) متى إنتهى الحكم إلى ثبوت إستلام الطاعن للمحول من المجنى عليه لإصلاحه وأنه إختلس نفسه إضراراً بالمجنى عليه فإنه يكون قد بين الواقعة بما تتوافر بها كافة العناصر القانونية للجريمة التي دانه بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليه.

٢) إن محكمة الموضوع لا تلتزم بالرد على كل دلاء موضوعي للمتهم إكتفاء بأدلة الثبوت التي عولت عليها في قضائها بالإدانة. لما كان ذلك، وكان بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما إستخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد إلفاته عنها أنه أطرحها ومن ثم فإن ما يشير الطاعن في أوجه طعنه لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى وإستباط معطدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة التقض.

الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٨٨ بتاريخ ١٩٨٠/١/١٧

أوجه الدفاع الموضوعية لا تلتزم المحكمة بمتابعة التهم في مناحيها المختلفة طالما أن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردتها.

الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٥٦٥ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٤

لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يطلب من المحكمة ضم عقد البيع المسجل برقم... لسنة ١٩٧١ توثيق القاهرة المشار إليه بأسباب الطعن فليس له من بعد أن ينهى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلبه منها أو الرد على دفاع لم يثره أمامها.

الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٥٩٨ بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٢

من المقرر أن الطالب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإحالة الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصير عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه فى طلباته الختامية.

الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢٦٢ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢٤

- من المقرر أن الطلب الذى لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود. بل كان المقصود به إثارة الشبهة فى الدليل الذى إطمأنت إليه المحكمة فإنه يعتبر دفاعاً موضوعياً لا تلتزم المحكمة بإجابهه، ولما كانت محكمة الموضوع قد إطمأنت إلى أقوال شاهد الإثبات الرائد..... وصحة تصويره للواقعة، فإنه لا يجوز مصادرتها فى عقيدتها ولا محل للنهى لعدم إجابتها طلب الدفاع ضم محضر النقود التى عرضها هذا الشاهد على الطاعنين لشراء المخدر المضبوط.

- متى كان القانون لا يمنع من أن يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين فى جريمة واحدة ما دامت ظروف الواقعة لا تؤدى إلى القول بقيام تعارض حقيقى بين مصالحهم، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أثبت فى حق الطاعن الأول ارتكابه جريمة إحراز جواهر مخدر بقصد الاتجار وأثبت فى حق الطاعن الثانى تدخله بصفته وسيطاً فى بيع هذا المخدر، وكان ثبوت الفعل المكون للجريمة فى حق أحدهما لم يكن من شأنه أن يؤدى إلى تبرئة الآخر أو يجعل إسناد التهمة شائعاً بينهما شيوخاً صريحاً أو ضمناً، كما أن القضاء بإدانة أحدهما لا يوجب عليه القضاء ببراءة الآخر وهو مناط التعارض الحقيقى المخل بحق الدفاع، وكان تعارض المصلحة الذى يوجب إفراد كل منهما بمحام خاص يتولى الدفاع عنه أساسه الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان يسع كل منهما أن يديه من أوجه الدفاع ما دام لم يدهه بالفعل، ومن ثم فإن مصلحة كل منهما فى الدفاع لا تكون متعارضة ويكون ما يثريه الطاعنان فى هذا الشأن لا أساس له من الواقع والقانون.

الطعن رقم ١٢١٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٤٨ بتاريخ ١٩٨٠/١/٣١

- من المقرر أن من حق المحكمة أن تعتمد على أقوال الشاهد متى وثقت بها وإطمأنت إليها، ولا تخريب عليها أن هى أخذت بأقوال الجنى عليه وهو يحتضر ما دامت قد إطمأنت إليها وقدرت الظروف التى

صدرت فيها، لما كان ذلك وكان البين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يطالب إلى محكمة إجراء تحقيق معين في حدود ما يثيره بأسباب طعنه عن قدرة المجنى عليه على التكلم عقب إصابته وحتى وفاته فليس له من بعد أن يعنى عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها.

- من المقرر أن القانون لا يمنع أن يتولى محام واحد أو هيئة دفاع واحدة واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جناية واحدة ما دامت ظروف الواقعة لا تؤدي إلى القول بقيام تعارض حقيقي بين مصالحهم وإذا كان الثابت من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى أن الطاعن وحده هو مرتكب جريمة الضرب المفضى إلى الموت التي دانه بها وكان إعفاء القضاء بإدانته كما يستفاد من أسباب الحكم لا يترتب عليه القضاء براءة المحكوم عليه الآخر وهو مناط التعارض الحقيقي المخل بحق الدفاع، فإنه لا يعيب الحكم في خصوص هذه الدعوى أن تولت هيئة دفاع واحدة الدفاع عن الطاعن والمحكوم عليه الآخر ذلك بأن تعارض المصلحة الذي يوجب إفراد كل منهما بمحام خاص يتولى الدفاع عنه أساسه الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان يسع كل منهما أن يبديه من أوجه الدفاع ما دام لم يدهه بالفعل.

الطعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٦١ بتاريخ ١٣/١/١٩٨٠

متى كان الطاعن لا يدعى بأن المحكمة قد منعت عن إبداء دفاعه فإنه لا يعيب الحكم خلوه محضر الجلسة من إثبات دفاعه كاملاً إذ كان عليه إن كان يهجم تدوينه أن يطلب صراحة إثباته في المحضر. لما كان ذلك وكان البين من محضر جلسة المعارضة الاستئنافية أن الطاعن لم يبدع عنراً لتجاوزه معاد الاستئناف وقد خلت الأوراق من الشهادة المرضية التي يدعى بوجه الطعن تقديمها دليلاً على عذره ومن ثم فليس له أن يعنى على المحكمة الاستئنافية قعودها عن الرد على دفاع لم يثيره أمامها وإعراضها عن الدليل لم يطرحه عليها.

الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٠٥ بتاريخ ١٧/١/١٩٨٠

- من المقرر أن الطلب الذي تلزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يقرع سمع المحكمة ويشتمل على بيان ما يرمى إليه به، ويصر عليه مقدمة في طلباته الختامية.

- من المقرر أن إستناد المحكمة إلى التقرير القنى المقدم في الدعوى يفيد إطراحها للتقرير الإستشارى المقدم فيها، وليس أن ترد على هذا التقرير إستقلالاً.

الطعن رقم ١٥٠٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٣٩ بتاريخ ٢٨/١/١٩٨٠

إذ كان بين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة بترجيحها أن الطاعن لم يدفع الإتهام المسند إليه بما يثيره في طعنه من عدم علمه بمحضر الحجز أو باليوم المحدد لبيع المحجوزات أو مكانه أو تعيينه حارساً أو بعدم

إنتقال مندوب الحجز لمعاينة المحجوزات، وكانت هذه الأمور التي ينازع فيها لا تعدو أن تكون دفعوياً ولا يسوغ إثارة الجدل في شأنها لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٦٢٦ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٢٣٦ بتاريخ ١٤/٢/١٩٨٠

النعي بالتفات المحكمة عن الرد على دفاع الطاعن بعدم إرتكاب الجريمة وأن مرتكبها هو شخص آخر لا محل له، طالما كان الرد عليه مستفاداً من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم.

الطعن رقم ١٦٢٨ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٢٤٢ بتاريخ ١٤/٢/١٩٨٠

حسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أنه يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما إستخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم، ولا عليه أن يتعقب في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد إلغائه عنها أنه أطرحتها.

الطعن رقم ١٩٢٨ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ٢٤/٢/١٩٨٠

- لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع طلب إجراء تجربة للتحقيق من أن جيب بتطلون الطاعن يسع المواد المخدرة المضبوطة فيه دون أن يدفع باستحالة إتساع الجيب لها، وكان هذا الطلب - وما يرتبط به من طلب ضم حرز الجيب - لا يتجه مباشرة إلى نفى الفعل المكون للجريمة بل لإثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي إطمأنت إليها المحكمة فلا عليها أن هي أعرضت عنه وإلغيت على إجابته، هذا بالإضافة إلى إنتفاء مصلحة الطاعن فيما يثيره في شأن المخدر المضبوط في جيبه ما دام وصف التهمة التي دين بها يبقى سليماً لما أثبتته الحكم من مسئولية عن المخدر المضبوط في متجره.

- لما كان طلب الطاعن إعادة تحليل المواد المضبوطة لبيان نسبة الجوهر المخدر وما إذا كان مضافاً إليها أن نتيجة عوامل طبيعية لا ينطوى على منازعة في كمية المواد المضبوطة بل على التسليم بوجود جوهر المخدر فيها ومن ثم فإن هذا الطلب لا يستلزم عند رفضه رداً صريحاً ما دام الدليل الذي قد يستمد منه ليس من شأنه أن يؤدي إلى البراءة أو ينفي القوة التدليلية القائمة في الدعوى ومن ثم فإن هذا الوجه من النعي في غير محله.

الطعن رقم ١٩٧٨ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٣٠٧ بتاريخ ٢٨/٢/١٩٨٠

- لما كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن المجنى عليه قد شهد بالإشارة بما يفيد أن المتهم ضربه بسكين فإن إدراك المحكمة لعانى الإشارات أمر موضوعي يرجع إليها وحدها فلا معقب عليها في ذلك. ولا تريب إن هي رفضت تعيين خبير ينقل إليها معانى الإشارات التي وجهها المجنى عليه لها طالما كان باستطاعة المحكمة أن تبين بنفسها معنى هذه الإشارات، ولم يدع الطاعن في طعنه أن ما فهمته المحكمة مخالف لما أشار

به الشاهد، وما دام هذا الطلب قد قصد به وجود التفاهم بين المحكمة والشاهد دون أن يمتد إلى تحقيق دفاع معين يتصل بموضوع الدعوى ومن شأنه التأثير في نتيجة الفصل فيها فلا يعد من الطلبات الجوهرية التي تلتزم المحكمة بالرد عليها في حالة رفضها.

- من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بالرد صراحة على أوجه الدفاع الموضوعية لأن الرد عليها مستفاد بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي أخذ بها.

الطعن رقم ٢٠٠٧ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٣١٣ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٣

(١) من المقرر أن قرابة الشاهد للمجنى عليه لا تمنع من الأخذ بأقواله متى إقتضت المحكمة بمصدقها.
(٢) لا عبرة بما إشتمل عليه بلاغ الواقعة أو بما قرره المبلغ مغايراً لما إستند إليه الحكم وإنما العبرة بما إطمأنته إليه المحكمة مما إستخلصته.

(٣) الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً يستند إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق.

(٤) من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن حام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة محكمة النقض عليها.

(٥) تناقض الشاهد في بعض التفاصيل - بفرض صحة وجوده - لا يعيب الحكم ما دام قد إستخلص الإدانة من أقواله إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه ولم يورد تلك التفاصيل أو يستند إليها في تكوين عقيدته.

(٦) محكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو تخالفت ما دامت قد أسست الإدانة في حكمها بما لا تناقض فيه.

(٧) للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة بإعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ما دامت تلك التحريات قد عرضت على بساط البحث.

(٨) متى كان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضره نفسه، وإستخلاص هذا القصد من عناصر موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية، وكان الحكم المطعون فيه قد إستظهر نية القتل في قوله : " أنها ثابتة في حق المتهمين ثبوتاً قاطعاً من أقدامهم على الإعتداء على المجنى عليه.....

بآلات حادة بيضاء هي قاتلة بطبيعتها إذا ما إستعملت كوسيلة للإعتداء كالسكينة والبلطة والساطور وضربهم للمجنى عليه بتلك الآلات في أكثر من مقتل من جسمه في رأسه وعنقه وظهره ولم يتركوه إلا بعد أن أجروا تهشيم رأسه تهشيماً بما يؤكد أنهم قصدوا إزهاق روحه ولم يتركوه إلا قتيلاً "فإن هذا الذي إستخلصته المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها هو إستخلاص سائق وكاف.

٩) من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على إستقلال إذ الرد يستفاد دلالة الثبوت الساتفة التي أوردتها الحكم.

١٠) لما كان الثابت من مراجعة محاضر جلسات المحكمة أن المدافع عن الطاعن وإن كان قد طلب بمجلسة ١٩٧٧/١٠/٢٣ سماع أقوال النقيب إلا أنه إكتفى بمجلسة ١٩٧٨/٢/٥ بتلاوة أقواله بالمجلسة وتليت ولم يثبت إن الطاعنين إعرضوا على ذلك فإن النعى على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون له وجه.

١١) مؤدى قضاء المحكمة بإدانة الطاعن إستناداً إلى أقوال الشاهدة هو إطراح ضمنى لجميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها مما لا يجوز الجدل فيه أمام محكمة النقض.

١٢) لا يعيب الحكم مكوثه عن التعرض لشهادة شهود النفى لأن مؤدى السكوت أن المحكمة أطرحت إطمئناناً منها لأقوال شاهدة الإثبات.

الطعن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٣٣٨ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٦

من المقرر أن علاقة السببية. فى المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذى قارفه الجانى وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذ ما أتاها عمداً، وثبوت قيام هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التى يتفرد قاضى الموضوع بتقديرها، فتمت فصل فى شأنها، إثباتاً أو نفيّاً، فلا رقابة محكمة النقض عليه ما دام قد أقام قضاءه فى ذلك على أسباب تؤدى إلى ما إنتهى إليه، وكان الحكم المطعون فيه إعتماً على الأدلة الساتفة التى أوردتها - والتى لا يمارى الطاعن أن لها معنيها الصحيح من الأوراق - قد خلص إلى أن الطاعن أحدث جرحاً عمدياً بوقية المجنى عليه بمطواة ودلل على توافر رابطة السببية بين هذه الإصابة والوفاة بما إستخلصه من تقرير الصفة التشريحية، وكان الحكم - المطعون فيه - قد عرض لدفاع الطاعن بإندام رابطة السببية بين فعل الطاعن ووفاة المجنى عليه وأن حدوثها يرجع لسبب أجنبى لا دخل للطاعن فيه، وأطرح الحكم - فى منطق سائق - هذا الدفاع مما أكدته الطيب الشرعى - فى مناقشته - من أن إصابة المجنى عليه المسببة للوفاة بأنها نفذت إلى النخاع الشوكى وأحدثت شللاً بالمجنى عليه إستدعى رقاده على الظهر مما نتج عنه قرح فراشية أدت إلى إمتصاص توكسى إنتهى بالوفاة

وأن حالة المخني عليه السيئة التي أدت إلى وفاته كان من الممكن حدوثها وهو تحت العلاج بالمستشفى... وهي أسباب سائغة إلتزم فيها الحكم بالتطبيق القانوني الصحيح، فإن الطاعن يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتملة حصولها من الإصابة ولو كانت عن طريق غير مباشر كالإخفاق في العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمداً لتجسيم المسؤولية.

الطعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٣٧٧ بتاريخ ١٣/٣/١٩٨٠

من المقرر أن الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابه أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصير عليه مقدمه، ولا ينفك عن التمسك به، والإصرار عليه في طلباته الختامية، ومن ثم فليس للطاعن أن ينمى على المحكمة لتفاتها عن مناقشة الطيب الشرعي وعدم إجابتها إلى طلب سماع شهود النفي أو الرد عليه بفرض أنه إتبع الطريق الذي رسمه قانون الإجراءات الجنائية في المواد ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧ لإعلان الشهود الذين يطلب منهم سماع شهادتهم أمام محكمة الجنايات.

الطعن رقم ٢١١٧ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٤٢٠ بتاريخ ١٧/٣/١٩٨٠

- إذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الدفاع عن الطاعن طلب أصلياً القضاء ببراءته وإحتياطياً ضم محضر الشرطة المشار إليه فإن هذا الطلب يعد - على هذه الصورة - بمثابة طلب جازم تلتزم المحكمة بإجابه عند الإنجاء إلى القضاء بغير البراءة.

- من المقرر أنه متى قررت المحكمة جدية طلب من طلبات الدفاع لاستجابت له، فإنه لا يجوز لها أن تعدل عنه إلا لسبب سائغ هذا العدول، كما أنه ليس للمحكمة أن تبدى رأياً في دليل لم يعرض عليها لإحتمال أن يسفر هذا الدليل - بعد إطلاعها على فحواه ومناقشة الدفاع له - عن حقيقة يتغير بها إقتناعها ووجه الرأي في الدعوى، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يفصح في مدوناته عن سبب عدم تنفيذ قرار المحكمة السابق بضم محضر الشرطة بناء على طلب الدفاع عن الطاعن وهو طلب جوهرى لتعلقه بتأييد وجهة نظره في نفي الإتهام وكان ما أورده الحكم - وهو بصدد الإلتفات عن هذا الطلب - من كفاية أوراق الدعوى لتكوين عقيدة المحكمة في شأن الصورة الحقيقية لواقعتها لا يسوغ معه رفض الطلب والعدول عن قرار المحكمة السابق بالإستجابة له - إذ أنها تكون بذلك قد سبقت إلى الحكم على ورقة لم تطلع عليها ولم تححصها لتقول كلمتها فيها مع ما يمكن أن يكون لها من أثر في عقيدتها لو أنها أطلعت عليها. لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه فوق إخلاله بحق الدفاع يكون مشوباً بالقصور الميثل لما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٢٢٩٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٤٨٣ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٩

من المقرر أن التأخير فى الإدلاء بالدفاع لا يدل حتماً على عدم جدية ما دام متجاً ومن شأنه أن تدفع به التهمة أو يتغير به وجه الرأى فى الدعوى، كما أن إستعمال المتهم حقه المشروع فى الدفاع عن نفسه فى مجلس القضاء لا يصح البتة أن يعتب بعدم الجدية ولا أو يوصف بأنه جاء متأخراً لأن المحاكمة هى وقته المناسب الذى كفل فيه القانون لكل منهم حقه فى أن يدلى بما يحق له من طلبات التحقيق وأوجه الدفاع وألزم المحكمة النظر فيه وتحقيقه تجلية للحقيقة وهداية للصواب، وإذ كان الحكم المطعون فيه على ما سلف بيانه - قد خالف هذا النظر فى الرد على الدفع المشار إليه إكتفاء بما ساقه من رد قاصر لا يسوغ به رفضه، فإنه يكون معيلاً فضلاً عن قصوره بالفساد فى إستدلاله بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة لمناقشة أوجه الطعن الأخرى.

الطعن رقم ٢٣٥٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٨٠٤ بتاريخ ١٩٨٠/٦/١٩

- من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى وفى كل شبهة يثيرها والرد على ذلك ما دام الرد يستفاد ضمناً من القضاء الإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت السائفة التى أوردها الحكم.

- لما كان يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن الطاعن الأول قرر فى جميع مراحل التحقيق أنه يبلغ من العمر تسعة عشر عاماً وإذ كان المدافع عنه أثار بمجلسه ١٩٧٨/٢/٢١ أن الطاعن كان حدثاً يوم الحادث فقررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى لجلسة ١٩٧٨/٢/٢٥ ليقدم الدليل على صدق دفاعه ولم يقدم بأية مستندات بهذه الجلسة وإذ أحالت المحكمة الطاعن فى ذات اليوم إلى مفتش صحة بنسب شبين الكوم لتقدير سنة جاء رده بما مفاده أن الطاعن كان قد تجاوز الثامنة عشر من عمره يوم إرتكاب الحادث فإن هذا الدفع القانونى يكون ظاهر البطلان ولا حرج على المحكمة إن هى إنتفتت عن الرد عليه.

الطعن رقم ٢٣٨٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٥٣٤ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢١

لما كان التابست من الإطلاع على محاضر الجلسات أمام محكمة الدرجة الأولى أن المدافع عن الطاعن - وإن كان قد طلب فى جلسة ٢٤ يناير سنة ١٩٧٨ سماع شاهدهى النفى - إلا أنه لم يعد إلى هذا الطلب فى جلسات المرافعة التالية كما خلت صورة المذكرة المرفقة بأسباب الطعن - والنسب أشار إلى أنه قدمها إلى تلك المحكمة - من طلب سماع أى شهود ومن ثم فهى لا تلتزم بإجابة مثل هذا الطلب على سماعهم إنما يفيد نزوله عن هذا الطلب ضمناً بما لا يستاهل رداً أو تنقياً.

الطعن رقم ٢٤١٦ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٧١٧ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٨

من المقرر أنه يشترط فى الدفاع الجوهري كما تلتزم المحكمة بالإلزامات إليه والرد عليه أن يكون مع جوهرية جدياً لا ينفك مقدمه عن التمسك به والإصرار عليه وأن يشهد له الواقع ويمسده، أما إذا لم يصر عليه وكان عارياً من دليله فلا تترتب على المحكمة إن هي إلفت عنه لما إرتأته من عدم جديته وعدم إستناده إلى واقع يظاهاه ولا يعيب حكمها خلوه من الرد عليه وحسبه أو يورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه على ما إستخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى الطاعن.

الطعن رقم ٢٤٦٠ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٩٧٩ بتاريخ ١٩٨٠/١١/١٣

لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن وإن طلب إجراء معانة ليلية لمكان الحادث إلا أن هذا الطلب جاء فى سياق مرافعته بقصد التشكيك فى أقوال الشهود منتهياً إلى طلب البراءة ولا يفيد معنى الطلب الصريح الجازم الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابه أو الرد عليه لما هو مقرر من أن الطلب الجازم هو الذى يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه.

الطعن رقم ٢٤٦٢ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٥٦١ بتاريخ ١٩٨٠/٥/١

من المقرر أن محكمة الموضوع غير ملتزمة بتبابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى المختلفة والرد على كل شبهة يثرها وبيان العلة فيما أعرضت عنه من شواهد النفى أو أخذت به من أدلة الثبوت ما دام لقضائها وجه مقبول.

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٥٧٦ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٤

لما كان الحكم إعتبر الطاعن الأول شاهد إثبات ضد الطاعن الثانى فى شأن مساهمته معه فى إرتكاب الجريمة. وهو ما يتحقق به التعارض بين مصلحتهما الأمر الذى كان يستلزم فصل دفاع كل منهما عن دفاع الآخر، لما كان ذلك، وكانت المحكمة قد سمحت شام واحداً بالرافعة عنهما على الرغم من قيام هذا التعارض لأنها تكون قد أدخلت بحق الدفاع مما يعيب إجراءات المحاكمة ويوجب نقض الحكم المطعون فيه والإحالة.

الطعن رقم ١٩٨ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٨٩٥ بتاريخ ١٩٨٠/١٠/١٦

لما كان يبين من مطالعة محاضر الجلسات أن الدعوى نظرت أمام المحكمة الإستئنافية بجلستى ١٩٧٧/٥/٢١، ١٩٧٧/١٠/١٥ وفيها إستوفى الحاضر مع الطاعن دفاعه الشفوى، وحجزت الدعوى للحكم بجلسة ١٩٧٧/١١/١٥ التى صدر فيها الحكم المطعون فيه دون أن يصرح للطاعن بتقديم

مذكرات. ومن ثم فلا تريب على المحكمة إن هي أغفلت مذكرة للطاعن قدمها بغير إذن منها وبعد إنتهاء المرافعة في الدعوى وحجزها للحكم فيها.

الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٦٨٣ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٨

متى كان البين من مطالعة محاضر الجلسات أنه بجملة ١٩٧٢/٦/٢٥ طلبت المحكمة من الخبير السابق ندهه فحصى إعراضات الطاعن على تقريره سواء ما ورد منها مذكرة وما أبدى بالجلسة كما طلبت منه الإطلاع على المستندات المقدمة وتقديم تقرير تكميلي، وإذ قدم الخبير التقرير سالف الذكر، لم يبد الطاعن أو محاميه أى إعراضات عليه أو الطلبات محل النعى بجلست المرافعة السابقة على حجز الدعوى للحكم بل الثابت من محاضر هذه الجلسات أن المدافع عن الطاعن تنازل عن سماع شهود الإثبات إكتفاء بقرائة أقوالهم فى التحقيقات فليس للطاعن من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها أو الرد على دفاع لم يثره أمامها إذ الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابهته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصير عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه فى طلباته الختامية، ومن ثم فإن ما يثوره الطاعن من إخلال بحق الدفاع فى هذا الشأن يكون غير سديد.

الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٦٩٢ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٩

لما كان الدفاع وإن طلب بجملة... ضم القضايا التى أشار إليها بأسباب طعنه إلا أنه لم يعد إلى التحدث عن هذا الطلب فى ختام مرافعته التى إستمرت إلى اليوم التالى والتى إقتصرت فيها على طلب البراءة، وإذ كان الطلب بهذا النحو غير جازم ولم يصير عليه الدفاع فى ختام مرافعته فإنه لا على المحكمة إن هى لم تجبه أو ترد عليه، ومن ثم يكون الطاعن فى هذا الصدد غير سديد.

الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٩٨٩ بتاريخ ١٩٨٠/١١/١٣

لما كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المظنون فيه قد حصل دفاع الطاعن فى خصوص دفعه سالف البيان وأطرحه بأسباب سائغة ألزم فيها التطبيق القانونى الصحيح فإن تأييد الحكم المظنون فيه للحكم الابتدائى لأسبابه يفيد أطراح المحكمة لهذا الدفاع.

الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٧٠٤ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٤

متى كان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يطلب إلى المحكمة تحقيقاً معيناً فى شأن ما إدعاه من وجود تناقض بين أقوال شاهدى الإثبات فليس له من بعد أن ينعى عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها، هذا إلى ما ثبت بمدونات هذا المحضر من أن المدافع عن الطاعن قد تنازل عن سماع شاهدى الإثبات. فتنتفى بذلك دعوى الإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٧٣١ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٨

— من المقرر لنص المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية يعد تعديله بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع الشهود إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك سواء كان القبول صريحاً أو ضمناً بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه، وكان الثابت من الإطلاع على محاضر الجلسات إن الطاعة لم تطلب أمام محكمة الموضوع بدرجتها سماع الشهود إثباتاً ونقياً فليس لها أن تتعنى على المحكمة قعودها عن إجراء سكتت هي عن المطالبة به ولا يغير من ذلك أن يكون وكيل الطاعة قد قدم طلباته بذلك للمحكمة الاستئنافية بمذكرته التي قدمها متممة لدفاعه الشفوى أمامها لأن الطاعة لم تطلب سماع شهود أمام محكمة الدرجة الأولى فتعد متنازلة عن هذا الطلب بسكوتها عن التمسك به أمامها.

— طلب الدفاع إجراء المعاينة وتجربة ضوئية — بفرض التمسك به — للتدليل على عدم إمكان رؤية الشهود للواقعة لا يتجه إلى نفى الفعل المكون للجريمة أو إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود وإذا كان المقصود منه مجرد إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي إطمأنت إليها المحكمة طبقاً لتصوير الذى أخذت به فإن هذا الطلب يعد دفاعاً موضوعياً لا يستلزم رداً صريحاً من المحكمة بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفاداً من الحكم بالإدانة إستناداً إلى أقوال هؤلاء الشهود.

الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٧٧٠ بتاريخ ١٩٨٠/٦/١٥

— لما كان البين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الدفاع عن الطاعنين لم يطلب سوى سماع شاهدى نفى سمعتهما المحكمة ولم يطلب منها أيأ من الطلبات الواردة بأسباب الطعن والتي إقتصرت دفاع الطاعنين الثانى والثالث والرابع على إبدانها بمذكرته المقدمة للمحكمة الاستئنافية بجلسة ١٩٧٧/١٠/١٩ وكان الأصل أن المحكمة الاستئنافية تحكم على مقتضى الأوراق وهى تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه، وكان الثابت أن دفاع الطاعنين الثانى والثالث والرابع وإن تلك الطلبات أمام المحكمة الاستئنافية فإنه يعتبر متنازلاً عنها بسكوته عن التمسك بها أمام محكمة أول درجة ومن ثم فإن النعى على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع يكون فى غير محله.

— بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه على ما إستخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه فى كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد إلفاته عنها أنه أطرحها ولم ير فيها ما يغير من عقيدته.

الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١١٢٦ بتاريخ ١٢/٢٥/١٩٨٠

الطلب الذى تلزم محكمة الموضوع بإجابه أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا يفك عن التمسك به والإصرار عليه فى طلباته الختامية، وإذ كانت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديله بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ قد حولت المحكمة الاستثناء عن سماع الشهود إذا قبل التهم أو المدافع عنه ذلك يسوى فى ذلك أن يكون هذا القبول صريحاً أو ضمياً بتصريف التهم أو المدافع عنه بما يدل عليه ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يكون سديداً.

الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١١٣٢ بتاريخ ١٢/٢٥/١٩٨٠

النعي بالثغات الحكم عن دفاع الطاعن بعدم إرتكابه الجريمة وأن مرتكبها هو شخص آخر مردوداً بأن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تسأهل رداً طالما كان الرد عليها مستفاداً من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم، هذا إلى أنه بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه على ما إستخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى التهم ولا عليه أن يتعقبه فى كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد إلتغاته عنها أنه أطرحها، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى وإستنباط معتقدها وهو لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٨٦٦ بتاريخ ١٠/٩/١٩٨٠

لما كان البين من محاضر الجلسات أن الطاعنة لم تدفع أمام محكمة الموضوع بما تثيره فى طعنها من أنها لم تحرر عقد إيجار شقة النزاع لآخر إلا بعد إنفاساخ عقد إيجارها للمطعمون ضده وكانت هذه المنازعات لا تعدو أن تكون دفاعاً موضوعياً كان يتعين عليها التمسك به أمام محكمة الموضوع لأنها تتطلب تحقيقاً موضوعياً ولا يسوغ إثارة الجدل فى شأنها لأول مرة أمام محكمة النقض فإن ما يثيره الطاعنة فى شأن عدم توافر القصد الجنائى لديها يكون فى غير محله.

الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٨٦٩ بتاريخ ١٠/٩/١٩٨٠

محكمة الموضوع لا تلزم بتجابه التهم فى مناحى دفاعه الموضوعى والرد عليه على إستقلال إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السانعة التى أوردها الحكم.

الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١٠٧٦ بتاريخ ١٢/٧/١٩٨٠

١) من المقرر أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التى يؤدى فيها شهادته وتحويل القضاء على أقواله مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى

تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه وهى متى أخذت بشهادته فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التى ساقها الدفاع حملها على عدم الأخذ بها.

٢) لما كان تناقض الشاهد أو تضاربه فى أقواله لا يعيب الحكم ولا يقدر فى سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من أقواله إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه، وكانت المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان أخذها بما إقتضت به بل حسبها أن توردها منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداها ولها فى ذلك أن تأخذ بأقواله فى أى مرحلة من مراحل التحقيق والمحكمة دون أن تبين العلة فى ذلك فإن ما يثيره الطاعنان فى شأن أقوال المجنى عليه لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الدليل وفى سلطة المحكمة فى إستنباط معتقدها مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

٤،٣) لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن طلب ضم قضية بقصد إثارة الشبهة فى أدلة الثبوت التى إطمأنت إليها المحكمة - وهو طلب لا يتجه مباشرة إلى نفي الفعل المكون للجريمة، فلا على المحكمة إن هى أعرضت عنه وإلفتت عن إجابته، وهو لا يستلزم منها عند رفضه رداً صريحاً وكان البين من الإطلاع على محاضر جلسات المحكمة أن المدافع عن الطاعنين طلب ضم القضية رقم... عسكرية الزيتون، وأشار فى مرافعته إلى أنه وإن كانت واقعة القضية المطروحة ضمه سابقة على الواقعة موضوع الدعوى إلا أن الدفاع يستدل منها على الخصومة السابقة بين الطرفين، ولما كان الثابت من ذلك أن قصد الدفاع من هذا الطلب لم يكن إلا إثارة الشبهة فى أدلة الثبوت التى إطمأنت إليها المحكمة، ومن ثم فلا يحق للطاعنين - من بعد - إثارة دعوى الإخلال بحقوقهما فى الدفاع لإلغاف المحكمة عن طلب ضم القضية المذكورة، ولا يقدر فى ذلك ما ذهب إليه الطاعنان فى أسباب طعنهما من أنهما كانا يريان من هذا الطلب إثبات إنه لم يكن فى مقدورهما الاعتداء على المجنى عليه بسبب ما لحق بهما من إصابات فى الواقعة السابقة موضوع القضية المطلوب ضمها، وذلك لما هو مقرر من أنه لا يصح أن ينسب الطعن على ما كان يحتمل أن يديه المتهم أمام محكمة الموضوع من دفاع لم يديه بالفعل.

٥) لما كان ذلك، كان لا يشترط لتوافر جنحة الضرب التى تقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث الإعتداء جرحاً أو ينشأ عنه مرض أو عجز، بل يعد الفعل ضرباً ولو حصل باليد مرة واحدة سواء ترك أثراً أو لم يترك، وعلى ذلك فلا يلزم لصحة الحكم بالإدانة بمقتضى تلك المادة أن يبين موقع الإصابات التى أنزلها المتهم بالمجنى عليه ولا أثرها ولا درجة جسامتها، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعنين أنهما إعتديا على المجنى عليه بالضرب مما أحدث به الإصابات التى أثبتتها المحكمة من واقع التقرير الطبي وأخذهما بمقتضى المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات، فإن معنى الطاعنين فى هذا الصدد يكون غير سديد.

الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٩٢٩ بتاريخ ١٩٨٠/١٠/٢٩

مضى كان بين من محضر جلسة ١٩٧٨/١١/٢١ التى صدر فيها الحكم الطعون فيه أنه حضر مع الطاعن الأستاذان /..... و..... الخاميان كما حضر معه الأستاذ /..... والأستاذ..... الخامى والتمس التأجيل لسفر الخامى الأصيل للأردن، كما طلب الطاعن ذلك، فمضت المحكمة فى نظر الدعوى وسمعت شاهدى الإثبات ومرافعة النيابة العامة ومحامى المدعى بالحق المدنى ثم توافع كل من الخامين الموكلين الحاضرين مع الطاعن ولم يشر أيهما إلى أنه بنى خطته فى الدفاع عن الطاعن على وجود زميله الغائب. لما كان ذلك، وكان الطاعن لم يشر بأسباب طعنه إلى أن الخامين الموكلين عنه إتفقوا ثلاثتهم على المشاركة فى الدفاع وتقسيمه بينهم، فإن المحكمة إذ قضت فى الدعوى بإدانة الطاعن دون إستجابة لطلب التأجيل لحضور محام ثالث معه لا تكون قد أغلقت بحقه فى الدفاع ما دام أن القانون لا يوجب أن يكون مع كل متهم بجناية أكثر من محام واحد يتولى الدفاع عنه.

الطعن رقم ٩٣٠ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٩٦٥ بتاريخ ١٩٨٠/١١/٥

من المقرر أن سكوت الدفاع عن التمسك بسماع أقوال الشهود ومواصلة المرافعة دون إصرار على طلب سماعهم إنما يفيد أنه قد تنازل عنه ضمناً.

الطعن رقم ١٤٤٣ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١١٠٠ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/١٧

من المقرر - أن محكمة الموضوع لا تنلزم بإجابة طلب إستدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هى جانبها حاجة لإلتخاذ هذا الإجراء، وكان الإعتداء بالقاس لا يستتبع حتماً أن تكون الإصابة عنها قطعية، بل يصح ما إنتهى إليه الحكم من أنها رضية تأسيساً على حصولها من الجزء غير الخاد منها.

الطعن رقم ١٥٧٤ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٨٢٦ بتاريخ ١٩٨٠/١٠/٢

لما كان الحكم قد عرض للدفاع الطاعن فى شأن التأخير فى الإبلاغ عن الواقعة وعدم إتمام الجرد الفعلى لمستودعات البترول فأطرحه وإلتفت عنه إطمئناناً منه دلالة البوت السائغة التى أوردتها، فهذا حسب كيمى يتم تدليله ويستقيم قضاؤه طالما أنه أورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه على ما إستخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى التهم، ولا عليه أن يتعقبه فى كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد إلتفاته عنها أنه أطرحها، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنان فى هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جديلاً موضوعياً فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى وإستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٣ بتاريخ ١٩٨١/١/٧

لما كان نص المادة السابعة والستين من الدستور في فقرتها الثانية قد جرى على أنه : " وكل منهم فى جنابة يجب أن يكون له محام يدافع عنه ". وكان مؤدى نص المادتين ١٨٨ ، ٣٧٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن ندب محام للدفاع عن المتهم بجنابة. فى حالة عدم توكيله محامياً للدفاع عنه أو عدم ندب مستشار الإحالة محامياً له عند إحالته إلى محكمة الجنابات، منوط بهذه المحكمة فإن ندب محكمة الجنابات محامياً ليتولى الدفاع عن الطاعن بعد أن قد عن توكيل محام يكون صحيحاً.

الطعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٧٦ بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٣

من المقرر أن محكمة الموضوع غير ملزمة بأن ترد فى حكمها على كل جزئية من جزئيات الدفاع فضلاً عن أنها ليست بحاجة إلى الرد إستقلالاً على دفاع أفاد حكمها ضمناً الرد عليه.

الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٧٩ بتاريخ ١٩٨١/١/٢٦

١) " لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت على النحو سالف البيان أن رئيس النيابة عندما أصدر الإذن قد وقعه بإعتباره متنبهاً من النائب العام وهو ما لا يمارى فيه الطاعن لأن مفاد ذلك أنه كان متنبهاً ممن يملك ندبه قانوناً " وكان يكفى فى أمر الندب للتحقيق أن يثبت حصول هذا الندب من أوراق الدعوى، فإن ما أثبتته الحكم يكفى لإعتبار الإذن صحيحاً صادراً ممن يملك إصداره ويكون الحكم سليماً فيما إنتهى إليه من رفض الدعوى بطلان إذن التفتيش.

٢) من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذى تجر به النيابة أو تأذن فى إجرائه فى مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائى قد علم من تحرياته وإستدلالاته أن جريمة معينة - جنابة أو جنحة - قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التفتيش لحرته أو حرمة مسكه فى سبيل كشف إتصاله بالجريمة.

٣) تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع.

٤) إذ كانت المحكمة قد إتقنت بمجدية الإستدلالات التى أسفرت عن أن الطاعن الأول وآخرين يجلبون كميات كبيرة من المواد المخدرة ويروجونها بها وأن الأمر بالتفتيش إنما صدر لضبط الطاعن الأول حال نقلها إلى القاهرة من المكان الذى يخفونها فيه بعد تهريبها إلى الساحل الشمالى الغربى للبلاد بإعتبار أن هذا النقل مظهر لنشاطه فى ترويج المواد المخدرة التى يحوزها ويتجر فيها بما مفهومه أن الأمر صدر لضبط

جرمة تخضع للقانون الجنائي المصرى تحقق وقوعها من مقارفيها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة ومن ثم فإن ما أثبتته المحكمة المطعون فيه يكفى لإعتبار الإذن صحيحاً صادراً لضبط جريمة واقعة بالفعل ترجحت نسبتها إلى المأذون بغنيشه ويكون ما ينمى الطاعنان فى هذا الصدد غير سديد.

٥) لما كان من المقرر أن محكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر فى الدعوى وكانت المحكمة قد إطمأنت للأدلة السانغة التى أوردها إلى أن المراقبة التليفونية لم يكن لها أثر فى إجراءات القبض والتفتيش التى تمت تنفيذاً للإذن الصادر من النيابة العامة بذلك فإن ردها على الدفع بطلان الإذن بإجراء المراقبة التليفونية يكون رداً كافياً وسائفاً لتبرير رفضه.

٦) وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها الشهادة وتحويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شهادات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه بغير معقب عليها.

٧) تناقض الشهود فى أقوالهم لا يعيب الحكم ولا يقدرح فى سلامته ما دام قد إستخلص الحقيقة من أقوالهم إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه.

٨) قضاء محكمة النقض قد إستقر على أن إجراءات تحرير المضبوطات وفقاً لما نصت عليه المادة ٥٢ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية لا يوجب على مخالفتها أى بطلان وترك الأمر فى ذلك إلى إطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل وأن الأحراز المضبوطة لم يصل إليها العبث.

٩) لما كان ما يثيره الطاعنان من اختلاف وزن المخدر وشكله مردود بما هو مقرر من أنه متى كانت المحكمة قد إطمأنت إلى أن العينة المضبوطة هى التى أرسلت للتحليل وصار تحليلها وإطمأنت كذلك إلى النتيجة التى إنتهى إليها التحليل - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فلا تثير عليها إن هى قضت فى الدعوى بناء على ذلك ولا جناح عليها إن هى إلتفت عن الرد على دفاعه فى هذا الشأن ما دام أنه ظاهر البطلان وبعيد عن محجة الصواب.

١٠) لما كان الحكم قد أورد : " أنه بالنسبة للمتهم الثانى فإن ركن علمه بالمخدرات مستفاد من ملازمته للمتهم الأول ثم قيادته السيارة من الإسكندرية ومن الحالة التى كانت عليها المخدرات بالسيارة فقد عثر عليها بداخل الحقيبة الخلفية وعلى المقعد الخلفى وفى الفراغ بين هذا المقعد والمقعد الأمامى أى كانت خلف المتهم المذكور مباشرة مما يقطع بأنه كان قد علم بأمرها وشارك بصفته القائد فى وضعها على هذه الصورة "، وكان تقصى العلم بمحقيقة الجواهر المخدرة هو من شئون محكمة الموضوع، وإذ كان هذا الذى ساقته المحكمة فيما تقدم كافياً فى الدلالة على أن الطاعن الثانى كان يعلم بكنه المادة المخدرة المضبوطة فإن ما ينمى فى هذا الخصوص لا يكون له محل.

١١) لما كان من المقرر أن حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق.

١٢) الجرائم على إختلاف أنواعها - إلا ما إستثنى بنص خاص - جائز إثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها البيئة وقرائن الأحوال فلا يصح مطالبة القاضى بالأخذ بدليل دون دليل أو التقيد في تكوين عقيدته بدليل معين.

١٣) العبرة في المحاكمات الجنائية هي بإقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه فله أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة يوتاح إليها ما دام أن هذا الدليل له مأخذه الصحيح من أوراق الدعوى.

١٤) لما كان الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانونى السليم، وكانت المحكمة قد رأت أن أوراق الدعوى خالية من الدليل البينى القاطع على قيام واقعة الجلب في حق الطاعن الأول وقدرت أنه نظراً لكبر حجم كمية المخدرات المضبوطة وما قرره جميع الشهود من أنه يتجر في المواد المخدرة وإنتهت إلى أن التكليف الصحيح للواقعة قبله هو حيازة جوهر مخدر بقصد الإتجار فلا يكون هناك وجه لدعوى الإخلال بحق الدفاع أو البطلان في الإجراءات ذلك أن المراد بجلب المخدر هو إستيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظاً في ذلك طرحة وتداوله بين الناس متى تجاوز بفعله الخط الجرمي ومن حق المحكمة أن تنزل على الواقعة التي صحت لديها الوصف القانونى السليم نزولاً من الوصف المبين بأمر الإحالة وهو الجلب إلى وصف أخف هو الحيازة بقصد الإتجار ولا يتضمن هذا التعديل إسناداً لواقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الواقعة التي إتخذها أمر الإحالة أساساً للوصف الذي إرتآه.

١٥) من المقرر أن سكوت المدافع عن التمسك بإعادة مناقشة الشهود في حضرته ومواصلة المرافعة دون إصرار على طلب سماعهم إنما يفيد أنه قد تنازل عن ذلك ضمناً.

١٦) لما كان الثابت بمحاضر جلسات المحاكمة أن المحامي الموكل عن الطاعن الثانى..... قد تولى في مرافعته الدفاع عن موكله فقط مشيراً إلى إختلاف موقفه عن موقف الطاعن الأول فإن مفاد ذلك أنه حضر جلسات المحاكمة موكلاً عن الطاعن الثانى وحده يكون ما ورد ببعض تلك المحاضر من إثبات حضوره مع الطاعن الأول أو مع الطاعنين معاً هو مجرد خطأ مادى لا يقدح في صحة الحكم أو يؤثر في سلامة إجراءات المحاكمة. هذا فضلاً عن أن كلاً من الطاعنين قد إنفرد بالدفاع عنه أكثر من محام تسنى له

أن يبدى ما يعن له من أوجه الدفاع فى نطاق مصلحة موكله الخاصة دون غيرهما بما تنضى معه مظنة الإخلال بحق أيهما فى الدفاع.

١٧) لما كان الثابت بمحاضر جلسات محاكمة أن الشاهد التاسع المقدم..... قد توفى إلى رحمة الله وبات سماع شهادته متعذراً فلا على المحكمة أن تقرر تلاوة أقواله بالجلسة، ذلك أن تلاوة أقوال الشاهد الغائب هى من الإجازات ولا تكون واجبة إلا إذا طلب المتهم أو المدافع عنه ذلك وهو ما خلعت محاضر جلسات المحاكمة من إثباته الأمر الذى ينتفى معه وجه الطعن على الحكم فى هذا الخصوص.

١٨) من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب على محكمة الموضوع سماع ما يديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أنه متى كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة.

١٩) لما كان من المقرر أن جريمة إحراز أو حيازة المخدر من الجرائم المستمرة، وكان وقوع الجريمة موضوع الدعوى الماثلة وإن بدأ بدائرة محافظة الإسكندرية وكان ضبط المخدر قد تم عند الكيلو متر ٥٣/٥٢ من الطريق الصحراوي إلى القاهرة فى مكان تابع لمحافظة الجيزة إلا أنه ليس من شأن هذا أن ينفى وقوع الجريمة بدائرة اختصاص محافظة البحيرة التى مر بها الطاعنان حيث فطن أفراد الكمين الأول إلى مرور سيارتهما، ولا يغير من ذلك الأمر أن يكون ضبطهما قد اقتضى استمرار المطاردة حتى حدود المحافظة التالية والحكم المطعون فيه إذ اعتنى هذا النظر واعتبر أن الدفع بعدم اختصاص محكمة جنابات دمنهور على غير سند من القانون فإنه لا يكون قد خالف القانون فى شئ ويكون النعى عليه فى هذا الخصوص غير سديد.

٢٠) لما كانت المادة ٣٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن تشكل محكمة الجنابات من ثلاثة من مستشارى محكمة الاستئناف، وكانت المادة ٣٦٧ من القانون ذاته تنص على أن " تعين الجمعية العامة لكل محكمة من محاكم الاستئناف فى كل سنة بناء على طلب رئيسها من يعهد إليه من مستشاريها القضاء بمحاكم الجنابات وأنه إذا حصل مانع لأحد المستشارين المعينين لدور من أدوار محكمة الجنابات يستبدل به آخر من المستشارين يندبه رئيس محكمة الاستئناف، ويجوز عند الاستعجال أن يجلس مكانه رئيس المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التى تتعد بها محكمة الجنابات أو وكيلها، ولا يجوز فى هذه الحالة أن يشترك فى الحكم أكثر من واحد من غير المستشارين " وكان مؤدى ذلك أن الشارع لم يرتب البطلان إلا فى هذه الحالة الأخيرة التى تشكل فيها الدائرة من أكثر من واحد من غير المستشارين. لما كان ذلك، وكان البين من مطالعة ملف طلب الرد رقم ٢٠٩ لسنة ٣٥ قضائية إستئناف الإسكندرية أن هذا الطلب قد نظرت به محكمة جنابات دمنهور مشكلة من ثلاثة من مستشارى محكمة إستئناف الإسكندرية فى حضور ممثل للنائب العامة وأصدرت فيه حكمها بتاريخ ٥ من مارس سنة ١٩٧٩ لاضاً بقبول طلب الرد شكلاً وفى

الموضوع برفضه ويتخيرم طالب الرد مبلغ ثلاثمائة جنيه ومصادرة الكفالة فإن حكمها يكون قد صدر من هيئة مشكلة وفق القانون، ولا يؤثر في هذا أن تكون تلك الدائرة مختصة أصلاً بالمواد المدنية ذلك أن توزيع العمل على دوائر محكمة الاستئناف وبالتالي تعيين من يعهد إليه من المستشارين القضاء بمحكمة الجنايات لا يعدو أن يكون تنظيمًا إداريًا بين دوائر المحكمة المختصة وليس من شأن ذلك التوزيع أن يخلق نوعاً من الاختصاص تنفرد به دائرة دون دائرة أخرى لما لا يترتب البطلان على مخالفته، ويكون ما يدعيه الطاعنان من بطلان الحكم الصادر في دعوى الرد لصدوره من دائرة لا اختصاص لها بإصداره لا أساس له.

٢١) لما كان الأصل في الإجراءات الصحية، فإن الحكم برفض طلب الرد الأصلي الصادر بتاريخ ٥ من مارس سنة ١٩٧٩ من قبل أن يحاط أعضاء الهيئة التي أصدرته علماً بمحصل التقرير بطلب ردهم - يكون قد صدر صحيحاً في القانون ويكون النعي على الحكم بالبطلان لصدوره من هيئة معجوبة عن نظر الدعوى الجنائية على غير سند ويتعين رفضه.

الطعن رقم ١٧٦٦ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٢٧ بتاريخ ١٩٨١/٢/٥

من المقرر أنه يشترط في الدفاع الجوهرى كما تلتزم المحكمة بالعرض له والرد عليه أن يكون مع جوهرية جدياً يشهد له الواقع ويسانده، فإذا كان عارياً من دليله وكان الواقع يدحضه - كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة - فإن المحكمة تكون في حل من الالتفات عنه دون أن تتناول الرد عليه في حكمها ولا يعتبر سكوتها عن ذلك إخلالاً بحق الطاعن في الدفاع ولا قصوراً في حكمها.

الطعن رقم ٢١٠٦ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٣٨ بتاريخ ١٩٨١/٢/٥

لما كان من المقرر أن الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابهته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يقرع سمع المحكمة ويصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه فى طلباته الختامية وكان بين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة والتي أختتمت بصدور الحكم المطعون فيه أن المحكمة بعدما إستتمعت إلى أقوال أحد شهود الإنبات وناقشه الدفاع أشارت النيابة والمدافع بالإكتفاء بتلاوة أقوال بقية الشهود وتليت وترافع المدافع وقال فى سياق مرافعته " أين الشهود الحقيقيين، وأين محصل عربة الدخان، وسائق العربة، وتباع عربة الدخان - أين هؤلاء ثم لماذا لم يقم السيد وكيل النيابة بسؤال والدته المتهم وهى جزئية مهمة "، ولم يطلب مناقشة هؤلاء الشهود حتى ختم مرافعته بطلب البراءة ورفض الدعوى المدنية، وعلى ذلك فتسأل المدافع عن الطاعن فى مرافعته عن شهود الواقعة لا يعد طلباً بالمعنى السالف ذكره.

الطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٣٥٠ بتاريخ ١٦/٤/١٩٨١

من المقرر أن الطلب الذى تلزم محكمة الموضوع بإجابه أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه فى طلباته الختامية. ولما كان البين من محضر جلسة المحاكمة التى أختتمت بصدور الحكم المطعون فيه أن المدافع عن الطاعن وإن إستهل مرافعته بطلب ضم القضية الخاصة بمقتل والد الطاعن إلا أنه أتم مرافعته فى الدعوى دون أن يصر على هذا الطلب فى طلباته الختامية مما يفقده خصائص الطلب الجازم فلا تترتب عل الحكم إذ هو إلتفت عن هذا الطلب ولم يرد عليه وفضلاً عن ذلك فإن البين من سياق مرافعة المدافع عن الطاعن أن الإتهام قام على أن سبب الحادث هو الأخذ بالثار، وكان طلب ضم القضية المشار إليها إنما يتصل بالباعث على الجرعة وهو ليس من عناصرها أو ركناً من أركانها فلا على المحكمة إن هى إلتفت عنه وهو بهذه المثابة لا يقتضى رداً صريحاً مستقلاً طالما أن الدليل الذى قد يستمد منه ليس من شأنه أن يؤدى إلى البراءة، أو يوهن من الدليل المستمد من أقوال الشهود فى الإثبات، بالإضافة إلى أن الحكم قد ركن فى بيان الباعث على الجريمة إلى أقوال الطاعن فى التحقيقات وأقوال الشاهد الثانى محضر جلسة المحاكمة وهو ما لا يجادل فيه الطاعن - ومن ثم فلا يقبل منه التمسك على الحكم فى هذا الصدد.

الطعن رقم ٢٢٢١ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ١٨٥ بتاريخ ٢٥/٢/١٩٨١

محكمة الموضوع ليست ملزمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى والرد على كل شبهة يثيرها على إستقلال، إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التى يوردها الحكم، وفى عدم إيرادها هذا الدفاع ما يدل على أنها أطرحت إطمئناناً منها للأدلة التى عولت عليها فى الإدانة.

الطعن رقم ٢٣٠٩ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٥٩٤ بتاريخ ١/٦/١٩٨١

لما كان من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة بتعقب المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى فى كل جزئية يثيرها فإنه يكفى لسلامة الحكم أن يثبت أو كان الجريمة وبين الأدلة على وقوعها من المتهم.

الطعن رقم ٢٤٢٠ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٥٤٦ بتاريخ ٢٥/٥/١٩٨١

لما كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى وفى كل شبهة يثيرها والرد على ذلك ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت السانفة التى أوردها الحكم، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص يكون فى غير محله.

الطعن رقم ٢٦٠١ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١٩٨١/٤/٢

لما كانت المادة ٦٠ من قانون العقوبات إنما تتيح الأفعال التى ترتكب عملاً بحق قرره القانون، وإذا كان الأصل أن أى مساس بجسم الإنسان مجرمه قانون العقوبات، وكان ليس من حق المدرس التصدى بالضرب على التلاميذ، فإن ما يثيره الطاعن من هذا الصدد يكون غير مقبول. فضلاً عن أنه لا يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أنه أثار هذا الدفاع - وهو من الدفوع الموضوعية - أمام محكمة الموضوع ولا يدعى إثارة أمامها.

الطعن رقم ٣٣٨١ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٥٠٧ بتاريخ ١٩٨١/٥/١٤

(١) من المقرر أنه لا يقدح فى إستدلال الحكم إبتناؤه على أدلة لا يجمعها التاسق التام ما دام قد إستخلص الإدانة منها بما لا تناقض فيه.

(٢) من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تعول على أقوال الشاهد فى أى مرحلة من مراحل الدعوى ما دامت قد إطمأنت إليها.

(٣) لا يقدح فى سلامة الحكم أن يكون قد ذكر أنه إستخلص أقوال الشاهدين مما أدليا به فى محضر جلسة المحاكمة وفى التحقيق الإبتدائى مع أنها لم ترد بنصها الذى حصله الحكم إلا فى أحدهما دون الآخر ذلك بأن الخطأ فى تحديد مصدر الدليل - بفرض وقوعه - لا يضيع أثره ما دام له أصل صحيح فى الأوراق.

(٤) لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم متفقة مع ما إستند إليه الحكم منها ولا يؤثر فى النظر إختلاف الشهود فى بعض التفاصيل التى لم يوردها الحكم ذلك بأن محكمة الموضوع فى سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تظمن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها.

(٥) لما كان محامى الطاعن لم يعترض على سماع أقوال الشاهد بغير يمين وقد تم ذلك فى حضوره فقد سقط حقه فى التمسك بهذا البطلان الذى يتصل بإجراء من إجراءات التحقيق بالجلسة وفقاً للمادة ٣٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية ولا يعيب الحكم - من بعد - إذا هو إعتد على هذه الشهادة لما هو مقرر من أنه وإن كانت الشهادة لا تتكامل عناصرها قانوناً إلا بحلف اليمين إلا أن ذلك لا ينفى عن الأقوال التى يدلى بها الشاهد بغير حلف يمين أنها شهادة، فالشاهد من إطلع على الشئ عياناً وقد إعتبر القانون - فى المادة ٢٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية - الشخص شاهداً بمجرد دعوته لأداء الشهادة سواء أداها بعد أن يحلف اليمين أو دون أن - يحلفها ولما كان من حق محكمة الموضوع أن تعتمد فى قضائها بالإدانة على

أقوال شاهد سمع على سبيل الاستدلال، وكانت المحكمة قد إطمأنت إلى أقوال والد المجنى عليها التي أبداها بجلسة المحاكمة بغير حلف يمين فإنه لا يقبل من الطاعن مصادرة المحكمة في عقيدتها.

٦) الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق كما أنها غير ملزمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه والرد على ما كان منها ظاهر البطلان.

٧) من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستعصى على الملاءمة والتوفيق.

٨) محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقرير الخبير المقدم إليها وما دامت قد إطمأنت إلى ما جاء به فلا يجوز مصادرتها في ذلك.

٩) التناقض الذي يبطل الحكم هو الذي يكون واقعاً في الدليل الذي تأخذ به المحكمة فيجعله منهادماً متساقطاً لا شئ منه باقياً يمكن أن يعتبر قواماً نتيجة سليمة يصح معه الإعتماد عليها والأخذ بها.

١٠) من المقرر أن محكمة الموضوع سلطة الجزم فيما لم يجزم به الخبير في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أبدت ذلك عندها وأكدته لديها.

١١) أخذ الحكم بدليل إحتمالى غير قاطع فيه ما دام قد أسس الإدانة على اليقين.

١٢) إذا كان تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من إعراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع فلها وهي تقضى في الدعوى أن ترجح بين آراء الخبراء المتعارضة.

١٣) إنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يديه المتهم من أوجه دفاع وتحقيقه إلا أن للمحكمة إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عدم إيجابتها هذا الطلب.

١٤) من المقرر أن الطلب الذي تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصير عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية.

١٥) إذ يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن لم يطلب مناقشة الطبيب المعالج أو معاينة مكان الحادث فليس له من بعد النعي على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تره من جانبها لزوماً لإجرائه.

الطعن رقم ٣٤٧٠ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٥٦٧ بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٧

لما كانت محكمة الموضوع لا تلتزم بالرد على كل دفاع موضوعي للمتهم، إكتفاء بأدلة الثبوت التي عولت في قضائها بالإدانة.

الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٨٩٣ بتاريخ ١٩٨١/١١/١٢

إذ كانت المحكمة لا تلتزم بأن تتبع المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت الساتفة التي أوردتها الحكم فإن ما يثيره الطاعن من إلتفات الحكم عن الرد على دفاعه بعدم رؤية بعض الشهود للمطواة في يد الطاعن لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٧٦٣ بتاريخ ١٩٨١/١٠/٢٧

١) قضاء محكمة النقض قد استقر على إعتبار الإحالة من مراحل التحقيق، وأن المحكمة هي جهة التحقيق النهائي ويجوز للمتهم أن يطلب منها إستكمال ما فات مستشار الإحالة من إجراءات التحقيق وإبداء دفاعه بشأنها أمامه ومن ثم فلا محل للقول بوجود ضرر يستدعي بطلان قرار الإحالة وإلا ترتب على البطلان إعادة الدعوى إلى جهة التحقيق من بعد إتصالها بالمحكمة وهو غير جائز.

٢) لما كانت المادة ٣٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن "محكمة الجنايات في جميع الأحوال أن تأمر بالقبض على المتهم وإحضاره ولها أن تأمر بحبسه إحتياطياً، وأن تفرج بكفالة أو بغير كفالة عن المتهم المحبوس إحتياطياً. فإنه لا وجه لما يقوله الطاعن من أن المحكمة كونت رأيها في الدعوى قبل إكمال نظرها بإصدارها الأمر بالقبض عليه وحبسه.

٣) لما كانت ديباجة الحكم المطعون فيه قد تضمنت عبارة "وبجلسة اليوم نظرت الدعوى على الوجه الموضح تفصيلاً لحضر الجلسة" إلا أنه من الواضح أن المعنى المقصود من ذلك هو أن إجراءات نظر الدعوى وردت تفصيلاً بمحاضر جلسات المحكمة، ولا يعدو ما ورد من خطأ في ديباجة الحكم أن يكون خطأ مادياً لا يؤثر في سلامته.

٤) محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى، حسبما يؤدي إليه إقتناعها، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق.

٥) للمحكمة كامل الحرية في أن تستمد إقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تطمئن إليه طالما أن هذا الدليل له مأخذ الصحيح من الأوراق.

٦) وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله منزلة التي يراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه.

٧) تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم أو يقدرح في سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم إستخلاصاً سائفاً لا تناقضاً فيه.

٨) محكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشاهد بالتحقيقات ولو خالفت أقواله أمامها.

٩) من المقرر أنه ليس بلازم أن يورد الحكم ما أثاره الدفاع من وجود تناقض بين الدليين ما دام أن ما أورده في مدوناته يتضمن الرد على ذلك الدفاع إذ المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد عليها على إستقلال طالما أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم.

١٠) من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر إنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتم عما يضره في نفسه، وإستخلاص هذه النية موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية.

١١) الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابه أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية.

١٢) إجراءات التحريز إنما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلاناً. بل ترك الأمر في ذلك إلى إطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل.

١٣) إذ كان ما أورده الحكم فيما تقدم يستقيم به إطراح دفاع الطاعن بشأن طلب إجراء المعاينة وكان هذا الدفاع لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى إستحالة حصول الواقعة بل كان المقصود به إثارة الشبهة في الأدلة التي إطمأت إليها المحكمة ويعتبر دفاعاً موضوعياً لا تلتزم بإجابه.

الطعن رقم ١٧٠٧ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٧٣٢ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٨١

١) لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن طلب ضم قضية بقصد إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي إطمأت إليها المحكمة - فضلاً عن أن الحكم قد رد عليه بما يبرر إطراحه - هو طلب لا يتجه مباشرة إلى نفي الفعل المكون للجريمة، فلا على المحكمة إن هي أعرضت عنه وإلغت عن إجابه، وما يثيره الطاعن في شأنه إنما ينحل في حقيقته إلى جدل في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع.

٢) لحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وماتر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولما أصلها في الأوراق.

٣) لا يشترط لتوافر جريمة الإهانة المنصوص عليها في المادة ١٣٣ من قانون العقوبات أن تكون الأفعال والعبارات المستعملة مشتملة على لذف أو إسناد أمر معين، بل يكفي أن تعمل معنى الإساءة أو المساس بالشعور أو الغضب من الكرامة، إنه يكفي لتوافر القصد الجنائي فيها تعمد توجيه ألفاظ تعمل بذاتها معنى الإهانة إلى الموظف سواء أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها بغض النظر عن الباعث على توجيهها.

٤) إذا كان دفاع المتهم غير منتج في الدعوى فلا تشرب على الحكمة إن هي لم تحققه أو أغفلت الرد عليه.

٥) من المقرر أنه يجوز للمحكمة الإستعانة عن سماع الشهود إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك يستوى أن يكون القبول صريحاً أو ضمناً.

٦) الأصل أن محكمة ثاني درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه، ولا تلزم بسماع الشهود إلا من كان يجب على محكمة أول درجة سماعهم.

٧) من المقرر أنه لا يبنى على سكوت المتهم عن المرافعة في الجرح الطعن على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع ما دام لا يدعى أن المحكمة منعت من مباشرة حقه في الدفاع.

٨) المستفاد مما أثبت بمحاضر الجلسات أمام المحكمة بدرجتيها أن محاكمة الطاعن قد تمت بغرفة المداولة في جلسات سرية، ولما كان الأصل في الإجراءات الصحة ولا يجوز الإدعاء بما يخالف ما ثبت منها سواء في محضر الجلسة أو في الحكم إلا بالطعن بالتزوير، فإنه لا يقبل من الطاعن قوله بأن محاكمته لم تجر في جلسات سرية ما دام لم يتخذ من جانبه إجراء الطعن بالتزوير فيما دون بمحاضر الجلسات عن سرية المحاكمة.

٩) من المقرر أنه يكفي في بيان وجه الضرر الموجب للتعويض أن يثبت الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الضار الذي حكم بالتعويض من أجله، ولا يقدح في سلامته عدم بيان وجه الضرر الأدبي والمادى ما دام قد أثبت وقوع الفعل الضار بما يتضمن بذاته الإحاطة بأركان المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية الأمر الذي يستوجب الحكم على مقارفه بالتعويض وذلك مما هو مقرر من أنه إذا كانت المحكمة قد حكمت للمدعى بالحقوق المدنية بالتعويض المؤقت الذي طلبه ليكون نواة للتعويض الكامل بانية ذلك على ما ثبت لها من أن المحكوم عليه هو الذي ارتكب الفعل الضار المسند إليه، فهذا يكفي لتبرير التعويض الذي قضت به.

١٠) من المقرر - إعمالاً للمادة ٩١ من قانون المحاماة رقم ٦١ سنة ١٩٦٨ - أن مناط عدم جواز مساءلة المحامي عما يدلى به في مرافعة الكتابية أو الشفوية أن يكون ما أورده مما يستلزمه حق الدفاع وذلك لما هو مقرر من أن حق الدفاع من الحقوق المباحة فلا يسأل صاحبه إلا إذا انحرف به وإستعمله إستعمالاً غير مشروع. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن بالأسباب السانعة التي أوردها أن ما وجهه إلى هيئة المحكمة المعتبرى عليها هو ألفاظ جارحة تحمل بذاتها معنى الإهانة لهيئة المحكمة وتخرج بالتالى عن مستلزمات حق الدفاع فإن تملله بأن ما بدر منه كان إستعمالاً مشروعاً لحق الدفاع عن موكله لا يكون سديداً.

الطعن رقم ٢١٢٠ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ١١٠٣ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٨١
لما كان من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أن للمحكمة إن كانت قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى أن تعرض عن ذلك بشرط بيان علة عدم إجابة هذا الطلب، وكان الحكم قد أطرحت طلب نذب خبير حسابى فى الدعوى لما رآته المحكمة من أن مهمة الخبير لا تعدو أن تكون تكراراً للمهمة التى سبق أن قامت بها لجنة الجرد التى إطمأنت المحكمة إلى تقريرها فإنه لا يكون هناك محل لما ينعاه الطاعن فى هذا الشأن.

الطعن رقم ٢١٤٨ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ١١٣٦ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٨١
لما كانت المادة ١٠٧ مكرراً من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ تنص على أنه " يحظر بغير ترخيص من وزارة الزراعة إقامة أى مبانى أو منشآت فى الأراضى الزراعية عدا الأراضى التى تقع داخل كردون المدن، وتلك المخصصة لخدمتها أو سكناً لمالكها ويصدر مجلس الوزراء بناء على عرض وزير الزراعة قراراً يحدد شروط وأوضاع ومنحه الترخيص والمناطق الجائز منح فيها ". وكان ما أورده الطاعن من أن الأرض المقامة فيها المبانى هى من الأراضى البور غير الصالحة للزراعة لا يخرج الواقعة من نطاق التأليم بمقتضى النص المتقدم ما دام أنه لا يدعى أن المبانى أقيمت فى أرض تقع داخل كردون المدينة أو أنها مخصصة لخدمة أرض زراعية أو سكناً لمالكها، فلا تثريب على محكمة الموضوع بدرجتها إن هى إلتفتت عن هذا الدفاع القانونى ظاهر البطلان بفرض إثارته.

الطعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ١٢٢٩ بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٨١
لئن كان من المقرر أن إختتام الدفاع مرافعة بطلب البراءة أصلياً، وطلب سماع شاهد معين بصفة إحتياطية يعد طلباً جازماً تلتزم المحكمة بإجابهه إذا لم تنته فى قضائها إلى البراءة وإلا تكون أخلفت بحق المتهم فى الدفاع. إلا أنه لما كان البين من محاضر الجلسات أن الشاهد الذى أصر الدفاع على سماع أقواله ولم تسأله

الحكمة، إنما هو... وكيل شيخ الخفراء، وهو شاهد إثبات على... وحده دون غيره من الطاعنين على ما صرح به الدفاع نفسه في مرافعته وكان الطعن المقدم من الطاعن المذكور غير مقبول شكلاً لعدم تقديم أسباباً لطعنه على ما أوردته المحكمة آنفاً، وكانت الواقعة المسندة إليه مستقلة عن الوقائع المسندة إلى مسائر الطاعنين، وإن جمعتها بها دعوى واحدة، فإن هذا الوجه من أوجه النعمى لا يكون متصلاً بغيره من الطاعنين.

الطعن رقم ٢٤٥٠ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٢٠ بتاريخ ١٩٨٢/١/١٠

لما كان ما يشره الطاعن فى شأن خلو الملف المطبوع من صورة التقرير المقدم من الطبيب المعالج فإنه - بفرض ثبوته - مردود بأنه لا إخلال فى ذلك بحق الدفاع، ذلك لأنه كان فى وسع محامى المتهم وقد لاحظ هذا النقض أن يستوفيه بطلب الإطلاع على أصل التقرير المودع ملف القضية.

الطعن رقم ٢٦٤٣ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٥٧ بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٠

يبين من الإطلاع على محضر جلسات المحاكمة بدرجتها، أن الطاعن لم يدفع الاتهام المسند إليه بما يثبته فى طعنه من أنه طلب نذب خير لتقدير قيمة الأعمال محل الاتهام، كما أن تقديمه ترخيصاً بالبناء عن طابقيين مغايرين للبناء محل الاتهام يقل تكلفة كل منهما عن خمسة آلاف جنيه، لا يعد طلباً صريحاً بنذب خير أو إجراء تحقيق فى هذا الشأن، إنما هو من قبيل الدفاع الذى لا ينصرف إلا إلى مجرد التشكيك فى الدليل المستند من الأوراق توصلًا إلى عدم تعويل المحكمة عليه، مما يكون الرد عليه مستفاداً من الحكم بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت التى أخذت بها المحكمة.

الطعن رقم ٢٧٣٨ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ١١٤ بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٧

لما كان من المقرر وجوب حضور محام مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات يتولى الدفاع عنه، وكانت المادة ٣٧٧ من قانون الإجراءات تقضى بأن المحامين المقبولين للمرافعة أمام محكمة الاستئناف أو المحاكم الابتدائية يكونون مختصين دون غيرهم بالمرافعة أمام محكمة الجنايات، وكان يبين من كتاب نقابة المحامين المرفق، أن المحامى الذى تولى - وحده - الدفاع عن الطاعن، غير مقبول للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية إذ أنه كان ما يزال مقيداً بجدول المحامين تحت التمرين فى ذلك الوقت، فإن إجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطلّة مما يعيب الحكم ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٤٤٢٣ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ١٦٥ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٨

فى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستأهل رداً طالما كان الرد عليها مستفاداً من أدلة الثبوت التى أوردتها الحكم.

الطعن رقم ٤٤٤٩ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٨١ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٩

لا كات الواقعة المادية الميه أامر الإحالة مطروحة بالجلسة وهى بداتها الواقعة التى دارت عليها المرافعة ولم تجر المحكمة تعديلا فى وصف التهمة فإن ما يثيره الطاعن من دعوى الإخلال بحق الدفاع يكون فى غير محله

الطعن رقم ٤٥٢٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٤٦٨ بتاريخ ١٩٨٢/٤/٨

من المقرر أن المحكمة متى أمرت بإقفال باب المرافعة فى الدعوى وحجزتها للحكم فهى بعد لا تكون ملزمة بإجابة طلب التحقيق الذى يديه الطاعن فى مذكرته التى يقدمها فترة حجز القضية للحكم أو الرد عليه - سواء قدمها بتصريح منها أو بغير تصريح ما دام لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة وقبل إقفال باب المرافعة فى الدعوى ومن ثم فإن النعى بقالة الإخلال بحق الدفاع يكون فى غير محله.

الطعن رقم ٤٥٨٩ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٢١٨ بتاريخ ١٩٨٢/٢/١٦

من المقرر أن المحكمة لا تلزم بتابعة التهم فى مناحى دفاعه الموضوعى وتقصيها فى كل جزئية منها للرد عليها ردا صريحا وإنما يكفى أن يكون الرد مستفاداً من أدلة الثبوت التى عولت عليها فى حكمها كما هو الحال فى الدعوى.

الطعن رقم ٤٨٧٠ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٣١٠ بتاريخ ١٩٨٢/٣/٩

١) من المقرر أن الإشراك فى التزوير يتم غالباً دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليها ومن ثم يكفى لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها سائفاً تبرره الوقائع التى أثبتتها الحكم.

٢) القصد الجنائى فى جريمة التزوير يتحقق متى تعمد الجانى تغيير الحقيقة فى المهرج مع إلتواء إستعماله فى الغرض الذى من أجله غيرت الحقيقة فيه، وأنه لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة وإستقلالاً عن توافر هذا الركن ما دام قد أورد من الوقائع ما يشهد بقيامه.

٣) من المقرر أن الضرر فى تزوير الأوراق الرسمية مفترض لما فى التزوير من تقليل الثقة بها على اعتبار أنها من الأوراق التى يعتمد عليها فى إثبات ما ورد فيها.

٤) لا يلزم فى التزوير المعاقب عليه أن يكون متقناً بحيث يلزم لكشفه دراية خاصة بل يستوى أن يكون واضحاً لا يستلزم جهداً فى كشفه أو متقناً يتعذر على الغير أن يكشفه ما دام أن تغيير الحقيقة فى الحالتين يجوز أن يتخذ به بعض الناس.

٥) إمكان كشف التزوير لمن تكون لديهم دراية خاصة تسهل لهم إدراك هذه الحقيقة لا ينفي صفة الجريمة ما دام المحرر ذاته يجوز أن يتخدع به بعض الناس.

٦) لا يشترط في جريمة تزوير المحررات الرسمية أن تصدر فعلاً من الموظف المختص بتحريرها بل أن الجريمة - كما هو الحال في الدعوى الماثلة - تتحقق بإصطاع المحرر ونسبته كذباً إلى موظف عام للإيهام برسميته.

٧) لا يشترط - كما تسبغ الرسمية على الورقة - أن تكون محررة على غودج خاص ذلك أن صفة الورقة إنما يسبغها عليها محررها وليس طبعها على غودج خاص.

٨) الركن المادي في جريمة استعمال محرر مزور يتم بمجرد تقديم ورقة تكون في ذاتها مزورة تزويراً يعاقب عليه القانون.

٩) إثبات مساهمة الطاعن في مقارفة جريمة التزوير يفيد حتماً توافر علمه بتزوير المحرر الذي أسند إليه استعماله.

١٠) لما كان البين من الإطلاع على محضر جلسة المحكمة أن المحكمة فضت الحرز المحتوى على المحرر المزور في حضور الطاعن والمدافع عنه ومن ثم فقد كان المحرر معروضاً على بساط البحث والناقشة في حضور الخصوم وكان في مكنة الطاعن الإطلاع عليه إذا ما طلب من المحكمة ذلك.

١١) من المقرر أن إجراءات التحريز المنصوص عليها في المواد ٥٥، ٥٦، ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية إنما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلاناً بل ترك الأمر في ذلك إلى إطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل.

الطعن رقم ٥٤١٠ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٢٣٧ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٠

من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بأن تتبع اتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال إذ الرد مستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم، فإن ما يثيره الطاعن في شأن عدم وجود عجز بالمخزن المدعى بسرقة أو كسر بابيه وحسن سيره وسلوكه وعدم قدرته صحياً على ارتكاب الفعل لا يعدو أن يكون مجادلة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأديباً من ذلك إلى مناقضة الصورة التي إرسمت في وجدان قاضى الموضوع بالدليل الصحيح وهو ما لا تقبل إثارته لدى محكمة النقض.

الطعن رقم ٥٤٤٦ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٤٠٧ بتاريخ ١٩٨٢/٣/٢٨

- من المقرر أنه وإن كان الموكل لا يكتب للمحامى مذكرته التي تضمنت وقائع القذف إلا أنه بالقطع بمده بكافة المعلومات والبيانات اللازمة لكتابة هذه المذكرة التي يبدو عمل اغامى فيها هو صياغتها صياغة

قانونية تتفق وصالح الموكل في الأساس ولا يمكن أن يقال أن الحمamy يتدع الوقائع فيها، ومن ثم فلا يلزم لساءلة الموكل عما ورد بها أن يكون قد وقع بنفسه عليها أو أن يقوم الدليل على أنه أملاها على محاميه. - من المقرر أيضاً أن حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ليس إلا تطبيقاً لمبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه وأن هذا الحق أبعد ما يكون إرتباطاً بالضرورة الداعية إليه، فقد جرى قضاء النقض على أن الفصل فيما إذا كانت عبارات السب والقذف مما يستلزمه الدفاع متروك لمحكمة الموضوع.

الطعن رقم ٥٧٠٨ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٣٣٥ بتاريخ ١٩٨٢/٣/١١

- لما كان الأصل أن حضور محام عن المتهم بجنحة غير واجب قانوناً إلا أنه متى عهد إلى محام بالدفاع عنه فإنه يتعين على المحكمة أن تسمعه متى كان حاضراً. فإذا لم يحضر فإن المحكمة لا تنفذ بسماعه ما لم يثبت غيابه كان لعذر قهرى.

- لا يجوز أن يبنى على سكوت المتهم عن المرافعة فى الجنح الطعن على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع ما دام لا يدعى أن المحكمة قد معته من المرافعة الشفوية بالجلسة.

- ومن المقرر أيضاً أن المحكمة لا تلزم بمنح المتهم أجلاً لتقديم مستندات ما دام قد كان فى استطاعته تقديمهما وإذا كان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو الحمamy الحاضر معه قد دفع بان إعلان المتهم بالجلسة لم يكن حاصلًا فى الميعاد الذى قرره القانون أو أن عذراً قهرياً قد طرأ فمنعه من تحضر الدفاع وتجهيز المستندات فى هذا الميعاد فلا تثريب على المحكمة أن هى رفضت طلب التأجيل لهذا السب ويكون النعى على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع غير سديد.

الطعن رقم ٥٧٢٤ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٢٩٩ بتاريخ ١٩٨٢/٣/٧

كان الثابت من محضر جلسة ١٩٧٩/١٢/٨ التى حجزت فيها محكمة ثانى درجة الدعوى للحكم أن الحاضر عن الطاعن ترافع دون طلب سماع الشهود فإنه لا على المحكمة إذ هى لم تستجب إلى طلبه إعادة الدعوى إلى المرافعة لهذا الغرض - بفرض صحة ما ذهب من أنه تمسك به فى مذكرته المصرح بها - ذلك أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة طلب التحقيق الذى يبدى فى مذكرة مقدمه بعد حجز الدعوى للحكم. سواء بتصريح منها أو بغير تصريح - ما دام قد سبقهما دفاع شفوى بجلسة المحاكمة لم يتمسك فيه الطاعن بهذا الطلب.

الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٣٣١ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٨

لما كان من المقرر أن محكمة لا تلتزم بالرد صراحة على أوجه الدفاع الموضوعية لأن الرد عليها يستفاد من الحكم. بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التى أخذت بها، فإن ما يثيره الطاعن فى شأن التقرير الفنى أو أوجه الدفاع التى أبداها بذكرته المقدمة إلى محكمة ثانى درجة - بفرض صحته - يكون فى غير محله.

الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٣٧٠ بتاريخ ١٩٨٢/٣/١٦

لما كانت الطاعة لم تطلب توكيل محام للدفاع عنها وكان الغامى المنتدب قد ترفع الدعوى حسبما أعلته عليه واجبات مهنته ورسخته تقاليداً فإن دعوى الإخلال بحق الدفاع أو بطلان الإجراءات لا يكون لها وجه.

الطعن رقم ١٠٢٦ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٤٨٥ بتاريخ ١٩٨٢/٤/١٤

- أن تعارض المصلحة الذى يوجب أفراد كل منهم بمحام خاص يتولى الدفاع عنه أساسه الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان يسع كل منهم أن يديه من أوجه الدفاع ما دام لم يديه بالفعل.
- من المقرر أن إستعداد المدافع عن المتهم أو عدم إستعداده أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يحمله عليه ضميره ويوحى به إجتهاده وتقاليده مهنته.

الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٥٤٧ بتاريخ ١٩٨٢/٥/٥

- من المقرر أن تعارض المصلحة فى الدفاع يقتضى أن يكون لكل منهم دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع المتهم الآخر بحيث يتعذر على محام واحد أن يدافع عنهم معاً، أما إذا إلزم كل منهم جانب الإنكار - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - ولم يتبادلوا الاتهام فلا محل للقول بقيام المعارض بينهم.
- لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن أول محام ترفع عن الطاعن أختتم مرافعته طالباً سماع أقوال شهود الإثبات ومعاينة مسكن ولدى الطاعن وضم دفاتر أحوال مكتب المخدرات ومركز شرطة بليس ومديرية أمن الشرقية، ثم تلاه محام ثان نزل صراحة فى مفتتح مرافعته عن هذه الطلبات وطلب الثالث فى عتتم مرافعته القضاء براءة المتهمين دون إعراض من الطاعن ولا تعقيب ممن طلب سماع الشهود وإجراء المعاينة وضم دفاتر الأحوال وكان كل ما يقرره الوكيل بحضور موكله - وعلى ما يقضى به نص المادة ٧٩ من قانون المرافعات - يكون بمثابة ما يقرره الموكل نفسه إلا إذا نفاه أثناء نظر القضية فى الجلسة وكان من المقرر أن نص المادة ٢٨٩ من قانون إجراءات الجنائية بعد تعديله بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ يحول للمحكمة الإستثناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك يستوى فى ذلك أن يكون القبول صريحاً أو ضمناً بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه، وأن الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع

إيجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه فى طلباته الختامية. وكان الدفاع عن الطاعن وحدة لا تتجزأ لأن كل مدافع إنما ينطق بلسان موكله ولم يكن الدفاع مقسماً بينه وهو ما لم يشر إليه الطاعن فى أسباب طعنه، فإن ما يثوره فى شأن إعراض المحكمة عن طلبات تمسك بها أحد المدافعين عنه ثم نزل عنها - من بعد - مدافع آخر، يكون غير سديد.

الطعن رقم ١٥٩٩ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٥١٣ بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٠

المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية قد خولت المحكمة الإستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه.

الطعن رقم ١٩٦١ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٧٢٠ بتاريخ ١٩٨٢/٦/١٥

من المقرر أن إستحالة تحقيق ما طلبه المتهم بشأن ضم بعض الأوراق لا تمنع من إدانته ما دامت الأدلة القائمة فى الدعوى تكفى للإدانة.

الطعن رقم ٢٢٢١ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٧٧٦ بتاريخ ١٩٨٢/١٠/١٩

من المقرر أن المحكمة متى أمرت بأقفال باب المرافعة فى الدعوى وحجزتها للحكم فهى بعد لا تكون ملزمة بإجابة طلب التحقيق الذى يبيده المتهم فى مذكرته التى يقدمها فى فترة حجز القضية للحكم أو الرد عليه سواء قدمها بتصريح منها أو بغير تصريح ما دام هو لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة وقبل إقفال باب المرافعة فى الدعوى.

الطعن رقم ٤٤٠٢ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٧٣٦ بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٧

لما كان الطاعن لا يدعى أن المحكمة منعت محاميه من الإستطراد فى دفاعه فلا محل للنعى عليها أن هو أمسك عن ذلك لما هو مقرر من أن سكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يصح أن يبنى عليه طعن ما دامت المحكمة لم تمنعه من مباشرة حقه فى الدفاع.

الطعن رقم ٥١٢٥ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٣٣٥ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٩

لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة والحكم كليهما أن الطاعن لم يثر شيئاً عن قدرة المجنى عليه الكلامية، فإنه لا يسوغ له أن يثر هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه دفاع موضوعى يتطلب تحقيقاً تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة.

الطعن رقم ٥١٨٢ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ١٠٥٤ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٦

لما كان بين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها أن الطاعن لم يطلب من المحكمة سماع شهود فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلب منها.

الطعن رقم ٥٢٨٨ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٨٧٩ بتاريخ ١٩٨٢/١١/١٤

لما كان ذلك، وكان لا بين من محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها أن الطاعن طلب الاستعانة بخبير لدرجة البيانات التي ينعى الطاعن على الحكم عدم الاستعانة بخبير لزوجتها - فلا يكون له النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها أو الرد على دفاع لم يثر أمامها - هذا إلى أن البين من مدونات الحكم - على النحو سالف البيان - أنه أقام الدليل على إدانة الطاعن بجرمة تقليد علامة تجارية مسجلة على وجود تشابه بين العلامتين الصحيحة والمقلدة وهما كلمتا " نيدو " و " ميدو " دون أن يعرض لتلك المدونات الأجنبية مما يدل على إنها لم تكن لأزمة للفصل في الدعوى، ومن ثم فلا يقدح في سلامة الحكم عدم الاستجابة لهذا الطلب.

الطعن رقم ٥٥٦٠ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٨٥ بتاريخ ١٩٨٣/١/٩

لما كان القانون يوجب أن يكون مع المتهم مجناية أمام محكمة الجنايات محام يتولى الدفاع عنه، والأصل في هذا الوجوب أن المتهم حر في إختيار محاميه، وأن حقه في ذلك مقدم على حق المحكمة في تعيينه فإذا إختار المتهم محامياً، فليس للقاضي أن يفتات على إختياره، ويعين له مدافعاً آخر، إلا إذا كان المحامى المختار قد بدا منه ما يدل على أنه يعمل على تعطيل السير في الدعوى. لما كان ذلك، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن الثانى طلب التأجيل لحضور محاميه الموكل كما طلب الطاعن الرابع توكيل مدافع عنه، غير أن المحكمة إلتفتت عن طلبهما ومضت في نظر الدعوى وحكمت عليهما بالعقوبة مكتفية بمثول من إندبتهما للدفاع عنهما. ودون أن تفصح في حكمها عن العلة التي تبرر عدم إجابتها للتأجيل أو تشير إلى إفتناعها بأن الغرض منه هو عرقلة سير الدعوى، فإن ذلك منها إخلال بحق الدفاع مبطل لإجراءات المحاكمة ويوجب نقض الحكم والإحالة وذلك بالنسبة لمن وقع الإخلال بشأنهما، وللطاعنين الآخرين حتى من لم يودع منهما أسباباً لطعنه وذلك لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة - دون حاجة إلى بحث باقى ما يثيره الطاعنان الثانى والرابع في طعنهما أو بحث وجه طعن الطاعن الأول.

الطعن رقم ٦٨٤١ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٥٩٠ بتاريخ ١٩٨٣/٤/٢٨

متى كان البين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن لم يطلب من المحكمة إستدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته في شأن السلاح المستعمل في الحادث فليس للطاعن من بعد النعى عليها قعودها

عن إجراء لم يطلبه منها ولم تر هي من جانبها حاجة لإتخاذها ومن ثم فإن كل ما يشتره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سليم.

الطعن رقم ٦٩٣٠ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٦٢١ بتاريخ ١٩٨٣/٥/١١

من المقرر أنه متى قررت المحكمة جندية طلب من طلبات الدفاع لاستجابت له فإنه لا يجوز لها - من بعد - أن تعدل عنه إلا لسبب سائر يبرر هذا العدول.

الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٧٥٩ بتاريخ ١٩٨٣/٦/١٣

متى كان السكن الذي تم ضبط الطاعنين به غير خاص وكانت المحكمة لا تلتزم في الأصل بالرد على دفاع قانوني ظاهر بالبطلان، فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون في غير محله.

الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٧١٤ بتاريخ ١٩٨٣/٦/١

من المقرر أن المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية تحول المحكمة الاستعانة عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك، وأنه لا يقبل من الطاعن أن ينعي على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلبه منها ولم تر هي من جانبها حاجة إليه.

الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٦٥٠ بتاريخ ١٩٨٣/٥/١٨

لما كان طلب الدفاع في ختام مرافعة أصلياً بالحكم بالبراءة وإحتياطياً استدعاء الشاهدة لمناقشتها أمام الهيئة الجديدة التي فصلت في الدعوى يعد طلباً جازماً تلتزم المحكمة بإجابهته متى كانت لم تنته إلى القضاء بالبراءة وكانت المحكمة قد بررت رفض الإستجابة لهذا الطلب بسبق سماع الشاهدة أمام هيئة سابقة وقيام الدفاع بمناقشتها، وبسبق إكتفائه بتلاوة أقوالها بجلسة لاحقة فإن ذلك منها لا يسوغ رفضها إجابة الطلب المذكور، لما هو مقرر من أن حق الدفاع الذي يتمتع به المتهم يحوله إبداء ما يعين له من طلبات التحقيق ما دام باب المرافعة ما زال مفتوحاً، ونزول الطاعن أو المدافع عنه عن طلب سماع الشاهدة، لا يسلبه حقه في العدول عن هذا النزول والعودة إلى التمسك بسماعه، ما دامت المرافعة دائرة، ولأن التحقيقات التي جرت في جلسة سابقة بمعرفة هيئة أخرى، لا تخرج عن كونها من عناصر الدعوى المعروضة على المحكمة شأنها من ذلك شأن محاضر التحقيق الأولية. لما كان ذلك وكانت المحكمة قد رفضت طلب سماع شاهدة الإثبات بما لا يسوغه، فإن حكمها يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ١٢٧١ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٨١٤ بتاريخ ١٢/١٠/١٩٨٣

لما كان الحكم الابتدائى المزد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما توافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعين بها وأورد على ثبوتها فى حقهم أدلة سائغة إستقفاها من أقوال الجنى عليهم ومن التقارير الطبية. لما كان ذلك وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أمام المحكمة الإستئنافية أن الطاعن أبدى دفاعه أمامها كما أنه سبق له إبداءه أمام محكمة أول درجة بالجلسة التى حجزت فيها الدعوى للحكم فإن منعه فى شأن بطلان الحكم الابتدائى يكون على غير سند ولا على الحكم المطعون فيه إن أغفل الرد عليه بإعتباره دفاعاً قانونياً ظاهر البطلان.

الطعن رقم ١٧٤٤ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١٠٣٩ بتاريخ ٨/١٢/١٩٨٣

البين من الرجوع إلى محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب معانة المضبوطات فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن إتخاذ إجراء لم يطلبه منها ولم ترى هى حاجة إلى إجرائه.

الطعن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١٠١٥ بتاريخ ٣٠/١١/١٩٨٣

من المقرر أن حق الإلتجاء إلى القضاء وإن كان من الحقوق التى تثبت للكافة، فلا يكون من إستعمله فى حدوده مسئولاً جنائياً ومدنياً عما ينشأ من إستعماله من ضرر للغير، إلا إذا انحرف بهذا الحق عما وضع له وإستعمله إستعمالاً كيدياً إيتفاء الإساءة إلى الغير والشهير به ومعارضته بأن كان مبطلاً فى دعواه، لا يقصد منها إلا إيلام المدعى عليه والخط من كرامته وشرفه وإعتباره والنيل منه فحينئذ تحقق عليه المساءلة الجنائية متى توافرت عناصرها.

الطعن رقم ٢٣٤٧ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١٠٧٧ بتاريخ ٢١/١٢/١٩٨٣

لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع الإتهام المسند إليه بما يثيره فى أسباب طعنه من احتمال أن يكون المخدر المضبوط فى سيارته قد دس عليه من خصومه، وعدم إنبساط سلطانه على هذا المخدر، وكان من المقرر أنه لا يقبل من الطاعن النعى على المحكمة أنها أغفلت الرد على دفاع لم يتمسك به أمامها، فإن ما ينعه الطاعن على الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص لا يكون له محل.

الطعن رقم ٢٦٠٢ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١٠٥٦ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٨٣

إستعمال المتهم حقه المشروع فى الدفاع عن نفسه فى مجلس القضاء لا يصح البتة أن ينعت بعدم الجدية ما دام منتجاً من شأنه أن تدفع به التهمة أو يغير وجه الراى فى الدعوى، ولأن المحاكمة هى وقتها المناسب الذى كفل فيه القانون لكل متهم حقه فى أن يدلى بما يعن له من طلبات التحقيق وأوجه الدفاع وإلزام

الحكمة النظر فيه وتحقيقه ما دام فيه تجلية للحقيقة وهداية إلى الصواب، وكان لا يصح القضاء المسبق على دليل لم يطرح، فإن الحكم المطعون فيه فضلاً عن قصوره قد أحل بحق الطاعن في الدفاع.

الطعن رقم ٥٦٠٥ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٢٣ بتاريخ ١٩٨٤/١/٢

من المقرر أنه لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم كاملاً، إذ كان عليه إن كان يهمله تدوينه أن يطلب صراحة إثباته في المحضر، كما أن عليه إن ادعى أن المحكمة صادرة حقه في الدفاع قبل نقل باب المرافعة وحجز الدعوى للحكم أن يقدم الدليل على ذلك، وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم، وإلا لم تجز الحاجة من بعد أمام محكمة النقض على أساس من نقصيره فيما كان يتعين عليه تسجيله.

الطعن رقم ٥٨٠١ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٢٠٥ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٨

لما كان الطاعن لا يدعى في أسباب طعنه بتعارض مصلحته مع مصلحة المتهم الآخر الذي قضى ببراءته وليس في مدونات الحكم ما يؤول إلى هذا التعارض وكان القانون لا يمنع من أن يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جريمة واحدة ما دامت ظروف الواقعة على نحو ما استخلصه الحكم - وكما هو الحال في الدعوى المطروحة - لا يؤدي إلى القول بقيام تعارض حقيقي بين مصالحهم - وإذا كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن التهامي الذي توافع في الدعوى قد تناول أوجه الدفاع التي عنت له عن الطاعن وعن المتهم الآخر وطلب في ختام مرافعته القضاء ببراءتهما فإنه يكون قد حضر عنهما معاً، ولا تريب من بعد أن سقط من محضر الجلسة إثبات ذلك، بما يضحى ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ولا محل له.

الطعن رقم ٥٨٠٣ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٤٥٦ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٤

لما كان الحكم قد استخلص صورة الواقعة كما إرتسمت في وجدان المحكمة على أن الطاعنين هما المعتديان أولاً وأخيراً على المجنى عليه ودلل على ثبوت هذه الصورة تدليلاً سائفاً، وكان من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه، إلا أنه متى كانت المحكمة قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فإن لها أن تعرض عنه ولا تريب عليها إن هي أغفلت الرد عليه، ولما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنين لم يطلبوا من المحكمة إجراء تحقيق في خصوص ما يثيرانه - من بعد النعي عليهما قعودها عن إجراء تحقيق أسسها عن طلبه ولم تر هي من جانبها حاجة لإجرائه.

الطعن رقم ٦٠٢٧ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ١٦٣ بتاريخ ١٩٨٤/٢/١٩

لما كان لا يبين من مطالعة جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد تمسك أى منهما بأن إعراف المتهم الآخر كان وليد إكراه فليس له أن يعنى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يتمسك به أمامها وتحل منازعته في سلامة إستخلاص الحكم لأدلة الإدانة في الدعوى إلى جدل موضوعى حول تصوير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى ومصادرتها في عقيدتها وهو ما لا تقبل إثارته لدى محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٠٤٩ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ١٦٨ بتاريخ ١٩٨٤/٢/١٩

- لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة الأخيرة أن الدفاع عن الطاعن إختتم مرافعته طالباً الحكم ببراءته مما أسند إليه دون أن يتمسك بسماع الرائد... فإن المحكمة لا تكون مخبطة إذا لم تسمع هذا الشاهد أو ترد على طلب سماعه - لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بالرد إلا على الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية.

(١) لما كانت المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على وجوب التقرير بالطعن وإيداع الأسباب التى بنى عليها في ظرف أربعين يوماً من تاريخ الحكم المحضوري، وكان هذا الميعاد ينقض بالنسبة للحكم المطعون فيه في ٢٩ من إبريل سنة ١٩٨٣ - بيد أنه لما كان اليوم الأخير يوم جمعه - وهو عطلة رسمية - ومن ثم فإن ميعاد الطعن يمتد إلى يوم ٣٠ من مارس سنة ١٩٨٣ - لما كان ذلك، فإن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان قد تمّا في الميعاد القانوني وإذ إستوفى الطعن أوضاعه المقررة في القانون فهو مقبول شكلاً.

(٢) ما أورده الحكم في بيانه لواقعة الدعوى وأدلتها - على نحو ما سلف بيانه - تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الإتفاق الجنائي كما هي معرفة في القانون، ذلك أنه لا يشترط لتكوين جريمة الإتفاق الجنائي المنصوص عليها في المادة ٤٨ من قانون العقوبات أكثر من إتحاد إرادة شخصين أو أكثر على ارتكاب جناية أو جنحة ما سواء أكانت معينة أم غير معينة أو على الأعمال المجهزة أو المسهلة لإرتكابها سواء وقعت الجريمة المقصودة بالإتفاق أو لم تقع.

(٣) لما كان الحكم قد أعمل في حق الطاعن حكم المادة ٨٥ من قانون العقوبات بعد أن خلص إلى إنطباقها على منظمة الصاعقة السورية التى يتبعها ورد على دفاعه في هذا الصدد بما مؤداه أن تلك المنظمة هي الجناح العسكري لحزب البعث السورى طبقاً لما جاء بإعتراف الطاعن - وأنها جزء من دولة سوريا والسلطات الحاكمة بها - وإلى واقع الحال من قطع سوريا للعلاقات الدبلوماسية مع مصر ومناصبية حزب البعث السورى العداء لمصر - وكان الشارع لم يشترط في الجماعة السياسية لكيما تصير في حكم الدولة

طبقاً للمادة ٨٥/أد من قانون العقوبات أن تكون جماعة معادية لمصر، وإنما أحال في شأنها - إذ اعتبرها في حكم الدولة - إلى أحكام الباب الأول من الكتاب الثاني من قانون العقوبات برمتها - بما في ذلك جريمة التخابر سواء تم مع دولة معادية وفقاً للمادة ٧٧/هـ أو مع مجرد دولة أجنبية، ولو لم تكن معادية وفقاً للمادة ٧٧/د، بما مفاده وجوب تطبيق البندين ج، د من المادة سالفة الذكر - حسبما يقتضيه الحال على الجماعات السياسية. لما كان ذلك فإن رمى الحكم باحطاً في تطبيق القانون والقصور في السبب في هذا الخصوص يكون في غير محله.

٤) من المقرر أن نية الإضرار بالمصالح القومية للبلاد ليست ركناً من أركان جريمة التخابر المنصوص عليها في المادة ٧٧/د من قانون العقوبات، وإذ إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون.

٥) من المقرر أن غشمة الموضوع أن تفصل في مدى تحقق موجب الإعفاء من العقاب متى كانت تقيمه على ما يتجه، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن في هذا الشأن وخلص فيما استخلصه من عناصر الدعوى إلى أنه لم يغير السلطات بما في حوزته إذ قدم إقراراً جرمياً خلا من حقيقة ما يحمله من متفجرات، وظل متمسكاً بالاسم الوهمي الثابت بجواز سفره المزور المقدم لسلطات المطار حتى تم تسليمه لجهاز مباحث أمن الدولة، ثم حرر على نفسه إقراراً كتابياً بفتيشه وفتيش حقيقته حيث عثر بها على تلك المتفجرات في جيب سرى بها - فإن الحكم يكون قد أصاب صحيح القانون فيما إنتهى إليه من عدم تحقق موجب الإعفاء برد سائح يحمله.

٦) من المقرر أن محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تورد من أقوال الشاهد إلا ما تقيم عليه قضاها ولها في سبيل إستخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى أن تجزئ أقواله فتأخذ بما تظمن إليه منها وتطرح ما عداه دون إلزام عليها ببيان العلة، وكانت المحكمة في حدود هذا الحق قد إطمأنت إلى ما حصلته من أقوال شاهد الإثبات، فإن ذلك يدخل ضمن حقها في تقدير الدليل وأقوال الشاهد مما تستقل به دون معقب عليها.

٧) لا ينال من سلامة الفتيش عدم قيام الضابط الذي أجراه بتحرير محضر بذلك إذ أن أفراد محضر بالفتيش ليس بالآزم لصحته ولا يترتب على فرض حصوله - البطالان، وإذ أفصح الحكم في مدوناته عن كيفية إتمام إجراءات الفتيش وتحديد مكان العثور على المضبوطات كما سلف البيان - فإن ما يشره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد.

٨) لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة الأخيرة أن الدفاع عن الطاعن إختتم مرافقته طالباً الحكم ببراءته مما أسند إليه دون أن يتمسك بسماع الرائد... فإن المحكمة لا تكون مخطئة إذا لم تسمع هذا الشاهد أو

تد على طلب سماعه - لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلزم بالرد إلا على الطلب الجازم الذى يصير عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه فى طلباته الختامية.

٩) الثابت من أسباب الطعن ومرافعة الدفاع بمحاضر جلسات المحاكمة أن طلب ضم القضية ١٠٧٩ سنة ١٩٧٩ كلى بها لم يكن إلا لإثارة الشبهة فى أدلة الثبوت التى إطمأنت إليها المحكمة، وكانت المحكمة لا تلزم بإجابة هذا الطلب ولا عليها إن هى أعرضت عنه وإلتفتت عن إجابته دون رد، إذ الرد يستفاد دلالة من الحكم بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التى أوردتها.

١٠) لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة فى ١٧/٣/١٩٨٣ أن المتهم حضر وقرر أن صلته بمحاميه قد إنقطعت وطلب من المحكمة ندب محام للدفاع عنه فقررت المحكمة ندبه للدفاع عنه بعد أن أعادت القضية للمرافعة، وتمسك الحاضر مع المتهم بالدفع المبداء وعددها وشرح ظروف الدعوى وإختم مرافعته طالباً الحكم بالبراءة، وكان البين من ذلك أن ندب المحكمة محام للدفاع عن الطاعن لم يكن إلا بعد إنقطاع صلته بمحاميه الأصيل وإقراره بعدم وجود محام موكل من قيامه للدفاع عنه وكان إستعداد المدافع عن المتهم أو عدم إستعداده موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره وإجتهاده وتقاليده مهنته. ومن ثم فإن ما يشوه الطاعن من دعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون له محل.

١١) لما كان حضور أحد رؤساء المحكمة الابتدائية إحدى جلسات المحاكمة لا ينطوى على أية مخالفة للقانون، فقد نصت المادة ٣٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية فى فقرتها الثالثة على أنه يجوز عند الإستعجال إذا حصل مانع لأحد المستشارين المعينين لدور من أدوار إنعقاد محكمة الجنايات أن يجلس مكانه - رئيس المحكمة الابتدائية - الكائنة بالجهة التى تنعقد بها محكمة الجنايات على ألا يشترك فى الحكم المذكور أكثر من واحد من غير المستشارين. ومن ثم فإن النعى ببطالان تشكيل المحكمة لا يكون له من وجه. لما كان ذلك، وكان الثابت من محضر جلسة ٢٠/٣/١٩٨٣ - والنسب صدر فيها الحكم المطعون فيه - أن الهيئة المشكلة هى التى سمعت المرافعة وأصدرت الحكم، كما يبين من الإطلاع على قائمة الحكم أن الثلاثة - أعضاء تلك الهيئة - قد وقعوا على مسودة منطوقه، ومن ثم لا يكون منعى الطاعن فى هذا الصدد سديداً، إذ لا يعدو أن يكون ما أثبتته الكاتب المختص بدياجة الحكم من حيث إسم عضو اليسار مجرد خطأ مادى يحتمل لا ينال من سلامته.

الطعن رقم ٦٠٩٧ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ١٥٣ بتاريخ ١٥/٢/١٩٨٤

لما كانت المادة ١٢٩ من قانون المحاماة الصادر به القرار بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ إذ نصت على أن "على المحامى أن يتمتع عن إبداء أية مساعدة ولو من قبيل الشورى خصم موكله فى النزاع ذاته أو فى

نزاع مرتبط به، إذ كان قد أبدى رأياً للخصم أو سبقت وكالته عنه، ثم تنحى عن وكالته، وبصفة عامة لا يجوز للمحامى أن يمثل مصالح متعارضة. ويسرى هذا الحظر على المحامى وكل من يعمل لديه فى نفس المكتب من المحامين بأى صفة كانت دون أن ترتب البطالان جزاء على مخالفة هذا النص" فقد دلت بذلك على أن هذه المخالفة مهنية وإن عرضت المحامى للمسائلة التأديبية طبقاً للمادة ١٤٢ من ذات القانون، إلا أنها لا تجرد العمل الذى قام به المحامى لمساعدة خصم موكله - بفرض حصوله - من آثاره، ومن ثم يسوغ للمحكمة أن تستند إليه فى لقضائها.

الطعن رقم ٦٤٢٦ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٢٢٢ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٩

لما كان من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى والرد عليها إستقلالاً، إذ الرد يستفاد ضمناً من أدلة الثبوت التى أوردتها الحكم، وكان الحكم قد إطمأن إلى أدلة الثبوت فى الدعوى ومن بينها شهادة مفتشى التموين الذين وقع الإعتداء عليهم فإن ما يثيره الطاعن من عدم ضبط السلعة محل جريمة البيع بأزيد من السعر المحدد، وعدم معاينة محل بيعها، وعدم سؤال الجمعية الموردة للسلعة، كل ذلك يتمخض دفاعاً موضوعياً قصد به التشكيك فى أقوال الجنى عليهم وحققهم فى القبض قانوناً على الطاعن بوصفهم من مأمورى الضبط القضائى، ولا يستوجب من المحكمة رداً صريحاً ما دام الرد مستفاداً من أدلة الثبوت السائغة التى أوردتها الحكم.

الطعن رقم ٦٧٢٧ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٢١٣ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٨

لما كان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الطاعن لم يطلب سماع شاهد الإثبات وكان من المقرر أن نص المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديله بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ يحول للمحكمة الإستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك - يستوى فى هذا الشأن أن يكون القبول صريحاً أو ضمناً بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه - وإن محكمة ثانى درجة إنما تحكم فى الأصل على مقتضى الأوراق وهى لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى هى لزوماً لإجرائه ولا تلتزم بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة فإذا لم تر من جانبها حاجة إلى سماعهم وكان المدافع عن الطاعن وإن أبدى طلب سماع أقوال الشاهد أمام المحكمة الإستئنافية فإنه يعتبر متنازلاً عنه بسبق سكوت المتهم عن التمسك به أمام محكمة أول درجة ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص يكون غير صديد.

الطعن رقم ٧٠٣٤ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٤٩٥ بتاريخ ١٠/٥/١٩٨٤

لما كان ما يثبته الطاعن بصدد عدم تنبيه المحكمة عليه بفوات ميعاد الطعن بالإستئناف فإن ذلك مردود بأن المحكمة غير ملزمة بأن ترسم للمتهم الطريق الذى يسلكه فى دفاعه.

الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٦٥١ بتاريخ ٩/١٠/١٩٨٤

لما كان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة ندبت محامياً لكل من الطاعنين اللذين لم يبديا إعترافاً على ذلك، كما أثبت باعتراف أن المحكمة أعطت الدفاع الوقت الكافى للإطلاع، وقد ترفع الحاميان فى الدعوى على الوجه المثبت بمحضر الجلسة دون أن يطلب أيهما أجلاً للإطلاع، وكان من المقرر أن يستعداد المدافع عن المتهم أو عدم إستعداده موكول إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره وإجتهاده وتقاليده مهنته، فإنه لا يكون هناك محل لما ينعاه الطاعنان فى هذا الخصوص.

الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٦٦٧ بتاريخ ١٥/١٠/١٩٨٤

متى كان بين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة التى صدر بها الحكم المطعون فيه أن الطاعن مثل أمام المحكمة وتحلف محاميه الموكل عن الحضور وحضر عنه محام آخر أبدى سبب تغيبه وطلب التأجيل لجلسة أخرى حتى يتسنى لزميله أن يحضر فلم تستجب المحكمة إلى طلبه وطلبت منه أن يترافع فى الدعوى واستمرت فى نظرها مهمة المحامى الحاضر والمحامى الآخر الذى سبق أن ندبته للدفاع عن الطاعن فترة للإطلاع بذات الجلسة رغم إصرار الطاعن على التمسك بحضور محاميه الموكل. وبعد أن سمعت المحكمة مرافعة المحامى الحاضر والمحامى المنتدب، قضت بإدانة الطاعن. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن للمتهم مطلق الحرية فى إختيار المحامى الذى يتولى الدفاع عنه، وحقه فى ذلك حق أصيل مقدم على حق القاضى فى تعيين محام له، وكان بين مما تقدم أن الطاعن إعترض على السير فى الدعوى فى غيبة محاميه الموكل وأصر هو - والمحامى الحاضر - على طلب تأجيل نظرها حتى يتسنى لمحاميه الأصيل أن يحضر للدفاع عنه غير أن المحكمة إلتفتت عن هذا الطلب ومضت فى نظر الدعوى وحكمت على الطاعن بالعقوبة مكثفة بمثل المحامى الحاضر والمحامى المنتدب، دون أن تفصح فى حكمها عن العلة التى تبرر عدم إجابة طلب الطاعن وأن تشير إلى إقتناعها بأن الغرض منه عرقلة سير الدعوى، فإن ذلك منها إخلال بحق الدفاع مبطل لإجراءات المحاكمة وموجب لنقض الحكم والإحالة بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن.

الطعن رقم ١٠١١ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٨٢٩ بتاريخ ٢٦/١١/١٩٨٤

لما كان البين من محضر جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٣ مالف الذكر أنه وإن كان الأستاذ..... الحامى قد تولى الدفاع عن الطاعنين الأول والثانى إلا أن الأستاذ..... الحامى قد صرح بترك المرافعة عن الطاعن

الأول لزملائه واقتصر بعد ذلك على المرافعة عن الطاعن الثانى وحده، كما تولى محام ثالث المرافعة عن الطاعن الأول، ومن ثم فإن كلاً من الطاعنين الأول والثانى قد إنفرد بالدفاع عنه محام تسنى له أن يبدى ما يعن له من أوجه الدفاع فى نطاق مصلحة موكله الخاصة دون غيرها بما تنضى معه مظنة الإخلال بحق أيهما فى الدفاع، ويضحى معنى الطاعن الثانى على الحكم فى هذا الشأن غير ذى وجه.

الطعن رقم ٢٢٤٩ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٨٠٢ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢١

من المقرر وفقاً لنص المادة ٤٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن لا يكون للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشئ المحكوم به فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها، ذلك أن الأصل أن المحكمة الجنائية مختصة بموجب المادة ٢٢١ من ذلك القانون بالفصل فى جميع المسائل التى يتوقف عليها الحكم فى الدعوى الجنائية أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، وهى فى محاكمة المتهمه عن الجرائم التى يعرض عليها الفصل فيها لا يمكن أن تنقيد بأى حكم صادر من أية جهة أخرى مهما كانت وذلك ليس فقط على أساس أن مثل هذا الحكم لا يكون له قوة الشئ المحكوم به بالنسبة للدعوى الجنائية لإنعدام الوحدة فى الخصوم أو السبب أو الموضوع، بل لأن وظيفة المحاكم الجنائية والسلطة الواسعة التى خولها القانون إياها للقيام بهذه الوظيفة بما يكفل لها إكتشاف الواقعة على حقيقتها كى لا يعاقب برئى أو يغفل مجرم يقتضى ألا تكون مقيدة فى أداء وظيفتها بأى قيد لم يرد به نص فى القانون.

الطعن رقم ٢٢٧٣ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٩٦٥ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٧

لما كانت محاضر المحكمة قد غلت لما يثيره الطاعن فى أسباب طعنه من أوجه دفاع موضوعية فإنه ليس له من بعد أن ينعى على المحكمة لعودها عن الرد على دفاع لم يد أمامها ولا يقبل منه إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٤٩٥ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٦٣٦ بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٨

- من المقرر أن تعارض المصلحة فى الدفاع يقتضى أن يكون لكل منهم من الدفاع ما يلزم عنه عدم صحة دفاع المتهم الآخر بحيث يتعذر على محام واحد أن يزالف عنهما معاً، أما إذا إلزم كل منهما جانب الإنكار ولم يتبادلا الإتهام - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فلا محل للقول بقيام التعارض ومن ثم يضحى هذا الوجه من النعى غير سديد.

- من المقرر أن قعود المتهم عن إبداء دفاعه الموضوعى أمام محكمة الموضوع يحول بينه وبين إبدائه أمام محكمة النقض نظراً لما يحتاجه من تحقيق يخرج عن وظيفتها.

الطعن رقم ٤٤١٤ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٨٩٥ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٨٤

الأصل أنه وإن كان حضور محام مع المتهم في جلسة غير لازم قانوناً، إلا أنه متى عهد المتهم إلى محام بمهمة الدفاع، فإنه يعين على المحكمة أن تستمع إلى مرافعه، أو أن تتيح له الفرصة للقيام بمهمته، ولما كان الثابت من السياق المتقدم، أن الطاعن طلب تأجيل نظر الدعوى لحضور المحامي الأصيل، فقد كان لزاماً على المحكمة إما أن تؤجل نظر الدعوى أو أن تنبه المتهم إلى رفض طلبه حتى يبدى دفاعه، أما وهي لم تفعل وأصدرت حكمها في الموضوع بتأييد حكم الإدانة، فإنها بإصدارها هذا الحكم تكون قد فصلت في الدعوى بدون سماع دفاع الطاعن، مخالفة بذلك المبادئ الأساسية الواجب مراعاتها في المحاكمات الجنائية مما يعيب الحكم لإخلاله بحق الدفاع.

الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٥ بتاريخ ٢٤/٢/١٩٨٨

لما كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع - على ما هو ثابت محضر الجلسة - بأن تحريات الشرطة لم تتناوله، فليس له من بعد أن ينعي على المحكمة إمساكها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها فضلاً عن أن الثابت بذلك المحضر أن المدافع عن الطاعن قد أشار إلى أن التحريات لم تحدد دور الطاعن في الجريمة وهو ما ينطوي على التسليم بأنها قد تناولته.

الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ١ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٢٤٨ بتاريخ ١١/١١/١٩٣١

إذا طلب الدفاع عن المتهمين الإطلاع على قضية ثبتت تلفيق المجنى عليهم لجناية على بعض متهمين ورفضت المحكمة هذا الطلب فلا يعتبر هذا إخلالاً بحق الدفاع موجباً لنقض الحكم، لأن هذا الدفاع لا يقطع إطلافاً بأن المجنى عليهم يكذبون دائماً في إدعاءاتهم؛ وليس على محكمة الموضوع عند رفضها هذا الطلب أن تعمل رفضها إياه تعليلاً صريحاً.

الطعن رقم ٢ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٣٥١ بتاريخ ٩/١١/١٩٣١

إذا حضر محاميان عن المتهمين وحصلت المرافعة ودونت بمحضر الجلسة ولم يذكر من المحامين هو الذي قام بالمرافعة فلا أهمية لهذا السهو ما دام الدفاع عن المتهمين قد حصل فعلاً كما يقضى به القانون.

الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٣ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ١١٢ بتاريخ ١/٢٣/١٩٣٣

لا نزاع في أن المتهم حر في إختيار من يشاء للدفاع عنه وحقه في ذلك حق أصيل خاص مقدم على حق القاضي في إختيار المدافع. فإذا إختيار المتهم مدافعاً فليس للقاضي أن يفقات عليه في ذلك وأن يعين له مدافعاً آخر. ولكن هذا المبدأ إذا تعارض مع ما لرئيس الجلسة من حق إدارتها والمحافظة على عدم تعطيل سير الدعوى وجب بالبداية إقرار الرئيس في حقه وتحويله الحرية التامة في التصرف، على شرط واحد

هو ألا يترك المتهم بلا دفاع، فإذا امتنع محامي المتهم عن المرافعة وإنسحب من الجلسة فندبت المحكمة غيره وقام المحامي المدعوب بالدفاع عن المتهم وأقبل باب المرافعة، ثم فتح هذا الباب ثانية لظرف طراً وفي أثناء نظر الدعوى من بعد طلب المتهم أن يزافع عنه محام آخر، فرفضت المحكمة طلبه لأنها وجدت هذا الرفض لازماً لبقاء لمرحلة سير القضية ولما لاح لها من ظروف الدعوى من أن هذا الطلب الذي رفضته لم يكن مقصوداً به أية مصلحة حقيقية للدفاع، فإنه يكفي أن يتناحر المحكمات مثل هذا الاعتقاد حتى يكون لها الحرية التامة في رفض مثل ذلك الطلب من غير أن يكون لأحد مطعن عليها أو رقابة في ذلك ما دام ثابتاً أن هذا المتهم لم يترك بلا دفاع.

الطعن رقم ١٦٥١ لسنة ٣ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ١٨٥ بتاريخ ١٩٣٣/٥/٢٢

العلم بالقوانين وبكل ما يدخل عليها من تعديل مفروض على كل إنسان عملاً بحكم المادة الأولى من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية. وليس على النيابة إذا أرادت رفع الدعوى العمومية على شخص إلا أن تعلنه برقم المادة التي تريد أن تطلب محاكمته بمقتضاها. وليس عليها فوق هذا أن تعلنه لا بنص تلك المادة ولا بما أدخل عليها من تعديل، إذ أن ذلك مما يعده القانون داخلاً في علم كافة الناس. كما أن المحكمة التي تتولى محاكمة المتهم ليست مكلفة قانوناً بأن تلتفت نظره عند المحاكمة إلى ما أدخل من التعديلات على المادة التي تطلب النيابة تطبيقها عليه ما دام علمه بذلك مفروضاً بحكم القانون.

الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٥ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٤٥٥ بتاريخ ١٩٣٥/٤/١

إن ما قرره المادة ١٩٨ من قانون تحقيق الجنايات والمادتان ٢٥ و٢٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات من ضرورة وجود من يساعد المتهم بجنابة في المدافعة عنه هو حق أصل جوهري يترتب على إغفاله بطلان جميع الإجراءات. والمدافع الذي يندب لهذا الغرض يجب أن يكون دفاعه حقيقياً لا شكلياً. ولكن لا يصح من ذلك أن يطلب من المدافع إتخاذ خطة معينة في الدفاع، بل إن له أن يترتب دفاعه طبقاً لما يراه هو في مصلحة المتهم، فإذا وجد أن المتهم معزوف إعزافاً صحيحاً بجريمته كان له أن يبنى دفاعه على طلب الرأفة فقط، دون أن ينسب إليه أى تقصير في ذلك.

الطعن رقم ٨٦٢ لسنة ٥ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٤٥٦ بتاريخ ١٩٣٥/٤/١

إذا اكتفى المحامي بأن ينضم إلى زميله ظناً منه أن المحكمة إكتفت ببراءة موكلهما ثم حكمت المحكمة على الموكل بالعقوبة فليس لهذا المحامي أن يتضرر فيما بعد من عدم إستيفاء الدفاع عن المتهم.

الطعن رقم ٢٠٩٧ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٦ بتاريخ ١٩٣٦/١٢/٢٨

إن قانون تشكيل محاكم الجنايات يوجب أن يحضر مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات محام يتولى الدفاع عنه، وأن يكون هذا المحامي من المقبولين للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية أو الإستئناف. فإذا حضر مع المتهم محام مقرر أمام المحاكم الجزئية، دون غيرها، فيكون هذا المتهم قد حوكم بدون أن يدافع عن نفسه دفاعاً مستوفياً. وهذا إخلال يستوجب بطلان الإجراءات وبالتالي بطلان الحكم المترتب عليها.

الطعن رقم ٢٤٦٠ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٠ بتاريخ ١٩٣٧/١/٤

إذا كان الثابت أن محكمة الجنايات طلبت إلى المحامي المدافع عن المتهم أن يستعد للمرافعة في القضية في اليوم التالي وتركت له تقدير موقفه. فقيل ثم ترفع بعد ذلك طائناً مختاراً، فلا يقبل من المتهم أن يدعى - بعد صدور الحكم - أن المحكمة أخلت بحقه في الدفاع.

الطعن رقم ٨٥٧ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٤ بتاريخ ١٩٣٧/٣/٨

إن قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الذي أجاز محاكم الجنايات النظر في بعض الجنايات المقررة بظروف خاصة تبرر عقوبة الجناحة قد نص في المادة الخامسة على أن إجراءات المحاكمة في الجنايات أمام هذه المحاكم تكون طبقاً للإجراءات النبعة أمام محاكمة الجناح. فلا يجب قانوناً في هذه الأحوال أن يكون مع المتهم بالجناية محام يدافع عنه.

الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٣٣ بتاريخ ١٩٣٧/١٢/٢٧

إن واجب المحامي يقضى عليه بالإستمرار في الوقوف إلى جانب موكله حتى إنتهاء المحاكمة، فإذا تلبس المحامي بإختياره، لأي سبب كان، عن الحضور مع المتهم، للمحكمة قانوناً أن تستمر في نظر الدعوى في غيابة. فإذا كانت محكمة الجنايات قد سمعت القضية في جلسة جلسات، وبعد أن ترفع محامي المتهم قررت المحكمة إستمرار المرافعة إلى وقت آخر فلم يحضر المحامي لإستمرت المحاكمة في سماع الدفاع عن باقي المتهمين الذين تختلف مصلحتهم عن مصلحة المتهم، ولقد أحد المحامين المرافعين ورقة في غير مصلحته أيضاً، ثم حضر المحامي وترافع فيما وجهه باقي المتهمين إلى موكله، ثم إستمرت المحاكمة في نظر القضية بعد ذلك في غيبة المحامي، فيكون حكمها صحيحاً، ولا بطلان في إجراءاتها.

الطعن رقم ١٩٢٣ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣١٧ بتاريخ ١٩٣٨/١٠/٣١

إذا إعتمدت المحكمة الابتدائية في حكمها بإدانة المتهم على أوراق مقدمة في الدعوى محررة بلغة أجنبية ترجمتها بنفسها إلى العربية ولم يعرض المتهم على هذه الأوراق لا أمام المحكمة الابتدائية ولا أمام المحكمة

الاستثنائية بل ترفع أمامهما على أساسها مما يفيد أنه كان ملماً بمحتوياتها فلا يجوز له بعد ذلك أن يطعن في الحكم من هذه الناحية بدعوى الإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ٢٣٦٣ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٥٩ بتاريخ ١٩٣٨/١١/٢١

- إنه لما كانت مهمة الغامى فى المواد الجنائية هى مساعدة المتهم ومعاونه فى الدفاع بتقديم جميع الأوجه التى يرى أن الدفاع يقتضيها، سواء أكانت متعلقة بالموضوع أم بالقانون، كان للمتهم - وهو صاحب المصلحة - أن يتقدم بما يبدو له هو نفسه من دفاع أو طلب، وكان على المحكمة أن تستمع إليه ولو تعارض مع وجهة نظر الغامى.

- إن ما أراده القانون بالنص على أن كل منهم بجناية يجب أن يكون له من يدافع عنه يتحقق بحضور محام - موكلأ كان أو متدياً - بجانب المتهم أثناء المحاكمة يشهد إجراءاتها ويعاون المتهم بكل ما يرى إمكان تقديمه من وجوه الدفاع. وإذا ما تمت المحاكمة على هذه الصورة، وكان قد مكن الدفاع من أن يلم بكل ما جرى فى الدعوى من تحقيق، فلا يصح الاحتجاج على الحكم بدعوى أنه كان للمتهم محام آخر ليعاونه فى دفاعه ما دام لم يصدر من المحكمة ما من شأنه أن يحول بين الغامى وبين الحضور مع موكله التى حددت لنظر الدعوى.

الطعن رقم ١١٦ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٤٦ بتاريخ ١٩٣٩/١/٢٣

- إن وجود محام بجانب المتهم فى المواد الجنائية للدفاع عنه لا يقتضى أن يلزم الغامى خطة الدفاع التى يرسمها المتهم لنفسه بل للمحامى أن يرتب الدفاع كما يراه هو فى مصلحة المتهم. فإذا رأى ثبوت التهمة على المتهم من إقراره بها أو من قيام أدلة أخرى كان له أن يبنى دفاعه على التسليم بصحة نسبة الواقعة إليه مكشفاً ببيان أوجه الرأفة التى يطلبها له.

- ما دامت خطة الدفاع مزوكة لرأى الغامى وتقديره وحده، فلا يجوز للمحكمة أن تستند إلى شئ من أقواله هو فى إدانة المتهم.

الطعن رقم ٦٦٠ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٩٦ بتاريخ ١٩٣٩/٣/٢٠

إن القانون لا يحتم حضور مدافع عن المتهم إلا أمام محكمة الجنايات فى مواد الجنايات. أما إذا كانت الجناية محالة من قاضى الإحالة إلى محكمة الجناح عملاً بالقانون الصادر فى ١٩ أكتوبر ١٩٢٥، فإن إجراءات المحاكمة الخاصة بالجناح هى التى يجب إتباعها. وليس فى هذه الإجراءات ما يوجب حضور مدافع عن المتهم.

الطعن رقم ٦٧٣ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٠٠ بتاريخ ١٩٣٩/٣/٢٧

إنه وإن كان من الواجب قانوناً على المحكمة ألا تقبل أن يتولى مدافع واحد أو هيئة دفاع واحدة المدافعة عن متهمين في جريمة مطروحة أمامها في حالة تعارض مصالحهم في الدفاع تعارضاً من شأنه ألا يهيئ للمدافع الواحد الحرية الكاملة في تنفيذ ما يقرره أى المتهمين ضد الآخر بحيث إذا أغفلت مراعاة ذلك فإنها تخل بحق الدفاع إخلالاً يطل حكمها، إلا أنه إذا كان الثابت أن هيئة الدفاع، رغم تقدمها للمحكمة على أساس المدافعة عن جميع المتهمين بغير تخصيص، قد عنت بتقسيم الدفاع عن المتهمين فتولى منها مساعدة كل منهم غير من تولى مساعدة المتهم الآخر، ومحص كل فريق منها الأدلة القائمة على كل منهم إختص بالدفاع عنه بما في ذلك ما قاله غيره من المتهمين عليه، ففي هذه الصورة تكون مظنة حرج المحامي في المدافعة عن مصالحتين متعارضتين متفية في الواقع. وما دام كل منهم قد أخذ حقه في الدفاع وأتيح له أن يتناول بكامل الحرية تنفيذ ما أسنده زميله إليه فقد إنهار كل أساس يقوم عليه القول بمحصول إخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ١٦٧٩ لسنة ٩ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٧ بتاريخ ١٩٣٩/١١/٦

إذا كان المحامي المنتدب عن متهم بجناية قد كلف زميلاً له بالحضور عنه فلم يحضر في الجلسة المحددة لنظر الدعوى فناب عنه بصفة مؤقتة محام آخر، ثم نظرت الدعوى، وفي أثناء نظرها حضر المحامي المكلف من قبل المحامي المنتدب وطلب التأجيل فأقالت المحكمة المحامي المنتدب من الإنتداب وندبت المحامي الحاضر أمامها، واستمرت في نظر القضية فأتمت سماع الشهود، ثم توافقت النيابة والمحامي المذكور، فليس في هذا إخلال بحق الدفاع ما دام المحامي الذى حضر مع المتهم منذ البدء في إجراءات المحاكمة لم يبد منه فى أى وقت ما يفيد أنه لم يكن مستعداً للمدافعة فى الدعوى، وما دام قد قام فعلاً بالدفاع عن المتهم أمام المحكمة.

الطعن رقم ١٦٨٠ لسنة ٩ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٧ بتاريخ ١٩٣٩/١١/٦

ما دام الثابت أن المتهم بالجناية قد حضر عنه محام وشهد إجراءات محاكمته وتولى الدفاع عنه من غير أن يبدو من المتهم أى اعتراض، فإنه يستوى أن يكون المحامي قد حضر بناء على توكيل من المتهم أو نيابة عن المحامي الموكل أو منتدباً من المحكمة أو من تلقاء نفسه، إذ الذى يهم هو أن يكون قد تحقق للمتهم الدفاع على الوجه الذى يتطلبه القانون.

الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ١٨٠ بتاريخ ١٩٤٠/٤/٢٢

إنه وإن كان القانون قد أوجب أن يكون بجانب كل متهم بجانب محام يتولى الدفاع عنه أمام محكمة الجنايات إلا أنه لم يرسم للدفاع خطاً معيناً، لأنه لم يشأ أن يوجب على المحامي أن يسلك فى كل ظرف خطة مرسومة، بل ترك له - اعتماداً على شرف مهنته واطمئنانه إلى نبل أغراضها - أمر الدفاع يتصرف فيه بما يرضى ضميره وعلى حسب ما تهديه خبرته فى القانون. وما دام الأمر كذلك فإنه متى حضر عن المتهم محام، وأدلى بما رآه من وجوه الدفاع، فإن ذلك يكفى لتحقيق غرض الشارع بصرف النظر عما تضمنه هذا الدفاع.

الطعن رقم ٧٣٩ لسنة ١١ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٤٠٤ بتاريخ ١٩٤١/٢/٢٤

ليس من الإخلال بحق الدفاع أن يقصر المحامي مرافقته على موكله المتهم بالجناية دون موكله الآخر المتهم بالجناية ما دامت المحكمة من جانبها لم يقع منها ما منعه عن القيام بواجب المدافعة عن موكله كليهما، بل كان ذلك راجعاً إلى تصرفه هو. لأن المتهم بالجناية لا يجب أن يحضر معه محام، وله أن يتقدم هو بنفسه للمحكمة بالدفاع الذى يريده أو بما فات محاميه أن يريده، وهو فى استعمال حقه هذا ليس بحاجة إلى أى تنبيه من المحكمة.

الطعن رقم ١٣٩٩ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٩٢ بتاريخ ١٩٤٢/١٠/١٩

إن المحامي الذى يوكل إليه الدفاع عن متهم ليس ملزماً قانوناً بأن يسلك فى القيام بهذه المهمة إلا الخطى التى يرى هو بمقتضى شرف مهنة المحاماة وتقاليدها أن فى إتباعها ما يحقق مصلحة من وكل إليه الدفاع عنه. وإذن فلا حرج عليه - متى كان مقتنعاً من الأدلة المقدمة فى الدعوى بثبوت التهمة على موكله - فى أن يطلب أخذه بالرافعة إذا ما رأى فى الظروف ما يرر طلبه، أو أن يكفى بتفويض الأمر إلى ما تراه المحكمة فى شأنه دون أن يتقيد فى ذلك بمسلك المتهم أو أقواله فى التحقيقات أو بالجلسة.

الطعن رقم ١٨٣٩ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٥٦ صفحة رقم ١٩ بتاريخ ١٩٤٢/١١/١٦

إن القانون لا يوجب فى مواد الجنب والمخالفات أن يحضر مع المتهم أثناء المحاكمة محام يتولى المرافعة عنه. فإذا كان المتهم قد أعلن بالحضور إلى جلسة المحاكمة إعلاناً صحيحاً وفقاً للقانون، وحضر الجلسة فليس له أن يطالب المحكمة بوجوب تأجيل الدعوى حتى يحضر معه محام. وليس له بالتالى إذا ما رفضت المحكمة طلب التأجيل للسبب المذكور أن ينعى عليها أنها أخلت بحقه فى الدفع، إذ أنه كان يجب عليه أن يحضر مستعداً لإبداء أوجه دفاعه إما بنفسه وإما بواسطة من يختاره لذلك من المحامين.

الطعن رقم ٦٧ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٥٩٥ بتاريخ ١٥/١/١٩٤٥

الأصل أن المتهم حر في إختيار من يتولى الدفاع عنه. وحقه في ذلك مقدم على حق المحكمة في تعيين المدافع. فإذا إختار المتهم محامياً فليس للقاضي أن يعين له محامياً آخر ليتولى الدفاع عنه إلا إذا كان المحامي المختار قد بدا منه ما يدل على أنه يعمل على تعطيل سير الدعوى. وإذن فإذا كان الظاهر من الأوراق أن المتهم سعى جهده في حمل سلطة التحقيق وسلطة الحكم على سماع شهوده بطلبه إلى النيابة سماع شاهده في التحقيق الابتدائي، ثم بطلبه إلى قاضي الإحالة تقرير سماعهما، ثم بعمله كل ما في وسعه لإعلانهما بالحضور أمام المحكمة بعد أن أحيلت إليها القضية دون أن يأمر قاضي الإحالة بإعلانهما، متبعاً في ذلك الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٩٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات ثم لما رد المحضر الورقة بدون إعلان بدعوى عدم بيان محل سكن الشاهدين مع أن محلهما مبن بتلك الورقة بياناً تاماً، تمسك هو أمام المحكمة بضرورة سماع هذين الشاهدين، فرفضت المحكمة التأجيل بمقولة إنه غير جاد في طلبه فإنسحب محاميه فندبت له محامياً غيره وأجلت القضية لليوم التالي وفصلت في القضية وقضت عليه بالعقوبة، فإنها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع، إذ كان عليها في هذه الحالة أن تنجيه إلى طلبه، ولم يكن يسوغ لها أن تعين محامياً آخر ليدل بدفاع آخر.

الطعن رقم ١٣٤٨ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٧٥٧ بتاريخ ٨/١٠/١٩٤٥

لا يوجد في القانون نص يمنع المحكمة من ضم أى دفع، مهما كان نوعه، إلى الموضوع والفصل فيه مع موضوع الدعوى بحكم واحد. ثم إن تدخل المدعى بالحقوق المدنية ومرافعته في الموضوع قبل الفصل في الدفع بعدم جواز تدخله لا يعد إخلالاً بحق المتهم في الدفاع، لأنه ليس فيه حرمان له من إبداء دفاعه كاملاً، إذ حضور المدعى ومرافعته لا يتعديان في الواقع وحقيقة الأمر حدود دعواه المدنية وتحدثه عن الفعل الجنائي وتقديم الدليل على ثبوته إنما يكون بإعتباره هو الفعل الضار الذي يطلب من أجله التعويض. ومع ذلك فإنه يحسن بالمحكمة أن تفصل في جواز تدخل المدعى بالحقوق المدنية قبل الخوض في موضوع الدعوى الجنائية.

الطعن رقم ١٣٥٤ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١ بتاريخ ٥/١١/١٩٤٥

إذا كانت المحكمة بعد أن نظرت الدعوى وسمعت الدفاع قد أجلتها إلى جلسة أخرى لسماع شهود وفي هذه الجلسة لم يتزاع المحامي بل أحال على ما أبداه في الجلسة السابقة، فلا يصح القول بأن المتهم لم يستوف دفاعه، إذ أن تلك الإحالة معناها أن المحامي لم ير جديداً يضيفه إلى الدفاع السابق إبداءه.

الطعن رقم ١٤٥٢ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٩ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٤٥
ما دام الخامي الذي ندينه المحكمة قد أدلى بأوجه المدافعة التي عنت له دون أن يبدى في الجلسة أنه لم يكن مستعداً للمرافعة أو أنه لم يكمل إستعداده، وما دام الاستعداد موكولاً لذمة الخامي ومبلغ تقديره لواجبه حسب ما تقتضى به أصول مهنته وتقاليدها، فلا محل للنعي على المحكمة بأنها أخلت بحق التهم في الدفاع.

الطعن رقم ١٤٥٩ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٩ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٤٥
إذا كان الطاعن يسلم في طعنه بأن " الحشار " الذي طلب الطاعن إحضاره لمقاسه في الجلسة ليسان أن المقذوفات التي أصابت الجنى عليه قد أطلقت من سلاحين مختلفين قد فقد، وكان سياق الحكم يفيد ذلك ويرر رفض الطلب لاستحالة إجابته، فإن المحكمة، في سبيل الرد عليه، تكون في حل من الرجوع إلى وقائع الدعوى والأدلة القائمة فيها.

الطعن رقم ٥٨ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٥ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٤٥
إن حضور الخامين للدفاع عن المتهمين أمام محاكم الجنج والمخالفات ليس بواجب قانوناً، بل على التهم أن يحضر الجلسة المحددة لنظر دعواه مستعداً للمرافعة فيها سواء بنفسه أو بواسطة من يختاره من الخامين للمدافعة عنه. فإذا هو حضر الجلسة ولم يحضر معه من يدافع عنه فإن المحكمة لا تكون ملزمة بتأجيل الدعوى حتى يحضر محام عنه ما دام الخامي لم يقدم عذره عن عدم الحضور مؤيداً بما يبرره.

الطعن رقم ١٧١ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥٧ بتاريخ ٢١/١/١٩٤٦
إذا كان الدفاع قد تمسك بطلب ضم قضايا وسماع شهود نفى، وكان الظاهر من محضر جلسة المحاكمة أن هذا الطلب كان المراد به إثبات وجود خصومة بين المتهم والعمدة الذي ضبطه متلبساً بجريمته، فمثل هذا الطلب لا يقتضى من المحكمة عند رفضه رداً صريحاً مستقلاً ما دام الدليل الذي قد يستمد منه ليس من شأنه أن يؤدى إلى البراءة أو ينفي القوة التدليلية للأدلة الأخرى القائمة في الدعوى.

الطعن رقم ١٩٣ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ٢٨/١/١٩٤٦
ما دام الأمر المراد إثباته لا يتجه مباشرة إلى نفى الفعل المكون للجريمة فلا تكون المحكمة ملزمة، إذا هي لم تجب طلب تحقيق هذا الأمر، بأن ترد على هذا الطلب رداً صريحاً.

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٠٨ بتاريخ ١٨/٣/١٩٤٦
إنه وإن كان من الواجب على المتهم الحال إلى محكمة الجنايات أن يعلن شهود النفى قبل جلسة المرافعة وليس على المحكمة أن ترد على طلب التأجيل لإعلان شهود، فإنه متى كان طلب التهم شهوداً غير من

حضرُوا مقروناً ببيان العذر في عدم إعلانهم، يكون من المتعين على المحكمة أن تقول كلمتها في صدد العذر الذي لو كان صحيحاً لأوجب عليها التأجيل. فإذا هي لم تفعل، فإن حكمها يكون قاصراً متعياً نقضه.

الطعن رقم ٤١٥ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٧٤ صفحة رقم ١١٧ بتاريخ ١٩٤٦/٤/١

إن إستعداد المدافع عن المتهم وعدم إستعداده موكول إلى تقديره على حسب ما عليه عليه ضميره وتقاليده المهمة التي ينتمي إليها. فإذا كان الثابت بمحاضر الجلسات أن المحامي المتدب للدفاع عن المتهم لم يحضر الجلسة، فندبت المحكمة محامياً آخر حضر جميع إجراءات المحاكمة، ولم يبد منه إعراض على سماع الشهود في يوم نديه، الأمر الذي يفيد بذاته أنه حين سمع الشهود وترافع في الدعوى كان واقفاً على جميع ظروفها، فليس في ذلك إخلال بحق الدفاع من جانب المحكمة. ولا يصح أن ينعى عليها أنها إذ ندبت محامياً آخر بدل المحامي المتدب وسمعت على الفور أقوال الشهود قد فوتت على المتهم المنع بكامل حقه في الدفاع بمقولة إن سماع أولئك الشهود كاف في ظرف لم يكن المحامي فيه ملماً بدقائق الدعوى ومستعداً لمناقشتهم.

الطعن رقم ٧٦٢ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٧٤ صفحة رقم ١٥٦ بتاريخ ١٩٤٦/٥/٢١

الحكمة ملزمة بالرد على ما يديه الخصوم أمامها من أوجه الدفاع المهمة التي يتأثر بنتيجة تحقيقها الفصل في الدعوى. فإذا كان المتهم قد تمسك في دفاعه أمام المحكمة بالإستئنافي بأن الحادث الذي قتل فيه المجنى عليه لم يقع نتيجة خطأ منه هو بل كان ناشئاً عن خطأ المجنى عليه نفسه، وطلب إلى المحكمة الإنتقال إلى مكان الحادث للتحقق من صدق دفاعه ولكنها لم تجب هذا الطلب ولم ترد عليه، فإن حكمها يكون معيياً واجباً نقضه.

الطعن رقم ٨٩٢ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٧٤ صفحة رقم ١٦٢ بتاريخ ١٩٤٦/٥/٢٧

إن تحريم حق الدفاع عن المال عند إمكان الرجوع إلى السلطة العامة للإستعانة بها في المحافظة عليه محله أن يكون هناك من ظروف الزمن وغيره ما يسمح بالرجوع إلى هذه السلطة قبل وقوع الإعتداء بالفعل. والقول بغير ذلك مؤد إلى تعطيل النص القانوني الصريح الذي ينول حق الدفاع لرد أفعال التعدي تعطيلاً تاماً.

الطعن رقم ٩٧٤ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٧٤ صفحة رقم ١٦٠ بتاريخ ١٩٤٦/٥/٢١

إن الغرض من إيجاب حضور مدافع عن كل متهم بمجانية لا يمكن أن يتحقق على الوجه الأكمل إلا إذا كان المدافع متبعاً إجراءات المحاكمة بالجلسة من أولها إلى آخرها، مما يجب معه أن يكون قد سمع الشهود قبل

المرافعة إما بنفسه وإما بواسطة زميل له يختاره هو من هيئة الدفاع. فإذا كان المحامي المنتدب عن المتهم لم يحضر سماع الشهود بالجلسة بل كان عمله مقصوراً على إبداء أوجه المدافعة بعد أن كان الشهود قد سمعوا في حضرة محام آخر هو المحامي الأصيل ولم يعد سماعهم في حضرته، فإن الحكم الصادر على المتهم يكون مقاماً على إجراءات منطوية على الإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ١٨٣٨ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٦٥ بتاريخ ١٩٤٦/١٢/٣٠
لرئيس محكمة الجنايات أن يعين محامياً لكل متهم بجناية يحضر أمام المحكمة في اليوم المعين لنظر دعواه ولا يكون معه، لأي سبب من الأسباب، محام يتولى الدفاع عنه بالجلسة كما هو مقتضى القانون. وما دام المحامي الذي ندبه رئيس المحكمة للدفاع عن المتهم قد إطلع على أوراق الدعوى وحضر سماعها بالجلسة ثم أدلى فعلاً بأوجه الدفاع التي رأى الإدلاء بها، دون أن يبدو منه ما يفيد أنه في الظروف التي ندب فيها لم يتم إطلاعه أو يكمل إستعداده، فلا يكون ثمة مجل للطعن على الحكم الذي يصدر على المتهم بحجة أن الفرصة التي أعطيت المحامي الحاضر عنه للإستعداد كانت قصيرة وأن دفاعه لذلك كان صورياً وشكلياً لا حقيقاً جدياً.

الطعن رقم ٣١ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٤٨ بتاريخ ١٩٤٦/١٢/٩
إنه ما دام أحد لم ينه المحكمة قبل صدور الحكم على المتهم إلى أنه وكل محامياً ليتولى الدفاع عنه بالجلسة فإن القول بخطأ المحكمة لفصلها في الدعوى دون أن تسمع المحامي لا يكون له ما يبرره.

الطعن رقم ٤٠ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٧٦ بتاريخ ١٩٤٧/١/٢١
- لا يقبل من المتهم أن يثير لأول مرة أمام محكمة النقض أنه لم يمكن من تقديم مذكرة بدفاعه في أثناء المحاكمة الابتدائية، فإن هذا الإخلال - حتى لو صح - غير متعلق بالنظام العام.
- متى كان المدعى بالحقوق المدنية قد عين في دعواه المباشرة الألفاظ التي وردت في عرضة الدعوى الشرعية المرفوعة عليه وعدها ماسة به، وذكر أن تلك الدعوى هي دعوى تفرقة بين زوجين، فلا حرج على المحكمة إذا هي إكتفت في حكمها بالقول بأن العبارات موضوع الإتهام هي من مقتضيات الدفاع في الدعوى الشرعية، وخصوصاً إذا كان أحد لم يطلب الإطلاع على الدعوى المذكورة.

الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٧٠ بتاريخ ١٩٤٧/١/٦
- من سلطة المحكمة أن ترفض طلب التأجيل للإستعداد إذا ما رأت أنه غير جدى ولم يقصد به إلا تأخير الفصل في الدعوى، وإذاً فإذا رفضت المحكمة طلب التأجيل وكان المتهم معلناً بالحضور للجلسة حسب القانون فلا يصح أن ينسب إليها خطأ في ذلك.

- ليس من الضروري . يحصل التقرير بالمعارضة في الحكم الغايي من المحامي الموكل في ذلك، بل إن هذا المحامي أن ينبع عنه في التقرير بالمعارضة زميلاً له ما دام له أن يوكل عنه أحد زملائه في إجراء العمل محل التوكيل.

الطعن رقم ٧٠٦ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٣٢٣ بتاريخ ١٧/٣/١٩٤٧
العبارة في التهمة هي بما ترفع به الدعوى، ولا يغير من هذا قول يرد في مرافعة النيابة أثناء المحاكمة. وإذن فعلى المتهم أن يدافع عن نفسه على أساس ذلك ولا يقتصر على دليل دون آخر إستناداً إلى مسلك النيابة في الجلسة.

الطعن رقم ١٤٨٠ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٣٩٨ بتاريخ ١٠/١١/١٩٤٧
إذا كان المتهم لم يتقدم في الجلسة بوجه الدفاع الذي أراد تحقيقه، وكانت المحكمة لم تأذن في تقديم مذكرة بعد المرافعة الشفوية، فإن نعيه على المحكمة أنها لم تحقق الدفاع الذي أبداه في مذكرة قدمها لا يكون له محل.

الطعن رقم ٢٠٩٦ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٤٣١ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٤٧
إذا كان الدفاع عن المتهم بإحراز مواد مخدرة قد طلب إلى المحكمة الإنتقال لمعاينة منزله كي يتبين لها عدم معقولية ما قاله الشهود من أن التهمة الأخرى معه قد أُلقت، وهي على سلم المنزل، بالعبوة التي بها المخدر فإلتقطوها وأنه كان في وسعها أن تلتقيها بعيداً عنهم، فلم تجبه المحكمة إلى هذا الطلب فلا تثريب عليها في ذلك، ما دام هو يقول في طعنه إن طلبه المعاينة لم يكن لإثبات إستحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان لإثبات أنه كانت هناك طريقة أخرى للتخلص من المخدر بعيداً عن أعينهم الأمر الذي يحق للمحكمة ألا تلتفت إليه متى وجدت في رواية الشهود ما يقنعها بصدقهم.

الطعن رقم ٢١٠٣ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٤٧٢ بتاريخ ٢٠/١/١٩٤٨
المحكمة لا تكون ملزمة بالرد على الدفع إلا إذا كان من قدمه قد أصر عليه. أما الكلام الذي يلقى في غير مطالبة جازمة ولا إصرار فلا تثريب على المحكمة إذا هي لم ترد عليه. فإذا كان الظاهر من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة الإستئنافية أن الحاضر مع المتهم طلب إلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها من قاصر دون أن يقدم دليلاً صحيحاً على حقيقة سنه، وأن محامي المدعى بالحقوق المدنية قال إن الدعوى المدنية مرفوعة من الوصية عليه فلم يعرض المتهم على هذا القول، وأخذ في الكلام عن واقعة الدعوى الجنائية التي قامت عليها الدعوى المدنية، فلا يصح منه أن ينعي على المحكمة أنها لم ترد على ما أبداه.

الطعن رقم ٢١٣٧ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٤٧٣ بتاريخ ١٩٤٨/١/٢٠

لا يصح أن يستتج إخلال المحكمة بحق المتهم في الدفاع من الوقت الذي إستغرقه نظر الدعوى. كما لا يصح أن يدعى المتهم الإخلال بحقه في الدفاع بقوله إن المدافع عنه إنما كف عن المرافعة لما فهمه من ظهور براءته إستنتاجاً من إشارة بدت من المحكمة، ما دامت المحكمة لم تصرح بالجلسة بالكف عن المرافعة، فإن مجرد إشارة مبهمة باليد لا يصح الاعتداد بها ولا إتخاذها سبباً لعدم إتمام المرافعة إن لم تكن تمت.

الطعن رقم ٢٢١٢ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٤٩٠ بتاريخ ١٩٤٨/٢/٩

ما دام المأخوذ الذي حضر عن المتهمين في الإحالة قد أعلن إستعداده للدفاع ولم يطلب إهماله للإستعداد وما دامت مصلحة المتهمين اللذين نذبت المحكمة للدفاع عنهما غير متعارضة - على ما هو مستفاد من الأوراق - وما دام المفروض في المأخوذ أنه يبدى أوجه دفاعه عن المتهم بحسب ما يرضيه ضميره وما تخليه عليه التقاليد النبيلة للمهنة التي ينتمى إليها، لما لا تصح معه مناقشته فيما قاله وما لم يقله في مصلحة الدفاع، فلا يصح أن ينعى على المحكمة أنها نذبت هذا المأخوذ لمصادفة وجوده بالجلسة ولم تمنحه أجلاً يحضر فيه دفاعه في الدعوى على الوجه الأكمل.

الطعن رقم ٢٣٨١ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٥١٠ بتاريخ ١٩٤٨/٣/١

لنيلابة أن تمنع محامى المتهم من حضور التحقيق في حدود الرخصة القانونية الممنوحة لها طبقاً للفقرتين الأولى والثانية من المادة ٣٤ من قانون تحقيق الجنايات.

الطعن رقم ٢٤١٠ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٤٦٥ بتاريخ ١٩٤٨/١/١٩

إذا كان المدافع عن المتهم قد أبدى عند بدء إجراءات الدعوى أمام المحكمة أن حالته الصحية قد لا تمكنه من القيام بواجب الدفاع على الوجه الأكمل دون أن يصر على طلب التأجيل، وحضر الإجراءات ثم أبدى دفاعه للمحكمة، فلا يحق له أن يطلب نقض الحكم لعدم تأجيل المحكمة الدعوى للسبب المذكور. فإنه - وهو المؤكول إليه أن يدافع عن المتهم بحسب ما تخليه عليه ضميره وتفرضه عليه تقاليد مهنته النبيلة - لا يصح أن يفرض في حقه أنه قام بواجبه على وجه غير كامل بل يجب أن يؤول سكوته عن التمسك بالطلب الذي بدا منه أولاً بأنه عدل عنه عن عقيدة صحيحة وأن ما أدلى به للمحكمة في سبيل الدفاع هو في نظره كل ما ينبغي أن يقال.

الطعن رقم ٢٥٧٥ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤٧٨ بتاريخ ١٩٤٨/١/٢٦
مضى كانت محكمة الموضوع قد قررت في حدود سلطتها أن العبارات التي إعتبرها الطاعن قدفاً في حقه إنما صدرت من الطعون ضده في مقام الدفاع في الدعوى المدنية التي رفعها الطاعن عليه ورأت أن المقام كان يقتضيها فلا يقبل الجدل في ذلك أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٠١ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥٣٧ بتاريخ ١٩٤٨/٤/١٩
إذا كان المتهم قد تمسك بما جاء بالكشف الطبي الابتدائي من أن الضارب كان في مواجهة الجنى عليه وقت أن ضربه على حين يقول الشهود إنه ضربه وهو ملقى على الأرض، فقررت المحكمة استدعاء ثلاثة أطباء منهم الطبيب الذي وقع الكشف الطبي الابتدائي فلم يحضر هذا الطبيب وحضر الآخران فأصر الدفاع على حضوره لمناقشته فرفضت المحكمة ذلك لما تبينه من شهادة الطبيين اللذين حضرا من أن تلك المواجهة لا تنفي أن يكون الجنى عليه ضرب وهو ملقى على الأرض وأنه لا تعارض بين ما قرره شهود الإثبات وما ثبت لديها مما قرره الأطباء، فرفضها طلب استدعاء الطبيب الذي وقع الكشف الطبي الابتدائي لا يكون فيه إخلال بحق الدفاع ما دامت قد جرت في قضائها على أساس أن رأيه غير مؤثر فيما إنتهت إليه بناءً على أقوال الشهود.

الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥١٦ بتاريخ ١٩٤٨/٣/١
إذا كان دفاع المتهم مبنياً على أن التغير الذي وقع في صلب السند وأجرى في غير مجلس العقد إنما كان بمعرفة الجنى عليه ويخطئه تصحيحاً خطأ أدركه المتهم وأقره عليه الجنى عليه، فالرد على هذا الدفاع بمجرد قول المحكمة إن التغير لم يحصل في مجلس العقد مع ذكرها أن الخير قرر أن التغير حصل بخط الجنى عليه - ذلك لا يستقيم ولا يكفي بل كان الواجب إقامة الدليل على أن هذا التغير حصل على غير علم الجنى عليه.

الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥٥٤ بتاريخ ١٩٤٨/٤/٢٨
إذا كانت المذكرة التي أبدت فيها وجوه الدفاع لم تقدم إلا بعد إقفال باب المرافعة ولم يكن ثمة ترخيص من المحكمة في تقديم مذكرات فإنها لذلك لا تستوجب رداً من المحكمة.

الطعن رقم ٧٠٨ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥٦٣ بتاريخ ١٩٤٨/٥/١٧
إذا كان المستفاد من محضر الجلسة أن اتهم عن التهم طلب أولاً ضم قضية ثم تنازل مكتفياً بتقديم صورة من الحكم الصادر فيها، ثم عاد بعد ذلك إلى هذا الطلب في إحدى الجلسات ولكنه لم يصر عليه في جلسة المرافعة الأخيرة، فلا يصح له أن يعنى على المحكمة أنها لم تجبه إليه.

الطعن رقم ٧٣٩ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٥٨٠ بتاريخ ١٩٤٨/٦/١

إذا كان الثابت بحضور الجلسة أنه بعد أن أدلت النيابة والمدعى بالحقوق المدنية بأقوالهما تولى المحامي إبداء أوجه الدفاع عنه، ثم أبدى المدعى بعد ذلك بعض الأقوال وسكت محامي المتهم فلم يعقب عليها فإنه لا يكون للمتهم أن ينمى على إجراءات المحاكمة أنها وقع فيها إخلال بحقه في الدفاع على أساس أنه لم يكن آخر من تكلم، فإن سكوتة عن التعقيب يدل في ذاته على أنه لم يكن لديه ما يقوله.

الطعن رقم ١٦٢١ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٦٢٩ بتاريخ ١٩٤٨/١٠/١٨

إن إستحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع لا تمنع من الإدانة ما دامت الأدلة القائمة في الدعوى كافية للثبوت.

الطعن رقم ٢٣٥٣ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٧٧٥ بتاريخ ١٩٤٩/٢/٢٢

إذا كان المدافع عن المتهم قد حضر أثناء سؤال أول شاهد من شهود الإثبات وإشرك في مناقشته ولم يد منه ولا من المتهم أنه لم يلم بكل ما أدلى به الشاهد أمام المحكمة فلا محل لأن يشكو المتهم من أن محاميه لم يكن حاضراً معه بالجلسة أثناء سماع الشاهد.

الطعن رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٧٨٧ بتاريخ ١٩٤٩/٣/٢

إذا كان الثابت أن المحكمة الإستئنافية أجلت الدعوى حتى يحضر محامي المتهم، وفي الجلسة التالية لم يحضر المحامي ورفضت المحكمة التأجيل فدافع المتهم عن نفسه ولم يتمسك بأنه في حاجة إلى الإستعانة بمحام آخر فإنه لا يقبل منه أن ينمى على المحكمة أنها رفضت التأجيل في المرة الثانية مع إعتذار محاميه من عدم الحضور بإشتغاله في المرافعة أمام محكمة الجنائيات في جهة أخرى، وخصوصاً أن القانون لا يوجب حضور محام عن المتهم في مواد الجرح.

الطعن رقم ٥٣٦ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٨١٨ بتاريخ ١٩٤٩/٣/٢٨

الأصل هو أن حضور محام عن المتهم ليس بلام في الجرح ولكنه حق للمتهم. فمتى وضع ثقته في محام وجب على المحكمة أن تسمع دفاعه عنه، فإذا تخلف المحامي عن الحضور ورأت المحكمة السير في الدعوى في غيابه لعدم أخذها بعذره كان لها ذلك، إلا إذا أصر المتهم على تمكنه من الإستعانة بمحام آخر غير الذي لم يكن هو ضالماً معه في هذا التخلف، فعندئذ يجب على المحكمة أن تؤجل الدعوى فإذا لم يطلب المتهم ذلك وسارت المحكمة في الدعوى فلا يحق له أن ينمى عليها أنها لم تمكنه من الإستعانة بمحام.

الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٨١٩ بتاريخ ١٩٤٩/٣/٢٨
لا وجه للطعن على الحكم لعدم استعانة المحكمة فيه بالطبيب الشرعى لمعرفة أن العيار الذى سبب القتل هو العيار المطلق من البندقية الخروطوش التى كان يحملها المتهم ولو كان تقرير العمل الكيميائى الذى إستند إليه الحكم فى الإدانة قد أثبت أن قطع الرصاص المستخرجة من جسم المجنى عليه هى من النوع الذى يطلق عادة من بندق رمنجتون، وذلك ما دام ما ورد فى تقرير العمل الكيميائى، مما أشار إليه المتهم فى طعنه، لا ينفى بذاته أن قطع الرصاص المستخرجة من جثة المجنى عليه قد إستعملت فى بندقية من نوع آخر غير الرمنجتون، والدفاع عن المتهم لم يطلب الاستعانة بالطبيب الشرعى.

الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٨٤٤ بتاريخ ١٩٤٩/٤/١٨
إذا كان الدفاع لم يتمسك بالتقرير الإستشارى الذى قدمه على إعتبار أنه هادم للتقرير الطبى المقدم فى الدعوى بل على أساس إحتمال أن الإصابة التى بائجنى عليه يجوز أن يكون لها سبب آخر، فإن أخذ المحكمة بالتقرير الطبى يفيد أنها لم تر فى التقرير الإستشارى ما يغير النظر الذى إنتهت إليه، وهذا يعد رداً على الدفاع.

الطعن رقم ٦٦٦ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٨٩٣ بتاريخ ١٩٤٩/٥/٢٣
للمحامى فى الجناية - موكلاً كان أو متدباً - إذ لم يستطع الحضور أن ينب عنه غيره من زملائه، كما أن للمحامى أن يقوم بالدفاع بالطريقة التى يراها على مقتضى ما يستخلصه هو من التحقيقات وما توجهه التقاليد النبيلة لمهنته. ومتى كان الأمر كذلك فإنه إذا كان المتهم لم يتمسك بضرورة حضور المحامى الموكل عند سماع الشهود فى الجلسة الأولى فلا يقبل منه النعى على الحكم بمقولة إن محاميه لم يحضر إلا فى الجلسة التالية ولم يتناول ما تم بالجلسة الأولى بحضور المحامى الذى أنابه.

الطعن رقم ١٧٤٢ لسنة ٤٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٥ بتاريخ ١٩٢٨/١١/٨
لا إخلال بحق الدفاع فى أن تطبق المحكمة المواد " ١٨١ و ٤٠ و ٤١ ع " بدلاً من المادتين " ١٧٩ و ١٨٠ " الواردين بقرار الإحالة على متهم دون أن تشعره بذلك ما دامت الوقائع التى هى موضوع المحاكمة لم تزَل هى لم تتغير فى ذاتها وإن كان الوصف القانونى الذى كيفت به قد عدل، وما دام لم يوتب على تعديل الوصف هذا تشديد العقوبة عن الحد الذى كان منصوباً عنه فى المواد الأصلية.

الطعن رقم ٨٠ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٥٩ بتاريخ ١٩٢٨/١١/٢٩
إسناد الدفاع عن متهم فى جناية لخم غير جائزة له المرافعة أمام محاكم الجنايات يعد إخلالاً بحق الدفاع يستوجب نقض الحكم.

الطعن رقم ٩٠ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٧٢ بتاريخ ١٩٢٨/١٢/٢٠

إن القانون كما إهتم بحقوق الإتهام فإنه قدس حقوق الدفاع ورتب للمتهمين ضمانات لا يجوز الإخلال بها. أولاً أنه أوجب سماع ما يديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه. وهذه الضمانة فوق كونها قاعدة أساسية عامة مستفادة من حق الدفاع ذاته تلازمه في كل مواطن إستعماله فهي قد نص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٣٥ من قانون تحقيق الجنايات في الباب الخاص بالتحقيق بالنيابة العامة. وهي وإن لم تتكرر في القانون بصيغتها تلك الشاملة إلا أن لها فيه تطبيقات منها ما ورد بالمواد ٧٥ و ١٣٥ و ١٦٠ من قانون تحقيق الجنايات وبالمادة ٤٤ من قانون تشكيل محاكم الجنايات. وهذه القاعدة العامة لا يحد منها إلا أحد أمرين : " الأول " أن يكون وجه الدفاع الذى يديه المتهم ويطلب من المحكمة تحقيقه غير متعلق بالموضوع ولا جائز القبول. " الثاني " أن يكون القاضى قد وضعت لديه الواقعة المبحوث فيها وضوحاً كافياً. ففي هاتين الحالتين يجوز للقاضى أن لا يستمع لوجه الدفاع وأن لا يحققه. غير أنه إذا كان للقاضى ألا يستمع لوجه الدفاع وأن لا يحققه في هاتين الصورتين فإن من واجبه أن يبين لماذا هو يرفض الطلب. وعلة ذلك أن طلب التحقيق حق للمتهم. وكل مطالبة بحق يرفضها القاضى لابد من بيان سبب رفضه إياها.

الطعن رقم ٩٠ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٧٢ بتاريخ ١٩٢٨/١٢/٢٠

إخطار المحامي الأصل عن المتهم ليحضر مناقشة الشاهد المستدعى محتوم. لأنه ما دام القانون يأمر وجوباً بأن يكون للمتهم أمام محكمة الجنايات محام يدافع عنه فكل إجراء في القضية يقع في غير مواجهته يكون باطلاً. على أنه إن كان المحامي الأصل قد أناب عنه زميلاً له وحضر الزميل الجلسة فحضوره يزيل هذا البطلان سواء أكان حصل إخطار للأصيل أم لم يحصل. وكذلك يزول هذا البطلان لو أن من حضر عن المحامي الأصل قد قبل المتهم حضوره صراحة وإن لم يكن هناك إنابة عن المحامي الأصل.

الطعن رقم ١١٣ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٧٠ بتاريخ ١٩٢٨/١٢/١٣

مساعدة المحامين للمتهمين في الأمور الجنائية ليست واجبة إلا متى كانت التهمة جنائية. أما إذا كانت جنحة فهذا الواجب ساقط. ولئن كانت المادة ٢٥ من قانون تشكيل محاكم الجنايات تقضى بتعيين مدافع لمن لا مدافع عنه من المتهمين بدون أن تبين أن هذا التعيين لا يكون واجباً إلا إذا كانت التهمة جنائية غير أن المادة ١٣٠ من الدستور نصها صريح في أن المتهم بجناية هو الذى يكون له من يدافع عنه.

الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٤٤ صفحة رقم ١٢٢ بتاريخ ١٩٢٩/١/٣

- إن الدفاع إذا كانت له الحرية المطلقة في إبداء ما يريد وطلب ما يريد مما يتعلق بالدعوى إلا أنه متى أتم كلامه وأقل باب المرافعة فقد إستوفى قسطه من الحرية. وليس على المحكمة أن يكون هو قصر أو سها فإن للمرافعات مدى يجب أن تنتهي إليه.

- ليست المحكمة إذن مجبرة بعد إقفال باب المرافعة على البحث في طلب الدفاع توقيع الكشف الطبي على شاهد يدعى الدفاع أنه لا يمكنه أن يرى الحادثة.

الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٤٤ صفحة رقم ١٤٢ بتاريخ ١٩٢٩/١/١٧

القانون لا يوجب مساعدة المحامين للمتهمين بالجنح والمخالفات. وإذن فللقاضي الجنح مطلق الحرية في إجابة المتهم إلى طلبه التأجيل للإستعانة على دفاعه بمحام أو عدم إجابته بحسب ما يبدو له هو دون غيره من الوجوه الموجبة أو المانعة.

الطعن رقم ٧٩٤ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٤٤ صفحة رقم ١٦٧ بتاريخ ١٩٢٩/٢/١٤

لا مساس بحق الدفاع فيما لو إقصر المحامي - الذي ندبته المحكمة للمرافعة عن المتهم - على طلب الرأفة به. فإن المحامي موكل في أداء واجبه إلى ذمته. وهو لا يكلف بتخلق أوجه للدفاع من العدم. فإذا لم يجد ما يدفع به إلا طلب الرأفة فقد أدى واجبه ولا سبيل للمتهم إلى الإعتراض عليه.

الطعن رقم ١١٥١ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٤٤ صفحة رقم ٢٥٧ بتاريخ ١٩٢٩/٤/٤

القانون لا يحتم حضور محام للدفاع عن المتهم أمام محكمة الجنح. فلا يصح الطعن في حكم هذه المحكمة بسبب أن المحامي الذي دافع عن المتهم هو من المحامين الذين تحت التمرين سواء أكان دفاعه بإسم نفسه أم كان بإسم المحامي الذي يتمرن عنده.

الطعن رقم ١١٨٨ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٤٤ صفحة رقم ٢٦٧ بتاريخ ١٩٢٩/٤/١١

لا بطلان في حكم محكمة الجنح الإستئنافية إذا هي لم تجب المتهم إلى طلبه التأجيل لتوكيل محام عنه لأنه غير محتم قانوناً إستعانة المتهم بمحام أمام محكمة الجنح.

الطعن رقم ١١٩٢ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٤٤ صفحة رقم ٢٦٨ بتاريخ ١٩٢٩/٤/١١

يتعين على محكمة الجنائيات أن لا تقبل حضور محام تحت التمرين أمامها ولو في إستكمال ما أرادت إستيفاءه من تحقيق في نقطة فرعية كإستدعاء طبيب للإطلاع على تقرير الطبيب الشرعي ومناقشته فيه فإن هذا التحقيق جزء من إجراءات الدعوى. والمأمور به قانوناً وجوب حضور محام لمساعدة المتهم بمجانية وأن

يكون هذا الغامى من درجة المقبولين للمرافعة باسمهم أمام المحاكم الابتدائية على الأقل. فقبول المحكمة عمامياً تحت التمرين فيه إخلال بحق الدفاع مبطل للإجراءات لا يصححه أن تأخذ المحكمة فيه بسماع المتهم لهذا الغامى بالخصور عن وكيله الذى توافع فى الدعوى.

الطعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٧٣ بتاريخ ١٨/٤/١٩٢٩

ليست المحكمة ملزمة بسماع أوجه دفاع ليست فى حاجة إليها بعد أن تكون قد تورت فى الدعوى. بل لها الحق دائماً فى أن تطلب من الدفاع الكف عن الإسرسال فى بيان نقط قد ظهرت لديها ظهوراً جلياً. فإذا أشارت المحكمة على الغامى بالإكتفاء بما أبداه من الدفاع فلا يعتبر ذلك منها إخلالاً بحقوق الدفاع يطل الحكم.

الطعن رقم ٢٤١٧ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٧٧ بتاريخ ١٤/١١/١٩٢٩

مع النيابة عمامى المتهم من حضور التحقيق لا يطله ولا يعيب الحكم. لأن القانون من جهة لا يحتم حضور عمامى المتهم معه، ولأنه أجاز للنياية من جهة أخرى أن تجرى التحقيق فى غيبة المتهم متى رأت لزوماً لذلك لإظهار الحقيقة.

الطعن رقم ٢٦٨٠ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٤٥٧ بتاريخ ٣٠/١/١٩٣٠

متى كانت الجريمة النسوبة للمتهم هى جنحة، وكان تكليفه بالخصور للمحاكمة عليها قد تم فى الميعاد القانونى، فعليه أن يحضر ليدافع عن نفسه بشخصه أو بواسطة محام يصحبه، وليس له أن يجبر المحكمة على تأجيل نظر الدعوى حتى يستعد هو أو عماميه.

الطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٤٧٠ بتاريخ ٢٧/٢/١٩٣٠

إذا طلبت محكمة الموضوع من الدفاع أن يتناول الكلام عن إمكان وقوع الأفعال موضوع المحاكمة تحت نص آخر من قانون العقوبات فليس معنى ذلك أنها تستبعد الوصف الذى قدمت به القضية. على أنها ليست ملزمة بأن تناقش فى حكمها الوصف الذى طلبت الكلام فيه من باب الإحتياط أو من باب الحيرة.

الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٥٩ بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٣٠

إذا لم تقبل محكمة الجنايات ما طلبه المتهم من التأجيل لحضور الغامى الموكل من قبله بل نذبت للدفاع عنه محامياً آخر كان حاضراً عن الغامى الموكل وقام هذا الغامى المندوب بمهمة الدفاع فعلاً فقد إستوفى المتهم حقه المقرر له قانوناً من حيث وجوب وجود مدافع عنه وأصبح لا يستطيع الإدعاء بحصول إخلال بحقه فى الدفاع. وليس لهذا المتهم أن يظن فى الحكم بوجه أن محكمة الجنايات لا حق لها بمقتضى المادة ٢٦ من

قانون تشكيل محاكم الجنايات أن تدب أحداً من المحامين للدفاع إلا في صورة واحدة هي صورة ما إذا كان المحامي الغائب مندوباً من رئيس المحكمة الابتدائية، أما إذا كان متيناً من قبل المتهم فليس لرئيس محكمة الجنايات حق التدب - ليس للمتهم أن يطعن بهذا الوجه لأنه غير مؤسس على منع متصوص عليه في المادة المذكورة بل هو إستنتاج من النص بطريق مفهوم المخالفة، ومفهوم المخالفة ليس حجة يعتد بها في كل الأحوال، بل إنه لا قيمة له في كثير من الصور التي تقوم فيها أسباب متينة على وجوب نبذ الأخذ به. على أن الواقع هو أن نص المادة ٢٦ إنما نظم إجراء خاصاً لحالة خاصة وترك الإجراء في غير هذه الحالة الخاصة بلا تنظيم وللمحكمة أن تتبع ما توجبه الضرورات وأصول القانون. والضرورة تقضى على القاضي الذي يأخذ بحقه من عدم تأجيل الدعوى أن يتدبر في تعيين مدافع للمتهم خصوصاً إذا روعى أن القياس على نص المادة ٢٦ الذي يجعل لرئيس محكمة الجنايات حق التدب في صورة إعتذار المندوب الأول عن الحضور يقتضى أن يكون حق التدب أيضاً في صورة ما إذا كان المحامي المعتذر معيماً من قبل المتهم.

الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٨٠ بتاريخ ١١/٦/١٩٣٠

توسط المحامين في الدفاع عن المتهمين بما دون الجنايات من الجرائم ليس واجباً قانوناً، بل إن الواجب على المتهم أن يحضر مستعداً للمرافعة بنفسه أو بمن يختاره من المحامين متى صار تكليفه بالحضور في الميعاد القانوني فإن حضر غير مستعد هو أو محاميه فعليه هو تبعة تقصيره في حق نفسه ما دام أنه قد إستوفى الزمن الذي رآه الشارع كافياً ليحضر من بعده مستعداً للمرافعة. وإذن فلا يعد إخلالاً بحق الدفاع أن تأمر المحكمة بالمرافعة مع معارضة المتهم أو محاميه في هذا الأمر بأنه لم يطلع على أوراق الدعوى.

الطعن رقم ١٤٩٩ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٥٦ بتاريخ ١٩/٦/١٩٣٠

حضور مدافع عن المتهم بجناية غير محرم إلا أمام محكمة الجنايات نفسها. أما الجنايات التي تنظرها محاكم الجناح عملاً بقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ فتسرى عليها الإجراءات وقواعد المرافعات الخاصة بالجناح. فالمتهم بجناية من هذا القبيل لا يتحتم أن يحضر معه مدافع.

الطعن رقم ١٨٧٢ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ١٧٨ بتاريخ ١/٨/١٩٣١

- الخصم الذي يعتدى على خصمه أثناء الدفاع عن حقوقه أمام المحاكم بقذف أو سب إعتداء لا يستلزمه الدفاع في الدعوى يكون معرضاً نفسه للمسئولية الجنائية بسبب إفترائه. أما إذا كان هذا الإفراء من مستلزمات الدفاع فلا مسئولية جنائية عليه قطعاً، وإنما تلزمه المسئولية المدنية أو التأديبية ولكن في حالة واحدة هي أن يسى إستعمال تلك التوسعة القانونية بأن يغالى في عبارات الإفراء مغالاة لا يقتضيها المقام.

- كون الإفراء من مستلزمات الدفاع أو ليس من مستلزماته، وكون التهم به قد أساء إستعماله أو لم يسته هو من الأمور المتعلقة بالموضوع بقدرها قاضيه بحسب ما يبدو له، ولا رقابة لحكمة النقض عليه إلا ما يكون من تعديل رأيه في عبارات الإفراء أقذف وسب هي أم هي ليست كذلك، وإلا فيما يكون أيضاً من خطئه في طريقة الإستدلال كان يستنتج نتيجة من مقدمات لا تنتجها أو من مقدمات لا وجود لها أو من مقدمات يحسبها كما يرويها والواقع أنها تخالف ما يرويه.

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ١٧٥ بتاريخ ١٩٣٠/١٢/٢٥
للمحكمة الحق في منع الغامى من تكرير عباراته لما في ذلك من ضياع وقها الذى خصصه لا لقضية موكله فقط بل لها ولغيرها من القضايا الأخرى ضياعاً بلا ثمرة. فإذا انسحب الغامى لأخذ المحكمة بحقها في هذا فلا يسوغ له أن يظن بعد في حكمها بدعوى أنها مست بحقه في الدفاع.

الطعن رقم ٦٤ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ١٨٦ بتاريخ ١٩٣١/١/٨
سؤال التهم غير مأمور به إلا لدى محكمة الدرجة الأولى. وأما لدى المحكمة الإستئنافية فإن الذى يسأل هو المستأنف ليين وجه إستئنافه، وكل ما في الأمر أن يكون للتهم الكلمة الأخيرة. فمتى كان التهم محكوماً ببراءته إبتدائياً ورفع الإستئناف من النيابة والمدعى المدنى فهما اللذان يسألان. وإذا كان الثابت بمحضر الجلسة في هذه الحالة أن النيابة أبدت طلباتها وترافع المدعى بالحق المدنى ثم ترافع محامى التهم كانت الإجراءات صحيحة لا غبار عليها.

الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٢٥٧ بتاريخ ١٩٣١/٣/٥
إن حضور محام لدى محكمة الجنتح للدفاع عن متهم بجنابة أحييت محاكمته عليها عملاً بقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ليس بواجب. وعلمه لا يظن في سلامة الحكم.

الطعن رقم ٧٣٦ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٢٦٨ بتاريخ ١٩٣١/٣/١٢
إذا عدلت محكمة الدرجة الثانية وصف التهمة من سرقة بالمادة ٢٧٤/٢ إلى تبديد بالمادة ٢٩٦ ووافقها الدفاع والنيابة وحصلت المرافعة على هذا الإعتبار ثم قضت بتأييد الحكم الإبتدائى على إعتبار وصفها القديم وهو السرقة فإن الحكم يكون باطلاً. لأن المحكمة تكون قد صرفت التهم عن الدفاع في التهمة بوصفها الأول وحملته على حصر دفاعه في التهمة بعد تعديلها، وفي ذلك حرمان له من درجة من درجات القضاء وكان واجباً عليها أن تمكن التهم من الدفاع عن نفسه في التهمة بوصفها على إعتبار أن كليهما محتمل في نظرها.

الطعن رقم ١١٧٩ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٣٠١ بتاريخ ١٩٣١/٤/٢٣
إذا اقتصر التهم في مرافعة أمام المحكمتين الابتدائية والاستئنافية على الكلم في صفة المجنى عليه وكونه ممن
تحميهم المادة ١١٧ عقوبات أم لا، ولم يقدم أى دفع فى الموضوع وحكمت المحكمة بإدانته فلا يكون
تقصيره هذا سباً للطعن فى الحكم أمام محكمة النقض بزعم أنه قد حرم من درجتي التقاضى فى الموضوع
لأنه لم يمنعه أحد من التكلم فيه كما كان يريد فهو المقصر فى حق نفسه، أما الحكم فليس من العيب.

الطعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٢٠١ بتاريخ ١٩٦٩/٢/٣
- متى كان الثابت بوجه النعى أن التهم لم يصر على منازعته فى قيام علاقة السببية أمام المحكمة
الاستئنافية، كما خلا محضر جلسة تلك المحكمة من أى دفاع بشأن إنفاء هذه العلاقة، فإن المحكمة لم تكن
ملزومة بالرد على دفاع لم يثر أمامها، ولا يكون لما ينهيه التهم بهذا السبب محل.
- إذا كان التهم لم يطلب إلى محكمة الموضوع إجراء تحقيق فى أى شئ مما يدعيه فى طعنه بشأن الخبرة أو
الشهادة، فليس يصح له أن ينعى على المحكمة إغفالها إجراء لم يطلب منها.

الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٣٥٦ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٤
ليس للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلبها منها أو الرد على دفاع لم يثره أمامها.

الطعن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٤١٤ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٣١
إذا كان المدافع عن الطاعن لم يثر شيئاً عن تسجيل المناقشة التى دارت بين الطاعن والشاهد عضو الرقابة
الإدارية ولا عما نقله هذا الشاهد عن التسجيل المذكور أو يطلب إعادة سماع هذا التسجيل، فإن ما يثيره
الطاعن من النعى على الحكم عدم إيراد مؤدى تلك المناقشة المسجلة والإقتصار على إيراد نتائجها عن
دون سماع إليها لا يكون له محل، إذ ليس له أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها
ولا يقبل منه أن يثير هذا الدفاع الموضوعى لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٠٣١ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١٥٦ بتاريخ ١٩٦٩/١/٢٠
إن مناط التعارض بين مصلحة المتهمين أن يكون لأحدهم دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع الآخر بحيث
يعتزل على محام واحد أن يرافع عنهما معاً. ولما كان إشراك الطاعن فى المسؤولية عن المخبر لا يرفع عن
شريكة الطاعن الآخر شيئاً منها فلا تعارض بين مصلحتيهما.

الطعن رقم ٢٢٠٧ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٣٢٣ بتاريخ ١٠/٣/١٩٦٩

إذا كان الدفاع عن الطاعن لم يطلب سماع الطيب الشرعى لتحقيق ما يدعيه، فليس له أن يعيب على المحكمة سكوتها عن إجابته إلى طلب لم يیده أو الرد على دفاع ظاهر الفساد.

الطعن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٤٩٨ بتاريخ ٢١/٤/١٩٦٩

إستعداد المدافع عن المتهم أو عدم إستعداده أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره وإجتهاده وتقاليده مهنته، وإذا كان الثابت بحضر جلسة المحاكمة أن المحامي المتدب قد أبدى إستعداده للدفاع عن المتهم، فإن ما يثيره المتهم المذكور من دعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون له محل طالما أن المتهم لم يدعى أى إعراض على هذا الإجراء ولم يتمسك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى لحضور محام موكل عنه.

الطعن رقم ٧ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٦٥٩ بتاريخ ١٢/٥/١٩٦٩

إن طلب معانة حجرة الخزينة وضم التحقيقات الإدارية الخاصة بالبلغ الذى ضبط بمكتب الطاعن على ما بين مما أوضحه الطاعن فى وجه طعنه لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات إستحالة حصول الواقعة بل قصد به إثارة الشبهة فى الدليل الذى إطمأنت إليه المحكمة، ومن ثم فإن المحكمة لا تلتزم بإجابته.

الطعن رقم ٩٢ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٦٤٢ بتاريخ ٥/٥/١٩٦٩

متى أخذت محكمة الموضوع بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الإعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.

الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٧٢٨ بتاريخ ١٩/٥/١٩٦٩

لا يوجب القانون حضور محام مع المتهم بجنحة أو مخالفة، ومن ثم فإن المحكمة تكون غير ملزمة بإعادة الدعوى للمرافعة بمجرد سماع دفاع من المتهم كان فى مقدوره إبداءه حين حضر أمامها، ولا يجوز أن ينسب عن سكوت المتهم عن المرافعة فى الجرح الطعن على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع ما دام أنه لا يدعى أن المحكمة منعت من المرافعة الشفوية بالجلسة.

الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٦٨٥ بتاريخ ١٢/٥/١٩٦٩

(١) إذا كان دور القاضى فى الحكم قاصراً على مجرد المشاركة فى تلاوته دون المداولة فيه أو إصداره فإنه ليس يعيب الحكم المطعون فيه أن يكون هذا القاضى عضواً فى هيئة المحكمة التى أصدرت الحكم الإمتنافى السابق نقضه.

٢) إن دعوى قيام الارتباط أياً ما كان وصفه بين جرائم التعامل فى النقد الأجنبى وإستيراد السبائك الذهبية بغير ترخيص وعدم عرض النقد الأجنبى وهى ذات العقوبة الأشد وبين جريمة التهريب الجمركى ذات العقوبة الأخف، لا توجب البتة الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية عن تلك الجرائم الثلاث تبعاً للحكم بانقضائها فى جريمة التهريب الجمركى للتصالح، ولا تقتضى بدها إنسحاب أثر الصلح فى الجريمة الأخيرة على تلك الجرائم، لما هو مقرر من أن مناط الارتباط فى الحكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات رهن تكون الجريمة المرتبطة وإنضمامها بقوة الارتباط القانونى إلى الجريمة المقرر لها أشد العقاب لا يفقدها كيانها ولا يحول دون تصدى المحكمة لها والتدليل على نسبتها للمتهم ثبوتاً ونفىاً، فلا محل لإعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات عند القضاء بالبراءة فى إحدى التهم أو سقوطها أو إنقضائها.

٣) القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ هو الذى تكلفت نصوصه ببيان قيمة رسوم الإستيراد وكيفية تقديرها وتحصيلها على السلع المستوردة، ثم صدر بعده القانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٦١ ونص فى مادته الأولى على إلغاء القانون ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بفرض رسوم الإستيراد، وإذا ما كان الشارع قد ربط تقدير التعويض المنصوص عليه فى المادة السابعة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الإستيراد، بمثل الرسوم المقررة للإستيراد والرسوم الأخرى المتصلة بها، فإن إلغاء هذه الرسوم بمقتضى القانون ١٩١ لسنة ١٩٦١ يكون ناسخاً لوجود التعويض طالما أنه من المتعين الرجوع فى تقديره إلى مقدار رسوم الإستيراد التى ألغيت. لما كان ذلك، وكانت واقعة الدعوى قد جرت بعد إلغاء تلك الرسوم بالقانون المذكور، فإن الحكم المطعون فيه بقضائه بالتعويض يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون خطأ يعيبه ويستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من تعويض وذلك عملاً بالقاعدة الأصلية المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض، دون حاجة إلى إعمال المادة ٤٥ من القانون سالف الذكر بتحديد جلسة لنظر الموضوع بإعتبار أن الطعن هو طعن لدانى مرة، ما دام أن العوار لم يرد على بطلان فى الحكم أو بطلان فى الإجراءات أثر فى الحكم مما كان يقتضى التعرض لموضوع الدعوى.

٤) متى كان الثابت من الإطلاع على الجلسة أن المدافع عن الطاعنين بعد أن ترفع فى الدعوى طلب حجز القضية للحكم وأن يبين دفاعه بمذكرته، عاد لإستطرد فى دفاعه القانونى والواقعى طويلاً وختم مرافعته بالدعاء للمحكمة بالتوفيق، وطلب حجز القضية للحكم فكان أن حجزتها المحكمة ولم تصرح بتقديم مذكرات، وكان الثابت مما سلف بيانه أن المحكمة قد ألسحت للمدافع عن الطاعنين مجال المرافعة الشفوية فضمنها ما شاء من ضروب الدفاع، فإن المحكمة لم تكن ملزمة بعد أن تصرح للطاعنين بتقديم

مذكرة - سيما وأنهم لا يدعون أن المحكمة قد فوت عليهم فرصة إبداء وجه من وجوه الدفاع - ولا عليها إن هي إنفتحت عن الرد على هذا الطلب، وتكون دعوى القصور في هذا الشأن غير مقبولة

الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٦٩٦ بتاريخ ١٢/٥/١٩٦٩

مضى كان دفاع الطاعن بإنتفاء مسئولية عن الحادث لرفض السكان إخلاء المنزل وعدم التزامه بإجراء ترميمه هو دفاع ظاهر البطلان وبعيد عن محجة الصواب، فإنه لا يعيب الحكم إنفاته عن الرد عليه.

الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٨٤٥ بتاريخ ٩/٦/١٩٦٩

مضى كان يبين من الإطلاع على محضر الجلسة أن الطاعن لم يطلب سماع شاهد الإثبات ولم يتمسك المدافع عنه بذلك فى مرافعته بل تنازل عن سماعه صراحة وإكتفى هو والنيابة بتلاوة أقواله وتليت، فإن النعى على الحكم بالإخلال بحق الدفاع يكون غير سديد.

الطعن رقم ٣٣٤ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٦٠٥ بتاريخ ٢٨/٤/١٩٦٩

إذا كان الطاعن لم يطلب إلى محكمة الموضوع تحقيق شئ مما يدعيه فى طعنه سواء فى شأن ضم ملف خدمته أو إستدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته، وإنما ساق الشق الأول من نعيه مساق الشكوى من قصور إجراءات الإحالة، وهو ما لا يعد طلباً، فإنه لا وجه للنعى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء أمسك صاحب المصلحة ليه من المطالبة بتنفيذه، هذا فضلاً عن أن ضم ملف الخدمة لا يتجه مباشرة إلى نفي العمل المكون للجريمة أو إثبات إستحالة حصول الحادث بالكيفية التى رواها شاهد الإثبات، ومن لم لا تلتزم المحكمة بإجابه، وبالتالي فإن ما يثيره الطاعن من دعوى الإخلال بحقه فى الدفاع لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٦٠٩ بتاريخ ٢٨/٤/١٩٦٩

إذا كان دفاع المتهم الذى تمسك به أمام محكمة الموضوع غير منتج فى الدعوى فلا تريب على المحكمة إن هى لم تحققه أو أغفلت الرد عليه.

الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٦١٦ بتاريخ ٢٨/٤/١٩٦٩

(١) تتحقق جريمة خيانة الأمانة بكل فعل يدل على أن الأمين اعتبر المال الذى أؤتمن عليه مملوكاً له يتصرف فيه تصرف المالك.

(٢) يتحقق القصد الجنائى فى جريمة خيانة الأمانة بتصرف الحائز فى المال المسلم إليه على سبيل الأمانة بنية إضاعته على ربه ولو كان هذا التصرف بتغير حيازته الناقصة إلى ملكية كاملة مع بقاء عين ما تسلمه تحت يده.

٣) من المقرر أنه لا يشترط لقيام جريمة خيانة الأمانة وقوع الضرر فعلاً للمجنى عليه، بل يكفي أن يكون الضرر محتمل الوقوع.

٤) لا يشترط في القانون لقيام جريمة التبديد حصول المطالبة برد الأمانة المدعى بتبديدها.

٥) لا يشترط لبيان القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة أن يتحدث عنه الحكم بعبارة صريحة مستقلة بل يكفي أن يكون مستفاداً - من ظروف الواقعة المينة به - أن الجنائي قد ارتكب الفعل المكون للجريمة عن عمد وبينة حرمان المجنى عليه من الشئ المسلم إضراراً به.

٦) إن الوفاء اللاحق لإرتكاب جريمة خيانة الأمانة لا يمحوها ولا يبدل بذاته عن إنتفاء القصد الجنائي.

٧) من المقرر أنه لا يؤثر على وقوع جريمة خيانة الأمانة قيام الطاعن بإيداع قيمة المنقولات، لأنه ملزم أصلاً بردها بعينها.

٨) إن البحث في حصول الضرر من عدمه مسألة موضوعية يفصل فيها نهائياً قاضي الموضوع ولا يدخل حكمه في ذلك تحت رقابة محكمة النقض.

٩) لمحكمة الموضوع مطلق الحرية في تكوين عقيدتها في حصول التبديد وأن تستدل على ذلك بأي عنصر من عناصر الدعوى.

١٠) متى كان الحكم قد استظهر إستلام الطاعن للمنقولات بمقتضى عقد إيجار وقائمة تحوله إستعمالها مقابل الأجرة المتفق عليها، فإنه لا يؤثر في صحته أن يكون قد اعتبر المال المختلس قد سلم للطاعن على سبيل عارية الإستعمال لا على سبيل الإيجار لأن كلاً من هذين العقدين هو من عقود الأمانة ويتوافر به ركن الإنتمان.

١١) متى كان الطاعن لا ينازع في أن العقد يلزمه برد المنقولات إلى المؤجرة في نهاية مدته وأنه لا يتضمن نصاً يعطيه حق التصرف فيها فلا يقبل منه القول بأن عدم بيان المنقولات بياناً كافياً يجعلها من المثليات التي يكون له أن يرد مظهرها أو قيمتها في نهاية مدة العقد.

١٢) إن تحديد التاريخ الذي تمت فيه جريمة التبديد لا تأثير له في ثبوت الواقعة ما دامت المحكمة قد إطمأنت بالأدلة التي أوردتها إلى حصول الحادث في التاريخ الذي ورد في وصف التهمة.

١٣) متى كان الحكم لم يقتنع بدفاع الطاعن ولم يعول عليه في إدانته وإنما حصله وأطرحه بما يسوغ إطراره ودلل على أن تصرف في المنقولات، وكانت المحكمة لم تجعل هذه الواقعة أثراً في الإدانة وكان حكمها مقاماً على أدلة مؤدية إلى ما رتبته عليها، فإن خطأ الحكم في فهم عبارة وردت بمحضر الجلسة بأنها تنفيذ إعتراف الطاعن ببقاء المنقولات في المسكن مع أن المقصود منها هو بقاؤها فيها - بفرض حصوله - لا يؤثر في سلامة الحكم.

١٤) من المقرر أن ميعاد سقوط جريمة خيانة الأمانة يبدأ من تاريخ طلب رد الشيء أو الإمتناع عن الرد أو ظهور عجز المتهم عن ذلك إلا إذا قام الدليل على خلافه إذ يقلب في جريمة التبيد أن يفر الجاني حيازته دون أن يكون هناك من الأعمال المادية الظاهرية ما يدل على ذلك.

١٥) من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتحويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات، كل هذا مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه.

١٦) متى أخذت المحكمة بقول شاهد فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.

١٧) إن المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ تحول المحكمة الإستثناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك.

١٨) ليس للطاعن أن ينعي على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها.

١٩) لا يقبل من الطاعن أن يشير الدفاع الموضوعي أمام محكمة النقض.

٢٠) من المقرر أن المحكمة الإستئنافية إنما تقضى بعد الإطلاع على الأوراق وهي لا تسمع من شهود الإثبات إلا من ترى لزوماً لسماعهم.

الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٦٤٩ بتاريخ ١٩٦٩/٥/٥

من المقرر أنه متى قدرت المحكمة جدية طلب من طلبات الدفاع لاستجابت له، فإنه لا يجوز لها أن تعدل عنه إلا لسبب سائق يبرر هذا العدول. ولما كان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة ثانية درجة أن المدافع عن الطاعن طلب بإحدى الجلسات التأجيل لضم صورة محضر، وكانت المحكمة على الرغم من تأجيلها نظر الدعوى أول الأمر كطلب الدفاع لضمي هذا المحضر - مما يبين منه أنها قدرت جدية هذا الطلب - قد نظرت الدعوى وأصدرت حكمها فيها دون إجابة الدفاع إلى طلبه وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يبرر عدول المحكمة عن هذا الطلب، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أحل بحق دفاع الطاعن مما يوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٧٤١ بتاريخ ١٩٦٩/٥/١٩

الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى من الدفع الجهورية التي ينبغي على المحكمة أن تناقشها في حكمها وتود عليها. ولما كان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن قد تمسك بقيام

حالة الدفاع الشرعى عن النفس، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة الطاعن دون أن يعرض لهذا الدفع أو يرد عليه، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور الذى يعيه ويوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٧٠٦ بتاريخ ١٩٦٩/٥/١٢

- التأخير فى الإدلاء بالدفاع لا يدل حتماً على عدم جديته، ما دام منتجاً من شأنه أن تدفع به التهمة أو يتغير وجه الرأى فى الدعوى.

-- إن إستعمال التهم حقه المشروع فى الدفاع عن نفسه فى مجلس القضاء لا يصح البتة أن ينعت بعدم الجدية ولا أن يوصف بأنه جاء متأخراً لأن المحاكمة هى وقته المناسب الذى كفّل فيه القانون لكل متهم حقه فى أن يدلى بما يعين له من طلبات التحقيق وأوجه الدفاع والزم المحكمة النظر فيه وتحقيقه ما دام فيه تجلية للحقيقة وهداية إلى الصواب.

الطعن رقم ٦٧٤ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٧٥٨ بتاريخ ١٩٦٩/٥/١٩

جرى قضاء محكمة النقض على أن القانون لا يمنع من أن يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين فى جريمة واحدة، ما دامت ظروف الواقعة لا تؤدى إلى القول بقيام تعارض حقيقى بين مصالحهم وإذا كان ذلك وكان الثابت من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه إنتهى إلى أن الطاعنين إرتكبا معاً الفعل المسند إليهما واعتبرهما فاعلين أصليين فى جريمة الرشوة التى دينا بها، وكان ثبوت الفعل المكون لهذه الجريمة فى حق أحدهما لم يكن من شأنه أن يؤدى إلى تبرئة الآخر منه أو يجعل إسناد التهمة شائعاً بينهما شيوعاً صريحاً أو ضمنياً، كما أن القضاء بإدانة أحدهما - كما يستفاد من الحكم - لا يترتب عليه القضاء ببراءة الآخر وهو مناط التعارض الحقيقى المخل بحق الدفاع، وكان تعارض المصلحة الذى يوجب أفراد كل منهم بمحام خاص يتولى الدفاع عنه، أساسه الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان يسمع كل منهم أن يبيده من أوجه الدفاع، ما دام لم ييده بالفعل.

الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٨٦٢ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٩

١) إذ نصت المادة الثانية من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن إعادة تنظيم الرقابة الإدارية على أنه مع عدم الإخلال بحق الجهة الإدارية فى الرقابة وفحص الشكوى والتحقيق، تختص الرقابة الإدارية بالآتى :-
"ج" الكشف عن المخالفات الإدارية والمالية والجرائم الجنائية التى تقع من الموظفين أثناء مباشرتهم لواجبات وظائفهم، والعمل على منع وقوعها، وضبط ما يقع منها. كما نصت المادة الرابعة من ذات القانون على أن " تباشر الرقابة الإدارية إختصاصاتها فى الجهاز الحكومى وفروعه والهيئات العامة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها وأجهزة القطاع الخاص التى تباشر أعمالاً عامة وكذلك جميع

الجهات التى تسهم الدولة فيها بأى وجه من الوجوه " فإن ذلك مما يعتبر معه أن المشرع لا يقصر حق الرقابة على الموظفين بالمعنى المفهوم فى فقه القانون وإنما بسطه ليشمل العاملين فى جميع الجهات والأجهزة النصوص عليها فى المادة الرابعة المار ذكرها.

(٢) متى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعنين الأول والثانى من مقاولى القطاع الخاص وقد نيط بهم مباشرة أعمال عامة من باطن الشركة المصرية للأعمال المدنية وهى إحدى شركات القطاع العام، وقد عرض المذكوران الرشوة بقصد إخلال من عرضت عليهما بواجبهما عند تحديد المبلغ الواجب دفعه فية التأمينات الإجتماعية عن هذه الأعمال، فإن إختصاص الرقابة الإدارية ينيط عليهما.

(٣) تختص النيابة العامة دون غيرها برفع الدعوى العمومية ومباشرتها، ولا يرد على حريتها من القيود فى هذا الصدد، إلا ما قرره المشرع لاعتبارات إرتأتها ترجع إلى طبيعة الجريمة أو صفة المتهم بإرتكابها وليس فى القانون ما يجعل من مجرد قيام جهة بعينها بالتحريات والمراقبة قيداً على تحريك النيابة العامة للدعوى العمومية ومباشرتها.

(٤) إن نص المادة الثامنة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن إعادة تنظيم الرقابة الإدارية لا يعدو أن يكون إجراء منظماً للعمل فى الرقابة الإدارية ولا يعتبر قيداً على حرية النيابة العامة فى تحريك الدعوى العمومية ومباشرتها، فالخطاب فى النص موجه إلى الرقابة الإدارية، أما النيابة العامة فهى تسير فى التحقيق والتصرف فيه وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية.

(٥) إنه متى كانت الجريمة التى باشرت الرقابة الإدارية إجراءات التحريات والرقابة بشأنها من الجرائم التى لا يخضع رفع الدعوى العمومية عنها أو ضد المتهم بإرتكابها لأى قيد من القيود الواردة فى قانون الإجراءات الجنائية، فإن ما تتخذه النيابة العامة من إجراءات يكون بمنأى عن أى طعن ولو كانت إحالة الأوراق إليها من الرقابة الإدارية لم يلتزم فى شأنها نص المادة الثامنة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه، ذلك أن من حق النيابة العامة أن تتخذ ما تراه من إجراءات ولو أبلغت إليها الجريمة من أفراد الناس.

(٦) إن صدر المادة الثامنة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ صريح فى أن إختصاص الرقابة الإدارية بالتحريات والمراقبة، لا يحول بين الجهة الإدارية وبين حقها فى الرقابة وفحص الشكوى والتحقيق، ولا يسوغ القول مع هذا بأن المادة المذكورة لا تضع قيداً على ما تجرى به الجهات الإدارية من تحقيق ثم تكون هذه المادة قيداً على ما تجرى به النيابة العامة من تحقيق.

٧) من المقرر في القانون أنه لا يشترط في جريمة الرشوة أن يكون الموظف هو وحده المختص بجميع العمل المتصل بالرشوة، بل يكفي أن يكون له علاقة به، أو أن يكون له فيه نصيب من الإختصاص يسمح بتنفيذ الغرض من الرشوة.

٨) لا يحتم القانون أن يكون تعيين أعمال الوظيفة بمقتضى قانون أو لائحة، وليس فيه ما يمنع أن يدخل فى أعمال الموظف العمومى كل عمل يرد عليه تكليف صادر من رئيس مختص، ولا يقدح فى ذلك أن يكون هناك قرار وزارى بتنظيم توزيع العمل بين الموظفين لأن ذلك إجراء تنظيمى لا يهدر حق رئيس الإدارة فى تكليف موظف بعمل خاص بإدارة أخرى.

٩) إذا كان الطاعن لا يجحد أن الموظف المعروض عليه الرشوة هو رئيس الشئون الفنية الذى يدخل فى إختصاصه التفتيش على قسم الملفات المعهدة إليه بإستخراج شهادات التأمين، فإن فى هذا ما يجعل له إختصاصاً فى صدد إستخراج هذه الشهادات.

١٠) متى كان ما أورده الحكم فى شأن الغرض من الرشوة خالياً من التناقض والإضطراب وله أصله الثابت فى الأوراق، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون على غير أساس وواجب الرفض.

١١) إذا كان الحكم المطعون فيه قد إستد فى إثبات التهمة فى حق الطاعنين إلى شهادة الشهود، ولم يعول فى ذلك على ما تضمنه شريط التسجيل، فإنه لم يكن بحاجة إلى أن يرد على الدفع بعدم مشروعية التسجيل، أما القول باحتمال أن يكون عضوا الرقابة الإدارية الشاهدان قد إستعانا فى أداء الشهادة بما تضمنه التسجيل، فإنه لا يعدو أن يكون تشكيكاً فى أقوال الشاهدين لا تلزم المحكمة بالرد عليه.

١٢) من المقرر فى قضاء محكمة النقض أنه متى أخذت المحكمة بشهادة فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، ولا يجوز الجدل فى ذلك أمام محكمة النقض.

١٣) إنه لا حرج على محكمة الموضوع إذا هى أخذت بقول للشاهد فى مرحلة من مراحل التحقيق دون قول آخر له فى مرحلة أخرى، كما أنها غير ملزمة بأن تعرض لكل من القولين وأن تذكر العلة لأخذها بأحدهما دون الآخر، ذلك بأن أخذها بما أخذت به معناه أنها إطمأنت إلى صحته، وهو إطراح ضمنى لجميع الإعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ به لما لا يجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٧١٣ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٩٠٢ بتاريخ ١٦/٦/١٩٦٩

من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب على محكمة الموضوع سماع ما يبديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه، إلا أنه متى كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى، فلها أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة.

١) إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت وقوع جنايى تسهيل الإستيلاء على مال الجمعية التعاونية للبرزول والتزوير، قبل إعتراف الطاعن بإرتكابهما - وهو ما لا يجادل فيه الطاعن - فإن فى هذا ما يتضمن بذاته الرد على ما أثاره الطاعن فى شأن الإعفاء من العقوبة المنصوص عليه فى المادة ٤٨ من قانون العقوبات، بما يدل على إطرأحه.

٢) إن العنصر المضى من عقوبة الرشوة المقررة بالمادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات، مقصور على حالة وقوع جريمة المرتشى بقبوله الرشوة المعروضة عليه دون حالة إمتناع الموظف عن قبول الرشوة.

٣) مناط الإعفاء من العقاب لفقدان الجاني لشعوره وإختياره فى عمله وقت إرتكاب الفعل، هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعاً - على ما تقتضى به المادة ٦٢ من قانون العقوبات - لجنون أو عاهة فى العقل دون غيرهما. وإذا كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت بأدلة سائفة، سلامة إدراك الطاعن وقت إرتكابه للجرائم التى دين بها ووقت إعترافه بإرتكابها فى التحقيقات، فإن النعى عليه فى هذا الصدد لا يكون له محل.

٤) بيان عدد الأوراق المزورة لا شأن له فى توافر أركان جريمة التزوير.

٥) تقدير العقوبة فى الحدود المقررة فى القانون، مما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع، وبغير أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التى دعتها إلى توقيع العقوبة بالقدر الذى إرتأته.

٦) إذا كان صحيحاً على ما ثبت من مراجعة محاضر الجلسات ومدونات الحكم المطعون فيه، ما قال به الطاعن من أن المحكمة أغفلت الإطلاع على الأوراق المزورة، وهو مسلك من الحكم كان يؤذن بتعيب إجراءات المحاكمة إلا أن ما يرد هذا العيب عن الحكم - فى صورة الطعن الحالى - هو إنعدام جدواه ذلك بأن العقوبة التى أوقعتها المحكمة على الطاعن عن مجموع الجرائم المسندة إليه هى العقوبة المقررة فى الفقرة الأولى من المادة ١١٣ من قانون العقوبات التى طبقها المحكمة عن جريمة تسهيل الإستيلاء بشير حق على مال الجمعية التعاونية للبرزول التى تساهم الدولة فى مالها بنصيب، ومن ثم فلا مصلحة للطاعن فى النعى على الحكم بأوجه طعن تتصل بجريمة التزوير فى محررات الجمعية، طالما أن المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقلضت بمعالجته بالعقوبة الأشد وهى المقررة للجريمة الأولى.

٧) الأصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف القانونى الذى تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحييصها إلى الوصف الذى ترى أنه الوصف القانونى السليم، وذلك بشرط أن تكون الواقعة المادية الميينة

بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي إتخذها الحكم المطعون فيه أساساً للوصف الجديد.

٨) متى كانت الواقعة التي إتخذها الحكم المطعون فيه أساساً للوصف الجديد هي أن الطاعن عرض رشوة على موظف عمومي ولم تقبل منه، هي ذات الواقعة التي تضمنها أمر الإحالة، وكانت المحكمة قد طبقت مادة القانون على الوجه الصحيح في واقعة الدعوى وهي المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات بدلاً من المادة ١٠٦ مكرراً منه التي طلبتها النيابة العامة، فإن هذا التعديل لا يعطى الطاعن حقاً في إثارة دعوى الإخلال بحق الدفاع، إذ أن المحكمة لا تلتزم في مثل هذه الحالة تنبيه المتهم أو المدافع عنه إلى ما أجرته من تعديل في الوصف ومادة القانون.

٩) إن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من إعراضات ومطاعن، مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقرير الخبير، شأنه في هذا شأن سائر الأدلة ولا يقبل مصادرة المحكمة في هذا التقدير، وكانت المحكمة قد إطمأنت إلى تقرير اللجنة بشأن قيام الطاعن بتزوير المحررات التي نسبها إلى مستودع الجمعية وتفيد إسترداد كميات بترولية من المتعهدين الذين من بينهم الطاعن الثاني إلى المستودع حتى يتسنى له تخفيض رصيد حساباتهم الجارية، فإنه لا يجوز مجادلة المحكمة في ذلك ولا مصادرة عقيدته فيه أمام محكمة النقض.

١٠) ليس ما يمنع المحكمة من أن تكفي بحكمها في صدد بيان عدد الأوراق المزورة إلى مجرد الإحالة إلى ما جاء في تقرير الخبير في شأنها متى كان هذا التقرير مقدماً في ذات الدعوى كدليل.

١١) جرى قضاء محكمة النقض على أن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم، هو من اختصاص محكمة الموضوع وحدها، وهي حرة في تكوين إعتقادها حسب تقديرها تلك الأدلة، وإطمئنانها إليها بالنسبة إلى متهم، وعدم إطمئنانها إليها بالنسبة إلى متهم، وعدم إطمئنانها إلى ذات الأدلة بالنسبة إلى متهم آخر.

١٢) الإعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الإستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات بغیر معقب، ما دامت تقيمه على أسباب سائفة.

١٣) من المقرر في قضاء محكمة النقض أن غشمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بإعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق، وإن عدل عنه بعد ذلك، متى إطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع.

١٤) لئن كان القانون قد أوجب سماع ما يديه المتهم من أوجه دفاع وتحقيقه، إلا أن المحكمة إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة، أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى، أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عدم إجابتها هذا الطلب.

١٥) الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها، هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع، والتي لا تلزم بإجابه، لأن الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة الدلالية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث.

١٦) ليست المحكمة ملزمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي في كل جزئية يترها، وإطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها يدل على إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.

١٧) لا تلزم المحكمة بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان.

الطعن رقم ٩٢٦ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ٩٧٠ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٣٠

من المقرر أنه يشترط في الدفاع الجوهرى - كما تلزم المحكمة بالتعرض له والرد عليه - أن يكون مع جوهرية جدياً يشهد له الواقع ويسانده. فإذا كان عارياً عن دليله وكان الواقع يدحضه فإن المحكمة تكون في حل من الإلتفات عنه دون أن تتناوله في حكمها، ولا يعتبر سكوتها عنه إخلالاً بحق الطاعن في الدفاع ولا قصوراً في حكمها.

الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ٩٧٦ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٣٠

١) إن الأصل في الأعمال الإجرائية أنها تجرى على حكم الظاهر، وهي لا تبطل من بعد نزولاً على ما يتكشف من أمر الواقع، وقد أعمل الشارع هذا الأصل وأدار عليه نصومه ورتب أحكامه ومن شواهد ما نصت عليه المواد ٣٠، ١٦٣، ٣٦٢، ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية، مما حاصله أن الأخذ بالظاهر لا يوجب بطلان العمل الإجرائي الذي يتم على مقتضاه، وذلك تيسيراً لتنفيذ أحكام القانون وتحقيقاً للمدالة حتى لا يفلت الجناة من العقاب، فإذا كان الثابت من محضر التحرى أن الطاعنين يتجران في المواد المخدرة ضمن عصابة تواطأت على ذلك، فصدر الأمر من النيابة العامة بالتفتيش على هذا الأساس، فإنكشف جريمة التهريب عرضاً أثناء تنفيذه، فإن الإجراء الذي تم يكون مشروعاً، ويكون أخذ المتهمين بنتيجته صحيحاً، ولا يصح الطعن بأن ما تم فيه تجاوز للأمر الصادر لمأمور الضبط، ما دام هو لم يقم بأى عمل إيجابي بقصد البحث عن جريمة أخرى غير التي صدر من أجلها الأمر.

٢) من البدهة أن الإجراء المشروع لا يتولد عن تنفيذه في حدوده عمل باطل.

٣) من المقرر أن تقدير جدية التحريات موكول لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، فمتى أقرتها عليها فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون.

- ٤) لا يقدح في جدية التحريات حسماً أثبت الحكم أن يكون ما أسفر عنه التفتيش غير ما إنصبت عليه لأن الأعمال الإجرائية محكومة من جهة الصحة والبطان بمقدماتها لا بنتائجها
- ٥) لا يشترط لصحة الأمر بالتفتيش طبقاً للمادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون قد سبقه تحقيق أجرته السلطة التي ناط بها القانون إجراءه، بل يجوز هذه السلطة أن تصدره إذا رأت أن الدلائل المقدمة إليها في محضر الاستدلال كافية، وبعد حينئذ أمرها بالتفتيش إجراء مفتتحاً للتحقيق.
- ٦) متى كان الحكم المطعون فيه لم يدع - فيما رد عليه من دفوع وفنده من أوجه دفاع - مجالاً للشك في أن الأمر بالتفتيش قد صدر عن جريمة وقعت فعلاً وصحت نسبتها إلى مقارفيها، وكان الطاعن إنما يرسل القول بالجريمة المحتملة بناء على أن ما ضبط من الدخان المهرب هو غير المخدر الذي جرى الضبط من أجله، وقد سبق الرد عليه، وعلى أن عبارات محضر التحري وطلب الإذن جاءت عامة، مع أنها محددة حسبما أثبت الحكم وبينه، مما تدفع به دعوى الاحتمال، فلا تكون المحكمة بحاجة إلى الرد إستقلاً على ما تدرع به من ذلك - بفرض أنه تمسك به في مذكرته - لكونه ظاهر البطان.
- ٧) إن الدفع بصور الإذن بالتفتيش بعد الضبط إنما هو دفاع موضوعي يكفي للرد عليه، إطمئنان المحكمة بالأدلة السانعة التي أوردتها إلى وقوع الضبط بناء على الإذن.
- ٨) من المستقر عليه في قضاء محكمة النقض إنه لا يجوز الطعن بالبطان في الدليل المستمد من التفتيش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية المقررة إلا من شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم، ومن ثم فلا صفة للطاعن في الدفع ببطان تفتيش السيارة التي ضبط بها بعض التبغ المهرب ما دام أن الثابت أنها غير مملوكة له ولم تكن في حيازته، وكذلك الحال بالنسبة للمخزن الذي ضبط به البعض الآخر من الدخان ما دام أنه غير مملوك ولا محوز له.
- ٩) التفتيش المخطور هو الذي يقع على الأشخاص والمساكن بغير مرور من القانون، أما حرمة السيارة الخاصة فمستمدة من إتصالها بشخص صاحبها أو حائزها، وإذن فما دام هناك أمر من النيابة العامة بتفتيش شخص المتهم فإنه يشمل بالضرورة ما يكون متصلاً به - والسيارة الخاصة كذلك - ومن ثم فلا وجه لما نعه الطاعن من بطان.
- ١٠) متى كان الثابت أن الأمر بالتفتيش صدر لضبط جريمة إحراز مخدر، فإنكشفت جريمة تهريب الدخان الليبي عرضاً لمأمور الضبط دون معنى مقصود منه، فإن هذه الجريمة العارضة الظهور تكون في حالة تلبس ويصح لمأمور الضبط المضى في الإجراءات بشأنها بناء على حقه المخول له في أسواق التلبس بالجريمة - كما هو المستفاد من نص المادتين ٤٦، ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية - لا بناء على الأمر بالتفتيش الذي إنقطع عمله، وانتهى أثره بظهور تلك الجريمة الجديدة.

١١) جرى قضاء محكمة النقض في تفسير المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ ومثيلاتها من النصوص الخاصة بتعليق رفع الدعوى الجنائية ومباشرة الإجراءات على طلب من يملكه، على أن الخطاب موجه فيها من الشارع إلى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية باعتبار أن أحوال الطلب كغيرها من أحوال الشكوى أو الإذن إنما هي قيود على حريتها في تحريك الدعوى الجنائية، إستثناء من الأصل المقرر من أن حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ في تفسيره بالتضييق، ولا ينصرف فيها إلى غيرها من جهات الإمتدلال.

١٢) إذا كان الثابت من مدونات الحكم أن مأمور الضبط إنتقل لتنفيذ أمر النيابة بالتفتيش ولما إنكشفت له جريمة التهريب في حالة تلبس إستصدار فور الضبط وقبل إجراء أى تحقيق من النيابة طلباً من مصلحة الجمارك، ثم من مصلحة الإستيراد بالسفر في الإجراءات ثم صدر الطلب - بعد التحقيق وقبل رفع الدعوى - برفع الدعوى، فإن الإجراءات تكون قد تمت صحيحة لا مخالفة فيها للقانون.

١٣) من المقرر أنه لا يشترط لإعتبار الشخص حائزاً للدخان المكون لجسم الجريمة، أن يكون محرراً له مادياً، بل يكفي لإعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطاً عليه، ولو كان المحرز له شخصاً آخر بالنيابة عنه.

١٤) إذ نصت المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ، على إعتبار تداول الدخان الملبى المعروف بالطرابلسي أو حيازته أو نقله تهريباً، فقد أنشأت حالة من التهريب الإعتباري لا يشترط في توافرها ما توجه المادة ١٢١ من القانون رقم ٦٦ في شأن الجمارك، من ضرورة وقوع التهريب الفعلي أو الحكمي عند إجتياز الدائرة الجمركية، وعلى ذلك تعتبر حيازة الدخان الملبى في داخل إقليم الجمهورية من أى شخص كان، تهريباً معاقباً عليه ولو كانت حيازة الدخان من غير المهرب له فاعلاً كان أو شريكاً.

١٥) أوجبت المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ - فضلاً عن العقوبة الواردة فيها - الحكم على الفاعلين والشركاء بطريق التضامن بتعويض يؤدي إلى مصلحة الخزنة بواقع عشرين جنهماً عن كل كيلو جرام أو جزء منه، وإذ قضى الحكم بذلك، فإنه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً.

١٦) إن المحكمة الإمتنافية إنما تقضى في الأصل على مقتضى الأوراق ولا تلزم بسماع شهود أو إجراء تحقيق، إلا ما ترى لزوماً له.

١٧) أجازت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية الإستغناء عن سماع شهود الإثبات، إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً، وإذا كان ما تقدم، وكان الطاعن لم يتمسك هو أو محاميه أمام

درجتي القاضي في جلسات المرافعة الشفوية بسماع أحد من شهود الإثبات، فإنه يعد نازلاً عن سماعهم وليس له من بعد أن ينمى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء أمسك هو عن المطالبة بتنفيذه.

(١٨) من المقرر أنه ما دامت المحكمة قد سمعت مرافعة الدفاع الشفوية بالجلسة، وأمرت بإقفال بابها وحجرت القضية للحكم، فهي بعد لا تكون ملزمة بإجابة طلب التحقيق الذي يديه الطاعن في مذكرته التي يقدمها في فترة حجز القضية للحكم، أو الرد عليه، سواء قدمها بتصريح منها أو بغير تصريح، ما دام هو لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة.

(١٩) إن وصف المحكمة دفاع الطاعن بالإصطناع يفيد عدم إطمئنانها إلى أدلة النفي التي ساقها الدفاع والتي سبق أن أشارت إليها في حكمها.

(٢٠) لا تناقض بين ترنة الطاعن من تهمة إستيراد الدخان اللبي وبين إدانته في حيازته بإعتبار هذا الفعل تهريماً بنص الشارع حسبما تقدم، ولا تناقض كذلك بين إدانة غير المتهم في حيازة الدخان المهرب، وبين إدانته هو معهم في حيازة ذات القدر المهرب منه بإعتبارهم جميعاً فاعلين أصليين في جريمة التهريب، لما أثبتته من تواطنهم جملة على الحيازة وإنسائط سلطانهم جميعاً على الدخان المحرز بناء على ما ساقه من الشواهد والبيانات التي أوردتها.

(٢١) لا مصلحة للطاعن في النعي على الحكم في خصوص جريمة الإستيراد، إذ قضى ببراءته منها.

الطعن رقم ١٥٢١ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٢٤ بتاريخ ١٩٧٩/١/٨

لما كان قضاء النقض قد جرى على أن القانون لا يمنع أن يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جناية واحدة، ما دامت ظروف الواقعة لا تؤدي إلى القول بقيام تعارض حقيقي بين مصالحهم وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه إنتهى إلى أن الطاعين ارتكبا معاً فعل القتل وإعتبرهما فاعلين أصليين في هذه الجريمة، وكان القضاء بإدانة أحدهما - كما يستفاد من أسباب الحكم - لا يترتب عليه القضاء ببراءة الآخر وهو مناط التعارض الحقيقي المخل بحق الدفاع، فإنه لا يعيب الحكم في خصوص هذه الدعوى أن تولى الدفاع عن الطاعين محام واحد ذلك بأن تعارض المصلحة الذي يوجب إفراد كل منهما بمحام خاص يتولى الدفاع عنه أسامه الواقع ولا يبنى على إحتمال ما كان يسع كل منهما أن يديه من أوجه الدفاع ما دام لم يدهه بالفعل. ومتى كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن الثاني لم يدع اعتراضاً على حضور محام واحد عنه وعن الطاعن الأول فإن دعوى الإخلال بحقه في الدفاع تكون غير صحيحة.

الظعن رقم ١٣٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٥٦٣ بتاريخ ١٩٧٩/٥/١٤

من المقرر أن حضور محام عن المتهم بجنحة غير واجب قانوناً إلا أنه متى عهد المتهم إلى محام الدفاع عنه فإنه يتعين على المحكمة وأن تسمعه إن كان حاضراً، ولما كانت التهمتان اللتان دين الطاعن بهما تشكيلان جنحتا المعاونة في إدارة مسكن للدعارة وتسهيل دعارة المتهمات الأخريات وكان الثابت من محاضر المحاكمة أمام محكمة أول درجة، أن الطاعن حضر بنفسه بعض هذه الجلسات دون أن يدعى أى دفاع أو يطلب التأجيل لتوكيل محام آخر غير الأستاذ..... المحامي الذى أثبت حضوره عنه وعن المتهم الثانى فى جلسات الأولى للمرافعة ثم ما لبث أن انسحب من الجلسة قبل الأخيرة عن الحضور مع المتهم الثانى الذى تولى الدفاع عنه الأستاذ..... المحامي وكان من المقرر أن للمتهم بالجنحة أن يتقدم هو بنفسه للمحكمة بالدفاع الذى يريده أو بما فات محاميه أن يديه فإن سكوت الطاعن عن المرافعة لا يجوز أن يبنى عليه الظعن على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع ما دامت المحكمة لم تمنعه من مباشرة حقه فى الدفاع وهو ما لم يقل به الطاعن.

الظعن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٦٧٩ بتاريخ ١٩٧٩/٦/١١

من المقرر أن استعداد المدافع عن المتهم أو عدم إستعداده موكول إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره وإجتهاده وتقاليده مهنته وأن مجلس النقابة يقوم بدور المعاونة للمحاكم فى تعيين من يلزم ندبه من المحامين دون أن يسلبها الخيار بين أن تندب للمتهم من يقبل الدفاع عنه من المحامين أو أن تندب له المحامي صاحب الدور عن طريق النقابة. ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من دعوى الإخلال بحق الدفاع وأن الحماية المتدبة لم توفى فى الدفاع عنه لا يكون له محل.

الظعن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٧٦٢ بتاريخ ١٩٧٩/١٠/١٧

إذا كان القانون لا يستوجب حضور محام مع المتهم بجنحة أو مخالفة وأنه لا يجوز أن يبنى على سكوت المتهم عن المرافعة فى الجنب الظعن على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع ما دام لا يدعى أن المحكمة قد منته من المرافعة الشفوية بالجلسة فإن ما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه بدعوى الخطأ فى تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع يكون غير سديد.

الظعن رقم ٣٩٨٣ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٩٩ بتاريخ ١٩٨٩/٣/١٦

إن سكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يصح أن يبنى عليه ظعن، ما دامت المحكمة لم تمنعه من مباشرة حقه فى الدفاع. فإن ما يثيره من أن المحكمة لم تنبهه برفضها لدفعه الشكلى حتى يبدى دفوعه الموضوعية يكون غير سديد.

الطعن رقم ٤٤٨٠ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١١٣١ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٤

لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أنه وإن كان... قد تولى إبتداء المرافعة عن الطاعن وأخرى بصفتيهما مدعين بحقوق مدنية قبل المطعون ضده الأول فقط، وتسنى له أن يبدى ما يعن له من أوجه الدفاع فى نطاق مصلحة موكله الخاصة دون غيرها، ثم قام بالمداغة عن المتهم الآخر دون إعتراض من الطاعن الذى كان حاضراً، وفى مقدوره أن يبدى ما يشاء من الدفاع حرصاً على مصالحته. الأمر الذى ينتفى معه مظنة الإخلال بحق الطاعن فى الدفاع ومن ثم يكون منعى الطاعن على الحكم فى هذا الشأن غير مقبول. هذا وكانت المادة ٨٠ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ إذ نصت على أن " على المحامى أن يمتنع عن إبداء أية مساعدة ولو من قبيل الشورى لحصم موكله فى النزاع ذاته أو فى نزاع مرتبط به إذا كان قد أبدى فيه رأياً للخصم أو سبقت وكالته عنه ثم تحى عن وكالته، وبصفة عامة لا يجوز للمحامى أن يمثل مصالح متعارضة، ويسرى هذا الحظر على المحامى وكل من يعمل لديه فى نفس المكتب من المحامين بأى صفة كانت ". دون أن ترتب البطالان جزاء على مخالفة هذا النص، فقد دلت بذلك على أن هذه المخالفة مهنية وإن عرضت المحامى للمساءلة التأديبية، إلا أنها لا تجرد العمل الذى قام به المحامى لمساعدة خصم موكله - بفرض حصوله - من آثاره المنتجة لدى المحكمة.

الطعن رقم ٦٨٢٥ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٣١ بتاريخ ١٩٨٩/٢/١٥

من المقرر أن محكمة الموضوع غير ملزمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى والرد على كل شبهة يثيرها على إستقلال، إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التى يوردها الحكم وفى عدم إيرادها لهذا الدفاع ما يدل على أنها أطرحته إطمئناناً منها للأدلة التى عولت عليها فى الإدانة، فإن ما يثيره الطاعن من منازعة فى صورة الواقعة حسبما إستخلصها الحكم ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى وإستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٧٣٨٩ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٦٥ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٠

من المقرر أن للمحكمة أن تلغى عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح فى العقل أن يكون غير ملتبس مع الحقيقة التى إطمأنت إليها المحكمة فإن النعى على الحكم بأنه لم يعرض لدفاع الطاعنين القسام على نفى التهمة وإلغائه عما قدماء من مستندات رسمية تأييداً له يكون فى غير محله.

الطعن رقم ٨٤٢٩ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤١٦ بتاريخ ١٩٨٩/٣/١٦

لما كان البين من محضر جلسة..... فى المحاكمة الأولى أمام محكمة ثانى درجة أن المحكمة رفضت توجيه سؤال المدافع عن الطاعن إلى محرر المحضر بشأن من قام بتجريف الأرض محل الإتهام. إلا أنه لم يثر فى

دفاعه لدى محكمة الإحالة شيئاً يتصل بهذا الأمر، ومن ثم فإنه لا يجوز له أن ينعى على المحكمة الأخيرة مصادرة حقه في دفاع لم يطلبه منها ويكون ما يثيره في هذا الصدد غير مقبول.

الطعن رقم ٨٩٨٩ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٣٤٧ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢

إن المحكمة ليست ملزمة بتعقب المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى وفى كل جزئية يثيرها.

الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٦٦١ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٦

إن المحكمة هى الملاذ الأخير الذى يعين أن ينفصح لتحقيق الواقعة وتقضيها على الوجه الصحيح والا إنضت الجدية فى المحاكمة وإنفلق باب الدفاع فى وجه طارقه بغير حق، وهو ما تأباه العدالة أشد الإباء وقد قام على هدى هذه المبادئ حق المتهم فى الدفاع عن نفسه وأصبح حقاً مقدساً يعلو على حقوق الهيئة الاجتماعية التى لا يضيرها تجربة مذب بقدر ما يؤذيها ويؤذى العدالة معاً إدانة برئ.

الطعن رقم ١٤٤٩٠ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ١١٦٦ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/١٠

لما كان الثابت من الرجوع إلى محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب مناقشة الطبيب الشرعى أو بوجه أى إعراض على تقريره وكانت المحكمة قد إطمأنت إلى تقرير الطبيب الشرعى للأسانيد الفنية التى بنى عليها وأوردها الحكم فى مدوناته فلا يجوز للطاعن من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها أو إجراء تحقيق لم يطلبه منها، ولم تروى موجباً لإجرائه إطمئناناً منها إلى تقرير الخبر، هذا فضلاً عن أنه لا مصلحة للطاعن فى النعى على الحكم ما دامت العقوبة المقضى بها تدخل فى حدود عقوبة الضرب البسيط الذى لم يتخلف عنه عادة مستديمة.

الطعن رقم ٢٧٧٤ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٧٤٢ بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٨

من المقرر أن الدفع الذى تلتزم المحكمة بتحقيقه والرد عليه هو الذى يبدى صراحة أمامها دون غيره من القول المرسل الذى لم يقصد به سوى مجرد التشكيك فيما إطمأنت إليه من أدلة الثبوت فليس للطاعن من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها ولا يقبل منه التحدى بذلك الدفاع الموضوعى لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ١٣١٣ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٥

— من المقرر أن واجب المحامى بقضى عليه بالإستمرار فى الوقوف إلى جانب موكله حتى إنتهاء المحاكمة فإذا تغيب المحامى بإختياره لأى سبب كان عن الحضور مع التهم فللمحكمة قانوناً أن تستمر فى نظر الدعوى فى غياب.

- لما كان الحكم المطعون فيه وإن أشار في تحصيله لأقوال الشاهد..... إلى قيامه ببعض التسجيلات الى كان الشاهد الأول.... طرفاً فيها إلا أنه لم يورد مضمون تلك التسجيلات أو يعول على ثمة معلومات مستقاة منها وإنما اعتمد في هذا الشأن على ما حصله من أقوال للشاهد..... نقلاً عن الشاهد الأول المذكور مما تنحسر معه عن الحكم في هذا الصدد دعوى التناقض في التسبب.

الطنن رقم ١١٥٢ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ١٧ بتاريخ ١٩٦٠/١/٥
غكمة الموضوع كامل الحربة فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الحبر المقدم إليها، دون أن تكون ملزمة بنذب غير آخر ما دام إستنادها إلى الرأى الذى إنتهت إليه هو إستاد سليم لا يشوبه خطأ.

الطنن رقم ١٢٩٨ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ١١٠ بتاريخ ١٩٦٠/١/٢٦
إذا كان الثابت أن الدفاع عن المتهم قد طلب أصلياً البراءة واحتياطياً التأجيل لسماع شهود الإثبات فإن هذا يعتبر بمثابة طلب جازم تلتزم المحكمة بإجابته متى كانت لم تنته إلى القضاء بالبراءة.

الطنن رقم ١٣٠١ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ١٥٨ بتاريخ ١٩٦٠/٢/٩
إذا كان المتهم لا يزعم أنه عين محامياً عنه وقت إستجوابه أو أن محاميه تقدم للمحقق مقرأ حضور معه وقت هذا الإستجواب، فإن ما إنتهت إليه المحكمة من رفض الدفع ببطلان التحقيق يكون سديداً فى القانون.

الطنن رقم ٦٤٩ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٦٥٢ بتاريخ ١٩٦٠/١٠/٣
ما يثيره الطاعن من منازعة فى صلاحية السلاح للإستعمال وعدم عرضه على الطبيب الشرعى هو دفاع يتعلق بموضوع الدعوى - فإذا كان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أبدى هذا الدفع أو طالب بفحص السلاح فلا يقبل منه التقدم بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطنن رقم ١٢٦٣ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٧٦٤ بتاريخ ١٩٦٠/١١/٧
إذا كان التهمان لا يدعيان فى طعنهما أنهما طلبا إلى المحكمة التعقيب على المذكرة المقدمة من المدعى بالحقوق المدنية فى غير المواعيد المحدد لتدعيمها ولم يطلبيا أن تكون هما الكلمة الأخيرة، ولا يدعيان أن أحداً منهما من ذلك، فلا يحق لهما النعى على الحكم شيئاً فى هذا الصدد - إذ أن سكوتهما عن ذلك دليل على أنهما لم يجدا فيما أبداه المدعى بالحقوق المدنية ما يستوجب رداً من جانبهما لما لا يبطل المحاكمة.

الطعن رقم ١٧٤٣ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٧٩ بتاريخ ١٩٦١/١/١٠

محكمة ثانية درجة إنما تحكم فى الأصل على مقتضى الأوراق، وهى لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه - فإذا هى لم تر من جانبها حاجة إلى سماع شهود الإثبات الذين طلب المتهم منها سماعهم بعد أن كان قد إكتفى أمام محكمة أول درجة بطلب سماع شاهدى النفى - مما يعتبر بمثابة تنازل عن سماع شهود الإثبات، فإن ما ينهاه المتهم على المحكمة الاستئنافية إدخالها بشفوية المرافعة لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٥١٣ بتاريخ ١٩٦١/٥/١

ما يقوله المتهم بشأن بطلان محضر جمع الاستدلالات بسبب أن البوليس منع محاميه من الحضور معه أثناء تحريره لا يستند إلى أساس من القانون.

الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٥٦٤ بتاريخ ١٩٦١/٥/١٥

من المقرر أن سكوت الطاعن أو المدافع عنه عن المرافعة لا يصح أن يبنى عليه طعن، ما دامت المحكمة لم تمنعها من مباشرة حقها فى الدفاع.

الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٦٠٨ بتاريخ ١٩٦١/٥/٢٢

الأصل أن حضور محام عن المتهم بجنحة غير واجب قانوناً، إلا أنه متى عهد المتهم إلى محام بالدفاع عنه فإنه يتعين على المحكمة أن تسمعه متى كان حاضراً - فإن لم يحضر فإن المحكمة لا تنقيد بسماعه ما لم يثبت لها أن غيابه كان لعذر قهرى. فإذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن محامى الطاعن طلب فى جلسة سابقة التأجيل للإستعداد فأجيب إلى طلبه وفى الجلسة التالية طلب محام آخر التأجيل للحكم مع مذكرات لإشتغال المحامى الأصيل فى المرافعة أمام محكمة أخرى، ولم يطلب حجز القضية لآخر الجلسة كما جاء بأسباب الطعن، فإن المحكمة إذ إلتفتت عن هذا الطلب، قد دلت على أنها قدرت - فى حدود حقها وعلى ضوء الظروف التى مرت بها الدعوى - أن تخلف المحامى لم يكن لعذر قهرى يلزمها بأن تمنحه مهلة أخرى للحضور.

الطعن رقم ٣٥٨ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٦٢٢ بتاريخ ١٩٦١/٥/٢٩

إذا كان مؤدى ما هو ثابت بمحضر الجلسة أن نقاشاً دار بين المحكمة والدفاع إنتهى بتبصير المحكمة الدفاع لما قد ينجم عن إنسحابه الأمر الذى إقتنع به الدفاع، فإن تأويل الأمر على أنه ينطوى على تهديد يكون لا محل له.

الطعن رقم ٢٢٢٨ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٢٧٨ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢١

لما كان البين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن طلب بمجلسة.... أن يشتمل التحليل بيان نسبة المادة المخدرة فى النباتات.... المضبوط فأصدرت المحكمة قرارها بتأجيل الدعوى لحين ورود تقرير التحليل والإستعلام من الطب الشرعى عن نسبة المادة المخدرة إلى المضبوطات وتوالى تأجيل الدعوى لتنفيذ هذا القرار حتى حلسة.... حيث نظرت الدعوى بعد ورود التقرير وترافع المدافع عن الطاعن وأثار فى مرافعته أن تقرير التحليل لم يحدد كمية المخدر بالنسبة للمضبوطات وأسّـرسل فى مرافعته فى موضوع الدعوى وأختصمها بطلب البراءة دون أن يصر - سواء فى صدر مرافعته أو طلباته الختامية - على طلب تحديد نسبة المخدر فى النبات المضبوط تنفيذاً لطلبه السابق مما مفاده أنه عدل عنه وكان المقرر أن الطلب الذى تلزم محكمة الموضوع بإجابهه أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه فى طلباته الختامية، فلا وجه لما ينعاه الطاعن على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع لعدول المحكمة عن تنفيذ قرارها سالف الذكر لإفتقاده طلبه خصائص الطلب الجازم.

الطعن رقم ٧٥٨٨ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٤٦٠ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٨

١) لما كان قضاء هذه المحكمة قد إستقر على أن الإجراءات المنصوص عليها فى قوانين النقد والجمارك والإستيراد التى يشترط تقديم طلب من جهة معينة لإمكان رفع الدعوى الجنائية على مرتكبى الجرائم المنصوص عليها فيها هى من القيود التى ترد على حق النيابة العامة التى تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقاً للقانون - مما يتعين الأخذ فى تفسيرها بالتنسيق، والقول بأن الطلب متى صدر رفع القيد عن النيابة العامة وجوعاً إلى حكم الأصل، وإذن فمتى صدر الطلب ممن يملكه قانوناً فى جريمة من جرائم النقد أو التهريب أو الإستيراد حق للنيابة العامة إتخاذ الإجراءات فى شأن الواقعة أو الوقائع التى صدر عنها، وصحة الإجراءات بالنسبة إلى كافة ما قد تتصف به من أوصاف قانونية ما يتوقف رفع الدعوى الجنائية على طلب بشأنه من أية جهة كانت إذ الطلب فى هذا المقام يتعلق بجرائم من صعيد واحد بصدق عليها جميعها أنها جرائم مالية تمس إئتمان الدولة ولا تعلق له بأشخاص مرتكبيها، وبالتالى فإن الطلب عن أية جريمة منها يشتمل الواقعة بجميع أوصافها وكيفية القانونية الممكنة، كما ينبسط على ما يرتبط بها إجرائياً من وقائع لم تكن معلومة وقت صدوره متى تكشف عرضاً أثناء التحقيق وذلك بقوة الأثر العنى للطلب وقوة الأثر القانونى للإرتباط ما دام ما جرى تحقيقه من الوقائع داخلاً فى مضمون ذلك الطلب الذى يملك صاحبه قصره أو تقييده، وإذ كانت الجريمة التى أثبتتها الحكم فى حق الطاعنين هى

جريمة إستراتيجية لا يمارى أيهم في صدور طلب كتابي من يملكه قانوناً ،، فإن القول بعدم صدور طلب عن جريمة التهريب الجمركي لا يكون له محل.

٢) لما كان تقدير التصالح من المسائل الواقعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب متى كانت المقومات التي أسست عليها قوتها فيه تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها، وإذا كان الحكم المطعون فيه نفى في تدليل سائق - له منده من الأوراق - إبرام صلح بين الطاعنين وبين وزارة التجارة في شأن جرعتي الإستيراد التي دانهم بهما، فإن منعى الطاعنين في هذا الصدد يكون غير سديد.

٣) إن الاستفادة من النصوص الخاصة بتعيين أعضاء النيابة العامة - فيما عدا النائب العام - وتحديد محال إقامتهم وندبهم للقيام بعمل خارج نطاق دائرة إختصاصهم والواردة في الفصل الأول من الباب الثالث من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية والذي تم قرار النذب للتحقيق في ظله - أن القانون قد منح النائب العام في المادة ١٢١ منه كامل الحق في ندب أحد أعضاء النيابة العامة ممن يعلمون في أية نيابة سواء كانت متخصصة في نوع معين من الجرائم أم جزئية أو كلية أو بإحدى نيابات الإستئناف لتحقيق أية قضية أو إجراء أى عمل قضائي مما يدخل في ولايته . ولو لم يكن داخلاً بحسب التحديد النوعي أو الجغرافي في إختصاص ذلك العضو.

٤) من المقرر أن الأصل في الأعمال الإجرائية أنها تجري على حكم الظاهر وهي لا تبطل من بعد نزولاً على ما يتكشف من أمر واقع وإذا كان عدم إختصاص نيابة الشئون المالية. لم ينتج إلا بعد أن صدر حكم محكمة الشئون المالية بعدم إختصاصها - فإن الإجراءات التي إتخذتها هذه النيابة تكون قد بنيت على إختصاص إنعقدت له بحسب الظاهر - حال إتخاذها - مقومات صحتها فلا يدركها البطلان من بعد إذا ما إستبان إنتفاء هذا الإختصاص وأن تراخي كشفه.

٥) إن الفقرة " ج " من المادة الثانية من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بإعادة تنظيم الرقابة الإدارية بعد تعديلها بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٩ تنص على أنه مع عدم الإخلال بحق الجهة الإدارية في الرقابة وفحص الشكوى والتحقيق تختص الرقابة الإدارية بالآتي..... " ج " الكشف عن المخالفات الإدارية والمالية والجرائم الجنائية التي تقع من العاملين أثناء مباشرتهم لواجبات وظائفهم أو بسببها وكما تختص بكشف وضبط الجرائم التي تقع من غير العاملين، والتي تستهدف المساس بسلامة أداء واجبات الوظيفة أو الخدمات العامة. وذلك بشرط الحصول على إذن كتابي من النيابة العامة قبل إتخاذ الإجراء. وللرقابة الإدارية في سبيل ممارسة الإختصاصات سالفة الذكر الإستعانة برجال الشرطة وغيرهم من رجال الضبطية القضائية وذوى الخبرة مع تحرير محضر أو مذكرة حسب الأحوال.

٦) لما كان من المقرر في صحيح القانون أن إجراءات الإمتدلال أياً كان من يباشرها لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية بل هي من الإجراءات الأولية التي تسلس لها سابقة على تحريكها - وكانت مذكرة الرقابة الإدارية كما سطرها الحكم المطعون فيه مما تثير شبهة إختصاصها لتعلق الأمر بموافقات صدرت من موظفين عموميين على خلاف القانون، فإن الإجراءات التي إتخذت من بعد ذلك لا تبطل نزولاً على ما ينكشف من أمر الواقع - وينحل الجدل في هذا الخصوص إلى جدل موضوعي في تقدير الأدلة التي إستخلصت منها المحكمة سلامة الإجراءات في الدعوى وهو ما لا يجوز مصادرتها فيه أو إثارته أمام محكمة النقض.

٧) لما كانت المادة الثانية من قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية والإقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٧٣ التي يستند إليها الطاعون في إستيراد سياراتهم من الخارج قد جرى نصها على أنه : " يسمح وبدون ترخيص باستيراد السلع المينة بالفقرات التالية وفقاً للشروط والأحكام الواردة بكل منها "٣" السلع التي يستوردها المواطنون عند عودتهم النهائية من الخارج وفقاً للشروط الآتية "١" أن تكون هذه السلع آلات في أجهزة أو معدات أو قطع الغيار الخاصة بها. " ب " أن تكون هذه السلع واردة برسم المشروعات الإقتصادية القائمة أو المصممة بالجمهورية " ج " أن يكون العائد قد مضى في الخارج سنة على الأقل " د " أن يوافق القطاع المختص على إستيرادها " هـ " ويجوز أن تكون السلع مستعملة إذا تضمنت موافقة القطاع المختص ذلك وكان المستفاد من صريح النص أنه خاص بالآلات أو الأجهزة أو المعدات أو قطع الغيار الخاصة بها دون سيارات النقل والتي تخضع في إستيرادها إلى قرار وزير النقل رقم ٣٤٨ لسنة ١٩٧١ والذي إشرط أن تكون السيارات من ماركات معينة إذا كانت للأفراد أو القطاع الخاص، فضلاً عن مواصفات أخرى خاصة بالحمولة والحرك وأن يكون إستيرادها بفرض الإنضاع بها أو للإستغلال في النقل للغير بأجر وليس بغرض الإتجار، وكذلك إلى قرار وزير التجارة رقم ١٥٨ لسنة ١٩٧٥ الذي إشرط فوق ذلك ألا تزيد مدة إستخدام السيارة النقل عن خمس سنوات بما في ذلك سنة الإنتاج وأن يستورد مع السيارة موتور جديد أو مجدد إلى جانب قطع غيار جديدة لإستخدامها للسيارة بما لا يقل قيمته عن خمسمائة جنيه مصري بالأسعار الرسمية - ومن ثم فإن إستناد الطاعنين إلى القرار رقم ٤٧٨/١٩٧٣ في شأن إدخالهم سيارات النقل لا أساس له من القانون لما كان ذلك، وكانت موافقة القطاع المختص على إستيراد السلع المينة في الفقرة الثالثة من المادة الثانية من القرار سالف الذكر لا يعدو أن يكون شرطاً يجب توافره مع باقي الشروط التي تطلبها الفقرة المذكورة والتي أناط القرار في المادة الرابعة منه بوكيل وزارة المالية والإقتصاد والتجارة الخارجية لشئون الجمارك مراقبتها ثم حل محله وزير التجارة الخارجية بموجب القرار الصادر منه برقم ٢٥٤ لسنة ١٩٧٤ بعد أن نظمته

وزارة التجارة الخارجية بالقرار الجمهوري رقم ١١٠٤ لسنة ١٩٧٤ الصادر في ١٩٧٤/٧/٧ وكان من أهم ما إشرطته هذه الفقرة أن تكون هذه السلع واردة برسم المشروعات الاقتصادية القائمة أو المعتمدة بالجمهورية بما مقتضاه أو ترد هذه السلع برسم مشروع معين قائم أو آخر معين معتمد داخل الجمهورية مزع تنفيذ وهو ما لا يمارى الطاعنون في عدم إستيفاته ومن ثم فإن القول بمحصولهم على موافقة وزارة الإسكان لا يكفي بذاته لإدخال باقي السلع بما فيها السيارات القلاب.

٨) إن الأحكام الصادرة في منازعات التنفيذ الوتية ليست لها إلا حجية مؤقتة على أطرافها فحسب ولا تؤثر في محكمة الموضوع عند نظر الدعوى أو اصل الحق وبالتالي ليست لها قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها وهو ما نصت عليه المادة ٤٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية فتستطيع المحكمة الجنائية أن تنظر في الواقعة المعروضة عليها بحرية كاملة، وتفصل على ضوء ما تستظهره من توافر أركان الجريمة أو عدم توافرها على هدى ما تستلزمه في تكوين عقيدتها من شتى الأدلة والعناصر دون أن تقيد بالأحكام المينة التي صدرت أو تعلق قضاءها على ما سوف يصدر من أحكام - هذا فضلاً عن أن تلك الأحكام ليست حجة على وزير التجارة المنوط به مراقبة توافر شروط القرار ١٩٧٣/٤٧٨ سالف الذكر إذ لم يكن طرفاً في أى منها.

٩) من المقرر أن الجهل بالقانون أو الغلط في فهم نصوصه لا يعدم القصد الجنائي بإعتبار أن العلم بالقانون وفهمه على وجه الصحيح أمر مفروض في الناس كافة، وإن كان هذا الإفتراض يخالف الواقع في بعض الأحيان - بيد أنه إفتراض تخليه الدواعي العملية لحماية مصلحة المجموع ولذا قد جرى قضاء هذه المحكمة على أن العلم بالقانون الجنائي والقوانين العقابية المكملة له مفروض في حق الكافة، ومن ثم فلا يقبل الدفع بالجهل أو الغلط فيه كذريعة لنفى القصد الجنائي.

١٠) لما كان الزعم بوجود فراغ تشريعي فيما بين ١٩٧٥/١٠/٢٥ تاريخ صدور القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ والنص فيه على إلغاء القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ و١٩٧٦/١/١٤ تاريخ صدور اللائحة التنفيذية للقانون الجديد - وهي القوة التي صدرت فيها الموافقة إلى الطاعنين الأول والثاني - قولاً غير مجد ما دام أن الأشياء المستوردة لم تدخل فعلاً داخل البلاد وإنهت إجراءاتها في أثناء تلك الفترة - وهو ما يصدق رداً على قول الطاعن السابع أنحصل على الموافقة قبل صدور قرار وزير التجارة رقم ١٥٨ لسنة ١٩٧٥ - متى كانت السيارة التي أحضرها لم تدخل فعلاً قبل صدوره - بما يحصل دفع في هذا الصدد دفعاً قانونياً ظاهر البطلان لا تلتزم المحكمة بالرد عليه.

١١) لما كان الثابت أن الطاعنين - حسبما يبين من محاضر جلسات المرافعة أمام درجتي التقاضى - لم يطلبوا من محكمة الموضوع نذب خبير لتقدير عمر السيارات موضوع الإتهام فليس لهم من بعد أن ينعوا

عليها قعودها عن قيام بإجراء لم يطلب منها، ولا يحل لهم من بعد - وقد قعدوا عن المنازعة في مدى خضوعها للقواعد الخاصة بذلك أن يثيروا هذا الجدل لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه لا يعدو أن يكون دفاعاً موضوعياً كان يجب التمسك به أمام محكمة الموضوع.

١٢) لما كانت العبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي باقتناع القاضي وإطمئنانه إلى الأدلة المطروحة عليه فقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ بأي دليل يرتاح إليه من أي مصدر شاء سواء في التحقيقات الأولى أو في جلسة المحاكمة ولا يصح مصادره في شيء من ذلك إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ولما كان الخطاب الذي يعتمد عليه الحكم - فضلاً عن ذلك هو صورة من خطاب صادر من وزير التجارة إلى وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء والرقابة وليس منه وخاص بتفسير بعض القرارات الوزارية في شأن السلع والسيارات موضوع الدعوى - ومن ثم فلا على المحكمة إن هي أخذت بالتفسير الوارد به متى إرتاحت إليه ولا عليها كذلك إن هي لم ترد على الدفاع في شأنه لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بأن تتعقب التهم في كل جزئية من مناحي دفاعه لأن مفاد إلغائها عنها هو إطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها وإطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها.

١٣) لما كان ما زعمه الطاعن الخاص من أنه تمسك بدفاع حاصله أن يفرد بموقف خاص في الإتهام دون غيره من المتهمين فإنه مردود بأنه - وعلى ما بين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية - وعلى فرض أنه أبدى هذا الطلب بعد إقفال باب المرافعة وحجز الدعوى للحكم - فلا تشرب على المحكمة إذا هي لم تستجب لهذا الطلب أو ترد عليه.

١٤) لما كانت العقوبة المقررة في القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير للجريمتين اللتين دين بهما الطاعنون أخف من تلك الواردة بالقانون المطبق رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ ذلك بأنها في المادة السابعة من القانون المطبق - إنما هي الحبس والغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين علاوة على تعويض يعادل مثلي رسوم الاستيراد المقررة بحكم به طريق التضامن على الفاعلين الأصليين وعلى الشركاء، وعلى الحكم بمصادرة السلع موضوع الجريمة أو بتعويض يعادل ثمنها إذا لم يتيسر مصادرتها بينما هي في المادة ١٥ من القانون الجديد غرامة - فحسب - لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه علاوة على الحكم بمصادرة السلع موضوع الجريمة، ومن ثم فإن القانون الجديد يعد من هذه الوجهة قانوناً أصح للطاعنين وإذا كان الحكم المطعون فيه قد طبق هذا القانون في هذا الخصوص عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات حتى بالنسبة للوقائع التي أوقعت قبله - - فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

١٥) من المقرر أن المحكمة الإستئنافية إذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها فليس في القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب في حكمها بل يكفي أن تحيل عليها إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرتها كأنها صادرة منها، ومن ثم فإن ما ينهيه الطاعنون في هذا الشأن يكون غير سديد.

الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٨٢ بتاريخ ١٩٨٥/١/١٦

— لما كانت المادة الثامنة والأربعون من اللائحة التنفيذية لقانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣، الصادر بها قرار وزير الداخلية رقم ٢٩١ لسنة ١٩٧٤ وهي توجب على قائد المركبة ألا يتجاوز بمركبته السرعة التي يظل في حدودها مسيطراً على المركبة وأن يلتزم في سرعته ما تقتضيه حالة المرور بالطريق وإمكانه الرؤية والظروف الجوية القائمة وحالته الشخصية وحالة المركبة والحمولة والطريق وسائر الظروف المحيطة به وأن تكون سرعته بما لا يتجاوز القدر الذي يمكنه من وقف المركبة في حدود الجزء المرئي من الطريق، لم تفرق في إيجاب ما تقدم بين نوع من السيارات ونوع آخر ففسر أحكامها على قائدي السيارات عامة كانت أم خاصة، فإن دفاع الطاعن بعدم سريان النص المذكور على سيارة النقل العام الركاب قيادته يعد دفاعاً قانونياً ظاهر البطلان بعيداً عن محجة الصواب، فلا على الحكم أن هو لم يعرض له — بفرض أن الطاعن أثاره في دفاعه.

— لما كان باقي ما يثوره الطاعن في أسباب طعنه لا يعدو أن يكون دفاعاً موضوعياً، لا على المحكمة أن هي لم تعقبه في كل جزئية منه إذ أن إطمئنانه إلى الأدلة التي عولت عليها يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها فإنه لا يقبل من الطاعن إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ١٧٠ بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٨

لما كان البين من محاضر جلسات المحكمة الإستئنافية أن أيّاً من الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب من المحكمة ضم سجل الربط لمقارنة البيانات الثابتة به بتلك الواردة بمحضر الضبط، فليس للطاعن من بعد أن ينعي على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلبه منها أو الرد على دفاع لم يثره أمامها.

الطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ١٦٣ بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٧

— لما كان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه وإن أشار إلى تقديم المطعون ضده مذكرة بدفاعه إلا أنه لم يعول على شيء مما جاء بها، وكان مؤدى ذلك أن المحكمة قد إضفت عنها ولم يكن لها تأثير في قضائها فإن ما ينهيه الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد.

- لما كان البين من مطالعة محاضر الجلسات أن المحكمة الإستئنافية قد قررت بجلسة ١٩٨١/١٠/٣ حجز الدعوى للحكم وصرحت بتقديم مذكرات خلال أسبوعين والمدة مناصفة تبدأ بالمدعى المدنى، وكان هذا الأخير يسلم بأسباب طعنه أنه قدم مذكرة دفاعه فى ١٩٨١/١٠/١٢ - بعد الأجل الذى منح له - ومن ثم فلا ترتيب على المحكمة أن أغفلت مذكرة للطاعن قدمها بعد الأجل المحدد.

الطعن رقم ٢٩٩١ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٩٠ بتاريخ ١٩٨٥/١/١٦

لما كان دفاع الطاعنين بعدم معقولة بقاء المبنى عليه فى الماء غامشاً لإصابته من الحجارة التى كانوا يقدفونها بها، لا يعلو أن يكون دفاعاً موضوعياً لا يستأهل من الحكم رداً طالما كان الرد مستغداً من أدلة الثبوت التى أوردها وصحت لديه على ما إستخلصه من وقوع الجريمة ونسبتها إلى الطاعنين ولا عليه أن لم يتعقبهم فى كل جزئية من جزئيات دفاعهم لأن مفاد إلتفاته عنها أن أطرحها.

الطعن رقم ٣٠٥٣ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٤٠٣ بتاريخ ١٩٨٥/٣/١٤

لما كان الثابت من محضر جلسة المحكمة أن محامى الطاعن تنازل صراحة عن سماع الشهود الغائبين إكتفاء بتلاوة أقوالهم بالتحقيقات ولم يعرض الطاعن على ذلك وأمرت المحكمة بتلاوة أقوالهم وتليت ثم مضى الدفاع فى مرافعته إلى أن ختمها بطلب الحكم براءة الطاعن لما نسب إليه فلا ترتيب على المحكمة أن هى قضت فى الدعوى دون سماع الشهود الغائبين ولا يحول عدم سماعهم أمام المحكمة من أن تعتمد فى حكمها على أقوالهم فى التحقيقات ما دامت مطروحة على بساط البحث فى الجلسة ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الصدد يكون غير سديد.

الطعن رقم ٥٢١٩ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٧٥٢ بتاريخ ١٩٨٥/٦/٥

من المقرر أن الطلب الذى تلزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يقرع سمع المحكمة ويشتمل على بيان ما يرمى إليه، ويصر عليه مقدمه فى طلباته الختامية.

الطعن رقم ٥٥٦٢ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٦١١ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٧

الأصل أن كان حضور محام عن المتهم بجنحة غير واجب قانوناً، إلا أنه متى عهد المتهم إلى محام بجهة الدفاع فإنه يتعين على المحكمة أن تستمع إلى مرافعته أو أن تتيح له الفرصة للقيام بجهته. ولما كان الثابت مما تقدم أن الطاعن مثل أمام المحكمة الإستئنافية وطلب تأجيل الدعوى لحضور محاميه فكان لزاماً على المحكمة أما أن تؤجل الدعوى أو تنبه المتهم إلى رفض الطلب حتى يبدى دفاعه أما وهى لم تفعل وأصدرت حكمها المطعون فيه، فإنها بإصدارها هذا الحكم تكون قد فصلت فى الدعوى بدون سماع دفاع المتهم

مخالفة بذلك المبادئ الأساسية الواجب مراعاتها في المحاكمات الجنائية مما يعيب حكمها بالإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ٥٩٢٣ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٦٢٦ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٨

من المقرر أن تعارض المصلحة في الدفاع يقتضى أن يكون لكل منهما دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع المتهم الآخر بحيث يتعذر على محام واحد أن يترافع عنهما معاً، أما إذا إلتزم كل منهما جانب الإنكار - ولم يتبادلا الإتهام، فلا محل للقول بقيام التعارض بينهما.

الطعن رقم ٧٢٥٥ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٥٠٨ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٣١

إن المحكمة غير ملزمة بتعقب التهم في شتى مناحي دفاعه الموضوعي، وكان إطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها دلالة على إطرار جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحمل المحكمة على عدم الأخذ بها فبان ما ينهه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد.

الطعن رقم ٧٣٢٦ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٦١٤ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٧

لما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة التي أختتمت بحجز الدعوى للحكم أن الطاعن لم يطلب التأجيل للإطلاع وإقتصر على طلب ضم المستندات السابق التقرير بضمها، فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجابة طلب أمسك عن إبدائه وإذا كان الطاعن قد أورد نعيه في خصوص المستندات التي طلب ضمها في صيغة التساؤل دون أن يذهب إلى حد القول بأنها لم تكن قد ضمت فبان هذا الشق من النعي يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٧٤٤١ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٣٥٦ بتاريخ ١٩٨٥/٣/١١

من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على إستقلال إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السانقة التي أوردتها الحكم.

الطعن رقم ٧٩٠٢ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ١٤٦ بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٤

لا على الحكم إلتفاته عن طلب الدفاع أمام المحكمة الإستئنافية إحضار المجنى عليها بالجلسة لمناظرتها ما دام الثابت من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أنه لم يبد هذا الطلب ومن ثم فإنه يعتبر متنازلاً عنه بسكوته عن التمسك به أمام تلك المحكمة، هذا فضلاً عن أن الأصل أن المحكمة الإستئنافية تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه.

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٢٦٧ بتاريخ ١٨/٢/١٩٨٥

لما كان ذلك، وكان الطاعن قد أرسل القول بأن المحكمة لم تحقق دفاعه المؤيد بالمستندات والخاص بنفي التهمة دون أن يكشف عن هذه المستندات أو يبين ماهية ذلك الدفاع ووسيلة تحقيقه على وجه التحديد ومن ثم فإن هذا الوجه من النعي يكون غير مقبول. هذا إلى أن نفي التهمة هو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا يستلزم رداً صريحاً بل يعتبر الرد عليه مسغاداً من القضاء بالإدانة للأدلة التي أوردتها المحكمة في حكمها.

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٣٤٣ بتاريخ ٧/٣/١٩٨٥

من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة بمناصرة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهة يثيرها على إستغلال إذ الرد يسفاد دلالة من أدلة الثبوت التي يوردها الحكم.

الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٦٥٤ بتاريخ ١٤/٥/١٩٨٥

أن الدفع الذي تلزم المحكمة بمواجهته والرد عليه في حكمها هو الذي يبدى في عبارة صريحة تشتمل على المراد منه، لما كان المدافع عن الطاعن إقتصراً على القول بأن الواقعة بها اثنين متهمين وأن شقيق المتهم أخذ براءة ولم يظن عليه من النيابة وينمكس الحكم. على شقيقه " الطاعن " وطلب التأجيل وهي عبارة مرسلة مجهلة لا تفيد الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها.

الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ١٠٧٢ بتاريخ ٥/١٢/١٩٨٥

إن دفاع المتهم من أن حالة الجنى عليه القتل الصحية لم تكن تسمح له بالتحدث بتعقل والإدلاء بأقواله بمحضر الشرطة وهو دفاع يتضمن دعوة أهل الخبرة - الطبيب الشرعي - لسؤال بشأن تلك الواقعة إلا أنه لما كانت المحكمة لم تعمل على هذا الدليل في إدانة المتهم ولم تشر إليه في مدونات حكمها. ومن ثم فإنه ينحصر عنها الإلتزام بإجابة هذا الطلب.

الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٦٣١ بتاريخ ٩/٥/١٩٨٥

- لما كانت محكمة الموضوع قد إستخلصت من عناصر الدعوى أن زنا الطاعنة الأولى لم يكن يعلم زوجها ورضاه بما لا يسقط حقه في طلب محاكمتها، ولم تعد المحكمة بما ساقته من شواهد على توافر هذا الرضاء بعد أن ثبت لديها أن هذا الدفاع لم يكن إلا قولاً مرسلاً غير مؤيد بدليل بل أن البين من المفردات أن هذا الدفاع يدحضه الواقع ولا يسانده إذ أقرت الطاعنة الأولى في تحقيق النيابة أنها رزقت بطفليها من زوجها على فراش الزوجية.

- كان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن القانون لا يمنع من أن يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جريمة واحدة ما دامت ظروف الواقعة لا تؤدي إلى القول بقيام تعارض حقيقى بين مصالحهم، وكان الثابت من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى أن الطاعنين ارتكبا معاً جريمة الإشتراك فى التزوير فى محرر رسمى هو عقد الزواج والزنا، وكان القضاء بإدانة أحدهما - كما يستفاد من الحكم - لا يترتب عليه القضاء ببراءة الآخر وهو مناط التعارض الحقيقى المخل بحق الدفاع.

الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٦٩٩ بتاريخ ١٩٨٥/٥/١٦

من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على إستقلال، إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التى أوردتها الحكم.

الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٦٦٢ بتاريخ ١٩٨٥/٥/١٥

- من المقرر أن كل ما يقرره الوكيل بحضور موكله - وعلى ما يقضى به نص المادة ٧٩ من قانون المرافعات يكون بمثابة ما يقرره الموكل نفسه، إلا إذا نفاه إنشاء نظر القضية فى الجلسة، وكان الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابه أو الرد عليه، هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا يتفك عن التمسك به والإصرار عليه فى طلباته الختامية، وكان الدفاع - وإن تعدد المدافعون - وحدة لا تتجزأ لأن كل مدافع إنما ينطق بلسان موكله، ما لم يكن الدفاع مقسماً بينهم. لما كان ذلك وكان الطاعن لم يشر فى أسباب طعنه إلى أن الدفاع على وكيله اللذين لم يثبرا بدورهما إلى شئ من ذلك فى مراجعتهما، فإن ما يثيره الطاعن من قالة إخلال المحكمة بحقه فى الدفاع لإعراضها عن طلب تمسك به أحد المدافعين عنه ثم نزل عنه - من بعد - المدافع الآخر يكون غير سديد.

- لما كان ما يثيره الطاعن من احتمال أن تكون العاهة المستديمة من فعل شخص غيره - ويفرض أنه أثار ذلك أمام محكمة الموضوع - مردوداً بأن هذا دفاع يتعلق بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها، مما تلتزم المحكمة بالتعرض له والرد عليه إستقلاً، إكتفاء بأخذها بأدلة الإثبات القائمة فى الدعوى.

الطعن رقم ١٦٠٩ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٨٦٧ بتاريخ ١٩٨٥/١٠/١٦

لما كان ما يثيره الطاعن بشأن بطلان إذن التفتيش لعدم تدوينه بخط وكيل النيابة الذى أصدره مردوداً بما يبين من محضر جلسة المحاكمة من عدم إبداء هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع، فليس له أن ينعى عليها - من بعد - قعودها عن الرد على دفاع لم يثبر أمامها ولا يقبل منه التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٦٢٠ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٨٩١ بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٢٠

لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن طلب الدفاع سؤال المرشد لا يفيد معنى الطلب الصريح الجازم وإنما آثاره يقصد التشكيك في صحة الإتهام منتهاً إلى طلب البراءة، ولما كان الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابه أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا يتفك عن التمسك به والإصرار عليه، ومن ثم فإن الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع يكون فى غير محله.

الطعن رقم ١٧١١ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٩٠٠ بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٢٠

بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاءه أن يورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتجه فى كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد إلغائه عنها أنه أطرحها، ومن ثم فإن معنى الطاعن على الحكم المطعون فيه بالقصور فى التسبب يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٨٤٠ بتاريخ ١٩٨٥/١٠/١٠

لئن كان الأصل أن المحكمة لا تلتزم بمطالبة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة إلا أنه يتعين عليها أن تورد فى حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألت بها على وجه يفصح أنها فطنت إليها ووازنت بينها أما وقد إلتفت كلية عن التعرض لدفاع الطاعن من أنه توجد خلافات عائلية بينه وبين زوجته الشاهدة الوحيدة وأن بعض هذه الخلافات قضائياً متداولة أمام المحاكم كما قرر بشكواه للنياحة العامة وبالتحقيقات أمامها وهو ما أكدته زوجته بجلسته المحكمة وأسقطته جملة ولم تورده على نحو يكشف عن أنها إطلعت عليه وألصقته حقه لأن حكمها يكون قاصراً.

الطعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ١٠١٦ بتاريخ ١٩٨٥/١١/٢٠

لا تثريب على المحكمة أن هى إلتفتت عن دعوة كبير الأطباء الشرعيين لتحقيق دفاع الطاعن المبني على إنقطاع رابطة السببية للإهمال فى علاج المجنى عليها ما دام أنه غير منتج فى نفي التهمة عنه على ما سلف بيانه، ويكون النعى على الحكم بقالة الإخلال بحق الدفاع لهذا السبب فى غير محله.

الطعن رقم ٢٠٧١ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ١٠٨٤ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٨

من المقرر أن الشارع وقد أوجب حضور محام يدافع عن كل متهم بمجناية أحيلت إلى محكمة الجنايات كى يكفل له دفاعاً حقيقياً لا مجرد دفاع شكلى تقديراً منه بأن الإتهام بمجناية أمر له خطره، فإن هذا الغرض لا يتحقق إلا إذا كان هذا المدافع قد حضر إجراءات المحاكمة من بدايتها إلى نهايتها، حتى يكون ملماً بما أجرته المحكمة من تحقيق وما إتخذته من إجراءات طوال المحاكمة، ومن ثم فقد تعين أن يتم سماع الشهود

ومرافعة النيابة العامة وباقي الخصوم في وجوده بشخصه أو ممثلاً بمن يقوم مقامه، وهو ما لم يتحقق في الدعوى الماثلة.

الطعن رقم ٢٢٦٣ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ١١٧٥ بتاريخ ١٢/٢٦/١٩٨٥
لما كانت المادتان الرابعة والخامسة من التقنين المدني قد نصتا على أن من إستعمل حقه إستعمالاً مشروعاً لا يكون مسئولاً عما ينشأ عن ذلك من ضرر بالغير وأن إستعمال الحق لا يكون غير مشروع إلا إذا لم يقصد به سوى الإضرار بالغير وهو ما لا يتحقق إلا بانتفاء كل مصلحة من إستعمال الحق وكان حقا التقاضي والدفاع من الحقوق المباحة ولا يسأل من يلج أبواب القضاء تمسكاً أو زوداً عن حق يدعيه لنفسه إلا إذا ثبت إنحرافه عن الحق المباح إلى اللدد في الخصومة والعنت مع وضوح الحق إنتفاء الإضرار بالخصم وكان وصف الأفعال بأنها خاطئة هو من مسائل القانون التي تخضع لرعاية محكمة النقض فإن الحكم المطعون فيه إذ إقتصر في نسبة الخطأ إلى الطاعن على مجرد القضاء ببراءة المطعون ضدها وكان ذلك وحده لا يكفي لإثبات إنحراف الطاعن عن حقه المكفول في التقاضي إلى إستعماله إستعمالاً كيدياً إبتفاء مضارة المطعون ضدها فإنه يكون فضلاً عما شابه من قصور قد أخطأ في تطبيق القانون فضلاً عن الفساد في الإستدلال بما يوجب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية المقامة من المطعون ضدها قبل الطاعن.

الطعن رقم ٢٤٣٨ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٩١٨ بتاريخ ١٠/٢٢/١٩٨٥
الأصل أنه إذا لم يحضر المحامي الموكل عن المتهم ونذبت المحكمة محامياً آخر ترفع في الدعوى، فإن ذلك لا ينطوي على بطلان في الإجراءات ولا يعد إخلالاً بحق المتهم في الدفاع ما دام لم يبد إعتراضاً على هذا الإجراء أو يتمسك أمام محكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل، ولا وجه لما يتحدى به من أن المحامي المنتدب لم يكن ملماً بوقائع الدعوى وذلك لما هو مقرر من إن إستعداد المدافع عن المتهم أو عدم إستعداده أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته.

الطعن رقم ٢٥٧٨ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ١٠٥٥ بتاريخ ١١/٢٨/١٩٨٥
من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة بتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهة يثيرها إستقلالاً إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي يوردها الحكم وفي عدم إيرادها لهذا الدفاع ما يدل على أنها أطرحت إطمئناناً منها للأدلة التي عولت عليها في الإدانة.

الطعن رقم ٢٩٥٥ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٠٩٩ بتاريخ ١١/١٢/١٩٨٥
لما كان البادئ من محاضر جلسات المحكمة بدرجة التقاضى أن الطاعن لم يثر فى دفاعه شيئاً بشأن إعزائه بالنحقيقات، وكان من المقرر أنه لا يقبل من المتهم أن يطالب المحكمة بالرد على دفاع لم يبد أمامها فإن ما يثره الطاعن فى هذا الصدد يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٣٢٧٢ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٩٤٧ بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٨٥
من المقرر أن من حق المحكمة أن تعتمد على أقوال الشاهد متى وثقت بها وإطمأنت إليها، فلا تثريب عليها أن هى أخذت بأقوال المجنى عليه وهو يحضر ما دامت قد إطمأنت إليها وقدرت الظروف التى صدرت فيها. لما كان ذلك وكان البين من الإطلاع على محضر جلسة المحكمة أن الطاعن لم يطلب إلى المحكمة إجراء تحقيق معين فى حدود ما يثوره بأسباب طعنه عن قدرة المجنى عليه على التكلم بتعقل عقب إصابته فليس له من بعد أن ينعى عليها فعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها.

الطعن رقم ٣٣٥٦ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٨٥٤ بتاريخ ١٣/١٠/١٩٨٥
أن محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب الدفاع فى كل جزئية يديها من مناحى دفاعه الموضوعى والرد على كل منها على استقلال طالما فى قضائها بالإدانة إستناداً إلى الأدلة التى ساقها ما يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التى ساقها المتهم لحملها على عدم الأخذ بها فلا يعيب الحكم سكوتة عن الرد صراحة على دفاع الطاعنة فى شأن إصلاح الأرض وتحسينها إذ أن فى قضائه بالإدانة للأدلة السانفة التى أوردها ما يفيد ضمناً أنه أطرح هذا الدفاع ولم ير فيه ما يغير عقيدته التى خلص إليها.

الطعن رقم ٣٣٨٠ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٨٥٩ بتاريخ ١٣/١٠/١٩٨٥
لما كان الطاعن وأن أبدى عذر المرض أمام المحكمة كمبرر للتأخير فى التقرير بالإستئناف فى الميعاد إلا أنه لم يقدم ما يؤيد دفاعه، وكان من المقرر أن للمحكمة ألا تصدق دفاع المتهم الذى يديه أمامها غير مؤيد بدليل ولا عليها أن هى إلفتت عنه دون رد، فإن ما ينهه الطاعن على الحكم فى هذا الصدد يكون غير سديد.

الطعن رقم ٣٤٢٩ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٠٠٩ بتاريخ ١٤/١١/١٩٨٥
لما كانت المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى وفى كل شبهة يثيرها والرد على ذلك ما دام الرد يستفاد ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة البوت السانفة التى أوردها الحكم وما دامت المحكمة - فى الدعوى الماثلة - قد إطمأنت إلى أقوال شاهدى الإلتبات وإلى صحة تصويرهما للواقعة فلا

تترب عليها إذا هي لم تعرض في حكمها إلى دفاع الطاعن الموضوعى المبني على واقعة إصابته الذى ما قصد به سوى إثارة الشبهة فى الدليل المستمد من تلك الأقوال.

الطعن رقم ٥٧٢٤ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ١١٥١ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/١٩
لما كان البين من مراجعة محاضر جلسات المحكمة أن الدفاع عن الطاعن لم يطلب إستدعاء الخبير لمناقشته وإنما إقتصرت مرافعته على شرح ظروف الدعوى ومناقشة أدلة الإثبات ومنها تقرير الخبير، ومن ثم فليس أن ينعى على المحكمة لعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها قبل باب المرافعة، إذ أنه من المقرر أن المحكمة متى أمرت بإقفال باب المرافعة فى الدعوى وحجزتها للحكم لهنى بعد لا تكون ملزمة بإجابة طلب التحقيق الذى يديه المتهم فى مذكرته التى قدمت فى لفة حجز القضية للحكم أو الرد عليه سواء قدمها بتصريح منها أو بغير تصريح ما دام لم يطلب ذلك بجلسة المحكمة وقبل إقفال باب المرافعة فى الدعوى ويكون النعى لذلك بقالة الإخلال بحق الدفاع والقصور فى غير محله.

الطعن رقم ٢٢٦٩ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ١٣٧ بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٣
من المقرر أنه إذا لم يحضر الخاضع الموكل عن المتهم أو المنتدب أصلاً للدفاع عنه ونذبت المحكمة محامياً آخر ترفع فى الدعوى، فإن ذلك لا يعد إخلالاً بحق الدفاع ما دام المتهم لم يد إعرافاً على هذا الإجراء ولم يتمسك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يكون له محل، ولا وجه لما يتحدى به من أن الخاضع المنتدب لم يكن عالماً بوقائع الدعوى إذ أن إستعداد المدافع عن المتهم أو عدم إستعداده أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره وإجتهاده وتقاليده مهنته.

الطعن رقم ٣٠٢٦ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٢٩ بتاريخ ١٩٨٦/١/٧
لما كان ما يثيره الطاعن من عدم مسئولية عن إصابات اغنى عليه أوردتها التقرير الطبى الابتدائى مردوداً بما هو ظاهر من أن ما تفيه الطاعن من هذا الدفاع إنما هو مجرد التشكيك فى الدليل المستمد من أقوال اغنى عليه وشاهد الإثبات التى إطمأنت إليها المحكمة وأخذت بها فإن ما يثيره الطاعن من ذلك لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تلزم المحكمة بالرد عليها إذ أن الرد يستفاد ضمناً من أدلة القوت التى أوردتها بما يفيد ضمناً أنها أطرحتها.

الطعن رقم ٥٥١٧ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٢١٧ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢
لا يجدى الطاعن ما يثيره من وجود متهم آخر فى الدعوى طالما أن إتهام ذلك الشخص فيها لم يكن ليحول دون مساءلة الطاعن عن الجريمتين اللتين دين بهما.

الطعن رقم ٦٢٩٧ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٦٢٢ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٤

لما كان الطعن بالتزوير، هو من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع بما لها من كامل السلطة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة عليها، وكان ما أورده الحكم - على ما سلف البيان - تبريراً لقضائه المطعون فيه، يكفى للرد على دفاع الطاعن فى هذا الشأن ويسوغ به إطراره، فإن منعه فى هذا يكون غير سديد.

الطعن رقم ٣٨٣٠ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٨٨٨ بتاريخ ١٩٨٦/١١/١٦

لما كان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الأستاذين والمحامين حضرا موكلين مع الطاعنين فى الدعوى معاً وأبديا دفاعاً واحداً يرتكز أساساً على إنكارهما وقوع الفعل المسند إليهما وعلى بطلان القبض والتفتيش الواقع عليهما، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن القانون لا يمنع من أن يتولى محام واحد أو هيئة دفاع واحدة واجب الدفاع عن متهمين متعددين فى جنابة واحدة ما دامت ظروف الواقعة لا تؤدى إلى القول بقيام تعارض حقيقى بين مصالحهم، وكان الثابت من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى أن المتهمين إرتكبا الفعل المسند إليهما واعتبرهما حائزين لجوهر مخدر بقصد الإتجار فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً، وكان القضاء بإدانة أحدهما - كما يستفاد من الحكم - لا يوجب عليه القضاء ببراءة الآخر، وهو مناط التعارض الحقيقى المخل بحق الدفاع وإذ كان التهمان لا يتبادلا الإتهام والتزما جانب الإنكار، وكان تعارض المصلحة الذى يوجب أفراد كل منهما بمحام خاص يتولى الدفاع عنه أساسه الواقع ولا يبنى على إحتمال ما كان بوسع كل منهما أن يديه من أوجه الدفاع ما دام لم ييده بالفعل فإن مصلحة كل من الطاعنين فى الدفاع لا تكون متعارضة مع مصلحة الآخر ويكون منعاهما على الحكم فى هذا الخصوص غير قويم.

الطعن رقم ٤١٠٦ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٩٩٢ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٤

لما كان من المقرر أن القانون لا يمنع أن يتولى محام واحد أو هيئة دفاع واحدة واجب الدفاع عن متهمين متعددين فى جنابة واحدة ما دامت ظروف الواقعة لا تؤدى إلى القول بقيام تعارض حقيقى بين مصالحهم وكان الثابت من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى أن الطاعنين إرتكبوا معاً أفعال الشروع فى القتل الممد مع سبق الإصرار والرصد ووضع النار عمداً والإتلاف عمداً، واعتبرهم لماعلين أصليين فى هذه الجرائم، وكان القضاء بإدانة أحدهم - كما يستفاد من أسباب الحكم - لا يوجب عليه القضاء ببراءة أى من المحكوم عليهم الآخرين وهو مناط التعارض الحقيقى المخل بحق الدفاع فإنه لا يعيب الحكم فى خصوص هذه الدعوى أن تولت هيئة دفاع واحدة الدفاع عن الطاعنين، ذلك بأن تعارض المصلحة الذى

يوجب أفراد كل منهم بمحام خاص يتولى الدفاع عنه أساسه الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان يسع كل منهم أن يبيده من أوجه الدفاع ما دام لم ييده فعلاً.

الطعن رقم ٣١٩٧ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ١٠٤١ بتاريخ ١٩٨٧/١١/٢٦
الحكمة لا تلتزم بمنح الطاعين أجلاً لتقديم محضر الصلح المحرر بينهما وبين المجنى عليه ما دام قد كان في استطاعتهما تقديمه.

الطعن رقم ٥٨٨١ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٤١٢ بتاريخ ١٩٨٧/٣/١٠
- من المقرر أنه إذا لم يحضر المحامي الموكل عن التهم ونذبت المحكمة محامياً آخر ترفع في الدعوى، فإن ذلك لا يعدو إخلالاً بحق الدفاع ما دام لم يبد التهم اعتراضاً على هذا الإجراء ولم يتمسك أمام المحكمة بتأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل.
- إن استعداد المدافع عن التهم أو عدم استعداده أمر موكل إلى تقديره حسبما يوحى به ضميره وإجتهاده وتقاليده المهنية.

الطعن رقم ٥٩٤٦ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٩٢ بتاريخ ١٩٨٧/١/١٤
قضاء محكمة النقض جرى على أن القانون لا يمنع أن يتولى محام واحد الدفاع عن المتهمين متعددين في جناية واحدة ما دامت ظروف الواقعة لا تؤدي إلى القول بوجود تعارض حقيقي بين مصالحهم، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى أن المحكوم عليهم الخمسة الأول ارتكبوا معاً الجرائم المسندة إليهم واعتبرهم فاعلين أصليين في هذه الجرائم، كما أنه لم يكن مؤدى شهادة من شهد منهم على الآخرين نفى الإتهام عن نفسه، وكان القضاء بإدانة أحدهم - كما يستفاد من أسباب الحكم - لا يترتب عليه القضاء ببراءة آخر، وهو مناط التعارض الحقيقي المخل بحق الدفاع، فإنه لا يعيب إجراءات المحاكمة في خصوص هذه الدعوى أن تولى الدفاع عن المحكوم عليهم محام واحد، ذلك بأن تعارض المصلحة الذي يوجب أفراد كل منهم بمحام خاص يتولى الدفاع عنه أساسه الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان يسع كلاً منهم أن يبيده من أوجه دفاع ما دام لم ييده بالفعل.

الطعن رقم ٦٣٤٨ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٥٩٤ بتاريخ ١٩٨٧/٤/١٥
القانون لا يوجب أن يكون مع كل متهم بجناية أكثر من محام واحد يتولى الدفاع عنه، إلا أن حد ذلك أن يكون المحامي الحاضر قد أبدى دفاعاً حقيقياً أمام قس القضاء، تتوفر به الحكمة من إستيجاب الدستور أن يكون لكل متهم في جناية، محام يدافع عنه، يستوى في ذلك أن تكون الجناية المنظورة أمام محكمة الجنايات أو أمام محكمة الجنح. لما كان ذلك، وكان البين من محضر الجلسة أمام المحكمة الإستئنافية، أن الحاضر مع

الطاعن قد اقتصر على طلب التأجيل ولم يرفع عنه أو يقدم أى وجه من وجوه المعاونة له، وكان أن قررت المحكمة حجز القضية للحكم وإنتهت إلى إدانة الطاعن، دون أن تنبه المدافع عنه إلى رفضها طلب التأجيل فإن حق النهم فى الإستعانة بمدافع، وهو أيضاً واجب المحكمة حين يكون الإتهام بجناية، يكون قد قصر دون بلوغ غايته وتعطلت حكمة وتقديره بما يطل إجراءات المحاكمة ويوجب نقض الحكم المطعون فيه والإعادة، حتى يتاح للنهم فرصة إبداء دفاعه على الوجه المبسوط قانوناً.

الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٥٣٠ بتاريخ ١٩٨٧/٤/١

لما كان وجود محام بجانب النهم فى المواد الجنائية للدفاع عنه لا يقتضى أن يلتزم المحامى خطة الدفاع التى يرسها النهم لنفسه بل له أن يسلك فى القيام بهذه المهمة، الخطة التى يرى هو بمقتضى شرف مهنة المحاماة وتقاليدها - أن فى إتباعها ما يحقق مصلحة من وكل إليه الدفاع عنه، فإنه لا يجوز للمحكمة أن تستند إلى شيء من أقواله هو فى إدانة موكله، إذ لا يصح - فى مقام الإدانة أن يؤخذ النهم بأقوال محاميه، ما دامت خطة الدفاع مزوكة لرأى الأخير وتقديره وحده، وإذا كان الحكم قد عول فى الإدانة - من بين ما عول عليه - على ما ورد على لسان محامى المحكوم عليها - على السياق المتقدم - فإنه يكون قد إعتد فى قضائه على دعامة فاسدة تطله وتوجب نقضه والإعادة دون حاجة إلى بحث أوجه الطعن المتقدم من المحكوم عليها. ولا يعصم الحكم من البطالان ما قام عليه من أدلة أخرى إذ أن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط إحدهما أو إستبعد تعذر التصرف على مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدليل فى الرأى الذى إنتهت إليه المحكمة أو الوقوف على ما كانت تنتهى إليه من نتيجة لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم.

الطعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٨٣٥ بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٢٢

١) من المقرر أن المشرع بما نص عليه فى المادة ٤٤ من الدستور من أن " للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائى مسبب وفقاً لأحكام القانون "، وما أورده فى المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ من أن تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق ولا يجوز الإلتجاء إليه إلا بمقتضى أمر من قاضى التحقيق بناء على إتهام موجه إلى شخص يقيم فى المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جناية أو جنحة أو إشراكه فى ارتكابها أو إذا وجدت قرائن على أنه حائز لأشياء تتعلق بالجرمة... وفى جميع الأحوال يجب أن يكون أمر التفتيش مسبباً ". لم يتطلب تسيب أمر التفتيش إلا حين ينصب على المسكن وهو فيما إستحدثته فى هاتين المادتين من تسيب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه لم يرسم شكلاً خاصاً للتسيب.

٢) من المقرر أنه لا جدوى من النعي على الحكم بالقصور في الرد على الدفع ببطلان تفتيش مسكن المتهم ما دام البين من الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ومن استدلاله أن ثمة تفتيش لم يقع على مسكن الطاعن وإن الحكم لم يستند في الإدانة إلى دليل مستمد من تفتيش المسكن وإنما قام قضاءه على الدليل المستفاد من تفتيش شخص الطاعن والسيارة التي يجوزها.

٣) من المقرر أنه مع التسليم بما جاء بوجه الطعن من صدور النذب إلى المقدم..... أو من يندبه ممن مأمورى الضبط فإن دلالة الحال هي أن المعنى المقصود من حرف العطف المشار إليه هو الإباحة - لوروده قبل ما يجوز فيه الجمع، وهو ما يقطع بإطلاق النذب وإباحة أفراد العباط بالتفتيش أو إشراك غيره معه فيه ممن يندبه لذلك من مأمورى الضبط.

٤) لما كان الأصل أن الدفع ببطلان الضبط والتفتيش من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع وهي لا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك البطلان لأنها تقتضى تحقيقاً تحسر عنه وظيفة هذه المحكمة. ولما كان الثابت من محضرى جلستى المحكمة. أن الطاعن لم يدفع ببطلان التفتيش لعدم جدية التحريات وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يرشح لقيام ذلك البطلان فإنه لا يقبل من الطاعن إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

٥) من المقرر أن حرمة السيارة الخاصة مستمدة من إتصالها بشخص صاحبها أو حائزها ولما كان الحكم قد أثبت أن السيارة في حيازة الطاعن وأنه قبل الضبط كان يقودها وأوقفها قرب مسكنه وفتح حقبتها وبدأ يستخرج بعض محتوياتها " جركن " ومن ثم يكون للطاعن صفة أصلية على السيارة هي حيازتها لها وفي أن يوجه إليه الإذن في شأن تفتيشها، وبهذا يكون الإذن قد صدر سليماً من ناحية القانون وجرى تنفيذه على الوجه الصحيح مما يجعل ما أسفر عنه التفتيش دليلاً يصح الإسناد إليه في الإدانة.

٦) لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة الطاعن بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وتفرغه خمسة آلاف جنيه، وكانت هذه العقوبة مقررة في المادة ٤٠/٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ التى طبقتها المحكمة بعد إستعمالها للمادة ١٧ من قانون العقوبات - عن التهمة الثانية الخاصة بالتعدي على الموظفين القائمين على تنفيذ القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ حالة كون الجاني يحمل سلاحاً، فإنه لا مصلحة للطاعن فيما يثيره بشأن التهمة الأولى وهي حيازة مخدر الإفيانامين لأنه لا يعتبر مادة مخدرة خلط جدول الإتفاقية الدولية بشأن تحريم المخدرات والتي إنضمت إليها مصر منه طالما أن المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت بمعاقبة الطاعن بالعقوبة الأشد وهي العقوبة المقررة للتهمة الثانية.

٧) من المقرر أن الإتفاقية الدولية للمخدرات الموقعة في نيويورك فى ١٩٦٠/٣/٣٠ والتي صدر بشأنها القرار الجمهورى رقم ١٧٦٤ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢ هي مجرد دعوة من الدول بصفتهن

أشخاص القانون الدولي العام إلى القيام بعمل منسق لضمان فعالية التدابير المتخذة ضد إساءة استعمال المخدرات. وبين من الإطلاع على نصوصها إنها لم تلغ أو تعدل صراحة أو ضمناً من أحكام قوانين المخدرات المعمول بها في الدول الموقعة عليها إذ نصت المادة ٣٦ منها على الأحوال التي تدعو الدول إلى تجريعها والعقاب عليها دون أن تتعرض إلى تعريف الجرائم وإجراءات المحاكمة وتوقيع العقاب وتركزت ذلك كله إلى القوانين المحلية للدولة المنضمة إليها يؤكد ذلك ما جرى به نصر الفقرة الرابعة من تلك المادة من أنه لا تتضمن هذه المادة أى حكم محل بمبدأ تعريف الجرائم التي ينص عليها ومحاكمة مركبيها ومعاقيتهم وفقاً للقوانين المحلية في الدول الأطراف المعنية. ومن ثم فإن مجال تطبيق أحكام هذه الاتفاقية يختلف عن مجال قانون المخدرات المعمول به في جمهورية مصر العربية *.

٨) من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقرير الخبير شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة وهي غير ملزمة من بعد بإجابة الدفاع إلى ما طلبه من إعادة تحليل العينة ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها حاجة إلى اتخاذ الإجراء.

٩) لما كان طلب الاستعلام من قلم المرور عن مالك السيارة التي ضبط بها المخدر لأنها غير مملوكة له غير منتج في الدعوى بعد أن ثبت حيازة التهم لها على ما سلف بسطه - ومن ثم فلا يعيب الحكم عدم تحقيق الدفاع غير المنتج أو الرد عليه.

١٠) لما كان الثابت من الإطلاع على محضرى جلستى المحاكمة أن الطاعن لم يطلب من المحكمة باقى الطلبات التي أوردتها في أسباب طعنه، فليس له من بعد أن ينعى عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها.

١١) من المقرر أنه لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم بالتفصيل إذ عليه إن كان يهمة تدوين أمر معين أن يطلب صراحة إثباته في هذا المحضر.

الطعن رقم ٣٨٨٨ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٢٨٩ بتاريخ ١١/١٢/١٩٨٨

- من المقرر أن المحكمة لا تلزم بمتابعة التهم في مناحى دفاعه المختلفة والرد عليها على إستقلال طالما أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم.

- من المقرر أن محكمة الموضوع لا تلزم بمتابعة التهم في مناحى دفاعه الموضوعي وتفصيلها في كل جزئية منها وبيان العلة فيما إعرضت عنه من شواهد النفى أو أخذت به من أدلة الثبوت ما دام لقضائها وجه مقبول.

١) لما كان الطاعن الثانى <.....> ولئن قرر بالطعن فى الميعاد إلا أنه لم يقدم أسباباً لطعنه ومن ثم يكون الطعن المقدم منه غير مقبول شكلاً، لما هو مقرر من أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط إعمال المحكمة به، وأن تقديم الأسباب التى بنى عليها الطعن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معاً وحدة إجرائية واحدة لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يبنى عنه.

٢) من المقرر أن جريمة خطف الأئشى التى يبلغ سنها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتحايل أو الإكراه المنصوص عليها فى المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تتحقق بإبعاد هذه الأئشى عن المكان الذى خطفت منه أياً كان هذا المكان بقصد العبث بها، وذلك عن طريق إستعمال طرق إحتيالية من شأنها التفرير باجتنى عليها وحملها على مواجهة الجانى لها أو باستعمال أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها.

٣) من المقرر أن تقدير توفر ركن التحايل أو الإكراه فى جريمة الخطف مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام إستدلالتها سليماً.

٤) من المقرر أن ركن القوة فى جنابة الواقعة يتوافر كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضا الجنى عليها سواء باستعمال التهم فى سبيل تنفيذ مقصده وسائل للقوة أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر فى الجنى عليها فيعدمها الإرادة ويقعدها عن المقاومة، وللمحكمة أن تستخلص من الوقائع التى شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الإكراه

٥) الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليها إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق، وإذا كانت الصورة التى إستخلصتها المحكمة من أقوال الجنى عليها والشهود وسائر الأدلة التى أشارت إليها فى حكمها لا تخرج عن الإقتضاء العقلى والمنطقى فإن نعى الطاعن على الحكم فى هذا الشأن لا يكون مقبولاً إذ هو فى حقيقته لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الأدلة وإستخلاص ما يؤدى إليه بما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب طالما كان إستخلاصها سائفاً - كما هو الحال فى واقعة الدعوى - مما لا يجوز منازعتها فى شأنه أمام محكمة النقض.

٦) من المقرر أن تأخر الجنى عليها فى الإبلاغ عن الواقعة لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقوالها ما دامت قد إطمأنت إليها.

٧) لما كان تناقض أقوال المجنى عليها في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم ولا يقدرح في سلامته ما دامت المحكمة قد إستخلصت الحقيقة من أقوالها إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه كما هو الحال في الدعوى المطروحة فإن ما يثيره الطاعن بشأن أقوال المجنى عليها يكون غير قويم.

٨) من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال متهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين.

٩) من المقرر أن المحكمة متى نذبت محامياً ترافع في الدعوى، فإن ذلك لا يعد إخلالاً بحق الدفاع ما دام لم يد المتهم أى اعتراض على هذه الإجراء ولم يتمسك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محام آخر.

١٠) إن إستعداد المدافع عن المتهم، أو عدم إستعداده أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره وإجتهاده وتقاليده مهنة.

الطعن رقم ٥٨٢ : لسنة ٥٨ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ١١٨٥ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١

إن القانون وإن أوجب أن يكون بجانب كل متهم بجناية محام يتولى الدفاع عنه أمام محكمة الجنايات إلا أنه لم يرسم للدفاع خططاً معينه لأنه لم يشأ أن يوجب على المحامي أن يسلك في كل ظرف خطة مرسومة بل ترك له - إعتماًداً على شرف مهنته وإطمئناناً إلى نيل أغراضها - أمر الدفاع بتصرف فيه بما يرضى ضميره وعلى ما تهديه خبرته في القانون.

الطعن رقم ٥٦٠ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ١٣٤٨ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٠

لما كان إستعداد المدافع عن المتهم أو عدم إستعداده أمراً موكولاً إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره وإجتهاده وتقاليده مهنته، فإن ما ينهى به الطاعن على الحكم من قالة الإخلال بحق الدفاع لعدم توفيق المحامي المنتدب في الدفاع عنه لكونه غير ملم بوقائع الدعوى لا يكون له محل.

* الموضوع الفرعى : دفاع جوهرى :

الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٢٠ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٤٣٨ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٢٠

ما دام الدفاع الذى تقدم به المتهم متعلقاً بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها فلا تكون المحكمة ملزمة بأن ترد عليه رداً صريحاً خاصاً، بل يكفي أن يكون ردها عليه مستغداً من الحكم بالإدانة إعتماًداً على أدلة الثبوت التى أوردتها فيه.

الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٣٩ بتاريخ ١٦/١٠/١٩٥٠

ما دام الدفاع متعلقاً بأدلة الثبوت فى الدعوى ليكفى أن يكون الرد عليه مستغاداً من إدانة المتهم إستناداً إلى الأدلة التى أوردتها الحكم وليست المحكمة ملزمة بالرد عليه صراحة.

الطعن رقم ١٠٢٠ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ٢٨/١١/١٩٥٠

إذا كان الدفاع عن المتهم - إزاء تعارض رأى الحريين الفنين فى صدد مضاهاة الإمضاءين المطعون عليهما على إمضاء المنسوب إليه هذان الإمضاءان إذ قال أحدهما إنهما مختلفان عن توليفه الحقيقى بينما قرر الآخر أن المضاهاة غير ممكنة لأن الإمضاءين المطعون عليهما لم تكتب بالطريقة العادية المألوفة - إذا كان قد طلب إلى محكمة الدرجة الثانية إعادة الأوراق إلى قلم الطبيب الشرعى لمضاهاة الإمضاءين المطعون عليهما على إمضاءين معترف بهما، ومع ذلك قضت هذه المحكمة بتأييد الحكم المستأنف دون أن تجيب هذا الطلب أو ترد عليه بما يفنده مع كونه طلباً هاماً لتعلقه بتحقيق دفاع جوهرى - فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٢١ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ١ بتاريخ ٨/١٠/١٩٥١

إذا طلب المتهم إلى المحكمة الإستئنافية معاينة مكان الحادث لتبين ما إذا كان هو المخطئ أم أن الخطأ راجع إلى سائق الزام، فلم تأبه لهذا الطلب وأيدت الحكم بالإدانة فهذا منها قصور يعيب الحكم، وقد كان عليها أن تجيب هذا الطلب الهام لتعلقه بواقعة لما أثيرها فى الدعوى أو أن ترد عليه بما يفنده إن لم تر إيجابته.

الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٢١ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٧٦٦ بتاريخ ٦/٣/١٩٥٢

إذا كان المتهم يبيع لبن مفسوش قد طعن فى محضر أخذ العينة بالتزوير فإنه يكون على المحكمة أن تعرض لهذا الدفاع الجوهرى وترد عليه، فإذا هى تعرضت له وكان ما أوردته فى سبيل الرد عليه لا يصلح لتفنيده تعين نقض حكمها.

الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٢١ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٢٥٤ بتاريخ ٤/١٢/١٩٥١

إذا كان المتهم قد تمسك فى دفاعه بأن قتل الجنى عليه حصل فى مكان غير الذى وجدت به الجثة بدليل أن وكيل النيابة المحقق لم يثبت فى محضر معاينته أنه وجد أثراً للدماء تحت الجثة، مما يكذب شهادة شاهدة الرؤية الوحيدة التى إدعت أنها رأت المتهمين يعتدون على القاتل فى المكان الذى وجدت به جثته وكان كل ما قالته المحكمة فى تفنيد هذا الدفاع أنه لم يقد دليل على صحته وأن وكيل النيابة الماعين قرر أنه وجد الجثة ملوثة بالدماء الغزيرة، وأن عدم إثباته فى المحضر وجود دماء تحت الجثة لا يدل على عدم وجود الدماء وأنه لو قامت عنده شبهة فى ذلك لأثبتها فى محضره، فهذا الذى قائلته لا يصلح رداً على هذا

الدفاع الذى لو صح فقد يترتب عليه تغير وجه الرأى الذى إنتهت إليه المحكمة، ويكون هذا الحكم معيماً متعيناً نقضه.

الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٢١ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٣١٦ بتاريخ ١٩٥١/١٢/٢٤

إذا كان التهم بجرمة القتل الخطأ قد تمسك أمام المحكمة بأن المخفق حين إنتقل إلى مكان الحادث، وجد شطايا الزجاج متناثرة فى منتصف الطريق، مما يدل على أن العربية التى صدمت المجنى عليه قد تهشم زجاجها، وأنه لما ضبطت سيارته على أثر ذلك تبين أن زجاجها سليم لا كسر فيه، مما يبعد بينها وبين الحادث، فدانته المحكمة دون أن تعرض لهذا الدفاع وترد عليه، فإن حكمها يكون معيماً إذا أنه دفاع جوهرى قد يبنى عليه لو صح تغير وجه الرأى فى الدعوى.

الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٩٧٧ بتاريخ ١٩٥٢/٥/٢٠

إنه إذا كان الثابت أن المستندات التى يعتمد عليها الطاعن فى إثبات دفاعه قد قدمت منه بعد حجز القضية للحكم ولم يكن مخصصاً له من المحكمة فى تقديمها، فذلك مما يسوغ للمحكمة الإنفات عنها. ولكن إذا كان الطاعن قد تمسك بهذا الدفاع أمام المحكمة وكان الدفاع جوهرياً قد يترتب عليه لو صح تغير وجه الرأى فى الدعوى، وكانت المحكمة لم تمن بتحقيق هذا الدفاع أو ترد عليه فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٠٩٧ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٣٤٣ بتاريخ ١٩٥٤/٢/١٦

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بأسباب حكم محكمة أول درجة الذى آخذ التهم بإعزافه، دون أن يعنى بالرد على دفاعه بأنه إنتزع منه بطريق الإكراه، فإنه يكون مشوباً بالقصور مما يعيبه ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ٢١٤٤ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٢٨٩ بتاريخ ١٩٥٤/١/٢٦

إذا كان المدافع عن التهم قد قال " إن القطن كان باخلج ولم يبع إلا لما باعته الحكومة " وقد قدم ورقة إطلعت عليها المحكمة وردتها إليه، فإن هذا الدفاع هو دفاع جوهرى كان يقتضى من المحكمة أن تحققه لأنه لو كان صحيحاً لأمكن أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى، أما وهى لم تفعل ولم تشر إليه فى حكمها أو تبدى رأياها فيه، فإن هذا الحكم يكون معيماً بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٢٤١ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ١٨٣ بتاريخ ١٩٥٦/٢/١٤

إذا كان التهم بالإعتداء على أرض الآثار قد دفع التهمة المسندة إليه بأنه لم يفتصب الأرض وعلل وجودها فى وضع يده بأن جده كان مستأجرها من الحكومة ولما توفى وضع يده عليها بنفس السبب وقدم مستنداً

لإثبات دفاعه ولم تحقق المحكمة هذا الدفاع المؤسس على إنتفاء نية الغصب لديه ولم تشر إليه في حكمها ولم تبد رأيها فيه مع أنه دفاع جوهرى لو صح لأمكن أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى فإن الحكم يكون معيماً بما يستوجب نقضه

الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٨٤٨ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٥

متى كان المتهم بجريمة عدم تقديمه إقراراً عن أرباحه التجارية عن السنوات ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٤٩ و ١٩٥٠ قد دفع بأن محله كان مغلقاً سنتى ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ولا يقبل عقلاً أن يحاكم عن نشاط لم يزاوله، سوء غلق المحل. فإن هذا الدفاع جوهرى من شأنه إن صح أن يحبط عنه عبء المسؤولية ويرفع عنه ثقل الجريمة فإذا قضى الحكم بإدانة دون أن يعرض لهذا الدفاع ويرد عليه فإنه يكون مشوباً بالقصور.

الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ١١١٨ بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٣٠

مجرد الاختلاف فى تقدير المسافة بين أقوال الشاهد فى التحقيق والخبر الفنى، ليس من وجوه الدفاع الجوهرية التى تقتضى رداً خاصاً ما دام حكمها مبنياً على أصل ثابت فى الدعوى.

الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٤٤٨ بتاريخ ١٩٥٧/٥/٦

يشترط لكي تكون المحكمة ملزمة بالإجابة صراحة على طلب يقدم إليها حتى ولو كان من الطلبات الأصلية أن يكون هذا الطلب ظاهر التعلق بموضوع الدعوى المنظورة أمامها، أى أن يكون الفصل فيه لازماً للفصل فى الموضوع ذاته، وفى غير ذلك يجوز لها أن تلتفت عن الطلب وأن تغفل الرد عليه.

الطعن رقم ١٥٨١ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٢٠٨ بتاريخ ١٩٦٠/٣/٧

دفاع المتهم بأن الورقة تحمل تاريخين وطلبه الإطلاع على الشيك للتحقيق من ذلك هو دفاع جوهرى من شأنه أن يؤثر فى قيام الجريمة أو عدم قيامها، والفصل فيه لازم للفصل فى موضوع الدعوى ذاتها - فإذا استند الحكم إلى البيانات المثبتة بمحضر البوليس للقول بأن الورقة تحمل تاريخاً واحداً، فإن ذلك لا يكفى رداً على دفاع المتهم وتكون المحكمة قد أخلت بحق المتهم فى الدفاع والحكم معيماً بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٤١٩ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٥١٣ بتاريخ ١٩٦٠/٥/٣٠

إذا كان بين من مرافعة الدفاع ومناقشة الشاهد أن دفاع المتهم كان يقوم على أنه يشتغل بعمل الحلوى ومصرح له بصنع أنواع منها يدخل اللبن ضمن عناصرها، وأن اللبن بالحالة التى كان عليها إنما حصل بداخل المعمل - ولم يكن معروضاً للبيع - ومع وضوح هذا الدفاع إقتصر الحكم على مجرد القول بأن اللبن كان معروضاً للبيع دون أن تعرض المحكمة لما أبداه الدفاع وتبدى رأيها فيه وكان هذا الدفاع

جوهرياً من شأنه - لو صح - أن يؤثر في مركز التهم من الإتهام، فإن الحكم معيماً بقصور البيان متعيناً نقضه.

الطعن رقم ٥١٥ لسنة ٣١ مكتب فني ١٢ صفحة رقم ٧٥٢ بتاريخ ١٩٦١/٦/٢٧

د. كان الحكم قد دان المتهمين دون أن يعنى بتحقيق ما أثاروه من تعدد الجهات التي حصل إبلاغ الحادث إليها وقبل الإطلاع على الدفاتر التي عينها، وهو دفاع يعد - في خصوص الدعوى المطروحة - هاماً ومؤثراً في مصرها مما كان يقتضى من المحكمة أن تحمسه لتقف على مبلغ صحته أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه - أما وهي لم تفعل مكفية بتلك العبارة القاصرة التي أوردتها، فإن حكمها يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع والقصور.

الطعن رقم ٢٣١٨ لسنة ٣١ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ٥٣٩ بتاريخ ١٩٦٢/٦/١٢

من المقرر أن أحكام البراءة المبنية على أسباب غير شخصية بالنسبة للمحكوم لهم بحيث تنفى وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى مادياً تعتبر عنواناً للحقيقة سواء بالنسبة لهؤلاء المتهمين أو لغيرهم ممن يهتمون في ذات الواقعة متى كان ذلك في مصلحة أولئك الغير ولا يفوت عليهم أى حق مقرر في القانون. فإذا كان الثابت من الأوراق أن الدعوى أقيمت على التهم "الطاعن" لأنه بصفته مديراً لفرع الشركة لم يقدم في الميعاد المقرر طلباً لقيده في السجل التجارى، فدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بحكم من المحكمة المختلة قضى ببراءة متهمين آخرين من نفس التهمة تأسيساً على أن محل الشركة هذا ليس فرعاً لها ولا توكيلاً ولكنه مجرد مخزن - فإن الحكم المطعون فيه إذ دان المتهم دون أن يعرض لهذا الدفاع الجوهري، الذي يقوم على انتفاء الجريمة في ذاتها بما قد يترتب عليه من تغيير وجه الرأى في الدعوى. ومع ما يحتاج إليه من تحقيق يدول فيما يتناوله ما إذا كان الشاط الذي تباشره الشركة في هذا المحل قد تغير أم بقي على حاله، فإنه يكون مشوباً بالقصور متعيناً نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٩٦٤ لسنة ٣٢ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ٦١٠ بتاريخ ١٩٦٢/١٠/٨

إذا كان الحكم قد إستند من بين ما إستند إليه في إدانة الطاعنين إلى أن انجنى عليه قد تكلم بعد إسماعه وأفضى بأسماء الجناة إلى الشهود الذين نقلوا عنه وإعتمد في تكوين عقيدته على أقوال هؤلاء الشهود دون أن يعنى بتحقيق هذا الدفاع الجوهري عن طريق المختص فنياً - وهو الطبيب الشرعى - فإن التفات الحكم عن هذا الإجراء يخل بدفاع الطاعنين، ولا يقدح في هذا أن يسكت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة. ذلك بأن منازعة الطاعنين في قدرة انجنى عليه على الكلام بعد الحادث بالرغم من سوء حاله، يتضمن في ذاته المطالبة الحازمة بتحقيقه أو الرد عليه بما يفنده. ولا يرفع هذا الحوار ما تعلل به

الحكم من رد قاصر، ذلك بأنه إذا كان الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة فى تقدير القوة التدلالية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث، إلا أن هذا مشروط بأن تكون المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحث التى لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأى فيها.

الطعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ١٩٤ بتاريخ ١٩/٣/١٩٦٣

متى كان الثابت أن الطاعن ضمن مذكرة دفاعه - المصرح له بتقديمها من المحكمة الإستئنافية - أن الشركة التى يديرها تباشر أعمالها بصفة عرضية - ليست لها صفة الدوام - بالنسبة لمن تستخدمهم من عمال الحفر، وأن طبيعة هذه العمال لا تستلزم تشغيلهم إلا لفترات محدودة، وأنه قدم للمحكمة صورة للعقود التى تخبر بين المقاول الأصلي والمقاولين من الباطن فيما يتعلق بالعمال المستخدمين فى أعمال الحفر وما إليها من أعمال المقاولات، وهى جميعها تثبت أن طبيعة العمل تتم بالمقطوعية مع المقاول من الباطن دون مسئولية المقاول الأصلي عن تنظيمات هؤلاء العمال الذين لا تربطهم بالمقاول الأصلي رابطة - ولما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن دون أن يفصل فى هذا الدفاع ولم تكن المحكمة بتحقيقه أو ترد عليه بما يفنده، وكان هذا الدفاع من شأنه لو صح أن يرفع مسئولية الطاعن من تهمتى - عدم تقديم عقود استخدام العمال وملفاتهم - اللتين دانه بهما، فإن سكوت الحكم عن الرد على هذا الدفاع الهام وإغفاله تحقيقه مما يعيبه ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٨٢٧ بتاريخ ٢٠/٦/١٩٦٦

يشترط فى الدفاع الجوهري كما تلزم المحكمة بالإلتفات إليه والرد عليه أن يكون مع جوهرية جدياً يشهد له الواقع ويسانده، وأما إذا كان عارياً عن دليله بل كان الواقع يكذبه فإن المحكمة تكون فى حل من الإلتفات عنه دون أن تناوله فى حكمها، ولا يعتبر سكوتها عنه إخلالاً بحق الطاعنة فى الدفاع ولا قصوراً فى حكمها.

الطعن رقم ١٢٨٩ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١١١٩ بتاريخ ٢١/١١/١٩٦٦

الدفع بتفليق التهمة من الدفوع الموضوعية التى لا تسأهل رداً خاصاً.

الطعن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ١٩٤ بتاريخ ١٢/٢/١٩٦٨

إذا كان الدفاع عن التهم أثار فى مرافعته أنه لا يوجد دليل قاطع فى الأوراق على ورود " الفونيات " ضمن الرسالة المقول بأنه تسلمها، وأن المستندات المقدمة فى الدعوى لا علاقة لها بهذه الرسالة، مما ينقض به الدليل على إستلام الرسالة موضوع الإتهام، وأن من بين هذه المستندات خطاباً من الشركة المصدرة أقرت فيه بالعجز وتحملت قيمته، وتمسك التهم بدلالته على إنتفاء الإختلاس فى جانبه. فإن الدفاع

على هذه الصورة يكون جوهرياً متعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث - إذا صح - لتغير به وجه الرأي فيها، وإذ لم تفتن انحكمه إلى فحواه وتقسطه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه بل سكتت عنه إيراداً له ورداً عليه، فإن حكمها يكون معيباً

الطعن رقم ٧ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٨١ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٥

(١) يعتبر دفتر الإشتراك الكيلو مترى الذى يتحول السفر بقطارات هيئة السكك الحديدية من المحررات الرسمية، والتزوير فيه يعد جنابة معاقباً عليها طبقاً للمادة ٢١١ من قانون العقوبات.

(٢) لم يجعل القانون الجنائى لإثبات التزوير طريقاً خاصاً. ومن ثم فإن النعى على الحكم لأخذه بما جاء بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير واللجنة المشكلة لفحص الإشتراك المزور ينحل إلى جمل موضوعى فى تقدير الأدلة لما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها بشأنه أمام محكمة النقض.

(٣) إثبات وقوع التزوير من الطاعن يلزم عنه أن يتوفر فى حقه ركن العلم بتزوير المحرر الذى أسند إليه تزويره وإستعماله.

(٤) متى كان الحكم قد اعتبر الجرائم المسندة إلى الطاعن جميعاً - وهى جنابة تزوير محرر رسمى وإستعماله وجنابة تقليد أختام للحكومة وإستعمالها - مرتبطة إرتباط لا يقبل التجزئة فى حكم المادة ٢٣/٢ من قانون العقوبات وأنها كلها جريمة واحدة وأوقع عليه العقوبة التى تدخل فى نطاق العقوبة المقررة قانوناً لجنابة تقليد أختام الحكومة وإستعمالها المنصوص عليها فى المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بالنسبة لجنابة تزوير المحرر الرسمى وإستعماله لا يكون سديداً.

(٥) يقوم القضاء فى المواد الجنائية على حرية القاضى فى تكوين عقيدته، فلا يصح مطالبته بالأخذ بدليل معين إذ جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الإثبات وأن يأخذ من أى بينة أو قرينة يرتاح إليها دليلاً لحكمه، إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه.

(٦) قضاء الإحالة ليس إلا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق وما يباشره من سلطات إنما يعبأه سلطة تحقيق وليس جزءاً من قضاء الحكم. ومن ثم فإنه لا يلزم لصحة قراءاته صدورها بإسم الأمة، ما دام أن الدستور لا يوجب هذا البيان إلا فى الأحكام.

(٧) لا يقبل إثارة أمر بطلان أى إجراء سابق على المحاكمة لأول مرة أمام محكمة النقض.

(٨) تعتبر ورقة الحكم متممة لجلسة فى شأن إثبات إجراءات المحاكمة.

(٩) الأصل أن الإجراءات قد روعيت.

١٠) الطلب الذى تلزم المحكمة بإجابهه أو الرد عليه هو الطلب الجازم.

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٣٣٤ بتاريخ ١٩٦٨/٣/١٨

مناط التأنيث طبقاً للمادة الثانية من القرار الصادر فى ٤ من مايو سنة ١٩٥٥ فى شأن الزيوت والدهون المعدة للطعام وتجارتها - وهو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى - هو أن يكون الزيت معداً للطعام ومن ثم فإن دفاع التهم بأن الزيت الذى جرى تحليله كان مجهزاً للأغراض الصناعية، يعد دفاعاً جوهرياً كان يتعين على محكمة الموضوع أن تحققه أو ترد عليه بأسباب سائغة، لأنه يتجه إلى نفي عنصر أساسى من عناصر الجريمة، ولا يكفى لإطراحه إستناد الحكم إلى ما أرسله محرم محضر الضبط من أن تحرياته دلت على أن التهم عرض الزيت للإستهلاك الآدمى.

الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٣٢٠ بتاريخ ١٩٦٨/٣/٤

- الطلب الذى تلزم محكمة الموضوع بإجابهه أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصدر عليه مقدمه ولا يفتك عن التمسك به والإصرار عليه فى طلباته الختامية.
- طلب المعاينة الذى لا يتجه إلا إلى إثارة الشبهة فى قول الشاهد الذى إطمأنت إليه المحكمة يعد من قبيل الدفاع الموضوعى الذى لا تلزم المحكمة بالرد عليه رداً صريحاً إن هى إلتفت عنه، إذ يكفى أن يكون الرد مستغاداً من أدلة البوت الأخرى التى عول عليها الحكم بالإدانة.

الطعن رقم ٦٣٣ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٦٠٠ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٧

الدفع بقدم الإصابة يعد دفاعاً جوهرياً فى الدعوى مؤثراً فى مصرها.

الطعن رقم ١٣٣٠ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٩٨٠ بتاريخ ١٩٦٨/١١/١٨

إذا كان ما أورده الحكم لا يستقيم به الرد على دفاع الطاعن بطلب معاينة المنزل الذى وقع به الحادث والمنازل المحيطة به لإثبات إستحالة ما قرره الضابط بشأن فرار الطاعن إلى سطح المنزل والقفز منه إلى سطح المنزل المجاور، ذلك أن ما ساقته المحكمة تبريراً لإطراح طلب المعاينة - فى واقعة - يظهر دفاع الطاعن ولا مقنع فيه، وهو دفاع جوهري فى ذاته بالنظر إلى أنه يبنى على إجابته التحقق من إمكان فرار الطاعن من مكان الحادث وقت ضبطه كما قرر محرم المحضر والشهود الذين إعتمدت المحكمة على أقوالهم أو إستحالة ذلك عليه بما يدعم دفاعه من عدم وجوده بمكان الحادث، ومن ثم فإنه كان على المحكمة أن تجيب هذا الطلب حتى تقف على حقيقة الأمر فيما أثاره الطاعن من هذا الدفاع اهام أو ترد عليه بما يفنده.

الظعن رقم ١٦١٩ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ١٠٢٢ بتاريخ ١٩٦٨/١١/٢٥

متى كان الثابت من مراجعة المفردات المضمومة أن الواقعة التى أثارها المتهم فى شأن السرقة اللاحقة على جريمة الاختلاس المسندة إليه لها أصل ثابت فى الأوراق، وكانت هذه الواقعة تمثل - فى خصوصية هذه الدعوى - دفاعاً جوهرياً قد يتغير به وجه الرأى فى القرائن التى قام عليها قضاء الحكم بإدانة المتهم وكان المتهم لا يحتاج بما عول عليه الحكم من أن أقوال المسئولين بالخلج جرت بأنه ليس للمخزن الذى ارتكب فيه الحادث مفتاح آخر، إزاء ما أفصح عنه من اتهام هؤلاء بالسرقة، ومن ثم فإن الحكم - وقد أغفل تحصيل ذلك الدفاع الجوهري للمتهم وسكت بالتالى عن الرد عليه - يكون فوق ما ران عليه من القصور قد جاء مشوباً بالإخلال بحق المتهم فى الدفاع فعداً معيماً بما يستوجب نقضه والإحالة بالنسبة للطاعنين الأول والرابع - وباقي الطاعنين الذين لم يقدموا أسباباً لطعنهم، وذلك نظراً لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة إعمالاً لمقتضى المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

الظعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٨٨٤ بتاريخ ١٩٧٠/٦/١٥

الطلب الذى تلزم محكمة الموضوع بإجابه أو الرد عليه، هو الطلب الجازم الذى يصير عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه.

الظعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٥٨٤ بتاريخ ١٩٧١/١٠/٣١

إذا كان الطاعن قد دفع التهمة المسندة إليه - من توقفه عن إنتاج الخبز البلدى قبل الحصول على ترخيص - بعدم كفاية طاقة مخبزه لإنتاج خبز المدارس - تنفيذاً لتعهد مع مديرية التربية والتعليم - والخبز العادى، ولكن المحكمة المطعون فى حكمها لم تفتن إلى دلالة دفاعه ولم تقسطه حقه وردت عليه بما لا ينفيه وكان عليها أن تتولى تحقيقه بلوغاً لغاية الأمر فيه، إذ هو دفاع جوهري تندفع به التهمة المسندة إليه، أما وأنها لم تفعل فإن الحكم يكون معيماً بما يوجب نقضه.

الظعن رقم ٧٧١ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٧٣٨ بتاريخ ١٩٧١/١٢/١٢

يشترط فى الدفاع الجوهري كما تلزم المحكمة بالتعرض له والرد عليه أن يكون مع جوهرته جدياً يشهد له الواقع ويسانده. فإذا كان عارياً من دليله وكان الواقع يدحضه فإن المحكمة تكون فى حل من الإلتفات عنه دون أن تتناول الرد عليه فى حكمها. ولا يعتبر سكوتها عن ذلك إخلالاً بحق الدفاع ولا قصوراً فى حكمها.

الطعن رقم ٩٧١ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٦٨١ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٥

من المقرر أنه يشترط في الدفاع الجوهرى - كما تلزم المحكمة بالتعرض له والرد عليه - أن يكون مع جوهريته يشهد له الواقع ويسانده فإذا كان عارياً من دليله، وكان الواقع يدحضه فإن المحكمة تكون فى حل من الإلتفات عنه دون أن تتناوله فى حكمها ولا يعتبر سكوتها عنه إخلالاً بحق الطاعن فى الدفاع ولا قصوراً فى حكمها.

الطعن رقم ٩٩٩ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٦٨٧ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٥

مضى كان يبين من مراعاة الدفاع أن المتهم ينازع فى قيامه بغش الجبن وعرضه للبيع إذ جرى دفاعه بأن هذا الجبن كان بالفعل فى دور الإعداد والتحضير وتحت المراقبة ولم يكن قد نضج بعد مما سبب نقص المواد الصلبة به كما أنه لم يكن معروضاً للبيع بالمعمل لأنه لا يباع فيه وإنما يرسل إلى مقر الشركة لبيعه بعد مضى حوالى الشهرين. وكان يبين مما أثبتته الحكم أنه عرض لهذا الدفاع فى شقه الخاص بغش الجبن وأطرحه إستاداً إلى أن الثابت من شهادة محرر المحضر التى أدلى بها أمام محكمة أول درجة أن سبب انخفاض نسبة المواد الصلبة فى الجبن المضبوط يرجع إلى نقص فى الدسم أو إضافة مادة أخرى إليه ولم يعرض للشق الثانى الخاص بواقعة عدم عرض الجبن المضبوط للبيع وقت ضبطه بمعمل الطاعن. ولما كان دفاع الطاعن فى خصوص واقعة العرض للبيع أو قصد البيع يعد دفاعاً جوهرياً فإنه كان يتعين على المحكمة أن تعمل على تحقيقه أو أن ترد عليه بما يفنده أما وهى لم تفعل واقتصرت فى حكمها على القول بأن الجبن كان معروضاً للبيع دون أن تورد الإعتبارات التى إستخلصت منها ذلك فإن حكمها يكون قاصر البیان.

الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٢١٤ بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢١

الدفاع الجوهرى هو الذى يترتب عليه - لو صح - تغيير وجه الرأى فى الدعوى. فتلتزم المحكمة أن تحققه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه دون تعليق ذلك على ما يقدمه المتهم تأييداً لدفاعه أو ترد عليه بأسباب سائغة تؤدى إلى إطرأحه.

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٣٧٦ بتاريخ ١٩٧٢/٣/١٣

مضى كان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة الإستئنافية أن الطاعن أثار بالجلسة دفاعاً مؤداه قيام إرتباط بين الدعوى المطروحة ودعوى أخرى مماثلة منظورة بذات الجلسة التى جرت فيها محاكمته وتمسك بتطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات إستاداً إلى وحدة النشاط الإجرامى إلا أن المحكمة قضت فى الدعوى بعقوبة مستقلة دون أن تعرض لهذا الدفاع كى تبين حقيقة الأمر فيه مع أنه دفاع جوهرى لو تحقق قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيماً بالقصور.

الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٥٧٢ بتاريخ ١٦/٤/١٩٧٢

متى كان الثابت أن دفاع الطاعن قام على أن اغنى عليه إستغل جهله بالقراءة والكتابة وإستوقعه على طلبات لمؤسسة التأمينات لصرف مستحقات علاج له بمناسبة إصابة فى قدمه وأنه لم يوقع على الشيك - المسند إليه إصداره بدون رصيد - الذى طعن عليه بالتزوير ومساو شواهد، فإن الدفاع على هذه الصورة يكون دفاعاً جوهرياً لما يوتب عليه من أثر فى إنتفاء الجريمة أو ثبوتها، وإذ كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد خلا كلاهما من بيان شواهد التزوير مكتفياً فى الرد عليها بعبارة عامة بأنها واهية بغير أن يبين ماهية هذه الشواهد ولا وجه اعتبارها واهية، كما لم يمن بتحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها ومبلغ دلالتها على صحة دفاع الطاعن، وإذ كان لا يصح إطراح هذا الدفاع بما أورده الحكم المطعون فيه من عدم جواز إثبات ما دون فى الشيك إلا بالكتابة، إذ لا يتصور أن يحصل الطاعن على ورقة ضد من اغنى عليه تفيد أنه إستوقعه على أوراق كان يجهل حقيقتها، فإن الحكم المطعون فيه فوق إخلاله بحق الدفاع يكون مشوباً بالقصور بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٨٨٩ بتاريخ ٤/٦/١٩٧٢

الدفع بعدم قدرة اغنى عليه على التكلم بتعقل عقب إصابته يعد دفاعاً جوهرياً فى الدعوى ومؤثراً فى مصرها وهو يعتبر من المسائل الفنية التى لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها فيها بنفسها لإبداء رأى فيها، فيتعين عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها وذلك عن طريق المختص فنياً - وهو الطبيب الشرعى - ولما كانت المحكمة قد إفتت عن هذا الإجراء وأطرح دفاع الطاعن بما لا يستقيم به الرد عليه من القول بأن اغنى عليه تحدث فعلاً وذكر أن المتهم طعنه - ذلك لأن استطاعة النطق بعد الإصابة شىء والمقدرة على التحدث بتعقل - وهو مدار ومنازعة الطاعن - شىء آخر ومن ثم فإن الحكم يكون قد إنطوى على إخلال بحق الدفاع فضلاً عما شابه من قصور فى التسبيب مما يعيه ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٩٤٩ بتاريخ ٢٥/٦/١٩٧٢

إذا كان البين من مطالعة محاضر جلسات المحكمة أمام المحكمة الإستئنافية أن الحاضر عن الطاعن دفع أمامها بأنه ليس له مزارع أو مصانع ولا أرض بالبلدة التى أنهم بأنه فى دائرتها لم يحتفظ بالسجلات التى يتطلبها تنفيذ قانون التأمينات الإجتماعية حانة كونه صاحب عمل ويستخدم عمالاً لديه وبأنه لم يقم بالإشراف فى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن عماله القائمين بالعمل لديه - كما دفع بأن أحد العمال يعمل خفيراً نظامياً فى الحكومة وقده بطاقة هذا العامل وإنتهى إلى طلب البراءة وإذ كان هذا

الدفاع الذى تمسك به الطاعن هو دفاع جوهرى قد يبنى عليه - إن صح - تغير وجه الرأى فى الدعوى، وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع إيراداً له ورداً عليه فإنه يكون معيباً بالقصور فى البيان بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٩٠٦ بتاريخ ١١/٦/١٩٧٢

الدفع بطلان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الإكراه هو دفع جوهرى يتعين على محكمة الموضوع. أن تعرض له بالناقشة والتفنيد لتبين مدى صحته ولا يصعب قبول المحكمة أنها تظمن إلى أقوال الشاهد ما دامت أنها لم تقل كلمتها فيما أثاره الدفاع من أن تلك الأقوال إنما أدلت بها نتيجة الإكراه الذى وقع عليها.

الطعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١٠٦٧ بتاريخ ١٥/١٠/١٩٧٢

إذا قام دفاع الطاعن على أن الآلة المسلمة إليه موجودة ولم تبدد وأنه طلب أولاً مهلة لإستكمال إصلاحها ثم أبدى بعد ذلك إستعداده لتسليمها للشركة المجنى عليها بعد أن يتقاضى باقى أجره المتفق عليه لإصلاحها، وإذا كان حق الحبس المقرر بمقتضى المادة ٢٤٦ من القانون المدنى يبيع للطاعن الإمتناع عن رد الشئ " الآلة موضوع الجريمة " حتى يستوفى ما هو مستحق له من أجر إصلاحه وهو ما من شأنه - إن صح وحسنت نيته - إنعدام مسئوليته الجنائية بالتطبيق لأحكام المادة ٦٠ من قانون العقوبات، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل تحقيق دفاع الطاعن فى هذا الصدد وهو دفاع جوهرى من شأنه إن صح أن يتطرق به وجه الرأى فى الدعوى - ولم يستظهر مدى جديته ولم يرد عليه بما يدفعه وإجتزأ فى إدانته بمجرد القول بأنه تسلم الآلة لإصلاحها ثم لم يردّها، يكون معيباً بالقصور بما يطله ويوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٣٤٥ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٨٧ بتاريخ ٢٢/١/١٩٧٣

متى كان الدفاع عن الطاعن الأول قد قام على نفى وقوع الحادث فى المكان الذى وجدت جثة المجنى عليه فيه ودلل على ذلك بشواهد منها ما أثبتته المعاينة من عدم وجود آثار دماء فى مكانها رغم أن المجنى عليه أصيب بعدة جروح قطعية بالرأس والوجه، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل دلالة ذلك وهو فى صورة الدعوى دفاع جوهرى، لما يبنى عليه - لو صح - النيل من أقوال شاعدى الإثبات بما كان يقتضى من الحكمة أن تفتن إليه وتعنى بتحقيقه أو ترد عليه بما ينفيه. أما وقد أغفلت الرد عليه جملة فإن حكمها يكون معيباً بالقصور.

الطعن رقم ١٤٧٤ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ١٧٣ بتاريخ ١٩٧٣/٢/١١

يتعين لسلامة الحكم أن يورد مؤدى الأدلة التى إستند إليها مما يتضح به وجه إستدلاله بها، وإذا إستند إلى نتيجة تحليل فيلزم أن يعين ما هو ذلك التحليل وما نتيجته وما وجه الإستدلال بهذه النتيجة على التهمة ولما كان الطاعن قد أسس دفاعه على المنازعة فى سلامة التحليل ولم يعرض الحكم لهذا الدفاع الجوهرى ولم يورد الأساس الذى بنت عليه نتيجة التحليل وما إستند إليه فى الأخذ بها سواء من حيث ثبوت مواصفات معينة للمواد موضوع الإتهام أو مخالفتها لمواصفات قانونية معينة، بل إكتفى بقوله أن العينة المضبوطة تعتبر طافياً، وإذا كان دفاع الطاعن القائم على المنازعة فى سلامة التحليل دفاعاً جوهرياً لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى بحيث إذا صح لتغير به وجه الرأى فيها، إذ لم تظن المحكمة إلى فحواه ونقسطه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه، فإن حكمها يكون معيماً مما يوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٤٥١ بتاريخ ١٩٧٣/٤/١

- لما كان الدفاع الذى أبداه الطاعن فى الدعوى المطروحة من تعارض الوقت الذى حدده الشاهدان للحدث مع ما جاء بتقرير الصفة التشريحية عن حالة التيس الرمى يعد دفاعاً جوهرياً لتعلقه بالدليل المقدم فيها والمستمد من أقوال شاهدى الإثبات، وهو دفاع قد يبنى عليه لو صح تغير وجه الرأى فى الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة وهى تواجه مسألة تحديد وقت الوفاة وهى مسألة فنية بحث - أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها بتحقيق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق المختص فنياً - وهو الطيب الشرعى - أما وهى لم تفعل، فإن حكمها يكون معيماً بالقصور فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع.

- لا يقدح فى إعتبار دفاع الطاعن جوهرياً أن يسكت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة ذلك بأن منازعة الطاعن فى تحديد الوقت الذى وقع فيه الحادث يتضمن فى ذاته المطالبة الجازمة بتحقيقه والرد عليه بما يفنده.

الطعن رقم ١٨١ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٢١٤ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٤

من المقرر أن الدفع بعدم قدرة المجنى عليه على التكلم عقب إصابته يعد دفاعاً جوهرياً فى الدعوى لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فيها. ولما كان المدافع عن الطاعن قد أثار عدم قدرة المجنى عليه على التحدث عقب إصابته، كما يبين من الرجوع إلى المفردات المضمومة أن تقرير الصفة التشريحية قد خلا من الإشارة إلى إستطاعة المجنى عليه أو عدم إستطاعته النطق عقب إصابته، فإن المحكمة إذ لم تظن إلى دفاع الطاعن ولم تقسطه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه بل سككت عنه إيراداً له ورداً عليه، فإن حكمها يكون معيماً.

الطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١١٦٢ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٩

إذا كان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد ما قال به من قيادة الطاعن للسيارة مسرعاً ودون إستعمال آلة التنبيه - ما يوفر الخطأ فى جانبه، دون أن يستظهر قدر الضرورة التى كانت توجب عليه إستعمال آلة التنبيه، وكيف كان عدم إستعماله لها مع القيادة السريعة سبباً فى وقوع الحادث، كما أغفل بحث موقف الجنى عليه وكيفية سلوكه ليتسنى - من بعد - بيان مدى قدرة الطاعن فى الظروف التى وقع فيها الحادث على تلافى وقوعه وأثر ذلك كله فى قيام أو عدم قيام ركضى الخطأ ورابطة السببية التى دفع الطاعن - على ما جاء بمدونات الحكم - بانقطاعها وهو دفاع جوهرى يترب على ثبوته إنفاء مسئولية الطاعن الجنائية والمدنية، فإنه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بياناً كافياً يمكن محكمة النقض من أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى ويكون مشوباً بالقصور بما يعيه ويوجب نقضه.

الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٨٣ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢٤

لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن قدم مستندات تمسك بدلائلها على نفى حصول الاختلاس وندب خير لفحصها، فإن الدفاع على هذه الصورة يكون جوهرياً لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى مما من شأنه لو ثبت أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى. وإذ إلتفت الحكم عنه ولم يقسطه حقه ولم يعنى بتمحيصه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه، فإنه يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ٤١٦ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٤٥٨ بتاريخ ١٩٧٤/٥/٥

لما كان الثابت من مطالعة محضر جلسة المعارضة الإستئنافية أن المدافع عن الطاعن دفع إنفاء مسئوليته لأن الفترة بين تاريخ أخذ عينة الكمون فى ١٩٧١/٥/١٠ وتاريخ تحليلها فى ١٩٧١/٥/٢٠ كافية لتوالد السوس فيها. وكان هذا الدفاع - فى صورة هذه الدعوى - دفاعاً جوهرياً إذ يترب عليه - لو صح - تغير وجه الرأى فيها وهو يعتبر من المسائل الفنية التى لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها بنفسها لإبداء رأى فيها، ومن ثم فقد كان يتعين عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها وذلك عن طريق المختص فنياً، ولما كانت المحكمة قد إلتفتت عن هذا الإجراء وأطرحت دفاع الطاعن بما لا يستقيم به الرد عليه، فإن الحكم يكون قد إنتطوى على إخلال بحق الدفاع فضلاً عما شابه من قصور بما يعيه ويستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن.

الطعن رقم ١٣٢١ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٨٦١ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٢

إنه يشترط فى الدفاع الجوهري كما تلتزم المحكمة بالإلتفات إليه والرد عليه أن يكون مع جوهرية جدياً يشهد له الوقائع ويسانده، أما إذا كان عارياً عن دليله فإن المحكمة تكون فى حل من الإلتفات عنه دون أن تناوله فى حكمها، ولا يعتبر سكوتها عنه إخلالاً بحق الدفاع ولا قصوراً فى حكمها. لما كان ذلك، وكان بين من المفردات المضمومة تحقيقاً لوجه الطعن أن الطاعن قدم ضمن حافظة مستنداته صورة عطفية صادرة منه بوصفها صورة طبق الأصل من إقرار تنازل وتخالص صادر من المجنى عليه عن الدين فى تاريخ سابق على ثبوت التبديد، قد أجلت الدعوى أكثر من مرة لتقديم أصل هذا المستند ولكن الطاعن لم يقدمه - وقرر المجنى عليه أمام محكمة أول درجة بأن ذمة الطاعن لازالت مشغولة بمبلغ ٢٦ جنبهاً من الدين فإنه لا تثريب على المحكمة إن هى إلتفتت عن دفاع الطاعن لما أرتأته من عدم جدية وعدم إستادته إلى واقع يظاھره ولا يغير حكمها خلوه من الرد عليه وحسبه إن أورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه على ما إستخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى الطاعن بما يضحى معه النعى عليه بقالة القصور فى التسبب غير سديد.

الطعن رقم ١٦٣٤ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٣٣٤ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٢

مضى كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجرمة شهادة الزور تأسيساً على أنه شهد زوراً أمام المحكمة المدنية فى قضيتين مدنيتين بأن عقد البيع المبرم بينه وبين المطعون ضده وإبنة كان عقداً صحيحاً فى حين أن هذا كان يخالف الحقيقة التى يعلمها من حصول ذلك البيع بينه وبين المطعون ضده وحده دون ابن هذا الأخير، وكان دفاع المطعون ضده قد قام على أن إبنة قد إستغل ثقته فيه وإنتهز فرصة جهله بالقراءة والكتابة فهو لا يعرف من أمرهما سوى توقيع، وإستوقعه على ذلك العقد بزعم أنه عقد صلح مبرم بينه وبين الطاعن إنهاء للمنازعات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن الطاعن كان قد صمم فى دفاعه - الوارد فى مذكرته المصرح له بتقديمها - على أن المطعون ضده يجيد القراءة والكتابة مما يعصف بهذا الذى إدعاه وطلب تحقيق ذلك. لما كان ما تقدم وكان هذا الدفاع - فى خصوصية الدعوى جوهرياً لما قد يترتب على ثبوته من تغير وجه الرأى فيها فقد كان يتعين على المحكمة أن تنبه له وتفتن إليه وتتولى تحقيقه بلوغاً لغاية الأمر فيه أو ترد عليه بما يسوغ إطراره، أما أنها قد سكنت عنه إيراداً له ورداً عليه ولم تعمل على تحقيقه وأقساطه حقه فإن حكمها يكون معيباً بالقصور مستوجباً للنقض مع الإحالة. وذلك دون حاجة إلى بحث باقى أوجه النقض.

الطعن رقم ١٨٨٤ لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٣٨٠ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٩

لما كان الطاعن قد قدم إلى المحكمة الإستئنافية مذكرة مصرح له بتقديمها تضمنت دفاعه الذى أثاره بوجه طعنه، وهو دفاع يدور حول عدم عدول الشركة عن ممارسة باقى أوجه نشاطها التجارى الذى حددته، وأن ممارستها له لا تلزم أن تكون فى مصنعها وأنها لا تتخذ شكل الممارسة اليومية وإنما هى رهينة بتوافر الظروف المناسبة والصفقات الملائمة - وهما دفاع يعد - فى خصوص الدعوى المطروحة - جوهرياً لتعلقه بطبيعة الجريمة المسندة إلى الطاعن وتحديد عناصرها - مما كان يتعين معه على المحكمة أن تقسطه حقه وأن تحصى عناصره وتستهظهر مدى جدية تلك العبارة القاصرة المهمة التى أوردتها والتى لا يستطاع معها الوقوف على مسوغات ما قضت به فى شأن ما أثاره الطاعن فإن حكمها يكون معيماً بالقصور بما يطله ويوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن.

الطعن رقم ٧٣ لسنة ٤٦ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٤٤٠ بتاريخ ١٩٧٦/٤/١٨

لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بأدلة الطاعن على أنه إستعمل لرائل قوية فى إيقاف السيارة النقل قيادته اغملة بالزلط مما أدى لسقوط الجنى عليه تحت العجلات الخلفية للسيارة، دون أن يعرض البتة للدفاع الطاعن القائم على أن خطأ الجنى عليه مجلوسه فى مكان غير مأمون إرتضاه لنفسه هو الذى أدى إلى إختلال توازنه وسقوطه من فوق السيارة إبان وقوعها وذلك على نحو يكشف عن أنه قد أطرحه وهو على بينة من أمره مع أنه يعد - فى صورة الدعوى الماثلة - دفاعاً جوهرياً كان لزاماً على الحكم أن يحصيه ويرد عليه بما يفنده لما يبنى على ثبوت صحته من تغير وجه الرأى فى الدعوى فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بقصور فى التسيب يوجب نقضه.

الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٤٦ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٤٨٨ بتاريخ ١٩٧٦/٥/١٠

لما كان ما أثاره الدفاع - من أن الجنى عليه أعشى لا يصير ليلاً - جوهرياً فى الدعوى فإنه كان من المتعين على المحكمة أن تتصدى لهذا الدفاع وتحققه بإختبار حالة الجنى عليه للوقوف على مدى قوة إبصاره أو أن تطرحه إستناداً إلى أدلة سائغة متقنة تبرر رفضها. أما وهى لم تفعل وفى الوقت ذاته إعتمدت على شهادة الجنى عليه فى قضائها بالإدانة فإن حكمها يكون معيماً بالقصور فى التسيب والفساد فى الإستدلال مما يتعين نقضه.

الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٤٦ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٥٥٤ بتاريخ ١٩٧٦/٥/٣٠

لما كان البين من الحكم الابتدائى - الذى أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه - أنه إقتصصر فى تبرير قضائه بمساءلة الطاعن عن خطأ المحكوم عليه على مجرد قوله - فى عبارة مجملة - بثبوت علاقة التبعية بينهما دون

أن يبين وجه التبعية ودليل ثبوتها، مع أن دفاع الطاعن قد قام على إبتفائها، وهو دفاع جوهرى كان حتماً على محكمة الموضوع أن تمحصه وترد عليه بما يفنده - لتعلقه بالأساس الذى تركز عليه مسئولية الطاعن. أما وهى لم تفعل فإن حكمها المظنون فيه يكون مشوباً بالقصور.

الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٩٢ بتاريخ ١٩٢٨/١٢/٢٧
محكمة الموضوع فى حل من أن لا تجيب على شئ من الدفاع سوى ما يكون له من الطلبات الجوهرية المعينة " Chefs de demandes " .

الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٨٨٥ بتاريخ ١٩٧٦/١١/١٤
لما كان الثابت من الإطلاع على محضر جلسة المحكمة الإستئنافية بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٧٤ أن المدافع عن الطاعن طلب أصلياً البراءة وإحتياطياً سؤال محرم المحضر عما إذا كان الطاعن أو أحد الورثة يستأجر أرضاً من الإصلاح الزراعى وعن سبب وضع يد الطاعن على أرض النزاع وأوضح أن الطاعن وباقى الورثة غير مدينين بالتأجير الأرض، ذلك أن مورثهم قد إشتراها من الشركة المصرية الزراعية التى إستولى الإصلاح الزراعى على الأراضى المكلفة بإسمها ومن بينها الأرض محل النزاع تنفيذاً للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ ثم صدر القرار رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٩ بإعتبار الشركة البائعة إستصلاحية إستندفت أغراضها بما يلقى قرار الإستيلاء وبعدم الدين سند الحجز ويرفع قيد الحجز عن المحجوزات قبل حصول التبديد. وطلب الدفاع أجلاً لتقديم صورة رسمية للقرار سالف الذكر غير أن الحكم المظنون فيه لم يعرض لهذا الدفاع إيراداً أو رداً، كما لم تكن المحكمة بتحقيقه بسماع شهادة محرم المحضر أو تمكين الطاعن من تقديم المستندات المؤيدة لدفاعه. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن الحجز ينتهى بإبراء ذمة المحجوز عليه من الإلتزام بالوفاء بالمبلغ المنفذ من أجله قبل ثبوت التبديد، فإن الحكم المظنون فيه إذ إلتفت عن الدفاع المشار إليه دون أن يعنى بتحقيقه أو بالرد عليه - مع أنه لو ثبتت صحته تغير به وجه الفصل فى الدعوى - يكون مشوباً بالقصور فضلاً عن إنطوائه على إخلال بحق الدفاع مما يعيبه ويتعين لذلك نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٩٠٣ بتاريخ ١٩٧٦/١١/١٥
مضى كان مخدر الحشيش وزن عند ضبطه فبلغ وزنه خمسة جرامات بما فى ذلك ورق السلوفان المغلفة به وذلك بحسب الثابت فى تحقيقات النيابة وشهادة الوزن الصادرة فى صيدلية الحمودية بينما الثابت فى تقرير معامل التحليل أن زنته قائماً عشرة جرامات وخمسون سنيجراماً. وقد قام دفاع الطاعن على أن الخلاف يشهد لإنكاره حيازة المخدر. لما كان ذلك، وكان الفرق بين وزن المخدر عند ضبطه، ووزنه عند تحليله فرقاً ملحوظاً، فإن ما دفع به الطاعن فى دلالة هذا الفارق البين على الشك فى التهمة إنما هو دفاع

يشهد له الواقع ويسانده في ظاهر دعواه، ومن ثم فقد كان يتعين على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهري - في صورة الدعوى - بلوغاً إلى غاية الأمر فيه أو ترد على ما تنفيه، أما وقد سكنت وأغفلت الرد عليه فإن حكمها يكون قاصر البيان واجب النقض والإحالة.

الطعن رقم ٨٢٩ لسنة ٤٦ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٢٥ بتاريخ ١٩٧٧/١/٣

لما كان المدافع عن الطاعن قد تمسك بالإقرار الصادر من الشاهد..... بأن الأقوال المنسوبة إليه بمحض الضبط لم تصدر منه وأن محور المحضر هدهد بالإعتقال وتحرير محضر له لعدم حمله بطاقة شخصية فوقع على المحضر ثم قضى بتأييد الحكم المستأنف، وكان قوله من بين ما عولت عليه بمحكمة أول وثاني درجة في إدانة الطاعن، فكان على الحكم المطعون فيه أن يعرض لهذا الطلب الجوهري إيراداً ورداً ذلك بأنه ليس يسوغ حاجة الطاعن بأنه لم يبد هذا الطلب أمام محكمة أول درجة. لأن سببه لم يكن قد قام حينذاك، وإنما صدر الإقرار بعد قضاء تلك المحكمة بالإدانة.

الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٤٦ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٩٩١ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢٦

لما كان الدفاع الذي أبداه الطاعن حول قدرة المجنى عليه على الجري والنطق عقب إصابته بالمقذوف الناري الذي مزق القلب يعد دفاعاً جوهرياً في صورة الدعوى ومؤثراً في مصيرها إذ قد يترتب على تحقيقه تغيير وجه الرأي فيها، وهو يعد من المسائل الفنية البحت التي لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها إليها بنفسها لإبداء الرأي فيها، فقد كان يتعين عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها. وذلك عن طريق المختص وهو الطبيب الشرعي، أما وهي لم تفعل فإنها تكون قد أحلت نفسها محل الخبير الفني في مسألة فنية. ولما كان الحكم المطعون فيه إذ رفض إجابة الطاعن إلى طلبه تحقيق هذا الدفاع الجوهري عن طريق الخبير الفني، واستند في الوقت نفسه إلى أقوال شاهدة الإثبات التي يعارضها الطاعن ويطلب تحقيق دفاعه في شأنها للقطع بحقيقة الأمر فيها، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد إنطوى على إخلال بحق الدفاع، فضلاً عما شابه من قصور مما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٩٧٨ لسنة ٤٦ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٩١٩ بتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٢

إن دفاع الطاعنة بجعلها القراءة والكتابة وأن المستفيد إستوقعها على ورقة لا تدرى ما هيبتها يعد في خصوص دعوى إصدارها شيك بدون رصيد هاماً وجوهرياً لما يترتب عليه من أثر في تحديد مسؤوليتها الجنائية، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له إستقلاً وأن تستظهر هذا الدفاع وأن تمحص عناصره كشفاً لما يدعى صدقه وأن ترد عليه بما يدفعه إن إرتأت إطراره - أما وقد أمسكت عن ذلك، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور في التسيب فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع وهو ما يعيب الحكم.

الطعن رقم ٧٩٦ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٤ بتاريخ ٢٠/٣/١٩٣٠

إهمال المحكمة البحث في دفاع هام تقدم به المتهم، كمسألة الدفاع الشرعى عن النفس، وإدانته قبل تمكنه من تقديم الأدلة المؤيدة لدفاعه هذا، وعدم تعرض المحكمة مع ذلك فى حكمها لبيان ما رآته فى قيمة هذا الدفاع مما دعاها إلى عدم الالتفات إليه يعتبر نقصاً جوهرياً يطل الحكم.

الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٢٨ بتاريخ ١/٢/١٩٧٨

إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة الشروع فى سرقة قد إنطوى على إخلال بحق الدفاع ذلك بأن الطاعن أسس دفاعه على أنه ليس هو المقصود بالإتهام وقال محاميه لدى نظر معارضته الابتدائية أن بطاقته الشخصية سُرقت منه ووضعت صورة الفاعل الحقيقى بدل صورته وتحرر عن ذلك الجناية رقم ١٤٢٤ سنة ٧٤ باب شرقى وطلب ضمها ومضاهاة بصماته بالبصمات التى رفعت من مكان الحادث إلا أن محكمة أول درجة ومن بعدها محكمة ثانى درجة أطرحت دفاعه الجوهري دون تحقيق له أورد عليه. وحيث أنه يبين من الإطلاع على محضر جلسة نظر المعارضة الابتدائية أن الطاعن أنكر النهمه وأثار المدافع عنه أن الطاعن المائل أمام المحكمة ليس هو المقصور بالإتهام وطلب ضم الجناية رقم ١٤٢٤ سنة ٧٤ باب شرقى وقدم صورة من الحكم الصادر منها وصحيفة حالته الجنائية وطلب تحقيق دفاعه. لما كان ذلك وكان البين من الإطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى وساق أدلة الثبوت عليها إنتهى إلى إدانة الطاعن دون أن تورد المحكمة دفاعه وما ساقه من أوجه لها شأن فى خصوص الدعوى المطروحة وكان ما أثاره الدفاع عن الطاعن من أنه ليس هـ 'المعنى بالإتهام وأن بطاقته الشخصية قد سُرقت منه ونزعت صورته منها وإستعملها الفاعل الحقيقى فى الحادث وطلب مضاهاة بصماته بصحيفة حالته الجنائية على البصمات التى رفعت من مكان الحادث يعد دفاعاً هاماً وجوهرياً لما يترتب عليه من أثر فى تحديد مسئوليته الجنائية وجوداً أو عدماً مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له إستقلالاً وأن يمحصر عناصره وأن ترد عليه بما يدفعه إن رأت إطرأحه خاصة وقد قدم لها صورة من الحكم الصادر فى الجناية رقم ١٤٢٤ سنة ٧٤ باب شرقى تأييداً لدفاعه بسرقة بطاقته وتزويرها وكذا صحيفة حالته الجنائية لإجراء المضاهاة عليها أما وقد أمسكت المحكمة عن ذلك وتنكبت تحقيق هذه المستندات لبيان ما إذا كان الطاعن هو المقصود بالإتهام أم غيره وأعرضت عن تقدير الأثر المترتب على ذلك فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور فى التسبيب فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع وهو ما يعيب الحكم.

الطعن رقم ١٣٤٠ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٥٣٩ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٩

لما كان البين من مطالعة محاضر جلسات المحكمة بدرجة أولى أن الدافع عن الطاعن قد أثار بجلسة ١٩٧٥/١١/١٦ أمام محكمة أول درجة قوله أن عينة أخرى طلبت بعد سنتين وأن النسب تتغير بدرجات الحرارة، كما ردد بجلسة ١٩٧٦/١/٢٥، أنه بعد أخذ عينة ثانية أخذ مفتش الإنتاج جميع البضاعة التى ظلت بمكتب الإنتاج سنتان ونصف، وأن تقرير التحليل فى سنة ١٩٧٠ الذى وضع بالقاهرة ليس به مكونات كحولية بخلاف ما جاء بتقرير التحليل الخاص بمعمل الإسكندرية. لما كان ذلك، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد أشار فى صدر أسبابه إلى أن معمل التحليل قد أرسل تقرير العامل بالدرجة الكحولية لكل عينة، كما أفاد بخطابه المؤرخ ١٩٧٣/٧/٢٦ أن العينات غير مطابقة لمثيلاتها فى العملية الأصلية من ناحية المكونات المميزة لكل صنف، وهو ما اعتقه الحكم المطعون فيه وردده بأسبابه دون أن يعنى أى من الحكمين بتحقيق ما أثاره الطاعن فى دفاعه المشار إليه فيما سلف وبوجه طعنه، وهو دفاع يعد فى خصوص الدعوى المطروحة هاماً ومؤثراً فى مصيرها مما كان يقتضى من المحكمة تححيصه لتقف على مبلغ صحته أو أن ترد عليه بما يبرر رفعه أما وهى لم تفعل مكففة بتلك العبارة القاصرة التى أوردتها - نقلاً عن خطاب معمل التحليل المؤرخ ١٩٧٣/٧/٢٦ من أن - العينات غير مطابقة - فإن حكمها يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع والقصور بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٣ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٣٦٦ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٩

لما كان البين من مطالعة محاضر جلسات المحكمة الإستئنافية أن الطاعن حضر بجلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٧٦ ودفع بأنه لم يعلن قانوناً بالجلسة التى صدر فيها الحكم المستأنف ومن ثم فلم يحضر لإبداء دفاعه وطلب إعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل فى موضوعها حتى لا تفوته هذه الدرجة من التقاضى، وعرض على المحكمة بطاقته العائلية تدليلاً على أن ورقة الإعلان سلمت إلى شخص غيره باسم آخر فإطلعت المحكمة عليها وردتها إليه. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه التى أقيم عليها دون أن يعرض لما أثاره الطاعن فى شأن بطلان الحكم المستأنف لعدم إعلانه بالجلسة التى صدر فيها، وكان من المقرر أنه لا يجوز للمحكمة أن تحكم على المتهم فى غيبته إلا بعد إعلانه قانوناً بالجلسة التى تحدّد لنظر دعواه وإلا بطلت إجراءات المحكمة لأن الإعلان القانونى شرط لازم لصحة إتصال المحكمة بالدعوى. لما كان ذلك، فإن إلغائاً الحكم المطعون فيه عما أثاره الطاعن فى هذا الشأن يؤادله له ورداً عليه مع كونه دفاعاً جوهرياً يبنى على صحته بطلان إجراءات المحكمة الابتدائية فإن الحكم يكون معيباً بما يستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٥٧٩ بتاريخ ١٩٧٨/٦/١١

لما كان بين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن المدعى بالحق المدنى أقام الدعوى قبل الطاعنين بالطريق المباشر أسند إليهما فيها أنهما تعدا عدم دعوى الجمعية العمومية للمساهمين فى الشركة منذ سنة ١٩٦٤ بالمخالفة لنص المادة ٢٠ من نظام الشركة والمادة ٤٤ من قانون الشركات. ولدى نظر الدعوى أمام محكمتى أول وثانى درجة تقدم الطاعنان بمذكرتين مصرح لهما بتقديمهما ضمنائهما دفاعهما المشار إليه بأسباب الطعن من أن عدم دعوتهما الجمعية العمومية للشركة للإنعقاد يرجع إلى قوة القاهرة حالت دون ذلك بعد أن أغلقت الشركة ووضعت عليها الأختام من قبل هيئة التأمينات الإجتماعية وتم الحجز على منقولاتها ثم حكم بإشهار إفلاسها فضلاً عن أن الطاعن الأول كان قد إستقال من إدارة الشركة. ولما كان الحكم الابتدائى والحكم الإستئنافى المؤيد له لأسبابه لم يتناولا هذا الدفاع إيراداً له ورداً عليه، وكان من المقرر أن الدفاع المكوب فى مذكرة مصرح بها هو تمة للدفاع الشفوى المبدى بملسة المرافعة أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لدفاع الطاعنين بالرغم من أنه دفاع جوهرى كان يتعين على الحكم أن يحصه ويقول كلمته فيه فإن الحكم بقعوده عن مواجهة هذا الدفاع يكون مشوباً بقصور يعيه ويوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن.

الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٧٥٣ بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٣٠

متى كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن التهم قدم محضر إخلاء طرف صادراً من المدعية بالحقوق المدنية وتمسك به فى التذليل على رد المهدة التى كانت بطرفه الأمر الذى يفيد تسليحه ضمناً بصفة المدعية بالحقوق المدنية ومن ثم فإن عودته من بعد للمنازعة فى هذه الصفة لا يتسم بطابع الجدية وعارياً عن دليله إذ يدحضه الواقع ولا يسانده وتكون المحكمة فى حل من الإنذات إليه دون أن يعتبر سكوتها عن تناوله والرد عليه عياً فى حكمها لما هو مقرر من أنه يشترط فى الدفاع الجوهري كما تلتزم المحكمة بالتعرض له والرد عليه أن يكون مع جوهريته جدياً يشهد له الواقع ويسانده فإذا كان عارياً عن دليله وكان الواقع يدحضه فإن المحكمة تكون فى حل من الإنذات إليه دون أن تناوله فى حكمها ولا يعتبر سكوتها عنه إخلالاً بحق الدفاع ولا قصوراً فى حكمها.

الطعن رقم ٢٣١٦ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٥٨٩ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٨

لما كان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش قد نص فى المادة الأولى منه على أن تستبدل بالفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨

لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش النص الآتي " ويفترض العلم بالغش والفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين ما لم يثبت حسن نية ومصدر المواد موضوع الجريمة " ومؤدى هذا التعديل أن المشرع أعفى التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية متى أثبت أنه لا يعلم بغش أو فساد المواد التي يعرضها للبيع وأثبت مصدر هذه المواد الفاسدة أو المغشوشة. كما نص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ - بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها - في المادة الثانية منه على أنه " يحظر تداول الأغذية في الأحوال الآتية : " ١ " إذا كانت غير مطابقة للمواصفات الواردة في التشريعات النافذة. " ٢ " إذا كانت غير صالحة للإستهلاك الآدمي. " ٣ " إذا كانت مغشوشة. " ثم جرى نص المادة ١٨ منه على أنه " يعاقب من يخالف أحكام المواد ٢، ١٠، ١١، ١٢، ١٤ والقرارات النافذة لها بعقوبة المخالفة وذلك إذا كان المتهم حسن النية، على أنه يجب أن يقضى بالحكم بمصادرة المواد الغذائية التي تكون جسم الجريمة. " لما كان ذلك، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أمام ثاني درجة ومن المفردات المضمومة أن المدافع عن الطاعن تقدم لهذه المحكمة بملزمة ١٩٧٨/٣/٩ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه بمذكرة ضمنها دفاعه من أنه مجرد موزع لمنتجات جروبي بمدينة الإسكندرية وأن الجبلاي يرد إليه من مصانع جروبي مصنعاً ومغلفاً وقام بتسليمه إلى من ضبطت لديها العينة بحالته، ودفع بعدم علمه بالغش، وأرفق بهذه المذكرة حافظة مستندات ضمنت صورة لشهادة صادرة من شركة صناعة البريد بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩٧٦ تفيد أنه يعمل موزعاً لمنتجات الشركة من آيس كريم جروبي بمنطقة الإسكندرية وضواحيها، وهو دفاع جوهرى كان يتعين على المحكمة أن تتقصاه وتقول كلمتها فيه إذ قد يوجب على نتيجة تحقيقه أن يتغير وجه الرأى في الدعوى أما وهي لم تفعل، فإن حكمها يكون معيباً بما يستوجب نقضه وإحالة.

الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٦٦١ بتاريخ ١٤/٦/١٩٨١

يشترط في الدفاع الجوهرى كمالاً لتلزم المحكمة بالتعرض له والرد عليه أن يكون مع جوهرية جدياً يشهد له الواقع ويسانده فإذا كان عارياً عن دليله وكان الواقع يدحضه فإن المحكمة تكون في حل من الإلتفات عنه دون أن تناوله في حكمها ولا يعتبر سكوتها عنه إخلالاً بحق الدفاع ولا قصوراً في حكمها.

الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٩٢٥ بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٨٠

لما كان الدفع المبدي من الطاعنين جوهرياً ومن شأنه - إن صح - أن يتغير به وجه الرأى في قبول الدعويين الجنائية والمدنية، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة الطاعن الأول وبإلزامه والطاعن الثاني متضامين بدفع تعويض للمدعى بالحقوق المدنية، دون أن يعرض البتة للدفع المبدي منهما إيراداً له أو ردأً عليه يكون قد تعيب بالقصور الذي يطله ويستوجب نقضه فيما قضى به في الدعويين الجنائية والمدنية.

الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٤٥ بتاريخ ١٩٨١/١/١١

لما كان مؤدى ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك من أنه " لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو إتخاذ أية إجراءات فى جرائم التهريب إلا بطلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من ينيه " هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من ينيه فى ذلك، فإذا رفعت الدعوى الجنائية قبل صدور طلب من الجهة التى ناطها القانون به وقع ذلك الإجراء باطلاً بطلاناً مطلقاً متعلقاً بالنظام العام لإتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة إتصال المحكمة بالواقعة ويتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها، لما كان ذلك، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه أيد الحكم الابتدائى الصادر بالإدانة لأسبابه دون أن يعرض للدفاع الطاعنين ليراد له ورداً عليه رغم جوهريته لإتصاله بتحريك الدعوى وصحة إتصال المحكمة بها، ولو أنه عنى ببحته وتقييده بلوغاً إلى غاية الأمر فيه لجاز أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى ولكنه أسقطه بحله ولم يورده على نحو يكشف عن أن المحكمة أحاطت به وأقسطته فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يطله ويوجب نقضه والإحاطة بهير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن الأخرى.

الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٨٨٦ بتاريخ ١٩٨٠/١٠/١٥

لما كان الدفع بالإعفاء من العقاب تأسيساً على ما جرى به نص المادة ١١٨ مكرر " ب " من قانون العقوبات هو من الدفوع الجوهرية التى بنى على المحكمة أن تناقشه فى حكمها وتقسطه حقه إيراداً له ورداً عليه، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة الطاعن دون أن يعرض لهذا الدفع أو يرد عليه - فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور فى التسبيب بما يعنيه بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٠١٦ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١١٠٤ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/١٨

حيث إنه وإن كان لا يبين من الإطلاع على محاضر جلسة المحكمة الإستئنافية أن الطاعن قدم حافظة بمستنداته التى أشار إليها بأسباب طعنه، إلا أن البين من المقررات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن ملف الدعوى الإستئنافية قد حوى حافظة مستندات الطاعن أثبتت بوجهها دفاعه بأنه وقع الشيك موضوع هذه الدعوى مع شيكات أخرى تحت تأثير الإكراه وتمسك بدلالة المستندات التى تضمنتها الحافظة على صحة هذا الدفاع وقد أدرجت تلك الحافظة ضمن بيان الأوراق التى يحتوىها ملف الدعوى بما يفيد أنها قدمت للمحكمة وكانت تحت بصرها - ولما كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى تأييد الحكم الابتدائى الذى دان الطاعن، أخذاً بأسبابه دون أن يعرض لما أبداه الطاعن من دفاع أمام

الحكمة الاستثنائية وما قدمه من مستندات تدليلاً على صحة دفاعه، وكان دفاع الطاعن الذى تضمنته حافظة المستندات سائلة البيان يعد فى خصوص الدعوى المطروحة هاماً وجوهياً، لما يترتب عليه من أثر فى تحديد مسؤوليته الجنائية، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له إستقلاً وأن تستظهر هذا الدفاع وأن تمحص عناصره كشفاء لدى صدقه وإن عليه بما يدفعه إن إرتأت إطراره، أما وقد أمسكت عن ذلك ولم تحدث عن ذلك المستندات مع ما قد يكون لها من الأداة على صحة دفاع الطاعن، ولو أنها عينت بحثها وفحص الدفاع المؤسس عليها لجاز أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى فإن الحكم يكون مشوباً، فضلاً عن قصوره بالإخلال بحق الدفاع بما يطله ويوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٥٣٩ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٠٥٦ بتاريخ ١٢/١/١٩٨٠

لما كانت المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى المعدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٢ إذ نصت على أنه يترتب على رفع الدعوى بالمنازعة فى أصل المبالغ المطلوبة أو فى صحة إجراءات الحجز، أو بإسداد الأشياء المحجوزة، وقف إجراءات الحجز والبيع الإداريين وذلك إلى أن يفصل نهائياً فى النزاع ". فإن دفاع الطاعن بالإستناد إلى نص هذه المادة يعد جوهياً، لأنه يتجه إلى نفي عنصر أساسى من عناصر الجريمة، وإذ كانت المحكمة لم تحقق هذا الدفاع رغم جوهريته التى قد يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى فيما لو حقق بلوغاً إلى غاية الأمر فيه ورغم جدية التى تشهد لها الصورة الرسمية من صحيفة الدعوى المقدمة من الطاعن وأغفلت كلية فلم تعرض له إيراداً له أو رداً عليه بما يسوغ إطراره، فإن حكمها ينطوى على خلل بحق الدفاع فضلاً عن القصور الذى يعيه بما يستوجب نقضه والإحالة بغیر حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن.

الطعن رقم ٢٤٤٠ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٦٨ بتاريخ ١٩/٣/١٩٨١

لما كان المقرر أنه لا تصح إدانة متهم بجريمة خيانة الأمانة إلا إذا إقنع القاضى بأنه تسلم المال بعقد من عقود الإنتمان الواردة على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات، وكانت العبرة فى القول بنبوت قيام عقد من هذه العقود فى صدد توقيع العقاب هى بالواقع بحيث لا يصح تأييم إنسان ولو بناء على إقراره بلسانه أو بكتابة متى كان ذلك مخالفاً للحقيقة. لما كان ما تقدم وكان دفاع الطاعن أمام المحكمة الإستثنائية على الصورة آتفة البيان يعد دفاعاً جوهياً لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى بحيث إذا صح لتغير به وجه الرأى فيها، فإن المحكمة إذ لم تفتن لفتحها ونقسطه حقه وتضى بتحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه فإن حكمها يكون معيباً بالقصور بما يوجب نقضه والإحالة، دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن.

الطعن رقم ٢٧٣٩ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٣٩٥ بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٢

متى كان الحكم المطعون فيه بعد أن ساق الأدلة التى عول عليها أورد دفاع الطاعن أنه بعد إصابته لم يكن يقوى على الإعتداء وأنه يطلب مناقشة الطبيب الشرعى فى ذلك ورد عليه بقوله "... أما عن طلب مناقشة الطبيب الشرعى مقدم التقرير الطبى الشرعى فإن المحكمة تلغت عنه لأنه غير منتج وقائم على إفراض دفاع مرسل لا دليل عليه ولا صدق له فى الأوراق، لما كان ذلك، وكان دفاع الطاعن صالفاً الذكر يعد دفاعاً جوهرياً - فى صورة الدعوى - ومؤثراً فى مصيرها إذ قد يوجب على تحقيقه تغيير وجه الرأى فيها، فإنه كان يتعين على المحكمة أن تستجلى ببدء ما إذا كانت إصابة الطاعن قد حدثت قبل أو بعد إصابة الجنى عليه، وأن تحقق فى الحالة الأولى مدى قدرة الطاعن على مقارفة ما أسند إليه من إعتداء عن طريق المختص فنياً وهو الطبيب الشرعى، أما وهى لم تفعل والتفتت عن دفاع الطاعن بمقولة أنه غير منتج وقائم على إفراض وأنه مرسل لا دليل عليه فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالإخلال بحسن الدفاع.

الطعن رقم ١٨٤٥ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٠٥٥ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٥

لما كان الثابت من جلسة المحاكمة الإستئنافية أن المدافع عن الطاعن دفع بحسن نيته إستناداً إلى أنه إشرى الزجاجات المضبوطة بموجب فاتورة بما مؤداه الدفع بانتفاء القصد الجنائى لديه وكان من المقرر أن المادة الثانية من القانون رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن مشروب الطافيا تحظر صناعة أو ملكية أو إحراز أو شراء أو بيع الطافيا، وقد خلا هذا القانون من النص على مسئولية مفرجة بالنسبة لمالك المحل أو المعمل مما مفاده أنه يتعين لعقاب المالك بالتطبيق لأحكام هذا القانون أن تثبت مساهمته فى الفعل المؤثم، فإن ما أثاره الطاعن فيما تقدم يعد دفاعاً جوهرياً كان يقتضى من المحكمة أن تتصدى له وترد عليه وتورد الأدلة على مساهمة الطاعن فى الأفعال المسندة إليه، أما وأنها لم تفعل ودانته بمجرد كونه صاحب المحل الذى ضبطت به زجاجات الخمر التى تبين من تحليل عينتها أنها مشروب الطافيا، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور فى التسيب مما يوجب نقضه والإعادة.

الطعن رقم ٢٢٩٠ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٢٢٠ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٣٠

متى كان دفاع الطاعنين قد قام على نفى وقوع الحادث فى الزمان الذى حددته شهادة الإثبات والمكان الذى وجدت فيه جثة الجنى عليه، دلل على ذلك بشواهد، منها ما أثبتته المعاينة من عدم وجود آثار دماء فى مكانها يرغم إصابة الجنى عليه بالعديد من الأعيرة النارية التى أحدثت به نزيفاً داخلياً وآخر خارجياً وما جاء بتقرير الصفة التشريحية من أن جثة الجنى عليه وجدت فى دور زوال التيسر الرسمى ودخلها فى

دور التعفن الرمي، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل كلية دفاع الطاعن إنتفاء وقوع الحادث في الزمان الذي حددته الشاهدة المذكورة، وكان هذا الدفاع يعد دفاعاً جوهرياً لتعلقه بالدليل المقدم في الدعوى والمستمد من أقوال شاهدة الرؤية الوحيدة، وبنيى عليه - لو صح - تفسير وجه السراى فيها، مما كان يقتضى من المحكمة وهي تواجه مسألة تحديد وقت الوفاة - وهي مسألة فنية صرف - أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها عن طريق المختص فنياً - وهو الطبيب الشرعى - أما وهي لم تفعل، فإن حكمها يكون معيباً بالقصور فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع ولا يقدح في هذا أن يسكت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة، ذلك بأن منازعة الطاعن في تحديد الوقت الذي وقع فيه الحادث يتضمن في ذاته المطالبة الجازمة بتحقيق الرد عليه بما يفنده. لما كان ذلك وكان الحكم في معرض رده على دفاعه أن الحادث لم يقع حيث وجدت جثة المجنى عليه، قد أطرحة إستناداً إلى ثقته في شهادة إبنة المجنى عليه وما أوراه تقرير الصفة التشريحية من وجود نزيف داخلي بالبطن، وكان هذا الدفاع جوهرياً قصد به تكذيب شاهدة الرؤية سائلة الذكر ومن شأنه - إن صح - أن يغير به وجه الرأى في الدعوى فإنه لا يسوغ الإعراض عنه سواء بقالة الإطمئنان إلى ما شهدت به الشاهدة المذكورة، لما يمثل هذا الرد من مصادرة لدفاع الطاعن، قبل أن ينحسم أمره بتحقيق تجربة المحكمة أو بالرد عليه بما يدحضه من ماديات الدعوى، أو بقالة أن النزيف نتيجة المجنى عليه كان نزيفاً داخلياً ببطنه، غافلاً عما سبق أن سجله بمدوناته نقلاً عن تقرير الصفة التشريحية أنه إلى جانب النزيف الداخلي ببطن المجنى عليه كان يوجد نزيف خارجي أيضاً ومن ثم يكون ما أورده الحكم في هذا الصدد قاصراً عن مواجهة دفاع الطاعن.

الطعن رقم ٢٥٠٣ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٣٧ بتاريخ ١٩/١/١٩٨٢

الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصدر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية.

الطعن رقم ١٨٢٠ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٥٩٥ بتاريخ ١٢/٥/١٩٨٢

لما كان البين من المفردات المضمومة أن وزن المخدر المضبوط أثني عشر جراماً، وكان الفرق بين وزن المخدر عند ضبطه ووزنه عند تحليله فارقاً بمحض الضبط بينما الثابت في تقرير المعامل الكيماوية أن وزن المخدر ٩ ، ١ جراماً، وكان الفرق بين وزن المخدر عند ضبطه ووزنه عند تحليله فارقاً ملحوظاً فإن ما دفع به الطاعن في دلالة هذا الفارق البين على الشك في التهمة إنما هو دفاع يشهد له الواقع ويسانده في ظاهر دعواه، وكان يتعين على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهري - في صورة الدعوى - بلوغاً إلى

غاية الأمر فيه أو ترد عليه بما ينفيه، أما ورد: سكنت وأغفلت الرد عليه فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور.

الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٦٦٥ بتاريخ ١٩٨٢/٦/٦

١-٥) لما كان القانون قد فوض العقاب في المادة ١١٢ من قانون العقوبات على عيث الموظف بما يؤمن عليه مما يوجد بين يديه بمقتضى وظيفته بشرط إنصواف نيته - بإعتباره حائزاً له - إلى التصرف فيه على إعتبار أنه مملوك له، وهو معنى مركب من فعل ماضى - هو التصرف فى المال - ومن عامل معنوى يقدرن به هو نية إضاعة المال على ربه.

- من المقرر أن مجرد وجود عجز فى حساب الموظف العمومى لا يمكن أن يكون بذاته دليلاً على حصول الإختلاس لجواز أن يكون ذلك ناشئة عن خطأ فى العمليات الحسابية أو لسبب آخر.

- الأحكام فى المواد الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين لا على الظن والإحتمال.

- لما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجرمة الإختلاس مجرد ثبوت عجز فى حسابه دون أن يستظهر أن نيته إنصرفت إلى إضافة المال المختلس إلى ذمته مع أن الطاعن تمسك فى دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن العجز فى حسابه إنما يرجع إلى عدم إنتظام العمل وقيام آخرين بالتحميل معه وعلى الرغم من جوهريه هذا الدفاع - فى خصوصية هذه الدعوى لتعلقه بأحد أركان الجريمة التى دين الطاعن بها - مما من شأنه لو ثبت أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى، ولما كان الحكم المطعون فيه قد ألغت عن هذا الدفاع ولم يسقطه حقه ولم يعن بتمحيصه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه - فإنه يكون مشوباً بالقصور فى التسبب فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع.

- لا يلزم أن يتحدث الحكم إستقلالاً عن نية الإختلاس لأن شرط ذلك أن تكون الواقعة الجنائية التى ألبيتها الحكم تفيد بذاتها أن المتهم قصد بفعلة إضافة ما إختلسه إلى ملكه الأمر الذى خللت منه مدونات الحكم.

الطعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٧٥٢ بتاريخ ١٩٨٢/١٠/١٢

من المقرر أن الطلب الذى تلتزم المحكمة بإجابه أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه فى طلباته الختامية.

الطعن رقم ٤٨٤٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٩٦٩ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/١٢

لما كان ذلك، وكان مؤدى أقوال شاهد الإنبات وتقرير الصفة التشريحية وفق ما حصلها الحكم - أن الطاعن أعمد مدية فى صدر المجنى عليه فأحدث به جرحاً قطعياً يقع بيسار جدار الصدر، ومن ثم فإن ما

أثاره دفاع الطاعن من أنه أعسر يعنى إستحالة حدوث إصابة بالجنى عليه من الجهة اليسرى من الصدر وفق أقوال شاهد الإثبات الذى إعتمدت عليه المحكمة - يعد دفاعاً جوهرياً قد يحوب على تحقيقه تفسير وجه الراى فى الدعوى. مما كان يتعين معه على المحكمة أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه وذلك عن طريق المختص فنياً - بإعتباره من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها إليها لإبداء الراى فيها - ولما كانت المحكمة قد رفضت إجابة الطاعن إلى طلب تحقيق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق الخبير الفنى، وإستندت فى حكمها فى الوقت نفسه إلى أقوال شاهد الإثبات التى يعارضها الطاعن وطلب تحقيق دفاعه فى شأنها للقطع بحقيقة الأمر فيها وردت على طلبه رداً لا يواجه دفاعه ولا يسوغ به إطرأحه، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد إنطوى على إخلال بحق الدفاع، فضلاً عما شابه من قصور.

الطعن رقم ٥٤٨٥ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٣٥٨ بتاريخ ١٥/٣/١٩٨٣

من المقرر أنه يشترط فى الدفاع الجوهرى كما تلتزم المحكمة بالتعرض له والرد عليه أن يكون مع جوهريته جدياً يشهد له الواقع ويسانده، فإذا كان عارياً عن دليله وكان الواقع يدحضه فإن المحكمة تكون فى حل من الإلتفات عنه دون أن تتناول الرد عليه فى حقها ولا يعتبر سكوتها عن ذلك إخلالاً بحق الطاعن فى الدفاع ولا قصوراً فى حكمها.

الطعن رقم ٦٥٠٧ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٣٨٩ بتاريخ ١٦/٣/١٩٨٣

من المقرر أن وضع الحكم بصيغة عامة ومبهمة لا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من إيجاب تسيب الأحكام ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون، وكان الحكم لم يقسط دفاع الطاعن بتزوير محضرى الحجز والتبديد حقه، ولم يورد الأسانيد التى عول عليها فى إنفاء تزويرهما مع تعويله عليهما فى إدانة الطاعن، وإكتفى فى مقام الرد على دفاعه - مع جوهريته - بتلك الصبغة القاصرة والمبهمة التى أوردها والتى لا يستطاع معها الوقوف على مسوغات ما قضى به فى شأن إدعاءه بالتزوير فإن الحكم يكون معيباً بالقصور الذى يطله.

الطعن رقم ٦٦٧١ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٦١٨ بتاريخ ٤/٥/١٩٨٣

لما كان بين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن دفع بطلان إذن التفتيش تأسيساً على صدوره من وكيل نيابة مركز أسوان لضبط جريمة وقعت بدائرة مركز أدفو، وأن وكيل النائب العام الذى أصدر الإذن لم يكن وقت إصداره وكيلاً نيابة أسوان الكلية وإنما كان منتدباً للعمل نيابة مركز أسوان. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه بعد أن بين الواقعة وساق الأدلة التى صحت لديه على ثبوتها فى حق الطاعن

عرض للدفع ورد عليه بقوله " وحيث أنه عن الدفع بطلان إذن التفويض لصدوره من وكيل نيابة غير مختص فمردود عليه بأن الثابت بأوراق الدعوى أن وكيل النيابة الذى أصدر الإذن كان وكيلًا بالنيابة الكلية وقت إصداره الإذن وإختصاصه يشمل دائرة نيابات محافظة أسوان مما يكون معه من أصدر الإذن مختصاً بإصداره.. " وهو ما يبين منه أن الحكم لم يفتن لرمى دفاع الطاعن أن وكيل النيابة الكلية كان متنبهاً وكيلًا لنيابة مركز أسوان عندما أصدر الإذن، ولما كان هذا الدفاع جوهرياً فى الدعوى إذ قد يتغير بتحقيقه وجه الرأى فيها متى ثبت أن نذبه للعمل بنيابة مركز أسوان لم يكن بالإضافة إلى عمله بالنيابة الكلية، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور.

الطعن رقم ٦٧٤٥ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٦١٢ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٣

من المقرر أنه يشترط فى الدفاع الجوهري كما تلتزم المحكمة بالإلتفات إليه والرد عليه، أن يكون مع جوهريته جدياً وأن يشهد له الواقع وبسأنده، أما إذا كان عارياً من دليله فلا تثريب على المحكمة إن هى إلتفتت عنه لما إرتأته من عدم جديته، وعدم إستاده إلى واقع يظهره ولا يعيب حكمها خلوه من الرد عليه، وحسبه أن يورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه على ما إستخلصته من وقوع الجريمة المسندة إلى الطاعن.

الطعن رقم ٨٤٣ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٦٩١ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢٦

لما كان الحكم قد عرض إلى طلب المدافع عن الطاعن نذب مكتب خبراء وزارة العدل لتحقيق مفردات ثروة زوجة هذا الأخير وبيان مصادرها وأطرحه على سند من القول بتواتر أدلة الثبوت فى حقه. لما كان ذلك، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن أثار فى دفاعه أن زوجته تمتهن حياكة الملابس منذ سنة ١٩٦٣ وأن إيرادها من هذه المهنة ومن بيع ماشية مملوكة لها فضلاً عن عائد ما كان يتم شراؤه من أرض زراعية هو مصدر زيادة الثروة محل الإتهام، وكان الحكم قد عول - ضمن ما عول عليه - فى إطراح هذا الدفاع على ما أورده من أن ذلك الإيراد مهما بلغ قدره لا يتناسب البتة مع تلك الزيادة وذلك دون أن يحدد مقدار الإيراد سالف الذكر ويبين مفردات الأقطان الزراعية المشروء على مدى الحقبة الزمنية التى تحققت فيها الزيادة ويعين الثمن المدفوع فى كل صفقة منها بدلاً من إيراد قيمتها جملة حتى يبين وجه إستدلالة على ما جهله، فإن ما أورده الحكم فى المساق المتقدم لا يصلح رداً على دفاع الطاعن ولا يواجه طلب التحقيق المتعلق به. لما كان ما تقدم، وكان الدفاع المسوق من الطاعن بعد - فى صورة الدعوى المطروحة دفاعاً جوهرياً لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى ويؤتب عليه - لو صحح - بتغير وجه الرأى فيها، وإذا لم تقسطة المحكمة حقه وتعنى بتحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه، واقتصرت فى هذا

الشأن على ما أورده في حكمها لإطراح ذلك الدفاع من أسباب لا تؤدي إلى النتيجة التي رتب عليها فإن الحكم المطعون فيه يكون معيياً بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن.

الطعن رقم ٨٧٤ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٧٠٥ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٣١

لما كان بين من الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه - أنه أثبت بمدوناته أن الطاعن الأول هو الذي كان موجوداً بالغل وقت الضبط، وأنه قرر أن الغل مملوك للطاعن الثاني الذي قرر لدى سؤاله بأنه كان متغيياً عن الغل في يوم الضبط كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أثبت تقديم الطاعن الثاني شهادة طبية تدليلاً على مرضه وملازمته الفراض في الفترة التي يدخل ضمنها تاريخ الضبط وتمسكه بانضباط حكم المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥، عرض الحكم لتفسير حكم هذه المادة والأثر المترتب على ثبوت تغييب صاحب الغل أو استحالة المراقبة عليه من وجوب الحكم عليه بعقوبة الغرامة فحسب، إلا أنه تخلص إلى تأييد الحكم المستأنف في خصوص ما قضى به عن التهمة الأولى بمعاينة الطاعنين بالحس والغرامة معاً وذلك دون أن يدل برأى فيما تمسك به الطاعن الثاني من دفاع على ما سلف إيراده، ودون أن يعنى بتحقيقه على الرغم من أنه يعد - في خصوصية هذه الدعوى - دفاعاً هاماً ومؤثراً في مصيرها، مما كان يقتضي من المحكمة أن تمحصه لتقف على مدى صحته بلوغاً إلى غاية الأمر فيه، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور في التسبيب فضلاً عن التناقض مما يتعين معه نقضه والإحالة بالنسبة إلى الطاعن الثاني، وأيضاً بالنسبة إلى الطاعن الأول لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة، وذلك دون حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى.

الطعن رقم ٩٥١ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٧٣٠ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢

لما كان الدفاع الذي أبداه الطاعنان في الدعوى المطروحة - على ما سلف بيانه - يعد دفاعاً جوهرياً لتعلقه بالدليل المقدم فيها والمستمد من أقوال شاهد الإثبات واعتراف المحكوم عليهما الأول والخامس ومن تقرير الصفة التشريعية، وهو دفاع قد يبنى عليه - لو صح - تغير وجه الرأي في الدعوى مما كان يقتضي من المحكمة وهي تواجه مسألة تحديد وقت الوفاة وهي مسألة فنية بحث أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها بتحقيق هذا الدفاع الجوهري عن طريق المختص فياً وهو الطبيب الشرعي، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيياً بالقصور فندلاً عن الإخلال بحق الدفاع ولا يقدح في هذا أن يسكت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة، ذلك بأن منازعة الطاعنين في تحديد الوقت الذي وقع فيه الحادث وحدثت فيه الوفاة يتضمن في ذاته المطالبة الجازمة بتحديدته والرد عليه بما يفنده ولا يرفع هذا العوار ما أورده الحكم من رد قاصر لا يغني في مقام التحديد لأمر بتطلبه ذلك أنه إذا كان

الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدللية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث إلا أن هذا مشروط بأن تكون المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحث التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقاً لإبداء الرأي فيها كما هو واقع الحال في خصوصية الدعوى المطروحة.

الطعن رقم ٢٢٧٩ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١٠٣٠ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/١

لما كان الين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن الدفاع عن الطاعن قد أثار في مذكراته المقدمة منه أن تحرير الشيك - موضوع الدعوى - قد تم عن طريق مشوب بجرمة نصب، ذلك أن الطاعن حور الشيك مبلغ ٢٤٠٠ جنيه مقدماً لثمن شراء قطعة أرض من جمعية تعاونية لتقسيم الأراضي وبناء المساكن ثم تبين له أن المدعية بالحقوق المدنية - عضو مجلس الإدارة - وزوجها - رئيس الجمعية - لا يمتلكانها وليس لها حق التصرف فيها وقد عجزا عن تسجيلها باسم الجمعية - فاضطر - حامية ماله - أن يوقف صرف الشيك، ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة - الذى دان الطاعن أخذاً بأسبابه دون أن يعرض أيهما لما أبداه الطاعن فى مذكراته وكان دفاع الطاعن آنف اليان - وفى خصوص الدعوى المطروحة - هاماً وجوهرياً لما يترتب عليه من أثر فى تحديد مسؤوليته الجنائية مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له استقلالاً وأن تستظهر هذا الدفاع وتمحص عناصره كشفاً لدى صدقه وأن ترد عليه بما يدفعه إن إرتأت إطراره أما وقد أمسكت عن ذلك، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع مما يتعين نقضه بغير حاجة إلى بحث بالي أوجه الطعن الأخرى. ولما كان هذا الطعن لثاني مرة، فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع.

الطعن رقم ٥٩١٠ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٢٨٦ بتاريخ ١٩٨٤/٣/١٥

لما كان حق الحبس المقرر بمقتضى المادة ٢٤٦ من القانون المدنى يبيح للطاعن الإمتناع عن رد الشئ "مواد البناء" حتى يستولى ما هو مستحق له من أجر ما أقامه من بناء وهو من شأنه - إن صح وحسنت نيته - إنعدام مسؤوليته الجنائية بالتطبيق لأحكام المادة ٦٠ من قانون العقوبات فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل تحقيق دفاع الطاعن فى هذا الصدد، وهو دفاع جوهرى من شأنه - إن صح - أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى، ولم يستظهر مدى جديته ولم يعرض لما قدمه الطاعن من مستندات رغم تمسكه بدلتها على إنتفاء الجرمة المسندة إليه وإجترأ فى إدانته بمجرد القول بأنه تسلم مواد البناء وإمتنع عن تسليمها للمجنى عليها رغم إنذاره يكون قاصراً فى بيان أركان جريمة التهديد لأن مجرد الإمتناع عن رد مواد البناء محل الإتهام مع ما أبداه الطاعن تبريراً لذلك لا يكفى لإعتباره مبدأً والقول بقيام القصد الجنائى لديه وهو إنصراف نيته إلى إضافة مواد البناء إلى ملكه وإختلاسها إضراراً بالمجنى عليها.

الطعن رقم ٦٦٩٢ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٩٢٥ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٠

لما كان دفاع الطاعن - على ما بين من مدونات الحكم الابتدائي - القائم على أنه مجرد سائق للسيارة النقل وأن المضبوطات خاصة بآخر فر هارباً وقت الضبط يظاهاه ما أثبتته مفتش التموين بمحضر الضبط من أن آخرين قفزوا من السيارة ولفروا هاربين وقت الضبط. وكان هذا الدفاع يعد فى خصوص هذه الدعوى دفاعاً جوهرياً لأنه لو ثبت لزوب عليه إنتفاء الركن المعنوى للجريمة، وكان الحكم قد أطلق القول بإتجار الطاعن فى الدقيق مجرد إقراره بأنه قائد السيارة النقل مما مفاده أنه لم يفطن إلى أن هذا الدفاع يتعلق بركن أساسى للجريمة وأن ما أورده لا يصلح رداً عليه ومن ثم فإن الحكم يكون معيأ بالقصور مما يستوجب نقضه والإحالة دون حاجة لبحث باقى ما يثيره الطاعن فى طعنه.

الطعن رقم ٦٧٨٠ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٤٠٨ بتاريخ ١٩٨٤/٤/١٠

إن تقديم الطاعن شهادة طبية فى إحدى القضايا التى اتهم فيها تدليلاً على توافر العذر القهرى تنصرف دلالاته إلى كافة القضايا التى اتهم فيها الطاعن والمنظورة أمام المحكمة بذات الجلسة ما دام قد أثبت بمحضرها تمسكه بهذا الدفاع.

الطعن رقم ١٠١١ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٨٢٩ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٦

١) إن الشارع إذ عاقب فى المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب المخدر فى الأصل هو إستيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظاً فى ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد إستورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجمركى لقصداً من الشارع إلى القضاء على إنتشار المخدرات فى المجتمع الدولى، وإذ كان إستيراد المواد المخدرة لا يعدو فى واقع الأمر أن يكون حيازة مصحوبة بالنقل عبر الحدود إلى داخل أراضى الجمهورية فهو لى مدلوله القانونى الدقيق ينطوى ضمناً على عنصر الحيازة إلى جانب دلالاته الظاهرة عليها. وكان لا يشترط لإعتبار الجانى حائزاً لمادة مخدرة أن يكون محزراً مادياً للمادة المخدرة بل يكفى لإعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطاً عليها ولو لم تكن فى حيازته المادية أو كان الخرز للمخدر شخصاً غيره وكانت المادة ٣٩ من قانون العقوبات إذ نصت على أن يعتبر فاعلاً فى الجريمة من يدخل فى إرتكابها إذا كانت تتكون من جملة أعمال لياتى عمداً عملاً من الأعمال المكونة لها فقد دلت على أن الجريمة إذ تركبت من عدة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقاً لحقة تنفيذها فإن كل من تدخل فى هذا التنفيذ بقدر ما يعد فاعلاً مع غيره فيها ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تحت بفعله واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها متى وجدت لدى

الجاني نية التدخل تحقيقاً لغرض مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة بحيث يكون كل منهم قد قصد قصد الفاعل معه في إيقاع تلك الجريمة المعنية وأسهم فعلاً بدور في تنفيذها.

(٢) من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يוכל الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وأن القانون لا يشترط شكلاً معيناً لإذن التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملاً أو صفته أو صناعته أو محل إقامته ولا الخطأ في اسمه طالما أنه الشخص المقصود بالإذن.

(٣) من المقرر أن الدفع بصدر الإذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعاً موضوعياً يكفي للرد عليه إطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن أخذاً منها بالأدلة السانفة التي أوردتها وكان الحكم المطعون فيه قد رد على هذا الدفع بقوله " وحيث أنه بالنسبة للدفع بطلان القبض والتفتيش لحصولهما قبل صدور إذن النيابة العامة فمردود عليه بأن الثابت من أوراق الدعوى وأقوال شهود الإثبات الذين تظمن المحكمة إلى أقوالهم أن إذن النيابة قد صدر في الساعة السادسة من مساء يوم..... وأن الضبط والتفتيش قما في الساعة السابعة والنصف من مساء نفس اليوم ومن ثم لا تعول المحكمة على هذا الدفع الذي جاء قولاً مرسلاً عارياً من دليله ". وكان ما رد به الحكم على الدفع سالف الذكر سائناً لإطراحه، فإن نعى الطاعنين المذكورين على الحكم في هذا الشأن يكون على غير أساس.

(٤) من المقرر أن القانون وإن أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظرف التي وقعت فيها وأن يورد مؤدى الأدلة التي إستخلص منها الإدانة حتى يتضح وجه إستدلاله بها وسلامة مأخذها إلا أنه لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة والظروف التي وقعت فيها.

(٥) التفتيش المخطور هو الذي يقع على الأشخاص والمساكن بهر مجر من القانون، أما حرمة الجراج لمستعدة من إتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه، وإذن فما دام هناك أمر من النيابة العامة بتفتيش أحدهما أو كليهما فإنه يشمل بالضرورة ما يكون متصلاً به والجراج كذلك، لما كان ذلك، فإن إطلاق القول ببطلان تفتيش الجراج لعدم التنصيص عليه صراحة في الأمر يكون على غير سند من صحيح القانون.

(٦) متى كان البين من الحكم المطعون فيه أنه قد صدر إذن من النيابة بتفتيش شخص ومسكن الطاعن الأول فضلاً عن السيارة المبين رقمها بالحكم، فإن تفتيش الجراج الخاص به سواء أكان ملحقاً بمسكنه أم غير ملحق به - يكون صحيحاً، ومن ثم فلا جدوى للطاعنين الأول والثاني من نعيهما على الحكم عطاءه فيما أسنده إلى معايينة النيابة من أن الجراج ملحق بالمسكن، إذ يفرض وقوع الحكم في هذا الخطأ المدعى به فإنه لا يعيبه لما هو مقرر من أن الخطأ في الإسناد الذي يعيب الحكم هو الذي يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت إليها.

٧) لما كان من المقرر أنه وإن كان الأصل أن الأحكام في المواد الجنائية إنما تبنى على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة في الجلسة وتسمع فيها الشهود متى كان سماعهم ممكناً، إلا أن المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية - المعدلة بالقرار بقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - تحول المحكمة الإستئنافية عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك يستوى أن يكون القبول صريحاً أو ضمناً بتصريف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه، وهي وإن وردت في الباب الثاني من الكتاب الثاني من ذلك القانون الخاص بمحاكم المخالفات والجناح إلا أن حكمها واجب الإتياع أمام محاكم جنابات عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٣٨١ من القانون ذاته، وإذا كان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافعين عن الطاعنين تنازلوا صراحة بجلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٣ عن سماع الشهود إكتفاء بتلاوة أقوالهم بالرغم من حضور شاهدي الإثبات الخامس والسابع بتلك الجلسة، فإنه لا تثريب على المحكمة إن هي قضت في الدعوى دون سماع الشهود - الحاضر منهم والغائب - ومن ثم فإن معنى الطاعن الثاني على الحكم في هذا الصدد لا يكون له محل.

٨) لما كان البين من محضر جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٣ سالف الذكر أنه وإن كان الأستاذ..... الخامي قد تولى الدفاع عن الطاعنين الأول والثاني إلا أن الأستاذ..... الخامي قد صرح بترك المرافعة عن الطاعن الأول لزملائه واقتصر بعد ذلك على المرافعة عن الطاعن الثاني وحده، كما تولى عماد ثالث المرافعة عن الطاعن الأول، ومن ثم فإن كلاً من الطاعنين الأول والثاني قد إنفرد بالدفاع عنه محام تسنى له أن يبدى ما يعن له من أوجه الدفاع في نطاق مصلحة موكله الخاصة دون غيرها بما تنضى معه مظنة الإخلال بحق أيهما في الدفاع، ويضحي معنى الطاعن الثاني على الحكم في هذا الشأن غير ذي وجه.

٩) لما كان ما يثيره الطاعن الرابع من تعويل الحكم على إقراره الذي عدل عنه بالجلسة مردوداً بما هو مقرر من أن للمحكمة أن تأخذ بإقرار المتهم ولو كان وارداً بمحضر الشرطة متى إطمأنت إلى صدقه ومطابقته للواقع ولو عدل عنه في مراحل التحقيق الأخرى دون بيان السبب، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن الرابع وإن أثار أمام هيئة سابقة بجلسة ١٧ من يولييه سنة ١٩٨٣ دعوى الإكراه بالضرب ودفع المدافع عنه بتلك الجلسة بطلان الإقرار المعزى إليه للإكراه الواقع عليه، إلا أنه عاد بجلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٣ التي اختتمت بصدر الحكم المطعون فيه وقرر ما يفيد عدوله عن هذا الدفع بقوله أن بطلان الإقرار مردد وجود الطاعن حين سؤاله بإدارة المخدرات وهو مكان يوحى بالتهديد والإرهاب ومن ثم يغدو معنى الطاعن الرابع على الحكم بعدم التعرض لما أثاره من تعيب الإقرار ولا محل له، لما هو مقرر من أن مجرد تواجد المتهم أمام رجال الشرطة وخشيته منهم لا يعد قرين

الإكراه المبطل لإعترافه لا معنى ولا حكماً ما دام سلطان رجال الشرطة لم يستطل إليه بالأذى مادياً كان أو معنوياً.

١٠) لما كان من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بتقصي أسباب إعفاء المتهم من العقاب فى حكمها ما لم يدفع به أمامها، وكان بين من محضر الجلسة الأخيرة للمحاكمة أن الطاعن الرابع لم يتمسك بإعفائه من العقاب عملاً بالمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فلا يكون له أن ينعى على حكمها إغفاله التحدث عن ذلك.

١١) لما كان من المقرر أن المحكمة لا تكون ملزمة بالرد على الدفاع إلا إذا كان من قدمه قد أصر عليه. وإذا كان الطاعن الرابع لم يتمسك أمام الهيئة الجديدة التى نظرت الدعوى وأصدرت الحكم المطعون فيه بإعفائه من العقاب فلا يكون له أن يطالب هذه الهيئة بالرد على دفاع لم يبد أمامها، ومن ثم يكون منعى الطاعن الرابع على الحكم فى هذا الخصوص غير قويم.

١٢) لما كانت المادتان ٣٤، ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلتان بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ المتعلق بضمان حريات المواطنين - قد أجازتا لأمر الضبط القضائى فى أحوال التلبس بالجنايات أن يقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على إتهامه، فإذا لم يكن حاضراً جاز للمأمور إصدار أمر بضبطه وإحضاره كما خولته المادة ٤٦ من القانون ذاته تفتيش المتهم فى الحالات التى يجوز فيها القبض عليه قانوناً.

١٣) تقدير توافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من الأمور الموضوعية البحثية التى توكل بداءة لرجل الضبط القضائى على أن يكون تقديره خاضعاً لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع - وفق الوقائع المعروضة عليها بغير معقب، ما دامت النتيجة التى إنتهت إليها تتفق منطقياً مع المقدمات والوقائع التى أثبتتها فى حكمها، كما أن التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها.

١٤) من المقرر أن الدفع الذى تلتزم المحكمة بتحقيقه والرد عليه هو الذى يبدى صراحة أمامها دون غيره من القول المرسل الذى لم يقصد به سوى مجرد التشكيك فيما إطمأنت إليه من أدلة الثبوت، فليس للطاعن الخامس من يعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثره أمامها.

١٥) لما كان من المقرر أن محكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال المتهم على متهم آخر ولو كانت واردة فى محضر الشرطة متى إطمأنت إلى صدقها ومطابقتها للواقع ولو عدل عنها فى مراحل التحقيق الأخرى.

١٦) لما كان وزن أقوال الشاهد وتعليل القضاء عليها إنما مرجعه إلى محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض، فإن ما يثريه الطاعن الخامس فى شأن أقوال الطاعن الرابع فى حقه التى عول عليها الحكم ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارته أمام هذه المحكمة.

الطنن رقم ٣٩٥٩ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٩٤٦ بتاريخ ١٢/٢٤/١٩٨٤

لما كان بين من المفردات التى أمرت المحكمة بضمها لوجه الطنن أن الطاعة تمسكت فى مذكرتها المقدمة بدفاع حاصله أنه بعد تحرير عقد الإيجار وتوقيعه من الطرفين دفع المستأجر تلقائياً بمحض إرادته مبلغ المقدم وأنه هو الذى عرضه على الطاعة لظروف سفرها للخارج بصحبة زوجها ومن ثم فلا جريمة فى الأمر. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع لإيراد له ورد عليه - رغم ما سجلته تدويناته على لسان المستأجر من أن توقيع إيصال المقدم كان لاحقاً على عقد الإيجار - ولم يستظهر ما إذا كان دفاعاً صحيحاً أم غير صحيح ولم تتضمن مدوناته ما يدحضه رغم جوهريته إذ من شأنه لو صح أن يؤثر فى مسئولية الطاعة ويغير وجه الرأى الذى إنتهت إليه المحكمة، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور.

الطنن رقم ١١١٩ لسنة ٣ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ١٤٩ بتاريخ ٣/٦/١٩٣٣

طلب تحقيق مقدار الأرض المحجوز على زراعتها المقول بتبديدها هو طلب صريح من طلبات التحقيق التى يعين قانوناً على المحكمة الفصل فيها، والتى يترتب على إغفالها وعدم الرد عليها سلباً أو إيجاباً بطلان الحكم ونقضه متى كان تعيين هذا المقدار من الأمور الجوهرية التى تؤثر فى الفصل فى الدعوى.

الطنن رقم ١١٢٥ لسنة ٥ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٤٧٣ بتاريخ ٥/١٣/١٩٣٥

إذا كان ما دفع به الطاعن تهمة لدى المحكمة الإستئنافية دفاعاً جوهرياً يبنى عليه - لو صح - هدم التهمة المسندة إليه وجب على المحكمة أن تعرض فى حكمها لهذا الدفاع وترد عليه. فإذا أغفلت الرد عليه كان ذلك موجباً لنقض الحكم.

الطنن رقم ٦٢٠ لسنة ٦ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٥٤٤ بتاريخ ١/٢٠/١٩٣٦

إغفال الرد على طلب جوهري يقدم محكمة الموضوع يعيب الحكم ويوجب نقضه. فإذا طلب الدفاع استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته إبتغاء معرفة مبدأ ظهور أعراض التسمم على الجنى عليه، للتحقق مما إذا كان الطعام الذى تناوله من يد المتهم هو الذى سبب له التسمم أو أن ما تناوله قبل ذلك من الطعام هو الذى سببه، ولم تقل محكمة الموضوع كلمتها فى هذا الطلب، فإن حكمها يكون قاصر الأسباب متعيناً نقضه.

الطنن رقم ١٨٨١ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٨٢ بتاريخ ١٠/١٨/١٩٣٧

يجب أن يرد الحكم على ما يثار لدى المحكمة من الدفوع الجوهرية التى يتأثر بها الفصل فى القضية وإغفال الحكم الرد على هذه الدفوع يعيبه ويستوجب نقضه. فإذا تمسك الدفاع عن التهم بأن الجنى عليه قد إنعرف بالدراجة التى كان يركبها إلى مؤخر العجلة الخلفية للسيارة التى كان هو يقودها، وأن إصابة الجنى

عليه حصلت من الجهة الخلفية مما يدل على أنها نشأت عن فعل المصاب نفسه لا عن فعل سائق السيارة وكانت المعالجة مؤيدة لذلك، لإغفال الرد على هذا الدفع الجوهري، مع القضاء بإدانة المتهم، يستوجب نقض الحكم.

الطعن رقم ١٠ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٤٧ بتاريخ ١٩٣٨/١/٣١

يجب على المحكمة أن تبين في حكمها الواقعة الدعوى بياناً كافياً، كما يجب عليها أن تستعرض الواقعة برمتها وألا تخزنها تجزئة من شأنها الإخلال بدفاع المتهم وإلا كان حكمها معيياً متعيناً نقضه. فإذا كانت الواقعة، كما رواها الشهود وأثبتها حكم محكمة الدرجة الأولى قضى للمتهم بالبراءة، هي أن المتهم - وهو صائغ - باع في وقت واحد للمجنى عليه ولأخيه بحضور إبنه أحدهما وقريب لهما حلقين من الذهب متفقين في الحجم والوزن والشكل والتمن، وأن هذين الحلقين بقيا عند المشتريين وهما مقيمان بمنزل واحد تسعة شهور، ثم عاد أحدهما وأدعى أن الحلق المبيع إليه ظهر أنه من النحاس. ولدى المحكمة الإستئنافية طلب المتهم إحضار الحلق الآخر لمقارنته مع الحلق المضبوط وزناً وحجماً ليثبت من هذه المقارنة إتحادهما في جنس البضاعة لأنهما لو اختلفا في ذلك لا يتحدان في الوزن والحجم لمعايرة الثقل النوعي للذهب والنحاس أحدهما لآخر، فاقصرت المحكمة الإستئنافية في حكمها، في معرض بيان الواقعة، على ذكر واقعة الحلق المضبوط وحده، وأغفلت المقارنة التي طلب إجراؤها بين الحلقين، وأدانت المتهم - لحكمها هذا يكون معيياً لإخلاله بحق الدفاع ويتعين نقضه.

الطعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣١٧ بتاريخ ١٩٣٨/١٠/٣١

إذا استشهد المتهم على صحة دفاع قدمه لنفى التهمة عنه بدليل فنى، كالكشف الطبى، قائلًا إن فيه ما يؤيد دفاعه من أن إصابة المجنى عليه تسببت عن غير ما ينسب إليه إلى المجنى عليه وشهود الإثبات فيجب على المحكمة أن تستظهر في حكمها الذى لم يأخذ بهذا الدفع ما يفيد ردها عليه. فإذا سكت الحكم حتى عن ذكر شئ من واقع الكشف الطبى بشأن سبب إصابة المجنى عليه إن كان من طوبى، كما يقول المتهم أو من عصا، كما يقول المجنى عليه، كان حكمها معيياً متعيناً نقضه.

الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٣٢ بتاريخ ١٩٤٢/٣/٢٣

يجب أن يكون رد الحكم على ما يتمسك به المتهم من دفوع مفتدأها. فإذا كان المتهم قد تمسك أمام المحكمة بأن الميزان الذى إتهم بوجوده مزوراً عنده كان مضبوطاً ومعايراً من قبل، وأن عدم الضبط الذى يؤاخذ عليه إنما كان نتيجة خلل إعتزى الميزان بسبب نقله - وهو ثقيل الوزن كبير الحجم - من محل

وجوده إلى الخارج بواسطة مفتش الموازين أثناء التحقيق، فإنه يجب على المحكمة أن تعرض في ردها على هذا الدفع لعملية نقل الميزان في ذاتها هل الخلل قد نتج عنها أم هو كان موجوداً من قبل.

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤٢ بتاريخ ١٩٤٥/١٢/٣١

إذا كان للمتهم دفاع جدي تمسك به في جميع مراحل الدعوى، وهو أن آخرين غيره هما اللذان قتلا الجنى عليه، وطلب محاميه إلى المحكمة تحقيق هذا الدفاع، فإنه يجب على المحكمة أن تجيبه إلى تحقيقه ولا يجوز لها أن تردده بقولها إنها لا ترى محلاً لإجابته بعد ما ثبت لها من الأدلة التي ذكرتها أنه من مزاعم المتهم. إذ لا يجوز الحكم على ما يتمسك به المتهم من وجوه الدفاع بأنها غير صادقة قبل سماعها وتحصيلها، فإن سماعها قد يكون له في رأى المحكمة من الأثر ما يغير وجهة نظرها في تلك الأدلة. وخصوصاً إذا كان المتهم قد دعم دفاعه بذكر شهود سماهم ولم يكن في وسعه أن يبين مدى هذا الدفاع مقدماً حتى كانت تجوز مطالبته وحده بإقامة الدليل على صحته بإعلان الشهود الذين سماهم بالحضور إلى المحكمة. فإن هؤلاء الشهود لا يكفون بطبيعة الحال في تعرف حقيقة ذلك الدفاع الذي يتناول نطاقه بالبداية عدة عناصر جديدة من شهود ومتهمين وغير ذلك.

الطعن رقم ٣٦ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥١٥ بتاريخ ١٩٤٨/٣/١

إذا كان الدفاع عن المتهم "قائد سيارة" في حادثة قتل خطأ قد طلب إلى المحكمة الاستئنافية ندب خبير لمعرفة هل كان قائد السيارة يستطيع إيقافها على المسافة التي إنمقد إجماع الشهود على أن الجنى عليه عبر الميدان على مداها من السيارة، ولمعرفة ما إذا كان في مقدوره مع حال الميدان أن يتفادى حصول الحادث في ظروف وقوعه، فلم تجبه المحكمة إلى ما طلب ولم ترد عليه، فذلك منها قصور يجب حاكمها إذ هذا الطلب من الطلبات الهامة لتعلقه بتحقيق الدعوى لإظهار الحقيقة فيها.

الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٨١٣ بتاريخ ١٩٤٩/٣/٢٨

إذا كان المتهم قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بضرورة إحضار ملابسه من السجن الذي حفظت به عند دخوله فيه على إثر التحقيق لثبت أنه لم يكن يلبس صديرياً في الوقت الذي قال الضابط إنه ضبط فيه المخدر معه بجيب الصديري، ومع ذلك فإن المحكمة لم تجبه إلى هذا الطلب ولم ترد عليه في حكمها بإدانته، فهذا منها قصور يستوجب نقض الحكم.

الطعن رقم ١٦٥٠ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ١٨٦ بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٩

لما كان الدفاع عن الطاعنين قد قام على نفى وقوع الحادث في المكان الذي وجدت جثة الجنى عليه فيه ودلل على ذلك بشواهد منها ما أثبتته المعاينة من عدم وجود آثار ١٠٠ء في مكانها رغم أن الجنى عليه قد

أصيب بالعديد من الأعيرة التي لم تستقر بحجسه، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل دلالة ذلك وهو - فى صورة الدعوى - دفاع جوهرى لما يبنى عليه - لو صح - النيل من أقوال شاهدهى الإثبات بما كان يقتضى من المحكمة أن تفتن إليه وتعنى بتحقيقه أو ترد عليه بما ينفيه، أما وقد أغفلته جملة فإن حكمها يكون معيماً بالقصور الذى يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٣٣٤٦ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ١٥٦ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢

لما كان البين من المفردات أن الطاعن قدم مذكرة بدفاعة أمام محكمة ثانى درجة ضمنها أن إمتناع البنك عن الدفع مرجعه صدور قرار من المدعى العام الإشتراكي بالتحفظ على حساب الشركة التى يمثلها وكان البين من إفادة بنك.... أنها تضمنت أن الرصيد لم يكن يسمح بسداد قيمة أى من الشيكين موضوع الإتهام حيث تم تحويل جميع الأرصدة إلى البنك..... طبقاً لطلب مساعد المدعى العام الإشتراكي. لما كان ذلك، وكان الأمر بوضع أرصدة المتهم تحت التحفظ يوفر فى صحيح القانون قوة قاهرة يترتب على قيامها إنعدام مسئولية المتهم الجنائية عن الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات التى تقع خلال الفترة من تاريخ قرار التحفظ على أمواله حتى تاريخ الإفراج عنها، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أغفل دفاع الطاعن فى هذا الشأن على الرغم من أنه دفاع جوهرى لتعلقه بمسئولية الطاعن الجنائية والدليل عليها، فقد كان لزاماً على المحكمة أن تعرض له أو ترد عليه بما يدفعه إن رأت الإلزام عنه، أما وقد قعدت عن ذلك كلية، فإن الحكم المطعون فيه يكون فوق إخلاله بحق الدفاع مشوباً بالقصور فى إظهاره أركان الجريمة التى دان الطاعن بها - الأمر الذى يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى كما صار إثباتها فى الحكم، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإعادة.

الطعن رقم ٦٠٥٠ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٧٢ بتاريخ ١٩٨٩/١/١٢

لما كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لدفاع الطاعن سالف الإشارة، وكان الدفاع المسوق من الطاعن يعد - فى خصوص الدعوى المطروحة - هاماً وجوهرياً لما يترتب عليه من أثر فى تحديد مسئوليته الجنائية مما كان يتعين معه على المحكمة أن توقف الدعوى الماثلة، حتى يفصل فى جنحة التبييد المقامة من الطاعن على ما سلف إيراد - إن تبين لها، أن محلها ذات الشيك فى الدعوى المعروضة، اعتباراً بأن الحكم فيها يتوقف على نتيجة الفصل فى الدعوى الأخرى، وتحقق به مسئولية الطاعن جنائياً أو تنفى وذلك عملاً بنص المادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية، وهو ما يتسع له وجه الطعن ويظهر المسطور فى مستداته التى حوتها المفردات المضمومة التى أفصح فى طعنه أنه تمسك بدلائنها وفقاً للإتهام المسند إليه فى الدعوى

المائلة، فإن تبين لها أن الحكم في الدعوى لا تتوقف نتيجته على الفصل في الدعوى الأخرى، كأن عليها أن تعرض لدفاعه ذاك إستقلالاً وأن تستظهره وتخص عناصره كشفاً لمدى صدقه وأن ترد عليه بما يدفعه إن ارتأت إطراره، أما وقد أمسكت عن ذلك، فإن حكمها يكون مشوباً بمخالفة القانون وبالقصور في السبب فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع بما يعميه ويوجب نقضه والإعادة فيما قضى به في الدعويين الجنائية والمدنية.

الطعن رقم ٤٦٨٣ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٧٦٢ بتاريخ ١٩٨٥/٦/٦

حيث أنه ولن كان الأصل أن المحكمة لا تلزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة إلا أنه يتعين عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألتم بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها، لما كان ذلك وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه أهد الحكم الابتدائي بالإدانة لأسبابه - وإن أوقف تنفيذ العقوبة - دون أن يعرض لدفاع الطاعن إيراداً له ورداً عليه رغم جوهريته لإتصاله برواقعة الدعوى وتعلقه بموضوعها وبحقيق الدليل فيها ولو أنه عنى ببخسه وتخصيصه ولخص المستندات التي إرتكز عليها بلوغاً إلى غاية الأمر فيه لجاز أن يتغير وجه الرأي في الدعوى ولكنه إذ أسقطه جملة ولم يورده على نحو يكشف عن أن المحكمة أحاطت به وأقسطته حقه فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يطله ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٥١٧٦ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٨٥٠ بتاريخ ١٩٨٥/١٠/١٣

لما كان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش قد نص في المادة الأولى منه على أن تستبدل بالفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش النص الآتي " ويفرض العلم بالغش والفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين ما لم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة " ومؤدى هذا التعديل أن المشرع أعفى التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية متى أثبت أنه لا يعلم بغش أو فساد هذه المواد التي يعرضها للبيع وأثبت مصدر هذه المواد الفاسدة أو المغشوشة. كما نص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ - بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها - في المادة الثانية منه على أنه " يحظر تداول الأغذية في الأحوال الآتية ١ " إذا كانت غير مطابقة للمواصفات الواردة في التشريعات النافذة " ٢ " إذا كانت غير صالحة للإستهلاك الآدمي " ٣ " إذا كانت مغشوشة ". ثم جرى نص المادة ١٨ منه على أنه " يعاقب من يخالف أحكام المواد ٢، ١٠، ١١، ١٢، ١٤، ١٤ مكرراً والقرارات المنفذة لها بعقوبة المخالفة وذلك إذا كان المتهم حسن النية ويجب أن يقضى الحكم بمصادرة المواد الغذائية موضوع الجريمة ". لما كان ذلك

وكان بين من المفردات المضمومة أن المدافع عن الطاعن قدم أمام درجتي القاضى حافظنى مستندات ضمنها صور لفواتير صادرة من شركة بيرة الأهرام تفيد أن زجاجات البيرة من منتجات الشركة. وضمن مذكرته المقدمة لمحكمة ثانى درجة دفاعه القائم على أن المضبوطات ترد إليه من شركة بيرة الأهرام مصنعة وفى زجاجات مغلقة ودفع بعدم علمه بالفش، وهو دفاع جوهرى كان يتعين على المحكمة أن تنقصه وتقول كلمتها فيه إذ قد يرتب على نتيجة تحقيقه أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى أما وهى لم تفعل، فإن حكمها يكون معيياً بما يستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٦٩٩ بتاريخ ١٦/٥/١٩٨٥
لما كان طلب الدفاع فى ختام مرافعته البراءة أصلياً وإحتياطياً إجراء تحقيق معين يعتبر طلباً جازماً تلزم المحكمة بإجابهته متى كانت لم تنته إلى القضاء بالبراءة. لما كان ذلك، وكان يبين من الرجوع إلى محاضر جلسات المحاكمة أن الحاضر مع الطاعن طلب نذب غير حساسى لتحقيق واقعة الاختلاس بالانتقال إلى شركة الغزل والنسيج بدمياط والإطلاع على دفاترها ومستنداتها لبيان كمية الأقطان التى أرسلت منها إلى الشركة المجنى عليها وتلك التى وردت إلى الأخيرة فى تاريخ الواقعة وانتهى فى مرافعته أنه يطلب أصلياً البراءة وإحتياطياً يصمم على طلبه، إلا أن المحكمة أغفلته ولم تستجب إليه وقضت فى الدعوى بحكمها المطعون فيه دون أن تعرض له إيراد ورداً، لما كان ذلك، وكان دفاع الطاعن الذى تمسك به وأصر عليه فى ختام مرافعته يطلب نذب غير حساسى لتحقيق واقعة الاختلاس يعد - فى صورة هذه الدعوى - دفاعاً جوهرياً إذ يرتب عليه - لو صح - تغيير وجه الرأى فيها، فقد كان لزاماً على المحكمة أن تحققه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه، أو ترد عليه بأسباب سائغة تؤدى إلى إطراره أما وهى لم تفعل فقد بات حكمها مشوباً بالإخلال بحق الدفاع والقصور لما يهيمه ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٩١٦ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ١١٠٦ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٨٥
إن طلب الدفاع فى ختام مرافعته البراءة أصلياً وإحتياطياً سماع شاهد إثبات أو إجراء تحقيق معين يعتبر طلباً جازماً تلزم المحكمة بإجابهته متى كانت لم تنته إلى البراءة.

الطعن رقم ٣٥١٣ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ١٤ بتاريخ ١/١/١٩٨٦
إن الدلع بإختلاف وزن ما جرى تحليله عما أرسل إلى التحليل إختلافاً ملحوظاً. هو دفاع جوهرى. إذا كان الواقع يشهد له ويظهره.

الطعن رقم ٧٠٦٨ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٣٧٧ بتاريخ ١١/٣/١٩٨٦

لما كان الدفع بطلان إجراءات التسجيل - وفي صورة الدعوى - يعد دفاعاً جوهرياً لإتصاله بمشروعية مصدر الدليل المطروح فيها - بما كان يتعين على المحكمة أن تعرض له وتعنى بتحميصه وتقسطه حقه فتأخذ به أو تفنده بأسباب سائقة، أما وهى لم تفعل وأغفلت ذكره إيراداً له أو ردّاً عليه رغم أنها عولت على الدليل المستمد منه فإن حكمها يكون معيماً بالقصور.

الطعن رقم ٧٠٧٩ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٤١٢ بتاريخ ١٣/٣/١٩٨٦

من المقرر أن تقدير جديّة التحريات وكفايتها لتسويغ إصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكولاً إلى سلطة التحقيق التى أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع بطلان هذا الإجراء فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وأن ترد بالقبول أو الرفض وذلك بأسباب سائقة، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد عول في رفض الدفع بطلان الإذن بالتفتيش لعدم جديّة التحريات على القول بأن ضبط المخدر في حيازة الطاعن دليل على جديّة التحريات وهو ما لا يصح ردّاً على هذا الدفع ذلك بأن ضبط المخدر هو عنصر جديد في الدعوى لاحق على تحريات الشرطة وعلى إصدار الإذن بالتفتيش بل أنه هو المقصود بذاته بإجراء التفتيش فلا يصح أن يتخذ منه دليلاً على جديّة التحريات السابقة عليه لأن شرط صحة إصدار الإذن أن يكون مسبوقاً بتحريات جديّة ويرجح معها نسبة الجريمة إلى المأذون بتفتيشه، مما كان يقتضى من المحكمة - حتى يستقيم ردها على الدفع - أن تبدى رأيها في عناصر التحريات السابقة على الإذن دون غيرها من العناصر اللاحقة عليه وأن تقول كلمتها في كفايتها أو عدم كفايتها لتسويغ إصدار الإذن أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيماً بالقصور والفساد في الاستدلال.

الطعن رقم ٤٨٤٤ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٨٨٧ بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٨٧

القانون لا يتطلب في عاهة العقل أن يفقد المصاب بها الإدراك والتمييز معاً وإنما تتوافر بفقد إحدهما أو كلاهما، وكانت الطاعة قد نعت على المجنى عليه عدم القدرة على الشهادة لإصابته بمحرض عقلي. وقرر المجنى عليه عند سؤاله أمام محكمة أول درجة، إنه مصاب بحالة ضيق نفسي. وقدم صورة ضوئية لإخطار بإصابته بعجز جزئي مستديم، لم يبين كنهه وإذا كان ذلك، وكانت المحكمة على ما يبين من الأوراق ومدونات الحكم، قد قعدت عن تحقيق قدرة المجنى عليه - كشاهد - على التمييز، أو بحث خصائص إرادته وإدراكه العام إستينافاً من تكامل أهليته للشهادة، وعولت - ضمن ما عولت عليه - في قضائها بالإدانة على شهادته، فإن ذلك يصم حكمها بالقصور في التسيب والإخلال بحق الدفاع، بما

يطلبه، ولا يعصمه من هذا البطلان أن يكون قد عول في الإدانة على أدلة أخرى، لما هو مقرر من أن الأدلة في المواد الجنائية ضمايم متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي، بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعلل التعرف على مبلغ ما كان لذلك من أثر في عقيدة المحكمة في الرأي الذي انتهت إليه، أو التعرف على ما كانت تنتهي إليه لو أنها تفلطت إلى أن هذا الدليل غير قائم.

الطعن رقم ٥٥٩٠ لسنة ٥٧ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ١٣٨٦ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٩

لما كانت المادة ٣٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " إذا ثبت أن المتهم غير قادر على الدفاع عن نفسه بسبب عاهة في عقله طرأت بعد وقوع الجريمة يوقف رفع الدعوى عليه أو محاكمته حتى يعود إليه رشده. ويجوز في هذه الحالة للقاضي التحقيق أو للقاضي الجزئي كطلب النيابة العامة أو المحكمة المنظورة أمامها الدعوى إذا كانت الواقعة جنائية أو جنحة عقوبتها الحبس، إصدار الأمر بمحجز المتهم في أحد أحوال المعدة للأمراض العقلية إلى أن يقرر إخلاء سبيله "، وكان الشارع إنما يستهدف من هذا النص تحقيق مبادئ العدالة وتقديس حق الدفاع أثناء التحقيق والمحاكمة وكفالاته في كلتا الحالتين بصورة حقيقة حاسمة، إذ أن المتهم هو صاحب الشأن الأول في الدفاع عن نفسه وما كان النص على وجوب تنصيب محام له في مواد الجنائيات وإجازة ذلك له في مواد الجنح والمخالفات إلا لمعاونته ومساعدته في الدفاع فحسب، وبالتالي فإذا ما عرضت له عاهة في العقل بعد وقوع الجريمة المسندة إليه فإنه ولو أن مسئوليته الجنائية لا تسقط في هذه الحالة إلا أنه يتعين أن توقف إجراءات التحقيق أو المحاكمة حتى يعود إليه رشده ويكون في مكانه المدافعة بذاته عن نفسه فيما أسند إليه وأن يسهم مع وكيله المدافع عنه في تخطيط أسلوب دفاعه ومرافاه وهو متمتع بكامل ملكاته العقلية ومواهبه الفكرية، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل دفاع الطاعن بأنه كان مصاباً أثناء محاكمته بمرض عقلي طرأ بعد وقوع الجرائم المسندة إليه من شأنه إعجازه عن الدفاع عن نفسه ولم يعن بتحقيق هذا الدفاع بلوغاً إلى غاية الأمر فيه أو يرد عليه بما ينفيه، يكون فوق ما ران عليه من القصور في القصور في التسيب مشوباً بالإخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه والإحالة.

* الموضوع الفرعي : دفاع غير جوهري :

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٠ مكتب فني ١ صفحة رقم ٣٨٦ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٦

إنه وإن كان القانون يوجب سماع ما يذليبه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أن للمحكمة إذا ما وضحت لها الواقعة أو كان الأمر المطلوب إليها تحقيقه غير منتج في الدعوى أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين في حكمها أسباب رفضها الطلب الذي يقدم إليها. فإذا كانت إدانة المتهم قد بنيت على أنه وهو وقاد للقطار

الذى حصلت فيه السرقة قد إتفق مع سائقه وسائر المتهمين على إيقاف سيره ثم أوقفه حتى تمكن المتهمون من إنزال الأشياء التى سرقوها منه مما أدى إلى أن قطع القطار المسافة بين المخطتين اللتين حصلت السرقة فى مكان واقع بينهما فى مدة تزيد كثيراً على المدة المقررة، الأمر الذى يؤيد ما قرره بعض الشهود من أن وقف القطار كان متعمداً لتسهيل إتمام السرقة، وكان المتهم قد عزا تأخير القطار إلى خلل بالقاطرة وطلب ضم ملف القاطرة المذكورة لتحقيق هذا الدفاع لاستجابت المحكمة لهذا الطلب ولكنها عادت وعدلت عن تنفيذ قرار الضم، بانية ذلك على ما تبين لها من أقوال من سألهم من موظفى مصلحة السكة الحديدية من أن القاطرة فى ليلة الحادث لم يكن بها خلل، فإنها لا تكون قد أخلت بحق المتهم فى الدفاع، إذ ما دام قد ثبت أن القاطرة لم يكن بها الخلل المدعى فى ليلة الحادث فإن تحرى حالتها السابقة لا يكون له محل لإنقطاع الصلة بين تلك الحالة السابقة وبين واقعة الدعوى.

الطعن رقم ٦٧ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٣٣٦ بتاريخ ١٣/٢/١٩٥٠

إذا كان المتهم فى سبيل تنفيذ تقرير الطبيب الشرعى قد قدم للمحكمة تقريراً قال إنه من غير معتمد أمام المحاكم يقطع فيه بعدم صحة رأى الطبيب الشرعى وأنه مستعد للمناقشة أمام الطبيب الشرعى والأمر يرجع للمحكمة، فإن هذا لا يصح إعتباره طلباً بل هو مجرد تفويض للمحكمة إن رأت لزوماً له، فلا تكون ملزمة بالرد عليه.

الطعن رقم ٨٠ لسنة ١ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٣٨٣ بتاريخ ٤/١/١٩٣٢

قاضى الموضوع غير مكلف أن يتبع الدفاع فى جميع ما يثيره من الأوجه، بل يكفى أن يبين الأسباب التى كون منها إعضاده وأن تكون الأسباب صحيحة واقعية وقانوناً، لإهماله الرد على بعض ما دفع به المتهم ليس من شأنه أن يعيب حكمه.

* الموضوع الفرعى : دفاع غير منتج :

الطعن رقم ٣١٥٠ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١٢٠ بتاريخ ٥/٢/١٩٦٢

إذا كان الظاهر أن ما طلبه الدفاع من ضم الدفاتر إنما كان الغرض منه ثبات حصول جرد سابق لعهددة المتهم فى ٢٥/٢/١٩٥٤، فإن هذا الطلب لا يقتضى من المحكمة عند رفضه رداً صريحاً مستقلاً مادام الدليل الذى قد يستمد منه - إن صح - ليس من شأنه أن ينفى حصول التهديد فى تاريخ لاحق وهو تاريخ الحادث أو يهدر القسوة التدللية للأدلة الأخرى القائمة فى الدعوى والنسب الصريح الحكم عن أنها أكدت لديه حصول المعجز فى عهددة المتهم.

الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٤٣١ بتاريخ ١٩٧٠/٣/٢٢
لا تريب على المحكمة إذا هى لم تحقق الدفاع غير المنتج فى الدعوى أو أغفلت الرد عليه.

الطعن رقم ١٦٥٥ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٨ بتاريخ ١٩٣٩/١١/٢٧
إن القانون يشترط فى الفقرة الأولى من المادة ٢٤٦ عقوبات لإباحة إستعمال القوة دفاعاً عن النفس أن يكون إستعمالها لازماً لدفع كل فعل يعتبر جريمة على النفس منصوفاً عليها فى قانون العقوبات ويشترط فى الفقرة الثانية لإباحة إستعمال القوة دفاعاً عن المال أن يكون إستعمالها لازماً لرد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى الأبواب : الثانى " الحريق عمداً " والثامن " السرقة والإغصاب " والثالث عشر " التخريب والتعيب والإتلاف " والرابع عشر " إنتهاك حرمة ملك الغير " من الكتاب الثانى وكذلك فى المادة ٣٨٧ فقرة أولى " الدخول فى أرض مهيأة للزراع إلخ " وفى المادة ٣٨٩ فقرة أولى وفالفة " إتلاف المنقولات ورعى المواشى بأرض الغير " من قانون العقوبات. فإذا كان كل ما وقع من الجنى عليه هو أنه حاول حل بقرة المتهم من الساقية ليمكن من إدارتها لوى أطيانه فإن إعتداء المتهم لرده عن ذلك لا يعتبر دفاعاً شرعياً فى حقه فى إدارة الساقية إتماماً لوى أرضه، لأن هذا الحق ليس مما تصح المدافعة عنه بإستعمال القوة.

* الموضوع الفرعى : دفاع فرعى - توافره :

الطعن رقم ١٦٥٦ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٨ بتاريخ ١٩٣٩/١١/٢٧
إذا كانت ظروف الواقعة كما أثبتتها المحكمة فى حكمها تدل على أن المتهمين قد تعدى كل منهما على الآخر وهدده بالقتل ثم نفذه كل فى غريمه فإن مسارعة أحدهما إلى التنفيذ وسبقه فيه لا تجعل الآخر فى حالة دفاع شرعى عن نفسه.

* الموضوع الفرعى : دفاع قانونى :

الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٦١٠ بتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٧
لا تريب على محكمة الموضوع إن هى إلتفتت عن الرد على دفاع قانونى بعيد عن محجة الصواب.

الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٥٨٦ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٩
الدفع القانونى الظاهر البطلان لا يستحق رداً خاصاً، ولا يعيب الحكم إغفال التعرض له.

الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٦٣٠ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٨
لا يعيب الحكم إلتفاته عن الرد على دفاع ظاهر البطلان.

الطعن رقم ١٤٥٣ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٢٤٥ بتاريخ ١٠/١١/١٩٦٩

لا يعيب الحكم إلفاته عن الرد على دفاع قانونى ظاهر البطلان.

*** الموضوع الفرعى : دفاع موضوعى :**

الطعن رقم ١٣٠٥ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ١٠٢ بتاريخ ٢٢/١١/١٩٤٩

إن دفاع المتهم بمحصول المحاسبة بينه وبين شريكه الجنى عليه عن مدة إدارته وتسلم هذا الأخير نصيبه فى الغلة هو دفاع موضوعى. فإذا هو سكت عن إبدائه أمام محكمة الموضوع فلا يكون له أن يبيده لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٣٦٨ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٥٠

إن الدفاع بأن التهمة ملفقة على المتهم هو من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب من المحكمة رداً صريحاً. وبكفى للرد عليه أن تكون المحكمة قد بينت أدلة البوت التى عولت عليها فى الحكم بالإدانة إذ الأخذ بتلك الأدلة يفيد ضمناً إطراح ذلك الدفاع.

الطعن رقم ١٣٦٨ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٥٣٩ بتاريخ ٢٢/١/١٩٥١

دفع المتهم بأن المنزل الذى ضبط فيه المخدر ليس له، وهو من قبل الدفاع الموضوعى الذى لا يقتضى من المحكمة رداً صريحاً، بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفاداً من الحكم بالإدانة.

الطعن رقم ١٥١٤ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ١٤٠ بتاريخ ١١/٢/١٩٥٧

مضى كان طلب المتهم إعادة المعانة لا يتجه إلى نفى الفعل المكون للجريمة ولا إثبات إستحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان مقصوداً منها إثارة الشبهة فى الدليل الذى إطمأنت إليه المحكمة فبان مثل هذا الطلب يعتبر دفاعاً موضوعياً لا يستلزم رداً صريحاً.

الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٦٨٦ بتاريخ ٢٣/٦/١٩٥٩

لا تلتزم المحكمة بالرد على كل دفاع موضوعى للمتهم - إكتفاء بأخذها بأدلة الإدانة - إلا أنها إذا ما تعرضت بالرد على هذا الدفاع وجب أن يكون ردها صحيحاً مستنداً إلى ما له أصل فى الأوراق.

الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٦٩٣ بتاريخ ١٨/١٠/١٩٦٠

ما يثيره المتهم من أنه لم يضبط بالزراعة وإنما تم ذلك داخل منزله هو دفاع موضوعى لا يستلزم من محكمة الموضوع الرد عليه استقلالاً، وإنما فيما أوردته فى شأن ظروف ضبط المتهم ومن بيان الأدلة التى أسست عليها إدانته وإطراحها لأقوال شاهد النفى - فيما أوردته من ذلك ما يكفى للرد ضمناً على دفاع المتهم.

الطعن رقم ١٤٢٨ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٨٨٧ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٦٠

إذا كان الثابت من محضر الجلسة أن المدافع عن المتهم حين تقدم إلى المحكمة بطلب معاينة وتجربة رؤية لمكان الحادث لم يقصد إلا إثارة الشبهة فى أدلة البتوت التى اطمأنت إليها المحكمة، ولم ينازع فى قوة إِبصار شهود الرؤية، فإن مثل هذا الطلب يعتبر دفاعاً موضوعياً لا يستلزم رداً صريحاً من المحكمة - بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من الحكم بالإدانة إستناداً إلى أقوال الشهود الذين اطمأنت إليهم المحكمة.

الطعن رقم ٢٣٦٤ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٤٣٩ بتاريخ ١٧/٤/١٩٦١

الدفع بأن التهمة ملققة على المتهم هو من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تسوجب فى الأصل رداً صريحاً.

الطعن رقم ٢٤١١ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٢٤٦ بتاريخ ٢٠/٢/١٩٦١

ما أثاره المتهم فى دفاعه من أن إصابة المجنى عليه كانت سابقة على الحادث وما ساقه من قرائن على ذلك إنما هو من قبيل الجدل الموضوعى الذى لا يقبل منه أمام محكمة النقض، وهو بإعتباره دفاعاً موضوعياً لم تكن المحكمة ملزمة بالرد عليه إستقلالاً إكتفاء بأدلة الإثبات القائمة فى الدعوى.

الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ٣٩٩ بتاريخ ٢٣/٤/١٩٦٢

إذا كان الحكم الطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعنين فى شأن اتجاه سير المذوف النارى فى جسم المجنى عليها ورد عليه بإنشاء قيام تعارض بين أقوال الشاهدين وما ورد بالتقرير الطبى الشرعى مؤسساً ذلك على احتمال أن تكون المجنى عليها قد تلقت لدى مفاجأتها بدخول الطاعنين وإطلاق النار عليها فتصير بذلك مسار العيار النارى فى جسمها ومؤيداً فى ذلك مما أورده التقرير الطبى من جواز حدوث إصابة المجنى عليها وفق تصوير الشاهدين، لما كان ذلك، وكان مؤدى ما أراده الحكم فى رده على دفاع الطاعنين هو أن المجنى عليها قد إلتفتت عند مفاجأتها بإطلاق النار عليها وهو معنى سائق فى تبرير ما إنتهين إليه، وكانت المحكمة غير ملزمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعية وفى كل شبهة يثيرها والرد على ذلك ما دام أن الرد مستفاد ضمناً من الحكم بالإدانة إستناداً إلى أدلة الإثبات التى أوردها الحكم لأن النعى على الحكم بالقصور فى التسبب يكون فى غير محله.

الطعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ٤٦٩ بتاريخ ٢١/٥/١٩٦٢

إذا كان التهم " الطاعن " لم يتمسك بالدفاع الموضوعى - الخاص بالإدعاء بتزوير الورقة - أمام المحكمة الإستئنافية، فإنه لا يجوز له بعد ذلك إثارة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٥٥٤ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١٧٢ بتاريخ ١٩٦٢/٢/٢٠

إذا كان المتهم " الطاعن " قد طلب فى مذكرته المقدمة بمجلسة المرافعة - والتي تعتبر متممة لدفاعه الشفوى - معانة المضبوطات " وهى قطعتان من النحاس " للتحقق من ثقل وزنها بحيث يستحيل عليه حملها بالكيفية التى صورها الشهود وإخفاؤها فى الحقيبة الصغيرة التى قيل بضبط المسروقات فيها، فإن عدم إجابة هذا الطلب مع أهميته أو الرد عليه بما يدفعه هو مما يعيب الحكم بالقصور والإخلال بحق الدفاع. ولا يقدح فى ذلك أن تلك المذكرة لم توجد بين المفردات التى أمرت محكمة النقض بضمها تحقيقاً لوجه الطعن، إذ الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن المتهم " قد قدم مذكرة للمحكمة بعد انتهاء مرافعته " ومن ثم فإنه لا وجه للمنازعة فيما يقول الدفاع إنه أورد تلك المذكرة من طلب إجراء التجربة المشار إليها - مادام الظاهر يسانده.

الطعن رقم ٩٩٠ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٩٨٣ بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٢٤

بشروط لى تكون محكمة الموضوع ملزمة بالرد على أوجه الدفاع الموضوعية التى تثار على وجه الجزم فى أثناء المرافعة وقبل إقفال بابها، أن يكون الدفاع ظاهر التعلق بموضوع الدعوى - أى أن يكون الفصل فيه لازماً للفصل فى الموضوع ذاته ومتجاً فيه.

الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٣٦٢ بتاريخ ١٩٦٤/٥/١١

من المقرر أنه متى كان طلب المعانة لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات إستحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان مقصوداً به إثارة الشبهة فى الدليل الذى إطمأن إليه المحكمة - فإن مثل هذا الطلب يعتبر دفاعاً موضوعياً لا تلزم المحكمة بإجابته.

الطعن رقم ١٨٤٦ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٠١ بتاريخ ١٩٦٧/١/٣٠

من المقرر أن أوجه الدفاع الموضوعية لا تستلزم من الحكم رداً صريحاً، بل يكفى أن يكون الرد مستفاداً من الحكم بالإدانة إستناداً إلى أدلة البوت التى أوردتها.

الطعن رقم ٩٩٨ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٧٢٩ بتاريخ ١٩٦٨/٦/١٧

الدفع بتفليق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب فى الأصل رداً صريحاً.

الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٥٥٩ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٩

١) من المقرر أن سكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يصح أن يبنى عليه طعن ما دامت المحكمة لم تمنعه من مباشرة حقه فى الدفاع. ولما كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن المقارنة التى أجرتها المحكمة بين

الطاعين وشقيهما قد جرت بحضور المدافع عنهما وأن ما أثبتته من أنه يقرب منهما طولاً وشكلاً لم يكن موضعاً لإعراض من جانبهما ولم يثر الدفاع بشأنه أية مناقشة فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص لا يكون له محل.

(٢) سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجانى فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضى منها إستخلاصاً.

(٣) يكفى لتحقيق ظرف الرصد مجرد تربص الجانى للمجنى عليه مدة من الزمن طالت أو قصرت من مكان يتوقع قدومه إليه ليتوصل بذلك إلى مفاجاته بالإعتداء عليه.

(٤) البحث فى توافر ظرف سبق الإصرار والرصد من إطلاقات قاضى الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلاً مع ذلك الإستنتاج.

(٥) لا يشترط فى الدليل فى المواد الجنائية أن يكون صريحاً ودالاً مباشرة على الواقعة المراد إثباتها بل يكفى أن يكون إستخلاص ثبوتها منه عن طريق الإستنتاج مما يتكشف من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات.

(٦) قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحوس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتياها الجانى وتتم عما يضمرة فى نفسه فإن إستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية. وإذا كان الحكم قد دلى على قيام هذه النية تدليلاً سائفاً واضحاً فى إثبات توافرها لدى الطاعين. وكان البين فى مساق الحكم أن ما قاله فى معرض هذا التدليل من أن الطاعين لم يكفأ عن الإعتداء على المجنى عليه إلا بعد أن أيقنا أنهم نالا بغتتهما وأجهزا عليه، قد عنى الحكم به - على ما بين من مدوناته الكاملة - أن الطاعين لم يكفأ عن الإعتداء على المجنى عليه إلا بعد أن أيقنا أنهما حققا قصدتهما من الإجهاز عليه بما أحدثاه من إصابات من شأنها أن تؤدى إلى الوفاة وهو ما يتسق مع ما ذكره فيما أورده بياناً لواقعة الدعوى من أنهما لم يكفأ عن ضربه - أى المجنى عليه - إلا بعد أن سقط أرضاً مغلوباً على أمره " وقد أحدثا به عديداً من الإصابات أودت بحياته " ومن ثم فإن ما ينمى الطاعنان على الحكم فى شأن إستدلاله على توافر نية القتل من أنه قاصر وغير سائغ يكون غير سديد.

(٧) لا مصلحة للطاعين فى النعى على الحكم بالقصور أو الفساد فى إستظهار نية القتل ما دامت العقوبة المقررة بها مبررة فى القانون حتى مع عدم توافر هذا القصد.

(٨) إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت توافر ظرفى سبق الإصرار والرصد فى حق الطاعين مما يرتب فى صحيح القانون تضامناً بينهما فى المسئولية الجنائية فإن كلاً منهما يكون مسئولاً عن جريمة القتل التى

وقعت تنفيذاً لقصدتهما المشترك الذى يتنا النية عليه باعتبارهما فاعلين أصليين طبقاً لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات يستوى فى هذا أن يكون محدث الإصابة التى أدت إلى الوفاة معلوماً ومعيناً من بينهما أو غير معلوم.

٩) من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بقول للشاهد فى أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة وأن تلتفت عما عداه دون أن تبين العلة فى ذلك ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أساس فيها.

١٠) الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام يعد من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب فى الأصل من المحكمة ردأ صريحاً ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التى يوردها الحكم.

١١) تقدير أدلة الدعوى من إطلاقات محكمة الموضوع التى لها أن تكون عقيدتها من كافة عناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث.

١٢) التناقض بين أقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دام قد إستخلص الإدانة من أقوالهم إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه.

الطعن رقم ٩٧١ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٦٨١ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٥

المحكمة ليست ملزمة بالرد على الدفاع الموضوعى الذى يقصد به مجرد التشكيك فى صحة تصوير الشاهد للواقعة حسبما إطمأنت إليها المحكمة والذى ليس من شأنه أن يؤدى بالضرورة إلى نفى وقوع الحادث أو إستحالة حصوله وفقاً لهذا التصوير.

الطعن رقم ١٠٤٤ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٧٨٨ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٠

من المقرر أن طلب المعاينة الذى لا يتجه إلى نفى الفعل المكون للجريمة ولا إلى إستحالة حصول الواقعة - كما رواها الشهود - بل كان مقصوداً به إثارة الشبهة فى الدليل الذى إطمأنت إليه المحكمة، مثل هذا الطلب يعتبر دفاعاً موضوعياً لا تلتزم المحكمة بإجابه.

الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٥٣٩ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٩

إذا كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره دفاع الطاعنين من جهلتهما بأن خراطيش السجائر كانت تحوى جواهر مخدرة ورد عليه فى قوله : " ومن حيث إنه بالنسبة لما يثيره دفاع المتهمين من أنهم لم يعلموا بأن الخراطيش سالفة الذكر كانت تحوى مخدراً فهو مردود بأن المحكمة قد إستظهرت علم المتهمين بأن الخراطيش المذكورة كانت تحوى مخدر الحشيش من ظروف الدعوى وملابساتها وكفى للدلالة على ذلك

أن يدفع لكل منهما المدعو..... مبلغ خمسون جنهما وأن يمنحهما حق الإقامة شهر ونصف في شقة مفروشة بالزيتون على الرغم من أن أحدهما لبناني والثاني مصري وأن يلبس كل منهما عند دخوله جرك القاهرة قميصاً معيناً وأن يضع كل واحد منهما نظارة خاصة ذات علامة مميزة وتستظهر المحكمة من كل هذه الدلائل والظروف مجمعة أن كلاً من المتهمين كان على علم يقيني بكنه المادة التي يحملها وأنها من المخدرات المخطور جلبها ". وكان ما أورده الحكم في رده على هذا الدفع من وقائع الدعوى وظروفها سائفاً وكافياً في الدلالة على ما إنتهى إليه من إثبات علم الطاعين بكنه المادة المضبوطة، وكان هذا الذي إستخلصه الحكم لا يخرج عن موجب الإقتضاء العقلي والمنطقي فإن ما يثبته الطاعان في هذا الشأن يكون غير سديد ولا يعدو أن يكون جدلاً في موضوع الدعوى مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٦٦٧ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٨

لا يقدح في سلامة الحكم عدم رده صراحة على ما أثاره الطاعن من دفاع موضوعى إذ يكفى أن يكون الرد عليه مستفاداً من أدلة الثبوت التي عولت عليها المحكمة.

الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٨٢١ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٩

أن القول باستمرار المرض حتى يوم التقرير بالإستئناف، هو دفاع موضوعى. ومنى كان الثابت أن الشهادة المرضية التي أرفقها الطاعن بأسباب طعنه، والتي إستند إليها فى أن مرضه قد إستمر حتى يوم التقرير بالإستئناف فى ٢ فبراير سنة ١٩٧١ محررة فى أول فبراير سنة ١٩٧١ أى أنها كانت تحت يده بجلسة ١٨ مايو سنة ١٩٧١ التى مثل فيها أمام المحكمة الإستئنافية ومع ذلك لم يقدم إليها هذه الشهادة أو يتكلم عنها أو يبدى فى محضر الجلسة أمام تلك المحكمة ما ورد منها من دفاع، فإنه لا يسوغ له من بعد ذلك أن يثبته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٧٧٣ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٠٠٤ بتاريخ ١٩٧٢/١٠/٨

- إذا كان الثابت أن الحكم الابتدائى قد حصل دفاع الطاعن القائم على أنه لم يكن قائداً للسيارة وقت الحادث ورد عليه بما يكفى لدحضه فإن تأييد الحكم المطعون فيه للحكم الابتدائى لأسبابه يفيد إطراح المحكمة لهذا الدفاع فضلاً عن أن ذلك الدفاع هو من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستلزم من المحكمة رداً لأن هذا الرد مستفاد ضمناً من قضائتها بالإدانة، إستناداً إلى أدلة الثبوت التى إقتضت بها، وكل ما يثار حول ذلك يعد من قبيل الجدل الموضوعى فى مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بلا معقب عليها من محكمة النقض.

- من المقرر أن طلب المعاينة إذا كان لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات إستحالة حصول الواقعة - كما رواها الشهود - بل كان مقصوداً به إثارة الشبهة في الدليل الذي إطمأنت إليه المحكمة فإن مثل هذا الطلب يعد دفاعاً موضوعياً لا تلتزم المحكمة بإجابه. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد عرض لطلب الطاعن إجراء معاينة مكان الحادث ورد عليه بقوله " إنه طلب المتهم الثاني "الطاعن" إنقال المحكمة لمكان الحادث الذي أبداه بالجلسة فإن المحكمة لا ترى وجهاً لإجابه إليه إذ لا يتجه هذا الطلب إلى نفي واقعة مخالفته لإشارة شرطي المرور وعدم توقعه عند مفروق الطرق حتى يخلو الطريق الرئيسي، وهي الواقعة المكونة لركن الخطأ الموجب لمسئوليته " فإن هذا حسيه ليستقم قضاؤه.

الطعن رقم ١٠٣٥ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ١٤٠٠ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/١٨
إن ما ينهه الطاعن في خصوص إلغائ الحكم عما أثاره في دفاعه عن علة إتهام المجنى عليه له، مردود بأنه لا يعدو أن يكون دفاعاً متعلقاً بموضوع الدعوى، لما لا تلتزم المحكمة بتابعة المتهم فيه والرد عليه على إستقلال، إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت الساتفة التي أوردها الحكم.

الطعن رقم ١٠٣٣ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٢٣ بتاريخ ١٩٧٥/١/١٢
من المقرر أن تقدير حالة المتهم العقلية التي يرتب عليها الإعفاء من المسؤولية الجنائية أمر يتعلق بوقائع الدعوى يتصل فيه القاضي بلا معقب طالما أنه يقيمه على أسباب ساتفة. لما كان ذلك، وكان الحكم قد أثبت في منطق سليم وبأدلة ساتفة سلامة إدراك الطاعن وقت إلقائه الجريمة ووقت إعترافه بإرتكابها ورد على ما تمسك به الدفاع بشأن حالة الطاعن العقلية، ولم ير الأخذ به وإجابه بناء على ما تحققه المحكمة من أن الطاعن وقت إرتكاب الحادث كان حافظاً لشعوره وإختياره وهي غير ملزمة بالإلتجاء إلى أهل الخبرة إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها أن تشق طريقها فيها فإن النعي على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون مقبولاً

الطعن رقم ١١ لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ١٤٠ بتاريخ ١٩٧٥/٢/١٠
من المقرر أن محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب المتهم في كل جزئية يثيرها في مناحي دفاعه الموضوعي إذ في إطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها ما يفيد إطراحها جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع حملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها إياها.

الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٣٤٥ بتاريخ ١٩٧٥/٤/٢١
من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بالرد صراحة على أوجه الدفاع الموضوعية لأن الرد عليها مستفاد من الحكم بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التي أخذ بها. ولما كان ما أثاره الدفاع من تعيب لإجراءات الضبط لعدم

رفع آثار البصمات الموجودة على الخزانة لم يقصد به سوى إثارة الشبهة في أدلة القوت التي إطمأنت إليها المحكمة فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه سكوته عن الرد صراحة على هذه الجزئية إذ أن في قضائه بإدانة الطاعن للأدلة السانعة التي أوردها ما يفيد ضمناً أنه أطرح ذلك الدفاع ولم ير فيه ما يغير من عقيدته التي خلص إليها.

الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٦ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٧١٨ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٧٦

لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يدفع الإتهام المسند إليه بما يثيره في طعنه من أن المحجوزات حدد لبيعهما مكان آخر غير مكان الحجز لم ينتقل إليه المخضر وكان هذا الأمر الذي ينزاع فيه الطاعن لا يعدو دافعاً موضوعياً كان يتعين عليه التمسك به أمام محكمة الموضوع ولا يسوغ إثارة الجدل في شأنه لأول مرة أمام محكمة النقض فإن النعي عل الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد.

الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٤٦ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٧٦٦ بتاريخ ١٨/١٠/١٩٧٦

لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة بدوريتها أن الطاعن لم يدفع الإتهام المسند إليه بما يثيره من بطلان الحجز لكونه ليس بالمدين وأنه إمتنع عن قبول الحراسة، هي أمور لا تعدو أن تكون دافعاً موضوعية كان يتعين عليه التمسك بها أمام محكمة الموضوع لأنها تتطلب تحقيقاً لا يسوغ إثارة الجدل في شأنها لأول مرة أمام محكمة النقض، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد.

الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢١٠ بتاريخ ٢٨/٢/١٩٢٩

(١) إن كل ما قصده الشارع من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ إنما هو مجرد تخفيف العبء عن محاكم الجنايات لا تغيير وصف الجريمة ونقلها من جنابة إلى جنحة بل تغيير جهة الإختصاص فقط. وذلك بإحلال محاكم الجنايات محل محاكم الجنايات في نظر بعض القضايا القليلة الأهمية التي تحكم فيها محاكم الجنايات بعقوبة الجنحة. ولا عبرة بعنوان هذا القانون لأنه ليس جزءاً منه فلا يمكن إعتباره عنصراً من عناصر تفسيره.

(٢) لمعرفة حد العقوبة التي يجوز تخفيفها في الجرائم المخالة عليها بمقتضى ذلك القانون يجب الرجوع إلى السبب الذي من أجله أحييت الجنابة إلى محكمة الجنايات. فإذا كان هو الظروف المخففة المشار إليها في المادة ١٧ ع فلا يجوز للقاضي أن ينزل عن الحد الأدنى الخاص المنصوص عنه صراحة فيها وهو الحبس ثلاثة شهور. أما إذا كان السبب هو الأعذار المشار إليها في المادتين ٦٠ و ٢١٥ ع للقاضي تمام الحرية في النزول إلى الحد الأدنى لعقوبة الحبس أي إلى أربع وعشرين ساعة.

الطعن رقم ٢١٤٣ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١١٢٤ بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٧

لما كان البين من محاضر جلسات المحكمة أن الطاعن لم يدفع الإتهام المسند إليه بما يشبهه فى طعنه من أنه مفوض من الخنى عليه..... فى صرف قيمة الشيك وأنه المستحق لقيمته وكانت هذه الأمور التى ينازع فيها لا تعدو أن تكون دافعاً موضوعية كان يتعين عليه التمسك بها أمام محكمة الموضوع لأنها تتطلب تحقيقاً ولا يسوغ الجدل فى شأنها لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٤٥٨١ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٢٥٥ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٣

نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تتأهل رداً طالما كان الرد عليها مستفاداً من أدلة البتوت التى أوردتها الحكم والتى من شأنها أن تؤدى إلى صحة ما رتبته عليها من إدانة.

الطعن رقم ٢٣٨٩ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٦٠٦ بتاريخ ١٩٣٢/١٠/٢٤

لا يجوز للمتهم أن يطعن على حكم المحكمة بمقولة إنه قصر فى بيان وقائع يدعى هو إمكان إستفادته منها ما لم يطرح هو على المحكمة هذه الوقائع ويثبت لها صحتها ويبين وجه إستفادته منها.

الطعن رقم ١٦١٣ لسنة ٤ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٤٠٦ بتاريخ ١٩٣٤/١٢/٣١

الدفع بعدم وجود ارتباط بين بعض التهمين وبين البعض الآخر فى ارتكاب فعل واحد بعينه ليس دافعاً قانونياً بل هو دفع موضوعى يجب على من يتمسك به أن يذنبه أمام محكمة الموضوع، فإذا فاتته إبداءه أمامها فلا يحق له أن يشتره أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٥١ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٢٥ صفحة رقم ٦٠١ بتاريخ ١٩٤١/١٢/٢٢

إن الدفع بأن الحارس ليس ملزماً بنقل المحجوزات إلى السوق المعلن لبيعها فيه من الدفع الموضوعية التى لا يجوز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٢٥ صفحة رقم ٦٥٧ بتاريخ ١٩٤٢/٥/٤

إذا كان المتهم لم يتمسك أمام المحكمة بأن الإقرار الذى كبه بقبوله التفيش كان لما وقع عليه من إكراه فلا يقبل منه أن يشتر ذلك أمام محكمة النقض، فإن هذا من المسائل المتعلقة بالوقائع التى يجب أن تثار أمام محكمة الموضوع حتى يمكن تحقيقها والفصل فيها.

الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٢٥ صفحة رقم ٦٩٠ بتاريخ ١٩٤٢/٦/٢٢

إنه وإن كان صحيحاً أن المرض الذى يقعد المتهم عن حضور الجلسة هو من الأعذار القهرية المتعين قبولها إلا أن مجرد إبداء هذا العذر لا يكفى، بل يجب على المحكمة أن تزنه وتقدره لتعرف ما إذا كان المرض

المدعى من شأنه أن يحول حقيقة دون حضور الجلسة لتزجّل الدعوى حتى يزول، أو أنه لم يقصد به سوى تعطيل نظر الدعوى فرفضه. وإذاً فإذا بينت المحكمة فى حكمها الأسباب التى من أجلها لم تعمل على الشهادة الطيبة التى قدمها وكيل المتهم لإثبات مرضه فلا يقبل الإعراض عليها لأن تقديرها ذلك لا يخضع لرقابة محكمة النقض.

الطنن رقم ٦٢٨ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٣٢٥ بتاريخ ١٠/٢٥/١٩٤٣

إذا كان المتهم قد دفع التهمة عن نفسه بأنه مضطهد من الضابط الذى شهد ضده لأنه كان قد قدم فى حقه شكوتين لم تكن النيابة بتحقيقهما، وأن هذا الضابط، وهو موتور، يصح أن يغالى فى الألفاظ التى أسند إلى المتهم صدورهما، فهذا دفاع موضوعى يكفى أن يكون رد المحكمة عليه مستفاداً من قضائهما بإدانة المتهم اعتماداً على شهادة هذا الشاهد، لما فى ذلك من الدلالة على أنها لم تر فى المطاعن التى وجهت إلى شهادته ما يغير الرأى الذى إنتهت إليه.

الطنن رقم ١٦٣١ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٦١ صفحة رقم ٣٢٢ بتاريخ ٦/٦/١٩٢٩

إن فقدان الشعور أو التمتع به وقت ارتكاب الجريمة أمر متعلق بالموضوع يفصل فيه قاضيه بلا رقابة محكمة النقض. ومجرد توقيع المحكمة للعقاب دليل على أنها إقتضت بأن المتهم كان متمتعاً بشعوره وبالإختيار فى عمله. وإذاً فلا يصح الطعن فى الحكم بزعم أن المتهم كان فاقداً لشعوره وقت ارتكاب الجريمة.

الطنن رقم ٣٠١٦ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٣٩٣ بتاريخ ١٥/٣/١٩٨٩

لما كان دفاع الطاعن أن مساحة الأرض المقول بحيازة المدعى بالحقوق المدنية لها تقل عن مساحة الأرض محل النزاع التى صدر بشأنها قرار قاضى الحيازة إنما هو دفاع موضوعى لا تلتزم المحكمة بالرد عليه إكتفاء بأدلة البوت التى عولت عليها فى قضائهما بالإدانة، لأن فى إلفاتها عنه ما يفيد أنها أطرحته فإن ما يشير الطاعن فى هذا الصدد من دعوى القصور فى التسيب يكون غير سديد.

الطنن رقم ٤٩٦ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٣١٦ بتاريخ ٢٢/٢/١٩٨٩

من المقرر أن حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ليس إلا تطبيقاً لمبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذى يستلزمه، وأن هذا الحق أشد ما يكون إرتباطاً بالضرورة الداعية إليه، وأن الفصل فيما إذا كانت عبارات السب والقذف مما يستلزمه الدفاع موقوف بحكمة الموضوع، وكان ما ساقه الحكم فى مقام إستخلاصه أن العبارات الواردة بالذاكرة المشار إليها تعد سباً وليست من مستلزمات الدفاع فى الدعوى التى قدمت فيها سائفاً وصحيحاً ومتفقاً مع القانون فإن منازعته فى هذا الخصوص لا تكون مقبولة.

الطعن رقم ١٨٥٦ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٥٩٠ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٩
من المقرر أن نفي التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تتأهل رداً طالما كان الرد عليه مستفاداً من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم.

الطعن رقم ٢١١٢ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٦٣٧ بتاريخ ١٩٨٩/٦/١٥
لما كان ما يثيره الطاعن من إلغائات الحكم عن أوجه دفاعه وما قدمه من مستندات تدليلاً على أنه لم يرتكب القتل المسند إليه لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تلتزم محكمة الموضوع بمتابعة التهم في مناحيها والرد على كل شبهة يثيرها، إكفاء بأدلة الثبوت التي أوردها الحكم، وفي عدم إيرادها لهذا الدفاع ما يدل على أنها أطرحته إطمئناناً منها للأدلة التي عولت عليها.

الطعن رقم ٥٨٠٥ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٨١ بتاريخ ١٩٨٩/١/١٧
من المقرر أن النعى بإلغائات الحكم عن دفاع الطاعن بأن مرتكب الجريمة شخصاً آخر مردود بأن نفي التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تتأهل رداً طالما كان الرد عليها مستفاداً من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم، هذا إلى أنه بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاءه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى التهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد إلغائه عنها أنه أطرحها.

الطعن رقم ٧٣٨٩ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٢٦٥ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٠
لما كان نعى الطاعنين الأول والثاني بإلغائات المحكمة عما ساقاه من أوجه دفاع تشهد بعدم تداخلهما في العمل الذي نسب إليهما الإخلال به لا يعدو أن يكون دفاعاً بنفى التهمة - هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تتأهل رداً طالما كان الرد عليها مستفاداً من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم.

الطعن رقم ٨٢٤٢ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٤٠٣ بتاريخ ١٩٨٩/٣/١٦
لما كان الدفع بعدم ارتكاب الجريمة وأن مرتكبها هو شخص آخر مردوداً بأن نفي التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تتأهل رداً، لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن بمقولة عدم تخلف آثار دماء من فصيلة الجنى عليها بأداة العدوان المضبوطة وبملاص الطاعن التي كان يوتديها وقت الحادث وقصر الفترة الزمنية التي ارتكب فيها الحادث وعدم مقارفته له، يتمخض دفاعاً موضوعياً في سلطة محكمة الموضوع في تقديرها أدلة الدعوى وإستباط معتقدها منها، وهو ما تستقل به ولا معقب عليها فيه أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٨٢٦٢ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٤٥ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٣

الدفع بتعذر الرزية أو بتلفيق التهمة من الدفوع الموضوعية التى لا تستوجب ردأ صريحاً من الحكم ما دام الرد مستغداً ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التى أوردتها.

الطعن رقم ١٢٤٨٢ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١١٨٧ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/١١

من المقرر أن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستأهل ردأ طالما كان الرد عليه مستغداً من أدلة الثبوت التى أوردتها الحكم، هذا إلى أنه بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه على ما إستخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه فى كل جزئية من جزئيات دفاعه، لأن مفاد إلفاته عنها أنه أطرحها، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى وإستباط معتقدها، وهو ما لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٢٤٨٧ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٢٤٦ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/١٩

لما كان الدفاع بعدم ارتكاب الطاعن للجريمة مردوداً بأن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستأهل ردأ طالما كان الرد عليها مستغداً من أدلة الثبوت التى أوردتها الحكم والتى من شأنها أن تودى إلى صحة ما رتب عليه من إدانة.

الطعن رقم ٢٤٨٧ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٦١٨ بتاريخ ١٩٨٩/٦/٦

إن ما أثاره الطاعن من دفاع بأن الجنى عليها جاوزت الستين من عمرها وميلتها لا تكون محلاً لرغبة جنسية إنما هو من قبيل الدفوع الموضوعية التى لا تستأهل بحسب الأصل ردأ صريحاً بل يكفى أن يكون الرد عليه مستغداً من الأدلة التى عولت عليها المحكمة بما يفيد إطراحها جميع الإعتبارات التى ساقها الدفاع عن المتهم لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها إياها، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يعدو أن يكون من قبيل الجدل الموضوعى لما إستقر فى عقيدة المحكمة للأسباب السانفة التى أوردتها مما لا يقبل معه إثارة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٦٩٣ بتاريخ ١٩٦٠/١٠/١٨

ما يثيره المتهم من أنه لم يضبط بالزراعة وإنما تم ذلك داخل منزله هو دفاع موضوعى لا يستلزم من محكمة الموضوع الرد عليه استقلاً، وإنما فيما أوردته فى شأن ظروف ضبط المتهم ومن بيان الأدلة التى أسست عليها إدانته وإطراحها لأقوال شاهد النفى - فيما أوردته من ذلك ما يكفى للرد ضمناً على دفاع المتهم.

الطعن رقم ٢٣٦٤ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٤٣٩ بتاريخ ١٧/٤/١٩٦١

الدفع بأن التهمة ملفقة على المتهم هو من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب فى الأصل رداً صريحاً.

الطعن رقم ٢٤١١ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٢٤٦ بتاريخ ٢٠/٢/١٩٦١

ما أثاره المتهم فى دفاعه من أن إصابة الجنى عليه كانت سابقة على الحادث وما ساقه من قرائن على ذلك إنما هو من قبيل الجدل الموضوعى الذى لا يقبل منه أمام محكمة النقض، وهو باعتباره دفاعاً موضوعياً لم تكن المحكمة ملزمة بالرد عليه إستقلالاً إكتفاء بأخذها بأدلة الإثبات القائمة فى الدعوى.

الطعن رقم ٦٢٠٨ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٤٧٤ بتاريخ ١٠/٤/١٩٨٦

من المقرر أن الطعن بالتزوير فى ورقة من أوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع التى لا تلزم بإجابه فيجوز لها ألا تحقق بنفسها الطعن بالتزوير وألا تحيله للنياحة العامة لتحقيقه وألا توقف الفصل فى الدعوى إذا ما قدرت أن الطعن غير جدى وأن الدلائل عليه واهية.

الطعن رقم ٣٨٠٧ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٩٠٤ بتاريخ ١٩/١١/١٩٨٦

لما كان طلب المعاينة الذى لا يتجه إلى نفى الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات إستحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود، بل كان المقصود به إثارة الشبهة فى الدليل الذى إطمأنت إليه المحكمة، بعد دفاعاً موضوعياً لا تلزم المحكمة بإجابه أو الرد عليه، فإن النعى على المحكمة عدم إجراء معاينة للإحراز أو الفلك المشار إليها بأسباب الطعن، لا يكون له محل.

الطعن رقم ٣٩٩٨ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٣٨ بتاريخ ٦/١/١٩٨٧

لما كان الحكم قد أفصح عن إطمئنانه إلى أن التفتيش كان لاحقاً على الإذن الصادر به وكان من المقرر أن الدفع بصدور الإذن بالتفتيش بعد الضبط إنما هو دفاع موضوعى فإنه يكفى الرد عليه إطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على الإذن أخذاً بالأدلة التى أوردتها.

الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٩٧٥ بتاريخ ١/١١/١٩٨٨

١) لما كان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالحوس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتىها الجانى وتتم عما يضمرة فى نفسه وإستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكول إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية، وكان الحكم قد إستظهر نية القتل فى حق الطاعنين بقوله "..... وقد توافرت نية القتل قبل التهمين المائلين من إستعمالهم أسلحة نارية

مششخة ذات - سرعة عالية فتاكة بطبيعتها وتصويبها إلى مواضع قاتلة بانجنى عليهم وإطلاق العديد من الأعبرة النارية عليهم قاصدين من ذلك إزهاق أرواحهم فأصابهم العديد منها بمواضع مختلفة برءوسهم وصدورهم وبطونهم وأطرافهم ولم يتركهم المتهمون إلا وهم جث هامدة فمنهم من قضى نحبه ومنهم من لم يقض لأسباب لا دخل لإرادة المتهمين فيها هي مداركتهم بالعلاج لتأكدت بذلك رغبة المتهمين فى التخلص من انجنى عليهم والدافع إلى ذلك وجود خلافات ثارية سابقة، وكل هذه الظروف المحيطة بالدعوى وتلك الأمارات والمظاهر الخارجية التى أتاها المتهمون تتم عما ضمروه فى نفوسهم من إنتواء إزهاق روح انجنى عليهم " وإذ كان هذا الذى إستخلصته المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها هو إستخلاص سائغ وكاف فى التدليل على ثبوت توافر نية القتل لدى الطاعنين فإن منعاهما فى هذا الشأن يكون على غير أساس.

٢) إن الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركناً من أركانها أو عنصراً من عناصرها، فلا يقدح فى سلامة الحكم عدم بيان الباعث تفصيلاً أو الخطأ فيه أو إبتائه على الظن أو إغفاله جملة.

٣) من المكرر أنه لا يعيب الحكم خطؤه فى الإسداد ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة.

٤) من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم متفقة مع ما إستند إليه الحكم منها.

٥) من المقرر أن محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود إن تعددت وبيان وجه أخذها بما إقتضت به بل حسبها أن تورد منها ما تظمن إليه وتطرح ما عداه، وكان يبين مما أورده الطاعنان فى أسباب طعنهما أنها متفقة فى جملتها مع ما إستند إليه الحكم منها، فلا ضير على الحكم من بعد إحالته فى بيان أقوال الشاهدين..... وإلى ما أورده من أقوال الشاهد الأول، ولا يؤثر فيه أن يكون الشاهد الثالث قد أضاف تحديداً لبعض أوصاف الطاعنين وملابسهم أو أن الشاهد الأول لم يقرر بوجود الطفلين أو أحدهما بالسيارة أو لم يقرر بذلك الشاهد الثانى أو أن الشاهد الثالث سمع حواراً بين الطاعنين يفيد الإجهاز على انجنى عليهم - على فرض صحة ذلك - إذ أن مفاد إحالة الحكم فى بيان أقوالهما إلى ما حصله من أقوال الشاهد الأول فيما إتفقوا بشأن أنه لم يستند فى قضائه إلى ما ذاد فيه الشاهد الثالث من أقوال.

٦) حق محكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد والأخذ منها بما تظمن إليه وإطراح ما عداه دون أن يعد هذا تناقضاً فى حكمها.

٧) لا يعيب الحكم ولا ينال من سلامته ما إستطرد إليه تزيداً من أن تحريات الشرطة عن الحادث لا تخرج عن مضمون ما أدلى به شهود الإثبات بالتحقيقات، إذ أن الحكم لم يكن بحاجة إلى هذا الإستطراد فى مجال

الاستدلال مادام أنه أقام قضاءه بثبوت الجريمة على ما يحمله وكان لا أثر لما تزيد إليه في منطقته أو في النتيجة التي إنتهى إليها.

(٨) من المقرر أن الحكم إذ إستظهر قيام علاقة السببية بين إصابات الجنى عليه سالف الذكر التي أورد تفصيلها عن تقرير الصفة التشريعية وبين وفاته فإنه ينحسر عن الحكم ما يثيره الطاعنان من قصور في هذا الصدد.

(٩) بحسب الحكم ما أثبتته من قيام جريمة قتل الجنى عليه الأول مع سبق الإصرار والرصد في حق الطاعنين كى يستقيم قضاؤه عليهما بالأشغال الشاقة المؤبدة، ومن ثم فلا مصلحة للطاعنين فيما ينعيه على الحكم بالنسبة لجرائم القتل والإتلاف العمدى الأخرى مادام البين من مدوناته أنه طبق نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع على الطاعنين عقوبة واحدة عن كافة الجرائم التي دانهما بها تدخل في حدود العقوبة المقررة لجريمة قتل الجنى عليه الأول.

(١٠) من المقرر أنه يكفى لتفليظ العقاب عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات أن يثبت الحكم إستقلال الجريمة المقررة عن جنائية القتل وغيرها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا في وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمن، وتقدير ذلك مما يستقل به قاضى الموضوع، فمتى قدر الحكم قيام رابطة المعاصرة الزمنية هذه فلا يجوز إثارة الجدل في ذلك أمام محكمة الموضوع.

(١١) لما كانت العقوبة الموقعة على الطاعنين تدخل في الحدود المقررة لأى من جرائم القتل العمد مع سبق الإصرار مجردة من ظرف الإلتزان فإنه لا يكون لهما مصلحة فيما أثاراه من تخلف هذا الظرف.

(١٢) من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بين تقاريرهم والفصل فيما يوجه إليها من إعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة، فلها الأخذ بما تطمئن منها والإلتفات عما عداه، كما أن هذه المطاعن لا تعدو أن تكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل المستمد من تقرير الخبير مما لا يقبل التصدى له أمام محكمة النقض.

(١٣) لما كان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعنين طلبا إستدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته أو ندب خبير آخر في الدعوى، فليس لهما من بعد النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تره من جانبها لزوماً لإجرائه بما تنحسر معه عن الحكم في هذا الشأن قالة الإخلال بحق الدفاع ويكون النعى على الحكم في هذا الصدد غير سديد.

(١٤) لما كانت المحكمة قد عرضت لما ساقه الطاعنان من دفاع مؤداه أن الجنى عليهم لم يقتلوا أو يصابوا حيث وجدت جثثهم بدليل خلو المعانية من وجود دماء في مكانها مما يهدر أقوال شهود الإثبات وأطرحته في قولها " أما المنازعة في مكان وقوع الحادث بدعوى عدم وجود آثار دماء بمكان وقوف السيارة وعدم

كفاية العثور على ثلاثة وعشرين طلقة فارغة بمكان الحادث تدليلاً على وقوعه فيه لأنها منازعة لا تنطق ومنطق الأمور ولا سند لها من الأوراق إذ ثبت بمعاينة الشرطة تحديد مكان السيارة بدقة بموقع الحادث فوق كوبرى جنابية القصر بالطريق الرأى المتفرع جزء منه إلى - الشعابنة وآخر إلى الصياد والرحمانية وإتجاه السيارة للناحية القبلية، كما ثبت بمعاينة النيابة للسيارة وجود آثار دماء غزيرة بالمقعد الخلفى وعلى الباب الخلفى وهو ما يمتشى مع طبيعة الحادث وسقوط القتلى والمصابين داخل السيارة ولا يعقل أن تملأ دماؤهم المهذرة قواعد كراسى السيارة ثم تسيل إلى خارجها تاركة أثراً بمكان وقوعها، أما الطلقات الفارغة التى عثر عليها بمكان الحادث وعددها ثلاثة وعشرين فهى كفاية لإرتكاب الحادث وفق تصوير شهود الإثبات وإحداث إصابات أجنى عليهم التى لا تعدى فى مجموعها مجموع تلك الطلقات ". وهو قول يسوغ به إطراح دفاع الطاعنين فى هذا الشأن، هذا إلى أنه لا يعدو أن يكون دفاعاً موضوعياً يكفى أن يكون الرد عليه مستفاداً من أدلة الثبوت السائغة التى أوردها الحكم ومن بينها أقوال الشهود التى إطمأت إليها المحكمة.

١٥) لما كان النعى بالثبوت الحكم عن دفاع الطاعنين بعدم ارتكابهما الجريمة وأن مرتكبها أشخاصاً آخرين مردوداً بأن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تتأهل رداً طالما كان الرد عليها مستفاداً من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم.

١٦) بحسب الحكم فيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يسود الأدلة المنتجة التى صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجرائم المسندة إلى الطاعنين ولا عليه أن يتعقبهما فى كل جزئية من جزئيات دفاعهما لأن مفاد إلفاته عنها أنه أطرحها، ومن ثم فإن ما يثبته الطاعنان فى هذا الصدد لا يعدو أن يكون جديلاً موضوعياً فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى وإستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

١٧) للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد فى حكمها على أقوالهم التى أدلوا بها فى التحقيقات ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث.

١٨) لما كان النعى على الحكم إستناذه إلى تقرير صفة تشريحية بمعرفة أحد الأطباء من غير الأطباء الشرعيين لا يعدو أن يكون تعبيراً للإجراءات السابقة على المحاكمة، ومن ثم فإنه لا يصح أن يكون سبباً للظعن فى الحكم.

١٩) من المقرر أن تحكمة الموضوع أن تأخذ بما تطمئن إليه من عناصر الإثبات ولو كان ذلك من محاضر جمع الإستدلالات ما دامت مطروحة للبحث أمامها، فإنه لا على المحكمة - وقد أجرت النيابة تحقيق

الواقعة بوصفها جناية فتحقق بذلك ما يشترطه القانون في مواد الجنايات من إيجاب تحقيقها قبل المحاكمة - إن هي أخذت بتقرير طبيب قام بالتشريح ولو لم يكن طبيباً شرعياً بحسبانه ورقة من أوراق الاستدلال في الدعوى المقدمة لها وعنصراً من عناصرها ما دام أنه كان مطروحاً على بساط البحث وتناوله الدفاع بالتفنيد والمناقشة، ولا عليها - من بعد - إن هي لم تعرض في حكمها للدفاع الطاعين في هذا الشأن ما دام أنه دفاع ظاهر البطلان.

*** الموضوع الفرعي : طلبات الدفاع :**

الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٩٣ بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٢٨
رفض المحكمة إستدعاء الطبيب الشرعي الذي طلب الدفاع نده لتحقيق العاهة لا ينقض الحكم ما دامت المحكمة قد ذكرت السبب الذي من أجله رفضت هذا الطلب.

*** الموضوع الفرعي : طلب التحقيق :**

الطعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٢٩ مكتب فني ١١ صفحة رقم ١١٠ بتاريخ ١/٢٦/١٩٦٠
إذا كان الثابت أن الدفاع عن المتهم قد طلب أصلياً البراءة واحتياطياً التأجيل لسماع شهود الإثبات فإن هذا يعتبر بمثابة طلب جازم تلتزم المحكمة بإجابته متى كانت لم تنته إلى القضاء بالبراءة.

الطعن رقم ١٣١ لسنة ٣٠ مكتب فني ١١ صفحة رقم ٦٧٤ بتاريخ ١٧/١٠/١٩٦٠
إذا كان الدفاع عن الطاعن لم يتمسك بسماع شاهد النفي بل اقتصر على قوله : " إنه لم تسمع شهادة شاهد نفى المتهم ولا تكفي شهادة شهود الإثبات " - وكانت المحكمة قد تناولت ما شهد به هذا الشاهد في التحقيقات ولم تعول عليها مطمئة لشهادة شاهدي الإثبات وللأسباب، التي ذكرتها في حكمها ولم تر بعد ذلك محلاً لإستدعائه لسماعه، فيكون ما ينهه الطاعن على الحكم من إخلال بحق الدفاع على غير أساس.

الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٠ مكتب فني ١١ صفحة رقم ٦٣٨ بتاريخ ٦/٢٨/١٩٦٠
من المقرر أنه ما دامت المحكمة بعد أن سمعت المرافعة أمرت بإقفال بابها وحجرت القضية للحكم، فهي بعد غير ملزمة بإجابة طلب فتح بابها من جديد لتحقيق طلب ضمنه الدفاع مذكرة بشأن مسألة يريد تحقيقها بالجلسة.

الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٧١٥ بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٦٠
إذا كان الثابت أن المتهم لم يتمسك أمام الهيئة التى سمعت المرافعة بطلب كان قد تمسك به أمام هيئة أخرى فإنه لا يكون له أن يطالب بالرد على طلب لم ييده أمام الهيئة التى حكمت فى الدعوى.

*** الموضوع الفرعى : طلب المعالجة :**

الطعن رقم ١٤٦٦ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٩٤٧ بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٦٠
من المقرر أن طلب المعالجة متى كان لا يتجه إلى نفى الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود - بل كان مقصوداً به إثارة الشبهة فى الدليل الذى اطمأنت إليه المحكمة، فإن مثل هذا الطلب يعتبر دفاعاً موضوعياً ولا يلتزم المحكمة بإجابته - فإذا كانت محكمة الموضوع قد اطمأنت إلى أقوال محقق الواقعة وخلصت منها - لأسباب سائفة - إلى إمكان مشاهدة شاهد الرؤية للمتهمين وقت مقارفتهم الإعتداء على الجنى عليه، فإنه لا يجوز مصادرتها فى عقيدتها ولا محل للنمى عليها لعدم توليها إعادة المعالجة بمعرفتها.

*** الموضوع الفرعى : طلب ضم شكوى :**

الطعن رقم ٢٦٧٤ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٨١٥ بتاريخ ٣/١٢/١٩٦٢
إذا كان الثابت بمحاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة لم تدخر وسعاً فى إجابة الطاعن إلى ما طلبه من ضم شكوى وتعذر ذلك عليها بسبب إرسال الشكوى للمستغنى لمضى المدة القانونية طبقاً للائحة الحفظ باحكامهم. وقد عرض الحكم إلى ما تنهأ الطاعن من هذا الضم فنسده، فإن ما يشير الطاعن من نمى على المحكمة قد أخلت بحقه فى الدفاع إذ لم تتبع هذه الشكوى لإعتقاده بأن الشكاوى ترسل بعد التحقيق إلى "الدفع حانة" لحفظها، نمى فى غير محله. ذلك أن المعنى الواضح من إرسال الأوراق إلى المستغنى طبقاً للائحة محفوظات وزارة العدل هو إعدامها.

*** الموضوع الفرعى : طلب نذب خبرير :**

الطعن رقم ١٦٧٧ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٣٣٢ بتاريخ ١٠/٤/١٩٦٢
ليست المحكمة ملزمة بإجابة الدفاع إلى طلبه نذب خبرير لإبداء الرأى فى حالة المتهم العقلية ما دامت قد رأت أنها فى غير حاجة للإستعانة برأيه فى أمر تبينه من عناصر الدعوى وما بوشر فيها من تحقيقات.

الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٣٥٢ بتاريخ ١٦/٤/١٩٦٢

لا يصح أن يعاب على المحكمة عدم إيجابها الطاعن إلى ندب خير آخر ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها ضرورة إلحاح هذا الإجراء.

الطعن رقم ٣١٥٠ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١٢٠ بتاريخ ٥/٢/١٩٦٢

من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بנדب خير إذا هي رأت من الأدلة المقدمة فى الدعوى ما يكفى للفصل فيها دون حاجة إلى ندبه.

*** الموضوع الفرعى : طلب ندب وسيط بين المتهم الأصم والمحكمة :**

الطعن رقم ١٣٧٩ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٨٤٨ بتاريخ ٢٨/١١/١٩٦٠

إذا كان طلب تعيين وسيط بين المتهم الأصم الأكم وبين المحكمة قد قصد به مجرد التضام بين المحكمة والمتهم دون أن يمتد إلى تحقيق دفاع معين يتصل بموضوع الدعوى، ومن شأنه التأثير فى نتيجة الفصل فيها فإنه لا يعد من الطلبات الجوهرية التى تلتزم المحكمة بالرد عليها فى حالة رفضها.

*** الموضوع الفرعى : طلبات الدفاع :**

الطعن رقم ١٣٠٤ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٤٧٤ بتاريخ ٣/٤/١٩٥٠

إذا كان الدفاع عن المتهم بإخفاء ساعة مسروقة قد طلب إلى المحكمة إجراء معاينة الدولار المقول بأن الساعة وجدت فيه لكى تثبت المحكمة أنه ليس " غلية " كما قيل وإنما هو دولار توضع فيه الكتب ووضع الساعة فيه ليس مما يريب، وكان محضر الجلسة قد خلا من ذكر هذا الطلب ولكن كان الحكم قد أورد ما يفيد أن هذا الطلب قدم إلى المحكمة الاستئنافية وأنها إقتصرت فى الرد عليه بقولها إنه غير منتج، فحكمها يكون قاصراً، إذ هذا الرد خال من أى بيان يؤدى إلى الرأى الذى إنتهت إليه فى صدد هذا الدفاع الجوهري الذى تمسك به المتهم، وخصوصاً إذا كان الحكم قد إستند فى الإدانة إلى ما قاله من ضبط الساعة بحياة فى غلية المنزل وأن هذا ليس شأن الساعة التى تشتري فى ظروف غير مرية.

الطعن رقم ١٧٤٠ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٣٣٣ بتاريخ ١٣/٢/١٩٥٠

إذا كان الدفاع قد طلب إلى المحكمة عرض المتهم على أطباء ليان العجز الذى ييده والذى يستحيل عليه مع وجوده إرتكابه الحادثة، فلم تجب المحكمة هذا الطلب على أساس أن الطبيب الشرعى قد قرر إنه ولو أن المتهم فقد بعض سلاميات أصابع الخنصر والبنصر والسبابة فإنه، مع حركات باقى السلاميات وصلاحيه إصبعيه الإبهام والوسطى من اليد اليمنى، يمكنه القبض على السكين بقوة تكفيه لتوجيه الطعنة

وكانت المحكمة أيضاً قد فحصت يد المتهم في الجلسة وتحقق لها صحة الرأي الذي أبداه الطبيب الشرعي وكان المدافع عن المتهم فضلاً عن ذلك لم يقدم سبباً للإعراض على رأي الطبيب الشرعي يبرر ندب طبيب غيره فإن ما أوردته المحكمة في حكمها من ذلك يكفي للرد على الطلب الذي تقدم به.

الطعن رقم ١٨٨٣ لسنة ١٩ مكتب قني ١ صفحة رقم ٣٠٥ بتاريخ ١٩٥٠/٢/٧

إذا كانت المحكمة حين رفضت ما طلبه الدفاع من معاينة الدواليب الذي قيل بأن المخدر ضبط به لم تبين هذا الرفض على مجرد إفتراضات أوردتها وإنما أرجعته إلى إعتبارات منطقية مقبولة ومستندة إلى ما ثبت لها من وقائع الدعوى فلا يقبل من المتهم أن ينعي عليها شيئاً في هذا الصدد.

الطعن رقم ١٩٠٦ لسنة ١٩ مكتب قني ١ صفحة رقم ٢٦٨ بتاريخ ١٩٥٠/١/١٧

إذا كان المتهم قد طلب ضم قضية إلى الدعوى المقامة عليه لإرباطها بها فقررت المحكمة ضمها وأجلت الدعوى مراراً لتنفيذ قرار الضم ثم حكمت فيها بإدائته دون أن ينفذ هذا القرار وتعرضت في حكمها لواقعة في القضية المطلوب ضمها كان لها أثرها في النظر الذي إنتهت إليه فإنها تكون قد أخطأت إذ كان يتعين عليها وقد رأت أن تعرض للدليل مستمد من هذه القضية أن تنتظر ورودها لي طرح هذا الدليل على بساط البحث أمامها قبل أن تفصل فيه.

الطعن رقم ٥٤ لسنة ٢٠ مكتب قني ١ صفحة رقم ٤٢١ بتاريخ ١٩٥٠/٣/١٤

إذا كان المدافع عن المتهم في إحداث العاهة قد طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته في الإصابة وهل حدثت من ضربة أو من أكثر، وخصوصاً لإشتراك آخرين معه في الضرب، فرفضت المحكمة هذا الطلب على أساس أنه بالرجوع إلى التقارير الطبية المقدمة في الدعوى تبين أن ما ذكر بها من الوضوح بحيث لا يحتمل أي لبس ولا يتوره غموض، فضلاً عن أنه مذكور في التقرير الطبي الابتدائي عن إصابة رأس الجني عليه أنها إصابة نشأت عن المصادمة بجسم صلب راض كالعصا الغليظة، مما يتفق مع تصوير الجني عليه، فإن المحكمة تكون قد بينت السبب الذي من أجله رفضت ذلك الطلب، وهو سبب من شأنه أن يبرر ما رآته من عدم لزومه للفصل في الدعوى. ولا يكون ثمة وجه لما يثيره هذا المتهم في هذا الخصوص الذي فصلت المحكمة فيه بما لها من سلطة التقدير فيما يتعلق بالمعلومات الفنية أو الوقائع التي ترى الوقوف عليها. ولا يقبل الاحتجاج بما يقول به هذا المتهم من أن المطلوب استدعاؤه خير بموجب القانون حضوره بوصف أنه خير ما دام الرأي الذي إنتهى إليه الحير وإكتفت به المحكمة كان معروضاً للبحث كعنصر من عناصر الإثبات، للمتهم أن يعرض له ويناقشه وللمحكمة أن تقدره مثله في ذلك مثل شهادة الشهود وعناصر الاستدلال الأخرى التي تطرح أمامها على بساط البحث.

الطعن رقم ٧٤ لسنة ٢٠ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٣٣٩ بتاريخ ١٣/٢/١٩٥٠

إذ كان الدفاع عن المتهم قد طلب إلى المحكمة إجراء معاناة لتكذيب الشهود فيما قرروه من أنهم رأوا المتهمين وتمكنوا من تمييزها، فى الظلام الحال، على ضوء منبعث من مدرسة قريبة من محل الحادث حالة أن ضوء المدرسة لا يصل مطلقاً إلى مكان الحادث لبعده المسافة ووجود مبان وأشجار تحجبه فلم تحجبه المحكمة إلى هذا الطلب بناء على ما إستبانه وأخذت به وأثبتت فى حكمها من أقوال المجنى عليهما من أنهما عرفا المتهمين بسبب تماسكهما وإياهما ووجود كل منهما إزاء الآخر وجهاً لوجه مما سهل عليهما هذه المعرفة، فإن ما يثيره المتهم فى طعنه فى هذا الصدد لا يكون إلا محض مجادلة فى تقدير أدلة الثبوت فى الدعوى مما تختص به محكمة الموضوع دون معقب عليها فيه.

الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٢٠ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٥٩٨ بتاريخ ٨/٥/١٩٥٠

إذا كان المتهم قد أشار فى إحدى جلسات المحاكمة إلى طلب معاناة مكان الحادث، ولكنه لم يعد إلى هذا الطلب بالجلسة الأخيرة التى حصلت فيها المرافعة عقب إعادة المحكمة الإستئنافية سماع شهود الإثبات، فإنه لا يكون قد تمسك بطلب المعاناة ولا تكون المحكمة ملزمة بالتعرض له ولا تثريب عليها إذا هى لم ترد عليه.

الطعن رقم ٣٦٥ لسنة ٢٠ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٧٠٢ بتاريخ ٢٩/٥/١٩٥٠

إذا كان المتهم قد دفع التهمة عن نفسه بأنها ملفقة لقيام ضغينة بينه وبين الضابط الذى تولى ضبط الواقعة واستشهد على ذلك بشكوى طلب ضمها وصدر قرار من المحكمة بذلك ولم تنفذ المحكمة القرار ومضت فى نظر الدعوى وقضت بالإدانة، وكان الظاهر من محاضر جلسات المحكمة الإستئنافية أن الدفاع لم يتمسك بذلك الطلب فى جلسة المرافعة بل إقتصرت فيها على الدفاع فى موضوع الدعوى لهذا يعتبر تنازلاً ضمناً منه عنه، ولا يقبل منه بعد ذلك أن ينعى على المحكمة أنها لم تضم هذه الشكوى.

الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٥٨٥ بتاريخ ٦/٢/١٩٥١

إن مجرد الإضطراب فى ذكر مراعاة الدفاع بمحضر الجلسة - بفرض حدوثه - لا يتوب عليه القول بأن المحكمة أحلت بحق الطاعن فى الدفاع أو بجملة المدافع عنه، ذلك لأن الأحكام الجنائية تبنى فى الأصل على التحقيقات التى تجريها المحكمة بنفسها فى الجلسة والمرافعات الشفوية التى تسمعها.

الطعن رقم ١٣٠٤ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٥٦٣ بتاريخ ٥/٢/١٩٥١

إن تقدير طلبات الدفاع من الأمور التى تدخل فى سلطة محكمة الموضوع، بإعتبارها من أدلة الدعوى ووسائل تحقيقها، وإذن فتى كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن المتهم فى دعوى ضرب

نشأت عنه عاهة قد طلب إلى المحكمة إستدعاء الطبيب الشرعى والطبيب الرمدى الذى إستقبل الجنى عليه بقسم الرمد لسؤاله عن حالة عينه ولتخذ فأجلت المحكمة القضية لإستدعائهما إلا أنهما لم يحضرا بسبب نقلهما وأصر المدافع عن المتهم على طلب حضورهما ولكن المحكمة إستدعت أحد مفتشى مصلحة الطب الشرعى وأحد أطباء المعهد الرمدى وبعد أن ناقشتها حكمت بإدانة المتهم وردت على ما طلبه الدفاع بأن طبيب الإستقبال لا يمكنه أن يعي إلا ما ورد بتقريره المرفق بالقضية وما دون به ظاهر بجلاء، كما أن الطبيب الشرعى لا يمكن أن يأتى بأكثر مما أبداه رئيسه المفتش الفنى - فإنها لا تكون قد أخلت بدفاع المتهم إذ أنها قد ناقشت طلباته وبينت الأسباب التى بنت عليها رفضها وهى أسباب من شأنها أن تؤدى إلى ما إنتهت إليه.

الطعن رقم ٦١ لسنة ٢١ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٩١٧ بتاريخ ١٩٥١/٤/٩

إذا كان محامى المتهم لم يصر عند المرافعة على طلب التأجيل لتقديم التقرير الإستشارى الثانى الذى وعد بتقديمه، فلا إخلال بحق الدفاع إذا لم تجبه المحكمة إلى طلبه، كما أن إجابة طلب إستدعاء الطبيب الإستشارى الأول لمناقشته فى أقواله التى عنت المحكمة بإيرادها والرد عليها لا يعيب الحكم إذ ليس فى القانون ما يحتم على المحكمة أن تجيب مثل هذا الطلب بل إن لها أن ترفضه إذا ما رأت أنها فى غنى عن رأيه بما إستخلصته هى من الوقائع التى ثبت لديها ومن التقارير الأخرى الفنية التى أخذت بها لإطمئنانها إليها.

الطعن رقم ١٠٤٠ لسنة ٢١ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ١٤٣ بتاريخ ١٩٥١/١١/٥

المحامى حر فى أداء مهمته حسبما يحل عليه ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته. فما دام الثابت أن محامياً حضر عن المتهم وأدلى بما رآه من دفاع فلا يقبل من المتهم أن ينعى على الحكم أنه أخل بحقه فى الدفاع بمقولة إن محامياً واحداً حضر عنه وعن متهم آخر معه ولم يدافع عنه إلا دفاعاً ضئيلاً.

الطعن رقم ١٤٤٧ لسنة ٢١ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٥٠٢ بتاريخ ١٩٥٢/٢/٢٥

إذا كانت المحكمة قد أصدرت قراراً بضم قضية بناء على طلب المتهم ولم ينفذ هذا القرار ولكن نظرت القضية بعد ذلك فى جلسات متعددة ثم حجزت للحكم فى الجلسة الأخيرة دون أن يتمسك الطاعن بضرورة تنفيذ قرار الضم، فلا يقبل منه بعد ذلك أن ينهى على المحكمة عدم تنفيذها.

الطعن رقم ٤١٦ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ١٥٤ بتاريخ ١٩٥٢/١١/٢٥

إذا كان قرار المحكمة بمحجز القضية للحكم مع الإذن لكل من المدعى المدنى والمتهم فى تقديم مذكرة بدفاعه، ليس فيه ما يفيد أن حكمها سيقصر على الدفع الذى أبداه المتهم بل جاء مطلقاً غير محصور لأنه

كان على الطاعن أن يضمن مذكرته إليها كل ما لديه من دفاع، فإذا هو قصره على الدفع فليس له أن ينمي على المحكمة أنها قضت في الدعوى دون أن تسمع دفاعه في موضوعها.

الطعن رقم ٨٩٤ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٦٥ بتاريخ ١٩٥٢/١١/٣

إذا كان الذى يبين من محضر الجلسة أن المحكمة سمعت تقرير التلخيص ثم طلب محامى المتهم إستدعاء الخبير الذى سمعته محكمة الدرجة الأولى دون بيان ما يرمى إليه بذلك، فإن المحكمة تكون فى حل من عدم إجابته إلى هذا الطلب إذا هى لم تر داعياً لإجابته. وما دامت الدعوى كانت مطروحة أمام المحكمة لنظر موضوعها فإنه يكون على المتهم أن يبدى دفاعه فيها كاملاً، ولا يكون له بعد أن إقتصر على طلب سماع الخبير أن ينمي على المحكمة أنه لم يترافع فى موضوع الدعوى.

الطعن رقم ٩٦٧ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ١٣٨ بتاريخ ١٩٥٢/١١/٢٤

- متى كانت المحكمة قد أجلت القضية للحكم مع التصريح للطاعن بتقديم مذكرة فى خلال عشرة أيام فإنه يكون عليه أن يقدم مذكرته فى هذا الموعد. فإذا كان هو قد قصر فى إستعمال حقه فلا تكون المحكمة قد أحلت بحقوقه فى الدفاع.

- إذا كان الطاعن قد طلب إلى المحكمة تأجيل القضية للحكم مع الترخيص له فى تقديم مذكرة بدفاعه فأجابته إلى طلبه، فإنه يكون عليه أن يبدى فى هذه المذكرة كامل دفاعه، فإذا هو قصرها على دفعوع دون أخرى أو دون التعرض للموضوع فلا يقبل منه بعد القول بأنها قد أحلت بحقه فى الدفاع.

الطعن رقم ٩٨٤ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ١٤٦ بتاريخ ١٩٥٢/١١/٢٤

ما دام الحكم قد تعرض للدفع الذى أبداه الطاعن ورد عليه فلا أهمية لما يقوله من أن محضر الجلسة قد خلا مما يفيد تقديمه مذكرة مكتوبة عن هذا الدفع.

الطعن رقم ٩٩٠ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ١٥١ بتاريخ ١٩٥٢/١١/٢٤

إذا كانت المحكمة قد إستمعت إلى ما أبداه الطاعن من دفاع ثم سألت المجنى عليه عن مكان الإعتداء عليه وكان لا يبين من المحضر أن الطاعن أو المدافع عنه طلب بعد ذلك أن يبدى شيئاً فلم تفسح المحكمة له المجال، فإنه لا تريب عليها إذا هى إعتبرت ذلك منه أنه أسرفى دفاعه.

الطعن رقم ١٣٢٨ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٩٥٦ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٩

متى كان يبين من الحكم الطعون فيه أنه بعد أن عرض لطلب المتهم بإخفاء أشياء مسروقة معاينة الخديقة التى ضبطت فيها البضاعة المسروقة ليثبت أن بها مخائى وسرايب كان فى وسعه أن يحضرها فيها لو كان

سعى النية، إستطرد إلى بيان الأدلة على علم الطاعن بالسرقة وقال إنها مستمدة من كمية البضاعة وكثرتها ومن تحبطه في تعليل وجودها عنده ومن إقراره بأنه إضطر إلى قبول حفظها لديه خوفاً من المتهم الرابع الذى وصفه بأنه مجرم شديد البطش مما يفيد أن المحكمة لم تر وجهاً لإجابة الطاعن إلى طلب المعاينة ما دام الهدف الذى يرمى بها لإثباته وهو وجود سراديب ومخائى فى الحديقة ليس من شأنه أن ينفى الأدلة الأخرى التى أقتعتها بثبوت علمه بالسرقة.

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٦٦٢ بتاريخ ١٩٥٣/٣/٣٠

إن محكمة الموضوع ليست ملزمة فى حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الإتهام، لأن فى إغفال التحدث عنها ما يفيد ضمناً أنها أطرحتها ولم تر فيها ما تطمئن معه إلى إدانة المتهمين.

الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٧٤٦ بتاريخ ١٩٥٣/٤/٢١

إن قانون الإجراءات الجنائية إذ أوجب فى المادة ٣٧٤ إعلان المتهم بالحضور قبل الجلسة بثمانية أيام على الأقل قد حدد بذلك المدة الكافية للمتهم للإستعداد ولتوكيل المحامى الذى يرى توكيله، فإن لم يفعل للمحكمة أن تكفى بالمحامى المعين بمعرفة غرفة الإتهام أو رئيس المحكمة. فإذا كان الثابت أن الطاعن قد إستوفى دفاعه بمعرفة محام غير المحامى الذى أشار إليه فى طعنه والذى طلب التأجيل للإستعداد لأنه وكل حديثاً، فإنه لا يكون لهذا الطاعن أن ينعى على المحكمة أنها أخلت بحقه فى الدفاع.

الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٩٩٤ بتاريخ ١٩٥٣/٦/١٦

إذا كان الدفاع عن المتهم قد طلب إلى محكمة أول درجة الإنتقال إلى مكان الحادث لإجراء المعاينة بحضور المهندس الفنى للسيارات لإثبات أن المستول عن الحادث هو سائق التوام فلم تجبه المحكمة إلى هذا الطلب وقضت بإدانة المتهم، ثم لدى المحكمة الإستئنافية تمسك بهذا الطلب فى مذكرته المرفعة له فى تقديمها ولكنها أبدت الحكم المستأنف لأسبابه دون أن تجيب طلبه أو ترد عليه - فإن حكمها يكون معيلاً لإخلاله بحق الدفاع.

الطعن رقم ٦١١ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٨٢٣ بتاريخ ١٩٥٣/٥/١٨

ما دام الحكم الذى أدان الطاعن فى جريمة ضرب أفضى إلى عاهة قد تعرض لما يشهده بشأن عملية الرقبة وعدم ضرورتها ورد على ذلك رداً سليماً بقوله إن الطاعن هو المستول عن نتيجتها، ما دام الطبيب قد رأى أن سلامة المريض تقتضى إجرائها طبقاً للتعليمات الفنية لوزارة الصحة - فإن ما يشهده الطاعن لا يكون له محل.

الطعن رقم ٨٢٤ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ١١٧٤ بتاريخ ١٩٥٣/٧/٩

متى كان يبين من محضر جلسة المحكمة الاستئنافية أنها إستتمت إلى المرافعة التى أبداهها المدافع عن الطاعن بالكيفية التى رآها محققة لمصلحته دون أن يصدر منها ما يدل على أنها قصرت البحث على شطر من الدعوى لتفصل فيه قبل نظر باقيها، ثم أجلت النطق بالحكم لجلسة أخرى وصرحت بتقديم مذكرات لمن يشاء وجعلت قرارها عاماً لا قيد ولا تخصيص فيه، وكان الطاعن لم يضمن مذكرته دفاعاً فى موضوع التهمة - فإنه لا يكون له أن ينعى على المحكمة إصدارها حكمها فى الدفوع وفى الموضوع معاً.

الطعن رقم ١٠٣٨ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٦ بتاريخ ١٩٥٣/١٠/١٢

إذا كان محضر الجلسة خلواً مما يفيد أن الطاعن دفع بطلان إجراء تكليفه بالحضور، أو ادعى أنه لم يعلن فى الميعاد الذى نص عليه القانون، فإن عليه التأجيل للإستعداد يكون خاضعاً لتقدير المحكمة بلا معقب عليها فيه، ولا إلزام بالرد عليه، إذ أن القانون يوجب عليه أن يحضر الجلسة مستعداً ما دام أنه قد أعلن فى الميعاد.

الطعن رقم ١٤١٠ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ١٣٧ بتاريخ ١٩٥٣/١٢/١

إن المحكمة غير ملزمة بنذب خير إذا هى رأت من الأدلة المقدمة فى الدعوى ما يكفى للفصل فيها دون حاجة إلى نذبه. وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت عدم الحاجة إلى لحص قوى المتهم العقلية بمعرفة طبيب أخصائى، إكتفاء بما ظهر له من حالة المتهم وقت ارتكاب الجريمة وبعدها، فإنه لا يكون قد أخطأ فى شئ.

الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٥٤٩ بتاريخ ١٩٥٤/٤/٢٠

إن محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على طلب معاملة المتهم بالرافعة.

الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٨٤١ بتاريخ ١٩٥٤/٦/٣٠

إذا كان المتهم قد طلب من المحكمة إستدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته وأجابته المحكمة إلى ذلك إلا أنه فى الجلسة التى نظرت فيها الدعوى وتخلف الطبيب عن حضورها لم يتمسك بضرورة حضوره ومناقشته فليس له بعد أن ينعى على المحكمة أنها لم تقم بإجراء سكت هو أمامها عن المطالبة بتفليده.

الطعن رقم ٢٢٠٧ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٤٧٤ بتاريخ ١٩٥٥/١/٢٤

إن المحكمة غير ملزمة لإجابة طلب التأجيل ما دام المتهم قد أعلن إعلاناً صحيحاً فى المواعيد التى قررها القانون.

الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٩٠٩ بتاريخ ١٩٥٥/٤/٢٦

إن تقدير قيمة العنصر الذى يتلوع به المتهم فى تخلفه عن الحضور بجلسة المحاكمة هو مما يدخل فى اختصاص قاضى الموضوع ولا معقب عليه فيه ما دام أنه أسسه على إعتبارات تؤدى عقلاً إلى النتيجة التى رتبها عليه.

الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٩٣٥ بتاريخ ١٩٥٥/٥/٢

إن الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابه أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يقرر سمع المحكمة ويشتمل على بيان ما يرمى إليه به. وإذن فإذا كان الدفاع قد قال " إن بالقضية نقصاً كان بوجه أن يتم وهو عمل معانية والية تبين بعد أو قرب كل بلد لمكان الحادث وهل عزبة بدر أقرب من بلدة عزبة الصباغ ... " فإن ما ذكره الدفاع بشأن المعانية لا يعد طلباً بالمعنى السالف ذكره إذ هو لا يعدو أن يكون تمييزاً لتحقيق النيابة بما تراه فيه من نقص بدون أن يتمسك بطلب إستكماله ومن غير أن يبين الهدف الذى يرمى إليه منه.

الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٩٧١ بتاريخ ١٩٥٥/٥/١٠

من المقرر أن الحماس الموكل عن المتهم إذا لم يحضر وحضر عنه محام آخر أبدى سبب تفييه، وطلب تأجيل الدعوى حتى لم يحضر فلم تستجب له المحكمة ومضت فى نظر الدعوى وسمعت مراعاة محام آخر كانت قد نديته فى اليوم السابق للمرافعة فى الدعوى، فإن ذلك منها لا يعد إخلالاً بحق الدفاع ما دام المتهم لم يد أى إعراض على هذا الإجراء ولم يتمسك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محامه الموكل.

الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١١١٧ بتاريخ ١٩٥٥/٦/١٣

إذا كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن المتهم ذكر أن المتهم عاجز ولا يستطيع تقطيع المادة المخدرة بيده وعقب المتهم على ذلك بقوله " إنه يستعمل يده اليسرى " ثم رفعها فوجدتها المحكمة سليمة وكان يبين من ذلك المحضر أيضاً أنه لا الطاعن ولا محاميه أعرض على ما أثبتته المحكمة فيه من أنه ظهر لها من مشاهدة يد الطاعن اليسرى أنها فى حالة سليمة، كما سلم الطاعن نفسه بأنه يستعمل هذه اليد وكان الدفاع عنه لم يطلب عرضه على الطبيب الشرعى ليرفع الكشف الطبى عليه وإبداء رأيه فى ذلك، فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة أنها لم ترد على دفاعه فى هذا الخصوص أو أنها لم تعرضه على الطبيب الشرعى.

الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ١٢٦٩ بتاريخ ١٩٥٥/١١/١

إذا كان المتهم وإن طلب المعانة إلا أنه لم يحدد طلبه ولم يبين غرضه من إجرائها فإن الطلب على هذه الصورة يكون قد ورد مجهلاً بحيث لا يبين منه أن للمعانة أثراً منتجاً فى الدعوى، فإذا أغفلته المحكمة فإنها لا تكون قد أخلت بحق الدفاع.

الطعن رقم ٧٦١ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ١٤٢١ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٥

من المقرر أنه ما دامت المحكمة قد أمرت بإقفال باب المرافعة وحجزت القضية للحكم فهى بعد غير ملزمة بإجابة طلب فتح باب المرافعة لتحقيق أوجه دفاع لم يطلب تحقيقها بالجلسة.

الطعن رقم ٨٢٩ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ١٠٤٥ بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٢٢

مضى كان المحامى الحاضر عن المتهم قدم بالجلسة شهادة مرضية للمتهم وطلب تأجيل نظر الدعوى وكانت المحكمة قد رفضت التأجيل من غير أن تقدر صحة ذلك العلر، فإنها تكون قد أخلت بحقه فى الدفاع.

الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٦٤٦ بتاريخ ١٩٥٧/٦/١١

مضى كان المتهم لم يقصد من وراء طلبه إلا إثارة شبهة فى الدليل وليس من شأنها -فرض قيامها - أن تذهب بصلاحيته القانونية للإثبات - فإن مثل هذا الطلب فى مثل هذه الظروف - لا يعتبر من الطلبات الجوهرية التى تلزم المحكمة بتنفيذه أو الرد عليه صراحة، ورفض المحكمة إياه ولو ضمناً لا يعتبر إخلالاً بحق الدفاع.

الطعن رقم ٥١٢ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٧٥١ بتاريخ ١٩٥٧/١٠/٧

- متى كان المتهم قد أعلن بالدعوى إعلاناً صحيحاً فإن المحكمة لا تكون ملزمة بإجابة طلب التأجيل للإطلاع والإستعداد.

- متى كانت المرافعة قد إنتهت وأمرت المحكمة بحجز القضية للحكم فإنها لا تكون ملزمة بإجابة طلب إعادة القضية للمرافعة أو بالرد على هذا الطلب.

الطعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٢٧ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ١٥٥ بتاريخ ١٩٥٩/٢/٣

إذا كان الطاعن قد طلب ضم قضية تدعيماً لرأيه القانونى، فإنه لا حاجة بالمحكمة إلى الرد عليه بأكثر من تطبيق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً.

الطعن رقم ١١١٤ لسنة ٢٨ مكتب فنى ٩ صفحة رقم ٨٧٤ بتاريخ ١١/٣/١٩٥٨

إن طلب سماع شهود النفى هو دفاع موضوعى يجب أن يكون كسائر الدفوع الموضوعية ظاهر التعلق بموضوع الدعوى أى أن يكون الفصل فيه لازماً للفصل فى الموضوع ذاته، وإلا فالحكمة فى حل من عدم الإستجابة إلى هذا الطلب، كما أنها ليست ملزمة بالرد عليه صراحة فى حكمها.

الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٢٨ مكتب فنى ٩ صفحة رقم ١١٣٨ بتاريخ ١٢/٣/١٩٥٨

إذا كان المتهم لم يتمسك بطلبه فى الجلسة الأخيرة، بل ترفع فى الدعوى دون إشارة منه إلى طلب سماع الشاهد، فإن ذلك يفيد نزوله ضمناً عن هذا الطلب، ولا يغير من هذا النظر ما أشار إليه المدافع عن المتهم فى محضر جلسة سابقة من طلب إعمال حكم القانون فى الشاهد المتخلف عن الحضور، ذلك أن القانون قد ترك الأمر فى هذه الحال لمطلق تقدير المحكمة، إن شاءت حكمت على الشاهد المتخلف بالغرامة المقررة قانوناً أو أجلت الدعوى لإعادة تكليفه بالحضور، أو أمرت بالقبض عليه وإحضاره إذا رأت شهادته ضرورة، ومن ثم فالقول بأن الحكم المطعون فيه قد أحل بحق الدفاع وشابه بطلان فى الإجراءات لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٣٤٠ لسنة ٢٨ مكتب فنى ٩ صفحة رقم ١١١٩ بتاريخ ١٢/٢٩/١٩٥٨

إن طلب المعاينة إذ كان من الطلبات المهمة المتعلقة بتحقيق الدعوى إظهاراً لوجه الحق فيها، فإن عدم إجابته أو الرد عليه رداً مقبولاً يطل الحكم الصادر بالإدانة، فإذا كانت المحكمة - فى جريمة إحراز مخدر - قد رفضت طلب الدفاع عن المتهم الانتقال لمعاينة المقهى وكان هذا الرفض قائماً على ما قاله من أن معاينة النيابة أثبتت ضيق المشرب أما عرض الحشيش فى مكان مكشوف فيدل على جراءة المتهمين، فى حين أن المتهم يبنى هذا الطلب على أنه كان يستطيع وهو يجلس بالمقهى أن يرى أفراد القوة قبل دخولهم لضبطه، وكانت المعاينة التى إستدت إليها المحكمة خلواً مما أسس عليه المتهم طلبه فإن الحكم الصادر بإدانة المتهم يكون باطلاً متعيناً نقضه.

الطعن رقم ٧٤٤ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٩٦٨ بتاريخ ١٢/١/١٩٥٩

تنازل المتهم فى أول الأمر عن تحقيق طلب معين لا يسلبها حقها فى العدول عن هذا التنازل والتمسك بتحقيق هذا الطلب ما دامت المرافعة ما زالت دائرة، فتنازل المتهم فى مستهل المرافعة عن طلب التاجيل لسماع شهود النفى لا يحول دون أن توجه إلى المحكمة من جديد بهذا الطلب بلسان محاميها الذى يمثلها والذى أصر على التمسك به وأكدته فى ختام مرافعته وهو لا شك أدرى بمصلحة موكلته.

الطعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ١١ بتاريخ ١٩٦٠/١/٢٦

لا فرق بين طلبات الخامى المنتدب والخامى الموكل ما دامت تتعلق بحق من حقوق الدفاع وما دام الخامى المنتدب ظل يقوم بواجبه ولم يتح عنه - فيكون الحكم الذى بنى رفض طلب التحقيق على أنه صادر من محام منتدب وهو يقوم بواجب الدفاع معيأً بالإخلال بحق الدفاع، ويتعين لذلك نقضه.

الطعن رقم ١٤٧٨ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٢١٨ بتاريخ ١٩٦١/٢/١٤

لا تلتزم المحكمة بالرد على دفاع قانونى ظاهر البطالان.

الطعن رقم ١٥١٣ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٢٨ بتاريخ ١٩٦١/١/٢

الطلب الذى تلتزم المحكمة بإجابه أو الرد عليه هو الطلب الجازم الصريح، ولا يفنى عن ذلك ما جاء بمرافعة الدفاع من طلب معرفة سبب إصابة المتهم ورجال الشرطة.

الطعن رقم ١٥٨٩ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٨٣ بتاريخ ١٩٦١/١/١٦

نقض الحكم لقصوره فى الرد على طلب المعاينة لا يلزم محكمة الإعادة بأن تجرى المعاينة التى طلبها الدفاع ما دامت لم تر لزوماً لها وبررت رفض طلبها بأسباب سائغة.

الطعن رقم ١٧٤٢ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٣٦٠ بتاريخ ١٩٦١/٣/١٤

- لا تلتزم المحكمة بالرد على طلب المعاينة الذى لم يتقدم به الدفاع عن المتهم فى صورة الطلب الجازم الذى يقرع سمع المحكمة، بل صاغه فى صيغة رجاء.

- ما تمسك به الدفاع من إجراء المعاينة للتدليل على إمكان المتهم رؤية من بالكمين لا يتجه إلى نفى الفعل المكون للجريمة أو إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود، وإذا كان المقصود به إثارة الشبهة فى أدلة الثبوت التى إطمأنت إليها المحكمة طبقاً للتصوير الذى أخذت به، فإن مثل هذا الطلب يعتبر دفاعاً موضوعياً لا يستلزم رداً صريحاً من المحكمة، بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفاداً من الحكم بالإدانة استناداً إلى أقوال هؤلاء الشهود.

الطعن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٦٧١ بتاريخ ١٩٦١/٦/١٣

- العدول من الدفاع عن طلب أبداه دون إصرار عليه، لا يستأهل من المحكمة رداً حين إطراحها له.

- من المقرر أنه متى كان طلب الدفاع لا يتصل بمسألة فنية بحجة، فإن المحكمة لا تكون ملزمة بندب خبير إذا هى رأت من الأدلة المقدمة فى الدعوى ما يكفى للفصل فيها دون حاجة إلى ندبه.

الطعن رقم ١٩٧٣ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ١٥٦ بتاريخ ١٩٦١/١/٣٠

طلب العناية لبيان عرض الطريق الذى سلكه المتهمان فى هربهما بالسيارة بعد الحادث هو طلب لا يتجه مباشرة إلى نفي الأفعال المكونة للجرائم التى إقروها المتهمان، أو إستحالة حصول الحادث بالكيفية التى رواها شهود الإثبات - بل إن المقصود منه فى واقع الأمر هو إثارة الشبهة فى الدليل الذى إطمأنت إليه المحكمة.

الطعن رقم ٢٣٣٨ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٢٨٢ بتاريخ ١٩٦١/٣/٢٨

إذا كان الثابت أن الدعوى حجزت للحكم لجلسة معينة مع الإذن للمتهم بتقديم مذكرة بدفاعه، ولم يسبق هذا الحجز إستيفاء دفاع المتهم شفهاً. وفى الأجل المحدد قدم مذكرة بدفاعه إنتهى فيها إلى طلب نذب خبير لمعرفة عمل العمال المشار إليهم فى موضوع النهمة ولتحديد نوع الملابس الواقية التى يمكن أن تصرف لهم، وهل تكفى الملابس التى تصرفها الشركة فعلاً للوقاية من عدمه، غير أن المحكمة الإستئنافية قضت بالإدانة دون أن ترد على هذا الطلب مع أنه من الطلبات الجوهرية التى تلزم المحكمة بإجابتها أو الرد عليها بما يبرر رفضها - فإن إغفال هذا الرد يجعل الحكم مشوباً بالقصور مستوجباً للنقض.

الطعن رقم ٢٤١٣ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٢٥١ بتاريخ ١٩٦١/٢/٢٠

إستحالة تحقيق ما طلبه المتهم بشأن ضم بعض الأوراق لا تمنع من إدانته ما دامت الأدلة القائمة فى الدعوى تكفى لها.

الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٥٢٣ بتاريخ ١٩٦١/٥/١

إذا كان يبين من الإطلاع على محضر الجلسة أن الدفاع عن المتهمين وإن أشار إلى حصول صلح بين الطرفين، إلا أنه لم يبين موضوع هذا الصلح، بل ساق دفاعه بشأنه مرسلاً فى أثناء إبداء ملاحظاته على أدلة الدعوى، فإنه لا تترتب على المحكمة أن هى إفتت عما قاله فى هذا الشأن ولقضت فى الدعوى المدنية بالتعويض.

الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٧٠٤ بتاريخ ١٩٦١/٦/١٩

يشترط لكى تكون محكمة الموضوع ملزمة بالرد على أوجه الدفاع الموضوعية التى تثار على وجه الجزم فى أثناء المرافعة وقبل إقفال بابها، أن يكون الدفاع ظاهر التعلق بموضوع الدعوى، أى أن يكون الفصل فيه لازماً للفصل فى الموضوع ذاته ومنتجاً فيه.

الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٧١٦ بتاريخ ١٩٦١/٦/١٩

من المقرر أن القانون لا يلزم المحكمة بإجابة طلب إستدعاء الطبيب لمناقشته بل لها أن ترفض هذا الطلب إذا رأت أنها فى غنى عن رأيه بما إستخلصته من الوقائع التى ثبت لديها، فإذا وضحت الواقعة وكان تحقيق الدفاع غير منتج فى الدعوى فللمحكمة أن تطرحه مع بيان العلة فى إطاره.

الطعن رقم ٥١٥ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٧٥٢ بتاريخ ١٩٦١/٦/٢٧

الأصل أن المحكمة لا تلزم بالرد على كل دفاع موضوعى للمتهم إكتفاء بأخذها بأدلة الإدانة - إلا أنها إذا ما تعرضت بالرد على هذا الدفاع وجب أن يكون ردها صحيحاً مستنداً إلى ما له أصل فى الأوراق.

الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ٢٣١ بتاريخ ١٩٦٢/٣/١٣

إنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يبيده المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه، إلا أن للمحكمة - إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى - أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عدم إجابتها هذا الطلب.

الطعن رقم ٧٣٧ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٩١٩ بتاريخ ١٩٦١/١١/٢٠

إذا كان الدفاع لم يطلب من المحكمة - على ما يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة - إجراء معاناة لمكان الحادث، بل إقتصار دفاعه على التحدث عن خلو التحقيقات من المعاناة، فإنه لا محل لما يثيره فى هذا النعى من قالة الإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ٧٩٣ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٩٧٤ بتاريخ ١٩٦١/١٢/١١

إذا كانت المحكمة قد رفضت ما طلبه الدفاع من إستدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته فى قدرة المجنى عليه على الكلام أو فقدته النطق عقب إصابته، واعتمدت فى ردها على خلو التقرير الطبى الإبتدائى من أن المجنى عليه كان فاقد النطق وعلى رواية منقولة عن العمدة من أنه سأل المجنى عليه فأجابته - مع طعن الدفاع على مقدرة هذا الأخير على الكلام وأن ما قاله العمدة غير صحيح - فإن حكمها يكون معيباً لإخلاله بحق الدفاع، ذلك أن عدم إشارة طبيب المستشفى فى تقريره إلى أن المصاب كان فاقد النطق لا يفيد حتماً أنه كان يستطيع الكلام، فى حين أنه كان من الممكن تحقيق هذا الدفاع والوصول إلى غاية الأمر فيه عن طريق المختص فنياً وهو الطبيب الشرعى، إذ المقام إدانة يجب أن تنبنى على اليقين والدفاع الذى تمسك به المتهم دفاع جوهري قد يؤتب عليه لو صح تأثر مركزه من التهمة المسندة إليه.

الطنع رقم ٨٣٨ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ١٠١٤ بتاريخ ١٢/٢٦/١٩٦١
من المقرر أن المحكمة لا تكون ملزمة بإحالة طلب الدفاع أو الرد عليه إلا إذا كان طلباً جازماً، أما الطلبات التي تبدي من باب الاحتياط فالمحكمة أن تطرحها دون أن تكون مطالبة بالرد عليها.

الطنع رقم ٧٢٩ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٨٦٢ بتاريخ ٦/٢١/١٩٦٦
لا يصح النعى على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلب منها.

الطنع رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٢ بتاريخ ١/٨/١٩٦٨
متى كان الظاهر من أسباب الطعن غنى طلب الطاعن بإجراء المعاينة لا ينتج إلى نفى الفصل المكون للجرعة أو إستحالة حصول الواقعة وإنما كان الهدف منه مجرد التشكيك فيها وإثارة الشبهة حول أقوال الشهود وهو ما لا تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه.

الطنع رقم ١٦١٥ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٠٩٢ بتاريخ ٧/١١/١٩٦٧
الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه - هو الطلب الجازم الذى يصير عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه فى طلباته الختامية - فإذا كان التهم لم يصير على طلب سماع أقوال المجنى عليه - فليس له أن ينهى على المحكمة عدم إجابته إلى هذا الطلب.

الطنع رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٢٤ بتاريخ ٥/٢/١٩٦٨
١) لم يشترط القانون شكلاً معيناً لإذن التفتيش ولم يوجب النص فيه على تحديد نطاق تنفيذه بدائرة الاختصاص المكانى لمصدره، وكل ما يتطلبه القانون فى هذا الصدد أن يكون الإذن واضحاً ومحددًا بالنسبة إلى تعيين الأشخاص والأماكن المراد تفتيشها وأن يكون مصدره مختصاً مكانياً بإصداره وأن يكون مدوناً بخطه وموقعاً عليه بإمضائه.

٢) الأصل أنه لا يقدح فى صحة التفتيش أن ينفذه أى واحد من مأمورى الضبط القضائى إذا كان الإذن لم يعين مأموراً بعينه.

٣) لا يعيب الإذن عدم تعيين إسم المأمور بإجراء التفتيش.

٤) لم يقيد القانون سلطة التحقيق فى وجوب إصدار الإذن لمن قام بالتحريات بل ترك الأمر فى ذلك لمطلق تقديرها.

٥) لرئيس مكتب المخدرات الحق فى أن يستعين فى إجراء التفتيش بمن يورى مساعدته فيه من معاونيه ولو لم يكونوا من رجال الضبط ما داموا يعملون تحت إشرافه.

٦) الدفاع بطلان التفتيش لعدم جدية التحريات من الدفوع القاتونية المختلطة بالواقع وهي لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض لأنها تقتضى تحقيقاً موضوعياً لا شأن بحكمة النقض به.

٧) تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع. فمتى كانت المحكمة قد إقتعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك فلا معقب عليها فيما إرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون.

٨) جعلت المادة ٤٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها - لمديرى إدارة مكافحة المخدرات وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الأول والمساعدين الثانين صفة مأمورى الضبطية القضائية في جميع أنحاء الجمهورية في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون. ومن ثم فإن صح قول الطاعنين ببدء وقوع جريمة نقل الخواهر المخدرة بدائرة عفاظة القاهرة فإن لك لا يخرج الواقعة عن إختصاص رئيس مكتب مكافحة المخدرات بسوهاج الذى أسهم في التحريات التي بنى عليها صدور الإذن بمعاونة رئيس وحدة التحريات بالمكتب المذكور.

٩) لوكلاء النيابة الكلية إختصاص شامل في تحقيق جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي يتبعونها.

١٠) الإختصاص بإصدار إذن التفتيش كما يتحدد بمكان وقوع الجريمة يتحدد أيضاً بمحل إقامة المتهم وكذلك بالمكان الذى يضبط فيه وذلك وفقاً لنص المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية.

١١) لا يقبل من الطاعن إثارة أمر إحصار إختصاص الضابط المحلى عن الإمتداد إلى مكان الضبط لأول مرة أمام محكمة النقض.

١٢) جريمة إحراز أو حيازة المخدر من الجرائم المستمرة.

١٣) الأصل أن من يقوم بإجراء باطل لا تقبل منه الشهادة عليه، ولا يكون ذلك إلا عند قيام البطلان ولبوته. ومتى كان لا بطلان فيما قام به الضابطان فإنه لا تترتب على المحكمة إن هي عولت على أقوالهما ضمن ما عولت عليه في إدانة الطاعنين.

١٤) لا يجوز للقاضى أن يقضى بعلمه، وإنما له أن يستند في قضائه إلى المعلومات العامة التي يفرض في كل شخص أن يكون ملماً بها مما لا تلزم المحكمة قانوناً ببيان الدليل عليه.

١٥) الطالب الذى تلزم المحكمة بإجابهته أو الرد عليه هو الطلب الصريح الجازم.

١٦) طلب المعاينة الذى لا ينتج إلى نفى الفصل المكون للجريمة أو إثبات إستحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل المقصود به إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي إطمأنت إليها المحكمة طبقاً للتصوير الذى

أخذت به يعتبر دفاعاً موضوعياً، لا يستلزم رداً صريحاً من المحكمة بل يكفي أن يكون الرد عليه مستغداً من الحكم بالإدانة.

١٧) لا تكون المحكمة مطالبة ببيان مؤدى أقوال الشهود إلا إذا كانت قد إستندت إليها فى حكمها بالإدانة، أما إذا لم تعتمد على شئ من تلك الأقوال فإنها لا تكون مكلفة بأن تذكر عنها شيئاً ومن ثم فإن عدم إيراد المحكمة لمؤدى أقوال الشاهد لا يعيب الحكم طالما أنها قد ألصحت فى مدونات حكمها عن كفاية الأدلة التى أوردتها لحمل قضائها بالإدانة إذ أن تقدير الدليل موكلول إليها.

١٨) لا يعيب الحكم أن يحيل فى إيراد أقوال الشاهد على ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهما متفقة فيما إستند إليه الحكم.

١٩) الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليها إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق.

٢٠) الأصل أنه متى أخذت المحكمة بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الإعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.

٢١) حكمة الموضوع فى سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تظمنن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها، وفى عدم إيراد الحكم لتفصيلات معينة إختلف فيها الشهود ما يفيد إطراحها.

٢٢) الخطأ فى الإسناد لا يعيب الحكم طالما أنه لا أثر له فى منطق.

٢٣) لا يعيب الحكم إغفال ما تضمنه إذن التفتيش عن تفتيش متهمين آخرين لا علاقة لهم بالدعوى.

الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٤٧ بتاريخ ١٥/١/١٩٦٨

١) إذا كان الحكم قد أورد فى وصف التهمة أن المتهم قد إرتكب أفعال الإشتراك فى جلب المخدرات حالة كونه المنوط بهم مكافحة المخدرات، إلا أن الثابت من مدونات الحكم أن المحكمة قد طبقت الفقرة الأولى من المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ دون الفقرة الثانية من المادة سائلة الذكر التى تقضى بتشديد العقوبة فى حالة إقرار الجرمية من الموظفين أو المستخدمين المنوط بهم مكافحة المواد المخدرة، كما عاملت المتهم كغيره من المحكوم عليهم - فاعلين أصليين أو شركاء - ممن لا يتصفون بتلك الصفة وأنزلت بهم جميعاً عقوبة واحدة هى الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة، مما يشير بوضوح إلى أن ما ورد بنهاية وصف التهمة عن قيام ذلك الطرف المشدد، لا يعدو أن يكون من قبيل الخطأ الذى لا يعيب

الحكم، فضلاً عن أنه لا جدوى للمتهم من إثارة هذا النعى ما دامت العقوبة المقررة في القانون لجرمة الإشتراك في جلب المواد المخدرة مجردة من الظروف المشدد.

(٢) الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإنجاز فيها، ليس مقصوراً على إستيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية العربية المتحدة وإدخالها المجال الخاضع لإختصاصها الإقليمي كما هو محدد دولياً، بل أنه يمتد أيضاً إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها النصصر عليها في الفصل الثاني من القانون المذكور في المواد من ٣ إلى ٦.

(٣) يبين من نصوص المواد الثلاث الأولى من قانون الجمارك الصادر به القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أنه " يقصد بالإقليم الجمركي، الأراضي والياه الإقليمية الخاضعة لسيادة الدولة " وأن " الخط الجمركي هو الحدود السياسية الفاصلة بين الجمهورية العربية المتحدة والدول المتاخمة وكذلك شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية، ومع ذلك تعتبر خطأ جرمياً قناة السويس وشواطئ البحيرات التي تمر بها هذه القناة " وأنه " يمتد نطاق الرقابة الجمركية البحرية من الخط الجمركي إلى مسافة ثمانية عشر ميلاً بحرياً في البحار المحيطة به. أما النطاق البري فيحدد بقرار من وزير الخزانة وفقاً لمقتضيات الرقابة ويجوز أن تتخذ داخل النطاق تدابير خاصة لمراقبة بعض البضائع بقرار منه " ومفاد ذلك أن تخطي الحدود الجمركية أو الخط الجمركي بغير إستيفاء الشروط التي نص عليها القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والحصول على الترخيص - المطلوب من الجهة الإدارية المنوط بها منحه - في شأن المختر، يعد جلباً محظوراً.

(٤) الإشتراك بطريق الإتفاق إنما يتكون من إتحاد نية أطرافه على إرتكاب الفعل المكون المظني عليه، وهذه النية أمر داخلي لا تقع تحت الحواس ولا تظهر بعلامات خارجية، فمن حق القاضي - فيما عدا الحالات الإستثنائية التي قيده فيها القانون بنوع معين من الأدلة - إذا لم يقم على الإشتراك دليل مباشر من إعراف أو شهادة أو غيره، أن يستدل عليه بطريق الإستنتاج والقرائن التي تقوم لديه، ولا حرج عليه أن يستنتج حصول الإشتراك من فعل لاحق للجرمة يشهد به.

(٥) الأصل في القانون أن المساهمة النبعة من الشريك لأحدى وسائل الإشتراك التي نص عليها القانون في المادة ٤٠ عقوبات وهي التحريض والإتفاق والمساعدة.

(٦) إذا كان الطاعن هو أحد المحكوم عليهم الذين قرروا بالظعن على الحكم المنقوض، وكانت النيابة العامة وإن طعنت بدورها على هذا الحكم بالنقض، إلا أنها بنته على سبب واحد هو خطأ الحكم في القانون إذ لم يقض بمصادرة ثمن الجمال المضبوطة التي إستعملت في نقل المواد المخدرة وطلبت تصحيح الحكم والقضاء بالمصادرة، وكانت محكمة النقض قد قضت بقبول الطعن المقدم من المحكوم عليهم وبنقض الحكم بالنسبة

إليهم وإعادة محاكمتهم من جديد أمام دائرة أخرى ولم تر من ثم حاجة إلى بحث الطعن المقدم من النيابة العامة، وكان من المبادئ الأساسية في المحاكمات هو ألا يضار طاعن بطلعه وكان الأصل طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - أن تنقيد محكمة النقض بالأسباب المقدمة في الميعاد القانوني ومن ثم فإن محكمة النقض ما كان بوسعها - لو تعرضت في حكمها إلى طعن النيابة العامة وقبلته - أن تقضى إلا بمصادرة ثمن الجرم المضبوط وبالتالي فإنه ما كان يحق لمحكمة الإعادة أن تشدد عقوبة الغرامة عن حدّها الذي قضى به المحكم المنقوض.

٧) محكمة النقض حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تحكم في الطعن وتصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون دون حاجة إلى أعمال المادة ٤٥ من القانون المذكور بتحديد جلسة لنظر الموضوع باعتبار أن الطعن هو طعن لثاني مرة - ما دام أن العوار لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم مما كان يقتضى التعرض لموضوع الدعوى.

٨) إذا كان الثابت من مراجعة الأوراق أن الأدلة التي حصلها الحكم وعول في إدانة الطاعن - تروى إلى أصول ثابتة في التحقيقات - ولم يعد الحكم عن نص ما أنبأت به أو فحواه، فقد إنحسرت عنه قالة الخطأ في الإسناد.

٩) من المقرر أن الخطأ في بيان وقوع الجريمة، لا يعيب الحكم، مادام أن هذا التاريخ لا يتصل بحكم القانون على الواقعة، وما دام أن المتهم لا يدعى بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة.

١٠) التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يشبه البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة.

١١) محكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه أو في حق غيره من المتهمين - وإن عدل عنها بعد ذلك - ما دامت قد إطمأت إليها.

١٢) العبرة في المحاكمات الجنائية هي بالتنازع قاضى الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو براءته، ولا يصح مطالبة بالأخذ بدليل معين إلا في الأحوال التي يقررها القانون، فقد جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الإثبات وأن يأخذ من أى بينة يرتاح إليها دليلاً لحكمه.

١٣) إذا كان الحكم قد أطرحت التسجيل ولم يأخذ بالدليل المستمد منه وبني قضاءه على ما إطمأن إليه من إعراف المتهمين الآخرين في التحقيقات إلى جانب باقي أدلة الثبوت السابقة التي قام عليها، فقد إنحسر عنه الالتزام بالرد استقلالاً عن أى دلاء يتصل بهذا التسجيل.

١٤) من المقرر أن محكمة الموضوع أن تجزئ، الدليل - ولو كان إعرافاً - وتأخذ منه بما تظمنن إليه وتلغت عما عداه دون أن يعد ذلك تناقضاً يعيب حكمها.

١٥) الطلب الذى لتتزم محكمة الموضوع بإجابهته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصير عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه، فإذا كان الدفاع عن المتهم لم يتمسك فى مرافعته بطلبات التحقيق التى أيدها فى مستهل المحاكمة مما يفيد تنازله عنها، فلا يحق - من بعد - أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق تنازل عنه.

الطعن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٣٠٠ بتاريخ ١٩٦٨/٣/٤

- متى كان الطاعن لم يتمسك فى مرافعته أمام الهيئة الجديدة التى نظرت الدعوى بطلب إجراء المعاينة فإن المحكمة لا تكون ملزمة بإجابهته ولا تشرب عليها إذا هى لم ترد عليه.

- طلب المعاينة لا ينجبه إلى نفى الفعل المكون للجريمة أو إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان المقصور منه إثارة الشبهة فى أدلة الثبوت التى إطمأت إليها المحكمة طبقاً للتصوير الذى أخذت به، لا يستلزم رداً صريحاً من المحكمة بل يكفى أن يكون الرد عليه مستغداً من الحكم بالإدانة إستاداً إلى أقوال هؤلاء الشهود.

الطعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٢٦٠ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٠

- ١) تقع جريمة خيانة الأمانة على كل مال منقول أياً كان نوعه وقيمته قل أو كثر.
- ٢) خطأ الحكم المطعون فيه فى تحديد المبالغ المبددة لا أثر له فى ثبوت جريمة خيانة الأمانة ولا حجية له على القضاء المدنى على الوقائع التى فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضرورياً.
- ٣) تقتصر حجية الحكم الصادر من المحكمة الجنائية أمام القضاء المدنى وفقاً للمادة ٤٠٦ من القانون المدنى على الوقائع التى فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضرورياً.
- ٤) مؤدى نص المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن حجية الحكم الجنائى فى موضوع الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية قاصرة على منطوق الحكم الصادر بالبراءة أو بالإدانة بالنسبة لمن كان موضوع المحاكمة ودون أن تلتحق الأسباب التى لم تكن ضرورية للحكم بالبراءة أو الإدانة.
- ٥) لا يشترط فى جريمة التزوير أن يعتمد المزور تقليد إعطاء اجنى عليه بل يكفى لتوفر هذه الجريمة أن يضع المزور إسم المزور عليه المحرر ولو بطريقة عادية لا تقليد فيها ما دام قد قصد الإيهام بأن ذلك المحرر صادر من الجنى عليه.

٦) إن مجرد تغيير الحقيقة في محرر عرفي بوضع إمضاء مزور يكفي لتوافر استغلات عن ركني القصد الجنائي والضرر بل يكفي أن يكون قيامهما مستفاداً من مجموع عباراته.

٧) لا يشترط لصحة الحكم بالإدانة في جريمة التزوير أن يتحدث الحكم استقلالاً عن ركني القصد الجنائي والضرر بل يكفي أن يكون قيامهما مستفاداً من مجموع عباراته.

٨) جرى قضاء محكمة النقض على أنه ليس للمدعي بالحقوق المدنية الذي فاته على المحكمة الجزئية أن تحكم في دعواه أن يلجأ إلى المحكمة الاستئنافية لتدارك هذا النقض بل يرجع إلى محكمة أول درجة للفصل فيما أغفلته عملاً بمحكم المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات.

٩) محكمة النقض في حالة خطأ الحكم المطعون فيه في القانون وعملاً بنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم وتصححه.

١٠) الأمر في تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من إعراضات مرجعه إلى قاضي الموضوع.

١١) للمحكمة كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقرير الخبير المقدم إليها دون أن تلتزم بنسب خبير آخر ولا بإعادة المهمة إلى ذات الخبير ما دام إستانداها إلى الرأي الذي انتهى إليه هو إستاناد سليم لا يجافي المنطق والقانون.

الطعن رقم ٢١٧٧ لسنة ٣٧ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ٢٢٨ بتاريخ ١٩/٢/١٩٦٨

إذا كان الثابت من مراجعة محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعين ترفع في الدعوى طالباً البراءة ولم يبد للمحكمة أية طلبات، فإنه لا يكون للطاعين من بعد أن يتنص على المحكمة قعودها عن الإستجابة إلى إعلان شهود نفي أو حجز القضية للمحكم لتقديم أحكام أو غيرها من الأوراق.

الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٨ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ٣٨٣ بتاريخ ١٩/٤/١٩٦٨

متى كان طلب ضم قضية قد قصد به تجريخ أقوال أحد الشهود وهو ضابط المباحث الذي قام بالتحريات في الحادث ومثل هذا الطلب لا تلتزم المحكمة بإجابهته ما دام الدليل الذي يستمد منه ليس من شأنه أن يؤدي إلى البراءة أو ينفي القوة التدللية للأدلة القائمة في الدعوى.

الطعن رقم ٩٩٧ لسنة ٣٨ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ٨٦٤ بتاريخ ١٠/٢/١٩٦٨

الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابهته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يقرع سمع المحكمة ويصر عليه مقدمه.

الطعن رقم ٩٩٨ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٧٢٩ بتاريخ ١٧/٦/١٩٦٨

لا تلزم المحكمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة والرد عليها على إستقلال طالما أن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم.

الطعن رقم ١١٤٠ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٧٥٨ بتاريخ ٢٤/٦/١٩٦٨

لا تلزم المحكمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى وتفحصها فى كل جزئية منها وبيان العلة فيما أعرضت عنه من شواهد النفى أو أخذت به من أدلة الثبوت ما دام لقضائها وجه مقبول.

الطعن رقم ١٢٧٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٩٦٩ بتاريخ ١٨/١١/١٩٦٨

الأصل أن المحكمة لا تلزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة، إلا أنه يعين عليها أن تورد فى حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألقت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها.

الطعن رقم ١٣٠٥ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٩٤٥ بتاريخ ١١/١١/١٩٦٨

مضى كان الثابت من مدونات الحكم أنه دان الطاعن عن ذات الواقعة التى أسندت إليه غير أنه نزل بنسبة العاهة إلى القدر المتيقن فيما لو أجريت للمجنى عليه جراحة وتحسنت حالته كما قال بذلك الطبيب الشرعى، وليس فى ذلك ما يستوجب لفت نظر الدفاع، فإن ما يشره الطاعن من أن المحكمة إذ نزلت بنسبة العاهة من ١٠٪ إلى ٥٪ تكون قد عاقبه عما كان يحتمل أن يتخلف من عاهة باجنى عليه إذا أجريت له عملية جراحية لإزالة الفتق وبذلك تكون قد عاقبه على عاهة غير التى رفعت بها الدعوى يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٠١٣ بتاريخ ٢٥/١١/١٩٦٨

لا تلزم المحكمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى وفى كل شبهة يثيرها والرد على ذلك، ما دام الرد يستفاد ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت الساتفة التى أوردها الحكم.

الطعن رقم ١٧٧٨ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٩٨٧ بتاريخ ١٨/١١/١٩٦٨

لا يصح أن يعاب على المحكمة عدم أجابتها الطاعن إلى طلب إعادة التحليل الذى إطمأنت إلى نتيجته ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تره من جانبها ضرورة لإتخاذ هذا الإجراء.

الطعن رقم ١٩٠٧ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٠٨٦ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٦٨

إن قول المتهم أن حالة العمل فى الخلع إدارته كانت تجعل من العسر الإستغناء عن العمال الذين لم يستوفوا مسوغات تعيينهم دفعة واحدة - لا تشكل حالة ضرورة تبيح له مخالفة القانون خصوصاً وأن

العامل المعنى بالمخالفة - كما يبين من المقررات المضمونة وعقد العمل الخاص به - لم يكن عاملاً فنياً يعتذر الاستغناء عن خدمته، وإنما كان خفياً بالغلج، وبالتالي فإن ما يثيره التهم في هذا الشأن لا يعدو أن يكون دفاعاً موضوعياً لا تلزم المحكمة بالرد عليه.

الطعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٣٠١ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٦

- من المقرر أن المحكمة لا تلزم بإجابة طلب إعادة تحليل المادة المضبوطة ما دامت الواقعة قد وضحت لديها.

- من المقرر أن الطلب الذى تلزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يقرع سمع المحكمة ويشتمل على بيان ما يرمى إليه به ويصر عليه مقدمه فى طلباته الختامية. وإذا كانت المحكمة قد حققت شفوية المرافعة وكان لا يبين من محضر جلسة المرافعة الأخيرة أن الدفاع عن الطاعن أصر فى طلباته الختامية على طلب إجراء تحقيق فى الدعوى فإنه لا جناح على المحكمة إن هى إلتفتت عن إجابته لطلب كان قد أبداه فى جلسة سابقة ولم ترد عليه.

الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٥٣٠ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٣

من المقرر أن الطلب الذى تلزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الصريح الجازم. ومتى كان الثابت أن الدفاع عن الطاعن وإن تمسك بمحضر الجلسة قبل الأخير بضم الشكوى التى يثيرها بوجه الطعن إلا أنه لم يصر على ذلك بمجلسة المرافعة الأخيرة، ومن ثم فإن ما يرمى به الحكم من قالة الإخلال بحق الدفاع لا يكون له محل.

الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٦١٤ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٢٤

إن دفاع الطاعن بأن الحادث أكتشف صدفة ولم يبلغ عنه وأن المحكمة إلتفتت عن الرد عليه رغم أهميته فى تحديد وقت وقوع الحادث مردود بأنه دفاع موضوعى لا تلزم المحكمة بالرد عليه صراحة بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفاداً من أدلة الثبوت التى عولت عليها المحكمة وقد كونت قناعتها بأن الحادث وقع عصراً وقبل حلول الظلام إستناداً إلى أقوال الشهود التى إطمأنت إليهم.

الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٦٧٢ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٨

١) يتوافر الإشتراك فى جريمة السرقة بطريق الإتفاق متى إتحدت إرادة الشريك مع باقى المتهمين على ارتكاب تلك الجريمة ووقعت الجريمة بناء على هذا الإتفاق. ولما كان الحكم قد عرض فى مقام إستخلاصه لما ثبت فى حق كل من المتهمين إلى أن دور الطاعن لا يخرج عن أنه إتفق مع باقى المتهمين سواء فى المرة الأولى أو الثانية على سرقة إجنى عليها فقط دون إلحاق أى أذى بها ثم أورد الحكم : "وحيث أن التهم

الأول " الطاعن " انحصرت مسئوليته على ما سلف في الإشتراك مع المتهمين في سرقة الجنى عليها بالتحريض على إقرار الإثم مما يتعين قصر عقابه على ما إقرّف "، منتهياً في التكييف القانوني للواقعة إلى أنه ارتكب مع المتهمين الثلاثة الآخرين جناية السرقة المنطبقة على المواد ٣١٦ و ٤٠ و ٤١ من قانون العقوبات، ولما كان البين من مراجعة مدونات الحكم إنها جرت على أن الطاعن إتفق مع غيره من المتهمين في الدعوى على إرتكاب جريمة سرقة الجنى عليها - وهي خالة والدته - وإنه رافقهم في المرتين اللتين توجهوا فيهما إلى منزلها وإن شيئاً لم يتم في المرة الأولى وأنه في المرة الثانية إنصرف قبل وقوع الجريمة فإن الحكم يكون قد دلل على قيام هذا الإشتراك من ظروف الدعوى وملابساتها تدليلاً سائفاً.

(٢) إن عدول الشريك عن إرتكاب الجريمة لا تأثر له على مسئوليته الجنائية إذا وقعت الجريمة فيؤاخذ عليها بصفته شريكاً، ذلك بأن مساهمته في الجريمة تتم بمجرد قيامه بالأفعال المكونة للإشتراك وعدوله بعد ذلك لا يفيد إلا إذا كان قد إستطاع أن يزيل كل أثر لتدخله في إرتكاب الجريمة قبل وقوعها.

(٣) تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٨ من قانون العقوبات على أنه " يعفى من العقوبات المقررة في هذه المادة كل من بادر من الجناة بإخبار الحكومة بوجود إتفاق جنائي وعين إشتراكاً فيه قبل وقوع أية جناية أو جنحة " ومتى كان الحكم قد أثبت وقوع جنايتي القتل والسرقة قبل إقرار الطاعن بإشتراكه في جريمة السرقة - وهو ما لا يجادل الطاعن فيه - فإن في هذا ما يتضمن بذاته الرد على ما أثاره الطاعن في شأن الإغفاء المنصوص عليه في المادة المذكورة بما يدل على إطراره فضلاً عن أنه دفاع قانوني ظاهر البطلان لم تكن المحكمة ملزمة بالرد عليه.

(٤) من المقرر أن حمل السلاح في السرقة هو من الظروف المادية المتصلة بالفعل الإجرامي ويسرى حكمه على كل من قارف الجريمة فاعلاً أم شريكاً ولو لم يكن يعلم به.

(٥) العبرة في إعتبار السلاح ظرفاً مشدداً في حكم المادة ٣١٦ من قانون العقوبات ليست بمخالفة حمله لقانون الأسلحة والذخائر وإنما تكون بطبيعة هذا السلاح وهل هو معد في الأصل للإعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حمله إلا بأنه لإستخدامه في هذا الغرض، أو أنه من الأدوات التي تعتبر عرضاً من الأسلحة لكونها تحدث الفتك وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل كالسكين أو المطواة، فلا يتحقق الظرف المشدد بحملها إلا إذا إستظهرت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية إن حملها كان لمناسبة السرقة وهو الأمر الذي خلصت إليه المحكمة - في هذه الدعوى - في حدود حقها ودلت عليه بالأدلة السائفة.

(٦) قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمّره في نفسه.

(٧) لا تلازم بين قيام القصد الجنائي وسبق الإصرار فقد يتوالى القصد الجنائي مع إنقضاء الإصرار السابق الذى هو مجرد ظرف مشدد فى جرائم الإعتداء على الأشخاص.

(٨) من المقرر أن إستخلاص نية القتل من عناصر الدعوى موكول إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطة التقديرية. وما دام الحكم قد دلل على قيام هذه النية تدليلاً سائفاً، فإن ما يشير الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد.

(٩) التناقض الذى يعيب الحكم ويطله هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة، وإذ كان مفاد ما أورده الحكم أن المحكمة وإن إطمأنت إلى توالى نية القتل فى الواقعة إلا أنها من وجه آخر قد أيقنت بإنقضاء عنصر سبق الإصرار لما تبينته من أن الحادث لم يكن مسبوقاً بفترة من الوقت تسمح للجنة بأعمال الفكر فى هدوء وروية، وهو إستخلاص مبالغ لا تناقض فيه ومن ثم تنحسر عن الحكم قالة التناقض فى السبب.

(١٠) من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالرد على الدفاع القانونى ظاهر البطلان.

(١١) متى كان الحكم قد دلل على قيام الإشتراك من ظروف الدعوى وملابساتها تدليلاً سائفاً، فإن إستطراده إلى القول خطأ بأن الإشتراك كان بطريق التحريض لا يعيب الحكم لأنه لا ينال من سلامته.

(١٢) من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها إلا إنه لم يرسم شكلاً خاصاً أو طريقة معينة يصوغ فيها الحكم هذا البيان، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - كافياً فى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما إستخلصته المحكمة، كان ذلك محققاً لحكم القانون.

(١٣) متى كان الطاعن وإن قرر بالظن بالنقض فى الميعاد القانونى إلا أنه لم يقدم أسباباً لظنه فيكون طعنه غير مقبول شكلاً.

الظن رقم ٥٤٢ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٩٣٦ بتاريخ ١٩/٦/١٩٧٢

من المقرر أن الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابهته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصدر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار به فى طلباته الختامية. ولما كان البين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع قال إنه " يطلب شهود نفى لأن الزوجة أنكرت وجودها وقت التفتيش " وأنه يريد تأييدها بمن كان موجوداً وقتئذ وأن ذلك مزور لعدم المحكمة. ولم يعد إلى التحدث عن طلبه فى ختام مرافعته، وكان هذا الطلب بهذا النحو غير جازم ولم يصدر عليه الدفاع، فإن ما ينهه الطاعن من الإخلال بحق الدفاع لا يكون له محل.

الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٩٤٠ بتاريخ ١٩/٦/١٩٧٢

متى كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر لدى محكمة الموضوع شيئاً عن خلو التقرير الطبي من توقيع لوائحه جعل الورقة الرسمية مفترقة إلى مظهر الإغداغ بها، وكانت مدونات الحكم لا تساند بذاتها هذا الدفاع، فلا يقبل من الطاعن النعى على محكمة الموضوع فعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ولا يجوز إثارة هذا الدفاع مرة أمام محكمة النقض لأنه يستلزم تحقيقاً موضوعياً تنحسر عنه وظيفتها.

الطعن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١٢٢٤ بتاريخ ١٩/١١/١٩٧٢

إذا كان طلب ضم قضية لا يتجه مباشرة إلى نفي الأفعال المكونة للجريمة أو إستحالة حصول الحادث بالكيفية التى رواها شاهد الإثبات بل المقصود منه هو تجريخ أقوال هذين الشاهدين فإن المحكمة لا تلزم بإجابه.

الطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١٢٣٢ بتاريخ ١٩/١١/١٩٧٢

الطلب الذى تلزم المحكمة بإجابه أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يقرع سمع المحكمة ويصر عليه مقدمه. ولما كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة هو أن الدفاع عن الطاعن قال " والجيب لم تثبت سلامته وهل يتسع أو لا يتسع " فإن ما ذكره الدفاع فى هذا الخصوص لا يعد طلباً بالمعنى السالف ذكره إذ هو لا يعدو أن يكون تعيياً لتحقيق النيابة بما يراه فيه من نقص دون أن يتمسك بطلب إستكمال. فليس له أن ينعى إخلاله بحقه فى الدفاع لعدم تحقيق المحكمة ما أثاره بشأن مدى إتساع جيب صديريه لطربى الحشيش المضبوطتين.

الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١٣٦٧ بتاريخ ١١/١٢/١٩٧٢

من المقرر أن المحكمة متى أمرت بإقفال باب المرافعة فى الدعوى وحجزتها للحكم، فهى بعد لا تكون ملزمة بإجابة طلب التحقيق الذى يديه فى مذكرته التى يقدمها فى فترة حجز القضية للحكم أو الرد عليه سواء قدمها بتصريح منها أو بغير تصريح ما دام هو لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة وقبل إقفال باب المرافعة فى الدعوى. ولما كان يبين من الإطلاع على أوراق الطعن والمقررات المضمومة إليها أن الطاعنة لم تطلب ضم دفتر تحركات سيارات مكتب الآداب إلا فى المذكرة التى قدمتها إلى المحكمة الإستئنافية بعد حجز الدعوى، للحكم، فلا تترتب على المحكمة إذا هى لم تستجب لهذا الطلب أو ترد عليه.

الطعن رقم ٥٧ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٤٢٣ بتاريخ ٢٠/٣/١٩٧٢

لا تلزم المحكمة بإجابة طلب التحقيق الذى يديه الدفاع أو الرد عليه بعد حجز الدعوى للحكم ولو طلب ذلك فى مذكرة مصرح له بتقديمها ما دام أنه لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة، ذلك أن سكوت

الدفاع عن طلب سماع شاهد ومواصلته المرافعة دون إصرار على طلب سماعه إنما يفيد أنه قد نزل عنه ضمناً ومن ثم فهو لا يستأهل من المحكمة رداً ولا تعقياً.

الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٤٥٦ بتاريخ ١٩٧٣/٤/١

- حق الدفاع الذى يتمتع به المتهم بخول له إبداء ما يمين له من طلبات التحقيق طالما أن باب المرافعة ما زال مفتوحاً.

- طلب الدفاع فى ختام مرافعته للبراءة أصلياً وإحتياطياً سماع شاهد إثبات أو إجراء تحقيق معين يعتبر طلباً جازماً تلزم المحكمة بإجابه متى كانت لم تنته إلى القضاء بالبراءة.

- لما كان أساس دفاع الطاعن أن شخصية الجانى مجهولة لوجود آخرين تتشابه أسمائهم مع إسم الطاعن وأن أقوال أحد الممدين - اللذين طلب الطاعن سماعهما - قد تلقى ضوءاً يحدد شخصية الجانى ويكشف عن حقيقة الحادث، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض التأجيل لإعادة إعلان الممدين لمناقشتها وبرر ذلك بقوله " إن الدعوى فى غير حاجة إلى مناقشتها لأن الطاعن لم يفصح عن وجه إرتباطهما بموضوع الإتهام ومدى ما يمكن أن يكون لهما من تأثير على أدلة الثبوت فى الدعوى " وكانت الواقعة التى طلب الدفاع سماع أقوال أحد الممدين بشأنها متصلة بواقعة الدعوى ظاهرة التعلق بموضوعها، وكان سماعه لازماً للفصل فيها، فإن رفض المحكمة طلبه للسبب الذى ذكرته يكون غير سانع وفيه إخلال بحق الدفاع لما ينطوى عليه من معنى القضاء فى أمر لم يعرض عليها لإحتمال أن تحجب هذه الأقوال - التى تسممها ويباح للدفاع مناقشتها بما يقضيها بما قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى. لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيأ بالإخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٢٠ بتاريخ ١٩٧٥/١/٦

نصت المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ على عدم جواز رفع الدعوى الجنائية أو إتخاذ أية إجراءات فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون إلا بطلب مكتوب من وزير الخزانة أو من ينوبه. ولما كان لا يبين من مطالعة المفردات المنضمة أن الطاعن أثار دفعاً بطلان إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى لإتخاذها قبل صدور الطلب المنوه عنه فى المادة السالف ذكرها وكان الدفع بخلو الإذن من تاريخ صدوره بما يجوز معه القول بصدوره لاحقاً لإجراءات التحقيق أو رفع الدعوى الجنائية هو من الدفوع التى يختلط فيها القانون بالواقع مما يستلزم تحقيقاً موضوعياً وهو ما يخرج عن اختصاص محكمة النقض ولا تقبل إثارته أمامها لأول مرة.

الطعن رقم ٩٨١ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ٩٠ بتاريخ ١٩٧٥/١/٢٧

متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن يعنى بتحقيق دفاع الطاعن الذى ثبت من المقررات المضمومة أنه قد أورده فى مذكرته التى قدمها إلى محكمة ثاني درجة ومفاد طلب إستكتاب جاويش الإستيفاء الذى أشر على السند الحقيقى بالنظر ليتين أن هذا السند قد سلخ من ملف الدعوى ووضع بدلاً منه السند المزور الذى دين عنه، وهو دفاع جوهرى فى واقعة الدعوى إذ يترتب عليه لو صح إنتفاء الجرميتين المسندتين إلى الطاعن، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بما يعيه.

الطعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ٤٦ بتاريخ ١٩٧٥/١/١٩

لما كان الثابت من مراجعة الأوراق والمقررات التى أمرت المحكمة بضمها للطعن أنه لما قدمت المدعية بالحقوق المدنية عقد الوكالة - متضمناً إسمها بين المشترين من الباتعة موكلة الطاعن فى إجراءات تسجيل عقود البيع الصادرة منها - طعن عليه الطاعن بالتزوير وانتهت فى مذكرتها المؤرخة ١٥ من أغسطس سنة ١٩٧٢ إلى أنه لا محل ولا وجه للطعن المقدم من الطاعن لعدم جديته إذ أنه لا مصلحة له فى التمسك بهذا الطعن لأنه قد قدم طلب للمساحة تضمن إسم المطعون ضدها " المدعية بالحقوق المدنية " بصفتها مشترية. ومع ذلك ظل الطاعن متمسكاً بتعيب التوكيل. ثم راح ينعى على الحكم المطعون فيه لإفاته عن دفاعه بهذا الشأن - لما كان ذلك - وكان كل ما تفاه الطاعن بهذا الدفاع هو إهدار التوكيل حتى لا يقوم سنداً فى ثبوت التهمة عليه بتبديد عقد البيع وكان الحكم المطعون فيه لم يساند إلى هذا التوكيل فى ثبوت الواقعة بل قام إقتناعه بها على أقوال الشهود فقط - فلا عليه إن هو إلتفت عن كل ما يتصل به لأنه بات غير منتج فى الدعوى وخارج عن نطاق إستدلال المحكمة على إدانة الطاعن.

الطعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ١١٧ بتاريخ ١٩٧٥/٢/٣

من المقرر أن الخطأ المشترك فى نطاق المسؤولية الجنائية - بفرض قيامه - لا يخلص المتهم من المسؤولية، ما دام هذا الخطأ لا يترتب عليه إنتفاء أحد الأركان القانونية لجريمتى القتل والإصابة الخطأ النسويتين إلى المتهم، ولما كان الثابت من مراجعة الأوراق أن الأدلة التى حصلها الحكم فى الإدانة تترد إلى أصول ثابتة فى التحقيقات ولم يجد الحكم عن نص ما أنبأت به أو فحواه، فقد انحسرت عنه قالة الخطأ فى الإسناد. ولما كان الحكم المطعون فيه - على ما سلف بيانه، قد أثبت بأدلة سائفة توافر الخطأ فى جانب المتهمين، وأحاط بعناصر جريمتى القتل الخطأ اللتين دانهم بهما فإنه بفرض منازعة الجنى عليهم أو مصمم هيكल الإعلان لئمة خطأ فإن ذلك لا يسقط مسؤولية المتهمين.

الطعن رقم ١٧٢٩ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ١٥ بتاريخ ١٩٧٥/١/٥

- لم كان الحكم المطعون فيه قد أنصب على إصابة بعينها نسب إلى الطاعن على سبيل الإنفراد إحدائها - وهى إصابة الخنى عليه بالجدارية اليمنى التى أثبت التقرير الطبى وجودها وإطمأنت المحكمة إلى أن الطاعن هو محدثها فلا يضير الحكم إلغائه عن باقى الإصابات هذا إلى أن المحكمة غير ملزمة بتعقب التهم فى مناحى دفاعه الموضوعية والرد عليها ما دام الرد مستفاداً من قضائها بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التى أوردتها.

- لما كان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس كما أن الواقعة كما أثبتتها الحكم لا ترشح لقيام هذه الحالة، فإن دعوى القصور فى التسبب بقالة أن الحكم لم يعرض لبحث حالة الدفاع الشرعى تكون غير مقبولة.

الطعن رقم ١٧٧٨ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٥٦ بتاريخ ١٩٧٥/١/١٩

من المقرر أن الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابهه أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصير عليه مقدماً ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه فى طلباته الحتمية - لما كان ذلك وكان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن أورد فى مرافعته ما نصه " يمكن مناقشة الطبيب الشرعى فى حدوث الوفاة نتيجة قىء رد إلى القصبة الهوائية ويستعد من الأوراق أن التهم هو الفاعل " ولم يعد بعد ذلك إلى التحدث عن طلب مناقشة الطبيب الشرعى حتى ختم مرافعته ومن ثم فإن ما يتعاه الطاعن الحكم المطعون فيه من الإخلال بحق الدفاع لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ١٨٤٢ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٩٤ بتاريخ ١٩٧٥/١/٢٧

منى كان الثابت من الإطلاع على محضر الجلسة أن الدفاع عندما طلب ضم التحقيقات الإدارية التى نوه عنها لم يبين سبب هذا الطلب ومرماه منه، فإنه يبدو طلباً مجهلاً لا تثريب على المحكمة إن هى سكنت عنه إيراداً له ورداً عليه ما دامت قد إطمأنت إلى ما أوردته من أدلة الثبوت فى الدعوى.

الطعن رقم ١٨٥٤ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ١٠٠ بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢

لما كان يبين من الإطلاع على محاضر الجلسات أن الطاعن مثل ومعه محاميه أمام محكمة ثانى درجة وحجرت المحكمة الدعوى للحكم وصرحت بتقديم مذكرات فإقتصر الطاعن فى دفاعه على التحدث فى الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة، وكانت المحكمة لم تحل دون إتهامه لدفاعه أو تحدد له نطاقه أو تجزئه عليه فإن ما يثيره الطاعن من دعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون له وجه.

الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٢٦٩ بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٤

إن نعى الطاعن بخلو محضر الجلسة من إثبات دفعه على النحو الوارد بوجه النعى، فمردود بما هو مقرر من أن على صاحب الشأن أن يطلب صراحة إثبات ما يهمله إثباته في محضر الجلسة حتى يمكنه فيما بعد أن يأخذ على المحكمة إغفالها الرد عليه. لما كان ذلك، وكان ما يثيره الطاعن فى شأن ما أورده الحكم عن إسناد كل من الطاعنين بيع المخدر إلى الآخر، إنما هو من قبيل الجدل الموضوعى الذى تحسر عنه وظيفة محكمة النقض، وكان الحكم بعد أن عرض إلى قصد الطاعن من إحراز المخدر المضبوط إستطرد قائلاً "يضاف إلى ما تقدم فى إثبات قصد الاتجار لدى المتهمين كبر الكمية المضبوطة لدى كل منهما مغلفة بقماش الزية - وماضى المتهمين الإجرامى - إذ ثبت من البيان المقدم من الشاهد الأول بالجلسة سبق الحكم على المتهم الأول - الطاعن - بالأشغال الشاقة المؤبدة سنة ١٩٥٩ فى جريمة مخدرات وهو أمر لم ينكره هذا المتهم..." "وكان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الشاهد الأول قدم ذلك البيان مستخرجاً من سجل مكتب مكافحة المخدرات، فإن هذا الذى أثبت الحكم يفيد أن الطاعن لم يشر بالجلسة شيئاً عن البيان السالف الذكر وتكون بذلك دعوى الخطأ فى الإسناد متفية، لما كان ما تقدم، فإن الطعن يكون على غير أساس متعباً رفضه موضوعاً.

الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٣١١ بتاريخ ١٩٧٥/٤/٦

لما كان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يطلب إلى المحكمة إجراء تحقيق معين فإنه ليس له من بعد أن ينعى عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها.

الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٣١٨ بتاريخ ١٩٧٥/٤/٧

متى كان البين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها أن الطاعن لم يدفع الإتهام المسند إليه بما يثيره فى طعنه من عدم علمه بمحضر الحجز أو عدم إمتناعه عن التوقيع عليه أو عن بطلانه، وكانت هذه الأمور التى ينازع فيها لا تعدو دفعاً موضوعية كان يتعين عليه التمسك لها أمام محكمة الموضوع لأنها تتطلب تحقيقاً ولا يسوغ إثارة الجدل فى شأنها لأول مرة أمام محكمة النقض. ولما كانت المحكمة الإستئنافية غير مطالبة بالرد على دفاع لم يثر أمامها، فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد.

الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٤٠٥ بتاريخ ١٩٧٥/٥/١١

لا يجدى الطاعن نعيه على تصرف النيابة العامة عدم إقامتها الدعوى الجنائية على شقيقه المجدد - بفرض مساهمته فى الجريمة - ما دام أن ذلك لم يكن ليحول دون مساءلته هو عن الجريمة المسندة إليه.

الطعن رقم ٦٩٣ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٤٣١ بتاريخ ١٨/٥/١٩٧٥

إذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه وفى محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة قضت المظروف المحتوى على السند الزور فى حضور الطاعن والمدافع عنه بجملة المحاكمة ومن ثم فقد كان معروضاً على بساط البحث والمناقشة فى حضور الخصوم وكان فى مكنة الطاعن الإطلاع عليه إذا ما طلب من المحكمة ذلك فإن ما يثيره من عدم إطلاعه على ذلك السند لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٠٩٣ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٦٢٢ بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٧٥

لما كان الثابت من الإطلاع على محاضر الجلسات أن الدفاع عن الطاعنين طلب ضم الشكوى رقم ٤٦٦٠ سنة ١٩٦٤ إدارى أبو قرقاص وقد صرحت المحكمة للطاعنين باستخراج صورة رسمية منها ثم أمرت بضمها ثم عادت وطلبت من الطاعنين إستخراج صورة رسمية ثم أمرت بضمها إلا أنه بجلستى ١٩٧٢/٩/٩ و ١٩٧١/١١/٢٥ لم يتمسك الطاعنون بطلب ضم هذه الشكوى حتى حجزت الدعوى للحكم بعد أن طلب الحاضر عن الطاعنين إستبدال عقوبة الحبس بالفرامة، ولما كان هذا الطلب بهذا النحو غير جازم ولم يصر عليه الدفاع وكان من المقرر أن الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابهته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه فى طلباته الختامية - فإن ما يعاءه الطاعنون من الإخلال بحق الدفاع لا يكون له محل هذا فضلاً على أن المحكمة صرحت للطاعنين باستخراج صورة رسمية من هذه الشكوى أكثر من مرة وأجلت الدعوى مرات لتففيذ هذا القرار إلا أن الطاعنين لم يقوموا بتنفيذه مما يدل على عدم جدية هذا الطلب فضلاً عن أنه لا يتجه إلى نفى الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات إستحالة حصول الواقعة بل قصد به إثارة الشبهة فى الدليل الذى إطمأنت إليه ما لا تلتزم المحكمة بإجابهته. لما كان ذلك، فإن النعى برمته فى هذا الوجه يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١١٠٤ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٦٣٠ بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٧٥

- لما كانت المادة ١٢٢ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك تنص على أنه : " مع عدم الإخلال بأى عقوبة أشد يقضى بها أى قانون آخر يعاقب على التهريب أو على الشروع فيه بالحبس وبفرامة لا تقل عن عشرين جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين. ويحكم على الفاعلين والشركاء متضامنين بتعويض يعادل مثلى الضرائب الجمركية المستحقة. فإذا كانت البضائع موضوع الجريمة من الأصناف المنوعة كان التعويض معادلاً لمثل قيمتها أو مثلى الضرائب المستحقة أيهما أكثر وفى جميع الأحوال يحكم علاوة على ما تقدم بمصادرة البضائع موضوع التهريب.. " وكانت الطاعنة لا

تدعى أن قيمة التعويض المحكوم به يتجاوز مثلى قيمة السبائك الذهبية التي حاولت تهريبها، فإن المحكم المطعون فيه إذ قضى بالتعويض على أساس هذه القيمة يكون صحيحاً في القانون.

- لما كان الظاهر من طلب الطاعنة ضم مذكرة إدارة التشريع بوزارة الاقتصاد أنه إنما يستهدف تدعيم ما ذهب إليه من أن السبائك الذهبية المضبوطة ليست من السلع المحظورة إستيرادها على موجب أحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ وهو ما تصادفه نصوص ذلك القانون على النحو السابق ذكره فإن هذا الدفاع يكون دفاعاً قانونياً ظاهر البطلان ولا تلتزم المحكمة بالرد عليه وكذلك الحال بالنسبة لما ذهب إليه الطاعنة من أنها كانت قد أبدت الرغبة في التصالح مع مصلحة الجمارك أثناء التحقيق وطوال مراحل المحاكمة طالما أنها لم تزعم أو تدع أن هذا التصالح قد تم بالفعل، وأن المحكمة قد فاتها ما يقتضيه ذلك من أثر قانوني لأن هذا الدفاع بدوره يكون غير منتج في الدعوى، إذ ليس من شأنه بفرض صحة - نفى مسئوليتها عن الجرائم التي قارفتها. لما كان ذلك، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعين الرفض موضوعاً مع مصادرة الكفالة طبقاً لنص المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

الطعن رقم ١٢٤٤ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٧٨٦ بتاريخ ١١/٣٠/١٩٧٥

من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بإجراء تحقيق لم يطلب منها، لما كان ذلك، وكانت منازعة الطاعن في الصورة التي إعتنتها المحكمة للواقعة لا تعدو أن تكون جديلاً موضوعياً في سلطة محكمة الموضوع في إستخلاص صورة الواقعة كما إرتسمت في وجدانها مما تستقل بالفصل فيه بغير معقب طالما أنها تناولت دفاعه وردت عليه رداً سليماً يسوغ به إطرأحه كما هي الحال في الدعوى المطروحة.

الطعن رقم ١٣٠٩ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٨٤٤ بتاريخ ١٢/٢١/١٩٧٥

لما كان البين من محضر الجلسة المحاكمة أن أورد في بدايته بياناً للتهمة الموجهة إلى الطاعن، كما أثبت طلب ممثل النيابة تطبيق مواد الإحالة، وتوافر المدافع عن الطاعن في موضوع الدعوى دون إعراض منه على ما تم من إجراءات المحاكمة. وكان الأصل طبقاً للمادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض إعتبار أن الإجراءات روعيت أثناء نظر الدعوى. وكان من المقرر أن التمسك بقصور البيانات التي يجب أن تشمل عليه التهمة الموجهة إلى المتهم في إعلان الدعوى يجب إبداءه لدى محكمة الموضوع لتنظره وتقرر ما تراه في شأن إستيفاء هذه البيانات، فإذا سكت المتهم عن التمسك بشيء من هذا في وقته سقط حقه في الدفع به.

الطعن رقم ١٣١٣ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٨٥٢ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢١

إن محكمة الموضوع لا تلتزم بحسب الأصل بالرد على أوجه دفاع التهم الموضوعية إنما يستفاد الرد عليه دلالة من قضاء المحكمة بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم ومع ذلك فقد عرض الحكم لكل أوجه الدفاع التي أبداه الطاعن ورد عليها فى منطوق سليم بما يفندها. لما كان ذلك، وكانت المحكمة قد أفصحت عن إطمئنانها إلى صحة ما جاء بمحضر الضبط بما تضمنه من إعراف للطاعن لم يحدد صدوره منه، فإنها بذلك تكون قد فصلت فى أمر موضوعي لا إشراف محكمة النقض عليه ولا يعدو ما يثيره الطاعن بشأن عدم توقيع دلال المساحة على محضر الضبط أن يكون جديلاً متعلقاً بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيه بغير معقب عليها.

الطعن رقم ١٣٢١ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٨٦١ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٢

ليس للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يد أمامها ولا يقبل منه إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٣٤١ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٨٧٧ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٨

إن المحكمة غير ملزمة بأن ترسم للتهمة الطريق الذى يسلكه فى دفاعه وما دام الطاعن لا يذهب إلى أن المحكمة قد منعت من تقديم الدليل على علز المرض فلا يحق له من بعد أن ينعى عليها الإخلال بحقه فى الدفاع.

الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٧٠٧ بتاريخ ١٩٧٥/١١/١٧

لما كان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر فى دفاعه أنه قد أصيب من قبل بإصابة فى إبهام يده اليمنى تحول دون إمكان إمساكه بكوريك والإعتداء به على الجنى عليه، فإنه لا يقبل منه النعى على المحكمة إغفالها الرد على دفاع لم يثره أمامها كما لا يقدر فى سلامة الحكم إلغائه عن الرد على ما أثاره الطاعن من أن حالة شيخوخته تتنافى مع ما نسب إليه مصابون آخرون فى الحادث لما هو مقرر من أن المحكمة ليست ملزمة بتعقب التهم فى مناحى دفاعه الموضوعى فى كل جزئية يثيرها وإطمئنانها إلى الأدلة التى عولت عليها يدل على إطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها لها.

الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٦٩ بتاريخ ١٩٢٨/١٢/١٣

لا يصح الطعن فى الحكم بزعم أن الدفاع طلب إستدعاء الطبيب الشرعى ولم تجب المحكمة طلبه إذا كان هذا الطلب جاء عرضاً كما فى الصيغة الآتية :- " فإذا ظهر لحضراتكم أنه حصل إهمال فى معالجة الجنى

عليه فلحضراتكم أن تقدروا الظروف وتبعة المتهمين فيها. وإذا ما وجدتم أنه حصل إهمال في المعالجة فلحضراتكم أن تستدعوا الطبيب الشرعى لمعرفة إن كانت هذه الوفاة نتيجة طبيعية للجروح ". إذ هذا لا يعتبر طلباً بل هو مجرد بيان لواجب من الواجبات المعلوم من القانون بالضرورة أن القاضى يؤديها بدون لفتة من أحد إليها. وخصوصاً إذا كان الحكم لم يفته ذكر السبب فى عدم نذب الطبيب الشرعى.

الطعن رقم ٨٦٩ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٩٧٨ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢٦

من المقرر أنه متى كانت الواقعة قد وضحت لدى المحكمة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة. وإذ عرض الحكم لدفاع الطاعن بشأن طلب إجراء معاينة لمكان الحادث وأطرحه للأسباب التى يستقيم بها إطراره له، وكان هذا الدفاع لا يتجه إلى نفى العمل المكون للجريمة ولا إلى إستحالة حصول الواقعة بل كان المقصود به إثارة الشبهة فى الأدلة التى إطمأنت إليها المحكمة فإنه يعتبر دفاعاً موضوعياً لا تلتزم المحكمة بإجابته.

الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٩٨٢ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢٦

لما كان ما يثيره الطاعن فى شأن إطراح الحكم لطلب المعاينة مردوداً بأن البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن وإن أبدى هذا الطلب فى مستهل مرافعته إلا أنه لم يصر عليه ولم يضمه طلباته الختامية، فلا على المحكمة إن هى إلفتت عن هذا الطلب دون أن تضمن حكمها ردها عليه، لما هو مقرر أن الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يقرع مع المحكمة ويصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه فى طلباته الختامية، ومع هذا فإن طلب المعاينة فى صورة الدعوى لا يتجه إلى نفى الفعل المكون للجريمة وإثبات إستحالة حصول الواقعة كما رواها الشاهد، وإنما المقصود به إثارة الشبهة فى الدليل الذى إطمأنت إليه المحكمة، ومن ثم فإن هذا الطلب يعتبر دفاعاً موضوعياً لا تلتزم المحكمة بإجابته.

الطعن رقم ٨٨٩ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٠١٢ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢٧

لا إلزام على الحكم بالرد على دفع قانونى ظاهر البطلان.

الطعن رقم ١٧٤٤ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٠٣٩ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٨

من المقرر أن الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه فى طلباته الختامية.

الطعن رقم ١٩١٤ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٨٧١ بتاريخ ١٠/٢٧/١٩٨٣

لما كان الطاعن لم يشر بأسباب طعنه إلى أن المخامين الموكلين عنه إتفقا على المشاركة فى الدفاع وتقسيمه بينهما، فإن المحكمة إذ قضت فى الدعوى بإدانة الطاعن دون إستجابة لطلب التأجيل - على فرض صحة ما يقرره - لا تكون قد أخلت بحقه فى الدفاع ما دام أن القانون لا يوجب أن يكون مع كل متهم بجناية أكثر من محام واحد يتولى الدفاع عنه

الطعن رقم ٨٠ لسنة ١ مجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ٣٨٣ بتاريخ ١٤/١/١٩٣٢

إن الشارع فى المادة ١٠٣ ع لم يرد بقوله " بأى كيفية كانت " أن تكون هذه العبارة وصفاً للوجه الذى عليه أخذ الموظف النقود بل هى وصف للوسيلة التى توصل بها لأخذ النقود. كما أنه لم يرد بعبارة "لمصلحة نفسه" الواردة فى المادة عينها أن يكون معناها شاملاً للأخذ مع نية الرد بل أن يكون قاصراً على الأخذ مع نية الإضاعة على المالك وإذن فلا تنطبق هذه المادة على حالة الموظف الذى يأخذ شيئاً من نقود الحكومة قاصداً مجرد الإنتفاع به وقتياً ورده من بعد.

الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ١ مجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ٣٥٠ بتاريخ ٩/١١/١٩٣١

ليست محكمة الموضوع ملزمة بأن ترد على كل نقطة يثيرها الدفاع من وقائع الدعوى وأدلتها ما دامت هى قد إستولت أركان الجريمة والأدلة القائمة على توافرها وبحت النقاط الجوهرية المرتبطة بذلك.

الطعن رقم ١٥٨٩ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ٤٩٠ بتاريخ ٢٨/٣/١٩٣٢

إن القانون أباح للمتهم تقديم قائمة بشهود نفيه لقاضى الإحالة لكى يكلف هذا الأخير النيابة بإعلانهم للجلسة التى تحدد لنظر القضية، فإذا فاتته ذلك صرح له بإعلان شهوده قبل الجلسة على يد محضر بعد إيداع مصاريف سفرهم بقلم الكاتب، فإذا قصر فى الأمرين ولم يفعل شيئاً مما سنه له القانون ورفضت المحكمة طلبه التأجيل لإعلان شهود لم يبين إن كانوا شهود نفى أو إثبات فلا يعد ذلك إخلالاً بحق الدفاع لأنه هو المقصر فى حق نفسه وكان لديه متسع من الوقت يعلن فيه من يرى إعلانهم فلم يفعل فعليه تحمّل نتيجة تقصيره.

الطعن رقم ٢٤٠٥ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ١ بتاريخ ٧/١١/١٩٣٢

لا إخلال بحق الدفاع إذا رفضت المحكمة طلب التأجيل لإعلان شهود للمتهم مع ذكر الأسباب التى بنى عليها هذا الرفض.

الطعن رقم ٢٤١٨ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٦١٠ بتاريخ ١٩٣٢/١٠/٣١
قاضى الموضوع ملزم بالرد إيجاباً أو سلباً على ما يقدمه له الخصوم من الطلبات الجوهرية وإغفاله هذه الطلبات وعدم رده عليها موجب لبطلان حكمه.

الطعن رقم ٢٤٣٧ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٦ بتاريخ ١٩٣٢/١١/٧
إنه وإن كان يحسن أن يعنى الحكم الصادر بالإدانة بإيراد الأوجه الهامة التى إستند إليها الدفاع عن المتهم وأن يبين مواطن الضعف فى هذا الدفاع، إلا أن خلق الحكم من بيان هذه الأوجه ومن الرد عليها لا يمكن أن يعد وجهاً من أوجه البطلان، مادام الحكم قد فصل أدلة الإدانة بعناية تبث على الإطمئنان إلى أن المحكمة لا بد قد قامت قبل إصدار حكمها بعملية الموازنة والتزجيج بين أدلة الإدانة وأدلة البراءة وإن كان حكمها لم يتضمن إلا نتيجة هذه العملية. ويجب أن يفهم بعد ذلك أن عدم الرد صراحة على وجوه الدفاع إنما كان مبناه الإكتفاء بالدلالة الضمنية المستفادة من تصريح المحكمة بإقتناعها بقوة أدلة الإدانة التى عنيت بتفصيلها فى الحكم.

الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٣ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ١٩٣٢/١١/٢٨
محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تناقش كل الأدلة الإستنتاجية التى يمسك بها الدفاع عن المتهم، ولا بأن ترد صراحة على الأوجه التى يتقدم بها، إلا ما كان منها معبراً من قبيل الدفوع الفرعية وطلبات التحقيق المعينة.

الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٣ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٦٠ بتاريخ ١٩٣٢/١٢/١٢
إن لإستدعاء الشهود أمام محكمة الجنايات نظاماً مقررأ بالمواد من ١٧ إلى ٢١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات. وليس على المحكمة أن تستدعى أثناء نظر الدعوى شهوداً آخرين إلا من ترى هى ضرورة لسماع أقوالهم. فلا يمكن أن يعد إعراضها عن سماع شهود آخرين طلبهم الدفاع أثناء نظر الدعوى إخلالاً بحق الدفاع.

الطعن رقم ١٠٦٥ لسنة ٣ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ١٣١ بتاريخ ١٩٣٣/٢/٦
إذا أجلت المحكمة قضية إلى جلسة ما للحكم، ورخصت للمتهم فى تقدير مذكرة بدفاعه فى العشرة الأيام الأولى، ونبه عليه بذلك، وفى يوم الجلسة المحددة للنطق بالحكم لم يحضر المتهم، فنطقت المحكمة بالحكم فإن طلب محامى المتهم، قبل صدور الحكم، فتح باب المرافعة من جديد لا ينشئ له حقاً ما ولا حجة فيه على أحد، ولا يلزم المحكمة لا بقبوله ولا بإعلان انغامي برفضه، ولا بتنبهيه عند الرفض إلى المبادرة إلى تقديم المذكرة المرخص له فى تقديمها. فإن هذا الترخيص هو ممكنة خولتها المحكمة للمتهم إن شاء أخذ بها وإن

شاء لم يأخذ. ولم يجعل القانون على المحاكم تنبيه الخصوم إلى الأخذ بحقوقهم والإنشاع بمكانتهم وإستعمال طرق المرافعات الجاحة لهم حتى يصبح القول بأن ترك هذا التنبيه يكون إخلالاً بحق الدفاع.

الطعن رقم ٢٠٧٧ لسنة ٣ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٢٠٠ بتاريخ ١٠/٣٠/١٩٣٣
إن المحكمة ليست ملزمة قانوناً بنذب خير إذا كانت ترى في الأدلة المقدمة لديها ما يكفى للفصل في القضية بدون ندب خير. فإذا أثبتت المحكمة في حكمها عدم الحاجة إلى بحث قوى المتهم العقلية إكتفاء بما ظهر لها من حالة المتهم وقت ارتكاب الجريمة وبعدها، فليس مما يطعن على حكمها أن ترد على طلب الدفاع ندب خير لتقدير قوى المتهم العقلية بأنها لا ترى فائدة من ذلك.

الطعن رقم ٢٠٨١ لسنة ٣ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٢٠١ بتاريخ ١٠/٣٠/١٩٣٣
إن عدم رد المحكمة على طلب الدفاع بشأن إستحضار الأطباء ومناقشتهم في الخلاف المدعى بمحصله بينهم فيه إخلال بحقوق الدفاع يترتب عليه بطلان الإجراءات ونقض الحكم المطعون فيه.

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٢٥٤ بتاريخ ١٥/١/١٩٣٤
متى إنتهت المرافعة في الدعوى وأجلت القضية للنطق بالحكم دون الترخيص بتقديم مذكرات أو أوراق أخرى، فإن المحكمة لا تكون ملزمة بأن تلغى إلى ما يقدمه المتهم بعد ذلك من طلبات كان في وسعه إيدائها والتسلك بها أثناء المرافعة.

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٤ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٢٢٠ بتاريخ ١١/١٢/١٩٣٣
إن القانون لا يوجب ندب مدافع عن المتهم أمام محاكم الجنائيات، الذى لم يعين لنفسه مدافعاً عنه، إلا إذا كان متهماً بجناية. أما إذا كان متهماً أمامها بجناية فلا وجوب لذلك.

الطعن رقم ٣٦٥ لسنة ٤ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٢٦٢ بتاريخ ٢٩/١/١٩٣٤
إن محكمة الموضوع رفض طلب التأجيل لضم أوراق، إذا ما تبين لها أن الغرض هو تعطيل نظر الدعوى. فإذا رأت أن تجيب المتهم إلى ما طلب من تأجيل لضم أوراق، يرشد هو عنها لكي يستخلص منها الدفاع الذى يريده، كان على هذا المتهم أن يتنفع بالمهلة التى منحها بناء على طلبه. فإذا هو لم يكتوئ للأمر ولم يتم تنفيذ القرار أو يعاون على تنفيذه، كان للمحكمة كل الحق فى أن تضرب صفحاً عن طلبه والا تلغى كذلك إلى طلب فتح باب المرافعة المقدم للغرض نفسه، دون أن تكون فى ملكها هذا قد أغلقت بما للمتهم من حق الدفاع.

الطعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٤ مجموعة عمر ٣٤ صفحة رقم ٣٧٧ بتاريخ ١٠/٢٩/١٩٣٤
ليس في القانون ما يحتم على المحكمة إجابة طلب إستدعاء الطبيب لمناقشته، بل إن لها أن ترفض هذا الطلب إذا ما رأت أنها في غنى عن رأيه بما إستخلصته هي من الوقائع التي ثبتت لديها.

الطعن رقم ٢٠٧٦ لسنة ٦ مجموعة عمر ٣٤ صفحة رقم ٦١٧ بتاريخ ١٠/٢٦/١٩٣٦
ليس من اهتم قانوناً أن يحضر محام عن المتهم بمنحة بل يكفي أن يدافع المتهم عن نفسه. فإذا حضر محام عن المتهم بمنحة ثم إنصرف قبل نظر الدعوى بناء على أن المحكمة أخبرت به بأن لديها قضية كبيرة قد تستغرق الجلسة كلها، ثم نظرت المحكمة القضية ولم ينبهها المتهم إلى أن له محامياً ولم يطلب التأجيل لحضور محاميه بل ترفع هو بنفسه فليس في ذلك إخلال بحق الدفاع. ولا يجوز لهذا المتهم أن يتضرر لدى محكمة النقض من عدم تأجيل محكمة الموضوع الدعوى من تلقاء نفسها فإنه هو الملزم بالحرص على مصلحته، وما دام هو لم ينه المحكمة إلى تمسكه بحضور محاميه عنه فعليه أن يتحمل وزر تفرطه.

الطعن رقم ٢١١٣ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٩ بتاريخ ١١/٩/١٩٣٦
المتهم ملزم بمقتضى المادتين ١٨ و ١٩ من قانون تشكيل محاكم الجنايات، إذا ما أراد الإستشهاد أمام محكمة الجنايات بشهود لم يذكرهم أمام قاضي الإحالة، بأن يعلنهم بكيفية مخصوصة وفي ميعاد معين. فإذا هو قصر في ذلك ثم طلب إلى المحكمة بالجلسة أن تؤجل قضيته لإعلان شهوده فرفضت المحكمة طلبه، فليس في ذلك إخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ٨٥٢ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٢ بتاريخ ٣/١/١٩٣٧
لا إخلال بحق الدفاع إذا رفضت المحكمة طلب التأجيل للإستعداد ما دام إعلان المتهم للجلسة قد حصل في الميعاد المبين في القانون. كما أنه لا جناح على المحكمة إذا هي طلبت إلى المتهم بمنحة أن يدافع عن نفسه عند تحلي محاميه عنه بالجلسة.

الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٠٦ بتاريخ ١١/٢٢/١٩٣٧
إذا كان الثابت أن المحكمة الإستئنافية أعادت تحقيق الدعوى وأجلتها مراراً بناءً على طلب المتهم لأسباب مختلفة، وفي الجلسة الأخيرة طلب الدفاع عن المتهم السماح له بتقديم مذكرة بدفاعه وأجلت المحكمة النطق بالحكم، ورخصت له في تقديم مذكرته فلم يفعل، ثم طلب إلى المحكمة أن تمد له الأجل لتقديم المذكرة فلم تجبه إلى طلبه هذا، فلا إخلال في ذلك بحق الدفاع إذ المحكمة غير ملزمة بإجابة مثل هذا الطلب بعد إنتهاء الأجل الذي حددته لتقديم المذكرة فيه.

الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٤٠ بتاريخ ١٩٣٨/١/١٠

إنه وإن كان الأصل أن المحكمة الإستئنافية غير ملزمة قانوناً بإجابة طلبات التحقيق التي ترفع إليها ما لم تجد هي ضرورة لذلك، إلا أنه إذا كان الحكم الابتدائي قد صدر بدون تحقيق بالجلسة اعتماداً على أقوال الشهود في التحقيقات الأولية فإن من حق المتهم المستأنف - تصحيحاً لإجراءات المحاكمة - أن يطلب إلى محكمة الدرجة الثانية أن تسمع شهود الدعوى، وعلى المحكمة في هذه الحالة أن تجيب هذا الطلب أو تبين سبب رفضه، فإذا هي لم تفعل كان حكمها باطلاً.

الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٥١ بتاريخ ١٩٣٨/٢/١٤

محكمة الموضوع تقدير طلبات التأجيل المقدمة إليها فتجيب ما ترى موجباً لإجابه وترفض ما لا ترى مسوغاً له. فإذا طلب المتهم التأجيل حتى يحضر محاميه من غير أن يبين سبب عدم حضوره لرفضت المحكمة إجابهته إلى طلبه وكلفته أن يرافع عن نفسه وترافع فعلاً فليس في ذلك إخلال بحق الدفاع ولو كان المتهم ومحاميه معتمدين أن القضية ستؤجل حتماً لعدم إعلان أحد المتهمين الذي حضر الجلسة.

الطعن رقم ٩٩٤ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٧٢ بتاريخ ١٩٣٨/٣/٢١

إذا رأت المحكمة أن طلب التأجيل غير جدي وأنه لم يقصد به سوى عرقلة الفصل في الدعوى فإن من حقها بل من واجبها أن ترفضه وتنظر الدعوى، ولا يكون في عملها هذا إخلال بحق دفاع المتهم. فإذا كان المتهم قد حضر أمام المحكمة وطلب محاميه التأجيل للإستعداد فأجيب إلى طلبه، وفي الجلسة التي أجلت إليها القضية لم يحضر المتهم وحضر محاميه وقدم شهادة مرضية طالباً التأجيل لمرض المتهم لرفضت المحكمة طلبه وفصلت في الدعوى فلا جناح عليها فيما فعلت، خصوصاً إذا كان هو لم يدع أن مرضه كان مما يعجز عنه حضور جلسة المحاكمة.

الطعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٩٣ بتاريخ ١٩٣٨/٣/٢٨

إذا كان طلب التحقيق الذي يستند إليه المتهم في دفاعه لا تتأثر به إدانته. لثبوتها من دلائل أخرى فلا تثريب على المحكمة إذا هي أغفلته. فإذا كانت لم تعتمد في الإدانة على وجود فتحة في السور طلب الدفاع عن المتهم معانيتها بل اعتمدت على أدلة أخرى فلا ماخذ عليها إذا هي لم تجيب الدفاع إلى طلب المعانطة.

الطعن رقم ١٣١٦ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٢٦ بتاريخ ١٩٣٨/٥/٢

إن أوجه البطلان في الإجراءات التي يجوز أن يتمسك بها أمام محكمة النقض هي التي تقع أو التي يحصل التمسك بها أمام محكمة أخرى، فإذا ما يكن الطاعن قد أثار وجه البطلان أمام هذه الدرجة فليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض.

• إذا احتفظ المتهم في إحدى الجلسات بحق مناقشة الشهود ولكنه لم يتمسك بذلك في الجلسات التالية ففي ذلك ما يفيد تنازله عنه، ولا يجوز له من بعد أن يتنعى على محكمة الموضوع أنها فوتته عليه.

الطعن رقم ١٥٢٦ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٢٨ بتاريخ ١٩٣٨/٥/٩

بطلان الحكم لعدم إعلان المتهم بالتهمة هو بطلان متعلق بالإجراءات التي تحصل قبل المحاكمة فمن الواجب إيدأؤه قبل سماع أول شاهد بالجلسة وإلا سقط الحق فيه. فإذا كان المتهم قد حضر بنفسه جلسة المحاكمة ولم يدفع بهذا الدفع فلا يجوز له أن يتمسك به من بعد.

الطعن رقم ٢١٣٢ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٢٤ بتاريخ ١٩٣٨/١١/٧

لا إخلال بحق الدفاع إذا لم تجب المحكمة طلبه تعيين غير الفحص العقد المقول بتزويره متى كان فيما ذكره حكمها عن طريقة التزوير وثبوته على المتهم ما يفيد أن المحكمة إقتضت مما شاهدته هي وما تبينته من وقائع الدعوى وأقوال الشهود بمحصول التزوير وبأنها لم تكن في حاجة إلى الاستعانة برأى فني في ذلك.

الطعن رقم ٢٣٣١ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٣١ بتاريخ ١٩٣٨/١١/١٤

إذا طلب الدفاع عن المتهم في قضية إختلاس أشياء محجوزة ضم قضية أخرى لأن بها ورقة تثبت تخالفه من الدين المحجوز من أجله وأن هذا الحجز رفع فأجلت المحكمة القضية للحكم وأمرت في الوقت نفسه بضم القضية المذكورة ثم أصدرت حكمها بالإدانة دون أن تتحدث فيه عن القضية التي أمرت بضمها وورقة المخاصمة التي لو صح ما قاله الدفاع عنها لكان لها أثر في رأى المحكمة كان حكمها معيماً متعنياً نقضه لعدم رده على ما أثاره الدفاع.

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٧٠ بتاريخ ١٩٣٨/١٢/٥

وإذا كان الحكم قد سكت عن الرد على ما دفع به هذا المتهم التهمة عن نفسه بأنه لم يكن في مقدوره أن يميز الغش الذي أثبتته التحليل بمحاسبى الشم والذوق، وكذلك سكت عن طلبه إستدعاء الكيمائي الذي باشر التحليل ليبين مقدار نسبة الدهن إلى السمن توصلأ لتأييد دفاعه، فهذا السكوت يعتبر إختلالاً بحق الدفاع يعيب الحكم أيضاً.

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٧٢ بتاريخ ١٩٣٨/١٢/٥

إذا طلب الدفاع عن المتهم أن تأمر المحكمة بضم تحقيقات، ثم تبنت المحكمة أن هذه التحقيقات غير متعلقة بالدعوى ولا منتجة فيها فرفضت الطلب، فلا تثريب عليها في ذلك.

الطعن رقم ١٨٣٠ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٥٤ صفحة رقم ٢٧٢ بتاريخ ١٩٤٠/١١/١١

إن المحكمة غير ملزمة بأن تفصل في الدعوى الفرعية قبل فصلها في الموضوع، بل لها أن تضم هذه الدفوع إلى الموضوع وتصدر في الدعوى برمتها حكماً واحداً. ولا يصح أن يعد ذلك منها إخلالاً بحق الدفاع فإنه ليس فيه حرمان للمتهم من إبداء دفاعه كاملاً على الوجه الذي يراه.

الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ١١ مجموعة عمر ٥٤ صفحة رقم ٤٤٥ بتاريخ ١٩٤١/٤/١٤

إنه لما كان مقتضى ما نص عليه القانون من وجوب حضور محام عن كل متهم بجنابة للمرافعة عنه أمام محكمة - ١ - أن يكون الدفاع حقيقةً بيديه المحامي بعد أن يكون قد ألم بكل ظروف الدعوى وما تم فيها، سواء في التحقيقات الابتدائية أو في التحقيقات التي تجريها المحكمة، ولما كان المتهم هو في الأصل صاحب الحق في إختيار من يقوم بالدفاع عنه من المحامين، فلا يصح أن يعين له محام إلا إذا كان هو لم يوكل محامياً، أو كان المحامي الذي وكله قد بدا منه العمل على عرقلة سير الدعوى. فإذا كان الثابت أن المحامي الموكل عن أحد المتهمين في جنابة قتل قد إعرأه مرض فجأتى في يوم الجلسة فلم يقدر على القيام بواجب الدفاع عن موكله رغم تأهبه لذلك، وأن محامياً آخر تقدم لمناسبة المناقشة في التأجيل هذا العذر قائلاً إنه ينوب عن الوكيل، ثم سمعت الشهود بحضوره وأجلت الدعوى لليوم التالي لسماع المرافعة، وفي هذا اليوم حضر محام آخر غير الذي حضر في اليوم السابق ولم يد في سبيل الدفاع عن المتهم إلا ما قاله من أن مركز المتهم مثل مركز متهمه، ثم صدر الحكم في الدعوى بمعاينة هذا المتهم وبراءة المتهمين اللذين كان موكلهما بالدفاع عنهما المحامي الذي توافع على الوجه السابق الذكر، فإن المحكمة تكون قد أخلت بحق المتهم في الدفاع، إذ كان من المعين عليها، وقد طلب التأجيل منها للمرض الفجأتى الذي إعرأى المحامي الموكل، أن تجيب هذا الطلب. ولا يصح أن يتخذ من مسلك هذا المتهم بالجلسة قبوله لإنابة أحد من المحامين اللذين حضرا، فإنه - وقد صرح كل منهما في الجلسة بأن حضوره إنما كان نيابة عن المحامي الموكل - يكون في عدم إعرأضه معنوياً إذا إعترض أن وكيله هو الذي إختارهما للنيابة عنه.

الطعن رقم ١٨٢٦ لسنة ١١ مجموعة عمر ٥٤ صفحة رقم ٥٦٤ بتاريخ ١٩٤١/١١/٣

متى كان المتهم قد أعلن للجلسة إعلاناً قانونياً فإنه يجب عليه أن يحضر مستعداً للدفاع. فإذا هو طلب التأجيل للإستعداد للمحكمة أن ترفض طلبه ما دام لم يستد فيه إلى علر قهرى.

الطعن رقم ١١٢ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٩٨ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٤١

إن التهم متى أعلن إعلاناً صحيحاً جلسة المحاكمة فيجب عليه أن يحضر أمام المحكمة مستعداً لإبداء أوجه دفاعه، وللمحكمة ألا تقبل منه طلب التأجيل للإستعداد إذا ما رأت أنه لا عذر له في عدم تحضير دفاعه في المدة التي أوجب القانون إعطاءه إياها بين تاريخ الإعلان ويوم الجلسة. فإذا هو حضر غير مستعد فبعضه ذلك لا تقع إلا عليه إذ لا شأن للمحكمة فيه. ولا فرق في هذا الصدد بين المتهم ومحاميه إذا كان وجود المحامي أثناء المحاكمة غير واجب، كما هي الحالة في مواد الجنيح والمخالفات فالمحامي يجب عليه كذلك أن يحضر أوجه دفاعه قبل الجلسة التي أعلن موكله وفقاً للقانون بالحضور إليها، فإذا طرأ عليه عذر قهري منعه من القيام بواجبه هذا ففي هذه الحالة يجب عليه أن يبين عذره للمحكمة، ويكون على المحكمة - متى تبينت صحة عذره - أن تمهله الوقت الكافي لتحضير دفاعه وإلا فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع.

الطعن رقم ١٨ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٥٣ بتاريخ ٧/١٢/١٩٤٢

إذا كان الظاهر من مراجعة محضر جلسة المحاكمة الإستئنافية أن المتهم لم يتمسك أمام الهيئة التي سمعت المرافعة بأن الإعتراف المنسوب إليه والذي يعتمد الحكم عليه في الإدانة مزور، بل كان تمسك بذلك أمام هيئة أخرى غير التي حكمت في الدعوى، فإنه، وقد تغيرت الهيئة، كان من الواجب عليه إذا ما أراد الإستمرار في التمسك بدفاعه أن يثيره أمام الهيئة الجديدة. وإذا هو لم يفعل فلا يكون له أن يطالب هذه الهيئة بالرد على دفاع لم يبد أمامها.

الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ١٠٢ بتاريخ ١٨/١/١٩٤٣

ما دام المدعى بالحقوق المدنية لم يرشد عن الأوراق التي طلب ضمها إلى الدعوى وأجابته المحكمة إلى جواز ضمها، ولم يحضر في الجلسة التي أصدرت المحكمة الحكم فيها غيباً على أساس أنه تخلف عن الحضور بلا عذر، فليس له أن ينعي عليها أنها حكمت في الدعوى من غير أن تطلع على التحقيقات التي أمرت بضمها ما دام هذا الضم لم يكن في مقدورها تنفيذه.

الطعن رقم ٣١٦ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ١١٨ بتاريخ ٢٥/١/١٩٤٣

إن القانون قد أوجب على الخصوم في مواد الجنايات بمقتضى المادتين ١٨ و ١٩ من قانون تشكيل محاكم الجنايات أن يعلنوا شهودهم الذين لم يأمر قاضي الإحالة بإعلانهم بالحضور أمام المحكمة في اليوم المحدد لنظر القضية. وإذا كان المتهم لم يعلن شهوده مكتفياً بأقوالهم في التحقيقات فليس له أن يعيب على المحكمة أنها لم تزجل له الدعوى لكي يعلنهم ما دامت هي من جانبها لم تكن في حاجة إلى سماعهم.

الطعن رقم ٧٣٦ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٢١٧ بتاريخ ١٩٤٣/٣/٢٩

يكفى قانوناً في تحقق الضمان المقرر للمتهم بجنابة أن يكون قد حضر عنه محام وتولى المرافعة عنه. ووجوب سماع المحامي الموكل عند وجود المحامي المنتدب محله أن تكون الدعوى لا تزال منظورة والمرافعة فيها جارية. أما إذا كانت قد إنتهى نظرها بعد مرافعة المحامي المنتدب، ثم أقفل باب المرافعة، فإن المحامي الموكل لا حق له - بمقولة إنه موكل - في إلزام المحكمة بفتح باب المرافعة لسماع الدعوى من جديد بمحضوره. لأن فتح باب المرافعة في القضايا بعد التقرير بإقفاله خاضع لسلطان المحكمة المطلق.

الطعن رقم ١٤٩٧ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٣١٨ بتاريخ ١٩٤٣/١٠/٢٥

إنه وإن كان ليس من المقبول أن ترجع المحكمة الخصوم في الجلسة بملاحظات قد تم عن رأيها في تقدير وقائع الدعوى وأدلة الثبوت فيها إلا أنه إذا كان المقام يحتمل أن تكون الملاحظات قد وجهت بدافع الرغبة في تبييه الخصوم إلى مواضع الضعف في دعوام لتسمع منهم الرد عليها فإن ذلك منها لا يعد إخلالاً بحق الدفاع. وإذن فإذا كان الظاهر من محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة، بعد سؤال المتهم عن التهمة وإنكاره إياها، قد لفتته إلى أن أحد شاهدي النفي وأحد شهود الإثبات كذبا، وأن شاهد النفي الآخر الذي وافقه هو قريبه، كما لفتته إلى أن الشاهدين اللذين كذبا قد كذبا شاهد النفي الآخر أيضاً فأجاب بأن شاهدي النفي كانا على مقربة منه، وكانت هذه المناقشة قد حصلت عند البدء في سماع الدعوى وقت سؤال المتهم وقبل سماع الشهود والمرافعة، فإنه يكون من المجازفة القول بأن ذلك من المحكمة ينبى عن عقيدة كانت مستقرة عند رئيسها، ما دام من الممكن حمله على أنه كان إبتغاء إستجلاء الحقيقة بتبييه المتهم إلى موطن الضعف في دفاعه. وإذن فلا يكون هناك إخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ١٣٧ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٣٩٣ بتاريخ ١٩٤٤/١/٣١

معى إلتنت المحكمة من طريق القرائن بفساد دفاع فهي غير ملزمة بأن تحققه، لأن القرائن والتحقيق هما طريقتان من طرق الإثبات القانونية، وللمحكمة أن تصل إلى تكوين عقيدتها من أى طريق جائز.

الطعن رقم ١٢٤٨ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٧١٢ بتاريخ ١٩٤٥/٥/٢١

إن إيداع مذكرة لم يطلع عليها الخصم، بعد قفل باب المرافعة وفي أثناء حجز القضية للحكم، في قضية أخرى منظورة أمام المحكمة ومؤجلة للحكم فيها مع القضية المخجوزة - ذلك لا إخلال فيه بحق الدفاع ما دام الحكم المطعون فيه لم يشر إلى شيء مما تضمنته تلك المذكرة، وما دام إيداعها كان في قضية أخرى.

الطعن رقم ١٠٣٠ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٧٠٩ بتاريخ ١٤/٥/١٩٤٥
إذا كانت القضية قد أجلت ثلاث مرات بناء على طلب الدفاع عن التهم، وفي الجلسة الأخيرة طلب أحد
الخصامين الحاضرين معه نظر الدعوى، وترافع هو ومحام آخر نيابة عن زميله الذي لم يحضر، ولم يبد من التهم
ولا من الخصامين اللذين دافعا عنه ما يفيد أن هناك ضرورة لسماح الخصامي الذي لم يحضر فلا يجوز للمتهم أن
ينعى على المحكمة أنها فوتت عليه حقه في أن يقوم بالدفاع عنه من إختياره ووثق به من الخصامين.

الطعن رقم ١١٣٣ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٦٠٣ بتاريخ ١٤/٦/١٩٤٨
لا جناح على المحكمة الإستئنافية إذا هي رفضت طلب التأجيل للإستعداد، فإن التهم ما دام قد أعلن
إعلاناً صحيحاً يكون عليه أن يستعد للدفاع عن نفسه في الفترة الواقعة بين الإعلان وجلسة المحاكمة.

الطعن رقم ١٦٦٩ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٦٤٢ بتاريخ ٨/١١/١٩٤٨
على الدفاع أن يطلب في صراحة إثبات ما يهمة إثباته من الطلبات في محضر الجلسة، حتى يمكنه فيما بعد
أن يأخذ على المحكمة إغفالها الرد على ما لم ترد عليه. فإذا كان محضر الجلسة والحكم المطعون فيه خالين
كما يدعى أنه أبداه من وجوه الدفاع فلا يقبل منه النعى على الحكم بأنه لم يرد عليها.

الطعن رقم ١٦٩٣ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٦٦٧ بتاريخ ٦/١٢/١٩٤٨
إذا كان الدفاع عن التهم قد طلب في مذكرة مقدمة منه ضم تقرير الكشف بالأشعة على الجنى عليه
لإستبانة أثر الإصابة في إذنه، ولكنه لم يتمسك بهذا الكشف ولم يصر على طلب ضمه في مرافحته الأخيرة
بالجلسة، فلم تضم المحكمة الكشف وقالت في حكمها إن التهم لم يعرض على عدم ضمه، فلا يكون ثمة
محل لنعيه عليها أنها لم تضمه.

الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٧٢٢ بتاريخ ٣/١/١٩٤٩
إذا كان الخصامي الموكل عن التهم لم يحضر وحضر عنه محام أبدى سبب تغيبه وطلب تأجيل الدعوى حتى
يحضر، فلم تستجب له المحكمة ونظرت الدعوى وحضر الخصامي المنتدب وترافع، ولم يبد التهم إيعاضاً ولم
يصر على التأجيل لحضور محاميه الموكل، فلا غبار على تصرف المحكمة في ذلك.

الطعن رقم ٢١٤٠ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٧٠٦ بتاريخ ٢١/١٢/١٩٤٨
لا وجه لتهم في أن يتمسك ببطان الإجراءات التي تمت في حق غيره من المتهمين، وإذن فما دام التهم
كان له محام تولى المدافعة عنه على الوجه الذي إرتآه فلا يكون له أن يعترض على أن الخصامي الذي حضر
عن متهم آخر معه ليس هو محاميه الأصيل قولاً منه بأن مصلحته متفقة مع مصلحة هذا التهم الآخر.

الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٨٥٨ بتاريخ ١٩٤٩/٥/٢

إن عدم إجابة المحكمة الدفاع إلى سماع من عاين محل الحادث من الشهود بمقولة إنه لا يصح التعويل على ما يقولونه لأنهم إذا ما سئلوا أمامها فما يدلون به لا يكون إلا اعتماداً على الذاكرة وهذا مما لا يصح التعويل - ذلك غير سديد، إذ هذا القول لا يصح أن يصدر عنها إلا بعد سماع الشهود بالفعل، كما هي الحال بالنسبة إلى سائر الشهود، لجواز أن يقتنعا الشاهد بصدق روايته في شأن ما شاهده هو بحواسه بالرغم من طول الزمن.

الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٨٨٧ بتاريخ ١٩٤٩/٥/٢٣

متى كان طلب الدفاع لا يتصل بمسألة فنية بحث للمحكمة أن تفصل فيه من واقع الأدلة المعروضة عليها في الدعوى، ويصح أن يكون ردها على هذا الطلب بأنها لم تر موجباً للأخذ به مستفاداً من إدانة المتهم بناءً على أدلة الثبوت التي أوردتها في الحكم.

الطعن رقم ٩٢١ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٩٢٦ بتاريخ ١٩٤٩/٦/١٣

متى كانت القضية قد قدمت إلى محكمة الجنايات بالطريق القانوني، وكان الدفاع في اليوم المحدد لنظرها قد طلب في جلسة المحاكمة ضم أوراق وإعلان شهود نفى فأجيب إلى هذا الطلب، فلا يجوز للمحكمة بعد ذلك أن تحيل الدعوى إلى المحكمة العسكرية، إذ الأمر العسكري رقم ٧٩ الصادر في سنة ١٩٤٩ يصدد اختصاص المحاكم العسكرية لا يجوز الإحالة بعد بدء المحكمة في نظر الدعوى. وغير صحيح القول بأن المحكمة لا تعتبر في هذه الحالة قد بدأت في نظر الدعوى فإن الإجراء الذي إتخذته مما لا يصح إتخاذه إلا والدعوى منظورة أمام المحكمة، ولا يهم في صحيح القانون، وقد صدر قرار من المحكمة بإجراء تحقيق أن يكون ذلك من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب الخصوم، فإن الطلب في هذه الحالة لا يكون إلا للفت نظر المحكمة إلى دليل لو تنبته إليه لوجب عليها أن تحققه من تلقاء نفسها على أن القانون لا يعرف الإجراءات الآلية التي تصدر ولو كانت على خلاف رأى من أصدرها ولا تبررها الظروف والملايسات.

الطعن رقم ٣١ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٥٦ بتاريخ ١٩٢٨/١١/٢٩

لا يشترط في الحكم أن يناقش كل الأدلة التي يتمسك بها الدفاع وجميع أقوال شهود النفي. إذ ذلك لا يعتبر من قبيل الطلبات التي تلزم محكمة الاستئناف بالرد عليها عند الفصل في النزاع. ولا يجب على المحكمة سوى إبداء أسباب للحكم الذي تصدره في الدعوى بحسب الطريقة التي تتخاها.

الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٦٩ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٢٨
ليس من الواجب على المحكمة فى التدليل على ما تراه الواقع أن تتعقب الدفاع فى كل شبهة يقيمها أو إستنتاج يستنتجه من ظروف الواقعة أو أقوال الشهود وترد عليه شبهة وشبهة وإستنتاجاً إستنتاجاً. بل يكفى أن تؤكد أن أركان الجريمة من أفعال وقصد جنائى قد وقعت من المتهم وأن تشير إلى الأدلة التى قامت لديها فجعلتها تعتقد ذلك وتقول به. ومجرد قولها به يفيد حتماً وبطبيعة الحال أنها وجدت الشبهة والإستنتاجات التى أقامها الدفاع غير جديرة بالإعتبار.

الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٤٩ بتاريخ ٢٤/١/١٩٢٩
لا يعطل حكم المحكمة إذا هى لم تجب المتهم إلى ما طلبه منها من بينة النفى أو من أى تحقيق آخر لدخول كل ذلك تحت سلطة تقديرها هى.

الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٥١ بتاريخ ٢٤/١/١٩٢٩
رفض طلب التأجيل من المتهم المعلن قبل الجلسة يومين فقط فيه إخلال بحق الدفاع بمطل للحكم حتى لو كان المتهم توافع فى موضوع التهمة مرغماً.

الطعن رقم ٩٣٩ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٣٣ بتاريخ ٧/٣/١٩٢٩
الحكمة الإستئنافية غير ملزمة بالرد على الدفاع الموضوعى الذى تقدم به المتهم. ويكفى أن تبين الأسانيد التى أخذت هى بها فى تكوين عقيدتها بالإدانة. ومتى بينتها فى ذلك ما يستفاد منه إطراحها لما أدلى به الدفاع.

الطعن رقم ٩٤٤ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٣٤ بتاريخ ٧/٣/١٩٢٩
يشترط لكى تكون محكمة الموضوع ملزمة بالإجابة صراحة على طلب يقدم إليها حتى لو كان من الطلبات الأصلية أن يكون هذا الطلب ظاهر التعلق بموضوع القضية أى أن يكون الفصل فيه لازماً للفصل فى الموضوع ذاته وإلا فهى ليست ملزمة بالرد عليه صراحة حتى لو كان الطلب صريحاً بل يجوز لها أن لا تلغى إليه بأن ترفضه ضمناً. لأن الخصم الذى يقدم طلباً من هذا القبيل لا يكون له أى صالح فى المطالبة بالرد عليه رداً مسبياً.

الطعن رقم ١١٤٦ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٥٧ بتاريخ ١٩٢٩/٤/٤
تقدير الأعذار التي يعتذر بها في طلب التأجيل من حقوق قاضي الموضوع. ومتى قدرها لقبيلها أو رفضها فلا تدخل محكمة النقض فيما يكون منه، اللهم إلا إذا كانت العلة التي يذهبها للرفض يستحيل عقلاً التسليم بها.

الطعن رقم ١٥٦٣ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٠٩ بتاريخ ١٩٢٩/٥/٢٣
إذا لم تجب المحكمة الدفاع إلى ما يطلبه من ضم أوراق إلى القضية آخذة في ذلك بأن الطبيب الشرعي قد إطلع عليها وبني رأيه على مقتضاها فليس في ذلك أي إخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ٢١٢٤ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٥٣ بتاريخ ١٩٢٩/١٠/١٧
الحكمة غير ملزمة بالرد على كل ما يثيره الدفاع في مرافعته. ويكفي أن يسرد الحكم الأدلة التي أخذ بها في القضاء بالإدانة أو بالبراءة.

الطعن رقم ٢١٣٧ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٥٥ بتاريخ ١٩٢٩/١٠/٢٤
يجب أن يكون لوجود الدعاوى بمجالس القضاء حد تنتهي إليه. وليس على القاضي أن يصاحب الخصوم في دلوهم التي يرى أنها لا ترمي إلا إلى المثل والتسويق.

الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٤٦٧ بتاريخ ١٩٣٠/٢/١٣
إذا طلب الدفاع طلباً أمام محكمة أول درجة ولم يتمسك بطلبه هذا أمام محكمة ثاني درجة فليس له حق الشكوى محكمة النقض من أن محكمة الموضوع قد أدخلت بحقه في الدفاع.

الطعن رقم ٨٢٠ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٩٣٠/٣/٢٠
متى طلبت المحكمة عند افتتاح الجلسة من المتهمين الذين هم محامون أن يلفتوا نظرها إلى ذلك ليتسنى إرجاء النظر في قضاياهم حين حضور المحامين عنهم، ثم نظرت قضية منهم ولم يحصل منه إعراض على نظر قضيته بدون حضور محاميه فلا يكون في ذلك مساس بحقوق الدفاع.

الطعن رقم ٨٤٠ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٨ بتاريخ ١٩٣٠/٣/٢٧
حكمة الجنائيات أن تصلح أي خطأ مادي وقع في عبارة الإتهام لم يكن من شأنه خدع الدفاع أو الإضرار به. وهي تملك ذلك بدون لفت الدفاع له.

الطعن رقم ١٠٧٨ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ٥٠ بتاريخ ١٩/٦/١٩٣٠
إنه إذا كان للدفاع حريته التامة فللمحكمة - إذا تعدد المحامون عن مصلحة واحدة - أن تلتفت من يريد الكلام منهم إلى ما سبق لغيره من زملائه الكلام فيه لعدم التكرار. وعلى هذا المحامي أن ينتقل إلى كلام آخر إذا كان لا يزال في الدفاع متسع لقول آخر، فإذا لم يجيبها إلا بالإمتناع عن المرافعة لا تكون المحكمة هي التي منعه وإنما تكون تبعاً لذلك عليه لأنه إمتناع عن الدفاع في غير ما يوجه.

الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ٢٣٧ بتاريخ ١٩٣١/٢/٥
لا يجوز تأسيس الطعن في الحكم على أن المتهم طلب من المحكمة الاستئنافية التأجيل ولم تجب طلبه لأن المحكمة غير ملزمة بإجابة هذا الطلب ما دام المتهم قد أعلن في الميعاد القانوني وكان عليه أن يحضر مستعداً للدفاع بنفسه أو بواسطة محاميه، لتقصيره في حق نفسه لا تعود تبعته إلا عليه ولا يقبل منه بعد الإدعاء بالإخلال بمحقة في الدفاع.

الطعن رقم ٧٨٣ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ٢٧٥ بتاريخ ١٩٣١/٣/٢٩
مضى أعلن المتهم في الميعاد القانوني فعليه أن يحضر مستعداً للمرافعة. وعلى ذلك فلا يصح الطعن في الحكم بسبب أن المحكمة لم تجب طلبه تأجيل القضية للإستعداد.

الطعن رقم ١٨٥٦ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١٧٨ بتاريخ ١٩٦٩/١/٢٧
لا تلزم المحكمة بالرد صراحة على الدفاع المتعلق بموضوع الدعوى بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفاداً من الحكم بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التي أخذ بها.

الطعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١٦٤ بتاريخ ١٩٦٩/١/٢٠
لا تلزم المحكمة بالرد على دفع ظاهر البطلان وبعبء عن حجة الصواب.

الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٢٩٠ بتاريخ ١٩٦٩/٢/٢٤
إنه وإن كان الأصل أن المحكمة لا تلزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة، إلا أنه يتعين عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألقت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها، أما وقد إنفقت كلية عن التمرض لدفاع المتهم الذى ضمنه المذكرة المقدمة منه إليها وأسقطته جملة ولم تورد على نحو يكشف عن أنها إطلعت عليه وأقسطته حقه، فإن حكمها يكون قاصراً.

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٥٨٢ بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٨

— من المقرر أن الطعن بالتزوير فى ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها هو من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع التى لا تلتزم بإجابه.

— لا تلتزم المحكمة فى الأصل بالإستجابة إلى طلب التأجيل طالما أنها إستخلصت من وقائع الدعوى عدم الحاجة إليه.

الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٤٧٦ بتاريخ ١٩٦٩/٤/٧

إن المحكمة ليست ملزمة بتعقب التهم فى مناحى دفاعه الموضوعى فى كل جزئية يثيرها وإطمئنانها إلى الأدلة التى عولت عليها يدل على إطراحها لجميع الإعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة بالرد على كل قول يديه أو حجة يثيرها إذ الرد يستفاد من الحكم بإدائه إستناداً إلى أدلة الثبوت التى أوردها.

الطعن رقم ١٥٢٦ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١٤١١ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/١٥

من المقرر أن محكمة الموضوع لا تلتزم بإجابة طلب ندب خبر فى الدعوى ما دامت الواقعة قد وضحت لديها وما دام فى مقدورها أن تشرح طريقها فى المسألة المطروحة عليها.

الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٢٤٣ بتاريخ ١٩٧٩/٢/١٢

من المقرر أن المحكمة لا تلتزم أن تتبع التهم فى مناحى دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على إستقلال إذ الرد مستفاد دلالة من أدلة الثبوت الساتفة التى أوردها الحكم فإن ما يتعاه الطاعنان بخصوص كيفية ضبط السلاحين وعدم إنبعاث رائحة البارود منهما لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٤٤٢ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٢٢٢ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٨

من المقرر أن المحكمة لا تكون ملزمة بإجابة طلب أو الرد عليه إلا إذا كان من قدمه قد أصر عليه، لما كان ذلك وكان الثابت من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك أمام الهيئة الجديدة التى نظرت الدعوى وأصدرت الحكم المطعون فيه، بطلب مناقشة الطبيب الشرعى والذى كان قد أبداه أمام هيئة سابقة، فلا يكون له أن يطالب هذه الهيئة بالرد على دفاع لم يبد أمامها، ومن ثم يكون منعى الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص فى غير محله.

الطعن رقم ١٥٢١ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٢٤ بتاريخ ١٩٧٩/١/٨

متى كان الثابت من تقريرات الحكم أن الطاعن أعلن بتهمة القتل ولم يجحد الطاعن أو المدافع عنه ذلك فى جلسة المحاكمة وإنما دار الدفاع حول هذا الوصف فإن ما يثيره الطاعن من الإخلال بمقه فى الدفاع لا يكون له أساس.

الطعن رقم ١٥٢٣ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٤١ بتاريخ ١٩٧٩/١/٨

من المقرر أن الطلب الذى تلزم احكمته بإجابه أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا يفتك عن التمسك به والإصرار عليه فى طلباته الختامية وكان يبين من محضر الجلسة التى دارت فيها المرافعة وصدر فيها الحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يتمسك بطلب تحقيق ما فى شأن ما أثاره من عدم تواجده فى مكان الحادث لمرضه بمنزله وكان ما أثبت بمحضر تلك الجلسة على لسان المدافع على الطاعن فى نهاية مرافعته، قوله : " أنه إذا كانت احكمته ترى تحويل المتهم إلى الطبيب الشرعى لإيضاح ما به من أمراض بناء على الشهادات الطبية المقدمة " لا تعد من قبيل الطلب الجازم إذ أنها لما تعتبر تفويضاً منه للمحكمة إن شاءت أجابت هذا الطلب وإن لم تجد هى له من ضرورة لتحقيق الواقعة الدعوى غضت الطرف عنه وإذ كانت لم تر من جانبها حاجة لإتخاذ هذا الإجراء بعد أن وضحت لديها الواقعة فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص يكون غير سديد.

الطعن رقم ١٥٦٦ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ١٠٦ بتاريخ ١٩٧٩/١/١٥

لما كان الثابت أن الحكم عرض لطلب المدافع عن الطاعن دعوة كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته ورد عليه فى قوله : " وأما عن طلب الدفاع عن المتهم إستدعاء كبير الأطباء الشرعيين فلم يفتح الدفاع عن وجه محدد لهذا الإستدعاء أو تجريح محدد لتقرير الطبيب الشرعى المرفق بملف الدعوى إلا بملخص ما ذكره الطبيب الشرعى من إمكان تحدث اجنى عليه بعد إصابته، وطالما لم تحول احكمته بشئ على أى دليل نقل عن اجنى عليه عن كيفية إصابته ومحدثها فلا محل بالتالى لتحرى مدى السلامة الفنية لقول الطبيب الشرعى فى إمكان تحدث اجنى عليه بشئ بعد إصابته " ، وإذ كان هذا الذى رد به الحكم كالفأ ويسوغ به رفض طلب مناقشة كبير الأطباء الشرعيين، لما هو مقرر من أن احكمته لا تلزم بإجابة طلب إستدعاء الخبر لمناقشته ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هى من جانبها إتخاذ هذا الإجراء.

الطعن رقم ١٦٠٤ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ١٤٣ بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٢

لما كان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن قد طلب إلى المحكمة إجراء معانة لمكان الضبط فليس له بعد أن ينعى عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها ولم تره حاجة إلى إجرائه بعد أن إطمأنت إلى صحة الواقعة كما رواها شاهد الإثبات.

الطعن رقم ١٦٧٩ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٢١٥ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٥

لما كان لم يثبت من مراجعة محاضر الجلسات أن الطاعن طلب من محكمة لاني درجة ضم أوراق التنفيذ تحقيقاً لدفاعه بعدم علمه بالحجز أو تعيينه حارساً فلا يجوز له من بعد أن ينعى عليها عدم إستجابتها لطلب لم يطرحه عليها أو الرد عليه، ومن ثم كان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن فى غير محله.

الطعن رقم ١٦٩٢ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٢٢٦ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٨

متى كان يبين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الطاعن لم يطلب سماع أحد من الشهود، وكان من المقرر أن نص المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديله بالقانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٧ يحسول للمحكمة الإستغناء عن سماع الشهود إذا قبل التهم أو المدافع عنه ذلك - يستوى فى هذا الشأن أن يكون القبول صريحاً أو ضمنياً، بتصرف التهم أو المدافع عنه بما يدل عليه - وأن محكمة لاني درجة إنما تحكم فى الأصل على مقتضى الأوراق وهى لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى هى لزوماً لإجرائه، ولا تلتزم إلا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة، فإذا لم تر من جانبها حاجة إلى سماعهم، وكان المدافع عن الطاعن وإن أبدى طلب سماع أقوال الشهود أمام المحكمة الإستئنافية، فإنه لا يعتبر متنازلاً عنه بسبق سكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة.

الطعن رقم ١٩٤٩ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٣٨١ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٦

من المقرر أنه ليس للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها أو الرد على دفاع لم يثيره أمامها، ولا يقبل منه التحدى بالدفاع الموضوعى لأول مرة أمام محكمة النقض، لما كان ذلك وكان الثابت من الرجوع إلى محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب مناقشة الطبيب الشرعى ولم يوجه أى اعتراض على تقريره، وكانت المحكمة قد إطمأنت إلى أقوال الشهود وإلى التقرير الطبى الشرعى للأسانيد للفنية التى بنى عليها، وحصل الحكم مؤدى الأدلة التى قام عليها قضاءه قولية أو لنية بما لا تناقض فيه، وكان الحكم لم يورد فيما حصله من أقوال الشهود أن إعتداء الطاعن على الجنسى قد تعددت فيه الضربات، وكان قول الشهود - بفرض صحة ما يدعيه الطاعن - أن ضربات الطاعن على رأس الجنى قد تعددت - وهو قول لم يأخذ به الحكم - لا يستتبع بالضرورة أن تترك كل ضربة إصابة

متميزة إذ يصح أن تقع ضربتان أو أكثر في مكان واحد من الرأس كما أنه ليس بلامزم أن يتخلف عن كل اعتداء إصابة إذ يصح في العقل ضربة قد تحدث إصابة وأخرى قد لا يتخلف عنها أثر مما لا يحتاج تقريره أو إستباطه إلى خبرة فنية خاصة يتعين على القاضي الإنجاء إليها، وكان الدفاع عن الطاعن لم يطلب سماع الطبيب الشرعي لتحقيق ما يدعيه بخلاف ذلك، فليس له أن يعيب على المحكمة سكوتها عن إجابته إلى طلب لم يده أو الرد على دفاع لم يقره أمامها.

الظعن رقم ٢٠٥٨ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٨٥٨ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢

ما دامت المحكمة - بعد أن سمعت المرافعة - أمرت بإقفال بابها وحجزت القضية للحكم فهي بعد غير ملزمة بإجابة طلب إعادتها للمرافعة من جديد لتحقيق طلب ضمنه الدفاع مذكرة في شأن مسألة يريد تحقيقها بالجلسة وإذا كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة الإعادة أن محامياً حضر مع الطاعن وأبدى دفاعه في الجلسات السابقة - المرافعة الختامية - وفي هذه الجلسة الأخيرة حضر الطاعن بنفسه ولم يرد بمحضر الجلسة أنه أبدى دفاعاً أو أنه طلب التأجيل حتى يحضر محاميه فقررت المحكمة حجز الدعوى للحكم، وكان القانون لا يوجب حضور محام عن المتهم بجنحة أو مخالفة، وكانت المحكمة غير ملزمة بإعادة الدعوى للمرافعة مجرد سماع دفاع من المتهم عن المرافعة في الجنب الظعن على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع ما دام أنه لا يدعى أن المحكمة منعت من المرافعة الشفوية بالجلسة ومن ثم فإن الظعن على الحكم بالإخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس.

الظعن رقم ٦٥ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٥٢١ بتاريخ ١٩٧٩/٥/٣

من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وتعقبها في كل جزئية منها للرد عليها رداً صريحاً وإنما يكفي أن يكون الرد مستفاداً من أدلة الثبوت التي عولت عليها في حكمها.

الظعن رقم ٢٩٤ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٦٨٥ بتاريخ ١٩٧٩/٦/١٤

- عولت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المحكمة تقرير تلاوة الشهادة السابق إيدؤها في التحقيق الابتدائي أو محضر جمع الاستدلالات أو أمام الخبير إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك وهي وإن وردت في الباب الثاني من الكتاب الثاني من ذلك القانون الخاص بمحاكم المخالفات والجنح إلا أن حكمها واجب الإلتزام أمام محاكم الجنايات عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٣٨١ من القانون نفسه، وإذا كان الثابت أن محامي الطاعن وإن إستهل مرافعته بطلب سماع الشهود المائبين إلا أنه ما لبث أن عاد فتنازل صراحة عن سماعهم إكتفاء بتلاوة أقوالهم في التحقيقات ثم مضى في مرافعته إلى أن إختتمها بطلبه

الحكم ببراءة الطاعن مما نسب إليه فلا تثريب على المحكمة إن هي قضت في الدعوى دون سماع الشهود الغائبين - لما كان ذلك، فإن النعى على الحكم في هذا الصدد لا يكون له محل.

- لما كان ما يثيره الطاعن بشأن إصابة ذراعه في وقت معاصر لتاريخ الحادث. لا أثر له على مسئوليته عن جرائم الاختلاس التزوير التي قارفها - إذ ليس من شأنه نفى الفعل أو إثبات استحالة حصوله وكانت المحكمة لا تلتزم بأن تتبع التهم في ماضي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة تثيرها على إستقلال إذ الرد يستفاد دلالة من أدب الثبوت الساتفة - التي أوردها الحكم فإن ما يثيره الطاعن في جملته لا يكون له محل ينحل إلى جدل موضوعي مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٤٩ مكتتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٨٥١ بتاريخ ١٩٧٩/١١/٤

- متى كان الثابت من الأوراق أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب من المحكمة الإستعانة بوسيط من أهل الخبرة لفهم دفاع الطاعن الأصم الأبكم، وكان مثل هذا الطلب يتعلق بمصلحة خاصة به ولم ينه إليها فإنه لا يقلل منه النعى على المحكمة أنها سارت في إجراءات محاكمته دون أن تستعين بمثل هذا الوسيط ما دام أنها لم تر من ناحيتها محلاً لذلك، وهو أمر موضوعي يرجع إليها وحدها في تقدير الحاجة إليه بلا معقب عليها في ذلك، ذلك إلى أن حضور محام يتولى الدفاع عن الطاعن فيه ما يكفي لكفالة الدفاع عنه فهو الذي يتبع إجراءات المحاكمة ويقدم ما يشاء من أوجه الدفاع التي لم تمنعه المحكمة من إبدائها ومن ثم فإن عدم إستعانة المحكمة بوسيط من أهل الخبرة لفهم دفاع الطاعن الأصم الأبكم ليس من شأنه أن يطل إجراءات المحاكمة.

- من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالرد على الدفاع ظاهر البطلان والبعد عن محجة الصواب كما أنها لا تلتزم بالرد صراحة على أوجه الدفاع الموضوعية لأن الرد عليها مستفاد من الحكم بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التي أخذ بها، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه نقل عن مستندات الجنى عليها - التي لا يجادل الطاعن في صحتها - أن حكم ضم الصغيرين..... و..... الصادر لصالح الجنى عليها في الدعوى رقم..... أحوال شخصية بنذر المنصورة قد تأيد إستئنافياً بالحكم الصادر في الدعوى رقم..... أحوال شخصية مستأنف المنصورة، وكان باقي ما أثاره الطاعن من منازعة حول أحقية الجنى عليها في حضانه ولديها الصغيرين..... و..... لا يكون له محل بعد أن صدر في هذا الشأن حكم نهائي من جهة القضاء المختص بحسم هذا الأمر لصالحها، ومن ثم فلا تثريب على الحكم المطعون فيه إن هو سكت عن هذا الدفاع - إيراداً له ورداً عليه - ما يفيد أن المحكمة لم تر فيه ما يغير من إقتناعها بما قضت به وإطمأنت إليه مما أورده من أدلة الثبوت في الدعوى، ويكون معنى الطاعن في هذا الخصوص غير سديد.

الطعن رقم ١١٥٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٩٣٢ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٧٩

مضى كان يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحكمة أمام محكمة أول درجة أن التهم ومخاميه قد مثلاً منذ بداية المحاكمة بالجلسات التي رأسها القاضي. وأبدي فيها دفاعه وحجرت الدعوى للحكم ثم أعيدت للمرافعة لجلسة ٢٠ يناير سنة ١٩٧٧ حيث تغيرت الهيئة ورأس الجلسة القاضي..... وحضر التهم أمام الهيئة الجديدة ولم يبد دفاعاً فحجرت المحكمة الدعوى للحكم وأصدرت حكمها فيها. لما كان ذلك، وكان الطاعن قد أبدي دفاعه في مرحلة سابقة من المحاكمة أمام الهيئة السابقة، وكان قعوده عن إبداء دفاعه أمام الهيئة الجديدة التي أصدرت الحكم لا ينفي عنها أنها قد سمعت المرافعة فإن منعاه في هذا الصدد يكون غير سليم.

الطعن رقم ١٢١٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٩٦٢ بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٧٩

من المقرر أنه متى كانت الواقعة قد وضحت لدى المحكمة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة. لما كان ذلك، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن في شأن طلب إجراء معانة لمكان الضبط لإثبات استحالة إختفاء شاهد الإثبات وراء أشجار الحديقة وأطرحه بقوله "... فإنه كذلك طلب غير مجد ذلك أن الضابط وقد قرر أنه كان يقف بين أشجار الحديقة المجاورة للطريق الزراعي متظاهراً بقراءة جريدة، فإن وضع الضابط على هذا النحو سواء أكان يقف بالطريق العام المطروق بالمارة أو يقف بحديقة غير مسورة متاحة للطريق العام لا يخلو من وجود أشخاص بها في أى وقت من النهار أو الليل وسواء كانت الأشجار جذوعها مرتفعة أو غير ذلك فإن التهم وهو آت في الطريق الزراعي لا يمكنه أن يفتن إلى شخصية الضابط الشاهد والتحقق منه إلا بعد أن يكون على مسافة يمكن للضابط فيها من ضبطه ولا يثير التهم مشاهدة شخص في هذين المكانين المطروقين عن بعد الأمر الذي يجعل هذا الطلب كذلك جدير بالرفض "... لما كان ذلك، وكان ما أورده الحكم فيما تقدم يستقيم به أطراح دفاع الطاعن بشأن طلب إجراء المعانة، وكان هذا الدفاع لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة حصول الواقعة بل كان المقصود به إثارة الشبهة في الأدلة التي إطمأنت إليها المحكمة ويعتبر دفاعاً موضوعياً لا تلتزم المحكمة بإجابته، فإن ما يثري الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٧٤٦ بتاريخ ١/١٠/١٩٧٩

من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة التهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد عليها إستقلالاً طالما أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردتها.

الطعن رقم ١٩٠٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٨٢٩ بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٢

لما كان الطاعن لم يطلب إلى المحكمة تحقيقاً معيناً فى صدد ما إدعاه من أن المكان خاص به فليس له من بعد أن ينمى عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها.

الطعن رقم ٨٢٢٤ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٨٠ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٠

من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب على محكمة الموضوع سماع ما يديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أنه متى كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة.

الطعن رقم ٨٢٣٠ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٥٥ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٧

- من المقرر أن الدلع بكيدية الإتهام من الدفوع التى لا تستوجب فى الأصل رداً صريحاً من الحكم ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التى أوردتها، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعى حول حق محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض.

- من المقرر أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بتعقب المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى والرد على كل شبهة يثيرها على إستقلال إذ فى قضائها بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التى أوردتها ما يفيد ضمناً أنها أطرحتها ولم تعول عليها.

الطعن رقم ٨٢٤٢ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٠٣ بتاريخ ١٩٨٩/٣/١٦

من المقرر أنه بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه على ما إستخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم وأن المحكمة لا تلتزم بأن تتبع المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة بالرد على كل شبهة يثيرها على إستقلال إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائفة التى أوردتها الحكم.

الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٩٢٢ بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٢

١) من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وأن القانون لا يشترط شكلاً معيناً لإذن الفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان إسم المأذون بفتيشه كاملاً أو بصفته أو صناعته أو محل إقامته ولا الخطأ فى إسم الشهرة طالما أنه الشخص المقصود بالإذن.

٢) من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذى تجريه النيابة أو تأذن فى إجراءاته فى مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته وإستدلالاته أن جريمة معينة - جنابة أو جنحة - قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر ما يبرر تعرض التفتيش لحريته أو حرمة مسكنه فى سبيل كشف إتصاله بتلك الجريمة.

٣) لما كانت المحكمة قد إقتنعت بجدية الإستدلالات التى أسفرت عن أن الطاعن الثانى تمكن من جلب كمية من المواد المخدرة من خارج البلاد وإنزالها على شاطئ البحر وأنه إتفق مع الطاعن الثالث ومتهم آخر - محكوم عليه غيابياً - على المساهمة فى إتمام جريمة الجلب بنقل المخدرات من منطقة إنزالها إلى داخل البلاد وأن الأمر بالتفتيش إنما صدر لضبطهم حال نقلها بما يفهمه أن الأمر صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفيها لا لضبط جريمة مستقبلية فإن ما أثبتته الحكم المطعون فيه يكفى لإعتبار الإذن صحيحاً صادراً لضبط جريمة واقعة بالفعل فرجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشهم.

٤) من المقرر أن الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعاً موضوعياً يكفى للرد عليه إطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن أخذاً منها بالأدلة السانعة التى أوردتها.

٥) من المقرر أن المادة ١٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية إذا نصت على عدم جواز إستجواب المتهم أو مواجهته - فى الجنابات - إلا بعد دعوة محاميه للحضور إن وجد، قد إستثنت من ذلك حالتى التلبس والسرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة، وإذ كان تقدير هذه السرعة مؤزكاً للمحقق تحت رقابة محكمة الموضوع فما دامت هى قد أقرته عليه للأسباب السانعة التى أوردتها - على النحو المتقدم - ودلت بها على توافر الخوف من ضياع الأدلة فلا يجوز للطاعنين - من بعد - معارضتها فى عقيدتها أو مجادلتها فيما إنتهت إليه، هذا فضلاً - عما ذهب إليه الحكم بحق - من أنهم لم يزعموا أن أسماء محاميهم كانت قد أعلنت بالطريق الذى رسمته المادة ١٢٤ سائلة الذكر - سواء بتقرير فى قلم كتاب المحكمة أو إلى مأمور السجن - وهو مناط الإستفادة من حكمها.

٦) من المقرر أن الجلب فى حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها ليس مقصوراً على إستيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية وإدخالها إلى المجال الخاضع لإختصاصها الإقليمى كما هو محدد دولياً، بل إنه يمتد أيضاً إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة - ولو فى نطاق ذلك المجال - على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها فى المواد من ٣ - ٦ التى رصد لها الشارع الفصل الثانى من القانون المذكور ونظم فيها جلب الجواهر المخدرة وتصديرها، لإشترط لذلك الحصول على ترخيص كتابى من الجهة الإدارية المختصة لا يمنح إلا للأشخاص

والجهات التى بينها بيان حصر وبالطريقة التى رسمها على سبيل الإلزام والوجوب، فضلاً عن حظره تسليم ما يصل إلى الجمارك من تلك الجواهر إلا بموجب إذن سحب كتابى تعطيه الجهة الإدارية المختصة للمرخص له بالجلب أو لمن يحل محله فى عمله وإجابه على مصلحة الجمارك فى حالتى الجلب والتصدير تسلم إذن السحب أو التصدير من صاحب الشأن وإعادته إلى تلك الجهة، كما يبين من نصوص المواد الثلاث الأولى من قانون الجمارك الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣، أنه يقصد بالإقليم الجمركى هو الحدود السياسية الفاصلة بين جمهورية مصر والدولة المتاخمة وكذلك شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية، وضفتا قناة السويس وشواطئ البحيرات التى يمر بها هذه القناة، ويمتد نطاق الرقابة الجمركية البحرية من الخط الجمركى إلى مسافة ثمانية عشر ميلاً بحرياً فى البحار المحيطة به، أمام النطاق البرى فيحدد بقرار من وزير المالية وفقاً لمتن الرقابة ويجوز أن تتخذ داخل النطاق تدابير خاصة لمراقبة بعض البضائع التى تحدّد بقرار منه، وهو ما يتأدى إلى أن تغطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركى بغير إستثناء الشروط التى نص عليها بالقرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والحصول على الرخص المطلوب من الجهة الإدارية المنوط بها منحها يعد جلباً محظوراً.

٧) من المقرر أنه لا يشترط لإعتبار الجاني حائزاً لمادة مخدرة أن يكون محرراً مادياً للمادة المخدرة بل يكفى لإعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطاً عليها ولو لم تكن فى حيازته المادية أو كان الحزب للمخدرة شخصاً غيره.

٨) لما كانت المادة ٣٩ من قانون العقوبات إذ نصت على أن يعتبر فاعلاً فى الجريمة من يدخل فى ارتكابها إذا كانت تتكون من جملة أعمال يأتي عمداً عملاً من الأعمال المكونة لها فقد دلت على أن الجريمة إذا تركبت من عدة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقاً خطة تنفيذها فإن كل من تدخل فى هذا التنفيذ بقدر ما يعد فاعلاً مع غيره فيها ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها متى وجدت لدى الجاني نية التدخل تحقيقاً لغرض مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة بحيث يكون كل منهم قد قصد قصد الفاعل معه فى إيقاع تلك الجريمة المعينة وأسهم فعلاً بدور فى تنفيذها، وإذا كان المحكم المطعون فيه قد أثبت فى منطق سانع وتدلّيل مقبول أن الطاعنين قد إتفقت كلمتهم على جلب المواد المخدرة وأن الطاعن الأول قد أسهم بدور فى إتمام عملية الجلب طبقاً خطة تنفيذها بأن كلف قائد السيارة الخاصة المملوكة له بتوصيل الطاعن والتهمة... - المحكوم عليه غيابياً إلى منطقة إنزال المخدرات بشاطئ ميامى ليتمكن من نقلها خارج الكاين وأن الطاعن الثانى قد إتفق مع التهمة... والطاعن الثالث على نقل المخدرات وحدد لها الشخص الذى سيقدم لها مفتاح الكاين وترتب على ذلك إسهامهما فى ارتكاب جريمة جلب المخدر باعتبارهما فاعلين أصليين فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون.

٩) من المقرر أن الأصل في الإجراءات الصحة ولا يجوز الإدعاء بما يخالف ما أثبت - سواء في محضر جلسة أو الحكم إلا بطريق الطعن بالتزوير.

١٠) من المقرر أن الطلب الذي لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات إستحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان المقصود به إثارة الشبهة في الدليل الذي إطمأنت إليه المحكمة فإنه يعتبر دفاعاً موضوعياً لا تلتزم المحكمة بإجابهه ولما كانت محكمة الموضوع قد إطمأنت إلى أقوال شهود الإثبات وصحة تصويرهم للواقعة فإنه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها ولا محل للنعي عليها لعدم إجابتها طلب الدفاع ضم دفاتر الأحوال الخاصة بفريق الضبط والمحضر رقم ٤ أحوال الذي حرره المدافع عن الطاعن الثالث على أثر منعه من حضور التحقيق.

١١) من المقرر أن طلب المعاينة الذي لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى إستحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان مقصوداً به إثارة الشبهة في الدليل الذي إطمأنت إليه المحكمة فإن مثل هذا الطلب يعد دفاعاً موضوعياً لا تلتزم المحكمة بإجابهه.

١٢) من المقرر أنه لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم كاملاً إذ كان عليه إن كان يهيم تدوينه أن يطلب صراحة إثباته في المحضر، كما أن عليه إن ادعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل قفل باب المرافعة وحجز الدعوى للحكم أن يقدم الدليل على ذلك، وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم وإلا لم تجز الحاجة من بعد أمام محكمة النقض على أساس من تقصيره فيما كان يتعين عليه تسجيله وإثباته.

١٣) الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولما أصلها في الأوراق وأن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تظمن إليه، وأن التناقض بين أقوال الشهود - على فرض حصوله - لا يعيب الحكم ما دام قد إستخلص الإدانة من أقوالهم إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ومتى أغذت المحكمة بأقوال الشهود فإن ذلك يفيد إطراحها جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.

١٤) من المقرر أن الإعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الإستدلال التي تقلك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات، وأن سلطتها مطلقة في الأخذ بأقوال المتهم في حق

نفسه وفي حق غيره من المتهمين في أى دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنها بعد ذلك ما دامت قد إطمأنت إلى صدقها ومطابقتها للحقيقة والواقع.

١٥) لما كان الحكم قد حصل من أقوال المتهم... أن الطاعن الثاني قد إتفق معه ومع الطاعن الثالث على نقل كمية من السجائر من شاطئ ميامي، وكان ما حصله الحكم من ذلك - على ما يبين من المقررات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لهذا الوجه من الطعن - يرتد إلى أصل ثابت فى التحقيقات وهو ما لا يمارى فيه الطاعن الثانى - ثم عاد الحكم فى مقام التدليل فى ثبوت الواقعة فى حق الطاعن الثانى واستخلص أن هذا الإتفاق كان لنقل المخدرات إستناداً إلى الأدلة السانعة التى أوردتها، فإن هذا حسبه، ويضحي النعى على الحكم بدعوى الخطأ فى الإسناد فى غير محله.

١٦) لما كان ما يشره الطاعن الثالث بشأن خطأ أحكم فيما نسبته إلى الشاهد... من أنه أثبت فى محضر تحقيقاته وفى أقواله أن المتهم... قد إشتهر باسم... فى حين أن الثابت بهذا المحضر وتلك الأقوال أن إسم الشهرة يخص متهم آخر فمردود بأنه من قبيل الخطأ المادى البحث وأنه - بفرض صحته لم يكن له أثر فى قيام الجريمة التى دانه بها. هذا إلى أنه لا مصلحة للطاعن المذكور فى التمسك بهذا الخطأ ما دام أنه يتعلق بغيره من المتهمين.

١٧) لما كان العلم بحقيقة الجواهر المخدرة هو من شئون محكمة الموضوع، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعنين الأول والثالث بإتفاء هذا العلم لديهما ورد عليه بقوله " وحيث إنه عن الدفاع من المتهمين... "الطاعن الثالث" و... " الطاعن الأول " بإتفاء العلم لديهما بأن المواد المزمع نقلها مخدرات وإنما كانا يعلمان فقط بأنها كمية من السجائر، ولما كانت المحكمة وقد إطمأنت إلى ما جاء بمحضر التحريات وما قرره شهود الإثبات بأن المتهمين كانا يعلمان بأن المواد التى تم جلبها من الخارج إنما كانت شحنة من المخدرات وأن هذين المتهمين تدخلا بأفعالهما لتسهيل نقل تلك المخدرات لإتمام عملية الجلب فضلاً عن أن المتهمين أقرا لرجال الضبط بمجازتهم وإحرازهم للمواد المخدرة المضبوطة عند موجهتها بها عقب وهو ما تطمئن معه المحكمة التى توافر القصد الجنائى لدى المتهمين " وإذ كان هذا الذى ساقته محكمة الموضوع عن ظروف الدعوى وملابساتها وبررت به إقتناعها بعلم الطاعنين بحقيقة الجواهر المضبوطة كافيّاً فى الرد على دفاعهما فى هذا الخصوص وساتفاً فى الدلالة على توافر ذلك العلم فى حقهما توافراً فعلياً فلا يجوز مصادرتها فى عقيدتها ولا المجادلة فى تقديرها أمام محكمة النقض.

١٨) لما كانت الفقرة الثانية من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تحول هذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها ما هو ثابت فيه أنه بنى على مخالفة القانون أو على خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله، وكانت جرمنا جلب الجواهر

المخلدة وتهريبها اللتان دين الطاعون بهما قد نشأتا عن فعل واحد بما كان يتعين معه وفق صحيح القانون تطبيق نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات والحكم عليهم بالعقوبة المقررة لجريمة الجلب باعتبارها الجريمة الأشد دون العقوبات المقررة لجريمة التهريب الجمركي أصلية كانت أم تكميلية وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأوقع على المحكوم عليهم بالإضافة إلى العقوبة الأصلية المقررة لجريمة الجلب العقوبة التكميلية المقررة لجريمة التهريب الجمركي، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه بإلغاء ما قضى به من عقوبة التعويض الجمركي.

الطعن رقم ١٢٤٩٤ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ١١٩٦ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٨٩

(١) من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحواس الظاهر وإنما يدرك - بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني ويتم عما يضمرة في نفسه، واستخلاص هذه النية موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية. وما دام الحكم قد دلل على قيام هذه النية تدليلاً سائغاً فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد.

(٢) لما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الجرائم التي قارفها الطاعن والمستوجبة لعقابه قد ارتكب لغرض واحد وأعمل في حقه المادة ٣٢ من قانون العقوبات لقضى عليه بعقوبة واحدة هي المقررة لأشد تلك الجرائم فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً، ولا ينال من سلامته إغفاله ذكر تلك المادة أو إغفاله تعيين الجريمة الأشد.

(٣) من المقرر أن المصلحة شرط لازم في كل طعن، فإذا انتفت لا يكون الطعن مقبولاً، وكان لا مصلحة للطاعن فيما يثيره في شأن استبعاد الحكم ظرفي سبق الإصرار والوصد ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل.

(٤) العبرة في المحاكمات الجنائية هي بالقتناع قاضي الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو براءته.

(٥) من المقرر أنه لا يشترط أن تكون الأدلة التي يعتمد عليها الحكم بحيث يبنى كل دليل منها ويقطع في جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة وإطمئنانها إلى ما انتهت إليه.

(٦) من المقرر أنه لا يشترط في الدليل أن يكون صريحاً دالاً بنفسه على الواقعة المراد إثباتها بل يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها عن طريق الاستنتاج بما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج

على المقدمات، ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتفع من أقوال شهود الإثبات والوقائع التي ثبتت لديه والقرائن التي استخلصها أن الطاعن قد قتل المجنى عليها فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه من النعى لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في شأن تصوير وقوع الحادث وحق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى واستباط معتقدها من الأدلة المطروحة عليها - والتي لا يجادل الطاعن في أن لها أصلها من الأوراق وأطرح ما رأت الإلغيات عنه مما لا تقبل مصادرتها فيه والخوض في مناقشته أمام محكمة النقض.

٧) لما كان الحكم قد رد على ما أثاره المدافع عن الطاعن من بطلان الإعزاف في قوله: "وحيث إنه عن إعزاف المتهم وما أثاره الدفاع من أنه جاء وليد إكراه فهو دفاع خال من دليل عليه والمحكمة تلغفت عنه خاصة أن المتهم سرد تفصيل الواقعة وهو بإرادة حرة وجاء تصويره لها بما يتفق وماديات الجريمة وبما لا يخالف ما جاء على لسان المجنى عليها وما جاء بقرار الطب الشرعي عن الإصابات التي لحقت بالمجنى عليها، ومن ثم فإن المحكمة تظمن على سلامة إعزاف المتهم الذي جاء عن إرادة حرة واعية وجاء نصاً في إقرار الجريمة". ولما كان الإعزاف في المواد الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها أن تأخذ به متى إطمأنت إلى سلامته ومطابقته للحقيقة والواقع، كما أن لها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الإعزاف المعزى إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه بغير معقب عليها ما دامت تقيم تقديرها على أسباب سائفة وكان الحكم المطعون فيه على ما سلف بيانه - قد خلص في منطق سائغ وتدليل مقبول إلى إطراح الدفع ببطلان إعزاف المحكوم عليه لصدوره تحت تأثير الإكراه وأصح عن إطمئنانه إلى صحة هذا الإعزاف ومطابقته للحقيقة والواقع فإنه يكون قد برئ من أية شائبة في هذا الخصوص.

٨) من المقرر أنه ليس بلام أن تتطابق أقوال الشاهد - أو إقرارات المتهم - ومضمون الدليل الفني على الحقيقة التي وصلت إليها المحكمة بجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع جوهر الدليل الفني تناقضاً يستعصى على الملاءمة والتوفيق.

٩) من المقرر أنه ليس بلام أن يورد الحكم ما أثاره الدفاع عن الطاعن من وجود تناقض بين الدليلين ما دام ما أورده في مدوناته يتضمن الرد على ذلك الدفاع، إذ المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد عليها على استقلال طالما أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ومن ثم يضحى ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص ولا محل له.

١٠) لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن لم يطلب من المحكمة ضم تقرير تحليل السكين المضبوط لإستجلاء ما إذا كان قد إستعمل في الحادث أم لا، فليس له من بعد أن ينعى على

المحكمة لعودها عن القيام بإجراء لم يطلبه منها أو الرد على دفاع لم يثر أمامها، ومن ثم يكون النعى فى هذا النعى فى غير محله.

الطعن رقم ١٨٧٧ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٧٩٢ بتاريخ ١٩/١٠/١٩٨٩
إن الطلب الذى تلزم المحكمة بإجابته هو الطلب الصريح الجازم الذى يصر عليه مقدمه إلى ما قبل قفل باب المرافعة فى الدعوى.

الطعن رقم ٢٥٢٤ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٩٠٤ بتاريخ ٩/١١/١٩٨٩
من المقرر أن محكمة الموضوع لا تلزم بالرد على كل دفاع موضوعى يذيه المتهم إكتفاء بأدلة الثبوت التى عولت عليها فى قضائها بالإدانة، وأنه بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضائه أن يورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه على ما إستخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه فى كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد إلفاته عنها أنه أطرحها.

الطعن رقم ٣٧٨٢ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ١٠١٨ بتاريخ ٢١/١١/١٩٨٩
لما كان ما يشره الطاعن من أن الحكم لم يرد إستقلالاً على ما أثاره من أن الحادث إنما وقع بخطأ الجنى عليهما فمردود إذ أنه لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تلزم المحكمة بمتابعتها فى مناحها المختلفة إذ الرد عليها يستفاد دلالة من أدلة الثبوت الساتفة التى أوردتها الحكم.

الطعن رقم ٤١٤٧ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ١٠٤٨ بتاريخ ٢٣/١١/١٩٨٩
١) من المقرر أنه إذا كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خلاف بشأن تلك الواقعة فلا بأس على الحكم إن هو أحال فى بيان شهادة شاهد إلى ما أوردته من أقوال شاهد آخر تقادياً من التكرار الذى لا موجب له.

٢) الأصل فى الشهادة هو تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحاسة من حواسه.

٣) من المقرر أن عقيدة المحكمة إنما تقوم على المقاصد والمعانى لا على الألفاظ والمباني.

٤) إن العبرة فى تحرى حقيقة معنى اللفظ فى اللغة هى بسياقه الذى ورد فيه، فقد تدل لفظة المشاهدة على ما يدركه الشاهد بحاسة البصر أو ما يدركه بحاسة السمع، أو ما يدركه بآثار حواسه، وذلك بحسب وضع الكلمة فى مساق العبارة التى تكون موضع التأويل، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل شهادة شاهد الإثبات الرابع بما مؤداه أن المتهم الأول حمل سلاحه وأعدده للإطلاق بينما حمل المتهم الثانى عصا حديدية ودلفا إلى مسكن الجنى عليهما، بينما إقتصر دور المتهم الثالث على الوقوف أمام الباب الخارجى لمسكن

الغنى عليهما منع دخول من قد يسمى لإنقاذ الغنى عليهما، ثم شاهد إطلاق الأجرة النارية، وأنه عقب مغادرة المتهمين للمسكن تبين له إصابة الغنى عليه الأول بأجرة نارية. لما كان ذلك وكان البين مما حصله الحكم المطعون فيه لرواية ذلك الشاهد، أنه إنما أراد بكلمة شاهد - على السياق المتقدم - التي نسبتها إليه، الإدراك والمعاينة بحاسة السمع - لا الإدراك والمعاينة بحاسة البصر - وهو معنى يدخل في معاني الكلمة تلك مدلولاً وتأويلاً، يؤكد ذلك ما نقله الحكم عن الشاهد من أن المتهم الثالث وقف على الباب الخارجي للمسكن لمنع الآخرين من الدخول إلى المنزل محل الحادث، لإنقاذ الغنى عليهما. ومن ثم يكون النعي على الحكم في هذا الصدد غير مقرون بالصواب.

٥) إن سب الجريمة ليس ركناً من أركانها أو عنصر من عناصرها والخطأ فيه يفرض حصوله لا يؤثر في سلامة الحكم ما دامت المحكمة لم تجعل هذه الواقعة اعتباراً في إدانة المتهمين.

٦) من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالجلس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتم عما يضره في نفسه، واستخلاص هذه النية موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية، وإذا كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه - على السياق بادى الذكر - قد دلت على هذه النية تدليلاً سائفاً، فإن ما يشره الطاعنون في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعي في حق محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى واستنباط معتقدها منها مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض.

٧) لا مصلحة للطاعنين في النعي على الحكم بالقصور في إظهار قصد القتل ما دامت العقوبة المقررة بها عليهم - وهي الحبس مع الشغل لمدة سنتين لكل - مبررة في القانون حتى مع عدم توافر هذا القصد. ٨) لما كان الصلح المبرم عقب الواقعة بين الطاعنين والغنى عليهما لا يعدو أن يكون تحولاً جديداً من الغنى عليهما يتضمن عدولهما عن إتهامهما، وهو ما يدخل في تقدير محكمة الموضوع ولا تلتزم في حالة عدم أخذها به أن تورّد سبباً لذلك، إذ الأخذ بأدلة الثبوت التي ساقها الحكم يؤدي دلالة إلى إطراح الصلح المذكور.

٩) من المقرر أنه ليس بال لازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني في كل جزئية بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستعصى على الملاءمة والتوفيق.

١٠) إن جسم الإنسان - في الأصل - متحرك ولا يتخذ وضعاً ثابتاً وقت الاعتداء - ما لم يقم دليل على تقييد حركته أي كان سبب هذا التقييد - مما يجوز معه حدوث الإصابة بمدخل يسار الظهر والضارب له واقف أمامه أو خلفه حسب الوضع الذي يكون عليه الجسم وقت الاعتداء، تقدير ذلك لا يحتاج إلى خبرة خاصة.

١١) لا جناح على المحكمة إن هي لم تجب طلب الدفاع مناقشة الطيب الشرعى ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها - على ما أفصحت عنه فى حكمها - ولم تر هي من جاتها حاجة إلى إتخاذ هذا الإجراء.

الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٨٨٤ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٦

لما كان البين من مطالعة محضر المرافعة أمام محكمة الموضوع أن الطاعن لم يثر شيئاً بخصوص خلو معاينة النيابة من إحاطة الأرض محل الضبط بسور، فليس له أن ينهى على المحكمة - من بعد - فعودها عن الرد على دفاع لم يفره أمامها.

الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ١٣١٣ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٥

١) لما كان الطاعنان السادس عشر..... وشهرته..... والسابعة عشر..... وإن قررا بالطعن بالنقض فى الميعاد إلا أنهما لم يودعا أسباباً لطعنهما مما يتعين معه القضاء بعدم قبوله شكلاً عملاً بحكم المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

٢) لما كان البين من الإطلاع على الأوراق أن جريمة عرض الرشوة المؤثرة بنص المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات هي من بين الجرائم التى تضمنها أمر الإحالة الصادر من النيابة العامة، مما يجعل الاختصاص بنظر الدعوى معقوداً لمحكمة أمن الدولة العليا المشكلة طبقاً للقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ دون غيرها بحكم ارتباط هذه الجريمة بغيرها من الجرائم المرفوعة عنها الدعوى، وإذ أمرت النيابة العامة بإحالة الدعوى إلى هذه المحكمة - مما لا يمارى فيه الطاعن الأول - فإن الحكم المطعون فيه يكون فى حقيقة الأمر صادراً منها ولا يعدو ما ورد بمحضر الجلسة أو ديباجة الحكم من أنهما صادران من محكمة جنائيات دمنهور وأمن الدولة العليا أن يكون خطأ مادياً لا ينال من سلامته.

٣) من المقرر أن واجب المحامى يقضى عليه بالإستمرار فى الوقوف إلى جانب موكله حتى إنتهاء المحاكمة فإذا تغيب المحامى بإختياره لأى سبب كان عن الحضور مع التهم للمحكمة قانوناً أن تستمر فى نظر الدعوى فى غيابه.

٤) من المقرر أن الشارع إذ عاقب فى المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المواد المخدرة وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب المخدر فى الأصل هو إستيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظاً فى ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد إستورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجمركى قصداً من الشارع إلى القضاء على إنتشار المخدرات فى المجتمع الدولى، وإذ كان إستيراد المواد المخدرة لا يعدو فى واقع الأمر أن يكون حيازة مصحوبة بالنقل عبر الحدود إلى داخل أراضى الجمهورية فهو فى مدلوله القانونى الدقيق ينطوى

ضماً على عنصر الحيازة إلى جانب دلالة الظاهرة عليها، وكان لا يشترط لإعتبار الجاني حائزاً لمادة مخدرة أن يكون محرراً مادياً لها بل يكفي لإعتباره كذلك أن يكون سلطانه ميسوفاً عليها ولو لم تكن فى حيازته المادية أو كان المحرز شخصاً غيره، وكانت المادة ٣٩ من قانون العقوبات إذ نصت على أن يعتبر فاعلاً فى الجريمة من يدخل فى ارتكابها إذا كانت تتكون من جملة أفعال فىأتى عمداً عملاً من الأعمال المكونة لها فقد دلت على أن الجريمة إذا تركبت من عدة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقاً لخطتها تنفيذها فإن كل من تدخل فى هذا التنفيذ بقدر ما بعد فاعلاً مع غيره فيها ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها متى وجدت لدى الجاني نية التدخل تحقيقاً لغرض مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة بحيث يكون كل منهم قد قصد قصد الفاعل معه فى إيقاع تلك الجريمة المعينة وأسهم فعلاً بدور فى تنفيذها.

٥) لما كان الحكم المطعون فيه وإن أشار فى تحصيله لأقوال الشاهد..... إلى قيامه ببعض التسجيلات إلى كان الشاهد الأول.... طرفاً فيها إلا أنه لم يورد مضمون تلك التسجيلات أو يعول على ثمة معلومات مستقاة منها وإنما اعتمد فى هذا الشأن على ما حصله من أقوال للشاهد..... نقلاً عن الشاهد الأول المذكور مما تحسر معه عن الحكم فى هذا الصدد دعوى الناقض فى السبب.

٦) لما كان الطاعن لا يدعيان أنهما طلبا من المحكمة استدعاء الرائد..... لمناقشته فى الأمر فليس لهما - من بعد - النعى عليها لعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبها منها.

٧) من المقرر أنه لا صفة لغير من وقع فى حقه الإجراء أن يدفع بطلانه ولو كان يستفيد منه لأن تحقيق المصلحة فى الدفع لاحق لوجود الصفة فيه.

٨) لما كان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن عن جرائم جلب مخدر وعرض رشوة وتهريب جرمي والإشراك فى إتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب هذه الجرائم قد شابه القصور فى السبب، ذلك أنه لم يبين صفة مصدر الطلب برفع الدعوى الجنائية عن جريمة التهريب الجمركى. وحيث إن معنى الطاعن المؤسس على هذا السبب وحده مردود بأن الحكم أعمل فى حقه المادة ٣٢ من قانون العقوبات ولم يقض عليه بغير العقوبة المقررة لأشد الجرائم التى دانه عنها وهى جريمة جلب المخدر فلا تكون له مصلحة فى النعى على الحكم بالنسبة لجريمة التهريب الجمركى طالما لم يوقع عليه أية عقوبة عنها أصلية كانت أم تكميلية.

٩) لما كان الحكم قد أقام قضاءه بإشراك الطاعنين فى جرائم جلب المخدر وتهريبه من الجمارك وعرض الرشوة على سند من أنهما إتفقا مع الطاعنين الثلاثة الأول على جلب مواد مخدرة وتهريبها إلى داخل البلاد من المنطقة التى يتولى الشاهد الأول حراستها فى مقابل رشوة هذا الأخير، ودلل الحكم على قيام

هذا الإشراك بما كشفت عنه أقوال شهود الإثبات التي إطمأن إليها من تعدد لقاءات الطاعنين بالشاهد السالف لحساب الطاعنين الثلاثة الأول وما صدر منهما في هذه اللقاءات من تشجيع وإغراء للشاهد بقصد حمله على قبول معاونة هؤلاء الآخرين في جلب المواد المخدرة عن طريق منطقة حراسته مقابل الرشوة التي يعرضونها عليه، وإذ أثبت الحكم في تدليل سانع وقوع تلك الجرائم نتيجة لهذا الإشراك وأن جريمة الجلب التي تم ضبطها كانت ثمرة له ولم تكن وليدة الاتفاق الجنائي الآخر الذي تضمنته الأوراق.

١٠ من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود ومائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق.

١١ من المقرر أنه لا يعيب الحكم إirاده أقوالاً متعارضة للشهود المختلفين ما دام قد إستخلص منها صورة الواقعة التي إعتنتها بما لا تناقض فيه.

١٢ من المقرر أن للمحكمة أن تجزى أقوال الشاهد وتأخذ بما تطمئن إليه منها وتطرح ما عداه.

١٣ من المقرر أن الإشراك في الجريمة بطريق الاتفاق يتحقق بإتخاذ نية أطرافه على إرتكاب جريمة أو جرائم معينة متى كان وقوعها ثمرة لهذا الاتفاق.

١٤ من المقرر أنه ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى وأن لها وزن أقوال الشهود والتعويل عليها مهما وجه إليها من مطاعن، ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.

١٥ من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية إقناعية وللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفس ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي إطمأنت إليها من باقي الأدلة القائمة في الدعوى.

١٦ لما كان الجلب بطبيعته وعلى ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة - لا يقل تفاوت القصد فلا يلزم الحكم أن يتحدث عن القصد في هذه الجريمة على إستقلال إلا إذا كان الجوهر المجلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو إستعماله الشخصي أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له.

١٧ من المقرر أن تقدير الأدلة من إطلاقات محكمة الموضوع فلها كامل الحرية في الأخذ بأقوال الشهود وإعترافات المتهمين في حق أنفسهم أو في حق غيرهم من المتهمين متى إطمأنت إلى صحتها ومطابقتها

للحقيقة والواقع، وأن التناقض بين أقوال الشهود أو المتهمين - بفرض قيامه - لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه.

١٨ من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بما تظمن إليه من أقوال الشهود في حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تظمن إليه منها في حق منهم آخر دون أن يعد هذا تناقضاً يعيب حكمها ما دام تقدير الدليل موكولاً إليها وحدها وما دام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقاً في ناحية من أقواله وغير صادقاً في ناحية أخرى.

١٩ لما كانت المحكمة لا تلزم بمطابقة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يثيرها والرد على ذلك ما دام الرد يستفاد ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة الإثبات التي أوردها الحكم.

٢٠ من المقرر أن تعارض المصلحة في الدفاع يقتضي أن يكون لكل منهم دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع المتهم الآخر بحيث يعتذر على محام واحد أن يرافع عنهما معاً، أما إذا التزم كل من المتهمين جانب الإنكار ولم يبادلوا الإتهام - كالحال في هذه الدعوى - فلا محل للقول بقيام التعارض بينهم.

٢١ من المقرر أن الإعراف في المواد الجنائية لا يخرج عن كونه عنصراً من عناصر الدعوى التي غلظت محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها ومطابقته للحقيقة والواقع، فإن ما يشيرونه الطاعنون بهذا الوجه لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً حول تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى مما تستقل به ولا يجوز معاودة التصدي له أمام محكمة النقض.

٢٢ الأصل أن تجرى المحاكمة باللغة الرسمية للدولة - وهي اللغة العربية - ما لم يعتذر على إحدى سلطتي التحقيق أو المحاكمة مباشرة إجراءات ذلك التحقيق دون الإستعانة بوسيط يقوم بالترجمة أو يطلب منها المتهم ذلك ويكون طلبه خاصاً لتقديرها.

٢٣ من المقرر أن القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قراراً تحضرياً لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتماً العمل على تنفيذه صوناً لهذه الحقوق.

٢٤ من المقرر أن مناط الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذي تحقق به حكمة التشريع هو تعدد المساهمين في الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء والمباشرين بالإبلاغ قبل علم السلطات بالجريمة أو بعد علمها بها إذا كان الإبلاغ قد وصل فعلاً إلى ضبط الجناة.

٢٥ لما كانت المادة ٣٢ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث قد نصت على أنه " لا يعد في تقدير سن الحدث بغير وثيقة رسمية فإذا ثبت عدم وجودها تقدر سنه بواسطة خبير " وكان مناط رسمية الورقة وفق المادة ٣٩٠ من القانون المدني - المقابلة للمادة ١٠ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ - أن يكون محررها موظفاً عمومياً أو مكلفاً بخدمة عامة مختصاً بمقتضى وظيفته بتحريرها وإعطائها الصيغة

الرسمية، ويقصد به في هذا الخصوص شخص تعينه الدولة المصرية لإجراء عمل من الأعمال المتعلقة بها أو لتنفيذ أمر من أوامرها أجرته على ذلك أو لم تؤجره، ومن ثم فإن المخدرات التي قدمها الطاعن العاشر سواء بحكمة الموضوع أو لهذه المحكمة - محكمة النقض - بشأن تاريخ ميلاده والمنسوب صدورها إلى الجمهورية اللبنانية لا تعتبر أى منهما فى حكم الوثيقة الرسمية وفقاً لقانون الأحداث سالف الذكر، ولا يغير من الأمر التصديق من جانب السلطات المصرية على أختام وتوقيعات المسؤولين بالخارجية اللبنانية التى مهّرت بها هذه المخدرات، إذ ليس من شأن ذلك أن يغير من طبيعتها أو يضيف صفة الرسمية على فحواها طالما أن تدخل الموظفين المصرين لم يتصل بالبيانات الواردة فيها سواء التحقق من صحتها أم الموافقة عليها أو اعتمادها.

٢٦) الأصل فى الأعمال الإجرائية أنها تجري على حكم الظاهر وهى لا تبطل من بعد نزولاً على ما يكشف من أمر واقع.

٢٧) لما كانت المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت فى فقرتها الأخيرة على أنه " إذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة تحال جميعها بأمر إحالة واحد إلى المحكمة المختصة مكاناً بإحداها "، والمقصود بالجرائم المرتبطة هى تلك التى تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها فى المادة ٣٢ من قانون العقوبات بأن يكون الفعل الواحد جرائم متعددة أو تقع عدة جرائم لغرض واحد وتكون مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة ويستوى الحال لو وقعت إحدى هذه الجرائم من عدة أشخاص ارتكب واحد منهم أو أكثر الجريمة التى توجد حالة الإرتباط.

٢٨) من المقرر أنه يتعين لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً، وكان الطاعن لم يفصح عن أوجه التعارض والخلاف بين أقوال شاهدى الإثبات التى عول الحكم عليها فى إدانتهما، فإن ما يثيرانه فى هذا الصدد لا يكون مقبولاً.

٢٩) من المقرر أن القانون لا يمنع المحكمة من الأخذ برواية منقولة متى تبينت صحتها واقتضت بصورها عن نقلت عنه، فإنه لا محل لتعيب الحكم فى هذا الصدد.

٣٠) من المقرر أنه لا يشترط لتكوين جريمة الإتفاق الجنائى المنصوص عليها فى المادة ٤٨ من قانون العقوبات أكثر من إتحاد إرادة شخصين أو أكثر على ارتكاب جناية أو جنحة سواء كانت معينة أو غير معينة أو على الأعمال المجهزة أو المسهلة لإرتكابها سواء وقعت الجريمة المقصودة بالإتفاق أو لم تقع.

الطعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ١١ بتاريخ ١٩٦٠/١/٢٦

لا فرق بين طلبات اghامى المنتدب وaghامى الموكل ما دامت تتعلق بحق من حقوق الدفاع وما دام اghامى المنتدب ظل يقوم بواجبه ولم يتح عنه - فيكون الحكم الذى بنى رفض طلب التحقيق على أنه صادر من محام منتدب وهو يقوم بواجب الدفاع معيماً بالإخلال بحق الدفاع، ويتعين لذلك نقضه.

الطعن رقم ١٣١ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٦٧٤ بتاريخ ١٩٦٠/١٠/١٧

إذا كان الدفاع عن الطاعن لم يتمسك بسماع شاهد النفى بل اقتصر على قوله : " إنه لم تسمع شهادة شاهد نفى المتهم ولا تكفى شهادة شهود الإثبات " - وكانت المحكمة قد تناولت ما شهد به هذا الشاهد فى التحقيقات ولم تعول عليها مطمئنة لشهادة شهادى الإثبات وللأسباب، التى ذكرتها فى حكمها ولم تر بعد ذلك محلاً لإستدعائه لسماعه، فيكون ما يتناه الطاعن على الحكم من إخلال بحق الدفاع على غير أساس.

الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٦٣٨ بتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٨

من المقرر أنه ما دامت المحكمة بعد أن سمعت المرافعة أمرت بإقفال بابها وحجرت القضية للحكم، فهى بعد غير ملزمة بإجابة طلب فتح بابها من جديد لتحقيق طلب ضمنه الدفاع مذكرة بشأن مسألة يريد تحقيقها بالجلسة.

الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٤٥٧ بتاريخ ١٩٦٠/٥/١٦

الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطالب الجازم الذى يقرع سمع المحكمة ويشتمل على بيان ما يرمى به ويصر عليه مقدمه فى طلباته الاحتامية.

الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٦٨٣ بتاريخ ١٩٦٠/١٠/١٧

الطلب الذى يتعين على المحكمة إجابته أو الرد عليه عند رفضه هو الطلب الجازم الذى يقرع سمعها ويشتمل على بيان ما يرمى إليه مقدمه.

الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٧٣٠ بتاريخ ١٩٦٠/١٠/٣١

لا يستأهل دفاع المتهم رداً من المحكمة عند ظهور بطلانه.

الطعن رقم ١٤٧٨ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٢١٨ بتاريخ ١٩٦١/٢/١٤

لا تلتزم المحكمة بالرد على دفاع قانونى ظاهر البطلان.

الطعن رقم ١٥١٣ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٢٨ بتاريخ ١٩٦١/١/٢

الطلب الذى تلزم المحكمة بإجابه أو الرد عليه هو الطلب الجازم الصريح، ولا يفتى عن ذلك ما جاء بمرافعة الدفاع من طلب معرفة سبب إصابة المتهم ورجال الشرطة.

الطعن رقم ١٥٨٩ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٨٣ بتاريخ ١٩٦١/١/١٦

نقض الحكم لقصوره فى الرد على طلب المعاينة لا يلزم محكمة الإعادة بأن تجرى المعاينة التى طلبها الدفاع ما دامت لم تر لزوماً لها وبررت رفض طلبها بأسباب سائفة.

الطعن رقم ١٧٤٢ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٣٦٠ بتاريخ ١٩٦١/٣/١٤

- لا تلزم المحكمة بالرد على طلب المعاينة الذى لم يقدم به الدفاع عن المتهم فى صورة الطلب الجازم الذى يقرع سمع المحكمة، بل صاغه فى صيغة رجاء.

- ما تمسك به الدفاع من إجراء المعاينة للتدليل على إمكان المتهم رؤية من بالكمين لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة أو إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود، وإذا كان المقصود به إثارة الشبهة فى أدلة الثبوت التى إطمأنت إليها المحكمة طبقاً للتصوير الذى أخذت به، فإن مثل هذا الطلب يعتبر دفاعاً موضوعياً لا يستلزم رداً صريحاً من المحكمة، بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفاداً من الحكم بالإدانة استناداً إلى أقوال هؤلاء الشهود.

الطعن رقم ١٩٧٣ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ١٥٦ بتاريخ ١٩٦١/١/٣٠

طلب المعاينة لبيان عرض الطريق الذى سلكه المتهمان فى هربهما بالسيارة بعد الحادث هو طلب لا يتجه مباشرة إلى نفي الأفعال المكونة للجرائم التى إقرفها المتهمان، أو استحالة حصول الحادث بالكيفية التى رواها شهود الإثبات - بل إن المقصود منه فى واقع الأمر هو إثارة الشبهة فى الدليل الذى إطمأنت إليه المحكمة.

الطعن رقم ٢٣٣٨ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٣٨٢ بتاريخ ١٩٦١/٣/٢٨

إذا كان الثابت أن الدعوى حجزت للحكم جلسة معينة مع الإذن للمتهم بتقديم مذكرة بدفاعه، ولم يسبق هذا الحجز إستيفاء دفاع المتهم شفهاً. وفى الأجل المحدد قدم مذكرة بدفاعه إنتهى فيها إلى طلب نذب خبر لمعرفة عمل العمال المشار إليهم فى موضوع التهمة ولتحديد نوع الملابس الواقية التى يمكن أن تصرف لهم، وهل تكفى الملابس التى تصرفها الشركة فعلاً للوقاية من عدمه، غير أن المحكمة الإستئنافية قضت بالإدانة دون أن ترد على هذا الطلب مع أنه من الطلبات الجوهرية التى تلزم المحكمة بإجابتها أو الرد عليها بما يبرر رفضها - لأن إغفال هذا الرد يجعل الحكم مشوباً بالقصور مستوجباً للنقض.

الطعن رقم ٢٤١٣ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٢٥١ بتاريخ ١٩٦١/٢/٢٠

استحالة تحقيق ما طلبة المتهم بشأن ضم بعض الأوراق لا تمنع من إدانته ما دامت الأدلة القائمة فى الدعوى تكفى لها.

الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٥٢٣ بتاريخ ١٩٦١/٥/١

إذا كان بين من الإطلاع على محضر الجلسة أن الدفاع عن التهمين وإن أشار إلى حصول صلح بين الفريقين، إلا أنه لم يبين موضوع هذا الصلح، بل ساق دفاعه بشأنه مرسلاً فى أثناء إبداء ملاحظاته على أدلة الدعوى، فإنه لا تريب على المحكمة أن هى إلغت عما قاله فى هذا الشأن وقضت فى الدعوى المدنية بالتصويص.

الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٧٠٤ بتاريخ ١٩٦١/٦/١٩

يشترط لكى تكون محكمة الموضوع ملزمة بالرد على أوجه الدفاع الموضوعية التى تثار على وجه الجزم فى أثناء المرافعة وقبل إقفال بابها، أن يكون الدفاع ظاهر التعلق بموضوع الدعوى، أى أن يكون الفصل فيه لازماً للفصل فى الموضوع ذاته ومنتجاً فيه.

الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٧١٦ بتاريخ ١٩٦١/٦/١٩

من المقرر أن القانون لا يلزم المحكمة بإجابة طلب استدعاء الطبيب لمناقشته بل لها أن ترفض هذا الطلب إذا رأت أنها فى غنى عن رأيه بما استخلصته من الوقائع التى تثبت لديها، فإذا وضحت الواقعة وكان تحقيق الدفاع غير منتج فى الدعوى للمحكمة أن تطرحه مع بيان العلة فى إقراره.

الطعن رقم ٧٨١٤ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ١١٢١ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٥

لما كان من المقرر أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع الشهود إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك سواء كان القبول صريحاً أو ضمناً - بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه - وكان الثابت من الإطلاع على محاضر الجلسات أن الطاعن أو المتهم الأخرى لم يطلب أمام محكمة الموضوع بدرجيتها سماع شاهد الإتهام فليس له أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء سكت هو عن المطالبة به ولم تلتزم هى بإجرائه. ومن ثم فإن النعى على الحكم بقالة الإخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٤٧٣٨ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ١٠٢ بتاريخ ١٩٨٦/١/١٦

لما كان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أمر المدافع عن الطاعن - لم يتمسك بطلبه ضم الشكوى التى أشار إليها بأسباب طعنه، فإن منعه فى هذا الشأن لا يكون له محل.

الطعن رقم ٥٩٤٤ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٢٩٠ بتاريخ ١٧/٢/١٩٨٦

- إن المحكمة لا تلتزم بإجابة طلب نذب خير إذا هي رأت من الأدلة المقدمة فى الدعوى ما يكفى للفضل فيها دون حاجة إلى نذبه.

- لما كان من المقرر أنه ولئن كان القانون قد أوجب على محكمة الموضوع سماع ما يديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا إنه متى كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة، وإذ كان ما أورده الحكم فيما تقدم - كالفأ وسائفاً ويستقيم به أطراح طلب إجراء المعاينة دون أن يوصم الحكم المطعون فيه بالقصور أو بالإخلال بحق الدفاع، فضلاً عن أن هذا الوجه من الدفاع لا يتجه إلى نفى الفعل المكون للجريمة ولا إلى إستحالة حصول الواقعة كما رواها شهود الإثبات، بل الهدف منه إثارة الشبهة فى الأدلة التى إطمأنت إليها المحكمة، ويعتبر من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تلتزم المحكمة بإجابته ومن ثم فإن ما يشيره الطاعنان فى هذا الشأن يكون فى غير محله.

- لما كان من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة ينيرها على إستقلال إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائفة التى أوردها الحكم، فإن النعى على الحكم بالإلتفات عما أثاره الطاعن الأول من عدم وجود أثر لدماء ينصل السكين المضبوطة يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٦٥٣٣ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٢٨٣ بتاريخ ١٦/٢/١٩٨٦

لما كان من المقرر أن الدلف الذى تلتزم المحكمة بتحقيقه والرد عليه هو الذى يذى صراحة أمامها دون غيره من القول المرسل الذى لم يقصد به سوى مجرد التشكيك فى مدى ما إطمأنت إليه من أدلة الثبوت وكان البين من مطالعة محضر جلسة ١٩٨٥/١/٢٧ أن من بين ما أبداه الدفاع عن الطاعن أن هناك إختلافاً فى عدد الشجيرات المرسلة إلى التحليل دون أن يبين مقداره ومراده منه أو يطلب إتخاذ إجراء معين فى هذا الخصوص، فإن مما أثاره الدفاع لا ينصرف إلا مجرد التشكيك فى الدليل المستمد من تقرير التحليل توصلأ إلى عدم تعويل المحكمة عليه مما يعتبر من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تلتزم المحكمة بالرد عليها إذ الرد يستفاد من الحكم بالإدانة إستادأ إلى أدلة الثبوت التى أخذت بها.

الطعن رقم ٣٦٥ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٤٨٣ بتاريخ ١٦/٤/١٩٨٦

١) أن المادتين ٣٧، ٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية، أجازتا لغير مأمورى الضبط القضائى، من آحاد الناس أو من رجال السلطة العامة، تسليم وإحضار المتهم إلى أقرب مأمور للضبط القضائى فى الجنايات، أو الجرح التى يجوز فيها الحبس الإحتياطى أو الحبس على حسب الأحوال، متى كانت الجناية أو الجرح فى

حاله تلبس وتقتضى هذه السلطة - على السياق المتقدم - أن يكون لآحاد الناس أو رجال السلطة العامة التحفظ على التهم وجسم الجريمة الذى شاهده معه أو ما يحتوى على هذا الجسم بحسبان ذلك الإجراء ضرورياً ولازماً للقيام بالسلطة تلك على النحو الذى إستته القانون، وذلك كيما يسلمه إلى مأمور الضبط القضائى وإذ كان ذلك، وكان ما فعله الرقيان.....،.... بوصفهما من رجال السلطة العامة، أو بوصفهما من آحاد الناس كذلك، من إقيااد للطاعن ومعه الحقية التى وضع بها الخاتم المقلد بعد تجربته على مرأى منهما، إلى مأمور الضبط القضائى، ومن إبلاغه بما وقع منه لا يعدو - فى صحيح القانون أن يكون مجرد تعرض مادى يقتضيه واجبهما فى التحفظ على التهم وعلى جسم الجريمة، بعد إذ شاهدها جناية تقليد خاتم إحدى الجهات الحكومية، فى حالة تلبس كشفت عنها وعن آثارها مراقبتها المشروعة للمتهم.

٢) من المقرر أنه يكفى لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة وكان الثابت من مدونات الحكم، أنه إنتهى إلى قيام هذه الحالة، إستناداً إلى ما أورده فى هذا الخصوص - على النحو المتقدم - من عناصر سائفة لا يمارى الطاعن فى أن لها معنيها من الأوراق، وكان تقدير الظروف التى تلبس الجريمة وتحيط بها وقت إرتكابها، أو بعد إرتكابها، وتقدير كفايتها لقيام حالة التلبس أمراً موكولاً إلى محكمة الموضوع، دون معقب عليها، ما دامت الأسباب والإعتبارات التى بنت عليها هذا التقدير صالحة لأن تؤدى إلى النتيجة التى إنتهت إليها.

٣) لما كانت المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية، تنص على أن " لمأمورى الضبط القضائى أثناء جمع الإستدلالات أن يستمعوا إلى أقوال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومركبها، وأن يسألوا المتهم عن ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن رجلى السلطة العامة بعد إقياادها للطاعن ومعه الحقية سائلة الذكر، وعرض على مأمور الضبط القضائى، قام الأخير بسؤاله عن الإتهام المسند إليه لإعترف به، وقدم له الخاتم المقلد مفصلاً له عن نيته فى إستخدامه، وعول الحكم على ذلك ضمن ما عول عليه فى إثبات الجريمة قبل المتهم، وتناهى - على السياق المتقدم - إلى رفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش، فإنه يكون قد برىء من عيب الخطأ فى تطبيق القانون وفى تأويله.

٤) لما كانت الحالة من حالات التلبس، فلا على مأمور الضبط القضائى إن هو لم يسع للحصول على إذن من سلطة التحقيق بالقبض والتفتيش، لم يكن فى حاجة إليه.

٥) لا يشترط فى جريمة التقليد المنصوص عليها فى المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات، أن يكون الجانى قد قلد بنفسه خاتم أو ثقة أو علامة، إحدى الجهات الحكومية بنفسه، بل يكفى أن يكون التقليد قد تم بواسطة غيره، ما دام كان مساهماً معه فيما قارفه، فقد سوى الشارع بين من قلد بنفسه شيئاً مما تقدم وبين من يرتكب ذلك بواسطة غيره، مما يجعل مرتكب التقليد فى الحالتين فاعلاً أصلياً فى الجريمة.

٦) لا يجدى الطاعن النعي بعدم إقامة الدعوى الجنائية قبل متهم آخر وعدم إنزال المقاب به، ما دام أنه بفرض إسهامه في الجريمة، لم يكن ذلك ليحول مساءلة الطاعن عنها.

٧) من المقرر أن ولاة أحد الشهود، قبل الإدلاء بأقواله أو إثباتها في التحقيقات، ليس من شأنه - بفرض صحته - أن يحول بين المحكمة والأخذ بباقي عناصر الدعوى، ما دامت قد إقتضت بها ورات للأسباب الساتفة التي أوردتها أنها كافية لإدانة المتهم.

٨) لما كان الدفاع بأن الجريمة تمت بناء على تحريض من ضباط الشرطة للإيقاع بالمتهم هو دفاع قانوني بخالطه واقع، ومن ثم لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة التقض لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته نظراً لأنه يقتضى تحقيقاً تنأى عنه وظيفة محكمة التقض.

٩) من المقرر أن مهمة مأمور الضبط القضائي، بموجب المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية الكشف عن الجرائم والتوصل إلى معاقبة مرتكبيها، فإن كل إجراء يقوم به في هذا السبيل يعتبر صحيحاً منتجاً لأثره، ما دام لم يتدخل بفعله في خلق الجريمة أو التحريض على مقارفتها، وطالما بقيت إرادة الجاني حرة غير معلومة، فلا تثريب على مأمور الضبط القضائي أن يصطنع في تلك الحدود من الوسائل البارة ما يسلس لمقصوده في الكشف عن الجريمة، ولا يتصادم مع أخلاق الجماعة وتقاليده المجتمع.

١٠) لما كان ما يثيره الطاعن في شأن عدم رد الحكم على نفيه الإتهام في التحقيقات، هو من أوجه الدفاع الموضوعي التي لا تتأهل من الحكم رداً، ما دام الرد عليه مستفاداً من أدلة البوت التي أوردتها الحكم وصحت لديه على ما إستخلصه من وقوع الجريمة ونسبتها إلى الطاعن، ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه، لأن في إلفاته عنها، ما يفيد أنه أطرحها.

الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٥٦ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٦٠٠ بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢٩

١) من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً أو غطاً معيماً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها فمتى كان مجموع ما أورده الحكم- كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كافياً في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما إستخلصته المحكمة كان ذلك محققاً لحكم القانون.

٢) لما كان الحكم قد سرد الأدلة على صحة الواقعة ونسبتها إلى الطاعنين والتي تتمثل في أقوال المجنى عليها والوالدها..... و..... و..... وما ثبت من تقرير مصلحة الطب الشرعي ومن معايتي النيابة العامة والمحكمة بهيئة سابقة ودلور إستقبال مستشفى الغيوم، فإنه لا تثريب على الحكم إذا هو لم

يفصح عن مصدر بعض تلك الأدلة لأن سكوت الحكم عن ذكر مصدر الدليل لا يضيع أثره ما دام له أصل ثابت بالأوراق.

٣ من المقرر أن محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها عددها وأصلها الثابت في الأوراق وأن تحصل أقوال الشاهد وتفهم سياقها وتستشف مراميها ما دامت فيما تحصله لا تحرف الشهادة عن مضمونها.

٤ لا يشترط في شهادة الشهود أن تكون واردة على الحقيقة المراد إثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق، بل يكفي أن تكون في شأن تلك الشهادة أن تؤدي إلى هذه الحقيقة باستنتاج سائغ تجريبه المحكمة يتلاءم به ما قاله الشهود بالقدر الذي روه مع عناصر الإثبات الأخرى المطروحة أمامها بل أن تناقض أقوال الشهود مع بعضها أو تضاربها - بفرض حصوله - لا يعيب الحكم أو يقدرح في سلامته ما دام الحكم قد إستخلص الحقيقة من أقوال الشهود بما لا تناقض فيه ولا يعيبه كذلك أن يحل في بيان أقوال أحد الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهما متفقة فيما إستند إليه الحكم منها.

٥ لما كان البين من المفردات المضمومة أن ما حصله الحكم بشأن علم الشاهد.... بواقعة هتك الطاعين لعرض الجنى عليها وإخبار..... - صاحب أستوديو.... - هذه الأخيرة بمشاهدته لأحد الأفلام الجنسية الخاصة بها وطلبه منها تصويرها بمثل ما قام به الطاعنون معها، وما ذكره الشاهد.... وصفاً للواقعة نقلاً عن أقوال الجنى عليها التي أخبرته بها، له عدده بأقوال هؤلاء الشهود، وأن أقوال الشاهد.... متفقة في جملتها وما حصله الحكم من أقوال الجنى عليها، فإن ما ينهاه الطاعنون على الحكم بدعوى الخطأ في الإسناد لا يكون له محل بما تنحل معه منازعتهم في سلامة إستخلاص الحكم لأدلة الإدانة في الدعوى إلى جدل موضوعي حول تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى ومصادرتها في عقيدتها وهو ما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض.

٦ من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم والتحويل على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله منزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تظمن إليه، وكان مؤدى قضاء محكمة الموضوع بإدانة الطاعنين إستناداً إلى أقوال شهود الإثبات هو إطراح ضمنى لجميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها وكان من المقرر أيضاً أن للمحكمة أن تستمد إقتناعها من أى دليل تظمن إليه وأن تعمل على أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة متى إطمأنت إليها ودون أن تبن العلة في ذلك.

(٧) إن تأخر المجنى في الإبلاغ عن الحادث لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقوالها ما دامت قد أفصحت عن إطمئنانها إلى شهادتها وأنها كانت على بينة بالظروف التي أحاطت بها، ذلك أن تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع.

(٨) لما كان من المقرر أن الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفوع الموضوعية فإن ما يشره الطاعنون بشأن عدول المجنى عليها عن إتهامهم ثم إصرارها على هذا الإتهام بعد أن بررت سبب العدول وتأخرها في الإبلاغ عن الحادث وتلفيق التهمة، لا يعدو كل ذلك أن يكون دفاعاً موضوعياً لا تلتزم محكمة الموضوع بمناقشته في مناحيه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها الطاعنون على إستقلال إذ الرد عليها يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي ساقها الحكم بما لا يجوز معه العودة التصدي له والخوض فيه لدى محكمة النقض.

(٩) من المقرر أن التناقض الذي يعيب الحكم ويطله والذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة والذي من شأنه أن يجعل الدليل متهدماً متساقطاً لاشئ فيه بالقي يمكن أن يعتبر قوياً لنتيجة سليمة يصح الاعتماد عليها.

(١٠) لا يعيب الحكم خطاه في الإسناد ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة.

(١١) لما كان الطاعنون لم يثيروا شيئاً بخصوص وصف التهمة أمام محكمة الموضوع، فلا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض.

(١٢) لما كان من المقرر أن العبرة في المحاكمة الجنائية هي بإقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه ولا يصح مطالبة بالأخذ بدليل بعينه فيما عدا الأحوال التي قيده القانون فيها بذلك، فقد جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الإثبات وأن يأخذ من أى بينة أو قرينة يرتاح إليها دللاً لحكمه، ولا يلزم أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينشئ كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تكون عقيدة القاضي فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في إكمال إقتناع المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إليه، كما لا يشترط في الدليل أن يكون صريحاً دالاً بنفسه على الواقعة المراد إثباتها بل يكفي أن يكون إستخلاص ثبوتها عن طريق الإستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات فإن ما يشره الطاعنون بشأن الأدلة التي عول عليها الحكم المطعون فيه في إدانتهم عن الجرائم المسندة إليهم والمستمدة من معاينة النيابة العامة لمكان الإعتداء ومعاينة المحكمة بهيئة سابقة لذلك المكان وتقرير الطبيب الشرعى ودفع إستقبال مستشفى الفيوم وتحريات العميد..... والصور المقدمة من المجنى عليها لا يعدو أن يكون جديلاً

موضوعياً في العناصر التي استنبطت منها محكمة الموضوع معتقدها مما لا يقبل معاودة التصدي له أمام محكمة النقض.

١٣) لما كان الثابت من الإطلاع على المقررات المضمومة أن صور الجنى عليها كانت معروضة على بساط البحث والمناقشة في حضور الخصوم بمجلسة المحاكمة ولم تكن مودعة في حوز مغلقة لم يفض لدى نظر الدعوى أمام المحكمة فإن النعي في هذا الشأن لا يكون صحيحاً.

١٤) لما كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بمتابعة التهم في مناحي دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يثيرها والرد على ذلك ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت السانعة التي أوردتها الحكم ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنون من أن إلقاط الصور للمجنى عليها كان على سبيل المزاح بسبب ثلوث ملابسها بالمازوت أثناء زيارتها للمصنع وأنها كانت تحتفظ بالفيلم معها بدلالة أن الصور المضبوطة أقل عدداً مما ذكرته بالتحقيق، وأنها لا تعرف أوصاف الطاعن الثالث وإلا كانت قد طلبت أوصافه من الطاعن الأول بمناسبة ذهابها إليه لمقابله وإستلام الصور منه، وإن والد الطاعن الأول لم يوقع على الإقرار الذي يفيد أن عدول الجنى عليها عن إتهامها للطاعنين كان بناء على طلبه وذلك بسبب جهله القراءة والكتابة، يكون في غير محله.

١٥) لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية وإن أوجبت على الحكم أن يبين نص القانون الذي حكم بمقتضاه، إلا أن القانون لم يرسم شكلاً يصوغ فيه الحكم هذا البيان. ولما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين في ديباجته وصف الجرائم المسندة إلى الطاعنين، حصل الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ومؤدى أدلة الثبوت ثم أشار إلى النصوص التي آخذهم بها بقوله "الأمر المنطبق عليه نص المواد ١/٢٦٨، ١/٢٩٠، معدلة بالقانون ٢١٤ لسنة ١٩٨٠، ٣٠٩ مكرراً ٣٠٩ مكرراً ١/٢ معدلة بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ من قانون العقوبات ومن ثم يتعين عقابهم عما أسند إليهم عملاً بالمادة ٢/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية وحيث أن الجرائم المسندة إلى المتهمين قد إرتبطت ببعضها إرتباطاً لا يقبل التجزئة ومن ثم يتعين اعتبارها جريمة واحدة والقضاء بالعقوبة المقررة لأشدها عملاً بنص المادة ٢/٣٢ عقوبات". فإن ما أورده الحكم يكفي في بيان مواد القانون التي حكم بمقتضاها بما يحقق حكم القانون.

١٦) لما كانت جريمة خطف الأنثى التي يبلغ سنها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتحيل والإكراه المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ تتحقق بإبعاد هذه الأنثى عن المكان الذي خطفت منه أيأ كان هذا المكان بقصد العبث بها وذلك عن طريق إستعمال طرق إحتيالية من شأنها التهديد بالجنى عليها وحملها على مرافقة الجاني لها أو إستعمال

أى وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها وإد كان الحكم المطعون فيه قد إستظهر ثبوت الفعل المادى للخطف وتوافر ركن التحيل والإكراه. والقصد الجنائى فى هذه الجريمة مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام إستدلالها سليماً

١٧/ لما كان من المقرر أن الركن المادى فى جريمة هتك العرض يتحقق بأى فعل محل بالحياء العرضى للمجنى عليها ويستطيل على جسمها ويחדش عاطفة الحياء عندها من هذه الناحية ولا يشترط لتوافره قانوناً أن يترك أثراً بجسمها، كما أن القصد الجنائى يتحقق فى هذه الجريمة بإنصراف إرادة الجانى إلى الفعل ونتيجته ولا عبرة بما يكون قد دفع الجانى إلى فعلته أو بالفرض الذى توخاه منه. ويكفى لتوافر ركن القوة فى جريمة هتك العرض أن يكون الفعل قد إرتكب ضد إرادة المجنى عليها وبغير رضائها ولا يلزم أن يتحدث عنه الحكم متى كان ما أورده من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه - وهو الحال فى الدعوى المطروحة على ما سلف بيانه - فإن ما يثيره الطاعنون فى هذا الشأن يكون فى غير محله.

١٨/ لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اعتبر الجرائم المسندة إلى الطاعنين جريمة واحدة وعاقبهم بالعقوبة المقررة لأشدها، فإنه لا مصلحة لهم فيما يثيرونه بشأن جريمة هتك العرض ما دامت المحكمة قد دانتهم بجريمة الخطف بالتحيل والإكراه وأوقعت عليهم عقوبتها عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات بوصفها الجريمة الأشد.

١٩/ لما كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة ومدونات الحكم المطعون فيه أن المجنى عليها إدعت مدنياً قبل الطاعنين متضامين بقرض صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت، فإن إغفال هذه الصفة فى منطوق الحكم أو الخطأ فى بيان إسم المدعية - وهو سهو واضح فى حقيقة معلومة للخصوم - لا ينال من صحة الحكم ويكون النعى عليه بالبطلان غير سديد.

الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٦٥٢ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٥

إن طلب ضم قضية بقصد إثارة الشك فى أدلة الثبوت وهو طلب لا يتجه مباشرة إلى نفس الفعل المكون للجريمة لا على المحكمة إن هى أعرضت عنه وإلغيت عن إجابته وما يثيره الطاعن فى هذا الشأن إنما ينحل إلى جدل فى تقدير الدليل مما تستغل به محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٢١١٧ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٥٦٩ بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢١

لا يعيب الحكم إغفاله الرد على دفاع ظاهر البطلان بعيد عن محجة الصواب.

١) لما كان الطاعن الأول..... وإن قرر بالظعن بالنقض فى الميعاد إلا أنه لم يودع أسباباً لظعنه، ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول ظعنه شكلاً عملاً بنص المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الظعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

٢) إن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة التى دان الطاعنين بها والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى إستخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها منهم.

٣) من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية من أن تستمد إقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تطمئن إليه.

٤) من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعميل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه وهى متى أعذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطححت جميع الإعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.

٥) من المقرر أن تناقض رواية الشهود فى بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم أو يقدرح فى سلامته مادام قد إستخلص الحقيقة من أقوالهم إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه وما دام لم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها فى تكوين عقيدته.

٦) من المقرر أن للمحكمة أن تحصل أقوال الشاهد وتفهم سياقها وتستشف مراميها ما دامت فيما تحصله لا تحرف الشهادة عن مضمونها.

٧) من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال متهم فى حق نفسه وفى حق غيره من المتهمين متى إطمأنت إلى صدقها ومطابقتها للواقع.

٨) إن معنى الطاعنين فى شأن القوة التذيلية لأقوال الشهود أقوال المحكوم عليه الأول لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير المحكمة للأدلة القائمة فى الدعوى وهو من إطلاقتها ولا يجوز مصادرتها فى لدى محكمة النقض.

٩) من المقرر أن التحدث إستقلالاً عن ملكية المال ليس شرطاً لازماً لصحة الحكم بالإدانة فى جريمة الإستيلاء بغير حق على مال لإحدى الجهات المبينة فى المادة ١١٩ عقوبات ما دامت مدونات الحكم تكشف عن ذلك بما يتحقق به سلامة التطبيق القانونى الذى خلص إليه، وما دامت تلك الملكية لم تكن محل منازعة حتى يلزم الحكم بمواجهتها.

١٠) لما كان الحكم قد دان الطاعين عدا الطاعن السابح بجنابة الحصول بدون حق على ربح من أعمال وظيفتهم وجريمة التزوير في المحررات الرسمية، ودان الطاعن السابح بجنابة تسهيل الإستيلاء بغير حق على مال للدولة وجرمي التزوير في المحررات الرسمية واستعمالها، وأوقع على كل منهم العقوبة المقررة في القانون للجنابة الأولى التي ارتكبتها عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات للإرتباط، فإنه لا يجدى الطاعين منعاهم في صدد بعض جرائم التزوير والاستعمال من عدم ثبوت التزوير عن طريق خبر فني أو عدم إظهار رسمية بعض الأوراق المزورة، أو عدم إطلاع المحكمة على الأوراق المثبتة لها مما يشكل بطلاناً في الإجراءات.

١١) لما كان الحكم قد عرض لدفاع الطاعين القائم على أنهم كانوا ينفذون أوامر رؤسائهم وأن ما وقع مجرد إهمال فأطرحه إطمئناناً منه لأدلة الثبوت الساتفة التي أوردتها، فهذا حسبه كما يتم تدويله ويستقيم قضاؤه طالما أنه أورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما إستخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهمين، ولا عليه أن يتعقبهم في كل جزئية من جزئيات دفاعهم لأن مفاد إلفاته عنها أنه أطرحها، ومن ثم فإن ما يثيره وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى وإستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز آثاره محكمة النقض.

١٢) من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان أقوال أحد الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد ما دامت أقوالهما متفقة مع ما إستند إليه الحكم منها.

١٣) من المقرر أن الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة.

١٤) لما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه عامل الطاعين من الثاني إلى السادس بالرأفة فحكم عليهم بالحبس، فقد كان من المتعين عليه عملاً بنص المادة ٢٧ من قانون العقوبات أن يؤقت عقوبة العزل بالنسبة لهم، أما ولم يفعل فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ يوجب تصحيحه بالنسبة لهم بتوقيف عقوبة العزل وجعلها لمدة أربع سنين، عملاً بالحق المخول بحكمة النقض بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض من نقض الحكم لمصلحة المتهم إذا تعلق الأمر بمخالفة القانون ولو لم يحدد هذا الوجه في أسباب الطعن.

الطعن رقم ٣٨٤٢ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٩٢٤ بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٠

لما كان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعنة لم يدفع بالجهل بالقانون كذريعة لنفي القصد الجنائي بل إقتصر على القول بأن هذه القضية بها مزج كبير بين الخيال والواقع وأن بها تجهيل

فى القانون، فى عبارة عامة مرسلة لا تشتمل على بيان مقصده منها ومن ثم فإن المحكمة لا تكون ملزمة بالرد عليه إذ يلزم لذلك أن يبدى الدفاع المذكور فى عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه.

الطعن رقم ٤٠٧٤ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٩٥٠ بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٠

لما كان من المقرر أن محكمة الموضوع لا تلزم بإجابة طلب إستدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهى من جانبها حاجة لإتخاذ هذا الإجراء أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى وطالما أن إستادها إلى الرأى الذى إنتهى إليه الخبير لا يجافى المنطق أو القانون ومن ثم فلا تثريب على المحكمة أن هى إلتفتت عن طلب دعوى الطبيب الشرعى لمناقشته فى مسافة الإطلاق، طالما أنه غير منتج فى نفي التهمة عنه ويكون النعى على الحكم بقالة الإخلال بحق الدفاع لهذا السبب غير مقبول.

الطعن رقم ٤٠٨٩ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ١٠٦٩ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/١٦

لما كان النعى بإلغاث الحكم عن دفاع الطاعن بعدم إرتكابه الجريمة وإن مرتكبها هو شخص آخر مردوداً بأن نفي التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تتساهل رداً طالما كان الرد عليها مستفاداً من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم، هذا إلى أنه بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه على ما إستخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه فى كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد إلفاته عنها إنه أطرحتها.

الطعن رقم ٤١١٨ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ١٠٥٠ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/١١

المحكمة لا تلزم بأن تتبع المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على إستقلال إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم.

الطعن رقم ٢٩٣١ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ١٦٨ بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٩

من المقرر أنه لا تثريب على المحكمة إن هى إلتفتت عن طلب ضم أصل الشكوى الإدارى المرفق بها أسباب الأمر الصادر بالحفظ إكتفاء بصورة الشكوى المقدمة من الطاعنين سيما وإنهما لم يتمسكا بهذا الطلب أمام الهيئة الجديدة التى نظرت الدعوى وأصدرت الحكم الطعون فيه وإن كان قد أبدياه أمام هيئة سابقة فلا يكون لهما أن يطالبا هذه الهيئة بالرد على طلب لم يبد أمامها.

الطعن رقم ٣٨٦٩ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٥١ بتاريخ ١٩٨٧/١/١١

من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بتعقب المتهم فى مناحى دفاعه وفى كل جزئية يثيرها وإطمنتانها إلى الأدلة التى عولت عليها يدل على إطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع حملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها.

الطعن رقم ٣٩٩٨ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٣٨ بتاريخ ١٩٨٧/١/٦

من المقرر أن الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابه والرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه فى طلباته الختامية، وكان الطاعنان لم يصرا فى طلباتهما الختامية على طلب ضم دفتر الأحوال المشار إليه بوجه الطعن فلا على المحكمة إن هى إلتفتت عنه أما النعى على تصرف النيابة العامة بعدم ضم الدفتر المذكور فهو تعيب للإجراءات السابقة على المحاكمة لا يصلح سبباً للطعن.

الطعن رقم ٤٧١٦ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ١٩٤ بتاريخ ١٩٨٧/٢/٤

إن المحكمة لا تلتزم بإجابة طلب إجراء المعاينة الذى لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجرمة ولا إلى إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود، بل كان المقصود به إثارة الشبهة فى الدليل الذى إطمأنت إليه المحكمة، كما لا تلتزم بإجابة الدفاع إلى طلبه مناقشة الطيب الشرعى ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تروى من جانبها حاجة إلى إتخاذ هذا إجراء - وهو الحال فى الدعوى.

الطعن رقم ٤٧٤٩ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ١٤٨ بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٨

حق الدفاع الذى يتمتع به المتهم بخوله إبداء ما يعن له من طلبات التحقيق ما دام باب المرافعة لا زال مفتوحاً حتى ولو أبدى هذا الطلب بصفة إحتياطية لأنه يعتبر جازماً تلتزم المحكمة بإجابه متى كانت لم تنته إلى القضاء بالبراءة.

الطعن رقم ٥١٩٤ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ١٠٠٨ بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٩

١) من المقرر أن الأمر الصادر من النيابة العامة بالحفظ هو إجراء إدارى صدر عنها بوصفها السلطة الإدارية التى تهيمن على جمع الإستدلالات عملاً بالمادة ٦٩ من قانون الإجراءات الجنائية وما بعدها وهو على هذه الصورة لا يقيد بها ويجوز العدول عنه فى أى وقت بالنظر إلى طبيعته الإدارية البحتة. ولا يقبل ظلماً أو إستثناء من جانب المجنى عليه والمدعى بالحق المدنى وكل ما لهما هو الإلتجاء إلى طريق الإدعاء المباشر فى مواد الجنح والمخالفات دون غيرها - فإذا توافرت له شروطه وفرق بين هذا الأمر الإدارى وبين الأمر القضائى بأن لا وجه لإقامة الدعوى الصادر من النيابة بوصفها إحدى سلطات التحقيق يعد أن

تجرى تحقيق الواقعة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على إنداب منها على ما تقضى به المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية فهو وحده الذى يمنع من رفع الدعوى ولهذا أجاز المدعى بالحق المدنى الطعن فيه أمام غرفة المشورة.

٢) من المقرر أن القيد الوارد على رفع الدعوى الجنائية طبقاً لنص المادتين ٣/٦٣، ٣/٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية إنما يتحقق إذا كانت الجناية أو الجنحة قد وقعت من الموظف العام أو من فى حكمه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها بحيث إنه إذا لم يتوافر أحد هذين الطرفين لم يعد ثمة محل للقيد بذلك القيد وأن الفصل فى ذلك من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها بغیر معقب ما دام استدلالها سليماً مستنداً إلى أصل صحيح فى الأوراق. لما كان ذلك، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن أورد أن الطاعن يعمل ضابط شرطة بالقاهرة وقد توجه مع صديق له إلى مقر المدعى بالحق المدنى بدائرة مركز..... لوجود خلاف بين الآخرين بشأن حيازة أرض زراعية ثم اعتدى على المدعى بالحق المدنى بالسب ثم عرض الحكم للدفعين الآخرين المبدئين من الطاعن وأطرحهما بقوله "... وما هو منسوب إلى المتهم لا شبهة فى إنه لم يقع منه أثناء تأديته لوظيفته ولا يمكن أن يتصور أن موظفاً عاماً ينسب إليه ارتكاب جريمة قذف أو سب فى حق آخر فى مدينة أخرى تبعد عن مكان عمله بمسافة كبيرة ثم يقال بعد ذلك أن هذا الإتهام لو صح فإنما وقع من ذلك الموظف بسبب تأدية وظيفته وهو ما يخلص منه جميعه إلى أن الدفع الثانى سالف الذكر فى غير محله أيضاً من الواقع أو القانون ويتعين من ثم رفضه وهو ما تقضى به المحكمة - ولذا أسباب رفض هذا الدفع فإن المحكمة ترفض الدفع الثالث للمتهم بعدم قبول الدعوى لرفعهما دون إذن رئيس النيابة بالمخالفة لنص المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية ". لما كان ذلك، وكان مما أورده الحكم فيما تقدم صحيحاً فى القانون فإن النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس.

٢) لما كان الثابت من الإطلاع على المفردات المنظمة أن الطاعن طلب من محكمة أول درجة فى مذكرة دفاعه المقدمة بجلسته..... أصلياً الحكم بعدم قبول الدعوى وإحتياطياً سماع أقوال شهود الواقعة إلا أنه مثل بجلسته..... أمام محكمة ثانى درجة وطلب سماع شاهد نفى لإستدعته المحكمة ومسانته بتلك الجلسة ولم يعد الطاعن إلى طلب سماع شهود الواقعة فى جلسات المرافعة التالية فإنه يعتبر متنازلاً عن هذا الطلب لسكوته عن التمسك به أمام المحكمة الإستئنافية، وليس له أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها ولا تلتزم هى بإجرائه، ومن ثم فإن النعى على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع يكون ولا محل له.

(١) من المقرر في صحيح القانون بحسب التأويل الذي إستقر عليه قضاء هذه المحكمة أن الأصل في الأعمال الإجرائية أنها تجري على حكم الظاهر وهي لا تبطل من بعد نزولاً على ما يتكشف من أمر الواقع وقد أعمل الشارع هذا الأصل وأدار عليه نصوصه ورتب أحكامه ومن شواهد ما نصت عليه المواد ٣٠، ١٦٣، ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية مما حاصله أن الأخذ بالظاهر لا يوجب بطلان العمل الإجرائي الذي يتم على مقتضاه وذلك تيسيراً لتنفيذ أحكام القانون وتحقيقاً للعدالة حتى لا يفلت الجناة من العقاب فإذا كان الثابت من التحريات أن الطاعين يتفان أسلحة نارية فصدر الإذن من النيابة بالتفتيش على هذا الأساس فإنكشفت جريمة حيازة المواد المخدرة عرضاً أثناء تنفيذه فإن الإجراء الذي تم يكون مشروعاً ويكون أخذ المتهمين بنتيجته صحيحاً، ولا يقدح في جدية التحريات أن يكون ما أسفر عنه التفتيش غير ما انصبت عليه. لأن الأعمال الإجرائية محكومة من جهتي الصحة والبطلان بمقدماتها لا بنتائجها.

(٢) من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، ومتى كانت محكمة الموضوع، ومتى كانت المحكمة قد إقتنعت بجدية الاستدلالات التي بني عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسوغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن، فإنه لا معقب عليها فيما إرتأته بالموضوع لا بالقانون، وإذا كان القانون لا يوجب حتماً أن يتولى رجل الضبط القضائي نفسه مراقبة الأشخاص المتحرى عنهم أو أن يكون على معرفة سابقة بهم بل له أن يستعين فيما يجريه من تحريات أو بحاث أو ما يتخذه من وسائل التقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون إبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم ما دام أنه إقتنع شخصياً بصحة ما نقلوه إليه وبصدق ما تلقاه من معلومات، وكان مجرد الخطأ في بيان مهنة المتهم أو محل إقامته لا يقطع بذاته في عدم جدية التحري، فإن النعي على الحكم في هذا الشأن لا يكون له محل.

(٣) من المقرر أن الطعن بالتزوير في الورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير المحكمة وكانت المحكمة في حدود هذه السلطة التقديرية قد أطرحت الطعن بتزوير إذن التفتيش بما أوردته فيما تقدم من رد سائق، وكان لا يغير من الأمر ما يثيره الطاعنان بأسباب الطعن من أن محضر التحريات بدوره جرى به تصحيح مماثل إذ ليس من شأن ذلك - بقرض صحته - أن ينال من سلامة استدلال الحكم على إنتفاء وقوع التزوير، ولا محل أيضاً للنعي على الحكم في هذا الصدد من قعود المحكمة عن تحقيق التزوير بواسطة أحد المختصين فنياً للتحقيق من إستعمال نفس المداد في كتابة أصل الإذن وعبارة التصحيح في تاريخ معاصر، إذ لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع طلب إتخاذ هذا الإجراء فليس للطاعنين من بعد أن ينعيا على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلب منها.

٤) من المقرر أن المحكمة الجنائية غير ملزمة في سبيل تكوين عقيدتها بإتباع قواعد معينة مما نص عليه قانون الإلبات في المواد المدنية والتجارية ومن ذلك تعيين خبير في دعاوى التزوير متى كان الأمر ثابتاً لديها للإعتبارات السانعة التي أخذت بها.

٥) لما كان ما يثيره الطاعنان من أن الإذن بالتفتيش لم يحدد به مكان تنفيذه وأن التفتيش تم في غير المكان المحدد بالإذن - فضلاً عما ينطوى عليه من تهاتر - مردوداً بأن القانون لا يتطلب تحديد الأماكن بإذن التفتيش إلا إذا كان الإذن صادراً بتفتيشها، أما إذا كان الإذن صادراً بتفتيش الأشخاص أو السيارات الخاصة كالحال في هذه الدعوى فلا يوجب القانون تحديد المكان الذي يجري فيه التفتيش بالإذن، هذا إلى ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة من أنه متى صدر أمر النيابة بتفتيش شخص، كان لمأمور الضبط القضائي المنسوب لإجرائه أن ينفذه عليه أينما وجده ما دام المكان الذي جرى فيه التفتيش واقعاً في إختصاص من أصدر الأمر ومن نفذه.

٦) من المقرر أن الدفع بصدور الإذن بالتفتيش بعد الضبط إنما هو دفاع موضوعي، فإنه يكفى لرد عليه إطمئنان محكمة الموضوع إلى وقوع الضبط بناء على الإذن أخذاً بالأدلة التي أوردتها.

٧) لما كان الحكم قد أطرح ما أثاره الدفاع من التشكيك في نسبة المخدر إلى الطاعنين بمقولة أن وزن العينة التي أخذت من المضبوطات يختلف عن وزن تلك التي أرسلت للتحليل وإستد الحكم في ذلك إلى أنه لم يثبت من الأوراق وقوع أى عيب في هذا الشأن وكان من المقرر أنه متى كانت المحكمة قد إطمأنت إلى أن العينة التي أرسلت للتحليل هي التي جرى تحليلها وإطمأنت كذلك إلى نتيجة التحليل - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فلا تترتب عليها إن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك.

٨) لما كان مناط المسؤولية في حالي إحراز وحيازة الجواهر المخدرة هو ثبوت إتصال الجاني بالمخدر إتصلاً مباشراً أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صورة من علم وإرادة إما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والإختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية، وكان القصد الجنائي في جريمة إحراز أو حيازة الجواهر المخدرة يتحقق بعلم المخز أو الجاني بأن ما يحزره أو يحوزه من المواد المخدرة.

٩) لا يقدح في سلامة إستخلاص الحكم لتوافر ركن العلم في الجريمة ما أثير بشأن الخطأ في الإسناد بقالة أن الحكم نسب إلى الطاعن الثاني القول بأن هناك تعامل بينه وبين الطاعن الأول مع أنه لم يذكر سوى أن هما عمليان متجاوزين، ذلك أنه ليس من شأن هذا الخطأ أن يؤثر في منطق الحكم وفي إستدلاله السانغ على توافر علم الطاعنين بحقيقة الجواهر المخدرة، ومن ثم فإن نعيهما في هذا الوجه لا يعتد به.

١٠) لما كانت محكمة الموضوع ليست ملزمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى والرد على كل شبهة يثيرها على إستقلال، إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التى يوردها الحكم، وفى عدم إيرادها لهذا الدفاع ما يدل على أنها أطرحت إطمئناناً منها للأدلة التى عولت عليها فى الإدانة.

١١) لما كان الحكم قد عرض لطلب هذا الطاعن إجراء معاينة لمكان ضبط الجوال المحتوى على المخدر بالسيارة وأطرحة إستناداً إلى أن المحكمة وضح لها من أقوال شاهد الإثبات التى وثقت بها أن الجوال كان على الدواسة الموجودة أسفل المقعد الأمامى الأيمن للسيارة مما ينفى عن المعاينة، وهو رد كاف ومسانع فى تبرير رفض هذا الطلب الذى لا يتجه فى صورة الدعوى إلى نفى الفعل المكون للجريمة أو إثبات إستحالة الواقعة كما رواها الشاهد، وإنما المقصود به إثارة الشبهة فى الدليل الذى إطمأنت إليه المحكمة، ومن ثم فإنه يعتبر دفاعاً موضوعياً لا تلتزم المحكمة بإجابهته.

الطعن رقم ٥٩١١ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٢٨٠ بتاريخ ١٩٨٧/٢/١٢

لما كان ما يثيره الطاعن من دعوى التدبير للإيقاع به بدلالة عدم تسليم جهاز التسجيل لسلطة التحقيق فلا يعدو أن يكون دفاعاً موضوعياً لا يستوجب من المحكمة رداً إذ أنها لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى والرد على كل شبهة يثيرها على إستقلال.

الطعن رقم ٥٩٤٦ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٩٢ بتاريخ ١٩٨٧/١/١٤

لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنين لم يطلب أى منهم توقيع الكشف الطبى عليهم لبيان مدى قدرتهم الجنسية أو يثير دفاعاً فى هذا الخصوص، فلا يجوز لهم من بعد أن ينعوا على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها أو إجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تروى موجباً لإجرائه.

الطعن رقم ٦٠٣٣ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ١١٩ بتاريخ ١٩٨٧/١/٢١

لما كان طلب إحالة الدعوى للتحقيق لإثبات إستتجار الطاعن عين النزاع لنفى الباعث على إصطناع عقد إجبار، لا يتجه إلى نفى الفعل المكون للجريمة أو إثبات إستحالة وقوعها وإنما يطعن بإثارة الشبهة فى الدليل الذى إطمأنت إليه المحكمة، فإنه يعتبر دفاعاً موضوعياً لا تلتزم المحكمة بإجابهته أو الرد عليه ويكون ما يثيره الطاعن فى شأنه غير مقبول.

الطعن رقم ٦٢٠٠ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٢٣١ بتاريخ ١٩٨٧/٢/٥

لما كان من المقرر أن طلب المعاينة الذى لا يتجه إلى نفى الفعل المكون للجريمة ولا إلى إستحالة حصول الواقعة كما رواها الشاهد - بل كان مقصوداً به إثارة الشبهة فى الدليل الذى إطمأنت إليه المحكمة فإن مثل هذا الطلب يعتبر دفاعاً موضوعياً لا تلتزم المحكمة بإجابهته.

الطعن رقم ٦٢٦١ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٣٠١ بتاريخ ١٨/٢/١٩٨٧

لما كان عدم توجيه الاتهام إلى الطبيب الذى قيل أنه قام بإجهاض المتهمه الأخرى، ليس من شأنه أن يحول دون مساءلة الطاعة عن الجرائم التى دبت بها فإن منى الطاعة بهذا الوجه لا يكون مقبولا.

الطعن رقم ٦٣٤٨ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٥٩٤ بتاريخ ١٥/٤/١٩٨٧

متى عهد المتهم إلى محام بمهمة الدفاع، فإنه يتعين على المحكمة أن تستمع إلى مرافعته، وإذا استأجل نظر الدعوى ورات المحكمة ألا تنجيه إلى طلبه، وجب عليها أن تنبيه إلى رفض طلب التأجيل حتى يبدى دفاعه أو يتخذ ما يشاء من إجراءات يملها عليه واجبه ويراها كفيلة بصون حقوق موكله.

الطعن رقم ٧٤٢٢ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٨٢٠ بتاريخ ٢١/١٠/١٩٨٧

محكمة الموضوع غير ملزمة بتابعة التهم فى مناحى دفاعه الموضوعى المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها وبيان العلة فيما أعرضت عنه من شواهد النفى أو أخذت به من أدلة الثبوت ما دام لقضائها وجه مقبول فلا على المحكمة إن هى لم تعرض لما أثاره الطاعن من وجود شقتين بالطابق الرابع ولم تنجيه إلى طلبه ضم الجنحة رقم.... كرموز لأنه لا يعدو أن يكون دفاعاً موضوعياً يكفى أن يكون الرد عليه مستفاداً من أدلة الثبوت الساتفة التى أوردها الحكم.

الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٥٧٦ بتاريخ ٧/٤/١٩٨٧

لما كان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعنين قد طلبوا إلى المحكمة إجراء معاينة لمكان الحادث فليس لهم بعد أن يتعروا عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ولم ترهى حاجة إلى إجرائه بعد أن إطمأنت إلى صحة الواقعة كما رواها شهود الإثبات.

الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٦٣٢ بتاريخ ٢٢/٤/١٩٨٧

من المقرر أن الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابهه أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يقرع سمع المحكمة ويصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه فى طلباته الختامية، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع الثانى عن الطاعن ولئن أبدى فى مستهل مرافعته طلب إجراء معاينة الطابق الذى ضبط المخدر فيه لمعرفة شاغله، إلا أنه لم يصر عليه فى ختام مرافعته ولم يضمه طلباته الختامية ومن ثم فلا على المحكمة إن هى إلتفت عنه دون أن ترد عليه، ومع هذا فإن طلب المعاينة فى صورة الدعوى لا يتجه إلى نفى الفعل المكون للجريمة أو إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشاهدان وإنما المقصود به إثارة الشبهة فى الدليل الذى إطمأنت إليه المحكمة، ومن ثم فإنه يعتبر دفاعاً موضوعياً لا تلتزم المحكمة بإجابهه.

الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٥٦٢ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٥

من المقرر أن المحكمة لا تلتزم أن تبين التهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السانعة التي أوردها الحكم فإن ما ينهه الطاعن بخصوص اختلاف أوصافهما عن تلك التي أدلى بها شاهدى الإثبات الأول والثاني لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٨٢٩ بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٢١

الحكمة ليست ملزمة بمتابعة التهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال إذ أن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي يوردها الحكم، وفي عدم إيرادها لما يبدل على أنها أطرحته إطمئناناً منها للأدلة التي عولت عليها في الإدانة.

الطعن رقم ١٤٥٠ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٨٠٤ بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٢٠

لما كان ما يثيره الطاعن من نعى على الحكم لعدم الاستجابة إلى طلبه باتخاذ إجراءات الإنابة القضائية مردوداً بما هو مقرر من أنه ولئن كان القانون قد أوجب سماع ما يبيده التهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أنه إذا كانت المحكمة قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فإن لها أن تعرض عنه مع بيان العلة في ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أفصح عن إطمئنانه وتحويله على ما طرح من أدلة الدعوى داخل البلاد، وخلص إلى أنه لا مجال لإجابة طلب الإنابة القضائية طالما أن قضاءه غير مستند إلى أدلة تصل بشيء من هذه الجزئيات المطلوب الإنابة فيها، فإن دعوى القصور والإخلال بحق الدفاع، لا تكون مقبولة.

الطعن رقم ٢٨٠٦ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٩١٧ بتاريخ ١٩٨٧/١١/١

لما كان الثابت من مراجعة محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن ترفع في الدعوى طالباً البراءة ولم يبد للمحكمة أى طلبات فإنه لا يكون للطاعن من بعد أن ينهى على المحكمة قعودها عن الاستجابة إلى طلب سماع شهود نفى ون من ثم فإن دعوى الإخلال بحق التهم في الدفاع تكون غير قائمة.

الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١١٠٣ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/١٧

(١) لما كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعن بها وساق على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها وأورد مؤدى كل منها في بيان واف يكشف عن إلمامه بتلك الأدلة ومنها محضر تفتيش مسكن الطاعن الذى أسفر عن ضبط مذكرة نيابة محذرات القاهرة بطلب تحديد جلسة لإعادة إجراءات محاكمة الطاعن الثالث في الجناية رقم ٢٤١ لسنة ١٩٧٠ محذرات الدرب الأحمر والمزيلة بتأشير رئيس محكمة إستئناف القاهرة بتحديد جلسة

أمام غرفة المشورة للنظر في أمر حبه فإن النemy على الحكم بالقصور في بيان مؤدى هذا الدليل يكون في غير محله.

(٢) من المقرر أن المحكمة غير ملزمة في أخذها بأقوال المتهم أن تلتزم نصها وظاهرها بل لها أن تستبطن منها ومن غيرها من العناصر الأخرى التي أوردتها الحقيقة التي كشفت عنها بطريق الإستنتاج وكافة الممكنات العقلية ما دام إستنتاجها سليماً متفقاً مع حكم العقل والمنطق، ولما كان الطاعن لا ينازع في صحة ما نقله الحكم من أقوال له وللطاعن الثاني في التحقيقات والتي حصلها بوصفها إقراراً لا إقراراً فإنه لا ترتب على الحكم إذ هو إستمد من تلك الأقوال ما يدعم الأدلة الأخرى التي أقام عليها قضاءه بالإدانة. كما أنه لا يقدح في سلامة الحكم تسمية هذه الأقوال إقراراً طالما أن المحكمة لم ترتب على هذه الأقوال وحدها الأثر القانوني للإعتراف وهو الإكتفاء به والحكم على الطاعن بغير سماع شهود وإذ كان حكمه الموضوع أن تستمد إقتناعها من أى دليل تظمن إليه طالما إن هذا الدليل له أصله الصحيح من الأوراق، وكانت الصورة التي إستخلصتها المحكمة من أقوال شهود الإثبات ومن أقوال الطاعنين الأول والثاني ومن المحررات التي إطلعت عليها لا تخرج عن الإقتضاء العقلي والمنطقي فإن نعى الطاعن على الحكم بشأن أخذه بأقواله وأقوال الطاعن الثاني التي أسماها إقراراً يكون في غير محله إذ هو في حقيقته لا يبدو أن يكون جديلاً موضوعياً في تقدير الأدلة وإستخلاص ما تؤدي إليه مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب طالما كان إستخلاصاً سائفاً - كما هي الحال في واقعة الدعوى فلا يجوز مصادرتها في شأنه أمام محكمة النقض.

(٣) لما كان الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلاً بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه.

(٤) لما كان القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن دولة إذ نص في المادة الثالثة منه على إختصاص محكمة أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر الجنايات المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها فقد دل بذلك صراحة على أن الإختصاص بنظر الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب ومنها جريمة الإختلاس المنسوبة إلى الطاعن الأول والجرائم المرتبطة بها يتعقد شكمة أمن الدولة العليا وحدها دون غيرها ولا يشاركها فيه أى محكمة سواها وينبسط إختصاصها على الدعوى برمتها في هذه الحالة سواء من حيث الجرائم المرفوعة بها أو من حيث أشخاص مرتكبيها ومناطق الإختصاص بالجرائم المرتبطة المشار إليه هو الارتباط الحتمى بين الجرائم حيث تتمسك الجريمة المرتبطة وتنضم بقوة الارتباط القانوني إلى الجريمة الأصلية وتسير في مجراها وتدور معها في محيط واحد في سائر مراحل الدعوى، في الإحالة والمحاكمة، إلى أن يتم الفصل فيها أو بين الأشخاص حيث توجد الجريمة التي إرتكبوها سواء كانوا فاعلين أصليين أو فاعلين وشركاء.

٥) لما كان الدفع بعدم الإختصاص المبدى من الطاعن وإن كان مما يتصل بولاية المحكمة ويتعلق بالنظام العام ويجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به فى أية حالة تكون عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض ولها أن تقضى به من تلقاء نفسها بغير طلب إلا أن ذلك مشروط بأن تكون عناصر المخالفة ثابتة فى الحكم المطعون فيه بغير حاجة إلى تحقيق موضوعى.

٦) لما كان الأصل أن الإرتباط بين الجرائم من المسائل الموضوعية التى تدخل فى تقدير وقائع الدعوى فلا تسوغ إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض، ومتى كان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بعدم إختصاصها ولائياً بمحاكمته لعدم توافر الإرتباط بين الجرائم فإنه لا يجوز له أن يشير هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ولو تعلق بالنظام العام لكونه يحتاج إلى تحقيق موضوعى يخرج عن وظيفتها.

٧) لما كان الحكم قد أثبت فى حق الطاعنين الأول والثانى أنهما تداخلا فى تحرير المحرر المزور المؤرخ ١٩٨٣/٥/١٤ بأن حرر الأول بيانات صدره وحرر الثانى بيانات صلبه فليس يلزم أن يحدد الحكم مضمون البيانات التى دونها كل منهما فى المحرر ما دام قد أثبت إتفاقيهما على تزوير المحرر واتحاد نيتهما على تحقيق النتيجة التى وقعت وإتجاه نشاطهما الإجرامى إلى ذلك.

٨) لما كان المحرر يعتبر رسمياً فى حكم المادتين ٢١١، ٢١٣ من قانون العقوبات متى صدر أو كان فى الإمكان أن يصدر من موظف عام مختص بتحريره بمقتضى وظيفته أو التداخل فى هذا التحرير، وكان الحكم المطعون فيه لم يقصر فى بيان مقتضى وظيفة الطاعن الأول فى تحرير كتاب كف البحث عن الطاعن الثالث المؤرخ ١٩٨٣/٥/١٤ الذى دون بيانات صدره وأثبت فى حق الطاعن الثانى بإقراره أنه دون بيانات صلبه فإنه يفرض أن الطاعن الأول وحده المختص بكل العمل الطاعن الثانى يعد حتماً شريكاً فى جريمة التزوير التى قارفها الطاعن الأول المختص بتحرير المحرر فلا مصلحة للطاعن من وراء ما أثاره فى هذا الشأن من أنه غير مختص بتحرير المحرر المزور لكون العقوبة المقررة للفاعل الأصلى هى بذاتها العقوبة المقررة للشريك لأن من إشرك فى جريمة فعليه عقوبتها طبقاً للمادة ٤١ من قانون العقوبات.

٩) من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة وإستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة التزوير ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه، ويتحقق القصد الجنائى فى جريمة التزوير فى الأوراق الرسمية متى تعمد الجانى تغيير الحقيقة فى المحرر مع إنتواء إستعماله فى الغرض الذى من أجله غيرت الحقيقة فيه وليس أمراً لازماً التحدث صراحة وإستقلالاً فى الحكم عن توافر هذا الركن ما دام قد أورد من الوقائع ما يشهد لقيامه.

١٠) لما كان ما أورده الحكم أن الطاعن ساهم فى تحرير بيانات كتاب كف البحث عن الطاعن الثالث على خلاف الحقيقة وإستعمل المحرر فيما زور من أجله فإنه لا يكون ملزماً بالتدليل على إستقلال على

توافر القصد الجنائي لدى الطاعن ما دام أن إثبات وقوع التزوير من الطاعن يلزم عنه أن يتوفر في حقه ركن العلم بتزوير المحرر الذي أسند إليه تزويره وإستعماله ومع ذلك فإن الحكم قد أفاض في الحديث عن توافر القصد الجنائي في حق الطاعن ودلل عليه تدليلاً سائغاً ومقبولاً والمحكمة غير ملزمة من بعد بتعقيب الطاعن في كل جزئية يثيرها في مناحي دفاعه الموضوعي إذ في إطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها ما يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها المتهم لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها إياها.

(١١) لما كان الركن المادي في جريمة إستعمال الأوراق المزورة يتحقق بإستخدام المحرر المزور فيما زور من أجله ويتم بمجرد تقديم ورقه تكون في ذاتها مزورة تزويراً يعاقب عليه القانون، وإذ كان الطاعن لا يمارى فيما أثبتته المحكمة في حقه من إستعماله المحرر المزور بإرساله إلى وحدة تنفيذ الأحكام بمديرية أمن القاهرة لكف البحث عن الطاعن الثالث وهو ما يتوفر به الركن المادي لجريمة الإستعمال في حقه فلا يغير من الأمر أن يكون الحكم قد أسند إليه إستعمال المحرر مع غيره دون أن يبين أنه أسقط بإستعماله ما دام أنه في الحالين علماً بتزوير الورقة التي إستعملها.

(١٢) من المقرر أنه لا جدوى لما ينهيه الطاعن على الحكم بالقصور في التدليل على جريمة إستعمال المحرر المزور ما دامت العقوبة التي أنزلها به الحكم مجردة بثبوت ارتكابه جريمة التزوير.

(١٣) من المقرر أن من القواعد الأساسية في القانون أن إجراءات المحاكمة في الجنايات يجب أن تكون في مواجهة المتهم ومحاميه ما دام قد مثل أمام المحكمة.

(١٤) لما كان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة التي أختتمت بصدور الحكم المطعون فيه أن الطاعن الأول حين قدم أوراقاً للمحكمة عقب إختتام محامى الطاعن الثاني مرافعته أن تقديم هذه الأوراق قد تم بعد إقفال باب المرافعة وحجز الدعوى للحكم فإن البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنها قد خلت من الإشارة إلى تقديم الطاعن الأول هذه الأوراق، وكان الطاعن لا يدعى أن الحكم قد عول على شيء مما جاء بها وكان مؤدى ذلك أن المحكمة قد إلتفت عنها ولم يكن لها تأثير في قضائها فإن ما ينهيه الطاعن على الحكم من أن المحكمة قبلت أوراقاً قدمها الطاعن الأول بعد إقفال باب المرافعة دون أن تتاح له فرصة الإطلاع عليها يكون في غير محله.

(١٥) لما كان من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب على محكمة الموضوع سماع ما يبيده المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أنه متى كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة.

١٦) لما كان ما أوردته المحكمة فيما تقدم كافيًا وساتفًا ويستقيم به إطراح طلب الطاعن مناقشته شاهد لتأييد دفاعه ما دام أنه يتعلق بدفاع ظاهر البطلان إذ لا أثر له على قيام المسؤولية الجنائية في حق الطاعن فضلاً عن أن هذا الطلب لا يتجه إلى نفي الفعل المكون لجريمة تزوير كتاب كف البحث التي دين الطاعن بها ولا إلى إستحالة حصول الواقعة بل المهدف منه إثارة الشبهة في الأدلة التي إطمأنت إليها المحكمة ويعتبر من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تلتزم المحكمة بإجابته فإن دعوى الإخلال بحق الدفاع تكون غير مقبولة.

١٧) لما كان قضاء هذه المحكمة قد إستقر على إنه يجب على الطاعن لكي يكون له التمسك ببطلان الحكم لعدم توقيعه في خلال الثلاثين يوماً لصدوره أن يحصل من قلم الكتاب على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقفاً عليه على الرغم من إنتقضاء ذلك الميعاد وكان الطاعن لم يقدم لهذه المحكمة الشهادة سائلة البيان فإن منعه في هذا الشأن لا يكون مقبولاً.

١٨) لما كانت المادة الرابعة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة تنص على أن محكمة أمن الدولة العليا تتعد في كل مدينة بها محكمة ابتدائية، وكان الثابت من ديباجة الحكم المطعون فيه أنه صدر من محكمة أمن الدولة العليا المشكلة من ثلاثة مستشارين بمحكمة إستئناف القاهرة وهو ما يكفي بياناً لإسم المحكمة ومكان إنعقادها، وكان الطاعن لا يدعى أن المحكمة إنعقدت في جهة أخرى على خلاف ما نصت عليه المادة المذكورة، وكان من المقرر أن الأصل في إجراءات المحاكمة أنها روعت فإن ما يثيره الطاعن بشأن إغفال إسم المحكمة وبيان مكان إنعقادها يكون غير سديد فضلاً عن أن بيان مكان المحكمة ليس من البيانات الجوهرية التي يوجب على إغفالها الحكم ما دام قد ذكر فيه إسم المحكمة التي أصدرته.

١٩) لما كان الإشراك في الإختلاس والتزوير يتم غالباً دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الإستدلال بها عليه ومن ثم يكفي لثبوته أن تكون المحكمة قد إعتمدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون إعقادها ساتفًا تبرره الوقائع التي ألبتها الحكم وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره - وكان ما ينهه الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جديلاً موضوعياً لا يثار أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٨٢٥ لسنة ٥٧ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٧٨٧ بتاريخ ١٣/١٠/١٩٨٧

لما كان البين من مراجعة محاضر الجلسات أن الطاعن وإن أثار أصر بطلان أعمال اللجنة لتشكيلها من موظفين مشرفين على أعماله أمام هيئة سابقة إلا أنه لم يتمسك بذلك أمام الهيئة الجديدة التي أصدرت الحكم في الدعوى بهذا الدفاع، فلا يكون له أن يطالب هذه الهيئة بالرد على دفاع لم يبد أمامها لما هو مقرر من أن المحكمة لا تكون ملزمة بالرد على دفاع إلا إذا كان من قدمه قد أصر عليه.

الطعن رقم ٢٨٥٣ لسنة ٥٧ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٩٤٨ بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٢

من المقرر أن تعيب الإجراءات السابقة على المحكمة لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض، وإذا كان الثابت من محضر جلسة المحكمة أن الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بأن إعزافه سالف الذكر قد جاء وليد قبض باطل لحصوله بدون إذن من النيابة العامة وفي غير حالات التلبس ونتيجة إستجواب مأمور الضبط القضائي له - وهو ما أثاره جديداً في طعنه - وكان الظاهر من الحكم أن المحكمة كانت مغطنة إلى أساس الدفع ببطالان إعتراف الطاعن - على خلاف ما يدعيه في طعنه - وكان الحكم قد فسد الدفاع المشار بأسباب سائفة فليس للطاعن أن ينمى على المحكمة عدم ردها على دفاع لم يثر لديها ولا يقبل منه الدفع بشيء من ذلك أمام محكمة النقض لأول مرة.

الطعن رقم ٢٩١٥ لسنة ٥٧ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٩٢٢ بتاريخ ١٩٨٧/١١/١

من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يثيرها والرد عليها ما دام الرد مستغاداً ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة البوت السائفة التي أوردتها الحكم فإن ما يثيره الطاعن من إلغات الحكم عن دفاعه الموضوعي الذي أثاره في طعنه يكون غير سديد.

الطعن رقم ٣٦٠٤ لسنة ٥٧ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٩٦٠ بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٢

من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وتلقيها في كل جزئية منها للرد عليها رداً صريحاً، وإنما يكفي أن يكون الرد مستغاداً من أدلة البوت التي عولت عليها في حكمها.

الطعن رقم ٣٨٦١ لسنة ٥٧ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ١١٥٦ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٧

من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب على محكمة الموضوع سماع ما يديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أنه متى كانت الواقعة قد أوضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة. وإذا كان ما أوردته الحكم فيما تقدم كالياً ومالياً ويستقيم به أطراح طلب الطاعن سالف البيان دون أن يوصم بالقصور أو الإخلال بحق الدفاع، فضلاً عن أن هذا الطلب لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى إستحالة حصول الواقعة بل الهدف منه إثارة الشبهة في الأدلة التي إطمأنت إليها المحكمة ويعتبر من أوجه الدفاع الموضوعي التي لا تلتزم المحكمة بإجابتها ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله.

الطعن رقم ٦٥٨٧ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٢١٧ بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٦

من المقرر أن الدفاع القانوني ظاهر البطالان لا يستأهل رداً.

الطعن رقم ٢٨١٩ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٩٠ بتاريخ ١٩٨٨/١/٧

لما كان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحكمة أن الطاعن لم يطلب من المحكمة ضم الخطاب المرسل من المحكوم عليه الثانى إلى رئيس نيابة..... بتاريخ..... تحت رقم..... - وهو تاريخ سابق على المحكمة - والذى أقر فيه بإرتكابه منفرداً للجريمة وإحفاظه بالسلاح المسعمل فى إرتكابها المشار إليه بأسباب الطعن، فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلب منها أو الرد على دفاع لم يثره أمامها.

الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٤

لما كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع - على ما هو ثابت بمحضر الجلسة - بأن تحريات الشرطة لم تناوله، فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة إمساكها عن الرد على دفاع لم يثره أمامها فضلاً عن أن الثابت بذلك المحضر أن المدافع عن الطاعن قد أشار إلى أن التحريات لم تحدد دور الطاعن فى الجريمة وهو ما يتطوى على التسليم بأنها قد تناولته.

الطعن رقم ٣٩٥٧ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٥٩ بتاريخ ١٩٨٨/١/٣

من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب على محكمة الموضوع سماع ما يديه التهم من أوجه دفاع وتحقيقه إلا أنه متى كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك من بيان العلة - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - ومن ثم فإن ما يثره الطاعن فى هذا الصدد لا يعدو أن يكون جديلاً موضوعياً فى تقدير أدلة الدعوى وفى سلطة محكمة الموضوع فى استنباط معتقدها مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٤٠١٢ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ١٠٥ بتاريخ ١٩٨٨/١/٧

- من المقرر أن الطلب الذى لا يتجه إلى نفى الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود، بل كان المقصود به إثارة الشبهة فى الدليل الذى إطمأنت إليه المحكمة فإنه يعتبر دفاعاً موضوعياً لا تلتزم المحكمة بإجابهه، ولما كانت محكمة الموضوع قد إطمأنت إلى أقوال شاهد الإثبات الخفى..... وصحة تصويره للواقعة فإنه لا يجوز مصادرتها فى عقيدتها ولا محل للنعى عليها لعدم إجابتها طلب الدفاع ضم دفتر الزيارات بمستشفى..... .

- من المقرر أن الطلب الذى تلتزم المحكمة بإجابهه أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يقرع سمع المحكمة ويشتمل على بيان ما يرمى إليه، ويصر عليه مقدمه فى طلباته الختامية وإذ كان البين من محضر جلسة المحكمة أن الدفاع عن الطاعن وإن أشار فى مستهل مرافعته إلى أن هناك شهود نفى ساهم إلا أنه لم

يتمسك بطلب سماعهم في طلباته الختامية. فليس له أن ينعى عليها عدم إجابته إلى هذا الطلب أو الرد عليه.

الطعن رقم ٤٠٧٧ لسنة ٥٧ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٤٣٥ بتاريخ ١٧/٣/١٩٨٨

(١) لما كان من المقرر أن قانون السلطة القضائية قد تضمن النص على أن يكون لدى كل محكمة إستئناف محام عام له تحت إشراف النائب العام جميع حقوقه وإختصاصاته المنصوص عليها في القوانين ومقتضى ذلك أنه يملك في دائرة إختصاصه المحلي كافة إختصاصات النائب العام سواء تلك التي يباشرها بحكم وظيفته أو بحكم صفته ويكون لرؤساء نيابة الإستئناف الذين يعملون مع المحامي العام الأول ما لهذا الأخير في أن يقوموا بأعمال النيابة في الإتهام والتحقيق في جميع الجرائم التي تقع في دائرة محكمة الإستئناف، وهذا الإختصاص أساسه تفويض من المحامي العام الأول أو من يقوم مقامه تفويضاً أصبح على النحو الذي إستقر عليه العمل في حكم المفروض، بحيث لا يستطيع نفيه إلا بنهي صريح، وإذا إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فلا محل لتعييه.

(٢) لما كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وكانت المحكمة قد إقتنعت بجدية الإستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة - وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن، فإنه لا معقب عليها فيما إرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون.

(٣) لما كان من المقرر أن الخطأ في أسم المطلوب تفتشه لا يبطل التفتيش ما دام الشخص الذي حصل تفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود بإذن التفتيش والمعنى به، وإذا كان البين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الضابطين وقد شهدا أمام المحكمة بما مفاده أن التحريات إنصبت على الطاعنين فمن ثم فلا محل لتعيب الحكم بالخطأ في الإسناد في هذا الصدد. كما أن مجرد الخلاف في عنوان المسكن بين ما ورد ببطاقة الطاعن الأول العائلية وبين ما أثبتته التحريات لا يؤدي إلى عدم صحة تلك التحريات خاصة وقد أثبت الحكم المطعون فيه أن الطاعن المذكور قد قرر بالتحقيقات إنه يقيم بقرية..... على نحو ما ذهبت إليه التحريات وهو ما لا يجادل الطاعن في أن له أصل ثابت بالأوراق.

(٤) من المقرر أنه لا يجب الحكم أن يجيل في بيان أقوال أحد الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهما متفقة فيما إستند إليه منها. ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الصدد يكون غير مبدد.

٥) من المقرر أن من حق محكمة الموضوع الإعراض عن طلب الدفاع إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى، وإذا كانت المحكمة قد إنتهت بأسباب سائفة، إلى أن الطاعن الأول هو المقصود بإذن الفتح والمعنى به فإنه لا يجوز النفي على حكمها بالإخلال بحق الدفاع لعدم تحقيقها ما أثاره الدفاع من أن التحريات إنصبت على شخص آخر نزيل بسجن الزقاق العمومي. كان ذلك، وكانت المحكمة قد إطمأنت إلى أقوال شهود الإثبات وصحة تصويرهم للواقعة وإلغيت عن طلب المعانة لمكان الضبط وأطرحته بقالة أن الغرض منه هو مجرد التشكيك في صحة ما شهد به شهود الإثبات لا لنفي الواقعة ذاتها وإستحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود، فإن ما أورده الحكم من ذلك يكون كافياً وسائفاً لتبرير الإلغيات عن طلب المعانة. لما عكسة الموضوع من أن ترفض هذا الطلب إذا تر فيه إلا إثارة الشبهة حول أدلة الإثبات التي إقتنعت بها طبقاً للتصوير الذي أخذت به، وأنها لا تتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات إستحالة حصول الواقعة على النحو الذي رواه شهود الإثبات ما دامت قد برزت رفضها بأسباب سائفة.

٦) من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة مؤكلاً لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها المتهم لحملها على عدم الأخذ بها. وكانت المحكمة قد إطمأنت إلى أقوال شهود الواقعة، وصحة تصويرهم لها فإن ما يثيره الطاعن الأول من منازعة في هذا التصوير ينحل في حقيقته إلى جدل موضوعي في أدلة الثبوت التي عولت عليها محكمة الموضوع وهو ما لا تسوغ إثارة أمام محكمة النقض.

٧) لما كان ما أثبت في ديباجة الحكم - بشأن محل إقامة الطاعن الأول - لا يعدو أن يكون مجرد خطأ مادي من كاتب الجلسة ولم يكن نتيجة خطأ من المحكمة في فهمها واقع الدعوى، مما لا يؤثر في سلامة الحكم، لأن الخطأ في ديباجة الحكم لا يعيبه إذ هو خارج عن مواضع إستدلاله، وكان رمى الحكم بالتناقض في هذا الخصوص لا وجه له طالما أن الحكم قد صحح هذا الخطأ المادي في صلبه، ذلك أن التناقض الذي يبطل الحكم هو من شأنه أن يجعل الدليل متهدماً متساقطاً لا يصلح أن يكون قواماً لنتيجة سليمة يصح الإعتماد عليها وهو ما برئ الحكم منه.

٨) لما كان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان أقوال أحد الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهما متفقة فيما إستند إليه منها، وكان لا مانع في القانون من تأخذ المحكمة بالأقوال التي ينقلها شخص عن آخر تبينت صحتها وإقتنعت بصورها عن نقلت عنه وإذا كان الطاعن لا يجادل في أن ما نقله الحكم عن أقوال العقيد..... له أصله الثابت في الأوراق ولم يخرج الحكم عن مدلول شهادته فلا ضير على الحكم من بعد إحالته في بيان أقوال المقدم..... إلى ما أورده من أقوال

الشاهد السابق ما دام أن الطاعن لا يجادل من أن شهادة الثاني عن التحريات كانت نقلاً عن الأول متى تبنت المحكمة صحتها - كما هو الحال في الدعوى الراهنة - ومن ثم ينحل النعي في هذا الصدد إلى جدل في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب.

٩) لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يطلب من المحكمة تحليل باقى كمية المخدر المسند إليه حيازته فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلبه منها. فضلاً عن أنه لا يتنازع في أن العينة التي حللت هي جزء من مجموع ما ضبط.

١٠) لما كان الثابت من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن قد سأل العميد..... عن سبب إختياره مقر فرق قوات أمن الشرقية مكاناً للتجمع ولوضع خطة الضبط بدلاً من الاجتماع بمقر مكتب مخدرات الشرقية فرفضت المحكمة توجيه هذا السؤال إلى الشاهد المذكور كما رفضت توجيه سؤال من المدافع إلى العميد..... عن وصف مزرعة الدواجن الخاصة بالطاعن الأول الذي قرر الشاهد بأنه لم يجر تفتيشها. لما كان ذلك، وكان من حق محكمة الموضوع رفض توجيه الأسئلة الموجهة من الدفاع عن التهم إلى أحد الشهود إذا تبين لها عدم تعلق السؤال بالدعوى وعدم حاجتها إليه في ظهور الحقيقة. لما كان ذلك، وكان البين أن كلا السؤلين سألني الذكر غير متعلقين بظهور الحقيقة في الدعوى، إذ أن إختيار القوة لمكان تجمعها قبل الضبط هو أمر يتعلق بتنفيذ إذن التفتيش يختص به رجل الضبط القضائي المأذون له به ما دام لا يخرج في إجراءاته على القانون، وأنه إذ قرر الشاهد بأنه لم يتم تفتيش مكان مأذون له بتفتيشه فمن غير المتصور سؤاله عن وصف ذلك المكان ومن ثم فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالإخلال بحق الدفاع في هذا الصدد يكون في غير محله.

١١) لما كان من المقرر أن الأصل في الإجراءات الصحة ولا يجوز الإدعاء بما يخالف ما أثبت سواء في محضر الجلسة أو في الحكم إلا بطريق الطعن بالتزوير، وإذا كان الطاعن الأول لم يسلك هذا السبيل في خصوص ما أثبت بمحضر جلسة المرافعة من بيانات دفتر أحوال قسم مكافحة مخدرات الشرقية فإن منعه في هذا الخصوص يكون غير مقبول.

١٢) ليس في نصوص القانون ما يوجب على المحكمة أن ترصد بيانات دفتر الأحوال بمحضر الجلسة طالما أنه كان في مكانة الدفاع عن الطاعن الإطلاع عليه وإبداء ما يعن له من أوجه دفاع في شأنه، فإنه لا جدوى للطاعن في هذا الوجه من النعي بفرض خطأ المحكمة في إثبات بيانات دفتر الأحوال، وطالما لا يدعى أن هذا الخطأ - بفرض حصوله - كان له أثر في منطق الحكم واستدلالة على حيازته للمخدر المضبوط.

١٣) من المقرر أنه لا يشترط لإعتبار الجاني حائزاً لمادة مخدرة أن يكون محرراً مادياً لها بل يكفي لإعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطاً عليها ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان محرراً لها شخص غيره، وإذا كان المحكم المطعون فيه قد استند في إثبات حيازة الطاعن الثاني لمخدر الخشيش المضبوط في مسكنه إلى تحريات ضباط مكتب مكافحة المخدرات وأقوال العميد..... والمقدمان.....
و..... والتي تطمئن إليها والتي حصلت مؤداها بأن الطاعن الثاني يحتفظ بمسكنه بمواد مخدرة لحساب الطاعن الأول وبناء على إذن التفتيش الصادر لهم قاموا بضبط كمية المخدرات المسند إلى الطاعن الثاني حيازتها بمسكنه، ولما كان الطاعن لا يجادل في أن ما أورده المحكم من وقائع وما حصله من أقوال الضباط الثلاثة وتحرياتهم التي إطمأن إليها وعول عليها في الإدانة له أصله الثابت في الأوراق، وكان ما أورده المحكم من ذلك كافياً وسائفاً في التدليل على نسبة المخدر المضبوط في مسكن الطاعن الثاني فإن النعي على المحكم بالفساد في الاستدلال في هذا الخصوص ينحل في حقيقته إلى جدل موضوعي لا يقبل لدى محكمة النقض.

١٤) من المقرر أن حصول التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه بطلانه قانوناً لأنه ليس شرطاً جوهرياً لصحته، ومن ثم فإن نعي الطاعن الثاني بعدم تواجده أثناء التفتيش يكون غير سديد.

الطعن رقم ٤١٢١ لسنة ٥٧ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ١٨١ بتاريخ ١٩/١/١٩٨٨

- من المقرر أن نفي التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل رداً طالما كان الرد مستفاداً من أدلة الثبوت التي أوردها المحكم، هذا إلى أنه بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد إلغائه عنها أن أطرحها ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى وإستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

- لما كان لا يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بما يثيره في طعنه من إنقطاع رابطة السببية بين إعتدائه على الجاني عليه ووفاته للتدخل الجرحي، فإن المحكمة غير ملزمة بالرد على دفاع لم يطرح أمامها ولا يقبل منه إثارته لأول مرة أمام هذه المحكمة لأنه يقتضي تحقيقاً موضوعياً تنحسر عنه وظيفتها.

الطعن رقم ٤٢٤٨ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ١٥٠ بتاريخ ١٤/١/١٩٨٨

لما كان ما يثيره الطاعن من ملاسبات إستصدار إذن التفتيش وتنفيذه إنما هو للتشكيك فى الدليل المستمد من أقوال شاهدة الإثبات التى إطمأنت إليها المحكمة وأخذت بها، وهو لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تلزم المحكمة بالرد عليها، إذ الرد يستفاد ضمناً من أدلة الثبوت التى أوردتها مما يفيد ضمناً أنها أطرحتها، وذلك أن المحكمة ليست ملزمة بمتابعة التهم فى مناحى دفاعه الموضوعى والرد على كل شبهة يثيرها على إستقلال.

الطعن رقم ٤٣٤٦ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٢٤٧ بتاريخ ٢/٣/١٩٨٨

لما كان الحكم قد عرض لطلب الدفاع ندب خبير ورد عليه فى قوله " وحيث إنه عن طلب الدفاع ندب مكتب خبراء وزارة العدل ليان المراحل التى تمر بها المستخلصات وهل للمتهم دور فيها وكذلك بيان جملة المستحق للمجنى عليه وهل هو مبلغ ١٦٠٠٠ جنيه أم مبلغ ١٠٥٦٤ جنيه ولا ترى المحكمة وجهاً. لإجابة الدفاع لهذا الطلب إذ أنه غير منتج فى الدعوى..... " وكان ما أورده الحكم فى هذا الشأن كافياً وسائفاً فى الرد على طلب الدفاع لما هو مقرر من أنه إذا كان دفاع التهم غير منتج فى الدعوى فلا تثريب على المحكمة إن هى لم تحققه ولأن طلب ندب الخبير إنما يرمى إلى التشكيك فى أقوال المبلغ التى إطمأنت إليها المحكمة وإلى نفي إختصاص الطاعن بالعمل الذى من أجله تقاضى الرشوة وهو ما دلى عليه الحكم بأدلة سائفة تنتجها.

الطعن رقم ٤٤٠٧ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٣٦٩ بتاريخ ٢/٣/١٩٨٨

من المقرر أن الطلب الذى تلزم محكمة الموضوع بإجابه أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يقرع سمع المحكمة ويصر عليه مقدمه، وكان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن قال " أن قول الضابط أن المتهم أعترف بالمخدرات وطلب الإرشاد عن آخرين فهذا أمر غير مستساغ ولم تحققه النيابة " فإن ما ذكره الدفاع فى هذا الخصوص لا يعد طلباً بالمعنى السالف الذكر، إذ هو لا يعدو أن يكون تعميماً لتحقيق النيابة العامة بما يراه فيه من نقض دون أن يتمسك بطلب إستكمالها ويكون منعاها فى هذا الصدد فى غير محله.

الطعن رقم ٥٤٥٣ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٣٧٧ بتاريخ ٣/٣/١٩٨٨

من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بندب خبير إذ هى رأت من الأدلة المقدمة فى الدعوى ما يكفى للقصل فيها دون حاجة إلى ندبه - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٢٢٧ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٦

— لما كان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يشر دفاعه القائم على أن الجريمة تحريرية فإنه ليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يبد أمامها ولا يقبل منه إثارة أمام محكمة النقض.

— لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه أ طرح التسجيلات التي تمت ولم يأخذ بالدليل المستند منها وبني قضاءه على ما إطمأن إليه من إعراف الطاعن بالتحقيقات إلى جانب باقي أدلة الثبوت التي قام عليها فقد انحسر عنه الإلتزام بالرد إستقلالاً على أى دفاع يتصل بهذه التسجيلات.

الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٩٧٥ بتاريخ ١٩٨٨/١١/١

(١) لما كان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالحوس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتسم عما يضره في نفسه وإستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل إلى قاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية، وكان الحكم قد إستظهر نية القتل في حق الطاعنين بقوله "....." وقد توافرت نية القتل قبل التهمين المائلين من إستعمالهم أسلحة نارية مششخنة ذات — سرعة عالية ففأكة بطيحتها وتصويبها إلى مواضع قاتلة بالجنى عليهم وإطلاق العديد من الأعيرة النارية عليهم قاصدين من ذلك إزهاق أرواحهم فأصابهم العديد منها بمواضع مختلفة بروعوسهم وصدورهم وبطنونهم وأطرافهم ولم يتركهم التهمون إلا وهم جثث هامة فمنهم من قضى نحبه ومنهم من لم يقض لأسباب لا دخل لإرادة التهمين فيها هي مداركتهم بالعلاج فتأكدت بذلك رغبة التهمين في التخلص من الجنى عليهم والدافع إلى ذلك وجود خلافات ثأرية سابقة، وكل هذه الظروف المحيطة بالدعوى وتلك الأمارات والمظاهر الخارجية التي أتاها التهمون تم عما ضمره في نفوسهم من إنتواء إزهاق روح الجنى عليهم " وإذ كان هذا الذى إستخلصته المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها هو إستخلاص سائغ وكاف في التدليل على ثبوت توافر نية القتل لدى الطاعنين فإن متاعهما في هذا الشأن يكون على غير أساس.

(٢) إن الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركناً من أركانها أو عنصراً من عناصرها، فلا يقدح في سلامة الحكم عدم بيان الباعث تفصيلاً أو الخطأ فيه أو إيتائه على الظن أو إغفاله جملة.

(٣) من المكرر أنه لا يعيب الحكم خطؤه في الإسناد ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة.

(٤) من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم متفقة مع ما إستند إليه الحكم منها.

٥) من المقرر أن محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود إن تعددت وبيان وجه أخذها بما إقتضت به بل حسبها أن تورد منها ما تظمن إليه وتطرح ما عداه، وكان يبين مما أورده الطاعنان في أسباب طعنهما أنها متفقة في جلتها مع ما إستند إليه الحكم منها، فلا ضير على الحكم من بعد إحالته في بيان أقوال الشاهدين..... و..... إلى ما أورده من أقوال الشاهد الأول، ولا يؤثر فيه أن يكون الشاهد الثالث قد أضاف تحديداً لبعض أوصاف الطاعين وملابسهم أو أن الشاهد الأول لم يقرر بوجود الطفلين أو أحدهما بالسيارة أو لم يقرر بذلك الشاهد الثاني أو أن الشاهد الثالث سمع حواراً بين الطاعين يفيد الإجهاز على الجنى عليهم - على فرض صحة ذلك - إذ أن مفاد إحالة الحكم في بيان أقوالهما إلى ما حصله من أقوال الشاهد الأول فيما إتفقوا بشأن أنه لم يستند في قضائه إلى ما ذاد فيه الشاهد الثالث من أقوال.

٦) حق محكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد والأخذ منها بما تظمن إليه وإطراح ما عداه دون أن يعد هذا تناقضاً في حكمها.

٧) لا يجب الحكم ولا ينال من سلامته ما إستطرد إليه تزيداً من أن تحريات الشرطة عن الحادث لا تخرج عن مضمون ما أدلى به شهود الإثبات بالتحقيقات، إذ أن الحكم لم يكن بحاجة إلى هذا الإستطرد في مجال الإستدلال مادام أنه أقام قضاءه بثبوت الجريمة على ما يحمله وكان لا أثر لما تزيد إليه في منطقته أو في النتيجة التي إنتهى إليها.

٨) من المقرر أن الحكم إذ إستظهر قيام علاقة السببية بين إصابات الجنى عليه سالف الذكر التي أورد تفصيلها عن تقرير الصفة التشريعية وبين وفاته فإنه ينحسر عن الحكم ما يثره الطاعنان من قصور في هذا الصدد.

٩) بحسب الحكم ما أثبتته من قيام جريمة قتل الجنى عليه الأول مع سبق الإصرار والتصد في حق الطاعين كى يستقيم قضاؤه عليهما بالأشغال الشاقة المؤبدة، ومن ثم فلا مصلحة للطاعين فيما ينعيه على الحكم بالنسبة لجرائم القتل والإتلاف العمدى الأخرى مادام البين من مدوناته أنه طبق نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع على الطاعين عقوبة واحدة عن كافة الجرائم التي دانتهما بها تدخل في حدود العقوبة المقررة لجريمة قتل الجنى عليه الأول.

١٠) من المقرر أنه يكفي لتغليظ العقاب عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات أن يثبت الحكم إستقلال الجريمة المقرنة عن جنابة القتل وغيرها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا في وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمن، وتقدير ذلك مما يستقل به قاضى الموضوع، لمضى قدر الحكم قيام رابطة المعاصرة الزمنية هذه فلا يجوز إثارة الجدل في ذلك أمام محكمة الموضوع.

١١) لما كانت العقوبة المقررة على الطاعنين تدخل في الحدود المقررة لأي من جرائم القتل العمد مع سبق الإصرار مجردة من ظرف الإقتران فإنه لا يكون لهما مصلحة فيما أثاراه من تخلف هذا الطرف.

١٢) من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بين تقاريرهم والفصل فيما يوجه إليها من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة، فلها الأخذ بما تظمن منها والإلتفات عما عداه، كما أن هذه المطاعن لا تعدو أن تكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل المستند من تقرير الخبير مما لا يقبل التصدي له أمام محكمة النقض.

١٣) لما كان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعنين طلبا إستدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته أو ندب خبير آخر في الدعوى، فليس لهما من بعد النعي على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تر هي من جانبها لزوماً لإجرائه بما تنحسر معه عن الحكم في هذا الشأن قالة الإخلال بحق الدفاع ويكون النعي على الحكم في هذا الصدد غير سديد.

١٤) لما كانت المحكمة قد عرضت لما ساقه الطاعنان من دفاع مؤداه أن المجنى عليهم لم يقتلوا أو يصابوا حيث وجدت جنتهم بدليل خلو المعاينة من وجود دماء في مكانها مما يهدر أقوال شهود الإثبات وأطرحته في قولها " أما المنازعة في مكان وقوع الحادث بدعوى عدم وجود آثار دماء بمكان وقوف السيارة وعدم كفاية العثور على ثلاثة وعشرين طلقة فارغة بمكان الحادث تدليلاً على وقوعه فيه فإنها منازعة لا تنفي ومنطق الأمور ولا سند لها من الأوراق إذ ثبت بمعاينة الشرطة تحديد مكان السيارة بدقة بموقع الحادث فوق كوبرى جنابية القصر بالطريق الزاوي المتفرع جزء منه إلى - الشعابنة وآخر إلى الصياد والرحمانية واتجاه السيارة للناحية القبلية، كما ثبت بمعاينة النيابة للسيارة وجود آثار دماء غزيرة بالمقعد الخلفي وعلى الباب الخلفي وهو ما يتماشى مع طبيعة الحادث وسقوط القتلى والمصابين داخل السيارة ولا يقلل أن عملاً دماؤهم المهذرة قواعد كراسي السيارة ثم تسيل إلى خارجها تاركة أثراً بمكان وقوفها، أما الطلقات الفارغة التي عثر عليها بمكان الحادث وعددها ثلاثة وعشرين فهي كافية لإرتكاب الحادث وفق تصوير شهود الإثبات وإحداث إصابات المجنى عليهم التي لا تعدى في مجموعها مجموع تلك الطلقات " . وهو قول يسوغ به إطراح دفاع الطاعنين في هذا الشأن، هذا إلى أنه لا يبدو أن يكون دفاعاً موضوعياً يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من أدلة الثبوت السانعة التي أوردها الحكم ومن بينها أقوال الشهود التي إطمأنت إليها المحكمة.

١٥) لما كان النعي بالثبات الحكم عن دفاع الطاعنين بعدم إرتكابهما الجريمة وأن مرتكبها أشخاصاً آخرين مردوداً بأن نفي التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل رداً طالما كان الرد عليها مستفاداً من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم.

١٦) بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يسود الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجرائم المسندة إلى الطاعين ولا عليه أن يتعقبهما في كل جزئية من جزئيات دفاعهما لأن مقدار إثباته عنها أنه أطررها، ومن ثم فإن ما يثيره الطعان في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جديلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى وإستباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

١٧) للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث.

١٨) لما كان النعي على الحكم إستاده إلى تقرير صفة تشريحية بمعرفة أحد الأطباء من غير الأطباء الشرعيين لا يعدو أن يكون تعبيراً للإجراءات السابقة على المحاكمة، ومن ثم فإنه لا يصح أن يكون سبباً للطعن في الحكم.

١٩) من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تظمن إليه من عناصر الإثبات ولو كان ذلك من محاضر جمع الإستدلالات ما دامت مطروحة للبحث أمامها، فإنه لا على المحكمة - وقد أجرت النيابة تحقيق الواقعة بوصفها جنابة فتحقق بذلك ما يشترطه القانون في مواد الجنايات من إيجاب تحقيقها قبل المحاكمة - إن هي أخذت بتقرير طبيب قام بالتشريع ولو لم يكن طبيباً شرعياً بحسبانه ورقة من أوراق الإستدلال في الدعوى المقدمة لها وعصراً من عناصرها ما دام أنه كان مطروحاً على بساط البحث وتناوله الدفاع بالتفنيذ والمناقشة، ولا عليها - من بعد - إن هي لم تعرض في حكمها لدفاع الطاعين في هذا الشأن ما دام أنه دفاع ظاهر البطلان.

الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٥٨ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٥٩٣ بتاريخ ١٢/٤/١٩٨٨

المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وتفصيلها في كل جزئية منها للرد عليها رداً صريحاً وإنما يكفي أن يكون الرد مستفاداً من أدلة الثبوت التي عولت عليها في حكمها كما هو الحال في الدعوى، فإن منعي الطاعن في هذا الشأن لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٥٨ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٦٤٧ بتاريخ ٢١/٤/١٩٨٨

لما كان الثابت أن الطاعن حضر أمام محكمة أول درجة ولم يتمسك بسماع شاهدي الإثبات مما يعد منازلاً عن هذا الطلب فإن المحكمة الإستئنافية إن إلفت عن ذلك الطلب - بفرض إيدائه بمذكرة دفاعه المقدمة إليها - لا تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع.

١) من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ بإعلان حالة الطوارئ وأمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ بإحالة بعض الجرائم إلى محاكم أمن الدولة "طوارئ" ومنها الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له قد خلا كلاهما، كما خلا أي تشريع آخر، من النص على إفراد محاكم أمن الدولة المشكلة وفق قانون الطوارئ بالفصل وحلها دون ما سواها في هذه الطائفة من الجرائم، وأن إختصاص هذه المحكمة الإستثنائية محصور في الفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه، ولو كانت في الأصل مؤتممة بالقوانين المعمول بها وكذلك الجرائم المعاقب عليها بالقانون العام وتحال إليها من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه وأن الشارع لم يسلب المحاكم صاحبة الولاية العامة شيئاً البتة من إختصاصها الأصلي الذي أطلقته الفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل ليشمل الفصل في الجرائم كافة - إلا ما إستثنى بنص خاص وبالتالي يشمل هذا الإختصاص الفصل في الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل.

٢) من المقرر أنه ليس بلازم أن تتطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفني مع الحقيقة التي وصلت إليها المحكمة بجميع تفاصيلها وجه دقيق بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع جوهر الدليل الفني تناقضاً يستصحب على الملاءمة والتوفيق.

٣) إن المحكمة لا تلتزم بإجابة طلب استدعاء الخبير لمناقشته ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها إتخاذ هذا الإجراء.

٤) من المقرر أن الإقرار في المسائل الجنائية بنوعه - القضائي وغير القضائي - بوصفه طريقاً من طرق الإثبات إنما هو من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات فلها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الإقرار المعزى إليه قد إنتزع منه بطريق الإكراه.

٥) من المقرر أن تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

٦) لما كان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن أحداً من الطاعنين قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأن أقواله في تحقيق النيابة كانت وليدة إكراه أدبي فإنه لا يقبل منهم إثارة هذا النوع من الإكراه لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه ذلك من إجراء تحقيق تحسر عنه وظيفة هذه المحكمة.

٧) إن المادة ١٢٤ التي أحالت إليها المادة ١٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على عدم إستجواب المتهم أو مواجهته - في الجنائيات - إلا بعد دعوة محاميه للحضور إن وجد فقد إستثنت من

ذلك حالتي التلبس والسرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة، وإذ كان تقدير هذه السرعة معروكاً للمحقق تحت رقابة محكمة الموضوع فما دامت هي قد أقرته عليه للأسباب السائغة التي أوردتها على النحو المتقدم ودلت بها على توافر الخوف من ضياع الأدلة فلا يجوز للطاعن الأول من بعد مصادرتها في عقيدتها أو مجادلها فيما إنتهت إليه.

(٨) لما كان ما ينهيه الطاعنون على تصرف النيابة من عدم سماع شهودهم لا يعدو أن يكون تعبيراً للإجراءات السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سبباً للطعن في الحكم فإن النعي عليه بذلك يكون غير قويم.

(٩) من المقرر أن مجرد إثبات سبق الإصرار على المتهمين يلزم عنه الإشتراك بالإتفاق بالنسبة لمن لم يقارف الجريمة بنفسه من المصيرين عليها وليست المحكمة ملزمة ببيان وقائع خاصة لإفادة الإتفاق غير ما تبينه من الوقائع المفيدة لسبق الإصرار.

(١٠) من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بأن تبين المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يطرحها على إستقلال إذ الرد مستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردتها الحكم، فإن ما يشير الطاعن الرابع في شأن عدم إمكان الفرار بالسيارة لعدم وجود سائق بها ولتعطلها لا يعدو أن يكون مجادلة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأدياً من ذلك إلى مناقضة الصورة التي إرتسمت في وجدان قاضي الموضوع بالدليل الصحيح وهو ما لا تقبل إثارته لدى محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٠٤٥ لسنة ٥٨ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ٩١٤ بتاريخ ١٦/١٠/١٩٨٨
من المقرر أنه في الدفاع الجوهري كما تلتزم المحكمة بالتعرض له، الرد عليه أن يكون مع جوهرية جدياً يشهد له الواقع ويسانده فإذا كان عارياً من دليله، وكان الواقع يدحضه فإن المحكمة تكون في حل من الإنلاقات إليه أو تناوله في حكمها ولا يعتبر سكوتها عنه قصوراً في حكمها.

الطعن رقم ٤٢١٤ لسنة ٥٨ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ١١٦٧ بتاريخ ١/١٢/١٩٨٨
(١) من المقرر أنه لا يلزم في الإعتراف أن يرد على الواقعة بكافة تفاصيلها بل يكفي فيه أن يرد على وقائع تستنتج المحكمة منها ومن باقي عناصر الدعوى بكافة الممكنات العقلية والإستنتاجية إقراراً للجاني للجريمة.

(٢) لا يلزم في الأدلة التي يعول عليها الحكم أن ينشئ كل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى، بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومننتجة في إكتمال إقتناع المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إليه.

٣) لا يلزم لصحة الحكم أن يكون الدليل الذى تستند إليه المحكمة صريحاً ومباشراً فى الدلالة وعلى ما تستخلصه المحكمة منه، بل لها أن تركز فى تكوين عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وإستظهار الحقائق القانونية المتصلة بها، إلى ما تخلص إليه من جماع العناصر المطروحة بطريق الإستنتاج والإستقراء وكافة الممكنات العقلية ما دام إستخلاصها سليماً لا يخرج عن الإقتضاء العقلى والمنطقى.

٤) لما كان الحكم المطعون فيه عرض لأدلة الدعوى التى إستند إليها فى قضائه، وحصل إعراف الطاعن الأول بما مؤداه أن المبنى عليه - فى الدعوى الماثلة - قتل شقيقه..... بتاريخ ١٩٨٦/٩/١٤ وبعد الإفراج عنه من محبسه إحتياطياً دأب على إثارتة وإستفزازة، مما أثار حفيظته وقرر الإنتقام منه وأعد لذلك الغرض البندقية المضبوطة. وفى طريق عودة المبنى عليه من حقله أطلق عليه عياراً نارياً لم يصبه فتبعه بإطلاق الأعيرة النارية حتى بلغ مقصده وقتله أخذاً بثأر شقيقه، ثم بين أقوال الشاهدين ما حصله أن لدى عودتهما من الحقل صحبه المبنى عليه يوم الحادث وعند بلوغهما حظيرة المتهم الثانى - المحكوم عليه غيابياً - والذى كان يجلس على بابها خرج الطاعنان وكان الأول منهما يحمل بندقية آلية > المضبوطة على ذمة القضية < وأطلق على المبنى عليه عياراً نارياً لم يصبه فلذا المبنى عليه بالهرب إلا أن الطاعن الأول تبعه بالعدو خلفه ومعه الطاعن الثانى والمتهم الآخر، ولحق به وأصابه بعدة طلقات أجهزت عليه. وحصل شهادة رئيس مباحث المركز بما مؤداه أن تحرياته السرية دلت على التهمين قتلوا المبنى عليه ثأراً لمقتل شقيق التهمين الأول والثانى. وعلى النحو الذى شهد به الشاهد الأول.. كما أورد الحكم مضمون تقرير الصفه التشريعية وتقرير فحص السلاح. والذى جاء به أن وفاة المبنى عليه تعزى إلى الإصابات النارية الموصوفة بجثته فى وقت يعاصر تاريخ الحادث ومن الممكن حدوثها بإستعمال مثل البندقية المضبوطة والطلقات على النحو الوارد بمذكرة النيابة. وإذ كانت هذه الأدلة فى مجموعها كافية لأن تؤدى إلى ما ربه الحكم عليها ومنتجة فى إكتمال إقتناع المحكمة فإن هذا بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه وتنحصر به عن الحكم دعوى الفساد فى الإستدلال.

٥) من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى كما أخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً يستصعب على الملاءمة والتوفيق.

٦) إن المحكمة غير ملزمة بالتحدث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها

٧) إن جسم الإنسان بطبيعته متحرك ولا يتخذ وضعاً ثابتاً وقت الإعتداء مما يجوز معه حدوث الإصابات بالأمام والضارب له واقف خلفه حسب الوضع الذى يكون فيه الجسم وقت الإعتداء وتقدير ذلك لا يحتاج إلى عبرة خاصة. فإنه لا يكون هناك ثمة تناقض بين ما قرره الشهود وأقربه الطاعن الأول وبين تقرير الصفه التشريعية، ويكون الحكم قد خلا مما يظاهر دعوى الخلاف بين الدليلين القولى والفنى فى هذا

الخصوص، ويكون معنى الطاعنين في هذا غير سليم. ولا يعدو الطعن عليه في هذا الشأن أن يكون محاولة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأدياً من ذلك إلى مناقضة الصورة التي إرتسمت في وجدان قاضي الموضوع بالدليل الصحيح وهو ما لا يقبل لدى محكمة النقض.

٨) لما كان من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقرير الخبير شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة، وهي غير ملزمة من بعد بإجابة طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته، ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها حاجة إلى إتخاذ هذا الإجراء، وكانت المحكمة قد أقامت قضاءها على ما إقتضت به مما حواه تقرير الصفة التشريحية بما لا يعارض مع إقرار الطاعن الأول وأقوال الشهود فلا تثريب على المحكمة إن هي إلتفتت عن طلب دعوة الطبيب الشرعي لتحقيق دفاع الطاعنين المبني على المنازعة في صورة الواقعة ما دام أنه غير منتج في نفي التهمة عنهما ويكون النعي على الحكم المطعون فيه بقالة الإخلال بحق الدفاع لهذا السبب في غير محله.

٩) من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحم حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه، فلها أن تأخذ بشهادة الشاهد ولو كانت بينه وبين المتهم خصومة قائمة، كما أن قرابة الشاهد للمجنى عليه لا تمنح من الأخذ بأقواله متى إقتضت المحكمة بصدقها.

١٠) لما كان ما يثيره الطاعنان من تشكيك في أقوال شاهدي الإثبات الأولين لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية والجدل في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة في إستنباط معتقدها مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض.

١١) لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن طلب ضم قضية بقصد إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي إطمأنت إليها المحكمة - وهو طلب لا يتجه مباشرة إلى نفي الفعل المكون للجريمة، فلا على المحكمة أن هي أعرضت عنه وألغت عن إجابته، وهو لا يستلزم منها عند رفضه رداً صريحاً، وكان البين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعنين طلب ضم القضية رقم..... جنابات السنطة وأشار في مرافعته إلى أن القصد من ذلك هو وقوف المحكمة على إبعاد الخصومة بين المجنى عليه والشاهدين وبين الطاعنين والمحكوم عليه الآخر، فإنه فضلاً عن أن المحكمة فطنت إليه وكان من بين العناصر التي كونت منها عقيدتها في الدعوى وحصلته في بيانها لواقعيتها وأوردته ضمن إقرار الطاعن الأول المعمول عليه في قضائها، فإن القصد منه ليس سوى إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي إطمأنت إليها المحكمة، ومن

ثم لا يحق للطاعين - من بعد - إثارة دعوى القصور والإخلال بحق الدفاع لالغيات المحكمة عن طلب ضم هذه القضية.

١٢) من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحواس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمرة في نفسه فإن إستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية، وإذا كان ما أورده الحكم على النحو المتقدم كافياً وسائغاً في التدليل على ثبوت نية القتل لدى الطاعين، وهو ما ينحصر به عن الحكم فالة القصور في البيان في هذا الصدد.

١٣) من المقرر أنه يتعين لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً مبيناً به ما يرمى إليه مقدمه حتى يتضح مدى أهميته في الدعوى المطروحة وكونه منتجاً مما تلزم محكمة الموضوع بالتصدي له إيراداً له ورداً عليه.

١٤) من المقرر أن مجرد إثبات سبق الإصرار على التهمين يلزم عنه الإشراك بالإتفاق بالنسبة لمن لم يقارف الجريمة بنفسه من المصيرين عليها وليست المحكمة ملزمة ببيان وقائع خاصة لإفادة الإتفاق غير ما تبينه من الوقائع المقيدة لسبق الإصرار.

١٥) إذ كان الحكم قد أثبت تصميم التهمين على قتل المجنى عليه، فإن ذلك يرتب تضامناً في المسؤولية يستوى في ذلك أن يكون الفعل الذي قارفه كل منهم محدداً بالذات أم غير محدد، وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة الموتية عليه، هذا إلى أن ما أثبتته الحكم كاف بذاته للتدليل على إتفاق الطاعن الثاني مع الطاعن الأول على قتل المجنى عليه من معينه في الزمان والمكان ونوع الصلة بينهما وصدور الجريمة عن بائع واحد واتجاههما وجهة واحدة في تنفيذها وأن كلا منهما قصد قصد الآخر في إيقاعها، بالإضافة إلى وحدة الحق المعتدى عليه، ومن ثم يصح طبقاً للمادة ٣٩ من قانون العقوبات اعتبار الطاعن - الثاني - فاعلاً أصلياً في جريمة القتل التي وقعت تنفيذاً لذلك التصميم أو هذا الإتفاق، ويكون النعي على الحكم بالقصور في هذا الصدد في غير محله.

١٦) لما كان من المقرر أن الطلب الذي تلزم المحكمة بإجابهته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يقرع سمع المحكمة ويشتمل على بيان ما يرمى إليه به، وبصر عليه مقدمه في طلباته الختامية، وإذا كان البين من محضر جلسة المرافعة الأخيرة أن الدفاع عن الطاعين وإن أشار في مرافعته إلى شخصين كان يجب أن يقدم أولهما كشاهد وإن الثاني لم يحضر للإدلاء بشهادته، إلا أنه لم يتمسك بطلب سماعهما في طلباته الختامية، فليس له من بعد أن ينعي على المحكمة، عدم إجابهته إلى هذا الطلب أو الرد عليه، هذا إلى أنه يفرض إصرار الطاعين على طلب سماع شاهدي النفي في ختام مرافعته، فإنه لا جناح على المحكمة إن هي أعرضت عن هذا الطلب ما دام الطاعنان لم يتبعيا الطريق الذي رسمه قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٧٠

لسنة ١٩٨١ فى المادة ٢١٤ مكرراً منه، بالنسبة لإعلان الشهود الذين يطلب منهم سماع شهادتهم أمام محكمة الجنايات

*** الموضوع الفرعى : طلبات المتهم :**

الطعن رقم ١٢٢١ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ١٠٠٤ بتاريخ ١٩٥٩/١٢/٨
لا يوجد ما يمنع الحكم من أن يحيل فى رده على دفاع أحد المتهمين إلى ما رد به على دفاع غيره من المتهمين، ما دام الدفاع واحداً فيما أحال إليه.

الطعن رقم ١٧٩٢ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ٣٩٦ بتاريخ ١٩٦٢/٤/٢٣
مضى كان لا يبين من مطالعة محاضر جلسات محكمة ثانى درجة أن الطاعن - وهو متهم يبيع ينسون مفشوش - قد تمسك أمامها بطلب إعادة تحليل العينة المضبوطة، فإن ذلك بعد منه تنازلاً عن هذا الطلب الذى أبداه أمام محكمة أول درجة، ومن ثم فإن ما ينعاه على الحكم الاستئنافى المظنون فيه من حالة الإخلال بحقه فى الدفاع يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢٣٥٥ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ٤٤٣ بتاريخ ١٩٦٢/٥/٧
كفالة حرية الدفاع بوجوب إستماع المحكمة إلى ما يبيده المتهم من أقوال وطلبات وأوجه دفاع مشروطة بإبدائها قبل إقفال باب المرافعة بما لا يسوغ للمتهم إبداء طلبات جديدة أو أوجه دفاع أخرى فيما يقدمه بعد ذلك من مذكرات. فإذا كان لما يثيره الطاعنان فى أوجه طعنهما أنهما طلبا فى مذكراتهما بعد إقفال باب المرافعة سماع الشهود وعرض الجنى عليه على الطبيب الشرعى فإن هذا الطبيب لا يكون ملزماً للمحكمة بإجابته أو الرد عليه ولا محل للنعى على الحكم بالقصور.

الطعن رقم ١٠٨٩ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ٦٢٥ بتاريخ ١٩٦٢/١٠/١٥
إذا كان الحكم المظنون فيه قد أقام قضاءه بمسئولية المتهم عن التعويض على أساس ثبوت مقارفته الفعل الضار الناتج عن الجريمة التى دين بها وتحقيق الضرر منها، فلا حجة للمتهم فيما يثيره فى خصوص إلزام المسئول عن الحقوق المدنية، ومنازعته فى ملكيته السيارة التى وقع منه الحادث، ولا مصلحة له فى هذا الدفاع.

*** الموضوع الفرعي : طلبات المدعى بالحق المدني :**

الطعن رقم ٧٥٧ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٩٩٥ بتاريخ ١٠/٨/١٩٥٦

مضى كان المدعى بالحق المدني قد طلب سماع شهادة الشاهد بعد حجز القضية للحكم وكان ما تضمنه رد المحكمة على ذلك أن الشاهد كان الضامن للمدعى بالحق المدني لدى الشركة التى يقاضى رؤساءها وأن طلب سماع شهادته جاء متأخراً، فإن ذلك لا ينطوى على حكم سابق على شهادته ولا يفرض قيلاً زمنياً مبهماً وإنما يرمى إلى إستظهار أن أمر هذا الشاهد لم يكن ليخفى على المدعى بالحق المدني إلى ما بعد حجز القضية للحكم وعلاقتها أعرق فى القدم من قيام التقاضى.

*** الموضوع الفرعي : لا يشترط حضور محام مع المتهم فى جنة :**

الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٩٩ بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٥١

لا يشترط حضور محام مع المتهم فى جنة، إذ يكفى أن يدافع المتهم عن نفسه وله أن يتنازل عن محاميه إذا لم يوافق على دفاعه. وإذن فحضور محام عن متهمين فى جنة تتعارض مصلحتهما لا يصح أن يربط عليه القول بمحصول إخلال بحق الدفاع ما دام لكل منهم أن يبدى ما يشاء من الدفاع حرصاً على مصلحته. مع انه إذا كانت الدعوى أمام المحكمة الإستئنافية لم تطرح إلا بالنسبة إلى أحد ذينك المتهمين فلا يقبل منه أن يثير أمام محكمة النقض دعوى الإخلال بحقه فى الدفاع إذ الحامى عنه كان حراً طليقاً فى أن يوافق عنه بما يشاء.

*** الموضوع الفرعي : لفت نظر الدفاع :**

الطعن رقم ١٧٢٣ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٥٧٠ بتاريخ ٦/٢٦/١٩٦٢

إذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم بوصف أنه قتل ثلاثة أشخاص وشرع فى قتل أخرى. وطلبت النيابة عقابه عن ذلك بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ عقوبات، وكان يبين من الإطلاع على محضر الجلسة أن المحكمة لفتت نظر الدفاع إلى أن جناية القتل العمد تقدمتها جناية الشروع فى القتل الأمر المنطبق على المادة ٢/٢٣٤ عقوبات وطلبت إلى الدفاع المراجعة على هذا الأساس، فإن المحكمة قد أعملت بذلك حكم القانون ولم تخل بحق الدفاع.

الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١/٢/١٩٧٧

لما كان ما انتهى إليه الحكم من رد تاريخ الحادث إلى الوقت الذى إطمأن إلى وقوع الإختلاس خلاله هو مجرد تصحيح لبيان تاريخ التهمة كما إستخلصته المحكمة من العناصر المطروحة على بساط البحث وليس

تغيراً في كيانها المادى فلا يعد ذلك في حكم القانون تعديلاً في التهمة بما يستوجب لفت نظر الدفاع إليه ليرافع على أساسه، بل يصح إجراؤه من المحكمة بعد الفراغ من سماع الدعوى.

* الموضوع الفرعى : ما لا يعد إخلالاً بحق الدفاع :

الطعن رقم ١١٦٣ لسنة ١٩ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٧١ بتاريخ ١٩٤٩/١١/١٥

متى كان محضر الجلسة غير وارد فيه أن الدفاع طلب انتقال المحكمة لتحقيق الواقعة معينة، فلا يحق للمتهم أن يدعى فى طعنه على الحكم أنه طلب ذلك فى أثناء مراعاته أمام محكمة الموضوع كما يفهم منها ولو أن الكاتب أغفل إثباته، ولا يحق له بالطبع أن ينعى على الحكم أنه لم يحقق ذلك الدفاع أو يرد عليه، ما دام الحكم يتضمن أن المحكمة لم تر محلاً لهذا التحقيق إكفاء، بما ثبت لديها من الأدلة التى أوردتها على إدانة المتهم.

الطعن رقم ١٣٥٤ لسنة ١٩ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٢٣٠ بتاريخ ١٩٥٠/١/٢

إذا كان الدفاع عن المتهم بالقتل العمد نازع فى دلالة تقرير تحليل الدماء التى وجدت بملابس المتهم على أن فصلتها تتفق مع فصيلة دم المجنى عليه إذ أن فصيلة [أ ب] التى وجدت بالملابس تختلف عن فصيلة [أ ب] التى هى فصيلة دم القتيل، فسنل الطبيب الشرعى فى ذلك بالجلسة فقرر أن معنى ما ذكره الطبيب المحلل بتقريره هو أن الدماء التى وجدت بملابس المتهم هى من فصيلة دم المجنى عليه لطلب الدفاع سؤال الطبيب المحلل فى ذلك، فلم تر المحكمة محلاً لهذا وأخذت فى إيضاح ما نازع فيه الدفاع، برأى الطبيب الشرعى الذى إقتنع به، فالجدل فى ذلك يكون جدلاً موضوعياً. إذ فضلاً عن أن فيما ذكرته المحكمة بحكمها فى هذا الصدد ما يفيد أنها لم تر حاجة إلى مناقشة طبيب آخر فإنه ليس عليها أن تساير الدفاع فى طلب استدعاء الطبيب المحلل ما دامت هى قد وجدت فيما أدلى به الطبيب الشرعى ما أوضح لها الأمر بما إطمأنت إليه.

الطعن رقم ١٣٨٢ لسنة ١٩ مكتب فنى ١ صفحة رقم ١٦١ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١٣

لا يقبل من المتهم أن ينعى على المحكمة الإستئنافية أنها لم تحقق ما دافع به من أن محضر البوليس المحرر عن الواقعة مزور، ما دام محضر جلسة المحاكمة لم يثبت أنه تمسك بهذا الدفاع.

الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ١٩ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٥٠٠ بتاريخ ١٧/٤/١٩٥٠

منى كانت المحكمة قد أشارت فى حكمها إلى تعديل وصف الإتهام بالجلسة وإلى أن الدفاع عن المتهمين قد ترفع على أساسه ولم يتمسك بطلب المهلة أو بالتأجيل لتحضير دفاع جديد، فلا يجوز المجادلة فى الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ١٧٣٨ لسنة ١٩ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٣٣١ بتاريخ ١٣/٢/١٩٥٠

إذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم بأنه أخفى أشياء مسروقة مع علمه بسرقتها ففقت المحكمة بإدائه غيباً واستندت فى إثبات علمه بالسرقة إلى أقوال متهمين آخرين بالجلسة كانت قد رفعت الدعوى عليهم معه لإرتكابهم جريمة السرقة وأدينوا حضورياً فيها وكان المتهم لم يطلب فى جلسة المعارضة سماع هؤلاء المتهمين بل إنه تنازل عن سماع بعض شهود الإثبات ثم ترفع عنه محاميه وناقش الأدلة القائمة قبل الطعن ومنها أقوال المتهمين المشار إليهم فلا محل لما يثيره الطاعن من أن المحكمة أخلت بحقه فى الدفاع بعدم سماعها أقوال المتهمين الآخرين فى مواجهته.

الطعن رقم ١٨٨٤ لسنة ١٩ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٣٠٨ بتاريخ ٧/٢/١٩٥٠

إذا كان المتهم قد طلب فى إحدى جلسات المحاكمة أمام محكمة الدرجة الثانية ضم قضية إلى القضية المتهم هو فيها ثم لم يتمسك بهذا الطلب فى الجلسات التالية فإن ذلك يؤخذ منه ضمناً تنازله عنه.

الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ١٦/١٠/١٩٥٠

إذا كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه عناصر الجريمة التى دان المتهم بها ولم تكن تلك الواقعة حسبما بينها الحكم بحاجة إلى الكشف الطبى الذى ينهى الطاعن على المحكمة عدم إجرائه وكان الدفاع عن الطاعن لم يتقدم إلى المحكمة بطلب إجراء هذا الكشف، فلا يقبل منه الطعن على الحكم لهذا السبب.

الطعن رقم ١٠٨٤ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ١٨٦ بتاريخ ٢٠/١١/١٩٥٠

إذا كان لا يظهر من محضر الجلسة أن المتهم أو المدافع عنه قد طلب إلى المحكمة ندب خبير لتحقيق وجه دفاع أدلى به فلا يكون له أن ينعى على المحكمة أنها لم تندب خبيراً لهذا الغرض.

الطعن رقم ١١٠٠ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ٢٧/١١/١٩٥٠

إن إستعداد المدافع عن المتهم وعدم إستعداده موكول إلى تقديره هو على حسب ما يملكه عليه ضميره وإجتهاده. فإذا ما أبدى الخامى إستعداده للقيام بما ندب له وأدلى بأوجه الدفاع التى رأى الإدلاء بها فلا يكون ثمة إخلال من جانب المحكمة بحق المتهم فى الدفاع.

الطعن رقم ١١٠٣ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٢٣٣ بتاريخ ١١/٢٧/١٩٥٠

منى كان الحكم إذ رفض طلباً للدفاع قد رد على هذا الطلب بإيراد اعتبارات سديدة تبرر رفضه فلا يكون ثمة محل للنمى عليه من هذه الناحية.

الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٢٠٧ بتاريخ ١١/٢٠/١٩٥٠

إذا كان المتهم قد دافع عن نفسه بأنه كان يبيت ليلة الحادث بفندق عينه ولكنه لم يطلب إلى المحكمة ضم دفء الفندق لإثبات صحة هذا الدفاع فلا يصح له أن ينمى على الحكم أن المحكمة لم تأمر بضم الدفء ومراجعته.

الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٣٤٠ بتاريخ ١١/١٢/١٩٥٠

ما دام المتهم لم يطلب إلى قاضى الإحالة إعلان الشاهد الذى يريد أن تسمعه المحكمة ولم يقر هو بإعلانه إذ لم يدرج اسمه بقائمة الشهود عملاً بالمادتين ١٧ و ١٨٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات - فلا يكون له أن ينمى على المحكمة أنها أخلت بحقه فى الدفاع إذا هى لم تحبه إلى طلب سماع هذا الشاهد.

الطعن رقم ١٦١٤ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٤٥٧ بتاريخ ١/١/١٩٥٠

إذا كان المتهم لم يتمسك أمام المحكمة بطلب سماع شهود نفى أو يطلب إرسال الورقة التى ضبط المخدر ملفوفاً بها إلى التحليل فليس له أن ينمى على الحكم إغفال ذلك بمقولة إن تحقيق دفاعه كان يقتضيه.

الطعن رقم ١٦٧٢ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٤٧٦ بتاريخ ٨/١/١٩٥١

إن تولى محام واحد الدفاع عن متهمين فى جنحة حتى عند إختلاف المصلحة لا يخل بحق الدفاع، إذ الإسماعنة بمحام أمام محكمة الجناح ليست لازمة بحكم القانون، فضلاً عن أن المتهم ما دام حاضراً بنفسه فقد كان فى مقدوره أن يبدى هو دفاعه وهو لم يدع أن أحداً منعه من إبداء دفاعه أو إستكمالها.

الطعن رقم ٩٥ لسنة ٢١ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٧٢٨ بتاريخ ٦/٣/١٩٥١

الدفع بطلان القبض هو دفاع فى موضوع الدعوى لأنه فى واقعة يقوم على الدفع بعدم صحة الدليل الاستناد من هذا القبض. فإذا لم يكن قد صدر من المحكمة بعد التقدم إليها بهذا الدفع ما يفيد أنها ستقصر نظرها عليه فإنه يكون على المتهم حينئذ أن يدلى بجميع ما يعين له من دفاع. وإذن فإذا كان الثابت أن محامى الطاعن قد قال إنه يطلب البراءة يطلب البراءة ويدفع ببطلان القبض وبالتالي بطلان الإجراءات، ثم بعد أن ترفع فى الدفع المشار إليه إنتهى إلى تكرير طلب البراءة فقررت المحكمة إصدار حكمها فى

الدعوى فى آخر الجلسة دون أن تجعل قرارها هذا مقصوراً على الدفع فإنها إذا حكمت فيه وفى الموضوع معاً لا تكون قد أخلت بدفاع المتهم.

الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٢١ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ١١١٤ بتاريخ ١٩٥١/٥/٢١

ما دام محضر الجلسة خالياً مما يؤيد زعم الطاعن أن المحكمة حجرت على حريته فى الدفاع أو أنها منعت محاميه من إستيفاء مرافعته فلا يقبل منه إدعاؤه أنه لم يوف ذلك الدفاع حقه على مظنة أن المحكمة ستعضى ببراءته.

الطعن رقم ١١١٣ لسنة ٢١ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٢١٦ بتاريخ ١٩٥١/١١/٢٦

إذا كان الطاعن عند حجز القضية للحكم قد قدم مذكرة ضمنها طلباً من طلبات التحقيق ثم لما أعيدت القضية للمرافعة لم يتمسك بهذا الطلب وبصر عليه فى الجلسات التالية فلا يكون له أن يصر ذلك أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٩٩٤ بتاريخ ١٩٥٢/٥/٢٦

المحكمة الإستئنافية غير ملزمة بإجابة طلب إعادة القضية للمرافعة أو الرد عليه، ما دامت المرافعة قد إنتهت وحجزت القضية للحكم.

الطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٤٢٣ بتاريخ ١٩٥٣/١/٢٦

إذا كان الظاهر من محاضر الجلسات أن الطاعن حضر الجلسة الأخيرة وتلى تقرير التلخيص فى حضرته وطلبت النيابة إلغاء الحكم المستأنف ولم يطلب هو شيئاً، ثم أصدرت المحكمة حكمها فى الدعوى، فإنه لا يجوز له من بعد أن يدعى أن المحكمة قد أخلت بحقه فى الدفاع، فقد كانت الفرصة سانحة أمامه للإدلاء بدفاعه وهو لم يدع أن المحكمة قد منته من إبداء هذا الدفاع.

الطعن رقم ٩٤٤ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٦ بتاريخ ١٩٥٦/١/٢

إنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه، إلا أن للمحكمة إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة، أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى، أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين العلة.

الطعن رقم ١١٣٠ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٨١ بتاريخ ١٩٥٦/١/٢٥

إذا كانت الواقعة التى أسندت إلى المتهمين جميعاً هى قتل الجنى عليه وكان ثبوت الفعل المكون للجريمة فى حق واحد منهم لا يؤدى إلى تبرئة الآخرين من التهمة - فإن ذلك يجعل مصلحة كل منهما غير متعارضة مع مصلحة الآخر ولا يقتضى أن يتولى الدفاع عن كل منهم محام خاص به.

الطعن رقم ١١٣١ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٦٤ بتاريخ ١٩٥٦/١/٢٤

من المقرر أن إستعداد المدافع عن التهم أو عدم إستعداده أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى إلى ضميره وإجتهاده.

الطعن رقم ٢٨٢٦ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ٥٢١ بتاريخ ١٩٦٣/٦/١١

طلب الدفاع ضم قضية لا يستلزم من المحكمة عند رفضه رداً صريحاً ما دام الدليل الذى قد يستمد منه ليس من شأنه أن يؤدى إلى البراءة أو ينفى القوة التدليلية القائمة فى الدعوى. ولما كان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة الإستئنافية وما يسلم به الطاعن فى وجه طعنه أن طلب ضم القضية إنما قصد به إثبات إنتفاء الباعث لديه على تهديد الجنى عليه، فإن ما يثيره الطاعن بصدد الإخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ٥٤٣ بتاريخ ١٩٦٣/٦/١٧

لما كان بين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن محامى الطاعن أشار فى مداخلته إلى أن خلافاً نشأ بينه وبين الجنى عليه وأن الأخير قدم فى حقه عدة شكاوى، إلا أن المحامى لم يطلب من المحكمة ضم هذه الشكاوى على نحو ما جاء بالطعن، وهو ما تنفى معه قالة الإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ١٠١١ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٦٢ بتاريخ ١٩٦٤/١/٢٠

على المتهم أن يطلب فى صراحة إثبات ما يهمة إثباته فى محضر الجلسة، فإن هو لم يفعل فليس له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٠٥٩ بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٣١

الأصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف القانونى الذى تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف الذى ترى هى أنه الوصف القانونى السليم. وإذا كانت الواقعة المادية المينة بأمر الإحالة والنسبة كانت مطروحة بالجلسة هى بذاتها الواقعة التى إنغلها الحكم المطعون فيه أساساً للوصف

الجديد الذي دان الطاعن به، وكان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل على توافر نية القتل لدى الطاعن دون أن تتضمن إسداد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى فإن الوصف الجديد الذي نزلت إليه المحكمة في هذا النطاق حين إعتبرت الطاعن مرتكباً جريمة الضرب المفضى إلى الموت لا يجافى التطبيق السليم ولا يعطى الطاعن حقاً في إثارة دعوى الإخلال بحق الدفاع لأن المحكمة لا تلتزم في مثل هذه الحالة تنبيه المتهم أو المدافع عنه إلى ما أجرته من تعديل في الوصف إقتصار على إستبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى.

الطعن رقم ٢٠١٢ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ١٣١ بتاريخ ١٩٦٤/٢/١٠

إنه وإن كان من غير المقبول أن تزج المحكمة الخصوم بملاحظات قد تنم عن وجه الرأى الذى إستقام لها بشأن تقدير الوقائع المطروحة لديها، إلا أن ذلك لا ينهض سبباً للطعن على حكمها. إذ من المخاطرة القول بأن إبداء مثل تلك الملاحظات يفيد قيام رأى ثابت مستقر في نفس المحكمة ليس عنه محيص، بل من المحتمل أن تكون تلك الملاحظات ليست منبعثة إلا من مجرد شبهات قامت في ذهن المحكمة فأزادت أن تتحقق منها وتمكن الخصوم من درئها قبل أن يستقر رأياها فيها على وجه نهائى معين.

الطعن رقم ٢٠٨١ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ٢٠٦ بتاريخ ١٩٦٤/٣/٢٣

من المقرر أن سكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يصح أن ينسب عليه طعن ما دامت المحكمة لم تمنعها من مباشرة حقها في الدفاع.

الطعن رقم ١١ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ٢٢١ بتاريخ ١٩٦٤/٣/٣٠

إستعداد المدافع عن المتهم أو عدم إستعداده أمر موكول إلى تقديره حسبما يوحى إليه ضميره وإجتهاده.

الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ٣٢٩ بتاريخ ١٩٦٤/٤/٢٠

تجيز المادة ٣٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية محكمة الجنايات إذا أحيلت إليها جنحة مرتبطة بجناية ورات قبل تحقيقها أن لا وجه لهذا الإرتباط أن تفصل الجنحة وتحيلها إلى محكمة الجناح المختصة. وإرتباط الجنحة بالجناية المحالة إلى محكمة الجنايات أو عدم إرتباطها من الأمور الموضوعية التى تخضع لتقدير المحكمة. ولا تأثير لذلك على المتهم في دفاعه ما دام له أن يناقش أمام محكمة الجنايات أدلة الدعوى برمتها بما في ذلك ما هو متعلق منها بتلك الجنحة.

الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٢٦٤ بتاريخ ١٩٦٤/٤/٧

مضى كان الثابت من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها أن الدفاع - حين أشار إلى الدعوى المدنية - لم يقصد سوى إثارة الشبهة فى أدلة البتة التى إطمأنت إليها المحكمة دون أن يطلب إليها تحقيقاً معيناً فى هذا الصدد، فليس له من بعد أن ينعى عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها ومن ثم فإن ما ينهه الطاعن على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٣٦٢ بتاريخ ١٩٦٤/٥/١١

من المقرر أن المعاينة التى تجربها النيابة محل الحادث لا يلحقها البطالان بسبب غياب التهم، إذ أن تلك المعاينة ليست إلا إجراء من إجراءات التحقيق يجوز للنيابة أن تقوم به فى غيبة التهم إذا هى رأت لذلك موجباً، وكل ما يكون للمتهم هو أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون فى المعاينة من نقص أو عيب حتى تقديرها المحكمة وهى على بينة من أمرها كما هو الشأن فى سائر الأدلة.

الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٤٣٤ بتاريخ ١٩٦٤/٥/٢٥

الأصل أن محكمة ثانية درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهى لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه، وما دامت المحكمة لم تر من جانبها حاجة إلى سماع شهود الإثبات وكان الطاعن قد إكتفى أمام محكمة أول درجة بسماع شاهد النفى بما بعد بمثابة تنازل عن سماع شهود الإثبات فإن ما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه بدعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٥٧٣ بتاريخ ١٩٦٤/١٠/١٢

تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى. للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التى رتب عليها. كما أن حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على إعتدائه، وإنما شرع لسرد العدوان. وإذا كان مؤدى ما أورده الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى ولدى نفيه لقيام حالة الدفاع الشرعى أن الطاعن كان منتوياً العدوان على الجنى عليه فبادر إلى الإعتداء دون أن يصدر من الأخير أى فعل مستوجب للدفاع فأمسك به الجنى عليه ولم يدعه حتى سقطاً معاً على الأرض حيث سد الطاعن إلى الجنى عليه عدة طعنات من سلاح حاد أصابه فى مواضع مختلفة من جسمه ولما حيل بينهما وانتهى تماسكهما عاجل الطاعن الجنى عليه بالسكين فى صدره وهرب. وما أثبتته الحكم من وقائع على هذا النحو من شأنه أن يؤدى إلى ما رتبته عليه من نفى حالة الدفاع الشرعى.

الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٥٩٢ بتاريخ ١٢/١٠/١٩٦٤

مضى كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على الطاعن فى ظل المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بوصف أنه أحرز جواهر مخدرة فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً وفى أثناء سير المحاكمة قد صدر القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وهو الأصلح للطاعن بما جاء فى نصوصه من عقوبات أخف - فأعملته المحكمة وقضت بإدانة الطاعن بوصف أنه أحرز تلك المخدرات بقصد الاتجار. فإن إستظهار الحكم توافر هذا القصد فى حق الطاعن لا يعد تعبيراً للتهمة مما يقتضى لفت نظر الطاعن أو المدافع عنه إليه بل هو مجرد تطبيق للقانون الأصلح الواجب الإلتباع. ومن ثم فإن ما ينهه الطاعن على الحكم من قالة الإخلال بحق الدفاع لا يكون سديداً.

الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٦٠١ بتاريخ ١٩/١٠/١٩٦٤

الأصل أن حضور محام عن المتهم بجنحة غير واجب قانوناً، إلا أنه متى عهد المتهم إلى محام بالدفاع عنه فإنه يتعين على المحكمة أن تسمعه متى كان حاضراً، فإن لم يحضر فإن المحكمة لا تتقيد بسماعه ما لم يثبت أن غيابه كان لعذر قهرى.

الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٦١٥ بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٦٤

تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى. محكمة الموضوع الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التى رتب عليها.

الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٥١٦ بتاريخ ٢٩/٦/١٩٦٤

لا تلزم المحكمة بتدب خبر فنى آخر فى الدعوى تحديداً لدى تأثر مرض المتهم على مسئولية الجنائية طالما أن الدعوى قد وضحت لها.

الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٨٤٠ بتاريخ ٢١/١٢/١٩٦٤

لا محل لما يثيره الطاعن بشأن بطلان التقرير الطبى الابتدائى لعدم أداء محضره اليمين القانونية طالما أن الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن محاميه لم يدفع ببطلان هذا التقرير أمام محكمة الموضوع ومن ثم ليسقط حقه فى التمسك ببطلان هذا الإجراء وفقاً للمادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٦٩ بتاريخ ١٨/١/١٩٦٥

من المقرر أن للمحكمة أن تسبغ على الوقائع المطروحة عليها وصفها القانونى الصحيح، ولا عليها إن لم تلت الدفاع إلى الوصف الجديد ما دام هذا الصف لم يؤسس على غير الوقائع التى شملها التحقيق وتناولها

الدفاع. ومتى كان الثابت أن الدعوى الجنائية أقيمت ضد الطاعن بوصف أنه سرق دفاتر اغنى عليه حالة كونه عامل لديه بالأجر بالمادة ٧/٣١٧ من قانون العقوبات وقد أدانته محكمة أول درجة بأنه بدد هذه الدفاتر بعد أن ثبت لديها أن الدفاتر سلمت إليه على سبيل الوكالة فبددها إضراراً بالجنى عليه وعاقبته بالمادة ٣٤١ من هذا القانون وقد استأنف الطاعن هذا الحكم وترافع على أساس هذا الوصف أمام محكمة الدرجة الثانية، وكان تعديل محكمة الدرجة الأولى وصف التهمة من سرقة إلى خيانة أمانة دون أن تنبه المتهم أو المدافع عنه لا يعيب الحكم الصادر من محكمة الدرجة الثانية ما دام المتهم قد علم بهذا التعديل وترافع الدفاع عنه أمام المحكمة الاستئنافية على أساسه. فإن النعى على الحكم بالإخلال بحق الدفاع لا يكون له محل.

الطعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٣١٤ بتاريخ ١٩٦٥/٣/٢٩

- من المقرر أن اغامى الموكل عن المتهم إذا لم يحضر وحضر عنه محام آخر سمعت المحكمة مرافعته، ولا يعد ذلك إخلالاً بحق الدفاع، ما دام المتهم لم يبد أى اعتراض على هذا الإجراء ولم يتمسك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل

- استعداد المدافع عن المتهم أو عدم إستعداده أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره وإجتهاده وتقاليده مهنته. ولما كان اغامى المنتدب لم يبد ما يدل على أنه لم يتمكن من الاستعداد فى الدعوى، فإن ما يثيره الطاعن من الإخلال بحقه فى الدفاع إذ نذبت المحكمة بجلسة المحاكمة محامياً آخر - خلاف اغامى المنتدب الذى تخلف عن الحضور - ترافع فى الدعوى دون أن يتمكن من دراسة القضية والاستعداد فيها لا يكون له محل.

- إن ما يقوله الطاعن من أنه كان محبوساً لا يلزم عنه إستحالة إتصاله بمحاميه، إذ كان فى وسعه أن يطلب من إدارة السجن إخطار محاميه بتاريخ الجلسة التى أعلن بها، وهو إذ لم يفعل فليس له أن ينعى على إدارة السجن إهمالاً أو تقصيراً فى هذا الشأن.

الطعن رقم ٧ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٤٠٧ بتاريخ ١٩٦٥/٥/٣

من المقرر أن المحكمة لا تقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم بل هى مكلفة بأن تحصى الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيولها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً دون حاجة إلى أن تلفت نظر الدفاع ما دام أن الواقعة المادية التى دارت على أساسها المرافعة هى التى لم تغير، وهو ما يستمد حتميته مما تقتضيه القاعدة الأصلية المقررة فى المادة ٤/٣٠ من قانون الإجراءات من وجوب تطبيق المحكمة لنصوص القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى المطروحة عليها

باعتبارها صاحبة الولاية في الفصل فيها. ولما كان قوام الوصف القانوني الصحيح الواجب التطبيق هو الواقعة عينها التي رفعت بها الدعوى الجنائية على الطاعن وصار إثباتها في الحكم دون خروج على حدودها أو تجاوز لنطاق عناصرها القانونية. وكان المرسوم الصادر في ١٢/١٢/١٩٥٣ في شأن المياه الغازية ومواصفاتها إنما صدر بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الفش والتدليس قد جاء خلواً من تقرير أية عقوبة وإذ ما كانت العقوبة المقررة لمخالفة أحكام هذا المرسوم هي بذاتها التي رصدها الشارع لإرتكاب جريمة الفش التي دين بها الطاعن وفقاً لأحكام المواد ٢، ٧، ٨، ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانونين ١٣٥ لسنة ١٩٤٩، ٨٠ لسنة ١٩٦١. ومن ثم فإنه ليس في إعمال حكم القانون على وجهه الصحيح أي إلتفات على الضمانات المقررة للمتهم.

الطعن رقم ٩ لسنة ٣٥ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٤١٥ بتاريخ ١٩٦٥/٥/٣

تنص المادة ٣٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه " إذا حضر المتهم نفسه أو بواسطة وكيل عنه فليس له أن يتمسك ببطان ورقة التكليف بالحضور وإنما له أن يطلب تصحيح التكليف أو إستيفاء أى نقص فيه وإعطائه ميعاداً لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى وعلى المحكمة إجابته إلى طلبه ". ولما كان القانون لا يتطلب في مواد الجنب والمخالفات أن يحضر مع المتهم في أثناء المحاكمة محام يتولى المرافعة عنه، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة الإستئنافية أن الطاعة حضرت بنفسها في آخر جلسة من جلسات المرافعة ومثلت عن التهمة فأفكرتها ومضت إجراءات المحاكمة في مواجهتها دون أن تتمسك بعدم إعلانها بالحضور أو تطلب من المحكمة ميعاداً لتحضر دفاعها. فإن تعيب الحكم بالإخلال بحق الطاعة في الدفاع يكون غير سديد.

الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٥ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٦١١ بتاريخ ١٩٦٥/٦/٢١

من المقرر أن تطلب إجراء المعاينة من إجراءات التحقيق ولا تلزم المحكمة بإجابته طالما أنه لا يتجه إلى نفى الفعل المكون للجريمة أو إثبات استحالة حصول الواقعة وكان الهدف منه مجرد التشكيك في صحة أقوال المدعى المدني وشهوده.

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٥ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٥٠٥ بتاريخ ١٩٦٥/٥/٢٤

من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر لا يتوالى بمجرد تحقيق الحيازة المادية بل يجب أن يقوم الدليل على علم الجاني بأن ما يحزره من الجواهر المخدرة اخطور إحرازها قانوناً وإذ كان الطعن قد دلف بأنه لا يعلم بوجود المخدر بالحقية المضبوطة وأن آخر سلمها إليه بمحتوياتها فإنه كان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يورد ما يبرر إقتناعه بعلم الطاعن بوجود المخدر بالحقية أما إستناذه إلى مجرد ضبط الحقية

معه وبها المخدر فإن فيه إنشاء لقريئة قانونية منهاها إفراض العلم بالجواهر المخدر من واقع حيازته وهو ما لا يمكن إقراره قانوناً ما دام أن القصد الجنائي من أركان الجريمة ويجب أن يكون ثبوته فعلياً لا إفراضياً.

الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٥١١ بتاريخ ١٩٦٥/٥/٢٤

الأصل أن حضور محام مع متهم بجنحة غير واجب قانوناً. إلا أنه متى عهد المتهم إلى محام بالدفاع عنه فإنه يتعين على المحكمة أن تسمعه متى كان حاضراً. فإذا لم يحضر، فإن المحكمة لا تنفذ بسماعه ما لم يثبت لها أن غيابه لعذر قهرى - فإذا كان الثابت أن الطاعن قد حضر بالجلسة التى أعيدت فيها القضية للمرافعة وحضر معه محام نائباً عن محاميه الأصيل أبدى دفاع الطاعن الذى لم يشر اعتراضاً أو يبد أن غياب محاميه الأصيل يرجع إلى عذر قهرى ولم يطلب التأجيل لحضور هذا الأخير - فإن ما ينهه الطاعن على الحكم من مقاله الإخلال بحقه فى الدفاع لا يكون له محل.

الطعن رقم ٧١٨ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٨٢٧ بتاريخ ١٩٦٥/١١/٩

- لا مجال للطاعن لإثارة النعى المتصل بالدليل المستمد من التسجيل لعدم مشروعيته. طالما أن الحديث جرى فى محل مفتوح للكافة دون ثمة إعتداء على الحرمات.

- قرار المحكمة الذى تصدره فى تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون تحضيراً لا تتولد عنه حقوق للمتهم توجب حتماً العمل على تنفيذه صوتاً لهذه الحقوق. ولما كان الطاعن لم يطلب من جانبه سماع الشهود فإنه لا يحق له النعى على ذلك المسلك من المحكمة.

الطعن رقم ١٢٤٣ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٨٩٠ بتاريخ ١٩٦٥/١١/٢٩

إذا كان الثابت من تقارير الحكم أن المتهم قد أعلن بالتهمة بما فيها الظرف المشدد ولم ينزع هو أو المدافع عنه فى ذلك وكان الثابت أن الدفاع لم يتناول أمرها فى دفاعه أو يجدها، فإن ما يثيره الطاعن من الإخلال بحقه فى الدفاع لا يكون له أساس.

الطعن رقم ١٢٤٥ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٧٢٤ بتاريخ ١٩٦٥/١٠/١٩

إجابة طلب التأجيل للإستعداد أو عدم إجابته من إطلاقات محكمة الموضوع ولا تلتزم بالرد عليه صراحة فى حكمها.

الطعن رقم ١٣٦٨ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١١٥ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٨

لا تلتزم محكمة الموضوع بإجابة طلب نذب خبير فى الدعوى ما دامت الواقعة قد وضحت لديها، وما دام فى مقدورها أن تشق طريقها فى المسألة المطروحة عليها.

الطعن رقم ١٨٥٠ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٩٦٨ بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٦٥

لا يعيب الحكم أن يكون دفاع المتهم غير مدون بالتفصيل فى محضر الجلسة. وإذا كان يهيمه بصفة خاصة تدوين أمر فيه فهو الذى عليه أن يطلب صراحة إثباته به.

الطعن رقم ١٩٠١ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١٤٥ بتاريخ ٢/١٤/١٩٦٦

— لما كان الواضح من الأدلة التى إستند إليها الحكم أن ثبوت الفعل المكون للجريمة فى حق أحد المتهمين لا يؤدى إلى تبرئة الآخر من التهمة التى نسبت إليه، فإن مصلحة كل منهما فى الدفاع لا تكون متعارضة مع مصلحة الآخر فلا يقتضى أن يتولى الدفاع عن كل منهما محام خاص به.

— لا يقبل من المتهم النعى على الحكم عدم رده على دفاع لم يطرحه هو أمام محكمة الموضوع.

الطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٢٤٧ بتاريخ ٣/٧/١٩٦٦

لا مصلحة للطاعن فيما ينعاه على الحكم من إساده إلى متهم آخر المساهمة معه فى الخطأ ومساءلته له بالتضامن معه فى التصويض.

الطعن رقم ٧٥ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٤٦٠ بتاريخ ٤/١٩/١٩٦٦

الأصل أن محكمة ثانى درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهى لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه. ولما كانت المحكمة الإستئنافية لم تر من جانبها حاجة لإجابة طلب التحقيق الذى أبداه الطاعن فى مذكرته التى قدمها فى فترة حجز القضية للحكم بسماع شهادتهما أو التصريح بإعلانتهما فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من قالة الإخلال بحق الدفاع يكون غير سديد.

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٢١٥ بتاريخ ٢/٢٨/١٩٦٦

— من المقرر أن الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه فى طلباته الختامية. ولما كان المدافع عن الطاعن "المتهم" قد تنازل أمام محكمة الدرجة الثانية عن طلب ضم القضية التى قال بأن البضاعة المسلمة إليه على سبيل الأمانة قد ضبطت على ذمتها فليس له عندئذ أن ينعى على المحكمة أنها لم تجبه إلى طلب تنازل هو عنه.

— العدول من الدفاع عن طلب أبداه دون إصرار عليه لا يستأهل من المحكمة رداً.

— للدعوى أن لا تصدق دفاع المتهم الذى يديه أمامها مرسلات وغير مؤيد بدليل.

الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١٧٥ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢١

الأصل فى الإجراءات أنها روعيت، وأن على المتهم أن يطلب صراحة إثبات ما يهمله إثباته فى محضر الجلسة حتى يمكنه فيما بعد أن يأخذ على المحكمة إغفالها الرد على ما لم ترد عليه، ومن ثم فإنه لا يقبل منه أن ينمى على المحكمة إخلالها بحقه فى الدفاع أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٦٥٨ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٣

من المقرر أن طلب ضم قضية تدعيماً لرأى قانونى لا يقتضى ردّاً صريحاً من المحكمة طالما أنها طبقت القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً.

الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٤٣٠ بتاريخ ١٩٦٦/٤/١٨

ليس للطاعن أن يعيب على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلب منها.

الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٨٧٠ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٢٧

لا يعيب الحكم إغفاله عن الرد على دفاع ظاهر البطلان.

الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٧٩٤ بتاريخ ١٩٦٦/٦/١٣

إنه وإن كان القانون قد أوجب على محكمة الموضوع سماع ما يديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقها إلا أنه إذا كانت قد وضعت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة.

الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٨٠٦ بتاريخ ١٩٦٦/٦/١٤

تراخى الدفاع عن التمسك بطلب التأجيل لإعلان شاهد النفى حين بدئ بنظر الدعوى، وما أعقب إبداء الطلب من مواصلة هيئة الدفاع المرافعة فى الموضوع دون إصرار على طلب سماع الشاهد، إنما يفيد أن الدفاع لم يكن جاداً فى هذا الطلب وأنه قد تنازل عنه ضمناً بالمرافعة فى موضوع الدعوى دون أن يصر عليه فى ختام المرافعة، ومن ثم فهو لا يستأهل من المحكمة ردّاً إن هى أطرحته.

الطعن رقم ٩٤١ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٨٥٢ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٢٠

الأصل أن المحكمة لا تقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانونى السليم. وإذا كانت الواقعة المادية الميئة بأمر الإحالة والنسب كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة - وهى واقعة إحراز الجواهر المخدر - هى بذاتها الواقعة التى يتخذها الحكم

المطعون فيه أساساً للوصف الجديد الذى دان الطاعن به، وكان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل على توافر قصد الإتهام لدى الطاعة وإستبعاد هذا القصد باعتباره ظرفاً مشدداً للعقوبة دون أن يتضمن التعديل إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى فإن الوصف الذى نزلت إليه المحكمة فى هذا النطاق حين إعتبرت إحراز الطاعة للمخدر مجرداً عن أى من قصدى الإتهام أو التعاطى إنما هو تطبيق سليم للقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتهام فيها الذى يستلزم إعمال حكم المادة ٣٨ منه إذا ما ثبت غشمة الموضوع أن الإحراز مجرد عن أى من القصدتين. ومن ثم فإن المحكمة لا تلتزم فى مثل هذه الصورة بأن تنبه المدافع عن الطاعة إلى ما أجرت من تعديل فى الوصف نتيجة إستبعاد قصد الإتهام لأن دفاعه فى الجريمة المرفوعة بها الدعوى يتناول حتماً الجريمة التى نزلت إليها المحكمة، وبذلك يكون ما تنيره الطاعة من دعوى الإخلال بحق الدفاع فى غير محله.

الطعن رقم ١٠٣٠ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٩٥٧ بتاريخ ١٧/١٠/١٩٦٦

مضى كان ما يثيره الطاعن بشأن عدم إجابته لطلب إجراء تجربة رؤية للشاهدة ومناقشة ضابط الشرطة إنما قصد به إثارة الشبهة فى قول الشاهدة التى إطمأنت إليه المحكمة، فإنه يعد من قبيل الدفاع الموضوعى الذى لا تلتزم المحكمة بالرد عليه رداً صريحاً إن هى إنفتت عنه، إذ يكفى أن يكون الرد عليه مستفاداً من أدلة الثبوت الأخرى التى عول عليها الحكم بالإدانة.

الطعن رقم ١٢٧٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١١١٥ بتاريخ ٢١/١١/١٩٦٦

يوجب القانون على المحكمة أن تطبق نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى المطروحة عليها كما صار إثباتها فى الحكم. ولما كانت جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب تحكمها المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات وتقرر عقوبتها المادة ٣٣٦ منه، فإن جمع الحكم بين هاتين المادتين وإنزالهما على واقعة الدعوى إنما هو إعمال لحكم القانون على وجهه الصحيح وليس فيه خروج على واقعة الدعوى كما ساقطها المدعية بالحقوق المدنية فى صحيفة دعواها - التى طلبت فيها إنزال حكم المادة ٣٣٦ عقوبات - أو إفتات على حق مقرر للمتهم.

الطعن رقم ١٤٢٩ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٩٧١ بتاريخ ١٧/١٠/١٩٦٦

مضى كان الثابت من محضر الجلسة أن المدافع عن الطاعنين إقتصروا على تبريح شهادة أحد شهود الإثبات بسبب ما يصيبه من العشى ليلاً، ولم يطلب من المحكمة إجراء تحقيق ما فى هذا الشأن، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لهذا الدفاع وأورد ما يسوغ به إطراره - وهو فى هذا الخصوص دفاع موضوعى متعلق بواقعة يمكن إدراكها بالحس بغير ما حاجة للجوء إلى ذوى الخبرة بشأنها، فلا تريب على المحكمة إن

هى عولت فى إثبات ما قنعت به فى خصوصها على أقوال الشهود، خاصة وأن الطاعين قد سكتا عن طلب إجراء أى تحقيق فيها.

الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٢١٩ بتاريخ ١٤/٢/١٩٦٧

لا يقبل من الطاعة أن تمنى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها.

الطعن رقم ١٨٤٧ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٠٨ بتاريخ ٣٠/١/١٩٦٧

متى كان الثابت من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة قد حققت شفوية المرافعة بسماع أقوال شهود الإثبات وأن الطاعن لم يطلب بنفسه أو بلسان محاميه سماع شهود آخرين أو إتخاذ إجراء معين من إجراءات التحقيق، وكان الطاعن لم يسلك من جانبه - بالنسبة إلى الشهود الذين يطلب إلى محكمة الجنائيات سماعهم ولم يدرج مستشار الإحالة أسماءهم فى قائمة الشهود - الطريق الذى رسمه القانون فى المواد ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية، فإنه لا تثريب على المحكمة إن هى فصلت فى الدعوى دون سماعهم وليس للطاعن من بعد أن ينعى عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها.

الطعن رقم ١٨٧٩ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٦٥٩ بتاريخ ١٦/٥/١٩٦٧

- لا يقبل من الطاعن أن ينعى على المحكمة الإستئنافية عدم ردها على دفاع لم ييده أمامها.
- تخول المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ للمحكمة الإستئناف عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك. ويستوى أن يكون القبول صريحاً أو ضمناً بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه. ولما كان المدافع عن الطاعن لم يتمسك فى ختام مرافعته بطلب سماع الشهود فلا تثريب على المحكمة إن هى إلتفتت عن إجابة طلب لم يصر عليه مقدمه.
- إن القرار الذى تصدره المحكمة فى صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قراراً تحضرياً لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتماً العمل على تنفيذ صوتاً لهذه الحقوق.

الطعن رقم ١٩٠٢ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٦٧ بتاريخ ٦/٢/١٩٦٧

لما كان بين من مراجعة محاضر الجلسات أن الدفاع عن الطاعن وإن تمسك بطلب مناقشة شاهد الإثبات أمام محكمة أول درجة وصمم عليه أمام محكمة ثانى درجة إلا أنه إستحال تحقيق هذا الطلب بسبب عدم الإستدلال على الشاهد، وكانت الطاعة لا تدعى أن له محل إقامة معروف يمكن الإستدلال فيه عليه، فإنه لا تثريب على المحكمة إن هى فصلت فى الدعوى دون سماعه.

الطعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٣٨٠ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٧
إجابة طلب التأجيل للإستعداد أو عدم إجابته من إطلاقات محكمة الموضوع لا تلتزم بالرد عليه صراحة فى حكمها.

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٣٨٤ بتاريخ ١٩٦٧/٣/١٣
متى كان البين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الدفاع لم يطلب فض الحرز للإطلاع على القرد المضبوط، فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن إتخاذ هذا الإجراء بعد أن إطمأنت إلى ما أورده التقرير الطبى الشرعى من أن السلاح المضبوط هو فرد خرطوش سليم وصالح للإستعمال.

الطعن رقم ٨٨١ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٧٦٧ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٥
تكون المحكمة فى حل من إجابة طلب ضم قضايا بناء على طلب الدفاع - إذا لم يبين أرقام القضايا المذكورة وما يرمى إليه من هذا الطلب.

الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٩٦٨ بتاريخ ١٩٦٧/١٠/١٦
إذا كانت الواقعة المادية الواردة بأمر الإحالة التى كانت مطروحة بالجلسة وهى إحراز المخدر هى بذاتها الواقعة التى إتخذها الحكم المطعون فيه - بعد أن تحقق من توافر ركنيها المادى والمعنوى - أساساً للوصف الجديده الذى دان الطاعن به دون أن تضيف إليها المحكمة شيئاً جديداً بل نزلت بها - حين إستبعدت قصد الإتجار - إلى وصف أخف من الوصف المبين بأمر الإحالة وإعتبرت الإحراز بغير قصد الإتجار أو التعاطى ولم يتضمن هذا التعديل إسناد واقعة مادية أو إضافية عناصر جديدة تختلف عن الواقعة الأولى - فإن عدم لفت نظر الدفاع لذلك لا يخول للطاعن إثارة دعوى بطلان الإجراءات أو الإخلال بحق الدفاع لأن دفاعه فى الجريمة المرفوعة بها الدعوى يتناول بالضرورة الجريمة التى نزلت إليها المحكمة.

الطعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٩٧٣ بتاريخ ١٩٦٧/١٠/١٦
إستناد الحكم إلى أدلة الإدانة التى أوردها يتضمن إطراحه لدفاع المتهم القائم على نفى التهمة.

الطعن رقم ١٢٧٢ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٠١٨ بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٢٣
إذا لم يحضر المحامى الموكل عن المتهم ورفضت المحكمة تأجيل نظر الدعوى لحضوره وتثبت محامياً آخر ترفع فى الدعوى، فإن ذلك منها لا يعدو إخلالاً بحق الدفاع. ما دام المتهم لم يبد أى إعراض على هذا الإجراء ولم يتمسك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل.

الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٠٣٤ بتاريخ ١٠/٣٠/١٩٦٧
لا تلتزم المحكمة بأن تتبع المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على إستقلال إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السانعة التى أوردها الحكم.

الطعن رقم ١٥٥٨ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٩٨٦ بتاريخ ١٠/١٦/١٩٦٧
إذا كان الوصف الذى دين الطاعن به لم يبن على وقائع جديدة غير التى كانت أساساً للدعوى المرفوعة عليه، دون أن تضيف المحكمة إليها جديداً يستأهل لفت نظر الدفاع - فإن ما ينهائى الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد.

الطعن رقم ١٧٤٤ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٢٥٩ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٦٧
إذا كان المتهم ينعى على الحكم بالقصور فى بيان عنصر التسليم الوظيفى فى جانبه وكان البين من الإطلاع على محضر جلسة المحكمة أن المتهم لم يجحد أو ينازع فى أن المال المنسوب إليه إحتلاسه كان بين يديه بمقتضى وظيفته - فإنه لا يقبل منه أن ينعى على المحكمة بأنها أغفلت الرد على دفاع لم يتمسك به أمامها.

الطعن رقم ١٩٣٠ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٨١ بتاريخ ١/٢٢/١٩٦٨
من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه، إلا أن للمحكمة إذ كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى أن تعرض عن ذلك بشرط بيان العلة. ولما كانت المحكمة قد سوغت رفض طلب إعادة إجراء المعاينة بعلتين سائغتين من تراخى الزمن الذى تتغير به معالم الأشياء، وإمكان الرؤية فى مكان الحادث حيث بدأ وإنتهى لأنه كان مضاء بالمصاييح التى ينبعث ضوءها من امحال الخيطة بالمكان مستنداً فى ذلك إلى ما شهد به الشهود، وما ثبت من معاينة النيابة العامة بما له أصل ثابت فى الأوراق التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً للطعن، وكان الإعتبار العام الذى ساقه الحكم عن تغير معالم الأمكنة بمرور الزمن بفرض عدم صحته على إطلاقه، لا يقدرح فى سلامة الأسانيد الخاصة التى سوغ بها رفضه للطلب، لأنها تكفى وحدها حمل قضائه بغير تساند بين الأمرين فإن ما ساقه الطاعن فى هذا الصدد يكون غير ذى وجه ولا يعتد به.

الطعن رقم ١٧٣٠ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ١٠٢٧ بتاريخ ١١/٢٥/١٩٦٨
لا يلتزم الدفاع بواجب الإلتفات حيث تقعد المحكمة عن واجبها فى لفت نظره.

الطعن رقم ١٨٤٨ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٣٦١ بتاريخ ١٥/٣/١٩٧٠

إذا كان الطاعن لم يتمسك فى الجلسة التى نظرت فيها الدعوى أخيراً بطلب سماع الشاهد ولم يشر إلى هذا الطلب، فإنه لا يحق له بعد ذلك أن ينمى على المحكمة أنها أخلست بحقه فى الدفاع، بعدم قيامها بإجراء سكت هو عن المطالبة بتنفيذه.

الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٤٥٠ بتاريخ ٢٣/٣/١٩٧٠

إن سكوت الدفاع عن التمسك بإعادة مناقشة الشاهد فى حضرته ومواصلته المرافعة دون إصرار على طلب سماعه إنما يفيد أنه قد تنازل عنه. ومن ثم فهو لا يستأهل من المحكمة ردّاً ولا تعقياً.

الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٥٢٢ بتاريخ ٦/٤/١٩٧٠

- لا محل لما طلبه الدفاع عن الطاعنين من وقف نظر الطعن إنتظاراً لما عسى أن يكون غمكة الجنايات من رأى فى وصف الحكم الصادر منها، لأن تحرى هذا الوصف من القانون الذى تبينه المحكمة وتفصل حكمه ولا يصح أن تنتظر فيه قضاء لسواها.

١- إذا كسان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن جميع المتهمين عدا المتهم الأول - الذى لم يطعن - حضروا جلسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٦٩ وقد نظرت المحكمة الدعوى فى حضورهم واستمعت لدفاع الطاعنين وبعد أن استوفيا دفاعهما إنتهيا إلى طلب البراءة، أمرت المحكمة باستمرار المرافعة لليوم التالى وفى هذه الجلسة حضر جميع المتهمين عدا الطاعنين والمتهم الأول، وتولى الدفاع عن الحاضرين تنفيذ التهم المسندة إليهم، ثم أصدرت المحكمة حكمها المطعون فيه، فإن هذا الحكم يكون حضورياً بالنسبة للطاعنين.

٢) من البدهة ذاتها أن حضور الخصم أمام المحكمة أمر واقع وغايه كذلك، وإعتبار الحكم حضورياً أو غيابياً فرع من هذا الأصل.

٣) يعتبر الحكم الصادر من محكمة الجنايات فى جناية، حضورياً بالنسبة إلى الخصم الذى يمثل فى جلسة المحاكمة وتسمع البينة فى حضرته ويتم دفاعه أو يسعه أن يتمه بصرف النظر عن موقف غيره من الخصوم.

٤) إن العبرة فى تمام المرافعة بالنسبة للمتهم، هى بواقع حالها وما إنتهت إليه، أعلن هذا الواقع فى صورة قرار أو لم يعلن، أجلت الدعوى بالنسبة إلى غيره من الخصوم لإتمام دفاعه أو لم تؤجل، ما دامت المحكمة لم تحتفظ له بإبداء دفاع جديد، ولم تأمر بإعادة الدعوى إلى المرافعة لسماعه. وإذا كان ما تقدم وكان الواقع أن القضية قد سمعت بيناتها بحضور الطاعنين واستوفى الدفاع عنهما مرافعته، فإن الإجراء بالنسبة إليهما يكون حضورياً، ولا يزيل هذا الوصف أن يكون سواهما من المتهمين لم يستوفوا بعد دفاعهم، أو أن يتخلف الطاعنان فى الجلسة التالية التى أجلت إليها الدعوى فى مواجهتهما لسماع دفاع غيرهما من

المتهمين، فإن ذلك من جانبيهما تفريط في واجب السهر على دعواهما لا يلومان فيه إلا نفسيهما، ولا يجوز لهما النعي على المحكمة بشئ، لأن المحكمة أولتهما كل ما أوجب القانون عليها أن توليه حماية لحق الدفاع.

٥) إن الدعوى الموجهة بإجراء واحد قد تنحل في الواقع إلى عدة دعاوى، تنفرد كل منها بمتهم بعينه بالنسبة لتهمة أو تهم محددة تجرى محاكمته عنها، لاسيما أن ما أسند إليه الطاعين والتهم الأول من إستيلاء بدون وجه حق على مال شركة من شركات القطاع العام، مستقل عما أتهم به غيرهم من المتهمين من إخفاء هذا المال.

٦) لا محل لما طلبه الدفاع عن الطاعين من وقف نظر الطعن إنتظاراً لما عسى أن يكون لمحكمة الجنايات من رأى في وصف الحكم الصادر منها، لأن تحرى هذا الوصف من القانون الذى تبينه المحكمة وتفصل حكمه ولا يصح أن تنتظر فيه قضاء لسواها.

٧) إن الإختصاص بحسب المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية، يتعين بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة أو الذى يقيم فيه المتهم، أو الذى يقبض عليه فيه، وهذه الأماكن الثلاثة قسائم متساوية فى إلجابه إختصاص المحكمة بنظر الدعوى ولا تفاضل بينها.

٨) الإستيلاء على مال الدولة يتم بانتزاع المال خلسة أو حيلة أو عنوة، أما إتصال الجانى أو الجناة بعد ذلك بالمال المستولى عليه، فهو إمتداد لهذا الفعل وأثر من آثاره. وإذا كان ذلك، وكان الإستيلاء قد تم فى دائرة محكمة معينة، فإنها تختص بنظر الدعوى عن هذا الفعل.

٩) لأن كان إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى من جهة مكان وقوع الجريمة متعلقاً بالنظام العام إلا أن الدفع بعدمه أمام محكمة النقض، مشروط بأن يكون مسنداً إلى وقائع أثبتتها المحكم المطعون فيه ولا يقتضى تحقيقاً موضوعياً وكانت الواقعة كما بينها الحكم تثبت الإختصاص إلى المحكمة التى أصدرته ولا تنفيه طبقاً للمناطق المتقدم، فإن الدفع بعدم الإختصاص يكون غير سديد.

١٠) رأى الشارع إعتبار العاملين بالشركات التى تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة فى مالها بنصيب بأية صفة كانت فى حكم الموظفين العموميين فى تطبيق جرمي الرشوة والإختلاس فأورد نصاً مستحدثاً فى باب الرشوة هو المادة ١١١ وأوجب بالمادة ١١٩ من قانون العقوبات سريانه على جرائم الباب الرابع من الكتاب الثانى المتضمن المادة ١١٣ التى طبقها المحكم المطعون فيه، وهو بذلك إنما دل على إنجابه إلى التوسع فى تحديد مدلول الموظف العام فى جريمة الإستيلاء بدون وجه حق، وأورد معاقبة جميع فئات العاملين فى الحكومة والجهات التابعة لها فعلاً والمعلقة بها حكماً، مهما تنوعت أشكالها، وأياً كانت درجة الموظف أو من فى حكمه وأياً كان نوع العمل المكلف به، وقد إعتبر البند السادس فى هذه المادة المضافة

بالقانون رقم ١٢٢٠ لسنة ١٩٦٢ فى حكم الموظفين العمومين، أعضاء مجالس إدارة ومديرى ومستخدمى المؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات والمنشآت، إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم فى مالها بنصيب ما بأية صفة كانت.

١١) لا محل للإستدلال بإختصار صفة الموظف العام عن موظفى الشركات فى موطن الحماية التى أسبغها المشرع على الموظفين العموميين فى المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فى شأن رفع الدعوى الجنائية، إذ المناط فى قيام هذه الصفة، الوطن الذى إنصرف إليه مراد الشارع ولا يمتد إلى غيره، ولا قياس فى هذا الصدد.

١٢) من المقرر أن الغرامة التى نصت عليها المادة ١١٨ من قانون العقوبات، وإن كان الشارع قد ربط لها حداً أدنى لا يقل عن خمسمائة جنيه، إلا أنها من الغرامات النسبية التى أشارت إليها المادة ٤٤ من القانون سالف الذكر، وبالتالي يكون التهمون أياً كانت صفاتهم متضامنين فى الإلتزام بها، ما لم ينص فى الحكم على خلافه، ذلك بأن المشرع فى المادة ١١٨ من قانون العقوبات ألزم بها الجاني بصفة عامة دون تخصيص، وجاءت عبارة المادة ٤٤ مطلقة شاملة للفاعلين أو الشركاء دون تقييد بأن يكون من حكم بها عليه موظفاً أو من فى حكمه لما كان ذلك، فإن ما يقوله الطاعن الثانى عن عدم إنعطاف حكم الغرامة النسبية عليه لكونه غير موظف، شريكاً لفاعلاً، لا يتفق وصحيح القانون.

١٣) إن ضبط الأشياء المختلفة "إطارات" لا شأن له بالغرامة النسبية الواجب القضاء بها.

١٤) من المقرر أن الإعتراف فى المسائل الجنائية عنصر من عناصر الإستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات، ولها فى سبيل ذلك أن تأخذ بإعتراف المتهم فى أى دور من أدوار التحقيق، متى إطمأنت إلى صدقه ومطابقته للواقع وإن عدل عنه فى مراحل أخرى.

١٥) إذا كان الحكم قد أورد مؤدى الإعترافات التى عول عليها فى الإدانة، وقال بصدورها عن طوعية وإختيار فإنها لا يقبل من الطاعن أن يشتر أمام محكمة النقض.

١٦) متى تبين من الرجوع إلى محاضر جلسات المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن الثانى لم يدفع ببطلان الإعتراف الصادر منه ولم يقل أنه كان وليد إكراه، وكل ما قاله هذا الدفاع عنه فى هذا الصدد هو أن الإعترافات الموجودة فى الدعوى "إعترافات غير سليمة" دون أن يبين وجه ما ينهه على هذه الإعتراف مما يشكك فى سلامتها، فإنه لا يمكن القول بأن هذه العبارة المرسلة التى سألها، تشكل دعواً ببطلان الإعتراف أو تشير إلى الإكراه المبطّل له، وكل ما يمكن أن تصرف إليه، هو التشكيك فى الدليل المستمد من الإعتراف، توصلًا إلى عدم تعويل المحكمة عليه.

الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٥٩٣ بتاريخ ١٣/٤/١٩٧٠

لا يجوز للطاعن أن ينعى على المحكمة عدم إستجابتها لطلب أو تحقيقها دفاعاً لم يطرحه عليها.

الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٨٩٨ بتاريخ ٢١/٦/١٩٧٠

من المقرر أن المحكمة لا تلزم بندب خبير فى الدعوى ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهى من جانبها حاجة إلى إتخاذ هذا الإجراء. ولما كان الحكم قد رد على طلب الطاعن عرض الإيصال موضوع التزوير على الطبيب الشرعى لإجراء المضاهاة على توقيع الشاهد للثبوت من صحة صدوره منه بقوله : "إنه مردود بما قرره الشاهد نفسه بالجلسة لدى إطلاع المحكمة له على التوقيع المنسوب صدوره منه على الإيصال المزور فأعترف بصحتها وقرر بأنها إمضاءه، ومن بعد فلا محمل لإجابة الدفاع إلى طلبه فى هذا الشأن " فإن هذا حسب ليرأ من دعوى الإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٧٧٧ بتاريخ ٣١/٥/١٩٧٠

- المراد بما إقتضاه القانون من أن كل منهم بجناية يجب أن يكون له من يدافع عنه، يتحقق بحضور محام موكلاً كان أو منتدباً بجانب المتهم أثناء المحاكمة يشهد إجراءاتها ويعاون المتهم بكل ما يرى إمكان تقديمه من وجوه الدفاع.

- إستعداد المدافع عن المتهم أو عدم إستعداده أمر موكول إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره وإجتهاده وتقاليده مهنته، ومن ثم فإن ما ينعى به الطاعن على الحكم من قالة الإخلال بحقه فى الدفاع لعدم توفيق المحامى المنتدب فى الدفاع عنه لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٨٨٤ بتاريخ ١٥/٦/١٩٧٠

إذا كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن مديرية الأمن أفادت أن الدفتر المطلوب ضمه قد أتلف نتيجة تسرب المياه إلى مكان حفظه، وأثبتت المحكمة هذه الإفادة بمحضر الجلسة وترافع الدفاع بعد ذلك طالباً البراءة، وكان الدفاع لم يطلب أى تحقيق فى هذا الشأن، فلا يحق له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه.

الطعن رقم ١٤٨٤ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٢١٩ بتاريخ ٢٧/٢/١٩٧٢

من المقرر أن قرار المحكمة الذى تصدره فى صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قراراً تحضرياً لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتماً العمل على تنفيذه. وإذا كان يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة الإستئنافية قررت بإحدى جلساتها ضم ملف دعوى صلح للإطلاع عليها إلا أن القضية أجلت بعد ذلك لعدة جلسات دون أن ينفذ هذا القرار ودون أن يتمسك الطاعن

بضم تلك الدعوى إلى أن حجزت القضية للحكم فلا وجه لما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بدعوى إخلاله بحق الدفاع لعدول المحكمة عن تنفيذ قرارها بضم الدعوى سالفه الذكر.

الطعن رقم ٨٤٧ لسنة ٣ مجموعة عمر ٣٠ صفحة رقم ١٠٢ بتاريخ ١٩٣٢/١٢/٢٦

إذا طلب الدفاع عن التهم تأخير القضية الخاصة به حتى ينتهي من قضية أخرى، فأخرتها المحكمة ولكن التهم اعتقد أنها أجلت ليوم آخر، فإنصرف ولما طلبت القضية ونودي عليه ولم يمثل أمام المحكمة بين الحماني علة غيابه، وطلب تأجيل القضية، فرفضت المحكمة طلبه، فذلك من حق المحكمة، ولا يمكن أن يعد إخلالاً منها بحق الدفاع، لأن إنصراف التهم من المحكمة قبل الثبوت من مصر قضية رعونة يجب أن يحصل هو تبعها، ولا يصح أن يترتب عليها إلزام المحكمة بتأجيل قضيتها.

الطعن رقم ١٦٣٠ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٦٩ بتاريخ ١٩٦٩/١/١٣

ليس للطاعن أن ينمي على المحكمة لمودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها.

الطعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٣٨ بتاريخ ١٩٦٩/١/٦

المحكمة غير ملزمة بعد حجز القضية للحكم بإعادتها إلى المرافعة لإجراء تحقيق فيها بناء على طلب مقدم إليها في فترة حجزها للحكم.

الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٩٦٠ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٢٣

لئن كان تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو إنشاؤها متعلقاً بموضوع الدعوى غحكمة الموضوع الفصل فيه، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم لا عيب فيه، ويؤدي منطقياً إلى ما إنتهى إليه. وإذا كان ما تقدم، وكان الثابت من واقعة الدعوى كما أوردها الحكم المطعون فيه أن الجني عليه ومن معه خرجوا من مكمنهم يطلقون الأعيرة النارية من الأسلحة التي كانوا يحملونها جميعاً - لا الجني عليه وحده - على الطاعن الرابع وعائلته، وكان الحكم قد استدلل على نفي حالة الدفاع الشرعي إلى ما ثبت من تقرير الصفة التشريحية من تعدد إصابات الجني عليه وشدها فضلاً عما تبين من فحص مسدس الجني عليه - عقب الحادث - أن طلقاته الست قد أطلقت جميعها - وهو ما لا يؤدي في حكم العقل والمنطق إلى ما رتب عليه، ذلك أن تعدد الإصابات وشدها وانتشارها بجثة الجني عليه لا يفيد بذاته أنها لم تكن لئلا إعتداء متخوف منه في وقت كان الجني عليه يحمل سلاحاً والطاعن يحمل عصا.

الطعن رقم ٧٨١ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٠٠٨ بتاريخ ١٩٦٩/١٠/٦

متى كان بين من المفردات المضمومة تحقيقاً للطعن، أن الشيك موضوع الدعوى مودع بها وفى مظهر مفتوح بعد أن أثبت محكمة أول درجة إطلاعها عليه، وقد كان بإعتباره من أوراق الدعوى معروضاً على بساط البحث والمناقشة فى حضور الخصوم بالجلسة أمام محكمة ثانى درجة، فإن النعى على محكمة ثانى درجة أنها لم تطلع على الشيك المطعون عليه بالتزوير للتأكد من قيامه بين أوراق الدعوى، يكون غير صديد.

الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٠٢٧ بتاريخ ١٩٦٩/١٠/١٣

إنه ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه من أنه نسب إليها دفاعاً لم تقل به مؤداها أنها لا تسلم بالصورة الشمسية للشيك، إنما هو دفاع لم يكن له إعتبار فى إدانتها ولا تعلق له بمجوهر الأسباب وبالتالي فإنه لا يؤثر فى سلامة الحكم.

الطعن رقم ٨٩٦ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٣٧٥ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٨

إذا كان الحكم قد عرض لطلب الدفاع تأجيل نظر الدعوى لتقديم شهادة مرضية ورفضه، بقوله " ولا يجدى طلب التأجيل المقدم منها فى جلسة اليوم لتقديم شهادة مرضية لأنه يفى إطالة أمد الخصومة والنقاضى، إذ كانت الفرصة متسعة أمامها منذ صدور الحكم المستأنف حضورياً فى حقها حتى جلسة اليوم على مدى أربعة أشهر تقريباً لتقديم أى مستند يريدها التقدم به الأمر الذى يدل على عدم جدية طلبها المذكور " وما أورده الحكم فيما تقدم سائق فى رفض هذا الطلب، ولما كان للمحكمة ألا تصدق دفاع المتهم الذى يديه أمامها غير مؤيد بدليل فإن النعى على الحكم بالإخلال بحق الدفاع لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ٩٠٩ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٢٦٦ بتاريخ ١٩٦٩/١١/١٧

متى كان الطاعن يسلم فى أسباب طعنه أن المذكرة التى قدمها أمام المحكمة الإستئنافية - ولم تعرض هذه المحكمة لما دون بها - إنما تردد ما سبق أن أثاره من دفاع أمام محكمة أول درجة، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه للحكم الابتدائى لأسبابه يفيد إطراح المحكمة لهذا الدفاع.

الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١١١٥ بتاريخ ١٩٦٩/١٠/٢٠

- متى كان الوصف الذى أرجته المحكمة قد سبق للدفاع أن أشار إليه فى مرافعته الشفوية وتنازله بالمناقشة والتنفيذ فى مذكرته. فإن ما يثيره الطاعن من دعوى الإخلال بحقه فى الدعوى يكون على غير أساس.

- من المقرر أنه لا يقبل من الطاعن النعى على المحكمة بقعودها عن القيام بإجراء أمسك عن المطالبة به فى الجلسة وقبل إقفال باب المرافعة فى الدعوى. وما دام الطاعن لم يتمسك بسماع باقى شهود الإثبات بل إنه

إكفى بتلاوة أقوالهم فى التحقيقات ولم يطلب إلى المحكمة سماع آلة التسجيل، فإن نعيه عليها عدم قيامها بذلك يكون غير مقبول.

الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٣٩١ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٨
مضى كان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحكمة أن محامى الطاعن لم يطلب منها إجراء تحقيق معين فى شأن ما أثاره بسبب الطعن - من أنه طلب إليها تحقيق صحة إسم البائع، إلا أنها إنفتحت عن طلبه - فإن ذلك مما تنفى معه قالة الإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ١٢٣٢ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٤٨٨ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٩
من المقرر أن سكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يصح أن ينسب عليه طعن ما دامت المحكمة لم تمنعه من مباشرة حقه فى الدفاع.

الطعن رقم ١٢٣٨ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٢١٢ بتاريخ ١٩٦٩/١١/٣
مضى كان الطاعن لم يطلب إلى محكمة الموضوع سماع أحد من الشهود، وكانت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية، قد أجازت لها الإستثناء عن سماع شهادة الإثبات التى سمعت فى التحقيق، إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك، ومن ثم فإنه لا يصح أن ينسب الطاعن عليها قعودها عن إجراء أمسك عن المطالبة به.

الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١١٢٩ بتاريخ ١٩٦٩/١٠/٢٠
لم يتجه مراد القانون حين رسم الطريق الذى يتبعه المتهم فى إعلان الشهود الذين يرى مصلحة فى سماعهم أمام محكمة الجنابات، إلى الإخلال بالأسس الجوهرية للمحاكمة الجنائية التى تقوم أساساً على شفوية المرافعة ضماناً للمتهم الذى تحاكمه ولا إلى إفتئات على حقه المقرر فى الدفاع.

الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٣٥٦ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/١
إذا كان يبين من الإطلاع على محضر الجلسة الأخيرة للمحاكمة وإلى المذكرة الختامية المقدمة من محامى الطاعن، أنه لم يصر فيهما على طلب سماع شاهد النفى، مما مفاده أنه قد عدل عنه ولم تر المحكمة بعد ذلك محلاً لإستدعائه لسماعه، ولا يغير من الأمر أن تكون المحكمة قد أصدرت قراراً بإعلان الشاهد ثم عدلت عنه، ذلك أن القرار الذى تصدر المحكمة فى مجال تجهيز الدعوى، لا يعدو أن يكون قراراً تحضيرياً لا يتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتماً العمل على تنفيذه صوتاً لهذه الحقوق، ومن ثم فإن ما يشيره الطاعن من أن المحكمة قد أخلت بحقه فى الدفاع يكون غير سديد.

- إذا كان الطاعن لم يجد ما أقر به وقد أشار المدافع عنه إلى أنه اعترف للوهلة الأولى عند سؤاله عن أجزاء الدراجة المسروقة، وأرشد عنها وذكر الثمن الذى إشرى به هذه الأشياء وأن السعر كان مناسباً وأنه حصل على فاتورة، فإن ما أثاره الطاعن المذكور من نعى لإستناد الحكم فى إدانته - من بين ما إستند عليه - إلى إعترافه فى التحقيقات، يكون غير سديد.

(١) ليس لزماً على المحكمة أن تورد أدلة الإدانة قبل كل من المتهمين فى الدعوى على حدة، ومن ثم فلا جناح عليها إذا جمعت فى حكمها فى مقام التدليل على ثبوت ركن العلم - بين الطاعنين الثانى والثالث - نظراً لوحدة الواقعة، وما دامت الأدلة قبلهما تتحد وتتساند فى معظمها، وما دام حكمها قد سلم من عيب التناقض أو الغموض فى أسبابه بحيث تبقى مواقف كل من الطاعنين والإدانة قبلهما محددة بغیر لبس.

(٢) من المقرر أن العلم فى جريمة إخفاء الأشياء المتصلة من جريمة سرقة، مسألة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود، بل حكمة الموضوع أن تبينها من ظروف الدعوى وما توحى به ملاساتها.

(٣) لا يشترط لإعتبار الجانى مخفياً لشئ مسروق أن يكون محرراً له مادياً، بل يكفى كذلك أن تتصل يده به، ويكون سلطاناً مبسوطاً عليه، ولو لم يكن فى حوزته الفعلية.

(٤) ليس لزماً على المحكم أن تضمن حكمها الثمن الحقيقى للأشياء المسروقة، وإنما يكفى أن تكون قد قدرت - إستناداً إلى قرائن مقبولة - أنها بيعت للمتهم بثمان مائة مائة عن قيمتها الحقيقية.

(٥) من المقرر أن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً، ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه مناقشة على حدة دون باقى الأدلة، بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتهجة فى إكمال إقتناع المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إليه.

(٦) للمحكمة أن تستبط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤدياً عقلاً إلى النتيجة التى إنتهت إليها.

(٧) حكمة الموضوع الأخذ بأقوال المتهم فى حق نفسه وفى حق غيره من المتهمين، وإن عدل عنها بعد ذلك، ما دامت قد إطمأنت إليها.

(٨) حكمة الموضوع فى سبيل تكوين عقيدتها، أن تعتمد فى حكمها على أقوال شاهد فى إحدى مراحل التحقيق، ولو خالفت ما شهد به فى تحقيقات النيابة، أو أمامها، لأن الأمر مرجعه إلى إقتناعها هى وحدها.

(٩) إذا كان الطاعن لم يجد ما أقر به وقد أشار المدافع عنه إلى أنه اعترف للوهلة الأولى عند سؤاله عن أجزاء الدراجة المسروقة، وأرشد عنها وذكر الثمن الذى إشرى به هذه الأشياء وأن السعر كان مناسباً

وأنه حصل على فاتورة، فإن ما أثاره الطاعن المذكور من نفي لإستناد الحكم في إدانته - من بين ما إستند عليه - إلى إعزافه في التحقيقات، يكون غر مسديد.

١٠) من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بتعقب الدفاع في كل جزئية يديها في مناحي دفاعه الموضوعي والرد على كل منها على إستقلال، طالما أن في قضائها بالإدانة إستناداً إلى الأدلة التي ساقها، ما يفيد إطراحها جميع الإعتبارات التي ساقها التهم لحملها على عدم الأخذ بها.

١١) لا يعيب الحكم سكوته عن الرد صراحة على جزئية آثارها الدفاع، إذ أن في قضائه بإدانة الطاعن للأدلة الساتعة التي أوردتها ما يفيد ضمناً أنه أطرح ذلك الدفاع ولم ير فيه ما يغير من عقيدته التي أخلص إليها.

١٢) إذا كانت المحكمة لم تر في الإقرار الذي أشار إليه المدافع عن الطاعن بجلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٦٩ ما يغير من عقيدتها التي إنتهت إليها في قضائها بإدانة الطاعن للأدلة الساتعة التي أوردتها فإن ما يثيره في هذا الخصوص، لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٥٨٤ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ١٣٦١ بتاريخ ١٩٦٩/١١/٢٤

- لا تلتزم المحكمة بمتابعة دفاع التهم في مناحيه المختلفة ما دامت أوردت في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألقت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها.

- متى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد إستبعدت مذكرة الطاعن لورودها بعد الميعاد المصرح له فيه بتقديم المذكرات، فليس له من بعد ذلك وهو المقصر في تقديم مذكرته في الميعاد المحدد التي عليها بأنها قد أخلت بحقه في الدفاع.

الطعن رقم ١٥٩٤ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ١٣٦٧ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/١

- من المقرر أنه إذا لم يحضر الخامي الموكل عن التهم وحضر عنه محام آخر سمعت المحكمة مرافعته، فإن ذلك لا يعد إخلالاً بحق الدفاع، ما دام أن التهم لم يبد أي إعتراض على هذا الإجراء، ولم يتمسك بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل.

- إن إستعداد المدافع عن التهم أو عدم إستعداده أمر موكل إلى تقديره هو حسيما يوحى به ضميره وإجتهاده وتقاليده مهنته، متى كان لم يبد ما يدل على أنه لم يتمكن من الإستعداد في الدعوى.

• الموضوع الفرعي : مبدأ حرية الدفاع :

الطعن رقم ٧٨٢ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٠١٤ بتاريخ ١٠/٦/١٩٦٩

جرى قضاء محكمة النقض على أن حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ليس إلا تطبيقاً لمبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذى يستلزمه، فيستوى أن تصدر الممارات أمام المحاكم أو أمام سلطات التحقيق أو فى محاضر الشرطة، ذلك بأن هذا الحق أشد ما يكون إرتباطاً بالضرورة الداعية إليه. وما فاه به الطاعن من طلب السكوت من جانب المطعون ضده أدنى وسائل الدفاع عن نفسه فى مقام إتهامه أمام الشرطة باغتصاب أثار زوجته ورميه بأنه يريد أن يعيش من مالها.

دفاع شرعى

• الموضوع الفرعى : أسباب الإباحة وموانع العقاب :

الطعن رقم ١٢٦١ لسنة ١٩ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٨٢ بتاريخ ١٩٤٩/١١/١٥

متى كان المتهم لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأنه كان فى حالة دفاع شرعى وكانت الواقعة كما أثبتتها الحكم لا تنبئ بذاتها عن قيام هذه الحالة، فلا يقبل منه النعى على الحكم بأنه لم يعن بالرد على أنه كان فى حالة دفاع شرعى.

الطعن رقم ١٥٨٥ لسنة ١٩ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٣٠٣ بتاريخ ١٩٥٠/٢/٦

إذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم بثلاث تهم ضرب، وكان الدفاع عنه قد تمسك فى مرافعته فى إحدى التهم بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه أو على الأقل متجاوزاً حد هذا الدفاع وكان الواضح من بيان الواقعة حسبما أثبتتها المحكمة أنها مشاجرة قامت بين فريقين وأن المحكمة اعتبرت ما وقع من المتهم جريمة واحدة ثم أدانته دون أن تشير إلى دفاعه، فإن حكمها يكون قاصراً، إذ أن اعتبارها ما وقع منه جريمة واحدة مما يحتمل معه أن يأتثر به مركزه فى الإدانة إذا صح أنه كان فى حالة دفاع شرعى ولو أنه فى تمسكه بهذا الدفع قد قصره على تهمة واحدة من التهم الثلاث التى كانت مسندة إليه.

الطعن رقم ١٦٥١ لسنة ١٩ مكتب فنى ١ صفحة رقم ١٧٦ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١٩

- إن حالة الدفاع الشرعى عن النفس كما يعرفها القانون إما أن تكون قائمة فتحول دون العقاب وإما أن يتجاوز فيها حدود الدفاع بنية سليمة فتستوجب تخفيف العقوبة، أما القول بأن المتهم كان فى حالة بها ظل من الدفاع عن النفس فغير مستساغ فى القانون.

- إن قيام حالة الدفاع الشرعى لا يقتضى إنتفاء نية القتل لدى المدافع بل هى قد تقوم مع توافر هذه النية لديه.

الطعن رقم ١٧١٤ لسنة ١٩ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٤٤٦ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٢١

إذا كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بقيام حالة الدفاع الشرعى، وكانت الواقعة، كما أثبتها الحكم، لا تفيد قيام هذه الحالة، فلا يكون له أن ينعى المحكمة أنها لم تتحدث فى حكمها عن هذا الظرف.

الطعن رقم ١٨٦٦ لسنة ١٩ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٢٣٨ بتاريخ ١٩٥٠/١/٩

إن الشارع إذ نص فى المادة ٢٤٩ من قانون العقوبات على إباحة القتل العمد لدفع فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا الخوف أسباب معقولة، قد دل بذلك على أنه لا يلزم فى

الفعل المتخوف منه السوء للدفاع الشرعى بصفة عامة أن يكون خطراً حقيقياً فى ذاته، بل يكفى أن يبدو كذلك فى اعتقاد المتهم بشرط أن يكون هذا الاعتقاد مبنياً على أسباب معقولة. ومتى كان الأمر كذلك وكان الحكم قد بنى على تقرير أن الجنى عليهما ومن معهما لم يكونوا يقصدون القتل، وأن سلاحهم كان أضعف من سلاح المتهم، واستوجب فوق ذلك ما لم يوجه القانون من البدء بإطلاق الأعيرة النارية فى الهواء ثم على الأقدام فإنه يكون قد جاء مخالفاً للقانون مما يقتضى نقضه.

الطعن رقم ١٨٩٢ لسنة ١٩ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٣٥٠ بتاريخ ١٩٥٠/٢/٢٧

إذا نفت المحكمة قيام حالة الدفاع الشرعى لبسطة الإعتداء الواقع على المتهم. وأنه كان فى استطاعته الإلتجاء إلى رجال السلطة العمومية الذين كانوا على مقربة منه فإن حكمها يكون قاصراً، إذ أن بسطة الإعتداء لا تصلح على إطلاقها سبباً لإنشاء تلك الحالة، بل يجب الرجوع فى ذلك إلى تقدير المدافع نفسه فى الظروف التى كان فيها، فإذا ما تبين أنه وقت العدوان قد قدر أن الفعل يستوجب الدفاع وكان تقديره مبنياً على أسباب جائزة ومقبولة قامت حالة الدفاع الشرعى. وكذلك لا يصلح سبباً لإنقائها القول بإمكان إحتماء المتهم برجال السلطة فإن ذلك يقتضى أن يكون لدى المتهم من الوقت ما يكفى لإلتخاذ هذا الإجراء دون أن يرتب على ذلك تعطيل للحق ذاته المقرر فى القانون، وما دامت المحكمة لم تستظهر كنه هذا الإمكان وكيفيته مع ما ذكرته عن ظروف الحادث لهذا منها قصور يستوجب نقض حكمها.

الطعن رقم ١٨٩٨ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٢٦٦ بتاريخ ١٩٥٠/١/١٧

إذا كان الحكم لم ينص على أن المتهم كان فى حالة دفاع شرعى إلا أنه عامله بالرافة تطبيقاً للمادة ١٧ من قانون العقوبات وكان المسفد من عبارة الحكم أن المحكمة فى الواقع إنما عاملته بالرافة باعتباره متجاوزاً حدود الدفاع الشرعى لذات الأسباب التى إستند إليها فى دفاعه وطعنه وأوقعت عليه عقوبة تدخل فى حدود المادة ٢٥٩ من القانون العقوبات فلا تكون للطاعن مصلحة فى طعنه.

الطعن رقم ١٩٢٩ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٢٧٤ بتاريخ ١٩٥٠/١/٢٥

إن حق الدفاع الشرعى قد قرر بالقانون لدفع كل إعتداء مهما كانت جسامته، فالنظر فى تناسب فعل الدفاع مع الإعتداء لا يكون إلا بعد ثبوت قيام حالة الدفاع الشرعى، فإذا ثبت قيامها وتحقق التناسب بين فعل الدفاع والإعتداء حقت البراءة للمدافع، وإن زاد الفعل على الإعتداء وكانت الزيادة غير مقبولة لعدم وجود هذا التناسب عد المتهم متجاوزاً حدود الدفاع وخففت العقوبة بالشروط الواردة فى القانون. وإذا كانت المحكمة قد إستندت فى نفي قيام حالة الدفاع الشرعى على مجرد إنعدام التناسب بين

اعتداء المجنى عليه لصلاته وبين فعل المتهم لجسامته فإن حكمها يكون قاصراً إذ أن ذلك ليس فيه ما ينفي قيام حالة الدفاع الشرعى كما هو معروف به فى القانون.

الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٣٨٠ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٦

— إن القانون لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يقع بالفعل إعتداء على النفس أو على المال، بل يكفى لقيامها أن يقع فعل يخشى منه حصول هذا الإعتداء. والعبرة فى هذا هى بتقدير المدافع فى الظروف التى كان فيها بشرط أن يكون تقديره مبنياً على أسباب مقبولة من شأنها أن تبرره. فإذا كانت المحكمة قد نفت قيام هذه الحالة بناء على حكمها هى على موقف الجانى نتيجة تفكيرها الهادئ المطمئن فإن حكمها يكون معيماً.

— إن إثبات توفر نية القتل لدى المتهم لا ينفي قيام حالة الدفاع الشرعى. فإذا كانت المحكمة قد اكتفت فى تنفيذ ما دفع به المتهم من قيام هذه الحالة بإثبات توافر نية القتل لديه فهذا يجب حكمها.

الطعن رقم ١٠٣٢ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٨٧ بتاريخ ١٩٥٠/١٠/٢٣

إذا كانت المحكمة قد أثبتت أن المتهمين قد يتو النية على ارتكاب الجرم ونفذوا هذه النية بأن ضربوا المجنى عليه عمداً مع سبق الإصرار فأحدثوا به الإصابات الميئة بالتقارير الطبية فأنها تكون بذلك قد ردت على دفاع المتهمين من أنهم كانوا فى حالة دفاع شرعى وخلصت إلى تنفيده، لما لا يصح معه النعى على الحكم بالقصور.

الطعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١٣٣ بتاريخ ١٩٥١/١١/٧

متى كان ما قالته المحكمة فى تنفيذ دفاع المتهم بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس من شأنه أن ينفي قيام تلك الحالة لديه فإن ذلك لا يدع مجالاً لما يثيره فى طعنه على الحكم من جهة إعتباره متجاوزاً حدود الدفاع، إذ أن ذلك لا يكون له محل إلا عند ثبوت قيام تلك الحالة.

الطعن رقم ١٠٦٦ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١٤٨ بتاريخ ١٩٥١/١١/٧

إذا كان المتهم قد تمسك بأنه كان فى حالة دفاع شرعى مستنداً فى ذلك إلى وقائع ذكرها ومع ذلك أدانته المحكمة دون أن ترد على هذا الدفاع، فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١٥٢ بتاريخ ١٩٥١/١١/٧

إنه لما كان لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد حصل بالفعل إعتداء على النفس أو المال بل يكفى أن يكون قد صدر من المجنى عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها

الدفاع الشرعى، وكانت المادتان ٢٤٩ و ٢٥٠ من قانون العقوبات تتصان على أن حق الدفاع عن النفس أو المال يجوز أن يبيح القتل العمد إذا كان مقصوداً به دفع فعل يتخوف أن تحدث منه جراح بالغة، فإن الحكم إذا رد على ما تمسك به المتهم من قيام حالة الدفاع الشرعى بأنه لم يثبت على أية صورة قيام أى إعتداء يبرر إطلاق النار على الجنى عليهما اللذين أثبت التحقيق أنهما ما كانا يحملان أسلحة ولا عصياً ولم يحاولا الإعتداء على المتهمين أو غيرهما إعتداء من شأنه إحداث القتل - هذا الحكم يكون قد أخطأ فى القانون ويتعين نقضه.

الطعن رقم ١٠٦٩ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٥٣١ بتاريخ ١٩٥١/١/٢٢

إنه وأن كان لا يشترط لإعتبار المتهم فى حالة دفاع شرعى أن يكون قد أعترف بالواقعة أو أن يتمسك فى دفاعه أمام محكمة الموضوع بقيام حالة الدفاع الشرعى لديه وقت مقارفته للحدث، كما أن القانون لا يوجب بصفة مطلقة أن يكون الإعتداء حقيقياً، بل يصح القول بقيام هذه الحالة ولو كان الإعتداء وهمياً أى لا أصل له فى الواقع وحقيقة الأمر متى كانت الظروف والملابسات تلقى فى روع المدافع أن هناك إعتداء جدياً حقيقياً موجهاً إليه، إلا أنه متى كانت الواقعة كما أثبتها الحكم تفيد أن المتهم لم يكن يقصد رد إعتداء وقع عليه أو توهم وقوعه من الجنى عليه، بل أنه كان هو البادئ بالإعتداء على أحد أقارب الجنى عليه - فإن ما إنتهت إليه المحكمة من نفي حالة الدفاع الشرعى يكون مطابقاً للقانون ولا يكون هناك محل للبحث فيما إذا كان قد تجاوز حدود هذا الحق، إذ لا يصح القول بتجاوز الحق إلا مع قيامه.

الطعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ١٨٣ بتاريخ ١٩٥٠/١١/٢٠

إذا كان الدفاع عن المتهم فى إحراز حشيش قد إقتصر على مناقشة أدلة البتوت فى الدعوى دون أن يطلب سماع شهود أو ضم قضايا أو مناقشة الخبر المخلل ليبين كيفية وجود آثار الحشيش بالجوزة التى ضبطت فلا يكون له أن ينعى على المحكمة أنها أخلت بحقه فى الدفاع بناء على ذلك.

الطعن رقم ١٠٨٩ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ١٩١ بتاريخ ١٩٥٠/١١/٢٠

إنه لما كان لا يلزم فى القانون لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون إعتداء قد وقع فعلاً على النفس أو على المال، بل يكفى أن يكون قد وقع فعل يلقى منه المدافع لأسباب معقولة أن يقع هذا الإعتداء وكان يكفى أن يكون تقدير المدافع للفعل المستوجب للدفاع قائماً على أسباب من شأنها أن تسوغ تقديره، مما تكون به العبرة فى التقدير هى بما يراه المدافع فى الظروف التى كان هو فيها، لا برأى المحكمة وهى تصور الحكم فى الدعوى - لما كان ذلك كله كذلك كان لا يكفى لنفى ما تمسك به المتهم من قيام حالة الدفاع الشرعى

قول الحكم [إن ما نسب إلى المجنى عليهما من إعتداء أوقعه على المتهم لم يكن من الخطورة بحيث يبيح له أن يوقع بهما هذا التعدي الشديد الذي خلفه بعد عملية التربية وهو أقرب إلى الموت منه إلى الحياة] .

الطعن رقم ١١٣٦ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٣١٦ بتاريخ ١٩٥٠/١١/٢٨

إذا كان المتهم قد دفع تهمة التبديد المسندة إليه بأن المقد محل الدعوى ليس عقد ودیعة وإنما هو حرر بصيغتها لكي يكرهه صاحب العقد على دفع دين مدنى وطلب إعلان شهود نفى لتأييد هذا الدفاع ولكن محكمة الدرجة الأولى لم تجبه إلى ما طلب ولم تمن بالرد على طلبه وقضت بإدانتة، فتمسك أمام المحكمة الإستئنافية بهذا الدفاع وطلب تحقيقه فلم تجبه هي الأخرى إليه ولم ترد عليه، فهذا منها قصور يوجب نقض الحكم، إذ هذا الدفاع لو صح لأدى إلى براءة المتهم، فكان عليها إما أن تحققه وإما أن ترد عليه بما يفنده.

الطعن رقم ١٣٠٢ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٥٦٠ بتاريخ ١٩٥١/٢/٥

إذا دفع المتهم بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس فإنه يعين على المحكمة لكي تطبق القانون تطبيقاً صحيحاً أن تبين أولاً الواقعة كما ثبتت لديها ثم تفصل فيما إذا كان المتهم إذ وقع منه الفعل قد كان أو لم يكن فى حالة من الحالات التى تبرر له حسب القانون إستعمال حق الدفاع الشرعى، وبعدئذ تنظر فيما إذا كان قد تجاوز حدود هذا الدفاع. فإذا أسست المحكمة حكمها على إلراض صحة دفاع المتهم من أن المجنى عليه حضر له فى حقله وبداه بالإعتداء ثم رفضت إعتباره فى حالة دفاع شرعى لأن الحالة التى كان فيها لم تكن تبرر ضرب المجنى عليه بالقأس على رأسه وإحداث تلك الإصابة الشديدة، ولكنها مع ذلك عاملته بالرفقة، لأن هذا الدفاع ذاته قد أيد بشهادة شاهد - فإن حكمها يكون قاصراً لتخاذله وإضطرابه.

الطعن رقم ١٣٢٠ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٣٥٠ بتاريخ ١٩٥٠/١٢/١١

إذا كان المتهم لم يدفع أمام محكمة الموضوع بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه، وكان الحكم المطعون فيه لا يبين منه أن المتهم كان فى هذه الحالة، فكل ما يثيره فى هذا الشأن أمام محكمة النقض لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ١٧٥٣ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٧١٧ بتاريخ ١٩٥١/٣/٦

الدفاع الشرعى لم يشرع للإنتقام وإنما شرع لمنع التعدى من إيقاع فعل التعدى أو الإستمرار فيه بحيث إذا كان الإعتداء قد إنتهى فلا يكون لحق الدفاع الشرعى وجود. فإذا كان ما أورده المحكمة فى حكمها من شأنه أن يؤدى إلى ما إنتهت إليه من إعتبار أن القتل إنما وقع من المتهم على المجنى عليه بعد أن زال كل

خطر من جانب المجنى عليه ولم يعد ثمة محل للتخوف منه فلا وجه لإثارة الجدل حول قيام الدفاع الشرعى أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٨٨٥ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٥٧٨ بتاريخ ١٩٥١/٢/٥

متى كان محضر الجلسة خالياً مما يدل على أن المتهم تمسك بأنه كان فى حالة دفاع شرعى والواقعة المبينة بالحكم لا تؤدى إلى قيام هذه الحالة - فلا يقبل منه أن ينعى على الحكم أنه لم يعرض لهذا الدفاع.

الطعن رقم ٨١ لسنة ٢١ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٧٢٤ بتاريخ ١٩٥١/٣/٦

التماثل فى الإعتداء ليس شرطاً من شروط الدفاع الشرعى، بل إن للمدافع أن يدافع عن نفسه بالوسيلة التى يراها لازمة لرد الإعتداء والتى تختلف تبعاً لاختلاف الظروف. فإذا كان الواضح أن الطاعن وآخر هوجماً وضرب الآخر ضرباً كان من المحتمل أن تنشأ عنه جراح بالغة فلا شك أن الطاعن كان له أن يدافع عن هذا الآخر بما يرد هذا الإعتداء بالوسيلة التى تسر له إستعمالها ولو كان ذلك بإستعماله السلاح النارى.

الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٢١ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ١١٠٤ بتاريخ ١٩٥١/٥/٢١

ما دام المتهم لم يتمسك أمام المحكمة الإستئنافية بقيام حالة الدفاع الشرعى، وما دامت الوقائع التى ذكرتها المحكمة فى حكمها ليس فيها ما يدل على قيام هذا الظرف فلا يجوز له أن يشير ذلك أمام محكمة النقض ولا يجديه تمسكه بقيام هذا الظرف فى مذكرة قدمها بعد أن إنتهت المرافعة فى الدعوى وأجلت القضية للنطق بالحكم دون الرخص بتقديم مذكرات إذ المحكمة لا تكون ملزمة بأن ترد على ما يقدمه المتهم بعد إنتهاء المرافعة من طلبات كان فى وسعه التمسك بها أثناء المرافعة.

الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٢١ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٩٠٩ بتاريخ ١٩٥١/٤/٢

إذا كان المتهم لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بقيام حالة الدفاع الشرعى، وكانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم لا تفيد قيام هذه الحالة. فإنه لا يقبل منه أن يشير هذا الدفاع أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٢١ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٣٢٨ بتاريخ ١٩٥١/١٢/٢٥

إن حق الدفاع الشرعى قد قرر بالقانون لدفع كل إعتداء مهما كانت جسامته. وتناسب فعل الدفاع مع الإعتداء لا ينظر فيه إلا بعد ثبوت قيام حالة الدفاع الشرعى. فإذا ثبت قيام هذه الحالة وتحقق ذلك التناسب حقت البراءة للمدافع وإن زاد فعل الدفاع على الإعتداء وكانت الزيادة غير مقبولة عد المتهم متجاوزاً حق الدفاع وحق عليه العقاب فى الحدود المبينة فى القانون. فإذا كان ما أورده الحكم لا يعدو

الحدث عن عدم التناسب بين الفعلين، ما وقع منهما من الطاعن وما وقع من غريمه، وليس فيه ما يؤدي إلى نفي قيام حالة الدفاع الشرعى حسبما هي محددة فيما سبق بيانه فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه. و نقض هذا الحكم بالنسبة إلى طاعن يقتضى نقضه أيضاً بالنسبة إلى المحكوم عليهم الآخرين فى الدعوى وإن لم يقدموا طعناً لاتصاله بهم. وذلك تطبيقاً للمادة ٤٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ٩٠٦ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٧٠ بتاريخ ١٥/١٠/١٩٥١

ما دام التهم لم يتمسك أمام المحكمة بقيام حالة الدفاع الشرعى، والحكم ذاته ليس فيه ما يدل على قيام هذه الحالة لديه، بل كان ما أورده الحكم من إتفاق المتهمين على السرقة وذهابهم مسلحين لهذا الغرض وحصول الحادث عند ذلك دالاً على نفي قيام هذه الحالة - فلا يكون ثمة وجه لإثارة الكلام فى ذلك أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٩١٧ بتاريخ ١٢/٥/١٩٥٢

إذا كانت واقعة الدعوى هى أن المتهم هو الذى بدأ المجنى عليه بالعدوان بأن مر بمجمله فى أرض المجنى عليه بغير رضاه فلما حاول هذا إقناع المتهم بإتخاذ طريق آخر منعاً للضرر عن ملكه وحدث بينهما بسبب ذلك مناقشة وتماسك لم يكن من التهم إلا أن ضرب المجنى عليه على رأسه بفأس كان يحملها فهذه الواقعة لا تنوار فيها حالة الدفاع الشرعى.

الطعن رقم ٤١٧ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١ بتاريخ ٦/١٠/١٩٥٢

إن القانون لا يمكن أن يطالب الإنسان بالهرب عند تخوف الإعتداء عليه لما فى ذلك من الجبن الذى لا تقره الكرامة الإنسانية. وإذن فالحكم الذى ينفى ما دفع به المتهم من أنه كان فى حالة دفاع شرعى بمقولة إنه كان فى مقدوره أن يهرب ويتجنب وقوع إعتداء منه أو عليه - هذا الحكم يكون مؤسساً على الخطأ فى تطبيق القانون معنيماً نقضه.

الطعن رقم ٩٤١ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٣١ بتاريخ ١٧/١١/١٩٥٢

إذا كانت الواقعة - كما أثبتها الحكم - هى أن المجنى عليه هو الذى بدأ بحمل جاموسة والد الطاعن من الساقية المشتركة بينهما ليروى هو أرضه، ونشأ عن ذلك تماسك بينه وبين والد الطاعن فحضر الأخير وإعتدى على المجنى عليه، ومع ذلك قضى الحكم بإدانة الطاعن دون أن يستقصى ما دفع به من أنه كان فى حالة دفاع شرعى ويرد عليه ويحقق ما إذا كان للمجنى عليه حق فى تعرضه لوالد الطاعن فى إدارة

الساقية وحل ماشيته منها رغماً منه لإستعمالها فى رى أرضه هو مما ترتب عليه تماسكهما ووقوع الحادث - فهذا يكون قصوراً يستوجب نقض الحكم.

الطعن رقم ١٢٠٩ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٤٣١ بتاريخ ١/٢٧/١٩٥٣

إن قضاء محكمة النقض قد إستقر على أنه لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى الإعتراف بالجريمة.

الطعن رقم ٦٠٨ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٨٢٠ بتاريخ ٥/١٨/١٩٥٣

إن البت فيما إذا كان المدافع قد تجاوز أو لم يتجاوز حدود الدفاع الشرعى، هو من الأمور الموضوعية ويخضع التقدير فيها لسلطة محكمة الموضوع دون معقب عليها ما دامت قد إستندت فى هذا التقدير إلى أسباب سائفة مقبولة من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى رتبها عليها.

الطعن رقم ١٤٨٨ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ١٧٦ بتاريخ ١٢/٢١/١٩٥٣

إن حق الدفاع الشرعى لا يتأثر مع ارتكاب المدافع القتل العمد بل إنه يبيعه فى الأحوال التى نص عليها القانون.

الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٩١٠ بتاريخ ٧/٦/١٩٥٤

إذا كان الحكم حين تعرض للدفاع الطاعن من أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه رد عليه بقوله " إن الطاعن هو الذى سعى للشر وبدأ بالعدوان وأنه ثبت للمحكمة من شهادة الشهود كذب هذا الدفاع كما أن المحكمة ترى من الصعب تصور شخص يعتدى عليه بظلفتين ناريتين ويكون له من الشجاعة وهو فى مثل موقف المتهم أن يهجم على ضاربه ويكيل له ضربات بالسكين مثل الذى شوهدت بالتهم الأول " فإن ما أورده الحكم يكفى لنفى هذه الحالة.

الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٢٧ بتاريخ ١٠/٥/١٩٥٤

إذا كان منطق الحكم هو أن الحادث كان وحدة غير قابلة للتجزئة، فإنه إذا ما نفى قيام الدفع الشرعى عن بدأ الحادث معه من المتهمين وأثبت نية الإعتداء عليه، وعلى زملائه، فقد إنتضت حالة الدفاع عن المتهمين جميعاً.

الطعن رقم ٩٥٩ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٣٣ بتاريخ ١٠/٥/١٩٥٤

إذا كان الحكم قد عرض لدفاع المتهم، وفنده بأنه هو الذى بادر الجنى عليه وطمعته بالسكين، فأهـاج ذلك الخفراء الموجودين فى بيت العمدة، فأحاطوا به، وإنهالوا عليه ضرباً، ولم يدعوه حتى سقط على الأرض

وتمكنوا بذلك من إنتزاع السكين من يده - فإن هذا الذى قاله الحكم ينفى حالة الدفاع الشرعى كما هى معرفة فى القانون.

الطعن رقم ١١٤٩ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٣٠٤ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٥٤

إذا كانت المحكمة قد نفت قيام حالة الدفاع الشرعى التى تمسك بها المتهم بقولها "إنه بسقوط ما يدعيه المتهم من أنه ضبط المجنى عليه يسرق عبأً، فلا محل لما يتمسك به الدفاع عن المذكور من إعتباره فى حالة دفاع شرعى". فإن هذا الرد سائغاً وكاف لنفى قيام تلك الحالة، إذ ما دامت المحكمة قد حصلت من ظروف الدعوى أن واقعة سرقة العنب، وهى أساس الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى هى واقعة مختلفة ولا أصل لها، فإن ذلك ينطوى على إنغاء قيام حالة الدفاع الشرعى بجميع الصور المبينة فى القانون.

الطعن رقم ١٢١٤ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٣٤٢ بتاريخ ٢١/١٢/١٩٥٤

إن حق الدفاع الشرعى قد ينشأ ولو لم يسفر التصدى عن أية إصابات متى تم بصورة يخشى منها الموت أو جراح بالغة، إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة.

الطعن رقم ١٩٤٦ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٤٣١ بتاريخ ١١/١/١٩٥٥

إن القانون إذ قرر حق الدفاع الشرعى وجعله حقاً يبيح دفع كل إعتداء على نفس المدافع أو على غيره ولم يشترط فى الإعتداء الذى يبيح الدفاع قسراً معيناً من الجسامة.

الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١١٤٤ بتاريخ ٢٠/٦/١٩٥٥

إن حق الدفاع الشرعى عن النفس أو عن الغير قد ينشأ ولو لم يقع إعتداء بالفعل ممن وقع عليه الضرب إستعمالاً لحق الدفاع ما دام أنه من فريق المعتدين بل يكفى أن يكون قد وقع فعل يخشى منه المدافع لأسباب معقولة أن يقع هذا الإعتداء. والعبرة فى تقدير ذلك هى بما يراه المدافع فى الظروف التى كان فيها.

الطعن رقم ٦١٨ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٣٥١ بتاريخ ١٩/١١/١٩٥٥

من المقرر أنه لا يلزم فى الفعل المتخوف منه الذى يسوغ الدفاع الشرعى بصفة عامة أن يكون خطراً حقيقياً فى ذاته بل يكفى أن يبدو كذلك فى إعتقاد المتهم وتصوره بشرط أن يكون هذا الإعتقاد أو التصور مبنياً على أسباب معقولة، وتقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر إعتبارى المناط فيه الحالة النفسية التى تخالط ذات الشخص الذى يفاجأ بفعل الإعتداء فيجعله فى ظروف حرجة دقيقة تتطلب منه معالجة موقفه على الفور والخروج من مأزقه بما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ المترن

المطمئن الذي كان يعتذر عليه وقتئذ وهو مخوف بهذه الظروف والملابسات. وإذن فإن كانت الواقعة كما أثبتها الحكم المطعون فيه هي أن الطاعن بوغت أثناء وجوده في زراعته عند منتصف الليل بحركة في شجيرات القطن ففطن إلى أن هناك سرقة ولأن الظلام كان حالاً كائناً ما كان تسهيل معه الرؤية فقد أطلق من بندقيته عياراً نارياً نحو مصدر الصوت أصاب الجنى عليه وأرداه قتيلاً وتبين من وجود مقدار من القطن معه أنه كان يسرقه فالواضح من هذه الظروف أنه لم يكن في مقدور الطاعن أن يتبين ما إذا كان السارق واحداً أو أكثر مع احتمال أن يكون بعضهم أو أحدهم يحمل سلاحاً أو آلة يتخوف أن يحدث له من استعمالها موت أو جراح بالغة والتخوف في هذه الحالة يكون مبنياً على أسباب معقولة تبرر رد الاعتداء بالوسيلة التي استخدمها مما يتعين معه إعتبره في حالة دفاع شرعي عن نفسه وماله.

الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٢٥ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٥٥ بتاريخ ١٩٥٦/١/١٦

— من المقرر أن تحكمة الموضوع أن تقضي بقيام حالة الدفاع الشرعي متى توفرت مقوماته، ولو لم يدفع به المتهم، أو كان قد أنكر التهمة.

— حق الدفاع الشرعي لم يشرع لمعاقبة معتد على إعتدائه وإنما شرع لرد العدوان فإذا كان المتهم قد تمكن من انتزاع المومي من يد خصمه فصار أعزل من السلاح لا يستطيع به إعتداء فإن ما يقع منه بعد انتزاع السلاح من مولاة طعن الجنى عليه به، هو إعتداء معاقب عليه ولا يصح في القانون إعتبره دفاعاً شرعياً.

الطعن رقم ١١٣٤ لسنة ٢٥ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٨٥ بتاريخ ١٩٥٦/١/٢٥

لا يشترط في القانون أن يتحدث الحكم عن كل ركن من أركان حق الدفاع الشرعي، في عبارة مستقلة بل يكفي أن يكون ذلك مستفاداً من الظروف والملابسات حسب الواقعة الثابتة في الحكم.

الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٢٥ مكتب فني ٧ صفحة رقم ١١٨ بتاريخ ١٩٥٦/١/٣١

يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعي أن يكون قد وقع فعل إيجابي يخشى منه المتهم وقوع جريمة، وأن يكون المتهم قد اعتقد على الأقل وجود خطر حال على نفسه أو ماله أو على نفس غيره أو ماله، وأن يكون لهذا الاعتقاد سبب مقبول.

الطعن رقم ١٢٣٥ لسنة ٢٥ مكتب فني ٧ صفحة رقم ١٧٨ بتاريخ ١٩٥٦/٢/١٤

تقدير الوقائع المؤدية لقيام حالة الدفاع الشرعي أو عدم قيامها هو من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها.

الطعن رقم ١٣٧٨ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٧١٢ بتاريخ ١٤/٥/١٩٥٦

إذا كان كل ما وقع من الجنى عليه حسب أقوال المتهم هو محاولة تغير مجرى مياه لمنعه من رى أطيانه لبنان إعتداء المتهم لرده عن ذلك لا يعتبر دفاعاً شرعياً عن المال إذ ليس النزاع على الرى مما تصح المدافعة عنه قانوناً باستعمال القوة.

الطعن رقم ١٣ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٤٤٩ بتاريخ ٢٧/٣/١٩٥٦

التمسك بحالة الدفاع الشرعى عن النفس والمال لا يشترط فيه قانوناً إirاده بلفظه. وإذن فإذا كان المتهم قد تمسك فى مرافعته بأنه لم يكن معتدياً وأنه على فرض صحة ما أسند إليه، فهو إنما كان يرد إعتداء وقع عليه من الجنى عليه وفريقه فمفاد ذلك التمسك بحالة الدفاع الشرعى.

الطعن رقم ١٧ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٦٦٣ بتاريخ ٢٤/٤/١٩٥٦

يجب لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون تقدير المتهم لفعل الإعتداء الذى إسوجب عنده الدفاع مبنياً على أسباب معقولة من شأنها أن تبرر ما وقع منه ومن حق المحكمة أن تراقب هذا التقدير لئلا ما إذا كان مقبولاً وتسوغه البدهة بالنظر إلى ظروف الحادث وعناصره المختلفة.

الطعن رقم ١٨ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٤٥١ بتاريخ ٢٧/٣/١٩٥٦

حق الدفاع الشرعى عن النفس شرع لرد أى إعتداء على نفس المدافع أو على نفس غيره.

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٣٥٦ بتاريخ ١٥/٣/١٩٥٦

لا تقوم حالة الدفاع الشرعى إلا إذا ثبت أن إعتداء مدعيها كان دفاعاً لعدوان وقع عليه.

الطعن رقم ٤١ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٣٨٢ بتاريخ ١٩/٣/١٩٥٦

قيام حالة الدفاع الشرعى مسألة موضوعية بخطة حكمه الموضوع تقديرها بحسب ما يقوم لديها من الأدلة والظروف إثباتاً ونفىاً ولا رقابة حكمه النقض عليها فى ذلك ما دامت الأدلة التى توردها توصل عقلاً إلى النتيجة التى تنتهى إليها.

الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٩٥٦ بتاريخ ١/١٠/١٩٥٦

— عدم التناسب بين فعل الإعتداء وفعل الدفاع لا ينظر إليه إلا لمناسبة تقدير ما إذا كانت القوة التى أستعملت لدفع التعدى زادت عن الحد الضرورى الذى إستلزمه القانون، ومدى هذه الزيادة فى مسئولية المتهم عن الإعتداء الذى وقع منه.

— بساطة الإصابات التى تحصل بالمتهم نتيجة إعتداء الجنى عليه لا تنفى أن الجنى عليه هو البادئ بالعدوان.

الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ١٠٦٥ بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٢٣

لا يشترط لقيام الدفاع الشرعى وقوع إعتداء فعلاً وإنما يكفى لقيامه تخوف المتهم من حصول إعتداء عليه إذا كان هذا التخوف أسباب معقولة.

الطعن رقم ٨٦١ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ١١٠٩ بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٣٠

لا يشترط فى التمسك بحالة الدفاع الشرعى عن النفس إيراده بلفظه بل يكفى أن يكون المتهم أو المدافع عنه قد تمسك بأنه لم يكن معتدياً وأنه إنما كان يرد إعتداء وقع عليه من المجنى عليه وفريقه مما مفاده التمسك بقيام تلك الحالة.

الطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ١١١٣ بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٣٠

مفاجأة شخص أثناء سيره وسط المزروعات فى ليلة حالكة الظلمة يستحيل معها الرؤية وفى مكان ينأى عن العمران بطلق نارى نحوه - هو فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة - يبرر رد الإعتداء بالوسيلة التى تصل إلى يد المدافع ويعتبر فى حالة دفاع شرعى عن نفسه، إذ أن تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر إعتبارى يجب أن يتجه وجهة شخصية تراعى فيه مختلف الظروف الدقيقة التى أحاطت بالمدافع وقت رد العدوان كما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ البعيد عن تلك الملابسات.

الطعن رقم ١٠٩٥ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ١٣٣١ بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٢٥

- متى كان المتهم قد عين طبقاً للأوضاع القانونية فى وظيفة بدويان الخاصة الملكية السابق الذى نظم على غرار المصالح الأميرية وطبق على موظفيها ومستخدميها نفس الأنظمة واللوائح التى تطبق على موظفى الحكومة ومستخدميها سواء بسواء، فإنه يكون فى هذا القدر من الكفاية ما يحوله الحق فى الإفادة من الإعفاء الوارد فى المادة ٦٣ من قانون العقوبات.

- أورد الشارع المادة ٦٣ من قانون العقوبات ليجعل فى حكمها حصانة للموظفين العموميين حتى لا ينحرجوا فى أداء واجباتهم أو يرددوا فى مباشرتهم هذه الواجبات خشية الوقوع فى المسؤولية الجنائية وقد جعل الشارع أساساً لمنع تلك المسؤولية أن يكون الموظف فيما قام به حسن النية ومن إنه قام أيضاً بما ينبغى من وسائل الثبوت والنحرى وأنه كان يعتقد مشروعية الفعل الذى قام به وأن إعتقاده كان مبنياً على أسباب معقولة ومن ثم فإذا كان المتهم يعمل فى ظروف تجعله يعتقد أنه وهو يقوم بخدمة الملك السابق فى الوظيفة المخصصة له إنما كان يباشر عملاً له صيغته الرسمية وإرتكب فعلاً ينهى عنه القانون تنفيذاً لأمر صادر إليه من رئيسه الذى تجب عليه طاعته فإنه لا يكون مسئولاً على أى الأحوال.

الطعن رقم ١١٣٧ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٦٥ بتاريخ ١٩٥٧/١/٢٨

متى كانت المحكمة قد أثبتت فى حكمها من الوقائع ما يدل على أن المتهم كان فى حالة دفاع شرعى ولكنها إستخلصت ما يخالف هذه الحقيقة، فإنه عندئذ يكون محكمة النقض أن تصحح هذا الإستخلاص بما يقضى به المنطق والقانون.

الطعن رقم ١٣٤٥ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ١٩ بتاريخ ١٩٥٧/١/٧

متى كان الحكم قد أثبت أن المتهم عند ضبطه كان مصاباً ثم فُضى بإدائه دون أن يرد على ما دفع به من أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه، وهو من الدفوع الجوهرية، فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه.

الطعن رقم ١٤١٢ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٧٦ بتاريخ ١٩٥٧/١/٢٨

إن المادة ٦٣ من قانون العقوبات فى فقرتها الأولى لا تنطبق إلا إذا ثبت صدور أمر من رئيس وجبت طاعته ولا يعنى إعتقاد الموظف بصدور الأمر عن حقيقة صدوره فعلاً والتثبت من صدور الأمر لا غنى عنه لتوافر حسن النية.

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٢٥٤ بتاريخ ١٩٥٧/٣/١٢

متى كان كل من المتهمين معتدلاً لأنه حين أوقع فعل الضرب كان قاصداً الضرب فى ذاته لا ليؤد ضرباً موجهاً إلى قريبه فإن حالة الدفاع الشرعى تكون متفية وبالعاقب كل منهم على فعلته بلا تفريق بين من بدأ منهم بالعداوة ومن لم يبدأ.

الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٣٥٨ بتاريخ ١٩٥٧/٤/٢

- سكوت المتهم فى التحقيق عن إثارة حقه فى الدفاع الشرعى لا يمنعه من التمسك بهذا الحق أمام محكمة الموضوع.

- مجرد إنعدام التناسب بين إعتداء المجنى عليهما أو أحدهما لبساطته وبين ما وقع من المتهمين لجسامته لا ينتفى به حق الدفاع الشرعى كما هو معرف به فى القانون.

- لا يشترط لقيام حق الدفاع الشرعى أن يقع على المدافع إعتداء على النفس بالفعل بل يكفى أن يكون قد وقع فعل يُلشئ منه وقوع هذا الإعتداء والعبرة فى ذلك هى بتقدير المدافع فى الظروف التى كان فيها بشرط أن يكون تقديره مبنياً على أسباب مقبولة تسوغ هذا التقدير.

الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٣٦٢ بتاريخ ١٩٥٧/٤/٢

حضور المتهم إلى مكان المعركة حاملاً سلاحاً لا يستلزم حتماً القول بأنه هو الذى بدأ بإطلاق النار. وأنه كان متوياً الإعتداء لا الدفاع.

الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٦٦١ بتاريخ ١٩٥٧/٦/١١

تقدير القوة اللازمة لرد الإعتداء وما إذا كانت هذه القوة تدخل فى حدود الدفاع الشرعى أو تتجاوزه هو من شأن محكمة الموضوع، إلا أنها متى كانت قد أثبتت فى حكمها ما ينفى التجاوز، ولكنها مع ذلك إستخلصت نتيجة تخالف هذه الحقيقة. فعندئذ يكون غمكة النقض لها من حق الرقابة على صحة تطبيق القانون، وتصحيح هذا الإستخلاص بما يتفق مع تلك الحقيقة، وما يقضى به المنطق والقانون.

الطعن رقم ٨٩١ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٩ صفحة رقم ٢٠٢ بتاريخ ١٩٥٨/٢/٢٥

متى كان الحكم قد أنكر على المتهم فى بعض أسبابه حق الدفاع الشرعى الذى يبيح القتل فى قوله إن السارقين كانوا فى طريقهم إلى المهرب من المنزل، إذا به فى موضع آخر من هذه الأسباب يقول إن المتهم كان فى حل من اللدود عن ماله إذا كانت جريمة السرقة فى دور التنفيذ والسارق لم يغادر مكانها ومقتضى هذا القول الأخير وموضعه فى القانون أنه كان يحق للمتهم أن يذهب فى إستعمال حق الدفاع الشرعى إلى أبعد حدوده عملاً بنص المادة ٣/٢٥٠ من قانون العقوبات، فإنه يكون قد جاء مضطرب الأسباب مما يعيبه ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٩٠٠ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٨٨٧ بتاريخ ١٩٥٧/١١/١١

متى كان الحكم قد دان المتهم وأسس ذلك على عدم توافر حالة الدفاع الشرعى لديه مكفياً بالقول إن دفاع المتهم لا يتفق مع إنكاره الإعتداء على الجنى عليه، دون أن يتصدى لمناقشة ما ذكره محامى المتهم فى هذا الصدد، فإنه يكون مشوباً بالقصور فى البيان، ذلك أنه لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى الإعتراف بالجريمة حسبما إستقر عليه قضاء هذه المحكمة.

الطعن رقم ١٢٥٣ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٩ صفحة رقم ٢٦٢ بتاريخ ١٩٥٨/٣/١٠

لا إرتباط بين تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات الخاصة بالظروف المخففة وبين المادة ٢٥١ الخاصة بالمعذر القانونى المتعلق بتجاوز حدود الدفاع الشرعى، وكل ما تقتضيه المادة ٢٥١ هو ألا تبلغ العقوبة المولعة الحد الأقصى المقرر لعقوبة الجريمة التى وقعت وفى حدود هذا القيد يكون للمحكمة أن توفع العقوبة التى تراها مناسبة نازلة بها حتى الحد المقرر بالمادة ١٧ عقوبات إلا إذا وجدت أن ذلك لا يسعها نظراً لما إستبانته من أن التجاوز كان فى ظروف تقتضى النزول بالعقوبة إلى ما دون هذا الحد فعندئذ فقط

يكون عليها أن تعدده معدوراً طبقاً للمادة ٢٥١ المذكورة وتوقع عليه عقوبة الحبس لمدة يجوز أن تكون أربعاً وعشرين ساعة.

الطعن رقم ١٥٣٢ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٩ صفحة رقم ٢٨٩ بتاريخ ١٧/٣/١٩٥٨

إن إلقاء الجنى عليه بعض التواب نحو المعتدين على والده لا يعد إعتداء يبرر الدفاع.

الطعن رقم ٥ لسنة ٢٨ مكتب فنى ٩ صفحة رقم ٣٢٧ بتاريخ ٢٤/٣/١٩٥٨

إن تقدير الوقائع المؤدية لقيام حالتى الدفاع الشرعى والضرورة أو عدم قيامهما من الأمور الموضوعية التى تسقط محكمة الموضوع بالفصل فيهما، ولا يشترط فى القانون أن يتحدث الحكم عن كل ركن من أركان حالة الضرورة وحالة الدفاع الشرعى فى عبارة مستقلة، بل يكفى أن يكون ذلك مستفاداً من الظروف والملاسات طبقاً للواقعة.

الطعن رقم ٥١ لسنة ٢٨ مكتب فنى ٩ صفحة رقم ٣٩٨ بتاريخ ٨/٤/١٩٥٨

- لا يلزم فى الفعل المتخوف منه والذي يسوغ حالة الدفاع الشرعى بصفة عامة أن يكون خطراً حقيقياً فى ذاته بل يكفى أن يبدو كذلك فى إعتقاد المدافع وتصوره بشرط أن يكون هذا الإعتقاد مبنياً على أسباب معقولة.

- إن تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر إعتبارى المناط فيه الحالة النفسية التى تخالط ذات الشخص الذى يفاجأ بفعل الإعتداء فيجعله فى ظروف حرجة دقيقة تتطلب منه معالجة موقفه على الفور والخروج من مأزقه مما لا يصح محاسبته على مقتضى التفكير المهادى المتزن المطمئن الذى كان يتعذر عليه وقتل وهو محفوف بهذه الظروف والملاسات.

الطعن رقم ٦٤ لسنة ٢٨ مكتب فنى ٩ صفحة رقم ٤٢٣ بتاريخ ٢٨/٤/١٩٥٨

مضى كان ما أبداه الدفاع عن التهم بمجلسة المحاكمة يتضمن معنى الإشارة إلى قيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس، وإن كان - لمصلحة قدرها - لم ير إبداء الدفع بعبارة المألوفة، وكانت أسباب الحكم فوق ذلك ترشح لقيام هذه الحالة، ولكن الحكم لم يناقش هذا الدفاع على وجه سليم ليثبت قيام حالة الدفاع الشرعى أو ينفيها، فإنه يكون قاصراً معيناً تقضه.

الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٢٨ مكتب فنى ٩ صفحة رقم ٣٠٥ بتاريخ ١٧/٣/١٩٥٨

إذا كان ما أورده الحكم يفيد أن الجنى عليه توجه على رأس فريق من أنصاره إلى مكان الجدار الذى كان التهم يجرى إقامته وتعرضوا له وهدموا جزءاً منه وإعتدى الجنى عليه وزميله على التهم إعتداء وصفه

الحكم بالقسوة وأثبت الكشف الطبي أنه في مقتل وخطير، لقد كان لازماً على المحكمة أن تبحث حالة الدفاع الشرعى فتثبت قيامها أو تنفيها ما دامت الوقائع كما أوردها الحكم ترشيح لها ولو لم يدفع المتهم بقيامها، فإذا لم تفعل كان حكمها مشوباً بالقصور.

الطعن رقم ٥١٠ لسنة ٢٨ مكتب فنى ٩ صفحة رقم ٦٢٤ بتاريخ ١٩٥٨/٦/٩

إن الجنون أو العاهة فى العقل اللذان أشارت إليهما المادة ٦٢ من قانون العقوبات ورتبت عليهما الإعفاء من المسؤولية، هما اللذان يجعلان الجانى وقت إرتكاب الجريمة فاقداً للشعور أو الإختيار فيما يعمل، وتقدير ذلك أمر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضى الموضوع دون معقب عليه.

الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٢٨ مكتب فنى ٩ صفحة رقم ٧٩٢ بتاريخ ١٩٥٨/١٠/١٤

- إذا كان الثابت من الحكم أن المتهم كانت لديه نية الإنتقام من المجنى عليه وأنه بادر المجنى عليه وطلعه بالسكين بمجرد أن وقع نظره عليه دون أن يكون قد صلب منه أو من غيره أى فعل مستوجب للدفاع فأمسك به المجنى عليه وبالسكين ولم يدعه حتى سقطا على الأرض سوياً وحضر الشهود وإنزعوا السكين منهما، فإن هذا الذى أثبتته الحكم ينفى حالة الدفاع الشرعى كما هى معرفة به فى القانون.

- يجب لمطالبة المحكمة بالرد فى حكمها على قيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون تمسك المتهم بقيام هذه الحالة جدياً وصريحاً أو أن تكون الواقعة كما أثبتتها الحكم ترشح لقيامها.

- إن تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بلا معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التى ربت عليها.

الطعن رقم ١٢٢٨ لسنة ٢٨ مكتب فنى ٩ صفحة رقم ١٠٠١ بتاريخ ١٩٥٨/١٢/١

لم يشرع الدفاع الشرعى للقصاص والإنتقام وإنما شرع لمنع المعتدى من إيقاع فعل التعدى، فإذا كانت الواقعة كما إستخلصها الحكم هى أنه على إثر النزاع الذى قام بين المتهمين بسبب نزول الأغنام فى الزراعة تجمع أهل الفريقين وإنوى كل فريق الإعتداء على الفريق الآخر فأنفذ كل من الفريقين مقصده بضرب الفريق الآخر، فإن كلاً من أهل الفريقين يكون فى هذه الحالة معتدياً إذ أن كلا من أنصار الفريقين وقت أن أنزل الضرب بالفريق الآخر كان قاصداً الضرب لذاته لا ليرد به ضرباً موجهاً إليه - بلا تفريق بين من بدأ بالعُدوان ومن لم يبدأ إذ أن حق الدفاع الشرعى فى هذه الحالة يكون منتظاً

الطعن رقم ١٢٥٣ لسنة ٢٨ مكتب فنى ٩ صفحة رقم ١٠٩٥ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٥٨

يشترط فى حق الدفاع الشرعى عن النفس أن يكون إستعماله موجهاً إلى مصدر الخطر لمنع وقوعه، فإذا كان الطاعن لا يدعى أن عدواناً حالاً بادره به المجنى عليه، أو كان وشيك الوقوع عليه منه حتى يباح له رده عنه، فإن حق الدفاع الشرعى لا يكون له وجود.

الطعن رقم ١٣٣٢ لسنة ٢٨ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٩١ بتاريخ ٢٧/١/١٩٥٩

إباحة عمل الطبيب أو الصيدلى مشروطة بأن يكون ما يجريه مطابقاً للأصول العلمية المقررة، فإذا فرط أحدهما فى إتباع هذه الأصول أو خالفها حقت عليه المسئولية الجنائية بحسب تعمد الفعل ونتيجته أو تقصيره وعدم تحرزه فى أداء عمله.

الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٢٨ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٨٣ بتاريخ ٢٦/١/١٩٥٩

ليس لحق الدفاع الشرعى وجود متى كان من الممكن الركون فى الوقت المناسب إلى الإحتماء برجال السلطة، فإذا كان التصوير الذى أخذ به الحكم المطعون فيه وأسس عليه قضاءه ينشئ فى ظاهره بأنه كان فى مقدور المتهم - وقد عاد إلى قريته ليحمل سلاحه ويطارده به الشيخ - أن يحتشى برجال السلطة العامة لدفع العدوان الذى توهمه، فكان يتعين على المحكمة أن تستجلى هذا الأمر وتستظهره بأدلة سائغة للوقوف على ما إذا كانت القوة التى إستخدامها المتهم فى دفع العدوان هى الوسيلة الوحيدة لبلوغ تلك الغاية، أو أنه كان فى وسعه أن يتجنب إستخدامها باستعمال وسائل أخرى كالإلتجاء إلى رجال السلطة للإحتماء بهم، أما ولم يعرض الحكم لهذا البيان، فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه و يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٩٩٠ لسنة ٢٨ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ١٩٨ بتاريخ ١٦/٢/١٩٥٩

لا يوجب القانون بصفة مطلقة لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون الإعتداء حقيقياً بل قد ينشأ ولو لم يسفر التعدى عن أية إصابات متى تم بصورة يخشى منها الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة.

الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٣٠٤ بتاريخ ١٦/٣/١٩٥٩

توقيع الحجز على زراعة قمح المتهم يفرض عليه واجب إحترام هذا الحجز والمحافظة على المحجوز وعدم التصرف فيه على أى وجه، وهو فى أدائه لهذا الواجب إنما يستعمل حقاً مقررراً له بمقتضى القانون فإن إنتطوى هذا الإستعمال على إرتكاب فعل يجرمه القانون إرتفعت عنه صفة التجريم عملاً بالمادة ٦٠ من قانون العقوبات، هذا إلا إذا ثبت سوء نية - كما إذا كان الحجز الموقع على القمح قد إصطنع إصطناعاً - فإنه فى هذه الحالة لا يتمتع بالإباحة المقررة فى القانون - فإذا كان مفاد ما أورده الحكم أن القمح

المحجوز عليه والذي ورد فيه ناظر زراعة المتهم إلى بنك التسليف هو بقية القمح الناتج من التقاوى المنتقاة التي حصل عليها المتهم وأن ثمة عنراً قهرياً حال دون وفاته بالتزامه، هو توقيع حجز إدارى على محصول هذه التقاوى المنتقاة، فإن هذا الذى أورده الحكم سديد فى القانون.

الطعن رقم ١١٥٢ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ١٧ بتاريخ ١٩٦٠/١/٥

يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد وقع فعل إجبارى يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى، سواء وقع الإعتداء بالفعل، أو بدر من المجنى عليه بادرة إعتداء تجعل المتهم يعتقد - لأسباب معقولة - وجود خطر حال على نفسه أو ماله، أو على نفس غيره أو ماله فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم قد بادر إلى إطلاق النار على المجنى عليه إذ رآه يمر أمام حقله ليلاً ولم يصل صوته إلى سمعه عندما ناداه مستفسراً عن شخصيته، وكان المجنى عليه وقت إصابته فى حقله هو وبعبداً عن زراعة المتهم، ودون أن يكون قد صدر من المجنى عليه أو من غيره أى فعل مستوجب للدفاع فلا يسوغ القول بأن المتهم كان وقتئذ فى حالة دفاع شرعى عن نفسه أو ماله.

الطعن رقم ١٢٦١ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٩٠٤ بتاريخ ١٩٦٠/١٢/١٣

الأصل أن أى مساس بجسم المجنى عليه يجرمه قانون العقوبات وقانون مزاوله مهنة الطب، وإنما يبيح القانون فعل الطبيب بسبب حصوله على إجازة علمية طبقاً للقواعد والأوضاع التى نظمها القوانين واللوائح - وهذه الإجازة هى أساس الترخيص الذى تتطلب القوانين الخاصة بالمهن الحصول عليه قبل مزاولتها فعلاً وينبى على القول بأن أساس عدم مسئولية الطبيب هو استعمال الحق المقرر بمقتضى القانون - أن من لا يملك حق مزاوله مهنة الطب يسأل عما يحدثه الغير من الجروح وما إليها باعتباره معتدياً - أى على أساس العمد، ولا يعفى من العقاب إلا عند قيام حالة الضرورة بشروطها القانونية ومن ثم يكون سديداً فى القانون ما قرره الحكم من أنه لا تغنى شهادة الصيدلة أو ثبوت دراية الصيدلي بعملية الحقن عن الترخيص بمزاوله مهنة الطب وهو ما يلزم عنه مساءلته عن جريمة إحداثه بالمجنى عليه جرحاً عمدياً مادام أنه كان فى مقدوره أن يمتنع عن حقن المجنى عليه مما تنفى به حالة الضرورة.

الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٥٠٠ بتاريخ ١٩٦١/٤/٢٤

لم يشرع حق الدفاع الشرعى لمعاقبة معتد على إعتدائه، وإنما شرع لرد العدوان أو أن يكون المتهم قد اعتقد على الأقل وجود خطر حال على نفسه أو ماله أو على نفس غيره أو ماله. ولا قيام لهذا الحق مقابل دفع إعتداء مشروع، كمن يستعمل حقاً مقررأ بمقتضى القانون فى الحدود التى رسمها، ومن ذلك الحق المخول لأفراد الناس لمباشرة القبض على المتهم شوهد مثلها بجنابة أو جنحة، مما يجوز فيها الحبس الاحتياطى

- كما يجرى بذلك نص المادة ٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية - لتسليمه إلى أقرب رجال السلطة العامة.

الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٩٠٥ بتاريخ ١١/١٣/١٩٦١
الأصل أن العبرة فى تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى ومقتضياته هى بما يراه المدافع فى الظروف المحيطة به بشرط أن يكون تقديره مبنياً على أسباب مقبولة تبرره، فإذا كان الثابت أن المتهم قد تمكن من إنتزاع المطواة من يد المجنى عليه فصار أعزل من السلاح لا يستطيع به إعتداء، فإن ما وقع منه بعد إنتزاعه السلاح من مولاة طعن المجنى عليه إنما هو إعتداء معاقب عليه ولا يصح فى القانون إعتبراره دفاعاً شرعياً.

الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ٧٩ بتاريخ ١/٢٣/١٩٦٢
منى كانت واقعة الدعوى لا تتوارى بها حالة الدفاع الشرعى ولا ترشح لقيامها، فإنه لا يقبل من المتهم أن يثير هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٨٢٩ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٩٩٦ بتاريخ ١٢/٢٥/١٩٦١
إذا كان الحكم لم يوازن بين الاعتداء الذى وقع على التهمة - والذى خول لها حق الدفاع الشرعى وبين ما أنهى فى سبيل هذا الدفاع، فإنه إذا دأبنا بتهمة إحداث العاهة المستديمة واعتبرها متجاوزة حدود حق الدفاع الشرعى دون أن يقوم بهذه الموازنة على ضوء ما تكشف له من ظروف الدعوى وملابساتها والتقارير الطبية، فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ١٣٢ بتاريخ ٢/١٢/١٩٦٢
من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى بحكمة الموضوع الفصل فيها بلا معقب عليها، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم سليماً يؤدي إلى ما إنتهى إليه. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتمد فى نفي حالة الدفاع الشرعى التى تمسك بها المتهمان فى دفاعهما على ما قرره من أنهما حضرا إلى مكان الحادث مسلحين واستدل بذلك على أن كلا منهما ذهب مهاجماً وليس مدافعاً، فإن الحكم يكون مشوباً بفساد الاستدلال أن مجرد حضور المتهم إلى مكان الحادث حاملاً سلاحاً لا يستلزم حتماً القول بأنه كان متنبئاً الاعتداء لا الدفاع.

الطعن رقم ١٦٨٧ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ٢٥٢ بتاريخ ١٩/٣/١٩٦٢

إذا كان مفاد ما أورده الحكم أن كلاً من الجنى عليه والمتهم كانا بقصدان الإعتداء وإيقاع الضرب من كل منهما بالآخر، فإن ذلك مما تنفى به حالة الدفاع عن الشرعى عن النفس والمال، بغض النظر عن البادئ منهما بالإعتداء.

الطعن رقم ٦٦ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ١٢٧ بتاريخ ١٢/٢/١٩٦٢

لا يشترط فى التمسك بحالة الدفاع الشرعى عن النفس إيراد بصريح لفظه. فإذا كان المدافع عن المتهم قد تمسك بأن هذا الأخير لم يكن معتدياً وأنه على فرض صحة ما أسند إليه فهو إنما كان يرد إعتداء وقع عليه من الجنى عليه، فإن مفاد ذلك تمسكه بقيام تلك الحادثة.

الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ٧٠٠ بتاريخ ٥/١١/١٩٦٢

- حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على إعتدائه، وإنما شرع لرد العدوان. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد ثبت بالأدلة الساتفة التى أوردها أن المتهم الثانى فى الدعوى كان قد إنتهى من إعتدائه على الطاعن، وأن الحاضرين كانوا قد أمسكوا به وحاولوا ون مواصلته الإعتداء على الطاعن فإن ما يقع من إعتداء من هذا الأخير على المتهم سالف الذكر بعد أن كف عن الإعتداء، هو إعتداء معاقب عليه، ولا يصح فى القانون إعتباره دفاعاً شرعياً.

- النعى على الحكم المطعون فيه بأنه مخالف للقانون إذ لم يلتزم بما إرتأته غرفة الإتهام - حين أحالت الدعوى إلى محكمة الجنح - من قيام عنر تجاوز حق الدفاع الشرعى لديه، مردود بأنه فضلاً عن أن قرار الغرفة فى هذا الشأن لا يلزم محكمة الموضوع، فإنه لا مصلحة للطاعن فيما يثيره فى هذا الخصوص طالما أن العقوبة التى أنزلها الحكم عليه - وهى الحبس - تدخل فى نطاق ما نصت عليه المادة ٢٥١ عقوبات فى صدد العقوبة المقررة لجناية العاعة المستدجة عند إلزائها بعنر تجاوز حق الدفاع الشرعى.

الطعن رقم ٢١٣٤ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ٢٦ بتاريخ ١٤/١/١٩٦٣

متى كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن قام على أن الجنى عليه بدأه بالإعتداء فضربه أولاً " بشرشرة " فأصابه تحت إبطه، فأمسك الطاعن بنصل " الشرشرة " ليمنع تكرار الإعتداء عليه فإنثنى النصل وأصاب الجنى عليه أثناء التجاذب، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه ردد هذا الدفاع ورد عليه بما مؤداه أن تقرير الطبيب الشرعى جاء مؤيداً لرواية الجنى عليه، ولما كان دفاع الطاعن قد إنطوى على قيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس، وكان الحكم المطعون فيه وإن نفى إمكان حدوث إصابة الجنى عليه من يده إلا أنه لم ينف إمكان حدوثها من يد الطاعن أثناء تجاذب " الشرشرة ". ولم يناقش

ما حصله من إصابة الطاعن تحت إبطه ولم يشر إلى سبب هذه الإصابة وصلتها بالإعتداء الذي ثبت وقوعه منه، كما أنه لم يناقش دفاع الطاعن على وجه يبين منه قيام حالة الدفاع الشرعى أو نفيها، وكان ما ورد به من تأكيد وقوع اعتداء من الطاعن غير كاف بذاته لنفى نشوء حق الدفاع الشرعى عن النفس - لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور فى تحصيل دفاع الطاعن وعدم رده عليه رداً كافياً مما يعييه ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٥٣٧ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ٥٠٦ بتاريخ ١٩٦٣/٦/١١

من المقرر أن إباحة عمل الطبيب مشروط بأن يكون ما يجريه مطابقاً للأصول العلمية المقررة، فإذا فرط فى اتباع هذه الأصول أو خالفها حقت عليه المسؤولية الجنائية بحسب تعمدته ونتيجته أو تقصيره وعدم تحمزه فى أداء عمله. ولما كان ما أثبتته الحكم من عناصر الخطأ التى وقعت من الطاعن أثناء إجرائه العملية الجراحية للمجنى عليها، تكفى لحمل المسؤولية جنائياً ومدنياً، فإن ما ينهيه الطاعن على الحكم من مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه يكون غير سديد.

الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ٣٢٢ بتاريخ ١٩٦٣/٤/٩

من المقرر أن حق الدفاع الشرعى عن المال ينشأ كلما وجد اعتداء أو خطر اعتداء بفعل يعتبر جريمة من الجرائم التى أوردتها الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات، ومنها جرائم منع الحياة بالقوة وكانت القوة اللازمة لدفع هذا الخطر، وتقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر اعتبارى يجب أن يتجه وجهة شخصية تراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التى أحاطت بالمدافع وقت رد العدوان، مما لا تصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ البعيد عن تلك الملاحظات، كما أن إمكان الرجوع إلى السلطة العامة للإستعانة بها فى المحافظة على الحق لا يصلح على إطلاقه سبباً لنفى قيام حق الدفاع الشرعى بل أن الأمر فى هذه الحالة يتطلب أن يكون هناك من ظروف الزمن وغيره ما يسمح بالرجوع إلى هذه السلطة قبل وقوع الإعتداء بالفعل.

الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ٥٤٨ بتاريخ ١٩٦٣/٦/١٧

تقدير الوقائع المؤدية لقيام حالة الدفاع الشرعى أو نفيها من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها. ولما كان ما أثبتته الحكم من تلك الوقائع مؤدياً إلى النتيجة التى إستخلصها من أن الطاعنين لم يكونا فى حالة دفاع شرعى عن النفس وأنهما كانا البادئين بالعدوان فإن ما ينهيه الطاعنان على الحكم بالقصور فى التسبب لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ٥٥٩ بتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٤

تقدير القوة اللازمة لرد الإعتداء، وما إذا كان ذلك يدخل فى حدود حق الدفاع الشرعى أو يعتداه هو من شأن محكمة الموضوع، إلا أنها متى كانت قد أثبتت فى حكمها من الوقائع ما يدل على أن الطاعن كان فى حالة دفاع شرعى، وهو ما إنتهت إليه فى تكييفها لمركزه من الناحية القانونية ولكنها إستخلصت ما يخالف هذه الحقيقة فى تقدير القوة اللازمة لرد الإعتداء بإيجابها على الطاعن البدء بإطلاق النار للإرهاب دون سند من القانون - فإنه يكون محكمة النقض أن تطبق القانون تطبيقاً صحيحاً وتصحح هذا الإستخلاص الحاطىء، بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعن.

الطعن رقم ٨٣٧ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٦٨٩ بتاريخ ١٩٦٤/٣/١٦

لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون حصل بالفعل إعتداء على النفس أو المال، بل يكفى أن يكون قد صدر من المجنى عليه فعل يخشى منه المنهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى. ولا يلزم فى الفعل المتخوف منه أن يكون خطراً حقيقياً فى ذاته، بل يكفى أن يبدو كذلك فى إعتقاد المتهم وتصوره بشرط أن يكون هذا الإعتقاد أو التصور مبنياً على أسباب مقبولة، وتقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر إعتبارى المناط فيه الحالة النفسية التى تحالط ذات الشخص الذى يفاجأ بفعل الإعتداء ليجعله فى ظروف حرجة دقيقة تتطلب منه معالجة موقفه على الفور والخروج من مأزقه مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ التزن المطمئن الذى كان يتعلمر عليه وقتئذ وهو محفوف بهذه الظروف والملاسات.

الطعن رقم ٩٨٧ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ٨٩٤ بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٩

تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنتغازها متعلق بموضوع الدعوى، محكمة الموضوع الفصل فيها بلا معقب طالما كان إستدلال الحكم سليماً يؤدى إلى ما إنتهى إليه.

الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٦١٥ بتاريخ ١٩٦٤/١٠/٢٦

التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى - يجب حتى تلتزم المحكمة بالرد عليه - أن يكون جدياً وصريحاً أو أن تكون الواقعة كما أثبتتها الحكم ترشح لقيام هذه الحالة. فإذا كان قد ورد على لسان الدفاع أن المجنى عليه هو الذى بدأ بالعدوان مع إنكار الطاعنين وقوع الإعتداء منهما فإن ذلك لا يفيد التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى ولا يعتبر دفْعاً جدياً تلتزم المحكمة بالرد عليه.

الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٦٢٤ بتاريخ ١٩٦٤/١٠/٢٦

إستقر قضاء محكمة النقض على أنه لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى الاعتراف بالجريمة.

الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٦٦٨ بتاريخ ١٦/١١/١٩٦٤

- أباح القانون فى المادة ٢٤٨ من قانون العقوبات مقاومة رجل الضبط القضائى إذا ما تجاوز القانون حتى مع توافر حسن النية - إذا خيف نسب مقبول أن ينشأ عن فعله جروح بالغة. ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الضابط وقد أجرى تفتيش المطعون ضدها الثانية بالإمساك بيدها اليسرى وجذبها عنوة من صدرها إذ كانت تخفى فيه المخدر محدثاً بجسمها العديد من الإصابات يكون قد تجاوز حدود وظيفته مما يجعل المطعون ضدها الثانية فى حالة تبيح لها مقاومته إستعمالاً لحق الدفاع الشرعى عن النفس وإنتهى من ذلك إلى القضاء ببراءتها من تهمة التعدى على الضابط. فإن النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس متعيناً للرفض.

- من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنفاؤها ومدى تناسب القوة اللازمة لرد الإعتداء هى من الأمور المتعلقة بموضوع الدعوى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها بلا معقب طالما كان إستدلال الحكم سليماً ويؤدى إلى النتيجة التى خلص إليها.

الطعن رقم ١٦٠٩ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٦٨٤ بتاريخ ١٦/١١/١٩٦٤

من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنفاؤها متعلق بموضوع الدعوى، لمحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب عليها، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون إستدلال الحكم إستدلالاً سليماً يؤدى منطقياً إلى ما إنتهى إليه. فإذا كان الحكم قد إعتد فى نفي قيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس التى تمسك الطاعن بها فى دفاعه على مجرد إشراكه فى شجار قام بينه وبين آخر، وهو إستدلال فاسد، ذلك أن الشجار ليس من شأنه فى ذاته أن يجعل كل من إشترك فيه مستوجباً للعقاب بلا قيد ولا شرط، إذ قد يكون التشاجر بين فريقين أصله إعتداء وقع من فريق وأن الفريق الآخر المعتدى عليه إنما كان يرد الإعتداء وفى هذه الحالة يحول القانون للمعتدى عليه دفع الإعتداء الواقع عليه. وكان ما وقع فيه الحكم المطعون فيه من فساد فى الإستدلال على نفي قيام حالة الدفاع الشرعى قد حال دون تحقيق محكمة الموضوع لما دفع به الطاعن من قيام تلك الحالة الأمر الذى جعل الحكم مشوباً أيضاً بالقصور مما يتعين معه نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٥٢٣ بتاريخ ٣١/٥/١٩٦٥

تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنفاؤها يتعلق بموضوع الدعوى. ومحكمة الموضوع وحدها الفصل فيها بلا معقب متى كان إستدلال الحكم سليماً ويؤدى إلى ما إنتهى إليه. ولما كان الحكم قد عرض لدفاع الطاعنين وأطرح فى منطق مائع دعواهما أنهما كانا فى حالة دفاع شرعى وخلص

إلى أن الطاعن الأول هو الذى بدأ بالعدوان - ومن ثم فلا يقبل من الطاعنين معاودة الجدل فيما خلصت إليه المحكمة فى هذا الشأن.

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٤٦٣ بتاريخ ١٧/٥/١٩٦٥

حالة الدفاع الشرعى عن المال تنشأ كلما وجد إعتداء أو خطر إعتداء بفعل يعتبر جريمة من الجرائم التى أوردتها الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات ومنها جرائم الإلتلاف. ولا يوجب القانون بصفة مطلقة قيام تلك الحالة أن يكون الإعتداء حقيقياً بل قد ينشأ ولو لم يسفر التعدى عن أى أثر على الشخص أو المال طالما كان لهذا التخوف أسباباً معقولة - وتقدير ظروف الدفاع ومقتضياته أمر إعتبارى يجب أن ينتج وجهه شخصية تراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التى أحاطت بالمدافع وقت رد العدوان مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ البعيد عن تلك الملابسات - فإذا قال الحكم فيما إستخلصه من ظروف الواقعة أن المتهم " الطاعن " ظن - دون ميرر - أن اغنى عليه حين نزل ليفك الشباك المتشابكة بشباكه - إنما نزل ليمزق شباكه - هذا القول المقتضب من الحكم على إطلاقه ودون سوقه الأسانيد السانعة لا يصلح سبباً لنفى ما أثاره الدفاع عن المتهم بالجلسة من أنه كان يدافع عن غزله - شباك صيده - وما رده الحكم فى إستخلاصه للصورة التى إرسمت فى ذهن المحكمة لواقعة الدعوى من أنه قد إستبان للمحكمة من إستقراء الأوراق وما دار بالجلسة أن اغنى عليه نزل من قارب صيده إلى شاطئ النيل وحاول فك شباكه التى إختلطت بشباك المتهم بفعل تيار المياه فظن المتهم أن اغنى عليه نزل ليمزق شباكه فأسرع إليه وضربه بقطعة من الخشب على رأسه، هذا الإستخلاص - الذى إنتهى إليه الحكم وأثبتته فى مدوناته بحسب البادى من نص عبارات الحكم يشير إلى أنه قد إستكمل لحالة الدفاع الشرعى عن المال عناصره، وكون الحكم المطعون فيه قد ذكر فى سياق ذلك عبارة - بدون ميرر - فإن تلك العبارة لا تصلح رداً كافياً وسائفاً لنفى قيام حالة الدفاع الشرعى عن المال، وكان يتعين على المحكمة أن تستجلى هذا الأمر وتستظهره بأدلة سائفة يتسنى معها محكمة النقض مراقبة صحة تطبيق محكمة الموضوع للقانون على واقعة الدعوى. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان ويتعين نقضه.

الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٨٠٦ بتاريخ ١٤/٦/١٩٦٦

لا يقبل الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى لأول مرة أمام محكمة النقض ما دامت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة ولا تشرح لقيامها.

الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١٢١٤ بتاريخ ٥/١٢/١٩٦٦

- حق الدفاع الشرعى عن النفس شرع لرد أى إعتداء على نفس المدافع أو على نفس غيره.

- الأصل أنه لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد حصل بالفعل إعتداء على النفس أو المال بل يكفي أن يكون قد صدر من المجنى عليه فعل يخشى منه التهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى، ولا يلزم فى الفعل المتخوف منه أن يكون خطراً حقيقياً فى ذاته بل يكفي أن يبدو كذلك فى إعتقاد التهم وتصوره بشرط أن يكون هذا الإعتقاد أو التصور مبنياً على أسباب مقبولة، وتقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر إعتبارى يجب أن يتجه وجهة شخصية تراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التى أحاطت بالدافع وقت رد العدوان مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ البعيد عن تلك الملابسات.

الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٦٠٥ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٨

الدفاع الشرعى هو استعمال القوة اللازمة لرد الإعتداء، وتقدير تناسب بين تلك القوة وبين الإعتداء الذى يهدد المدافع أمر موضوعى تفصل فيه محكمة الموضوع بغير معقب متى بنت قضاءها على ذلك على أسباب سائفة.

الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٠٣٤ بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٣٠

تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى، حكمته الموضوع الفصل فيه بلا معقب ما دام استدلالها سليماً يؤدى إلى ما إنتهى إليه.

الطعن رقم ١٩٢٧ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٢٥٤ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٠

- مؤدى نص المادة الأولى من القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ فى شأن مزاوله مهنة الطب أنه لا يملك مزاوله هذه المهنة ومباشرة الأفعال التى تدخل فى عداد ما ورد بها، بأية صفة كانت إلا من كان طبيباً مقيداً اسمه بسجل الأطباء بوزارة الصحة ومجدول نقابة الأطباء البشريين، وذلك مع مراعاة الأحكام المنظمة لمهنة التوليد.

- الأصل أن أى مساس بجسم المجنى عليه يجرمه قانون العقوبات وقانون مزاوله مهنة الطب. وإنما يسمح القانون لفعل الطبيب بسبب حصوله على إجازة علمية طبقاً للقواعد والأوضاع التى نظمها القوانين واللوائح، وهذه الإجازة هى أساس الترخيص الذى تتطلب القوانين الخاصة بالمهنة الحصول عليه قبل مزاولتها فعلاً.

الطعن رقم ١٩٧٢ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٨٦ بتاريخ ١٩٦٨/١/٢٢

- متى كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم أن إصابات التهم كانت لاحقة للإعتداء الذى وقع منه على المجنى عليه وأنه لم يكن يقصد رد إعتداء وقع عليه أو توهم وقوعه من المجنى عليه بل إنه كان البادئ بالإعتداء

فإن ما إنتهت إليه المحكمة من نفى حالة الدفاع الشرعى عن النفس يكون مطابقاً للقانون ولا يكون هناك محل للبحث فيما كان المتهم قد تجاوز حدود هذا الحق، إذ لا يصح القول بتجاوز الحق إلا مع قيامه.

- حق الدفاع الشرعى عن المال وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات لا يبيح إستعمال القوة إلا كرد فعل يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى الأبواب الثانية والثامن والثالث عشر والرابع عشر من الكتاب الثالث من هذا القانون وفى المادة ٣٨٧ فقرة أولى والمادة ٣٩٨ فقرة أولى وثالثة. ولما كان النزاع على الرى ليس من بين هذه الأفعال فإنه لا جدوى مما يثيره الطاعن من أن الحكم لم يبين سنده القاطع فيما إنتهى إليه من أن لجميع الملاك الذين إشتروا من المالكة السابقة حق الإنضاع بالسقى من الماسورة المختلفة عنها والواقعة قبل أرضه.

الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ١٤٣ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٥

- الأصل أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى بحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون إستدلال الحكم سليماً لا عيب فيه.

- تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر إعتبارى الناشئ فيه الحالة النفسية التى تحالط ذات الشخص الذى يفاجأ بفعل الإعتداء فيجعله فى ظروف حرجة دقيقة تتطلب منه معالجة موقفة على الفور والخروج من مأزقه مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ المتزن المطمئن الذى كان يتعذر عليه وقتئذ وهو مخوف بهذه الظروف والملاسات.

الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٤٢٠ بتاريخ ١٩٦٨/٤/٩

متى كان البين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى كما وأن واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة ولا ترشح لقيامها فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً.

الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٣٥٠ بتاريخ ١٩٦٨/٣/٢٥

(١) مناط الإعفاء من العقاب لفقدان الجانى شعوره وإختياره فى عمله وقت ارتكاب الفعل هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعاً - على ما تقتضى به المادة ٦٢ من قانون العقوبات - جنون أو عاهة فى العقل دون غيرهما.

(٢) إذا كان المستفاد من دفاع المتهم أمام المحكمة هو أنه كان فى حالة من حالات الإثارة والإستفزاز تملكته فألجأته إلى فعلته دون أن يكون متملكاً إدراكه، فإن ما دفع به على هذه الصورة من إنتفاء مسئوليته لا يتحقق به الجنون أو العاهة فى العقل، وهما مناط الإعفاء من المسئولية، ولا يعد دلاعه هذا فى صحيح

القانون عذراً مغطياً من العقاب بل هو دفاع لا يعدو أن يكون مقروناً بتوافر عنصر قضائي مخفف يرجع مطلق الأمر في إعماله أو إطراره لتقدير محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض.

٣) إذا كان لا يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن المتهم قد طلب عرض هذا الأخير على الطبيب الشرعي أو وضعه تحت الملاحظة بمستشفى الأمراض العقلية، فليس له من بعد أن ينعي على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلب منها.

٤) قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحوس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه، وإستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى أمر موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية.

٥) إن الإستغزاز لا ينفي نية القتل، كما أنه لا تناقض بين قيام هذه النية لدى الجاني وبين كونه قد ارتكب الفعل تحت تأثير الغضب.

٦) متى كان الحكم المطعون فيه قد دلل على قيام قصد القتل في حق المتهم تدليلاً سائفاً واضحاً في الإثبات توافره لديه، فإن النعي عليه بالقصور في هذا الصدد يكون غير سديد.

٧) لا مصلحة للمتهم في التحدث عن إنتفاء ظرف سبق الإصرار، ما دام أن الحكم لم يقر قضاءه بالإدانة على أساس توافر هذا الظرف.

٨) سبب الحادث أو الباعث عليه ليس ركناً من أركان الجريمة، فالخلط لا يعيب الحكم، مادام أنه لم يكن عنصراً من العناصر التي إستند إليها في قضائه.

٩) لا يعيب الحكم المطعون فيه وقد بين واقعة الدعوى وأثبتها في حق المتهم على صورة تخالف دفاعه والتصوير الذي قام عليه، أن يستطرد إلى فرض آخر تمسك به الدفاع، وقوله قولاً مقبولاً في القانون إنه بفرض حصوله لا يؤثر في الواقعة التي إستخلصها وانتهى إليها.

١٠) تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو إنتفاءها معلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التي رتب عليها.

١١) حق الدفاع الشرعي لم يشرع لمعاقبة معتد على إعتدائه وإنما شرع لرد العدوان.

الطعن رقم ١١٧٠ لسنة ٣٨ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٧٦٥ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢٤

- أباحت المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات حق الدفاع الشرعي من المال لرد كل فعل يعبر جريمة من الجرائم الواردة في باب إنتهاك حرمة ملك الغير. ولما كان الطاعنان قد تمسكا أمام المحكمة بأنهما إنما لجأ إلى القوة لرد الجاني عليهما عن أرضهما حين دخلها عتوة لنزع إنتفاعها بها، وكان الحكم قد أشار إلى

تحقيق شيخ البلد في هذا الشأن وما أسفر عنه من حيازة الطاعين للأرض المتنازع عليها، كما سلم بمعاودة الجنى عليهما الدخول فيها عسراً حيث وقع الحادث، فإنه لا يكفي للرد على هذا الدفاع قول الحكم إن التحقيق الإداري لا يقطع بحيازة الطاعين للأرض حيازة فعلية وحقيقة إذ كان لزاماً على المحكمة أن تبحث فيما له الحيازة الفعلية على الأرض المتنازع عليها حتى إذا كانت للطاعين، وكان الجنى عليهما هما اللذان دخلها بقصد منع حيازة الطاعين لها بالقوة فإنهما يكونان قد ارتكبا الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات ويكون للطاعين الحق في استعمال القوة اللازمة طبقاً للمادة ٢٤٦ من ذلك القانون أما وهي لم تفعل فقد قام حكمها على خطأ يعيبه.

- إمكان الرجوع إلى السلطة العامة للإستعانة بها في المحافظة على الحق لا يصلح على إطلاقه سبباً لنفى قيام حالة الدفاع الشرعى بل إن الأمر في هذه الحالة يتطلب أن يكون هناك من ظروف الزمن وغيره ما يسمح بالرجوع إلى هذه السلطة قبل وقوع الإعتداء بالفعل، والقول بغير ذلك مؤد إلى تعطيل النص الصريح الذى يحول حق الدفاع لرد أفعال التعدى على المال تعطيلاً تاماً.

- إن تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر إعتبارى يجب أن يتخذ وجهة شخصية تراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التى أحاطت بالدافع وقت رد العدوان مما لا تصح معه محاسبته على مقتضى أمر إعتبارى يجب أن يتخذ وجهة شخصية تراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التى أحاطت بالدافع وقت رد العدوان مما لا تصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادى البعيد عن تلك الملابسات.

- لا يلزم فى الفعل المتخوف منه أن يكون خطراً حقيقياً فى ذاته بل يكفي أن يبدو كذلك فى إعتقاد المتهم وفى تصوره، بشرط أن يكون هذا التصوير وذلك الإعتقاد مبنياً على أسباب مقبولة - وهو ما قصر الحكم فى إستظهاره - مما يعيبه بالقصور فى الرد على الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس.

الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٩٩٤ بتاريخ ١١/٢٥/١٩٦٨

إن الإباحة إنما تستمد بالنسبة إلى كل من يلوذ بها من حكم القانون لا من توارث سبها بين الوالد وولده ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه متى كان قد ذكر صفة الطاعن، وكان إخطار والده عن السلاح - بفرض حصوله - لا يعفيه هو من هذا الواجب متى آل إليه، وكان الطاعن لم يطلب فضلاً عن ذلك - إلى محكمة الموضوع تحقيق شيء مما يدعيه فى طعنه، فليس له أن يثير ذلك لأول مرة لدى محكمة النقض.

الطعن رقم ١٢٧٠ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٨٧٥ بتاريخ ١٠/٢٨/١٩٦٨

- يبيح حق الدفاع الشرعى عن المال وفقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة ٢٥٠ عقوبات القتل العمد ما دام المقصود منه منع الدخول ليلاً فى منزل مسكون أو فى ملحقاته.

- من المقرر أنه وإن كان تقدير القوة اللازمة لرد الإعتداء وما إذا كانت هذه القوة تدخل في حدود حق الدفاع الشرعي أو تتجاوز هو من شأن محكمة الموضوع، إلا أنها متى كانت قد أثبتت في حكمها من الوقائع ما يدل على أن المتهم كان في حالة دفاع شرعي وما ينفي هذا التجاوز ولكنها استخلصت ما يخالف هذه الحقيقة، فإنه عندئذ يكون لمحكمة النقض بما لها من حق الرقابة على صحة تطبيق القانون أن تدخل وتصحح هذا الاستخلاص الخاطئ بما يتفق وتلك الحقيقة وما يقضى به المنطق والقانون.

الطعن رقم ١٩٩٣ لسنة ٣٨ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ١١٣٣ بتاريخ ١٩٩٨/١٢/٣٠
من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو إنشاؤها متعلق بموضوع الدعوى بحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب ما دام استدلالها سليماً يؤدي إلى ما انتهى إليه.

الطعن رقم ١٩٧٧ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٢٨٧ بتاريخ ١٩٧١/٣/٢٢
من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو إنشاؤها متعلق بموضوع الدعوى بحكمة الموضوع الفصل فيها بلا معقب ما دام استدلالها سليماً يؤدي إلى ما انتهت إليه.
- البحث في تجاوز حدود حق الدفاع الشرعي لا يكون إلا بعد نشوء الحق وقيامه.

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٥٣٠ بتاريخ ١٩٧١/١٠/١١
من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو إنشاؤها متعلق بموضوع الدعوى، بحكمة الموضوع الفصل فيه فلا معقب عليها، ما دام استدلالها سليماً يؤدي إلى ما انتهى إليه.

الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٨٢٣ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٧
أباحث المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات حق الدفاع الشرعي عن المال لرد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم الواردة في باب إنتهاك حرمة ملك الغير. وإذ كان المتهم قد تمسك أمام المحكمة وعلى ما يبين من محضر الجلسة ومدونات الحكم بأنه إنما لجأ إلى القوة لرد الأجنبي عليه عن أرضه التي في حيازته بعد أن دخلها عنوة لمنعه من الإنتفاع بها، وكان الحكم قد أشار عند تحصيله للواقعة إلى أن الأجنبي عليه تصدى للطاعن لما تعرض له في إقامة المباني في تلك الأرض وشرع في إزالة ما أقيم منها متهماً بإيه أن الأرض قد إشترأها ووالده من مالها الأصلي ويضع اليد عليها فإنه لا يكفي للرد على هذا الدفاع قول الحكم أنه لا يوجد في الأورق ما يثبت جدية إدعاء الطاعن بملكية الأرض التي دخلها الأجنبي عليه أو وضع يده عليها. إذ كان لزاماً على المحكمة أن تعني بتحقيق ذلك لمعرفة واضح اليد الحقيقي على الأرض وهو ما يتغير به وجه الرأي في الدعوى إذ يوجب على ثبوته أو إنفائه توافر أو عدم توافر حالة الدفاع الشرعي عن المال، أما وإن المحكمة لم تفعل فقد بات حكمها منطوياً على الإخلال بحق الدفاع والقصور في البيان.

الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٤٦٩ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٦

- الأصل أن تقدير الوقائع المؤدية لقيام حالة الدفاع الشرعى أو نفيها من الأمور الموضوعية التى تبت فيها محكمة الموضوع، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون دليل الحكم سليماً لا عيب فيه ويؤدى منطقياً إلى ما إنتهى إليه.

- من المقرر أن حق الدفاع الشرعى لم يشرع للإنتقام وإنما شرع لمنع المعتدى من إيقاع فعل التعدى أو الإستمرار فيه بحيث إذا كان الإعتداء قد إنتهى فلا يكون لحق الدفاع الشرعى وجود.

الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٦٠٦ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٢٤

- إن حق الدفاع الشرعى عن النفس قد شرع لرد أى إعتداء على نفس المدافع أو على نفس غيره ومن ثم فإنه كان لازماً على المحكمة أن تستظهر الصلة بين الإعتداء الذى وقع على الطاعن والإعتداء الذى وقع منه وأى الإعتداءين كان الأسبق لأن التشاجر بين فريقين إما أن يكون إعتداء من كليهما ليس فيه من مدافع لتضى فيه مظنة الدفاع الشرعى عن النفس وإما أن يكون مبادأة بعدوان فريق ورداً له من الفريق الآخر الذى تصدىق فى حقه حالة الدفاع الشرعى عن النفس.

- من المقرر أن حق الدفاع الشرعى عن المال ينشأ كلما وجد إعتداء أو خطر إعتداء بفعل يعتبر جريمة من الجرائم التى أوردتها الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات، ومنها جرائم منع الحيازة بالقوة. ومن ثم فإنه كان يتعين على المحكمة أن تبحث فيما له الحيازة الفعلية على الأرض المتنازع عليها حتى إذا كانت للطاعن وكان المجرى عليه وشقيقه هما اللذان بدأ بالعدوان بقصد منع حيازة الطاعن لها بالقوة، فإنه يكون للطاعن الحق فى إستعمال القوة اللازمة لرد هذا العدوان.

- لا يشترط فى التمسك بقيام الدفاع الشرعى عن النفس والمال إيراده بصريح لفظه بعبارته المألوفة ولما كان الدفاع عن الطاعن قد أثار فى مراعاته أنه " ثبت أن كشكاً مقاماً وأن عائلة المجرى عليه إلتحمت الكشك وإعتدت علينا وأن عضو الإتحاد الإشرافى إنتقل إلى مكان الحادث مع طرفى النزاع وأثبت أن الكشك مقام فعلاً ولا يهمنى إن كان مقاماً من يومين أو شهرين " فإن ذلك مفاده التمسك بقيام الدفاع الشرعى عن النفس والمال.

الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٦١٤ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٢٤

من المقرر أن التمسك بقيام الدفاع الشرعى يجب - حتى تلتزم المحكمة بالرد عليه - أن يكون جدياً وصريحاً أو أن تكون الواقعة كما أثبتتها الحكم ترشح لقيام هذه الحالة. ولما كان كل ما قاله الدفاع بصدد حالة الدفاع الشرعى قوله " وقد تتوافر إحتياطياً ظروف الدفاع الشرعى " دون أن يبين أساس هذا القول

من واقع الأوراق وظروفه ومبناه، فإنه لا يفيد التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى ولا يفيد دفْعاً جدياً تلزم المحكمة بالرد عليه ولا يحق للطاعن أن يطالب المحكمة أن تتحدث فى حكمها بإدانتة عن إنتضاء هذه الحالة لديه ما دامت هى لم تر من جانبها، بعد تحقيق الدعوى، قيام هذه الحالة.

الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١٢١٦ بتاريخ ١٩/١١/١٩٧٢

الأصل أن تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنتفاؤها بموضوع الدعوى ومحكمة الموضوع الفصل فيها بلا معقب ما دام إستدلأها سليماً ويؤدى إلى ما إنتهت، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لدفاع الطاعن المبني على أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن مال البنك الذى يقوم على حراسته وأطرحة بقوله : " إن المادة ٢٤٥ من قانون العقوبات لا ترى المحكمة وبحق مجالاً لتطبيقها فى نطاق هذه الدعوى لأن مناط تطبيق هذه المادة أن يكون قد وقع فعل إيجابى يخشى منه وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى سواء وقع الإعتداء بالفعل أو بدر من الجنى عليه بادرة إعتداء يجعل المتهم يعتقد لأسباب معقولة وجود خطر حال على نفسه أو ماله أو نفس غيره أو ماله أما أن يكون الجنى عليه قد تخلى عن الفرار التى كان قد حمله وحاول الفرار من الشونة متخذاً طريق خروجه من فتحة السلك التى بسور الشونة منبطحاً على بطنه فيطلق عليه المتهم عياره النارى الذى لا شك أنه موثق أنه لن يصيبه إلا فى مقتل لأن الوضع الذى كان عليه الجنى عليه عند خروجه من الكوة التى بالسلك بسور الشونة لا تسمح إلا بجمل الإصابات القاتلة التى تحدثت عنها الصفة التشريحية وقد قال المتهم نفسه إنه ماله وإطلاق أعيرة بقصد الإرهاب إنما هو أراد فريسته وهو الجنى عليه فكانه أراد حياً أو ميتاً مع العلم بأن الدفاع الشرعى لم يشرع للقصاص والانتقام وإنما شرع لمنع الإعتداء وأن هذا الإعتداء قد عدل عنه الجنى عليه وترك ما ينوى سرقته ". فإن هذا الذى أورده الحكم فيما تقدم سائق ويكفى لتبرير ما إنتهى إليه من إنتضاء حالة الدفاع الشرعى.

الطعن رقم ٩٩٤ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١٣٥٠ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٧٢

- إذا كان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعن القائم على أنه كان فى حالة دفاع شرعى بأن هذا الحق لم يشرع لمعاقبة معتد على إعتدائه وإنما شرع لدفع العدوان وأنه يفرض أن المطواة للمجنى عليه وقد إنتزعها الطاعن منه فقد صار أعزل لا يستطيع الإعتداء بها أو متابعة إعتدائه ولا يصح فى القانون إعتبار الطاعن فى حالة دفاع شرعى إذا ما إنهال على الجنى عليه طعنًا بالمطواة المذكورة طالما أنه قد جرده منها فإن ما أورده الحكم فيما تقدم صحيح فى القانون ويكفى فى تبرير ما إنتهى إليه من إنتضاء حالة الدفاع الشرعى.

- إذا كانت محكمة الموضوع - بما لها من سلطة في تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنتفاؤها لتعلق ذلك بموضوع الدعوى - قد نفت قيام حالة الدفاع الشرعى بأسباب كافية وسائفة، وكان البحث فى تجاوز حدود الدفاع الشرعى لا يكون إلا بعد أن ينشأ الحق فى ذاته، فلا على المحكمة إن هى ألفت عما أثاره الطاعن أمامها بشأن تجاوز هذا الحق.

الطعن رقم ٩٠ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٣٨٨ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٥

لما كان من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى، غمكة الموضوع الفصل فيها بلا معقب عليها، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون إستدلال الحكم إستدلالاً سليماً يؤدى منطقياً إلى ما إنتهى إليه. لما كان ذلك، وإذ كان الطاعن قد تمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى عن نفسه ونفس غيره، فقد عرض الحكم لهذا الدفاع وأطره تأسيساً على ما قرره من أنه لم يثبت من التحقيقات أن أحداً قد إعتدى على الطاعن أو دخل عليه المسجد وأنه هو الذى غادر المسجد حين سمع بالمشاجرة، وعاد وحصل على البندقة وأطلق العيارين حين شاهد أقاربه مصابين وأن فى مصاحبة الطاعن لإبن عمه الذى يحمل سلاحاً مرخصاً له بحمله ووجود باقى أقاربه خارج المسجد دليلاً على إنتواء الطاعن التحرش بغريق الجنى عليه، وأنه لم يثبت من التحقيقات أن خطراً داهماً أصاب الطاعن ولم يكن فى مكنته درؤه إلا بهذه الوسيلة. لما كان ذلك وكان الثابت من تحصيل الحكم لواقعة الدعوى أن فريق الجنى عليه كان هو البادئ بالعدوان على فريق الطاعن الذى أصيب بعض أفراده، وأن الطاعن لما شاهد ما يلحق بلدى قريبه من إعتداء أخذ السلاح من إبن عمه وأطلق عيارين فى اتجاه فريق الجنى عليه، وكان مجرد حضور الطاعن إلى مكان الحادث ومعه إبن عمه وهو يحمل سلاحاً مرخصاً لا يستلزم حتماً القول بأنه كان متتوياً التحرش والعدوان على فريق الجنى عليه، وكان يكفى لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد بدر من الجنى عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التي يجوز فيها الدفاع الشرعى، ويكفى أن يبدو كذلك فى إعتقاد المتهم بشرط أن يكون هذا الإعتقاد مبنياً على أسباب مقبولة، لما كان ذلك، وكان ما إستدل به الحكم على إنتفاء قيام حالة الدفاع الشرعى هو مما لا يسوغ حل قضائه فى هذا الشأن فقد بات معيماً بما يستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٥٧٥ بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٩

من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستتج منها حالة الدفاع الشرعى أو إنتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى غمكة الموضوع الفصل فيه بلا معقب عليها ما دام إستدلالها سليماً يؤدى إلى ما إنتهى إليه. ولما كان ما ساقه الحكم من أدلة متجاً فى إكمال إقتناع المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إليه من رفض الدفع لقيام

حالة الدفاع الشرعى تأسيساً على أن إصابات الطاعن لم يكن مردها إلى الجنى عليه وأنها حدثت من التعدى الحاصل أثر تجمع أفراد الفريقين على ما شهد به الشاهد الذى إطمأنت المحكمة إلى أقواله وكان ما يردده الطاعن من أن الجنى عليه هو الذى بدأ بالتماسك به وأن الشاهد أمسك به فقيده حركته مما أتاح للمجنى عليه فرصة ضربه بالخزام لا يعدو أن يكون جدلاً فى مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بغير معقب ومساساً بما هو مقرر من حق المحكمة فى تحصيل أقوال الشاهد وتفهم سياقها وإستشفاف مراميها، فإن ما ينهيه الطاعن فى هذا الشأن ينحل فى الواقع إلى جدل فى سلطة محكمة الموضوع فى إستنباط معتقدها بما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٧٦٣ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٣٦ بتاريخ ١٩٧٤/١/١٥

من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع دؤدية للنتيجة التى رتب عليها. كما أن حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على إعتدائه وإنما شرع لرد العدوان. وإذا كان مؤدى ما أورده الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى ولدى نفيه لقيام حالة الدفاع الشرعى - وهو ما لا ينزاع الطاعن فى صحة إسناد الحكم بشأنه - أن الطاعن الأول قد طعن الجنى عليه بالمطواة فور رؤيته له وهو يفادر مسكنه بعد أن كان الأخير وأشقائه قد أتلفوا بعض محتوياته دون أن يبدل من أيهم بادرة إعتداء عليه فإن ما قارنه الطاعن من تعدد يكون من قبيل القصاص والإنتقام بما تنفى به حالة الدفاع الشرعى عن النفس أو المال كما هى معرفة به فى القانون.

الطعن رقم ٨٠٣ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ١٠١٣ بتاريخ ١٩٧٣/١١/١٨

- تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنتفاؤها يتعلق بموضوع الدعوى، محكمة الموضوع القول الفصل فيه بلا معقب ما دام إستدلالها سليماً يؤدى إلى ما إنتهى إليه.

- إثبات الحكم المطعون فيه فى حق الطاعنين التدبير للجرمة بتوفر سبق الإصرار لديهم على إيقاعها يتنفسى معه حتماً موجب الدفاع الشرعى الذى يفرض رداً حالاً لعدوان حال دون الاسلامى له وإعمال الحطة فى إنقاذه ولأن الدفاع الشرعى لم يشرع للإنتقام من الغرماء بل لكف الإعتداء.

الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ١٢٩٢ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٣٠

تقدير الوقائع المؤدية لقيام حالة الدفاع الشرعى أو عدم قيامها هو من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها بحسب ما يقوم لديها من الأدلة والظروف إثباتاً ونفىاً دون رقابة لمحكمة النقض عليها فى ذلك ما دامت الأدلة التى توردها توصل عقلاً إلى النتيجة التى تنتهى إليها.

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٦٤ بتاريخ ١٨/٢/١٩٧٤

إن حق الدفاع الشرعى عن النفس قد شرع لرد أى إعتداء على نفس المدافع أو على نفس غيره.

الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٢٢٢ بتاريخ ١٠/٣/١٩٧٤

- الأصل فى الدفاع الشرعى أنه من الدفوع الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض إلا إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقيق حالة الدفاع الشرعى كما عرفه القانون أو ترشح لقيامها. ولما كان ذلك وكانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة أو ترشح لقيامها، فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون فى غير محله.

- إذا كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعة لم تتمسك صراحة بقيام حالة الدفاع الشرعى وما ورد على لسان الدفاع عنها من أن الطاعة وانجنى عليها " كلاهما بدأ بالتعدى " لا يفيد التمسك بقيام تلك الحالة ولا يعد دفاعاً جدياً يلزم المحكمة أن تعرض له بالرد، فإنه لا يقبل من الطاعة إشارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٣٩٥ بتاريخ ٨/٤/١٩٧٤

من المقرر أن الدفاع عن المال لا يجوز، بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات إلا إذا كان ما إرتكبه من وقع عليه الإعتداء مكوناً لجريمة من الجرائم المينة على سبيل الحصر بهذا النص وأن يكون إستعمال القوة لازماً لرد هذا الفعل. وإذن فإذا كان الفعل المرتكب لا يدخل فى عداد تلك الجرائم فلا يكون لمن وقع منه الإعتداء أن يتمسك بحالة الدفاع الشرعى من ماله التى تبيح له إستعمال القوة اللازمة لرد ما وقع من عدوان. ولما كان ما نسبته الطاعن إلى انجنى عليه من محاولته الإعتداء على مجرى مياه تروى أطيانة بإلقائه بعض الأثربة فيها - لو صح - لا يتوافر به حقه فى الدفاع الشرعى عن المال، إذ ليس ذلك مما نصح المدافعة عنه قانوناً بإستعمال القوة.

الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٥٦٨ بتاريخ ٩/٦/١٩٧٤

لما كان لا قيام لحق الدفاع الشرعى مقابل دفع إعتداء مشروع، وكان ما وقع من رجلى الشرطة على ما تنهى إليه الحكم - ليس فيه ما يخالف القانون، فإن الخطر الناشئ عنه يكون مشروعاً ولا تتوالى معه ميررات الدفاع الشرعى.

الطعن رقم ١٣٠٩ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٨٤٤ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢١
الأصل أن تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنتفاؤها يتعلق بموضوع الدعوى
وغمكة الموضوع الفصل فيها بلا معقب، ما دام إستدلالها سليماً ويؤدى إلى ما إنتهى إليه.

الطعن رقم ١٦٠٩ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ١٥٩ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢
متى كان الثابت من مطالعة المفردات المضمومة تحقيقاً للطعن أن الطاعن قد وجدت به عدة إصابات أثبتتها
الكشف الطبى الموقع عليه - وكان الحكم المطعون فيه - رغم إيراده دفاع الطاعن الذى تغيا منه
الإستدلال على توافر حالة الدفاع الشرعى لديه - لم يتحدث عن الإصابات التى وصفها الكشف الطبى
وبين علاقتها بالإعتداء الذى وقع من الطاعن على المجنى عليهما والذى دانت به المحكمة - فإن الحكم
يكون قد قصر عن تصوير حقيقة الحالة التى كان عليها الطاعن والمجنى عليهما وقت وقوع الحادث الأمر
الذى لا تستطيع معه محكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٨٩ بتاريخ ١٩٢٨/١٢/٢٠
لا يمكن اعتبار شخص يحمل بندقية معدة لإطلاق النار أنه فى خطر داهم إذا ما أبدى آخر يحمل مجرد عصا
الرجبة فى تعبه. كما لا يمكن اعتبار أن هذا الخطر ليس فى الإستطاعة أن يدفع بشئ سوى القتل بالنار
لاسيما إذا كان حامل البندقية بين قومه وذويه.

الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٤٨٢ بتاريخ ١٩٧٦/٥/١٠
إن حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على إعتدائه إنما شرع لرد العدوان، ولما كان المظنون ضده
قد تمكن من إنتزاع المطواة من يد المجنى عليه فصار أعزلاً من السلاح لا يستطيع به إعتداء، فإن ما وقع من
المظنون ضده بعد إنتزاعه السلاح من المجنى عليه ثم موالاة طعنه به إنما هو إعتداء معاقب عليه ولا يصح
فى القانون اعتباره دفاعاً شرعياً.

الطعن رقم ٤٥٦ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٦٩٨ بتاريخ ١٩٧٦/١٠/٤
من المقرر أنه يكفى لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد صدر فعل يخشى منه التهم وقوع جريمة من
الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى ولا يلزم فى الفعل المتخوف منه أن يكون خطراً حقيقياً فى ذاته بل
يكفى أن يبدو كذلك فى إعتقاد المتهم وتصوره بشرط أن يكون هذا الإعتقاد أو التصور مبنياً على أسباب
معقولة وتقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر إعتبارى المناط فيه الحالة النفسية التى تخالط ذات
الشخص الذى يفاجأ بفعل الإعتداء فيجعله فى ظروف حرجة ودقيقة تتطلب منه معالجة موقفه على الفور

والخروج من مأزقه مما لا يصلح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ المتزن الذى كان يتمتعز عليه وقتئذ وهو محفوظ بهذه المخاطر والملازمات.

الطعن رقم ٥٤٦ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٨٧٤ بتاريخ ١٩٧٦/١١/١٤

لما كان بين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن طلب براءته إستناداً إلى أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه وعن شقيقته. وكان البين من مدونات الحكم أنه إستخلص واقعة الإعتداء بما مجمله أن مشاجرة نشبت بين الطاعن والمجنى عليه بسبب إعتداء الأخير بالضرب على زوجته شقيقة الطاعن قام على أثرها الطاعن بظعن المجنى عليه فى رأسه وحصل دفاع الطاعن بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه لدراء إعتداء المجنى عليه وقد أطرحها الحكم إستناداً إلى أن حق الدفاع الشرعى لم يشرع للإنتقام وأن الثابت من أقوال الشاهد أنه بعد فض تماسك المجنى عليه. والطاعن جرى والأخير وجاء بعد فترة حاملاً سكيناً ظعن بها المجنى عليه. لما كان ذلك، وكان الحكم قد حصل دفاع الطاعن على أنه كان فى حالة دفاع عن نفسه فقط ولم يورد ما أبده من أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن شقيقته على ما هو ثابت بمحضر الجلسة، بل أسقط كلية دفاع الطاعن بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن شقيقته ولم يقسطة حقه لإرداء له ورداً عليه مع أنه دفاع جوهري لما يتوجب على ثبوته من تغير وجه الرأى فى الدعوى فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان بما يستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٩٩٥ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢٧

- الدفاع الشرعى عن المال وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات لا يبيح إستعمال القوة إلا لرد فعل يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى الأبواب الثانى " الحريق عمداً " والشامن " السرقة والإغتصاب " والثالث عشر " التخريب والتعيب والإتلاف " والرابع عشر " إنتهاك حرمة ملك الغير " من الكتاب الثالث - الجنائيات والجناح التى تحصل لآحاد الناس - من هذا القانون وفى المادة ٣٨٧ فقرة أولى " الدخول أو المرور بغير حق فى أرض مهيأة للزراعة أو مبنوز فيها زرع أو محصول " والمادة ٣٨٩ فقرة أولى " التسبب عمداً فى إتلاف منقول للغير " وثالثة - رعى بغير حق مواشى أو تركها ترعى فى أرض بها محصول أو فى بستان - والنزاع على الرى ليس من بين هذه الأفعال.

- من المقرر أن الدفاع الشرعى هو إستعمال القوة اللازمة لرد الإعتداء، وتقدير الوقائع المؤدية إلى قيام حالة الدفاع الشرعى أو نفيها من الأمور الموضوعية التى تستقل بمحكمة الموضوع بالفصل فيها. ما دام إستدلالها سائفاً.

- يجب لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون تقدير المتهم لفعل الإعتداء الذى إستوجب ضده هذا الدفاع مبنياً على أسباب معقولة من شأنها أن تبرر ما وقع منه. ومن حق المحكمة أن تراقب هذا التقدير لئلا يرى ما إذا كان مقبولاً تسوغه البدهة بالنظر إلى ظروف الحادث وعناصره المختلفة.

الطعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٣٨ بتاريخ ١٩٧٧/١/٣٠

من المقرر أن تقدير الوقائع المؤدية إلى قيام حالة الدفاع الشرعى أو إلى إنتفائها وتقدير القوة اللازمة لرد الإعتداء - لتقرير ما إذا كان المدافع قد إلترم حدود هذا الدفاع فلا جريمة فيما أتاه طبقاً لنص المادة ٢٤٥ من قانون العقوبات، أم أنه تعدى حدوده بنية سليمة فيعامل بمقتضى المادة ٢٥١ من هذا القانون كل ذلك من الأمور الموضوعية البحث، التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها - وفق الوقائع المعروضة عليها - بغير معقب، ما دامت النتيجة التى إنتهت إليها تتفق منطقياً مع المقدمات والوقائع التى أثبتتها فى حكمها وإذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد أحاطت بواقعة الدعوى وألمت بكافة الظروف والملابسات التى كانت الطاعة مخوفة بها وقت وقوعها - عن بصر وبصيرة، وكانت الأدلة التى إستند الحكم إليها من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها من اعتبار الطاعة قد تعدت بنية سليمة حدود حق الدفاع الشرعى عن المال أثناء إستعمالها إياه، تأسيساً على أن الوسيلة التى سلكتها - بطعننا المنجنى عليها بالسكين فى صدرها - لم تكن لتتناسب، فى تلك الظروف والملابسات، مع الإعتداء الواقع - نهائياً - على حيازتها الفعلية للشقة التى تسكنها، بما فى ذلك قيام المنجنى عليها بمجذبا محاولة إخراجها منها، بل أنها زادت عن الحد الضرورى والقدر اللازم لرد هذا الإعتداء، فإن ما تبيحه الطاعة على الحكم لا يعدو - فى حقيقته - أن يكون مجادلة فى تحصيل محكمة الموضوع فهم الواقع فى الدعوى فى حدود سلطتها التقديرية وفى ضوء الفهم الصحيح للقانون، وهو ما لا تجوز إثارتة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١١٢٣ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٧٦ بتاريخ ١٩٧٧/١/٣١

- لما كان يبين من هذا الذى أورده الحكم أن الطاعن كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه إذ لوجئ بالتجمعهرين يطلقون النار على مسكنه قاصدين إفتحامه والإعتداء عليه وهو فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة وهذا التخوف مبنى على أسباب معقولة تبرر رد الإعتداء بالوسيلة التى تصل إلى يد المدافع وتقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر إعتبارى يجب أن يتجه وجهة شخصية تراعى فيه مختلف الظروف الدقيقة التى أحاطت بالمدايع وقت رد العدوان مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ البعيد عن تلك الملابسات ولذلك فإن نخوف الطاعن فى هذه الحالة يكون مبنياً على أسباب معقولة تبرر رد الإعتداء بالوسيلة التى إستخدمها مما يتعين معه إعتباره فى حالة دفاع شرعى عن نفسه.

- تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء وما إذا كان ذلك يدخل في حدود حق الدفاع الشرعى أو يتعداه هو من شأن محكمة الموضوع إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أثبتها الحكم تدل بغير شك على أن الطاعن كان في حالة دفاع شرعى ولكنها إستخلصت ما يخالف هذه الحقيقة كما هو الحال في هذه الدعوى فإنه يكون من حق محكمة النقض أن تتدخل وتصحح هذا الإستخلاص بما يقضى به المنطق والقانون.

الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٧١٣ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٦

إن ما يثيره الطاعن من إغفال الحكم بحث حالة الدفاع الشرعى التى تمسك بها مردود بأن البين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أنه جاء خلواً من تمسك الطاعن أو المدافع عنه بقيام هذه الحالة ولما كان من المقرر أن التمسك بقيام حال الدفاع الشرعى - يجب حتى تلتزم المحكمة بالرد عليه - أن يكون جدياً وصريحاً أو أن تكون الواقعة كما أثبتها الحكم ترشح لقيام هذه الحالة، ومن ثم فلا يسوغ للطاعن مطالبة المحكمة بأن تتحدث في حكمها عن إنضاء حالة الدفاع الشرعى لديه وقد أمسك هو عن طلب ذلك منها، وكانت المحكمة لم تر من جانبها بعد تحقيق الدعوى قيام هذه الحالة، بل أثبت الحكم فى مدوناته أن الطاعن كان لديه نية الإنتقام من الجنى عليه لمناسته أخويه فى منصب العمودية وأنه بادر الجنى عليه طعناً بمطواة بمجرد أن ظفر به وهو مرصده له دون أن يكون قد صدر منه أى فعل مستوجب للدفاع الشرعى فهذا الذى قاله الحكم ينفى حالة الدفاع الشرعى كما هى معرفة به فى القانون.

الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٩٠٢ بتاريخ ١٩٧٧/١١/٦

من المقرر أن التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى إن كان لا يشترط فيه إirاده بلفظه، إلا أنه يجب أن يكون صريحاً وجدياً. وإذا كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن كل ما أثاره المدافع عن الطاعن هو أن هذا الأخير رأى واحداً من إثنين من الشبان يهيم بالإمساك بزوجه فأراد بإطلاق النار إنهاء الوضع وتفريق الجمع، وهو ما لا يفصح عن التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى عن الزوجة - كما هى معرفة به فى القانون - ولا يعتبر طلباً جديداً بتحقيقها وكانت الواقعة - حسبما سجلها الحكم لا ترشح لقيام تلك الحالة، فإنه تعيب الحكم فى هذا الخصوص يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٣٠٥ بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٠

- ذكر المتهم بالتحقيقات وبالجلسة أنه كان بمسكنه فى فجر ليلة الحادث واسترعى إنتباهه مرور دراجة بخارية يقودها..... وبعد فترة وجيزة طرق سمعه صوت كسر قفل فأطل ثانية حيث شاهد الجنى عليه أمام باب متجر..... المواجه لمسكنه وعن يمينه ويساره آخران يبادلانه الإشارات وكان أحدهما يحمل بندقية، واعتقاداً منه أن صاحبه الجنى عليه هما..... واللذان قضى ببراءتهما من جناية

شروع فى سرقة لعدم كفاية الأدلة وثلاثتهم من الأشقياء المعروفين، خشى أن يواجههم وإستغاث فكان جوابه إطفاء نور الشارع حيث ساد الظلام المكان، وإذ إعتقد أن ذلك من تدبيرهم بهدف إنجازه السرقة أطلق من مسدسه المرخص به أربع مقذوفات صوب مكان الحادث دفاعاً عن المال، فأصاب الجنى عليه مقتلوفان منها وأوديا بحياته ولاذ زميلاه بالفرار. تتحقق به حالة الدفاع الشرعى وأن المتهم وهو مخفوف بهذه الظروف والملابسات، وترعده فى ظلمة القجر مواجهة ثلاثة من اللصوص مدججين بالسلاح، يكون محقاً فيما خالط نفسه واعتقده، وما يدر منه للحيلولة دون السرقة وردهم عنها بإطلاق الأعبرة النارية صوبهم دفاعاً عن المال حتى بالقتل العمد غير معاقب عليه حسبما تقضى به المادتان ٢٤٥، ٢٥٠/٢ من قانون العقوبات، إذ أن ما قارفه الجنى عليه وزميلاه هو جنابة الشروع فى السرقة المعاقب عليها بالمادة ٣١٦ ع.

- يكفى فى الدفاع الشرعى أن يكون تقدير المتهم لفعل الإعتداء الذى إستوجب عنده الدفاع مبنياً على أسباب جائزة ومقبولة من شأنها أن تبرر ما وقع من الأفعال التى رأى هو - وقت العدوان الذى قدره - أنها هى اللازمة لردّه، إذ لا يتصور التقدير فى هذا المقام إلا أن يكون اعتبارياً بالنسبة للشخص الذى فوجئ بفعل الإعتداء فى ظروفه الحرجة وملابساته الدقيقة التى كان هو وحده دون غيره المحوط بها والمطلوب منه تقديرها والتفكير على الفور فى كيفية الخروج من مأزقها مما لا يصح محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ المطمئن الذى كان يستحيل عليه وقتئذ وهو فى حالته التى كان فيها.

الطعن رقم ٦٩٢ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٩٩٣ بتاريخ ١١/٢٧/١٩٧٧

من المقرر أن التمسك بحالة الدفاع الشرعى يجب - حتى يلتزم الحكم بالرد عليه - أن يكون جدياً وصريحاً أو أن تكون الواقعة كما أثبتها الحكم ترشح لقيام هذه الحالة. لما كان ذلك، وكان ما ورد على لسان المدافع عن الطاعن لا يفيد التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى ولا يفيد دفاعاً جدياً حتى تلتزم المحكمة بالرد عليه فلا يحق للطاعن أن ينمى على المحكمة بأنها لم تتحدث فى حكمها بإدائه عن إنتفاء هذه الحالة لديه ما دامت هى لم تر من جانبها بعد تحقيق الدعوى قيام هذه الحالة - لما كان ذلك وكان تقدير الوقائع التى يستتج منها حالة الدفاع الشرعى أو إنتفاؤها يتعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التى رتب عليها، وكان الثابت من الحكم أن الجنى عليه إستصدر حكماً بطرد الطاعن من مسكنه مما أثار حفيظة هذا الأخير وأنه فى ليلة الحادث ذهب إلى المنزل لرؤية ولديه اللذين تركهما فى رعاية والده فرأى الجنى عليه مستغرقاً فى النوم على عربة أمام المنزل فصمم على الإنتقام منه بقتله وأحضر مطواة حادة طول نصلها حوالى ١٥ سنتيمراً وفاجأه مسدداً إليه

عدة طعنات في أماكن مختلفة بالصدر والبطن والساعد الأيسر فأحدث به الإصابات الموضحة بالتقرير الطبي والتي كادت تؤدي بحياته لولا تداركه بالعلاج، فبان هذا الذي حصله الحكم بنفى حالة الدفاع الشرعى كما هي معرفة به فى القانون.

الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ١٠٣٦ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٥

من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنتفاؤها متعلقاً بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية للنتيجة التى رتب عليها.

الطعن رقم ٧٣٧ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ١٠٤٣ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٥

- الأصل فى الدفاع الشرعى أنه من الدفع الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض إلا إذا كانت الوقائع بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعى كما عرفه القانون أو ترشح لقيامها لما كان ذلك، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بقيام حالة الدفاع الشرعى، وكانت وقائع الدعوى كما أثبتتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة ولا ترشح لقيامها فإن ما ينهه الطاعن فى هذا الشأن لا يكون مقبولا.

- إن ما إستطرد إليه الطاعن من إثارة تجاوزه حق الدفاع الشرعى مردود بأن البحث فى تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى لا يكون إلا بعد نشوء الحق وقيامه، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يذكر أن عدواناً وقع على الطاعن فإنه لا يكون قد قام حق له فى الدفاع يسوغ البحث فى مدى مناسبة ضربه للمجنى عليه كرد على هذا العدوان.

الطعن رقم ١٣٣٤ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٢٠٧ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٧

إثبات الحكم التدبير للجريمة بتوافر سبق الإصرار أو التحيل..... لإرتكابها ينقضى به حتماً موجب الدفاع الشرعى الذى يفترض رد حالاً لعدوان حال دون الاملاص له وأعمال الخطوة فى إنفاذه.

الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ١٣٦ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٦

(١) من المقرر أن محكمة الموضوع السلطة المطلقة فى تقدير الأدلة، ولها أن تجزئ أقوال الشاهد الواحد وأن توائم بين ما أخذته عنه بالقدر الذى رواه، وبين ما أخذته من قول شهود آخرين، وأن تجمع بين هذه الأقوال وتورد مؤداها جملة وتنسبه إليهم معاً، ما دام ما أخذت به من شهادتهم ينصب على واقعة واحدة لا يوجد فيها خلاف فيما نقله عنهم، وكان الحكم المطعون فيه قد إعتق هذا النظر وجع فى بيان واحد مؤدى الدليل المستند من أقوال سبعة من شهود الإثبات ممن كانوا بمكان الحادث والذين تطابقت أقوالهم

فيما حصله الحكم وإستند عليه منها، فلا بأس عليه إن هو أورد مؤدى شهادتهم جملة ثم نسبها إليهم جميعاً تفادياً من التكرار الذى لا موجب له.

٢) الشهادة فى الأصل هى تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بجواسه، فلا وجه للنهى بقصور أقوال الشهود لإغفالها الحديث فى أركان الجريمة وعناصرها، وحسب الحكم أن تثبت المحكمة أركان الجريمة وتبين الأدلة التى قامت لديها فجعلتها تعقد ذلك وتقول به.

٣) لمحكمة الموضوع تجزئة الدليل المقدم لها وأن تأخذ بما تظن من أقوال الشهود وتطرح ما لا تتق فيه من تلك الأقوال، إذ مرجع الأمر فى هذا الشأن إلى إقتناعها هى وحدها، ومن ثم فلا تخريب على الحكم المطعون فيه إن كان قد عول على شق من أقوال شهود الإثبات المشار إليهم وهو ما تعلق بسبب الحادث وقدم الطاعين وذويهم مسلحين بينادقهم إلى مكان الحادث متذرعين بطلب إيقاف ماكينه الرى وإطلاق النار على الجنى عليهم فور عدم الرضوخ لطلبهم، ولم يعأ بقالتهم فى الشق الآخر الخاص بعدد ما أطلق من الأعيرة، ولا بما كشف عنه الدليل الفنى فى وجود إصابة رضية يائثن من الجنى عليهما، ولا يعتبر هذا الذى تنهى إليه الحكم إقتناً منه على الشهادة ببرها أو مما يقوم به التعارض بين الدليلين.

٤) من المقرر أن المحكمة متى أمرت بإقفال باب المرافعة فى الدعوى وحجزتها للحكم فهى بعد لا تكون ملزمة بإجابة طلب التحقيق الذى ييديه الطاعنون فى مذكرتهم التى يقدمونها فى فترة حجز القضية للحكم أو الرد عليه سواء قدموها بتصريح منها أو بغير تصريح ما داموا هم لم يطلبوا ذلك بجلسة المحاكمة وقبل إقفال باب المرافعة فى الدعوى ويكون النعى لذلك بقالة الإخلال بحق الدفاع والقصور فى غير محله.

٥) لا ينال من سلامة إجراءات المحاكمة ما أمرت به المحكمة من حبس الطاعنين إحتياطياً على ذمة الدعوى، فإن ذلك منها كان إستعمالاً لحقها المقرر بالمادة ٣٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية، ولم يكن من شأنه أن يحول بين الدفاع وبين حقه فى طلب تأجيل نظر الدعوى لسماع الشهود، أما وهو لم يفعل بعلته غير مقبولة هى أنه أكره على التنازل عن سماعهم فإن نعيه على الحكم بهذا السبب يكون غير سديد.

٦) جرى قضاء محكمة النقض على أن المدعى بالحقوق المدنية إنما يسمع كشاهد ويحلف اليمين إذا طلب ذلك أو طلبته المحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم، وكان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أنه لم يطلب أحد من الطاعنين أو المدعين بالحقوق المدنية من المحكمة سماع أى من هؤلاء الآخرين، ولم تره فى ذلك، فإنه لا محل لما ينهاه الطاعنون من بطلان الإجراءات لإغفال المحكمة أعمال حكم المادة ٢٨٨ من قانون الإجراءات الجنائية التى توجب سماع المدعين بالحقوق المدنية كشهود بعد حلف اليمين، ولا يعيب الحكم عزوفه عن سماع أقوالهم وتمويله فى قضائه على تضمنته التحقيقات.

٧) إن ما يثيره الطاعن بدعوى خطأ إستناد الحكم لأقوال..... على والده وأقوال..... على مطلقها..... لأن ذلك منهى عنه بنص المادة ٢٨٦ من قانون الإجراءات الجنائية مردوداً بأن مؤدى نص المادة ٢٨٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن الشاهد لا تمتنع عليه الشهادة بالوقائع التي رآها أو سمعها ولو كان من يشهد ضده قريباً أو زوجاً له، وإنما أعفى من أداء الشهادة إذا أراد ذلك وأما نص المادة ٢٠٩ من قانون المرافعات - المادة ٦٧ من قانون الإثبات الخالي - فإنه يمنع أحد الزوجين من أن يفشى بغير رضا الآخر ما عساه يكون أبلغه به أثناء قيام الزوجية ولو بعد إنقضائها إلا في حالة رفع دعوى من أحدهما بسبب جنابة أو جنحة وقعت منه على الآخر، وإذا كان البين من الرجوع إلى المفردات - التي أمرت المحكمة بضمها - أن هذين الشاهدين لم يطلب إغفاءهما من الشهادة أو إعرضا على أدائها، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنهما إنما شهدا بما وقع عليه بصرهما أو اتصل بسمعهما إبان الحادث فإن شهادتهما تكون بمنأى عن البطلان ويصح في القانون إستناد الحكم إلى أقوالهما.

٨) من المقرر أن محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليها إقتناعها، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق وهي في ذلك ليست مطالبة بالأخذ بالأدلة المباشرة بل لها أن تستخلص صورة الدعوى كما إرتسمت في وجدانها بطريق الإستنتاج والإستقراء وكافة المكينات العقلية ما دام ذلك سليماً متفقاً مع حكم العقل والمنطق وهو الحال في الدعوى المطروحة، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعي حول تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومصادرتها في عقيدتها مما لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض.

٩) من المقرر في تفسير المادة ٢٣١ من قانون العقوبات أن سبق الإصرار - وهو ظرف مشدد عام في جرائم القتل والجرح والضرب يتحقق بإعداد وسيلة الجريمة ورسم خطة تنفيذها بعداً عن سورة الإنفعال مما يقتضى الهدوء والروية قبل إرتكابها، لا أن تكون وليدة الدفعة الأولى في نفس جاشت بالإضطراب وجمح بها الغضب حتى خرج صاحبها عن طوره، وكلما طال الزمن بين الباعث عليها وبين وقوعها صح إفراضه، وهو يتحقق كذلك ولو كانت خطة التنفيذ معلقة على شرط أو ظرف بل ولو كانت نية القتل لدى الجاني غير محددة، قصد بها شخصاً معيناً أو غير معين صادفه حتى ولو أصاب بفعله شخصاً وجده غير الشخص الذي قصده وهو ما ينفي المصادفة أو الإحتمال وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن تقدير الظروف التي يستفاد منها توافر سبق الإصرار من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب ما دام لإستخلاصه وجه مقبول - لما كان ذلك - وكان ما ساقه الحكم فيما تقدم يسوغ به ما إستنبطه من توافره، وكان القول بوجود إصابات رضية بالفريقين أو الزعم بأن فريق المجنى عليه هم الذين بدأوا بإطلاق

النار لا شأن له بنفوس المتهمين التي كانت مهياة من قبل للإعتداء بعدته وأدواته وسعوا إليه بجمعهم وأسلحتهم إلى حيث انجنى عليهم بالحقل مكان الحادث سواء تشابكت الحوادث في رباط زمني متصل، أو وقعت بينها فرجة من الوقت تفسح لسبق الإصرار ولا تنفيه، هذا فضلاً عن أن ما أثبتته الحكم كاف بذاته للتدليل على إتفاق المتهمين على القتل من معيهم في الزمان والمكان، ونوع الصلة بينهم وصدور الجريمة عن باعث واحد وإتجاههم جميعاً وجهة واحدة في تنفيذها وأن كلا منهم قصد الآخر في إيقاعها بالإضافة إلى وحدة الحق المعتدى عليه ويصح من ثم طبقاً للمادة ٣٩ من قانون العقوبات إعتبارهم فاعلين أصليين في جناية القتل العمد والشروع فيه ويرتب بينهم في صحيح القانون تضامناً في المسؤولية الجنائية عرفت بمحدث الإصابات القاتلة منهم أو لم يعرف.

١٠) متى كانت العقوبة الموقعة على الطاعنين وهي الأشغال الشاقة - المؤبدة والمؤقتة - تدخل في الحدود المقررة لجناية القتل مجردة عن أي ظرف مشدد فلا مصلحة لهم فيما أثاروه من تخلف سبق الإصرار.

١١) من المقرر أنه متى أثبت الحكم التدبير للجريمة سواء بعواقر سبق الإصرار أو إنقضاء الإتفاق على إيقاعها أو التحيل لإرتكابها إنقضى حتماً موجب الدفاع الشرعي الذي يفرض رداً حالاً لعدوان حال أو الاسلاس له وإعمال الحطة في إنقاذه، لهذا ولأن الدفاع الشرعي لم يشرع للإنتقام بل لكف الإعتداء - وهو ما أثبتته الحكم بغير معقب، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنون بدعوى فساد إستدلال الحكم في خصوص إنضاء حقهم في الدفاع الشرعي يكون في غير محله ويتعين رفضه.

الطعن رقم ١٤٤٩ لسنة ٤٨ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ٩٧٦ بتاريخ ١٢/٢٨/١٩٧٨

من المقرر أن النشاجر بين فريقين إما أن يكون إعتداء من كليهما ليس فيه من مدافع، حيث تنفي مظنة الدفاع الشرعي عن النفس، وإما أن يكون مباداة بعدوان فريق ورداً له من الفريق الآخر فتصدق في حقه حالة الدفاع الشرعي عن النفس أو المال.

الطعن رقم ٢٣٨٨ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ٦٧٠ بتاريخ ٥/٥/١٩٨٠

لما كان حق الدفاع الشرعي لم يشرع لمعاقبة معتد على إعتدائه، وأن حالة الدفاع الشرعي لا تتوافر متى أثبت الحكم أن ما قارفه الطاعن من تعد إنما كان من قبيل القصاص والإنتقام فإن ما أورده الحكم ودليل عليه تدليلاً سائفاً من نفى توافر حالة الدفاع الشرعي يتفق وصحيح القانون وإذا كان من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو إنتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التي رتبها عليها - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن منعى الطاعن على الحكم في هذا الصدد يكون في غير محله.

الطعن رقم ٧٢٣ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٨٧٦ بتاريخ ١٢/١٠/١٩٨٠

- الأصل فى الدفاع الشرعى أنه من الدلوع الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض إلا إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعى كما عرفه القانون أو توضح لقيامها.

- لئن كان من المقرر أن يتمسك بقيام حالة الدفاع لا يشترط فيه إيراد بلفظه إلا أنه يجب أن يكون صريحاً وجدياً.

الطعن رقم ٢١٠٦ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ١٣٨ بتاريخ ٥/٢/١٩٨١

لما كان من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنفاؤها متعلق بموضوع الدعوى، للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التى رتبت عليها وكان حق الدفاع الشرعى لم يشرع إلا لرد الاعتداء عن طريق الحيلولة بين من يباشر الاعتداء وبين الإستمرار فيه، فلا يسوغ التعرض بفعل الضرب لمن لم يثبت أنه كان يعتدى أو يحاول فعلاً على المدافع أو غيره.

الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٨٣٤ بتاريخ ١٠/١١/١٩٨١

من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التى رتبت عليها، وأن حق الدفاع الشرعى لم يشرع إلا لرد الاعتداء عن طريق الحيلولة بين من يباشر الاعتداء وبين الإستمرار فيه فلا يسوغ التعرض بفعل الضرب لمن لم يثبت أنه كان يعتدى أو يحاول فعلاً الاعتداء على المدافع أو غيره.

الطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ١٠٨٤ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٨١

من المقرر أن الدفاع الشرعى عن المال وفقاً للفقرة الثامنة من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات لا يبيح استعمال القوة إلا لرد فعل يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى الأبواب الثانى " الحريق عمداً " والفاصل " السرقة والإغتصاب " والثالث عشر " التخريب والتعيب والإتلاف " والرابع عشر " إنتهاك حرمة ملك الغير " من الكتاب الثالث من هذا القانون - الجنائيات والجناح التى تحصل لأحاد الناس - وفى المادة ٣٨٧ فقرة أولى " الدخول أو المرور بغير حق فى أرض مهيأة للزراعة أو مبدور فيها زرع أو محصول " والمادة ٨٣٩ فقرة أولى " النسب عمداً فى إتلاف منقول للغير " وثالثه " رعى بغير حق مواشى أو تركها ترعى فى أرض محصول أو فى بستان، وإذا كانت الواقعة كما أوردتها الحكم بين منها أن النزاع بين الجنى عليه والطاعن هو فى جوهره نزاع على تجريف الأرض المتنازع على ملكيتها ومنع الجنى عليه عمال الطاعن من رفع الأتربة منها، ولما كان ما نسب الطاعن إلى الجنى عليه من الإعتداء على حريته وعماله فى

العمل بمنهم من رفع الأتربة من الأرض دون أن ينسب إليه دخول العقار لمنع حيازته بالقوة أو بقصد ارتكاب جريمة فيه - لو صح أنه يكون الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧٥ من قانون العقوبات الواردة في الباب الخامس عشر من هذا القانون - لا يتوافر به حق الدفاع الشرعي عن المال إذ أن ذلك ليس من بين الأفعال التي تصح المرافعة عنها قانوناً باستعمال القوة فإن معنى الطاعن على الحكم في هذا الصدد يكون في غير محله.

الطعن رقم ٢٥٤٧ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٢٤٨ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٣

قضاء محكمة النقض قد جرى على أن حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ليس إلا تطبيقاً لمبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه، وأن هذا الحق أشبه ما يكون ارتباطاً بالضرورة الداعية إليه.

الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٤٤١ بتاريخ ١٩٨٢/٤/٦

من المقرر في صحيح القانون أنه متى أثبت الحكم التدبير للجريمة سواء بتوافر سبب الإصرار عليها أو التحيل لإرتكابها إنتفى حتماً موجب الدفاع الشرعي الذي يفرض ردأ حالاً لعدوان حال دون الإعداد له وإعمال الحطة في إنفاذه.

الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ١٠٩٣ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٩

من المقرر قانوناً أن حالة الدفاع الشرعي تتوافر بوقوع فعل إيجابي يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التي يجوز فيها الدفاع الشرعي سواء وقع الاعتداء بالفعل أو بدر من المجنى عليه باذرة إعتداء تجعل المتهم يعتقد لأسباب معقولة وجود خطر حال على نفسه أو على نفس غيره أو ماله، أنه وإن كان الأصل أن تجريد المجنى عليه من آلة العدوان ثم طعنه بها يعد محض عدوان ولا يعد من قبيل الدفاع الشرعي، إلا أنه إذا كان تجريد المجنى عليه من آلة العدوان ليس من شأنه - بمجرد - أن يحول دون مواصلة العدوان، فإنه يحق للمعتدى عليه أن يستعمل القوة اللازمة لدرئه مع الأخذ في الاعتبار ما يحيط بالمدافع من مخاطر وملابسات تتطلب منه معالجة الموقف على الفور لما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ المتزن الذي كان يتعين عليه وهو محفوف بالمخاطر.

الطعن رقم ٤٧١٤ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٩٥٤ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٧

لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الطاعن من قيام حالة الدفاع الشرعي لديه، ورد عليه بقوله :
"..... بأن أحداً من الشهود لم يؤيد هذا القول وعلى فرض صحة رواية المتهم بمحضر جمع الاستدلالات من أن المجنى عليه كان يحمل فأساً وأنه إنتزعها منه وضربه فهو قول بذاته ينفي حالة الدفاع الشرعي إذ أن المتهم وقد إنتزع الفأس من المجنى عليه فقد زالت حالة الخطر التي تهدده وبالتالي فإن الإعتداء الحاصل منه

بعد ذلك يكون بقصد الانتقام والتعدي وليس بغرض الدفاع عن النفس أما روايته في تحقیقات النيابة من ان الجنى عليه أحضر قاساً أخرى فقد جاء هذا القول متأخراً وقصد به تصوير وجود حالة دفاع شرعى هذا فضلاً عن أن أحداً لم يؤيده ". وإذ كان هذا الذى أوردته المحكمة كافياً وسائغاً فى إطاراح الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى، وكان من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام هذه الحالة أو إنتاؤها إنما هو من الأمور التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها بلا معقب طالما كان إستدلالها سائغاً، كما أن حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمقابته معتد على إعتدائه وإنما شرع لرد العدوان، فإن منعى الطاعن على الحكم فى هذا الصدد يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٥٧٧٧ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٥٩ بتاريخ ١٩٨٣/١/٤

من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنتاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيه، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون إستدلال الحكم سليماً لا عيب فيه ويؤدى إلى ما إنتهى إليه، كما أن قيام حالة الدفاع الشرعى لا يستلزم إستمرار الجنى عليه فى الإعتداء على المتهم أو حصول إعتداء بالفعل بل يكفى أن يكون قد صدر من الجنى عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى، ولا يلزم فى الفعل المتخوف منه أن يكون خطراً حقيقياً فى ذاته بل يكفى أن يبدو كذلك فى إعتقاد المتهم وتصوره بشرط أن يكون لهذا التخوف أسباب مقبولة، إذ أن تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر إعتبارى يجب أن يتجه وجهة شخصية تراعى فيها الظروف الدقيقة التى أحاطت بالمدافع وقت رد العدوان، مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ البعيد عن تلك الملاحظات، لما كان ذلك، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه سواء فى بيانه لواقعة الدعوى أو فى معرض رده على دفاع الطاعن لا يفتى فى تبيان زوال حالة الخطر بما يبرر ما إنتهى إليه من نفس قيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس. ذلك أن النتيجة التى خلص إليها تتجافى مع موجب الوقائع والظروف المادية التى أوردها - فليس فيما إستدل به من قول مقتضب من أن تبادل إطلاق النار كان قد سكت ما يمكن أن يستخلص منه أن الشجار قد إنقضى وإنقض أطرافه بحيث لم يعد هناك ما يخشى منه الطاعن على نفسه أو على غيره وقت أن أطلق النار صوب الجنى عليهما، كما أن الحكم من ناحية أخرى لم يعرض لإصابات الطاعن التى أنهم الجنى عليهما بإحداثها والتى جعل منها ركيزة لدفاعه بقوله إنه إضطرب إلى إطلاق النار عليهما أثناء إعتدائهما عليه، وذلك لإستظهار ظروف حدوث تلك الإصابات ومدى صلتها بواقعة الإعتداء على الجنى عليهما التى دين الطاعن بها للتحقق من قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنتفائها، وفى

ذلك ما يعيب الحكم ويصمه بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى لما كان ذلك، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة.

الطعن رقم ٥٧٨٧ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٢٨٢ بتاريخ ١٥/٣/١٩٨٤

لما كان ذلك وكان بين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى كما أن الواقعة كما أثبتها الحكم لا ترشح لقيام هذه الحالة ومن ثم فلا يحق للطاعن أن يتعنّى على المحكمة عدم ردها على دفاع لم يثر أمامها.

الطعن رقم ٦٨٤٨ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٣١٤ بتاريخ ٢٠/٣/١٩٨٤

إذ كان البين أن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن شجاراً نشب بين الطاعن وزوجته وشقيقه وبين الجنى عليه وآخرين بسبب الخلاف على مكان صيد الأسماك المخصص لكل فريق وأطلق الطاعن عدة أعيرة نارية من سلاحه أصاب أحدها الجنى عليه، ثم أورد الحكم، فى مقام تحصيله الواقعة بقوله " كما ثبت من الإطلاع على اللجنة... إصابة... زوجة التهم بيدها وساعدها الأيمن نتيجة إعتداء... " أحد افراد فريق الجنى عليه " عليها بعضا أثناء المشاجرة فى ذات زمان ومكان الواقعة ". كما يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن أثار فى مرافعته أن : " اللجنة المقدمة كانت فى يوم الواقعة هى زوجة التهم وقد إعتدى عليها وعلى زوجها ". لما كان ذلك وكان هذا الذى أبداه الدفاع بجملة المحاكمة مفاده التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى عن الغير وهى زوجة الطاعن وكان من المقرر أنه لا يشترط فى التمسك به إيراد بصريح لفظه وبعبارة المألوفة، ولما كان ما أورده الحكم فى مدوناته - على نحو ما سلف بيانه - يشرح لقيام حالة الدفاع الشرعى لدى الطاعن، ومع ذلك فقد دانه الحكم دون أن يعرض لهذه الحالة بما ينفى توافرها أو يرد على ما أثير فى شأنها على الرغم مما لذلك من تأثير فى مسئولية الطاعن لأن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه والإحالة وذلك بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى.

الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٧٦٧ بتاريخ ١٤/١١/١٩٨٤

لما كان ما استخلصه الحكم من واقعة الدعوى وما أورده فى معرض بيان مؤدى أدلة ثبوتها فى حق الطاعن والتى إستند إليها فى إدانته أنه على أثر نزاع نشب بين والدة التهم " الطاعن " وبين والد الجنى عليه بسبب الخلاف على رى الزراعة، قدم الجنى عليه وآخرون إلى منزل التهم حاملين عصياً يحاولون الإعتداء بها عليه، وقد حدثت مشاجرة طعن فيها التهم الجنى عليه، يشرح لقيام حالة الدفاع الشرعى فإنه كان يتعين على المحكمة أن تعرض لهذه الحالة وتقول كلمتها فيها، حتى وإن لم يدفع الطاعن بقيامها، كما هو

الحال في الدعوى المطروحة، وإذا لم تفعل المحكمة ذلك فإن حكمها يكون معيباً بالفصور بما يوجب نقضه والإعادة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن.

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٣٥٨ بتاريخ ١٩٣١/١١/١٦
مضى أثبت الحكم توفر سبق الإصرار كان معنى ذلك أن المحكمة إستبعدت ما دفع به المتهم من أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس.

الطعن رقم ٢٣٨٥ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٦٠١ بتاريخ ١٩٣٢/١٠/٢٤
الدفاع الشرعى هو حالة تقوم فى الواقع على أمور موضوعية بختة لقاضى الموضوع وحده سلطة بختها وتقدير ما يقوم عليها من الأدلة فيبختها أو ينفىها بدون أن يكون لقضائه معقب من رقابة محكمة النقض إلا أنه فى حالة وجود تناقض ظاهر بين موجب الوقائع والظروف المادية التى يبتختها وبين النتيجة القانونية التى يستخلصها منها فإن لمحكمة النقض أن تتدخل، لأن وجود مثل هذا التناقض هو فى الواقع من باب الخطأ فى تطبيق القانون على الوقائع ومن شأنه أن يعيب الحكم.

الطعن رقم ٢٤٢٠ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٦١١ بتاريخ ١٩٣٢/١٠/٣١
يشترط لقيام حق الدفاع الشرعى أن يكون المتهم قد إعتقد على الأقل وجود خطر على نفسه أو ماله أو على نفس غيره أو ماله وأن يكون لهذا الإعتقاد سبب معقول.

الطعن رقم ٢٤٣٣ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٢ بتاريخ ١٩٣٢/١١/٧
١) للمحكمة الإستئنافية، فى حالة إستبعاد ظرف مشدد كسبق الإصرار الذى إعتبرته محكمة الدرجة الأولى، أن تزيد العقوبة المقررة بها ابتدائياً، ولو كان الإستئناف أن المتهم وحده، ما دامت هذه العقوبة داخلية فى نطاق المواد التى طبقتها عليه.

٢) إذا طبقت المحكمة على المتهم الفقرة الأولى من المادة ٢٠٤ من المادة ٢٠٧ من قانون العقوبات وعلى المتهم آخر الفقرة الأولى من المادة ٢٠٥ مع المادة ٢٠٧ من هذا القانون، وقضت على الأول بالحبس مع الشغل سنة، وعلى الثانى بالحبس مدة ثلاثة شهور، وكانت الجريمة المسندة إلى الأول منطبقة على الفقرة الأولى من المادة ٢٠٤، والجريمة المسندة فى الثانى واقعة تحت حكم الفقرة الأولى من المادة ٢٠٥، فالطعن على هذا الحكم لخطئه فى تطبيق المادة ٢٠٧ أيضاً غير منتج لا بالنسبة للمتهم الأول، لأن جرمته جنائية أصل عقوبتها السجن، ولا بالنسبة للمتهم الثانى، لأنه لم يحكم عليه إلا بعقوبة تحملتها المادة المنطبقة على فعلته، فكلتا العقوبتين المقررتين بهما قانونيتان بصرف النظر عن المادة ٢٠٧ التى يشكوان من تطبيقها.

٣) مادام المتهم لم يدع لدى محكمة الموضوع أنه كان في حالة دفاع شرعى فلا يجوز له أن يتقدم بمثل هذا الدفع لأول مرة لدى محكمة النقض

الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٣ مجموعة عمر ٣٠ صفحة رقم ٥٨ بتاريخ ١٩٣٢/١٢/٥
ينقض الحكم إذا كانت النتيجة التى إستخلصها من الوقائع الثابتة به متنافرة مع موجب هذه الوقائع قانوناً.

الطعن رقم ١١٢٤ لسنة ٣ مجموعة عمر ٣٠ صفحة رقم ١٤٩ بتاريخ ١٩٣٣/٣/٦
يجب على من يتمسك بحالة الدفاع الشرعى أن يكون معروفاً بما وقع منه، وأن يبين الظروف التى ألبته إلى هذا الذى وقع منه، ومن الذى إعتدى عليه أو على ماله أو خشى إعتدائه عليه أو على ماله إعتداءً يحجز ذلك الدفاع الشرعى. فإذا كان المتهم نفسه قد أنكر بتاتاً ما أسند إليه ودار دفاع محاميه على هذا الإنكار فإن ما جاء على لسان المحامى عرضاً وعلى سبيل الفرض والإحتياط من أن المتهم كان فى حالة دفاع شرعى لا يعتبر دفاعاً جدياً تكون أحكامه ملزمة بالرد عليه. ولا يقبل من التهم الطعن فى الحكم الصادر عليه بقوله إنه أغفل الرد على هذا الدفع.

الطعن رقم ١٤٣٩ لسنة ٣ مجموعة عمر ٣٠ صفحة رقم ١٧٦ بتاريخ ١٩٣٣/٥/٨
تقدير أن المتهم كان فى حالة دفاع ضرورى لرد الإعتداء أو غير ضرورى مسألة موضوعية من إختصاص محكمة الموضوع الفصل فيها بدون رقابة عليها فى ذلك من محكمة النقض، اللهم إلا إذا كانت الوقائع التى تثبتها المحكمة فى حكمها دالة بذاتها على تحقيق معنى الدفاع الشرعى قانوناً، وأنها فى القول بعدم قيامه أخطأت فى فهم هذا المعنى.

الطعن رقم ١٦٦٤ لسنة ٣ مجموعة عمر ٣٠ صفحة رقم ١٨٨ بتاريخ ١٩٣٣/٥/٢٩
إن مسألة الدفاع الشرعى هى مسألة موضوعية داخل تقديرها - مبدئياً - تحت سلطة قاضى الموضوع إن وجوداً وإن عدماً. وليس محكمة النقض التدخل فى هذا التقدير اللهم إلا إذا تبين أن النتيجة التى وصل إليها قاضى الموضوع لا تتفق منطقياً وما أثبتته الحكم من المقدمات والوقائع.

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٤ مجموعة عمر ٣٠ صفحة رقم ٢٣٣ بتاريخ ١٩٣٤/١/٢
- يجب على من يتمسك بحالة الدفاع الشرعى أن يكون معروفاً بما وقع منه، وأن يبين الظروف التى ألبته إلى هذا الذى وقع منه، إذ مما لا شك فيه أن إنكار المتهم ما أسند إليه ونسكه فى آن واحد بحالة الدفاع الشرعى أمران متناقضان ينفى أحدهما الآخر نفياً صريحاً.

- حالة الدفاع الشرعى هى مسألة موضوعية بختة لقاضى الموضوع تقديرها بحسب ما يقوم لديه من الأدلة والظروف إيجاباً أو نقياً. ولا رقابة محكمة النقض عليه فى ذلك، اللهم إلا إذا كانت هذه الأدلة والظروف لا حقيقة لها بالمرّة أو أنها فى حد ذاتها لا توصل عقلاً إلى النتيجة التى إنتهى الحكم إليها.

الطعن رقم ٧٩٦ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٩٢ بتاريخ ١٢/٣/١٩٣٤

لا نزاع فى أنه يجب على من يتمسك بحالة الدفاع الشرعى أن يكون معزولاً صراحة بما وقع منه، وأن يبين الظروف التى أوجبت إلتجأه إلى هذا الذى وقع منه ونوع الإعتداء الذى وقع عليه، وهل كان على شخصه أو على ماله، وهل هو من نوع ما يميز ذلك الدفاع الشرعى. فإذا كان المتهم نفسه قد أنكر باتتاً ما أسند إليه ودار دفاع محاميه على هذا الإنكار، فإن ما جاء على لسان المحامي - عرضاً وعلى سبيل الفرض والإحتياط - من أن المتهم كان فى حالة دفاع شرعى لا يعتبر دفعاً جدياً تكون المحكمة ملزمة بالرد عليه. ولا يقبل من المتهم فى مثل هذه الحالة الطعن على الحكم الصادر عليه بمقولة إنه أغفل الرد على هذا الدفع.

الطعن رقم ٨٢٩ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٤٧ بتاريخ ١١/٣/١٩٣٥

إن المادة ٥٨ من قانون العقوبات تشترط لتبرير الفعل الواقع من الموظف - فوق أن يكون حسن النية وجوب تحريره وتبيته من ضرورة النجائه إلى ما وقع منه ووجوب إعطائه مشروعية عمله إعتماداً مبنياً على أسباب معقولة. فإذا كان المفهوم مما أثبت الحكم المطعون فيه أن ما وقع من المتهم كان عن طيش ولم يكن منبعثاً عن أسباب معقولة فلا يحق له التمسك بهذه المادة.

الطعن رقم ٨٤٤ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٥٤ بتاريخ ١/٤/١٩٣٥

إذا كان الظاهر من الحكم أن ما إقتنعت به محكمة الموضوع فى الحادثة هو أن المتهم إنما أطلق العيار على الجنى عليه فأرادَه قتيلاً لما أن هم بإقتحام منزله وأقسم يمينا ليخرجن النساء منه، ومع ذلك طبقت المحكمة على المتهم المادة ١٩٨ فقرة أولى وعاقبته بالأشغال انشاقة لمدة عشر سنوات، ولم تقل - مع تصويرها الحادثة على هذه الصورة التى لو كانت تمت فى الواقع لكانت إنتهاكاً لحزمة ملك الغير معاقباً عليه قانوناً بالمادة ٣٢٣ عقوبات، وهو من الجرائم التى تحيز إستعمال حق الدفاع الشرعى - لم تقل هل كان لهذا الدفاع أو لم يكن له فى نظرها تأثير فى تقدير الجزاء، فإن عدم إلتصاف المحكمة عن رأيها فى حالة الدفاع التى إستظهرتها فى الحكم يزعزع الأساس القانونى الذى بنى عليه حكمها ويتعين من أجل ذلك نقضه.

الطعن رقم ٨٧٦ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٧٠ بتاريخ ٦/٥/١٩٣٥

الدفاع الشرعى هو إستعمال القوة اللازمة لرد الإعتداء. وتقدير تلك القوة أمر موضوعى تفصل فيه محكمة الموضوع بحسب الوقائع المعروضة عليها، فلها أن تقرّر ما إذا كان المتهم أثناء إستعمال حق الدفاع

شرعى قد تعدى بنية سليمة حدود هذا الدفاع أو أنه كان فى حدوده فإذا ما لبست ها انه مجاوره بنية سليمة كان ها أن تعده معذوراً وتعامله طبقاً للمادة ٢١٥ عقوبات

الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٥٢٨ بتاريخ ١٩٣٥/١٢/٢٣

الدفع بحالة الدفاع الشرعى يجب أن تتناوله محكمة الموضوع بشيء من العناية والتمحيص، فإن رأت شروط الدفاع الشرعى متوافرة قضت ببراءة المتهم، وإن رأت غير ذلك حكمت بما يوجهه القانون. ثم إنه يجب أن يشتمل الحكم على بيان أن المتهم تمسك بهذا الدفع وعلى بيان ما انتهى إليه رأى المحكمة فيه وأسباب رفضه إن لم تر له محلاً، أما إغفال الدفع جملة واحدة فيعتبر إخلالاً بحق الدفاع يستوجب نقض الحكم.

الطعن رقم ٢١١ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٩ بتاريخ ١٩٣٦/١٢/٢٨

التمسك بحق الدفاع الشرعى هو من الدفع الجوهريه الواجب الرد عليها فى الحكم وإلا كان معيباً واجباً نقضه. فإذا اعترف المتهم أمام المحكمة بالجرمة المسندة إليه، وهى أنه عض المجنى عليه فى سبابه فنشأ عن ذلك عاهة مستدعية، وطلب براءته لأنه لم يتركها إلا دفاعاً عن نفسه إذ أن المجنى عليه [وهو عمدة] قد قبض على أخيه وحسبه بالقوة، وأمر بإدخال المتهم معه، فثار لذلك، وأراد التخلص منه، فعضه، فلا شك فى أن مؤدى هذا الدفاع أن المتهم كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه وعن أخيه لدفع فصل يعتبر قانوناً جرمية على النفس وهو القبض عليهما، وهذا الدفاع يجب على المحكمة أن تحققه، وأن ترد عليه فى حكمها إذا هى لم تر الأخذ به، فإن لم تفعل كان حكمها معيباً متعيناً نقضه.

الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٦ بتاريخ ١٩٣٧/٢/١

إذا إستظهرت المحكمة من وقائع الدعوى أن المتهم كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه، ولم تكن هذه الوقائع متجالية مع النتيجة التى إستخلصتها المحكمة، فلا معقب عليها فى ذلك.

الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٢ بتاريخ ١٩٣٧/٤/٥

إذا إستخلصت محكمة الموضوع من وقائع الدعوى وظروفها أن المتهم [وهو شيخ خضر] قد تجاوز حد الدفاع الشرعى، وأنه لم يكن حسن النية فى ذلك، ودلتت على ما إستخلصت بأدلة مؤدية إليه، فلا شأن لمحكمة النقض معها.

الظعن رقم ٤٣ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٧٨ بتاريخ ١٩٣٧/١٢/٢٠

الدفاع الشرعى من المسائل الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا تجوز إثارتها لأول مرة لدى محكمة النقض إلا إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقيق حالة الدفاع الشرعى كما عرفه القانون، ففي هذه الصورة تتدخل محكمة النقض، إذ مهما يكن التهم قد قصر فى دفاعه لدى محكمة الموضوع فإن ذلك لا يغير شيئاً من طبيعة حقيقة فعله، ولا يؤثر فى تكييف القانون لهذا الفعل.

الظعن رقم ١٣٢٣ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٦٢ بتاريخ ١٩٣٨/٦/٦

إن تقدير الوقائع المؤدية إلى قيام حالة الدفاع الشرعى أو إلى نفيها متعلق بالموضوع. وللمحكمة الفصل فيه ولا معقب عليها إذا كانت تلك الوقائع مؤدية إلى النتيجة التى رتب عليها. فبإذا نفى الحكم قيام حالة الدفاع الشرعى لما ثبت لدى المحكمة من أن كلا من الفريقين المتضاربين حينما إشتبك فى المضاربة كانت عنده نية الاعتداء على الفريق الآخر فلا تجوز إثارة الجدل بشأن ذلك أمام محكمة النقض.

الظعن رقم ١١٥ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤١٧ بتاريخ ١٩٣٨/١٢/٢٦

إن الدفاع الشرعى لم يشرع للقصاص والانتقام وإنما شرع لمنع المعتدى من إيقاع فعل التعدى. فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المتهم كان يغازل فتاة لاستجارت بائنى عليه فعنف المتهم على مسلكه معها وضربه بعضاً، فإستل المتهم بعد ذلك مدية وطعن البائنى عليه بها، فليس فى ذلك ما يثبت أن المتهم كان فى حالة دفاع عن النفس بل فيه ما يفيد أن ما وقع منه، بعد أن كان البائنى عليه قد كف عن ضربه ولم يعد ثم محل للخوف منه، إنما كان إنتقاماً.

الظعن رقم ١٦٧٨ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦ بتاريخ ١٩٣٩/١١/٦

إنه وإن كان يجب على المحكمة عندما يتمسك المتهم أمامها بقيام حالة الدفاع الشرعى أن تعنى بهذا الدفاع وتفرد له فى حكمها رداً خاصاً، إلا أن ذلك محله أن يكون دفع التهم بذلك جدياً مقترناً بتسليم منه أو من المدافع عنه بأنه ارتكب فعل التعدى وأنه لم يرتكبه إلا بناء على ما خوله القانون من الحق فى الدفاع عن نفسه أو عن ماله.

الظعن رقم ٩ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٨ بتاريخ ١٩٣٩/١٢/٤

إن حق القاضى فى تقدير ما إذا كان من إستعمل القوة للدفاع عن المال كان فى إمكانه أن يركن فى الوقت المناسب إلى رجال السلطة، وفى تقدير ما إذا كان ممكناً له أن يمنع الاعتداء الواقع على المال بطريقة أخرى غير القوة هو - على حسب ما يؤخذ من نص المادتين ٢٤٦ و ٢٤٧ عقوبات - مما يدخل فى سلطته المطلقة لتعلقه بتحصيل فهم الواقع فى الدعوى. فيكفى لسلامة الحكم أن تبين محكمة الموضوع فيه

واقعة التعدي على المال وظروفه وواقعة دفعه بالقوة، وتوضح كيف كان صاحب المال في مقدوره دفع الإعتداء بالإلتجاء للسلطة وبأخذ آلات الإعتداء من المعتدى لتصل من ذلك إلى القول بأن إرتكاب صاحب المال للجناية التي وقعت منه لم يكن له مبرر.

الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ١٢٦ بتاريخ ١١/٣/١٩٤٠
لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد حصل بالفعل إعتداء على النفس أو المال، بل يكفى أن يكون قد صدر من المجنى عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التي يجوز فيها الدفاع الشرعى. وإذن فإن لقول الحكم إن المجنى عليه لم يقم بأى عمل من أعمال الإعتداء على النفس أو المال لا يصلح رداً لنفى ما يتمسك به المتهم أنه كان فى حالة دفاع شرعى.

الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٢٥٧ بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٤٠
إذا دفع المتهمون بأنهم فيما وقع منهم لم يكونوا معتدين وإنما كانوا فى حالة دفاع شرعى تبيح لهم فى سبيل رد الإعتداء الواقع عليهم إرتكاب الفعل الذى قدموا للمحاكمة من أجله فإن ذلك يقتضى من المحكمة، إذا لم تأخذ به، أن ترد عليه صراحة فى حكمها. فإذا هى أدانتهم ولم تتحدث عنه كان حكمها معيماً بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ١١ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٣٤٢ بتاريخ ١/٦/١٩٤١
يكفى فى الدفاع الشرعى أن يكون تقدير المتهم لفعل الإعتداء الذى إستوجب عنه الدفاع مبنياً على أسباب جائزة ومقبولة من شأنها أن تبرر ما وقع منه من الأفعال التى رأى هو - وقت العدوان الذى قدره - أنها هى اللازمة لردّه. فإذا جاء تقدير المحكمة مخالفاً لتقديره هو فإن ذلك لا يسوغ العقاب. إذ التقدير هنا لا يتصور أبداً إلا أن يكون إعتبارياً بالنسبة للشخص الذى فوجئ بفعل الإعتداء فى ظروفه الخرجة وملابساته الدقيقة التى كان هو وحده دون غيره انحوط بها والمطلوب منه تقديرها والتفكير على الفور فى كيفية الخروج من مأزقها مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ المطنن الذى كان يستحيل عليه وقتئذ وهو فى حالته التى كان فيها.

الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ١١ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٤١٦ بتاريخ ١٠/٣/١٩٤١
إن الدفاع الشرعى عن المال لا يجوز، بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات إلا إذا كان ما إرتكبه المجنى عليه مكوناً لجريمة من الجرائم المشار إليها فى هذا النص. وإذن فإذا كان الفعل المرتكب لا يعتبر جريمة من تلك الجرائم فلا يكون للمتهم أن يتمسك بحق الدفاع الشرعى عن ماله. ولذلك فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المجنى عليه وجد المتهم قد حال بين الماء وبين زراعته فتنازعا وأراد

الغنى عليه أن يفتح السد الحائل فضربه المتهم بهراوة غليظة ضربة نشأ عنها عاهة مستديمة فهذا المتهم لا يكون في حالة دفاع شرعى عن المال تبيح له استعمال القوة اللازمة لرد ما وقع من عدوان.

الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ١١ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٣٩٤ بتاريخ ١٩٤١/٢/٣

- إن القانون وإن كان قد نص على أنه لا وجود لحق الدفاع الشرعى متى كان فى الإمكان الركون إلى الإحتماء برجال السلطة إلا أن ذلك يقتضى أن يكون هناك لدى المتهم من الوقت ما يكفى لإلتخاذ هذا الإجراء حتى لا يكون من مقتضى المطالبة به تعطيل للحق المقرر فى القانون ما دامت جميع أحوال الدفاع الشرعى عن المال يتصور فيها كلها إمكان ترك المعتدى ينفذ عدوانه حتى يستعان عليه برجال الحكومة.

- إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم مفادها أن المبنى عليه فى جنائية ضرب نشأ عنه عاهة دخل عنوة أرض المتهم وترك ماشية ترعى الزرع القائم فيها، وأن المتهم لم يضربه إلا ليرده عن ماله حين فاجأه على هذا الحال، فهذه الواقعة يكون فيها المتهم فى حالة دفاع شرعى، إذ أن القانون صريح " المادة ٢٤٦ ع " فى تقرير حق الدفاع الشرعى عن المال لرد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم الواردة فى باب إنتهاك حرمة ملك الغير أو يكون مخالفة لما نص عليه فى المادتين ١/٣٨٧ و ١/٣٨٩ و ٣.

الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ١١ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٤١١ بتاريخ ١٩٤١/٣/٣

يشترط فى الدفاع الشرعى أن يكون الإعتداء الذى يرمى المتهم إلى دفعه حالاً أو وشيك الوقوع. فإذا كان الإعتداء قد إنتهى فلا يبقى لهذا الحق وجود. وتحديد ذلك يختلف باختلاف الجرائم وظروف إرتكابها. ففى الحريق العمد تنتهى حالة الدفاع الشرعى بإنهاء الجانى من وضع النار فعلاً فى المال المراد إحرقه. وإذن فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المبنى عليه وضع النار فى قش القصب الملاصق لمنزل المتهم ثم إتصلت النار بهذا المنزل، وأن المتهم لم ير المبنى عليه إلا وهو يفسر بعد أن وضع النار إلى جهة زراعة القصب المملوكة له، فأطلق عليه عباراً نارياً أودى بحياته، واستخلصت المحكمة من ذلك أن المتهم إذ قتل المبنى عليه لم يكن فى حالة دفاع شرعى فهذا منها سائغ وليس فيه مخالفة للقانون.

الطعن رقم ١٠٧٧ لسنة ١١ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٤٤٩ بتاريخ ١٩٤١/٤/٢٨

إن حق الدفاع الشرعى عن المال لا يبيح - كما هو مقتضى المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات فقرة ثانية استعمال القوة إلا لرد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها على سبيل الحصر فى الأبواب الثانى والثامن والثالث عشر والرابع عشر وفى المادتين ١/٣٨٧ و ١/٣٨٩ و ٣ من قانون العقوبات. ومن ثم لكل فعل لا يدخل فى عداد هذه الجرائم لا يجوز دفعه بالقوة. فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المبنى عليهما فى اليوم السابق للواقعة بعد أن أقاما سداً لمنع الفرق عن أرضهما حضر المتهم فى يوم الواقعة

ليهدم السد كي يتفادى هو الآخر غرق أرضه، فحضر المجنى عليهما لمنع فاطلق عليهما سلاحاً نارياً متعمداً قتلتهما، فإن هذا المتهم يكون متعمداً، لأن إطلاقه النار لم يكن لدفع فعل من الأفعال التي تبيح الدفاع الشرعى.

الطعن رقم ١٤٧٠ لسنة ١١ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٥٤٥ بتاريخ ١٦/٦/١٩٤١
إن التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى يجب، لمطالبة المحكمة بالرد عليها فى حكمها، أن يكون صريحاً مقروناً بالتسليم من جانب المتهم بوقوع الفعل منه وبأن وقوعه إنما كان لدفع فعل يخشى منه على النفس أو المال. فإذا كان الظاهر من محضر جلسة المحاكمة أن المتهم قد أنكر الفعل المسند إليه، وأن محاميه لم يقل بوقوعه منه بل أسس دفاعه على أنه لم يرتكب الحادثة، وكل ما قاله لينفى عنه وقوع أى إعتداء هو أن المجنى عليه كان متقوقاً عليه فى القوة، فهذا ليس فيه تمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى. وإذن فالمحكمة مع إيرادها الواقعة حسبما إستخلصته من التحقيقات، وخلوصها مما أوردته إلى إدانة المتهم، لم تكن ملزمة بالتحدث عن قيام تلك الحالة.

الطعن رقم ١٥٤٣ لسنة ١١ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٥٥١ بتاريخ ٢٣/٦/١٩٤١
إن التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى يقتضى التسليم من جانب المتهم بوقوع الإعتداء، وبأن الإلجاء إليه إنما كان لضرورة إقتضاها الدفاع عن النفس أو المال. فإذا كان المتهم قد أنكر التهمة المسندة إليه، ولم يكن فى دفاع محاميه ما يفيد التسليم بوقوع الإعتداء منه إلا من باب الإفراض فقط فليس فى هذا ما يفيد أنه تمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى بطريقة جدية تقتضى من المحكمة أن تفرد لها رداً.

الطعن رقم ١١٤٤ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٤٧ بتاريخ ٢٠/٤/١٩٤٢
إذا كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن المتهم تمسك فى دفاعه بأنه لم يرتكب فعل الضرب الذى أوقعه بالمجنى عليه إلا دفاعاً عن ماله عندما كان المجنى عليه يحاول عنوة دخول منزله الذى يسكن فيه فإن الحكم إذا دان المتهم فى جريمة إعتدائه على المجنى عليه بالضرب دون أن يرد على هذا الدفاع يكون قد أخطأ خطأ يعيبه بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١١٥٢ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٧٠ بتاريخ ١/٦/١٩٤٢
إذا كانت الواقعة التى أثبتها الحكم هى أن القتل وإثنين معه سرقوا ليلاً قضياناً من الحديد، وأن المتهم بوصفه خفياً بالعزبة التى حصلت فيها السرقة فاجأهم عقب الحادثة على مقربة من مكانها يحملون المسروق للهرب به فاطلق عليهم مقدوقاً نارياً من بندقيته الأميرية فأصاب القتل، فهذه الواقعة وإن كانت بمقتضى القانون لا تبيح للمتهم أن يرتكب جنابة القتل عمداً، إذ السرقة التى قصد إلى منع المتهمين من

الفرار على إثر وقوعها بما حصلوه منها ليست من السرقات التي يعدها القانون جنابة إلا أنه لا شك في أنها باعتبارها مجرد جنحة تبيح لها بمقتضى النص العام الذى جاء به المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات أن يرتكب فى سبيل تحقيق الغرض الذى رمى إليه أى فعل من أفعال الضرب والجرح يكون أقل جسامة من فعل القتل. وإذن فإن هذا المتهم حين ارتكب فعله لا يصح عده معتدياً إلا بالقدر الذى تجاوز به حقه فى الدفاع بإرتكابه فعلاً من أفعال القوة أكثر مما كان له أن يفعل لرد الاعتداء. وإذا كان المستفاد مما أورده الحكم أن هذا المتهم إنما كان حسن النية معتقداً أن القانون يحوله إرتكاب ما إرتكبه، وأن ما إرتكبه هو السبيل الوحيد لضبط اللصوص والحصول منهم على المال المسروق، فإنه كان يصح أن يعده الحكم معذوراً ويقضى عليه بالحبس مدة لا تنقص عن أربع وعشرين ساعة ولا تزيد على ثلاث سنين بدلاً من العقوبة المقررة للجنابة، وذلك طبقاً للمادة ٢٥١ من قانون العقوبات. ولكن بما أن المحكمة لم تعامله بمقتضى هذا النص، لا بناء على أنها لم تر من ظروف الدعوى أن تعده معذوراً مع توافر الشرائط القانونية فى حقه، بل بناء على أساس خاطئ هو أنها لم تعتبره أصلاً فى حالة دفاع شرعى حتى كان يقال إنه تعدها فإنه يكون من المتعين وضماً للأمور فى نصابها الصحيح نقض هذا الحكم فى تلك الحدود وعد المتهم معذوراً والحكم عليه طبقاً للمادة ٢٥١ المذكورة.

الطعن رقم ١٩٣١ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ١٨ بتاريخ ١٩٤٢/١١/٩

إذا ما تبينت المحكمة من ظروف الدعوى والأدلة القائمة فيها أن المتهم كان فى حالة دفاع شرعى فإنه يكون عليها أن تعامله على هذا الأساس ولو كان هو أو المدافع عنه قد رأى أن مصلحته فى الدفاع بتحقيق إنكار إرتكاب الواقعة بناتاً. أما القول بأن المتهم لا يجوز أن يعد فى حالة من حالات الدفاع الشرعى إلا إذا كان معترفاً بالفعل الذى وقع منه فمحله عند مطالبة المتهم المحكمة بأن تتحدث صراحة فى حكمها عن حالة الدفاع الشرعى، فإن هذه المطالبة لا تقبل منه إلا إذا كان هو قد تمسك أمامها فى دفاعه بأنه حين ارتكب الفعل السند إليه إنما كان يستعمل حقه فى الدفاع الشرعى. ولكن ما دامت المحكمة هى التى إستظهرت من تحقيقها حالة الدفاع الشرعى وإلتصت بوجودها فلا يمكن أن يحول دون معاملتها للمتهم على مقتضى ما رأت أى حائل من عدم إعراف المتهم أو عدم تمسك الدفاع عنه بقيام تلك الحالة.

الطعن رقم ٢٢٣٥ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٦٧ بتاريخ ١٩٤٢/١٢/٢٨

لا يشترط فى القانون لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد وقع إعتداء على النفس أو المال بالفعل بل يكفي أن يكون قد وقع فعل يخشى منه وقوع هذا الإعتداء. وتقدير المدافع أن الفعل يستوجب الدفاع يكفي فيه أن يكون مبنياً على أسباب معقولة من شأنها أن تبرر ذلك. وما دامت العبرة فى التقدير بما يراه

الدفاع في ظروفه التي يكون فيها، فإن رأى المحكمة وهي تصدر الحكم في الدعوى يجب ألا يحسب له حساب في ذلك. وإذن لقول الحكم بأن المتهم لم يصب لا هو ولا أحد من الأهالي بأية إصابة، وأن قصد المساكر المجنى عليهم من إطلاق العيار وتصويب البندقية إليه كان مجرد التهديد هذا القول، على إطلاقه لا يصلح سبباً لنفى ما تمسك به المتهم من أنه كان في حالة دفاع شرعى. إذ هو لو كان يعتقد في الظروف التي كان فيها أن العيار الذى أطلق كان مقصوداً به إصابته أو إصابة أحد ممن كانوا معه بمحل الواقعة لكان اعتقاده له ما يبرره ولكن ذلك كافيًا في تبرير الفعل الذى وقع منه.

الطعن رقم ٢٥ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ١١٩ بتاريخ ١٩٤٣/٢/١

إذا كان المتهم لم يتمسك أمام المحكمة بأنه كان في حالة دفاع شرعى عندما ارتكب الجريمة المرفوعة بها الدعوى عليه فلا يحق له أن يطالب المحكمة بأن تتحدث في حكمها بإدائته عن إنضاء هذه الحالة لديه ما دامت هي من جانبها لم تر بعد تحقيق الدعوى قيام هذه الحالة.

الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ١٠١ بتاريخ ١٩٤٣/١/١٨

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم لم يطلق المذوف النارى الذى أصاب المجنى عليه إلا حين رآه عند الفجر في زراعة يسرق منها، فهذا، متى كانت الإصابة غير مميتة، مما يسوغ القول بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن المال. فإذا كان الحكم قد نفى هذه الحالة، ولم يقل في ذلك إلا " أن شروط الدفاع الشرعى عن المال الذى يبيح القتل غير متوفرة " فإنه يكون قد أخطأ، لأن الفعل الذى وقع من المتهم على المجنى عليه لم ينتج عنه قتل، ولأن من يكون في حالة من حالات الدفاع الشرعى ثم يقتل المعتدى حيث لا يكون القتل مباحاً له لا يصح في منطق القانون القول بأنه لم يكن أصلاً في حالة دفاع شرعى بل كل ما يمكن أن يوجه إليه هو تجاوز حدود حقه في الدفاع، ثم محاسبته على ذلك باعتبار أنه كان معذوراً فيما وقع منه أو غير معذور. فإذا كان الحكم لم يتعرض لذلك وهو يتحدث عن دفاع المتهم فإنه يكون قاصراً متعينا نقضه.

الطعن رقم ٦٧١ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٢٢٠ بتاريخ ١٩٤٣/٤/٥

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم تفيد أن المتهم " وهو خفيّر " لم يطلق المذوفين النارين إلا حين اعتقد أن المتجمهرين من فريق المجنى عليهم كانوا متحفزين للإعداء على الفريق الآخر، وإلا قاصداً تفريقهم والحيلولة بينهم وبين تنفيذ مقصدهم، وكان اعتقاده مبنياً على أسباب معقولة، ولم يكن قد خالف واجبات وظيفته أو تجاوز فيما وقع منه الحدود التى يقتضيها الموقف، فإن فعلته لا تكون مستوجبة للعقاب. ولا يغير من هذا النظر ما قد يقال من أنه أساء التقدير بعدم إستطلاع رأى العمدة وشيخ الخفراء في إطلاق

العيارين، إذ هو من حقه، حتى باعتباره من الأفراد، أن يدفع خطر كل اعتداء يكون على وشك الوقوع بكل ما من شأنه أن يحول دون وقوعه، ثم هو من واجبه، بصفة كونه خفياً مكلفاً بالعمل على صيانة الأمن، أن يعمل على منع الجرائم في الحدود المرسومة لذلك.

الطعن رقم ١٣ لسنة ١٣٧٥ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٣١٣ بتاريخ ١٨/١٠/١٩٤٣
يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد وقع فعل إجماي يخشى منه التهم وقوع جريمة من الجرائم التي يجوز فيها الدفاع الشرعى. وإذن فإذا كان التثبت بالحكم أن التهم قد بادر إلى إطلاق النار على المجنى عليه إذ رآه بين الأشجار، دون أن يكون قد صدر منه أو من غيره أى فعل مستوجب للدفاع فلا يصح القول بأن هذا التهم كان وقتئذ فى حالة دفاع شرعى عن النفس أو المال. ومع إنتفاء حالة الدفاع الشرعى لا يصح اعتبار التهم متجاوزاً حق الدفاع إذ لا يصح القول بتجاوز الحق إلا مع قيام الحق.

الطعن رقم ١٤٤٣ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١٨/١٠/١٩٤٣
يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون الخطر محدقاً. فإذا كان التثبت بالحكم أن التهم لم يضرب المجنى عليه بالفاأس إلا بعد أن كان قد جرده من العصا التي كان يحملها وضربه بها، أى بعد أن زال عنه كل خطر إذ لم يصدر من المجنى عليه بعد تجريده من عصاه أى فعل يتخوف منه، فإن التهم فى ضربه المجنى عليه يكون معتدياً لا مدافعاً.

الطعن رقم ٢٠٢٤ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٣٦٩ بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٤٣
إنه وإن كان محكمة الموضوع أن تقدر قيام حالة الدفاع الشرعى أو عدم قيامها دون رقابة عليها فى ذلك من محكمة النقض إلا أنه إذ كانت النتيجة التى إنتهت إليها لا تتفق منطقياً مع ما أثبتته من مقدمات ووقائع فإن حكمها يكون خاطئاً. فإذا كانت المحكمة قد صورت الحادث، كما ثبت لها بأن التهم قتل المجنى عليه بعد أن ضربه هذا ضربتين بعضا على خراعه وكشفه وقبل أن يحضر أنصار القتل ويضربوه، ثم إنتهت من ذلك إلى القول بأن التهم حين ارتكب القتل إنما كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه لأنها تكون محظنة. إذ الواقعة كما أثبتتها إن صح أنها صالحة لإثبات أن التهم كان فى خطر جسيم فإنها غير صالحة لإثبات أن هذا الخطر لم يكن فى وسعه دفعه بوسيلة أخرى دون القتل كشهر المسدس على المجنى عليه أو إطلاق عيار منه فى الهواء إرهاباً له أو إصابته به فى غير مقتل منه. وعصوماً إذا كان التهم لم يتمسك بأنه كان فى حالة تخوف من أن يلاحقه المجنى عليه بضربة أو ضربات أخرى، وإنما كان مدار دفاعه أنه ضرب من أشخاص متعددين كانوا يطاردونهم فلم ير وسيلة للنجاة بنفسه منهم سوى إطلاق النار لإستبعاد المحكمة

هذا الدفع، وأثبت أن الشجار إنما كان بين المتهم والجني عليه وحدهما، ولم يحضره إلا شاهد واحد لم يكن مناصراً لأى منهما، وأن الجني عليه كان لا يحمل إلا عصاً " زقلة " والمتهم يحمل مسدساً محشواً بالرصاص.

الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٣٨٨ بتاريخ ١٩٤٤/١/٢٤

إنه لما كان القانون قد قرر فى المادة ٢٤٦ عقوبات حق الدفاع الشرعى عن المال لرد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم الواردة فى باب إنتهاك حرمة ملك الغير، فإنه إذا كان المتهم قد تمسك فى دفاعه أمام محكمة الدرجة الأولى بأنه إنما لجأ إلى القوة لرد الجنى عليه عن أرضه بعد أن دخلها عنوة لمنعه عن زراعتها وأخذت المحكمة بهذا الدفاع وقضت ببراءته، ثم أمام المحكمة الإستئنافية تمسك بذلك أيضاً، ولكنها أدانته بمقولة إن النزاع بين الطرفين يقوم على زراعة أرض يدعى كل منهما أنه صاحب الحق فى زراعتها لذلك لا يكفى. وكان الواجب على هذه المحكمة أن تبحث فيما من له الحيازة الفعلية على الأرض المتنازع عليها، حتى إذا كانت للمتهم، وكان الجنى عليه هو الذى دخلها بقصد منع حيازته بالقوة، فإنه يكون قد ارتكب الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٦٩ ع ويكون للمتهم الحق فى إستعمال القوة اللازمة لرده طبقاً للمادة ٢٤٦ ع.

الطعن رقم ٤٦١ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٤٠٤ بتاريخ ١٩٤٤/٢/٢١

الأصل فى الدفاع الشرعى أنه من الدفوع الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا تجوز إثارتها لأول مرة لدى محكمة النقض. إلا أنه إذا كانت الوقائع الثابتة فى الحكم بالإدانة دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعى كما عرفها القانون، فإن محكمة النقض يكون لها أن تتدخل على أساس ما لها من الحق فى تكييف الواقعة، كما هى ثابتة بالحكم، على الوجه الصحيح.

الطعن رقم ٤٠ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٥٧٢ بتاريخ ١٩٤٤/١٢/٢٥

- إن القانون لا يوجب بصفة مطلقة لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون الإعتداء حقيقياً، بل يصح القول بقيام هذه الحالة ولو كان الإعتداء وهمياً، أى لا أصل له فى الواقع وحقيقة الأمر، متى كانت الظروف والملابسات تلقى فى روع المدافع أن هناك إعتداء جدياً وحقيقياً موجهاً إليه.

- لا يشترط بصفة مطلقة فى الدفاع الشرعى أن تكون الوسيلة التى يسلكها المدافع لرد الإعتداء عنه قد استخدمت بالقدر اللازم. فإن النظر إلى هذه الوسيلة من هذه الناحية لا يكون إلا بعد نشوء الحق وقيامه وعلى أساس كون ما وقع ممن سلكها مبرراً تبريراً تاماً أو جزئياً. فإذا كان ما وقع منه مبرراً تبريراً تاماً فقد حقت براءته، وإلا فإنه يعد متجاوزاً حدود حقه فى الدفاع، ويعامل على هذا الأساس فيعاقب بعقوبة مخففة باعتباره معذوراً.

- إن المادة ٢٥٠ من قانون العقوبات تنص على أن حق الدفاع الشرعي عن المال لا يجوز أن يبيح القتل العمد إلا إذا كان مقصوداً به دفع أحد الأمور الآتية " : أولاً... وثانياً... وثالثاً - الدخول ليلاً في منزل مسكون أو في أحد ملحقاته. ورابعاً - فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة إذا كان هذا التخوف أسباب معقولة ". فإذا كان الثابت بالحكم أن المجنى عليه تسلق جدار منزل المتهم ليلاً ليدخل فيه وأن المتهم حين شاهده على هذه الحالة وهو فوق السطح أطلق عليه المقتول بقصد قتله فإنه لما كان الإقدام على تسلق جدار المنزل تتوافر فيه بلا شك جميع معاني الدخول في المنزل، ثم لما كان النص المتقدم ذكره لا يشترط في عبارة صريحة أن يكون الدخول بقصد ارتكاب جريمة أو فعل آخر من أفعال الاعتداء وهذا مفاده بالبداية أن القانون يعتبر أن دخول المنازل ليلاً بتلك الطريقة يحمل بذاته قرينة الإجرام بحيث يصبح لصاحب الدار أن يعده اعتداء على المال أو النفس أو فعلاً يتخوف منه الأذى ويجزى له رده كما ترد سائر الاعتداءات ما لم يقيم الدليل على أنه كان يعلم حق العلم أن الدخول الذي يقول بأنه كان يردده قد كان في نظره بريئاً خالياً عن فكرة الإجرام - لما كان ذلك كله كذلك فإن الحكم بإدانة هذا المتهم في جناية الشروع في القتل من غير أن تفند المحكمة دفاعه على ضوء ما تقدم يكون قد شابه القصور في بيان الأسباب التي بنى عليها.

الطعن رقم ٣٢١ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٦٣٥ بتاريخ ١٩٤٥/٢/٥

إذا كانت المحكمة قد اعتبرت المتهم متجاوزاً حدود الدفاع الشرعي بحسن نية، ومع ذلك فإنها أوقعت عليه - بناء على المادة ١٧ - عقوبة الحبس بدلاً من عقوبة الأشغال الشاقة أو السجن المنصوص عليها في المادة ٢٣٦ لجناية الضرب المفضي إلى الموت التي وقعت منه، فلا يصح من المتهم أن ينعى عليها أنها أخطأت في حكمه. فإن كل ما تقتضيه المادة ٢٥١ الخاصة بتجاوز حد الدفاع هو ألا تبلغ العقوبة الموقعة الحد الأقصى المقرر لعقوبة الجريمة التي وقعت. وفي حدود هذا القيد يكون للمحكمة أن توقع العقوبة التي تراها مناسبة نازلة بها حتى الحد المقرر بالمادة ١٧ عقوبات إلا إذا وجدت أن ذلك لا يسمفها نظراً لما إستبانته من أن التجاوز كان في ظروف تقتضي النزول بالعقوبة إلى ما دون هذا الحد لعدله، وعندئذ فقط، يكون عليها أن تعدد معذوراً طبقاً للمادة ٢٥١ المذكورة وتوقع عليه عقوبة الحبس لمدة يجوز أن تكون أربعاً وعشرين ساعة.

الطعن رقم ١٠٣٨ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٧٦٨ بتاريخ ١٩٤٥/١٠/٢٢

إنه وإن كانت المادة ٢٤٨ من قانون العقوبات تنص على أن حق الدفاع الشرعي " لا يبيح مقاومة أحد مأموري الضبط أثناء قيامه بأمر بناء على واجبات وظيفته مع حسن النية ولو تخطى هذا المأمور حدود

وظيفته... إلخ " إلا أن محل تطبيق هذه المادة - كما يؤخذ من عبارتها ومن المصادر التشريعية التي أخذت عنها - أن يكون العمل الذي يقوم به الموظف داخلياً في إختصاصه. فإن المادة تتكلم عن العمل الذي يقوم به الموظف " بناء على واجبات وظيفته "، والمادة ٩٩ من قانون العقوبات الهندي التي أخذت هذه المادة عنها تشير - على ما جاء في شرح المفسرين لها - إلى الأعمال التي تدخل في إختصاص الموظف، كأن يقبض مأمور الضبطية القضائية على متهم بمقتضى أمر بالقبض باطل من حيث الشكل، أو أن يقبض بحسن نية على شخص غير الذي عين في أمر القبض، أو أن يشاهد وقوع فعل يظنه بحسن نية جريمة تبيح القبض فيقبض على مرتكبه، ففي هذه الأحوال وما شاكلها لا تجوز مقاومة مأمور الضبطية القضائية، لأن القبض على المتهمين هو من أعمال وظيفته. أما إذا كان العمل خارجاً أصلاً عن إختصاص الموظف فلا محل لتطبيق النص، كان يقبض مأمور الضبطية القضائية على شاهد لإرغامه على الحضور للإدلاء بمعلوماته أمامه، لأن القبض على الشاهد ليس داخلياً في إختصاصه أصلاً وإذن فإذا كانت أفعال الإعتداء المسندة إلى المتهم قد وقعت في أثناء قيام رجال البوليس وموظفي وزارة الأوقاف بهدم جدار أنشأه بالأرض المتنازع عليها بينه وبين وزارة الأوقاف، فإنه إذ كان الهدم مما لا يدخل في إختصاص أولئك الموظفين لا يكون ثمة مانع يمنع المتهم من دفع عدوانهم. ولا يغير من ذلك أن يكون قد صدر أمر بالهدم من النيابة العمومية. لأن النيابة هي الأخرى لا تملك - بحسب إختصاصها - إصدار مثل هذا الأمر، إذ الهدم لا يجوز إلا بحكم قضائي، ولا طاعة لرئيس على مرسوم في معصية القانون، ورجال البوليس، وهم ينفذون أمر النيابة، لا يمكن أن يكون لهم أكثر مما للنيابة نفسها. وإذن فإذا كان المتهم قد دفع التهمة عن نفسه بأنه لم يرتكب ما إرتكبه إلا دفاعاً عن ماله، فإنه يكون التزاماً على المحكمة أن تبحث هذا الدفع فتبين هل كان المتهم واضحاً يده على الأرض المتنازع عليها وأقام أبنته عليها، وهل كان في ظروف تبرر ما إرتكبه، أم أنه قد تجاوز الحد اللازم للدفاع. فإذا هي أغفلت بحث هذا الدفع وقضت بالإدانة فإن حكمها يكون قاصراً في بيان الأسباب التي أقیم عليها.

الطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ٧١١ بتاريخ ١٤/٥/١٩٤٥
إن المادة ٢٤٨ من قانون العقوبات إذ نصت على أنه " لا يبيح حق الدفاع الشرعي مقاومة أحد مأموري الضبط أثناء قيامه بأمر بناء على واجبات وظيفته إلا إذا خيف أن ينشأ من أفعاله موت أو جروح بالغة وكان لهذا الخوف سبب معقول " - إذ نصت على ذلك فقد دلت على أن حق الدفاع الشرعي يكون جائزاً إذا كان الموظف قد تعدى حدود وظيفته وكان سعى النية في ذلك. وإذن فإذا كان الحكم قد أدان المتهم في جريمة التعدى على رجال البوليس ومقاومتهم، بعد أن كان قد أثبت في واقعة الدعوى أن المتهم

إنما فعل ذلك ليفلت من أيديهم الشخص الذى كانوا قد قبضوا عليه بغير حق ولا مسوغ قانونى، وذلك دون أن يتحدث فى صراحة عن أن رجال البوليس كانوا حسنى النية فى هذا القبض الذى وقع منهم مخالفًا للقانون، ويورد الأدلة والإعتبارات التى تدعم ما يقول به فى هذا الخصوص، فإنه يكون قد أخطأ، إذ العقاب فى هذه الحالة لا يكون صحيحاً إلا عند توافر حسن النية لدى رجال البوليس.

الطعن رقم ١٣٤٨ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٧٥٧ بتاريخ ١٠/٨/١٩٤٥

يجب فى الدفاع الشرعى أن يكون تقدير المتهم لفعل الإعتداء الذى إستوجب عنده الدفاع مبنياً على أسباب مقبولة من شأنها أن تبرر ما وقع منه. فإذا كانت المحكمة حين نفت قيام حق الدفاع الشرعى لم تجعل أساس ذلك تقديرها هى لفعل الإعتداء الذى يدعى المتهم وقوعه عليه، دون نظر إلى تقديره هو فى هذا الظرف، بل قالت إنه ما دام القانون لا يبيح القتل العمد إلا إذا كان التخوف من حدوث الموت أو جراح بالغة مبنياً على أسباب معقولة فهى تملك أن تراقب تقدير المتهم لئلا يأتى ما إذا كان مقبولاً وتسوغه البدهة بالنظر إلى ظروف الحادث ما يدل على أن المعتدى كان ينوى متابعة الإعتداء، وإن رد الإعتداء - وهو تافه فى ذاته إذ هو لم يزد على ضرب المتهم بعضاً على خراعه - بإطلاق النار فى مقتل لا يكون دفاعاً عادياً وإنما يكون مقابلة للإعتداء بإعتداء أشد، فإن هذا الذى قالته لا مأخذ عليها فيه.

الطعن رقم ١٧٠ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٥٧ بتاريخ ٢١/١/١٩٤٦

إذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه وعن نفس أخيه الذى أصيب بضربة شديدة، وأن فريق المجنى عليه وقد كانوا خمسة مسلحين بالمضى هم الذين بدأوا بالعنوان، فإنه يتعين على المحكمة، إن لم تر الأخذ بهذا وهو من أوجه الدفاع المهمة، أن تتحدث عنه وترد عليه بما يفنده وإلا كان حكمها بالإدانة قاصراً قصوراً يوجب نقضه.

الطعن رقم ١٥٠٦ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ١٧٤ بتاريخ ١٠/٦/١٩٤٦

إذا كان المتهم قد تمسك بأنه حين أوقع فعل الضرب بالمجنى عليه إنما كان فى حالة من حالات الدفاع الشرعى عن النفس فإن رد المحكمة عليه بقولها أن المجنى عليه لم يكن يقصده هو بفعل الضرب الذى كان ينوى إيقاعه بل كان يقصد أخاه، لا يكون سديداً، لأن حق الدفاع مباح قانوناً عن نفس الإنسان أو عن نفس غيره إطلاقاً.

الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٣٢٩ بتاريخ ٧/٤/١٩٤٧

إن حق الدفاع الشرعى قد قرر بالقانون لدفع كل إعتداء مهما كانت جسامته، وتناسب لفعل الدفاع مع الإعتداء لا ينظر فيه إلا بعد ثبوت قيام حالة الدفاع الشرعى. فإذا ثبت قيام هذه الحالة وتحقق ذلك

التناسب حققت البراءة للمدافع، وإن زاد فعل الدفاع على الإعتداء وكانت الزيادة غير مقبولة عند المتهم متجاوزاً حق الدفاع وحق عليه العقاب بالشروط الواردة في القانون. وإذن فإذا كان كل ما قالته المحكمة في حكمها لا يمدو التحدث عن عدم التناسب بين الفعلين، ما وقع منهما من المتهم وما وقع من غيره وليس فيه ما ينفي قيام حالة الدفاع الشرعي، فإنه يكون قاصر البيان في الرد على ما تمسك به المتهم من أنه كان في حالة دفاع شرعي.

الطعن رقم ١٨١٧ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٣٦٩ بتاريخ ١٠/٧/١٩٤٧
إن الشارع إذ نص في المادة ٢٤٩ من قانون العقوبات على تبرير القتل لدفع فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراحة بالغة إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة، فقد دل بذلك على أنه لا يلزم في الفعل المتخوف منه المسوغ للدفاع الشرعي بصفة عامة أن يكون خطره حقيقياً في ذاته، بل يكفي أن يدرك ذلك في إعتقاد المتهم بشرط أن يكون هذا الإعتقاد مبنياً على أسباب معقولة؛ وإذن فالحكم الذي يشترط في الفعل المسوغ لحق الدفاع الشرعي أن يكون خطراً في الواقع ولا يكفي بما توهمه المتهم فيه يكون قد أخطأ في تأويل القانون.

الطعن رقم ٧١٠ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٥٦٩ بتاريخ ١٨/٥/١٩٤٨
الدفاع الشرعي لم يشرع إلا لرد الإعتداء عن طريق الحيلولة بين من يباشر الإعتداء وبين الإستمرار فيه فلا يسوغ التعرض بفعل الضرب لمن لم يثبت أنه كان يعتدى أو يحاول الإعتداء فعلاً على المدافع أو غيره فإذا كان المتهم حين تمسك بحالة الدفاع الشرعي قد قرر هو نفسه أن مجهولاً كان يعتدى عليه فاعتدى هو على المجنى عليه دفاعاً عن نفسه، فهذا القول من جانبه لا يقتضي رداً من الحكم، لأن حكم القانون في هذه الصورة أنها ليست من الدفاع الشرعي.

الطعن رقم ١٦٣٣ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٦٨٦ بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٤٨
إذا كان المتهم قد تمسك بأنه كان في حالة دفاع شرعي إذ الواقعة هي أن المجنى عليه أبشده بالسب ثم حاول تسلق جدار بيته صاعداً إليه ليعتدى عليه فقتله هو بحجر لئله من الوصول إليه، وكانت المحكمة مع تسليمها بهذه الواقعة - قد أدانته بمقولة إنه كان في استطاعته الإحتماء داخل داره ليقتادى إعتداء المجنى عليه، فهذا منها قصور إذ كان عليها أن تعرض في حكمها لما قاله المتهم من محاولة المجنى عليه إيقاع الأذى به وتسلق جدار بيته لإرتكاب جريمة فيه، فإن البيوت لما يصح في القانون أن يتعلق بها حق الدفاع الشرعي.

الطنن رقم ٤٨٨ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٧٤ صفحة رقم ٨٢١ بتاريخ ١٩٤٩/٤/٤

إذا كان المخاصي عن التهمين قد تمسك بأنهما كانا في حالة دفاع شرعي عن النفس إذ هاجمهما المجنى عليهم في أرضهما وهم يحملون عصياً وأسلحة، واستدل على ذلك بأقوال شهود ذكرهم في التحقيق ومع هذا قضت المحكمة بالإدانة دون أن تقول في ذلك أكثر من " أنها لا ترى الأخذ بهذا الدفاع لأن الإعتداء الذي وقع عليهما بسيط وكان في وسعهما الابتعاد عنه " فحكمها يكون معيباً بما يستوجب نقضه، إذ أن الإعتداء مهما كانت درجته يبرر الدفاع الشرعي، والقول بأن المتهمين كان في وسعهما الابتعاد عن الإعتداء الذي بدأ عليهما لم يعزز بما يبرره لا من ناحية الوقائع ولا من ناحية القانون.

الطنن رقم ٥٧٥ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٧٤ صفحة رقم ٨٢٤ بتاريخ ١٩٤٩/٤/٤

إذا كانت المحكمة، في سبيل نفيها قيام حالة الدفاع الشرعي، قد قالت إن فريق التهم كان في وسعهم أن يلجئوا إلى رجال السلطة العامة لدفع تعرض فريق المجنى عليه لهم في المقار الذي تحت يدهم، دون أن يكون لقولها هذا من سند يبرره في الحكم بل جاء هذا القول منها مسوقاً على صورة عامة مطلقة لا تجعل لأصحاب اليد على المقارات أن يتمتعوا بحقوقهم الشرعي في المداخلة عن مالهم، فهذا منها يخالف القانون الذي نصه أن هذا الحق لا يسقط إلا إذا كان من الممكن الركون في الوقت المناسب إلى الإحتماء برجال السلطة العامة.

الطنن رقم ١١٣ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٧٠ بتاريخ ١٩٢٨/١٢/١٣

لا تقبل محكمة النقض الطعن في الحكم بأن المحكوم عليه كان في حالة دفاع عن نفسه إذا لم يكن سبق أن ادعى ذلك أمام محكمة الموضوع.

الطنن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٩٢ بتاريخ ١٩٢٨/١٢/٢٧

المادة ٢١٠ من قانون العقوبات تبيح حقيقة استعمال القوة اللازمة لرد الإعتداء على المال. والإعتداء على المال يحصل في صور منها ترك المواشي ترعى في أرض الغير. ولكن يجب في هذه الصورة أن تكون القوة موجهة إلى رد الإعتداء. فإذا هي وجهت ضد صاحب المواشي توجيهاً ليس من شأنه رد الإعتداء كان الفعل تعدياً لا دفاعاً عن المال.

الطنن رقم ٣٣٣ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ١٣١ بتاريخ ١٩٢٩/١/١٠

الدفاع الشرعي عن النفس هو من الأعذار القانونية الميحة للفعل والمسقط للعقوبة. فالإدعاء به يعتبر كالطلبات الهامة التي يجب على القضاء بحثها استقلالاً وإيجاباً أو رفضاً رفضاً مبرراً بالدليل.

الطعن رقم ١١٤١ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٤١ صفحة رقم ٢٥٤ بتاريخ ١٩٢٩/٣/٢٨
إذا دافع متهم بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن ماله وحكمت المحكمة الابتدائية بإدانتته وأيدت المحكمة الاستئنافية حكمها بدون أن يرد في الحكمين ما يدل على أن المحكمة بحثت هذا الدفاع لتبين ما إذا كان صحيحاً مستوجباً للبراءة أم غير صحيح مستوجباً للإهمال فإن ذلك يكون قصوراً مبطلاً للحكم.

الطعن رقم ١٣٣٨ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٤١ صفحة رقم ٢٧٨ بتاريخ ١٩٢٩/٤/٢٥
إذا نفت المحكمة صراحة في حكمها طرف الدفاع الشرعي الذي تمسك به المتهم فلا دخل غشمة النقص فيه لأنه أمر راجع إلى الموضوع.

الطعن رقم ١٤٠٢ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٤١ صفحة رقم ٣٠٠ بتاريخ ١٩٢٩/٥/٩
إذا كانت الوقائع الثابتة لدى المحكمة دالة على أن المتهم كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه ولكن الدفاع عنه لم يطلب إعتباره كذلك بل إقتصار على طلب استعمال الواقعة به وجب على محكمة الموضوع أن تعبره من تلقاء نفسها في حالة دفاع شرعي. إذ مهما تكن طلبات المتهم في دفاعه فإنها لا تغير شيئاً من طيبة فعله ولا من كفية إعتبار القانون له.

الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ١٤٢ صفحة رقم ٢ بتاريخ ١٩٣٠/٣/٦
إذا تمسك المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن النفس وقت ارتكابه ما نسب إليه وجب على المحكمة أن تبحث هذا الوجه وتفصل فيه وإلا كان حكمها باطلاً متيناً نقضه.

الطعن رقم ١٧٦٨ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ١٤٢ صفحة رقم ٩٥ بتاريخ ١٩٣٠/١١/١٣
إنه وإن كان التمييز باعتبار متهم ما في حالة دفاع شرعي أم لا هو من المسائل الموضوعية التي لا شأن فيها غشمة النقص إلا أنه إذا ما أثبتت محكمة الموضوع في حكمها من الوقائع ما يدل على أن المتهم كان في حالة الدفاع الشرعي واستخلصت هي من هذه الوقائع خلاف ما تنتج من غشمة النقص أن تصحح الاستنتاج بما يقضى به المنطق، ولا يقال إنها عندئذ قد تدخلت في مسألة موضوعية، لأن هذا الاستنتاج الخطأ لا يكون إلا عن خطأ محكمة الموضوع في تفهم تعريف حالة الدفاع الشرعي ومعنى أركانه القانونية. ولا شبهة في أن مثل هذا الخطأ يتعين على محكمة النقص تصحيحه لأنه من المسائل القانونية.

الطعن رقم ١٧٩٠ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ١٤٢ صفحة رقم ١٠٢ بتاريخ ١٩٣٠/١١/١٣
إذا دفع المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعي فيجب على المحكمة أن تبحث هذا الدفع وتقبله أو تسعده بنص خاص صريح لأنه من الأسباب المبيحة للفعل المسقط للعقوبة، والإدعاء به يعتبر من الطلبات الهامة

التي يجب على القضاء بحثها إستقلالاً وقبولاً أو رفضها. إلا أنه إذا تمسك المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن النفس ولكنه لم يبين للمحكمة الوقائع الدالة على ذلك فيعتبر الحكم أنه قد نفى هذا الدفع ضمناً إذا هو قرر أن الجريمة وقعت مع سبق الإصرار عليها إذ أن ظرف الدفاع الشرعي ينطى مع قيام ظرف سبق الإصرار.

الطعن رقم ١٨٢٦ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ١٣٢ بتاريخ ١١/٢٧/١٩٣٠
إذا دخل شخص في منتصف الليل منزل شخص آخر بوجه غير قانوني بواسطة التسلق وكان حاملاً سلاحاً ثم بقي في المنزل مخفياً عن أعين من لهم الحق في إخراجه فلا شك في أن صاحب المنزل يكون في هذا الظرف في موقف يبيح له حق الدفاع الشرعي عن نفسه وعن ماله، فإذا هو إستعمل حقه هذا ضد هذا الشخص فلا يجوز لهذا الأخير إذا رد بالإعتداء على صاحب المنزل أن يحتج بأنه إنما كان يدافع عن نفسه.

الطعن رقم ١٨٦٢ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ١٣٥ بتاريخ ٤/١٢/١٩٣٠
يشترط لوجود حق الدفاع الشرعي عن النفس أو المال أن يكون الإعتداء عليهما قائماً، فلا دفاع بعد زوال الإعتداء.

الطعن رقم ٦٦٧ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٨٧ بتاريخ ١٦/٤/١٩٣١
إن حسن النية الذي يشترطه القانون بالمادة ٢١٢ عقوبات في مأمور الضبط أثناء قيامه بأمر بناء على واجبات وظيفته كى لا تباح مقاومته بحجة إستعمال حق الدفاع الشرعي هو من المسائل التي لمحكمة الموضوع حق الفصل فيها بدون رقابة عليها من محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٨٨ بتاريخ ١٦/٤/١٩٣١
الدفاع عن الحرية لا يباح حيث يكون تنفيذها موجب قانوني. فالتهم المجهوس حبساً قانونياً إذا أعدى على من يكون قائماً بتنفيذ القانون ليتخلص من الحبس فإنه يستحق العقاب، وليس له أن يحتج في هذا الصدد بمبدأ الدفاع الشرعي عن النفس.

الطعن رقم ٧٢٠ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٦٦ بتاريخ ١٢/٣/١٩٣١
إذا ردت محكمة الموضوع على الإدعاء بمقالة الدفاع الشرعي ونفت وجوده فلا يجوز الطعن في حكمها بزعم أن الطاعن تعدى بنية سليمة حدود الدفاع الشرعي، لأن نفي حالة الدفاع الشرعي يشمل نفي هذا الزعم.

الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٦٨٠ بتاريخ ١٩٦٩/٥/١٢

الأصل أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنفاؤها يتعلق بموضوع الدعوى وتحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب ما دام إستدلالها سليماً يؤدى إلى ما إنتهى إليه.

الطعن رقم ١٨٤٩ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١٦٨ بتاريخ ١٩٦٩/١/٢٧

إصابة المجنى عليها بشلل نصفى قاصر على يد ورجل واحدة لا يحول دون إمكان إستعمالها ليدها الأخرى فى مقاومة المتهم.

الطعن رقم ٢٢٥٣ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٤٢٠ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٣١

من المقرر أنه وإن كان تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنفاؤها متعلق بموضوع الدعوى. تحكمة الموضوع الفصل فيه بغير معقب إلا أن ذلك مشروط بأن يكون إستدلال الحكم سليماً لا عيب فيه ويؤدى منطقياً إلى ما إنتهى إليه.

الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٨١١ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٢

مضى كان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بقيام حالة الدفاع الشرعى، وكانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة ولا ترشح لقيامها، فإنه لا يقبل من الطاعن أن يصر هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٦٥٢ بتاريخ ١٩٦٩/٥/٥

مضى كان يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة الإستئنافية أن المدافع عن الطاعن دفع بأن هذا الأخير كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه مستنداً إلى أن شهود الإليات أجمعوا على أن المجنى عليه هو الذى إعتدى عليه أولاً وأن الماديات قد أيدت ذلك لوجود تمزقات بملابس الطاعن، وكان هذا الدفاع من شأنه - لو صح - أن يؤثر فى مسئولية الطاعن، ومن ثم فإنه من المتعين على المحكمة أن تحققة أو ترد عليه، أما وهى لم تفعل بل إكتفت بإعتناق أسباب الحكم المستأنف وأشارت إلى أنها تضمنت الرد الكافى على ما أثاره الدفاع فى صدد الدفاع الشرعى على الرغم من خلوه من ذلك البيان، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور والإخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٧٤١ بتاريخ ١٩٦٩/٥/١٩

لا يشترط قانوناً فى التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى إيراد بصريح لفظه.

الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٨٩٥ بتاريخ ١٦/٦/١٩٦٩

تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التى رتب عليها. وإذا كان ذلك، وكان مؤدى ما أورده الحكم من شأنه أن يؤدى إلى ما رتب عليه من نفي حالة الدفاع الشرعى، فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم فى هذا الصدد لا يكون مقبولاً، ومن ناحية أخرى فإن مجرد قيام المجنى عليه بقطع الرسم المتفق بينه وبين الطاعن على شرائه - بفرض أنه لم يكن قد دفع ثمنه - لا يكون جريمة تتيح للطاعن حق الدفاع الشرعى عن ماله.

الطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٩٥٨ بتاريخ ٢٣/٦/١٩٦٩

متى كان البادى لما إستخلصه الحكم من واقعة الدعوى أن الطاعن ظن أن المجنى عليه قد قدم يفى الاعتداء عليه فعاجله بضربة عصا على رأسه، وكان هذا الإستخلاص الذى إنتهى إليه الحكم يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعى، فإنه كان يتعين على المحكمة أن تعرض لهذه الحالة وتقول كلمتها فيها وإذا هى لم تفعل ذلك، فإن حكمها المطعون فيه يكون معيأ بالقصور بما يوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٦١٤ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١٤١٥ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٦٩

- إذا كان الحكم قد رمى فى دعوى السرقة ضد المجنى عليه، بأنها مختلفة. فإن ذلك ينفى بالضرورة حالة الدفاع الشرعى.

- من المقرر أنه متى أثبت الحكم التدبير للجريمة سواء بتوافر سبق الإصرار أو إنعقاد الاتفاق السابق على إيقاعها، أو التحيل لإرتكابها، إنضى حتماً موجب الدفاع الشرعى الذى يفرض رداً حالاً على عدوان حال، دون الاسلاس له وإعمال الحطة فى إنفاذه.

الطعن رقم ١٠٤٨ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٨٤٥ بتاريخ ٢٩/١١/١٩٧٩

الأصل فى الدفاع الشرعى أنه من الدفوع الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض إلا إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعى كما عرفه القانون أو ترشح لقيامها - لما كان ذلك - وكانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة ولا ترشح لقيامها، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك صراحة بقيام حالة الدفاع الشرعى، فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٦٦٩ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٢٠٣ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٤

لما كان لا يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أورد الواقعة على نحو يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعى ولم يثبت أن المدافع عن الطاعن قد تمسك أمام المحكمة بتوافرها، ومن ثم لا يقبل منه إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٧١٣ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٤٧٧ بتاريخ ١٩٧٩/٤/١٥

لما كان مفاد ما أورده الحكم أنه اعتمد فى نفي حالة الدفاع الشرعى على ما قرره من أن المتهم لم يعترف بالجريمة وما أضافه إلى ذلك من أن الطاعنين وقت إعتدائهما على المجنى عليهما لم يكونا مستهدفين لأى إعتداء. وإذ كان المقرر أنه لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى الإقرار بالجريمة، وكان الحكم بالرغم من أن الدعوى المطروحة أسند فيها لتهم آخر الشروع فى قتل الطاعن الأول بإطلاق عيار نارى عليه أصابه - لم يستظهر حقيقة الواقعة لبيان الصلة بين الإعتداء الذى وقع على الطاعن الأول والإعتداء الذى وقع منه والطاعن الثانى على المجنى عليها، وأى الإعتداءين كان الأسبق حتى يبين ماذا كان هما أو لأيهما حق فى إستعمالات القوة اللازمة لرد العدوان، مكفياً بالقول بأنهما وقت إعتدائهما على المجنى عليه لم يكونا مستهدفين لأى إعتداء دون أن يتصدى لمناقشة ما ذكره محامى الطاعنين فى هذا الصدد فإنه يكون مشوباً بما يميمه ويوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٢٥٢٤ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٩٠٤ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٩

لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعنين لم يثيروا لدى محكمة الموضوع شيئاً عن أن ما اتوه مع المجنى عليهما كان إستعمالاً لحق مقرر بمقتضى الشريعة بما يخرجهم عن نطاق التأثيم عملاً بالمادة ٦٠ من قانون العقوبات، وكان هذا الدفاع يقوم على واقعة يقتضى تحقيقاً تنأى عنه وظيفة محكمة النقض فإن إثارته أمامها لأول مرة تكون غير مقبولة.

الطعن رقم ٣٦٧٢ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٨٩٣ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٨

من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنتفاؤها إنما هو من الأمور التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها بلا معقب ما دام إستدلالها مائفاً وأن تلك الحالة تتوافر بوقوع فعل إيجابى يمدى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى سواء وقع إعتداء بالفعل أو بدر من المجنى عليه بادرة إعتداء تجعل المتهم يعتقد لأسباب معقولة وجود خطر حال على نفسه أو نفس غيره أو ماله وأن الأصل أن تجريد المجنى عليه من آلة العدوان ثم طعنه بها يعد محض عدوان ولا يعد من قبيل الدفاع الشرعى إلا إذا كان تجريد المجنى عليه من آلة العدوان ليس من شأنه بمجرده - أن يحول دون

مواصلة العدوان، فإنه يحق للمعتدى عليه أن يستعمل القوة اللازمة لدرئته مع الأخذ فى الاعتبار ما يحيط بالمدافع من مخاطر وملايسات تتطلب منه معالجة الموقف على الفور. وكان مفاد ما أورده الحكم المطعون فيه رده على الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى وتدليله على إنتفاها على السياق المتقدم - أنه بعد إنتزاع الطاعن للسكين من يد المجنى عليها لم يعد هناك ما يخشى منها عليه وأن السحجات الطغرية التى أحدثتها برفقته - لا تنهض دليلاً على أن خطراً يتهدهده - وهو ما له أصله فى إعتراف الطاعن بتحقيقات النيابة من أنه لم يقتل المجنى عليها دفاعاً عن نفسه بسبب خطر يتهدهده وإنما قتلها لسوء معاملتها له، ولما كان حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه، فإن ما خلص إليه الحكم المطعون فيه من عدم توافر هذا الحق للأسباب التى أوردها يكون صحيحاً ويكون معنى الطاعن فى هذا الصدد وبصدد أن الواقعة لا توضح إلا لتجاوز حالة الدفاع الشرعى فى غير محله.

الطعن رقم ٤١٥٤ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٩١٢ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٩

لما كان الحكم قد عرض للدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى وأطرحه فى قوله " وحيث إنه عما قاله الدفاع من أن المتهم كان فى حالة دفاع شرعى فإن المحكمة لا تلتفت إليه إذ لم يثبت أن المجنى عليه قد اعتدى على المتهم قبل الحادث وأن المتهم كان يقصد بضربه له منع الإعتداء الأمر الذى يجعل الدفع بأن المتهم كان فى حالة دفاع شرعى أولاً مرسلاً لا دليل عليه ويتعين الإلتفات عنه " فإن ما أورده الحكم فيما تقدم سائغ ويكفى لتبرير ما إنتهى إليه من إنتفاء حالة الدفاع الشرعى، إذ الأصل أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنتفاؤها يتعلق بموضوع الدعوى، وبحكمة الموضوع الفصل فيها بلا معقب ما دام إستدلها سليماً ويؤدى إلى ما إنتهى إليه.

الطعن رقم ٥٥٢٠ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧٢٦ بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٢

الأصل فى الدفاع الشرعى أنه من الدفوع الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض إلا إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعى كما هى معرفة به فى القانون أو توضح لقيامها، ولما كانت الواقعة كما أثبتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة أو توضح لقيامها وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى، فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١١٥٢ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ١٧ بتاريخ ١٩٦٠/١/٥

بشروط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد وقع فعل إيجابى يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى، سواء وقع الإعتداء بالفعل، أو بمر من المجنى عليه بادرة إعتداء تجعل المتهم

يعتقد - لأسباب معقولة - وجود خطر حال على نفسه أو ماله، أو على نفس غيره أو ماله فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم قد بادر إلى إطلاق النار على المجنى عليه إذ رآه يمر أمام حقله ليلاً ولم يحصل صوته إلى سماعه عندما ناداه مستغسراً عن شخصيته، وكان المجنى عليه وقت إصابته في حقله هو وبعيدا عن زراعة المتهم، ودون أن يكون قد صدر من المجنى عليه أو من غيره أى فعل مستوجب للدفاع فلا يسوغ القول بأن المتهم كان وقتئذ في حالة دفاع شرعى عن نفسه أو ماله.

الطعن رقم ٢٣٧٢ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٣٩٩ بتاريخ ١٤/٣/١٩٨٥

- لما كان الأصل أن تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى تحكما الموضوع فيه بلا معقب، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون إستدلال الحكم سليماً لا عيب فيه وهادى منطقياً إلى ما إنتهى إليه.

- لما كان الحكم المطعون فيه وأن نفى حالة الدفاع الشرعى عن نفس الطاعن إلا أنه لم يناقش إصابة الطاعن الثابتة فى الأوراق ولم يشر إلى سبب هذه الإصابة وصلتها بالإعتداء الذى ثبت وقوعه منه وكان ما ورد به من تأكيد وقوع اعتداء من الطاعن غير كاف بذاته نشوء حق الدفاع الشرعى عن النفس فإنه يكون مشوباً بالقصور.

- لما كان لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد حصل بالفعل اعتداء على النفس أو المال بل يكفى أن يكون قد صدر من المجنى عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى ولا يلزم فى الفعل المتخوف منه أن يكون خطراً حقيقياً فى ذاته بل يكفى أن يبدو كذلك فى اعتقاد المتهم وتصوره، بشرط أن يكون لهذا التخوف أسباب معقولة، وتقدير ظروف الدفاع ومقتضياته أمر إعتبارى المناط فيه الحال النفسية التى تحالط ذات الشخص الذى يفاجأ بفعل الإعتداء فيجعله فى ظروف حرجة دقيقة تتطلب منه معالجة موقفه على الفور والخروج من مأزقه لما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ المترن المطمئن الذى كان يتعذر عليه وقتئذ وهو محفوف بهذه الظروف والملاسات.

الطعن رقم ٢٩٩١ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٩٠ بتاريخ ١٦/١/١٩٨٥

لما كان من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنتفاؤها، متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب، متى كانت الوقائع مؤدية للنتيجة التى رتبها عليها الحكم، كما أن حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على إعتدائه وإنما شرع لرد العدوان وإذا كان مؤدى ما أورده الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى ولدى نفيه قيام حالة الدفاع الشرعى - وهو ما لا ينازع الطاعنون فى صحة إسناد الحكم بشأنه - أن مشادة وقعت بين الطاعنين والمجنى عليه أسئل على أثرها المتهم القائل

مطواه وأراد التعدي بها على الجنى عليه الذى إنتزعها من يده، فما كان من الطاعنين إلا أن أحاطوا بالجنى عليه والقوة فى مياه ترعة الإسماعيلية، وأخذوا يقذفونه بالحجارة كلما حاول الخروج منها وإستمروا فى ذلك حتى خارت قواه وتوفى غرقاً فإن مقارفة الطاعنين لأفعال التعدى تلك وإستمرارهم فيها بعد أن ألقوا بالجنى عليه فى الماء بقصد منعه مفادته وقد صار لا حول له ولا قوة وحتى خارت قواه ولقى حتفه، تكون من قبيل القصاص والإنتقام والعدوان على من لم يثبت إنه كان فى الوقت ذاك يعتدى أو يحاول التعدى، بل كان يحاول النجاة بنفسه من الموت وهو ما تنفى به حالة الدفاع الشرعى عن النفس كما هى معرفة به فى القانون.

الطعن رقم ٤٩٠٤ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٢٧٣ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٠

إن حالة الدفاع الشرعى لا تتوافر متى أثبت الحكم أن المتهم هو الذى إعتدى على الجنى عليه وإذ كان من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى حكمة الموضوع الفصل فيها بلا معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التى رتبها عليها.

الطعن رقم ٥٦٢١ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٢٤٥ بتاريخ ١٩٨٥/٢/١٣

من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التى خلصت إليها وكان حق الدفاع الشرعى لم يشرع إلا لرد الإعتداء عن طريق الحيلولة بين من يباشر الإعتداء وبين الإستممرار فيه فلا يسوغ التعرض بفعل الضرب لمن لم يثبت أنه كان يعتدى أو يحاول فعلاً الإعتداء على المدافع أو غيره.

الطعن رقم ١٩١٢ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ١١٠١ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/١٢

لما كان تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى حكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب عليها ما دام إستنتاجها سليماً يؤدى إلى ما إنتهى إليه، ولما كان ما ساقه الحكم المطعون فيه من أدلة متتجة فى إكمال إقتناع المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إليه من رفض الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير المحكمة للدليل لما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض، ولضلاً عن ذلك، فإنه من المقرر أنه متى كان استنتاج المحكمة للطاعن بآخريين لنصرتة على الجنى عليه مجرد حصول مشادة كلامية بينهما وهو ما أثبتته المحكمة بمذونات وبلا منازعة من الطاعن - إنتفى حتماً موجب الدفاع الشرعى الذى يفرض رداً حالاً لعدم إتيان خال دون الاسلاس له وإعمال الحطة فى إنتفاذه.

(١) لما كان من المقرر أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد فى حكمها على أقوالهم التى أدلوا بها فى التحقيقات ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث، وكان الثابت من مطالعة محضر جلسة المرافعة أن المدافع عن الطاعن قد تنازل صراحة عن سماع شاهد الإثبات الغائب - مكثفاً بتلاوة أقواله فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قموها عن سماعه.

(٢) لما كان الأصل فى الإجراءات الصحة ولا يجوز الإدعاء بما يخالف ما أثبت بمحضر الجلسة أو فى الحكم - إلا بطريق الطعن بالتزوير - وكان الثابت أن الطاعن لم يسلك هذا السبيل فى خصوص ما أثبت بمحضر جلسة المرافعة من إكتفاء الدفاع بالأقوال الواردة بالتحقيقات لشاهد الإثبات الذى لم يسمع، فإن الزعم بأن ما أثبت من ذلك مغاير للواقع يكون غير مقبول.

(٣) من المقرر أن تقدير حالة المتهم العقلية التى يترتب عليها الإعفاء من المسؤولية الجنائية أمر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضى الموضوع بلا معقب عليه طالما أنه يقيمه على أسباب سائفة. وكان الحكم قد أ طرح الشهادة المقدمة من الطاعن لأنها غير رسمية وعن مدة سابقة على تاريخ الحادث وأثبت فى منطق سليم بأدلة سائفة سلامة إدراك الطاعن وقت إقراره الجريمة، ورد على ما غسك به الدفاع بشأن حالة الطاعن العقلية ولم ير الأخذ به أو إيجابته للأسباب السائفة التى أوردتها إمتداداً إلى ما أحققته المحكمة من أن الطاعن وقت ارتكابه الجريمة كان حافظاً لشعوره وأختياره، وهى غير ملزمة بالإلتجاء إلى أهل الخبرة إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحث التى يعتذر عليها أن تشق طريقها فيها.

(٤) إن العبرة فى المحاكمة الجنائية هى باقتناع القاضى من كافة عناصر الدعوى المطروحة أمامه فلا يصح مطالبته بالأخذ بدليل دون آخر.

(٥) من المقرر أن القانون قد أجاز سماع الشهود الذين لم يبلغ سنهم أربع عشرة سنة بدون حلف يمين على سبيل الإستدلال، ولم يحرم الشارع على القاضى الأخذ بتلك الأقوال التى يدلى بها على سبيل الإستدلال إذا أنس فيها الصدق، فهى عنصر من عناصر الإثبات يقدره القاضى حسب إقتناعه. فإنه لا يقبل من الطاعن النعى على الحكم أخذه بأقوال شاهد الإثبات بحجة أنه لم يبلغ من العمر أربع عشرة سنة. ما دامت المحكمة قد إطمأنت إلى صحة ما أدلى به وركنت إلى أقواله على إعتبار أنه يدرك ما يقول ويعيه.

(٦) من المقرر أن تناقض الشاهد وتضاربه فى أقواله أو مع أقوال غيره لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد إستخلصت الحقيقة من تلك الأقوال إستخلاصاً سائفاً بما لا تناقض فيه.

٧) من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بما تظمن إليه من أقوال الشاهد في حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تظمن إليه منها في حق منهم آخر دون أن يعد هذا تناقضاً منها يعيب حكمها ما دام تقدير الدليل موثقاً إليها وحدها ومادام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقاً في ناحية من أقواله وغير صادق في ناحية أخرى.

٨) من المقرر أنه ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني في كل جزئية منه بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستعصى على الملائمة والتوفيق.

٩) لما كان الواضح من مدونات الحكم أنه إستظهر قيام علاقة السببية بين إصابات القتل التي أورد تفصيلها عن تقرير الصفة التشريحية وبين وفاته فأورد من واقع ذلك التقرير أن وفاة المجنى عليه نتيجة إصابته النارية والطعنية مجتمعة وما صاحبها من نزيف دموي غزير، فإنه ينحسر عن الحكم ما يثيره الطاعن من قصور.

١٠) لما كان الحكم قد إستند في إثبات التهمة في حق الطاعن إلى أقوال شاهد الإثبات وتقرير الصفة التشريحية وتقرير فحص السلاح المضبوط، ولم يعول في ذلك على ما تضمنته معاينة الشرطة والنيابة اللتين لم يشر إليهما في مدوناته، فإن النعي على الحكم في هذا الشأن يكون غير سديد.

١١) من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولما أصلها في الأوراق.

١٢) إن تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو إنتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب عليها ما دام إستدلالها سليماً يؤدي إلى ما إنتهى إليه.

١٣) لما كان بين من الرجوع إلى محاضر جلسات المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن لم يدفع ببطلان إعرافه لصدوره نتيجة إكراه، وكل ما قاله الدفاع عنه في هذا الصدد هو أن الطاعن " قدم نفسه للشرطة نتيجة القبض على كبير العائلة مما قد يواجهه من ضغط وإكراه " دون أن يبين وجه ما ينهض على إعرافه ولا يمكن القول بأن هذه العبارة المرسلة التي ساقها تشكل دليلاً ببطلان الإعراف أو تشير إلى الإكراه المبطّل له وكل ما يمكن أن تنصرف إليه هو التشكيك في الدليل المستند من الإعراف توصلأ إلى عدم تعويل المحكمة عليه. وكان الحكم قد أورد مؤدى هذا الإعراف الذي عول عليه في الإدانة - ضمن ما عول عليه - وإطمأن إلى سلامته. وكان لا يقبل من الطاعن أن يثير أمام محكمة النقض لأول مرة ببطلان الإعراف.

١٤) لما كان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتم عما ضمنه في نفسه، وإستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية.

١٥) من المقرر أن البحث في توافر ظرفي سبق الإصرار والرصد من إطلاقات قاضي الموضوع يستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلاً مع ذلك الإمتاج.

الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٣٨١ بتاريخ ١٩٨٦/٣/١٢

من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو إنتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى حكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب عليها ما دام إستدلالتها سليماً يؤدي إلى ما إنتهت إليه.

الطعن رقم ٣٠٣٠ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٣٤ بتاريخ ١٩٨٨/١/٨

- من المقرر أن الدفاع الشرعي عن النفس هو إستعمال القوة اللازمة لرد أي إعتداء على نفس المدافع أو عن نفس غيره وإن تقدير الوقائع المؤدية إلى قيام حالة الدفاع الشرعي أو نفيها وإن كان من الأمور الموضوعية التي تستقل بحكمة الموضوع بالقصل فيها بغير معقب إلا إن ذلك مشروط بأن يكون إستدلال الحكم في هذا الشأن سليماً لا عيب فيه.

- من المقرر أنه لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعي الإعراف بالجريمة، وكان تعدد إصابات الجنى عليه وجسامتها وإنتشارها مجسمه لا يدل بذاته على أن الطاعن لم يكن يرد إعتداء متخوفاً منه لأنه لا يشترط بصفة مطلقة لقيام حالة الدفاع الشرعي أن تكون الوسيلة التي أخذ بها المدافع قد استخدمت بالقدر اللازم لرد الإعتداء عنه وإنما يكون النظر إلى الوسيلة من هذه الناحية بعد نشوء الحق وقيامه بحيث إذا تبين بعد ذلك أن المدافع لم يتجاوز حدود حقه في الدفاع قضى له بالبراءة، وإلا عوقب إذا كانت القوة التي إستعملت لدفع التعدي قد زادت على القدر الضروري - بعقوبة مخففة باعتباره معذوراً.

- من المقرر أنه يكفي لقيام حالة الدفاع الشرعي أن يكون قد صدر فعل يندش منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التي يجوز فيها الدفاع الشرعي ولا يلزم في الفعل المتخوف منه أن يكون خطراً حقيقياً في ذاته بل يكفي أن يبدو كذلك في إعتقاد المتهم وتصوره بشرط أن يكون هذا الإعتقاد أو التصور مبنياً على أسباب معقولة، وتقدير ظروف الدفاع الشرعي ومقتضياته أمر إعتباري الناطق فيه للحالة النفسية التي تخالط ذات الشخص الذي يفاجأ بفعل الإعتداء فيجعل في ظروف حرجة ودقيقة تتطلب منه معالجة موقفه على الفور

والخروج من مأزقه مما لا يصلح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ المترن الذي كان يعتز عليه وقتئذ وهو محفوف بهذه المخاطر والملاسات.

الطعن رقم ٥٥٧٦ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٣٩٥ بتاريخ ١٣/٣/١٩٨٦

لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفاع المتهم بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه ونفس غيره وأطرحه بقوله : " وعن الدفاع الشرعى فإن المحكمة لا تعتق قيامه لأن المتهم وإن كان قد قال بأنه بعد أن تمكن من مفاجأة المجنى عليه والإمساك به عقب إخفاقه فى الدخول إلى سيارة الأتوبيس بطريق الحرية إستدار وأطلق النار على زميله.... فأصاب يده اليسرى ثم إستدار نحوه ليطلق النار عليه لولا أن عاجله بطلقة من مسدسه المرى أصابته فى كتفه الأيسر فإن الشرطى..... نفسه كذبه فى ذلك مدعياً أن المجنى عليه ضربه وأصابه أمام القفلا بشارع الإسماعيلية وأنه لم يشرك مع المتهم فى مطاردته وأصر على ذلك رغم مواجهته بأقوال زميله المتهم، فضلاً عن أن الثابت من أقوال شهود الإثبات السالف سرد أقوالهم والننى تظمن المحكمة إلى صدقها أن ثلاثة من جنود الشرطة - كان المتهم من بينهم تمسكوا مع المجنى عليه بشارع الإسماعيلية وأنه بعد أن تمكن من تخليص نفسه من قبضتهم بمشقة بالغة تركت آثارها على ملابسه ومظهره والفرار بنفسه طارده ثلاثتهم شاهرين مسدساتهم من خلفه بلا مير قانونى يعطيهم الحق فى تلك المطاردة حتى إغتفى منهم خلف سيارة بفرع الجمعية التعاونية للبرول مستعطفاً أن يدركوه لحاله تارة ومهدداً بسلحه أخرى حتى بدأ أحدهم بإطلاق النار عليه ففر عبر طريق الحرية محاولاً أن يستقل إحدى السيارات العامة العابرة وهم يجرّون من خلفه حتى أدركوه قبل أن يتمكن من الفرار منهم على التفصيل السابق بما يقطع فى الدلالة على أن المتهم وزميله من رجال الشرطة كانوا معتدين لا مدافعين، وأن المجنى عليه هو الذى كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه لا المتهم " لما كان ذلك، وكان من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنتفانها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التى رتب عليها، وكان حق الدفاع الشرعى لم يشرع إلا لرد الإعتداء عن طريق الحيلولة بين من يياشر الإعتداء وبين الإستمرار فيه فلا يسوغ التعرض بفعل الضرب لمن لم يثبت أنه كان يعتدى أو يحاول فعلاً الإعتداء على المدافع أو غيره، وإذا كان ما أورده الحكم فيما تقدم أن المتهم لم يكن فى حالة دفاع شرعى عن النفس بل كان معتدياً قاصداً إلحاق الأذى بالمجنى عليه لا دفع إعتداء وقع عليه أو على غيره، وكان ما أثبت الحكم من حصول إصابة لزميل المتهم مرجعه مطاردتهما وثالث للمجنى عليه بقصد الإعتداء عليه وليس فى زمن معاصر لواقعة الإعتداء على الأخير فإن نعى الطاعنين على الحكم فى هذا الصدد يكون غير سديد.

الطعن رقم ٥٩٦٩ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٢٧٢ بتاريخ ١٩٨٦/٢/١٢

لما كان حق الدفاع الشرعى لا يبيح مقاومة أحد مأمورى الضبط أثناء قيامه بأمر بناء على واجبات وظيفته إلا إذا أخيف أن ينشأ عن العقالة موت أو جروح بالغة وكان لهذا الخوف سبب معقول، وكان قانون الإجراءات الجنائية قد أعطى مأمورى الضبط القضائى بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٣٤ منه حق القبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على إتهامه فى حالة التلبس بجناية أو جنة معاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر، وكان شيخ الخفراء الجنى عليه وهو من مأمورى الضبط القضائى الذين عددهم المادة ٢٣ من ذلك القانون، قد شاهد الطاعن يرتكب جريمة الإصابة الخطأ التى يجوز، وفقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات، العقاب عليها بالحبس مدة لا تزيد على سنة، فإنه يكون له - والجريمة فى حالة تلبس أن يقبض عليه دون أن يبيح ذلك للطاعن من مقاومته إستناداً إلى حق الدفاع الشرعى، ما دام لا يدعى إنه خاف أن ينشأ عن قيام شيخ الخفراء بالقبض عليه وأثناء قيام الأخير بذلك موت أو جروح بالغة وأنه كان لخوفه سبب معقول ويكون الحكم إذ أ طرح دفاعه أنه كان فى حالة دفاع شرعى، قد إقرن بالصواب.

الطعن رقم ٧١٥ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٦٨٤ بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٢

لما كان من المقرر أن حق الدفاع الشرعى عن المال ينشأ كلما وجد إعتداء أو خطر إعتداء بفعل يعبر جريمة من الجرائم التى أوردتها الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات ومنها الجريمة المنصوص عليها فى الفقرة الرابعة من المادة ٣٧٩ من القانون ذاته والتى تنص على عقاب من " دخل فى أراضى مهياة للزراع أو مبذور فيها زرع أو محصول أو مر فيها بمفرده أو بهائم أو دوابه المعدة للجر أو الحمل أو الركوب أو ترك هذه البهائم أو الدواب تمر فيها أو ترعى فيها بغير حق"، وكانت القوة لازمة لدفع هذا الخطر. ولما كان تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمراً إعتبارياً يجب أن يتجه وجهة شخصية تراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التى أحاطت بالمدافع وقت رد العدوان لما لا تصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادى البعيد عن تلك الملابسات، كما أن إمكان الرجوع إلى السلطة العامة للإستعانة بها فى المحافظة على الحق لا يصلح على إطلاقه سبباً لنفى قيام حق الدفاع الشرعى بل أن الأمر فى هذه الحالة يتطلب أن يكون هناك من ظروف الزمن وغيره ما يسمح بالرجوع إلى هذه السلطة قبل وقوع الإعتداء بالفعل، والقول بغير ذلك مؤد إلى تعطيل النص الصريح الذى يحول حق الدفاع لرد أفعال التعدى على المال تعطىلاً تاماً ولما كان مفاد ما أورده الحكم نفياً لقيام حق الدفاع الشرعى فى جانب الطاعن، أن الأوراق قد خلت من ثمة دليل على حصول إتلاف بزراعتة بسبب مرور ناقة اجنبي عليه على الحد الفاصل

لأرض الطاعن، وأنه كان يتعين عليه الإحتماء برجال السلطة العامة لمنع مثل هذا المرور. وكان مفاد الفقرة الرابعة من المادة ٣٧٩ من قانون العقوبات والفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من هذا القانون أنه يكفى لقيام هذا الحق بمجرد مرور تلك الناقه فى الأرض المهيأة للزرع أو مبدور فيها زرع أو محصول ولو لم يحدث تلف بهذا الزرع أو المحصول، فإن الحكم يكون قد أورد قيداً على إستعمال حق الدفع الشرعى فى الحالة المتقدم ذكرها لم يرد بنص هاتين المادتين، كما أن الحكم لم يبين أن ظروف الزمن كانت تسمح بأن يكون الإلتجاء إلى رجال الشرطة هو سبيل صالح لرد الإعتداء قبل تمامه مما قصر الحكم فى بيانه. ولما كان الحكم قد إنطوى فيما ذهب إليه على فهم خاطئ لنظرية الدفاع الشرعى عن المال فوق ما شابه من قصور فإنه يتعين نقضه.

الطعن رقم ٢٤٩٦ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٥١٩ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢٩

لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنة لم تترشداً عن الدفع بتوفر حالة الدفاع الشرعى، كما أن الواقعة كما سجلها الحكم لا تتوافر فيها تلك الحالة ولا ترشح لقيامها. فإنه لا يقبل من الطاعنة إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٨٧٨ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ١١١٣ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٢

لما كان الدفاع الشرعى عن النفس قد شرع لرد أى إعتداء على نفس المدافع أو على نفس غيره. وكان قيام حالة الدفاع الشرعى لا يستلزم حصول إعتداء بالفعل بل يكفى أن يكون قد صدر من المجنى عليه فعل يخشى منه المنهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى - كما لا يلزم فى الفعل المتخوف منه أن يكون خطراً حقيقياً فى ذاته، بل يكفى أن يبدو كذلك فى إعتقاد المتهم وتصوره بشرط أن يكون لهذا التخوف أسباب مقبولة، إذ أن تقرير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر إعتبارى يجب أن ينتج وجهة شخصية تراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التى أحاطت بالمدافع وقت العدوان مما لا يصح محاسبته على مقتضى التفكير الهادى البعيد عن تلك الملابسات وتقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنفاؤه وإن كان يتعلق بموضوع الدعوى لحكمة الموضوع الفصل فيه بغير معقب إلا أن ذلك مشروط بأن يكون إستدلال الحكم سليماً لا عيب فيه ويؤدى إلى ما إنتهى إليه. لما كان ذلك، وكان ما أوردته الحكم سواء فى إثباته لواقعة الدعوى أو فى معرض رده على دفاع الطاعن لا يستقيم مع ما إنتهى إليه من قيام الدفاع الشرعى عن النفس، ذلك أن النتيجة التى خلص إليها تتجافى مع موجب الوقائع والظروف المادية التى أوردتها، فليس فيما استدلت به الحكم من أن المجنى عليه لم تكن يده سوى عصا صغيرة لا تتناسب مع السكنى التى إستعملها الطاعن فى الإعتداء عليه ما يمكن أن يستخلص منه أنه

لم يكن هناك ما يخشى منه الطاعن على نفسه وقت أن حضر إليه المجنى عليه حاملاً عصا بعد أن كان هو قد شرع في قتل شقيقه، بل أن ما أورده الحكم في هذا الحكم في هذا الصدد لا يعدو التحدث عن عدم التناسب بين الآلة التي إستعملها الطاعن وتلك التي كان يحملها المجنى عليه الأمر الذي يعيب الحكم ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى فيما قضى به الحكم المطعون فيه بالنسبة للتهمة الأولى بما يستوجب نقضه والإعادة بالنسبة لتلك التهمة وكذلك بالنسبة لتهمة الشروع في القتل التي وقعت تلك الجريمة في أعقابها ونتيجة لها بما يستلزم حسن سير العدالة أن تكون الإعادة بالنسبة إليهما معاً.

الطعن رقم ٤٠٧٤ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٩٥٠ بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٠

لما كان من المقرر أن الدفاع الشرعي هو استعمال القوة اللازمة لرد الإعتداء وتقدير التناسب بين تلك القوة وبين الإعتداء الذي يهدد المدافع لتقرير ما إذا كان المدافع قد إلتزم حدود الدفاع الشرعي فلا جريمة فيما أتاه طبقاً لنص المادة ٢٤٥ من قانون العقوبات أم أنه تعدى حدوده بنية سليمة فيعامل بمقتضى المادة ٢٥١ من هذا القانون. إنما هو من الأمور الموضوعية البحتة التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها - وفق الوقائع المعروضة عليها - بغير معقب ما دامت النتيجة التي إنتهت إليها تنطق منطقياً مع المقدمات والوقائع التي أثبتتها في حكمها، وإذ كان ما أثبتته الحكم فيما تقدم بيانه من أن الطاعن أخرج مسدسه من جيبه وأطلق عيارين نارين على أفراد فريق المجنى عليهما الذين كانوا يحملون العصي من شأنه أن يؤدي إلى ما إرتأه الحكم من أن الوسيلة التي سلكها الطاعن لرد الإعتداء الواقع على غيره من أفراد فريق المجنى عليهما لم تكن لتناسب مع هذا الإعتداء بل أنها زادت عن الحد الضروري والقدر اللازم لردّه فإن هذا حسب الحكم لإعتبار الطاعن قد تعدى بنية سليمة حدود حق الدفاع الشرعي ومن ثم فإن ما يعبه الطاعن على الحكم من قصور وخطأ في تطبيق القانون لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلاً في تحصيل محكمة الموضوع فهم الوقائع في الدعوى في حدود سلطتها التقديرية وفي ضوء الفهم الصحيح للقانون وهو ما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٨١٩ لسنة ٥٧ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٩٠ بتاريخ ١٩٨٨/١/٧

من المقرر في صحيح القانون أنه متى أثبت الحكم التدبير للجريمة سواء بواقعه سبق الإصرار عليها أو التحيل لإرتكابها إنتفى حتماً موجب الدفاع الشرعي الذي يفرض رداً حالاً لعدوان حال دون الإسلام له وإعمال الحطة في إنفاذه.

الطعن رقم ٤٠١٢ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ١٠٥ بتاريخ ١٩٨٨/١/٧

من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستتج من قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى متعلق بحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التى رتبها عليها.

الطعن رقم ٤٠٣٣ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٢٤٠ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٣

— من المقرر أن حالة الدفاع الشرعى تقوم إذا وقع فعل يخشى منه حصول إعتداء على النفس أو المال والعبرة فى هذا هى بتقدير المدافع فى الظروف التى كان فيها بشرط أن يكون تقديره مبنياً على أسباب مقبولة من شأنها أن تبرره.

— مفاد نصوص المواد ٢٤٥ وما بعدها من قانون العقوبات أن حق الدفاع الشرعى كسب من أسباب الإباحة المقرر كمبدأ عام يقتضى نص المادة ٦٠ من القانون ذاته يبيح الفعل ويمحو عنه وصف الجريمة متى توافرت الشروط التى إستلزمها تلك المواد لقيامه ولم يخرج المدافع عن القيود التى فرضتها على إستعماله، فهو سبب موضوعى متى قام فلا مسئولية على فاعله ما دام فعل الدفاع متناسباً مع الإعتداء حتى لو أصاب هذا الدفاع غير المتعدى من غير قصد إما لغلط فى الشخص أو نتيجة الحيدة عن الهدف ذلك أن العبرة فى نشوء حق الدفاع الشرعى هى بتوافر شرط حلول الخطر وشرط لزوم القوة لدفعه ومتى نشأ الحق لكل قوة مناسبة تستعمل بحسن نية لرد الإعتداء تكون مباحة، وليس من شأن الغلط فى الشخص أو الحيدة عن الهدف نفى الحق الذى نشأ ولا نفى الإباحة المترتبة على مباشرته بحسن نية ما دام لم ينسب للمدافع أدنى قدر من الإهمال أو عدم التدبير ففى هذه الحالة فقط يسأل عن جريمة غير عمدية.

— لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن قرر أن أولاد المجنى عليه كانوا قادمين يحملون آلات " جنازير وسكاكين " للإعتداء على الطاعن فى محله، وأن..... شهدت بأن الإعتداء كان على محل الطاعن، وأن محاولة حجز المجنى عليه تفيد أنه كان متوجهاً للإعتداء على الطاعن وأن..... شهد بأن المجنى عليه وأولاده تعدوا على الطاعن فى محله، وكان ما أبداه المدافع على السياق المتقدم، مفاده التمسك بحالة الدفاع الشرعى الذى لا يشترط فى التمسك به إيراده بصريح لفظه وبعبارة المألوفة.

— من المقرر أنه ولئن كان تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنتفاؤها متعلقاً بموضوع الدعوى بحكمة الموضوع الفصل فيه بغير معقب إلا أن حد ذلك أن يكون إستدلال الحكم سليماً لا عيب فيه ويؤدى إلى ما إنتهى إليه، وإذ كان ما أورده الحكم المظنون فيه لا يصلح رداً لنفى ما أثاره الطاعن من أنه كان فى حالة دفاع شرعى، ذلك بأنه أغفل كلية الإشارة إلى ما ذكره المدافع بمحضر

الجلسة من أن أولاد المجنى عليه كانوا قادمين يحملون آلات " جنازير ومسكاكين " للإعتداء على الطاعن في محله ولم يستظهر أثر ذلك على نفسه حسب تقديره في الظروف التي كان فيها ومدى تخوفه منه والصلة بين ذلك التخوف - في حالة قيامه - وإعتداء الطاعن على المجنى عليه ومدى تناسب بينهما كما أن الحكم لم يستظهر الصلة بين الإعتداء الذي وقع على الطاعن والإعتداء الذي وقع منه وأى الإعتداءين كان الأسبق لأن التشاجر بين فريقين إما أن يكون إعتداء من كليهما ليس فيه من مدافع فتنفى فيه مظنة الدفاع الشرعى عن النفس وإما أن يكون مبادأة بعدوان فريق رداً على الفريق الآخر الذى تصدق في حقه حالة الدفاع الشرعى عن النفس، وما أورده الحكم المطعون فيه من أنه لم يثبت من أقوال شهود الإثبات أن المجنى عليه كان متوجهاً إلى مكان المشاجرة للإعتداء على الطاعن وأن الثابت من تلك الأقوال أنه كان متوجهاً لإستطلاع الأمر دون أن يكون معه أية أداة من أدوات الإعتداء لا يرفع قصوره في رده على دفاع الطاعن من أن الإعتداء عليه وقع من المجنى عليه وأولاده وليس منه وحده في غمار الشجار الذى سلم به الحكم في مدوناته. لما كان ما تقدم، فإن الحكم يكون معيباً بالقصور في الرد على ما دفع به الطاعن من قيام حالة الدفاع الشرعى بما يطله.

الطعن رقم ٤١١٢ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٥٧٤ بتاريخ ١٢/٤/١٩٨٨

- لما كان الدفاع الشرعى عن النفس لا يميز القتل العمد إلا إذا بلغ فعل الإعتداء المبيح له درجة من الجسامه بحيث يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة الفقرة الأولى من المادة ٢٤٩ من قانون العقوبات التي أوردت حالات الدفاع الشرعى الذى يميز القتل العمد على سبيل الحصر - متى كان ذلك، وكان تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنتفاؤها يتعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بلا معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التى رتب عليها.

(١) لما كانت المادة ٣٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت في فقرتها الثالثة على أنه يجوز عند الاستعجال إذا حصل مانع لأحد المستشارين المعينين لدور من إنعقاد محكمة الجنايات أن يجلس مكانه رئيس المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التى تنعقد بها محكمة الجنايات أو وكيلها على ألا يشترك فى الحكم المذكور أكثر من واحد من غير المستشارين، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الهيئة التى أصدرته كانت مشكلة من إثنين من مستشارى محكمة إستئناف طنطا وعضو ثالث هو رئيس المحكمة بمحكمة شين الكوم الابتدائية، فإن تشكيل المحكمة التى أصدرت الحكم يكون صحيحاً وإذا كان الأصل إن الإجراءات

التي يتطلبها القانون قد روعيت، وكان إدعاء الطاعن بإنتفاء عنصر الإستعجال لا سند له، فإن ما ينهيه الطاعن على الحكم المطعون فيه من بطلان تشكيل المحكمة يكون بلا سند من القانون.

٢) من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله منزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها، وإذا كانت المحكمة قد إطمأنت إلى أقوال شهود الإثبات وحصلت مؤداها بما لا يحيلها عن معناها ويجرفها عن مواضعها وبما يكفي بياناً لوجه إستدلالها بها على صحة الواقعة فإن ما يشره الطاعن في هذا المنحى لا يعدو أن يكون جديلاً موضوعياً في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلته فيه.

٣) من المقرر أنه ليس في القانون ما يلزم المحكمة بتحديد موضوع الدليل في الدعوى، ما دام له أصل فيها، فلا وجه لما ينهيه الطاعن على الحكم إغفاله تحديد مصدر شهادة الشاهد... ما دام لا ينازع في أن لها أصلها في الأوراق.

٤) الأصل أنه ليس بلامزم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي - كما أخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستعصى على الملائمة والتوفيق، وكان الحكم المطعون فيه قد تناول دفاع الطاعن بشأن الإدعاء بوجود تعارض بين الدليلين القولي والفني ورد عليه بأن " المحكمة تطمئن إلى أن التهم وإن كان قد أطلق عبارين نارين على الجنى عليه..... إلا أنه لم يصب إلا من عبار واحد حسبما كشف عنه تقرير الصفة التشريحية " وهذا الذي رد به الحكم على قالة التناقض بين الدليلين القولي والفني سائق ويستند إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق لها معنيها الصحيح من أوراق الدعوى التي إطمأنت إليها عقيدة المحكمة.

٥) من المقرر أن محكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الدليل فلها أن تجزئ الدليل المقدم لها وأن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود وتطرح ما لا تنق فيه من تلك الأقوال، إذ مرجع الأمر في هذا الشأن إلى إقتناعها هي وحدها ومن ثم يكون ما يشره الطاعن في هذا الخصوص غير سديد.

٦) من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحنس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمرة في صدره وإستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية.

٧) لما كانت نية القتل قد تتوالى أثر مشادة وقتية، فإنه لا محل للنمى على الحكم بقالة التناقض بين ما أثبتته من توافر نية القتل لدى الطاعن، وبين ما قاله في معرض نفه لظرف سبق الإصرار من أن هذه النية قد نشأت لدى الطاعن أثر المشادة التي حدثت بينه وبين الجنى عليهم.

٨) لما كان الدفاع الشرعى عن النفس لا يجيز القتل العمد إلا إذا بلغ فعل الاعتداء المبيح له درجة من الجسامة بحيث يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة الفقرة الأولى من المادة ٢٤٩ من قانون العقوبات التى أوردت حالات الدفاع الشرعى الذى يجيز القتل العمد على سبيل الحصر - متى كان ذلك، وكان تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنتفاؤها يتعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بلا معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التى رتب عليها.

٩) لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن أثر مناقشة مع فريق المجنى عليهم بادر بإطلاق النار عليهم دون أن ينسب لهم أى أفعال يتخوف أن تحدث الموت أو الجراح البالغة تستوجب الدفاع الشرعى عن النفس بالقتل العمد فتكون الواقعة - حسبما أثبتتها المحكمة لا ترضح لقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس. لما كان ذلك وكانت المشادة بين الطاعن وفريق المجنى عليهم التى أعقبها إطلاقه النار عليهم حسبما خلص إلى ذلك الحكم المطعون فيه - كانت بسبب منع الآخرين للطاعن من رى أرض النزاع وهو ما لا يقوم به أصلاً حق الدفاع الشرعى إذ ليس النزاع على الرى مما تصح المدافعة عنه قانوناً باستعمال القوة.

١٠) لما كان إدعاء الطاعن بأن إطلاقه النار على فريق المجنى عليهم كان بقصد منع تعرض الآخرين له فى حيازة أرض النزاع بفرض صحته لم يكن لبيح له القتل العمد دفاعاً عن المال لأن ذلك مقرر فى حالات محددة أوردتها على سبيل الحصر المادة ٢٥٠ من قانون العقوبات ليس من بينها الصرض للحيازة أو إغتصابها بالقوة، ومن ثم يكون ما إستطرد إليه الحكم المطعون فيه من نفي حيازة الطاعن لأرض النزاع أياً كان وجه الرأى فيه ما هو إلا ترديد غير لازم، وتكون النتيجة التى خلص إليها من رفض الدفع بالدفاع الشرعى متفقة مع صحيح القانون ويضحي معنى الطاعن على الحكم فى هذا الصدد فى غير محله.

١١) من المقرر أنه على الحكم الصادر فى موضوع الدعوى الجنائية الفصل فى التعويضات المطلوبة من المدعى بالحقوق المدنية فى دعواه المرفوعة بطريق التبعية للدعوى الجنائية، وذلك عملاً بصريح نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية، فإن هو أغفل الفصل فيها، فإنه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يكون للمدعى بالحقوق المدنية أن يرجع إلى ذات المحكمة التى فصلت فى الدعوى الجنائية، للفصل فيما أغفلته عملاً بالمادة ١٩٣ من قانون المرافعات المدنية وهى قاعدة واجبة الإعمال أمام المحاكم الجنائية تخلص قانون الإجراءات الجنائية من نص مماثل وإعتبارها من القواعد العامة الواردة بقانون المرافعات، ويضحي معنى الطاعن فى هذا الخصوص غير سديد.

١٢) لما كانت النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيتها فى الحكم عملاً بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام

محكمة النقض بعد ميعاد الأربعين يوماً المنصوص عليه في المادة ٣٤ من هذا القانون، إلا أن تجاوز الميعاد المذكور لا يوجب عليه عدم قبول عرض النيابة، ذلك لأن الشارع إنما أراد بتحديده مجرد وضع قاعدة تنظيمية وعدم ترك الباب مفتوحاً إلى غير نهاية والتعجيل بعرض الأحكام الصادرة بالإعدام على محكمة النقض في كل الأحوال متى صدر الحكم حضورياً، وعلى أي الأحوال فإن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقاً للمادة ٤٦ سالف الذكر وتفصل فيها لتستين عيوب الحكم من تلقاء نفسها سواء قدمت النيابة مذكرة برأيها أو لم تقدم وسواء قدمت هذه المذكرة قبل فوات الميعاد المحدد للطعن أو بعده.

١٣) لما كان بين من الإطلاع على أوراق القضية أن الحكم المطروح قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرعة التي دان بها المحكوم عليه بالإعدام، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة لها معينها الصحيح من الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها على ما سلف بيانه في معرض التصدي لأوجه الطعن المقدمة من الطاعن، كما أن إجراءات المحكمة قد تمت وفقاً للقانون وإعمالاً لما تقتضيه الفقرة الثانية من المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٩ من إستطلاع رأى مفتي الجمهورية قبل إصدار الحكم بالإعدام وصدوره بإجماع آراء أعضاء المحكمة، وقد خلا الحكم من عيوب مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله، وصدر من محكمة مشكلة وفقاً للقانون ولها ولاية الفصل في الدعوى، ولم يصدر بعده قانون يسري على واقعة الدعوى يصح أن يستفيد منه المحكوم عليه على نحو ما نصت عليه المادة الخامسة من قانون العقوبات فيتعين لذلك قبول عرض النيابة وإقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه.

الطعن رقم ٤٤٠٠ لسنة ٥٧ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ٣٦١ بتاريخ ١٩٨٨/٣/١

الأصل أن تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو إنتفاؤها يتعلق بموضوع الدعوى ومحكمة الموضوع الفصل فيها بما لا معقب ما دام إستدلالها سليماً ويؤدي إلى ما إنتهى إليه، كما هو الحال في الدعوى - فإن معنى الطاعنين في هذا الشأن لا يكون سديداً.

الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٥٨ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ٧٠٧ بتاريخ ١٩٨٨/٥/١٢

من المقرر أن التشاجر بين فريقين إما أن يكون إعتداء من كليهما ليس فيه من مدافع حيث تنفي مظنة الدفاع الشرعي عن النفس وإما أن يكون مبادأة بعدوان فريق ورداً له من الفريق لآخر فتصدق في حقه حالة الدفاع الشرعي عن النفس.

*** الموضوع الفرعي : الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي :**

الطعن رقم ١١٧٧ لسنة ٢٢ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٣٧١ بتاريخ ١٩٥٣/١/١٢

منى كان يبين من الإطلاع على محضر الجلسة أن المتهم تمسك فى دفاعه بأنه كان فى حالة دفاع شرعى لأنه كان من المتعين على المحكمة أن ترد على ذلك فى حكمها بما ينفى قيام هذه الحالة لديه وقت أن قارف الجريمة التى دانت به، فإذا هى دانت دون أن تشير إلى هذا الدفاع لأن حكمها يكون مشوباً بالقصور مما يعميه ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ٧٦٨ لسنة ٢٥ مكتب فني ٦ صفحة رقم ١٤٣٤ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٥

ما دامت المحكمة قد نفت قيام حالة الدفاع الشرعى فلا يكون هناك وجه لما يشكو منه المتهم من عدم بحثها فى أمر تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى إذ التجاوز لا يكون له وجود إلا حيث تكون حالة الدفاع الشرعى قد توافرت.

الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٢٦ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٧٥٥ بتاريخ ١٩٥٦/٥/٢١

منى ثبت أن المتهم إعتدى على الطريق الموصل لملك أخيه الجنى عليه بأن أقام به حجرة خشبية وأن الجنى عليه ذهب إليه طالباً إزالة هذه الحجرة فوقعت مشادة صفع فيها الجنى عليه أخاه الذى تناول شيئاً وصفه الجنى عليه بأنه قطعة من حديد وضربه بها على رأسه أكثر من مرة ووصفه الشهود بأنه لبقاب وقد تحلف عن هذا الإعتداء إصابات مصحوبة بكسرين شرخين بالجدارية السرى، فإن هذه الواقعة لا تتوفر بها حالة الدفاع الشرعى ولا ترشح لقيامها.

الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٣٦ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ٧٦٢ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٦

من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنتفاؤها مما تستغل به محكمة الموضوع ما دام إستدلالها يؤدى إلى النتيجة التى تخلص إليها.

الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٣٦ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ٥٨٦ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٩

— لا إرتباط بين تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات الخاصة بالظروف المخففة وبين المادة ٢٥١ الخاصة بالعذر القانونى التعلق بتجاوز حدود الدفاع الشرعى — وكل ما تقتضيه المادة ٢٥١ هو ألا تبلغ العقوبة الموقعة الحد الأقصى المقرر للجريمة التى وقعت وفى حدود هذا القيد يكون للمحكمة أن توقع العقوبة التى تراها مناسبة نازلة بها فى الحد المقرر بالمادة ١٧ عقوبات إلا إذا وجدت أن ذلك لا يسعها نظراً لما إستبانته من أن التجاوز كان فى ظروف تقتضى النزول بالعقوبة إلى ما دون هذا الحد فعندئذ فقط يكون

عليها أن تعد التهم معذوراً طبقاً للمادة ٢٥١ المذكورة وتوقع عليه عقوبة الحبس لمدة يجوز أن تصل إلى الحد الأدنى. ولما كانت المحكمة قد رأت اعتبار الطاعن متجاوزاً حدود الدفاع الشرعى وأعملت فى حقه المادة ٢٥١ من قانون العقوبات فإن ما تزايدت به من إضافة المادة ١٧ عقوبات يكون نافلاً ولا جدوى للطاعن من التحدى بالظروف المخففة التى تنص عليها تلك المادة.

- الدفاع الشرعى هو استعمال القوة اللازمة لرد الاعتداء، وتقدير التناسب بين تلك القوة وبين الإعتداء الذى يهدد المدافع أمر موضوعى تفصل فيه محكمة الموضوع بحسب الوقائع المعروضة عليها متى بنت قضاءها فى ذلك على أسباب سائفة.

الطعن رقم ١٤٤٢ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١٠١٥ بتاريخ ١٩٦٦/١٠/٢٤
التشاجر بين فريقين إما أن يكون إعتداء من كليهما ليس فيه من مدافع، حيث تنتفى مظنة الدفاع الشرعى عن النفس، وإما أن يكون مبادأة بعدوان فريق ورداً له من الفريق الآخر فتصدق فى حقه حالة الدفاع الشرعى عن النفس. ومن ثم يتعين على محكمة الموضوع أن تبين واقع الحال فى ذلك والبادئ بالعدوان من الفريقين حتى تستطيع محكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم. فإذا تنكبت المحكمة ذلك، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٩٧٢ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٨٦ بتاريخ ١٩٦٨/١/٢٢
الدفاع هو استعمال القوة اللازمة لرد الاعتداء، وتقدير الوقائع المؤدية إلى قيام الدفاع الشرعى أو نفيها من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها، ويجب لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون تقدير المتهم لفعل الإعتداء الذى إستوجب عنده الدفاع مبنياً على أسباب معقولة من شأنها أن تبرر ما وقع منه، ومن حق المحكمة أن ترأب هذا التقدير لرى ما إذا كان مقبولاً تسوغه البداهة بالنظر إلى ظروف الحادث وعناصره المختلفة.

الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٦٨٩ بتاريخ ١٩٧٠/٥/١٠
الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس من الدفع الجوهري التى يبنى على المحكمة أن تناقشها فى حكمها وترد عليها. ولما كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع أو يرد عليه، فإنه يكون مشوباً بالقصور الذى يعيبه. ولا يغير من ذلك أن تكون واقعة إصابة الطاعن وزوجته التى يدعيها الطاعن قد فصلت عن الواقعة المسندة إليه إذ ليس من شأن ذلك أن يحول دون تحقيق الدعوى برمتها بما فيها الواقعة التى فصلت على الوجه الذى يكفل إستيفاء دفاع الطاعن. ومن حق المحكمة بل من واجها أن تعرض لها

بوصفها عنصراً من عناصر الأدلة المعروضة عليها في صدد الحالة التي يدعيها الطاعن لنقول كلمتها في حقيقتها بما لا يتجاوز حاجات الدعوى المطلوب من المحكمة الفصل فيها ولا خصوصياتها.

الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٦٢٢ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٣٠

إذا كان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعن بأنه كان في حالة دفاع شرعى بقوله إن الثابت من أقوال الشاهد التي إطمأنت إليها المحكمة أن المجنى عليه وابنه بعد أن إعتدى على أخ المتهم كان المتهم قد توجه إلى الجرن الذى يبعد عن الحادث بنحو عشرين متراً وأحضر فأساً عاد بها وإعتدى بها على المجنى عليه بأن ضربه بها على رأسه وظهره، ومن ثم فإن المتهم عندما ضرب المجنى عليه لم يكن يرد عدواناً يقع على أخيه أو يخشى حصول عدوان عليه وإنما كان معتدياً على المجنى عليه إنتقاماً منه لسابقة تعديه وابنه على أخ المتهم ولم يكن مدافعاً، وبذلك فإن الدفع بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن أخيه يكون متعيناً إطراره. ولما كان ما حصله الحكم من أقوال الشاهد لا يناقض ما أورده الطاعن في أسباب طعنه من أن بعد أن تماسك المجنى عليه وابنه مع شقيق الطاعن أسرع الطاعن إلى الجرن وأحضر فأساً فأخذ الشاهد يحول بينه وبين الإشتراك في المشاجرة حوالى ثلث ساعة، وبعد أن أصيب أخوه دفعه الطاعن ثم جرى نحو المجنى عليه وإعتدى عليه بالفأس - مما مؤده صحة ما حصله الحكم من أن إعتداء الطاعن على المجنى عليه كان إنتقاماً لما وقع من إعتداء على أخيه وبعد إنتهاء ذلك الإعتداء وإذا كان حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعالجة معتد على إعتدائه وإنما شرع لرد العدوان فإن ما أثبتته الحكم فيما تقدم يكون سائغاً وكافياً لتبرير ما إنتهى إليه من نفى قيام حالة الدفاع الشرعى.

الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٦١٤ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٢٤

تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنتفاؤها. متعلق بموضوع الدعوى. للمحكمة الفصل فيه بلا معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التي رتب عليها. ولما كان الثابت من الحكم أن المتهم كانت لديه نية الإنتقام من المجنى عليه للإعتداء الذى وقع على والده في المشاجرة السابقة على الحادث وأنه باذر المجنى عليه وأطلق عليه العيار من المدفع الرشاش بمجرد أن وقع نظره عليه دون أن يكون قد صدر منه أو من غيره أى فعل مستوجب للدفاع فسقط المجنى عليه أرضاً بسبب إصابته، فهذا الذى قاله الحكم ينفي حالة الدفاع الشرعى كما هي معرفة به في القانون.

الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٨٥٥ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٩

الأصل أن تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنتفاؤها بموضوع الدعوى ومحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب ما دام إستدلالها سليماً يؤدى إلى ما إنتهى إليه. ومتى كان النعى لا يعدو فى حقيقته أن يكون جديلاً موضوعياً لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض فإنه يتعين رفضه.

الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ١٢٣٦ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/١٦

من المقرر أن التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى الذى يوجب على المحكمة الرد عليه يجب أن يكون جدياً وصريحاً، أو أن ترشح الواقعة كما أثبتها الحكم لقيامه.

الطعن رقم ١١٥٤ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ١٣٠٥ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٣١

من المقرر أن التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى يجب - حتى تلزم الحكم بالرد عليه - أن يكون جدياً وصريحاً أو أن تكون الواقعة كما أثبتها الحكم ترشح لقيام هذه الحالة، وكان ما ورد على لسان الطاعن "أنا مضروب أربع سكاكين" لا يفيد التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى ولا يفيد دليلاً جدياً حتى تلزم المحكمة بالرد عليه فلا يحق للطاعن أن يطالب المحكمة بأن تتحدث فى حكمها بإدائته هم إنتفاء هذه الحالة لديه ما دامت لم تر من جانبها بعد تحقيق الدعوى قيام هذه الحالة.

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ١٦٤ بتاريخ ١٩٧٤/٢/١٨

- من المقرر أن قيام حالة الدفاع الشرعى لا يستلزم إستمرار اجتنى عليه فى الإعتداء على المتهم أو حصول إعتداء بالفعل بل يكفى أن يكون قد صدر من اجتنى عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى.

- لا يلزم فى الفعل المتخوف منه أن يكون خطراً حقيقياً فى ذاته، بل يكفى أن يبدو كذلك فى إعتقاد المتهم وتصوره بشرط أن يكون لهذا التخوف أسباب مقبولة، إذ أن تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر إعتبارى يجب أن يتجه وجهة شخصية تراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التى أحاطت بالمدافع وقت رد العدوان مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ البعيد عن تلك الملابسات.

- من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيه بغير معقب، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون إستدلال الحكم سليماً لا عيب فيه ويؤدى إلى ما إنتهى إليه. ولما كان ذلك وكان ما أورده الحكم سواء فى بيانه لواقعة الدعوى أو فى معرض رده دفاع الطاعن لا يستقيم على ما إنتهى إليه من نفي قيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس ذلك لأن النتيجة التى خلص إليها تتجافى مع موجب الوقائع والظروف المادية التى أوردها، فليس فيما

استدل به الحكم ما يمكن أن يستخلص منه أن المجنى عليه ولقرينة كانوا قد كفوا عن الإعتداء على المجنى عليه وذويه وانتهوا من عدوانهم وأنه لم يكن هناك من بعد ما يخشى منه الطاعن على نفسه وعلى غيره وقت أن أقدم على إطلاق الأعيرة النارية صوب المجنى عليهم - الأمر الذي يعيب الحكم ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى

الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٣٩٥ بتاريخ ١٩٧٤/٤/٨

إن تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى فحكمه الموضوع الفصل فيها بلا معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التي رتبها عليها.

الطعن رقم ١٠٨٩ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٦١٥ بتاريخ ١٩٧٥/١٠/٢٠

من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنتفاؤها متعلقاً بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التي رتب عليها، وكان حق الدفاع الشرعى لم يشرع إلا لرد الإعتداء عن طريق الحيلولة بين من يياشر الإعتداء وبين الإستمرار فيه فلا يسوغ التعرض بفعل الضرب لمن لم يثبت أنه كان يعتدى أو يحاول فعلاً على المدافع أو غيره وإذا كان مؤدى ما أورده الحكم فيما تقدم، من أن الطاعن لم يكن فى حالة دفاع شرعى عن النفس بل كان معتدياً وحين أوقع فعل الضرب كان قاصداً لحاق الأذى بغيره لا دفع إعتداء وقع عليه، صحيحاً فى القانون ومن شأنه أن يؤدى إلى ما رتب عليه من نفس حالة الدفاع الشرعى، فإن ما ينعاه الطاعن على أن الحكم فى هذا الصدد يكون غير سديد.

الطعن رقم ١٤٩٦ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٧١ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٨

لما كان المدافع عن الطاعن تمسك بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس، مستشهداً فى ذلك بما أثبتته مفتش الصحة من إصابات به وبالحكوم عليه الآخر. ويبين من المفردات - التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لهذا الوجه من أوجه الطعن - إن مفتش الصحة أوقع الكشف الطبى على كل من الطاعن والحكوم عليه الآخر وأثبت أن بهما عدة إصابات يجوز حدوثها بالنسبة للأول نتيجة تماسك بالأيدي وضرب بكف اليد وتصادم بجسم صلب راض، ويجوز حدوثها بالنسبة للآخر نتيجة تصادم بجسم صلب راض كعصا أو ما أشبه - لما كان ذلك وكان حق الدفاع الشرعى عن النفس قد شرع لرد أى إعتداء على نفس المدافع أو على نفس غيره، وتقدير مقتضياته أمر إعتبارى يجب أن يتجه وجهة شخصية يراعى فيها مختلف الظروف التى أحاطت المدافع وقت رد العدوان مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ البعيد عن تلك الظروف، وكان الحكم المطعون فيه إذ عرض للرد على دفاع الطاعن قد إقتصصر فى نفي حالة الدفاع

الشرعى على قول مقتضب هو أن الطاعن والمحكوم عليه الآخر أقدم على الإعتداء قاصدين الضرب فى ذاته لا ليردا ضرباً موجهاً إليهما حسبما كشفت عنه التحقيقات، دون أن يعرض لإصابات الطاعن التى جعل منها ركيزة لدفاعه والمؤيدة بالكشف الطبى الموقع عليه لإستظهار ظروف حدوثها ومدى صلتها بواقعة الإعتداء على الجنى عليه التى دين بها. وذلك للتحقق من قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنتفائها، فإنه يكون مثبوتاً بقصور يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٨٣٦ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٢٣٨ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٢

لما كانت الحكم قد نفت أن المتهم كان فى حالة دفاع شرعى بقولها " هذا وليس بالأوراق ما يدل على أن - الطاعن - كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه ضد إعتداء صادر ضده من الجنى عليه الأول بل أنه قرر فى أقواله أنه كان قد إنتزع السكين الذى كان الأخير ينوى أن يمتدى عليه بها - إن صح هذا الزعم منه - وبذا فإنه يكون قد إعتدى على الجنى عليه المذكور إنتقاماً منه بعد أن كان قد زال خطر إعتداء الأخير عليه وبعد أن صار أعزل من السلاح لا يستطيع به إعتداء وهو ما ينفى قيام حالة الدفاع الشرعى الذى لم يشرع للقصاص أو الإنتقام " وإذ كان هذا الذى أوردته المحكمة يسوغ به نفي حالة الدفاع الشرعى وكان تقدير الوقائع التى يستدل منها على قيام هذه الحالة أو إنتفائها إنما هو من الأمور التى تستقل بحكمة الموضوع بالفصل فيها بلا معقب طالما كان إستدلالها سائفاً.

الطعن رقم ٧ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٣٨٩ بتاريخ ١٩٧٦/٤/٤

من المقرر أنه وإن كان تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنتفاؤها متعلقاً بموضوع الدعوى بحكمة الموضوع الفصل فيها بغير معقب، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون إستدلال الحكم فى هذا الشأن سليماً لا عيب فيه، وكان الحكم المطعون فيه قد إستدل على إنتفاء حالة الدفاع الشرعى بتعدد إصابات الجنى عليه وجسامتها وإنتشارها بجسمه مع أن ذلك كله لا يدل بذاته على أن الطاعن لم يكن يرد إعتداء متخوفاً منه لأنه لا يشترط بصفة مطلقة لقيام حالة الدفاع الشرعى أن تكون الوسيلة التى أخذ بها المدافع قد أستخدمت بالقدر اللازم لرد الإعتداء عنه وإنما يكون النظر على الوسيلة فى هذه الناحية بعد نشوء الحق وقيامه، بحيث إذا ما تبين بعد ذلك أن المدافع لم يتجاوز حدود حقه فى الدفاع قضى له بالبراءة، وإلا عوقب - إذا كانت القوة التى إستعملت لدفع التعدى قد زادت على القدر الضرورى - بعقوبة مخففة بإعتباره معذوراً. وكان الحكم - فضلاً عما تقدم بالرغم مما أثبتته من أن دفاع الطاعن قام على أن الجنى عليه قد دخل حديثه يريد أن يرى بها أغناماً لم يستظهر حقيقة الواقعة وكان لازماً عليه أن يفعل إذ لو صح أن الجنى عليه رعى أغناماً له بغير حق أو تركها ترعى فى بستان الطاعن لكان الأخير فى

حالة دفاع شرعى عن المال وفقاً لصريح نص الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات التى أباحت هذا الحق لرد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى الأبواب المشار إليها أو يكون مخالفة لما نص عليه فى المادتين ١/٣٨٧ و ١/٣٩٨ و ٣ من هذا القانون. هذا إلى أن الحكم لم يلق بالاً إلى ما أورده على لسان الطاعن من أنه كان يرد العدوان الذى بدأه به المجنى عليه وهو ضربه بعضاً على رأسه ودفعه فى عينه مع أهمية بيان واقع الحال فى ذلك لإثبات قيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس أو غيرها، وكل ذلك مما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور فى الرد على ما دفع به الطاعن من قيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس والمال ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٤٨٢ بتاريخ ١٩٧٦/٥/١٠

إن العبرة فى تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى ومقتضياته هى بما يراه المدافع فى الظروف المحيطة بشرط أن يكون تقديره مبنياً على أسباب معقولة تبرره.

الطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٠٥٩ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/١٨

من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنتاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغیر معقب متى كانت الوقائع مؤدية للنتيجة التى رتب عليها، كما أن حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معد على إعتدائه وإنما شرع لرد العدوان. وإذا كان مؤدى ما أورده الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى ولدى نفيه لقيام حالة الدفاع الشرعى - وهو ما لا ينازع الطاعن فى صحة إسناد الحكم بشأنه - أن تماسكاً وقع بين الطاعن والمجنى عليه وقام شاهدا الإثبات بقضه وبعد أن سار كل من الطاعن والمجنى عليه تجاه بلدته فى اتجاهين مختلفين، عاد الطاعن ولحق بالمجنى عليه وبادره بالطعن بالمدينة فأحدث إصابته التى أودت بحياته دون أن يبدو من المجنى عليه أية بادرة إعتداء على الطاعن، فإن ما قارفه الطاعن من تعد يكون من قبيل القصاص والإنقام بما تنفى به حالة الدفاع الشرعى عن النفس كما هى معرفة به فى القانون، لما كان ذلك، وكان لا يعيب الحكم المطعون فيه إغفاله التحدث عن الإصابات التى بالطاعن - فإنه على فرض صحة وجودها به فإن مرجعها هو الشاجر السابق على فسخ الاشتباك وسير كل منهما فى اتجاه مغاير للآخر - والتى ما كانت تجيز له العودة واللاحاق بالمجنى عليه للإنقام منه - فإن معنى الطاعن يكون غير سديد.

الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٧٢٣ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٨

من المقرر أن التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى - يجب لتلتزم المحكمة بالرد عليه - أن يكون جدياً صريحاً أو أن تكون الواقعة كما أثبتتها الحكم ترشح لقيام هذه الحالة، ومن ثم فلا يسوغ للطاعن مطالبة

الحكمة بأن تتحدث في حكمها عن إنتفاء حالة الدفاع الشرعى لديه وقد أمسك هو عن طلب ذلك منها وكانت المحكمة لم تر من جانبها بعد تحقيق الدعوى قيام هذه الحالة، بل أثبت الحكم فى مدوناته أن الطاعنين كانت لديهما نية الإنتقام من المجنى عليه الأول بسبب النزاع السابق بينهم، وإنهما بادراه بآلاتهم الحادة " مطواة وسكين " بمجرد أن ظفرا به دون أن يكون قد صدر منه أى فعل مستوجب للدفاع الشرعى، فهذا الذى قاله الحكم ينفى حالة الدفاع الشرعى كما هى معرفة به فى القانون.

الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٩٢٩ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٨٠

إن تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى بحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب عليها ما دام إستدلالتها سليماً يؤدى إلى ما إنتهت إليه، ولما كان ما ساقه الحكم المطعون فيه من أدلة منتجاً فى إكمال إقتناع المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إليه من رفض الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير المحكمة للدليل مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٤٤٣ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١١٠٠ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٨٠

متى كان مبنى ما ينهه الطاعن فى شأن إعتداء المجنى عليه وولديه عليه وهو ما يرمى به إلى أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه مردوداً بأن الأصل فى الدفاع الشرعى أنه من الدفع الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض إلا إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعى كما عرفه القانون أو تروشح لقيامها وإذ كان بين من محضر جلسة المحاكمة أنه لا الطاعن ولا المدافع عنه قد دفع أيهما أمام محكمة الموضوع بقيام حالة الدفاع الشرعى وكانت وقائع الدعوى كما أثبتتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة ولا تروشح لقيامها فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون مقبولاً، هذا إلى أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه متى كان الحكم قد أنصب على إصابة بعينها نسب إلى المتهم إحدائها وأثبت التقرير الطبى الشرعى وجودها وإطمأنت المحكمة إلى أن المتهم هو محدثها فليس به من حاجة إلى التعرض لغيرها من إصابات لم تكن محل إتهام ولم ترفع بشأنها دعوى مما لا يصح معه القول بأن سكوت عن ذكرها يرجع إلى أنه لم يظن لها.

الطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ١٠٨٤ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٨١

الأصل فى الدفاع الشرعى أنه من الدفع الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض إلا إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة

الدفاع الشرعى كما عرفه القانون أو ترشيح لقيامها. ولما كانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها حالة الدفاع الشرعى عن المال أو ترشح لقيامها، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يتمسك أيهما بقيام حالة الدفاع الشرعى عن المال ولا يفتنى فى ذلك تمسك الطاعن بقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس لإختلاف أساس كل من الدفاعين عن الآخر فإنه لا يقبل من الطاعن إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٤٢٦ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٢٢٢ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٩

لما كان من المقرر أن الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى من الدفوع الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع، ولا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض، إلا إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعى كما هى معرفة به فى القانون أو ترشح لقيامها وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك صراحة بقيام حالة الدفاع الشرعى، وما ورد على لسان المدافع عنه من أنه " كان يجب على المتهم دفع الإعتداء الباطل عليه.. والمتهم كان مضروباً والمتهم به إصابات " لا يفيد التمسك بقيام تلك الحالة قبل الجنى عليهم، ولا يعد دفاعاً جدياً يستوجب على المحكمة أن تعرض له بالرد فى حكمها، فإنه لا يقبل من الطاعن إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٢ بتاريخ ١٩٣٧/٤/٥

إذا تمسك المتهم أمام المحكمة بأنه كان فى حالة دفاع شرعى، ورأت محكمة الموضوع أنه كان حقيقة كذلك وإنما تجاوز فيما أتاه حدود الدفاع الشرعى، فإنه لا تلزم بلفت نظره إلى هذا التوجيه القانونى ما دامت قد إستخلصته من الوقائع الثابتة فى الأوراق والنثى تناولتها المرافعة.

الطعن رقم ٢٣٥١ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٢٩ بتاريخ ١٩٣٩/١/١٦

إذا كان المخامى عن المتهم قد سلم بوقوع الإعتداء منه على الجنسى عليه متعللاً بأنه كان فى حالة دفاع شرعى، وتمسك فعلاً بذلك، وطلب البراءة، فإنه يكون من واجب المحكمة أن تعنى بتحقيق هذا الدفاع. فإن هى حكمت بإدانة المتهم دون أن تعرض له فإنها تكون قد أحلت بحق الدفاع ويتعين نقض حكمها.

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٩٥ بتاريخ ١٩٣٨/١٢/١٢

الحكم الصادر بالإدانة فى جنابة إحداث عاهة مستديمة أو فى غيرها من جرائم الإعتداء على النفس إذا لم يتعرض إلى الكلام عن الدفاع الشرعى ولم يعامل المتهم على مقتضى أحكامه فلا يقبل الطعن فيه بحجة قيام حالة الدفاع الشرعى لدى المتهم فى الواقع متى كان المتهم لم يعترف بالجريمة إعترافاً يتضمن أنه كان فى حالة دفاع شرعى والدفاع عنه لم يتمسك أمام المحكمة بقيام هذه الحالة، ومتى كانت وقائع الدعوى -

حسبما أثبتته المحكمة بناء على ما حصلته المحكمة من التحقيق الذى أجرته - خالية مما يفيد توافر ثبوت أية حالة من أحوال الدفاع الشرعى كما عرفه القانون.

الطعن رقم ١١٣ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٤٥ بتاريخ ١٩٣٩/١/٢٣

إن طلب المتهم معاملته على مقتضى قيام حالة من أحوال الدفاع الشرعى عن النفس أو المال لديه يجب - لكى يتعين الرد عليه صراحة فى الحكم - أن يكون مصحوباً بتسليمه بوقوع فعل الإعتداء منه على الجنى عليه وإلا عد من قبيل المناقشات الجدلية التى يثيرها الدفاع أثناء المرافعة والتى لا تقتضى رداً صريحاً بل يكفى رداً عليها القضاء بإدانة المتهم.

الطعن رقم ٢٢٧٢ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٧٢ بتاريخ ١٩٤٢/١٢/٢٨

إذا كانت أدلة الإدانة كما ذكرتها المحكمة فى حكمها تفيد أن المتهم لم يوقع فعل الضرب على الجنى عليه إلا بعد أن بدأه هذا بالضرب، فإن عدم تحدث المحكمة - ولو من تلقاء نفسها - عن حالة الدفاع الشرعى التى ترشح لها واقعة الدعوى بما يشتهى أو ينفيها يكون قصوراً مبطلاً للحكم. ولا يغنى عن ذلك قولها بأنه لا محل لهذا البحث لأن المتهم ينكر التهمة، أو أن هذه الحالة منطقية لأن المتهم أصيب فى شجار زج بنفسه فيه. ذلك لأن المحكمة وهى مطلوب منها أن تفصل فى دعوى جنائية لا يمكن فى القانون أن تكون مقيدة بمسلك المتهم فى دفاعه وإعترافه بالتهمة أو إنكاره لها، ولأن الشجار ليس من شأنه فى ذاته أن يجعل كل من إشركوا فيه مستوجبين للعقاب بلا قيد ولا شرط، إذ ليس من شك فى أن الشجار يبدأ بإعتداء يتحول المعتدى عليه حق الدفاع الشرعى متى اعتقد أن المعتدى سوف لا يكف عن التماذى فى الإعتداء، ومتى إلترزم هو فى دفاعه الحدود المرسومة له فى القانون.

الطعن رقم ٥٣ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٥٩٣ بتاريخ ١٩٤٥/١/١٥

إذا كانت المحكمة حين عرضت لما تمسك به فريق من المتهمين من أنهم كانوا فى حالة دفاع شرعى قد قالت إن هذه الحالة غير قائمة لا بالنسبة لهذا الفريق ولا بالنسبة إلى الفريق الآخر، وذلك على أساس أنها لم توفق إلى إثبات معرفة أيهما كان المعتدى وأيها كان المعتدى عليه، فإنها تكون قد أخطأت إذا أدانت هذا الفريق. لأنها بعد أن قالت ما يفهم منه أنه كان ثمة معتد ومدافع كان عليها ألا تقتضى بأية عقوبة. فإن الإدانة بناء على مجرد الشك فى صحة الدفاع تنافى مع ما يجب من عدم إقامة الإدانة إلا على أساس يقينى.

الطعن رقم ٢١٤ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٩٣ بتاريخ ١٩٤٦/٣/١٢

إذا كان الحكم فى سبيل نفيه قيام حالة الدفاع الشرعى قد إكتفى بقوله إن الثابت من تفصيلات الحادث "الذى بينها" أن مشاجرة قامت بين الفريقين "للسبب الذى ذكره" فاعذ الفريقان بتبادلان الضربات وأنه فى هذه الحالة لا يمكن القول بأن المتهم كان فى حالة دفاع شرعى يبيح الاعتداء الذى وقع منه. وكانت نتيجة للمشاجرة التى قامت بين الفريقين، لهذا يكون قصوراً، إذ أن ما ذكره الحكم من ذلك ليس من شأنه أن ينفى قيام حالة الدفاع الشرعى، لأن الشاجر بين فريقين قد يكون أصله اعتداء وقع من فريق والى الفريق المعتدى عليه إنما كان يرد الاعتداء، وفى هذه الحالة يكون الفريق المعتدى واجباً عقبه، والفريق المعتدى عليه مدافعاً واجباً أن يعامل بمقتضى الأحكام المقررة فى القانون للدفاع الشرعى.

الطعن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٢٦٦ بتاريخ ١٩٦٩/٢/١٧

الأصل أن الدفاع الشرعى من الدفوع الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض إلا إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعى كما عرفه القانون أو ترشح لقيامها. ولما كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة ولا ترشح لقيامها وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك صراحة بقيام حالة الدفاع الشرعى، وما ورد على لسان الدفاع عنه لا يفيد التمسك بقيام تلك الحالة ولا يمد دعواه جدياً يلزم المحكمة أن تعرض له بالرد، فإنه لا يقبل من الطاعن إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٨٢٨ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١٠٧٨ بتاريخ ١٩٦٩/١٠/٢٠

تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب، متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التى ربت عليها. وإذا كان ذلك، وكان ما ساقه الحكم من أدلة متتجاً فى إكمال إقتناع المحكمة وإطمئناناً إلى ما إنتهت إليه من رفض الدفع بقيم حالة الدفاع الشرعى عن النفس، تأسيساً على أن ما وقع من رجلى الشرطة، إجراء مشروع لم يعد الإستيقاف بما يزيل دواعى الشبهة ومن أنهما لم يخرجوا عن حدود القانون، بما لا تتوافر معه مبررات الدفاع الشرعى، فإن نعى الطاعن فى هذا الشأن يكون غير شديد.

الطعن رقم ١٨٨٥ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٣٦٠ بتاريخ ١٩٧٩/٣/١٨

الأصل فى الدفاع الشرعى أنه من الدفوع الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض إلا إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة

الدفاع الشرعى كما عرفه القانون أو ترشح لقيامها. ولما كانت الواقعة كما أثبتها الحكم المطعون فيه لا تتوفر فيها تلك الحالة أو ترشح لقيامها، وكان بين من محضر الجلسة الأخيرة للمحاكمة أن الطاعنين لم يتمسكا صراحة بقيام حالة الدفاع الشرعى فإنه لا يقبل منهما إثارة هذا الدفاع أمام محكمة النقض. ولا يغير من ذلك ما ورد على لسان المدافع عن الطاعن الأول بجملة ١٩٧٤/٤/٢٩ أمام هيئة أخرى من أنه "ضربه لرد الاعتداء الواقع عليه" لما هو "قرر من أن المحكمة لا تكون ملزمة بالرد على الدفع إلا إذا كان من قدمه قد أصر عليه، وإذا كان الطاعنان لم يتمسكا أمام الهيئة الجديدة التى نظرت الدعوى وأصدرت الحكم المطعون فيه بقيام حالة الدفاع الشرعى فلا يكون لهما أن يطالبا هذه الهيئة بالرد على دفاع لم يبد أمامها، هذا فضلاً عما أثبت الحكم المطعون فيه فى حق الطاعنين من التدبير للجرمة بتوفر سبق الإصرار لديهما على إيقافها مما ينتفى معه حتماً موجب الدفاع الشرعى الذى يفرض رداً حالاً لعدوان حال دون الإسلاس له وإعمال الخطة فى إنفاذه، لهذا ولأن الدفاع الشرعى لم يشرع للإنتقام من الغرماء بل لكف الاعتداء ومن ثم يكون منعى الطاعنين فى هذا الصدد لا محل له.

الطعن رقم ١٨٨٧ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٦٥١ بتاريخ ١٩٧٩/٦/١٠

من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى وللمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التى رتب عليها لما كان ذلك - وكان حق الدفاع الشرعى مشروع إلا لرد الاعتداء عن طريق الحلولة بين من يباشر الاعتداء وبين الإستمرا فى فلا يسوغ التعرض بفعل القتل أو الضرب لو لم يثبت أنه كان يعتدي أو يحاول الاعتداء فعلاً على نفس المدافع أو غيره، وكان البين مما أثبت الحكم المطعون فيه بمدوناته أن الجنى عليه الثانى بعد أن علم بمقتل والده تعقب قاتليه - الطاعنين الأول والثانى - إلى الزراعة والدهما الطاعن الثالث وأن شاهده الخير حتى تصدى له وعاجله بضربة عصا على جبهته لإعاقته وشل حركته ثم واصل الاعتداء عليه بألة صلبة ذات طرف مدبب قطعته فى مقدم صدره وظهره ووجهه ليقتله ولم يتركه إلا بعد أن أجهز عليه محققاً ما إستهدفه من إعتدائه، وكان مؤدى ما أورده الحكم فيما تقدم أن الطاعن الثالث هو الذى بادى بالاعتداء على الجنى عليه الثانى بقصد قتله دون أن يصدر من الأخير أى فعل يستوجب الدفاع، فإن هذا الذى أورده الحكم سائق ويكفى لتبرير ما إنتهى إليه من نفي حالة الدفاع الشرعى، ولا تثريب على الحكم إن هو قد رد على دفاع الطاعن بقيام حالة الدفاع الشرعى فتفاها فى مساق تدليله على توافر قصد القتل لديه ذلك بنى القانون لم يرسم شكلاً خاصاً تصوغ به الحكم ببيان الواقعة وظروفها ولم يتطلب الرد على هذا الدفاع إستقلالاً.

الطعن رقم ٢٠٥٦ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٢٥ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٤

من المقرر أنه متى أثبت الحكم التمييز للجرمة سواء بتوافر سبق الإصرار أو إنقضاء الإتفاق السابق على إيقاعها أو التحيل لإرتكابها إنتفى حتماً موجب الدفاع الشرعى الذى يفرض رداً حالاً على عدوان حال دون الإسلاس له وإعمال الحطة فى إنفاذه. لما كان ذلك، وكان الحكم قد أثبت وقوع الجريمة من الطاعنين بناء على إتفاق سابق بينهما على الإعتداء على الجنى عليه فإنه ينتفى بالضرورة حالة الدفاع الشرعى.

الطعن رقم ٩٧ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٥٤٩ بتاريخ ١٩٧٩/٥/٧

من المقرر أن الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى من الدفوع الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض إلا إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعى كما عرفه القانون أو ترشح لقيامها، ولما كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة أو ترشح لقيامها وكان بين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك صراحة بقيام حالة الدفاع الشرعى، وما ورد على لسان الدفاع عنه " من أنه فى الوقت الذى وقع العدوان على الجنى عليه وقع أيضاً عدوان على المتهم " لا يفيد التمسك بقيام تلك الحالة، ولا يعد دفاعاً جدياً يلزم المحكمة أن تعرض له بالرد، فإنه لا يقبل من الطاعن إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٧٦٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٨٦٩ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٣

من المقرر أن الأصل فى الدفاع الشرعى أنه من الدفوع الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض إلا إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعى كما عرفه القانون، أو ترشح لقيامها. ولما كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة أو ترشح لقيامها وكان بين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك صراحة بقيام حالة الدفاع الشرعى، فإنه لا يقبل من الطاعن إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٥٢٤ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٩٠٤ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٩

لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه عرض للدفاع الطاعنين بشأن قيام حالة الدفاع الشرعى وأطرحه بقوله " أما عن قول الدفاع بأن المتهمين كانوا فى حالة دفاع شرعى، فإن ذلك مردود عليه بأن الثابت من مطالعة الأوراق ومن أقوال الشهود أن الجنى عليهما لم يحدث منهما ثمة إعتداء على المتهمين وقت الحادث حتى يسوغ للمتهمين الدفاع عن أنفسهم " لما كان ذلك وكان تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة

الدفاع الشرعى أو إنفاؤها متعلق بموضوع الدعوى، تحكمة الموضوع الفصل فيه بغير معقب عليها ما دام استدلالها سليماً يؤدي إلى ما إنتهى إليه، ولما كان ما ساقه الحكم المطعون فيه من أدلة متنتجة فى إكمال إقتناع المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهى إليه من رفض الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى فإن ما يشيره الطاعنون فى هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير المحكمة للدليل مما لا يجوز إثارتة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١١٥٢ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ١٧ بتاريخ ١٩٦٠/١/٥

لا يصح القول بنجاء حدود حق الدفاع الشرعى إلا إذا وجد الحق ذاته.

الطعن رقم ٤٧٦٤ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ١٣٢٥ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١٥

لما كان ما ورد على لسان الدفاع من أنه فى مثل الدعوى وفى مثل هذه القضايا يكون دفاعاً عن النفس فمردود بأنه لم يبين أساس هذا القول من واقع الأوراق وظروفه ومبناه، وكان من المقرر أن التمسك بقيام الدفاع الشرعى يجب أن يكون جدياً وصريحاً فإن ما قاله الدفاع فيما سلف بيانه لا يفيد التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى هذا إلى أن حق الدفاع الشرعى لم يشرع إلا لرد الإعتداء عن طريق الحيلولة بين من يباشر الإعتداء وبين الإستمرار فيه فلا يوغ التعرض بفعل الضرب لن لم يثبت أنه كان يعتدى أو يحاول فعلاً الإعتداء على المدافع أو غيره.

* الموضوع الفرعى : تقدير حالة الدفاع الشرعى :

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٧٧٥ بتاريخ ١٩٥٤/٦/١٦

إذا كانت واقعة الحادث كما حصلها الحكم من أقوال المجنى عليه تنفى قيام حالة الدفاع الشرعى عند الطاعن وتدل على أنه إعتدى على المجنى عليه أثناء ما كان يستدير محاولاً الهرب من أمامه، وكان الطاعن لم يثر فى دفاعه أمام المحكمة أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس فليس له أن يطعن على الحكم بمقولة إنه أغفل البحث فى قيامها.

الطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ١١١٣ بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٣٠

تقدير القوة اللازمة لرد الإعتداء وما إذا كان ذلك يدخل فى حدود حق الدفاع الشرعى أو يتعداه هو من شأن محكمة الموضوع - إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى - كما أثبتها الحكم - تدل بغير شك على أن المتهم كان فى حالة دفاع شرعى، ولكنها إستخلصت ما يخالف هذه الحقيقة، فإنه يكون من حق محكمة النقض أن تتدخل وتصحح هذا الإستخلاص بما يقضى به المنطق والقانون.

الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٣١ مكتب فني ١٢ صفحة رقم ٩٠٥ بتاريخ ١٣/١١/١٩٦١

البحث في تجاوز حدود حق الدفاع الشرعي لا يكون إلا بعد أن ينشأ الحق في ذاته.

الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٦٤ بتاريخ ٥/٢/١٩٣٤

إن محكمة الموضوع ليست ملزمة بأن تبين في حكمها الأسباب التي حدت بها إلى رفض ما يتمسك به المتهم من حالة الدفاع الشرعي، إلا إذا كان قد دفع بهذه الحالة تبريراً لفعل يعترف بأنه صدر منه ولكن في سبيل الدفاع عن النفس أو المال. أما إذا أنكر المتهم صدور هذا الفعل منه أصلاً، وتمسك في آن واحد بحالة الدفاع الشرعي من باب الإلزام والإحتياط، فإن هذا التعارض بين الموقفين يجيز لمحكمة الموضوع أن تفصل في الدعوى على أساس ما تستبينه هي من وقائعها وظروفها، مع إستبعاد فكرة الدفاع عن النفس، ولا تكون عندئذ ملزمة بالرد عليها.

الطعن رقم ١٦١٦ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٧٦ بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٣٤

التمسك بحق الدفاع الشرعي، الذي يستوجب من قبل القضاء الموضوعي رداً خاصاً، يقتضي أن يكون الجاني معترفاً بالجريمة الواقعة منه إعزافاً صريحاً لا لبس فيه، و متمسكاً في الوقت ذاته بأن غريزة الدفاع عن النفس أو المال هي التي دفعته إلى إقرار ما صدر منه. أما إذا كان المتهم لم يتمسك بحالة الدفاع إلا من باب الفرض الجدلي، فإن المحكمة تكون في حل من أن لا ترد على هذا الدفع إستقلالاً إكتفاءً بإسراض الوقائع الدالة على ما ثبت لديها وإستخلاص ما تراه منها لمعاملة المتهم بمقتضاه.

الطعن رقم ٨٧٠ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٦٣ بتاريخ ٨/٤/١٩٣٥

إن التمسك بظرف الدفاع الشرعي عن النفس لا يستقيم إلا مع الإقرار بالحادثة وتبيان الظروف التي دفعت الفاعل إلى إتيان ما أتاه دفاعاً عن نفسه أو نفس غيره أو عن ماله أو مال غيره. فإذا ظل المتهم منكراً ما وقع منه لم يبق للدفاع الشرعي أساس يقوم عليه، إلا في حالة ما إذا كانت ظروف الواقعة نفسها ناطقة بوجود حالة الدفاع عن النفس أو المال، وعندئذ يجوز للمحامي عن المتهم أن يلفت إنتباه المحكمة إلى هذه الظروف، بل يكون للمحكمة أن تستظهر هذه الظروف من تلقاء نفسها وتبنى عليها حكمها.

الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٤١١ بتاريخ ٣/٣/١٩٤١

من الخطأ أن تعامل المحكمة المتهم بالمادة ٢٥١ من قانون العقوبات على إعتبار أنه تجاوز حق الدفاع الشرعي بعد قولها بإنقضاء هذا الحق، لأن تجاوز حدود الحق لا يتصور مع إنعدام ذات الحق.

الظعن رقم ٤٦١ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٤٠٤ بتاريخ ١٩٤٤/٢/٢١

الحكم الصادر بالإدانة لا يصح الظعن فيه بالقصور لعدم تعرضه للكلام عن الدفاع الشرعى صراحة أو ضمناً، أو عدم بحثه واقعة من الوقائع التى تتصل بتوافر هذه الحالة لدى المتهم، إلا إذا كان المتهم قد تمسك أمام المحكمة بقيام هذا الحق. فإذا كان المتهم أصر على إنكار التهمة المسندة إليه، ودفعها بأنه لم يكن فى مكان الحادث وقت حصوله، وسكت بحاميه عن التمسك بالدفاع الشرعى، فإن الحكم إذا لم يتحدث عن هذه الحالة وما يتصل بها من الوقائع لا يكون قد شابه أى قصور.

*** الموضوع الفرعى : دفاع شرعى - حالاته :**

الظعن رقم ٦ لسنة ٢٠ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٥٧٤ بتاريخ ١٩٥٠/٥/٢

إذا كان ما أوردته المحكمة عن واقعة الدعوى مفيداً أن المتهمين لم يطعنا الجنى عليه بالسكين إلا عقب إصابة أخيهما بإصابة خطيرة بالرأس، فذلك كان يقتضيها أن تبحث فى قيام حالة الدفاع الشرعى التى تشرح لها واقعة الدعوى على هذه الصورة، ثبت قيامها أو تنفيه ولو كان المتهمان لم يدفعا بذلك.

الظعن رقم ٢٩٠ لسنة ٢٠ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٥٤٣ بتاريخ ١٩٥٠/٥/١

إذا كان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بقيام حالة الدفاع الشرعى، وكان لا يوجد فى الوقائع الثابتة بالحكم ما يفيد قيام هذه الحالة فلا يكون له أن يطعن على الحكم بمقولة إنه قد أغفل البحث فى قيامها.

الظعن رقم ٣٢٦ لسنة ٢٠ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٤٧١ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٢٧

إن حق الدفاع الشرعى لم يشرع للإنتقام وإنما شرع لمنع المعتدى من إيقاع فعل الاعتداء أو من الإستمرار فيه. فإذا كان الثابت أن المتهم إنما حضر بعد إنتهاء الاعتداء على والدته فوجدتها ملقاة على الأرض فعندئذ لا يكون لحق الدفاع الشرعى وجود.

الظعن رقم ٤٣٨ لسنة ٢٠ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٦١٢ بتاريخ ١٩٥٠/٥/٨

إذا كانت المحكمة فى صدد نفي حالة الدفاع الشرعى التى أثارها المتهم قد إستدلت بأقوال شاهدين واردة فى أوراق الدعوى فلا يجوز للمتهم أن ينعى عليها إستادها إلى هذه الأقوال مع عدم تلاوتها بالجلسة أو سماع الشاهدين، إذ ما دامت أوراق الدعوى الواردة فيها هذه الأوراق قد كانت تحت نظر المتهم فإنه كان عليه وهو الذى أثار حالة الدفاع الشرعى أن يفند كل ما يحتمل أن يرد عليها من إعراضات إستمداداً من تلك الأوراق، وإذا هو لم يفعل فلا يكون له أن ينعى على المحكمة تفنيدها دفاعه بما هو ثابت فى الأوراق.

الطعن رقم ١١١١ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٢٨٤ بتاريخ ١٩٥٠/١١/٢٨

متى كانت الواقعة الثابتة فى الحكم هى أن المتهم كان فى حالة تجعل " تخوفه من أن يصيبه الموت أو جراح بالغة فى محله " وأنه أطلق أولاً عياراً فى الهواء فلم يكن له أثر فى رد الاعتداء بل إستمر مهاجموه فى إعتدائهم، فأطلق عياراً آخر أصاب الجنى عليه، فإن المتهم يكون فى حالة دفاع شرعى تنطبق عليها المادة ٢٤٩ من قانون العقوبات ويكون الحكم - إذ أخذ لأنه كان واجباً عليه أن يتحرى فى إطلاق النار على الجنى عليه أن يكون فى موضع يكفى لتعطيل المعتدى لا أن يصيبه فى مقتل يودى بحياته - قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله، ويكون من المتعين القضاء ببراءة المتهم على أساس الواقعة الثابتة بالحكم من أنه كان إزاء فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة وأنه كان لهذا التخوف أسباب معقولة.

الطعن رقم ٦٣ لسنة ٢١ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٩٢٠ بتاريخ ١٩٥١/٤/٩

إنه لما كان القانون لا يوجب بصفة مطلقة لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون الاعتداء حقيقة بل يصح القول بقيام هذه الحالة ولو كان الاعتداء وهمياً متى كانت الظروف والملابسات تلقى فى روع المدافع أن هناك إعتداء جدياً وحقيقياً موجهاً إليه، وكان لا يشترط كذلك بصفة مطلقة فى الدفاع الشرعى أن تكون الوسيلة التى يسلكها المدافع لرد الاعتداء عنه قد استخدمت بالقدر اللازم، وكان النظر إلى هذه الوسيلة من هذه الناحية لا يكون إلا بعد نشوء الحق وقيامه وعلى أساس كون ما وقع مبرراً تبريراً تاماً أو جزئياً فإن كان ما وقع مبرراً تبريراً تاماً فقد وجبت براءته وإلا فإنه يكون متجاوزاً حدود حقه فى الدفاع وعوقب على أساس ذلك بعقوبة مخففة بإعتباره معذوراً - لما كان ذلك كله كذلك وكان ما قاله الحكم فى نفي حالة الدفاع الشرعى عن النفس التى دفع بها الطاعن يشير إلى احتمال قيام هذه الحالة أو على الأقل إلى احتمال قيام حالة التجاوز فيه، فهذا الحكم يكون مشوباً بالقصور متعيناً نقضه

الطعن رقم ٨٦٣ لسنة ٢١ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ١٩٠ بتاريخ ١٩٥١/١١/١٩

إذا كان المتهم قد دفع التهمة عن نفسه بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس فأدانته المحكمة مقتصرة على القول بأن الاعتداء بودل بين الطرفين ولم تشر إلى هذا الدفاع وترد عليه بما يفنده كان حكمها قاصراً متعيناً نقضه.

الطعن رقم ١٠٣٨ لسنة ٢١ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ١٤١ بتاريخ ١٩٥١/١١/٥

إذا كانت المحكمة بعد أن أثبتت أن الجنى عليه دخل الحديقة التى يجرسها المتهم ليلاً وشرع فى السرقة منه قد نفت صدور فعل من الجنى عليه يستوجب الدفاع الشرعى من المتهم، ورتبت على ما قالته من فرار الجنى عليه إبتعاد خطره، دون أن تبين فى حكمها أنها وزنت الظروف التى وجد فيها المتهم بفعل الجنى

عليه وهل كان مجرد شروع هذا الأخير في القرار كافياً لأن يعيد إلى المتهم طمأنينته إلى أن الخطر قد زال مع أن انجني عليه كان لا يزال في الحديقة وكان الوقت مظلماً - فإن حكمها بذلك يكون مشوباً بفساد الاستدلال متعباً نقضه.

الطعن رقم ١٢٥٢ لسنة ٢٢ مكتب قني ٤ صفحة رقم ٤٦١ بتاريخ ١٩٥٣/٢/٢

ليس في القانون ولا في المنطق ما يحول دون أن يعتدى شخص على غيره وأن يعتدى عليه من آخر بغير أن يترتب على ذلك لزوم أن يكون أحدهما في حالة دفاع شرعي.

الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٢٣ مكتب قني ٥ صفحة رقم ١٢٨ بتاريخ ١٩٥٣/١٢/١

متى كانت المحكمة قد رأت أن المتهم كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه، ثم وازنت بين الإعتداء الواقع عليه ولذی غول له حق الدفاع الشرعي وبين ما أتاه في سبيل هذا الدفاع ورأت أنه قد تجاوز حدود ذلك الدفاع، متى كان ذلك، وكانت الواقعة كما أثبتتها المحكمة في حكمها ليست من الأحوال التي نص القانون على أنها تبيح القتل الممد في سبيل الدفاع الشرعي، وكانت المحكمة قد أقامت حكمها على أسباب سائفة تتفق مع الوقائع التي أثبتتها فإنه لا يصح مجادلتها فيما إنتهت إليه في حدود سلطتها التقديرية وفي ضوء الفهم الصحيح للقانون.

الطعن رقم ١٤٨٨ لسنة ٢٣ مكتب قني ٥ صفحة رقم ١٧٦ بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٢١

إذا كان ما رد به الحكم على دفاع الطاعن، من أنه كان في حالة دفاع شرعي، قد إستند فيه إلى عدم إتباع التعليمات الخاصة برجال الحفظ التي يقتضيها واجب التثبت والتحرى، فإن ما قاله الحكم لا يكفي للرد على دفاع الطاعن إذ يحتمل معه أن يكون في حالة تجاوز حدود الدفاع.

الطعن رقم ٢٠٧٠ لسنة ٢٤ مكتب قني ٦ صفحة رقم ٣٩٩ بتاريخ ١٩٥٥/١/١٠

إذ كان الحكم في تلخيصه لواقعة الدعوى قد قال ما يشرح لقيام حالة الدفاع الشرعي ومع ذلك دان الطاعن بجرمة ضرب انجني عليه وإحداث عاهة به، دون أن ينفي قيام تلك الحالة أو يتناولها بالتمحيص ليين وجه الرأى فيها حتى ينسئ ضخمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة، فإن الحكم يكون قاصر البيان ويتعين نقضه.

الطعن رقم ٢٤٤٠ لسنة ٢٤ مكتب قني ٦ صفحة رقم ٥٧١ بتاريخ ١٩٥٥/٢/٢٦

إن تقدير الوقائع المؤدية لقيام حالة الدفاع الشرعي أو نفيها هو من الأمور الموضوعية التي تستقل بمحكمة الموضوع بالفصل فيها.

الطعن رقم ٢٤٤٧ لسنة ٢٤ مكتب قني ٦ صفحة رقم ٥٧٩ بتاريخ ١٩٥٥/٢/٢٦

إن عدم تناسب فعل الدفاع مع فعل الإعتداء لا ينظر إليه إلا عند تقدير ما إذا كانت القوة التي استعملت لدفع التعدي زادت على الحد الضروري أو لم ترد عليه.

الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٣٧ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ١٤٣ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٥

لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعي أن يكون قد حصل بالفعل إعتداء على النفس أو المال، بل يكفي أن يكون قد صدر من الغنى عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جرعة من الجرائم التي يجوز فيها الدفاع الشرعي، ولا يلزم في الفعل المتخوف منه أن يكون خطراً حقيقياً في ذاته، بل يكفي أن يبدو كذلك في اعتقاد المتهم وتصوره، بشرط أن يكون لهذا التخوف أسباب معقولة.

الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٨ مكتب فني، ١٩ صفحة رقم ٣٥٠ بتاريخ ١٩٦٨/٣/٢٥

١) مناط الإعفاء من العقاب لفقدان الجاني شعوره واختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعاً - على ما تقتضيه المادة ٦٢ من قانون العقوبات - لجنون أو عاهة في العقل دون غيرهما.

٢) إذا كان المستفيد من دفاع المتهم أمام المحكمة هو أنه كان في حالة من حالات الإثارة والإسفزاز فملكته فالحاجته إلى فعلته دون أن يكون متماكباً إدراكه، فإن ما دفع به على هذه الصورة من إنتفاء مسؤوليته لا يتحقق به الجنون أو العاهة في العقل، وهما مناط الإعفاء من المسؤولية، ولا يعد دفاعه هذا في صحيح القانون علراً معفياً من العقاب بل هو دفاع لا يعدو أن يكون مقروناً بتوافر عذر قضائي مخفف يرجع مطلق الأمر في إعماله أو إطراره تقدير محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض.

(٣) إذا كان لا يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن التهم قد طلب عرض هذا الأخير على الطبيب الشرعي أو وضعه تحت الملاحظة بمستشفى الأمراض العقلية، فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلب منها.

٤) قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحواس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمرة في نفسه، واستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى أمر موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية.

٥) إن الإستغفار لا يفي نية القتل، كما أنه لا تنال بين قيام هذه النية لدى الجاني وبين كونه قد إرتكب الفعل تحت تأثير الغضب.

٦) متى كان الحكم المطعون فيه قد دلل على قيام قصد القتل في حق المتهم تدليلاً سائفاً واضحاً في إثبات توافره لديه، فإن النعي عليه بالقصور في هذا الصدد يكون غير مفيد.

٧) لا مصلحة للمتهم في التحدث عن إنتفاء ظرف سبق الإصرار، ما دام أن الحكم لم يقر قضاءه بالإدانة على أساس توافر هذا الظرف.

٨) سبب الحادث أو الباعث عليه ليس ركناً من أركان الجريمة، فالخلط لا يعيب الحكم، مادام أنه لم يكن عنصراً من العناصر التي إستند إليها في قضائه.

٩) لا يعيب الحكم المطعون فيه وقد بين واقعة الدعوى وأثبتها في حق المتهم على صورة تخالف دفاعه والتصوير الذي قام عليه، أن يستطرد إلى فرض آخر تمسك به الدفاع، وقوله قولاً مقبولاً في القانون إنه بفرض حصوله لا يؤثر في الواقعة التي إستخلصها وانتهى إليها.

١٠) تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو إنتفاءها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدبة إلى النتيجة التي رتب عليها.

١١) حق الدفاع الشرعي لم يشرع لمعاقبة معتد على إعتدائه وإنما شرع لرد العدوان.

الطعن رقم ١١٧٠ لسنة ٣٨ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ٧٦٥ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢٤

لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعي أن يستمر المجنى عليه في الإعتداء على المتهم أو أن يحصل بالفعل إعتداء على النفس، ومن ثم فإن قول الحكم بأن الإعتداء على الطاعنين لم يكن مستمراً لا يصلح سبباً لنفي ما يمكن به الطاعنان من أنهما كانا في حالة دفاع شرعي عن نفسيهما إزاء إعتداء المجنى عليهما ثم مطاردتهما ومحاولة اللحاق بهما.

الطعن رقم ١٦٣٨ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ١٧٩ بتاريخ ١٩٣٣/٥/١٥

يشترط قانوناً لتبرير الدفاع الشرعي أن يكون الإعتداء حالاً أو على وشك الحصول فلا دفاع بعد زوال الإعتداء. فمتى أثبتت المحكمة في حكمها أن المتهم إنما ارتكب جرمته بعد إنقطاع الإعتداء على رجاله فلا يكون إذن في حالة دفاع شرعي عن غيره. ولا يلتفت لقوله إن الواقعة كلها حصلت في وقت واحد لتعلق هذا الموضوع الذي تملك المحكمة وحدها حق تقديره بدون رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض.

الطعن رقم ١٥٠٢ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٣١٩ بتاريخ ١٩٤٣/١٠/٢٥

إنه يشترط في الدفاع الشرعي أن يكون الإعتداء الذي يرمى المتهم إلى دفعه حالاً أو وشيك الوقوع. فإذا كان الإعتداء قد إنتهى فلا يكون لهذا وجود، لأن الدفاع الشرعي لم يشرع للإنتقام وإنما شرع لمنع المعتدى من إيقاع فعل التعدي. فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم إنزال على المجنى عليه ضرباً بالبلطة حتى مات

وذلك بعد أن كان قد سقط على الأرض على إثر ضربه بالعصا من المتهم الثاني وأنه تمادى فى الإعتداء عليه بغير مبرر رغم محاولة أخيه منعه عنه، فإن المتهم إذ أقدم على قتل المجنى عليه، بعد أن زال كل خطر من جانبه ولم يعد ثمة محل للخوف منه، لا يكون فى حالة دفاع شرعى. وليس فى تبرئة المتهم الثانى " أخيه " على إعتبار أنه كان فى حالة دفاع شرعى مع نفى هذه الحالة عنه هو أى تناقض، ما دام الثابت أن هذا المتهم الثانى لم يضرب المجنى عليه إلا عندما فاجأه فى منزله يسرق ولما تكن قد عطلت قوة مقاومته على خلاف ما فعل أخوه.

الطعن رقم ١١٤٨ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٧٣٦ بتاريخ ١١/٦/١٩٤٥
إن حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على إعتدائه وإنما شرع لدفع العدوان. فمتى كانت الواقعة كما هى ثابتة بالحكم، أن المتهم على إثر أن إعتدى عليه المجنى عليه بالقأس قد تمكن من إنتزاعها منه فصار أعزل لا يستطيع متابعة إعتدائه، ثم ضربه هو بالقأس، فإن هذا منه يعد إعتداء معاقباً عليه، ولا يصح فى القانون عده دفاعاً.

الطعن رقم ٢٢٥٣ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٤٢٠ بتاريخ ٣١/٣/١٩٦٩
الأصل أنه لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد حصل بالفعل إعتداء على النفس والمال بل يكفى أن يكون قد صدر من المجنى عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى، ولا يلزم فى الفعل المتخوف منه أن يكون خطراً حقيقياً فى ذاته، بل يكفى أن يسلو كذلك فى إعتقاد المتهم وتصوره بشرط أن يكون لهذا التخوف أسباب معقولة.

الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٨٩٥ بتاريخ ١٦/٦/١٩٦٩
إن البحث فى تجاوز حق الدفاع الشرعى لا يكون إلا بعد نشؤ الحق وقيامه، ولما كان الحكم قد نفى حصول عدوان من جانب المجنى عليه، فإنه لا يكون قد قام حق للطاعن فى الدفاع يسوغ معه البحث فى مدى مناسبة طعنه للمجنى عليه بمطواة كرد على ذلك العدوان.

دفع

• الموضوع الفرعي : الدفع باستحالة الرؤية :

الطعن رقم ١١٠٤ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٢٣٦ بتاريخ ١١/٢٧/١٩٥٠

إن الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام ليس من الدفوع الجوهرية التى يتعين على المحكمة أن ترد عليها
إستقلالاً، بل يكفى أن يكون الرد عليه مستغداً من الأدلة التى إستند إليها الحكم فى الإدانة.

الطعن رقم ١٣٨٣ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٨٦١ بتاريخ ١٢/٥/١٩٦٠

الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام ليس من الدفوع الجوهرية التى يتعين على المحكمة أن ترد عليها
إستقلالاً - بل يكفى أن يكون الرد عليها مستغداً من الأدلة التى استند إليها الحكم فى الإدانة.

الطعن رقم ٢٣٩٢ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٨٠٧ بتاريخ ١٠/١٦/١٩٦١

الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام وما يترتب عليه من تعذر الإستعراف على التهمين ليس من الدفوع
الجوهرية التى يتعين على المحكمة أن ترد عليها إستقلالاً، بل يكفى أن يكون الرد عليه مستغداً من الأدلة
التي إستند إليها الحكم فى الإدانة.

الطعن رقم ١٤٧٩ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٨٧ بتاريخ ١/٢٣/١٩٦٧

الدفع باستحالة الرؤية هو من الدفوع الموضوعية التى لا تستوجب فى الأصل رداً صريحاً من الحكم ما دام
الرد مستغداً ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التى يوردها الحكم.

الطعن رقم ١١٤١ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ١٠٥٦ بتاريخ ١١/٢/١٩٧٠

الدفع بتعذر الرؤية أو تعذر تحديد الضارب محدث العادة ليس من الدفوع الجوهرية التى يتعين على المحكمة
أن ترد عليها إستقلالاً، بل يكفى أن يكون الرد عليها مستغداً من الأدلة التى إستند إليها الحكم فى
الإدانة.

الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٤٠٢ بتاريخ ٣/٢٥/١٩٧٣

الدفع بتعذر الرؤية وتحدد الضارب من الدفوع الموضوعية التى لا تستوجب فى الأصل رداً صريحاً من
الحكم ما دام الرد مستغداً ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التى أوردها.

الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ١٠٠٣ بتاريخ ١٩٧٣/١١/١٨

الأصل أن الدفاع المبني على تعذر الرؤية بسبب الظلام حيث لا يستحيل عادة بسبب قوة الأشياء هو من أوجه الدفاع الموضوعية التى يحسب الحكم رداً عليها أخذه بأدلة الثبوت فى الدعوى.

الطعن رقم ١٨١٧ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٧٢ بتاريخ ١٩٧٥/١/٢٠

متى كان الحكم قد عرض لما تمسك به الدفاع من تعذر الرؤية لوقوع الحادث فى الظلام ورد عليه بما إطمأن إليه من أقوال شهود الإثبات من رؤيتهم الواقعة وقت حدوثها لأن الطريق الذى وقع فيه الحادث كان مضاء بالكهرباء، وكان ما عقب به الحكم بعدئذ من أن الدفاع قد أقر بوجود إحدى المصاييح المضاء على باب المسجد الواقع على مقربة من مسرح الجريمة له أصله الثابت من محضر الجلسة إذ سلم المدافع عن الطاعن بوجود ذلك المصباح على باب المسجد الذى يقع على بعد عشرة أمتار من محل الحادث، فإن الحكم إذ اعتبر هذه المسافة قريبة فلا وجه للنمى عليه فى هذا الخصوص طالما أن تحديد المسافات أمر تقديرى.

الطعن رقم ٦٨٢ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٩٠٥ بتاريخ ١٩٧٦/١١/١٥

إذا كانت المحكمة قد قطعت أن الحادث قد وقع قبل غروب الشمس وكانت الرؤية متيسرة وكان لتحديد وقت وقوع الحادث لا تأثير له فى ثبوت الواقعة ما دامت المحكمة قد إطمأنت بالأدلة التى ساقتها إلى أن شهود الإثبات قد رأوا الطاعن وهو يصوب بندقية فى اتجاه الجنى عليه وكان الدفع بتعذر الرؤية وتحديد الضارب من الدفع الموضوعية التى لا تستوجب فى الأصل رداً صريحاً من الحكم ما دام الود مسفاد ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التى أوردها فإن نمى الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد.

الطعن رقم ١٦٥٤ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٦٠٢ بتاريخ ١٩٧٨/٦/١٢

إن الدفع بتعذر الرؤية وتحديد الضارب من الدفع الموضوعية ومن ثم فإن منازعة الطاعن فى القوة التدلالية لأقوال الجنى عليه بدعوى تعذر رؤيته لضاربه من الخلف ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير الدليل مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٤٣٧ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٥٥٥ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢٨

متى كان الأصل أن الدفاع المبني على تعذر الرؤية بسبب الظلام حيث لا يستحيل عادة بقوة الأشياء هو من أوجه الدفاع الموضوعية التى يحسب الحكم رداً عليها أخذه بأدلة الثبوت فى الدعوى، وكان الحكم - مع هذا - قد عرض لهذا الدفاع ولطلب إجراء تجربة وإطراحهما فى قوله : " والإضاءة كانت كافية

للرؤية بشهادة..... زوجة..... صاحب المنزل الذى وقعت أمامه الحادثة والمواجه لنزل المجنى عليه فقد كانت حجرتها مضادة بلمبة كبيرة وشباكها المطل على الشارع مفتوحاً بما يسمح على وجه التأكيد للشارع فى هذا المكان أن يرى جيداً ما حوله ثم أخيراً ما ظهر برقبة المتهم ووجهه من إصابات ظفرية لم يستطع تحليل سببها وما بالشاهد الأول من إصابة بالسكين فى ساعده الأيسر لدى محاولته القبض على المتهم يزيد من إطمئنان المحكمة إلى صحة نسبة للواقعة إلى المتهم... وإذ كان هذا الذى أوردته الحكم سائفاً ويرتكز على أساسه التى لم ينزع الطاعن فى صحة معنيها من الأوراق، وكان من المستقر عليه أنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أن المحكمة إذا وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عدم إجابتها هذا الطلب، ومن ثم فإنه وقد بان أن المنازعة فى إمكان الرؤية تستهدف إثارة الشبهة فى الأدلة المستمدة من أقوال شهود الإثبات وهو ما أعرضت المحكمة عنه إطمئناناً منه لأدلة الثبوت التى عولت عليها وأوضحت علة رفضها له، فإن ما ينهه الطاعن من إخلال بحقه فى الدفاع يكون غير مفيد - ويتعين رفض الطعن موضوعاً.

الطعن رقم ١٤٥٣ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٩٩٧ بتاريخ ١١/٢٨/١٩٨١
من المقرر أن الدفع باستحالة الرؤية هو من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب فى الأصل من المحكمة رداً صريحاً ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة - إستناداً إلى أدلة الثبوت التى يوردها الحكم، ومن ثم فإن ما ينهه الطاعن عن ذلك يكون فى غير محله.

الطعن رقم ٥٨٠٣ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٤٥٦ بتاريخ ٤/٢٤/١٩٨٤
لما كان الدفع باستحالة الرؤية من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب فى الأصل من المحكمة رداً صريحاً ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التى يوردها الحكم، فإن ما ينهه الطاعن من ذلك يكون فى غير محله.

الطعن رقم ٢٢٠٧ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٣٢٣ بتاريخ ٣/١٠/١٩٦٩
الدفع بتعذر الرؤية لخلك الظلام فى صورة الدعوى من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستاهل رداً خاصاً لتلاحم الأجساد الذى يحقق الرؤية عند حصول الاعتداء بألة واحة.

الطعن رقم ١٤٤١ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١١٨٧ بتاريخ ١٠/٢٧/١٩٦٩
جرى قضاء محكمة النقض على أن الدفاع المبني على تعذر الرؤية بسبب الظلام حيث لا يستحيل عادة بقوة الأشياء هو من أوجه الدفاع الموضوعية التى بحسب الحكم رداً عليها أخذه بأدلة الثبوت فى الدعوى.

ولما كان الحكم قد برر إمكان الرؤية بتلاحم الأجساد إذ حصل الإعتداء طعنًا بالسكين أو ضرباً بالمعصى وأن مكان الحادث فى وقته كانت تصل إليه الأضواء من المنازل المجاورة وأن الشهود يعرفون الطاعنين من قبل، وأطرح ما ثبت فى معاناة النيابة العامة من أن الظلمة كانت سائدة لإجرائها فى وقت متأخر من الليل تطلقاً فيه الأنوار غير الوقت المبكر الذى وقع فيه الحادث، فإن ما ذكره من ذلك يسوغ به ما انتهى إليه من رفض هذا الدفاع.

الطعن رقم ١٦١٤ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١٤١٥ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٦٩
الدفاع المبنى على تعدر الرؤية خللك الظلام، حيث لا يستحيل عادة بقوة الأشياء من أوجه الدفاع الموضوعية التى بحسب الحكم رداً عليها، أخذه بأدلة الثبوت فى الدعوى، وكان الحكم مع ذلك قد ألغت إلى دفاع الطاعنين فى هذا الشأن فأسقطه حقه، ورد عليه بما يفنده من أن زوجة القتل رأت الطاعنين وهم يحتضنون زوجها أمام عنها ثم سمعته يستصرخ مستغيثاً مما يتهدده من القتل، وأن نائب العمدة رأى شطراً من الإعتداء، وأقر له الطاعنان الأولان به معللين لإيقاعه بدعوى مكذبة هى محاولة الجنى عليه سرقة جدى لهما، فإن الطعن يكون على غير أساس معين الرفض.

الطعن رقم ١٥٢٣ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٤١ بتاريخ ٨/١/١٩٧٩
الدفع بتعدر الرؤية وتحديد الضارب أو بتفريق التهمة من الدفع الموضوعية التى لا تسوجب فى الأصل رداً صريحاً من الحكم ما دام الرد مستفاداً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التى أوردها.
الطعن رقم ١٤٤٩٠ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ١١٦٦ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٨٩
من المقرر أن الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تسوجب فى الأصل من المحكمة رداً صريحاً ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التى أوردها الحكم.

الطعن رقم ٤١٢٠ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٩٦١ بتاريخ ١٤/١١/١٩٨٩
من المقرر أن الدفع باستحالة الرؤية هو من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تسوجب فى الأصل من المحكمة رداً صريحاً ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التى أوردها الحكم، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على ذلك يكون فى غيره محله.

الطعن رقم ٣٨٠٧ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٩٠٤ بتاريخ ١٩/١١/١٩٨٦

إن الدفع بتعذر الرؤية وعدم الوجود على مسرح الحادث، يعد من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب فى الأصل من المحكمة ردّاً صريحاً، ما دام الرد مستغاداً ضمناً من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم.

*** الموضوع الفرعى : الدفع بإعتبار المدعى المدنى تاركاً لدعواه :**

الطعن رقم ١١ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٢٢١ بتاريخ ٣٠/٣/١٩٦٤

الدفع بانضاء الصفة واعتبار المدعى المدنى تاركاً لدعواه هما من الدفوع التى تستلزم تحقيقاً موضوعياً فلا يجوز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٨٠٨ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٧٨ بتاريخ ١٨/١/١٩٧١

مضى كان الثابت من محاضر جلسات المحكمة الإستئنافية أن التهم " الطاعن " لم يطلب إعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركاً لدعواه، فإنه لا يجوز له أن يثير شيئاً من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض، لأن الدفع بإعتبار المدعى المدنى تاركاً لدعواه هو من الدفوع التى تستلزم تحقيقاً موضوعياً.

الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٧٢٢ بتاريخ ٢/٦/١٩٦٩

لا يجوز للطاعن إثارة الدفع بإعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركاً لدعواه لأول مرة أمام محكمة النقض ذلك أن هذا الدفع من الدفوع التى تستلزم تحقيقاً موضوعياً.

*** الموضوع الفرعى : الدفع بالإعفاء من العقاب :**

الطعن رقم ١٢ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٣١٠ بتاريخ ٢٨/٣/١٩٧١

إن الدفع بالإعفاء من العقاب تأسيساً على ما جرى به نص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٦، هو من الدفوع الجوهرية التى ينهى على المحكمة أن تناقشه فى حكمها، فسطه حقه إيراداً له ورداً عليه، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة الطاعن دون أن يعرض لهذا الدفع أو يرد عليه، فإنه يكون مشوباً بالقصور فى التسيب والإخلال بحق الدفاع مما يعبه ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ٤٥٢٧ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٤٦٨ بتاريخ ٨/٤/١٩٨٢

لما كانت محكمة الموضوع ليست ملزمة بتقصى أسباب إعفاء المتهم من العقاب فى حكمها إلا إذا دفع بذلك أمامها، فإذا هو لم يتمسك أمام المحكمة بسبب الإعفاء فلا يكون له أن ينعى على حكمها إغفاله

التحدث عنه - وإذا كان الثابت أن الطاعن لم يتمسك لدى محكمة الموضوع بحقه في الإعفاء من العقوبة إعمالاً للفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات فليس له من بعد هذا لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٤٣٩٤ لسنة ٥٧ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٩٢٦ بتاريخ ١١/٢٨/١٩٨٢

الدفع بالإعفاء من العقاب لحسن النية في جريمة القذف في حق موظف عام - المطعون ضده - يعد دفاعاً جوهرياً، لما يرتب على ثبوت أو عدم ثبوت صحته من تغير وجه الرأي في الدعوى. لأن القاذف في حق الموظفين العموميين يعفى من العقاب إذا أثبت صحة ما قذف به المجنى عليه من جهة، وكان من جهة أخرى حسن النية، بأن كان يعتقد صحة الاستناد وأنه يقصد إلى المصلحة العامة لا إلى إشفاء الضغائن والأحقاد الشخصية. هذا إلى أنه يشترط في جريمة البلاغ الكاذب - التي دين بها الطاعن كذلك - أن يكون الجاني سعي القصد عالماً بالكذب الواقع التي أبلغ عنها، وأن يكون أيضاً قد أقدم على تقديم البلاغ متوئماً بالسوء والإضرار بمن أبلغ عنه، ولذلك يجب أن يعني الحكم القاضي بالإدانة من هذه الجريمة ببيان هذا القصد بعنصرية المذكورين بإيراد الواقع التي استخلص منها توافره وإذا إقتصار الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه على مجرد القول بسوء نية الطاعن دون أن يبين العناصر التي استخلص منها نية القصد الذي رمى إلى تحقيقه من وراء البلاغ الكاذب الذي قدمه، ودون تعرض إلى الدفع بأنه كان حسن النية - وهو دفاع جوهري لتعلقه بركن من أركان جريمة البلاغ الكاذب، فإنه يكون معيباً بالقصور في البيان فضلاً عما ينطوي عليه من إخلال بحق الدفاع، مما يعيه ويجب نقضه.

* الموضوع الفرعي : الدفع بالإيقاف :

الطعن رقم ٢١٢٧ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٤٢٩ بتاريخ ٣/١٩/١٩٨٠

مضى كان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعنين وإن استهل مراعاته بطلب سماع شهود الإثبات ومناقشتهم إلا أنه عاد وتنازل عن طلبه بعد أن أطلعه المحكمة على ما جاء بالأوراق من عدم الاستدلال عليهم، ثم ترفع في موضوع الدعوى طالباً بالحكم ببراءة الطاعنين، ومن ثم فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن سماع هؤلاء الشهود، لما هو مقرر من أن للمحكمة أن تستثنى عن سماع شهود الإثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث. لما كان ذلك، وكانت المادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية وإن أوجبت وقف الدعوى الجنائية إذا كان الحكم فيها يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخرى، إلا أنها لم تقيد

حق المحكمة في تقدير جدية الدفع بالإيقاف وما إذا كان يستوجب وقف الدعوى أو أنه دفع لا يؤيد الظاهر قصد به عرقلة السير في الدعوى وتأخير الفصل فيها، وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى عدم جدية الدفع ودلل على ذلك بقوله " أن الحكم الذى سيصدر فى الدعوى الجنائية الأخرى لا يقيد المحكمة ولا يجوز قوة الشئ اغكوم فيه فى خصوصية الجنائية الماثلة لإختلاف أطرافها "، وهو تدليل سائغ، ومن ثم فإن ما ينهه الطاعنان لذلك يكون غير سديد.

* الموضوع الفرعى : الدفع بالتزوير :

الطعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ٤٦٩ بتاريخ ١٩٦٢/٥/٢١
الدفع بتزوير ورقة هو دفاع موضوعى، فإذا كان الحكم الابتدائى الذى أيد الحكم الاستئنافى المطعون فيه قد رد على الدفع رداً سائغاً بما مؤده أن المحكمة إعتبرته غير مجد لعدم تمسك التهم به طوال مراحل الدعوى وإطمأنت، فى حدود سلطتها التقديرية، إلى صحة العقد المقول بتزويره، فإن ما ينهه التهم من قالة الفساد فى الإستدلال والإخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٩٠٣ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٢٨٨ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٧
الطعن بالتزوير فى ورقة من الأوراق المقدمة فى الدعوى هو من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير المحكمة. فيجوز لها ألا تحقق بنفسها الطعن بالتزوير، وألا تحمله إلى النيابة العامة لتحقيقه وألا توقف الفصل فى الدعوى الأصلية إذا ما قدرت أن الطعن غير جدى وأن الدلائل عليه واهية. ولما كان ما أثاره الطاعن فى وجه الطعن - من أنه لم يعلن بالحكم الغيابى الاستئنافى، ولم يقرر فيه بالطعن بطريق المعارضة، وقد وقع مجهول على ورقة إعلان الحكم وعلى التقرير بالمعارضة يامضاء نسبها زوراً إليه لم يقدم عليه ما يظاهاه، وليس فى الأوراق ما يسانده، وكان البادى من الإطلاع على المفردات المضمومة أنه أعلن لشخصه بالحكم الغيابى الاستئنافى وفى محل إقامته الثابت بالتوكيل الرسمى الصادر منه لوكيله، كما أن توقيع الطاعن على الطلب المقدم منه محكمة النقض يشابه فى ظاهره التوقيع الثابت على ورقة إعلان الحكم وعلى التقرير بالمعارضة مما ينشأ عن عدم جدية دفاعه. فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً.

الطعن رقم ٢١١٣ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ١٦٥ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٥
الطعن بالتزوير فى ورقة من أوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع وهو من ناحية أخرى يعد وفقاً للمادة ٢٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية تطبيقاً خاصاً لحالة توقف الفصل فى الدعوى الجنائية على الفصل فى دعوى جنائية أخرى طبقاً للإجراءات التى رسمها القانون وفى نطاق هذه

الإجراءات وحدها ودون التوسع فيها أو القياس عليها، وقد جعل القانون هذا الإيقاف جوازيًا للمحكمة بحسب ما تراه من ضرورته أو عدم ضرورته للفصل في الدعوى المنظورة أمامها.

الطنعن رقم ٩٨٤ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١١٣٦ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٣

متى كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الطاعن - من أن الشيك موضوع الدعوى قد حرر فى تاريخ سابق على تاريخ إستحقاقه المدون به وكان تاريخ إصداره مثبتاً تحت توقيع الطاعن على ذات الشيك ثم قام المدعى بالحقوق المدنية بمحو ذلك التاريخ حتى يبدو الشيك كأنه أداة وفاء لما دعا الطاعن إلى إتخاذ طريق الإدعاء بالتزوير وطلب نذب أحد الخبراء لتحقيق ما إدعاه - وأطرحه تأسيساً على أن المحكمة لم تبين من إطلاعها على ورقة الشيك الصادر من الطاعن للمدعى بالحق المدنى ثمة ما ينم عن أنها تحمل تاريخاً آخر أسفل إمضاء الطاعن على نحو ما زعم وإستدلت المحكمة من ذلك ومن إبداء الطاعن لإدعائه بالتزوير فى مرحلة متأخرة من مراحل المحاكمة على فساد ذلك الإدعاء، وكان ما أورده الحكم سائناً وكافياً فى الرد على دفاع الطاعن فى صورة الدعوى ولا معقب على محكمة الموضوع فيه لما هو مقرر من أن الطعن بالتزوير هو من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع بما لها من كامل السلطة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة عليها ولما هو مقرر كذلك من أن محكمة الموضوع لا تلتزم بإجابة طلب نذب غير فى الدعوى مادامت الواقعة قد وضحت لديها وما دامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأى فيها.

الطنعن رقم ١٠٠٨ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٢٠١ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/١٠

من المقرر أن الطعن بالتزوير فى ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها هو من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع التى لا تلتزم بإجابته لأن الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهى الخير الأعلى فى كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالإستعانة بخبير تخضع رأيه لتقديرها ما دامت المسألة مطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء الرأى فيها. ولما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لطلب الطاعن الطعن بالتزوير فى الفاتورة التى قدمها المتهم الآخر وأطرحه إستناداً إلى ما قرره الأخير من أنه إشرى من الطاعن بمقتضاها عبوات الدخان مثار الإتهام، فضلاً عن أن هذه الفاتورة وتلك العبوات تحمل إسمه، وهو الأمر الذى لا يدحضه الطاعن، وكانت المحكمة لم تر - للأسباب السائفة التى ساقها وبما لها من حرية تقدير الطعن بالتزوير وأدلته - ما يوجب عليها إحالة الطعن إلى النيابة العامة أو تحقيقه بنفسها فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يعدو أن يكون طلباً للتأجيل لإتخاذ إجراء لا تلتزم المحكمة فى الأصل

بالاستجابة إليه ما دامت قد إستخلصت من وقائع الدعوى عدم الحاجة إليه ولا يصح أن يعاب عليها إنفاتها عنه.

الطنع رقم ١٠٠٩ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٢٠٨ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٧٣
من المقرر أن الطعن بالتزوير من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع فيجوز لها ألا تحقق بنفسها الطعن بالتزوير وألا تمحله إلى النيابة العامة لتحقيقه وألا تقف الفصل فى الدعوى الأصلية إذا قدرت أن الطعن غير جدى وأن الدلائل عليه واضحة. ولما كانت محكمة الموضوع هى صاحبة الحق فى تقدير كل دليل يطرح عليها تفصل فيه على الوجه الذى تراه إلى ما قرره هذا الأخير من أنه إشرى عبوات الدخان - وما تشاهده بنفسها، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن فى شأن الطعن بالتزوير على الفاتورة التى قدمها المتهم الآخر وأطرحه إستاداً إلى ما قرره هذا الأخير من أنه إشرى عبوات الدخان - موضوع الدعوى - من مصنع الطاعن بالإضافة إلى أن تلك الفاتورة وهذه العبوات تحمل اسم مصنع الطاعن، وكان ما قاله الحكم فيما تقدم مائفاً ومن شأنه أن يؤدى إلى ما رتب عليه من إطراح طلب الطعن بالتزوير فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص يكون فى غير محله.

الطنع رقم ٤٧ ، لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٧٧٣ بتاريخ ٢٥/١١/١٩٧٤
لئن كان من المقرر أن الطعن بالتزوير على ورقة من أوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع التى لا تلتزم بإجابهه لأن الأصل أن للمحكمة كامل السلطة فى تقدير القوة التدللية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهى الخبر الأعلى فى كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبر يخضع رأيه لتقديرها ما دامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأى فيها وأنه وإن كان طلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير إنما هو من قبيل طلبات التأجيل لإتخاذ إجراء مما لا تلتزم المحكمة فى الأصل بالاستجابة إليها إلا أن ذلك مشروط بأن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى عدم الحاجة إلى ذلك الإجراء، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لطلب الطاعن وجاء مقصوداً على تأييد الحكم الغيابى الذى أيد الحكم الابتدائى لأسبابه على الرغم من أنه أقام قضاءه على أدلة من بينها إطلاق القول بأن الشيك موقع من الطاعن وعلى الرغم مما أثاره الأخير من تزوير الشيك - وهو دفاع جوهرى لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى بحيث إذا صح هذا الدفاع لتغير وجه الرأى فيها فكان على المحكمة أن تعرض فى حكمها لهذا الدفاع وأن تمحصه وأن تبين العلة فى عدم إجابهه إن هى رأت إطراحه أما وأنها لم تفعل وإنفتت عنه كلية فإن حكمها يكون معيباً بما يطله ويستوجب نقضه والإعادة.

الطعن رقم ١٤٢٨ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٥٣١ بتاريخ ١٦/٥/١٩٣٢
الطريق المرسوم في قانون المرافعات أمام المحاكم المدنية للطعن بالتزوير هو خاص بهذه المحاكم. وليس في القانون ما يجبر المحاكم الجنائية على ترسمه لأنها في الأصل حرة في إنتهاج السبل الموصّل إلى إقتناعها.

الطعن رقم ٢١٣٧ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٣٥٥ بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٢٩
إذا طعن المتهم بالتزوير في ورقة إتخذت حجة عليه في تهمته بإرتكاب جريمة ما فللمحكمة في مثل هذه الحالة ألا تأخذ بحققها من تحقيق التزوير بنفسها وأن تتخلى عنه لجهة الإختصاص الأصلية وهي النيابة وتنتظر نتيجه لتقدها بعد بما تشاء. وليس للمتهم أن يزعم بطلان هذا الإجراء ويطلب نقض الحكم لهذا السبب. خصوصاً إذا كان هو من جانبه قد قبل هذا الإجراء وسار في تنفيذه ثم عجز أخيراً عن متابعة السير فيه.

الطعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ١٦٤ بتاريخ ٢٠/١/١٩٦٩
لم يجعل القانون لإثبات التزوير طريقاً خاصاً مهما كانت قيمة المال موضوع الجريمة. ومن ثم فلا محل لما ينهيه الطاعن من عدم رد المحكمة على الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة على فرض التسليم بأنه قد أبدى هذا الدفع في مذكرته المصرح له بتقديهما.

الطعن رقم ١٥٦٣ لسنة ٥٨ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٥٥٣ بتاريخ ٣٠/٤/١٩٨٩
من المقرر أن الطعن بالتزوير على ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير المحكمة فيجوز لها ألا تحقق بنفسها الطعن بالتزوير وألا تحيله للنيابة العامة لتحقيقه وإلا توقف الفصل في الدعوى الأصلية إذا ما قدرت أن الطعن غير جدى وأن الدلائل عليه واهية.

الطعن رقم ١٤٥٠ لسنة ٥٧ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٨٠٤ بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٨٧
لما كان الدفع بالتزوير هو من وسائل الدفاع الموضوعية، التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع والتي لا تلزم بإجابه لأن الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة الدلالية لعناصر الدعوى عليها على بساط البحث، وإن طلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير هو من قبيل التأجيل لإتخاذ إجراء بما لا يلزم المحكمة بالإستجابة إليه طالما قد خلصت من واقعات الدعوى وعناصرها إلى الحاجة إليه، وهي متى إنتهت إلى رأى معين وإطمأنت إليه فلا معقب عليها في ذلك، وكان ما أورده الحكم في هذا الخصوص من أن المحكمة قد إنتهت إلى تكوين عقيدتها من أدلة أخرى لا يندرج من بينها هذا الغرض وإنها لم تعول على ما جاء به، يعد سائغاً وسليماً في الإعراض عن إجابة هذا الطلب فإن دعوى الإخلال بحق الدفاع لا تكون مقبولة.

* الموضوع الفرعي : الدفع بالجهل بالقانون:

الطعن رقم ٢٠٢٠ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٢٤٣ بتاريخ ١٩٦٩/٢/١٠

إن العلم بالقانون الجنائي والقوانين العقابية المكتملة له يفترض فى حق الكافة، ومن ثم فإنه لا يقبل الدفع بالجهل بها أو الغلط فيها كذريعة لنفى القصد الجنائي.

الطعن رقم ١٨٥١ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٧٥١ بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٩

من المقرر أنه يشترط لقبول الاعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون آخر غير قانون العقوبات أن يقيم من يدعى هذا الجهل الدليل على أنه تحرى تحرياً كافياً وأن اعتقاده الذى اعتقده بأنه يباشر عملاً مشروعاً له أسباباً معقولة، وهذا هو المعول عليه فى القوانين التى أخذ عنها الشارع أسس المسئولية الجنائية وهو المستفاد من مجموع نصوص القانون فإنه مع تقرير قاعدة عدم قبول الاعتذار بعدم العلم بالقانون أوردت المادة ٦٣ من قانون العقوبات أنه لا جريمة إذا وقع الفعل من موظف أميرى فى الأحوال الآتية : أولاً : إذا ارتكب الفعل تنفيذاً لأمر صادر إليه من رئيس وجبت عليه طاعته أو اعتقده أنها واجبة عليه. ثانياً : إذا حسنت نيته وارتكب فعلاً تنفيذاً لما أمرت به القوانين أو اعتقده أن إجرائه من اختصاصه وعلى كل حال يجب على الموظف أن يثبت أنه لم يرتكب الفعل إلا بعد التثبت والتحري وأنه كان يعتقد مشروعيته وأن اعتقاده كان مبنياً على أسباب معقولة، كما أورد فى المادة ٦٠ من قانون العقوبات أن أحكام هذا القانون لا تسرى على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملاً بحق مقرر بمقتضى الشريعة. وكان دفاع الطاعن بحسن نيته لا ينهض بمجرد سنداً للتمسك بالإعتذار بعدم العلم بحكم من أحكام قانون الأحوال الشخصية الذى يحرم الجمع بين الزوجة والدةها. ما دام لم يقوم الدليل القاطع على أنه تحرى تحرياً كافياً وأن اعتقاده الذى اعتقده بأنه يباشر عملاً مشروعاً كانت له أسباباً معقولة تبرر له هذا الاعتقاد - وهو ما لا يجادل فيه الطاعن إذ أنه لم يقدم إلى محكمة الموضوع الدليل على ذلك - ومن ثم يكون ما ينهض على الحكم فى هذا الخصوص بعيداً عن محجة الصواب.

الطعن رقم ٧٥٨٨ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٤٦٠ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٨

من المقرر أن الجهل بالقانون أو الغلط فى فهم نصوصه لا يعدم القصد الجنائي باعتبار أن العلم بالقانون ولهمه على وجه الصحيح أمر مفترض فى الناس كافة، وإن كان هذا الافتراض يخالف الواقع فى بعض الأحيان - بيد أنه افتراض تخليع الدواعى العملية لحماية مصلحة المجموع ولذا قد جرى قضاء هذه المحكمة على أن العلم بالقانون الجنائي والقوانين العقابية المكتملة له مفترض فى حق الكافة، ومن ثم فلا يقبل الدفع بالجهل أو الغلط فيه كذريعة لنفى القصد الجنائي.

الطنع رقم ٣٨٤٢ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٩٢٤ بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٠

من المقرر أنه يشترط لقبول الاعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون آخر غير قانون العقوبات أن يقيم من يدعى هذا الجهل الدليل القاطع على أنه تحرى تحريماً كافياً وأن اعتقاده الذي اعتقده بأنه يباشر عملاً مشروعاً كانت له أسباباً معقولة وهذا هو الممول عليه في القوانين التي أخذ عنها الشارع أسس المسؤولية الجنائية وهو المستفاد من مجموع نصوص القانون فإنه مع تقريره قاعدة عدم قبول الاعتذار بعدم العلم بالقانون أورد في المادة ٦٣ من قانون العقوبات أنه لا جريمة إذا وقع الفعل من موظف أميري في الأحوال الآتية " أولاً " إذا ارتكب الفعل تنفيذاً لأمر صادر إليه من رئيس وجبت عليه إطاعته أو اعتقد أنها واجبة عليه " ثانياً " إذا حسنت نيته ارتكب فعلاً تنفيذاً لم أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن إجراءه من اختصاصه وعلى كل حال يجب على الموظف أن يثبت أنه لم يرتكب الفعل إلا بعد الثبوت والتحري وأنه كان يعتقد مشروعيته وأن اعتقاده كان مبنياً على أسباب معقولة، كما قرر في المادة ٦٠ من قانون العقوبات أن أحكام قانون العقوبات لا تسرى على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملاً بحق مقرر بمقتضى الشريعة، وإذا كانت الطاعة لم تدع في دفاعها أمام محكمة الموضوع أو في أسباب طعنها بالجهل بالقاعدة الشرعية التي تحظر على المرأة الجمع بين زوجين وأنها كانت تعتقد أنها تباشر عملاً مشروعاً والأسباب المعقولة التي تبرر لديها هذا الاعتقاد، وقد أثبت الحكم في حقها أنها باشرت عقد الزواج مع علمها بأنها زوجة لآخر وما زالت في عصمته وأخفت هذه الواقعة عن المأذون وقررت بخلوها من الموانع الشرعية وقدمت له إشهاد طلاقها من زوج سابق وقررت بإنهاء عدتها منه شرعاً وعدم زواجها من آخر بعده وهو ما رددته في إعترافها بالتحقيقات ومجلسة المحاكمة وبررت ذلك بإنقطاع أخبار زوجها عنها وحاجتها إلى موافقة الزوج الجديد على سفرها إلى الخارج فإن ما أورده الحكم من ذلك يتضمن في ذاته الرد على دعوى الطاعة بالاعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون آخر هو قانون الأحوال الشخصية فلا محل لما تنعاه الطاعة على الحكم في هذا الشأن.

* الموضوع الفرعي : الدفع بإتفاء رابطة السببية :

الطنع رقم ١٩٦٢ لسنة ٣٢ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ٥٨٧ بتاريخ ١٩٦٢/١٠/١

إذا كان مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه قصر في بيان رابطة السببية بين فعل الضرب الذي دين به الطاعنون وبين العامة التي تخلفت بائني عليه، وهي إستئصال الطحال وكان يبين من الحكم أنه بعد أن أورد واقعة الدعوى مؤدى أقوال الشهود قد اكتفى ببيان الإصابات التي وجدت بائني عليه من واقع التقريرين الطبيين الابتدائي والشرعي، ومنها غزق بالطحال أدى إلى إستئصاله، دون أن يبين إلى أي تاريخ

ترجع هذه الإصابات وما إذا كانت ترجع جميعاً إلى يوم الحادث، ولم يبين كذلك التاريخ الذى حرر فيه التقرير الابتدائى وهل توقع الكشف الطبى لأول مرة على الجنى عليه يوم الحادث أم بعد ذلك بيومين كما قال الدفاع. ولم يقل كلمته الأخيرة فى تأخر الجنى عليه من تقديم نفسه للطبيب مدة يومين وأثر ذلك فى تحديد مسؤولية الطاعين إن صحت هذه الواقعة، فإن الحكم يكون قد سكت عن الرد على دفاع جودرى للطاعين يقوم على إنتفاء رابطة السببية بين فعل الضرب والعاهة مما يعيه بالقصور الموجب لنقضه.

الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٩١٥ بتاريخ ١٠/٢/١٩٦٧
الدفع بانتطاع رابطة السببية بين إعتداء المتهم على الجنى عليه والعاهة التى تخلفت لديه يتعين أن يكون صريحاً وإلا فلا تلزم المحكمة بالرد عليه. ويكون غير مطروح أمامها.

*** الموضوع الفرعى : الدفع بإتقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة :**

الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ١٥٥٦ بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٥٥
الدفع بالتقادم هو من الدفع التى تتعلق بالنظام العام.

الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٢٨ مكتب فنى ٩ صفحة رقم ٤٧٥ بتاريخ ٥/٦/١٩٥٨
إن الدفع بإتقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم تجوز إثارته فى أية حالة كانت عليها الدعوى، ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام، إلا أنه يشترط أن يكون فى الحكم ما يفيد صحة هذا الدفع.

الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٦٢٤ بتاريخ ٦/٢٨/١٩٦٥
إنه وإن كان الفصل فى الدفع بإتقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم يسبق فى الأصل الفصل فى موضوع الدعوى لما قد يترتب عليه فيما لو ثبت للمحكمة رفع الدعوى بعد مضى المدة من القضاء بالبراءة دون ما حاجة لبحث مقومات الإتهام وتحييص دلالة وباعتبار أن سقوط الدعوى الجنائية بمضى المدة من النظام العام مما يتعين معه على المحكمة أن تحكم - ولو من تلقاء نفسها ومن غير أن يدفع المتهم بالسقوط براءة كل منهم ترفع عليه الدعوى بعد مضى المدة، فإذا لم تفعل جاز الدفع به فى أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض - إلا أنه لما كان من المقرر أيضاً أن المحكمة غير ملزمة حتماً بأن تفصل فى الدفع الفرعية قبل فصلها فى الموضوع وأن ها أن تضم هذه الدفع إلى الموضوع وتصدر فى الدعوى برمتها حكماً واحداً - فإنه لا يوجد قانوناً ما يمنعها من الحكم فى موضوع الدعوى بالبراءة دون أن تلج الدفع التى إنما رعى صاحبها من إثارتها بلوغ ذات النتيجة بإثبات إتقضاء الدعوى الجنائية لأى سبب من أسباب الإنقضاء وما يؤدى بالضرورة إلى البراءة.

الطعن رقم ١٧٢٩ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٢١١ بتاريخ ١٣/٢/١٩٦٨

الفصح الشارع بما أورده من نصوص فى شأن رفع الدعوى الجنائية عن تغاير الإجراء الذى يرتب قانوناً قطع التقادم بين كل من قضاء الإحالة والنيابة العامة، فهو أمر الإحالة بالنسبة إلى الجهة الأولى بينما هو التكليف بالحضور بالنسبة إلى الجهة الثانية ما لم تكن الجريمة من الجنح التى تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر عدا الجنح المضرة بأفراد الناس، فالدعوى الجنائية لا تعبر مرفوعة بمجرد التأشير من النيابة العامة بتقديمها إلى المحكمة لأن التأشير بذلك لا يعدو أن يكون أمراً إدارياً إلى قلم كتاب النيابة إعداد ورقة التكليف بالحضور، حتى إذا ما أعدت ووقعتها عضو النيابة جرى من بعد إعلانها وفقاً للقانون، فترب عليها كافة الآثار القانونية بما فى ذلك قطع إجراءات التقادم بوصفها من إجراءات الإتهام.

الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٥٣٨ بتاريخ ٢٢/٤/١٩٧٣

من المقرر أن الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية من الدفوع المتعلقة بالنظام العام ويجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم ترشح له.

الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٤٤٧ بتاريخ ٢٤/٤/١٩٧٨

الدفع أمام محكمة الموضوع بأن جريمة التبيد قد وقعت فى تاريخ معين وأن الدعوى العمومية قد سقطت يوجب عليها أن تحقق هذا الدفع ثم ترتب على ما يظهر لها النتيجة التى تقتضيها. وإذا كانت المحكمة المطعون فى حكمها لم تجر تحقيقاً فى هذا الشأن حتى يتبين لها وجه الحقيقة من عدمه، فإن حكمها يكون قاصر البيان محلاً بحق الدفاع. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه إذ اعتبر أن الحكم الابتدائى صحيح رغم أنه لم يعرض لدفع الطاعن بانقضاء الدعوى الجنائية بمعنى المدة كما سايره فى اعتبار بداية السقوط فى..... وهو تاريخ إبلاغ المجنى عليه. دون أن يحقق دفع الطاعن بأن الجريمة وقعت قبل..... حتى يتبين له وجه الحقيقة، فإنه يكون معيماً بما يطله.

الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٣٦٨ بتاريخ ١٣/٣/١٩٨٠

حيث إن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بوصف أنه فى يوم ١٤/٣/١٩٧١ بدائرة الدخيلة، هرب التبغ المبين وصفاً مانحضر مع علمه بذلك، وطلبت النيابة العامة معاقبته طبقاً لأحكام المواد ١، ٢، ٣، ٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ومحكمة الشئون المالية والتجارية بالإسكندرية قضت فى ١٩٧٥/٣/٢٦ غيائياً بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وإلزامه بأن يدفع لمصلحة الجمارك تعويضاً قدره - ٤٨٨٠ - والمصادرة وإذ عارض الطاعن فى الحكم قضى بملسة ١٩٧٥/١١/٢٦ بتأييد الحكم

المعارض فيه فاستأنف ومحكمة الإسكندرية الابتدائية " بهيئة إستئنافية " قضت في ١٩٧٦/٢/٢١ غايياً بتأييد الحكم المستأنف معارض وقضى بجملة ١٩٧٧/٢/٢٠ بتأييد الحكم الغايي الإستئنافي المعارض فيه. وحيث أنه يبين من الإطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه النعي أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن ابتداء أمام محكمة الدخيلة الجزئية بذات القيد والوصف وظلت الدعوى منظورة أمامها اعتباراً من ١٩٧١/٦/١ وتوالى تأجيلها لإعلان المتهم - الطاعن - إعلاناً قانونياً - وهو ما لم يتم - إلى أن قضت في ١٩٧٤/١٢/١٩ بإحالتها إلى محكمة الشئون المالية بالإسكندرية للإختصاص بنظرها حيث نظرت الدعوى وأصدرت حكمها المشار إليه آنفاً - ومن ثم تكون قد مضت مدة تزيد على ثلاث سنوات من تاريخ الواقعة دون أي إجراء قاطع للتقدم وتكون الدعوى الجنائية قد إنقضت بمضي المدة طبقاً للمادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٣٦٨ بتاريخ ١٩٨٠/٣/١٣

من المقرر أن الدفع يقتضيه الدعوى الجنائية بالتقدم تجوز إثارته في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام، طالما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ما يفيد صحته - ولما كان التعويض المنصوص عليه في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ يعبر عقوبة تكميلية تنطوي على عنصر التعويض وتلازم عقوبة الحبس أو الغرامة التي يحكم بها على الجاني تحقيقاً للغرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها للردع والزجر وقد حدد الشارع مقدار هذا التعويض تحديداً تحكيمياً غير مرتبط بوقوع أي ضرر وسوى فيه بين الجريمة التامة والشروع فيها مع مضاعفته في حالة العود، يوجب على ذلك أنه لا يجوز الحكم به إلا من محكمة جنائية، وأن الحكم به حتمي تقضي المحكمة من تلقاء نفسها على المسؤولين عن ارتكاب الجريمة دون سواهم، فلا يمتد إلى ورثتهم ولا إلى المسؤولين عن الحقوق المدنية، وتلتزم المحكمة في تقديره الحدود التي رسمها القانون، وأخيراً فإن وفاة المحكوم عليه بالتعويض أثناء نظر الدعوى تستتبع حتماً عدم الإستمرار في الإجراءات والحكم بإنقضاء الدعوى الجنائية إعمالاً لنص المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية، ولا يغير من هذا النظر أنه أجز في العمل على سبيل الإستثناء لمصلحة الجمارك أن تتدخل في الدعوى الجنائية بطلب التعويض، ولطعن فيما يصدر بشأن طلبها من أحكام ذلك بأن هذا التدخل - وإن وصف بأنه دعوى مدنية أو وصفت لمصلحة الجمارك بأنها مدعية بالحقوق المدنية - لا يغير من طبيعة التعويض المذكور ما دام أنه ليس مقابل ضرر نشأ من الجريمة بالفعل بل هو في الحقيقة والواقع عقوبة رأى الشارع أن يكمل بها العقوبة الأصلية وليس من قبيل التعويضات المدنية الصرفة، كما أن طلب مصلحة الجمارك فيه يخرج

فى طبيعته وخصائصه عن الدعوى المدنية التى ترفع بطريق التبعية أمام المحاكم الجنائية بطلب التعويض عن الضرر الناشئ عن الجريمة بالفعل والتى يمكن توجيهها للجاني والمستول عن الحقوق المدنية على السواء ويكون فيها التعويض متمشياً مع الضرر الواقع. لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن يكون قد جانب التطبيق السليم للقانون مما يتعين معه نقضه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة.

الطعن رقم ٨٤٩ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٧٧١ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٥

لما كان ما أوردته المحكمة فى أسباب حكمها يناقض بعضه البعض الآخر وفيه من التعارض ما يعيب الحكم بعدم التجانس وينطوى فوق ذلك على غموض وإبهام وتهاثر ينشئ عن إختلال فكرته عن عناصر الواقعة التى إستخلص منها قضاءه برفض الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة إذ بينما أورد فى مدوناته أن عقد الإيجار مؤرخ أول ديسمبر سنة ١٩٧٧ وأن الكمبيالات التى تضمنت المبلغ الذى قال الجنى عليه أنه يمثل مقدم الإيجار قد حررت بتاريخ ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ وأن الضابط الذى أحيلت إليه الشكوى سأل الجنى عليه بتاريخ ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٠، إذا به يعود فيقول فى مجال إطراح الدفع المشار إليه - على أن دفع المبلغ موضوع الإتهام قد تم فى ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ وهو تاريخ لاحق على تحرير عقد الإيجار والكمبيالات بل على سؤال الجنى عليه فى الغرض الأمر الذى لا يمكن معه إستخلاص مقومات الحكم سواء ما تعلق منها بواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانونى، ويعجز بالتالى محكمة النقض عن أعمال رقابتها على الوجه الصحيح وقول كلمتها فى شأن ما يثيره الطاعن بوجه النعى لإضطراب العناصر التى أوردتها الحكم وعدم إستقرارها الإستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة، مما يستحيل عليها مع أن تعرف على أى أساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها فى الدعوى. لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيماً بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٣٥٧٧ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٧٧٨ بتاريخ ١٩٨٤/١١/١٥

لما كان من المقرر أن الدفع بانقضاء الدعوى بالتقادم الذى تمسك به المدافع عن الطاعن هو من الدفع الجوهرية المتعلقة بالنظام العام مما يجوز إيدأؤه لدى محكمة الموضوع فى أى وقت وبأى وجه وعليها أن ترد عليه رداً كافياً سائفاً وإلا كان حكمها معيماً بما يستوجب نقضه. ولما كان ما أوردته الحكم المطعون فيه رداً على الدفع المبدى من الطاعن بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم قد جاء قاصر اليان فاسد التدليل ذلك أنه إعتبر الجريمة المسندة إلى الطاعة وقد وقعت فى تاريخ إكتشافها وهو تاريخ الإبلاغ بها دون أن يبين من الحكم أن المحكمة قد حققت واقعة تقاضى الطاعة المبلغ وتاريخ وقوعها وأنها عجزت عن معرفة ذلك

حتى يصح فيها إعتبار الجريمة قد وقعت فى تاريخ إكتشافها والبدء فى إحتساب مدة القادام من هذا التاريخ ومن ثم فإن الحكم يكون معيأ بما يستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٢٦٨ بتاريخ ١٢/٣/١٩٣١
إذا دفع المتهم فرعياً بسقوط الحق فى مقاضاته جنائياً لمضى المدة القانونية وقضت المحكمة بإدانته بدون أن تعرض لهذا الدفع أو تفصل فيه فإن الحكم يكون باطلاً واجباً نقضه.

الطعن رقم ٥ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٤٦٨ بتاريخ ٧/٤/١٩٦٩
الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية بالقادام لما تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم تشهد لصحته.

الطعن رقم ١٦٩٧ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٢٣١ بتاريخ ٨/٢/١٩٧٩
من المقرر أن الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وهو من الدفعات المتعلقة بالنظام العام. لما كان ذلك، وكان يبين من محضر جلسة..... بأن المدافع عن الطاعنين دفع - أمام محكمة أول درجة بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى ثلاث سنوات منذ تاريخ الحكم بالرد والبطالان. ويبين من الحكم الابتدائى أنه بعد أن أشار إلى إتهام النيابة العامة للطاعن بتزوير السنتين العرفيين المؤرخين ٦ من فبراير و ٢٥ من يوليه سنة ١٩٦٣ واستعمالها فى الدعوى رقم ٣٦٦١ سنة ١٩٧٠ مدنى كلى جنوب القاهرة،، وإلى طلب النيابة عقابه بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات، أقام قضاءه - بإدانة الطاعنين بهاتين الجريمةين - على ما يلى : " وحيث أن الدعوى تخلص فى أن المتهم - الطاعن - تقدم إلى السيد رئيس محكمة القاهرة لإستصدار أمر أداء بالزام الجنى عليها بأن تدفع له مبلغ ٤٠٠ جنيه بموجب سنتين وذلك أجرة ترميم منزلها. وطعن الجنى عليها بالتزوير على هذين السنتين وأحلت الأوراق إلى قسم أبحاث التزييف والتزوير وجاء تقريره رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٠ يتضمن أن هذين السنتين مزوران على الجنى عليها وبأشرت النيابة التحقيق وتبين أن المتهم إرتكب جريمة التزوير المبينة الوصف والقيده فى التحقيقات. وحجزت الدعوى للحكم أخيراً جلسة اليوم وقدم الحاضر عن المتهم مذكرة شارحة للدعوى وصمم على طلباته. وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتاً كافياً تظمن إليه المحكمة مما أجرى من تحقيقات وتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير المرفق وعقابه ينطبق على مادة الإتهام مما يستلزم أخذه بها عملاً بالمادة ٤/٣٠٤ إجراءات ". كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه أيد الحكم الابتدائى لأسبابه، ولم يعصف إليه إلا ما يتعلق بما أمر به من إيقاف تنفيذ العقوبة. لما كان ذلك، فقد كان على الحكم - وقد أثر هذا الدفع أمام محكمة أول درجة - أن يحصمه وأن يرد عليه بما يفنده لما يبنى عليه - لو صح - من إنقضاء الدعوى الجنائية، أما

وهو لم يفعل - بل دان الطاعن بجرمى التزوير والاستعمال دون أن يتضمن ما يسوغ به رفض هذا الدفع - فإنه يمكن قاصر البيان.

الطعن رقم ١١١ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٦٤٠ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٧
من المقرر أن الدفع بإقتضاء الدعوى الجنائية من الدفوع المتعلقة بالنظام العام ويجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم تشرح له.

الطعن رقم ٥٠٤٦ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٢١٤ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢
من المقرر أن الدفع بعدم قبول الدعوى المباشرة لمضى أكثر من ثلاثة أشهر على علم الجنى عليه بالجريمة ومرتكبها طبقاً لنص المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية وإن كان متعلقاً بالنظام العام فيجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض إلا أن قبوله مشروط بأن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم أو كانت عناصر الحكم مؤدبه إلى قبوله بغير حاجة إلى تحقيق موضوعى تنأى عنه وظيفة محكمة النقض.

الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ١١٥٥ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٣٠
إن المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية بعد أن عددت الجرائم التى لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية فيها إلا بناء على شكوى شفهية أو كتابية من الجنى عليه أو وكيله الخاص - ومنها جريمة القذف - نصت فى فقرتها الثانية على أنه لا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم الجنى عليه بالجريمة ومرتكبها.
* الموضوع الفرعى : الدفع ببطلان إجراءات التحريز :

الطعن رقم ١ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٧٣ بتاريخ ١٩٥٢/١١/٤
يقبل شكلاً الطلب المرفوع من النيابة عن قرارين صادرين بعدم الإختصاص أحدهما من قاضى التحقيق بمحكمة معينة والآخر من قاضى التحقيق بمحكمة أخرى لتعين الجهة المختصة بتولى السير فى تحقيق شكوى معينة.

الطعن رقم ١٩٠٣ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٣٢١ بتاريخ ١٩٧١/٤/٤
من المقرر أن إجراءات التحريز إنما هي إجراءات قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه، ولم يربط القانون على مخالفتها أى بطلان وترك الأمر فى ذلك إلى إطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل وأن الأحراز المضبوطة لم يصل إليها العبث. وإذا كانت المحكمة قد إطمأنت إلى عدم حصول عبث بالمخدر المضبوط وإلى سلامة إجراءات التحريز فإنه لا يقبل من الطاعن ما يثيره فى هذا الصدد إذ لا يعدو فى حقيقته أن يكون جدلاً موضوعياً مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

*** الموضوع الفرعي : الدفع ببطلان إجراءات المحاكمة :**

الطعن رقم ٩٦٦ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٣٠٤ بتاريخ ١٢/٣/١٩٧٢

من المقرر أن حق المتهم فى الدفع ببطلان الإجراءات لعدم إعلانه بالجلسة المقررة لنظر الإستئناف يسقط إذا لم يده بجلسة المعارضة. وإذا كان البين من الإطلاع على محضر جلسة المعارضة أن الطاعن لم يدفع ببطلان ذلك الإجراء فإنه لا يقبل منه إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

*** الموضوع الفرعي : الدفع ببطلان إذن التفتيش :**

الطعن رقم ٢٠٤٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢٠٥ بتاريخ ١/٣/١٩٦٠

إذا كان الحكم قد رد على الدفع المبدى من المتهم ببطلان التفتيش لعدم جدية التحريات التى إنتهى عليها بقوله " إن هذا الدفع مردود بما ثبت من أقوال رئيس مكتب المخدرات من أن المتهم هو ذات الشخص المقصود بالتحريات والتى ثبت من الكارث الخاص بمكتب المخدرات أنه هو ذات المطلوب صدور الإذن بتفتيشه " فإن ما قالته المحكمة لا يصلح رداً على دفاع المتهم - إذ أن مقتضى وجود ملف و" كارت بالاسم الخفى للمتهم فى مكتب المخدرات، ومقتضى أن رجال المباحث يقصدون تفتيش صاحب هذا الاسم بالذات وهو الذى إنصبت تحرياتهم عليه - مقتضى ذلك كله ألا يستبعدوا إذن النيابة بالتفتيش باسم آخر غير الاسم الذى يعرفونه من التحريات ومن السجل الخاص مما لا يتصور معه وقوع خطأ مصادى فى الاسم - ليكون الإذن قد صدر فى حق شخص آخر غير المتهم ويكون تعليل الحكم لما دفع به المتهم تعليلًا غير سانع منظوياً على فساد فى الاستدلال مما يعيب الحكم ويوجب نقضه.

الطعن رقم ١٤١٠ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٨٧٥ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٦٠

إذا كان الحكم قد رد على دفع المتهم ببطلان الإذن الصادر بتفتيشه على أساس غلوى الدعوى من التحريات بقوله - أن الضابط أثبت فى محضر من الوقائع ما يوحى بصحة التحريات وجديتها، وقد أخذت النيابة بطلب التحريات وأصدرت الإذن على أساسها وفى حدود سلطتها - فإن هذا يفيد أن المحكمة أقرت سلطه التحقيق على ما رآته من جدية هذه التحريات.

الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٩٥٤ بتاريخ ١١/١١/١٩٧٣

من المقرر أن الإذن بالتفتيش هو إجراء من إجراءات التحقيق لا يصح إصداره إلا لضبط جريمة - جنابة أو جنحة - واقعة بالفعل وترجحت إلى متهم بعينه، وكان هناك من الدلائل ما يكفى للتصدى لخرصة مسكنه أو لخربته الشخصية، وأن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ إصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكولاً

إلى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع إلا أنه إذا كان التهم قد دفع بطلان هذا الإجراء فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغة.

الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٢٦٩ بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٤

إن ما يثيره الطاعن من إلغائ الحكم عن الرد على الدفع ببطلان الإذن بالتفتيش لعدم تسييه مردود بأنه لا بين من الإطلاع على محضر جلسة المحكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أثار دفعاً بهذا المعنى بل كل ما قاله الدفاع في هذا الخصوص أن الإذن غير جدي طبقاً لقانون الحريات الأمر الذي يحمل على أن الدفع هو دفع بعدم جدية التحريات، وهو ما لم يخطئ الحكم في تحصيله وما يختلف في أساسه عن هذا الذي يثيره الطاعن مما لا يقبل منه طرحه لأول مرة أمام هذه المحكمة، ما دامت مدونات الحكم لا تحمل مقوماته لأنه من الدفع القانوني التي تختلط بالواقع وتتضمن تحقيقاً موضوعياً تحسر عنه وظيفة محكمة الموضوع.

الطعن رقم ١٢٨٩ لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٢٦ بتاريخ ١٩٧٦/١/٥

لما كان الحكم بعد أن انتهى إلى قبول الدفع المبدئي من الطاعة ببطلان إذن المراقبة والتفتيش عرض لأقوال التهمة الثانية في تحقيقات النيابة واعتبرها دليلاً قائماً بذاته مستقلاً عن والعنى المراقبة والتفتيش الباطلين واعتمد عليها في قضائه بإدانة الطاعة - وهو معيب في ذلك - إذ أن بطلان إذن المراقبة والتفتيش لا يحول دون أخذ القاضي بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنهما والمؤدية إلى النتيجة التي أسفرت عنها المراقبة والتفتيش ومن هذه العناصر أقوال التهمة الثانية في حق الطاعة بمحضر تحقيق النيابة اللاحق لإجراء التفتيش. كما لا يمنع المحكمة من الاعتماد على ما جاء بمحضر التحريات السابق على المراقبة والتفتيش الباطلين.

الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٦ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٣١٠ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٨

لا جدوى من النعي على الحكم بالقصور في الرد على الدفع ببطلان تفتيش التهمين ما دام البين من الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ومن استدلاله أن ثمة تفتيش لم يقع على أشخاص التهمين وأن الحكم لم يستند في الإدانة إلى دليل مستمد من تفتيشهم وإنما أقام قضاءه على الدليل المستفاد من محضر الضبط ومن الإعراف الصادر من المتهمين عدا - الطاعن الرابع - بممارسة لعب القمار في المقهى وهو ما ليس محل نعي

الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٨٨٦ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٩

الدفع بصور إذن التفتيش بعد الضبط، هو دفاع موضوعي يكفي للرد عليه إطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على الإذن أخذاً منها بالأدلة السائغة التي أوردتها في حكمها.

الطعن رقم ٧٨٩ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٠٢٢ بتاريخ ١٩٦٩/١٠/٦

- الدفع ببطان إذن التفتيش من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التى لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض، ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته لأنه يقتضى تحقيقاً تنأى عنه وظيفة محكمة النقض.
- يجب إبداء الدفع ببطان إذن التفتيش فى عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه. ومن ثم فإن مجرد قول المدافع عن الطاعن فى مرافعته أن الدعوى خالية من التحريات لا يفيد الدفع ببطان الإذن.

الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١١٧ بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٤

- ١) من المقرر أن القانون رقم ١٨٢ سنة ٦٠ والمعدل بالقانون رقم ٤٠ سنة ٦٦ إذ عاقب فى المادة ٣٣ منه على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب المخدر هو إستيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظاً فى ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد إستورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجرمى قصداً من الشارع إلى القضاء على إنتشار المخدرات فى المجتمع الدولى وهذا المعنى يلابس الفعل المادى المكون للجريمة ولا يحتاج فى تقريره إلى بيان ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه على إستقلال إلا إذا كان الجوهر المجلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو إستعماله الشخصى أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطى لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه وكان ظاهر الدعوى وملابساتها يشهد له يدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوى والإصطلاحى للفظ الجلب أن المشرع نفسه لم يقرن نصه على الجلب بالإشارة إلى القصد منه بعكس ما إستتته فى الحياة أو الإحراز لأن ذلك يكون ترديداً للمعنى المتضمن فى الفعل مما يتنزه عنه الشارع إذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصور ولا كذلك حياة المخدر أو إحرازه.

- ٢) إن المادة الثانية من القانون رقم ١٨٢ سنة ٦٠ المعدل فى شأن مكافحة المخدرات قد عدت الأمور المحظور على الأشخاص إرتكابها بالنسبة للجواهر المخدرة وهى الجلب والتصدير والإنتاج والتملك والإحراز والشراء والبيع والتبادل والتنازل بأى صفة كانت والتدخل بصفته وسيطاً فى شئ من ذلك وكان نص الفقرة الأولى من المادة ٣٤ من القانون المذكور قد جرى على عقاب تلك الحالات وأنه وإن كان قد أغفل ذكر الوساطة إلا أنه فى حقيقة الأمر قد ساوى بينهما وبين غيرها من الحالات التى حظرها فى المادة الثانية فتأخذ حكمها ولو قيل بغير ذلك لكان الوساطة فى المادة الثانية والتسوية بينهما وبين الحالات الأخرى عبثاً يتنزه عنه الشارع ذلك لأن التدخل بالوساطة من حالات الحظر التى عدتها تلك المادة والجريمة قانوناً لا يعدو فى حقيقته مساهمة فى إرتكاب هذه الجريمة مما يرتبط بالفعل الإجرامى فيها ونتيجته برابطة السببية وبعد المساهم بهذا النشاط شريكاً فى الجريمة تقع عليه عقوبتها.

٣) مناط المسؤولية في حكم جلب أو حيازة وإحراز الجواهر المخدرة هو ثبوت إتصال الجاني بالمخدر إتصالاً مباشراً أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم وإرادة ولو لم تتحقق له الحيازة المادية.

٤) لما كان الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ سنة ٦٠ المعدل في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها يمتد إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية وإدخالها إلى المجال الخاص لإختصاصها الإقليمي على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في القانون وإذا كان ذلك وكان ما أورده الحكم كافياً على ثبوت واقعة الجلب في حق الطاعن وكانت المحكمة غير مكلفة أصلاً بالتحدث عن قصد الجاني من فعل الجلب فإن ما ناه الطاعن في هذا الخصوص يكون على غير أساس.

٥) لما كان الأصل المقرر بمقتضى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية أن النيابة العامة تخصص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقاً للقانون وأن إختصاصها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد إلا بإستثناء من نص الشارع وإذا أقامت النيابة العامة الدعوى ضد الطاعن وبشرت التحقيق بوصف إنه جلب مخدراً دون الحصول على ترخيص كتابي بذلك من الجهة المختصة وطلبت عقابه بالقانون ١٨٢ سنة ٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ سنة ٦٦ ودان الحكم الطاعن على مقتضى أحكام هذا القانون الذي خلا من أى قيد على حرية النيابة في رفع الدعوى الجنائية على جلب المخدر أو غيرها من الجرائم الواردة به وهي جرائم مستقلة ومتميزة بعناصرها القانونية عن جرائم التهريب الجمركي المنصوص عليها في القانون ٦٦ سنة ٦٣ فإن قيام النيابة بتحقيق واقعة جلب المخدر المنسوبة للطاعن ومباشرة الدعوى الجنائية بشأنها لا يتوقف على صدور إذن من مدير الجمارك ولو إقترنت هذه الجريمة بجريمة من جرائم التهريب الجمركي.

٦) لا يعيب الحكم المطعون عليه ما أستطرد إليه من تقرير قانوني خاطئ بإستناد إلى خطاب مدير الجمارك اللاحق لإجراءات تحريك الدعوى.

٧) من المقرر أنه لا يؤثر في قيام جريمة الرشوة أن تكون قد وقعت نتيجة تدبير لضبطها ولا يشترط لقيامها أن يكون الجنى عليه جاداً في قبولها إذ يكفي لقيامها مجرد عرض التهم الرشوة ولو لم يقبل منه متى كان العرض حاصلاً لموظف عمومي أو من في حكمه.

٨) من المقرر أنه ليس من الضروري في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أداؤها داخلة في نطاق الوظيفة مباشرة بل يكفي أن يكون له بها إتصال يسمح بتنفيذ الفرض المقصود من الرشوة وأن يكون الراشي قد أتمج معه على هذا الأساس.

٩) لا مصلحة للطاعن مما ينهه على الحكم بالنسبة لجرعة الرشوة ما دام الين من مدوناته أنه طبق المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع على الطاعن عقوبة واحدة عن كافة الجرائم التي دانه بها تدخل في حدود العقوبة المقررة لجلب المواد المخدرة.

١٠) لما كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وإذا كانت المحكمة قد إقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن الفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فإنه لا معقب عليها فيما إرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن إستصداره إذن النيابة بالفتيش ثم بعد أن دلت التحريات على أن المتهمين شحنوا كمية من المخدرات على مركب وصلت للمياه الإقليمية فإن مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر لضبط جرعة تحقق وقوعها من مقارفتها لا لضبط جرعة مستقبلية أو محتملة.

١١) لما كان بين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن وأن دفع ببطلان الإذن لصدوره من السيد اغمي العام إلا أنه لم يبين أساس دفعه بالبطلان الذي يتحدث عنه طعنه من عدم وجود تفويض له من السيد النائب العام فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه في حقيقته دفع موضوعي أساسه المنازعة في وجود التفويض من عدمه وحدود هذا التفويض مما كان يقتضى تحقيقاً موضوعياً تحسر عنه وظيفة هذه المحكمة ويكون منعه في هذا الصدد غير مقبول.

١٢) من المقرر أن كل ما يشترط لأذن النيابة بالفتيش هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته وإستدلالاته أن جريمة معينة قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحرية أو حرمة مسكنه.

١٣) لأن كان القانون قد أوجب على الخبراء أن يملفوا يمينا أمام سلطة التحقيق إلا أنه من المقرر أن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق في إجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية وكانت المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز للمأموري الضبط القضائي أثناء جمع الإستدلالات أن يستعينوا بأهل الخبرة وأن يطلبوا رأيهم شفاهة أو كتابة بغير حلف يمين فإنه ليس ثمة ما يمنع من الأخذ بشهادة الوزن على إنها ورقة من أوراق الإستدلال في الدعوى المقدمة للمحكمة وعنصرها من عناصرها ما دامت مطروحة على بساط البحث وتبادها الدفاع بالناقشة.

١٤) من المقرر أن القانون لا يشترط شكلاً معيناً لإذن الفتيش فلا يتال من صحته خلوه من بيان أسم المأذون بفتيشهم كاملاً أو صفته أو صناعته أو محل إقامته طالما إنه الشخص المقصود بالإذن.

١٥) لما كان ذلك وكان من المقرر أن إنقضاء الأجل المحدد للفتيش، اتى الأمر الصادر لا يرتب عليه بطلانه وإنما لا يصح التنفيذ بمقتضاه بعد ذلك إلى أن يجدد مفعوله والإحالة عليه بصدد تجديد مفعول جائزة ما دامت منصبه على ما لم يؤثر فيه إنقضاء أجل المذكور وإصدار - النيابة إذناً بالفتيش حدده لتنفيذه أجلاً معيناً لم ينفذ فيه وبعد إنقضائه صدر إذن آخر بإمتداد الإذن المذكور. مدة أخرى فالفتيش الحاصل فى هذه المدة الجديدة يكون صحيحاً.

١٦) من المقرر أن خلو الحكم من بيان صدوره باسم الشعب لا ينال من شرعيته أو يحس ذاتيته ولا يرتب بطلانه.

١٧) من المقرر أن القانون قد أوجب فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها وأن يورد مؤدى الأدلة التى إستخلص منها الإدانة حتى يتضح وجه إستدلاله بها وسلامة مأخذها ولم يرسم القانون شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة.

١٨) لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تبن قضاءها بصفة أصلية على فحوى الدليل الناتج من تفريغ الأشرطة وإنما إستندت إلى هذه التسجيلات كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التى أوردتها فإنه لا جناح على الحكم إن هو عول على تلك القرينة تأييداً وتعزيزاً للأدلة الأخرى التى أعتمد عليها فى قضائه ما دام لم يتخذ من نتيجة هذه التسجيلات دليلاً أساسياً على ثبوت الإتهام قبل التهمين.

١٩) من المقرر أنه لا يشترط فى شهادة الشاهد أن تكون واردة على الحقيقة المراد إثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفى أن يكون من شأن تلك الشهادة أن تؤدى إلى هذه الحقيقة باستنتاج سائر تجزئته محكمة الموضوع يتلاءم به ما قاله الشاهد بالقدر الذى رواه مع عناصر الإثبات الأخرى المطروحة أمامها ولا يلزم أن تكون الأدلة التى يعتمد عليها الحكم بحيث ينشئ كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة ولا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها منتجة فى إقناع المحكمة وإطمئنانها.

٢٠) لما كانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث إستقلالاً عن العلم بالجواهر المخدر طالما كان ما أوردته فى حكمها من وقائع وظروف كائناً فى الدلالة على توافره وكان ما ساقه الحكم المطعون فيه من وقائع الدعوى وظروفها كائناً فى الدلالة على أن الطاعنين كانوا يعلمون بما تحويه الأجولة والإطارات فإن الحكم يكون قد رد معنى الطاعن فى هذا الشأن بما يدحضه ما دام هذا الذى إستخلصته الحكم لا يخرج عن موجب الإقتضاء العقلى والنطقى ويكون معنى الطاعنين فى هذا الخصوص غير سديد.

*** الموضوع الفرعي : الدفع ببطلان أقوال الشاهد :**

الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٩٧٤ بتاريخ ١٨/١١/١٩٦٨
من المقرر أن الدفع ببطلان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الإكراه هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ عول فى إدانة الطاعن على أقوال الشاهد بغير أن يرد على دفاع الطاعن الجوهري بأن تلك الأقوال قد أدلى بها الشاهد نتيجة إكراه وقع عليه ويقول كلمته فيه معيماً بالقصور فى السبب.

الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٧٦٧ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٧١
إذا لم يثر الطاعنون لدى محكمة الموضوع أن إكراهاً ما قد وقع على الشاهد أو أن أقواله صدرت تحت تهديد أو وعيد فلا يقبل منهم أن يطالبوا المحكمة بالرد على دفاع لم يبد أمامها ولا يجوز لهم أن يشيروا هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه يتطلب تحقيقاً موضوعياً تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة.

الطعن رقم ٧٨٣ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٥٧٥ بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٧١
إذا كان الثابت من محاضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر لدى محكمة الموضوع شيئاً عن إكراه الشاهد فإنه لا يكون له من بعد أن يثير هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٩٠ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٤٢٣ بتاريخ ١٢/٥/١٩٧٥
من المقرر أن الدفع ببطلان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الإكراه هو دفع جوهرى يتعين على محكمة الموضوع أن تعرض له بالمناقشة والتفنيد لتبين مدى صحته. لما كان ذلك، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافعين عن الطاعنين دفعاً بأن " الشاهد " إنما أدلى بأقواله تحت تأثير الإكراه الواقع عليه من رجال الشرطة، فإن الحكم المطعون فيه إذ عول فى قضائه على أقوال الشاهد المذكور بغير أن يرد على ذلك الدفاع الجوهري الذى أثير فى شأنها ودون أن يقول كلمته فيه، فإنه يكون معيماً بالقصور فى السبب.

*** الموضوع الفرعي : الدفع ببطلان الإجراءات :**

الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٧٢٩ بتاريخ ٦/٦/١٩٥٠
الدفع ببطلان معانة أجرتها النيابة فى غير حضور المتهم هو دفع ببطلان إجراء من الإجراءات السابقة على المحاكمة، فطبقاً لنص المادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات يجب لقبوله أن يتمسك به المتهم أمام محكمة الموضوع قبل سماع شهادة الشهود وإلا سقط حقه فيه.

الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٢٢ مكتب فني ٣ صفحة رقم ١١٠٣ بتاريخ ١٤/٦/١٩٥٢

إن المادة ٣٣١ من قانون الإجراءات الجنائية قد رتب البطلان على عدم مراعاة الأحكام المتعلقة بأى إجراء جوهري، والإجراء يعتبر جوهرياً إذا كان الغرض منه المحافظة على مصلحة عامة أو مصلحة المتهم أو أحد الخصوم، أما إذا كان الغرض منه ليس إلا الإرشاد والتوجيه فلا يكون جوهرياً ولا يترتب على عدم مراعاته البطلان. وما نصت عليه المادتان ٢٧١ و ٢٧٢ من بيان ترتيب الإجراءات فى الجلسة وإن كان فى ذاته مفيداً فى تنظيم سير الدعوى وتسهيل نظرها إلا أنه : يرد على سبيل الوجوب ولم يقصد به إلى حماية مصلحة جوهرية للخصوم، فإذا كان الإخلال المدعى بذلك الترتيب لم يحرم المهم من إبداء دفاعه وطلباته ومن الرد على دفاع خصمه ولم يحس ما له من حق مقرر فى أن يكون آخر من يتكلم فإنه لا يترتب عليه البطلان.

الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٢٢ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٩٥٦ بتاريخ ١٩/٥/١٩٥٢

إن المادة ٣٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أن البطلان الذى يرجع لعدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بتشكيل المحكمة أو بولايته بالحكم فى الدعوى أو باختصاصها من حيث نوع الجريمة المعروضة عليها أو بغير ذلك مما هو متعلق بالنظام العام جاز التمسك به فى أى حالة كانت عليها الدعوى وتقضى به المحكمة ولو بغير طلب وتنص المادة ٣٣٣ على أنه فى غير هذه الأحوال يسقط الحق فى الدفع ببطلان الإجراءات الخاصة بجمع الاستدلالات والتحقيق الابتدائى والتحقيق بالجلسة فى الجنايات إذا كان للمتهم محام وحصل الإجراء بحضوره بدون إعراض منه، وإذن فمتى كان الثابت من الإطلاع على محضر الجلسة أن المحكمة إستدعت الطبيب الشرعى بجلسة نظر الدعوى وكلفه بالإطلاع على أوراقها والتقريين الفنين المقدمين فيها ثم وهى بسبيل تحقيق الدعوى قامت بمناقشته بحضور الطاعن ومحاميه دون أن يعرضاً على ذلك بشئ بل لقد إشترك محامى الطاعن فى هذه المناقشة ثم ترفع فى الدعوى على أساس ما جرى منها بالجلسة، فإن ما يثيره الطاعن من مخالفة المحكمة للقانون فى هذا الإجراء يكون فى غير محله.

الطعن رقم ١ لسنة ٢٣ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٦١٧ بتاريخ ١٦/٣/١٩٥٣

مضى كان بين من دفاع المتهم أمام المحكمة الاستئنافية أنه إقتصرت على الدفع ببطلان التحريز دون أن يوضح وجه هذا البطلان، وكان الحكم قد رد على هذا الدفاع بأن الطاعن لم يدفع بأن التحريز تم فى غيبته وإنما تمسك فقط بأن المحضر خلا من توقيعه وأن التوقيع ليس مقصوداً لذاته بل المقصود أن يتم التحريز فى

حضور المتهم، وكان ما يزعمه الطاعن من أنه حدد سبب البطلان في دفاعه أمام محكمة الموضوع من أن التحريز تم في غيبته لا سند له مما هو ثابت بمحضر الجلسة، فإن طعنه يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٤٦٣ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ١٥٨ بتاريخ ١٤/١٢/١٩٥٣

متى كان الحاصل في الدعوى أن النيابة العامة بعد أن أثبت التحقيق فيها في ظل قانون تحقيق الجنايات قررت تقديمها إلى حضرة قاضى الإحالة، ولكنها لم تكن قد أعلنت حتى صدور قانون الإجراءات الجنائية في ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١، فأحالتها بمذكرة إلى حضرة قاضى التحقيق الذى أحالها بدوره إلى غرفة الاتهام، متى كان ذلك، وكان التحقيق الذى أجرته النيابة في الدعوى قد تم في ظل قانون يجعله تحقيقاً قضائياً صحيحاً جرى من يملك إجراءه وليس مجرد محضر إستدلالات ينمى على قاضى التحقيق إجراء تحقيق جديد بشأنها، وكان قانون الإجراءات الجنائية لم يرد فيه ولا في غيره ما يقضى بإبطال إجراء تم وإنتهى صحيحاً وفق أحكام التشريع الذى حصل هذا الإجراء في ظله فإن الدفع الذى يثيره الطاعن ببطلان إجراءات التحقيق لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٣٦١ بتاريخ ١٥/٣/١٩٥٦

دفع محامى المتهم ببطلان التحقيق وما تلاه من إجراءات إستناداً إلى عدم تمكين النيابة له قبيل التصرف في التحقيق من الإطلاع على ملف الدعوى وعدم السماح له بالإتصال بالمتهم. هذا الدفع لا محل له إذ أن القانون لا يرتب البطلان إلا على عدم السماح بغير مقتضى غمى المتهم بالإطلاع على التحقيق في اليوم السابق على إستجواب المتهم أو مواجهته بغيره أو بالإطلاع على التحقيق أو الإجراءات التى أجريت في غيبته.

الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٥٧٠ بتاريخ ١٦/٤/١٩٥٦

إن حق المتهم في الدفع ببطلان الإجراءات لعدم إعلانه بالجلسة المحددة لنظر الإستئناف يسقط إعمالاً لنص المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات إذا لم يعرض عليه بجلسة المعارضة.

الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٢٧٣ بتاريخ ٧/٣/١٩٦٦

من المقرر أن حق المتهم في الدفع ببطلان الإجراءات المبني على أن المحكمة إستجوبته يسقط وفقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية إذا حصل الإستجواب بحضور محاميه، ولم يبد إعتراضاً عليه، لأن ذلك يدل على أن مصلحته لم تضار بالإستجواب وبالتالي لا يجوز له أن يدعى ببطلان الإجراءات.

الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٥٣٩ بتاريخ ١٧/١٠/١٩٧١

استقرت أحكام محكمة النقض على اعتبار الإحالة من مراحل التحقيق، وأن تخلف الطاعن عن الحضور أمام مستشار الإحالة - حتى بفرض عدم إعلانه - لا يطل القرار بالإحالة إلى المحاكمة فالقانون لم يستوجب حضوره، كما أن المحكمة هى جهة التحقيق النهائية ويجوز للمتهم أن يطلب منها إستكمال ما فات مستشار الإحالة من إجراءات التحقيق وإبداء دفاعه بشأنه أمامها. ومن ثم فلا محل للقول بوجود ضرر يستدعى بطلان هذا الإجراء، وإلا ترتب على البطلان إعادة الدعوى إلى جهة التحقيق من بعد إتصالها بالمحكمة وهو غير جائز.

الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٦٢٦ بتاريخ ٨/١١/١٩٧١

من المقرر أن تعيب التحقيق الذى أجرته النيابة العامة بدعوى أن من قام به لم يكن مختصاً مكانياً بإجرائه إغما ينصب على الإجراءات السابقة على المحاكمة. ولما كان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أثار أيهما شيئاً فى هذا الصدد أمام محكمة الموضوع، فإنه لا يقبل من الطاعن إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٥٩ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٥١١ بتاريخ ٢٧/٦/١٩٧١

إن المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " يسقط الحق فى الدفع ببطلان الإجراءات الخاصة بجمع الاستدلالات أو التحقيق الابتدائى أو التحقيق بالجلسة فى الجرح والجنائات، إذا كان للمتهم محام وحصل الإجراء بحضوره بدون إعراض منه ". وإذا كان ذلك، وكان الطاعن لا ينازع فى أسباب طعنه فى أن التحقيق معه تم بحضور محاميه الذى لم يبدئ عراض على إجراءات التحقيق ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذه الخصوصية يضحى ولا محل له.

الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ١٠٠٣ بتاريخ ١٨/١١/١٩٧٣

لما كان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع ببطلان عملية العرض التى أجراها محقق الشرطة وأسفرت عن تعرف المجنى عليها على الطاعن، فلا محل لإثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ١٠٥٣ بتاريخ ٢٥/١١/١٩٧٣

١) توافر جريمة تسهيل الدعارة بقيام الجانى بفعل أو الأفعال يهدف من ورائها إلى أن يسر لشخص يقصد مباشرة الفسق تحقيق هذا القصد أو قيام الجانى بالتدابير اللازمة لممارسة البغاء وتهينة الفرصة له أو تقديم المساعدة المادية أو المعنوية إلى شخص لتمكينه من ممارسة البغاء أى كانت طريقة أو مقدار هذه المساعدة. ولما كانت مدونات الحكم المطعون فيه قد أبانت فى غير لبس أن جريمة تسهيل الدعارة التى دان الطاعة

الأولى بها كانت قد وقعت حين أصدر القاضى الإذن بالمراقبة - وهو ما أقرته عليه محكمة الموضوع، ومن ثم يكون النعى على الحكم بخطئه فى الرد على الدفع ببطالان الإذن بمراقبة تليفون الطاعة الأولى لصدوره عن جريمة مستقبلية فى غير محله.

(٢) إذا كان الحكم قد أبان أن القاضى قد أصدر الإذن بمراقبة تليفون الطاعة بعد أن أثبت إطلاعه على التحريات التى أوردها الضابط فى محضره وأفصح عن إطمئنانه إلى كفايتها فإنه بذلك يكون قد اتخذ من تلك التحريات أسباباً لإذنه بالمراقبة وفى هذا ما يكفى لإعتبار إذنه مسيئاً حسبما تطلبه المشرع بما نص عليه فى المادة ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢.

(٣) إذ نص القانون رقم ١٠ سنة ١٩٦١ فى الفقرة الأولى من المادة الأولى على عقاب كل من حرّض شخصاً ذكراً كان أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدعارة أو ساعده على ذلك أو سهله له وكذلك كل من إستخدمه أو إستدرجه أو أغواه بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة. ونص فى الفقرة الثانية من المادة السادسة على عقاب كل من إستغل بأية وسيلة بغاء شخص أو فجوره. ثم نص فى المادة السابعة على العقاب على الشروع فى الجرائم المينة فى المواد السابقة بالعقوبة المقررة للجريمة فى حالة قيامها. فإنه لم يشترط للعقاب على التحريض أو المساعدة أو التسهيل أو الإستغلال إقواف الفحشاء بالفعل.

(٤) لا يلزم أن تكون الأدلة التى إعتد عليها الحكم بحيث ينشئ كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضى فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة فى إكمال إقتناع المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إليه.

(٥) من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى وفى كل شبهة يثيرها والرد على ذلك، ما دام الرد يستفاد ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت السانعة التى أوردها الحكم.

(٦) جرى نص المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية بأنه "لكل من أعضاء النيابة العامة فى حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأمورى الضبط القضائى ببعض الأعمال التى من خصائصه". وهو نص عام مطلق يسرى على كافة إجراءات التحقيق وليس فى القانون ما يخصه أو يقيد. ومن ثم فإن ما يثار بشأن ندب النيابة العامة للضابط خاصاً بتنفيذ إذن القاضى الجزئى بمراقبة تليفون الطاعة وتفريغ التسجيلات الخاصة بالمحادثات التليفونية يكون فى غير محله.

(٧) لا يجوز الطعن بالبطالان فى الدليل المستمد من التفتيش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية المقررة إلا ممن شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم وإذا كان الثابت أن أياً من المنازل الثلاث التى جرى تفتيشها لم

تكن مملوكة لأية متهمة ولم تكن أية متهمة حائزة لأيهما فلا صفة لأى من المتهمات فى الدفع بطلان تفتيشها.

٨) إذا كان ما أجراه مأمور الضبط القضائي فى الدعوى من وقائع ضبط خارج دائرة اختصاصه المكانى إنما كان فى صدد الدعوى ذاتها التى بدأ تحقيقها على أساس وقوع واقعتها فى اختصاصه وهو ما أقرته عليه محكمة الموضوع - فإن اختصاصه يمتد إلى جميع من إشتركوا فيها وإتصلوا بها أينما كانوا ويجعل له الحق عند الضرورة فى مباشرة كل ما يخوله له القانون من إجراءات سواء فى حق المتهم أو فى حق غيره من المتصلين بالجريمة.

٩) لما كان لمأمور الضبط القضائي عملاً بالمادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه دون أن يستجوبه تفصيلاً، وكان الإستجواب مخطوئ هو الذى يواجه فيه المتهم بأدلة الإتهام التى تساق عليه دليلاً ليقول كلمته فيها تسليماً بها أو دحضاً لها. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أطرح الدفع بطلان الإستجواب فى قوله : " فإنه لما كان الثابت أن الرائد المأذون له بالضبط والتفتيش بعد أن أجرى ضبط المتهمات على النحو الثابت بمحضره سألن عن التهمة الموجهة إليهن والنسب أسفر عنها الضبط، وكان لمأمور الضبط القضائي عملاً بالمادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه وكان الثابت فى محضر ضبط الواقعة أنه أثر الضبط سأل المتهمات عما هو منسوب إليهن فاعرفن بممارسة الدعارة عدا التهمة الأولى التى أنكرت ما نسب إليها فأثبت ذلك الإعراف فى محضره فلا تبرير عليه، ولا بطلان فى سؤاله للمتهمات عن التهمة المسندة إليهن أو فى إثبات ذلك الإعراف الذى أدلين به أمامه " فإن ما أورده الحكم صحيح فى القانون ولا تشريب على المحكمة إن هى عولت على تلك الإعرافات فى حكمها ما دامت قد إطمأنت إليها.

١٠) الإعراف فى المسائل الجنائية من العناصر التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقبيلتها فى الإثبات ولها دون غيرها البحث فى صحة ما يدعيه المتهم من أن الإعراف المزور إليه قد إنتزع منه بطريق الخيلة أو الإكراه ومتى تحققت أن الإعراف سليم مما يشوبه وإطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به بما لا مغيب عليها. أما مجرد القول بأن الإعراف موحى به من الضابط فإنه لا يشكل دفعاً بطلان الإعراف ولا بعد قرين الإكراه البطل له لا معنى وحكماً ما دام سلطان الضابط لم يستطل إلى المتهم بالأذى مادياً كان أو معنوياً.

١١) لا يقبل النعى على محكمة الموضوع قعودها عن القيام بإجراء لم يطلب منها.

١٢) القرار الذى تصدره المحكمة فى مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يمدو أن يكون قراراً تحضيرياً لا تولد عنه حقوق للخصوم توجب حتماً العمل على تنفيذه صوتاً لهذه الحقوق.

١٣) المواجهة كإلستجواب تعد من إجراءات التحقيق المخطور على مأمور الضبط إنخاذها، ومن ثم فإن ما تثيره الطاعة بشأن بطلان محضر الضبط خلوه من مواجهتها ببقية المتهمات هو دفع ظاهر البطلان مما لا تلتزم المحكمة بالرد عليه.

١٤) إذا كان الثابت من حكم محكمة أول درجة أنه أشار إلى مواد الإتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها وخلص إلى معاقبة الطاعات طبقاً لها وقد اعتنى الحكم المطعون فيه أسباب الحكم المستأنف فإن في ذلك ما يكفي لبيان مواد القانون التي عاقبن بمقتضاها.

١٥) لا يشترط في الدليل أن يكون صريحاً دالاً بنفسه على الواقعة المراد إثباتها بل يكفي أن يكون إستخلاص ثبوتها عن طريق الإستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات.

١٦) لا مصلحة للطاعة من النعي على الحكم قصوره أو فساد إستدلالة بالنسبة لواقعة تسهيل الدعارة طالما أنه دأنها عن تهمة تسهيل الدعارة والإعتياد على ممارستها وأوقع عليها عقوبة واحدة عن التهمتين مما تدخل في حدود العقوبة المقررة لتهمة الإعتياد على الدعارة.

١٧) لا تثريب على المحكمة إن هي عولت في إثبات ركن الإعتياد في جريمة الإعتياد على ممارسة الدعارة المنصوص عليها في المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ سنة ١٩٦١ - على شهادة الشهود طالما أن القانون لا يستلزم لثبوته طريقة معينة من طرق الإثبات.

١٨) الإعراف في المسائل الجنائية من عناصر الإستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات بغير معقب ما دامت تقيمه على أسباب سائفة ولها سلطة مطلقة في الأخذ بإعتراف المتهم في أي دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك متى إطمأنت إلى صحته ومطابقته للحق والواقع.

١٩) إذا كانت الطاعة لم تطلب من محكمة ثاني درجة سماع الشاهد فلا على المحكمة إن هي عولت على أقواله الشفوية في التحقيقات دون سماعه ما دامت أقواله كانت مطروحة على بساط البحث في جلسة المحاكمة ولا يغير من ذلك أن تكون محكمة أول درجة هي التي قررت من تلقاء نفسها التأجيل لإعلان ذلك الشاهد ثم عدلت عن قرارها، ذلك لأن القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قراراً تحضرياً لا تتولد عنه حقوق للخصوم بوجب حتماً العمل على تنفيذه صوتاً لهذه الحقوق.

٢٠) إستقر قضاء النقض على أن شرط قبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً.

الطعن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ١٣٠٩ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٣١
تنص المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه " يسقط الحق فى الدفع ببطلان الإجراءات الخاصة بجمع الاستدلالات أو التحقيق الابتدائى أو التحقيق بالجلسة فى الجناح والجنايات إذا كان للمتهم محام وحصل الإجراء بحضوره بدون إعراض منه ". ولما كانت الطاعة تسلم فى أسباب طعنها بأن التحقيق معها تم بحضور محاميها الذى لم يبين ثمة إعراض على إجراءات التحقيق فإن ما تثيره فى هذا الخصوص لا يكون مقبولا.

الطعن رقم ٣٥٣٦ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٩٦٢ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٨
لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان إجراء تسجيل واقعة عرض الرشوة فليس له أن يدفع بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه دفع قانونى يخالطه واقع.

الطعن رقم ٥٣٥٢ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٣٤٤ بتاريخ ١٩٨٣/٣/١٣
لما كان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع ببطلان محضر تفريغ الشرائط المسجلة فإن هذا الوجه من النعى غير مقبول. لما هو مقرر أن الدفع ببطلان إجراء من الإجراءات السابقة على المحاكمة لا تجوز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٨٤١ بتاريخ ١٩٨٣/١٠/٢٠
كما أنه لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن قد نعى على النيابة أعودها عن إعادة وزن المخدر ومثله لا يثار لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه لا يعدو أن يكون تعيياً للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سبباً للطعن.

الطعن رقم ٧٠٦ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦١٩ بتاريخ ١٩٤٢/٢/٢٣
لا يقبل من التهم أن يتمسك ببطلان إجراءات المحاكمة إذا كان سبب البطلان غير متعلق به هو بل بغيره من التهمين. وإذا كان لأحد أعضاء هيئة المحكمة صلة قرابة بمتهم فلا يجوز لمنهم آخر أن يطعن ببطلان إجراءات المحاكمة بناء على أن هذا العضو لم يعمل بمقتضى الفقرة الأخيرة من المادة ٣٠٩ مراتع فيخبر زميله بغرفة المشورة بهذه الصلة كى تحكم بلزوم أو عدم لزوم إمتناعه عن نظر الدعوى.

الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٢١ بتاريخ ١٩٣١/١/٢٥
إذا حكمت المحكمة الاستئنافية حكماً غايياً ضد متهم، وعند نظر المعارضة دفع التهم فرعياً ببطلان الحكم الغايى لأن تكليفه بالحضور للجلسة كان غير قانونى، لكنه لم يتمسك بضرورة الفصل فى دفعه الفرعى

ابتداء بل تجاوز الدفاع عن هذا الدفع وتناول الموضوع فزاع فيه وأبدى طلباته بخصوصه بدون أن تأمره المحكمة بالمرافعة فى الموضوع، ثم حكمت المحكمة بتأييد الحكم الغيابى فلا يصح أن يضمن فى الحكم الصادر فى المعارضة بمقولة إن المحكمة الإستئنافية أيدت حكمها الغيابى مع كونه باطلاً لبطلان التكليف بالحضور وإن الحكم المؤيد لحكم باطل يكون مثله باطلاً - لا يصح له ذلك لأن المحكمة قضت قضاء صحيحاً بعد مرافعة صحيحة، والقضاء الصحيح لا يسقط لثل تلك العلة النظرية وإنما كان يقبل منه هذا الطعن لو أنه وقف عند حد تمسكه ببطلان الحكم المعارض فيه وحكمت عليه المحكمة رغم ذلك، أو لو أن المحكمة ضمت الدفع الفرعى للموضوع وأمرته بالدفاع عن نفسه فأظهر عدم إستعداده وأنه إنما يرافع إجابة لطلب المحكمة.

الطعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٩٦٩/١/٦

من المقرر أن أوجه البطلان المتعلقة بالإجراءات السابقة على المحاكمة يجب إبدائها أمام محكمة الموضوع ومن ثم فإنه إذا كان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنتين لم تدفعا ببطلان قرار الإحالة، فإنه لا يجوز لهما إثارة الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٨٦٢ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٩

١) إذ نصت المادة الثانية من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن إعادة تنظيم الرقابة الإدارية على أنه مع عدم الإخلال بحق الجهة الإدارية فى الرقابة وفحص الشكوى والتحقيق، تختص الرقابة الإدارية بالآتى :-
" ج " الكشف عن المخالفات الإدارية والمالية والجرائم الجنائية التى تقع من الموظفين أثناء مباشرتهم لواجبات ووظائفهم، والعمل على منع وقوعها، وضبط ما يقع منها. كما نصت المادة الرابعة من ذات القانون على أن " تباشر الرقابة الإدارية إختصاصاتها فى الجهاز الحكومى وفروعه والهيئات العامة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها وأجهزة القطاع الخاص التى تباشر أعمالاً عامة، وكذلك جميع الجهات التى تسهم الدولة فيها بأى وجه من الوجوه " فإن ذلك مما يعتبر معه أن المشرع لا يقصر حق الرقابة على الموظفين بالمعنى المفهوم فى فقه القانون وإنما بسطه ليشمل العاملين فى جميع الجهات والأجهزة المنصوص عليها فى المادة الرابعة المار ذكرها.

٢) متى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعنتين الأول والثانى من مقاولى القطاع الخاص وقد نيط بهم مباشرة أعمال عامة من باطن الشركة المصرية للأعمال المدنية وهى إحدى شركات القطاع العام، وقد عرض المذكوران الرشوة بقصد إخلال من عرضت عليهما بواجبهما عند تحديد المبلغ الواجب دفعه لهيئة التأمينات الإجتماعية عن هذه الأعمال، فإن إختصاص الرقابة الإدارية ينسب عليهما.

٣) تختص النيابة العامة دون غيرها برفع الدعوى العمومية ومباشرتها، ولا يرد على حريتها من القيود فى هذا الصدد، إلا ما قرره المشرع لإعبارات إرثاتها ترجع إلى طبيعة الجريمة أو صفة المتهم بإرتكابها، وليس فى القانون ما يجعل من مجرد قيام جهة بعينها بالتحريات والمراقبة قيدا على تحريك النيابة العامة للدعوى العمومية ومباشرتها.

٤) إن نص المادة الثامنة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن إعادة تنظيم الرقابة الإدارية لا يعدو أن يكون إجراء منظماً للعمل فى الرقابة الإدارية ولا يعتبر قيدا على حرية النيابة العامة فى تحريك الدعوى العمومية ومباشرتها، فالخطاب فى النص موجه إلى الرقابة الإدارية، أما النيابة العامة فهى تسير فى التحقيق والتصرف فيه وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية.

٥) إنه متى كانت الجريمة التى باشرت الرقابة الإدارية إجراءات التحريات والرقابة بشأنها من الجرائم التى لا يلغى رفع الدعوى العمومية عنها أو ضد المتهم بإرتكابها لأى قيد من القيود الواردة فى قانون الإجراءات الجنائية، فإن ما تتخذه النيابة العامة من إجراءات يكون بمنأى عن أى طعن ولو كانت إحالة الأوراق إليها من الرقابة الإدارية لم يلتزم فى شأنها نص المادة الثامنة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه، ذلك أن من حق النيابة العامة أن تتخذ ما تراه من إجراءات ولو أبلغت إليها الجريمة من آحاد الناس.

٦) إن صدر المادة الثامنة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ صريح فى أن إختصاص الرقابة الإدارية بالتحري والمراقبة، لا يحول بين الجهة الإدارية وبين حقها فى الرقابة وفحص الشكوى والتحقيق ولا يسوغ القول مع هذا بأن المادة المذكورة لا تضع قيدا على ما تجر به الجهات الإدارية من تحقيق ثم تكون هذه المادة قيدا على ما تجر به النيابة العامة من تحقيق.

٧) من المقرر فى القانون أنه لا يشترط فى جريمة الرشوة أن يكون الموظف هو وحده المختص بجميع العمل المتصل بالرشوة، بل يكفى أن يكون له علاقة به، أو أن يكون له فيه نصيب من الإختصاص يسمح بتنفيذ الغرض من الرشوة.

٨) لا يحتم القانون أن يكون تعيين أعمال الوظيفة بمقتضى قانون أو لائحة، وليس فيه ما يمنع أن يدخل فى أعمال الموظف العمومى كل عمل يرد عليه تكليف صادر من رئيس مختص، ولا يقدر فى ذلك أن يكون هناك قرار وزارى بتنظيم توزيع العمل بين الموظفين لأن ذلك إجراء تنظيمى لا يهدر حق رئيس الإدارة فى تكليف موظف بعمل خاص بإدارة أخرى.

٩) إذا كان الطاعن لا يجحد أن الموظف المعروض عليه الرشوة هو رئيس الشئون الفنية الذى يدخل فى اختصاصه التفتيش على قسم الملفات المعهدة إليه باستخراج شهادات التأمين، فإن فى هذا ما يجعل له اختصاصاً فى صدد استخراج هذه الشهادات.

١٠) متى كان ما أورده الحكم فى شأن الغرض من الرشوة خالياً من التناقض والاضطراب وله أصله الثابت فى الأوراق، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون على غير أساس وواجب الرضى.

١١) إذا كان الحكم المطعون فيه قد إستند فى إثبات التهمة فى حق الطاعنين إلى شهادة الشهود، ولم يعول فى ذلك على ما تضمنه شريط التسجيل، فإنه لم يكن بحاجة إلى أن يرد على الدفع بعدم مشروعية التسجيل، أما القول باحتمال أن يكون عضواً الرقابة الإدارية الشاهدان قد إستعانا فى أداء الشهادة بما تضمنه التسجيل، فإنه لا يعدو أن يكون تشكيكاً فى أقوال الشاهدين لا تلزم المحكمة بالرد عليه.

١٢) من المقرر فى قضاء محكمة النقض أنه متى أخذت المحكمة بشهادة فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، ولا يجوز الجدل فى ذلك أمام محكمة النقض.

١٣) إنه لا حرج على محكمة الموضوع إذا هى أخذت بقول للشاهد فى مرحلة من مراحل التحقيق دون قول آخر له فى مرحلة أخرى، كما أنها غير ملزمة بأن تعرض لكل من القولين وأن تذكر العلة لأخذها بأحدهما دون الآخر، ذلك بأن أخذها بما أخذت به معناها أنها إطمأنت إلى صحته، وهو إطراح ضمنى لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ به مما لا يجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٣٣٩ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٧١٦ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٧

لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع بطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات ورد عليه فى قوله "وحيث أنه عن الدفع بطلان الإذن لعدم جدية التحريات بمقولة وجود خلاف فى أسم المتهم فالثابت من محضر التحريات المؤرخ ١٩٨٤/١/٢٢ أنه أنصب على شخص يدعى..... وأنه سورى الجنسية وقيم بشارع الشهيد محمود فؤاد بمصر الجديدة وثابت من أقوال المتهم - الطاعن - أن اسمه..... وشهرته..... وأنه سورى الجنسية وقيم بذات العنوان الذى ورد بالتحريات ومن ثم انصبت التحريات على نفس المتهم وقد تأكد ذلك أيضاً بأقوال شهود الواقعة وترى المحكمة أن هذه التحريات جدية وكافية ومسوقة لصدور الإذن ومن ثم تلغت المحكمة عن الدفع المبدى ". لما كان ذلك، وكان الحكم قد إستظهر بالأدلة السانعة - التى أوردها على النحو المتقدم بيانه - أن الطاعن الذى حصل تفتيشه هو فى الواقع بذاته المقصود بأذن التفتيش والمعنى فيه بالاسم الذى إشتهر به فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون على غير أساس.

* الموضوع الفرعى : الدفع ببطلان الاعتراف .

الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٧٥٦ بتاريخ ١١/٧/١٩٦٠
لا يقبل من التهم أن يثير لأول مرة أمام محكمة النقض أن إعتزله بالتهمة كان وليد إكراه أو تعذيب.

الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٦٥١ بتاريخ ٥/١٥/١٩٦٧
من المقرر أن الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الإكراه هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه يستوى فى ذلك أن يكون ألتهم المقر هو الذى يدفع بالبطلان أو أن يكون أحد التهمين الآخرين فى الدعوى قد تمسك به، ما دام الحكم قد عول فى قضائه بالإدانة على ذلك الاعتراف. ولما كان الطاعن قد تمسك بأن الاعتراف المعزى إلى التهم الآخر بالتحقيقات الأولية قد صدر وليد إكراه وقع عليه، وكان الحكم المطعون فيه قد عول فى إدانة الطاعن على ذلك الاعتراف بغير أن يرد على دفاع الطاعن ويقول كلمته فيه، فإن الحكم يكون معيأً بالقصور فى التسبيب.

الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٨٤٦ بتاريخ ٦/١٩/١٩٦٧
يكفى لرفض الدفع ببطلان الاعتراف لوقوع تعذيب - أن ترد المحكمة عليه رداً سائفاً وكافياً فى التدليل على سلامة الاعتراف.

الطعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٨٠٥ بتاريخ ١٢/٢٦/١٩٧١
من المقرر أن الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الإكراه هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ما دام الحكم قد عول فى قضائه بالإدانة على هذا الاعتراف. ولما كان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن كلاً من الطاعنين دفع بأن إعرافه بمقارفة الحادث كان وليد إكراه إذ صدر عقب هجوم كلب الشرطة عليه أثناء العرض مما أدى إلى تمزيق ملابسه وإصابة ثانيهما بجروح، وكان الحكم المطعون فيه قد عول فى إدانة الطاعنين على الاعتراف الصادر منهما بغير أن يرد على هذا الدفاع الجوهري ويقول كلمته فيه فإنه يكون معيأً بالقصور فى التسبيب.

الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٨٦١ بتاريخ ٦/٤/١٩٧٢
إذا كان الين من مراجعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعة لم تدفع بأن إعراف التهمة الثانية كان وليد إكراه وقع عليها ولم تقدم بأى طلب فى هذا الصدد فإنه لا يكون لها من بعد أن تنعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم تتره أمامها ولا يقبل منها التحدى بذلك الدفاع الموضوعى لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٨٥٣ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ١٠٤٩ بتاريخ ١٥/١٠/١٩٧٢

من المقرر أن الدفع ببطان الإعزاف لصدوره تحت تأثير الإكراه هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ما دام الحكم قد عول في قضائه بالإدانة على هذا الإعزاف. ولما كان الحكم المطعون فيه قد عول في إدانة الطاعن على هذا الإعزاف - والذي تمسك الطاعن بأنه كان وليد ضغط وتهديد من وكيل المنطقة بغير أن يرد على هذا الدفاع الجوهرى ويقول كلمته فيه فإن الحكم يكون معيماً بالقصور في التسيب.

الطعن رقم ١١٤٨ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ١٤٥٩ بتاريخ ٢٥/١٢/١٩٧٢

من المقرر أن الإعزاف الذى يعول عليه كدليل إثبات فى الدعوى يجب أن يكون إختيارياً صادراً عن إرادة حرة، فلا يصح التحويل على الإعزاف - ولو كان صادقاً - متى كان وليد إكراه كائناً ما كان قدره. ولما كان الأصل أنه يتعين على المحكمة أن هى رأت التحويل على الدليل المستند من الإعزاف أن تبحث الصلة بينه وبين الإصابات المقول بحصولها لإكراه الطاعن عليه ونفى قيامها فى استدلال سائغ. ولما كان الثابت أنه كان بالطاعن إصابات أشار إليها التقرير الطبى الشرعى وقد جاءت نتيجة الكشف الطبى عليه فى ٧ يناير سنة ١٩٧٠ كما أنه كانت هناك إصابات أخرى به أشير إليها بالتحقيقات نتجت عن هجوم كلب الشرطة على الطاعن عند عرضه عليه فى ٨ يناير سنة ١٩٧٠ ولم يعرض الطاعن فى شأنها على الطبيب الشرع أو أى طبيب آخر، وقد كانت هذه الإصابات معاصرة لإعزاف الطاعن بما أعرف به فى أول مرة وكان إعزافه اللاحق فى اليوم نفسه تالياً للإعزاف السابق وإثر إنجاء كلب الشرطة نحوه فى عملية إستعراف أخرى " فارتاع " - حسب تعبير المحقق بمحضر الإستعراف المشار إليه - فإذا جاء الحكم من بعد وكان من بين ما إستند إليه فى إطراح دفاع الطاعن فى شأن وقوع إكراه عليه أدى به إلى الإدلاء بما أدلى به فى تحقيقات النيابة العامة يقول بأن الإصابات التى وجدت بالطاعن عبارة عن آثار سحبات بوجهه من أثر المقاومة التى أبدتها أجنى عليها والتى حدثت فى وقت معاصر للجريمة دون أن يغطن إلى أن الإصابات التى أشار إليها الطبيب الشرعى فى تقريره ليست هى الإصابات التى ورد بالتحقيقات أنها حدثت بالطاعن عند إستعراف كلب الشرطة عليه، فإنه لا يكون قد ألم بعناصر الدعوى إلماً كافياً وأحاط بطرفها إحاطة كاملة، وقد أدى به ذلك إلى عدم التعرض لمبلغ تأثير الإصابات التى نتجت عن وثوب كلب الشرطة على الطاعن - والتى علل بها إدلاءه بما أدلى - فى الأقوال التى صدرت منه إثر ذلك مباشرة والصلة بينهما، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه. ولا يفتى فى ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة أخرى إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضاً ومنها مجمعة تكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط

أحدها أو إستبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدليل الباطل فى الرأى الذى إنتهت إليه المحكمة.

الطعن رقم ١٢٤٨ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٤٧٢ بتاريخ ١٢/٢٥/١٩٧٢

من المقرر أن الإعتراف الذى يعول عليه كدليل إثبات فى الدعوى يجب أن يكون إختيارياً صادراً عن إرادة حرة، فلا يصح التعويل على الإعتراف - ولو كان صادقاً - متى كان وليد إكراه كائناً ما كان قدره، ولما كان الوعد أو الإغراء يعد قرين الإكراه والتهديد لأن له تأثيره على حرية المتهم فى الإختيار بين الإنكار والإعتراف ويؤدى إلى حمله على الاعتقاد بأنه قد يجنى من وراء الإعتراف فائدة أو يتجنب ضرراً، كما أنه لما كان الأصل أنه يتعين على المحكمة إن هى رأت التعويل على الدليل المستمد من الإعتراف أن تبحث الصلة بينه وبين ما وقع له من وعد أو إغراء ونفى أثر ذلك على الإعتراف الصادر منه فى إستدلال مائع. وإذ كان الحكم المطعون فيه قد حصل أقوال رئيس قسم التحريات بالقوات الجوية - الشاهد الرابع - على أنه قدم للطاعن وهو مساعد بالقوات الجوية الورق الذى سطر عليه إعترافه، من بعد أن أفهمه بمساعدته فى توضيح موقفه لدى رؤسائه كى لا يتهموه بأنه مجرم يحترف إختطاف الأطفال وكان ذلك الحكم لم يبين مدى تأثير وعد رئيس قسم التحريات بالقوات الجوية على الطاعن وهو مساعد بها - ولم يبحث الصلة بين ذلك الوعد وبين إعتراف الطاعن، فإن الحكم يكون معيباً بالقصور الذى يتسع له ذلك الوجه من الطعن. ولا يبنى عن ذلك ما أورده الحكم من أدلة أخرى إذ أن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضاً ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط أحدها أو إستبعد تعلل التعرف على مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدليل الباطل فى الرأى الذى إنتهت إليه المحكمة.

الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٩٩٩ بتاريخ ١١/١٣/١٩٧٣

من المقرر أن الدفع بطلان الإعتراف هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه رداً سائفاً يستوى فى ذلك أن يكون المتهم المقر هو الذى وقع عليه الإكراه أو يكون قد وقع على غيره من المتهمين ما دام الحكم قد عول فى قضائه بالإدانة على هذا الإعتراف، وأن الإعتراف الذى يعتد به يجب أن يكون إختيارياً، ولا يعتبر كذلك - ولو كان صادقاً - إذا حصل تحت تأثير الإكراه أو التهديد أو الخوف الناشئين عن أمر غير مشروع كائناً ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الإكراه ومن ثم فإنه كان يتعين على المحكمة وقد دفع < الطاعنون الثلاثة > أمامها بأن إعتراف الطاعين الثانى والثالث كان نتيجة إكراه أدبى تعرضاً له من التحقيق معهم فى دار المباحث العامة، وإكراه مادى تمثل فيما أصابهما من الأذى الذى قلما عليه الدليل من وجود إصابات بهما - أن تتولى هى تحقيق دفاعهما وتبحث هذا الإكراه وسببه وعلاقته

بأقوالهما، فإن هي نكلت عن ذلك واكتفت بقولها أنه لم يقع ثمة إكراه على الطاعن الأول وبأن إصابات الطاعن الثاني من الضامة بحيث لا تدعوه للإعتراف وبأن إصابات الطاعن الثالث قد تنجم من احتكاكه بالأرض، كل ذلك دون أن تعرض للصلة بين الإصابات وبين الإعترافات التي عولت عليها، فإن حكمها يكون قاصراً متيناً نقضه، ولا يفي في ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة أخرى، إذ أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضاً ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث إذا سقط أحدهما أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأي الذي إنتهت إليه المحكمة.

الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٢٠ بتاريخ ١٩٧٥/١/٦

مضى كان يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة وعلى المذكرة المقدمة من وكيل الطاعن أمام المحكمة الإستئنافية أنه لم يضمن دفاعه. الدفع بطلان الإعتراف الصادر منه، فإنه لا يكون له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثره أمامها ولا يقبل منه التحدى بذلك الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٩٨٨ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٧٨٢ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/١

إذا كان الطاعن لم يدفع بأن إعترافه كان وليد إكراه وقع عليه من رجال الشرطة، فإنه ليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثره أمامها.

الطعن رقم ١١٩٣ لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٧٢٦ بتاريخ ١٩٧٥/١١/٢٣

من المقرر أن القول بطلان الإعتراف لصدوره تحت تأثير الإكراه هو دفاع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه يسعى في ذلك أن يكون المتهم المقر هو الذي أثار البطلان أو أن يكون متهماً آخر في الدعوى قد تمسك به ما دام الحكم قد عول في قضائه بالإدانة على هذا الإقرار، لما كان ذلك، وكان المأخوذ الحاضر مع المتهم الأول..... " الطاعن الأول " دفع بأن إعترافه كان وليد إكراه وكان البين من مدونات الحكم المستأنف المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه إستند ضمن ما إستند إليه - إلى إقرار هذا المتهم - الطاعن الأول - على نفسه وعلى الطاعنين الثاني والرابع ولم يعرض الحكم المطعون فيه إلى ما أثر في صدد هذا الإعتراف ويقول كلمته فيه فإنه يكون معيماً بقصور في التسيب.

الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٤٦ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٥٩٦ بتاريخ ١٩٧٧/٥/١٥

لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن أحداً من الطاعن أو المدافع عنه أو والدة المجنى عليها لم يثر شيئاً بصدد إنتزاع إعتراف الطاعن بطريق الإكراه أو صدور أقوال والدة المجنى عليها تحت وطأة التهديد، وإنما قصارى ما أثبت بالمحضر وأطرحة الحكم المطعون فيه هو مجرد قول المدافع عن الطاعن أن ما ذكره الأخير

من أقوال كان يابراز من ضابط الباحث وإذ كانت كلمة " الإيعاز " هذه لا تحمل معنى الإكراه ولا التهديد المدعى بهما، فإنه لا يقبل من الطاعن أن يثيرهما لأول أمام محكمة النقض لما يتطلبه كل منهما من إجراء تحقيق موضوعي تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة.

الطعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٤٧٤ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢
إذ كان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أمام درجتي التقاضى أن الطاعن دفع بأن الإعراف المنسوب إليه قد صدر منه نتيجة إكراه وقع عليه أثناء التحقيق معه فلا يقبل منه أن يثير هذا لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه ذلك من تحقيق موضوعي تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة.

الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٧٩٥ بتاريخ ١٩٨١/١١/١
الدفع بطلان الإعراف لصدوره تحت تأثير الإكراه دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه.

الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٨٠١ بتاريخ ١٩٨١/١١/١
مضى كان البين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن الحاضر مع الطاعن بعد أن أثار مسألة تلفيق التهمة وصدور أمر من النيابة بحبس الطاعن فى ١٩٧٨/٤/٢٣ فى قضية أخرى أودف ذلك بقوله "وإن أمر الحبس مكان تنفيذ السجن ويبقى المتهم فى حوزة الباحث لا هو مثبت بدفع القسم أو بدفع الباحث وقد طلبنا ضم هذه الدفاتر لإثبات أن المتهم قد ظل معه زوجته تحت التعذيب " مما مفاده أن المدافع عن الطاعن قد ركن إلى الدفع بأن الإعراف الذى تضمنه محضر الضبط المؤرخ ١٩٧٨/٤/٢٩ كان وليد إكراه. لما كان ذلك وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه إستند فى إدانة الطاعن - ضمن ما إستند إليه - إلى إعرافه، وكان الأصل أن الإعراف الذى يعمل عليه يجب أن يكون إختيارياً وهو لا يعتبر كذلك - ولو كان صادقاً - إذا صدر أثر إكراه أو تهديد كائناً ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الإكراه وكان من المقرر أن الدفع بطلان الإعراف لصدوره تحت تأثير التهديد أو الإكراه هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ما دام الحكم قد عول فى قضائه بالإدانة على ذلك الإعراف. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عول فى إدانة الطاعن على إعرافه بغير أن يرد على ما أثير من دفاع جوهرى حوله ويقول كلمته فيه فإنه يكون معيياً بالقصور فى السبب.

الطعن رقم ٦٢٤١ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٢٤٤ بتاريخ ١٦/٢/١٩٨٣

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الدفع بطلان الإعتراف لصدوره تحت تأثير الإكراه، هو دفاع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه، يستوى فى ذلك أن يكون المتهم المقر هو الذى أثار البطلان أم أثاره منهم آخر فى الدعوى، ما دام الحكم قد عول فى قضائه بالإدانة على هذا الإقرار.

الطعن رقم ٤٤٠٦ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٩٩٧ بتاريخ ٢٠/١١/١٩٨٩

١) إن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة التى دان الطاعن بها والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى إستخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها منه.

٢) لما كان القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها، فمضى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - كافياً فى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما إستخلصتها المحكمة كان هذا محققاً لحكم القانون.

٣) لما كان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد دفع أى منهما بأن الإعتراف المنسوب إليه قد صدر منه نتيجة إكراه وقع عليه أثناء التحقيق معه، فلا يقبل منه أنه يثر هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض.

٤) من المقرر أن تقدير قيمة الإعتراف وقيمة العدول عنه من المسائل الموضوعية التى يفصل فيها قاضى الموضوع بلا معقب، فلا على المحكمة إذا هى أخذت الطاعن بإعترافه فى محضر جمع الإستدلالات رغم عدوله عنه بعد ذلك، ما دامت قد إطمأنت إليه وإرتاحت إلى صدوره عنه، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد.

٥) من المقرر أن للمحكمة أن تعول فى تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ما دامت تلك التحريات قد عرضت على بساط البحث فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير مقبول.

٦) من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتحويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تظمن إليه دون رقابة محكمة النقض عليها، وكان تناقض الجنى عليها والشهود فى بعض التفاصيل - بفرض صحة وجوده - لا يعيب الحكم ما دام قد إستخلص الإدانة من أقوالهم إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه ولم يورد تلك التفصيلات أو يستد إليها فى تكوين عقيدته.

٧) لما كانت قرابة الشهود للمجنى عليه لا تمنع من الأخذ بأقوالهم متى إقتضت المحكمة بصدقها، وأنه متى أخذت المحكمة بأقوال الشهود، فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الإعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.

٨) الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً يستند إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق.

٩) من المقرر أن من حق المحكمة أن تستبطن معتقدها من أى دليل يطرح عليها ومن بينها محاضر جمع الإستدلالات فإن كل ما يثيره الطاعن بشأن تحريات الشرطة وأقوال شاهدى الإلتبات وصورة الواقعة التى أخذت بها المحكمة يكون محض جدل حول سلطة المحكمة فى تقدير أدلة الدعوى مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

١٠) من المقرر أن القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائفة.

١١) لما كان ما أثاره الطاعن لدى محكمة الموضوع من تشكيك فى أقوال الشهود وما ساقه من قرائن تشير إلى تلفيق التهمة، ودفاعه بعدم إرتكاب الجريمة لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب رداً صريحاً من الحكم بل الرد يستفاد من أدلة الثبوت التى أوردتها فإن ما ينهه الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون له محل.

١٢) من المقرر أن تقدير العقوبة وقيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها موكل لقاضى الموضوع دون معقب عليه فى ذلك، كما أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على إستقلال.

الطعن رقم ٤٤٢١ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ١٠٥ بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٠

لما كان من المقرر أن الدفع ببطلان الإعراف لصدوره تحت تأثير الإكراه هو دفع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه يستوى فى ذلك أن يكون التهم المقر هو الذى دفع ببطلان أو يكون أحد المتهمين الآخرين فى الدعوى قد تمسك به، ما دام الحكم قد عول فى قضائه بالإدانة على ذلك الإعراف. لما كان ذلك، وكان الطاعن الرابع قد تمسك بأن الإعراف المعزى إلى الطاعنين الثالث والخامس قد صدر وليد إكراه وقع عليهما وكان الحكم المطعون فيه قد عول فى إدانته وباقي الطاعنين على ذلك الإعراف بغير أن يرد على هذا الدفاع الجوهري ويقول كلمته فيه، فإنه يكون معيياً بالقصور فى التسيب. ولا يفتى

فى ذلك ما أورده المحكمة من أدلة أخرى ذلك بأن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط أحدها أو إستبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى إنتهت إليه المحكمة.

الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٤٥٣ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٣

لما كان ما أثاره المحكوم عليه..... بمحضر الشرطة المؤرخ..... وبالمذكرة المقدمة منه بتاريخ..... والإقرار المنسوب إلى المحكوم عليه الثانى من أن إعتراف الأول كان وليد إكراه ماذى وقع عليه من الثانى وأن الأخير هو الذى طعن الجنى عليها الأولى بالمطواة بما تتناقض مع إعترافه، إنما هو أمر تال لصدور الحكم المعروض وغير موجه لقضائه ولا يتصل به، وكان المحكوم عليه الأول أو المدافع عنه لم يثر أيهما أمام محكمة كجرح أى دفاع بشأن هذا الإعتراف، وعلى العكس فقد إعترف بمحضرى جلسة المحاكمة المؤرخين.....، - فى حضور المدافع عنه - بإرتكابه للجرائم المسندة إليه، ومن ثم فلا يقبل منه إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٢٦١ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٣٠١ بتاريخ ١٩٨٧/٢/١٨

لما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أمام المحكمة الإستئنافية أن المدافع عن الطاعة قصر دفاعه عنها على الدفع ببطلان القبض على المتهمه الأخرى، ولم يثر الدفع ببطلان إعترافها لأنه وليد إكراه على النحو الذى أورده بأسباب الطعن، فإنه لا يقبل منه إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٢٨١ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٧٠٩ بتاريخ ١٩٨٧/٥/٢٠

الدفع ببطلان الإعتراف لأنه وليد إكراه هو دفاع جوهرى ينبغى على المحكمة إن هى رأت التعويل على الإعتراف أن ترد على الدفع بما يفنده، وإذ كان الحكم قد إقتصر فى رده على الدفع على قوله أن الأوراق قد خلت من أن إكراهاً قد وقع على الطاعن، وكان الثابت من المفردات المضمومة أن ثمة برفقتين أرسلت إحداهما إلى الخامى العام والأخرى إلى رئيس النيابة تهملان شكوى أخ الطاعن مما تعرض له أخوه من تعذيب حمله على الإعتراف بطلب نذب طبيب لإليات ما به من إصابات نتجت عن هذا التعذيب، وإذ إلغيت المحكمة عن دلالة تينك البرقتين ولم تحقق ما ورد بهما، وعولت فى إدانة الطاعن - من بين ما عولت عليه - على إعترافه، فإن حكمها يكون قاصراً بما يطله.

الطعن رقم ١٢٨١ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٧٠٩ بتاريخ ١٩٨٧/٥/٢٠

الدفع بانتفاء المسؤولية تأسيساً على أن ما قارله الجنانى كان نتيجة الإكراه هو دفع جوهرى لما له من اثر على الإرادة والإختيار وهما مناط المساءلة الجنائية، وكان ما رد به الحكم على دفاع الطاعن من أنه إنما

توجه باختياره مع المحكوم عليه الآخر إلى منزل المجنى عليه لا يصلح رداً لأن ذلك من الحكم مصادرة للدفاع لا رداً عليه، إذ كان لزاماً على المحكمة أن تقسط دفاع الطاعن حقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه وتستظهر ما كان للسلاح الذي يحمله المتهم الآخر " الطاعن الأول " من أثر على إرادة الطاعن واختياره أما وهي لم تفعل، وكانت الأسباب التي أوردتها لتفكيده لا تؤدي إلى ذلك، فإن حكمها يكون قد تعيب بالقصور.

الطعن رقم ٤١١٤ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١١٢ بتاريخ ١٩٨٨/١/٧
الدفع بطلان الإعراف لصدوره تحت تأثير الإكراه دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه.

الطعن رقم ٣٧٢٥ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٨٥٣ بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٤
- لما كان يبين من الإطلاع على المقررات المضمونة أن الطاعنين مثلاً أمام غرفة المشورة بجلسة..... حيث أنكروا التهمة وقرروا " بأنهما إعرافاً أمام النيابة تحت تأثير الإكراه الواقع عليهما من رجال الشرطة وقرروا بأنهما ليس لديهما محام " لما كان ذلك، وكان هذا الدفاع - بأن إعراف الطاعنين كان وليد إكراه - مطروحاً على المحكمة وقد استند الحكم المطعون فيه - ضمن ما استند إليه في إدانة الطاعنين إلى إعرافهما بالتحقيقات دون أن يعرض ما قرراه من دفاع أو يرد عليه خاصة وقد أنكروا ما أسند إليهما في مرحلة المحاكمة وهو ما يجب الحكم بالقصور بما يطله.
- من المقرر أن الدفع بطلان الإعراف لصدوره تحت تأثير الإكراه دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ولا يغنى عن ذلك ما أوردته المحكمة من أدلة أخرى.

* الموضوع الفرعى : الدفع ببطلان القبض :

الطعن رقم ١٠٤١ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١٩٣ بتاريخ ١٩٦٢/٢/٢٦
الدفع بطلان القبض من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع، وهى لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض، ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع لأنها تقتضى تحقيقاً.

* الموضوع الفرعى : الدفع ببطلان القبض والتفتيش :

الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٦٧٠ بتاريخ ١٩٥٠/٥/١٧
إذا كان المتهم قد دفع ببطلان التفتيش أمام محكمة الدرجة الأولى فقبلت هذا الدفع وبرأته فاستأنفت النيابة فقصت المحكمة الاستئنافية برفض الدفع وفى موضوع الدعوى بالإدانة فإنها لا تكون قد أخطأت إذ

الإستئناف المرفوع من النيابة ينقل الدعوى برمتها بالحالة التي كانت عليها إلى محكمة الدرجة الثانية كى تعيد النظر فيها بجميع عناصرها، والدفع بطلان القبض والتفتيش ليس من الدفوع الفرعية التي تقتضى من المحكمة الفصل فيها قبل نظر الموضوع، بل هو - لتعلقه بإجراء من إجراءات التحقيق في الدعوى - دفع موضوعي لا يسوغ للمحاكم القضاء فيه بصحة القبض والتفتيش أو بطلانهما إستقلالاً، بل كل ما لها أن تأخذ بالدليل المستمد منهما في حالة صدورهما في الحدود التي رسمها القانون أو أن تلتفت عن هذا الدليل في حالة بطلانهما لصدورهما بالمخالفة لتلك الحدود.

الطعن رقم ١٦١٧ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٤٦٢ بتاريخ ١٩٥٠/١/١

١) الدفع بطلان التفتيش لا يجوز إيدأؤه لأول مرة أمام محكمة النقض، إذا كان الفصل فيه يستدعى وبجناً في الوقائع.

٢) من المقرر قانوناً أن حالة التلبس بالجناية تحول رجال الضبطية القضائية حق القبض والتفتيش إلى من تواجد أمارات أو دلائل قوية على إرتكابهم لتلك الجناية. فإذا كان الثابت في الحكم أن أحد رجال الضبطية القضائية إياها الذي تنكر في زى مروج لأوراق النقود المزمع تقليدها وشهد مقارنة المتهمين إياها ومن بينهم المتهم [الطاعن] وكان متصلاً في ذات الوقت برجال الضبط الذين حضروا وضبطوا معهم أدوات التزيف، ثم لتشوا منزل هذا المتهم.

- فهذا التفتيش صحيح لحصوله في حالة التلبس بالجناية.

الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٦٣ بتاريخ ١٩٥١/١١/١٢

إن بطلان التفتيش لا يستفيد منه إلا صاحب الشأن فيه من وقع التفتيش بمسكنه، فليس لغير من وقع التفتيش عليه أن يتمسك ببطلانه لعدم صدور إذن به، لأن البطلان إنما شرع للمحافظة على حرمة المسكن فإذا لم يثره من وقع عليه فليس لسواه أن يثيره ولو كان يستفيد من ذلك، لأن الإستفادة لاحقه إلا من طريق التبعة فقط.

الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٣ بتاريخ ١٩٥١/١٠/٨

التفتيش إجراء من إجراءات التحقيق فمن حق النيابة العمومية - وقد خولها القانون سلطة التحقيق أن تتولى بنفسها تفتيش مسكن المتهم وشخصه وأمتعته . فإذا كان الثابت بالحكم أن وكيل مكتب المخدرات تقدم إلى النيابة بمحضر تحريات أثبت فيه علمه بإتصال المتهم بالمخدرات وتجارتها فانتقل وكيل النيابة بنفسه إلى عيادة المتهم وفي أثناء قيام وكيل النيابة بالتفتيش طلب المتهم أن يتوجه إلى دورة المياه فرأى وكيل

النيابة أن يفتشه فحسب محافظة نقوده على ورقتين بكل منهما قطعة من الأفيون يعرف التهم بإحرازهما وقور أنه يتعاطاه لمزاجه - لهذا التفتيش صحيح.

الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٠٥ بتاريخ ١١/١١/١٩٥٢

إذا كان التهم قد دفع ببطلان إجراءات القبض والتفتيش على أساس أن الضابط الذى قام بها لم يكن مختصاً بها بحسب المكان، ولم يقدم دليلاً على ذلك فإنه لا يكون على المحكمة أن تتحرى حقيقة الاختصاص بتحقيق تجريمه بغير قول التهم ذلك، فإن الأصل أن ضابط البوليس إنما يباشر أعماله فى دائرة اختصاصه.

الطعن رقم ١٠٣١ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٢٠٢ بتاريخ ٨/١٢/١٩٥٢

الدفع ببطلان القبض والتفتيش هو فى واقعه دفع موضوعى وارد على إجراء من إجراءات التحقيق فى الدعوى يرمى إلى عدم الأخذ به كدليل على التهم لما لا محل معه لأن تقضى فيه المحكمة استقلالاً بصحة القبض والتفتيش أو بطلانها، بل أن كل ما على المحكمة فى هذه الحالة أن تفصل فيما إذا كان يصح الأخذ بالدليل المستعمل منهما أو أنه لا يصح ذلك لخصوصهما على خلاف ما يقضى به القانون. وعلى التهم أو المدافع عنه أن يدلى بجميع وجوه الدفاع فى التهمة المسندة إليه دون إقتصار على دفع فرع أو موضوعية ما دامت المحكمة لم تصدر منها ما يفيد أنها ستقصر نظرها على هذه الدفع.

و إذن فلا يجوز للتهم إذا ما قصر دفاعه على الدفع ببطلان القبض والتفتيش - مع أنه لم يصدر من المحكمة ما يفيد أنها ستقصر نظرها عليه - أن ينعى على المحكمة أنها أدانت دون أن تسمع بقية دفاعه ما دام أنها كانت فى حل من أن تعتبره قد أدلى بكل ما لديه من دفاع.

الطعن رقم ١١٧٦ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٣٨٩ بتاريخ ١٣/١/١٩٥٣

إذا كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بما يقوله عن بطلان القبض والتفتيش لعدم صدور إذن بهما من النيابة العامة، فإنه لا يقبل منه أن ينير ذلك أمام محكمة النقض لأول مرة.

الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٨٣٢ بتاريخ ١٨/٥/١٩٥٣

لا حرج على الضابط المندوب لتفتيش منزل التهم، إذا ما تعلل عليه دخول المنزل من باب أو إذا خشى أن هو طلب إلى ساكنيه أن يفتحوا له أن يسهل لهم ذلك سبيل التخلص من المخدر المندوب هو للتفتيش عنه لا حرج عليه إذا هو كلف المخبر الذى يرافقه بأن يفتح الباب من الداخل. وإذا كانت زوجة الطاعن عند رؤيتها المخبر الذى دخل المنزل بوجه قانونى تنفيذاً لأمر رئيسه المندوب للتفتيش قد ألقت بالحلبة التى كانت فى يدها، فإنها تكون قد تخلت عنها، ويكون مباحاً للمخبر أن يلتقطها ويكشف عما فيها، فإذا ما وجد بها مخدراً فهذه حالة تلبس تجوز الضبط.

الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٥٠٩ بتاريخ ١٢/٤/١٩٥٤

- متى كان المتهم إذ دفع بطلان التفتيش قد أسس دفعه على أن الأمر به قد صدر من وكيل النيابة الكلية وهو غير مختص بتحقيق الجرائم التى تقع بدائرة النيابة الجزئية التى حصل فيها التفتيش، وكان الحكم إذ رفض هذا الدفع قد رد عليه بأن وكيل النيابة كان وقت إصدار أمر التفتيش قائماً بأعمال رئيس النيابة - فإن هذا الحكم لا يكون قد خالف القانون.

- متى كان الدفع بطلان التفتيش مؤسساً على أنه خاص بشخص يغير إسم المتهم، وكانت المحكمة قد تعرضت لما يثيره المتهم فى هذا الخصوص وقررت أن الشخص الذى حصل تفتيشه هو فى الواقع بذاته المقصود بأمر التفتيش، فإنها إذ رفضت هذا الدفع لا تكون قد أعطت.

الطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ١ بتاريخ ١/٢/١٩٥٦

لا شأن للمتهم فى التحدث عن بطلان التفتيش الحاصل فى مسكن غيره.

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٢١٤ بتاريخ ٥/٣/١٩٥٧

متى كان المتهم هو الذى ألقى بالعبلة التى بها المخدر طواعية وإختياراً عندما شاهد رجال القوة قادمين نحوه فإن ذلك يدل على تحليه عنها ويؤتب عليه عدم أحقيته فى الطعن على من يلتقطها ويطلع على ما فيها.

الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٤٤٠ بتاريخ ٢٩/٤/١٩٥٧

من المقرر أن الدفع بطلان التفتيش هو من الدفوع الموضوعية لتعلقه بصحة الدليل المستمد من التفتيش ومن ثم فلا يقبل من المتهم إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام لم يثره أمام محكمة الموضوع ولو كان قد تمسك بهذا الدفع أمام غرفة الإتهام.

الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٩ صفحة رقم ٢٤٦ بتاريخ ٤/٣/١٩٥٨

جوز قضاء محكمة النقض على أن الدفع بطلان تفتيش منزل بعينه أو بطلان الأمر الصادر بتفتيشه لا يقبل من غير حائزه الذى يملك التحدث عن حرمة.

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٢٨ مكتب فنى ٩ صفحة رقم ٥٥٨ بتاريخ ٢٠/٥/١٩٥٨

إن الدفع بطلان التفتيش من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع وهى لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع لأنها تقتضى تحقيقاً.

الطعن رقم ١٤١٠ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٨٧٥ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٦٠
الدفع بأن إذن التفتيش صدر بعد إجرائه من الدفوع الموضوعية التي لا تستلزم رداً خاصاً - بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفاداً من الحكم - من أن الإجراءات قد تعاقبت وأن التفتيش إنما وقع بعد صدور الإذن به من النيابة.

الطعن رقم ١٧٤٢ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٣٦٠ بتاريخ ١٤/٣/١٩٦١
إذا كان الثابت أن الدفاع لم يقدم للمحكمة بدفع صريح ببطلان القبض لحصوله من المخبرين فى غير إشراف الضابط المأذون بالتفتيش، بل ساق التصوير الذى رواه الضابط فى شأن حصول القبض فى حضوره وتولية التفتيش بنفسه - وهو ما إطمأنت إليه المحكمة وأخذت به - ثم عرض للتصوير الذى رواه المتهم - والذى إلغيت عنه المحكمة لما لها من سلطة وزن عناصر الدعوى ورد الحادث إلى صورته الحقيقية حسبما يرسم فى وجدانها - فإن مثل هذا الدفاع يعد دفاعاً موضوعياً لا يستلزم رداً صريحاً بل الرد عليه مستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي أخذت بها المحكمة والتي مؤداها سلامة إجراءات القبض والتفتيش.

الطعن رقم ٢٦١٢ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٣٣٠ بتاريخ ١٣/٣/١٩٦١
من المقرر أنه لا يقبل الدفع ببطلان التفتيش ممن لم يقع التفتيش عليه أو على سكنه.

الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٧٠٤ بتاريخ ١٩/٦/١٩٦١
إذا كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن الثانى دفع ببطلان القبض والتفتيش لحصولهما خارج نطاق اختصاص ضابط مباحث القسم - وهو أساس يختلف عما أثاره فى وجه طعنه من بطلان القبض والتفتيش لإقتصار إذن التفتيش على الطاعن الأول وحده دون النص فيه على تفتيش من يتواجد معه وأنه " أى الطاعن الثانى " لم يكن فى حالة تلبس تجيز القبض عليه - فإنه لا يقبل منه طرحه لأول مرة على محكمة النقض، لأنه فى حقيقته دفع موضوعى أساسه المنازعة فى سلامة الأدلة التى كونت منها محكمة الموضوع عقيدتها والتي إطمأنت منها إلى صحة الإذن.

الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٧٨٣ بتاريخ ٩/١٠/١٩٦١
إذا كان لا يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أثار أى منهما دفعاً ببطلان التفتيش، بل إن كل مل قاله المدافع عنه فى هذا الخصوص " والتصوير الصحيح أن القوة نزلت فى السوقية وأخذت تفتش فى خلق الله تفتيشاً باطلاً بالطبع ثم كان الحشيش من نصيب هذا المتهم العنسى " الأمر الذى لا يعدو القول المرسل على إطلاقه دون أن يحمل على الدفع الصريح ببطلان التفتيش، أو أن

يشتمل على بيان ما يرمى إليه منه - إذا كان ذلك، فإن ما يثيره الطاعن من نعى على الحكم لإلتفاته عن الرد على الدفع ببطلان التفتيش لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٨٠٩ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ٤٤١ بتاريخ ١٩٦٢/٥/٧

جرى قضاء محكمة النقض على أن الدفع ببطلان التفتيش هو من أوجه الدفاع الجهرية التى يعين الرد عليها. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أستند فى إدانة المتهم إلى الدليل المستمد من التفتيش دون أن يرد على ما دفع به من بطلان فإنه يكون قاصر البيان مما يعين نقضه.

الطعن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ١٤٨ بتاريخ ١٩٦٣/٣/٥

الدفع ببطلان تفتيش سيارة لا يقبل إلا من مالكيها، ومن ثم فإنه لا يقابل من الطاعن - الذى تصل من أية علاقة له بها أو بما تحويه - أن يتحدى ببطلان ضبطها وتفتيشها.

الطعن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ٢٩٥ بتاريخ ١٩٦٣/٤/٨

الدفع ببطلان التفتيش إنما شرع للمحافظة على حرمة المكان، ومن ثم فإن التمسك ببطلان تفتيشه لا يقبل من غير حائزه، فإن لم يثره فليس لغيره أن يديه ولو كان يستفيد منه، لأن هذه القاعدة لا تلحقه إلا عن طريق التبعية وحدها. ولما كان الثابت مما حصله الحكم عن واقعة الدعوى أن المخدرات ضبطت فى سيارة للقوات الجوية كان يقودها سائقها بعلم رياسته وأن تفتيشاً لم يقع على شخص الطاعن فيسفر عن ضبط مخدر معه، فإنه لا يقبل منه الدفع ببطلان تفتيش تلك السيارة أو بطلان الإذن الصادر بتفتيشها لأنه لا صفة له فى التحدث عن ذلك.

الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ٧١٥ بتاريخ ١٩٦٣/١٠/٢٨

الدفع ببطلان إجراءات التفتيش، دفع موضوعى، أساسه المنازعة فى سلامة الأدلة التى كونت منها محكمة الموضوع عقيدتها وإطمأنت منها إلى أن التفتيش قد أسفر عن العثور على المخدر المضبوط. وإذا كان الطاعن لم يبد دعواً ببطلان إجراءات التفتيش أثناء المحاكمة، وقد خلا الحكم المطعون فيه مما يدل على هذا البطلان، فلا يجوز له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢١٢١ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٢٢٧ بتاريخ ١٩٦٤/٤/٦

إن كل ما يوجب على بطلان القبض والتفتيش هو إستبعاد الدليل المستمد منه، وهذا البطلان لا يستتبع بطلان إجراءات التحقيق الأخرى - طالما كانت هذه الإجراءات منقطعة الصلة بالتفتيش الباطل.

الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٣٢٩ بتاريخ ١٩٦٤/٤/٢٠

من المقرر أنه لا يجوز إثارة بطلان الفتحش أمام محكمة النقض طالما أن التهم لم يدفع به أمام محكمة الموضوع.

الطعن رقم ١١٦٩ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٨٥٢ بتاريخ ١٩٦٥/١١/١٥

إذا كان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع ببطلان إجراءات الفتحش لعدم صدور إذن به من النيابة المختصة أو لأن الضابط الذى أجراه قد تجاوز حدود الإذن الصادر بفتحش الطاعن ومسكنه بحثاً عن أسلحة وذخيرة غير مرخص بها ففرض ورقة صغيرة ليس فى مظهرها ما ينبى عن إشتغالها على شئ من ذلك أو عن قيام حالة التلبس بجرمة إحراز المخدر ولم يكن تخلى الطاعن عنها طواعية واختياراً بل كان تلبية لأمر الضابط له لسيط قبضة يده، ولم يتخذ من هذه الأسس التى يتحدث عنها فى وجه الطعن ولا من أى أساس آخر دونها سبباً لإبطال ما تم من إجراءات الفتحش فإنه لا يقبل منه إثارة الدفع ببطلانها لأول مرة أمام محكمة النقض باعتبار أن هذا الدفع من الدفوع الموضوعية التى تختلط بالواقع ويتعنى تحقيقاً موضوعياً مما لا شأن لمحكمة النقض به ولا يغير من ذلك إضراب صحة ما يثيره الطاعن من أنه قد تمسك بهذا الدفع فى محضر سماع أقواله وأمام مستشار الإحالة ما دام الثابت أنه لم يثره على أى وجه من الوجوه خلافاً لما يدعيه فى طعنه أمام محكمة الموضوع.

الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١٥٩ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢١

الدفع ببطلان الفتحش من الدفوع القانونية التى تختلط بالواقع وتتعنى تحقيقاً موضوعياً. ومن ثم فإنه لا تقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١٧٥ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢١

- إنه وإن كان ثامور الضبط القضائى أن يفتش التهم أو غيره الموجود فى المكان المأذون له بفتحشه إلا أن شرط ذلك أن توجد قرائن قوية على أن هذا الغير يخفى شيئاً يفيد فى كشف الحقيقة، أو كان وجوده ينم عن احتمال إشتراكه فى الجريمة أو كانت الأحوال التى أحاطت به توحى بأن له إتصالاً بها بحكم ظاهر صلته بالتهم المضالع فيها.

- إذا كان الحكم قد إستظهر وجود الأمارات الدالة على مساهمة المتهم فى الجريمة المسندة إلى المأذون بفتحشه فضلاً عن إيراد الدلائل الكافية على قيام حالة التلبس فى حقه بما أفصح عنه من ظهور الإرتباك عليه ومحاولته لتخلص من علبة السجائر التى كانت معه ومحاوله إتلاع شئ فى لعمه، وكان الحكم قد أورد أقوال شهود الحادث بما لا تناقض فيه، فإن ما يثيره الطاعن من بطلان الفتحش لا يكون له محل.

الطنع رقم ٤٣٣ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٦٦٧ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٣

جرى قضاء محكمة النقض على أن الدفع ببطلان التفتيش هو من أوجه الدفاع الجوهرية التى يتعين الرد عليها. وإذا كان الحكم لم يرد على هذا الدفع فإنه يكون قاصراً.

الطنع رقم ٦٤٣ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٧٥٥ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٦

محكمة الموضوع غير مطالبة بالرد على دفاع لم يبد أمامها.

الطنع رقم ١٢٤٢ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١٠٨٩ بتاريخ ١٩٦٦/١١/١٤

من المقرر أنه لا صفة لغير من وقع فى شأنه القبض والتفتيش أن يدفع ببطلانه ولو كان يستفيد منه لأن تحقق المصلحة فى الدفع لاحق لوجود الصفة فيه.

الطنع رقم ١٩٠٥ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٠٨٧ بتاريخ ١٩٦٧/١١/٦

الدفع بصدر الإذن بعد الضبط إنما هو دفاع موضوعى يكفى للرد عليه إطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على الإذن أخذاً منها بالأدلة السانعة التى أوردتها فى حكمها.

الطنع رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ١٢٤ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٥

الدفاع ببطلان التفتيش لعدم جدية التحريات من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع وهى لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض لأنها تقتضى تحقيقاً موضوعياً لا شأن لمحكمة النقض به.

الطنع رقم ٢٠٦٩ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٢١٨ بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٤

الدفع ببطلان التفتيش إنما شرع للمحافظة على حرمة المكان، ومن ثم فإن التمسك به لا يقبل من غير حائزه، وإذا ما كان الطاعن لا يدعى ملكية أو حيازة المكان الذى جرى تفتيشه وضبطت فيه المسموعات، فإنه لا يقبل منه أن يتلوع بانتهاك حرمة.

الطنع رقم ٢٥٩ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٣٢٠ بتاريخ ١٩٦٨/٣/٤

المستقر عليه فى قضاء محكمة النقض أنه لا يجوز الطعن بالبطلان فى الدليل المستمد من التفتيش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية المقررة له إلا من شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم، فإن كان الثابت مما استظهره الحكم المطعون فيه أن السيارة التى ضبط المخدر فيها ليست مملوكة للطاعن، فإن تفتيشها لا يمس حرمة من الحرمات المكفولة له.

الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٤٥٦ بتاريخ ١٥/٤/١٩٦٨

لا يجوز إبداء الدفع بطلان إجراء التفتيش لحصوله من لم يندب لتنفيذه لأول مرة أمام محكمة قاضى الموضوع كما يصح إتخاذ سكوت الحكم عن الرد عليه وجهاً للنعى على قضائه.

الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٨٧٨ بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٦٨

إن الدفع بطلان القبض والتفتيش من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع وهى لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك البطلان نظراً إلى أنها تقتضى تحقيقاً تنحصر عنه وظيفة هذه المحكمة. ولما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعين لم يدفعوا بطلان التفتيش، وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يورث قيام ذلك البطلان، فإنه لا يقبل منهم إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٦٢٩ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٩٥ بتاريخ ٢٤/١/١٩٧١

إن حصول التفتيش بغير حضور التهم لا يترتب عليه البطلان ذلك أن القانون لم يجعل حضور التهم التفتيش الذى يجرى فى مسكنه شرطاً جوهرياً لصحته. ومن ثم فإنه لا يعيب الحكم إلغائه عن الرد على الدفع الذى أبداه الطاعن بطلان التفتيش لإجرائه فى غيبته طالما أنه دفع قانونى ظاهر البطلان.

الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٦٢٦ بتاريخ ٨/١١/١٩٧١

مضى كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع بطلان إذن التفتيش أو بطلان التفتيش ذاته، فإنه لا يجوز إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم لا تحمل مقوماته لأنه من الدفوع القانونية التى تختلط بالواقع وتقتضى تحقيقاً موضوعياً مما لا شأن بحكمة النقض به.

الطعن رقم ١٢٤٦ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٨٠١ بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٧١

لا يصلح للرد على الدفع بطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات القول بأن ضبط المخدر فى حيازة الطاعن دليل على جدية تحريات الشرطة، ذلك بأن ضبط المخدر وهو عنصر جديد فى الدعوى لاحق على تحريات الشرطة وعلى إصدار الإذن بالتفتيش بل إنه هو المقصود بذاته بإجراء التفتيش فلا يصح أن يتخذ منه دليلاً على جدية التحريات السابقة عليه، لأن شرط صحة إصدار الإذن أن يكون مسبوقاً بتحريات جدية يرجع معها نسبة الجريمة إلى المأذون بفتيشه مما كان يقتضى من المحكمة - حتى يستقيم ردها على الدفع - أن تبدي رأياً فى عناصر التحريات السابقة على الإذن دون غيرها من العناصر اللاحقة عليه وأن تقول كلمتها فى كفايتها أو عدم كفايتها لتسوية إصدار الإذن من سلطة التحقيق. أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً بالقصور والفساد فى الاستدلال.

الطعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٧٦ بتاريخ ١٩٧٢/١/١٧

من المقرر أن الدفع بصدور الإذن بالتفتيش بعد الضبط إنما هو دفاع موضوعى يكفى للرد عليه إطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على الإذن أخذاً بالأدلة التى أوردتها. ولا يعيب الحكم بعد ذلك خلوه من مواقيت تحرير محضر التحريات أو صدور الإذن أو واقعة الضبط أو التفتيش.

الطعن رقم ١٣٨٤ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٣٠ بتاريخ ١٩٧٢/١/٩

من المقرر أن الدفع بطلان القبض والتفتيش إنما هو من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التى لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم تحمل مقوماته نظراً لأنه يقتضى تحقيقاً تآى عنه وظيفة محكمة النقض. وإذا كان الساتب من محضر جلسة المحكمة أن الطاعن لم يدفع بطلان القبض والتفتيش وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يرشح لقيام ذلك البطلان فإنه لا يقبل منه إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٦٥٠ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٣٩٤ بتاريخ ١٩٧٢/٣/١٩

إذا كان الطاعن لم يدفع بطلان القبض والتفتيش أمام محكمة ثانى درجة فإنه لا يقبل منه أن يثر هذا الدفع أمام محكمة النقض لأنه من الدفوع القانونية التى تختلط بالواقع ويقتضى تحقيقاً موضوعياً مما لا شأن لهذه المحكمة به.

الطعن رقم ١١٧ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٣٥٧ بتاريخ ١٩٧٢/٣/١٢

١) ما يتخذ الضابط المأذون له بالتفتيش من إجراءات لفسيل معدة التهمة بمعرفة طبيب المستشفى لا يعدو أن يكون تعرضاً لها بالقدر الذى يبيحه تنفيذ إذن التفتيش وتوافر حالة التلبس فى حقها بمشاهدة الضابط لها وهى تبطل المخدر وإنبعاث رائحة المخدر من فمها مما لا يقتضى إستئذان النيابة فى إجراءاته.

٢) لم يشترط شكلاً معيناً لإذن التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان محل إقامة المأذون بتفتيشه طالما أن المحكمة إطمأنت إلى أنه الشخص المقصود بالإذن، فإذا كان الحكم قد عرض للدفع المبدى من الطاعنة بطلان إذن التفتيش خلوه من تحديد عنوان مسكنها وأطرحه بقوله : " أما عن القول بأن إذن التفتيش قد خلا من ذكر مسكن التهمة على وجه التحديد على وجه التحديد فثبت من محضر التحريات الذى صدر بمقتضاه إذن التفتيش أنه ذكر مسكن التهمة بما لا يدع مجالاً للقول بتجهيله ". فإن ما قاله الحكم من ذلك ساتغ وسديد ويستقيم به أطراح هذا الدفع.

٣) مراد القانون من إشراط تفتيش الأثنى بمعرفة أثنى عندما يكون مكان التفتيش فى المواضع الجسمانية التى لا يجوز لرجل الضبط القضائى الإطلاع عليها ومشاهدتها هو الحفاظ على عورات المرأة التى تخدش

حياتها إذا مست، فإذا كان الثابت مما أورده الحكم أن الضابط لم يقم بفتيش المتهم بل إنها هي التي أسقطت من يدها ثقافة المخدر وأن الضابط إنما إصطحبها بعد ذلك إلى المستشفى حيث تولت إحدى العاملات به تفتيشها في حجرة مستقلة فلم يعثر معها على شيء، فإن النعى بخصوص عدم اصطحاب الضابط لأنثى عند التفتيش يكون في غير محله.

٤) لا يعيب الحكم ما أورده نقلاً عن أقوال الضابط الذي قام بالتفتيش من أن إحدى كفتي الميزان المضبوط وجدت ملوثة بمادة مخدرة مع مخالفة ذلك لما أثبتته تقرير التحليل من خلو كفتي الميزان من أية آثار لمادة مخدرة ما دام أن ما أورده الحكم من ذلك لم يكن له أثر في منطقه ولا في النتيجة التي انتهى إليها والتي عول فيها على ما هو واضح من سياقه على ما أثبتته تحليل ما ضبط لعلاً من جوهري الأفيون والحشيش ومتحصلات غسيل معدة المتهمه فحسب.

٥) من المقرر أن الدفع ببطالان إذن التفتيش من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التي لا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته لأنه يقتضى تحقيقاً موضوعياً تنأى عنه وظيفة محكمة النقض، فلا يقبل من الطاعنة ما تثيره في طعنها بدعوى عدم جدية التحريات التي بنى عليها إذن التفتيش. هذا فضلاً عن أن تقدير جدية التحريات وكتابتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وإذا كانت المحكمة قد انتعت بمجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكتابتها لتسويغ إجراءاته فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون.

٦) يرجع الأمر في شأن تحريم المضبوطات المتعلقة بالجريمة إلى تقدير محكمة الموضوع، فإذا كانت المحكمة قد إطمأنت إلى سلامة إجراءات تحريم متحصلات غسيل معدة المتهمه وإلى ما أسفر عنه تحليل هذه المتحصلات فإن النعى بأنه لم يثبت أن الآنية التي وضعت فيها متحصلات وغسيل المعدة كانت خالية تماماً من آثار المواد المخدرة لا يكون سديداً إذ هو لا يعدو أن يكون منازعة موضوعية مما لا يجوز التحدى به أمام محكمة النقض.

٧) إحراز المخدر بقصد الإتجار واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بمجرة التقدير فيها طالما أنه يقيمه على ما ينتجها. وإذا كان الحكم قد عرض إلى قصد التهمة من إحراز وحيازة المخدر المضبوط بقوله "وحيث إن المحكمة تقرر سلطة الإتهام على ما انتهت إليه من أن إحراز وحيازة المتهمه لما ضبط كان بقصد الإتجار ذلك أن ظروف الضبط وتنوع المادة المضبوطة وضخامة كميتها ووجود ميزان وصنج وقطع معدنية من فئة النصف قرش المقنوب التي تستعمل في وزن المادة المخدرة كل ذلك مع ما سجلته التحريات من نشاط

التهمة في تجارة المخدرات قاطع في أن حيازة التهمة لما ضبط كان بقصد الإتجار " فإن الحكم يكون قد دل على هذا القصد تدليلاً سائفاً مما يضحى معه النعى على الحكم في هذا الصدد غير مقبول.

٨) من المقرر أنه لا يعيب الحكم الخطأ في الإسناد الذي لا يؤثر في منطقته ومن ثم فلا يجدي الطاعة ما تنسب إلى الحكم من خطأ في تحديد الحجرة التي عثر بها على المخدرات المضبوطة.

٩) لا يشترط أن تكون الأدلة التي يعتمد عليها الحكم ينيء كل دليل منها في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضي فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتهجة في إكمال إقتناع المحكمة في إطمئنانها إلى ما إنتهت إليه.

١٠) غمكة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها أن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولما أصلها في الأوراق.

١١) الدفع بتفليق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي تستوجب ردّاً صريحاً.

الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٤٢ مكتب قتي ٢٣ صفحة رقم ٧٥٩ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢١

- الدفع بطلان التفتيش لإجرائه بعد الأجل المحدد له في الإذن الصادر به إنما هو من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع وهي لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع، أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك البطلان لأنها تقتضي تحقيقاً موضوعياً لا شأن لمحكمة النقض به. وإذ كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعة لم تتر شيئاً من بطلان التفتيش لإجرائه بعد الميعاد المحدد له وقد غلت مدونات الحكم مما يرشح لقيام ذلك البطلان فإنه لا يقبل من الطاعة إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

- مراد الشارع من إشتراط تفتيش الأنثى بمعرفة أنثى - طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية - عندما يكون التفتيش من الموضع الجسمانية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الإطلاع عليها ومشاهدتها هو الحفاظ على عورات المرأة التي تخدش حياءها إذا مست، وإذ كان ما قام به الشاهدان على ما هو ثابت بالحكم المطعون فيه - من جذب يدي الطاعة لا ينطوي على المساس بعورات المرأة أو الإطلاع عليها - وهو ما لم يخطيء الحكم في تقديره - فإنه لا يكون ثمة سند لما تثيره الطاعة من بطلان تفتيشها لعدم إجرائه بمعرفة أنثى.

الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٨٨٤ بتاريخ ١٩٧٢/٦/٤

لا يقدح في سلامة الحكم ما استورد إليه من تقرير قانوني خاطئ خاص بسقوط حق الطاعن في الطعن على إجراءات التفتيش لعدم إثارته من الخاطئ الحاضر معه في تحقيق النيابة لأن الحق في الطعن على الإذن بالتفتيش وإجراءاته لا يسقط إلا بعدم إيدائه أمام محكمة الموضوع وقد أبدى الطاعن هذا الدفع بجملة المحاكمة.

الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٩٦٥ بتاريخ ١٩٧٢/٦/٢٦

متى كان الثابت أن الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع ببطالان إجراءات الضبط فإنه لا يقبل منه التحدث في ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ١١١٤ بتاريخ ١٩٧٢/١١/٥

إذا كان الحكم المطعون فيه لم يبين كيف أن الدفع ببطالان إجراءات الضبط والتفتيش - خصوصاً قبل صدور الإذن بهما من النيابة العامة - يخالف الثابت في الأوراق مع أن الحكم الابتدائي - الذي اعتنى الحكم المطعون فيه أسبابه - يشير في إيواذه لواقعة الضبط إلى أن إجراءات الضبط والتفتيش بدأت في الساعة الحادية عشر صباحاً، كما أن الثابت من إذن الضبط والتفتيش أنه صدر في الساعة ١١،١٠ صباحاً، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيأً بالقصور في التسيب المستوجب للنقض والإحالة.

الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ١١٠٥ بتاريخ ١٩٧٢/١٠/٣٠

إن الدفع ببطالان الضبط والتفتيش من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع وهي لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك البطلان نظراً لأنها تقتضي تحقيقاً تنحصر عنه وظيفة هذه المحكمة. ولما كان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يثر الدفع ببطالان التفتيش وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يرشح لقيام ذلك البطلان فإنه لا يقبل من الطاعن إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٤٦٤ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ١٣٠ بتاريخ ١٩٧٣/٢/٥

لا جدوى للطاعن فيما يشتره من بطلان التفتيش الأول للسيارة ما دام لا ينازع في صحة التفتيش الثاني للسيارة إذ أن ما أسفر عنه هذا التفتيش من ضبط الجوهر المخدر يحمل قضاء الحكم بإدائته.

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٣٨٢ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٥

إذا كانت المحكمة قد إطمأنت إلى أن الضابط قام بتنفيذ إذن التفتيش وتولى بنفسه القبض على الطاعن وفتشيه فلا محل لتعيب الحكم بإلغائه عن الرد على الدفع بطلان تفتيشه لحصوله من رجال الشرطة السريين طالما أنه يصبح بهذه المثابة دفعاً ظاهر البطلان.

الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٥٥٩ بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٩

محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على الدفع بطلان التفتيش إذا لم يبد الدفع المذكور فى عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه.

الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٦٠٢ بتاريخ ١٩٧٣/٥/٦

إذا كان الحكم قد رد على الدفع بطلان الإذن لعدم جدية التحريات بما مؤداه أن المحكمة قد إقتعت بمجديتها وأنها جاءت واضحة فى بيان إسم الطاعن ومحل إقامته وبعد مراقبته، وأنها رأت فى هذه التحريات ما يكفى لتسويغ إصدار أمر التفتيش، فلا معقب عليها فيما إرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون.

الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٦٤٥ بتاريخ ١٩٧٣/٥/٢١

جاء نص المادة ١٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية مطلقاً فى إلزام جميع رجال السلطة العامة بالقبض على المتهم الذى صدر أمر بالقبض عليه وإحضاره ممن يملكه قانوناً، ومن ثم فإن الدفع بطلان القبض لأن من أجراه رئيس مكتب مكافحة المخدرات فى حين أن النيابة كلفت وحدة تنفيذ الأحكام بذلك يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٧٠٢ بتاريخ ١٩٧٣/٦/٣

إن بطلان التفتيش - بفرض صحته - لا يحول دون أخذ القاضى بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التى أسفر عنها التحقيق. ولما كان الحكم المطعون فيه قد عول أساساً فى قضائه بالإدانة على أقوال شهود الإثبات وعلى أقوال الطاعن الثانى بأن الطاعن الأول هو مقوف الحادث وعلى أقوال هذا الأخير وما حوته المفكرة المضبوطة وعلى ما بان من تقرير الصفة التشريعية وهى أدلة مستقلة عن الدليل المستمد من التفتيش وهو ضبط آلة القتل فى مسكن الطاعن الأول وتكفى لحمل النتيجة التى إنتهى إليها الحكم، فإنه غير مجد ما يثيره الطاعن الأول من جدل فى شأن حيازته للمسكن وأثر ذلك فيما إنتهى إليه الحكم من رفض الدفع بطلان التفتيش.

الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٠٥٣ بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٥

لا يجوز الطعن بالبطلان فى الدليل المستمد من التفتيش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية المقررة إلا من شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم وإذ كان الثابت أن أياً من المنازل الثلاث التى جرى تفتيشها لم تكن مملوكة لأية متهمة ولم تكن أية متهمة حائزة لأيهما فلا صفة لأى من التهمات فى الدفع ببطلان تفتيشها.

الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١١٧٦ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٩

إذا كان الطاعن لم يثر أمام محكمة الموضوع أمر إسهام ضابط آخر غير مختص محلياً بإجراء التفتيش فى إجرائه فلا يقبل منه التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٥٥٨ بتاريخ ١٩٧٤/٦/٣

- إذا كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن إستهل مرافعته طالباً البراءة تأسيساً على ما مفاده أنه يتعين عدم الإعتداد بما يصل من معلومات عن المصدر السرى الذى يهدف دائماً إلى الوشاية لهُى كما تحتمل الصدق فإنها تحتمل الكذب أيضاً ثم إستصدر إلى دفاعه الموضوعى وختم مرافعته على ما جاء بذلك المحضر - بالدفع ببطلان القبض والتفتيش لعدم جدية التحريات لأن المستفاد من سياق ما سلف أن هذا الدفع هو فى حقيقته دفع بطلان الإذن الصادر من النيابة العامة بتفتيش الطاعن لعدم جدية التحريات التى بنى عليها، ولا يغير من تلك الحقيقة ورود عبارته على النحو الذى وردت به بمحضر الجلسة إذ العبرة فى مثل هذا الدفع هى بمدلوله لا بلفظه، ما دام ذلك المدلول واضحاً لا لبس فيه.

- من المقرر أن قضاء محكمة النقض، أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ إصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موثقاً إلى سلطة التحقيق التى أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع، إلا أنه إذا كان التهم قد دفع ببطلان هذا الإجراء، فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغة. وإذا كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض البتة لدفع الطاعن ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التى بنى عليها على الرغم من أنه أقام قضاءه بالإدانة على الدليل المستمد مما أسفر عنه تنفيذ هذا الإذن، فإنه يكون معيياً بالقصور بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٨٤٣ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٨٥٢ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/١٥

جرى قضاء محكمة النقض على أن الدفع ببطلان القبض والتفتيش هو من أوجه الدفاع الجوهرية التى يتعين الرد عليها، وإذا كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع أو رد عليه على الرغم من أنه إعتد فيما إعتد عليه فى الإدانة على نتيجة التفتيش التى أسفرت عن ضبط الحديد موضوع الجريمة، فإنه يكون قاصراً معيئاً نقضه.

الطعن رقم ١١ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ١٤٠ بتاريخ ١٠/٢/١٩٧٥

متى كان الحكم لم يسند للطاعن إحرازه السلاح المضبوط وإنما أسند إليه إحراز السلاح النارى والذخيرة اللذين إستعملهما فى الحادث وإعتمد فى ذلك على أقوال الشهود وما أسفر عنه تقرير الصفة التشريحية من أن إصابة المحنى عليه حدثت من عيار نارى مما يلزم عنه إحرازه للسلاح النارى الذى أحدث تلك الإصابة والذخيرة، ولم يعرض الحكم لللاح المضبوط إلا بصدد القضاء بمصادره فإن النعى على الحكم بالقصور والفساد فى الإستدلال لعدم الرد على ما أثاره الدفاع من بطلان تفتيش منزل الطاعن وإستناذه إلى البندقية التى ضبطت فيه وأنه لم يثبت أن تلك البندقية هى بذاتها المستعملة فى الحادث - كل هذا لا يكون له محل لعدم الجدوى منه.

الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٢٣٢ بتاريخ ١٦/٣/١٩٧٥

متى كان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة فى درجتى القضاى أن الطاعن الثانى دفع ببطلان تفتيش مسكنه، كما أن الطاعن الأول - لم يد هذا الدفع - وما كان له إبداءه لأنه لا صفة لغير من وقع فى حقه إجراء ما أن يدفع ببطلانه، فإنه لا يجوز إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض، ما دامت مدونات الحكم لا تحمل مقوماته لأنه من الدفع القانونى التى تختلط بالواقع وتقتضى تحقيقاً موضوعياً مما لا شأن بحكمة النقض به.

الطعن رقم ٥١١ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٧٥٧ بتاريخ ١٧/١٠/١٩٧٦

لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة - وهو ما لا تمارى فيه الطاعة - أنها لم تتر أمام محكمة الموضوع شيئاً مما تدعيه من بطلان التحريات لعدم جديتها ولتجاوز من أجزاها حدود إختصاصه المكانى ومن بطلان التفتيش للإلتجاء إليه دون تحقيق دواعيه، فإنه لا يقبل منها طرح ذلك لأول مرة على محكمة النقض لأنه فى حقيقته دفع موضوعى أساسه المنازعة فى سلامة الأدلة التى كونت منها محكمة الموضوع عقيدتها فى الدعوى.

الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٣١٠ بتاريخ ٢٨/٢/١٩٧٧

لما كان البين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة المؤرخ فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٧٤ أن المدافع عن الطاعن الرابع إقتصصر على القول ببطلان تفتيش المتهمين فى عبارة عامة مرسلة لا تشمل على بيان مقصده منه، ومن ثم فإن المحكمة لا تكون ملزمة بالرد عليه، إذ يلزم لذلك أن يبدى الدفع المذكور فى عبارة صريحة تشمل على بيان المراد منه.

الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٦٦ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٢٢

إن الدفع ببطلان التفتيش هو من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع وهى لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم ترشح لقيام هذا البطلان نظراً لأنها تقتضى تحقيقاً تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة لما كان ذلك، وكان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعنة لم تثر الدفع ببطلان التفتيش وكانت مدونات الحكم - قد خلت مما يشرح لقيام ذلك البطلان حيث أثبت أن مأمور الجمرك لحق بالطاعنة داخل الدائرة الجمركية وأعادها إلى صالة التفتيش حيث قام بتفتيش أمتعتها وهو حق مقرر لمأمور الجمرك طبقاً لأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ الذى يستفاد من إستقراء نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٠ منه أن الشارع منح موظفى الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائى فى أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو فى حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا قامت لديهم دواعى الشك فى البضائع والأمتعة أو مظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق، وكان الحكم قد إطمأن إلى دواعى الشك التى إقتضت إستدعاء الطاعنة قبل خروجها من نطاق الدائرة الجمركية وإعادة تفتيش أمتعتها فإن ما تثيره الطاعنة فى هذا الخصوص لا محل له.

الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٧٥٩ بتاريخ ١٩٧٧/٦/١٣

من المقرر أن الدفع ببطلان القبض والتفتيش إنما هو من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التى لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع به أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم تحمل مقوماته نظراً لأنه يقتضى تحقيقاً تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة.

الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٦٩١ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٥

من المقرر أن الخطأ فى إسم المطلوب تفتيشه لا يطل التفتيش ما دام الشخص الذى حصل تفتيشه هو فى الواقع بذاته المقصود بإذن التفتيش والمعنى فيه بالإسم الذى إشتهر به. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بإسم المطعون ضده مقررناً بإسم الشهرة وهو الصادر به إذن النيابة، كما أن الضابطين للذميين أجريا التحريات وقاما بالضبط والتفتيش قد شهدا بأن صحة إسم المطعون ضده لا "....." وأنه يطلقه المقصود بالتحريات فإن ما ذهب إليه الحكم عن عدم صحة أمر التفتيش تأمياً على عدم ذكر بيان صحيح عن إسم المطعون ضده يكون قد خالف القانون وفسد إستدلالة.

الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٨٣ بتاريخ ١٩٧٨/١/٢٣

الدفع بصدور الإذن بالتفتيش بعد الضبط إنما هو دفاع موضوعى، - لما كان ذلك - فإنه يكفى للرد عليه إطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على الإذن أخذاً بالأدلة التى أوردتها، ولا يعيب الحكم بعد ذلك خلوه من مواقيت تحرير محضر التحريات أو صدور الإذن أو واقعة الضبط أو التفتيش.

الطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٥٠٧ بتاريخ ١٩٧٨/٥/١٥

لما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان إذن التفتيش، وكان هذا الدفع من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التى لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته لأنه يقتضى تحقيقاً تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة، ولا يقدح فى ذلك أن يكون الدفاع عن الطاعن قد ضمن مراعاته نهماً على مسلك الشاهد فى إستقاء تحرياته وهفته فى إستصدار إذن التفتيش وصدوره بناء على ذلك، إذ هو قول مرسل على إطلاقه لا يحمل على الدفع الصريح ببطلان إذن التفتيش الذى يجب إبدائه فى عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه.

الطعن رقم ١٦٦٠ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٣٥٠ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٣

لئن كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية إصدار الإذن بالتفتيش موكولاً إلى سلطة التحقيق التى أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع، إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الإجراء فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وتقول كلمتها فيه بأسباب سائفة. ولما كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التى بنى عليها بدليل أنها خلت من بيان محل إقامة والعمل الذى يمارسه مع أنه تاجر أخشاب ومباشر نشاطه فى محل مرخص به ولديه بطاقة ضريبية وقد أورد الحكم هذا الدفع ضمن دفاع الطاعن الموضوعى ورد عليه كله فى قوله " ومن حيث أن المحكمة وقد إطمأنت إلى أقوال شاهدهى الواقعة وأخذت بها مدعمة بنتيجة التقرير الفنى فإنها تطرح ما تمسك به من دفع ودفاع وتراه من قبيل محاولة درء الإتهام عن نفسه خشية العقاب "، وهى عبارة قاصرة تماماً لا يستطيع معها الوقوف على مسوغات ما قضى به الحكم فى هذا الشأن إذ لم تبد المحكمة رأيها فى عناصر التحريات السابقة على الإذن بالتفتيش أو تقل كلمتها فى كفايتها لتسوية إصدار الإذن من سلطة التحقيق مع أنها أقامت قضاءها بالإدانة على الدليل المستمد مما أسفر عنه تنفيذ هذا الإذن، فإن الحكم يكون معيباً بالقصور والفساد فى الاستدلال بما يستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٥ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٣٦٩ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٩

لا صفة لغير من وقع فى حقه إجراء ما فى الدفع بطلانه - لما كان ذلك - فإنه لا يجوز إثارتة لهذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم لا تحصل مقوماته لأنه من الدفوع القانونية التى تختلط بالواقع وتقتضى تحقيقاً موضوعياً مما لا شأن لحكمة النقض به، ولا يقدح فى ذلك أن يكون المدافع عن الطاعنة الثانية قد أبدى فى مراجعته أمام محكمة ثانى درجة أنه " يطلب براءة التهمة على أساس بطلان القبض " إذ أن هذه العبارة المرسلة لا تفيد الدفع بطلان الإذن الذى يجب إبداءه فى عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه.

الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٧٣٨ بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٢٩

لما كان لا يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه أبدى أى دفع بطلان القبض عليه بقالة وقوعه من شرطى سرى وهو من غير مأمورى الضبط القضائى وبطلان ما تلاه من إجراءات، وكان من المقرر أنه لا يجوز إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم لا تحمل مقوماته لأنه من الدفوع القانونية التى تختلط بالواقع وتقتضى تحقيقاً موضوعياً مما لا شأن لحكمة النقض به - وكان لمأمور الضبط القضائى أن يستعين فى إجراء القبض والتفتيش بمن يرى مساعدته فيه ولو لم يكن من رجال الضبط القضائى ما دام يعمل تحت إشرافه كما هو الحال فى الدعوى الماثلة فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الخصوص يكون غير سليم.

الطعن رقم ١٥٤٧ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١٨٢ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٤

جرى قضاء محكمة النقض على أن الدفع بطلان القبض والتفتيش هو من أوجه الدفاع الجهورية التى يعين الرد عليها.

الطعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٣٢٢ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٣

لما كانت إجراءات الاستدلال التى قام بها رئيس مأمورية إنتاج سوهاج وأسفرت عن ضبط زراعة الدخان قد تمت إستناداً إلى الحق المخول أصلاً لرجل الضبط القضائى دون ندب من سلطة التحقيق مما لا يرد عليه قيد الشارع فى توقفها على طلب فإن النعى على الحكم لعدم إستجابته إلى الدفع بطلان التفتيش وما أسفر عنه لحدوثه قبل صدور من وزير الخزانة لا يكون له محل.

الطعن رقم ٤١١ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٧٣٧ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٩

من المقرر أنه لا يضير العدالة إفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضيرها الإفلات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق، وكان من المقرر أيضاً أن التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها، وكان

مؤدى الواقعة التى أوردتها الحكم ليس فيه ما يدل على أن التهمة شوهدت فى حالة من حالات التلبس المينة بطريق الحصر بالمادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية، ولا يصح القول بأنها كانت وقت القبض عليها فى حالة تلبس بالجريمة حتى ولو كانت التهمة من المعروفات لدى الشرطة بالإعتياد على ممارسة الدعارة ذلك أن مجرد دخولها إحدى الشقق لا يبنى بذاته عن إدراك الضابط بطريقة يقينية على إرتكاب هذه الجريمة، ومن ثم فإن ما وقع على الطاعة هو قبض صريح ليس له ما يبرره ولا سند له فى القانون. ذلك بأن المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ لا تجيز لمأمور الضبط القضائى القبض على المتهم إلا فى أحوال التلبس بالجريمة وبالشروط المنصوص عليها فيها. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وكان ما أورده تبريراً لإطراحه دفع الطاعة ببطلان إجراءات القبض لا يتفق مع صحيح القانون ولا يؤدى إلى ما رتب عليه فإنه يكون معيماً بالخطأ فى تطبيق القانون خطأ حجب عن تقدير أدلة الدعوى ومنها إعتراف الطاعة ولا معنى عن ذلك ما ذكره الحكم من أدلة أخرى إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضاً، ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدليل الباطل فى الرأى - الذى انتهت إليه المحكمة، مما يعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة دون حاجة إلى بحث بالى أوجه الطعن.

الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٠٢٩ بتاريخ ١١/٢٤/١٩٨٠

لما كان حصول التفتيش بغير حضور الطاعة لا يترتب عليه البطالان ذلك أن القانون لم يجعل حضور المتهم التفتيش الذى يجريه فى مسكنه شرطاً جوهرياً لصحته ومن ثم فإنه لا يعيب الحكم إلتفاته عن الرد على الدفع الذى أبدته الطاعة ببطلان التفتيش لإجرائه فى غيبتها طالما أنه دفع قانونى ظاهر البطالان.

الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٩٤٤ بتاريخ ١١/١٩/١٩٨١

الدفع ببطلان التفتيش إنما شرع للمحافظة على المكان ومن ثم فإن التمسك ببطلان تفتيشه لا يقبل من غير حائزه فإن لم يثره فليس لغيره أن يديه ولو كان يستفيد منه لأن هذه الفائدة لا تلحقه إلا بطريق التبعية وحدها.

الطعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٨٤٣ بتاريخ ١١/١٠/١٩٨١

لما كان من المقرر أن الدفع ببطلان التفتيش إنما هو من الدفوع القانونية المختلطة بالوقائع التى لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع به أمام محكمة الموضع وكانت مدونات الحكم تحمل مقوماته نظراً لأنه يقتضى تحقيقاً تنأى به وظيفة هذه المحكمة، ولما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن

الطاعن لم يدفع بطلان التفتيش وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يوضح لقيام ذلك البطلان بل أوردت أنه هو الذى أرشد عن المسروقات المضبوطة - ولم ينازع الطاعن فى أن ذلك له أصله بالأوراق - مما مفاده أن التفتيش حصل برضائه فلا يقبل منه الدفع ببطلانه لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٤٣٣ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٧٢٨ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٨١
من المقرر أن الإذن بالتفتيش هو إجراء من إجراءات التحقيق لا يصح إصداره إلا لضبط جريمة - جنائية أو جنحة - واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى منهم بعينه، وكان هناك من الدلائل ما يكفى للتصدى لحرية مسكنه أو حرية الشخصية، وأن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ إصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكولاً إلى سلطة التحقيق التى أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الإجراء فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهرى وتقول كلمتها فيه بأسباب سائفة.

الطعن رقم ٢١٠٧ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٣٠٥ بتاريخ ٩/٣/١٩٨٢
لما كان من المقرر أن دخول المنازل، وإن كان محظوراً على رجال السلطة العامة فى غير الأحوال المبينة فى القانون ومن غير طلب المساعدة من الداخل وحالتى الفرق والحريق، إلا أن هذه الأحوال لم ترد على سبيل الحصر فى المادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية، بل أضاف النص إليها ما يشابهها من الأحوال التى يكون أساسها قيام حالة الضرورة ومن شأنها تعقب المتهم بقصد تنفيذ أمر القبض عليه وإذا كانت محكمة الموضوع قد رأت فى نطاق سلطتها التقديرية أن صدور تلك الأحكام الثلاثة ضد المتهم - يمثل حالة ضرورة تبيح تعقبه أو دخول منزله بقصد القبض عليه لتنفيذ تلك الأحكام، وكان تقديرها فى ذلك مستقفاً فإنه لا ترتب عليها فى هذا الخصوص، وإذ أطرح الحكم الدفع ببطلان القبض والتفتيش بما أثبتته من توافر حالة الضرورة ضده التى تبيح دخول منزل الطاعن بمناسبة تنفيذ تلك الأحكام فصح بذلك دخوله منزله للقبض عليه.

الطعن رقم ٢١٦٦ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ١١٦٨ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٨١
من المقرر أن الدفع ببطلان التفتيش من الدفوع القانونية التى تختلط بالواقع والتى لا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم تحمل مقوماته لأنه يقتضى تحقيقاً موضوعياً تنأى عنه وظيفة محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ١١٨٨ بتاريخ ٢٣/١٢/١٩٨١
الثابت من محضر جلسة المحكمة أمام محكمة ثان درجة أن الدفاع الذى أثاره الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية، جوهرياً وقد يترتب عليه - إن صح - تغير وجه الرأى فى الدعوى، بما كان ينبغى عليها وقد

أثبت بمحضر الجلسة، أن محمده بلوغاً إلى غاية الأمر فيه أو ترد عليه بما يدمغه، ولو لم يعاود الطاعن إثارته بعد فتح باب المرافعة في الدعوى.

الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٤٤١ بتاريخ ١٩٨٢/٤/٦

وكان البين من مطالعة محضر جلسة المحكمة أن الطاعن لم يثر شيئاً أمام محكمة الموضوع بخصوص ما يدعيه من بطلان القبض عليه وإستجوابه وتكليفه بالإرشاد عن المسروقات لحصول هذه الإجراءات خارج دائرة الإختصاص المكاني للشاهد وبغير إذن من النيابة العامة التى كانت قد تولت التحقيق كما لم يثر شيئاً بخصوص بطلان إعرافه فى التحقيقات فإنه لا يقبل منه طرح ذلك لأول مرة على محكمة النقض نظراً لأنه يقتضى تحقيقاً تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة. هذا فضلاً عما هو مقرر من أنه إذا كان ما أجراه مأمور الضبط القضائى فى الدعوى من وقائع ضبط خارج دائرة إختصاصه المكاني إنما كان فى صدد الدعوى ذاتها التى بدأ تحقيقها على أساس حصول واقعها فى إختصاصه فإن إختصاصه يمتد إلى جميع من إشركوا فيها واتصلوا بها أينما كانوا، كما أن قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قعود مأمورى الضبط القضائى عن القيام إلى جانبها فى الوقت ذاته بواجباتهم التى فرض الشارع عليهم أداءها بمقتضى المادة ٤٢ من قانون الإجراءات الجنائية وغاية ما فى الأمر أن ترسل هذه المحاضر إلى النيابة لتكون عنصراً من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منها.

الطعن رقم ١٥٩٩ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٥١٣ بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٠

لما كان الحكم المطعون فيه - فيما أورده من بيان للواقعة - لم يشر إلى حدوث قبض وتفتيش للطاعن وأورد الدليل على ثبوت الجرائم الثلاث التى دانه بها وصحة إسنادها إليه محصلاً من إعرافه ومن أقواله كل من أجنى عليه ورنيس وحدة مكافحة النصب والإحتيال بإدارة البحث الجنائى بالقاهرة وتقرير فحص السلاح لما كان ذلك، فيكون من غير المجدى النعى على الحكم بعدم الرد على الدفع ببطلان القبض والتفتيش اللذين لم يستمد الحكم مما أسفرا عنه دليلاً قبل الطاعن.

الطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٣٦ بتاريخ ١٩٨٣/١/٤

لما كان ما ورد بمحضر الجلسة على لسان المدافع عن الطاعن من أنه يدفع ببطلان كالة الإجراءات التى أثبتت مع الطاعن فقد سبق فى عبارة مرسلة مجهلة مما لا يعد دفعاً جدياً تلتزم المحكمة بالرد عليه، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ٣٥٣٦ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٩٦٢ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٨

- لما كان بين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان إذن النيابة العامة بضبطه لأنه غير مسبق بتحريات جدية، وكان هذا الدفع من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التى لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته لأنه يقتضى تحقيقاً موضوعياً تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يغدو غير مقبول.

- لأمور الضبط القضائى أن يستعين فى إجراء الضبط والتفتيش بمن يرى مساعدته فيه ما دام يعمل تحت إشرافه.

الطعن رقم ٥٤٨٥ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٣٥٨ بتاريخ ١٩٨٣/٣/١٥

لما كان الدفع ببطلان إذن التفتيش الذى أسفر عن ضبط السلاح المستعمل فى الحادث وطلب إجراء معانة بشأن ذلك السلاح غير موجه إلى قضاء الحكم المطعون فيه ولا يتصل به إنما هو موجه لقضاء حكم محكمة الجنايات فى الجناية رقم ١٧٠٥ سنة ١٩٧٦ سمسطا التى ديس فيها الطاعن بتهمة إحرازه ذلك السلاح فإن ما يثيره الطاعن بهذا النعى لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ٦٣٠٤ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٢٥٧ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٢

لما كان مراد الشارع من إشارات تفتيش الأئى بمعرفة أئى طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية عندما يكون التفتيش فى المواضع الجسمانية التى لا يجوز لرجل الضبط القضائى الإطلاع عليها ومشاهدتها هو الحفاظ على عورات المرأة التى تغدش حياءها إذا مست ومن ثم فلا يجدى الطاعنة الأولى النعى على الحكم بأنه أخطأ فى الإسناد وإذ بنى قضائه برفض الدفع المبدى منها ببطلان تفتيشها على ما نقله من أقوال الشهود بالتحقيقات من أن اللقافة المحتوية على المخدر كانت بين يديها فى حين أنهم قرروا بالجلسة أنها كانت مستقرة فوق ساقها عند ضبطها ذلك بأنه من المقرر أن للمحكمة فى سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بقول للشاهد أدلى به فى إحدى مراحل التحقيق ولو خالف قولاً آخر أبداه فى مرحلة أخرى دون أن تبين العلة فضلاً عن أن قيام الضابط بضبط اللقافة من فوق ساقى الطاعنة الأولى عند قيامه بتنفيذ إذن التفتيش - يفرض صحة ذلك - لا يتحقق به المساس بعورة لها أو الإطلاع عليها بحيث يطل التفتيش وما ترتب عليه وهو ما لم يخطئ الحكم فى تقديره.

الطعن رقم ١٣٢٥ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٧٩٩ بتاريخ ١٩٨٣/١٠/٤

من المقرر أن الدفع بصدر الإذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعاً موضوعياً يكفى للرد عليه إطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن أخذاً منها بالأدلة السانغة التى أوردتها.

الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٨٤١ بتاريخ ١٠/٢٠/١٩٨٣

الدفع بطلان إذن التفتيش أو بطلان إجراءاته من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التى لا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته والذى يجب إبداءه فى عبارة صريحة تشمل على بيان المراد منه.

الطعن رقم ١٠١١ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٨٢٩ بتاريخ ١١/٢٦/١٩٨٤

من المقرر أن الدفع بصدر الإذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعاً موضوعياً يكفى للرد عليه إطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن أخذاً منها بالأدلة السانعة التى أوردتها، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على هذا الدفع بقوله " وحيث أنه بالنسبة للدفع بطلان القبض والتفتيش لخصوهما قبل صدور إذن النيابة العامة فمردود عليه بأن الثابت من أوراق الدعوى وأقوال شهود الإثبات الذين تطمئن المحكمة إلى أقوالهم أن إذن النيابة قد صدر فى الساعة السادسة من مساء يوم..... وأن الضبط والتفتيش تما فى الساعة السابعة والنصف من مساء نفس اليوم ومن ثم لا تعول المحكمة على هذا الدفع الذى جاء قولاً مرسلأً عارياً من دليله ". وكان ما رد به الحكم على الدفع سالف الذكر سائفاً لإطراحه، فإن نعى الطاعين المذكورين على الحكم فى هذا الشأن يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٦١٣ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٠٦ بتاريخ ١٢/٣١/١٩٣٤

إن دخول رجال الحفظ منزل أحد الأفراد وتفتيشه بغير إذنه ورضائه الصريح أو بغير إذن السلطة القضائية المختصة أمر معذور، بل معاقب عليه قانوناً. وهذا الإذن يجب أن يكون ثابتاً بالكتابة ولا يكفى فيه الرخص الشفوى، لأن من القواعد العامة أن إجراءات التحقيق والأوامر الصادرة بشأنه يجب إثباتها بالكتابة، لكى تبقى حجة يعامل الموظفون - الأمرون منهم والمؤتمرون بمقتضاها ولتكون أساساً صالحاً لما بنى عليه من النتائج. فإذا أقر وكيل النيابة بالجلسة بأنه أذن رجال البوليس شفوياً بتفتيش منزل متهم واعتبرت المحكمة هذا التفتيش حاصلاً وفق القانون، كانت محطنة فى رأيها. والدفع بطلان التفتيش الحاصل على هذه الصورة هو من الدفوع المتعلقة بالنظام العام، فلا يسقط بعدم إبدائه قبل سماع أول شاهد عملاً بالمادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات، بل يجوز التمسك به فى أية حالة كانت عليها الدعوى.

الطعن رقم ٨١٢ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٤٥ بتاريخ ٣/٤/١٩٣٥

إنه وإن كان صحيحاً أن المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ نصت على أن أحكام المادة ٢٢٣ من قانون تحقيق الجنايات تطبق على الأشخاص الذين صدر إليهم إنذار البوليس، إلا أنه يجب عند تطبيق المادة ٢٣ المذكورة مراعاة كافة القيود المنصوص عليها فيها. وقد أوجبت هذه المادة عند إجراء التفتيش

حضور عمدة البلد أو نائبه وأحد المشايخ. وفي إيجاب القانون حضور هذين الشخصين عند قيام مأموري الضبطية القضائية بالتفتيش في هذه الحال ما يدل على أن القانون أراد أن يحوط حرمة المساكن بما يمكن من الضمانات. فحكم القانون إذن متعلق بالنظام العام، ويسترتب على مخالفته بطلان الإجراءات حتماً بغير حاجة إلى تمسك المتهم بهذا البطلان، بل يجب على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها. ولا يسقط الحق في التمسك به بالسكوت عن إيدائه قبل سماع شهادة الشهود، بل يجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى.

الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٣٤ بتاريخ ١٩٣٧/١٢/٢٧
الدفع ببطلان التفتيش هو دفع متعلق بالقانون لأنه يرمى إلى عدم الأخذ بالدليل المستمد من التفتيش فالتمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض جائز.

الطعن رقم ٦٨٧ لسنة ١١ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٣٩٤ بتاريخ ١٩٤١/٢/٣
إذا كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان التفتيش فلا يجوز له أن يطن أمام محكمة النقض بهذا البطلان إلا إذا ما جاء في الحكم من الوقائع دالاً بذاته على وقوعه.

الطعن رقم ٨٥ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٥٩٦ بتاريخ ١٩٤١/١٢/٨
لا يجوز التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بأن القبض على المتهم قد حصل مخالفاً للقانون وأن التحقيقات التي قامت على أساس هذا القبض تكون باطلة. فإن هذا الدفع مما يجب التمسك به أمام محكمة الموضوع لكي تحققه وتبحث في الوقائع والظروف الواقعية التي بنى عليها الإجراء المدعى بطلانه، وذلك ما لم يكن الحكم المطعون فيه قد تضمن بذاته ما يفيد صحة هذا الدفع.

الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٣٧٣ بتاريخ ١٩٤٤/١/٣
الحكمة الاستئنافية تحكم - بحسب الأصل - بناء على أوراق القضية دون أن تجرى أى تحقيق فيها إلا ما ترى هي لزومه لتوويرها. فإذا كان المتهم قد دفع لديها ببطلان التفتيش لحصوله قبل صدور الإذن به من النيابة وطلب إليها سماع شهود لإثبات هذه الواقعة، ولم يكن قد طلب ذلك من محكمة الدرجة الأولى فرأت أن في أوراق الدعوى ما يدل على أن هذا الدفع في غير محله، فلا يصح للمتهم أن ينعى عليها عدم سماعها شهوده على مدعاه.

الظعن رقم ١٥٠٨ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٥١٦ بتاريخ ١٦/١٠/١٩٤٤
إذا كان المتهم لم يدفع أمام المحكمة الإستئنافية بطلان التفتيش أو بطلان الإذن الصادر به فلا يكون له أن يعيب عليها أنها لم ترد في حكمها على ما يدعيه من ذلك. ولا يجوز له أن يظعن أمام محكمة النقض بهذا البطلان إلا إذا كان ما جاء في الحكم من وقائع دالاً بذاته على وقوعه.

الظعن رقم ٤٩٩ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٦٥١ بتاريخ ٢٦/٢/١٩٤٥
ما دام التفتيش لم يمس أية حرمة من الحرمات المكفولة للمتهم نفسه فلا يكون له أن يتمسك ببطلانه. فإذا كان الحكم قد أثبت أن " المقطف " الذى حصل تفتيشه لم يكن ملكاً للمتهم وإنما هو أعطيه من شخص آخر لكى يوصله لثالث، وكان المتهم مسلماً بذلك وقت المحاكمة، فلا يقبل منه أن يظعن ببطلان هذا التفتيش.

الظعن رقم ٧٠٦ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ١١٨ بتاريخ ١/٤/١٩٤٦
إذا دفع لدى محكمة الدرجة الأولى ببطلان التفتيش الواقع على منزل المتهم قبلت الدفع، ثم قضت ببراءة المتهم لعدم وجود دليل على إدانته، فإنها تكون قد إستفدت سلطتها فى نظر الدعوى بحيث لا يجوز لها إعادة نظرها إذا ما رأت المحكمة الإستئنافية عدم صحة رأيها فى صدد التفتيش، ويكون من الواجب على المحكمة الإستئنافية فى هذه الحالة أن تفصل فى الدعوى.

الظعن رقم ٧٥٢ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ١٢٣ بتاريخ ١٥/٤/١٩٤٦
لا يجوز التمسك ببطلان التفتيش لحصوله بدون إذن من النيابة لأول مرة أمام محكمة النقض، إذ هذا الدفع مما يختلط فيه القانون بوقائع يجب أن تكون محل تحقيق أمام محكمة الموضوع.

الظعن رقم ٩٨٢ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ١٨٦ بتاريخ ١٤/١٠/١٩٤٦
- الدفع ببطلان التفتيش الحاصل بمنزل لا يقبل ممن لا شأن له بهذا المنزل.
- الدفع ببطلان التفتيش لا يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض بل يجب التمسك به أمام محكمة الموضوع لأن الفصل فيه يستدعى تحقيقاً وبحثاً فى الوقائع، وهذا خارج عن سلطة محكمة النقض.

الظعن رقم ٢٠٨٤ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٤١٥ بتاريخ ٨/١٢/١٩٤٧
ما دام المتهم قد أنكر كل إتصال له بعربة النقل التى وجد بها الديناميت المضبوط، وما دام هو لم يكن بالعربة ولم يذكر أن له شأناً بها، فلا يقبل منه أن يعنى على تفتيشها أنه أجرى بغير إذن من سلطة التحقيق.

الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥٢٩ بتاريخ ١٩٤٨/٣/٢٣

الدفع بطلان التفتيش ليس من الدفع الفرعية التي من شأنها لو صحت أن تمنع المحكمة من نظر موضوع الدعوى بل هو دفاع في موضوعها مؤداه عدم صحة الدليل المستمد من التفتيش. فإذا رأت المحكمة الابتدائية ألا تأخذ بهذا الدليل وقضت ببراءة المتهم بناءً على ذلك ثم رأت المحكمة الاستئنافية الأخذ به تعين عليها أن تفصل في الدعوى على ما يقتضاه نظرها فيه.

الطعن رقم ٢٣٧٠ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٧٦٣ بتاريخ ١٩٤٩/١/٣١

الدفع بطلان تفتيش مسكن في غير الأحوال المرخص فيها قانوناً بالتفتيش هو حق لصاحب المسكن وحده، لأنه هو الذي من أجله تقرر البطلان على أساس أنه هو الذي يؤذيه إنتهاك حرمة مسكنه.

الطعن رقم ٨٩٦ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٩٢٦ بتاريخ ١٩٤٩/٦/١٣

متى كانت المحكمة قد عولت على أقوال التهم في تحقيق النيابة وبالجلسة كدليل قائم بذاته مستقل عن التفتيش، على أساس أنه لم يقلها متأثراً بالتفتيش المدعى بطلانه، فلا تترتب عليها في ذلك.

الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٩٧٦ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٣٠

التفتيش المظور هو الذى يقع على الأشخاص والمساكن بغير مرور من القانون، أما حرمة السيارة الخاصة لمستمدة من إتصالها بشخص صاحبها أو حائزها، وإذن لما دام هناك أمر من النيابة العامة بتفتيش شخص المتهم فإنه يشمل بالضرورة ما يكون متصلاً به - والسيارة الخاصة كذلك - ومن ثم فلا وجه لما نعاه الطاعن من بطلان.

الطعن رقم ١٩٢٢ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٥١٤ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٣٠

إذا كان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع بطلان تفتيش المسكن الذى ضبط به التهم إستناداً إلى أنه ليس مسكنه بقوله " إنه لما كان ذلك، وكان الثابت من واقعة الدعوى. على نحو ما تقدم وهو ما لم ينازع الطاعن فى أن له معناه من الأوراق - أن جريمة الشروع فى قتل الجنسى عليه الأول والجنسى عليها الثانية كانت فى حالة تلبس واجهها رجل الضبط القضائى الذى حضر إلى مكان الحادث عقب إرتكاب الجريمة وشاهد آثارها المتمثلة فى إصابات الجنسى عليهما وعلم من أولهما أن الطاعن هو الذى أطلق النار عليهما من " فرد " كان يحملها، الأمر الذى يبيح لرجل الضبط القضائى - بل يفرض عليه - أن يبادر بتعقب الطاعن بضبطه وإحضاره وتفتيش مسكنه وضبط السلاح المستعمل فى الجريمة دون ما حاجة لإستصدار إذن من النيابة العامة بذلك، فإن مقتضى ذلك أن واقعة ضبط السلاح فى حوزة الطاعن كانت نتيجة إجراء صحيح فى القانون وهو ما إنتهى إليه الحكم المطعون فيه إذ أخذ الطاعن بحصوله هذا الإجراء

وأطرح ما أبداه من دفع بالبطلان، ومن ثم فإن ما يتعاه الطاعن من أن دخول ضابط المباحث إلى مسكنه لضبطه قبل صدور إذن النيابة العامة يكون غير ذي جدوى. لما كان ذلك. وكان الحكم المطعون فيه قد استدل على ثبوت الجريمة التي دان بها الطاعن بما شهد به الضابط..... من أنه توجه إلى مسكن الطاعن لتنفيذ أمر ضبطه وإحضاره عند دخول حجرة نومه وهي حسبما ثبت من المعاينة - محكمة القلق لا يمكن لأحد الوصول إلى داخلها، عثر على السلاح الناري المضبوط معلقاً في مسمار على الجدار الغربي للحجرة ". فإن هذا الذى أورده الحكم سائغ فى العقل والمنطق ويكفى لحمله وبالتالي فإن ما يثيره الطاعن من منازعة بصدد مساكاة والدته له فى المنزل وما قررتة من أن السلاح لا يخص إنها وإثما أحضره إلى المنزل شخص لا تعرفه، لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى وإستنباط معتقدها وهو ما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٤٩٠ بتاريخ ١٩/٤/١٩٧٩

متى كان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان القبض عليه وتفتيشه على الأساس الذى يتحدث عنه فى وجه طعنه حصوله فى غير المكان المحدد بإذن التفتيش لإجرائه، فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه فى حقيقته دفع موضوعى أساسه المنازعة فى سلامة الأدلة التى كونت منها المحكمة عقيدتها والتى إطمأنت منها إلى صحة إجراءات الضبط والتفتيش.

الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٦٧٩ بتاريخ ١١/٦/١٩٧٩

لما كان الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعاً موضوعياً يكفى للرد عليه إطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على الإذن أخذاً بالأدلة السائغة التى أوردها. ولما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش بقوله " إن السات من الإطلاع على محضر المحرر بمعرفة الضابط أنه مؤرخ ١٩٧٦/٦/٢٩ الساعة ٩،٥٥ دقيقة مساء وقد أثبت فيه أن تحرياته دلت على أن المتهم الذى قدم من دمشق قد جلب معه مواد مخدرة وأنه وضعه تحت المراقبة داخل الدائرة الجمركية إلى أن إستصدر من النيابة العامة بضبطه وتفتيشه كما أنه بالإطلاع على إذن النيابة تبين أنه مؤرخ فى ١٩٧٦/٦/٢٩ الساعة العاشرة و٣٥ دقيقة مساء وبعد ذلك قام الضابط بضبط المتهم وفحصه فعثر ملصقاً بساقيه لفافتين المخدر المضبوطتين " وكان ما رد به الحكم على الدفع السالف الذكر سائفاً لإطراحه فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد.

الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٧٣٥ بتاريخ ١٩٧٩/١٠/١

من المقرر أن الدفع بصور الإذن بالتفتيش بعد الضبط إنما هو دفاع موضوعى يكفى للرد عليه إطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على الإذن أخذاً بالأدلة التى أوردتها - لما كان ذلك - وكانت المحكمة قد إطمأنت إلى أقوال شاهد الإثبات وصحة تصويره للواقعة وأن الضبط كان بناء على إذن النيابة العامة بالتفتيش إستناداً إلى أقواله وإلى ما جاء بمحضر المعاينة التى أجرتها بنفسها، وكان الطاعن لا ينازع فى أن ما حصله الحكم فى هذا الخصوص له ماعذه الصحيح من الأوراق فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير الدليل وهو ما تستغل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلته فيه أو مصادرة عقيدتها فى شأنه أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٨٩١ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٣

إذ كان بين من محضر جلسة المحكمة أن الطاعن لم يدفع بطلان إذن التفتيش وكان هذا الدفع من الدفوع القانونية التى لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته لأنه يقتضى تحقيقاً تآى عنه وظيفة هذه المحكمة، ولا يقدح فى ذلك أن يكون الدفاع عن الطاعن قد ضمن مراعاته قوله أنه " قد بين عدم الدقة فى التحريات وأنها غير صحيحة " إذ هو قول مرسل على إطلاقه يفيد الرجوع ولا يحمل على الدفع الصريح بطلان إذن التفتيش الذى يجب إيداعه فى عبارة صريحة تشمل على بيان المراد منه، هذا فضلاً عن أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل كل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وإذا كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الإستدلالات التى بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إجرائه فى معقب عليها فى ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص يكون ولا محل له ولا على المحكمة إن هى إلتفت عن الرد عليه.

الطعن رقم ١١٥٨ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٩٣٧ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١٣

متى كان بين من الإطلاع على محاضر جلسات المحكمة بدرجتها أن الطاعن لم يدفع الإتهام المسند إليه بما يثيره بوجه طعنه، وكان من المقرر أن الطاعن ما دام لم يثر أمام محكمة الموضوع الدفع بطلان التفتيش فإنه لا يجوز له إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض إلا إذا كانت مدونات الحكم تحمل مقوماته لأنه من الدفوع القانونية التى تختلط بالواقع ويقتضى تحقيقاً موضوعياً تنحسر عنه وظيفة محكمة النقض لما كان ذلك. وكان الطاعن لم يدفع بطلان التفتيش أمام محكمة الموضوع وكانت مدونات الحكم قد خلعت مما يورث لقيام ذلك البطلان فإنه لا يقبل التحدى به لأول مرة أمام هذه المحكمة.

الطعن رقم ١٩٠٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٨٢٩ بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٢

لما كان الحكم قد عرض لما دفع به الطاعن من بطلان التفتيش لحصوله بغير إذن من النيابة العامة تأسيساً على أن المكان الذى تم فيه الضبط خاص به وأطرحة بقوله " ومن حيث إنه فيما يتعلق بهذا الدفاع فإنه ليس فى الأوراق ما يشير إلى أن المكان الذى تم فيه الضبط مكان غير مطروق وأنه خاص بالمتهم دون غيره بحيث يتمتع على عابرى السبيل إرتياده دون إذن من حائزه بحيث تنطبق عليه الإجراءات والقواعد العامة بتفتيش المكان بل إن الثابت فى الأوراق يؤكد أن ذلك المكان مطروق لكل عابر سبيل يدل على ذلك ما هو ثابت من المعاينة التى أجرتها النيابة العامة لذلك المكان والتى أثبتت فيه أن ذلك المكان له فتحات متعددة على هيئة نوافذ وأبواب تفتح جميعها على الطريق العام وأن هذه الفتحات ليس لها من الأبواب والدلف حتى يمكن معه لأى عابر سبيل منه أن يرتاد ذلك المبنى كما أن له باباً يطل على عتشن الرملة مما يمكن معه أيضاً لأى عابر سبيل أن يطرقه متى كان ذلك فإن قول المتهم أن ذلك المكان يعتبر مسكناً له قول لا يسانده دليل فى الأوراق هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإنه لو صح هذا الدفاع على ما إنتهت إليه المحكمة من عدم صحته فإن المتهم لا يكون جديراً بالحماية ذلك أن المنازل التى يحميها القانون فإنها تلك المنازل التى يصونها حائزوها أما تلك التى يتركها هؤلاء الحائزون مفتحة الأبواب والنوافذ سهلة الإرتياد لكل عابر سبيل فإنها لا تكون إزاء ذلك جدية بالحماية. ومن حيث أنه متى كان ذلك فإن دفاع المتهم لا يكون قائماً على أساس من القانون أو الواقع الأمر الذى يتعين معه الإنصات عن هذا الدفاع ". لما كان ذلك، وكان الطاعن لا ينازع فى صحة ما نقله الحكم عن معاينة النيابة، وكان ما إنتهى إليه الحكم إستخلاصاً من تلك المعاينة - من أن المكان الذى تم فيه الضبط يرتاده الكافة وليس فى حوزة الطاعن - كافيّاً وسامعاً فى إطراح دفاع الطاعن سالف الذكر فإن ما يثيره من مجادلة فى هذا الشأن ينحل إلى جلد موضوعى فى سلطة المحكمة فى تقدير الأدلة التى إطمأنت إليها مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٧٧٨ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٩٣ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٧

من المقرر أن الدفع ببطلان التفتيش هو من أوجه الدفاع الجهورية التى يتعين الرد عليها وإذا كان الحكم قد إستند فى إدانة الطاعن إلى الدليل المستمد من التفتيش دون أن يرد على ما دفع به من بطلان فإنه يكون قاصراً هذا فضلاً عن أن ما أورده الحكم تدليلاً على ركن العلم بأن الأشياء المضبوطة متحصلة من جريمة سرقة غير كاف مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن وذلك بالنسبة للطاعن وحده دون المحكوم عليه الآخر الذى لم يكن طرفاً فى الخصومة الإستئنافية التى صدر فيها ذلك الحكم ولم يكن له أصلاً حق الطعن فيه فلا يمتد إليه أثره.

الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٥٩ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٩٢٢ بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٢

من المقرر أن الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعاً موضوعياً يكفي للرد عليه إطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن أخذاً منها بالأدلة السانغة التي أوردتها.

الطعن رقم ١٦٠٥٩ لسنة ٥٩ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ١١٧٧ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/١٠

لما كان بين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعة لم تدفع بطلان إجراء تفتيشها بدعوى أنها جرت على رأى من مأموري الضبط القضائي، وكان هذا الدفع من الدفوع القانونية المختلفة بالواقع والتي لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته لأنه يقتضى تحقيقاً تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة، ولا يقدر في ذلك أن يكون الدفاع عن الطاعة قد ضمن مرافعة قوله أنه لا يجوز أن تفتش المرأة أمام ضابط الواقعة، إذ هو قول مرسل على إطلاقه لا يحمل على الدفع الصريح الذي أوردته الطاعة بأسباب طعنها، والذي يجب إبداءه في عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه، هذا إلى أن مدونات الحكم لا تحمل مقوماته بل حملت ما يدحضه ويجعله دافعاً ظاهر البطلان ومن ثم فإن ما تنبئه الطاعة في هذا الصدد يكون لا محل له، ولا على المحكمة إن هي إلتفت عن الرد عليه.

الطعن رقم ٢٥١٨ لسنة ٥٩ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٨٠٣ بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٢٣

من المقرر أن طريقة تنفيذ الإذن موكولة إلى المأمور المأذون له. فيجريها تحت إشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع. فله أن يتخذ من وسائل التحوط ما يمكنه من تنفيذ التفتيش المأذون له به وأن يستعين في ذلك بأعوانه من رجال الضبط القضائي أو بغيرهم من رجال السلطة العامة بحيث يكونون على مرأى منه وتحت بصره.

الطعن رقم ٤١٥٢ لسنة ٥٩ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ١٠٦١ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٣

لما كان البين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعة قد إقتصار على القول بطلان إجراءات القبض والتفتيش في عبارة عامة مرسلة لا تشتمل على بيان مقصده منه ومن ثم فإن المحكمة لا تكون ملزمة بالرد عليه إذ يلزم لذلك أن يبدى الدفع المذكور في عبارة تشتمل على بيان المراد منه.

الطعن رقم ١٧٤٢ لسنة ٣٠ مكتب فني ١٢ صفحة رقم ٣٦٠ بتاريخ ١٩٦١/٣/١٤

إذا كان الثابت أن الدفاع لم يتقدم للمحكمة بدفع صريح بطلان القبض لحصوله من المخبرين في غير إشراف الضابط المأذون بالتفتيش، بل ساق التصوير الذي رواه الضابط في شأن حصول القبض في حضوره وتولييه التفتيش بنفسه - وهو ما إطمأنت إليه المحكمة وأخذت به - ثم عرض للتصوير الذي رواه المتهم - والذي إلتفت عنه المحكمة لما لها من سلطة وزن عناصر الدعوى ورد الحادث إلى صورته الحقيقية

حسبما يرسم في وجدانها - فإن مثل هذا الدفاع يعد دفاعاً موضوعياً لا يستلزم رداً صريحاً بل الرد عليه مستفاد دلالة من أدلة الشبوت التي أخذت بها المحكمة والتي مؤداها سلامة إجراءات القبض والتفتيش.

الطعن رقم ٢٦١٢ لسنة ٣٠ مكتب فتى ١٢ صفحة رقم ٣٣٠ بتاريخ ١٣/٣/١٩٦١

من المقرر أنه لا يقبل الدفع بطلان التفتيش ممن لم يقع التفتيش عليه أو على سكنه.

الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٣١ مكتب فتى ١٢ صفحة رقم ٧٠٤ بتاريخ ١٩/٦/١٩٦١

إذا كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن الثاني دفع بطلان القبض والتفتيش خصوصاً خارج نطاق اختصاص ضابط مباحث القسم - وهو أساس يختلف عما أثاره في وجه طعنه من بطلان القبض والتفتيش لإقتصار إذن التفتيش على الطاعن الأول وحده دون النص فيه على تفتيش من يتواجد معه وأنه " أى الطاعن الثاني " لم يكن في حالة تلبس تجزئ القبض عليه - فإنه لا يقبل منه طرحه لأول مرة على محكمة النقض، لأنه في حقيقته دفع موضوعي أساسه المنازعة في سلامة الأدلة التي كونت منها محكمة الموضوع عقيدتها والتي إطمأنت منها إلى صحة الإذن.

الطعن رقم ٢٥٦٠ لسنة ٥٥ مكتب فتى ٣٦ صفحة رقم ١١٥٧ بتاريخ ٢٣/١٢/١٩٨٥

من المقرر أن الدفع بطلان القبض والتفتيش إنما هو من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التي لا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع به أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم تحمل مقوماته نظراً لأنه يقتضى تحقيقاً تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة - محكمة النقض - ولما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن أياً من الطاعن أو المدافع عنه لم يدفع بطلان القبض والتفتيش وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يورث لقيام ذلك البطلان فإنه لا يقبل منه إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٦٧٣ لسنة ٥٥ مكتب فتى ٣٧ صفحة رقم ٥١ بتاريخ ١٣/١/١٩٨٦

من المقرر أن بطلان القبض والإعزاف لا يحول دون أخذ القاضي بعناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنهما والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها القبض والإعزاف المدعى بطلانها.

- لما كان لا جدوى من التمسك على الحكم بالقصور في الرد على الدفع بطلان القبض والإعزاف ما دام البين من الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ومن إستدلالة أن الحكم لم يستند في الإدانة إلى دليل مستمد من القبض والإعزاف المدعى بطلانها وإنما أقام قضاءه على الدليل المستمد من أقوال شهود الإثبات وهو دليل مستقل عن القبض والإعزاف فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الصدد يكون غير سديد.

الطعن رقم ٧٠٧٧ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٤٠٨ بتاريخ ١٣/٣/١٩٨٦

من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ إصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكولاً إلى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع، إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الإجراء فإنه يعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفاع الجوهري وأن ترد عليه بالقبول أو الرفض وذلك بأسباب سائفة. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عول في رفض الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات على القول بأن ضبط المخدر في حيازة الطاعنين دليل على جدية التحريات وهو ما لا يصلح رداً على هذا الدفع ذلك بأن ضبط المخدر هو عنصر جديد في الدعوى لاحق على تحريات الشرطة وعلى إصدار الإذن بالتفتيش بل أنه هو المقصود بذاته بإجراء التفتيش، فلا يصح أن يتخذ منه دليلاً على جدية التحريات السابقة عليه لأن شرط صحة إصدار الإذن أن يكون مسبوقاً بتحريات جدية يرجح معها نسبة الجريمة إلى المأذون بتفتيشه، مما كان يقتضي من المحكمة - حتى يستقيم ردها على الدفع - أن تبدي رأيها في عناصر التحريات السابقة على الإذن دون غيرها من العناصر اللاحقة عليه وأن تقول كلمتها في كفايتها أو عدم كفايتها لتسويغ إصدار الإذن من سلطة التحقيق أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيياً بالقصور والفساد في الاستدلال. لما كان ما تقدم، فإنه يعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة.

الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٥٠٨ بتاريخ ٢٣/٤/١٩٨٦

الدفع بصدور إذن التفتيش بعد الضبط إنما هو دفاع موضوعي يكفي للرد عليه إطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على الإذن اخذاً بالأدلة التي أوردتها، وأن تقصى العلم بحقيقة الجوهر المخدر هو من شئون محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٣٨٦٩ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٥١ بتاريخ ١١/١/١٩٨٧

لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع المبدي من الطاعن الأول ببطلان القبض عليه وتفتيشه داخل مسكنه ورد عليه بقوله " ومن حيث أنه متى كان دخول رجال الرقابة الإدارية لمسكن المتهم الأول مجرد القبض عليه وتفتيشه تنفيذاً للأمر القضائي الصادر بذلك هو أمر إقتضاه ضرورة تعقبه بعد أن تحققت موجبات القبض عليه وتفتيشه، فإن هذا الدخول لا يمثل إنتهاكاً حرمة مسكنه ولا يحظى بالحماية الواردة في المادة ٤٤ من الدستور ومن ثم فإن الدفع المبدي في هذا الخصوص يكون قائماً على غير سند من القانون ". وما أورده الحكم فيما تقدم يصلح رداً على الدفع ببطلان دخول المسكن بالتطبيق الصحيح القانون. وذلك أن البين من الإطلاع على المفردات المضمومة من الأمر الصادر من النيابة العامة بضبط الطاعنين متلبسين بتقاضى الرشوة إنما قصد به ضبطهما أثر تسلمهما مبلغ الرشوة المتفق عليه بينهما ومن

البلغ - وهو ما حدث فعلاً بالنسبة للطاعن الأول على النحو الذى أورده الحكم - قد خول عضو الرقابة الإدارية دخول منزل هذا الأخير لم يكن بقصد تفتيش المنزل ولكن تعقباً له تنفيذاً لأمر صدر بالقبض عليه حال تقاضيه الرشوة - فلا يترتب عليه بطلان القبض والتفتيش الواقعين عليه، وإذ إنترز الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعى عليه فى هذا الشأن غير سديد.

الطعن رقم ٥٨٨٠ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٢١٣ بتاريخ ١٩٨٧/٢/٥

- لما كان ما يثيره الطاعنان من أن الإذن بالتفتيش لم يحدد به مكان تنفيذه وأن التفتيش تم فى غير المكان المحدد بالإذن - فضلاً عما ينطوى عليه من تهاتر - مردوداً بأن القانون لا يتطلب تحديد الأماكن بإذن التفتيش إلا إذا كان الإذن صادراً بتفتيشها، أما إذا كان الإذن صادراً بتفتيش الأشخاص أو السيارات الخاصة كالحال فى هذه الدعوى فلا يوجب القانون تحديد المكان الذى يجرى فيه التفتيش بالإذن، هذا إلى ما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة من أنه متى صدر أمر النيابة بتفتيش شخص، كان لمأمور الضبط القضائى المندوب لإجرائه أن يتفذه عليه أينما وجده ما دام المكان الذى جرى فيه التفتيش واقعاً فى اختصاص من أصلو الأمر ومن نفذه.

- من المقرر أن الدفع بصدور الإذن بالتفتيش بعد الضبط إنما هو دفاع موضوعى، فإنه يكفى للرد عليه إطمئنان محكمة الموضوع إلى وقوع الضبط بناء على الإذن أخذاً بالأدلة التى أوردتها.

الطعن رقم ٥٩٠٠ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٢٤٦ بتاريخ ١٩٨٧/٢/١١

من المقرر أن الدفع ببطلان التفتيش إنما هو من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التى لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم لا تحمل مقوماته نظراً لأنه يقتضى تحقيقاً تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة.

الطعن رقم ٦٢٦١ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٣٠١ بتاريخ ١٩٨٧/٢/١٨

من المقرر أنه لا صفة لغير من وقع فى شأنه القبض أن يدفع ببطلانه ولو كان يستفيد منه لأن تحقيق المصلحة فى الدفع لاحق لوجود الصفة فيه، كما أنه من المستقر عليه فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز الطعن بالبطلان فى الدليل المستمد من القبض أو التفتيش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية المقررة لذلك إلا ممن شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم، وكان القبض المدعى ببطلانه قد وقع على المتهمه الأخرى فإنه بهذه المثابة - لا يس حرمه من الحرمات المكفولة للطاعة، ويكون النعى على الحكم تعويله على أقوال المتهمه الأخرى بدعوى بطلانها لأنها جاءت أثر قبض باطل. غير مقبول.

الطعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٧٩٩ بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٢٠

من المقرر أن الدفع بصور الإذن بعد الضبط والتفتيش بعد دفاعاً موضوعياً يكفى لرد عليه إطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن أخذاً منها بالأدلة السالفة التي أوردتها.

الطعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٨٣٥ بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٢٢

- من المقرر أنه لا جدوى من النعى على الحكم بالقصور في الرد على الدفع بطلان تفتيش مسكن المتهم ما دام البين من الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ومن إستدلاله أن ثمة تفتيش لم يقع على مسكن الطاعن وإن الحكم لم يستند في الإدانة إلى دليل مستمد من تفتيش المسكن وإنما قام قضاءه على الدليل المستفاد من تفتيش شخص الطاعن والسيارة التي يحوزها.

- لما كان الأصل أن الدفع بطلان الضبط والتفتيش من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع وهي لا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك البطلان لأنها تقتضى تحقيقاً تحسر عنه وظيفة هذه المحكمة. ولما كان الثابت من محضرى جلستى المحكمة. أن الطاعن لم يدفع بطلان التفتيش لعدم جدية التحريات وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يروشح لقيام ذلك البطلان فإنه لا يقبل من الطاعن إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٨٥٣ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٩٤٨ بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٢

من المقرر أنه لا يمنع المحكمة من الإعتماد على أقوال رجل الضبط القضائي فيما باشره من إجراءات وهي إليه من معلومات فيما لا يتصل بالقبض المدعى ببطلانه فلا تثريب على الحكم إذا هو عول على أقوال الضابط فيما قام به من تحريات سابقة على الضبط ومع ذلك فإن الطاعن لم يدفع بطلان القبض عليه لعدم توافر حالة التلبس كما جاء جديداً بأسباب طعنه على نحو ما سلف بيانه فلا يسوغ له أن يدعى أمر هذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٩١٥ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٩٢٢ بتاريخ ١٩٨٧/١١/١

لما كان لا يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحكمة أن الطاعن الثانى والمدافع عنه أبدى أى دفع بطلان القبض عليه وتفتيشه وكان من المقرر أنه لا يجوز إثارة هذا الدفوع لأول مرة أمام محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم لا تحمل مقوماته لأنه من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع وتقتضى تحقيقاً موضوعياً مما لا شأن لمحكمة النقض به كما أن الطاعن الأول لم يثر بجلسات المحكمة أن أقواله أو أقوال المتهم الحدث بالتحقيقات صدرت تحت تأثير الإكراه، فإنه لا يكون له بعد النعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع

لم يثر أمامها ولا يقبل منه التحدى بذلك الدفاع الموضوعى لأول مرة أمام محكمة النقض ويضحي ما يشيروه الطاعنان في هذا الصدد غير مقبول.

الطعن رقم ٣١٨٢ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٠٨٢ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/١٤
لا يعيب الحكم إلفاته عما يشيروه الطاعن بشأن بطلان إستيقاف سيارة ثانيهما طالما قد سوغ القبض عليهما وتفتيشهما بناء على إذن صادر من النيابة العامة.

الطعن رقم ٣٥٥٧ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٩٤٣ بتاريخ ١٩٨٧/١١/١١
تقدير جديده التحريات وكفائتها لتسويغ إصدار الإذن بالتفتيش أو التسجيل ولئن كان موكولاً إلى سلطة التحقيق التى أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع، إلا أنه إذا كان التهم قد دفع ببطلان ذلك الإذن فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض له وأن ترد عليه بالقبول أو بالرفض بأسباب سائفة لما كان ذلك، وكان الحكم قد عول فى رفض الدفع ببطلان إذن النيابة العامة بالتفتيش والتسجيل على مجرد القول أن الضبط دليل على جديده التحريات فإنه يكون قاصراً لأن ما ساقه فى هذا الشأن ما هو إلا عنصر جديد فى الدعوى لا حق على التحريات وعلى إصدار الإذن بل إنه هو المقصود بذاته من إجراء التفتيش أو التسجيل فلا يصح أن يتخذ منه الحكم دليلاً على جديده التحريات السابقة عليه لأن شرط صحة إصدار الإذن أن يكون مسبوقاً بتحريات جديده يرجع معها نسبة الجزمة إلى المأذون بتفتيشه أو تسجيل أحاديثه مما كان يقتضى من المحكمة أن تبدى رأيها فى عناصر التحريات السابقة على الإذن دون غيرها من العناصر اللاحقة عليه وأن تقول كلمتها فى كفائتها أو عدم كفائتها لتسويغ إصدار الإذن من سلطة التحقيق، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون فوق قصوره فى التسبب معيأً بالفساد فى الإستدلال.

الطعن رقم ٣٧٤١ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١١٣٤ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٣
من المقرر إنه لا يصح إثارة أساس جديده للدفع ببطلان القبض والتفتيش أمام محكمة النقض، ما دام أنه فى عداد الدلوع القانونية المختلطة بالواقع، ما لم يكن قد أثير أمام محكمة الموضوع، أو كانت مدونات الحكم توضح قيام ذلك البطلان.

الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٦٥٨ بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢٨
لما كان لا يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها أن الطاعن أو المدافع عنه أبدى أى دفع ببطلان القبض عليه بقاله وقوعه من أحد ضباط وحدة التفتيش بميناء القاهرة الجوى وهو من غير مأمورى الضبط القضائى فى شأن جرائم التهريب الجمركى وفى غير حالة التلبس وببطلان ما تلاه من إجراءات وكان من المقرر أنه لا يجوز إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم لا

تحمل مقوماته لأنه من الدفوع القانونية التي تخلط بالواقع وتقتضى تحقيقاً موضوعياً مما لا شأن بحكمة النقض به هذا فضلاً عن أن الواقعة على الصورة التي أوردها الطاعن بأسباب طعنه يبين منها أن التفتيش الذي أجراه الضابط إنما كان بحثاً عن أسلحة أو ذخائر أو مفرقات تأميناً لسلامة الطائرات وركابها من حوادث الإرهاب وخطف الطائرات فهو تفتيش لا مخالفة فيه للقانون إذ هو من الواجبات التي تليها عليه الظروف التي يؤدي فيها هذا الواجب بناء على التعليمات الصادرة إليه في هذا الشأن فهو بهذه المثابة لا يعد تفتيشاً بالمعنى الذي قصد الشارع إعتباره عملاً من أعمال التحقيق يهدف إلى الحصول على دليل من الأدلة لا تملكه إلا سلطة التحقيق أو بإذن سابق منها وإنما هو إجراء إداري تحفظي لا ينبغي أن يختلط مع التفتيش القضائي ولا يلزم لإجرائه أدلة كافية أو إذن سابق من سلطة التحقيق ولا تلزم صفة الضبط القضائي فيمن يقوم بإجرائه فإذا ما أسفر هذا التفتيش عن دليل يكشف عن جريمة معاقب عليها بمقتضى القانون العام فإنه يصح الإستشهاد بهذا الدليل على إعتبار أنه ثمرة إجراء مشروع في ذاته ولم ترتكب في سبيل الحصول عليه أية مخالفة ومن ثم يكون معنى الطاعن في هذا الصدد غير سديد.

الطعن رقم ٤١٤٣ لسنة ٥٧ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٤٥٣ بتاريخ ١٩٨٨/٣/١٧

لما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطالان إذن النيابة العامة بالتفتيش لصدوره عن جريمة لم تقع بعد وبناء على تحريات غير جدية، وكان هذا الدفع بشقيه من الدفوع القانونية المخطئة بالواقع التي لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته لأنه يقتضى تحقيقاً موضوعياً تنأى عنه وظيفة محكمة النقض فإن ما يشير به الطاعن في هذا الشأن يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٤٢٧٠ لسنة ٥٧ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٥٥٥ بتاريخ ١٩٨٨/٤/٧

لما كان الحكم المطعون فيه قد عول في رفض الدفع ببطالان القبض لعدم توافر المبرر للإستيقاف على القول بتوافر حالة التلبس وهو ما لا يصلح رداً على هذا الدفع لأن حالة التلبس كما سلف بيانه عنصر جعید لاحق على الإستيقاف، فلا يصح أن يتخذ منها دليلاً في الرد عليه، مما كان يقتضى من المحكمة - حتى يستقيم ردها على الدفع - أن تبدى رأياً في الإستيقاف السابق على حالة التلبس وأن تقول كلمتها في صحته أو عدم صحته، لتسويغ القبض عليه أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيماً بالقصور والقساذ في الإستدلال.

الطعن رقم ٤٣٨٠ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٣١٦ بتاريخ ١٨/٢/١٩٨٨

لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الضابطين الشاهدين الثالث والرابع لم يقبضا على الطاعن ويقوما بتفتيشه إلا بعد أن رأياه رؤية العين حال أخذه مبلغ الرشوة من الشاهد الأول مما تعتبر به الجريمة فى حالة تلبس بقول الضابطين القبض عليه وتفتيشه دون إذن من النيابة العامة بذلك، فإنه لا جدوى مما يثيره الطاعن فى صدد بطلان إذن النيابة بالقبض عليه وتفتيشه لعدم جدية التحريات.

الطعن رقم ٤٣٨٣ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٣٢٤ بتاريخ ١٨/٢/١٩٨٨

لما كان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدلع ببطلان تفتيش الغرفة على الأساس الذى يتحدث عنه فى وجه طعنه أى حصول تفتيشها - دون أن يشملها محضر التحريات أو الإذن الصادر بالتفتيش فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدلع لأول مرة أمام محكمة النقض ومع ذلك فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يؤبه به لما هو مقرر من أن التفتيش المخطور هو الذى يقع على الأشخاص والمساكن بغير مرور من القانون أما حرمه - غرفة المندرة - الخاصة بالمتهم والملاحقة بمسكه فإن الأمر الصادر بتفتيش مسكن المتهم يتناول بلا شك هذه الغرفة لأنه يشمل بالضرورة ما يكون متصلاً به وعليه يكون إطلاق القول ببطلان تفتيش تلك الغرفة - المندرة - بعدم التنصيص عليها صراحة فى الأمر يكون على غير سند من صحيح القانون.

الطعن رقم ٥٩٤ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٦٢٧ بتاريخ ١٧/٤/١٩٨٨

لما كان الدلع ببطلان التفتيش إنما شرع للمحافظة على المكان ومن ثم فإن التمسك ببطلان تفتيشه لا يقبل من غير حائزه فإن لم يفره فليس لغيره أن يديه ولو كان يستفيد منه لأن هذه الفائدة لا تلحقه إلا بطريق التبعية وحدها، وإذا ما كان الطاعن لا يدعى ملكية حيازة المسكن الذى جرى تفتيشه وضبط فيه فإنه لا يقبل منه الدلع ببطلان الإذن الصادر بتفتيشه لأنه لا صفة له فى التحدث عن ذلك ويكون منعا على الحكم فى هذا الصدد غير مقبول.

الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ١١٥٩ بتاريخ ١/١٢/١٩٨٨

إن الدلع ببطلان التفتيش إنما شرع للمحافظة على حرمة المكان، ومن ثم فإن التمسك ببطلان تفتيش السيارة - لا يقبل من غير حائزها اعتباراً بأن الحائز هو صاحب الصفة فى ذلك، وأن الصفة تسبق المصلحة فإن لم يشره فليس لغيره أن يديه ولو كان يستفيد منه لأن هذه الفائدة لا تلحقه إلا بالتبعية وحدها.

• الموضوع الفرعي : الدفع بتفليق التهمة :

الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٣٥ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٥٩٠ بتاريخ ١٥/٦/١٩٦٥
الدفع بتفليق التهمة أو باستحالة الرؤية بسبب الظلام أو ما شابه يعد من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة ردّاً صريحاً ما دام أن الرد مستفاد ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم.

الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٣٥ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٦٤٣ بتاريخ ٢٨/٦/١٩٦٥
الدفع بتفليق التهمة للمتهم هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل ردّاً صريحاً.
الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٥ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ١٥٩ بتاريخ ٢١/٢/١٩٦٦
من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة أو بتفليقها هو من الدفوع الموضوعية التي تستأهل ردّاً خاصاً بل إن في قضاء المحكمة بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردها ما يفيد إطراره.

الطعن رقم ١٥٥٨ لسنة ٣٧ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ٩٨٦ بتاريخ ١٦/١٠/١٩٦٧
الدفع بتفليق التهمة دفع موضوعي لا يستأهل بحسب الأصل ردّاً صريحاً بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من الأدلة التي إستند عليها الحكم في الإدانة.

الطعن رقم ٢١١٥ لسنة ٣٧ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ١٣٠٢ بتاريخ ٢٥/١٢/١٩٦٧
لا جناح على محكمة الموضوع إن هي أطرحت دفع المتهم بتفليق التهمة عليه ركوناً منها إلى ما أورده في مدونات حكمها من أنه لم يقم دليل من التحقيقات على الدافع الذي يدعو المني عليها لإتهامه زوراً دون جارتها التي زعم المذكور بأنها المعتدية، لتعلق ذلك بسلطة المحكمة في تقدير أدلة الدعوى واستخلاص ما تؤدي إليه من نتيجة مما تستقل به بغير معقب عليها من محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٣٨ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٦١١ بتاريخ ٢٧/٥/١٩٦٨
من المقرر أن الدفع بتفليق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة ردّاً صريحاً ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم.

الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٧٧٧ بتاريخ ٣١/٥/١٩٧٠
إن الدفع بتفليق التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردّاً صحيحاً، بل إن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت الساتفة التي أوردها الحكم.

الطعن رقم ١١٤٠ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٠٥٣ بتاريخ ١١/٢/١٩٧٠

متى كان الحكم لم يأخذ بدفاع الطاعن من أنه لم يضبط معه محذر، فإن المحكمة غير ملزمة بأن ترد على ما جاء بشهادة شهود نفى التهم ولا على ما أبداه بشأن تلفيق التهمة، ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التى أوردها.

الطعن رقم ١٩٧٦ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٣٠٣ بتاريخ ٣/٢٨/١٩٧١

ما أثاره الطاعن لدى محكمة الموضوع من تشكيك فى أقوال الشهود وما ساقه من قرائن تشير إلى تلفيق التهمة لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب ردّاً صريحاً من المحكمة بل إن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم.

الطعن رقم ٥١ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٣٣٩ بتاريخ ٤/٤/١٩٧١

الدفع بأن التهمة ملفقة على المتهم، من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب فى الأصل ردّاً صريحاً بل يكفى للرد عليه أن تكون المحكمة قد بينت أدلة الثبوت التى عولت عليها فى الحكم.

الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٥٣٩ بتاريخ ١٧/١٠/١٩٧١

الدفع بتلفيق الإتهام دفاع موضوعى ويغنى فى الرد عليه ما أورده الحكم من أدلة الثبوت.

الطعن رقم ٦٦٦ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٧١٣ بتاريخ ٦/١٢/١٩٧١

الدفع بتلفيق التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تساهل ردّاً.

الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٣٣ بتاريخ ١٣/٢/١٩٧٢

من المقرر أن الدفع بتلفيق التهمة هو دفع موضوعى لا يساهل فى الأصل ردّاً صريحاً بل يكفى أن يكون الرد مستفاداً من الأدلة التى إستند عليها الحكم فى الإدانة.

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٢٧٨ بتاريخ ٥/٣/١٩٧٢

من المقرر أنه من اللازم فى أصول الإستدلال أن يكون الدليل الذى يعول عليه الحكم مؤدياً إلى ما رتبته عليه من نتائج من غير تعسف فى الإستنتاج ولا تنافر مع حكم العقل والمنطق. ومتى كان الحكم المطعون فيه قد برز إطاره لأقوال ضابط الباحث فى خصوص ما أبلغ به وشهد عليه من أن المطعون ضده عرض عليه مائتى جنيه على سبيل الرشوة لحمله على الإخلال بواجبات وظيفته بأن الضابط المذكور قد صدرت شهادته عن حقد وضغينة حملاه على تلفيق الإتهام للمطعون ضده إزاء الشكايات العديدة التى قدمها ضده دون أن يبين الحكم المذكور فعوى تلك الشكاوى وتوارى عنها أو تقصى حقيقة ما ذكره الضابط بملجسة

المحاكمة من أن تلك الشكاوى كانت لاحقة على البدء فى تحقيق الواقعة عرض الرشوة عليه وبسببها ولم تكن سابقة عليها - وهو أمر لو صح لما ساع معه إستدلال الحكم بها على جنوح الضابط إلى التحامل على المطعون ضده وتلقيق الإتهام عليه على نحو ما إستخلصه المتهم وربب عليه لقضاءه. لأن الحكم يكون قد تمب بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٨٣٠ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٩

من المقرر أن الدفع بتلقيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب رداً صريحاً.

الطعن رقم ٩٧١ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١٣٠٧ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٣

الدفع بتلقيق التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب رداً صريحاً بل يكفى أن تكون المحكمة قد بينت أدلة الثبوت التى عولت عليها فى الحكم.

الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٨٩٢ بتاريخ ١٩٧٢/٦/٤

الدفع بتلقيق التهمة من الدفع الموضوعية التى لا تلتزم المحكمة بالرد عليها إستقلالاً ويكفى أن يكون الرد مستفاداً من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم المطعون فيه الذى دلل على ثبوت التهمة فى حق الطاعن تدليلاً سائفاً يرتد إلى أصوله الثابتة فى الأوراق وقد أفصحت المحكمة عن إطمئنانها إلى أقوال شاهدى الإلتبات وذلك حسبها فى الإنذات عن طلب الطاعن الخاص بالإطلاع على القضية المنوه عنها بوجه الطعن إلتباتاً لتلقيق التهمة.

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٣٧٣ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٥

الدفع بتلقيق التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب رداً صريحاً بل إن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم.

الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٥٥٩ بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٩

الدفع بتلقيق التهمة دفع موضوعى لا يستأهل رداً خاصاً إذ تكفى أدلة الثبوت التى إستند إليها الحكم رداً عليه.

الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٦٣٩ بتاريخ ١٩٧٣/٥/٢١

إن الدفع بتلقيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعى التى لا تستوجب من المحكمة رداً صريحاً، ويكفى للرد عليه أن المحكمة قد بينت أدلة الثبوت التى عولت عليها فى الحكم بالإدانة، إذ الأخذ بتلك الأدلة يفيد

ضمناً إطراح ذلك الدفاع، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن لا يعدو أن يكون جديلاً موضوعياً في العناصر التي استبطلت منها المحكمة معضدها مما ينأى عن رقابة محكمة النقض.

الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٧٧٢ بتاريخ ١٩٧٣/٦/٢٤
الدفع بتلقيق التهمة دفع موضوعي لا يستأهل - بحسب الأصل - رداً صريحاً، بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من الأدلة التي استند عليها الحكم في الإدانة.

الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٨٣٣ بتاريخ ١٩٧٣/١٠/١٤
الدفع بتلقيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تسوجب في الأصل رداً صريحاً بل يكفي للرد عليه أن تكون المحكمة قد بينت أدلة الثبوت التي عولت عليها في الحكم.

الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ١٠٨٥ بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٦
إن الدفع بتلقيق التهمة دفع موضوع لا يستأهل بحسب الأصل رداً صريحاً بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من الأدلة التي استند إليها الحكم في الإدانة. ولما كانت المحكمة لم تعند بما قاله الطاعن من أن ضابط المباحث قد لفق الإتهام ضده بسبب الشكاوى التي كان قد تقدم بها في حقه لما إطمأنت إليه من ظروف الواقعة وعناصر الإتهام فيها إلى أن هذا الدفاع غير مقبول فلا يكون هناك محل لما يأخذه الطاعن على الحكم من عدم إطلاع المحكمة على تلك الشكاوى.

الطعن رقم ١١٦ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ١٩٢ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢٥
إن الدفع بتلقيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل رداً صريحاً. ولما كان الحكم قد حصل دفاع الطاعنة القائم على تلقيق الإتهام بسبب المنازعات القضائية بينها هي وزوجها وبين المجنى عليه والشاهدين، والتفت عنه أخذاً بأدلة الثبوت التي لها أصلها الثابت في الأوراق، فإن ما تثيره الطاعنة ينحل إلى جدل موضوعي مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٤٣٠ بتاريخ ١٩٧٤/٤/٢٨
الدفع بشيوع التهمة أو تلقيقها دفع موضوعي لا يستوجب رداً على استقلال ما دام الرد يستفاد ضمناً من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم.

الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٦١٧ بتاريخ ١٩٧٤/٦/٢٣
الدفع بتلقيق التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تسوجب من المحكمة رداً صريحاً ويكفي للرد عليه أن تكون المحكمة قد بينت أدلة الثبوت التي عولت عليها في حكم الإدانة.

الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٧٧٧ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/١

الدفع بتلقيق التهمة من الدفع الموضوعية التى لا تلتزم المحكمة بالرد عليها إستقلالاً، ويكفى أن يكون الرد مستفاداً من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم، وإذا كان ما تقدم، وكان الحكم قد دلت على ثبوت التهمة فى حق الطاعن تدليلاً سائفاً يترد إلى أصوله الثابتة فى الأوراق، وقد أفصحت المحكمة عن إطمئنانها إلى أقوال شاعدى الإثبات، فلا عليها إن هى إلتفتت عن طلب الطاعن ضم قضية إثباتاً لتلقيق التهمة.

الطعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٢٧ بتاريخ ١٩٧٥/١/١٢

من المقرر أن الدفع بتلقيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب فى الأصل من المحكمة رداً صريحاً ما دام الرد مستفاد ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التى أوردها الحكم لما كان ذلك - وكانت المحكمة قد إطمأنت إلى الأدلة السائفة التى أوردها فإن النعى على الحكم بدعوى القصور يكون فى غير محله.

الطعن رقم ١٤٩٨ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٥٢ بتاريخ ١٩٧٦/١/١١

الدفع بتلقيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب بحسب الأصل رداً صريحاً من المحكمة بل يستفاد الرد عليه دلالة من قضاء الحكم بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التى أوردها الحكم.

الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٠٢ بتاريخ ١٩٧٧/١/١٧

١) من المقرر أنه يكفى لتوافر جريمة هتك العرض أن يقوم الجانى بكشف جزء من جسم الجنى عليه بعد من العورات التى يجرس على صوتها وحجبها عن الأنظار ولو لم يقو ذلك بفعل مادي آخر من أفعال الفحش لما فى هذا الفعل من خدش لعاطفة الحياء العرضى للمجنى عليه من ناحية المساس بتلك العورات التى لا يجوز العبث بمحرماتها والتى هى جزء داخل فى خلقه كل إنسان وكيانه الفطرى، وأنه لا يشترط قانوناً لتوافر جريمة هتك العرض أن يوك الفعل أثراً فى جسم الجنى عليه.

٣) يكفى لتوافر ركن القوة فى هذه الجريمة أن يكون الفعل قد إرتكب ضد إرادة الجنى عليه وبغير رضاه. وللمحكمة أن تستخلص من الوقائع التى شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الإكراه على الجنى عليه، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أخذاً بأقوال شهود الإثبات التى إطمأن إليها والتقيرير الطبى الشرعى أن المتهم أمسك بالجنى عليها عنوة وطرحها وخلع عنها سروالها وكشف عن موضع العفة فيها ووضع إصبعه فيه فأحدث بها سحبات بالفخذ الأيمن وجرحاً سطحياً بالفرج فإن هذا الذى أورده الحكم كاف لإثبات توافر جريمة هتك العرض بأركانها بما فيها ركن القوة. ولا يلزم أن يتحدث عنه الحكم على إستقلال متى كان ما أورده من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه.

٣) من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان أخذها بما إلتصت به بل حسبها أن تورد منها ما تظمن إليه وتطرح ما عداها ولها فى ذلك أن تأخذ بأقواله فى أية مرحلة من مراحل التحقيق والمحاكمة دون أن تبين العلة فى ذلك ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل فى الأوراق.

٤) التناقض بين أقوال الشهود على فرض حصوله لا يعيب الحكم ما دام قد إستخلص الإدانة من القواهم إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة.

٥) إن فى إطمئنان المحكمة إلى أقوال شهود الإثبات ما يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التى ساقها الدفاع حملها على عدم الأخذ بها إذ أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن مرجعه إلى قاضى الموضوع.

٦) من المقرر أن القانون لا يمنع المحكمة من الأخذ برواية منقولة متى ثبتت صحتها وإلتصت بصورها عن نقلت عنه فلا وجه لتعيب الحكم أخذه بأقوال شهود الإثبات فيما نقلوه عن المجنى عليها على الرغم من نفي الأخيرة الإدلاء بها إليهم - على فرض صحة ما يقوله الطاعن فى طعنه - إذ لا عبرة بما إشتملت عليه أقوالها فى التحقيقات مغايراً لما إستند إليه الحكم من أقوال نقلت عنها لأن العبرة بما إطمأنت إليه المحكمة فيما إستخلصته من أقواهم التى آنتست الصدق فيها وإلتصت بصورها عن نقلت عنه.

٧) أن عقيدة المحكمة إنما تقوم على المعانى لا على الألفاظ والمباني وبذلك لا يضير الحكم أن يورد على لسان والده المجنى عليها أنها كانت منهارة فى حين أنها قررت فى التحقيقات أن إنتها كانت مضطربة وخائفة لأن المشترك بين التعبيرين واحد وهو أن المجنى عليها كانت فى حالة نفسية سيئة.

٨) لما كان الحكم المطعون فيه قد نقل عن التقرير الطبى الشرعى أن المجنى عليها سحجات ظفرية بالفخذ الأيمن تحدث من إنغماس الأظافر بالجسم أما الجرح الخدش السطحي وكذا الجرح بالفرج فجائز الحدوث من ظفر المنهم عند محاولته الإيلاج وأن غشاء بكارتها سليم وكان مؤدى ما أورده الحكم لا يدل على حدوث إيلاج بالقبل وإنما بدفع الإصبع فى موضع العفة وهو مالا يتعارض مع ما نقله الحكم من أقوال والد المجنى عليها نقلاً عن إبنه بأن الطاعن وضع إصبعه فى فرجها فإن ما يشوه الطاعن فى خصوص التناقض بين الدليلين القولى والفنى يكون على غير أساس.

٩) لما كانت المحكمة غير ملزمة بالتحديث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها، فإنه لا محل لما ينعاه الطاعن من إغفال الحكم إيراد أقوال الطفل المرافق للمجنى عليها والتى تنفى التهمة عنه.

١٠) الدفع بتطبيق التهمة دفع موضوعى لا يستأهل بحسب الأصل رداً صريحاً بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفاداً من الأدلة التى عولت عليها المحكمة بما يفيد إطراحها جميع الإعتبارات التى ساقها الدفاع عن

التهم لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها إياها، ومن ثم فإن ما يشهده الطاعن في شأن تلفيق التهمة وفي سائر مناحي طعنه لا يعدو أن يكون من قبيل الجدل الموضوعي لما إستقر في عقيدة المحكمة للأسباب السائفة التي أوردتها لما لا يقبل معه معاودة التصدى لها أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١١٢١ لسنة ٤٦ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ١٦٩ بتاريخ ١٩٧٧/١/٣١

إن ما يشهده الطاعنان بشأن تلفيق الإتهام والتأخير في الإبلاغ هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل ردّاً صريحاً ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردتها المحكمة.

الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٤٧ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٨٣٥ بتاريخ ١٩٧٧/١٠/١٠

الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردّاً صريحاً بل إن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائفة التي أوردتها المحكمة فإنه لا يكون ثمة محل لصيب الحكم في صورة الواقعة التي إعنتتها المحكمة واقتنعت بها ولا في تحويله في قضائه بالإدانة على أقوال شاهد الإتهام بدعوى أن الشرطة دفعته للشهادة وأن المجنى عليه أصيب في الحقل ولم ير أحد كيفية إصابته.

الطعن رقم ٧٦٢ لسنة ٤٨ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٨٣٩ بتاريخ ١٩٧٨/١١/٣٠

من المقرر أن الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردّاً صريحاً بل أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت السائفة التي أوردتها المحكمة.

الطعن رقم ٢٣٥٦ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٨٠٤ بتاريخ ١٩٨٠/٦/١٩

الدفع بتلفيق التهمة دفع موضوعي لا يستأهل بحسب الأصل ردّاً صريحاً.

الطعن رقم ٨٦ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٥٩٣ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٨

من المقرر أن الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا يستوجب ردّاً صريحاً بل إن الرد يستفاد من أدلة الثبوت السائفة التي أوردتها المحكمة.

الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ١١٢٦ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٥

لما كان الدفع بتلفيق التهمة دفع موضوعي لا يستأهل بحسب الأصل ردّاً صريحاً بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من الأدلة التي عولت عليها المحكمة بما يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع عن التهم لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها إياها، ومن ثم فإن ما يشهده الطاعن في شأن تلفيق التهمة وتأخير الإبلاغ بالواقعة وعدم وجود آثار عنف أو مقاومة بانجني عليها لا

يبدو أن يكون من قبيل الجدل الموضوعي لما إستقر في عقيدة المحكمة للأسباب السائفة التي أوردتها مما لا يقبل معه معاودة التصدى له أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٣٠٩ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٥٩٤ بتاريخ ١٩٨١/٦/١

لما كان ما أثاره الطاعن لدى محكمة الموضوع من تشكيك في أقوال شاهدي الإثبات وما ساقه من قرائن تشير إلى تلفيق التهمة لا يبدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردّاً صريحاً من المحكمة بل الرد يستفاد ضمناً من أدلة البوت التي أوردتها الحكم، فإنه لا يكون ثمة محل لتعقيب الحكم في صورة الدعوى التي إعتقها المحكمة واقتضت بها ولا في تعويله في قضائه بالإدانة على أقوال شهود الإثبات والفتاته عن دفاع الطاعن في هذا الشأن، ومن ثم فإن ما يثيره في وجه طعنه إنما ينحل في واقع الحال في جدل في سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى مما يخرج عن رقابة محكمة النقض.

الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٨٦٧ بتاريخ ١٩٨١/١١/١١

الدفع بتلفيق الاتهام أو كيدته من الدفوع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل ردّاً صريحاً من الحكم ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة البوت التي أوردتها.

الطعن رقم ٥٦٠٥ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٣٧٦ بتاريخ ١٩٨٢/٣/١٧

الدفع بتلفيق التهمة من الدفوع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل ردّاً صريحاً من الحكم ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة البوت التي أوردتها.

الطعن رقم ٤١٣٩ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٧٢٨ بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٥

الدفع بتلفيق التهمة هو دفع موضوعي لا يستاهل في الأصل ردّاً صريحاً بل يكفي أن يكون الرد مستفاداً من الأدلة التي إستند إليها الحكم في الإدانة.

الطعن رقم ١٥٣٣ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٨٨٤ بتاريخ ١٩٨٣/١٠/٣١

من المقرر أن الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردّاً صريحاً بل إن الرد يستفاد من أدلة البوت السائفة التي أوردتها الحكم.

الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٨٤١ بتاريخ ١٩٨٣/١٠/٢٠

الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب بحسب الأصل ردّاً صريحاً من المحكمة بل يستفاد الرد عليه دلالة من قضاء الحكم بالإدانة إستناداً إلى أدلة البوت التي أوردتها الحكم.

الطعن رقم ١٩١٤ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٨٧١ بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٨٣

لما كان ما يتناه الطاعن بشأن تلقى تهمة السلاح مردوداً بأن هذا الدفاع يتعلق بموضوع الدعوى ومن ثم فهو لا يستوجب ردّاً صريحاً من المحكمة إكتفاء بقضائها بالإدانة للأسباب السائفة التى إستندت إليها.

الطعن رقم ٣٤٩٥ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٦٣٦ بتاريخ ٨/١٠/١٩٨٤

(١) من المقرر أن الطلب الذى لا يتجه مباشرة إلى نفى الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات إستحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود، بل كان المقصود به إثارة الشبهة فى الدليل الذى إطمأنت إليه المحكمة فإنه يعتبر دفاعاً موضوعياً لا تلتزم المحكمة بإجابه، وكان الثابت من أسباب الطعن أن طلب ضم السلة لإجراء تجربة عليها - المبدى بجلسة المحاكمة - إنما أريد به إختبار مدى إمكان دخول كمية المخدر المضبوطة فيها ومدى إمكان تحملها لثقلها، ومن ثم فهو لا يتجه إلى نفى الفعل المكون للجريمة أو إستحالة حصول الواقعة وإنما الهدف منه مجرد التشكيك فيها وإثارة الشبهة فى أدلة الثبوت التى إطمأنت إليها المحكمة فلا عليها إن هى أعرضت عنه والفتت عن إجابه، ويكون ما يثيره الطاعنان فى هذا الخصوص فى غير محله.

(٢) من المقرر أن تعارض المصلحة فى الدفاع يقتضى أن يكون لكل منهم من الدفاع ما يلزم عنه عدم صحة دفاع المتهم الآخر بحيث يعذر على محام واحد أن يوافق عنهما معاً، أما إذا إلتزم كل منهما بجانب الإنكار ولم يتبادلا الإتهام - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فلا محل للقول بقيام التعارض، ومن ثم يضحى هذا الوجه من النعى غير سديد.

(٣) من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفائتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع فإذا كانت المحكمة قد إقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها إذن التفتيش وكفائتها لتسوية إصداره وأقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن - كما هو الحال فى الدعوى - فلا معقب عليها فيما إرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون لما كان ذلك، وكان عدم إيراد محل إقامة الطاعن الأول محمداً فى محضر الاستدلال لا يقدح بذاته فى جدية ما تضمنه من تحريات، فإن ما يثيره الطاعنان فى هذا الصدد لا يكون سديداً.

(٤) لما كان ما اتاره الدفاع بجلسة المحاكمة من أن الضابط الذى قام بفتيش الطاعن الثانى هو المأذون له بالفتيش بينما قام ضابط أكبر منه رتبة بدخول المنزل لتفليذ الإذن، وما رتبته على ذلك من الدفع بطلان التفتيش إنما هو دفاع قانونى ظاهر البطلان لا تلتزم المحكمة بالرد عليه، لما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة من أنه إذا كانت عبارة الإذن غير قاصرة على إنتداب الضابط المأذون له بالفتيش وحده وإنما جاءت

شاملة لمن يعاونه من رجال الضبط القضائي - على النحو الوارد بأسباب الطعن - فإنه لا محل لقصر هؤلاء الأعوان على المرؤسين وحدهم.

٥) متى كان تنفيذ إذن التفتيش موكولاً إلى القائمين به بمجروته بالقدر اللازم لتحقيق الغرض المقصود منه فإنه لا يجب الإجراءات أن يكون تنفيذ الإذن قد بدأ بدخول ضابط متكرر أعلى رتبة من الصادر له الإذن منزل الطاعن، ويضحي تعيب الحكم في هذا الصدد على غير أساس.

٦) لما كان جدل الطاعنين والتشكيك في إنقطاع الصلة بين المواد المخدرة المضبوطة المقدمة للنيابة والتي أجرى عليها التحليل بدعوى اختلاف ما رصدته النيابة من أوزان لها عند التحريز مع ما ثبت في تقرير الدليل من أوزان إن هو إلا جدل في تقدير الدليل المستمد من أقوال شهود الواقعة وفي عملية التحليل التي إطمأنت إليها محكمة الموضوع فلا يجوز مجادلتها أو مصادرتها في عقيدتها فيما هو من إطلاقاتها.

٧) لما كان مناط المسؤولية في حالي إحراز وحيازة الجواهر المخدرة هو ثبوت إتصال الجاني بالمخدر إتصلاً مباشراً أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم وإرادة إما بحيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والإختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية.

٨) من المقرر أن حيازة وإحراز المخدر بقصد الإتجار واقعة مادية يستغل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لقصد الإتجار في قوله : " وحيث أنه عن قصد الإتجار في حق المتهمين - الطاعنين - فالتاب من الأوراق أنه متوافر في حقهما ذلك أن الضابط عندما دخل إلى مسكن المتهم الأول - الطاعن الأول - والتقى به قد أفهمه أنه حضر لشراء كمية المخدرات التي يعرضها للبيع وفي تلك اللحظة حضر المتهم الثاني - الطاعن الثاني - الذي حضر الحديث حول أسعار المواد المخدرة وأن المتهمين إنصرفا سوياً وعادا ومعهما كمية المخدرات المضبوطة فضلاً عن أن التحريات قد أكدت أن المتهم الأول يتجر في المواد المخدرة ويعاونه في تجارته أشخاص آخرون، فضلاً عن أن الكمية المضبوطة كبيرة نسبياً إذ يقدر وزن الحشيش عشرة كيلو جرامات ومائة وستة جرامات وأن وزن الأفيون تسعة جرامات وأربعون سنتيغرام ومن ثم فإن المتهمين يكونان قد أحرزوا وحازا جواهر مخدرة بقصد الإتجار ". وكانت المحكمة قد إتحت - في حدود سلطتها في تقدير الدعوى والتي لا تخرج عن الإقتضاء العقلي والمنطقي - بأن حيازة وإحراز الطاعن الثاني للجوهريين المخدرين كان بقصد الإتجار، فإن نعه على الحكم في هذا الشأن يكون على غير أساس.

٩) من المقرر أن يعود المتهم عن إبداء دفاعه الموضوعي أمام محكمة الموضوع بحول بينه وبين إبدائه أمام محكمة النقض نظراً لما يحتاجه من تحقيق يخرج عن وظيفتها.

١٠) من المقرر أن محكمة النقض ليس من شأنها بحث الوقائع ولا يقبل أمامها طلب جديد أو دفع جديد لم يسبق عرضه على المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه، لأن الفصل في مثل هذا الطلب أو الدفع يستدعى تحقيقاً وبحثاً في الوقائع وهو ما يخرج بطبيعته عن سلطة محكمة النقض، فإذا كان ما جاء في الحكم من الوقائع دالاً بذاته على وقوع البطلان جازت إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ولو لم يدفع به أمام محكمة الموضوع ولما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن دفاع الطاعن الثاني لم يتمسك ببطلان تفنيشه على الأساس الذي يتحدث عنه في وجه طعنه كما لم يثر شيئاً بشأن الدفع ببطلان إذن النيابة العامة بالتفتيش لصدوره عن جريمة مستقلة وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يروشح لقيام البطلان المدعى به فإنه لا يقبل منه إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض.

١١) لما كان الدفع بتطبيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب بحسب الأصل رداً صريحاً من المحكمة، بل يستفاد الرد عليه دلالة من قضاء الحكم بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردتها. ومن ثم فإن نعي الطاعن الثاني على الحكم بالقصور في هذا الخصوص لا يكون له محل.

١٢) لما كان القصد الجنائي في جريمة إحراز جواهر مخدر يتحقق بعلم المخرز بأن ما يحزره هو من المواد المخدرة، وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث إستقلالاً عن هذا الركن إذا كان ما أوردته في حكمها كافياً في الدلالة على علم المتهم بأن ما يحزره مخدر.

١٣) من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها، فمتى كان مجموع ما أوردته الحكم كافياً لفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما إستخلصتها المحكمة وتتوافر به جميع الأركان القانونية للجريمة التي دان الطاعن الثاني بها كان ذلك محققاً لحكم القانون، ويكون ما يتناه هذا الطاعن على الحكم من القصور في غير محله.

الطعن رقم ٢١٤ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٥٤ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٤٦
إن طلب إنتقال المحكمة إلى محل الواقعة لمعابته بنفسها هو من الطلبات المهمة التي يتعين على المحكمة أن ترد عليها إذا لم تر إيجابتها لتعلقه بتحقيق الدعوى في سبيل ظهور الحقيقة فيها. فإذا دفع المتهم أمام المحكمة الإستئنافية بأن التهمة ملفقة عليه وطلب إلى المحكمة أن تنتقل لمعابته مكان الواقعة ليظهر لها التلفيق ومع ذلك قضت بتأييد حكم الإدانة دون أن ترد على هذا الطلب بأن الدعوى لم تكن في حاجة إلى إجابته فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور المبطّل.

الطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ١٧/٢/١٩٦٩

من المقرر أن الدفع بتفليق التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التى بحسب الحكم رداً عليها أخذه بأدلة الثبوت فى الدعوى.

الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٨١١ بتاريخ ٢/٦/١٩٦٩

الدفع بتفليق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب رداً صريحاً فلا جناح على محكمة الموضوع إن هى أطرحت دفع الطاعن بتفليق التهمة عليه ركوناً منها إلى ما أوردته فى مدونات حكمها من أن أحداً سواه لم يعتد على اجتنى عليها لتعلق ذلك بسلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى واستخلاص ما تزدى إليه من نتيجة لما تستقل به بغير مقب ولا يجوز إثارة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٧١٣ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٩٠٢ بتاريخ ١٦/٦/١٩٦٩

إن الدفع بتفليق التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب فى الأصل من المحكمة رداً صريحاً، ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التى أوردها الحكم.

الطعن رقم ٩٣٧ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١١٩٤ بتاريخ ٣/١١/١٩٦٩

الدفع بتفليق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى بحسب الحكم رداً عليها أخذه بأدلة الثبوت فى الدعوى.

الطعن رقم ١٧٩٣ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢٩٤ بتاريخ ٢٥/٢/١٩٧٩

من المقرر أنه لا يعيب الحكم إختلاف الشهود فى تفاصيل معينة ما دام قد حصل أقوالهم بما لا تناقض فيه ولم يورد هذه التفاصيل أو يستند إليها فى تكوين عقيدته، ذلك أن حكمة الموضوع فى سبيل تكوين عقيدتها السلطة المطلقة فى تقدير الدليل، فلها أن تطرح ما عداها، وهى إذ تفعل ذلك لا تكون ملزمة ببيان العلة لأن مرجع الأمر كله إلى إقتناعها هى وحدها، وفى عدم إيراد الحكم هذه التفاصيل ما يفيد إطراحها، لما كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد حصل أقوال شهود الإلبيات بما لا تناقض فيه، وكان الطاعنان لا يجادلان فى أن ما حصله الحكم منها له أصله الثابت فى الأوراق ومن ثم فإن الجدل فى ذلك توصلأ إلى أن إثارة الشبهة فى الدليل المستمد من تلك الأوراق والإدعاء بتفليق الإتهام هو من الأمور الموضوعية التى لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض وبالتالي فإن ما يتعاه الطاعنان فى هذا المقام يكون فى غير محله.

الطعن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٧٦٦ بتاريخ ١٧/١٠/١٩٧٩

من المقرر أن الدفع بتفليق الإتهام من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب فى الأصل من المحكمة رداً صريحاً ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التى أوردتها الحكم.

الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٣٤١ بتاريخ ٢٧/٢/١٩٨٩

من المقرر أن الدفع بتفليق الإتهام أو كيدته من الدفوع الموضوعية التى لا تستوجب فى الأصل رداً صريحاً من الحكم ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التى أوردتها.

الطعن رقم ٤٤٧٤ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٨٧٩ بتاريخ ٦/١١/١٩٨٩

من المقرر أن الدفع بتفليق الإتهام من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب فى الأصل من المحكمة رداً صريحاً ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التى أوردتها الحكم.

الطعن رقم ١٥٠٠٦ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ١٢٦٩ بتاريخ ٢١/١٢/١٩٨٩

من المقرر أن الدفع بإرتكاب آخر للجريمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب فى الأصل من المحكمة رداً صريحاً ما دام الرد يستفاد ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التى أوردتها الحكم.

الطعن رقم ١٨٤٦ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ١٢٦٠ بتاريخ ٢١/١٢/١٩٨٩

إن الدفع بتفليق التهمة وكيدية الإتهام من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب بحسب الأصل رداً صريحاً من المحكمة بل يستفاد الرد عليه دلالة من قضاء الحكم بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التى أوردتها.

الطعن رقم ٤٣٧١ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٨٦٦ بتاريخ ٥/١١/١٩٨٩

من المقرر أن الدفع بتفليق الإتهام أو كيدته من الدفوع الموضوعية التى لا تستوجب فى الأصل رداً صريحاً من الحكم ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التى أوردتها.

الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٦٨٣ بتاريخ ١٧/١٠/١٩٦٠

الدفع بأن التهمة ملفقة على المتهم هو من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب من المحكمة رداً صريحاً، ويكتفى للرد عليه أن تكون المحكمة قد بينت أدلة الثبوت التى عولت عليها فى الحكم بالإدانة.

الطعن رقم ٧٤٤١ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٣٥٦ بتاريخ ١١/٣/١٩٨٥

من المقرر أن الدفع بتفليق الإتهام هو من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب فى الأصل من المحكمة رداً صريحاً ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التى أوردتها الحكم.

الطعن رقم ٧٩٠٢ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ١٤٦ بتاريخ ٢٤/١/١٩٨٥

أن الدفع بتفليق التهمة أو عدم إرتكابها هو من قبيل الدلوع الموضوعية التى لا يستأهل بحسب الأصل رداً صريحاً بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفاداً من الأدلة التى عولت عليها المحكمة بما يفيد إطراحها جميع الإعتبارات التى ساقها الدفاع عن المتهم حملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها لهاها.

الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ١٠٧٢ بتاريخ ٥/١٢/١٩٨٥

إن الدفع بتفليق التهمة وبشيوعها هو من الدلوع الموضوعية التى لا تستوجب فى الأصل رداً صريحاً من الحكم ما دام مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التى أوردتها.

الطعن رقم ٩٠٢ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٦٤٣ بتاريخ ٩/٥/١٩٨٥

الدفع بتفليق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب رداً صريحاً بل أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت الساتفة التى أوردتها الحكم.

الطعن رقم ٥٠٤٦ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٢١٤ بتاريخ ٢/٢/١٩٨٦

من المقرر أن الدفع بتفليق الإتهام من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب فى الأصل من المحكمة رداً صريحاً ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التى أوردتها الحكم.

الطعن رقم ٥٥٤٣ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٢٥٢ بتاريخ ٦/٢/١٩٨٦

من المقرر أن الدفع بتفليق الإتهام من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب فى الأصل من المحكمة رداً صريحاً ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التى أوردتها الحكم.

الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٦٠٠ بتاريخ ٢٩/٥/١٩٨٦

لما كان من المقرر أن الدفع بتفليق التهمة من أوجه الدلوع الموضوعية فإن ما يشره الطاعنون بشأن عدول الجنى عليها عن إتهامهم ثم إصرارها على هذا الإتهام بعد أن بررت سبب العدول وتأخرها فى الإبلاغ عن الحادث وتفليق التهمة، لا يعدو كل ذلك أن يكون دفاعاً موضوعياً لا تلتزم محكمة الموضوع بمتابعته فى

مناحيه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها الطاعون على إستقلال إذ الرد عليها يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي ساقها الحكم بما لا يجوز معه مودة التصدي له والخوض فيه لدى محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٩٠٧ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ١٠٨٥ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٨٦
من المقرر أن الدفع بتفليق التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة رداً صريحاً ما دام الرد مستفاد ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم.

الطعن رقم ٣٩٧٦ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٤٢٥ بتاريخ ٣/١٢/١٩٨٧
من المقرر أن الدفع بتفليق التهمة من الدفوع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل رداً صريحاً من الحكم ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردها.

الطعن رقم ٦٧٢١ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٦٩١ بتاريخ ٥/١٩/١٩٨٧
من المقرر أن الدفع بتفليق الإتهام من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب بحسب الأصل رداً صريحاً بل أن الرد عليه يستفاد من أدلة الثبوت الساتفة التي أوردها الحكم.

الطعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٥٧ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٧٩٩ بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٨٧
لما كان الدفع بتفليق التهمة دفعاً موضوعياً لا يستوجب رداً على إستقلال ما دام الرد يستفاد ضمناً من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم، فإن ما يثيره الطاعن بهذا الصدد لا يعدو بدوره جدلاً موضوعياً لا يقبل لدى محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٨٠٦ لسنة ٥٧ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٩١٧ بتاريخ ١/١١/١٩٨٧
لما كان الدفع بتفليق التهمة على التهم هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب رداً صريحاً بل إلى الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ولا تلتزم المحكمة في هذا الصدد بمتابعة التهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على إستقلال وإذا كان الحكم قد إستند إلى أقوال الضابط واستخلص منها الإدانة فإن ما يثيره الطاعن من مجادلة في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي في سلطة المحكمة في تقدير الأدلة التي إطمأنت إليها مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٨٤١ لسنة ٥٧ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٨٤٨ بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٨٧
من المقرر أن الدفع بتفليق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب رداً صريحاً بل أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت الساتفة التي أوردها الحكم ومن ثم يكون هذا الوجه من النعي على غير أساس.

الطعن رقم ٤٢٢٤ لسنة ٥٧ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ١٠٧٤ بتاريخ ١٧/١١/١٩٨٨

الدفع بتلقيق الإتهام من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردأ صريحاً من الحكم بل يكفي أن يكون الرد مستفاداً من الأدلة التي عولت عليها المحكمة بما يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع عن التهم لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها إياها.

الطعن رقم ٤٢٦١ لسنة ٥٧ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٢٠٩ بتاريخ ٢٤/١/١٩٨٨

لما كان الدفع بتلقيق الإتهام من الدفوع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل ردأ صريحاً من الحكم ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردتها. فإن ما يشتره في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعي حول حق محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٥٩٤ لسنة ٥٨ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٦٢٧ بتاريخ ٤/١٧/١٩٨٨

إن الدفع بتلقيق التهمة هو دفع موضوعي لا يستأهل في الأصل ردأ صريحاً بل يكفي أن يكون الرد مستفاداً من الأدلة التي إستند إليها الحكم في الإدانة.

الطعن رقم ٤٥٨٢ لسنة ٥٨ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ١١٨٥ بتاريخ ١/١٢/١٩٨٨

من المقرر أن الدفع بتلقيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردأ صريحاً بل أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم.

* الموضوع الفرعي : الدفع بخطأ المجنى عليه :

الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٢٠ مكتب فني ١ صفحة رقم ٥٨٠ بتاريخ ٢/٥/١٩٥٠

القول بأن المحكمة لم تكن بالرد على دفاع التهم بعدد خطأ المجنى عليها ومستولية ذوبها في تركهم إياها بالطريق مع صغر سنها، وبصدد التجربة التي أجرتها المحكمة لتحديد سرعة السيارة، ذلك ليس مما يستوجب ردأ صريحاً، بل يكفي لتعلقه بوقائع الدعوى وتقدير الأدلة فيها أن يكون الرد عليه مستفاداً من الحكم بإدائته للأدلة التي أوردتها الحكم.

* الموضوع الفرعي : الدفع بسقوط حق المدعى المدني أمام القضاة الجنائي :

الطعن رقم ٨٨٠ لسنة ٢٩ مكتب فني ١٠ صفحة رقم ٦٩٤ بتاريخ ٢٩/٦/١٩٥٩

الدفع بسقوط حق المدعى المدني في إختيار الطريق الجنائي ليس من النظام العام، فهو يسقط بعدم إبدائه قبل الخوض في موضوع الدعوى.

الطعن رقم ١٨٠٨ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٧٨ بتاريخ ١٩٧١/١/١٨

متى كان يبين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أن المدعى بالحقوق المدنية أسس دعواه أمام المحكمة المدنية على المطالبة بقيمة الدين المثبت في أحد الشيكين موضوع الدعوى كما أسس دعواه المدنية أمام المحكمة الجنائية على المطالبة بتعويض الضرر الفعلي الناتج من عدم قابلية الشيك للصرف، وقد انتهى الحكم المطعون فيه إلى القضاء له بهذا التعويض باعتباره ناشئاً عن الجريمة التي دان الطاعن بها، فإن ما ينهيه الطاعن من دفع بسقوط حق المجنى عليه بالمطالبة بالتعويض المدني أمام القضاء الجنائي لسبق إنتاجه للقضاء المدني يكون غير شديد لإختلاف موضوع الدعويين.

*** الموضوع الفرعي : الدفع بشيوع التهمة :**

الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٥٤٨ بتاريخ ١٩٦٣/٦/١٧

الدفع بشيوع التهمة من الدفوع الموضوعية التي لا تتأهل رداً خاصاً، بل إن في قضاء المحكمة بإدانة الطاعنين إستناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردتها في حكمها ما يفيد إطرأحه.

الطعن رقم ١٢٣٩ لسنة ٣٥ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٩٧٤ بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٨

الدفع بشيوع التهمة من وجوه الدفاع الموضوعية التي لا تلزم المحكمة بالتصدي لها إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم.

الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٣٧ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ٤٨٠ بتاريخ ١٩٦٧/٤/٣

الدفع بشيوع الإتهام هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب من المحكمة رداً صريحاً، إذ الرد عليه يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السانعة التي أوردتها الحكم.

الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٣٨ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٦٩٧ بتاريخ ١٩٦٨/٦/١٧

الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع التي لا تتأهل من المحكمة رداً خاصاً إذ في قضائها بإدانة التهم إستناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردتها في حكمها ما يفيد إطرأحها له.

الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٣٨ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٨١٧ بتاريخ ١٩٦٨/١٠/١٤

من المقرر أنه وإن كان الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة رداً خاصاً إكتفاء بما تورده من أدلة الثبوت التي تطمئن إليهما، إلا إنها متى تعرضت للرد عليه تعين عليها أن تلزم الوقائع الثابتة في الدعوى وأن يكون لما تورده أصل ثابت في الأوراق. ولما كان ما نقله الحكم عن

محضر المائدة لا أصل له في الأوراق، وكانت المحكمة قد عولت عليه في قضائها بإدانة الطاعن، فإن الحكم يكون قد إنطوى على خطأ في الإسناد.

الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٩٠١ بتاريخ ١٩٧٢/٦/٥
من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردّاً خاصاً إكضاء بما تورده من أدلة الإثبات التي تطمئن إليها بما يفيد إطراحها.

الطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ١٢٣٢ بتاريخ ١٩٧٢/١١/١٩
الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع التي لا تتأهل من المحكمة ردّاً خاصاً، إذ في قضائها بإدانة الطاعن إستناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردتها في حكمها ما يفيد إطراحها له.

الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٧٠٧ بتاريخ ١٩٧٥/١١/١٧
الدفع بشيوع التهمة أو بأنها ملفقة على التهم هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردّاً خاصاً إكضاء بما تورده من أدلة الإثبات التي تطمئن إليها.

الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ٦٨٥ بتاريخ ١٩٧٦/١٠/٣
إن الدفع بشيوع التهمة من الدفوع التي لا تتأهل من المحكمة ردّاً خاصاً إذ في قضائها بإدانة الطاعن إستناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردتها في حكمها ما يفيد إطراحها له.

الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٢٨١ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢١
١) لا يشترط لتكون جريمة الإتفاق الجنائي المنصوص عليها في المادة ٤٨ من قانون العقوبات أكثر من إتحاد إرادة شخصين أو أكثر على إرتكاب جريمة أو جنحة ما سواء أكانت معينة أو غير معينة أو على الأعمال المجهزة أو السهلة لإرتكابها سواء وقعت الجريمة المقصودة من الإتفاق أو لم تقع.
٢) من المقرر أنه لا حرج على المحكمة من أن تستنتج الإتفاق السابق من فعل لاحق على الجريمة يشهد به.
٣) للمحكمة أن تستخلص العناصر القانونية لجريمة الإتفاق الجنائي من ظروف الدعوى وملابساتها ما دام في وقائع الدعوى ما يسوغ الاعتقاد بوقوعه.

٤) المحكمة غير مطالبة بالأخذ بالأدلة المباشرة بل لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الإقتضاء العقلي والمنطقي. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إستخلص من وقائع الدعوى التي ترد إلى أصل صحيح في الأوراق وبأسباب مؤدية إلى ما رتب عليها أن إتفاقاً مسبقاً قد تم بين الطاعن الأول وباقي الطاعنين على

ارتكاب جنائى القتل العمد مع سبق الإصرار والسرقه ليلاً مع حمل أسلحة ظاهرة وذلك أخفاً بأقوال
شهود الإثبات السالف الإشارة إليهم من إنقاء الشاهد الأول "....." بالطاعين الأول والثانى
وإنفاقهم معه على نقلهما إلى مكان الحادث بسيارته وقدمهما إلى منزله بعد تحديدهما موعد التنفيذ
وحملهما إلى قرية منشأة الخنيدى حيث إستدعى الطاعن الأول الطاعين الثالث والرابع بعد أن تسلم هو
بمدفع رشاش وسلم الطاعن الثانى مدساً كما تسلم الطاعن الثالث ببندقية ومواصلة الشاهد المذكور
سيره بالسيارة ومعه الطاعين الأربعة بتوجيه أولهم إلى مكان الحدث ثم توالى الأحداث على النحو الذى
حصله الحكم المطعون فيه، فإن الأفعال التى أتاها الطاعنون الأربعة اللاحقة على الإنفاق الجنائى الذى تم
بينهم تشهد على وقوع ذلك الإنفاق، وعدم بلوغ الطاعين - وقت الضبط غايتهم من الإنفاق لا يظهر ما
قام عليه الاتهام من أن إرادة الطاعين قد تجددت على ارتكاب الجنائين اللتين دين بهما وهو ما يكفى
لتوافر أركان جريمة الإنفاق الجنائى.

٥) أن تمتر تنفيذ ذلك الإنفاق بسبب مفاجأة رجال الشرطة للطاعين بمكان الحادث وضبط ثانیهم بعد أن
تمكن الباقون من الهرب، هو أمر لاحق على قيام الإنفاق الجنائى وليس ركناً أو شرطاً لإنعقاده. لما كان
ذلك فإن ما يثيره الطاعنون الثانى والثالث والرابع فى هذا الوجه من أوجه الطعن يكون من قبيل الجدل
الموضوعى فى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى وإستنباط معتقدها مما لا يجوز إثارتها أمام
محكمة النقض، ويضحى هذا المعنى على غير أساس حليفاً بالرفض.

٦) حيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بین واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التى
دان بها الطاعين، وأورد على ثبوتها فى حقهم أدلة سائفة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليه مستمدة
من أقوال شهود الإثبات وإعتراف الطاعين الثانى والثالث والرابع ومن التقارير الطبية والمعاينة - عرض
للدفع المؤسس على أن إعراف الطاعين الثالث والرابع كان وليد إكراه وأطرحه فى قوله : ولا يغير من
هذا النظر ما ذهب إليه الدفاع من أن التهمين الثالث والرابع قد إعترفا نتيجة إكراه وتعميد، وهذا القول
مردود بأن الثابت عند إستجوابهما بالنيابة أنه لم يكن بأى منهما إصابات وأن جميعهم أدلوا بأقوالهم فى
هدوء وطمأنينة ووجود هذه الإصابات فيما بعد إنما قصد به خدمة القضية. وهذا الذى أوردته الحكم سائفاً
وكافياً للرد على هذا الدفع لما هو مقرر من أن الإعراف فى المسائل الجنائية من عناصر الإستدلال التى
تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات فلها تقدير عدم صحة ما يدعيه
المتهم من أن إعرافه جاء نتيجة إكراه يغير معقب عليها ما دامت تقيمه على أسباب سائفة ولا يغير من
ذلك عدول الطاعين الثانى والثالث والرابع عن أقوالهم بتحقيقات النيابة العامة وإنكارهم بملسة المحاكمة

الإتهام المسند إليهم لما هو مقرر من أنه لا على الحكم أن يأخذ بإعتراف المتهم في تحقيقات النيابة لبراءته مما يشوبه من عيب الإكراه وإطمتناناً من المحكمة إلى صدقه ومطابقته للواقع ولو عدل عنه بعد ذلك.

(٧) لا محل للقول بضرورة توقيع الكشف الطبى على المصابين بمعرفة الطبيب الشرعى ذلك أن مفتش الصحة يعتبر من أهل الخبرة المختصين فنياً بإبداء الرأى فيما تصدى له وأثبتته لأن القانون لا يوجب أن يكون توقيع الكشف الطبى وإثبات إعاقات المصابين نتيجة لتقرير طبى شرعى دون تقرير من مفتش الصحة حيث يفتى الأخير فى هذا المقام.

(٨) لما كان الدفاع لم يطلب نذب الطبيب الشرعى على سبيل الحزم وإنما أثاره فى صورة تعيب للتحقيق والذى جرى فى المرحلة السابقة على المحاكمة بما لا يصلح أن يكون سبباً للطعن على الحكم إذ العبرة فى الأحكام هى بإجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التى تحصل أمام المحكمة.

(٩) أن ما أثير بأسباب الطعن من أن التحقيق كان يجرى فى دار الشرطة لمردود عليه بأن إختيار المحقق لمكان التحقيق موزك لتقديره حرصاً على صالح التحقيق وسرعة إنجازة.

(١٠) من المقرر أن المحكمة غير ملزمة فى أخذها بأقوال المتهم أن تلتزم نصها وظاهرها بل لها أن تأخذ منها بما تراه مطابقاً للحقيقة. ولما كان ما أورده الحكم من أقوال الطاعن الثانى له معينه الصحيح من الأوراق. فإنه لا تبرير على الحكم إذا هو إستمد من تلك الأقوال ما يدعم الأدلة الأخرى التى أقام عليها لقضائه بالإدانة.

(١١) لا يقدح فى سلامة الحكم خطأ المحكمة فى تسمية أقوال المتهم إعترافاً طالما أن المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانونى للإعتراف. وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يؤسس قضاءه بالإدانة على أقوال الطاعن الثانى فحسب وإنما بنى إقتناعه كذلك إستمداداً من أقوال شهود الإثبات السالف الإشارة إليهم ولإعتراف الطاعنين الثالث والرابع والتقارير الطبية والمعاينة، فإنه يكون سليماً فى نتيجته ومنصباً على فهم صحيح للواقع ويضحى ما يثار فى هذا الشأن لا يعدو أن يكون محاولة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأدياً من ذلك إلى مناقضة الصورة التى إرتسمت فى وجدان المحكمة بالدليل الصحيح، ويكون النعى على الحكم بالخطأ فى الإسناد فى هذا الخصوص على غير أساس.

(١٢) لما كان بين من المقررات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن الطبيب الشرعى إنتهى فى تقريره إلى أنه أخذاً بما جاء بوصف إصابة الجنى عليه بالساعد الأيمن بأوراق علاجه وما إتضح من الكشف الطبى عليه بمعرفته بالأشعة وفحص ملابسه التى كانت عليه وقت الحادث يرى أنها حدثت من عيار نارى معمر بمقلوف رصاص مفرد يتعذر تحديد نوعه أو عياره لعدم إستقراره بجسم المصاب وقد أطلق هذا العيار من مسافة جاوزت نصف متر وقد تصل إلى بضعة أو عدة أمتار. ونظراً لأن الساعد عضو

الحركة بالنسبة للجسم لأن موقف الضارب من المضروب في هذه الحالة يختلف باختلاف وضع الساعد بالنسبة للجسم وقت حدوث إصابته، ومن الممكن حدوث هذه الإصابة باستعمال مثل الطنبجة المضبوطة مع الطاعن الثاني، وكان البين من التقرير الطبي الشرعي أنه وصف فتحات الدخول والخروج التي وجدت بملابس الجنى عليه وصفاً تفصيلياً بما يتفق والرأى الذى إنتهى إليه - على هدى ما شاهده بتلك الملابس وبعد الكشف الطبي على الجنى عليه وفحصه بالأشعة - والذي أكد فيه أن الإصابة حدثت من عيار نارى واحد، ومن مثل الطنبجة المضبوطة مع الطاعن الثاني من مسافة تتفق مع ما شهد به شهود الحادث فى التحقيقات، ومن ثم فإن ما أثاره الدفاع عن الطاعنين من مجادلة للقول أن الفتحات المشاهدة بملابس الجنى عليه تشير إلى إصابته من عيارين مختلفين يكون على غير أساس. كما أن البين من أقوال شهود الإثبات بالتحقيقات أن الطاعن الثاني لم يطلق سوى عيار نارى واحد من الطنبجة التي كان يحملها أصاب الجنى عليه ثم تمكن بعض رجال القوة من إنتزاع الطنبجة من يده بعد القبض عليه ولم يشهد أحد من هؤلاء الشهود بأن محاولة إطلاق ثانية قد جرت من قبل هذا الطاعن كما أشار إليه المدافع عنه فى دفاعه الثابت بمحضر جلسة المحاكمة حتى يمكن القول بعدم معقولية بقاء الطلقة الفارغة فى الماسورة على اعتبار أن الطنبجة من الأسلحة الآتوماتيكية التى تطرد الطلقات الفارغة آلياً عند إطلاق أعية أخرى، ومن ثم فإن النعى على الحكم بالإخلال بحق الدفاع لإلغاث المحكمة عن تحقيق هذا الدفاع بشرطه يكون غير سديد. لما هو مقرر من أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التدللية لتقرير الخبر المقدم إليها وهى لا تلتزم بنذب خير آخر ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها حاجة إلى إتخاذ هذا الإجراء، فلا يعيب الحكم عدم تحقيق الدفاع غير المنتج أو الرد عليه بعد أن إطمأنت المحكمة إلى التقرير الطبي الشرعى للأسباب السانغة التى أوردتها ولا يعدو ما يثيره الدفاع فى هذا الصدد أن يكون جديلاً موضوعياً.

١٣) وبخصوص ما دفع به الدفاع من جواز إصابة الجنى عليه من سلاحى رجلى القوة..... و "....." المشابهين للسلاح المنسوب للطاعن الثانى إستعماله تادياً إلى شيوع جريمة الشروع فى القتل، فمردود عليه بأن الدفع بشيوع التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب ردأ صريحاً ما دام الرد مستفاد ضمناً من أدلة البوت التى أوردتها المحكمة.

الطعن رقم ١٠٩٧ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ١٥٦ بتاريخ ١٩٧٧/١/٣٠

من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع الموضوعية التى لا تستلزم من المحكمة ردأ خاصاً إكتفاء بما تورده من أدلة الإثبات التى تطمئن إليها بما يفيد إطراره.

الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ١٠٣٦ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٥

الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام والدفع بشيوع التهمة هما من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب فى الأصل من المحكمة رداً صريحاً ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التى يوردها الحكم.

الطعن رقم ٢١٢٣ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١١٤٢ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٩

من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع الموضوعية التى لا تستلزم من المحكمة رداً خاصاً إكفاء بما تورده من أدلة الإثبات التى تطمئن إليها بما يفيد إطراحها فإن ما ينهائى الطاعن فى هذا الصدد غير سديد.

الطعن رقم ٢٦٧٠ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٦١٧ بتاريخ ١٩٨١/٦/١٠

من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة وتلفيقها من الدفوع الموضوعية التى لا تستلزم من المحكمة رداً خاصاً إكفاء بما تورده من أدلة الثبوت التى تطمئن إليها بما يفيد إطراحها.

الطعن رقم ٨٩٤١ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٣ بتاريخ ١٩٨١/٤/٧

من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع الموضوعية التى لا تستلزم من المحكمة رداً خاصاً إكفاء بما تورده من أدلة الإثبات التى تطمئن إليها بما يفيد إطراحه.

الطعن رقم ٢١٧٠ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٨١٣ بتاريخ ١٩٨١/١١/٤

الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع الموضوعية التى لا تستلزم من المحكمة رداً خاصاً إكفاء بما تورده من أدلة الإثبات التى تطمئن إليها بما يفيد إطراحه.

الطعن رقم ٤٧١٤ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٩٥٤ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٧

لما كان الدفع بشيوع الإتهام من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب فى الأصل من المحكمة رداً صريحاً ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التى يوردها الحكم، فإن ما ينهائى الطاعن فى هذا الشأن من قالة القصور يكون فى غير محله.

الطعن رقم ١٨٨١ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٩٦٤ بتاريخ ١٩٨٣/١١/١٧

الدفع بشيوع التهمة أو تلفيقها دفع موضوعى لا يستوجب رداً على إستقلال ما دام الرد يستفاد ضمناً من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم وذلك فضلاً عن أن المحكمة قد عرضت لما يثيره الطاعن فى هذا الشأن وأطرحته فى منطق سائغ.

الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٥١٤ بتاريخ ١٣/٤/١٩٨٩

من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة أو تلفيقها أو بعدم سيطرة المتهم على مكان الضبط من الدفوع الموضوعية التى لا تستلزم من المحكمة رداً خاصاً إكفاء بما تورده من أدلة الثبوت التى تطمئن إليها بما يفيد إطراحها، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بإدانة الطاعن على ما يثبت من إنسباط سلطانه على المخدر المضبوط تأسيساً على أدلة سائفة لها أصلها فى الأوراق وتفق والإقتضاء العقلى والمنطقى وكان الطاعن لا ينازع فى صحة ما نقله الحكم من تلك الأدلة، فإن منعه فى هذا يكون غير سديد.

الطعن رقم ١٨٧٧ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٧٩٢ بتاريخ ١٩/١٠/١٩٨٩

من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع الموضوعية التى لا تستلزم من المحكمة رداً خاصاً إكفاء بما تورده من أدلة الثبوت التى تطمئن إليها.

الطعن رقم ٢٨١٩ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٧٦٩ بتاريخ ١٦/١٠/١٩٨٩

من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع الموضوعية التى لا تستلزم من المحكمة رداً خاصاً إكفاء بما تورده من أدلة الثبوت التى تطمئن إليها.

الطعن رقم ٢٣٢٣ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٧٥ بتاريخ ١٤/١/١٩٨٥

من المقرر أن الدفاع بشيوع التهمة هو من الدفوع الموضوعية التى لا تستلزم من المحكمة رداً خاصاً إكفاء بما تورده من أدلة الثبوت التى تطمئن إليها، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما إستقر فى عقيدة ووجدان المحكمة من إنسباط سلطان الطاعن على جوهر الأفيون المضبوط تأسيساً على أدلة سائفة لها أصلها فى الأوراق وتفق والإقتضاء العقلى، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون فى غير محله.

الطعن رقم ٥٩٢٣ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٦٢٦ بتاريخ ٨/٥/١٩٨٥

إن الدفع بشيوع التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التى يستغاد الرد عليها ضمناً من القضاء بالإدانة إلى أدلة الثبوت التى يوردها الحكم.

الطعن رقم ١٣٣٩ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٧١٦ بتاريخ ٢٧/٥/١٩٨٥

لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد فى تحصيله لمعينة السيارة - التى أبان أن الطاعن كان - يقودها بمفرده عندما ضبط المخدر بحقيبتها الخلفية - وثبت من معاناة السيارة - المضبوطة أنها صالحة للإستعمال وأنه يستحيل فتح حقيبتها إلا بواسطة المفتاح الخاص بالسيارة وأن المتهم الطاعن يسيطر عليها سيطرة تامة ولا يمكن للغير الوصول إليها إلا عن طريقه، كما رد صراحة على ما أثاره دفاع الطاعن من أنه لا يستأثر

باستعمال السيارة وحده بقوله : " وحيث أن الثابت من أقوال المتهم الطاعن أن السيارة المضبوطة مملوكة له ولم يقل في دفاعه أن أحداً آخر يستعملها ومن ثم فإن ما أثاره الدفاع من أن آخرين يستعملون السيارة إنما هو قول مرسل لم يقيم عليه دليل وإن ما ذكره بمحضر التحريات من أن السيارة تستخدم في نقل وتوزيع المخدرات التي وصلت إلى المتهم وآخرين لا يتعين معه بالضرورة أن الآخرين يستعملونها بأنفسهم وواقع الحال في الدعوى الماثلة إن المتهم هو الذى يستعملها بمفرده هذا وقد قرر أنه هو الذى قام بفتح حقيبة السيارة لرجال الشرطة عندما أمروه بذلك وهذا ينفي ما ذكره الدفاع من أن الحقيبة كانت مغلقة بدون مفتاح وقد تأكد ذلك أيضاً من المعاينة التي أجرتها النيابة العامة وثبت منها إستحالة فتح الحقيبة بدون مفتاحها، لما كان ذلك، وكان الحكم قد أقام قضاءه، على ما إستقر في عقيدة ووجدان المحكمة من إنسباط سلطان الطاعن على المخدر المضبوط. كما رد على ما أثير من دفع بشيوع التهمة رداً سائفاً - على النحو المتقدم بيانه - فإن ما يعيبه الطاعن على هذا الرد لا يكون له من وجه.

الطعن رقم ١٩١٢ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ١١٠١ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/١٢
من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستلزم من محكمة رداً خاصاً إكتفاء بما تورده من أدلة الإثبات التي تطمئن إليها بما يفيد إطراحها.

الطعن رقم ٢٥٦٨ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٢٢٦ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٣
إن الإدعاء بشيوع التهمة هو من الأمور الموضوعية التي لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٩٥٢ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٥٥٣ بتاريخ ١٩٨٦/٥/١٥
لما كان الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة رداً خاصاً إكتفاء بما تورده من أدلة الإثبات التي تطمئن إليها بما يفيد إطراحها فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد غير سديد.

الطعن رقم ٣٤٦٤ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٤٩ بتاريخ ١٩٨٨/١/٣
لما كان الدفع بشيوع التهمة أو بأنها ملفقة على المتهم هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة رداً خاصاً إكتفاء بما تورده من أدلة الإثبات التي تطمئن إليها. وكانت المحكمة قد أقامت قضاءها على ما إقتضت به من أدلة لا يمارى الطاعن في أن لها أصلها الثابت في الأوراق، وكان إستخلاصها سائفاً وفيه الرد الضمنى برفض ما يخالفها ويؤدى إلى النتيجة التي إنتهى إليها الحكم، فإن النعى على الحكم في هذا الصدد يكون غير سديد.

الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٦٤٧ بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢١
من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة رداً خاصاً إكفاء بما تورد من أدلة الإثبات التي تطمئن إليها بما يفيد إطراحها، فإن ما ينهه الطاعن في هذا الصدد يكون غير سليم.

* الموضوع الفرعى : الدفع بعدم العلم بيوم البيع :

الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٦٤٢ بتاريخ ١٩٥٠/٥/١٥
دفع المتهم في إختلاس أشياء محجوزة بعدم علمه باليوم المحدد للبيع هو من الدفوع المتعلقة بموضوع الدعوى. فإذا كان لم يده أمام المحكمة فلا يجوز له أن يثوره أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٢١ بتاريخ ١٩٥٤/١٠/٢٥
إن دفع المتهم بالتبديد بأنه لم يكن يعلم باليوم المحدد للبيع، هو من الدفوع التي يجب أن يتمسك بها أمام محكمة الموضوع لأنه يتطلب تحقيقاً. وإذاً فإذا تبين من محاضر جلسات المحكمة في جميع أدوارها أن المتهم لم يثر شيئاً من ذلك، فليس له أن يتمسك بالدفع المذكور لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٥٥٨ بتاريخ ١٩٥٩/٥/١٩
تنضى مصلحة المتهم في الدفع بعدم علمه بميعاد البيع إذا كان الثابت من الحكم إعلانه يوم البيع وإنزال المخضر في ذلك التاريخ إلى مكان الأشياء المحجوز عليها وبخه عنها فلم يجدها.

الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٨٦٢ بتاريخ ١٩٥٩/١١/٩
من المقرر أن الدفع بعدم العلم بيوم البيع محله أن تكون المحجوزات موجودة فعلاً.

الطعن رقم ٢٠١٥ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٤٤٩ بتاريخ ١٩٦٠/٥/١٦
محل دفع المتهم بعدم إعلانه يوم البيع أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة ولم تبدد.

الطعن رقم ٢٢١٢ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١٣١ بتاريخ ١٩٦٣/٢/١٢
الأصل أن محل الدفع بعدم العلم بيوم البيع أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة ولم تبدد، وهو ما لم يثوره الطاعن أمام المحكمة التي إطمأنت لما أوردته من عناصر سائفة إلى عدم وجودها فلا يقبل مصادرتها في عقيدتها في هذا الخصوص.

الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٥٨٥ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٠

بعد الدفع بعدم العلم بيوم البيع من الدفوع الموضوعية الجوهرية لما يستهدفه من نفى عنصر من عناصر الجريمة لا تقوم بدونه، ويتعين على المحكمة أن تناوله بالرد وإلا كان حكمها قاصراً. ولا يكفى فى إثبات العلم بيوم البيع إستناد الحكم إلى إعلان المتهم به فى مواجهة تابع له دون التدليل على ثبوت علم المتهم به عن طريق اليقين، إذ أن مثل هذه الإعتبارات إن صح التمسك بها ضد المتهم من الوجهة المدنية فإنه لا يصح فى المواد الجنائية مؤاخذته بمقتضاها.

الطعن رقم ١٨٨٩ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ١٢٢ بتاريخ ١٩٧١/١/٣١

– الدفع بعدم العلم باليوم المحدد للبيع وبعدم الإلتزام بنقل المحجوزات من الدفوع التى تتطلب تحقيقاً موضوعياً تنأى عنه وظيفة محكمة النقض.

– محل الدفع بعدم العلم بيوم البيع أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة ولم تبدد.

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٧٦١ بتاريخ ١٩٧١/١٢/١٩

من المقرر أن محل الدفع بعدم العلم باليوم المحدد للبيع أن تكون المحجوزات موجودة ولم تبدد.

الطعن رقم ٥١٥ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٥٠٧ بتاريخ ١٩٧١/٦/٢٧

مضى كان الين من الرجوع إلى محضر الحجز الذى خلصت المحكمة إلى حصوله فى مواجهة الطاعن واستدلت بذلك بطريق اللزوم العقلى على علمه بكافة بياناته، أنه قد حوى بيان المحجوزات، واليوم المحدد للبيع وهو ذات اليوم الذى توجه فيه المندوب مطالباً الطاعن بتقديم تلك المحجوزات، فإن مفاد ذلك أن الطاعن كان يعلم ببيانات الحجز الذى تم فى مواجهته وكذلك باليوم المحدد للبيع ولا يعدو ما يشره من عدم علمه بيوم البيع أن يكون جديلاً موضوعياً فى تقدير المحكمة لأدلة الدعوى وتكوينها عقيدتها وما إستقر فى يقينها مما لا تجوز مصادرتها فيه.

الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٦٦٢ بتاريخ ١٩٧١/١١/٢٨

من المستقر عليه فى قضاء محكمة النقض أن دفع التهم بالبديد بأنه لم يكن يعلم باليوم المحدد للبيع هو من الدفوع التى يجب أن يتمسك بها أمام محكمة الموضوع لأنه يتطلب تحقيقاً تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة. ولما كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة فى جميع أدوارها أن الطاعن لم يثر شيئاً من ذلك أو يطلب تحقيقاً معيناً فى هذا الصدد فليس له أن يتمسك بالدفع المذكور لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٩٨٣ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٣٣٤ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٤

متى كان الحكم المطعون فيه قد عرض إلى دفاع الطاعن ورد عليه فى قوله " والثابت من إعراف المتهم أنه روج المدينة وأن المذبايع كان فى محله أى فى حيازته فهو مسئول عن الحجز وعلمه به ثابت من سياق هذا الإعراف ومما جاء فى محضر الحجز من أنه كان موجوداً وعين حارساً على المحجوزات وقد تأجل البيع وتوقع منه على المحضر المحرر فى ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٧٠ وهو توقع لم يطعن عليه بشمة مطعن جدى ومحاولته التوقيع على التقرير الاستئناف بتوقيع ظاهر لا ينفى أن توقعه " فورمة " معينة هى التى وقع بها على محضر تأجيل البيع وحتى ولو لم يكن يعلم بتاريخ البيع فهو لم يدل على وجود المحجوزات ذاتها حتى يصح دحضه علمه بيوم البيع وذلك مع الإشارة إلى أنه فى اليوم المحدد للبيع فالثابت أن مندوب الحجز إنتقل إلى مكان الحجز وأن أضيف حرف " ل " لوق كلمة " محل " وبحوارها " نقطة ". وقد سبق القول بأن المحكمة لا تطمئن إلى تلك الإضافة الظاهرة... " وما قاله الحكم من ذلك سديد ويسوغ به إطراح دفاع الطاعن الذى يردده فى وجه الطعن، ذلك بأن المحكمة وقد إطمأنت - للأسباب السائفة التى أوردتها - إلى بيانات محضر تأجيل البيع وصحة توقيع الطاعن عليه وإلى ما إستظهرته من بيانات محضر التبيد من أنه حرر فى مكان الحجز فإنها بذلك تكون قد فصلت فى أمر موضوعى لا إشراف لحكمة النقض عليه.

الطعن رقم ١٠١٦ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٣٦ بتاريخ ١٩٧٥/٢/١٠

لئن كان الدفع بعدم العلم بيوم البيع هو من الدفوع الموضوعية الجوهرية لما يستهدفه من نفى عنصر من عناصر الجريمة لا تقوم بدونه ويتعين على المحكمة أن تناوله بالرد، وإلا كان حكمها قاصراً، إلا أن محل هذا الدفع أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة ولم تبدد. ولما كان الطاعن لم يسجل فى محضر جلسات المحاكمة أو فى مذكرته التى قدمها أن المحجوزات موجودة ولم تبدد فإن دفاعه يكون ظاهر البطلان ولا وجه للنعى على الحكم عدم الرد عليه لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بالرد على دفع ظاهر البطلان.

الطعن رقم ٨١٧ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٤٦٥ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٦

أن محل الدفع بعدم العلم باليوم المحدد للبيع أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة لم تبدد، وهو ما لم يشره الطاعن فى أسباب طعنه.

الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٦٢٥ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٧

متى كان بين من الإطلاع على المفردات التى ضمت تحقيقاً لهذا الوجه أن الطاعن قرر فى محضر جمع الاستدلالات أن المحجوزات موجودة ولم تبدد وردد هذا الدفاع فى مذكرته المقدمة لحكمة أول درجة لما

كان ذلك. وكان يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات أن يكون المتهم عالماً علماً حقيقياً باليوم المحدد للبيع، ثم يتعمد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ. ومن ثم فإن الدفع بعدم العلم يوم البيع يعد من الدفوع الموضوعة الجوهرية لا يستهدفه من نفى عنصر من عناصر الجريمة لا تقوم دونه ويعين على المحكمة أن تناوله بالرد. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين وسيلة علم الطاعن باليوم المحدد للبيع، وأطرح دفاع الطاعن بعدم علمه به إستانداً إلى عدم تمسكه بوجود المحجوزات مخالفاً بذلك الثابت بالأوراق، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن.

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ٥٨٢ بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٨
إن محل الدفع بعدم العلم يوم البيع أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة لم تبدد.

الطعن رقم ١٢٠٠ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ١٤٣٨ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٢
الأصل أن محل الدفع بعدم العلم يوم البيع أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة ولم تبدد، وهو ما لم يشره الطاعن أمام المحكمة التي إطمأنت لما أوردته من عناصر سائفة إلى عدم وجودها فلا يقبل مصادرتها في عقيدتها في هذا الخصوص.

الطعن رقم ٣٦٧٠ لسنة ٥٧ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ٢١٩ بتاريخ ١٩٨٩/٢/١٥
من المقرر أنه ينفي للأخذ بالدفع بعدم العلم يوم البيع أن تكون الأشياء المحجوز عليها موجودة ولم تبدد.

الطعن رقم ٢٠١٥ لسنة ٢٩ مكتب قني ١١ صفحة رقم ٤٤٩ بتاريخ ١٩٦٠/٥/١٦
محل دفع التهم بعدم إعلانه يوم البيع أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة ولم تبدد.

• الموضوع الفرعي : الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة :

الطعن رقم ١٣٩٥ لسنة ١٩ مكتب قني ١ صفحة رقم ٢٧٩ بتاريخ ١٩٥٠/١/٣٠
إذا دفع المتهم بعدم جواز إثبات واقعة التبديد بالبينة لزيادة قيمة الشيء المدعى تبديده على الحد الجائز لإثباته بهذا الطريق، وتمسك المدعى بالحقوق المدنية بجواز الإثبات لوجود مانع من الاستحصال على كتابة مثبتة لحقه، فرفضت محكمة أول درجة براءة التهم وبرفض الدعوى المدنية، لإستانف المدعى بالحقوق المدنية فرفضت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم الابتدائي وقالت بوجود المانع وبجواز سماع الشهود وبعد أن سمعهم قضت في الدعوى فلا خطأ منها في ذلك، فإن محكمة أول درجة قد إستفدت ولايتها بالحكم الذي أصدرته فلا سبيل لإعادة القضية إليها مرة ثانية.

الطعن رقم ١٨٠٢ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٥٤٣ بتاريخ ١٩٥١/١/٢٢

الدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة ليس من النظام العام. فإذا كان المتهم لم يتمسك بهذا الدفع قبل سماع شهادة الشهود فذلك يفيد تنازله عنه، ولا يجوز له بعدئذ أن يشتره أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٢٥٩ بتاريخ ١٩٥١/١٢/١٠

إن الدفع بعدم جواز إثبات المبلغ المدعى بتدبيره بالبيئة لزيادته على النصاب الجائز إثباته بها هو من الدفع الواجب إيدؤها قبل التكلم فى موضوع الدعوى. وإذن فلا تقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٩٧٧ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١١٧ بتاريخ ١٩٦٢/٢/٥

متى كان الطاعن - وهو متهم بالتبديد - قد إقصر أمام المحكمة الإستئنافية على الدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة، فحجزت المحكمة القضية للحكم فى الدفع، إلا أنها قضت بتأييد الحكم الابتدائى الذى دان المتهم، دون أن تسمع دفاعه فى موضوع التهمة ودون أن تعنى بالرد على هذا الدفع الذى أبداه فإن حكمها يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع وبالقصور بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٢١٢٥ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٤٢٦ بتاريخ ١٩٦٤/٥/١٩

الدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة وبعدم قبول الدعوى المدنية وإن كانا من غير الدفع المتعلقة بالنظام العام إلا أنهما من الدفوع الجوهرية التى يجب على محكمة الموضوع أن تعرض لها وترد عليها ما دام الدفاع قد تمسك بها. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد إلتفت عن هذين الدفوعين ولم يعن بالرد عليهما فإنه يكون معيباً بالقصور بما يتعين معه نقضه.

الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٤٩٩ بتاريخ ١٩٧٣/٤/٨

من المقرر أن أحكامه الجنائية فيما يتعلق بإثبات العقود المذكورة فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات الخاصة بحيانة الأمانة تكون مقيدة بأحكام القانون المدنى، ولما كان من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن قيمة عقد الإئتمان الذى خلص الحكم إلى أن المال قد سلم إلى الطاعن بمقتضاه بمجاوز النصاب القانونى للإثبات بالبيئة، وقد دفع محامى الطاعن - قبل سماع الشهود - بعدم جواز إثبات عقد الإئتمان بالبيئة ولم يعن أى من الحكمين الابتدائى والمطعون فيه بالرد عليه وقد تساند الحكم الابتدائى إلى أقوال الشهود فى إثبات عقد الإئتمان الذى يجب فى الدعوى المطروحة نظراً لقيمته أن يثبت بالكتابة ما دام الطاعن قد تمسك بالدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة. لما كان ذلك، وكان الدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة وإن كان لا يتعلق بالنظام العام إلا أنه من الدفوع الجوهرية التى يجب على محكمة الموضوع أن تعرض له وترد عليه ما دام أن الدفاع قد تمسك به قبل البدء فى سماع أقوال الشهود - كما هو الشأن فى

الدعوى المطروحة - وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه وإن عرض للدفع المشار إليه إلا أنه لم يعن بالرد عليه، كما أغفل ذلك أيضاً الحكم المطعون فيه ومن ثم يكون قد تعيب بالقصور في البيان والخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١١٥٦ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٨٤٨ بتاريخ ١٥/١١/١٩٦٥

لما كان طلب المطعون ضده " المتهم " سماع شاعدى الإثبات فى جريمة السرقة المسندة إليه وسماع أحدهما بالفعل هو أمر مقطوع الصلة بجريمة التبيد موضوع الطعن، ذلك بأنه لا يعدو أن يكون دفاعاً فى تهمة السرقة التى إقتصر عليها طلب التكليف بالحضور حتى إذا ما عدلت المحكمة وصف التهمة ووجهت إليه تهمة التبيد فقد طلب التأجيل للإستعداد فيها ثم تخلف عن الحضور فلم يسمع له قول إلى أن مثل أمام المحكمة الإستئنافية فى المعارضة فبادر قبل إبداء أى دفاع موضوعى إلى الدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة. ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه بأنه حين قبل الدفع لم يراع ما هو مقرر قانوناً من أن هذا الدفع يسقط إذا لم يدفع به لدى محكمة الموضوع قبل سماع الشهود يكون غير سديد.

الطعن رقم ١٧٦٠ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٩١٦ بتاريخ ١٢/٦/١٩٦٥

من المقرر أن الدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة وإن كان لا يتعلق بالنظام العام إلا أنه من الدفوع الجوهرية التى يجب على محكمة الموضوع أن تعرض له وترد عليه ما دام أن الدفاع قد تمسك به قبل البدء فى سماع أقوال الشهود وأنه إذا لم يتمسك المتهم أو المدافع عنه بذلك الدفع قبل الإستماع لأقوال الشهود فإن حقه فى الدفع يسقط على إعتبار أن سكوته عن الإعتراض على سماع الشهود بغير نزوله عن حقه المستمد من القواعد المقررة للإثبات فى المواد المدنية التى هى قواعد مقررة لمصلحة الخصوم وليست من النظام العام. ولما كان يبين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يعترض على سماع المجنى عليه فى جنحة التبيد ولم يدفع قبل سماعه بعدم جواز الإثبات بالبيئة ولم يرد الدفع بذلك إلا فى مراجعة الدفاع عنه مما يفيد أنه قد نزل إبتداء عن التمسك بوجوب الإثبات بالكتابة ومنتع عليه به العدول عن هذا التنازل.

الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٤٦٧ بتاريخ ٤/١٦/١٩٦٨

١) إنه طبقاً لنص المادة ٦٨ من دستور الجمهورية العربية المتحدة الصادر فى ٥ من مارس سنة ١٩٥٨ احتفظ كل من إقليمى الجمهورية بنوع من الذاتية التشريعية وبقي له نظامه التقضى وميزانيته المستقلة وحدوده الجمركية وإستمرت التشريعات تصدر قاصرة النطاق على إقليم دون آخر إلى أن يشملها معاً تقنين موحد.

(٢) القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بشأن الرقابة على عمليات النقد والقوانين المعدلة كان سارى المفعول قبل الوحدة فى الإقليم المصرى، مقصوداً به حماية النقد المصرى منظوراً إليه فى علاقته بالنقد الأجنبى فلا يمتد نطاقه سواء بنص الدستور أو بحكم طبيعته إلى الإقليم السورى الذى احتفظ بنقده السورى ولا يفيد من رخصه سوى أبناء الإقليم المصرى فيما أبيع لهم بنصوصه، وعلى ذلك فإن الخطر على غير المقيمين فى مصر أو وكلائهم فى التعامل بالنقد المصرى والوارد فى الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون المذكور يسرى بالضرورة على أبناء الإقليم السورى متى كانوا غير مقيمين بالفعل فى الإقليم المصرى بالمعنى الذى غناه تشريع الرقابة على عمليات النقد وبينه.

(٣) ليس من شأن إنساب جنسية الجمهورية العربية المتحدة على أبناء الإقليمين بمقتضى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة أو صدور القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ فى شأن دخول وإقامة الأجانب بأراضى الجمهورية العربية المتحدة أو الخروج منها والذى أعفى السوريين من إجراءات الإقامة وتجديدها يمنع من إنطباق القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ على أبناء الإقليم السورى، لأن لكل من هذه التشريعات مجاله وحكمه وحكمته فيما إستته وأوجه.

(٤) قرار وزير الاقتصاد رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ بإصدار لائحة الرقابة على عمليات النقد وقد صدر خلال الوحدة، إذ قصر إباحة التعامل بالنقد المصرى بغير قيد على أبناء الإقليم المصرى من يتمتعون بجنسية الجمهورية العربية المتحدة إنما قصد بيان النطاق الإقليمى للخطر الوارد فى الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ وأوضح بالضرورة أنه يشمل أبناء الإقليم السورى غير المقيمين فى مصر، يقطع بذلك فوق ما تقدم أنه قد صار قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١١ لسنة ١٩٦١ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد الأجنبى فى الإقليم الشمالى ونص فى الفقرة الثانية من المادة الأولى منه على حظر التعامل بنقد الإقليم الشمالى على غير المقيمين فيه حتى من أبناء مصر.

(٥) متى كان الحكم المطعون فيه قد أجرى حكم الخطر الوارد فى الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ على المتهم بصفته وكيلاً عن سورى غير مقيم فى مصر وتعامله بالنقد المصرى بهذه الصفة، فإنه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً.

(٦) البين من نصوص المواد الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ فى فقرتها الثانية، ٢٤، ٣٩، ٤٨ من قرار وزير الاقتصاد رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠، أن خطاب الشارع فى حظر التعامل بالنقد المصرى موجه أصالة إلى غير المقيم ولو أقام بصفة مؤقتة أو غير مشروعة فى مصر، وإلى وكيل غير المقيم ولو كان مصرياً مقيماً فى مصر وإعتبر كلا منهما فاعلاً أصلياً فى جريمة التعامل بالنقد المصرى سواء بالذات أو بالوساطة ولو كان تعامله به حاصلًا مع مصرى مقيم فى مصر حذراً بما قد يؤدى إليه تصرفه من ضياع نقد

أجنبى كان من حق الدولة أن تحصل عليه، أو التأثير فى ثبات سعر النقد المصرى أو الإخلال بميزان الدولة النقدى سواء أدى تصرفه إلى وقوع النتيجة التى عشى الشارع وقوعها أو لم يؤد، ما دام من شأن هذا التصرف أن يكون مؤدياً إلى تلك النتيجة.

٧) المقصود بالتعامل بالنقد المصرى كل عملية من أى نوع أياً كان الإسم الذى يصدق عليها فى القانون - يكون فيها دفع بالنقد المصرى إخلالاً بواجب التجميد الذى فرضه الشارع على أموال غير المقيم وضرورة وضعها فى حسابات " غير مقيم " فى أحد المصارف المرخص لها فى مزاولة عمليات النقد حتى يأذن وزير المالية بالإفراج عما يرى الإفراج عنه منها، وإستيداع النقد المصرى وتسليمه إلى غير مقيم يعتبر ولا شك عملية من هذا القبيل.

٨) غير المقيم هو من يقيم فى مصر إقامة مؤقتة أو غير مشروعة، أما المقيم فهو من ينطبق عليه أحد الشروط الواردة فى المادة ٢٤ من قرار وزير الإقتصاد رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠.

٩) الإقامة فى الأصل واقعة مادية ومآلة فعلية، وإذا كان الشارع قد اعتبر من يقيم إقامة مؤقتة أو غير مشروعة فى حكم غير المقيم فمعنى ذلك أنه قصد بالإقامة المعتبرة أن يتوافر لها شرطاً مشروعياً والإعتياد، ولما كان شرط الإعتياد يقبل التفاوت ويخضع للتأويل الذى لا تستند به الذرائع وهو ما أراد الشارع تلافيه فقد حددت اللائحة مدة الإقامة المعتادة بـ خمس سنوات.

١٠) قرار وزير الإقتصاد رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦٠ فيما حدد به معنى المقيم قد صار فى حدود التفويض التشريعى الوارد فى المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ والى أجازات له تعيين الشروط والأوضاع التى يتم على أساسها تعامل غير المقيم بالنقد المصرى ولا يوجد أدنى تضاد بين الحظر الوارد فى نص القانون وبين الشروط والأوضاع المحددة فى القرار، وهو والحال هذه إمتداد لنص القانون ومكمل له وليس فيه خروج عنه أو تعطيل له أو إعفاء من تنفيذه وإنما صدر نفاذاً للأوضاع الدستورية المستقر عليها وفى حدود التفويض المخول لوزير الإقتصاد، ومن ثم يعين أعمال المعايير الواردة به تبياناً لتوالى الإقامة أو إنتائها.

١١) تتحقق جريمة تعامل غير المقيم أو وكيله بالنقد المصرى متى قارف الجانى الفعل المؤثم عن عمد مع العلم بماهيته وكون هذا الفعل فى ذاته مخالفاً للقانون، فلا يشترط لتحقيقها قصد خاص، لأنه لا إجتهد مع صراحة النص ولأن الأحكام تدور مع مناطها لا مع الحكمة منها ما لم يصرح الشارع بخلافه، ولأن القول بغير ذلك فيه تخصيص للنص بغير محض.

١٢) مؤدى الفقرة الأولى من المادة ٤٠٠ من القانون المدنى أنه لا يسار فى إثبات التصرف القانونى الذى تزيد قيمته على عشرة جنيهات بغير الكتابة فى المواد الجنائية إذا كانت الجريمة هى الإخلال بهذا التصرف

كخيانة الأمانة مثلاً. أما إذا كانت الجريمة هي التصرف القابض ذاته دون الإخلال به جاز إثباته بطرق الإثبات كافة رجوعاً إلى حكم الأصل في إطلاق الإثبات في المواد الجنائية

(١٣) التعامل من غير المقيم أو وكيله في أوراق النقد المصري هو من قبيل التصرف المؤثم، ومن لم جقر إثباته بجميع طرق الإثبات بما في ذلك البينة والقرائن اعتباراً بأن الوكالة عن غير المقيم في التعامل لا تنفك عن التعامل المخطور وتكون معه واقعة إجرامية واحدة يجرى عليها ما يجرى على نظائرها من المسائل الجنائية في الإثبات

(١٤) إن التصرف إذا وقع إحتيالاً على القانون كالتهريب أو ما في حكمه صح إثباته بطرق الإثبات جميعاً بما في ذلك البينة والقرائن.

(١٥) إقرار المتهم في تحقيق البينة بقيام صفة الوكالة به من غير المقيم وتعامله بهذه الصفة في النقد المصري، هو إقرار غير قضائي للمحكمة أن تعتبه دليلاً مكتوباً أو مبدأً ثبوت بالكتابة أو بمجرد قرينة ولا معقب على تقديرها في ذلك متى كان سائغاً وله سنده من أقوال المقر في الأوراق لأن شرط القانون لو جدد الكتابة عند الإثبات يكون قد تحقق.

(١٦) جرى قضاء محكمة النقض على أن الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة ليس من النظام العام فيعين إبداءه في حينه قبل سماع البينة وإلا سقط الحق في التمسك به.

(١٧) إذا كانت محكمة أول درجة قد سمعت أحد شهود الإثبات في حضرة المتهم ومحاميه دون أن يتمسك أيهما بعدم جواز إثبات الوكالة بالبينة، فإن حق المتهم في التمسك به يكون قد سقط بعدم إبدائه في إثباته وحق للمحكمة الاستئنافية أن تلغى عنه إياد له أورد عليه لكونه ظاهر البطلان.

(١٨) متى كان ما أثبتته المحكمة في حق المتهم بإعترافه يتحقق به معنى الوكالة عن غير المقيم في التعامل بالنقد المصري كما هي معرفة في القانون، إذ أنابه في بيع الساعات وتسليم ثمنها إلى من عينه من قبله فلا يصح إقطاع واقعة التسليم وحدها من سياق التصرف القانوني الذي باشره المتهم لتصحيح القول بانتفاء الوكالة أو عدم تحقيق التعامل المؤثم، ذلك أن تسليم النقد المصري الذي حصله المتهم المذكور بالوكالة من غير المقيم إلى أى شخص دون إيداعه وتجميده في أحد المصارف المرخص لها في مزاوله عمليات النقد الأجنبي، يتحقق به التعامل المجرم.

(١٩) تسليم النقد المصري المتعامل به بالوكالة عن غير مقيم لغير المصارف المعتمدة يتحقق به التعامل المؤثم سواء كان التسليم حاصلًا لمقيم أو لغير مقيم، ومن ثم فإن عدم تعيين أشخاص من تسلم النقد المصري ليس بذى أثر في قيام الجريمة.

٢٠) إذا كان ما حصله الحكم من إعراف الطاعن له أصله الثابت في الأوراق سواء في محضر استدلال الشرطة أو في محضر تحقيق النيابة، وكان هذا الإعراف نصاً صريحاً في إقراف الجريمة المسندة إليه وكان المذكور يقر في طعنه أن موكله المتهم الثاني عشر في الدعوى سورى إنقطع عن الإقامة في مصر بعد سنة ١٩٦١ وأقام في لبنان عند مقارفة الجريمة، وكان الحكم قد دلل على علمه اليقيني بعدم إقامة من ناب عنه في التعامل بالنقد المصري بأدلة متينة وعرض لدفاعه في هذا الشأن وأقسطه حقه ورد عليه بما يفنده، فإنه يكون بريئاً من عيب القصور.

الطعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٣٨ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ١٠٦٢ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٩
أحكام الإثبات في المواد المدنية ليست من النظام العام بل هي مقررة لمصلحة الخصوم فقط، وما دام الطاعن لم يتمسك أمام المحكمة قبل سماع الشهود بعدم جواز الإثبات بالبينة - حسبما يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها - فإن ذلك يعد منه تنازلاً عن المطالبة في الإثبات بالكتابة يمنعه فيما بعد من التمسك بهذا الدفع أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٧٥١ لسنة ٤٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٦ بتاريخ ١٩٢٨/١١/٨
إذا سكت المتهم عن الدفع بعدم جواز إثبات الحق المدعى عليه به بالبينة في التحقيق وأمام محكمة أول درجة وأمام المحكمة الاستئنافية فلا يجوز له بعد ذلك أن يتمسك بهذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض. إذ لا تقبل محكمة النقض الدفع بطلان إجراء لم يسبق الدفع به أمام محكمة الموضوع.

*** الموضوع الفرعي : الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها :**

الطعن رقم ١٥٦٣ لسنة ١٩ مكتب فني ١ صفحة رقم ٥١٨ بتاريخ ١٩٥٠/٤/٢٤
إذا كان المتهم قد تمسك بعدم جواز نظر الدعوى المرفوعة عليه لسبق الفصل فيها من النيابة إذ هي قيدها ضد مجهول وحفظتها مؤقتاً لعدم معرفة الفاعل، وكان الحكم الصادر في هذه الدعوى بإدانة المتهم المذكور لم يرد على ما دفع به من ذلك، ولكن كان يبين من الطعن الذي قدمه المتهم في ذلك الحكم إلى محكمة النقض ومن مفردات الدعوى أن النيابة كانت قيدت الدعوى ضد مجهول وحفظتها مؤقتاً لعدم معرفة الفاعل فأمر رئيس النيابة بإعادة تحقيقها، وبوشر التحقيق ورفعت الدعوى بعدئذ على المتهم، ففي ذلك ما يدل على أنه لم يكن في مبدأ الأمر متهماً وإذن فلا يحق له أن يتمسك بأمر حفظ لم يصدر في شأنه.

الطعن رقم ١٠١٧ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ١١٠ بتاريخ ١٩/١٠/١٩٥٤

إذا دفع المتهم بأن الطاسات المسروقة موضوع المحاكمة والمنسوب إليه إختافها تدخل ضمن الطاسات التى سبق أن حوكم من أجلها فى قضايا عدة قضى ببراءته فيها فلا تجوز محاكمته عنها مرة أخرى، فإن هذا الدلائل يعتبر جوهرياً من شأنه لو صح أن يهدم التهمة موضوع الدعوى لبنائه على سبق الفصل فيها ولذا يجب على المحكمة أن تحققه وتفصل فيه فإن لم تفعل وقضت بإدانة المتهم دون أن تعرض لى حكمها إلى هذا الدلائل، فإن حكمها يكون معيأ واجياً نقضه.

الطعن رقم ٢٤٠٥ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ٥٤٢ بتاريخ ١٢/٦/١٩٦٢

من المقرر أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وإن كان متعلقاً بالنظام العام وتجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض، إلا أنه يشترط لقبوله أن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم المطعون فيه أو تكون عناصر الحكم مؤدية إلى قبوله بغير حاجة إلى إجراء تحقيق موضوعى لأن هذا التحقيق خارج عن وظيفة محكمة النقض.

الطعن رقم ١٧٠٨ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ١٨٥ بتاريخ ١٠/٣/١٩٦٤

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وإن كان متعلقاً بالنظام العام وتجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض، إلا أنه يشترط لقبوله أن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم أو تكون عناصر الحكم مؤدية إلى قبوله بغير تحقيق موضوعى لأن هذا التحقيق خارج عن وظيفة محكمة النقض.

الطعن رقم ٢١١١ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٤٢١ بتاريخ ١٩/٥/١٩٦٤

من المقرر أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وإن كان متعلقاً بالنظام العام وتجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض، إلا أنه يشترط لقبوله أن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم المطعون فيه أو تكون عناصر الحكم مؤدية إلى قبوله بغير حاجة إلى إجراء تحقيق موضوعى، لأن هذا التحقيق خارج عن وظيفة محكمة النقض.

الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٤٣٠ بتاريخ ١٨/٤/١٩٦٦

لا يجوز إثارة الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه من تحقيق موضوعى.

الطعن رقم ١٦٢١ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٩٥٥ بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٩

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها متعلق بالنظام العام ويجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض متى كانت مقوماته واضحة من مدونات الحكم المطعون فيه - أو كانت عناصر هذا الدفع قد إنطوت عليها الأوراق - بغير حاجة إلى إجراء تحقيق موضوعى.

الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٥٤٩ بتاريخ ١٩٧١/١٠/١٨

من المقرر أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها متعلق بالنظام العام ويجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض، متى كانت مقوماته واضحة من مدونات الحكم المطعون فيه، أو كانت عناصر هذا الدفع قد إنطوت عليها الأوراق بغير حاجة إلى إجراء تحقيق موضوعى.

الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٦٢٧ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٣٠

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من النظام العام ونحو إثارته فى أية حالة كانت عليها الدعوى وإذ كان البين مما جرى به منطوق الحكم أن الطاعن قد أقام دفاعه على هذا الدفع مما كان لازمه أن تعرض له المحكمة فى مدونات حكمها فتسقط حقه بإيراد له ورداً عليه، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً بالقصور الأمر الذى يمجز محكمة النقض عن إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والإحالة.

الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ١٠٨ بتاريخ ١٩٧٣/١/٢٩

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها متعلق بالنظام العام ويجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض متى كانت مقوماته واضحة من مدونات الحكم المطعون فيه، أو كانت عناصر هذا الدفع قد إنطوت عليها الأوراق، بغير حاجة إلى تحقيق موضوعى.

الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٧٣٢ بتاريخ ١٩٧٣/٦/١١

مفاد نص المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية - على ما استقرت عليه أحكام محكمة النقض - أن يشترط لصحة الدفع بقوة الشئ المحكوم فيه فى المسائل الجنائية بما يتعين معه الإمتناع عن نظر الدعوى > أولاً < أن يكون هناك حكم جنائى نهائى سبق صدوره فى محاكمة جنائية معينة، وأن يكون بين هذه المحكمة والمحكمة التالية التى يراد التمسك فيها بهذا الدفع اتحاد فى الموضوع والسبب وأشخاص التهمين > ثانياً < أن يكون الحكم صادراً فى موضوع الدعوى سواء قضى بالإدانة وتوقيع العقوبة أو بالبراءة ورفض توقيعها - أما إذا صدر الحكم فى مسألة غير فاصلة فى الموضوع، فإنه لا يجوز حجية الشئ المقضى به، ومن بين ذلك الأحكام التى تخرج الدعوى من حوزة المحكمة بغير أن تفصل فى النزاع كالحكم الصادر

بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها. ولما كانت الدعويان الخالية والمضمومة وإن إتحدتا فى السبب والموضوع والأشخاص إلا أنه نظراً لأن الدعوى الأخيرة صدر الحكم فيها بعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها بالحكم الابتدائى الصادر فى الدعوى المنظورة مما لا يعتبر قضاء فى موضوع التهمة بالبراءة أو بالإدانة يجوز حجية الشئ المحكوم فيه وتنقضى به الدعوى الجنائية، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ١١٥٠ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٤

إن الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية - أو بعدم جواز نظرها - لسبق صدور أمر حفظ فيها من النيابة العامة هو من قبيل الدفع بقوة الشئ المحكوم فيه، ولأجل أن يكون له محل يجب أن تكون الواقعة المطلوب محاكمة المتهم من أجلها هى بعينها الواقعة الصادر فيها أمر الحفظ. ولما كان يبين من المفردات أن النيابة العامة بعد أن باشرت التحقيق الابتدائى رأت إستبعاد شبهة جريمة السرقة وأقامت الدعوى الجنائية قبل الطاعنين بوصفهما مرتكبين لجريمة إحداث العاهة، وإذ كانت لكل من واقعى السرقة والضرب أحدث عاهة مستديمة ذاتية خاصة وظروف خاصة تتحقق بها المغايرة التى يمتنع معها القول بوحدة السبب فى كل فلا يكون لهذا الدفع محل ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب صحيح القانون إذ قضى برفضه.

الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٣٧١ بتاريخ ١٩٧٤/٤/٧

الأصل فى المحاكمات الجنائية أنه لا يجوز محاكمة المتهم عن واقعة غير الواقعة التى وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور عملاً بالمادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية - لما كان ذلك - وكان الثابت من الإطلاع على المفردات أن السيد رئيس نيابة أسيوط أصدر بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٦٩ أمراً بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية لعدم معرفة الفاعل بالنسبة للأسلحة والذخيرة المضبوطة أثر الحادث تأسيساً على ما إستبان من التحقيق من أن مكان ضبطها لا يخضع لسيطرة أحد معين من المتهمين الأمر الذى لا يمكن معه إسناد إحرازها إلى أحد منهم فإن الحكم المطعون فيه إذ غفل عن ذلك الأمر الصادر من النيابة العامة والذى له حججه التى تمنع من العودة إلى الدعوى الجنائية ما دام قائماً ولم يبلغ قانوناً ودان المحكوم عليه بجريمة إحراز تلك الأسلحة يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يمييه ويوجب نقضه وتصحيحه بالقضاء ببراءة المطعون ضده الأول من تهمة إحراز السلاح والذخيرة بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن المقدمة منه فى شأنهما.

الطعن رقم ٨٣٦ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٧٣١ بتاريخ ١١/١١/١٩٧٤

منى كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها وقضى برفضه فى قوله : " إن الواقعة التى دارت حولها المرافعة وتناولها الخصوم إثباتاً ونفياً وعرض لها الحكم المستأنف هى أن المتهم " الطاعن " بدد المبالغ المينة بالتحقيق وبالقرارات الصادرة من محكمة الأحوال الشخصية والتى أنتجتها تصفية الحساب. لما كان ذلك. وكانت الجريمة المسندة إلى المتهم فى الدعوى رقم... وهى أنه إمتنع بقصد الإساءة عن تسليم أموال القصر..... أمواله بعد إنتهاء الوصاية عليه الأمر المعاقب عليه بالمادة ٨٨ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢، ولما كانت هذه الجريمة تغاير الجريمة المسندة إليه فى الدعوى الراهنة وهى أنه بدد المبالغ المينة بأوراق التحقيق وقرارات محكمة الأحوال الشخصية والمسلمة إليه بوصفه وصياً على قصر المرحوم... الأمر الذى تنطبق عليه المادة ٣٤١ عقوبات فإن السبب فى الدعويين يكون مختلفاً ويكون الدفع بعدم قبول الدعوى لسابقة الفصل فيها فى غير محله خليقاً بالرفض ". لما كان ذلك، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه فى مدوناته فى شأن القضية رقم... يبين منه أن واقعها مختلفة عن الواقعة موضوع الدعوى المطروحة ومستقلة عنها وأن لكل منهما ذاتية وظروفاً خاصة تتحقق بها الغيرية التى يمتنع معها القول بوحدة الواقعة فى الدعويين فإنه يكون قد فصل فى مسألة موضوعية تستقل بالفصل فيها محكمة الموضوع بما لا يجوز إثارته لدى محكمة النقض.

الطعن رقم ١٢٣٢ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٧٤٨ بتاريخ ٢٤/١١/١٩٧٥

من المقرر أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وإن كان متعلقاً بالنظام العام فيجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض إلا أن قبوله مشروط بأن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم أو كانت عناصر الحكم مؤدية إلى قبوله بغير حاجة إلى إجراء تحقيق تنأى عنه وظيفة محكمة النقض.

الطعن رقم ١٨٥١ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ٢٣/٢/١٩٧٦

منى كان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها هو دفاع جوهرى من شأنه أن يهدم التهمة موضوع الدعوى لبنائه على سبق الفصل فيها فقد كان واجباً على المحكمة أن تحققه وتفصل فيه أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيأً بالقصور.

الطعن رقم ١٩٧٧ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٣٦٢ بتاريخ ٢٨/٣/١٩٧٦

منى كان يبين من الإطلاع على محضر جلسة ١٥ فبراير سنة ١٩٧٤ أمام المحكمة الإستئنافية أن المدافع عن المتهم الأولى طلب القضاء ببراءتها تأسيساً على أنها قدمت للمحاكمة فى الجئحة رقم ٣٣٦٧ لسنة ١٩٧٢ آداب القاهرة بتهمة الإعتياد على ممارسة الدعارة عن الواقعة ذاتها التى تحاكم عنها بوصف الزنا

وقضى ببراءتها لعدم صحة هذه الواقعة، كما غسكت المدافع عن الطاعن بحجية حكم البراءة المذكور في الدعوى الحالية. لما كان ذلك، وكان من المقرر انه إذا رفعت الدعوى عن واقعة معينة بوصف معين وحكم فيها بالبراءة لا يجوز بعد ذلك رفع الدعوى عن تلك الواقعة ذاتها بوصف جديد، كما أن أحكام البراءة المبنية على أسباب غير شخصية بالنسبة للمحكوم لهم بحيث تنفي وقوع الواقعة المرفوع بها الدعوى مادياً تعتبر عنواناً للحقيقة سواء بالنسبة لهؤلاء المتهمين أو لغيرهم ممن يتهمون في ذات الواقعة، متى كان ذلك في مصلحة أولئك الغير ولا يفوت عليهم أى حق يقرر لهم في القانون، فلا يجوز أن ترفع الدعوى عليهم على التعاقب. ولما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع الجوهرى الذى يقوم على إنتفاء الجريمة ذاتها مع ما يحتاج إليه من تحقيق يتناول فيما يتناوله مدى تعرض الحكم الصادر فى الجلسة رقم ٣٣٦٧ آداب القاهرة لواقعة الزنا موضوع الدعوى الماثلة، وما قد يوجب عليه - إن صح فيه لها - من تغيير وجه الرأى فى هذه الدعوى، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور والإخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه والإحالة بالنسبة للطاعن وللمحكوم عليها الأخرى - ولو لم تقرر بالظن بالنقض - طبقاً للمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الظن أمام محكمة النقض لوحدة الواقعة وإتصال وجه النعي بها وحسن سير العدالة.

الظن رقم ٤٦٨ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٧٠٩ بتاريخ ١٠/٤/١٩٧٦

لما كان من المقرر أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من النظام العام وتجوز إثارته فى أية حالة كانت عليها الدعوى، وكان البين أن الطاعن أقام دفاعه على هذا الدفع مما كان لازمه أن تعرض له المحكمة فتقسطه حقه إيراداً له ورداً عليه أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً بالقصور فى البيان.

الظن رقم ٨٣٤ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٥٢ بتاريخ ١٠/١/١٩٧٧

أنه وإن كان الدفع جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها متعلقاً بالنظام العام وجائزاً إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض. إلا أنه لما كانت مدونات الحكم المطعون فيه قد خلت من مقومات صحة هذا الدفع التى تكشف عن مخالفة الحكم للقانون وتطبيقه. فإن ما أثاره الطاعن فى المذكرة المقدمة بالجلسة وبعد فوات الميعاد المحدد بالقانون يكون غير مقبول.

الظن رقم ٤٣٢ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٧١٨ بتاريخ ٢٣/١٠/١٩٧٨

العبرة بما يختص بما دفع به الطاعن من عدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها هو بالتاريخ الذى قام فيه بعملية < التشطيب > - موضوع الدعوى الراهنة - للمباني التى كانت محلاً للدعوى السابقة المشار إليها وهل كانت عملية < التشطيب > قبل الحكم نهائياً فى تلك الدعوى أو بعده.

الطعن رقم ٢٥٨٠ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٣٤٦ بتاريخ ١٩٨١/٤/٨

لما كان الدفع بعدم قبول الدعوى لسبق صدور أمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية جوهرياً ومن شأنه - إن صح - أن يغير به وجه الرأى فى قبول الدعوين الجنائية والمدنية، بما ينهى معه على محكمة ثانى درجة - وقد حلتها مدونات الحكم الابتدائى فأصبح والقاً مسطوراً به، قائماً مطروحاً على المحكمة عند نظر الإستئناف - أن تمحصه - بلوغاً إلى غاية الأمر فيه أو ترد عليه بما يدمغه، أما وهى لم تفعل وقضت بإلغاء الحكم المستأنف وبمعاقبة الطاعن عن الجريمة المسندة إليه والزمعه بالتعويض المطلوب، فإن حكمها يكون معيباً بالقصور الذى يطله ويوجب نقضه والإعادة.

الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٦٩٢ بتاريخ ١٩٨١/١٠/١٣

(١) من المقرر أن محكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يودى إليه إقتناعها.

(٢) الأصل فى المحاكمات الجنائية هو إقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه، فله أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه.

(٣) القانون الجنائى لم يجعل لإثبات جرائم التزوير طريقاً خاصاً.

(٤) لا يشترط أن تكون الأدلة التى إعتد عليها الحكم بحيث ينشأ كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى، إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة فى إكمال إقتناع المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إليه.

(٥) لا يشترط فى جريمة التقليد المنصوص عليها فى المادة ٢٠٦/١ من قانون العقوبات أن يكون الجانى قد قلده بنفسه علامة من علامات الحكومة بل يكفى أن يكون التقليد قد تم بواسطة غيره طالما أنه كان مساهماً معه فيما قارفه.

٣٢ من المقرر أنه لا يلزم أن يتحد الحكم صراحة وإستقلالاً عن كل ركن من أركان جرمينى التقليد والتزوير ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه.

(٧) القصد الجنائى فى جرائم التزوير والنصب من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التى تفصل فيها محكمة الموضوع فى ضوء الظروف المطروحة عليها. وليس بلازم أن يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى إستقلال ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه.

٨) من المقرر أنه ليس على المحكمة أن تدلل على حصول الإضرار في إرتكاب الجريمة بأدلة مادية محسوسة بل يكفيها للقول بمحصلته أن تستخلص ذلك من ظروف الدعوى وملابساتها، وأن يكون في وقائع الدعوى نفسها، ما يسوغ الاعتقاد بوجوده

٩) الإضرار بطريق الاتفاق هو إتخاذ نية اطرافه على إرتكاب الفعل المتفق عليه، وينم غالباً دون مظاهر خارجية أو أعمال محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه، ويتحقق الإضرار بالمساعدة بتدخل الشريك مع الفاعل تدخلاً مقصوداً يتجاوب صداه مع فعله ويتحقق فيه معنى تسهيل إرتكاب الجريمة الذي جعله الشارع مناصاً لعقاب الشريك.

١٠) الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وإن كان متعلقاً بالنظام العام وتجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض، إلا أنه يشترط لقبوله أن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم أو تكون عناصر الحكم مؤدية إلى قبوله بغير تحقيق موضوعي لأن هذا التحقيق خارج عن وظيفة محكمة النقض.

الطعن رقم ٤٤٦٠ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٩٤٧ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢

أن المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " تنقضى الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة إليه بصدور حكم نهائي فيها بالبراءة أو الإدانة. وإذا صدر حكم في موضوع الدعوى الجنائية فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالطعن في هذا الحكم بالطرق المقررة في القانون ومن ثم كان محظوراً محاكمة الشخص عن الفعل ذاته مرتين.

الطعن رقم ٦٩٥٦ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٤٦٨ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٤

لما كان قد قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها دون إستظهار مدى الاختلاف بين الأعمال موضوع الدعوى المطروحة والدعوى السابقة عليها وما إذا كان إجراء الأخيرة منها استمراراً للسابقة عليها أم أنها أجريت في زمن منفصل تماماً حتى يمكن الوقوف من ذلك على ما إذا كانت هذه الأعمال في مجموعها نتيجة قصد جنائي واحد ونشاط إجرامي متصل قبل صدور الحكم في الدعوى أساس الدفع أم لا، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور لما يعجز محكمة النقض عن إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى، ويكون الحكم المطعون فيه معيباً بما يوجب نقضه وإحالة.

الطعن رقم ٦١٧ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٩٤٠ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٣

لما كان البين من أسباب الطعن أن المدعي بالحقوق المدنية أسس دعواه أمام المحكمة المدنية على المطالبة بقيمة نصيه في الشركة كما أسس دعواه المدنية أمام المحكمة الجنائية على المطالبة بتعويض مؤقت عن

الضرر الفعلي الناتج عن جريمة تبديد نصيبه في الماشية موضوع عقد الشركة، وقد إنتهى الحكم المطعون فيه إلى القضاء له بهذا التعويض بإعتباره ناشئاً عن الجريمة التي دان الطاعن بها فإنه يكون قد إنتزم صحيح القانون لإختلاف الدعويين موضوعاً وصيباً، ولا على المحكمة إن هي إلفتت عن الرد على الدفع المبدي من الطاعن في مذكرته - على فرض تضمينه لها - بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الدعوى رقم ٩١ لسنة ١٩٧٩ مدني مستأنف طنطا، ما دام أنه - بهذه المثابة - يعتبر دافعاً قانونياً ظاهر البطلان.

الطعن رقم ٢٥٠٥ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٨٦٣ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٤

من المقرر أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها متعلق بالنظام العام وهو من الدفوع الجوهرية التي يعين على المحكمة، متى أبدى لها أن تتحرى حقيقة الواقع في شأنه وأن تجرى ما تراه لازماً من تحقيق بلوغاً إلى غاية الأمر فيه.

الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٤٦٨ بتاريخ ١٩٤٤/٥/١

الدفع بعدم قبول الدعوى العمومية لسبق صدور أمر حفظ فيها من النيابة هو من قبيل الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه، فلأجل أن يكون له محل يجب أن تكون الواقعة المطلوبة محاكمة المتهم من أجلها هي عينها الواقعة الصادر فيها أمر الحفظ. أما إذا كان لكل واقعة ذاتية خاصة وظروف خاصة تتحقق بها المغايرة التي يتمتع معها القول بوحدة السبب في كل منهما فلا يكون لهذا الدفع محل. فإذا كان السدي يؤخذ مما أورده الحكم أن الواقعة المرفوعة بها الدعوى على المتهم، وهي أنه يعول في معيشته على ما تكسبه زوجته من الدعارة، هي بظروفها وأركانها وبشخص المجنى عليه فيها غير الواقعة السابقة التي صدر فيها الحفظ، وهي أنه أدار بيتاً للدعرة بدون إخطار، فإنه وإن كان ثبوت إحضار المتهم أشخاصاً متعددين إلى منزله لإرتكاب الفحشاء فيه مع زوجته مقابل أجر يمكن أن يكون أيضاً محل إعتبار في جريمة إدارة المنزل للدعارة، إلا أن هذه الجريمة لا ترتل في أركانها وباقى ظروفها متميزة عن جريمة التحويل على ما تكسبه الزوجة من الدعارة بحيث لا يمكن إعتبار الجريمتين مكونتين من فعل واحد له وصفان في القانون أو من مجموع أفعال صادرة عن قصد إجرامي واحد، ومتى كان ذلك كذلك فإن الحكم برفض الدفع بعدم قبول الدعوى يكون على حق.

الطعن رقم ١٥١٤ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٨٢ بتاريخ ١٩٤٦/٦/١٧

لا يصح في المواد الجنائية الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها إذا لم يتوالى شرط اتحاد السبب في الدعويين. ويجب للقول باتحاد السبب أن تكون الواقعة التي يحاكم المتهم من أجلها هي عينها الواقعة التي كانت محل حكم السابق، وفي الجرائم التي تتكون من سلسلة أفعال متعاقبة ترتكب لغرض واحد لا

يصح القول بوحدة الواقعة فيما يختص بهذه الأفعال عند تكررها إلا إذا اتخذ الحق المعتدى عليه. فإذا اختلف وكان الإعتداء عليه قد وقع بناء على نشاط إجرامى خاص عن طريق تكرار الفعل المرتكب فى مناسبات مختلفة فإن السب لا يكون واحداً على الرغم من وحدة الغرض.

الطعن رقم ١١٥٦ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٣٤٣ بتاريخ ١٢/٥/١٩٤٧
إذا كان التهم قد تمسك أمام المحكمة الإستئنافية بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها، فأمرت المحكمة بضم هذا الدفع إلى الموضوع ومع ذلك أصدرت حكمها فى الدعوى بالإدانة دون أن تتعرض له وترد عليه، فإن حكمها يكون معيماً بالقصور.

الطعن رقم ٢١٦٣ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٧٠ صفحة رقم ٣٨٥ بتاريخ ٢٨/١١/١٩٢٩
إذا دفع التهم أمام المحكمة الإستئنافية بأنه سبقت محاكمته على التهمة الموجهة إليه وأنه لا تجوز محاكمته مرة أخرى وأصدرت المحكمة حكمها بدون أن ترد على هذا الطلب الصريح ولا أن تفصل فيه بالقبول أو بالرفض فإن حكمها بتأييد الحكم المسأنف يكون باطلاً ويجب نقضه.

الطعن رقم ٧٨١ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١٠٠٨ بتاريخ ٦/١٠/١٩٦٩
يشترط لصحة الدفع بقوة الشئ المحكوم فيه فى المسائل الجنائية، أن يكون هناك حكم جنائى نهائى سبق صدوره فى محاكمة جنائية معينة. وإذا كان ما تقدم، وكان الطاعن لا يدعى أن محاكمة جنائية جرت له يتحدد موضوعها وسببها وأشخاصها مع الدعوى الحالية وصدر فيها حكم معين، فإنه لا يعيب الحكم الطعون فيه إنفاته عن الرد على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها - الذى أبداه الطاعن - طالما أنه دفع ظاهر البطلان وبعيد عن محجة الصواب.

الطعن رقم ١٦٦٨ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٦٩٤ بتاريخ ١٧/٦/١٩٧٩
لما كان القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ - بتنظيم تحصيل رسوم الإنتاج والإستهلاك على الكحول قد نص فى البند " ١ " من المادة ١٨ منه على أنه " تعتبر مادة مهربة وتضبط "١" الكحول والسوائل الكحولية المنتجة فى معامل أو مصنع غير مرخص طبقاً للمادة السابعة وكذلك المواد الأولية التى توجد فيه مما يمكن إستعماله فى صناعة الكحول " وكان مفاد نص هذه المادة أن مجرد كون الكحول منتجاً فى معمل أو مصنع غير مرخص طبقاً للقانون يعتبر مادة مهربة ويضبط ويشكل مخالفة لأحكام القانون آنف الذكر معاقباً عليها بمقتضى أحكام المرسوم بقانون ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢، ومن ثم يسوغ القول بأن فعل عرض كحول - غير مطابق للمواصفات - للبيع، أو مصنع غير مرخص به وبالتالي مهرباً من أداء رسوم الإنتاج ومن ثم فإنه من المادة ٣٢ من قانون العقوبات قد نصت على أنه " إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة

وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها ويعنى ذلك أن تلتزم المحكمة فى هذه الحالة بأن تقتضى فى الفعل على أساس وصفه الأشد وتصرف النظر عن سائر أوصافه، مما يقتضاه أن تبحث المحكمة الفعل فى ذلك عملاً بالمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وعليها أن تحكم بالعقوبة المقررة للوصف الأشد منها، وهى متى أصدرت حكمها فى الدعوى فلا تملك إعادة نظرها إلا بالظن فى هذا الحكم بالطرق المقررة فى القانون، كما أنه لا يجوز الرجوع إلى الدعوى الجنائية بعد الحكم فيها نهائياً بناء على تغير الوصف القانونى للجريمة، وذلك على ما سجلته المادتان ٤٥٤ و ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية، فإنه لا يجوز طرح الدعوى من جديد أمام القضاء عن ذات الفعل وضد ذات المتهم المحكوم عليه. لما كان ما تقدم، وكانت الواقعة التى طلبت سلطة الإتهام محاكمة الطاعن عنها فى اللجنة رقم ٢٩٥٠ لسنة ١٩٧١ جرجا - موضوع الظن المائل سبق أن أطرحت على المحكمة - التى عولها القانون سلطة الفصل فيها - فى اللجنة رقم ١٤٠٨ لسنة ١٩٧٠ جرجا وأصدرت فيها حكماً نهائياً ضد الطاعن، فإن المحكمة إذ عادت إلى نظر الدعوى بوصف آخر للفعل وفصلت فى موضوعها من جديد بالنسبة للطاعن بعد أن زالت ولايتها بإصدار الحكم الأول، يكون حكمها فيه قد أخطأ فى القانون خطأ يؤذن هذه المحكمة - عملاً بنص المادة ١/٢٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تصحح الحكم على مقتضى القانون بالقضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها نهائياً فى اللجنة رقم ١٤٠٨ لسنة ١٩٧٠ جرجا.

الظن رقم ٨٤١٨ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٣٧٠ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٨

لما كانت المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " تقتضى الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة إليه بصدور حكم نهائى فيها بالبراءة أو الإدانة. وإذا صدر حكم فى موضوع الدعوى الجنائية فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالظن فى هذا الحكم بالطرق المقررة فى القانون. ومن ثم كان محظوراً محاكمة الشخص عن الفعل ذاته مرتين.

الظن رقم ٦٢٣ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٦٥٤ بتاريخ ١٩٨٥/٥/١٤

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وإن كان متعلقاً بالنظام العام إلا أن إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض مشروطة بأن تحمل مدونات الحكم مقومات صحته.

الظن رقم ٨٢٤٩ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٨٣٣ بتاريخ ١٩٨٦/١١/٦

لما كان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وإن كان متعلقاً بالنظام العام وتجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض إلا أنه يشترط لقبوله أن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم أو تكون

عناصر الحكم مؤدية إلى قبوله بغير تحقيق موضوعي لأن هذا التحقيق خارج عن وظيفة محكمة النقض - ولما كان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها أن الطاعن لم يثر أنه سبق صدور أمر ضمنى بالأوجه لإقامة الدعوى عن الجريمة محل الدعوى الماثلة وأصبح هذا الأمر نهائياً، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد خلت من مقومات صحة هذا الدفع التي تكشف عن مخالفة الحكم للقانون وخطئه في تطبيقه لأن إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لا تكون مقبولة.

الطعن رقم ٣٠٣٨ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٤٦ بتاريخ ١٩٨٦/١/٩

من المقرر أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وإن كان متعلقاً بالنظام العام وتجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض، إلا أنه يشترط لقبوله أن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم أو تكون عناصر الحكم مؤديه إلى قبوله بغير تحقيق موضوعي لأن هذا التحقيق خارج عن وظيفة محكمة النقض.

الطعن رقم ٤٩٥٣ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٧٨ بتاريخ ١٩٨٦/١/١٥

قضاء الحكم المطعون فيه برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لسابقة الفصل فيها في اللجنة رقم ٢٥ لسنة ١٩٨١ مستعجل..... على أساس أن محضر ضبط الواقعة في اللجنة رقم ٢٥ لسنة ١٩٨١ حرر ضد صاحب الجرار الذي كان يقوم بنقل الأتربة وأنه لذلك لا يكون للحكم الصادر في تلك الدعوى ببراءة الطاعن أى حجية في الدعوى الحالية، ولم يستظهر ما إذا كانت الأتربة موضوع الدعوى رقم ٢٥ لسنة ١٩٨١ يجرى نقلها من أرض الطاعن هي بذاتها موضوع الدعوى الحالية أم لا وتاريخ نقلها وهل كان في زمن متقارب مع تاريخ الدعوى الحالية أم في زمن منفصل تماماً عن الزمن الذي أجرى فيه نقل الأتربة في الدعوى الحالية حتى يمكن الوقوف من ذلك على ما إذا كانت هذه الأعمال في مجموعها نتيجة قصد جنائي واحد ونشاط إجرامي متصل قبل صدور الحكم في الدعوى رقم ٢٥ لسنة ١٩٨١ أم لا، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور مما يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى.

الطعن رقم ٤٣٦٣ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ١١٤٧ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢١

لما كان الدفع - بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية لسبق صدور أمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى المبدى من الطاعنين جوهرياً ومن شأنه - إن صح - أن يتغير به وجه الرأي في قبول الدعويين الجنائية والمدنية، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة الطاعنين وإلزامهم متضامين بالتعويض، دون أن يعرض للدفع المبدى منهم إيراداً له ورداً عليه يكون معيماً بالقصور الذي يطله ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٤٤٣٨ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ١٠٨٠ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٨٦

لما كان طرح والعة ضبط الكحول فى منزل والد الطاعن بوصف أن الطاعن حازه دون أن يؤدى عنه رسوم الإنتاج وصدر حكم نهائى ببراءته منه تأسيساً على بطلان الدليل المستمد من الضبط - على السياق المتقدم - يمنع من إعادة محاكمته عن الواقعة ذاتها بوصف جديد، لما هو مقرر من أنه لا يجوز الرجوع إلى الدعوى الجنائية بعد الحكم فيها نهائياً بناء على تغير الوصف القانونى للجريمة، وذلك تطبيقاً لنص المادة ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية، فإنه لا يجوز طرح الدعوى من جديد أمام القضاء عن ذات الفعل وصد ذات الطاعن المحكوم ببراءته.

الطعن رقم ١٢١٨ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ١٢١٦ بتاريخ ٥/١٢/١٩٨٨

من المقرر أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها متعلق بالنظام العام وهو من الدفوع الجوهرية التى يتعين على المحكمة متى أبدى لها، أن تتحرى حقيقة الواقعة فى شأنه وأن تحرى ما تراه لازماً من تحقيق بلوغاً إلى غاية الأمر فيه.

• الموضوع الفرعى : الدفع بعدم دستورية القوانين :

الطعن رقم ٢١٧٤ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٤٥٤ بتاريخ ٢٦/٣/١٩٨٠

لما كانت مادة الديكسامفامين وأملأها ومستحضراتها قد أضيفت بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ إلى الجدول رقم " ١ " الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها دون تحديد نسبة معينة لها، وذلك على خلاف بعض المواد الأخرى، بما مفاده أن القانون يعتبر هذه المادة من الجواهر المخدرة بغض النظر عن نسبة المخدر فيها ومن ثم فإن القول بضرورة أن يبين الحكم بالإدانة نسبة المخدر فى تلك المادة لا سند له من القانون. لما كان ذلك وكان القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإصدار قانون المحكمة العليا - المنطبق على الدعوى - قبل إلغائه بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ قد نص فى مادته الرابعة على إختصاص تلك المحكمة بالفصل دون غيرها فى دستورية القانون إذا ما دفع بعدم دستورية قانون أمام إحدى المحاكم، ويوقف الفصل فى الدعوى الأصلية حتى تفصل المحكمة العليا فى الدفع. وكان القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ فى شأن الإجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا قد اشترط فوق ذلك لرفع طلبات الفصل فى دستورية القانون أن تقرر المحكمة المثار أمامها الدفع جديده، وهو ذات المضمون الذى ساقه نص الفقرة الثانية " ب " من المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا من أنه " إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر الدعوى أمام أحد المحاكم أو الهيئات ذات الإختصاص القضائى بعدم دستورية نص قانون أو لائحة ورات المحكمة أو الهيئة أن الدفع

جدي أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار الدفع ميعاداً لا يتجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا، فإذا لم ترفع الدعوى يعتبر الدفع كأن لم يكن " ومن ثم فلا تشريب على المحكمة - في الحالين - إن هي لم توقف الدعوى إذا رأت عدم الدفع. ولما كانت المادة المخدرة التي دبت الطاعة لأحزابها قد أضيفت بمقتضى قانون وليست بقرار وزاري - فإن دفع الطاعة بعدم دستورية القرار الوزاري الذي أضافها إلى الجدول الملحق بالقانون يكون عار من سند بما يستوجب رفعه لعدم جديته، بل ولا تلتزم المحكمة حتى بالرد عليه باعتباره دفاعاً قانونياً ظاهر البطلان. لما كان ذلك، ولئن كان الحكم المطعون فيه قد رد على هذا الدفع بما خوله القانون للوزير المختص من حق الإضافة أو الحذف أو التعديل في جدول المواد المخدرة وفي النسب المبينة به وهو ما لا يصلح رداً في خصوصية هذه الدعوى إذ أن المادة المخدرة التي دبت الطاعة بها أضيفت بقانون وليس بقرار وزاري إلا أنه لما كان من المقرر أن التقرير القانوني الخاطئ لا يعيب الحكم متى كان لا تأثير له فيما رتبته الحكم من آثار قانونية ولا في سلامة النتيجة التي إنتهى إليها، ومن ثم فإن ما تعاه الطاعة في هذا الصدد يكون غير سديد. ولما كان ما تقدم فإن النعي برمته يكون على غير أساس متعناً رفضه.

الطعن رقم ١٦٨٠ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٥٨٦ بتاريخ ١٩٨١/٥/٣١

لما كان المشرع في المادة ٣٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات قد أجاز للوزير المختص أن يعدل بقرار منه في الجداول الملحقة بهذا القانون، وما كان ذلك منه إلا إعمالاً لحكم المادة ٦٦ من الدستور الحالي والمرددة في الدساتير المتعاقبة منذ دستور سنة ١٩٢٣ - بها بعض جوانب التجريم أو العقاب وذلك لإعتبارات تقدرها سلطة التشريع جواز أن يعهد القانون إلى السلطة التنفيذية بإصدار قرارات لائحة تحدد بها بعض جوانب التجريم أو العقاب وذلك لإعتبارات تقدرها سلطة التشريع وفي الحدود والشروط التي يمينها القانون الصادر منها. لما كان ذلك، وكان ما ناطه المشرع بالوزير المختص من جواز تعديل الجداول الملحقة بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات بالحذف أو بالإضافة أو بتغيير النسب فيما إنما كان تقديره منه لما يتطلبه كشف وتحديد الجواهر المخدرة من خيرة فيه ومرونة في اتخاذ القرار يمكن معها مواجهة التصورات المتلاحقة في مسمياتها وعناصرها تحقيقاً لصالح المجتمع، فإنه يكون متفقاً وأحكام الدستور ويكون النعي على المادة ٣٢ المشار إليها من القانون المذكور بعدم الدستورية على غير أساس، ولا يعدو أن يكون دفاعاً قانونياً ظاهر البطلان لا على الحكم إن هو إنفت عنه أو لم يرد عليه، ولا على المحكمة المشار أمامها هذا الدفع إن هي إستمرت في نظر الدعوى المطروحة عليها دون أن تمنح مبدية أجلاً للطعن بعدم دستورية تلك المادة سائلة الذكر.

الطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٣٥٠ بتاريخ ١٦/٤/١٩٨١

لما كان القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإصدار قانون المحكمة العليا - المعمول به وقت نظر الدعوى قد نص في المادة الرابعة منه على أن هذه المحكمة تختص بما يأتي " [١] الفصل دون غيرها في دستورية القوانين إذا ما دفع بعدم دستورية قانون أمام إحدى المحاكم وتحدد المحكمة النى اثر أمامها الدفع ميعاداً للخصوم لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة العليا ويوقف الفصل في الدعوى الأصلية حتى تفصل المحكمة العليا في الدفع فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن " كما نصت المادة الأولى في فقرتها الأولى من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ بإصدار قانون الإجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا على أن " ترفع طلبات الفصل في دستورية القوانين - إذا ما قدرت المحكمة المثار أمامها الدفع بعدم الدستورية جدياً هذا الدفع - وكذلك طلبات الفصل في مسائل تنازع الاختصاص بعريضة تودع قلم كتاب المحكمة العليا موقعة من محام مقبول للمرافعة أمام هذه المحكمة ". وبين من هذين النصين مجتمعين أنها يتسقان والقاعدة العامة المقررة في المادة ١٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية المعدل، ومفادهما أن محكمة الموضوع وحدها هي الجهة المختصة بتقدير جدية الدفع بعدم الدستورية وأن الأمر بوقف الدعوى المنظورة أمامها وتحديد ميعاد لرفع الدعوى بعدم الدستورية جوازى لها ومزوك لمطلق تقديرها. وقد أكد القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا التي حلت محل المحكمة العليا - والسارى المفعول اعتباراً من ١٩٧٩/٩/٢٠ - هذا المعنى بما نص عليه في المادة ٢٩ منه بأن تتولى هذه المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى " ب إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر الدعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة وأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار الدفع ميعاد لا يتجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن ". لما كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة فى حدود سلطتها التقديرية رأت أنه لا محل لإجابة طلب الوقف لرفع الدعوى بعدم الدستورية أمام المحكمة العليا فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون على غير أساس.

* الموضوع الفرعى : الدفع بعدم صلاحية الحكم للتنفيذ :

الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٣٥ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٧٠٢ بتاريخ ١٨/١٠/١٩٦٥

الدفع بعدم صلاحية الحكم المطعون فيه للتنفيذ لصدوره من محكمة غير مختصة لا يصلح بذاته أن يكون سبباً للطعن يثار أمام محكمة النقض. إذ لا شأن لهذه المحكمة فى تنفيذ الأحكام الجنائية.

• الموضوع الفرعي : الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية :

الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٣٤٤ بتاريخ ١٨/٣/١٩٦٨

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى عن جريمة التبيد المسندة إلى المتهم - أو عدم قبولها - لرفعها قبل الأوان تأسيساً على أنه لا يلتزم برد منقولات الشقة إلا عند انتهاء الإجارة، لا يعدو أن يكون دافعاً قانونياً ظاهر البطلان لا يستأهل رداً من الحكم طالما أن المتهم لا يدعى وجود تلك المنقولات بالعين المؤجرة.

الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٢٦٩ بتاريخ ٢٢/٢/١٩٧٠

إذا كانت محكمة أول درجة قد قضت بعدم قبول الدعوى تأسيساً على بطلان إجراءات تحريكها، الأمر الذى منع عليها السير فيها، وكانت المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " إذا حكمت محكمة أول درجة فى الموضوع ودرأت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلاً فى الإجراءات أو الحكم، تصحح البطلان وتحكم فى الدعوى، أما إذا حكمت بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يوجب عليه منه السير فى الدعوى وحكمت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم وباختصاص المحكمة أو برفض الدفع الفرعى بنظر الدعوى، يجب عليها أن تعيد القضية محكمة أول درجة للحكم فى موضوعها ". وإذا كان ما تقدم، وكان الحكم المطعون فيه على الرغم من قضائه بإلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة، لم يقض بإعادة الدعوى إلى تلك المحكمة للفصل فيها، بل قضى فى موضوعها وفوت بذلك على المحكوم عليه إحدى درجتى التقاضى، فإنه يكون ميباً باحطاً فى القانون بما يسوجب نقضه والإحالة إلى محكمة أول درجة للفصل فى موضوع الدعوى.

الطعن رقم ١٨٧٢ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٤١ بتاريخ ١٩/١/١٩٧٠

إذا كان الحكم المطعون فيه لم يقض إلا بإلغاء ما قضى به الحكم المستأنف من عدم قبول الدعوى لسبق صدور أمر بحفظها بعد التحقيق الذى أجرته النيابة ورفض هذا الدفع، فإنه لا يجوز الطعن فيه إستقلالاً لأنه حكم مقصور على مسألة فرعية ولم يمه الخصومة فى الدعوى، عملاً بالمادة ٣١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض، ولا محل للقول بأن هذا الحكم سوف يقابل من محكمة أول درجة، بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها، باعتبار أنها قد إستنفدت ولايتها، ذلك أن الفقرة الثانية من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية، نصت على أنه إذا حكمت المحكمة الاستئنافية برفض الدفع الفرعى بنظر الدعوى الذى قبلته محكمة الدرجة الأولى وجب عليها أن تعيد القضية لها للحكم فى موضوعها، مما لا يتسنى لها معه أن تحكم بعدم جواز نظرها.

الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٨٥٥ بتاريخ ١٩٧٠/٦/٨

- إن المؤسسات العامة على ما بين من قوانين إصدارها رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧، ورقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ورقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦، هي مرافق عامة يديرها أحد أشخاص القانون العام، وبعد العاملون فيها من الموظفين أو المستخدمين العامين، ومن ثم تشملهم الحماية الخاصة التى جرى بها نص الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ من أنه لا يجوز لغير النائب العام أو المحامى أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام لجرمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته وبسببها، وإذا كان ذلك وكان بين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه إستظهر أن تابع الطاعن من العاملين فى مؤسسة عامة وقد وقعت الجريمة المنسوبة إليه أثناء تأدية وظيفته وبسببها، مما كان يعين معه قبول الدفع بعد قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير من ورد ذكرهم فى الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية متى ثبت صحته.

- إن الدعوى الجنائية إذا أقيمت على متهم ممن لا يملك رفعها قانوناً على خلاف ما تقتضى به المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية، يكون إتصال المحكمة بها معدوماً قانوناً، ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها، فإن هى فعلت كان حكمها وما بنى عليها من إجراءات معدوم الأثر، ولذا يعين على المحكمة القضاء بعدم قبول الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصود دونها إلى أن تتوافر لها الشروط التى فرضها الشارع لقبولها، وهو أمر من النظام العام لعلقه بولاية المحكمة وإتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية وبصحة إتصال المحكمة بالواقعة.

الطعن رقم ٦٦٧ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٣٥ بتاريخ ١٩٨٠/١/٦

إن معنى الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة بالمخالفة لمقتضى نص المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية وإن كان متعلقاً بالنظام العام ويجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض. إلا أن شرط ذلك أن تكون مقومات الدفع واضحة من مدونات الحكم المطعون فيه أو تكون عناصر هذا الدفع قد إنطوت عليها الأوراق بغير حاجة إلى تحقيق موضوعى يخرج عن وظيفتها. وإذا كان البين من مدونات الحكم ومن المفردات المضمومة تحقيقاً لوجه الطعن أنها قد خلت من بيان صفة الطاعن وكونه موظفاً ممن يقتضى الأمر أعمال قيد المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فى إقامة الدعوى الجنائية بالنسبة لهم فيبدو مناه فى هذا الصدد على غير أساس متعين الرفض.

الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٩١٢ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٩

من المسلمات فى القانون أن تخلف المتهم عن مقوله أمام محكمة الموضوع بدرجتها لإبداء دفاعه الأمر فيه مرجعه إليه إلا أن قعوده عن إبداء دفاعه الموضوعى أمامها يحول بينه وبين إيدائه أمام محكمة النقض وإذا كان ذلك، وكان المتهم لم يتر أمام المحكمة الاستئنافية شيئاً عن بطلان الإجراءات أمام محكمة أول درجة لعدم التوقيع على صحيفة الدعوى المباشرة من محام فإنه لا يقبل منه إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٥١٧٨ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١١٨٨ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٣٠

لما كانت النيابة العامة، قد أمرت فى بادئ الأمر بضبط وإحضار الطاعن بعد إستجواب المتهمين الآخرين لما قرره أحدهما من أنه كان يبيع المسروقات للطاعن الذى يعلم بأنها مسروقة، إلا أنها قصرت الإتهام وأقامت الدعوى الجنائية على المتهمين المذكورين وحدهما وأخلت سبيل الطاعن لأن هذا التصرف ينطوى حملاً وطريق اللزوم العقلى على أمر ضمنى بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى الجنائية قبل الطاعن يحول دون إدخاله بعد ذلك منها فى الدعوى. لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية قبل الطاعن وبإيدائه يكون قد خالف القانون وأعطى فى تطبيقه.

• الموضوع الفرعى : الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية :

الطعن رقم ١٣٨٢ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١١١٠ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٣٠

الدفع المبدى من المستول المدنى بعدم قبول الدعوى المدنية الموجهة إليه لقصره، هو من الدفاع الجوهرية التى يجب على محكمة الموضوع أن تعرض لها وترد عليها، ومن ثم فإنه إذا كان الثابت من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن المستول المدنى قدم لها بطاقته الشخصية وهى تتضمن أنه من مواليد ١٩٤٩/٥/٨، فإن فى ذلك ما يفيد إيداءه للدفع بعدم القبول، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انقضت عن هذا الدفع ولم يرد عليه فإنه يكون معيماً بالقصور بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٨٥٥ بتاريخ ١٩٧٠/٦/٨

إن نقض الحكم فى خصوص الدعوى المدنية بالنسبة للمستول عن الحقوق المدنية، يوجب نقضه كذلك بالنسبة للمتهم، متى كان وجه الطعن يتصل به نظراً لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة، إعمالاً لمقتضى نص المادة رقم ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ١١٠٨ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢

إذا كان البين من الإطلاع على المفردات أن محضر الصلح المقدم فى الدعوى غير موقع عليه من المدعية بالحقوق المدنية، وإنما صدر من ممثلى افراد الأسترتين، فإن الحكم إذ رفض الدفاع المبدى من الطاعن فى شأن عدم قبول الدعوى المدنية تأسيساً على أن ذلك المحضر لم يصدر من المدعية ولا يعتبر حجة عليها يكون قد أصاب صحيح القانون.

الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ١٢٣٦ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/١٦

الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية قبل التهم لعدم بلوغه سن الرشد من الدفوع القانونية التى يخالفها الواقع فلا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٧٧ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٥٤٢ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٢

لما كان الحكم الابتدائى المؤبد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد إقتصر فى رفض الدفع المبدى من الطاعن بعدم قبول الدعوى المدنية، على القول بأنه لا مصلحة له فى إيدائه، وإذ تمسك الطاعن بهذا الدفع أمام المحكمة الإستئنافية إكتفى بالحكم المطعون فيه بتأيد أسباب الحكم الابتدائى دون أن يضيف جديداً رداً عليه، ولما كان من المقرر أن الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية، هو من الدفوع الجوهرية التى يجب على محكمة الموضوع أن تعرض له وتقسطه حقه إيراداً له ورداً عليه ما دام الدفاع قد تمسك به، وكان الحكم الابتدائى فضلاً عن خطئه فى القول بانتفاء مصلحة الطاعن فى الدفع به مع قيامها، لم يعرض لهذا الدفع ولم يقسطه حقه إيراداً ورداً، وإذ خلا الحكم المطعون فيه من تدارك هذا الخطأ رغم إثارة هذا الدفع أمام المحكمة الإستئنافية فإنه يكون معيماً بالقصور الذى يطله.

الطعن رقم ١٨١٧ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ١٠٠٩ بتاريخ ١٩٨١/١٢/١

من المقرر أن الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية هو من الدفوع الجوهرية التى يجب على محكمة الموضوع أن تعرض له فتقسطه حقه إيراداً له ورداً عليه ما دام الدفاع قد تمسك به مما يعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة فى خصوص الدعوى المدنية فقط بالنسبة للطاعن وكذلك بالنسبة للمتهم إذ النعى الذى نواه الطاعن فى طعنه على الحكم المطعون فيه وهو القصور فى التسيب والذى أخذت به المحكمة - يتصل به نظراً لوحدة الواقعة وتحسن سير العدالة إعمالاً لمقتضى نص المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام النقض.

الطعن رقم ١٧٣١ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٦٥٧ بتاريخ ١٩٨٢/٦/٥

لما كان الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية قبل التهم لعدم بلوغ المدعى من الرشد من الدفوع القانونية التى يعاينها الواقع فلا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها أن الطاعن لم يثر هذا الدفع أمام محكمة الموضوع وكانت مدونات الحكم المطعون فيه لا تحمل مقوماته فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير مقبول

الطعن رقم ٥٤٨٥ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٣٥٨ بتاريخ ١٩٨٣/٣/١٥

لما كان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع المبدى من الطاعن بعدم قبول الدعوى المدنية لتصلح المدعى بالحق المدنى عنها بما مفاده أن الطاعن لم يكن طرفاً فى هذا الصلح وكان الطاعن لا يمارى فى صحة ما نقله الحكم عن محضر الصلح والذي لم يكن الطاعن ممثلاً فيه فإن ما إنتهى إليه الحكم فى شأن الدعوى المدنية يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون منعى الطاعن فى هذا الشأن غير سديد.

الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٤٣٦ بتاريخ ١٩٤١/٤/١٤

إذا كان الوارد بمحاضر جلسات المحاكمة لا يتعارض مع ما جاء فى الحكم من أن التهمين لم يتازلا ولو ضمناً، عن الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية بناء على المادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنايات، وأن إبداء هذا الدفع كان قبل الدخول فى الموضوع، وأن التمسك به حصل من التهمين كليهما، فلا تصح مجادلتهما فى ذلك. ولا يهم أن يكون الدفع لم يبد فى أول جلسة حددت لنظر الدعوى ما دام إبداءه كان قبل التكلم فى الموضوع.

الطعن رقم ٢٢٣٩ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ١٥٤ بتاريخ ١٩٣٠/١٢/١١

إذا دفع التهم أمام المحكمة الجزئية بعدم قبول الدعوى المدنية لأن المدعى بالحق المدنى سبق له أن رفع دعواه لدى المحكمة المدنية وفصلت فيها نهائياً ولكن المحكمة الجزئية رفضت هذا الدفع وحكمت فى موضوع الدعوى لإستانف التهم الحكم الابتدائى ولم يدفع لدى المحكمة الإستئنافية بهذا الدفع بل تركه ودفع بدفع آخر هو عدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى فرفضه المحكمة الإستئنافية وانتقلت للموضوع فنظرته وفصلت فيه، فإن عدم تمسك التهم لدى المحكمة الإستئنافية بالدفع بعدم قبول الدعوى لسبق نظرها والفصل فيها من المحكمة المدنية - ذلك الدفع الذى أبداه لدى المحكمة الجزئية ورفضه يفيد إقتناعه بصحة قضاء المحكمة الجزئية فيه ويسقط حقه فى التمسك به لدى محكمة النقض.

الطن رقم ٢٢٦٣ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢٤ صفحة رقم ١٦٦ بتاريخ ١١/١٢/١٩٣٠

إذا دفع المتهم لدى المحكمة الجزئية بعدم قبول الدعوى لسبق الفصل فيها من المحكمة المدنية ورفضت المحكمة دفعه ولم يتمك بهذا الدفع لدى المحكمة الاستئنافية لعدم تمسكه به يسقط حقه في التمسك به لدى محكمة النقض.

الطن رقم ١٣٩ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٦٨٠ بتاريخ ١٢/٥/١٩٦٩

- من المقرر أن الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية وإن كان من الدفوع الجوهرية التي يتعين التصدي لها عند إبدائها، إلا أنه ليس من قبيل الدفوع المتعلقة بالنظام العام التي يصح إثارتها أمام محكمة النقض لأول مرة.
- الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية قبل التهم لعدم بلوغه من الرشد من الدفوع القانونية التي يخالطها الواقع، ذلك أن أمر التيقن من صحة أو عدم صحة بلوغ التهم من الرشد يحتاج إلى تحقيق تحسر عنه وظيفة محكمة النقض.

الطن رقم ١٤٣٥ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ١١٧٦ بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٦٩

إن الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية من الدفوع الجوهرية التي يتعين التصدي لها عند إبدائها. وإذا كان ذلك، وكان الطاعن قد قدم للمحكمة الاستئنافية مذكرة مصرحاً له بتقديمها ودفع فيها بعدم قبول الدعوى المدنية، وذلك لمدينة العلاقة بينه وبين المطعون ضده وأرفق بها مستندات تدعيماً لدفعه إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لها بالبحث، ولم يقل كلمته فيها، بل اكتفى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه، فإنه يكون معيلاً بما يبطله.

الطن رقم ٥٢١٩ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٧٥٢ بتاريخ ٥/٦/١٩٨٥

لئن كان صحيحاً على ما ثبت من محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية ومنونات الحكم المطعون فيه ما قال به الطاعن من أن المحكمة أغفلت الرد على دفعه بعدم قبول الدعوى المدنية لإنشاء صفة رالعهما وهو مسلك من المحكمة كان يؤذن بتعيب حكمها باعتبار أن هذا الدفع من الدفوع الجوهرية التي تلزم المحكمة بالرد عليه، إلا أن ما ينفي هذا العيب عن الحكم في الطعن المائل أن الدفع المذكور لا يعدو أن يكون دفاعاً قانونياً ظاهر البطلان لا يعيب الحكم عدم إلفاته إليه.

• الموضوع الفرعي : الدفع بعدم قدرة المجنى عليه على الكلام :

الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٧٦٣ بتاريخ ١٣/١٠/١٩٨٢

لما كان دفاع الطاعنين بعدم قدرة المجنى عليه على التكلم عقب إصابته بعد دفاعاً جوهرياً لتعلقه بتحقيق الدليل في الدعوى، فإن المحكمة إذ لم تظن إلى دفاع الطاعنين ولم تقسطه حقه وتعن بتحقيقه عن طريق المختص فنياً، بلوغاً إلى غاية الأمر فيه، بل سكنت عنه إيراداً له ورداً عليه، يكون حكمها معيماً بالأخلال بحق الدفاع، ولا يقدر في هذا أن يسكت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة، ذلك بأن إثارة هذا الدفاع - في خصوص الواقعة المطروحة - يتضمن بذاته المطالبة الجازمة بتحقيقه أو الرد عليه، ولا يرفع هذا العوار أن يكون الحكم قد استند في إدانة الطاعنين إلى أدلة أخرى، ذلك بأن الأدلة في المواد الجنائية ضمانات متساندة يكمل بعضها البعض الآخر، فتكون عقيدة القاضي منها مجمعة بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي أنتهت إليه المحكمة، أو الوقوف على ما كانت تنتهي إليه من نتيجة أو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم.

• الموضوع الفرعي : الدفع بنفي التهمة :

الطعن رقم ١٤٩٠ لسنة ٥٩ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ١١٦٦ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٨٩

لما كان النعي بالثبوتات الحكم عن دفاع الطاعن بعدم تواجده بمكان الحادث وأنه لم يرتكب الجريمة وأن مرتكبها شخص آخر مردوداً بأن نفي التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل رداً طالما كان الرد عليها مستفاداً من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم، هذا إلى أنه بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم، ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد إلفاته عنها أنه أطرحها.

الطعن رقم ٥٩٤١ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ٢/٢/١٩٨٦

من المقرر أن نفي التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل رداً طالما كان الرد عليه مستفاداً من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم.

الطعن رقم ٤٠٧٤ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٩٥٠ بتاريخ ١١/٢/١٩٨٦

إن نفي التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل رداً طالما كان الرد عليها مستفاداً من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم.

الطعن رقم ٣٨٦٩ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٥١ بتاريخ ١٩٨٧/١/١١

من المقرر أن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستاهل رداً طالما كان الرد عليها مستفاداً من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم.

*** الموضوع الفرعي : الدفوع الفرعية :**

الطعن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٥٠٨ بتاريخ ١٩٣٥/١٢/٢

لا نص في القانون المصري يمنع المحكمة من ضم الدفوع الفرعية أيما كان نوعها إلى موضوع والفصل فيها بحكم واحد. وما نص عليه في المادة ١٣٥ من قانون المرافعات من إجازة ضم الدفع الفرعي بعدم الاختصاص إلى الموضوع والفصل فيها بحكم واحد لا يصح الاستدلال به على عدم جواز الضم في باقي الدفوع الفرعية، لأن الشارع المصري أراد بالنص الوارد في هذه المادة دفع شبهة عدم جواز الضم في حالة الدفع بعدم الاختصاص كما يقضى به القانون الفرنسي الذي منع جواز الضم في هذه الحالة فقط دون غيرها. وكذلك لا يصح الاستدلال في هذا الصدد بما نص عليه في المادة ٢٤٠ من قانون تحقيق الجنائيات التي أوجبت على المحكمة أن تحكم في الحال في المسائل الفرعية التي تحدث في الجلسة فإن المسائل المقصودة في هذه المادة هي المسائل التي تحدث عرضاً في الجلسة عند نظر الدعوى كالمعارضة في سماع شهادة شاهد أو طلب جعل الجلسة سرية أو ما يشبههما.

الطعن رقم ٧٩٨ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٢٢ بتاريخ ١٩٢٩/٣/٧

شككة النقض أن تأخذ بالدفوع الفرعية التي تثار أمامها حتى لو كانت هذه الدفوع لم تذكر بأسباب الطعن متى تبينت صحتها وكانت من أخص ما يتعلق بالنظام العام.

*** الموضوع الفرعي : صاحب الحق في التمسك بالدفع :**

الطعن رقم ١٣٢٥ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٧٩٩ بتاريخ ١٩٨٣/١٠/٤

من المقرر أنه لا صفة لغير من وقع في حقه الإجراء أن يدفع بطلانه ولو كان يستفيد منه لأن تحقق المصلحة في الدفاع لا حق لوجود الصفة فيه.

الطعن رقم ١٣٨٤ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٥٦ بتاريخ ١٩٦٩/١/١٣

إذ كان القرار رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٩ قد صدر في ٢ من مايو سنة ١٩٥٩ بتنفيذ قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٤ من أبريل سنة ١٩٥٦ ونص في مادته الرابعة على أن تؤخذ العينات لتحليلها وفحصها طبقاً لأحكام القرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ الصادر من وزير التجارة والصناعة تنفيذاً للقانون رقم ٤٨ لسنة

١٩٤١، وكان هذا القرار قد نص في المادة الخامسة منه على بطلان إجراءات أخذ العينة إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الأجل المحدد له، فإن ذلك - على ما أولته محكمة النقض - لا يقيد المحاكم، لأن القرار المذكور تجاوز بهذا النص السلطة التي أمده بها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وقرار مجلس الوزراء في ٤ من أبريل سنة ١٩٥٦ ويبقى لهذه المحاكم أن تقدر أدلة الدعوى حسبما تظمنن هي إليه دون إنتفات لهذا الجزاء الذي جاء مشوباً بتجاوز السلطة اللازمة لتقريره.

الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ مكتب فني. ٤٠ صفحة رقم ١٣١٣ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٥
من المقرر أنه لا صفة لغير من وقع في حقه الإجراء أن يدفع ببطلانه ولو كان يستفيد منه لأن تحقق المصلحة في الدفع لاحق لوجود الصفة فيه.

دفاع ١

- الموضوع الفرعى : الإعتلال بحق الدفاع ١
- الموضوع الفرعى : الدفاع الباطل ١٤٧
- الموضوع الفرعى : الطلب الجازم ١٤٨
- الموضوع الفرعى : تحقيق الدفاع ١٤٩
- الموضوع الفرعى : حجز القضية للحكم ١٤٩
- الموضوع الفرعى : حق الدفاع ١٤٩
- الموضوع الفرعى : دفاع جوهرى ٣١٨
- الموضوع الفرعى : دفاع غير جوهرى ٣٦٠
- الموضوع الفرعى : دفاع غير منتج ٣٦١
- الموضوع الفرعى : دفاع فرعى - تولفره ٣٦٢
- الموضوع الفرعى : دفاع قانونى ٣٦٢
- الموضوع الفرعى : دفاع موضوعى ٣٦٣
- الموضوع الفرعى : طلبات الدفاع ٣٧٩
- الموضوع الفرعى : طلب التحقيق ٣٧٩
- الموضوع الفرعى : طلب المعاينة ٣٨٠
- الموضوع الفرعى : طلب ضم شكوى ٣٨٠
- الموضوع الفرعى : طلب نذب عبور ٣٨٠
- الموضوع الفرعى : طلب نذب وسيط بين التهم الأصم والمحكمة ٣٨١
- الموضوع الفرعى : طلبات الدفاع ٣٨١
- الموضوع الفرعى : طلبات التهم ٤٨٨
- الموضوع الفرعى : طلبات المدعى بالحق المدنى ٤٨٩
- الموضوع الفرعى : لا يشترط حضور محام مع التهم فى جنحة ٤٨٩
- الموضوع الفرعى : لفت نظر الدفاع ٤٨٩
- الموضوع الفرعى : ما لا يعد إخلالا بحق الدفاع ٤٩٠
- الموضوع الفرعى : مبدأ حرية الدفاع ٥١٦

دفاع شرعى..... ٥١٧

- * الموضوع الفرعى : أسباب الإباحة وموانع العقاب ٥١٧
- * الموضوع الفرعى : الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى ٦٠١
- * الموضوع الفرعى : تقدير حالة الدفاع الشرعى ٦١٤
- * الموضوع الفرعى : دفاع شرعى - حالاته ٦١٦

دفع..... ٦٢٢

- * الموضوع الفرعى : الدفع باستحالة الرؤية ٦٢٢
- * الموضوع الفرعى : الدفع باعتبار المدعى المدنى تاركاً لدعواه ٦٢٦
- * الموضوع الفرعى : الدفع بالإعفاء من العقاب ٦٢٦
- * الموضوع الفرعى : الدفع بالإيقاف ٦٢٧
- * الموضوع الفرعى : الدفع بالتزوير ٦٢٨
- * الموضوع الفرعى : الدفع بالجهل بالقانون ٦٣٢
- * الموضوع الفرعى : الدفع بإتفاء رابطة السببية ٦٣٣
- * الموضوع الفرعى : الدفع بإتقاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ٦٣٤
- * الموضوع الفرعى : الدفع ببطالان إجراءات التحريز ٦٣٩
- * الموضوع الفرعى : الدفع ببطالان إجراءات المحاكمة ٦٤٠
- * الموضوع الفرعى : الدفع ببطالان إذن التفتيش ٦٤٠
- * الموضوع الفرعى : الدفع ببطالان أقوال الشاهد ٦٤٦
- * الموضوع الفرعى : الدفع ببطالان الإجراءات ٦٤٦
- * الموضوع الفرعى : الدفع ببطالان الإعراف ٦٥٧
- * الموضوع الفرعى : الدفع ببطالان القبض ٦٦٥
- * الموضوع الفرعى : الدفع ببطالان القبض والتفتيش ٦٦٥
- * الموضوع الفرعى : الدفع بتلغيق التهمة ٧٠٣
- * الموضوع الفرعى : الدفع بخطأ الجنى عليه ٧١٨
- * الموضوع الفرعى : الدفع بسقوط حق المدعى المدنى أمام القضاة الجنائى ٧١٨
- * الموضوع الفرعى : الدفع بشيوع التهمة ٧١٩
- * الموضوع الفرعى : الدفع بعدم العلم بيوم البيع ٧٢٧
- * الموضوع الفرعى : الدفع بعدم جواز الإثبات بالينة ٧٣٠

- الموضوع الفرعى : الدفع بعدم حواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ٧٣٦
- الموضوع الفرعى : الدفع بعدم دستورية القوانين ٧٤٨
- الموضوع الفرعى : الدفع بعدم صلاحية الحكم للتنفيذ ٧٥٠
- الموضوع الفرعى : الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية ٧٥١
- الموضوع الفرعى : اننعع بعدم قبول الدعوى المدنية ٧٥٢
- الموضوع الفرعى : الدفع بعدم قدرة المهنى عليه على الكلام ٧٥٧
- الموضوع الفرعى : الدفع بنفى التهمة ٧٥٧
- الموضوع الفرعى : الدفع الفرعى ٧٥٨
- الموضوع الفرعى : صاحب الحق فى التمسك بالدفع ٧٥٨

